

خطة التنمية الثامنة

١٤٢٥/١٤٢٦هـ - ١٤٢٩/١٤٣٠هـ
(٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

تقديم

تأتي خطة التنمية الثامنة إيداناً بانطلاقة جديدة للمسيرة الإنمائية للمملكة التي تزخر تجربتها بالإجازات الحافلة منذ تأسيسها وتوحيدها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - الذي أرسى دعائم التنمية، وسار على نهجه أبناءه البرره، فأصبحت المملكة تعيش نهضة اقتصادية وصناعية وتنموية رحبة الآفاق، تتزايد فيها الطموحات لتحقيق المزيد من الرقي والتقدم، واستمرار التحسن في مستويات المعيشة، ونوعية الحياة.

لقد تحققت هذه الإنجازات نتيجة لتكامل جهود ومبادرات القطاعين العام والخاص، والتي أثمرت عن تحقيق تطورات مرموقة في الإنتاج وتوسيع الطاقات الإنتاجية في مختلف فروع الاقتصاد. إن ما حققته الدولة سواء في مجال البنية التحتية، أو في مختلف مجالات الخدمات العامة، وانعكاساته على التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستويات المعيشة ونوعية الحياة، يُعد إنجازاً متميزاً بكل المقاييس. هذا فضلاً عما حققه القطاع الخاص في مجال نموّه وتوسع نشاطاته، وتحسين قدراته التنافسية، وزيادة فاعلية دوره التنموي. كما أسهم التطوير المؤسسي والإداري والسياسات الاقتصادية الحكومية، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تهيئة البيئة المواتية والمعززة والداعمة لتحقيق هذه الإنجازات.

وفي ضوء هذه الإنجازات وما اكتنفها من تحديات، أعدت خطة التنمية الثامنة بأفاق استراتيجية اقتصادية وإنمائية غايتها تحقيق التنمية المستدامة، مستندة في ذلك إلى مجموعة متكاملة من الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المعتمدة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٧٥) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٧هـ، ومهتدية بمضمون كلمة فقيه الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - طيب الله ثراه -

في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثالثة لمجلس الشورى، ووثيقة الآراء لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - حول التعليم العالي، ونتائج وتوصيات ندوة الرؤية المستقبلية التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتخطيط، تحت رعاية سموه، وما تضمنته قرارات مجلس الشورى بشأن خطط التنمية وتقارير متابعة تنفيذها، وبالاستراتيجيات المعتمدة مثل: استراتيجية تطوير الوضع المعيشي لجميع المواطنين، واستراتيجية التخصيص، والاستراتيجية العمرانية الوطنية، واستراتيجية تنمية القوى العاملة.

لقد ركزت خطة التنمية الثامنة على عدد من الأولويات، من أهمها، رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والاجتماعية، والتوسع في العلوم التطبيقية والتقنية، وتشجيع المبادرات والابتكار. وشمل هذا التركيز أيضاً مواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية العالمية السريعة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية، والاهتمام بالمجالات الواعدة كالصناعات الاستراتيجية والتحويلية، وخاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعة الغاز الطبيعي، والتعدين، والسياحة، وتقنية المعلومات. كما أولت الخطة اهتماماً بمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاستمرار في تطوير النظم والقواعد والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار، والإسراع بتنفيذ استراتيجية التخصيص، ومواصلة تحسين كفاءة أداء الخدمات المالية، وتكثيف المعونات الفنية لدعم القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية. كما شمل هذا الاهتمام تطوير منظومة العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي وتشجيعه، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، باعتبارها من العوامل الأساسية في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوسيع آفاق الاستثمار. وراعت الخطة تحقيق التوسع المستمر في التجهيزات الأساسية وصيانتها بما يتلاءم مع نمو الطلب عليها ويسهم في تعزيز نمو كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحسين كفاءتها. وأعطت الخطة

اهتماماً خاصاً بزيادة مشاركة المرأة، وتعزيز دور الأسرة في المجتمع من خلال تطوير قدرات المرأة السعودية، وإزالة المعوقات أمام توسيع مشاركتها في النشاطات الاقتصادية والإيمانية.

وأبرزت الخطة أن المضي في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية سيستمر، كما سيتواصل دعم القطاع الخاص، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعت إلى استمرار جهود تحقيق التوازن في أوضاع الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وإبقاء التضخم عند مستوياته المتدنية القائمة حالياً.

وعلى صعيد آخر، تتوقع خطة التنمية الثامنة في المستقبل القريب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتفعيل التعاون مع كافة التكتلات الإقليمية وزيادته، وكذا مع الدول العربية والإسلامية بصورة عامة، والتكامل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بخاصة.

إن هذه الخطة تمثل مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت. وهي تُعدّ الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين سنة قادمة ويتضمن أربع خطط خمسية متتابعة وهو ما يشكل في حد ذاته تطويراً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي في المملكة. لقد حرصت الخطة على الجمع بين التغيير التطويري والاستمرارية، فمع الاستمرار في تركيزها على النمو، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، استهدفت الخطة الإسراع في عملية تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد عصري حديث بمفاهيم هذا العصر. وحرصت في هذا السياق على إلقاء الضوء على التحديات التي قد تواجه المرحلة المقبلة من مسيرة التنمية.

إن الجوهر الحقيقي للتخطيط هو كونه عملية متواصلة وليس حدثاً منفصلاً، كما أن نجاح خطط التنمية يقاس بالإيجاز لا النوايا، وبالنتائج وليس فقط بالمخصصات المالية. ولهذا، فإن تأثير خطة التنمية الثامنة سوف يعتمد على التصميم والعزيمة في تنفيذها.

يتميز التخطيط الذي شهدته المملكة بأنه تجربة مستمرة من التقدم المنتظم، الذي يوفر إطاراً زمنياً ومكانياً يربط بين القطاعات والمناطق، ويصل جهود كل سنة بالسنوات اللاحقة. لقد تم تحقيق كثير من الإنجازات الباهرة عبر مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك، ما زالت الحاجة ملحة لبذل المزيد من العمل والجهد المتواصل لضمان استمرار زخم هذه المسيرة الفريدة. لقد حرصت خطة التنمية الثامنة على دعم وتعزيز هذا التوجه. وسيكون بإذن الله تعالى للشراكة بين القطاعين العام والخاص دور فعّال ومهم في تحقيق ذلك.

وفي نهاية المطاف لا بد من الإشارة أن التنمية لا تقتصر فقط، على سبيل المثال، على تشييد المصانع، والسدود، والطرق، ولكنها في المقام الأول تهتم بالإنسان، وهدفها الأساسي هو تحقيق متطلباته المادية، والثقافية، والروحية، فالعصر البشري والبعد الإنساني هو جوهر قضية التنمية.

وختاماً، أود الإشادة بالتعاون المثمر والبناء والإسهام الفعّال والقيّم من قبل كافة الجهات الحكومية والخاصة في جميع أعمال إعداد هذه الخطة، وكذلك بالجهود المتواصلة والمتفانية التي بذلها منسوبو هذه الوزارة ومستشاروها وخبرائها. كما أود أن أُنوّه أن منجزات مسيرة التنمية، والجهود المبذولة ما كانت لتتبلور في شكلها النهائي لولا التوجيه الحكيم والدعم المتواصل من قبل القيادة السديدة لهذا البلد العزيز.

والله ولي التوفيق،،،

وزير الاقتصاد والتخطيط

خالد بن محمد القصيبي

المحتويات

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	تقديم
	المحتويات
	قائمة الأطر
	قائمة الجداول
	قائمة الخرائط والأشكال
	الفصل الأول: الاقتصاد الوطني، خطة التنمية السابعة
٣	١/١ المقدمة
٤	٢/١ مؤشرات التطور الاقتصادي
٤	١/٢/١ معدلات النمو
٩	٢/٢/١ التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت
١١	٣/٢/١ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
١٢	٤/٢/١ تنمية الموارد البشرية والتوظيف
١٤	٥/٢/١ المالية العامة
١٧	٦/٢/١ القطاع المالي
٢٣	٧/٢/١ القطاع الخاص
	الفصل الثاني: توجهات خطة التنمية الثامنة
٢٧	١/٢ المقدمة
٢٧	٢/٢ التحديات المستقبلية
٣٠	٣/٢ الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية
٣١	١/٣/٢ الأهداف العامة
٣٢	٢/٣/٢ الأسس الاستراتيجية
٣٣	٤/٢ الأطر العامة للتوجهات
٣٤	١/٤/٢ مستوى المعيشة ونوعية الحياة
٣٥	٢/٤/٢ ظاهرة الفقر
٣٦	٣/٤/٢ التنمية المتوازنة بين المناطق
٣٧	٤/٤/٢ تنمية الموارد البشرية
٣٩	٥/٤/٢ تنويع القاعدة الاقتصادية

الصفحة	الموضوع
٤٠	٦/٤/٢ الاستقرار الاقتصادي
٤١	٧/٤/٢ الاستثمار المحلي والأجنبي
٤٢	٨/٤/٢ التطوير المؤسسي والإداري
٤٤	٩/٤/٢ التخصيص
٤٤	١٠/٤/٢ المالية العامة
٤٥	١١/٤/٢ ترشيد استخدام المياه
٤٦	١٢/٤/٢ التقنية والمعلوماتية
٤٩	١٣/٤/٢ الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعولمة
٥٠	١٤/٤/٢ زيادة مشاركة المرأة وتعزید دور الأسرة في المجتمع
٥١	تنفيذ التوجهات ٥/٢

الفصل الثالث: الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني

٥٥	المقدمة ١/٣
٥٥	القضايا والتحديات الاستراتيجية ٢/٣
٥٦	١/٢/٣ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة
٥٦	٢/٢/٣ تحقيق التنمية المستدامة
٥٩	٣/٢/٣ تعزيز القدرة التنافسية
٦٠	٤/٢/٣ التكامل الإقليمي والعربي
٦٠	العوامل المساعدة لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية
٦٢	٤/٣ المسارات الأولية المستهدفة في الاستراتيجية طويلة المدى
٦٣	١/٤/٣ التوقعات السكانية طويلة المدى
٦٤	٢/٤/٣ الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي
٧٧	٣/٤/٣ المسار المستهدف لتحسين نوعية الحياة
٧٧	٤/٤/٣ المسار المستهدف لتطوير القدرات العلمية والتقنية والمعرفية...
٧٧	الاستراتيجية البعيدة المدى وخطة التنمية الثامنة ٥/٣

الفصل الرابع: الاقتصاد الوطني، خطة التنمية الثامنة

٨١	١/٤ أهداف خطة التنمية الثامنة وسياساتها
٨١	٢/٤ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية
٨٢	١/٢/٤ زيادة النمو الاقتصادي
٨٦	٢/٢/٤ زيادة فرص التوظيف وتقليل معدل البطالة
٨٦	٣/٢/٤ رعاية الفئات الاجتماعية المحتاجة
٨٧	٤/٢/٤ تنويع الفعاليات الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني
٨٨	٥/٢/٤ توسيع الخدمات العامة وتطويرها (الصحة والتعليم والإسكان والبيئة)

الصفحة	الموضوع	
٨٩	العناية بتنمية المناطق	٦/٢/٤
٨٩	زيادة الإنتاجية وتحسين القدرات التنافسية	٧/٢/٤
٩٠	تنمية الصادرات	٨/٢/٤
٩١	ميزان المدفوعات	٩/٢/٤
	زيادة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي والاندماج في الاقتصاد العالمي	١٠/٢/٤
٩٢	السياسات الاقتصادية	٣/٤
٩٢	السياسات الاقتصادية الكلية	١/٣/٤
٩٣	التطورات الاقتصادية الهيكلية	٢/٣/٤
٩٥	الأهداف والسياسات القطاعية	٤/٤
٩٦	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١/٤/٤
٩٨	التعدين والمحاجر	٢/٤/٤
٩٩	تكرير النفط	٣/٤/٤
٩٩	البتروكيماويات	٤/٤/٤
٩٩	الصناعات التحويلية الأخرى	٥/٤/٤
١٠٠	الكهرباء والمياه	٦/٤/٤
١٠١	البناء والتشييد	٧/٤/٤
١٠١	التجارة والمطاعم والفنادق	٨/٤/٤
١٠١	النقل والاتصالات	٩/٤/٤
١٠٣	العقارات	١٠/٤/٤
١٠٣	خدمات المال والتأمين والأعمال	١١/٤/٤
١٠٤	الخدمات الجماعية والشخصية	١٢/٤/٤
١٠٤	النفط الخام والغاز الطبيعي	١٣/٤/٤
١٠٥	المتطلبات المالية لجهات التنمية	٥/٤
١٠٦	التفقات المالية الحكومية	١/٥/٤
١٠٨	الإيرادات المالية الحكومية	٢/٥/٤
١٠٨	الموارد والاستخدامات	٦/٤
١٠٩	الموارد المتاحة	١/٦/٤
١٠٩	استخدامات الموارد المتاحة	٢/٦/٤
الفصل الخامس: التطوير المؤسسي والإداري		
١١٥	المقدمة	١/٥
١١٥	الوضع الراهن	٢/٥
١١٥	الإطار العام للتطوير المؤسسي والإداري	١/٢/٥

الصفحة	الموضوع	
١١٧	تطوير الإدارة الاقتصادية	٢/٢/٥
١١٧	تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها	٣/٢/٥
١١٨	تطوير الإدارة التعليمية	٤/٢/٥
١١٩	خطوات تطويرية أخرى	٥/٢/٥
١١٩	القضايا والتحديات	٣/٥
١٢٠	كفاءة دورة تنفيذ المشاريع	١/٣/٥
١٢٠	تقويم أداء السياسات ومتابعتها	٢/٣/٥
١٢١	ترشيد المشتريات الحكومية	٣/٣/٥
١٢١	تنفيذ الحكومة الإلكترونية	٤/٣/٥
١٢١	الكفاءة الداخلية والخارجية للقطاع العام	٥/٣/٥
١٢٢	خطة التنمية ودور القطاع العام	٦/٣/٥
١٢٣	استراتيجية التنمية	٤/٥
١٢٣	الأهداف العامة	١/٤/٥
١٢٣	السياسات	٢/٤/٥
١٢٣	الأهداف المحددة	٣/٤/٥
الفصل السادس: القطاع الخاص		
١٢٧	المقدمة	١/٦
١٢٨	الوضع الراهن	٢/٦
١٢٨	المؤشرات الرئيسة للقطاع	١/٢/٦
١٣١	بيئة الاستثمار والأعمال	٢/٢/٦
١٣٢	عملية التخصيص	٣/٢/٦
١٣٥	السمات الهيكلية للقطاع الخاص	٣/٦
١٣٨	القضايا والتحديات	٤/٦
١٣٨	البيئة الاستثمارية	١/٤/٦
١٣٩	نظام الحوافز الاستثمارية	٢/٤/٦
١٤٠	سوق العمل وتوطين الوظائف	٣/٤/٦
١٤١	معوقات تنمية قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة	٤/٤/٦
١٤٢	تفعيل سوق الأسهم السعودي	٥/٤/٦
١٤٥	انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية	٦/٤/٦
١٤٦	برنامج تنفيذي للتخصيص	٧/٤/٦
١٤٧	تنمية الصادرات السلعية غير النفطية	٨/٤/٦
١٤٨	توجيه موارد البنوك التجارية	٩/٤/٦
١٤٩	الرؤية المستقبلية	٥/٦

الصفحة	الموضوع
١٥٠	١/٥/٦ تنمية الخدمات المالية
١٥٠	٢/٥/٦ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
١٥٠	٣/٥/٦ تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص
١٥١	٤/٥/٦ الأجهزة المؤسسية للقطاع الخاص
	٥/٥/٦ تفعيل دور القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
١٥١	العربية
١٥٢	٦/٦ استراتيجية التنمية
١٥٢	١/٦/٦ الأهداف العامة
١٥٣	٢/٦/٦ السياسات
١٥٣	٣/٦/٦ الأهداف المحددة
الفصل السابع: الاستثمار	
١٥٧	١/٧ المقدمة
١٥٨	٢/٧ الوضع الراهن
١٥٨	١/٢/٧ تطور المخزون الرأسمالي
١٥٩	٢/٢/٧ الاستثمار
١٦٢	٣/٢/٧ الادخار
١٦٣	٣/٧ القضايا والتحديات
١٦٤	١/٣/٧ المخزون الرأسمالي الحكومي
١٦٥	٢/٣/٧ الاستثمار والتنمية المستدامة
١٦٥	٣/٣/٧ المدخرات الوطنية الخاصة
١٦٦	٤/٧ استراتيجية التنمية
١٦٦	١/٤/٧ الأهداف العامة
١٦٦	٢/٤/٧ الاستثمار المستهدف
١٦٩	٣/٤/٧ المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية الثامنة
الفصل الثامن: القوى العاملة والتوظيف	
١٧٥	١/٨ المقدمة
١٧٦	٢/٨ الوضع الراهن
١٧٦	١/٢/٨ العمالة الكلية
١٧٨	٢/٢/٨ سوق العمل
١٧٩	٣/٢/٨ التوظيف في القطاع العام
١٨٠	٤/٢/٨ التوظيف في القطاع الخاص
١٨٢	٣/٨ قضايا القوى العاملة والتوظيف
١٨٢	١/٣/٨ مشاركة القوى العاملة الوطنية في النشاط الاقتصادي

الصفحة	الموضوع	
١٨٣	الاختلالات الكلية والهيكلية في سوق العمل	٢/٣/٨
١٨٣	توطين الوظائف والإحلال	٣/٣/٨
١٨٤	الشراكة مع القطاع الخاص	٤/٣/٨
١٨٤	تباين المزايا الوظيفية	٥/٣/٨
١٨٥	قابلية القوى العاملة الوطنية للتوظيف	٦/٣/٨
١٨٥	أهداف تنمية القوى العاملة	٤/٨
١٨٦	السياسات وآليات التنفيذ	٥/٨
١٨٦	سياسات تحسين مستوى مهارات القوى العاملة	١/٥/٨
١٨٧	سياسات التوظيف	٢/٥/٨
١٨٨	سياسات زيادة معدل مشاركة المرأة	٣/٥/٨
١٨٨	سياسات تطوير خدمات سوق العمل	٤/٥/٨
١٨٩	المؤشرات الرئيسية لسوق العمل	٦/٨
١٨٩	قوة العمل الوطنية والعمالة الكلية	١/٦/٨
١٩١	التشغيل والبطالة	٢/٦/٨
١٩٢	التركيب التعليمي للداخلين الجدد لسوق العمل	٣/٦/٨
١٩٣	احتياجات العمالة وتوطين الوظائف	٧/٨
١٩٤	الطلب حسب القطاعات الاقتصادية	١/٧/٨
١٩٦	الطلب حسب فئات المهن الرئيسية	٢/٧/٨
١٩٧	موازنات العمالة	٨/٨

الفصل التاسع: السكان والمستوى المعيشي

٢٠٣	المقدمة	١/٩
٢٠٣	الوضع الراهن	٢/٩
٢٠٣	هيكل السكان	١/٢/٩
٢٠٤	الخصائص السكانية	٢/٢/٩
٢٠٤	انعكاسات الخصائص السكانية للمواطنين	٣/٢/٩
٢٠٨	الخصائص السكانية للوافدين	٤/٢/٩
٢٠٨	التوزيع الجغرافي للسكان	٥/٢/٩
٢١١	الرؤية المستقبلية	٣/٩
٢١١	السياسة السكانية	١/٣/٩
٢١٣	المستوى المعيشي للسكان	٢/٣/٩
٢١٤	الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر	٣/٣/٩
٢١٦	استراتيجية التنمية	٤/٩
٢١٦	الأهداف العامة	١/٤/٩

الصفحة	الموضوع
٢١٧ السياسات ٢/٤/٩
٢١٨ الأهداف المحددة ٣/٤/٩

الفصل العاشر: تنمية المناطق

٢٢١ المقدمة ١/١٠
٢٢١ الوضع الراهن ٢/١٠
٢٢١ توزيع السكان ١/٢/١٠
٢٢٤ توزيع النشاط الاقتصادي ٢/٢/١٠
٢٢٦ القضايا والتحديات ٣/١٠
٢٢٦ تطوير القاعدة الإنتاجية للمناطق ١/٣/١٠
٢٢٧ إكمال التجهيزات الأساسية ٢/٣/١٠
٢٢٧ اللامركزية الإدارية ٣/٣/١٠
٢٢٨ قاعدة البيانات والمعلومات ٤/٣/١٠
٢٢٨ الرؤية المستقبلية ٤/١٠
٢٣٠ استراتيجية التنمية ٥/١٠
٢٣٠ الأهداف العامة ١/٥/١٠
٢٣٠ السياسات ٢/٥/١٠
٢٣١ الأهداف المحددة ٣/٥/١٠

الفصل الحادي عشر: البناء والتشييد

٢٣٥ المقدمة ١/١١
٢٣٥ الوضع الراهن ٢/١١
٢٣٥ التطورات ١/٢/١١
٢٣٥ الشركات والمؤسسات في قطاع التشييد ٢/٢/١١
٢٣٨ مواد البناء ٣/٢/١١
٢٣٨ العمالة في قطاع البناء والتشييد ٤/٢/١١
٢٣٩ القضايا والتحديات ٣/١١
٢٣٩ أداء شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم ١/٣/١١
٢٣٩ الهيكل المالي لشركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة ٢/٣/١١
٢٤٠ الرؤية المستقبلية ٤/١١
٢٤١ استراتيجية التنمية ٥/١١
٢٤١ الأهداف العامة ١/٥/١١
٢٤١ السياسات ٢/٥/١١
٢٤١ الأهداف المحددة ٣/٥/١١

الصفحة	الموضوع
الفصل الثاني عشر: البيئة والتنمية المستدامة	
٢٤٥	المقدمة ١/١٢
٢٤٦	الوضع الراهن ٢/١٢
٢٤٦	التطورات ١/٢/١٢
٢٤٧	الأرصاء الجوية والقياسات البيئية ٢/٢/١٢
٢٤٨	حماية الحياة الفطرية وإيمانها ٣/٢/١٢
٢٥٣	مستويات التلوث وصحة البيئة ٤/٢/١٢
٢٥٧	الاعتمادات المالية ٥/٢/١٢
٢٥٧	القضايا والتحديات ٣/١٢
٢٥٨	المحافظة على الموارد الطبيعية ١/٣/١٢
٢٥٨	معالجة مياه الصرف الصحي ٢/٣/١٢
٢٥٩	نظافة الوقود ٣/٣/١٢
٢٥٩	البيئة الساحلية ٤/٣/١٢
٢٦٠	الرؤية المستقبلية ٤/١٢
٢٦٠	استراتيجية التنمية ٥/١٢
٢٦١	الأهداف العامة ١/٥/١٢
٢٦١	السياسات ٢/٥/١٢
٢٦١	الأهداف المحددة ٣/٥/١٢
٢٦٢	المتطلبات المالية ٦/١٢
الفصل الثالث عشر: السياحة	
٢٦٥	المقدمة ١/١٣
٢٦٥	الوضع الراهن ٢/١٣
٢٦٥	التطوير المؤسسي والتنظيمي ١/٢/١٣
٢٦٥	أهم التطورات ٢/٢/١٣
٢٦٧	الطلب على الخدمات السياحية ٣/٢/١٣
٢٦٨	الموارد والمرافق السياحية ٤/٢/١٣
٢٧٢	المقومات التراثية والثقافية ٥/٢/١٣
٢٧٣	الأسواق المستهدفة ٦/٢/١٣
٢٧٣	الترفيه والاستجمام ٧/٢/١٣
٢٧٣	الاعتمادات المالية ٨/٢/١٣
٢٧٤	دور القطاع الخاص ٣/١٣
٢٧٥	القضايا والتحديات ٤/١٣
٢٧٥	تطوير مستوى الخدمات السياحية ١/٤/١٣

الصفحة	الموضوع
٢٧٥	٢/٤/١٣ العمالة الوطنية في المجال السياحي
٢٧٦	٣/٤/١٣ التسويق والترويج السياحي
٢٧٦	٤/٤/١٣ موسمية السياحة في المملكة
٢٧٦	٥/٤/١٣ المعلومات السياحية
٢٧٧	٦/٤/١٣ تطوير الحرف والصناعات التقليدية
٢٧٧	الرؤية المستقبلية ٥/١٣
٢٧٨	استراتيجية التنمية ٦/١٣
٢٧٨	الأهداف العامة ١/٦/١٣
٢٧٩	السياسات ٢/٦/١٣
٢٧٩	الأهداف المحددة ٣/٦/١٣
٢٨٠	المتطلبات المالية ٧/١٣

الفصل الرابع عشر: التجارة

٢٨٣	١/١٤ التجارة الخارجية
٢٨٣	١/١/١٤ المقدمة
٢٨٣	٢/١/١٤ الوضع الراهن
٢٨٣	١/٢/١/١٤ الحساب الجاري في ميزان المدفوعات
٢٨٥	٢/٢/١/١٤ الواردات والصادرات
٢٨٦	٣/٢/١/١٤ تطور الصادرات السلعية
٢٨٨	٤/٢/١/١٤ التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية
٢٩٠	٥/٢/١/١٤ تطور الواردات
٢٩٣	٦/٢/١/١٤ الميزة التنافسية للاقتصاد السعودي
٢٩٧	٣/١/١٤ القضايا والتحديات
٢٩٧	١/٣/١/١٤ الميزة التنافسية لمنتجات الصناعة الكثيفة الاستخدام للطاقة
٢٩٨	٢/٣/١/١٤ التجارة الإقليمية
٢٩٨	٣/٣/١/١٤ المناطق الصناعية الموجهة للتصدير
٢٩٩	٤/٣/١/١٤ البنية المؤسسية لتطوير الصادرات
٢٩٩	٥/٣/١/١٤ ميزان الخدمات والتحويلات
٣٠١	الرؤية المستقبلية ٤/١/١٤
٣٠٢	استراتيجية التنمية ٥/١/١٤
٣٠٢	الأهداف العامة ١/٥/١/١٤
٣٠٢	السياسات ٢/٥/١/١٤
٣٠٣	الأهداف المحددة ٣/٥/١/١٤

الصفحة	الموضوع
٣٠٤	٢/١٤ التجارة الداخلية
٣٠٤	١/٢/١٤ المقدمة
٣٠٤	٢/٢/١٤ الوضع الراهن
٣٠٤	١/٢/٢/١٤ مؤشرات تنمية التجارة الداخلية
٣٠٦	٢/٢/٢/١٤ تطور الشركات
٣٠٧	٣/٢/٢/١٤ المواصفات والمقاييس
٣٠٨	٤/٢/٢/١٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي
٣٠٩	٥/٢/٢/١٤ تطور حجم العمالة
٣٠٩	٣/٢/١٤ القضايا والتحديات
٣١٠	١/٣/٢/١٤ تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٣١٠	٢/٣/٢/١٤ مكافحة إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة
٣١٠	٣/٣/٢/١٤ مكافحة التستر التجاري
٣١٠	٤/٣/٢/١٤ إصدار شيكات دون رصيد
٣١١	٥/٣/٢/١٤ مكافحة الغش التجاري
٣١١	٦/٣/٢/١٤ الاستمرار في تطوير نظام المعلومات
٣١١	٧/٣/٢/١٤ توظيف الوظائف في القطاع التجاري
٣١٢	٨/٣/٢/١٤ تطبيق المواصفات ومعايير الجودة النوعية
٣١٢	٤/٢/١٤ استراتيجية التنمية
٣١٢	١/٤/٢/١٤ الأهداف العامة
٣١٣	٢/٤/٢/١٤ السياسات
٣١٣	٣/٤/٢/١٤ الأهداف المحددة
٣١٤	٥/٢/١٤ المتطلبات المالية

الفصل الخامس عشر: الخدمات المالية

٣١٧	١/١٥ المقدمة
٣١٨	٢/١٥ الوضع الراهن
٣١٨	١/٢/١٥ أهم سمات القطاع المصرفي
٣٢٣	٢/٢/١٥ حجم المصارف والقدرة التنافسية
٣٢٤	٣/٢/١٥ مؤسسات الإقراض المتخصصة
٣٢٥	٤/٢/١٥ سوق الأسهم
٣٢٧	٥/٢/١٥ الأوراق المالية الحكومية
٣٢٨	٦/٢/١٥ الصناديق الاستثمارية
٣٢٩	٧/٢/١٥ سوق التأمين

الصفحة	الموضوع
٣٢٩	استراتيجية التنمية ٣/١٥
٣٣٠	الأهداف العامة ١/٣/١٥
٣٣٠	السياسات ٢/٣/١٥
٣٣٠	الأهداف المحددة ٣/٣/١٥
الفصل السادس عشر: الأسرة والمجتمع	
٣٣٣	المقدمة ١/١٦
٣٣٤	الوضع الراهن ٢/١٦
٣٣٤	أوضاع الأسرة ١/٢/١٦
٣٤٢	وضع الخدمات الاجتماعية ٢/٢/١٦
٣٤٤	القضايا والتحديات ٣/١٦
٣٤٥	تعدد الشركاء والتنسيق ١/٣/١٦
٣٤٦	الأنظمة ٢/٣/١٦
٣٤٨	تطوير الخدمات الاجتماعية ٣/٣/١٦
٣٤٩	الفقر والأمان الاجتماعي ٤/٣/١٦
٣٥٠	استراتيجية التنمية ٤/١٦
٣٥٠	الأهداف العامة ١/٤/١٦
٣٥١	السياسات ٢/٤/١٦
٣٥١	الأهداف المحددة ٣/٤/١٦
الفصل السابع عشر: المرأة والتنمية	
٣٥٥	المقدمة ١/١٧
٣٥٨	الوضع الراهن ٢/١٧
٣٥٨	الوضع الديمغرافي ١/٢/١٧
٣٥٩	الوضع التعليمي ٢/٢/١٧
٣٦٠	الوضع الصحي ٣/٢/١٧
٣٦١	الوضع التشغيلي ٤/٢/١٧
٣٦٥	القضايا والتحديات ٣/١٧
٣٦٦	التعليم والتشغيل - العلاقة التكاملية ١/٣/١٧
٣٦٧	الإناث والأمية ٢/٣/١٧
٣٦٧	التعليم والإناث - المسار النظري ٣/٣/١٧
٣٦٨	التعليم العالي والإناث - تنوع الاختصاصات ٤/٣/١٧
٣٦٩	توسيع المشاركة الاقتصادية للنساء وتنويعها ٥/٣/١٧
٣٧٢	بطالة الإناث ٦/٣/١٧
٣٧٤	الإناث وفرص التوظيف في الدولة ٧/٣/١٧

الصفحة	الموضوع
٣٧٤	٨/٣/١٣ المرأة والاستثمار
٣٧٦	٤/١٧ استراتيجية التنمية
٣٧٧	١/٤/١٧ الأهداف العامة
٣٧٧	٢/٤/١٧ السياسات
الفصل الثامن عشر: الإسكان	
٣٨١	١/١٨ المقدمة
٣٨١	٢/١٨ الوضع الراهن
٣٨١	١/٢/١٨ التطورات
٣٨٢	٢/٢/١٨ كفاءة قطاع الإسكان
٣٨٣	٣/١٨ القضايا والتحديات
٣٨٣	١/٣/١٨ المساكن لذوي الدخل المحدود
٣٨٤	٢/٣/١٨ دور صندوق التنمية العقارية
٣٨٥	٣/٣/١٨ الانسجام بين التخطيط العمراني ومتطلبات الإسكان
٣٨٥	٤/٣/١٨ تكاليف تشييد المساكن
٣٨٦	٥/٣/١٨ توفير قاعدة بيانات متكاملة عن قطاع الإسكان
٣٨٦	٤/١٨ توقعات الطلب على المساكن
٣٨٩	٥/١٨ الرؤية المستقبلية
٣٩٠	٦/١٨ استراتيجية التنمية
٣٩٠	١/٦/١٨ الأهداف العامة
٣٩٠	٢/٦/١٨ السياسات
٣٩٠	٣/٦/١٨ الأهداف المحددة
الفصل التاسع عشر: العلوم والتقنية	
٣٩٥	١/١٩ المقدمة
٣٩٥	٢/١٩ الوضع الراهن
٣٩٥	١/٢/١٩ التعليم العام والتعليم العالي
٣٩٦	٢/٢/١٩ البحث والتطوير
٤٠٠	٣/٢/١٩ الخدمات المساندة للعلوم والتقنية
٤٠١	٤/٢/١٩ مؤسسات تشجيع الإبداع والابتكار
٤٠١	٥/٢/١٩ نقل التقنية وتوطينها
٤٠٢	٦/٢/١٩ المعلومات العلمية والتقنية
٤٠٢	٧/٢/١٩ التعاون الدولي
٤٠٣	٨/٢/١٩ الاعتمادات المالية
٤٠٣	٣/١٩ القضايا والتحديات

الصفحة	الموضوع
٤٠٣	التمويل ١/٣/١٩
٤٠٣	القدرات البشرية التقنية ٢/٣/١٩
٤٠٤	التجهيزات ٣/٣/١٩
٤٠٤	تحديد الأولويات ٤/٣/١٩
٤٠٥	الرؤية المستقبلية ٤/١٩
٤٠٦	استراتيجية التنمية ٥/١٩
٤٠٦	الأهداف العامة ١/٥/١٩
٤٠٧	السياسات ٢/٥/١٩
٤٠٧	الأهداف المحددة ٣/٥/١٩
٤٠٨	المتطلبات المالية ٦/١٩
الفصل العشرون: تنمية الموارد البشرية	
٤١١	التعليم العام ١/٢٠
٤١١	المقدمة ١/١/٢٠
٤١٢	الوضع الراهن ٢/١/٢٠
٤١٢	التطورات ١/٢/١/٢٠
٤١٥	التعليم الأهلي ٢/٢/١/٢٠
٤١٥	التربية الخاصة ٣/٢/١/٢٠
٤١٦	محو الأمية وتعليم الكبار ٤/٢/١/٢٠
٤١٧	التطوير المؤسسي والتنظيمي ٥/٢/١/٢٠
٤١٧	العمالة وتأهيلها ٦/٢/١/٢٠
٤١٨	الاعتمادات المالية ٧/٢/١/٢٠
٤١٨	القضايا والتحديات ٣/١/٢٠
٤١٨	معدلات الالتحاق (القيد) ١/٣/١/٢٠
٤١٩	الكفاءة الداخلية ٢/٣/١/٢٠
٤٢٠	الكفاءة الخارجية ٣/٣/١/٢٠
٤٢١	التعليم الأهلي ٤/٣/١/٢٠
٤٢٢	المبنى المدرسي ٥/٣/١/٢٠
٤٢٢	الطلب على التعليم العام ٤/١/٢٠
٤٢٥	الرؤية المستقبلية ٥/١/٢٠
٤٢٧	استراتيجية التنمية ٦/١/٢٠
٤٢٧	الأهداف العامة ١/٦/١/٢٠
٤٢٧	السياسات ٢/٦/١/٢٠
٤٢٨	الأهداف المحددة ٣/٦/١/٢٠

الصفحة	الموضوع
٤٢٩	٧/١/٢٠ المتطلبات المالية
٤٣٠	التعليم العالي ٢/٢٠
٤٣٠	المقدمة ١/٢/٢٠
٤٣١	الوضع الراهن ٢/٢/٢٠
٤٣١	الملتحقون في التعليم العالي ١/٢/٢/٢٠
٤٣١	القبول في التعليم العالي ٢/٢/٢/٢٠
٤٣٢	المتخرجون من التعليم العالي ٣/٢/٢/٢٠
٤٣٢	الدراسات العليا ٤/٢/٢/٢٠
٤٣٥	المبتعثون والدارسون في خارج المملكة ٥/٢/٢/٢٠
٤٣٥	الطاقة الاستيعابية ٦/٢/٢/٢٠
٤٣٦	أعضاء هيئة التدريس ٧/٢/٢/٢٠
٤٣٧	نشاط البحث والتطوير ٨/٢/٢/٢٠
٤٣٧	الاعتماد الأكاديمي ٩/٢/٢/٢٠
٤٣٧	الاعتمادات المالية ١٠/٢/٢/٢٠
٤٣٧	القضايا والتحديات ٣/٢/٢٠
٤٣٧	الطاقة الاستيعابية ١/٣/٢/٢٠
٤٣٨	الكفاءة الداخلية ٢/٣/٢/٢٠
٤٣٩	الكفاءة الخارجية ٣/٣/٢/٢٠
٤٤٠	الشراكة بين التعليم العالي والمجتمع ٤/٣/٢/٢٠
٤٤٠	الطلب على التعليم العالي ٤/٢/٢٠
٤٤٤	الرؤية المستقبلية ٥/٢/٢٠
٤٤٤	استراتيجية التنمية ٦/٢/٢٠
٤٤٤	الأهداف العامة ١/٦/٢/٢٠
٤٤٥	السياسات ٢/٦/٢/٢٠
٤٤٥	الأهداف المحددة ٣/٦/٢/٢٠
٤٤٧	المتطلبات المالية ٧/٢/٢٠
٤٤٨	التعليم الفني والتدريب المهني ٣/٢٠
٤٤٨	المقدمة ١/٣/٢٠
٤٤٨	الوضع الراهن ٢/٣/٢٠
٤٤٩	المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .. ١/٢/٣/٢٠
٤٥٤	معهد الإدارة العامة ٢/٢/٣/٢٠
٤٥٥	الجهات الحكومية الأخرى ٣/٢/٣/٢٠
٤٥٥	القطاع الخاص ٤/٢/٣/٢٠

الصفحة	الموضوع
٤٥٦ ٥/٢/٣/٢٠ الاعتمادات المالية
٤٥٦ ٣/٣/٢٠ القضايا والتحديات
٤٥٦ ١/٣/٣/٢٠ الطاقة الاستيعابية
٤٥٧ ٢/٣/٣/٢٠ الكفاءة الداخلية
٤٥٨ ٤/٣/٢٠ الطلب على التعليم الفني والتدريب المهني
٤٦٢ ٥/٣/٢٠ الرؤية المستقبلية
٤٦٢ ٦/٣/٢٠ استراتيجية التنمية
٤٦٢ ١/٦/٣/٢٠ الأهداف العامة
٤٦٣ ٢/٦/٣/٢٠ السياسات
٤٦٣ ٣/٦/٣/٢٠ الأهداف المحددة
٤٦٥ ٧/٣/٢٠ المتطلبات المالية

الفصل الحادي والعشرون: الصحة

٤٦٩ المقدمة	١/٢١
٤٦٩ الوضع الراهن	٢/٢١
٤٦٩ ١/٢/٢١ تطور المؤشرات الصحية	
٤٧٢ ٢/٢/٢١ تطور الخدمات الصحية	
٤٧٢ ٣/٢/٢١ دور القطاع الخاص	
٤٧٥ ٤/٢/٢١ التطوير المؤسسي والتنظيمي	
٤٧٨ ٥/٢/٢١ العمالة في القطاع الصحي	
٤٧٨ ٦/٢/٢١ الاعتمادات المالية	
٤٧٨ القضايا والتحديات	٣/٢١
٤٧٨ ١/٣/٢١ الطلب على الخدمات الصحية	
٤٧٩ ٢/٣/٢١ كفاءة خدمات الرعاية الصحية	
٤٧٩ ٣/٣/٢١ تغطية الخدمات الصحية	
٤٨٠ ٤/٣/٢١ توظيف الوظائف في القطاع الصحي	
٤٨٠ ٥/٣/٢١ قاعدة معلومات الخدمات الصحية	
٤٨١ توقعات الطلب على الخدمات الصحية	٤/٢١
٤٨٢ الرؤية المستقبلية	٥/٢١
٤٨٢ استراتيجية التنمية	٦/٢١
٤٨٣ ١/٦/٢١ الأهداف العامة	
٤٨٣ ٢/٦/٢١ السياسات	
٤٨٤ ٣/٦/٢١ الأهداف المحددة	

الصفحة	الموضوع
٤٨٨	المتطلبات المالية ٧/٢١
الفصل الثاني والعشرون: الاتصالات وتقنية المعلومات	
٤٩١	الاتصالات وتقنية المعلومات ١/٢٢
٤٩١	المقدمة ١/١/٢٢
٤٩١	الوضع الراهن ٢/١/٢٢
٤٩١	التطوير المؤسسي والتنظيمي ١/٢/١/٢٢
٤٩٤	التجهيزات الأساسية ٢/٢/١/٢٢
٤٩٦	التوجه نحو مجتمع المعلومات ٣/٢/١/٢٢
٤٩٨	الصناعة المحلية لتقنية المعلومات ٤/٢/١/٢٢
٤٩٩	القضايا والتحديات ٣/١/٢٢
٤٩٩	إكمال التجهيزات الأساسية ١/٣/١/٢٢
٥٠٠	المحتوى العربي الرقمي ٢/٣/١/٢٢
٥٠٠	الفجوة الرقمية ٣/٣/١/٢٢
٥٠١	تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية ٤/٣/١/٢٢
٥٠١	الطلب على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ٤/١/٢٢
٥٠٤	الرؤية المستقبلية ٥/١/٢٢
٥٠٤	استراتيجية التنمية ٦/١/٢٢
٥٠٥	الأهداف العامة ١/٦/١/٢٢
٥٠٥	السياسات ٢/٦/١/٢٢
٥٠٦	الأهداف المحددة ٣/٦/١/٢٢
٥٠٧	قطاع البريد ٢/٢٢
٥٠٧	المقدمة ١/٢/٢٢
٥٠٧	الوضع الراهن ٢/٢/٢٢
٥٠٧	التطوير المؤسسي والتنظيمي ١/٢/٢/٢٢
٥٠٩	المرافق البريدية ٢/٢/٢/٢٢
٥١٠	حجم الخدمة البريدية ٣/٢/٢/٢٢
٥١١	العمالة في قطاع البريد ٤/٢/٢/٢٢
٥١١	تطور الإنتاجية ٥/٢/٢/٢٢
٥١٢	الاعتمادات المالية ٦/٢/٢/٢٢
٥١٢	القضايا والتحديات ٣/٢/٢٢
٥١٣	الطلب على الخدمات البريدية ٤/٢/٢٢
٥١٥	الرؤية المستقبلية ٥/٢/٢٢

الصفحة	الموضوع
٥١٦	استراتيجية التنمية ٦/٢/٢٢
٥١٦	الأهداف العامة ١/٦/٢/٢٢
٥١٦	السياسات ٢/٦/٢/٢٢
٥١٧	الأهداف المحددة ٣/٦/٢/٢٢
٥١٧	المتطلبات المالية ٧/٢/٢٢
الفصل الثالث والعشرون: المياه	
٥٢١	المقدمة ١/٢٣
٥٢٢	الوضع الراهن ٢/٢٣
٥٢٢	إمدادات المياه ١/٢/٢٣
٥٢٤	موارد المياه غير التقليدية ٢/٢/٢٣
٥٢٦	خدمات المياه والصرف الصحي ٣/٢/٢٣
٥٢٧	إجمالي موارد المياه المتجددة وغير التقليدية ٤/٢/٢٣
٥٢٧	استهلاك المياه ٥/٢/٢٣
٥٣٠	موازنة العرض والطلب واستخدام المياه الجوفية ٦/٢/٢٣
٥٣١	تكاليف المياه ٧/٢/٢٣
٥٣٢	التطوير المؤسسي والتنظيمي ٨/٢/٢٣
٥٣٣	الاعتمادات المالية ٩/٢/٢٣
٥٣٣	القضايا والتحديات ٣/٢٣
٥٣٣	تسعير المياه ١/٣/٢٣
٥٣٣	المواءمة بين شبكات المياه والصرف الصحي ٢/٣/٢٣
٥٣٤	صيانة المرافق القائمة ٣/٣/٢٣
٥٣٤	مياه الصرف الصحي المعالجة ٤/٣/٢٣
٥٣٥	خدمات المياه والصرف الصحي ٥/٣/٢٣
٥٣٥	المحافظة على المياه ٦/٣/٢٣
٥٣٦	المراقبة والمتابعة وتطبيق الأنظمة ٧/٣/٢٣
٥٣٦	إكمال تشريعات المياه ٨/٣/٢٣
٥٣٧	المركزية الإدارية ٩/٣/٢٣
٥٣٧	دور القطاع الخاص ٤/٢٣
٥٣٧	توقعات الطلب على المياه ٥/٢٣
٥٣٨	التعرفة ١/٥/٢٣
٥٣٨	المياه المعالجة ٢/٥/٢٣
٥٣٨	طاقات تحلية المياه المالحة ٣/٥/٢٣
٥٣٩	الطلب على المياه ٤/٥/٢٣

الصفحة	الموضوع
٥٣٩	٥/٥/٢٣ الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي
٥٤٠	الرؤية المستقبلية ٦/٢٣
٥٤١	استراتيجية التنمية ٧/٢٣
٥٤١	١/٧/٢٣ الأهداف العامة ٨/٢٣
٥٤٢	٢/٧/٢٣ السياسات
٥٤٣	٣/٧/٢٣ الأهداف المحددة
٥٤٤	المتطلبات المالية
الفصل الرابع والعشرون: النفط والغاز الطبيعي	
٥٤٧	المقدمة ١/٢٤
٥٤٨	سياسة المملكة البترولية ٢/٢٤
٥٤٩	الوضع الراهن ٣/٢٤
٥٤٩	١/٣/٢٤ تطور احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي
٥٤٩	٢/٣/٢٤ إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي
٥٥٢	٣/٣/٢٤ التكرير والتوزيع
٥٥٤	٤/٣/٢٤ إعادة الهيكلة والتخصيص
٥٥٥	٥/٣/٢٤ الاستهلاك المحلي للطاقة
٥٥٨	٦/٣/٢٤ الاعتمادات المالية
٥٥٨	تطلعات وتوقعات خطة التنمية الثامنة ٤/٢٤
٥٥٨	١/٤/٢٤ احتياطي النفط والغاز الطبيعي
٥٥٩	٢/٤/٢٤ إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي
٥٥٩	٣/٤/٢٤ التكرير والنقل والتوزيع
٥٥٩	٤/٤/٢٤ استمرار عملية التخصيص
٥٦٠	٥/٤/٢٤ توطين تقنيات الطاقة وتطويرها
٥٦٠	٦/٤/٢٤ الاستهلاك المحلي من الطاقة خلال خطة التنمية الثامنة
٥٦٤	الرؤية المستقبلية ٥/٢٤
٥٦٥	استراتيجية التنمية ٦/٢٤
٥٦٥	١/٦/٢٤ الأهداف العامة
٥٦٥	٢/٦/٢٤ السياسات
٥٦٦	٣/٦/٢٤ الأهداف المحددة
٥٦٧	المتطلبات المالية ٧/٢٤
الفصل الخامس والعشرون: الثروة المعدنية	
٥٧١	المقدمة ١/٢٥
٥٧١	الوضع الراهن ٢/٢٥

الصفحة	الموضوع
٥٧١	التطورات ١/٢/٢٥
٥٨٢	الإيرادات المالية لقطاع الثروة المعدنية ٢/٢/٢٥
٥٨٣	التطوير المؤسسي والتنظيمي ٣/٢/٢٥
٥٨٣	الاعتمادات المالية ٤/٢/٢٥
٥٨٣	القضايا والتحديات ٣/٢٥
٥٨٥	التجهيزات الأساسية ١/٣/٢٥
٥٨٥	دور القطاع الخاص ٢/٣/٢٥
٥٨٦	تكامل دورات الإنتاج ٣/٣/٢٥
٥٨٦	استخدام الأراضي لأغراض التعدين ٤/٣/٢٥
٥٨٦	الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٤/٢٥
٥٨٩	الرؤية المستقبلية ٥/٢٥
٥٨٩	استراتيجية التنمية ٦/٢٥
٥٨٩	الأهداف العامة ١/٦/٢٥
٥٩٠	السياسات ٢/٦/٢٥
٥٩٠	الأهداف المحددة ٣/٦/٢٥
٥٩١	المتطلبات المالية ٧/٢٥

الفصل السادس والعشرون: الزراعة

٥٩٥	المقدمة ١/٢٦
٥٩٥	الوضع الراهن ٢/٢٦
٥٩٥	التطورات ١/٢/٢٦
٥٩٥	المساحات المحصولية والإنتاج ٢/٢/٢٦
٦٠١	القروض والإعانات الزراعية ٣/٢/٢٦
٦٠١	التطوير المؤسسي والتنظيمي ٤/٢/٢٦
٦٠٢	الاعتمادات المالية ٥/٢/٢٦
٦٠٢	القضايا والتحديات ٣/٢٦
٦٠٢	الكفاءة الاقتصادية للمحاصيل الزراعية ١/٣/٢٦
٦٠٣	كفاءة نظم الري ٢/٣/٢٦
٦٠٤	الاهتمام بمياه الصرف المعالجة لأغراض الزراعة ٣/٣/٢٦
٦٠٤	العرض والطلب على المنتجات السمكية ٤/٣/٢٦
٦٠٥	الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للتمور ٥/٣/٢٦
٦٠٥	الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية ٤/٢٦
٦٠٦	الرؤية المستقبلية ٥/٢٦
٦٠٧	استراتيجية التنمية ٦/٢٦

الصفحة	الموضوع
٦٠٧	الأهداف العامة ١/٦/٢٦
٦٠٨	السياسات ٢/٦/٢٦
٦٠٨	الأهداف المحددة ٣/٦/٢٦
٦٠٩	المتطلبات المالية ٧/٢٦

الفصل السابع والعشرون: الصناعة

٦١٣	المقدمة ١/٢٧
٦١٤	الوضع الراهن ٢/٢٧
٦١٤	النمو في القطاع الصناعي ١/٢/٢٧
٦١٥	هيكل الصناعة وتوجهاتها ٢/٢/٢٧
٦١٨	الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي ٣/٢/٢٧
٦١٩	الانتشار الجغرافي للنشاط الصناعي ٤/٢/٢٧
٦٢٠	التطوير المؤسسي والتنظيمي ٥/٢/٢٧
٦٢١	العمالة في القطاع الصناعي ٦/٢/٢٧
٦٢١	القضايا والتحديات ٣/٢٧
٦٢١	بيئة الأعمال ١/٣/٢٧
٦٢٢	الهيكل الصناعي ٢/٣/٢٧
٦٢٢	القدرة التقنية والميزة النسبية ٣/٣/٢٧
٦٢٣	العمالة الوطنية وتوطين التقنية ٤/٣/٢٧
٦٢٣	الرؤية المستقبلية ٤/٢٧
٦٢٤	تعزيز القاعدة الصناعية وتطويرها ١/٤/٢٧
٦٢٥	تعزيز القدرة التنافسية ٢/٤/٢٧
٦٢٥	تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات المساندة ٣/٤/٢٧
٦٢٥	استراتيجية التنمية ٥/٢٧
٦٢٥	الأهداف العامة ١/٥/٢٧
٦٢٦	السياسات ٢/٥/٢٧
٦٢٧	الأهداف المحددة ٣/٥/٢٧
٦٢٨	المتطلبات المالية ٦/٢٧

الفصل الثامن والعشرون: الكهرباء

٦٣١	المقدمة ١/٢٨
٦٣١	الوضع الراهن ٢/٢٨
٦٣١	التغطية الكهربائية ١/٢/٢٨
٦٣٢	الاستهلاك والأحمال الكهربائية ٢/٢/٢٨
٦٣٣	قدرات التوليد ٣/٢/٢٨

الصفحة	الموضوع	
٦٣٥	إنتاج الطاقة الكهربائية	٤/٢/٢٨
٦٣٥	استهلاك الوقود في قطاع التوليد	٥/٢/٢٨
٦٣٧	شبكات الكهرباء	٦/٢/٢٨
٦٣٨	العمالة في قطاع الكهرباء	٧/٢/٢٨
٦٣٨	إعادة الهيكلة والتخصيص	٨/٢/٢٨
٦٤٠	دور القطاع الخاص	٩/٢/٢٨
٦٤٠	القضايا والتحديات	٣/٢٨
٦٤٠	التغطية الشاملة	١/٣/٢٨
٦٤١	الشبكة الوطنية للكهرباء	٢/٣/٢٨
٦٤١	الربط الكهربائي الإقليمي	٣/٣/٢٨
٦٤١	إعادة الهيكلة والتخصيص	٤/٣/٢٨
٦٤١	صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية وتوطين تقنياتها	٥/٣/٢٨
٦٤٢	توقعات خطة التنمية الثامنة	٤/٢٨
٦٤٣	الرؤية المستقبلية	٥/٢٨
٦٤٤	استراتيجية التنمية	٦/٢٨
٦٤٤	الأهداف العامة	١/٦/٢٨
٦٤٤	السياسات	٢/٦/٢٨
٦٤٥	الأهداف المحددة	٣/٦/٢٨
الفصل التاسع والعشرون: قطاع النقل		
٦٤٩	المقدمة	١/٢٩
٦٤٩	الوضع الراهن	٢/٢٩
٦٤٩	النقل على الطرق	١/٢/٢٩
٦٥٢	الخطوط الحديدية	٢/٢/٢٩
٦٥٤	النقل الجوي	٣/٢/٢٩
٦٥٥	الخطوط الجوية العربية السعودية	٤/٢/٢٩
٦٥٦	الموانئ والنقل البحري	٥/٢/٢٩
٦٥٨	الاعتمادات المالية	٦/٢/٢٩
٦٥٨	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٧/٢/٢٩
٦٦٠	القضايا والتحديات	٣/٢٩
٦٦٠	التنسيق	١/٣/٢٩
٦٦٠	النقل والبيئة	٢/٣/٢٩
٦٦١	الكفاءة الاقتصادية والتمويل	٣/٣/٢٩
٦٦١	سلامة حركة المرور	٤/٣/٢٩

الصفحة	الموضوع
٦٦٢	الطلب المتوقع ٤/٢٩
٦٦٤	الرؤية المستقبلية ٥/٢٩
٦٦٥	استراتيجية التنمية ٦/٢٩
٦٦٥	الأهداف العامة ١/٦/٢٩
٦٦٥	السياسات ٢/٦/٢٩
٦٦٦	الأهداف المحددة ٣/٦/٢٩
٦٦٦	المتطلبات المالية ٧/٢٩
الفصل الثلاثون: الشؤون البلدية والقروية	
٦٦٩	المقدمة ١/٣٠
٦٦٩	الوضع الراهن ٢/٣٠
٦٦٩	التطورات ١/٢/٣٠
٦٧١	التطوير المؤسسي والتنظيمي ٢/٢/٣٠
٦٧٣	التقدم في عملية التخصيص ٣/٢/٣٠
٦٧٣	الاعتمادات المالية ٤/٢/٣٠
٦٧٣	القضايا والتحديات ٣/٣٠
٦٧٤	مواكبة الطلب المتزايد على الخدمات البلدية ١/٣/٣٠
٦٧٤	الخدمات البلدية في المناطق القروية ٢/٣/٣٠
٦٧٥	المعلومات والبيانات الإحصائية البلدية ٣/٣/٣٠
٦٧٥	التنسيق وتداخل المسؤوليات ٤/٣/٣٠
٦٧٥	خدمات صحة البيئة ٥/٣/٣٠
٦٧٦	التوسع الأفقي للمدن واستغلال أراضيها بكفاءة ٦/٣/٣٠
٦٧٦	الإيرادات البلدية ومستوى تحصيلها ٧/٣/٣٠
٦٧٧	الطلب على الخدمات البلدية ٤/٣٠
٦٧٨	الرؤية المستقبلية ٥/٣٠
٦٧٩	استراتيجية التنمية ٦/٣٠
٦٧٩	الأهداف العامة ١/٦/٣٠
٦٨٠	السياسات ٢/٦/٣٠
٦٨٠	الأهداف المحددة ٣/٦/٣٠
٦٨١	المتطلبات المالية ٧/٣٠
الفصل الحادي والثلاثون: الثقافة والإعلام والخدمات الشبابية	
٦٨٥	الثقافة والإعلام ١/٣١
٦٨٥	المقدمة ١/١/٣١
٦٨٦	الوضع الراهن ٢/١/٣١

الصفحة	الموضوع	
٦٨٦	الثقافة	١/٢/١/٣١
٦٨٩	الإعلام	٢/٢/١/٣١
٦٩١	التطوير المؤسسي والتنظيمي	٣/٢/١/٣١
٦٩٢	القطاع الخاص	٤/٢/١/٣١
٦٩٢	الاعتمادات المالية	٥/٢/١/٣١
٦٩٢	القضايا والتحديات	٣/١/٣١
٦٩٢	الثقافة والعولمة	١/٣/١/٣١
٦٩٣	الإعلام وتقنيات البث الحديث	٢/٣/١/٣١
٦٩٤	الطلب على الخدمات الثقافية والإعلامية	٤/١/٣١
٦٩٥	الرؤية المستقبلية	٥/١/٣١
٦٩٦	استراتيجية التنمية	٦/١/٣١
٦٩٦	الأهداف العامة	١/٦/١/٣١
٦٩٦	السياسات	٢/٦/١/٣١
٦٩٧	الأهداف المحددة	٣/٦/١/٣١
٦٩٧	المتطلبات المالية	٧/١/٣١
٦٩٨	الخدمات الشبابية والرياضية	٢/٣١
٦٩٨	المقدمة	١/٢/٣١
٦٩٨	الوضع الراهن	٢/٢/٣١
٧٠٠	التطوير المؤسسي والتنظيمي	١/٢/٢/٣١
٧٠١	القطاع الخاص	٢/٢/٢/٣١
٧٠١	الاعتمادات المالية	٣/٢/٢/٣١
٧٠١	القضايا والتحديات	٣/٢/٣١
٧٠١	استغلال أوقات الفراغ	١/٣/٢/٣١
٧٠٢	الطاقات التشغيلية غير المستغلة	٢/٣/٢/٣١
٧٠٣	الطلب على الخدمات الشبابية والرياضية	٤/٢/٣١
٧٠٣	الرؤية المستقبلية	٥/٢/٣١
٧٠٥	استراتيجية التنمية	٦/٢/٣١
٧٠٥	الأهداف العامة	١/٦/٢/٣١
٧٠٥	السياسات	٢/٦/٢/٣١
٧٠٦	الأهداف المحددة	٣/٦/٢/٣١
٧٠٦	المتطلبات المالية	٧/٢/٣١
الفصل الثاني والثلاثون: الخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة		
٧٠٩	الخدمات الدينية	١/٣٢

الصفحة	الموضوع
٧٠٩	المقدمة ١/١/٣٢
٧٠٩	الوضع الراهن ٢/١/٣٢
٧١٠	التطوير المؤسسي والتنظيمي ١/٢/١/٣٢
٧١٠	القطاع الخاص ٢/٢/١/٣٢
٧١٠	الاعتمادات المالية ٣/٢/١/٣٢
٧١١	القضايا والتحديات ٣/١/٣٢
٧١١	الغلو والتطرف ١/٣/١/٣٢
٧١١	إدارة الأوقاف وتنميتها ٢/٣/١/٣٢
٧١٢	الطلب على الخدمات الدينية ٤/١/٣٢
٧١٢	الرؤية المستقبلية ٥/١/٣٢
٧١٣	استراتيجية التنمية ٦/١/٣٢
٧١٣	الأهداف العامة ١/٦/١/٣٢
٧١٣	السياسات ٢/٦/١/٣٢
٧١٤	الأهداف المحددة ٣/٦/١/٣٢
٧١٤	المتطلبات المالية ٧/١/٣٢
٧١٥	الخدمات القضائية ٢/٣٢
٧١٥	المقدمة ١/٢/٣٢
٧١٥	الوضع الراهن ٢/٢/٣٢
٧١٥	التطوير المؤسسي والتنظيمي ١/٢/٢/٣٢
٧١٦	القطاع الخاص ٢/٢/٢/٣٢
٧١٦	الاعتمادات المالية ٣/٢/٢/٣٢
٧١٦	القضايا والتحديات ٣/٢/٣٢
٧١٦	الجهاز القضائي ١/٣/٢/٣٢
٧١٦	الطلب على الخدمات القضائية ٤/٢/٣٢
٧١٧	الرؤية المستقبلية ٥/٢/٣٢
٧١٧	استراتيجية التنمية ٦/٢/٣٢
٧١٧	الأهداف العامة ١/٦/٢/٣٢
٧١٧	السياسات ٢/٦/٢/٣٢
٧١٨	الأهداف المحددة ٣/٦/٢/٣٢
٧١٨	المتطلبات المالية ٧/٢/٣٢
٧١٨	خدمات الحج والعمرة ٣/٣٢
٧١٨	المقدمة ١/٣/٣٢
٧١٩	الوضع الراهن ٢/٣/٣٢
٧٢٠	العمالة الوطنية والتدريب ١/٢/٣/٣٢

الصفحة	الموضوع
٧٢٠	التطوير المؤسسي والتنظيمي ٢/٢/٣٢
٧٢١	القضايا والتحديات ٣/٣/٣٢
٧٢١	الاختلافات الثقافية واللغوية ١/٣/٣٢
٧٢٢	النقل ٢/٣/٣٢
٧٢٣	التطورات المرتقبة في أعداد الحجاج والمعتمرين ٤/٣/٣٢
٧٢٥	الرؤية المستقبلية ٥/٣/٣٢
٧٢٥	استراتيجية التنمية ٦/٣/٣٢
٧٢٥	الأهداف العامة ١/٦/٣/٣٢
٧٢٦	السياسات ٢/٦/٣/٣٢
٧٢٦	الأهداف المحددة ٣/٦/٣/٣٢
٧٢٧	المتطلبات المالية ٧/٣/٣٢

الفصل الثالث والثلاثون: البيانات والمعلومات الإحصائية

٧٣١	المقدمة ١/٣٣
٧٣٢	الوضع الراهن ٢/٣٣
٧٣٢	البيانات والمعلومات الإحصائية ١/٢/٣٣
٧٣٣	التطورات ٢/٢/٣٣
٧٣٦	دور القطاع الخاص ٣/٢/٣٣
٧٣٧	الاعتمادات المالية ٤/٢/٣٣
٧٣٧	القضايا والتحديات ٣/٣٣
٧٣٧	تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية ١/٣/٣٣
٧٣٨	البيانات والمعلومات الإحصائية ٢/٣/٣٣
٧٣٨	العلاقة مع المنتجين والمستخدمين ٣/٣/٣٣
٧٣٩	الرؤية المستقبلية ٤/٣٣
٧٣٩	استراتيجية التنمية ٥/٣٣
٧٣٩	الأهداف العامة ١/٥/٣٣
٧٤٠	السياسات ٢/٥/٣٣
٧٤١	الأهداف المحددة ٣/٥/٣٣
٧٤٢	المتطلبات المالية ٦/٣٣

الفصل الرابع والثلاثون: منهجية خطة التنمية الثامنة

٧٤٧	المقدمة ١/٣٤
٧٤٧	توجهات منهجية الخطة ٢/٣٤
٧٤٧	التخطيط الاستراتيجي المتكامل ١/٢/٣٤
٧٤٨	الدور التأشير للخطة ٢/٢/٣٤

الصفحة	الموضوع
٧٤٩	الدور التوجيهي للخطة ٣/٢/٣٤
٧٤٩	التخطيط للمناطق ٤/٢/٣٤
٧٤٩	التطوير في إعداد الخطة ٣/٣٤
٧٥٠	تعزيز المشاركة الوطنية ١/٣/٣٤
٧٥٠	تعزيز مشاركة الوزارات والجهات الأخرى ٢/٣/٣٤
٧٥٠	تعزيز إسهام الكفاءات والخبرات الوطنية في عملية الإعداد ٣/٣/٣٤
٧٥١	اختصار فترة إعداد الخطة ٤/٣/٣٤
٧٥١	أدوات التخطيط ٥/٣/٣٤
٧٥١	قواعد البيانات والإحصاءات ٦/٣/٣٤
٧٥٢	تقارير الخطة ٧/٣/٣٤
٧٥٣	التقويم ومتابعة التنفيذ ٤/٣٤
٧٥٣	التقويم ١/٤/٣٤
٧٥٤	متابعة التنفيذ ٢/٤/٣٤
٧٥٤	متابعة البرامج والمشروعات الحيوية الرئيسة ٣/٤/٣٤
٧٥٥	الرؤية المستقبلية لمنهجية التخطيط ٤/٤/٣٤
	الملحق - الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة
٧٥٩ ١٤٢٥/١٤٢٦-١٤٢٩/١٤٣٠هـ

قائمة الأطر

رقم الإطار	الموضوع	الصفحة
١/١	أبرز ملامح نظام السوق المالية لعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٢٠
١/٢	الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية والقرارات والتوجهات ذات العلاقة	٣٠
١/٥	اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري	١١٦
١/٦	المرافق والنشاطات المستهدفة بالتخصيص	١٣٣
١/١/١٤	أهم الصادرات غير النفطية حسب المجموعة السلعية، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٢٩٤
٢/١/١٤	مهام هيئة تنمية الصادرات المقترحة	٣٠٠
١/١٦	أهداف الهيئة الوطنية المقترحة لدعم شؤون الأسرة ومهامها	٣٤٦
١/٢١	النظام الصحي	٤٧٧
١/١/٢٢	المهام الرئيسية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٩٣
١/٢/٢٢	أهم ملامح تنظيم مؤسسة البريد السعودي	٥٠٨
١/٢٤	تطور مبادرة الغاز السعودية	٥٥٥
١/٢٥	أهم تطورات قطاع الثروة المعدنية في خطة التنمية السابعة	٥٧٢
٢/٢٥	سمات نظام التعدين	٥٨٤
١/٢٨	هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية: دورها وخططها لإعادة هيكلة صناعة الكهرباء وصناعة تحلية المياه المالحة للإنتاج المزدوج	٦٣٩
١/٢٩	أبرز ملامح قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) وتاريخ ١٧/١/١٤٢٥هـ	٦٥٩
١/٣٣	الإصدارات الإحصائية الرئيسية لمصلحة الإحصاءات العامة	٧٤٣

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١/١	الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، خطة التنمية السابعة	٦
٢/١	العمالة المدنية، خطة التنمية السابعة	١٣
٣/١	الإنفاق الحكومي في خطتي التنمية السادسة والسابعة (حسب قطاعات التنمية)	١٥
٤/١	المتطلبات المالية، خطة التنمية السابعة	١٦
٥/١	الائتمان المصرفي حسب الآجال ومطلوبات المصارف من القطاع الخاص، خلال المدة ١٤١٩/١٤٢٠-١٤٢٣/١٤٢٤هـ (١٩٩٩) - (٢٠٠٣)	١٨
٦/١	مؤشرات سوق الأسهم السعودية	٢١
١/٣	تطور السكان خلال مدة الاستراتيجية	٦٣
٢/٣	الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٦٦
٣/٣	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٦٧
٤/٣	هيكل الصادرات في بداية الاستراتيجية ونهايتها بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٦٩
٥/٣	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٧١
٦/٣	ميزان الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الاستراتيجية، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٧٣
٧/٣	مؤشرات القوى العاملة والتوظيف	٧٤
٨/٣	قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي	٧٦
١/٤	المؤشرات الاقتصادية الكلية لخطة التنمية الثامنة، مقارنة بخطة التنمية السابعة	٨٣
٢/٤	الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٩٧
٣/٤	المتطلبات المالية لجهات التنمية خلال خطة التنمية الثامنة	١٠٦
٤/٤	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١١١

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١/٦	المؤشرات الرئيسية لدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، خطة التنمية السابعة	١٢٩
٢/٦	إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، خطة التنمية السابعة، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٣٠
٣/٦	منشآت القطاع الخاص حسب النشاطات الرئيسية، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٣٧
٤/٦	توزيع أهم استثمارات القطاع الخاص حسب النشاط	١٣٧
٥/٦	الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٣٩
٦/٦	حجم العمالة الوطنية والوافدة	١٤٠
٧/٦	سوق الأسهم السعودي، خطة التنمية السابعة	١٤٤
٨/٦	الصادرات السلعية غير النفطية، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٤٧
٩/٦	نسب توزيع الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي	١٤٩
١/٧	الاستثمارات في خطة التنمية السابعة مقارنة بخطة التنمية السادسة ...	١٦١
٢/٧	الاستثمار حسب فئة السلع الرأسمالية، خطة التنمية السابعة، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٦٢
٣/٧	نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، خطة التنمية السابعة	١٦٢
٤/٧	الادخار والاستثمار في خطة التنمية السابعة، بالأسعار الجارية	١٦٣
٥/٧	الاستثمار المستهدف في خطة التنمية الثامنة، بالأسعار الثابتة للعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٦٧
٦/٧	المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية الثامنة	١٦٩
١/٨	التوزيع النسبي للعمالة الإجمالية حسب مستوى التعليم والجنسية والجنس للسعوديين في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٧٧
٢/٨	العاملون بالقطاع العام حسب الجنسية والوظيفة، عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٨٠
٣/٨	التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي والجنسية، عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٨١
٤/٨	المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، خطة التنمية الثامنة	١٩٠
٥/٨	الهيكل القطاعي للعمالة الكلية، خطة التنمية الثامنة	١٩٥
٦/٨	الهيكل المهني للعمالة الكلية، خطة التنمية الثامنة	١٩٦
٧/٨	الموازنة حسب القطاعات الاقتصادية والمؤسسية للعمالة، خطة التنمية الثامنة	١٩٨

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٨/٨	الموازنة المهنية للعمال، خطة التنمية الثامنة	١٩٩
١/٩	السكان حسب فئات العمر والجنس والجنسية، حسب تقديرات عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٢٠٥
٢/٩	التوزيع النسبي للسكان حسب المناطق الإدارية	٢٠٩
٣/٩	تطور توزيع السكان حسب المناطق الإدارية	٢١٠
١/١٠	أعداد السكان وتوزيعهم حسب المناطق الإدارية	٢٢٢
٢/١٠	معدل التركيز السكاني لأكبر مدينتين في كل منطقة إدارية، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٢٢٣
١/١١	توزيع المقاولين المصنفين حسب المناطق الإدارية، عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	٢٣٦
١/١٢	محميات الحياة الفطرية بالمملكة	٢٥٣
٢/١٢	تركيز ملوثات الهواء في بعض محطات الرصد البيئي بالمملكة، ١٤١٨-١٤٢٤هـ (١٩٩٧-٢٠٠٣)	٢٥٥
٣/١٢	حجم النفايات المنزلية والطبية والمخلفات الصناعية ١٤٢٠/١٤١٩ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (١٩٩٩-٢٠٠٤)	٢٥٦
١/١٣	توزيع الرحلات السياحية المحلية حسب الغرض، عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	٢٦٨
٢/١٣	الفنادق والمجمعات السكنية في المملكة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٢٧١
١/١/١٤	تطور أهم بنود الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خطة التنمية السابعة	٢٨٥
٢/١/١٤	نسبة الصادرات للواردات	٢٨٦
٣/١/١٤	الصادرات السلعية بالأسعار الجارية	٢٨٧
٤/١/١٤	التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية بالأسعار الجارية	٢٨٨
٥/١/١٤	التوزيع الجغرافي للصادرات النفطية	٢٩٠
٦/١/١٤	الواردات حسب الفئات الرئيسية (سيف) بالأسعار الجارية	٢٩١
٧/١/١٤	الواردات حسب المصدر (سيف) بالأسعار الجارية	٢٩٢
٨/١/١٤	معدل تركيز الصادرات السعودية غير النفطية حسب مناطق دول العالم	٢٩٥
٩/١/١٤	نسبة الواردات إلى الصادرات لمجموعات مختارة من المنتجات عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٢٩٦
١/٢/١٤	بعض مؤشرات تطور التجارة الداخلية، خطة التنمية السابعة	٣٠٥

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٢/٢/١٤	تطور عدد السجلات التجارية القائمة حسب القطاعات الاقتصادية،	٣٠٦
	خطة التنمية السابعة	٣٠٧
٣/٢/١٤	تطور الشركات القائمة حسب نوعها	٣٠٩
٤/٢/١٤	العمالة في قطاع التجارة، خطة التنمية السابعة	٣١٩
١/١٥	مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي	٢/١٥
٢/١٥	تصنيف المصارف في المملكة حسب رأس المال، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ—	٣٢٤
	(٢٠٠٣)	٣٢٦
٣/١٥	تطور سوق الأسهم السعودي	٣٢٧
٤/١٥	استثمارات المصارف في الأوراق الحكومية	٣٢٨
٥/١٥	أهم مؤشرات تطور صناديق الاستثمار	٣٥٩
١/١٧	مؤشرات ديمغرافية	٢/١٧
٢/١٧	معدلات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر)،	٣٦٢
	١٤٢٢هـ (٢٠٠٢)	٣/١٧
٣/١٧	السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط، ١/٤/١٤٢٤—	٣٧٦
	١/٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٣/٦/١) - ٢٠٠٤/٥/٢٠	١/١٨
١/١٨	الطلب على الإسكان حسب المناطق الإدارية وفقاً لنوع الطلب، خطة	٣٨٧
	التنمية الثامنة، ١٤٢٥/١٤٢٦-١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	٢/١٨
٢/١٨	الطلب التراكمي غير المشبع على المساكن حسب المناطق الإدارية،	٣٨٧
	١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١/١٩
١/١٩	نشاطات البحث والتطوير في المراكز الحكومية (حسب المجالات	٣٩٨
	العلمية)	٤١٣
١/١/٢٠	التطور في قطاع التعليم العام، خطة التنمية السابعة	٤١٤
٢/١/٢٠	التعليم العام حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية السابعة	٣/١/٢٠
٣/١/٢٠	التعليم العام في القطاعين الحكومي والخاص، عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ—	٤١٥
	(٢٠٠٣)	٤/١/٢٠
٤/١/٢٠	محو الأمية وتعليم الكبار، خطة التنمية السابعة	٥/١/٢٠
٥/١/٢٠	عدد الأطفال المستهدف استيعابهم في مرحلة رياض الأطفال حسب	٤٢٤
	المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٦/١/٢٠
٦/١/٢٠	عدد الطلبة المستجدين في المرحلة الابتدائية حسب المناطق الإدارية،	٤٢٤
	خطة التنمية الثامنة	

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٧/١/٢٠	العدد المتوقع للطلبة المتخرجين من المرحلة الثانوية حسب المناطق الإدارية والتخصص، خطة التنمية الثامنة	٤٢٥
١/٢/٢٠	الطلبة والطالبات المسجلون المنتظمون بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية بمرحلة البكالوريوس، خطة التنمية السابعة	٤٣٣
٢/٢/٢٠	المستجدون المنتظمون في مرحلة البكالوريوس بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية، خطة التنمية السابعة	٤٣٣
٣/٢/٢٠	المتخرجون المنتظمون من مرحلة البكالوريوس بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية، خطة التنمية السابعة	٤٣٤
٤/٢/٢٠	الدراسات العليا، خطة التنمية السابعة	٤٣٤
٥/٢/٢٠	الملتحقون في الدراسات العليا خارج المملكة، عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٤٣٥
٦/٢/٢٠	المستجدون في التعليم العالي، خطة التنمية الثامنة	٤٤١
٧/٢/٢٠	المستجدون في التعليم العالي حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٤١
٨/٢/٢٠	الخريجون في التعليم العالي، خطة التنمية الثامنة	٤٤٢
٩/٢/٢٠	الخريجون في التعليم العالي حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٤٢
١/٣/٢٠	الكليات التقنية، خطة التنمية السابعة	٤٤٩
٢/٣/٢٠	المعاهد الثانوية المهنية، خطة التنمية السابعة	٤٥٠
٣/٣/٢٠	مراكز التدريب المهني، خطة التنمية السابعة	٤٥١
٤/٣/٢٠	عدد الملتحقين والخريجين في التعليم الفني والتدريب المهني، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٤٥٣
٥/٣/٢٠	نشاطات معهد الإدارة العامة، خطة التنمية السابعة	٤٥٦
٦/٣/٢٠	توقعات الطلب على الكليات التقنية، خطة التنمية الثامنة	٤٥٩
٧/٣/٢٠	توقعات الطلب على المعاهد التدريبية، خطة التنمية الثامنة	٤٦٠
٨/٣/٢٠	توقعات الملتحقين والخريجين حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٦٠
٩/٣/٢٠	الأهداف المحددة للتعليم الفني والتدريب المهني حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٦٥
١/٢١	التطور في مؤشرات الرعاية الصحية، خطة التنمية السابعة	٤٧٠
٢/٢١	الخدمات الصحية، خطة التنمية السابعة	٤٧٣
٣/٢١	توزيع الخدمات الصحية حسب المناطق الإدارية لعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٤٧٤
٤/٢١	الإسهامات النسبية للقطاعات الصحية، في عدد أسرة المستشفيات	٤٧٤

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٥/٢١	الإسهامات النسبية للقطاعات الصحية في عدد الأطباء	٤٧٥
٦/٢١	تقدير احتياجات المناطق الإدارية من الأسرة، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، خطة التنمية الثامنة	٤٨١
٧/٢١	مراكز الرعاية الصحية الأولية المستهدفة حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٨٥
٨/٢١	الأهداف المحددة لخدمات الرعاية الصحية للأمم والطفولة، خطة التنمية الثامنة	٤٨٥
٩/٢١	الأهداف المحددة لخدمات مكافحة الأمراض السارية، خطة التنمية الثامنة	٤٨٦
١٠/٢١	المستشفيات المستهدفة حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٨٦
١١/٢١	الكلية الصحية المستهدفة حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٨٧
١٢/٢١	مراكز الإسعاف الطبي المستهدفة حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٤٨٧
١/١/٢٢	الأداء المالي لقطاع الاتصالات (شركة الاتصالات السعودية)	٤٩٣
٢/١/٢٢	تطور خدمة الهاتف الجوال والهاتف الثابت، خطة التنمية السابعة	٤٩٥
٣/١/٢٢	انتشار خدمات الهاتف حسب المناطق الإدارية	٤٩٦
٤/١/٢٢	المؤشرات الرئيسية للاتصالات والإنترنت	٥٠٢
٥/١/٢٢	توزيع خطوط الهاتف الثابت المقدر حسب المناطق الإدارية بنهاية خطة التنمية الثامنة	٥٠٣
١/٢/٢٢	تطور مرافق الخدمة البريدية، خطة التنمية السابعة	٥٠٩
٢/٢/٢٢	شبكة الخدمات البريدية حسب المناطق الإدارية لعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٥١٠
٣/٢/٢٢	تطور حجم الخدمة البريدية	٥١١
١/٢٣	توزيع السدود حسب أغراض إنشائها وطاقاتها التخزينية، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٥٢٣
٢/٢٣	الطاقة الإنتاجية لمحطات التحلية بنهاية خطة التنمية السابعة	٥٢٤
٣/٢٣	تطور شبكات المياه والصرف الصحي، خطة التنمية السابعة	٥٢٦
٤/٢٣	تقديرات موارد المياه المتجددة وغير التقليدية، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٥٢٧
٥/٢٣	تطور استهلاك المياه حسب الأغراض الرئيسية، خطة التنمية السابعة	٥٢٧
٦/٢٣	هيكل تعرفه المياه للأغراض البلدية	٥٣٢
٧/٢٣	تقديرات الطلب على المياه، خطة التنمية الثامنة	٥٣٩

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٨/٢٣	تقديرات الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الإدارية، ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	٥٤٠
١/٢٤	تطور احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)	٥٤٩
٢/٢٤	إنتاج النفط الخام والطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي، ١٤٢٣-١٤٢٠/١٤٢٣هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)	٥٥١
٣/٢٤	المنتجات المكررة	٥٥٣
٣/٢٤	مشاريع التكرير الدولية المشتركة	٥٥٤
٥/٢٤	الاستهلاك المحلي للطاقة، ١٤٢٣-١٤٢٠/١٤٢٣هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)	٥٥٦
٦/٢٤	الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة، ١٤٢٣-١٤٢٠/١٤٢٣هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)	٥٥٧
٧/٢٤	توقعات الاستهلاك المحلي من الطاقة، خطة التنمية الثامنة	٥٦١
٨/٢٤	توقعات استهلاك الغاز الطبيعي، خطة التنمية الثامنة	٥٦٢
٩/٢٤	استهلاك منتجات التكرير، خطة التنمية الثامنة	٥٦٣
١/٢٥	التطورات في قطاع الثروة المعدنية، خطة التنمية السابعة	٥٧٣
٢/٢٥	أوجه النشاط في قطاع الثروة المعدنية	٥٨١
٣/٢٥	الفرص الاستثمارية التعدينية المتاحة	٥٨٧
١/٢٦	تطور المساحة المحصولية، خطة التنمية السابعة	٥٩٧
٢/٢٦	تطور الإنتاج المحلي لبعض المنتجات الزراعية، خطة التنمية السابعة	٥٩٨
٣/٢٦	تطور أعداد الحيوانات والدواجن، خطة التنمية السابعة	٥٩٩
٤/٢٦	تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، خطة التنمية السابعة	٦٠٠
٥/٢٦	تقديرات الكثافة المانية والعوائد النسبية لبعض المحاصيل الرئيسية	٦٠٣
٦/٢٦	توقعات الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية، خطة التنمية الثامنة	٦٠٦
١/٢٧	مؤشرات أداء القطاع الصناعي، خطة التنمية السابعة، القيم بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٦١٥
٢/٢٧	المصانع المنتجة وإجمالي التمويل، خطة التنمية السابعة	٦١٦
٣/٢٧	المصانع المنتجة المرخص لها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي، عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٦١٩
٤/٢٧	المصانع الوطنية المنتجة حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية السابعة	٦٢٠

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٥/٢٧	مؤشرات القطاع الصناعي، خطة التنمية الثامنة، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٦٢٧
١/٢٨	تطور مؤشرات قطاع الكهرباء	٦٣٢
٢/٢٨	محطات التوليد وقدراتها	٦٣٤
٣/٢٨	تطور الطاقة المنتجة حسب مصدرها	٦٣٦
٤/٢٨	تطور أطوال خطوط الشبكات	٦٣٧
٥/٢٨	المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء، خطة التنمية الثامنة	٦٤٣
٦/٢٨	تطور التغطية الكهربائية في خطة التنمية الثامنة حسب المناطق الإدارية	٦٤٥
٧/٢٨	تطور أعداد المشتركين في خطة التنمية الثامنة حسب المناطق الإدارية	٦٤٦
١/٢٩	تطور شبكة الطرق، خطة التنمية السابعة	٦٥٠
٢/٢٩	شبكة الطرق موزعة حسب المناطق الإدارية، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ	٦٥١
٣/٢٩	عدد الركاب المنقولين، الشركة السعودية للنقل الجماعي	٦٥٢
٤/٢٩	حركة النقل الجوي (الركاب والبضائع)	٦٥٤
٥/٢٩	حركة مناولة البضائع في موانئ المملكة	٦٥٧
٦/٢٩	توقعات حركة نقل الركاب على الطرق، خطة التنمية الثامنة	٦٦٢
٧/٢٩	توقعات حركة نقل البضائع على الطرق، خطة التنمية الثامنة	٦٦٣
١/٣٠	الإجازات البلدية حسب برامج خطة التنمية السابعة	٦٧٠
٢/٣٠	الأمانات والبلديات والمجمعات القروية وفئاتها حسب المناطق الإدارية، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	٦٧٢
٣/٣٠	الطلب على الخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٦٧٨
٤/٣٠	الأهداف المحددة للمخططات البلدية والقروية واستحداث المجمعات القروية حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٦٨١
٥/٣٠	الأهداف المحددة للخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٦٨٢
١/١/٣١	المرافق الإعلامية بنهاية خطة التنمية السابعة	٦٩٠
٢/١/٣١	الطلب على الخدمات الثقافية والإعلامية على مستوى المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٦٩٤
١/٢/٣١	مرافق ووحدات الخدمات الشبابية والرياضية، خطة التنمية السابعة	٧٠٠

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٧٠٤	الطلب على المرافق الشبابية والرياضية على مستوى المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٢/٢/٣١
٧٠٤	الطلب على النشاطات الشبابية والرياضية، خطة التنمية الثامنة	٣/٢/٣١
٧١٢	الطلب على الخدمات الدينية على مستوى المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	١/١/٣٢
٧٢٤	الأعداد المتوقعة للحجاج، خطة التنمية الثامنة	١/٣/٣٢

قائمة الخرائط والأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١/١	الإسهام النسبي للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، خطة التنمية السابعة	٨
٢/١	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خطة التنمية السابعة	١٠
٣/١	المتطلبات المالية مقارنة باعتمادات الميزانية، خطة التنمية السابعة	١٦
٤/١	توزيع الائتمان المصرفي	١٩
١/٣	تطور متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٦٥
٢/٣	هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٦٨
٣/٣	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٧٢
٤/٣	تطور الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الاستراتيجية بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٧٣
٥/٣	تطور هيكل قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي	٧٦
١/٤	الواردات والصادرات من السلع والخدمات (بالأسعار الجارية)	٩١
٢/٤	هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خطة التنمية الثامنة	٩٨
٣/٤	تطور بنود الاستخدامات بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١١٢
١/٦	تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الاقتصاد الوطني، خطة التنمية السابعة، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٣٠
٢/٦	الأهمية النسبية للمعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة	١٤٢
٣/٦	المؤشر العام لأسعار الأسهم، خطة التنمية السابعة	١٤٤
١/٧	إجمالي المخزون الرأسمالي، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٥٨
٢/٧	تطور المخزون الرأسمالي الحكومي، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٦٤
٣/٧	هيكل الاستثمار، خطة التنمية الثامنة	١٦٨
١/٨	التوزيع النسبي للعمالة الإجمالية حسب مستوى التعليم والجنسية، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٧٧
٢/٨	البطالة حسب الجنس، خطة التنمية الثامنة	١٩١
٣/٨	الداخلون الجدد لسوق العمل حسب المستوى التعليمي، خطة التنمية الثامنة	١٩٢
١/٩	الهرم السكاني للمواطنين والوافدين، حسب تقديرات عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) ...	٢٠٦

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١/١٠	معدل التركيز السكاني لأكبر مدينتين في كل منطقة إدارية، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ	٢٢٤
٢/١٠	توزيع مراكز النمو حسب المناطق الإدارية (٢٠٠٤)	٢٢٩
١/١١	التوزيع النسبي للمقاولين حسب درجات التصنيف، ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	٢٣٧
١/١٢	خارطة مواقع محطات الرصد السطحي	٢٤٩
٢/١٢	خارطة مواقع المحميات والمناطق المحظور فيها الصيد	٢٥١
١/١٣	مناطق التنمية السياحية في المملكة	٢٦٩
١/١٥	تطور الأهمية النسبية للودائع المصرفية	٣٢٠
٢/١٥	تطور الائتمان المصرفي	٣٢٢
٣/١٥	توزيع القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٣٢٥
١/١٦	ملكية بعض السلع المختارة عند الأسرة السعودية	٣٣٦
٢/١٦	تطور متوسط العمر عند الزواج	٣٣٩
٣/١٦	متوسط العمر عند الزواج للفتاة حسب مستوى التعليم	٣٤٠
١/١٧	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس، ١٤٢٣هـ	٣٦٤
٢/١٧	المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	٣٦٤
٣/١٧	معدلات النشاط الاقتصادي حسب الجنس والعمر، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	٣٧٠
٤/١٧	المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب مجموعات المهن الرئيسية، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	٣٧٢
١/١٨	إجمالي الطلب على المساكن حسب المناطق الإدارية، خطة التنمية الثامنة	٣٨٨
٢/١٨	الفجوة بين العرض والطلب على قروض صندوق التنمية العقارية	٣٨٨
٣/١٨	الطلبات التراكمية قيد الانتظار لدى صندوق التنمية العقارية	٣٨٩
١/١٩	نشاطات البحث والتطوير في المراكز الحكومية (حسب المجالات العلمية)، ١٤٢٠/١٤٢١-١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٣)	٣٩٨
١/١/٢٠	توقعات تطور أعداد المستجدين من الطلاب والطالبات، خطة التنمية الثامنة	٤٢٣
١/٢/٢٠	المستجدون في التعليم العالي عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مقارنة بالمتوقع في نهاية الخطة الثامنة ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	٤٤٣

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
٢/٢/٢٠	الخريجون في التعليم العالي، خطة التنمية الثامنة، ١٤٢٣/١٤٢٤ -	٤٤٣
١/٣/٢٠	الإسهام النسبي في التعليم الفني والتدريب المهني، ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)	٤٥٤
٢/٣/٢٠	توقعات الملحقين والخريجين (الكليات التقنية) حسب المناطق الإدارية، ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩)	٤٦١
٣/٣/٢٠	توقعات الملحقين والخريجين (المعاهد التدريبية) حسب المناطق الإدارية، ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩)	٤٦١
١/٢١	التحصين ضد أمراض مختارة للأطفال الأقل من سنة	٤٧١
٢/٢١	بعض الأمراض السارية في المملكة، معدل الإصابة لكل مائة ألف نسمة	٤٧١
٣/٢١	عدد الأسرة والعمالة الصحية	٤٧٣
١/١/٢٢	تطور خدمات الهاتف	٤٩٥
٢/١/٢٢	تطور خدمات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) في المملكة، خطة التنمية السابعة ...	٤٩٩
١/٢٣	الطاقة التخزينية للسدود، ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ، (٢٠٠٤)	٥٢٣
٢/٢٣	تطور إنتاج مياه التحلية	٥٢٥
٣/٢٣	تطور استهلاك المياه للأغراض الزراعية في المملكة	٥٢٨
١/٢٤	إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي	٥٥١
٢/٢٤	هيكل التكرير المحلي، ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣)	٥٥٣
٣/٢٤	الاستهلاك المحلي من الطاقة	٥٥٧
٤/٢٤	تطور هيكل استهلاك منتجات التكرير في السوق المحلي	٥٥٨
٥/٢٤	توقعات استهلاك الطاقة المحلي، خطة التنمية الثامنة	٥٦١
٦/٢٤	توقعات استهلاك الغاز الطبيعي، خطة التنمية الثامنة	٥٦٢
١/٢٥	خارطة مواقع امتيازات التعدين سارية المفعول	٥٧٥
٢/٢٥	خارطة مواقع تراخيص المناجم الصغيرة سارية المفعول	٥٧٧
٣/٢٥	خارطة مواقع رخص الكشف سارية المفعول	٥٧٩
٤/٢٥	الإسهام النسبي لمنتجات التعدين غير النفط في إجمالي الإيرادات التعدينية، ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣)	٥٨٢
١/٢٦	تطور المساحة المحصولية، خطة التنمية السابعة	٥٩٧
٢/٢٦	تطور الإنتاج المحلي لبعض المنتجات الزراعية، خطة التنمية السابعة	٥٩٨
٣/٢٦	تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، خطة التنمية السابعة	٦٠٠

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١/٢٧	عدد المصانع حسب النشاط، خطة التنمية السابعة	٦١٧
٢/٢٧	التوزيع النسبي للتمويل التراكمي، خطة التنمية السابعة	٦١٧
١/٢٨	الطاقة الكهربائية المباعة حسب فئة الاستهلاك، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) ...	٦٣٣
٢/٢٨	تطور قدرات التوليد، خطة التنمية السابعة	٦٣٥
٣/٢٨	تطور الطاقة المنتجة حسب المصدر	٦٣٦
٤/٢٨	الوقود المستهلك في محطات التوليد بقطاع الكهرباء	٦٣٧
١/٢٩	شبكة الطرق المعبدة	٦٥٠
٢/٢٩	عدد الركاب المنقولين بالخطوط الحديدية، خطة التنمية السابعة	٦٥٣
٣/٢٩	حجم البضائع المنقولة بالخطوط الحديدية، خطة التنمية السابعة	٦٥٣
٤/٢٩	توزيع الركاب على المطارات حسب فئاتها، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٦٥٥
٥/٢٩	الركاب المنقولين على الرحلات المنتظمة، الخطوط الجوية السعودية	٦٥٦
٦/٢٩	البضائع المناولة عبر الموانئ التجارية والصناعية	٦٥٧
١/٣٠	نسبة المنجز إلى المستهدف في قطاع البلديات، خطة التنمية السابعة	٦٧٠
١/٣/٣٢	الأعداد المتوقعة للمعتمدين، خطة التنمية الثامنة	٧٢٤



الفصل الأول
الاقتصاد الوطني
خطة التنمية السابعة

١. الاقتصاد الوطني، خطة التنمية السابعة

١/١ المقدمة

حققت المملكة العربية السعودية خلال خطة التنمية السابعة نمواً اقتصادياً جيداً انعكس في تحسن مستوى دخل الفرد وفرص توظيف القوى العاملة. كما شهدت الخطة أيضاً، زيادة في حجم التجارة الخارجية وفي فائض الميزان التجاري. ولم يكن هذا النمو نتيجة لزيادة استثمارات القطاع الخاص، والاستثمارات الحكومية فحسب، بل وأيضاً بسبب الإجراءات المؤسسية والتنظيمية العديدة التي اتخذتها الدولة لتحسين البيئة الاقتصادية بصورة عامة، والمناخ الاستثماري بصورة خاصة، هذا رغم الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية غير الملائمة. ويمكن الاستدلال من مراجعة مؤشرات التطور وتقويمها خلال خطة التنمية السابعة ومقارنتها بالأهداف المخططة آنذاك، استمرار زخم الجهود الاقتصادية والإنمائية وتراكمها في المملكة حيث تسارع التطور الاقتصادي وتوسعت آفاق التنمية بجميع أبعادها. كما تفيد هذه المراجعة التقويمية للتطورات الاقتصادية في تحديد اتجاهات التطور القادم والمعوقات المتوقعة من جهة، وصياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وتقدير الجهود اللازم بذلها لتحقيق أهداف خطة التنمية الثامنة من جهة ثانية.

ولقد أعطت خطة التنمية السابعة في ضوء أهدافها العامة وأسسها الاستراتيجية الأولوية

للجوانب التالية:

- أ. تنمية الموارد البشرية وتوفير الفرص الوظيفية، وذلك بتوفير الخدمات التعليمية والتدريبية والاجتماعية والصحية لتعزيز القدرات الإنتاجية للقوى العاملة الوطنية. كما اهتمت بتطوير المهارات المعرفية والفنية لزيادة قدرات العاملين في النشاط الاقتصادي على الانتفاع من التطورات التقنية السريعة.
- ب. تنفيذ سياسة التخصيص بصيغته المتعددة، وتحقيق أهدافه في توسيع مشاركة المواطنين في تملك الأصول الإنتاجية، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار محلياً، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية، وزيادة فرص العمل للقوى العاملة الوطنية.
- ج. تحسين الكفاءة الإنتاجية والتنظيمية للأجهزة الحكومية وتحسين الخدمات العامة، وذلك بتطوير النظم الإدارية والمالية وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية.

- د. التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية، وذلك بالاهتمام بالتأثيرات المحتملة لهذه التطورات وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة من خلال العمل بالسياسات والوسائل الكفيلة بتحسين استجابة الاقتصاد الوطني لهذه التطورات وزيادة مرونته تجاهها.
- هـ. تعزيز التطور التقني في المملكة ببناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية تكون قادرة على الإبداع والابتكار، وتقوم على المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- و. رفع مستوى الكفاءة بمفهومها الشامل وبما يضمن حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة.

وقد شهدت خطة التنمية السابعة العديد من التطورات عكستها المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي، والتراكم الرأسمالي، والتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، وتنمية القوى البشرية، والكفاءة الاقتصادية، وإسهام القطاع الخاص، والأداء المالي والنقدي، هذا بالإضافة إلى الجهود المؤسسية التنظيمية، وتوسيع اللامركزية الإدارية، والتكيف مع التطورات العالمية.

٢/١ مؤشرات التطور الاقتصادي

١/٢/١ معدلات النمو

اتصف التطور الاقتصادي خلال خطة التنمية السابعة بمظاهر ثلاثة مهمة تقع في إطار أهداف الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية. المظهر الأول: تحقيق زيادة في الإنتاج نتيجة لزيادة الإنتاجية والتوسع في الطاقات الإنتاجية معاً. والثاني: استمرار التغيير في الهيكل الاقتصادي بزيادة التنوع في النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني. أما المظهر الثالث: فهو زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتدل البيانات الواردة في الجدول (١/١) والخاصة بالنمو الاقتصادي على المستويات الكلية والقطاعية على الأداء الجيد للاقتصاد الوطني، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٦٠٣.٦) بليون ريال في عام ١٤١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٧١٤.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي نحو (٣.٤٪) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية السابعة وهو ما يزيد قليلاً على معدل النمو المتوسط الذي استهدفته خطة التنمية

السابعة ومقداره (٣.١٦٪)، ويزيد كثيراً عن معدل النمو الذي تحقق خلال الخطة السادسة ومقداره (١.١١٪). ومن الأهمية ملاحظة وجود إمكانات واسعة لزيادة الناتج المحلي في القطاعين الحكومي والخاص من خلال تحسين الإنتاجية بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة، وتطوير أساليب الإدارة والتنظيم، وترشيد استخدام الموارد.

انطوى التطور الاقتصادي خلال خطة التنمية السابعة على تغيير إيجابي في نسب مشاركة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ارتفاع معدل النمو في القطاع النفطي. إذ ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاع النفط الخام، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) من نحو (٤٣٣.٢) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٥٢٥.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، حيث ارتفعت نسبة إسهام هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من (٧١.٧٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، إلى (٧٣.٥٪) في عام ١٤٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤)، وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي في تلك القطاعات نحو (٣.٩٪)، وهو معدل نمو جيد مقارنة بمعدل النمو الذي استهدفته خطة التنمية السابعة البالغ (٤.١٪). ويعزى هذا الأداء الجيد للقطاعات غير النفطية إلى النمو السريع في قطاعات الخدمات الخاصة التي حققت نمواً سنوياً حقيقياً بلغ متوسطه نحو (٤.٦٪) خلال تلك المدة. ويلاحظ المدى الواسع لهذا القطاع في استيعاب القوى العاملة.

حققت القطاعات غير النفطية خلال خطة التنمية السابعة نمواً سنوياً حقيقياً بلغ متوسطه (٣.٩٪). ولقد تفاوت أداء هذه القطاعات فيما يتعلق بزيادة الإنتاج حيث كان النمو في بعضها جيداً وفاق التقديرات المخططة لها، كما في قطاع النقل والاتصالات الذي حقق نمواً حقيقياً عالياً بلغ متوسطه السنوي (٥.٦٪) في مقابل معدل النمو المستهدف في الخطة وقدره (٣.٨٪)، وذلك بفضل إعادة هيكلة القطاع مالياً وإدارياً وتخصيصه والتحسين الحاصل في إنتاجيته.

الجدول (١/١)
النتائج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)
خطة التنمية السابعة

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) **	معدل النمو السنوي المتوسط (%)	مليون ريال		فئة النشاط
		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	
٧٣.٥	٣.٩	٥٢٥٢٦٧	٤٣٣١٩٣	أ- القطاعات غير النفطية
٢٤.٩	٣.٩	١٧٨٢٥٠	١٤٧٣١٨	١. القطاعات الإنتاجية
٥.٣	٢.٠	٣٨٠.٥	٣٤٤٤٣	١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠.٤	٢.٠	٢٧٢٣	٢٤٦٤	٢/١ التعدين غير النفطي، المحاجر
١١.١	٤.٨	٧٩٤٧٦	٦٢٨٠٠	٣/١ الصناعات التحويلية
٢.٩	٢.٦	٢٠٥٠٨	١٨٠٢١	١/٣ تكرير النفط
١.٠	٤.١	٧٣٥٢	٦٠٠٠	٢/٣/١ البتروكيماويات
٧.٢	٥.٩	٥١٦١٦	٣٨٧٧٩	٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى
١.٦	٦.٣	١١٠٨٥	٨١٧٤	٤/١ الكهرباء والغاز والمياه
٦.٦	٣.٦	٤٦٩٦١	٣٩٤٣٧	٥/١ البناء والتشييد
٢٩.٦	٤.٦	٢١١٩٥٣	١٦٩٠٨٦	٢. قطاعات الخدمات الخاصة
٨.٠	٤.٥	٥٧٢٩٩	٤٥٩٩٢	١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق
٥.١	٥.٦	٣٦٦٧٤	٢٧٨٩٣	٢/٢ النقل والاتصالات
١٢.٧	٤.٢	٩٠٧٢٤	٧٣٨٢٤	٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار والأعمال
٦.٨	٢.٩	٤٨٨٢٢	٤٢٢٢١	١/٣/٢ العقارات
٥.٩	٥.٨	٤١٩٠٢	٣١٦٠٣	٢/٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال
٣.٨	٥.٠	٢٧٢٥٦	٢١٣٧٧	٤/٢ الخدمات الجماعية والشخصية
١٨.٩	٣.٠	١٣٥٠٦٤	١١٦٧٨٩	٣. الخدمات الحكومية
٢٧.٥	٢.٦	١٩٦٦٩٦	١٧٣١٠٢	ب- قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي
١.٠-	٢١.٢	٧٠٦٣-	٢٧٠٦-	- بنود أخرى *
١٠٠.٠	٣.٤	٧١٤٩٠٠	٦٠٣٥٨٩	- الناتج المحلي الإجمالي

(*) رسوم الواردات ناقصاً مصاريف الخدمات المصرفية.

(**) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

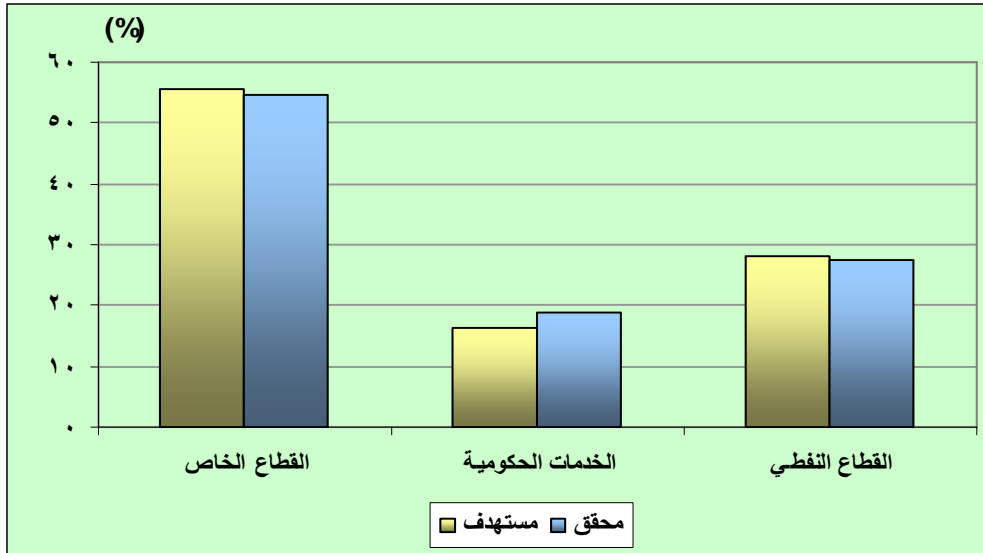
المصدر: نماذج وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- أظهر أداء قطاع الخدمات الجماعية والشخصية تحسناً ملموساً خلال خطة التنمية السابعة، حيث حقق معدل نمو حقيقي بلغ متوسطه (٥.٠٪)، ويفوق ذلك معدل النمو المستهدف في الخطة السابعة الذي قدر بنحو (٤.٢٪) في المتوسط سنوياً. ولعل من المهم الإشارة في هذا السياق إلى التحسن في الإنتاجية الذي واكب عمليات إحلال القوى العاملة الوطنية محل الوافدة وذلك بسبب ارتفاع مستويات المهارة والتأهيل وقوة الارتباط بالمهنة لدى العاملين السعوديين.
- حقق قطاع الكهرباء والغاز والمياه نمواً جيداً يفوق ما استهدفته الخطة السابعة. فلقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي في هذا القطاع نحو (٦.٣٪) وهو ما يزيد عن المستهدف في الخطة السابعة البالغ (٤.٦٪).
- حققت الصناعات التحويلية الأخرى نمواً سنوياً حقيقياً قدره (٥.٩٪)، وهو معدل جيد، ولكنه أقل من المعدل المخطط لهذه الصناعات البالغ نحو (٧.٢٪). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية الأخرى سيظل يؤدي دوراً مهماً في زيادة الإنتاج بسبب واقع علاقات التشابك الصناعي القوية مع القطاعات الأخرى، وفي تعزيز استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني سواء من خلال زيادة الإنتاج أو زيادة الصادرات.
- ازدادت القيمة المضافة لقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك من نحو (٣٤.٤) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٣٨) بليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). ومع أن نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت نسبياً من (٥.٧٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٥.٣٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلا أن معدل النمو السنوي الحقيقي للقطاع قدر بنحو (٢٪).
- ازدادت القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد بمعدل نمو حقيقي قدره (٣.٦٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة السابعة في مقابل المستهدف في الخطة البالغ (٦.١٧٪).
- ازدادت القيمة المضافة لقطاع النفط الخام والغاز الطبيعي من نحو (١٧٣.١) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (١٩٦.٧) بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي حقيقي قدره (٢.٦٪). وتشير الدلائل إلى أن

القيمة المضافة المتوقعة لهذا القطاع في عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) قد تزداد كثيراً عن التقديرات الأولية وذلك نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي وبالتالي زيادة الطلب على النفط الذي صاحبه ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية. الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الإيرادات المالية للدولة ويعزز مكائنها الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويسهم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

ازدادت إسهامات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو (٣١٦.٤) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى ما يقدر بنحو (٣٩٠.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). حيث ازدادت هذه الإسهامات بمعدل سنوي متوسط حقيقي قدره (٤.٣٪) خلال الخطة السابعة. وبهذا ارتفعت نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٢.٤٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٥٤.٦٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). ويعزز هذا التطور الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية للمملكة، الشكل (١/١).

الشكل (١/١)
الإسهام النسبي للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي
خطة التنمية السابعة



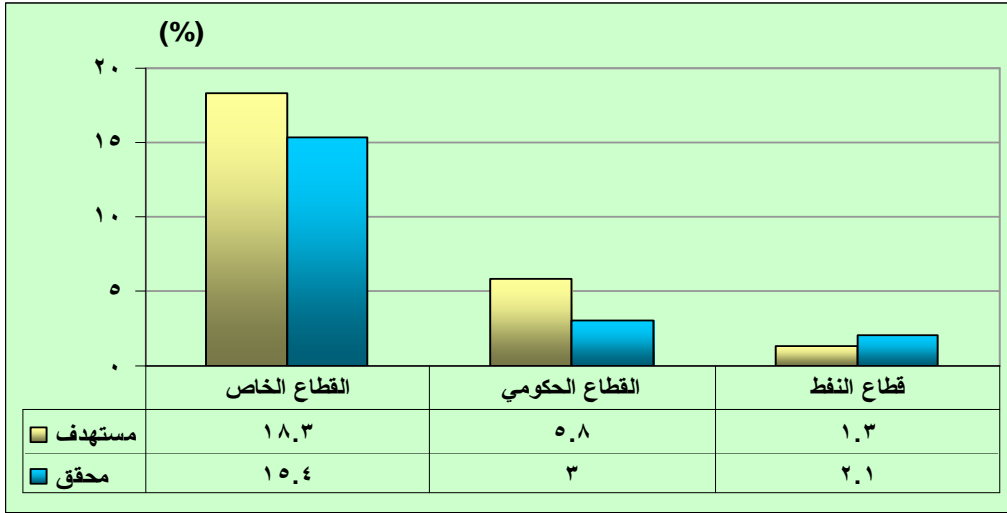
٢/٢/١ التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت

بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار الثابت خلال خطة التنمية السابعة نحو (٤.٤٪) في المتوسط، وارتفع بذلك حجمه، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩)، من نحو (١١٨.٢) بليون ريال عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩) إلى نحو (١٤٦.٦) بليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، وهو ما يشكل (٢٠.٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه، مقابل (١٩.٦٪) عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩). وقد توزعت تلك الاستثمارات بين القطاعات غير النفطية والقطاع النفطي بنسبة بلغ متوسطها نحو (٨٩.٦٪) و(١٠.٤٪) على التوالي.

وبلغ معدل النمو السنوي للاستثمارات المنفذة في قطاع النفط خلال الخطة نحو (١٦.٩٪) في المتوسط. ولما كان هذا المعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ (٣.٤٪) فقد ارتفعت نسبة الاستثمار في هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١.١٪) في عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩) إلى (٢.١٪) في نهاية العام الخامس للخطة عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، الشكل (٢/١). كذلك ارتفعت نسبة الاستثمار في القطاع النفطي إلى الناتج المحلي للقطاع النفطي من (٤٪) في عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩) إلى (٧.٧٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة في القطاعات غير النفطية خلال خطة التنمية السابعة فقد بلغ معدل نموها السنوي نحو (٣.٤٪) في المتوسط، وازداد حجمها من نحو (١١١.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩) إلى نحو (١٣١.٥) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). ولما كان معدل نمو هذه الاستثمارات البالغ (٣.٤٪) مساوياً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد استقرت نسبة هذه الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي عند نحو (١٨.٤٪) في كل من عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩) و عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). وتوزعت الاستثمارات المنفذة في القطاعات غير النفطية بين القطاعين الخاص والحكومي حيث نفذ الأول، في المتوسط، نحو (٨٤٪) من الاستثمارات، فيما نفذ الثاني نحو (١٦٪).

الشكل (٢/١)
التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
خطة التنمية السابعة



وبلغ معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع الخاص خلال مدة الخطة السابعة نحو (٢.٣٪) في المتوسط، على حين بلغ معدل النمو السنوي للاستثمارات الحكومية نحو (١٠.٣٪) في المتوسط خلال المدة نفسها، وبلغت نسبة استثمارات القطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي نحو (١٥.٤٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) مقارنة بنحو (١٦.٣٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أما نسبة الاستثمارات الحكومية للناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من نحو (٢.١٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٣.٠٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الشكل (٢/١).

ومن اللافت للنظر حول مؤشرات الاستثمار خلال الخطة السابعة أن معدل نمو كل من إجمالي الاستثمار بشكل عام والاستثمار الخاص على وجه الخصوص كان أقل من المعدلات المستهدفة. فقد استهدفت الخطة أن ينمو إجمالي الاستثمار الثابت بمعدل سنوي متوسط قدره (٦.٨٥٪)، وأن ينمو الاستثمار الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره (٨.٣٤٪)، إلا أن معدلات النمو المحققة بلغت (٤.٤٪) و(٢.٣٪) على التوالي. وقد ظل هدف تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، أحد المحاور الرئيسية لسياسة الدولة في المجال الاقتصادي، واتخذ في هذا الصدد العديد من الخطوات لتهيئة المناخ المواتي والجاذب للاستثمار الخاص تضمنت تقديم

الحوافز والمزايا وتيسير الإجراءات للمستثمرين، فضلاً عن مواجهة بعض التحديات التي قد تحد من انطلاقة القطاع الخاص الاستثمارية، مثل محدودية الطاقات الاستيعابية لبعض المدن الصناعية، والحاجة إلى مزيد من التمويل طويل الأجل، خاصة للمنشآت المتوسطة والصغيرة، وعقبات النفاذ للأسواق الخارجية، وهي تحديات ستتواصل الجهود المكثفة لتذليلها خلال خطة التنمية الثامنة.

٣/٢/١ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

شهدت خطة التنمية السابعة تطورات إيجابية على صعيد التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من (٥٨.٣٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٦٩.٤٪) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مما يعكس الازدياد المستمر في درجة انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في الاقتصاد العالمي. وصحب ذلك تطور إيجابي في هيكل كل من الصادرات والواردات، تمثل بالنسبة للصادرات في ازدياد الإسهام النسبي للصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات من (١١.٤٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١٤.٤٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، محققة معدل نمو سنوي متوسط قدره (٥.٧٪) خلال تلك المدة مقارنة بنمو إجمالي الصادرات بمعدل سنوي متوسط قدره (٥.٣٪).

أما بالنسبة للواردات فقد شهدت انخفاضاً تدريجياً لأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات من نحو (٤٧٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٤٣٪) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). ويعكس ذلك الانخفاض، بصفة عامة، ازدياد الاعتماد على المنتجات المحلية من هذه السلع وهو ما يعد مؤشراً لتحسن المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وصمودها أمام المنافسة القوية من المنتجات الأجنبية، هذا على الرغم من ممارسات الإغراق من قبل بعض الدول المصدرة لتلك المنتجات. ومن جانب آخر ازدادت الأهمية النسبية لواردات المملكة من الآلات والأجهزة والمعدات والسلع الإنتاجية الوسيطة، من نحو (٥٣٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٥٧٪) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وهو ما يُعد تطوراً إيجابياً في هيكل الواردات يزيد من فاعليتها التنموية.

وقد أدت التطورات المواتية في جانبي الصادرات والواردات إلى تحقق تحسن ملموس في قيمة الفائض في الميزان التجاري، خلال سنوات خطة التنمية السابعة، حيث نما بمعدل سنوي متوسط قدره (٣٠.١٨٪)، وبلغ متوسطه السنوي نحو (١٥٨.٤) بليون ريال. وأسهم هذا التطور الإيجابي في الميزان التجاري في تعزيز وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي ظل يحقق فائضاً طوال سنوات خطة التنمية السابعة بلغ متوسطه السنوي نحو (٦٧) بليون ريال، وذلك بالرغم من استمرار الضغوط التي تمثلت في تواصل العجز - طوال سنوات الخطة - في رصيد ميزان "الخدمات والتحويلات" نتيجة حجم التحويلات الخاصة إلى الخارج، وتنامي مدفوعات المملكة مقابل خدمات الشحن والتأمين العالمية.

٤/٢/١ تنمية الموارد البشرية والتوظيف

جاء في مقدمة أولويات أهداف خطة التنمية السابعة تنمية الموارد البشرية، بمفهوم أن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها. وتأسيساً على ذلك، تم تخصيص نسبة (٥٧.١٪) من الموارد المخصصة لجهات التنمية، لتأمين متطلبات التنمية البشرية. كما استهدفت الخطة توظيف جميع المواطنين الجدد الداخلين إلى سوق العمل، ورفع نسبة العمالة الوطنية إلى مجموع العاملين في المملكة من (٤٤.٢٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ - (١٩٩٩) إلى نحو (٥٣.٢٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). لقد كان ذلك من أبرز الأهداف الاستراتيجية للخطة السابعة، ولكنه لم يتحقق كاملاً. ففي تلك المدة، ازداد عدد العاملين في المملكة من نحو (٧.٢٣) مليون عامل في عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٨.٢٨) مليون عامل في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). أي بزيادة قدرها (١.٠٥) مليون فرصة عمل. ولقد ازداد حجم العمالة الوطنية، من نحو (٢.٧١) مليون عامل عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٣.٥٤) مليون عامل عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٢/١). يعني ذلك إن خطة التنمية السابعة شهدت إيجاد (٨٢٤.٢) ألف فرصة عمل للمواطنين. وهذا إنجاز مهم يقترب من المستهدف في الخطة. ومن الجدير بالذكر أن سياسة توظيف الوظائف والإحلال محل العمالة الوافدة، عند تساوي المؤهلات، قد حققت تقدماً في عدد من القطاعات المهمة. ففي قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، تقدر نسبة العمالة الوطنية بنحو (٨٢.٢٪) من مجموع العمالة بهذا القطاع في عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ - (٢٠٠٣). وتقدر هذه النسبة بنحو (٨٥.٢٪) في قطاع الخدمات الحكومية. أما في قطاعات

الخدمات الخاصة فتقدر النسبة بنحو (٤٤.٢٪)، وتنخفض هذه النسبة كثيراً في القطاعات الإنتاجية حيث تقدر بنحو (١٥.٦٪).

الجدول (٢/١)
العمالة المدنية
خطة التنمية السابعة

(بالآلاف)

القطاعات	١٩٩٩/٢٠٠٤ هـ	٢٠٠٤/٢٠٠٤ هـ	التغير التراكمي	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
١- القطاعات الإنتاجية	2442.1	2927.6	485.5	3.69
- الزراعة	٥٦٧.١	596.7	29.6	1.02
- الصناعة التحويلية	638.5	650.6	12.1	0.38
- القطاعات الإنتاجية الأخرى	1236.5	1680.3	443.8	6.3
٢- القطاعات الخدمية	4704.4	5253.7	549.3	2.23
- قطاعات الخدمات الخاصة	3703.2	4148.3	445.1	2.29
- الخدمات الحكومية	1001.2	1105.4	104.2	1.99
إجمالي القطاعات غير النفطية	7146.5	8181.3	1034.8	2.74
٣- النفط الخام والغاز	83.8	100.5	16.7	3.7
إجمالي القطاعات (١، ٢، ٣)	7230.3	8281.8	1051.5	2.75
- العمالة السعودية	2712.03	3536.3	824.27	5.45
كنسبة من إجمالي العمالة	37.51	42.7		
- العمالة غير السعودية	4518.27	٤٧٤٥.٥	٢٢٧.٢٣	٠.٩٩
كنسبة من إجمالي العمالة	62.49	٥٧.٣		

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وعلى المستوى القطاعي، أسهم قطاع الخدمات الخاصة والخدمات الحكومية - خلال مدة الخطة - بتوظيف نحو (٥٢.٢٪) من الزيادة الكلية في إجمالي العمالة. وبلغ المتوسط السنوي للزيادة نحو (٢.٢٣٪). وما زالت هذه القطاعات تستوعب النسبة العظمى من مجموع المشتغلين في المملكة حيث تقدر هذه النسبة بنحو (٦٣.٤٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ - (٢٠٠٤). أما القطاعات الإنتاجية (من غير النفط الخام والغاز الطبيعي)، فقد ازدادت عمالتها من نحو (٢.٤٤) مليون عامل في عام ١٩٩٩/١٤١٩ هـ - (١٩٩٩) إلى نحو (٢.٩٣) مليون عامل عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ - (٢٠٠٤)، بمعدل نمو يبلغ (٣.٦٩٪) في المتوسط سنوياً.

ويقدر معدل البطالة بالمملكة في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) بنحو (٩.٧٪) من قوة العمل الوطنية. ويبلغ معدل البطالة بين الإناث نحو (٢١.٧٪)، وبين الذكور نحو (٧.٦٪). ويتضح من تحليل مؤشرات البطالة، أن معدلاتها بين أوساط الشباب وحديثي التخرج من فئات الأعمار (١٥-٢٤) مرتفعة نسبياً عن المتوسط العام، فيما تنخفض النسبة كثيراً بين فئات الأعمار التي تزيد على (٢٤) سنة.

٥/٢/١ المالية العامة

شهدت سنوات خطة التنمية السابعة تفاوتاً في الإيرادات الحكومية كانت إلى درجة كبيرة انعكاساً مباشراً لتقلبات الإيرادات النفطية، إلا أن المتوسط السنوي لهذه الإيرادات خلال مدة الخطة كان أعلى من مستوى عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) بنسبة (٦١.٨٪)، حيث بلغ ذلك المتوسط (٢٣٨.٦) بليون ريال مقارنة بـ (١٤٧.٥) بليون ريال في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أما النفقات الحكومية فقد اتخذت مساراً متنامياً لكنه كان أكثر استقراراً من الإيرادات، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النفقات خلال الخطة (٢٤٠.٨) بليون ريال بزيادة نسبتها (٣١٪) عن مستوى الإنفاق الحكومي في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) الذي بلغ (١٨٣.٨) بليون ريال.

وشهدت الإيرادات النفطية خلال مدة الخطة مساراً متصاعداً وإن كان واضح التقلبات، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذه الإيرادات نحو (١٧.٥٪)، هذا على عكس الإيرادات غير النفطية التي كان مسارها التصاعدي أكثر استقراراً، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي نحو (٣.٣٪)، مما يعكس زيادة فاعلية الإجراءات المتخذة خلال مدة الخطة لتنمية هذه الإيرادات تحقيقاً لتطلعات الخطة بشأن تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتطوير هيكلها. ومن المتوقع أن تتواصل الجهود فيما يتعلق بمجالات التطوير الضريبي، وتحسين كفاءة التحصيل للضرائب المباشرة وغير المباشرة، وترشيد هياكل الأسعار والرسوم على السلع والخدمات الحكومية.

ويتضح من الجدول (٣/١) أن إجمالي الإنفاق على قطاعات التنمية خلال خطة التنمية السابعة بلغ (٤٨٥.٣) بليون ريال، بزيادة بلغت نسبتها نحو (١٥.٤٪) من إجمالي الإنفاق على هذه القطاعات خلال خطة التنمية السادسة. وقد جاء التوزيع النسبي للإنفاق في الخطة السابعة

منسجماً مع التوجهات التنموية الأساسية لها. وجاءت الأولوية لتنمية الموارد البشرية التي خصص لها (٥٧.١٪) من إجمالي الإنفاق على القطاعات التنموية.

الجدول (٣/١)

الإنفاق الحكومي في خطتي التنمية السادسة والسابعة
(حسب قطاعات التنمية)

اعتمادات الميزانية لخطة التنمية السابعة		اعتمادات الميزانية لخطة التنمية السادسة		القطاعات التنموية
(%)	بلايين الريالات	(%)	بلايين الريالات	
٥٧.١	٢٧٦.٩	٥١.٥	٢١٦.٦	الموارد البشرية
١٩.١	٩٢.٦	٢٠.٨	٨٧.٥	الخدمات الاجتماعية والصحة
١١.٢	٥٤.٤	١١.٥	٤٨.٢	الموارد الاقتصادية
١٢.٦	٦١.٤	١٦.٢	٦٨.١	التجهيزات الأساسية
١٠٠.٠	٤٨٥.٣	١٠٠.٠	٤٢٠.٤	الإجمالي

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ورصد لقطاع الخدمات الاجتماعية والصحية في ميزانية الدولة خلال خطة التنمية السابعة ما نسبته نحو (١٩.١٪) من جملة مخصصات الإنفاق على قطاعات التنمية وهو ما يتماشى مع هدفها الرامي إلى الاستمرار في توفير الرعاية الصحية الأولية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتيسير الحصول عليها. وخصص لقطاع الموارد الاقتصادية نحو (١١.٢٪) من جملة الإنفاق على قطاعات التنمية، ولقطاع التجهيزات الأساسية نحو (١٢.٦٪).

وبصفة عامة جاء التوزيع النسبي لمخصصات الإنفاق على قطاعات التنمية حسب أبواب الميزانية لصالح النفقات التشغيلية التي بلغ متوسط نسبتها نحو (٨٣.٨٪)، وبلغ متوسط نسبة المخصصات الاستثمارية (الباب الرابع) نحو (١٦.٢٪) من إجمالي الإنفاق على قطاعات التنمية. لقد أكدت خطة التنمية السابعة على أهمية زيادة معدلات الاستثمار كمسألة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي منظم ومرتفع المعدلات يمكن من المحافظة على منجزات التنمية. كما أكدت على أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي غير الاستثماري.

يتضمن الجدول (٤/١) مقارنة بين المتطلبات المالية لقطاعات التنمية في خطة التنمية السابعة، واعتمادات الميزانية خلال الخطة، حيث تظهر المقارنة توافقاً ملحوظاً، ليس فقط على

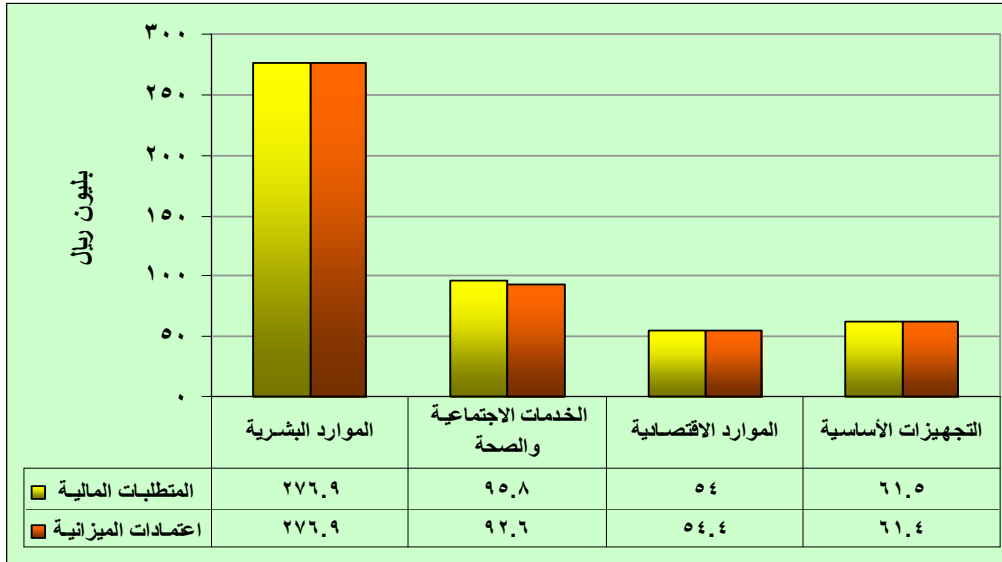
مستوى إجمالي المبالغ التي خصصت للقطاعات التنموية الأربعة خلال المدة بصفة عامة (حيث غطت اعتمادات الميزانية (٩٩.٤٪) من المتطلبات المالية للخطة)، بل أيضاً على مستوى التوزيع القطاعي لتلك المبالغ، الشكل (٣/١).

الجدول (٤/١)
المتطلبات المالية
خطة التنمية السابعة

القطاعات التنموية	تقديرات الخطة بلايين الريالات	اعتمادات الميزانية بلايين الريالات	نسبة اعتمادات الميزانية إلى الخطة (%)
الموارد البشرية	٢٧٦.٩	٢٧٦.٩	١٠٠.٠
الخدمات الاجتماعية والصحة	٩٥.٨	٩٢.٦	٩٦.٧
الموارد الاقتصادية	٥٤.٠	٥٤.٤	١٠٠.٧
التجهيزات الأساسية	٦١.٥	٦١.٤	٩٩.٨
الإجمالي	٤٨٨.٢	٤٨٥.٣	٩٩.٤

* تم تعديل الأرقام نتيجة لإعادة الهيكلة الإدارية لبعض الجهات الحكومية.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٣/١)
المتطلبات المالية مقارنة باعتمادات الميزانية
خطة التنمية السابعة



- ويرجع هذا التوافق إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:
- التنسيق الوثيق، والتعاون التام بين المختصين في وزارتي المالية، والاقتصاد والتخطيط، خلال مراحل إعداد الخطة وتنفيذها.
 - الجهود المبذولة من قبل فرق العمل المشتركة الخاصة بإعداد الخطة المشكّلة من وزارة الاقتصاد والتخطيط والجهات الحكومية الأخرى في تحديد الأولويات بصورة دقيقة وازنت بين الاحتياجات التنموية والإمكانات المالية المتاحة.
 - الأسلوب العلمي الذي اتبع في إعداد تقديرات الخطة.

٦/٢/١ القطاع المالي

المصارف:

حقق قطاع الخدمات المالية مؤشرات إيجابية خلال خطة التنمية السابعة حيث تواصل الأداء الجيد للمصارف التجارية خلال مدة الخطة، ويتبين ذلك من خلال اتساع نشاطها العام وتعزيز مراكزها المالية حيث زاد إجمالي موجوداتها بنحو (٣١.٣٪)، ونمت الودائع بنسبة (٤٤.٨٪)، وارتفعت الأرباح بنحو (٩١.٣٪).

لقد شهدت الخطة ارتفاع أداء القطاع المصرفي وفقاً للمعايير الدولية، فقد حقق معدل كفاية رأس المال للمصارف (مقاساً بنسبة رؤوس أموال المصارف إلى إجمالي موجوداتها المرجحة بالمخاطر) استقراراً عند مستوى متميز، بلغ (٢١٪) كمتوسط لزمّن الخطة ككل وهو ما يتجاوز المعدل العالمي الذي حددته لجنة بازل (٨٪) بنحو ضعفين ونصف. ويعكس هذا المؤشر تحقيق تطلعات السياسة النقدية الواردة بالخطة والتي تنص على الاستمرار في زيادة كفاءة القطاع المصرفي ومراقبته لضمان سلامته والمحافظة على موارده. وأنجزت المصارف التجارية خلال الخطة توسعاً ملحوظاً في تشغيل واستخدام التقنية المصرفية الحديثة، بما في ذلك خدمات الهاتف المصرفي، وشبكة الانترنت، وأصبحت قادرة على خدمة الاقتصاد الوطني وعمالها من خلال تقديم مجموعة متكاملة وحديثة من الخدمات المصرفية ذات التقنية العالية التي تنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة.

وفي مجال الائتمان المصرفي شهدت سنوات الخطة السابعة تحقيق مؤشرات إيجابية

كان أبرزها:

- نمو الائتمان المصرفي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠.٤٪) خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة.
- تحقيق زيادة مطردة وملموسة في قيمة الائتمان المصرفي طويل الأجل خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٩.٦٪)، ونتيجة لذلك تضاعفت نسبة الائتمان طويل الأجل إلى إجمالي الائتمان المصرفي من (١٣.٥٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٢٥.٦٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).
- نمو مطلوبات المصارف من القطاع الخاص خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة، بمعدل سنوي متوسط قدره (٨.٩٪). وشملت المطلوبات من القطاع الخاص قروض وسلف وسندات محسومة واستثمارات في أوراق مالية، الجدول (٥/١)، والشكل (٤/١).

الجدول (٥/١)

الائتمان المصرفي حسب الآجال ومطلوبات المصارف من القطاع الخاص
خلال المدة ١٤١٩/١٤٢٠-١٤٢٣/١٤٢٤هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)

(مليون ريال)

مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	الائتمان المصرفي حسب الآجال				السنوات
	الإجمالي	طويل الأجل	متوسط الأجل	قصير الأجل	
١٦٢١٩٠	١٦٦٣٢٣	٢٢٤٢٠	٢٧٢٨١	١١٦٦٢٢	١٩٩٩-١٤٢٠/١٩
١٧٢٢٣٨	١٧٣٥٣٣	٢٦٦٢٦	٣٢٠٤٩	١١٤٨٥٨	٢٠٠٠-١٤٢١/٢٠
١٨٧٠٦٤	١٨٧٦٥٠	٤٢٢١٦	٣١٩٥١	١١٣٤٥٣	٢٠٠١-١٤٢٢/٢١
٢٠٥٨٢٩	٢١٠٦٥٧	٥٤٤٣٣	٣١٦٤٦	١٢٤٥٧٨	٢٠٠٢-١٤٢٣/٢٢
٢٢٨٤٨٦	٢٤٦٩٦٧	٦٣١٧٠	٣٧٧٥٨	١٤٦٠٤٠	٢٠٠٣-١٤٢٤/٢٣

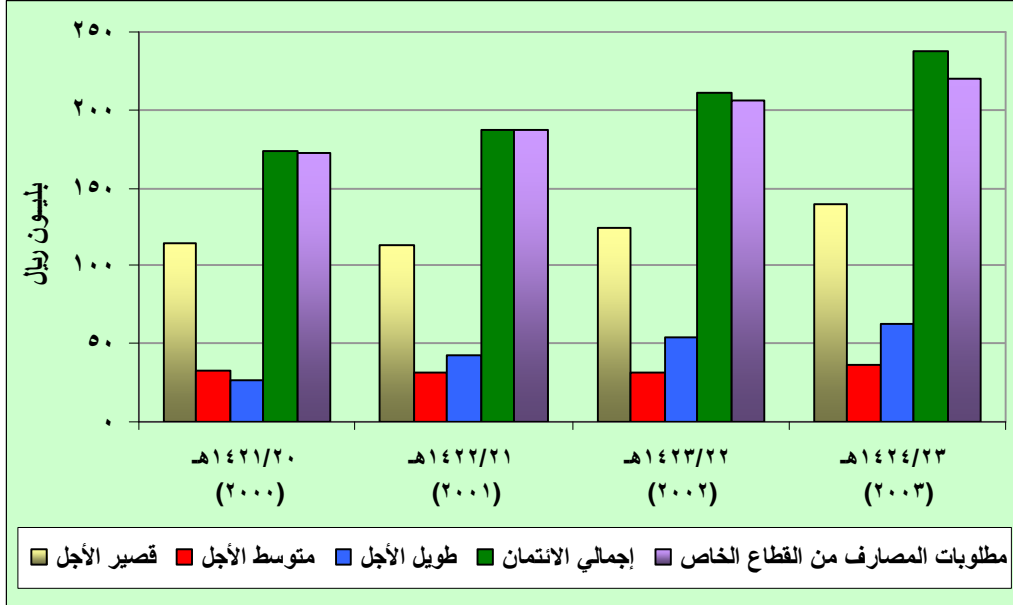
الأجل القصير: سنة واحدة فأقل.

الأجل المتوسط: ١-٣ سنوات.

الأجل الطويل: أكثر من ٣ سنوات.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية ربع السنوية، الربع الثاني ٢٠٠٤م.

الشكل (٤/١)
توزيع الائتمان المصرفي



وتعكس هذه المؤشرات تطورات جيدة نحو تحقيق تطلعات السياسات النقدية للخطة السابعة بشأن تذليل العقبات التي تواجه تدفق الائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص، وتطوير القواعد والنظم التي تحكم الإقراض، مع الأخذ في الحسبان المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وأمانه، كما تعكس تطورات ملموسة نحو تحقيق ما تتطلع له السياسات النقدية بشأن تطوير قنوات ادخارية واستثمارية جديدة ومشجعة لاستقطاب رؤوس الأموال المستثمرة خارج المملكة. وقد تحققت زيادة مطردة في إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة وبصفة خاصة الأصول المحلية لهذه الصناديق، التي ارتفعت قيمتها بنسبة (١٣٣٪) خلال تلك المدة.

سوق الأسهم:

تحظى السوق المالية باهتمام كبير من قبل الدولة نظراً لأهمية دورها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها قنوات استثمارية مهمة، وفي إخراج برنامج التخصيص إلى حيز التنفيذ.

وقد شهدت السوق المالية تطوراً تنظيمياً مهماً خلال خطة التنمية السابعة تمثل في إقرار مشروع "نظام السوق المالية" في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) الذي يوفر الإطار التنظيمي والمؤسسي للسوق المالية، ويسهم في تطويرها وفق أحدث الأسس والمعايير الدولية، وفي تعزيز فعالية أنظمة التشغيل والتداول، الإطار (١/١).

- الإطار (١/١): أبرز ملامح نظام السوق المالية لعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)
- إنشاء هيئة للسوق المالية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون لها جميع الصلاحيات اللازمة لأداء مهماتها ووظائفها الواردة في مشروع النظام.
 - إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية في المملكة يسمى "السوق المالية السعودية" على شكل شركة مساهمة.
 - إنشاء "مركز إيداع الأوراق المالية" ليكون الجهة الوحيدة في المملكة المصرح لها بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية السعودية المتداولة في السوق ونقلها وتسويتها ومقاصتها وتسجيل ملكيتها، كما أنه الجهة الوحيدة المخولة بتسجيل حقوق ملكية الأوراق المالية المتداولة في السوق.
 - إنشاء لجنة للفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة للاستئناف.
 - عدم مشروعية الممارسات التي تقوم على الاحتيال، أو التداول بناء على معلومات داخلية، وفرض عقوبات على من يباشر أو يساعد على مباشرة هذه الممارسات.

وقد كان أداء سوق الأسهم السعودية جيداً خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة السابعة، ويتضح ذلك من المؤشرات الواردة في الجدول (٦/١) أدناه.

وقد تصدرت سوق الأسهم السعودية في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) أسواق الأسهم العربية المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث قيمة وعدد الأسهم المتداولة، والقيمة السوقية للأسهم المصدرة، حيث بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في المملكة نحو (٥٨٩.٩) بليون ريال (١٥٧.٣) بليون دولار، مقارنة بمتوسط بلغ نحو (١٢٠.٨) بليون ريال (٣٢.٢) بليون دولار للدول العربية المشاركة في قاعدة البيانات. وشكلت القيمة السوقية للأسهم السعودية نحو (٤٣.٥٪) من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الدول العربية.

الجدول (٦/١)
مؤشرات سوق الأسهم السعودية

العام	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	قيمة الأسهم المتداولة (بليون ريال)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (بليون ريال)	المؤشر العام لأسعار الأسهم (١٩٨٥ = ١٠٠٠)	معدل دوران الأسهم * (٪)	درجة عمق السوق ** (٪)
١٩٩٩هـ - ٢٠٠٠هـ	٥٢٨	٥٦.٦	٢٢٩.٠	٢٠٢٨.٥	٢٤.٧	٣٦.٧
٢٠٠٠هـ - ٢٠٠١هـ	٥٥٥	٦٥.٣	٢٥٥.٠	٢٢٥٨.٣	٢٥.٦	٣٦.١
٢٠٠١هـ - ٢٠٠٢هـ	٦٩١	٨٣.٦	٢٧٥.٠	٢٤٣٠.١	٣٠.٤	٤٠.١
٢٠٠٢هـ - ٢٠٠٣هـ	١٧٣٦	١٣٣.٨	٢٨٠.٧	٢٥١٨.١	٤٧.٦	٣٩.٨
٢٠٠٣هـ - ٢٠٠٤هـ	٥٥٦٦	٥٩٦.٥	٥٨٩.٩	٤٤٣٧.٦	١٠١.١	٧٣.٤

* وهو مؤشر لكفاءة السوق، وهو عبارة عن نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة.

** وهو مؤشر لإسهام سوق الأسهم في تمويل النشاط الاقتصادي، وهو عبارة عن نسبة القيمة السوقية للأسهم المصدرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعون، ١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤)، صفحة ١٤٢.

ومن المؤشرات الدالة على كفاءة سوق الأسهم السعودية مقارنة بأسواق الأسهم العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، مؤشر معدل دوران الأسهم حيث بلغ متوسط هذا المعدل في عام ٢٠٠٣م بالنسبة للسوق السعودية (١٠١.١٪) مقارنة بمتوسط بلغ (٣٢.١٪) للدول العربية الأخرى.

وتبوأ سوق الأسهم السعودية كذلك موقعا متقدما بين أسواق الأسهم العربية المشاركة في قاعدة بيانات الصندوق في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) من حيث "مؤشر درجة عمق السوق" الذي بلغت قيمته نحو (٧٣.٤٪) في حين بلغت قيمة المتوسط العام لهذا المؤشر في أسواق الأسهم العربية نحو (٦٢.٦٪).

وتشير تقديرات عديدة إلى أن سوق الأسهم السعودية مؤهلة لتكون الأكبر والأكثر عمقا على مستوى الشرق الأوسط خاصة في ضوء ما هو مقبل تنفيذه من برنامج التخصيص، واكتمال البنية التحتية للسوق.

وعلى الرغم من هذا الأداء الجيد لسوق الأسهم السعودية إلا أنها ما زالت بحاجة للمزيد من الفعاليات والإجراءات لتطوير بنيتها المؤسسية وأدواتها المتداولة، كمؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في أعمال السوق الأولية والثانوية، وبنوك الاستثمار، كما أن مؤسسات الإصدار والتغطية وضمان الاكتتاب والشركات صانعة الأسواق ما زالت في طور التكوين. أما من ناحية الأدوات الاستثمارية المتداولة، فيلاحظ ما يلي:

- تركز التداول في نوع واحد من الأوراق المالية هو الأسهم العادية، وذلك لخلو السوق من السندات التي تصدرها الشركات الخاصة.
- محدودية حجم الأوراق المالية (الأسهم) المصدرة.
- ضعف حركة تداول الأسهم المصدرة لتركز ملكيتها لدى أفراد وجهات لا ترغب في عرضها للتداول لأسباب خاصة مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن حصة الحكومة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي بلغت في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤) نحو (٤٤٪)، وقيمتها السوقية آنذاك نحو (٢٦٣) بليون ريال.

مؤسسات الإقراض المتخصصة:

ظلت مؤسسات الإقراض المتخصصة منذ إنشائها تمنح القروض الميسرة للمواطنين ومؤسسات القطاع الخاص والعام مما أسهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية في مجالات الصناعة والزراعة والإسكان والخدمات وغيرها، وفي دعم نشاط القطاع الخاص وتفعيل إسهاماته في تنويع القاعدة الاقتصادية، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. واستمرت هذه المؤسسات في أداء دورها التنموي خلال خطة التنمية السابعة حيث بلغ إجمالي القروض المقدمة منها للقطاع الخاص والمؤسسات العامة خلال الفترة ١٤٢٠/١٤٢١ - ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٣) نحو (٢٨.١٥) بليون ريال وهو ما يزيد بنسبة (٣١.١٪) عن إجمالي القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السادسة التي بلغت نحو (٢١.٤٧) بليون ريال.

السيولة المحلية:

شهدت معدلات نمو عرض النقود (ن٣) استقراراً نسبياً خلال العامين الأول والثاني من خطة التنمية السابعة مسجلة نمواً بلغ (٤٨.٤٪) و (٤٩.٩٪) على التوالي، ثم تحقق ارتفاع

ملموس بلغ (١٥.٢٢٪) خلال العام الثالث ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) للخطة، ويعزى ذلك إلى عاملين رئيسيين: الأول ازدياد التسهيلات الائتمانية المقدمة بواسطة المصارف التجارية لمؤسسات القطاع الخاص (بنسبة ١٠٪ مقارنة بـ ٨.٦٪ في عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١)) ولمؤسسات القطاع العام (بنسبة ١٠.٦٪ مقابل انخفاض نسبته ١٣٪ في عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١))، أما العامل الثاني فيرجع إلى حالة عدم الاستقرار التي سادت الأسواق العالمية مما دفع ببعض المواطنين لإعادة جزء من أموالهم من خارج المملكة وتفضيلهم توظيف مدخراتهم محلياً أكثر من ذي قبل.

وفي العام الرابع للخطة ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بلغ معدل نمو عرض النقود (ن٣) نحو (٨.١٩٪). وتعكس هذه المؤشرات توفر السيولة المحلية خلال خطة التنمية السابعة بمعدلات تناسبت والاحتياجات الحقيقية لتمويل النشاط الاقتصادي خلال تلك المدة.

استقرار الأسعار:

تميز الوضع العام للأسعار في المملكة خلال سنوات خطة التنمية السابعة بالانخفاض المتواصل في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين الذي شهد انخفاضاً خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة ١٤٢٠/١٤٢١-١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، بمعدلات بلغت (-٢.٢٥٪) و(-٠.٥٦٪) و(-٠.٢٣٪) و(-٢.٠١٪) على التوالي. ونتيجة لهذه التطورات انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين من (١٠٠) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٩٥) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) وهو ما ينسجم مع الأساس الاستراتيجي الثالث عشر لخطة التنمية السابعة الذي يطالب بالاستمرار في اتباع السياسات الرامية لإبقاء معدلات التضخم عند أدنى مستوى ممكن، وهو ما يعني الحفاظ على مستويات معيشة مناسبة، ودعم استقرار القوة الشرائية للنقود.

٧/٢/١ القطاع الخاص

للقطاع الخاص دور محوري في زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف. ولقد أكدت خطة التنمية السابعة هذا الدور حيث شهدت السنوات الخمس الماضية العديد من السياسات والقرارات والإجراءات التي بادرت الحكومة باتخاذها لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. وجاء في

مقدمة هذه السياسات والقرارات ما يتعلق بالتخصيص، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الصادرات غير النفطية، وتحسين البيئة التنظيمية والاستثمارية لتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وتشجيع نقل التقنيات الحديثة والمعارف الفنية المتطورة، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية. ولقد انعكست هذه الجهود على تحسن بارز لنشاط القطاع الخاص بمعيار إسهاماته في زيادة الإنتاج خلال الخطة السابعة. على أن النشاط الاستثماري للقطاع الخاص ما زال أقل من التوقعات.

ومع أن تطوير أساليب الإنتاج والتنظيم والتوسع في التقنيات الحديثة كانت من العوامل الرئيسة في زيادة الإنتاجية والإنتاج من قبل مؤسسات وشركات القطاع الخاص، إلا أن الضرورة تبقى قائمة للاستمرار في التوسع في الطاقات الإنتاجية لتحقيق معدلات أفضل في النمو الاقتصادي. ولهذا، فإن التوسع في استثمارات القطاع الخاص تبقى ذات أهمية حيوية في المستقبل، ولاسيما أن المملكة تتمتع بتوفر البنية الأساسية والهياكل المؤسسية والإدارية الجيدة بالإضافة إلى وجود السوق الكبيرة.

الفصل الثاني

توجهات خطة التنمية الثامنة

٢. توجهات خطة التنمية الثامنة

١/٢ المقدمة

تمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت. وهي تعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عاماً قادمة ويتضمن أربع خطط خمسية متتابعة وهو ما يشكل في حد ذاته تطويراً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بالمملكة، حيث كان الرباط الاستراتيجي بين الخطط السابقة يتمثل في مجموعة الأهداف العامة بعيدة المدى التي حددت التوجهات التنموية للدولة، وكانت المنطلق لتحديد أولويات كل خطة ومجالات التركيز فيها، استناداً إلى معطيات المرحلة التنموية لكل خطة وظروفها الخاصة.

لقد حرصت خطة التنمية الثامنة على تعريف الأهداف بدقة وتحديدها كمياً (ما أمكن ذلك)، وتحديد الأجل الزمني لتحقيقها والجهة المنوط بها ذلك، وكذا الأمر بالنسبة للسياسات، حيث توخت الخطة إحكام العلاقة بين السياسة والهدف الذي تسعى لتحقيقه، والقضية التي ترمي لمعالجتها.

يسلط هذا الفصل الضوء بإيجاز على توجهات خطة التنمية الثامنة مع ما تنطوي عليه من تحديات، إضافة إلى استعراض الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة.

٢/٢ التحديات المستقبلية

نجحت الجهود التنموية المتواصلة منذ انطلاقة مسيرة التخطيط بالمملكة في تحقيق تغييرات هيكلية وجوهرية في الاقتصاد الوطني، انعكست إيجابياً إلى حد كبير على مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين. وتسعى خطة التنمية الثامنة لكونها حلقة من منظومة التخطيط بعيد المدى لرصد التحديات والمعوقات والتصدي لمعالجتها ومن ثم تجاوزها لبلوغ أهداف الرؤية المستقبلية والمتمثلة في "اقتصاد متنوع ومزدهر، يضمن توفير فرص عمل مجزية، ورفاهية اقتصادية لجميع المواطنين، وتوفير التعليم والرعاية الصحية الجيدة للسكان، وتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة، مع المحافظة على القيم الإسلامية والتراث الثقافي للمملكة". وتشكل هذه الرؤية الشاملة إطاراً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

وفي هذا السياق، تتوجه خطة التنمية الثامنة إلى توفير إطار شامل للتنمية حتى عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) يستهدف مواجهة تحديات هذه المرحلة، على الصعيد المحلي، المتمثلة فيما يلي:

- تواصل النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً بما يحمله ذلك من مضامين مهمة تتعلق بنمو الطلب على الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والاتصالات والبلديات وخدمات المنافع العامة الحيوية والمساكن.
- الاستمرار في تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة في جميع مناطق المملكة.
- ازدياد أعداد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل بحثاً عن فرص وظيفية ملائمة في ظل وجود بطالة نسبية، خاصة بين الشباب، يقدر معدلها بنحو (٧٪) من قوة العمل الوطنية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).
- ارتفاع معدلات استغلال الموارد الاقتصادية الحرجة، وخاصة مورد المياه الذي تبرز أهميته في محدودية إمكانات تنمية المياه السطحية والجوفية المتجددة، والتكاليف العالية لإنتاج المياه (مياه البحر المحلاة، ومياه الصرف الصحي المعالجة).
- بطء مواكبة بعض القطاعات والنشاطات الاقتصادية للتطورات التقنية على المستوى العالمي مما يهدد وضعها التنافسي (في السوق المحلية والأسواق العالمية) خاصة بعد انضمام المملكة المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.
- ازدياد أهمية تسريع وتيرة التنمية النوعية لقوة العمل السعودية لإكسابها المهارات والمعارف التي تمكنها من مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة وتؤهّلها للإسهام بقدر ملموس في تعزيز المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- أما على الصعيد الدولي، فما زال الاقتصاد العالمي يزخر بالعديد من الخصائص الهيكلية ويخضع للعديد من العوامل والتطورات التي تشكل في مجموعها تحديات لا يستهان بها أمام المملكة يتطلب التعامل معها جهوداً مكثفة على جبهات عديدة، وهو الأمر الذي أولته خطة التنمية الثامنة اهتماماً خاصاً.

وتتمثل أهم التحديات، على الصعيد الدولي، فيما يلي:

- استمرار اتجاهات العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل تحرير نظام التجارة العالمية.
- استمرار إنشاء التكتلات الاقتصادية والإقليمية ومناطق التجارة الحرة وانعكاساتها على أوضاع التجارة الخارجية للمملكة.
- ازدياد أهمية العلوم والتقنية كوسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.
- انحسار أهمية المواد الأولية في تكوين الميزات التنافسية للمنتجات وازدياد أهمية المكون المعرفي والتقني.
- عدم استقرار الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف الأجنبي وأسواق المواد الأولية وما يلزم ذلك من تذبذبات تنعكس على الأسعار والعوائد.
- التزايد المستمر لأهمية التجارة الدولية في الخدمات حيث تسهم ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق نمو قوي للخدمات عبر الحدود مما يترتب عليه نشوء سوق عالمية للخدمات تتميز بقدر عالٍ من المنافسة.
- تزايد حدة المنافسة الدولية لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية. وقد أخذت توجهات خطة التنمية الثامنة في الحسبان كذلك الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية، والقرارات والتوجهات ذات العلاقة، الإطار (١/٢).
- ومن المتوقع أن تشهد خطة التنمية الثامنة الانتهاء من إعداد واعتماد المزيد من الاستراتيجيات الوطنية المهمة، مثل الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٥/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤)، والاستراتيجية الوطنية للتعليم فوق الثانوي، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات، والاستراتيجية الوطنية للإسكان، والاستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة الفقر.

الإطار (١/٢): الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية والقرارات والتوجهات ذات العلاقة

- الاستراتيجية العمرانية الوطنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٨هـ (٢٠٠٠).
- استراتيجية القوى العاملة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢/١٠٨) وتاريخ ١٤١٦/٢/١٠هـ (١٩٩٦).
- الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس ١٤٢٠/١٤٢١-١٤٤٥/١٤٤٦هـ (٢٠٠٠-٢٠٢٥) المعتمدتان من قبل المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشر التي عقدت في أبوظبي خلال المدة ١٨-٢٠ شعبان ١٤١٩هـ (١٩٩٨).
- القرارات والأوامر السامية والتعليمات ومحاضر اللجان ذات العلاقة، وبصفة خاصة: الأمر السامي الكريم رقم (١٤٩٧٠) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٧هـ (٢٠٠٣)، بشأن خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - طيب الله ثراه - بمناسبة افتتاح أعمال مجلس الشورى في السنة الثانية من دورته الثالثة، وما قضى به الأمر السامي حيال تكليف الجهات الحكومية المعنية بإعداد برامج متكاملة للإصلاح بمفهومه الشامل، والأمر السامي الكريم رقم (٤٨٤٦٨/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/١٢هـ (٢٠٠٣) القاضي بالموافقة على "استراتيجية تطوير الوضع المعيشي العام لجميع المواطنين في جميع مناطق المملكة".
- قرارات مجلس الشورى المتعلقة بتقارير ومتابعة تنفيذ خطط التنمية.
- الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعتمدة من قبل المجلس الأعلى في دورته السادسة التي عقدت في مسقط خلال المدة ١٩-٢٢ صفر/١٤٠٦هـ (١٩٨٥)، ومشروع الإطار العام للاستراتيجية الصناعية بالمملكة.
- السياسة الوطنية للعلوم والتقنية الموافق عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١١٢) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٧هـ (٢٠٠٢).

٣/٢ الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية

استندت خطة التنمية الثامنة إلى مجموعة متكاملة من الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٧هـ (٢٠٠٣).

الأهداف العامة ١/٣/٢

- المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني، والاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.
- الاستمرار في تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.
- رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وذلك من خلال تسريع عملية التنمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.
- تنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على المجالات الواعدة مثل الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعة التعدين والسياحة وتقنية المعلومات.
- تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتجهيته للتعامل بمرونة وكفاءة أكبر مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتضييق الفجوة التنموية فيما بينها.
- تطوير منظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- المحافظة على الموارد المائية وتنميتها وترشيدها واستخدامها.
- حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.
- الاستمرار في تعزيز وتطوير علاقات المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة.

٢/٣/٢ الأسس الاستراتيجية

- زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية، والاهتمام بتأهيلها وتدريبها لتحسين إنتاجيتها ورفع كفاءة أدائها، والاستمرار في إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة.
- الاهتمام بشؤون المرأة، وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية.
- التوسع في خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية.
- العناية بالفئات المحتاجة من المواطنين، والاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها وتقليل معدلاتها بالتركيز على السياسات والبرامج الاقتصادية التي تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المتوازنة لمناطق المملكة.
- تطوير منظومة التعليم والتدريب بجميع عناصرها، والاهتمام بمخرجاتها، بما يلبي احتياجات المجتمع المتغيرة، وسوق العمل، ومتطلبات التنمية، ويواكب المعرفة والتقنيات الحديثة، مع الاهتمام بالثقافة ونشرها.
- تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، وتوفيرها بما يلزم الاحتياجات الفعلية المتزايدة للسكان، ورفع كفاءة أداء الأجهزة المسؤولة عنها.
- تحسين استغلال الموارد الاقتصادية، مع التركيز على الترشيد كعنصر أساسي، ورفع كفاءة أداء الأجهزة المسؤولة عنها.
- الاستمرار في بناء التجهيزات الأساسية بما يواكب زيادة الطلب عليها، وتطوير أدائها والاهتمام بصيانتها والمحافظة عليها، وإحلال بديل للمستهلك منها.
- مواصلة الاهتمام بتهيئة المناخ الملائم لزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكثيف المبادرات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، وتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.
- تخصيص المزيد من المرافق والنشاطات والخدمات العامة، مع مراعاة زيادة نسبة مشاركة المواطنين في ملكية أصولها، وفي إطار من المنافسة والشفافية.
- تنمية السياحة وتطوير خدماتها ومرافقها مع المحافظة على البيئة والتراث الوطني.

- اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافي، وتعزيز العلاقة بين المتغيرات السكانية وتوجهات التنمية المستدامة.
- توزيع الموارد والخدمات بين مناطق المملكة بما يقلل الفوارق التنموية بينها، ويعزز ميزاتها النسبية والتنافسية.
- بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد، والتوسع في استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات، وتطوير قواعد البيانات بما يدعم الاقتصاد الوطني.
- الاستمرار في عملية التطوير الإداري وتوفير البيئة التنظيمية المحفزة للتنمية والكفاءة الاقتصادية.
- انتهاج سياسات مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق مستوى عال من التوظيف، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- تخفيض حجم الدين العام إلى معدلات مقبولة، وتطوير آليات لتحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد.
- اتباع منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعظيم الاستفادة منها، مع التركيز على الترشيح في استخدامها، وتنمية مصادرها وأساليب المحافظة عليها.
- تشجيع المؤسسات الخاصة والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وترسيخ مفهومها وأهميتها، والارتقاء بوسائل وأساليب أدائها.
- مواصلة الاهتمام بحماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيح استغلالها.
- تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوثيق علاقات المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، والمجموعات الاقتصادية الدولية.

٤/٢ الأطر العامة للتوجهات

تم استخلاص الأطر العامة لتوجهات خطة التنمية الثامنة من أهدافها العامة وأسسها الاستراتيجية، مع الأخذ في الحسبان أولوياتها وأبعادها المختلفة، وتتلخص هذه الأطر فيما يأتي:

١/٤/٢ مستوى المعيشة ونوعية الحياة

تضع خطة التنمية الثامنة قضايا رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين في المرتبة الأولى من أولوياتها، وذلك ترسيخاً لمبدأ التعامل مع الإنسان السعودي لكونه وسيلة التنمية وغايتها، كما أكد على ذلك الهدف الثالث والأساس الاستراتيجي الرابع للخطة. وتتلخص أهم التحديات المتعلقة بهذه القضية في تقليص ظاهرة البطالة، ومعالجة ظاهرة الفقر لكونهما من أهم ركائز البعدين الاقتصادي والاجتماعي لخطة التنمية الثامنة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى معدل الزيادة السكانية المرتفع نسبياً للمواطنين السعوديين، والذي يقدر بنحو (٢.٥٪)، مما يشكل ضغوطاً على الخدمات والمرافق العامة، ويتطلب ضرورة تكامل المبادرات الحكومية والخاصة لتوفير فرص العمل، سواء عن طريق إيجاد "فرص عمل جديدة" أو من خلال "سعودة الوظائف الحالية".

وفي إطار جهود تطوير الوضع المعيشي العام لجميع المواطنين في جميع مناطق المملكة - تنفيذاً للأمر السامي الكريم رقم (٧/ب/٤٨٤٦٨) وتاريخ ١٢/١٠/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣) - تسعى خطة التنمية الثامنة إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية للاتجاه نحو المناطق الأقل نمواً في المملكة، وذلك على غرار التوجه الاستثماري المزمع تنفيذه في منطقة جازان وسهول تهامة، مما يشجع على زيادة النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً، ويقلص الهجرة منها إلى المناطق الحضرية الكبرى.

ونظراً لما لتأثير الأوضاع السكانية من أهمية على مستوى المعيشة ونوعية حياة المواطنين، شرعت وزارة الاقتصاد والتخطيط في وضع مشروع سياسة سكانية للمملكة تستند إلى الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد الوطني ١٤٤٤/١٤٤٥هـ - (٢٠٢٤)، وكذلك آخذة في الحسبان الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعتمدة من قبل المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشر التي عقدت في أبوظبي خلال المدة ١٨-٢٠/٨/١٤١٩هـ - (١٩٩٩)، والأهداف الألفية للتنمية (Millennium Development Goals) التي صدرت من قبل منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤/١٤٢١هـ - (٢٠٠٠).

٢/٤/٢ ظاهرة الفقر

يُعد لجم الفقر تمهيداً لاستئصاله هدفاً محورياً لخطة التنمية الثامنة نص عليه صراحة أساسها الاستراتيجي الرابع. وإنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم (خ/٤١٣٥٩) وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) القاضي بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر، تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع فريق عمل الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، والذي يرأسه معالي وزير الشؤون الاجتماعية، في وضع مشروع هذه الاستراتيجية استناداً على إطار علمي يراعي ظروف وإمكانات المملكة، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة ظاهرة الفقر. وينطوي عمل الاستراتيجية على تكوين قاعدة بيانات مبنية على مسوحات متخصصة يمكن من خلالها قياس الفقر بمؤشراته المختلفة. كما سيتم دراسة الأسباب التي تؤدي إليه، بهدف تنفيذ البرامج والسياسات المناسبة لمكافحته والتقليل من آثاره السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتناول استراتيجية معالجة الفقر الجوانب الأساسية التالية:

- إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين وتعزيز قدراتهم المادية والبشرية من خلال توفير الوظائف والامتنان وفرص التعليم والتدريب والخدمات الصحية وتحسين إمكاناتهم للوصول للأسواق لتسويق منتجاتهم.
 - إزالة العقبات التي تضر بالفئات الفقيرة، وتعزيز إمكاناتهم المادية والبشرية حتى يتمكنوا من المشاركة في المجتمع بصورة فعالة.
 - زيادة الحماية الاجتماعية للفقراء من خلال تقليل فرص تعرضهم للمخاطر مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم على مواجهة تلك الكوارث والصدمات عندما تحل بهم، وذلك من خلال توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، ومدّهم بالإعانات المالية والعينية.
- ومن الخطوات التي اتخذت في هذا الشأن إنشاء صندوق لمعالجة الفقر، تسهم الدولة بجزء كبير من رأسماله، إضافة إلى إسهامات القطاع الخاص والأفراد، يهدف إلى مساعدة الفقير ليساعد نفسه. وتعتمد استراتيجية عمل الصندوق على محورين أساسيين يتعلق أولهما بسوق العمل وتوفير الفرص للمواطنين الراغبين بالعمل. فيما يركز المحور الثاني على تفعيل مفهوم الأسرة المنتجة وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة تتناسب مع إمكانات

الأسر الفقيرة وتساعد في توفير مصدر ثابت للدخل. ويتكامل هذان المحوران مع المساعدات التي تقدمها الدولة من خلال الضمان الاجتماعي، ودور الرعاية الاجتماعية، أو يقدمها القطاع الخاص من خلال الجمعيات الخيرية، والمجهودات الفردية الأخرى.

٣/٤/٢ التنمية المتوازنة بين المناطق

ينص الهدف الثامن للخطة على "تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتضييق الفجوة التنموية فيما بينها". وتؤكد توجهات الخطة أن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، لا يتطلب توفير التجهيزات الأساسية والخدمات المهمة فحسب، بل يحتاج أيضاً، وبشكل متزامن، إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساسي إلى المعطيات الذاتية للمنطقة ومقوماتها التنموية، وإلى استراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل التباين بين المناطق من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة على التوطن بالمناطق الأقل نمواً.

كما ستشهد مدة الخطة استمرار توسعة الشبكة الوطنية للطاقة، غاز طبيعي، نפט، كهرباء، لتوفير الوقود واللقيم والطاقة الكهربائية لمحاور التنمية الجديدة. وكذلك توسعة شبكة الخطوط الحديدية التي ستنجح في المدى المتوسط ربط المناطق التعدينية في شمال المملكة بالمنطقة الشرقية مروراً بوسط المملكة لنقل خامات المواد المستخرجة إلى مراكز المعالجة والتصنيع، إضافة إلى ربط وسط المملكة بغربها. كما ستشهد هذه المدة البدء في تطوير المواقع السياحية التي حددتها الاستراتيجية بعيدة المدى للسياحة بما يزيد عن (١٠) آلاف موقع طبيعي أو تاريخي أو ثقافي يتوقع استغلالها سياحياً خلال العقدين القادمين.

وتولي الخطة أهمية خاصة للتنمية الحضرية وتنمية المناطق من خلال توجهاتها نحو مواجهة المشكلات التي يثيرها التوسع الحضري والتركز في المدن الرئيسية، والتي تؤدي على المدى البعيد إلى تدهور البيئة الحضرية، وتزايد نزوح السكان من المناطق الأقل نمواً، وما ينطوي عليه من تكاليف اجتماعية وبشرية، وذلك بإنشاء محاور تنمية اقتصادية جديدة في مناطق المملكة، مع الاستفادة القصوى من ميزات الموقع المرتبطة بتنمية الخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية الموجهة نحو الأسواق المحلية والإقليمية فضلاً عن تنمية مواقع جذب سياحية.

وفي سياق تطبيق مزيد من اللامركزية الإدارية يتوقع أن تستمر خلال الخطة عملية تفويض الصلاحيات للإدارات المحلية في المناطق، تمشياً مع التوجهات نحو تعزيز مشاركتها في العملية التنموية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التطور البارز المتمثل في قرار اعتماد منهج الانتخاب في اختيار نصف أعضاء المجالس البلدية، وهو ما يعد خطوة مهمة نحو تعزيز دور الإدارات المحلية.

ثمة جانب مهم توليه خطة التنمية الثامنة اهتماماً خاصاً وهو المتعلق بمسألة توفير البيانات والمعلومات التفصيلية حول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مناطق المملكة، نظراً لأهمية ذلك في إعداد الاستراتيجيات والخطط الملائمة لتنمية المناطق.

وترمي استراتيجية تنمية المناطق خلال مدة الخطة إلى تحقيق أربعة أهداف عامة رئيسية

هي:

- تخفيض التباين في الأوضاع المعيشية ومستويات النشاط الاقتصادي بين مناطق المملكة، في إطار تنمية إقليمية متوازنة.
 - توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة لجميع المناطق، مع الاهتمام بالتجمعات السكانية الصغيرة.
 - إنشاء محاور تنمية اقتصادية جديدة بعيداً عن المدن الرئيسية.
 - التحول التدريجي نحو اللامركزية الإدارية، وتعزيز دور الإدارة الإقليمية والمحلية.
- وحتى يمكن تقليل التباين في مستويات المعيشة بين المناطق في المملكة سيتم التركيز على تبني سياسات وبرامج ومشروعات تغطي جميع المناطق تساعد في توفير فرص عمل للمواطنين على نطاق المملكة. كما سيتم الاهتمام برفع مستويات السكن بالنسبة للأسر الفقيرة، والتوسع في حملات مكافحة الأمية خاصة في المناطق ذات معدلات الأمية المرتفعة وذلك من منطلق أهمية التعليم في مكافحة الفقر.

٤/٤/٢ تنمية الموارد البشرية

تعد تنمية الموارد البشرية من أهم توجهات خطة التنمية الثامنة، (وفقاً للهدف الرابع والأساس الاستراتيجي الخامس) وقد ظلت تنمية الموارد البشرية تحتل موقع الصدارة في سلم أولويات خطط التنمية المتعاقبة التي حرصت على الارتقاء المستمر بمهارات الكوادر البشرية

وتنمية قدراتها من خلال التوسع الكمي والنوعي في التعليم والتدريب والتأهيل المهني. كما حرصت الخطط على معالجة قضاياها ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل وسياساته وتحسين بيئته في ضوء المتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية.

وفي ظل الأوضاع العالمية الراهنة التي تتنامى فيها اتجاهات العولمة الاقتصادية، وتتسارع معدلات التطورات التقنية لتضفي بعداً جديداً لمفهوم الميزة النسبية للدول، أصبح تحسين نوعية القوى العاملة، ورفع كفاءتها الإنتاجية، وقدرتها على الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة، الوسيلة الأساسية والحاسمة لاستيعاب الابتكارات العلمية والتقنيات المتطورة، وتعزيز قدرة الدولة لاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أصبحت القدرة على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتجسيدها في المنتجات والسلع هي العنصر الأهم في قياس تقدم الأمم وازدهارها.

وتدرك التوجهات العامة للخطة أن هدف تنمية الموارد البشرية تعترضه مجموعه من المعوقات والتحديات التي تواجه زيادة معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية بصفة عامة، والإناث بصفة خاصة، في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الاختلالات الكلية والهيكلية في توازن سوق العمل من حيث الاعتماد على العمالة الوافدة وبروز ظاهرة البطالة في أوساط الشباب حديثي التخرج.

ولتحقيق الأهداف المتعلقة بتنمية الموارد البشرية سيتواصل السعي خلال خطة التنمية

الثامنة لتحقيق ما يلي:

- تطوير التركيبة المهارية للقوى العاملة بما يكفل تحقيق المواءمة بين تخصصات الداخلين الجدد إلى سوق العمل واحتياجات السوق من القوى العاملة الوطنية.
- زيادة فرص التوظيف للقوى العاملة الوطنية وخصوصاً في القطاع الخاص لمقابلة الطلب الناشئ عن النمو علاوة على متطلبات الإحلال.
- الحد من استقدام العمالة الوافدة وترشيد استخدامها من خلال ربط استقدامها واستخدامها بالحاجة الفعلية لها، وتفعيل القرارات الصادرة بشأن السعودة وتحديد سقف العمالة الوافدة ومرافقيها، وقصر التوظيف في بعض المهن والنشاطات الاقتصادية على العمالة الوطنية.
- رفع معدلات المشاركة الكلية في قوة العمل من خلال إتاحة المزيد من فرص العمل للقوى

العاملة الوطنية، وخاصة المرأة، وما يرتبط بذلك من تبني السياسات المناسبة لتعزيز مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستفادة القصوى من العمالة النسائية الوطنية في المجالات المناسبة لعملها.

▪ تشجيع النشاطات الإنتاجية والخدمية المستخدمة للتقنيات المتقدمة وذات القيمة المضافة العالية.

وعلى الرغم من تزايد أهمية دور القطاع الخاص في التوظيف، إلا أن هناك حاجة لتعزيز آلية التنسيق معه في تخطيط القوى العاملة والتعليم ورسم سياسات سوق العمل، بما يضمن ملاءمة مواصفات عرض العمل لاحتياجات السوق. ومن منطلق توجهات الخطة على زيادة استجابة القطاع الخاص للسياسات والقرارات الخاصة بتوطين الوظائف والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة، تحرص الخطة على رفع مستوى التنسيق معه وتشجيعه للمزيد من المشاركة مع جهود القطاع العام.

٥/٤/٢ تنويع القاعدة الاقتصادية

سيسهم النمو السريع في تعزيز عملية تنويع الاقتصاد الوطني التي حققت بالفعل تقدماً ملحوظاً خلال العقود الماضية ولا تزال تتمتع بأولوية كبيرة حسب الأهداف العامة (الخامس والسادس والسابع)، والأسس الاستراتيجية (من السابع وحتى الحادي عشر). ويستند تنويع القاعدة الاقتصادية إلى الميزة النسبية للمملكة، ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني الذي يمارس نشاطاته وفق مبادئ الاقتصاد الحر، وسيصبح أكثر انفتاحاً عقب انضمام المملكة لعضوية منظمة التجارة العالمية.

وفي إطار مواجهة تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية تتوجه خطة التنمية الثامنة إلى

- تسريع معدلات النمو بالقطاعات المؤهلة للإسهام بفاعلية في عملية التنويع، ومن أهمها ما يلي:
- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الوطني وتحويلها إلى ميزات تنافسية، مثل: البتروكيماويات، وتلك المعتمدة عليها (Down Stream)، وصناعة تكرير النفط، والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
 - الصناعات كثيفة الاستثمارات، ومن أهمها: الغاز الطبيعي، والصناعات التعدينية، والدوائية، وقطاع الخدمات (وبصفة خاصة: السياحة والنقل والتأمين).

- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية، لكونها من دعائم استدامة النمو، ومجال خصب لتطوير التقنيات الوطنية وتجسيدها في سلع إنتاجية.
- الصناعات المؤهلة للإسهام بفاعلية في عمليات التحول المستهدفة نحو "اقتصاد المعرفة"، وهي الصناعات الكثيفة الاستخدام لكل من التقنية ورأس المال. وتتميز بالمقدرة على إعطاء "دفعة قوية" لصناعات أخرى عديدة، إضافة إلى إسهامها الفاعل في تحسين وتكوين الميزات التنافسية (Competitive Advantages)، والتي أصبحت ذات أهمية على الصعيد العالمي تفوق أهمية الميزات النسبية (Comparative Advantages)، ومن أهمها: صناعة تقنية المعلومات (وبصفة خاصة البرمجيات)، وصناعة السلع الرأسمالية.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأهمية دورها وإسهاماتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير مزيد من فرص العمل.
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير، خاصة تلك التي حققت نجاحات كبيرة مثل المنتجات الغذائية، ومواد البناء، والمنتجات البلاستيكية، وذلك في إطار استراتيجية بعيدة المدى لتنمية الصادرات غير النفطية، وبرامج متوسطة المدى لترويج الصادرات وتنشيطها.
- صناعة السياحة لكونها تمثل فرصة واعدة تسهم بفعالية في التنويع الاقتصادي من خلال زيادة مصادر الدخل، وتوفير فرص وظيفية للعمالة الوطنية، وتحسين أوضاع ميزان الخدمات والتحويلات.
- قطاع الزراعة، بالتركيز على تشجيع المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استخدام المياه، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

٦/٤/٢ الاستقرار الاقتصادي

- تتوجه خطة التنمية الثامنة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال:
 - تكثيف السياسات المالية التي تستهدف تحقيق "الاستقرار المالي"، والحد من الانعكاسات السلبية للتقلبات الحادة في أوضاع الأسواق العالمية للنفط على النفقات والإيرادات العامة للدولة.

- تكثيف السياسات النقدية التي تستهدف تحقيق "الاستقرار النقدي"، والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية.
 - استمرار عملية التطوير الإداري لتحسين كفاءة أداء القطاع الحكومي.
- ويشكل الاستقرار الاقتصادي شرطاً أساسياً لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، كما يعد أيضاً من أهم مقومات تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى وجود علاقة وثيقة من الارتباط والتأثير المتبادل بين توجهات خطة التنمية الثامنة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي من ناحية، وتوجهاتها نحو استمرارية تحسين كفاءة أداء الخدمات المالية من ناحية أخرى، وبصفة خاصة الخدمات المصرفية والأسواق المالية وأنشطة التأمين.

٧/٤/٢ الاستثمار المحلي والأجنبي

على الرغم من الجهود والإصلاحات التي اتخذت خلال الخطط الخمسية المتعاقبة بصفة عامة، وخطة التنمية السابعة بصفة خاصة، لتوفير المناخ الاستثماري المناسب، إلا أن الوضع الراهن للاستثمار ما زال يتطلب رفع معدلات النمو الاستثماري لضمان بناء تراكم رأسمالي متنامي وقادر على تحقيق نقلة نوعية للاقتصاد الوطني يتيح فتح الآفاق لفرص وظيفية أكبر تساعد على استقطاب الطاقات البشرية المتاحة، والإسراع بخطى التنمية الشاملة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن خطة التنمية الثامنة تستهدف مواصلة مواجهة العديد من التحديات والقضايا التي تعوق أو تبطئ عملية تطوير مناخ الاستثمار القائم، وتسعى في هذا الخصوص إلى تحقيق ما يلي:

- توفير المزيد من الفرص الاستثمارية المجزية تحقيقاً لتوجهات الخطة بشأن تسريع وتيرة النمو وتنويع القاعدة الاقتصادية، واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.
- إيجاد بيئة تشريعية وتنافسية مناسبة تتسم بالشفافية، وتوفير المواقع المناسبة والمجهزة لاستقبال الاستثمارات الجديدة، والقوى العاملة الوطنية الماهرة والمؤهلة لتلبية متطلبات سوق العمل.
- توفير إطار متكامل للحوافز أسوة بالعديد من الدول الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

- تكثيف دور سوق المال السعودي كأداة فاعلة في الاقتصاد الوطني تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته بصفتها قناة لتعبئة المدخرات وتوظيفها. هذا بالإضافة إلى دورها في دعم الاستقرار الاقتصادي وتوطيده، وزيادة مستويات الإنتاج من خلال تمويل الفرص الاستثمارية، ودورها البناء في الإسراع بعملية الخصخصة.
- ويتضح من توجهات خطة التنمية الثامنة المعالم العريضة للمناخ الاستثماري الذي يتميز بتنفيذ عدد معين من المشاريع الاستثمارية والاستراتيجية الكبرى التي يمكن أن تحدث تأثيراً إيجابياً على فرص الاستثمار في مجالات أخرى مستهدفة.
- وتشمل المشاريع الاستثمارية المشار إليها مشروعات تم اعتمادها، وأخرى ما زالت قيد الدراسة. وفي حين أن بعض المشاريع سيتم الانتهاء من تنفيذها خلال خطة التنمية الثامنة فإن بعضها الآخر قد تمتد مدة تنفيذه إلى ما بعد ذلك. وفيما يلي قائمة بمجالات تلك المشاريع:
- الغاز.
- توسعة الطاقة الإنتاجية لشركة أرامكو السعودية.
- رفع كفاءة المصافي وتوسعتها.
- البتروكيماويات.
- السكك الحديدية.
- التعدين.
- الوسائط السريعة لنقل المعلومات.
- المياه، تحلية المياه، الطاقة، توسعة شبكة الكهرباء الرئيسية، وشبكة الاتصالات.
- الصرف الصحي، وتوزيع المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي.

٨/٤/٢ التطوير المؤسسي والإداري

يشكل التطوير المؤسسي والإداري موضوعاً مهماً في إطار التحديات والفرص المتاحة للاقتصاد الوطني، وهو يشتمل على مجالات عديدة ومتنوعة، من أهمها تذليل معوقات الاستثمار وتفعيل نظم الحوافز لجذب الاستثمارات الخاصة، وتطوير الأنظمة، وتحسين كفاءة أداء الأجهزة والجهات الحكومية. إن التطورات الإيجابية في هذه المجالات ستساعد في تحسين الترتيب العالمي للمملكة من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية والمقدرة التنافسية.

وثمة تحديات رئيسة أخرى تتعلق بالتطوير المؤسسي تركز عليها خطة التنمية الثامنة. يتمثل أولها في تسريع خطوات تنفيذ استراتيجية التخصيص. فعلى الرغم من أن الخصخصة تشكل عنصراً رئيساً في استراتيجية التنمية منذ الخطة الرابعة، إلا أن ثمة إقراراً عاماً بأن التسريع في تنفيذ استراتيجية الخصخصة ما زال يشكل تحدياً. أما التحدي الثاني فيتعلق بتسريع تنفيذ قرارات إعادة الهيكلة المعلنة. ويرتبط التحدي الثالث بمسألة التصدي بفاعلية للتحديات الناتجة عن النمو الاقتصادي والعولمة.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه ما زالت هناك حاجة لاتخاذ بعض الخطوات العاجلة لإيجاد جهات تتجاوب مع الاحتياجات المستجدة. فعلى سبيل المثال ينبغي أن يتم خلال خطة التنمية الثامنة إيجاد جهة فعّالة لتطوير منشآت الأعمال الصغيرة، مصممة على نمط إدارة منشآت الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد شهدت خطة التنمية السابعة خطوات مهمة على صعيد التطوير المؤسسي. ففي مجال تطوير البيئة الاستثمارية تم على سبيل المثال: اعتماد نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، وهيئة تنظيم الخدمات الكهربائية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، واعتماد العديد من المناطق الصناعية الجديدة في مختلف مدن ومناطق المملكة، والترخيص لبنوك استثمار دولية للعمل في المملكة، وغيرها من خطوات أساسية تهدف إلى تطوير بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمارات الخاصة. ومن الخطوات التي تتطلع خطة التنمية الثامنة إلى تحقيقها في مجال الإصلاح والتطوير

ما يلي:

- تسهيل عمليات التقاضي وفض المنازعات ورفع كفاءتها من خلال تطوير إمكانيات المحاكم المختصة والنهوض بقدراتها، وسرعة تنفيذ الأحكام.
- تفعيل الأنظمة ذات العلاقة بالمنافسة ومناهضة الاحتكار ومكافحة الإغراق.
- تطوير نظام عصري للإفلاس يشجع على المبادرة، ويحفز الرأسمال المخاطر، ويحافظ على حقوق المستثمرين.
- تقليص حالات الازدواج الضريبي، والتوسع في عقد الاتفاقيات في هذا الخصوص مع المزيد من الدول.

- تفعيل سياسات وبرامج توطين الوظائف، وتنظيم عملية الاستقدام لضمان انسجامها مع حاجات الاقتصاد من المهن والتخصصات من جهة وما يتوافر منها بين القوى العاملة الوطنية، من جهة أخرى.
- تطوير بيانات ومعلومات بيئة الأعمال والاستثمار، وتوفيرها بأسلوب ميسر وعلى نطاق واسع.
- ميكنة جميع إجراءات الاستثمار، والإجراءات الأخرى ذات العلاقة بالأعمال في إطار خدمات الحكومة الإلكترونية.
- الاهتمام بتطبيق المواصفات والمقاييس.
- إعداد برنامج زمني لتنفيذ توجهات استراتيجية التخصيص.

٩/٤/٢ التخصيص

أكد الأساس الاستراتيجي العاشر على تخصيص المزيد من النشاطات والمرافق والخدمات العامة، كما أن الرؤية المستقبلية لأهداف التخصيص واستراتيجياته تركز على رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية، لزيادة الكفاءة التشغيلية للاقتصاد الوطني، وإيجاد البيئة التنافسية. هذا مع ما تقتضيه الرؤية من إعادة النظر في دور الحكومة في النشاطات الاقتصادية، وحصره في أضيق الحدود للحد من التقلبات التي تصاحب ارتفاع أو انخفاض الإنفاق الحكومي، كما نص على ذلك الهدف السادس للخطة.

ويتوقع أن تشهد خطة التنمية الثامنة تسريع وتيرة التخصيص، وتعزيز دور الهيئات التنظيمية لضمان قيامها بمهامها بصورة فعالة، لحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة. كما يتوقع أن تشهد المدة ذاتها بدء مرحلة مهمة في برنامج التخصيص تتمثل في وضع برنامج تنفيذي للتخصيص، يتم وفقاً له التعامل مع جميع المنشآت والمرافق المستهدفة بالتخصيص، كل منشأة حسب طبيعتها، ونوعية التخصيص المستهدف، والعقبات المطلوب تذليلها، ومدى الحاجة للخبرة الاستشارية المحلية أو الدولية.

١٠/٤/٢ المالية العامة

تُعزى الصعوبات التي قد تواجه الاستقرار المالي إلى التقلبات الحادة في الإيرادات

النفطية، وارتفاع نسبة النفقات المتكررة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالنفقات الاستثمارية، مما يشكل تحدياً لتوجهات خطة التنمية الثامنة بشأن تسريع معدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي، إضافة إلى تحديات أخرى تتصل بتقليص عجز الميزانية، وتخفيض الرصيد التراكمي للدين العام وفق ما نص عليه الأساس الاستراتيجي السابع عشر للخطة، لذا تتبنى خطة التنمية الثامنة التوجهات الآتية:

- تحقيق التوازن بين المتطلبات المختلفة للجهات الحكومية، وللمناطق المملكة، من مشاريع وبرامج وقوى عاملة بما يحقق استمرار التنمية الشاملة.
 - تنويع مصادر الإيرادات وتميئتها.
- وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى قرار مجلس الشورى رقم (٥٠/٤٨) وتاريخ ١١/٢/٢٣هـ (٢٠٠٣) الذي يؤكد على أهمية التوجهات الآتية:
- ربط برامج الميزانية واعتماداتها بالأهداف والأولويات المعتمدة في خطة التنمية.
 - وضع برنامج يحقق تخفيض نسبة الدين العام إلى نحو (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي.
 - العمل على ترشييد النفقات الجارية وزيادة المخصصات الموجهة للإفراق الاستثماري.

١١/٤/٢ ترشييد استخدام المياه

يُعد تنامي الطلب على المياه من أهم التحديات التي تواجه خطط التنمية، نظراً للزيادة المطردة في الطلب عليها نتيجة النمو السكاني المرتفع نسبياً، وللأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية، بما لا يتناسب مع الموارد المائية المحدودة وغير المتجددة. وتشير التقديرات إلى انخفاض مخزون المملكة من المياه غير المتجددة بنسبة (٦٠٪) خلال مدة زمنية لا تتجاوز (٢٥) عاماً من عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ (١٩٧٩) إلى عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) وذلك بسبب زيادة استخدام المياه في الأغراض الزراعية والصناعية.

وتتمثل أهم القضايا والتحديات التي تسعى خطة التنمية الثامنة للتعامل معها فيما يتعلق بمورد المياه في إيجاد تسعير للمياه على أسس اقتصادية، وضعف المواعمة بين طاقتي شبكة إمداد المياه وشبكة الصرف الصحي، وإعطاء مزيد من الاهتمام والتنسيق بين إقامة مرافق جديدة

وصيانة القائم منها، ومحدودية الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، وتكثيف تطوير إجراءات المحافظة على المياه، وتعزيز قدرات المراقبة والمتابعة. وترتكز استراتيجية التنمية لقطاع المياه خلال خطة التنمية الثامنة على الأهداف الرئيسية التالية:

- توفير المياه لجميع سكان المملكة بمستوى عالٍ من الجودة والاعتمادية وبأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ في الحسبان القدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفض.
- توفير المياه للأغراض الصناعية والزراعية في حدود ما تقتضيه استدامة موارد المياه والفاعلية الاقتصادية والاجتماعية.
- المحافظة على موارد المياه وترشيد استخدامها.
- تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

١٢/٤/٢ التقنية والمعلوماتية

تولي الخطة اهتماماً كبيراً لمسألة تطوير منظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم البحث العلمي وتشجيعه، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة، لكونها عوامل أساسية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي فضلاً عن دورها في تعزيز القدرات التنافسية الصناعية. وقد نصت الخطة على ذلك في هدفها التاسع وأساسيتها الاستراتيجية الخامس والرابع عشر. وفي هذا الصدد، تتبنى خطة التنمية الثامنة سياسات وإصلاحات مؤسسية تهدف إلى دعم العلوم والتقنية والأبحاث والتطوير وتحسين إدارتها. بالإضافة إلى ذلك، تهتم بتعزيز التعاون في مجال تطوير التقنية بين الصناعة والجامعات ومؤسسات الأبحاث. ومن المؤمل أن تسهم هذه الجهود في تعزيز القدرات التقنية في كل من القطاعين العام والخاص.

وتتطلع المملكة من خلال تطبيق السياسة الوطنية للعلوم والتقنية - وعلى المدى البعيد - إلى تحقيق تطور علمي وتقني مرموق يخدم بجدارة التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة، وبالتالي يرفع مستوى معيشة المواطن ونوعية حياته، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وتشكل السياسة الوطنية للعلوم والتقنية الخطوط العريضة المحددة للتوجهات المستقبلية العامة لمنظومة العلوم والتقنية والابتكار في المملكة. وتتضمن هذه السياسة الأهداف العامة العشرة التالية:

- تبني منظور شمولي لمنظومة العلوم والتقنية والابتكار على المستوى الوطني يكون مرجعاً لتنمية المنظومة وتنسيق وتكامل مكوناتها، وترشيد علاقاتها وروابطها بالقطاعات المختلفة.
- العناية بإعداد القوى البشرية في مجالات العلوم والتقنية مع الاستمرار في تنميتها كما ونوعاً بما يتلاءم ومتطلبات المنظومة المختلفة.
- رعاية البحث العلمي وتوفير الموارد والسبل اللازمة لقيامه بمهامه على الوجه الأمثل في تلبية احتياجات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة.
- دعم وتنمية القدرات الوطنية في القطاعات المختلفة على النحو الذي يمكنها من توظيف وتطوير التقنية بمنتجاتها، وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.
- التطوير المستمر للأنظمة المعنية بالعلوم والتقنية وتنسيقها على النحو الذي يدعم المنظومة ويعزز تفاعل مكوناتها وتحسين أدائها.
- تعزيز التعاون العلمي والتقني مع العالم الخارجي، وتطويره بما يواكب الاتجاهات العالمية المستجدة، ويلبي احتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود في المملكة.
- تعزيز النشاطات المساندة للعلوم والتقنية، كخدمات المعلومات والقياس وبراءات الاختراع، والمكاتب الاستشارية.
- الاستثمار الأمثل للمعلومات وتقنياتها بما يواكب متطلبات المجتمع المعلوماتي واقتصاد المعرفة.
- تسخير العلوم والتقنية للمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتنميتها.
- نشر الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية العلوم والتقنية، ودورها وجدواها في تحقيق الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة.
- ولتنمية المزيد من القدرات الابتكارية، تولي الدولة من خلال خطة التنمية الثامنة اهتماماً بزيادة الاستثمار في التعليم العلمي والتقني وتنمية القوى العاملة الفنية والبحثية. وفي هذا الصدد، ينصب محور الاهتمام على توجيه التعليم العلمي والتقني نحو دعم القدرات الابتكارية لدى الشباب، وبذل المزيد من الجهود نحو توسيع قاعدة الكوادر العلمية المؤهلة من العلماء والباحثين واختصاصيي التعليم رفيعي المستوى والقادرين على أداء دور محوري في تطوير التقنيات المحلية.

وتتطوي الجهود في هذا المجال على تعديل استراتيجيات تخطيط العلوم والتقنية، وأسلوب تنفيذها بهدف تحسين مستوى كفاءة وفاعلية الجهات البحثية وزيادة دورها في نقل التقنية وتقليص الفجوة بين مؤسسات الأبحاث والتطوير من جهة، والمؤسسات الصناعية من جهة أخرى. كما يتوقع أيضاً زيادة التمويل المتاح للأبحاث والتطوير لدعم القدرات المحلية في مجال التقنيات الأساسية الملائمة مثل المواد المتقدمة، والتقنية الحيوية، والإلكترونيات وتقنية المعلومات. بالإضافة إلى دعم إنشاء "مراكز تميز" في الجامعات ومراكز الأبحاث، وتشجيع المؤسسات المعنية بنشاطات الأبحاث والتطوير للعمل على دعم القدرات الابتكارية وضمان ملائمة المهارات والمعارف المكتسبة لمقتضيات الطلب عليها. من جانب آخر تسعى الخطة إلى تشجيع إنشاء الحدائق العلمية في الجامعات ومراكز الأبحاث، وتوجيه المزيد من الاهتمام لتشجيع التمويل المشترك وبرامج الأبحاث المشتركة بين الصناعة ومؤسسات القطاع العام، وقيام حاضنات الأعمال بهدف تحويل نتائج الأبحاث إلى تطبيقات تجارية وصناعية. وتتركز استراتيجية التنمية خلال الخطة الثامنة على تحقيق الآتي:

- التوطين والتطوير التدريجي والمنهجي للتقنيات المتقدمة والاستراتيجية لدى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، بهدف رفع كفاءتها الإنتاجية وتعزيز قدراتها التنافسية.
- تعزيز قدرات البحث والتطوير العلمي والتقني بتطوير مراكز البحوث القائمة والارتقاء بقدراتها وإنشاء مراكز جديدة.
- نقل التقنية داخلياً بين مختلف عناصر منظومة العلوم والتقنية في المملكة وخارجياً عبر استيرادها.
- تنمية الوعي في المجتمع بالعلوم والتقنية، وتنمية الإبداع والموهبة، والموارد البشرية في مجالات العلوم والتقنية.
- تشجيع إنشاء الحدائق التقنية وحاضنات الأعمال.
- زيادة التمويل المتاح لنشاطات العلوم والتقنية والابتكار وتنويع مصادره.
- تطوير الأنظمة والهياكل المؤسسية التي تحكم أداء منظومة العلوم والتقنية والابتكار.

١٣/٤/٢ الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعولمة

من المؤمل أن تشهد السنوات الأولى من خطة التنمية الثامنة انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، ويترتب عليه بروز جانب مهم في مسار الإصلاح الاقتصادي يتعلق بكيفية التعامل بكفاءة ومرونة مع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعولمة. وقد أكد الهدف العام السادس للخطة أهمية هذا التوجه.

وتتمثل أهم التحديات الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة "العولمة" في زيادة حدة المنافسة بين المنتجات الوطنية ومثيلاتها الأجنبية، مما قد يوجد بيئة تنافسية غير متكافئة تتطلب ضرورة اتخاذ تدابير وسياسات اقتصادية فاعلة لتحسين القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية. قد لا تشكل قضايا إزالة الحواجز الجمركية وتحرير التجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث تتركز التحديات الحقيقية في تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية والجودة، وتحقيق التطوير التقني، وتحويل الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية، مما يتطلب تسريع معدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي، وتطوير نظم الحوافز لجذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، وتحقيق "دفعة قوية" في مجالات تنمية الصادرات غير النفطية.

وتستهدف خطة التنمية الثامنة تقليص الانعكاسات السلبية للجوانب الاجتماعية والثقافية للعولمة من خلال:

- التوسع في المعونات الفنية المقدمة للمشروعات الإنتاجية في مجالات البحوث والتطوير التقني والإرشاد، من خلال تكثيف وتفعيل جهود صندوق التنمية الصناعية في هذه المجالات.
- الاستمرار في تقديم المعونات للقطاع الخاص لتشجيعه على تنفيذ برامج العودة من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية.
- إعادة النظر في الإعانات الاجتماعية التي تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية لمحدودي الدخل وذوي الحاجة من المواطنين، في ضوء نتائج الدراسات التي يجري إعدادها حالياً حول ظاهرة الفقر.

- الاستمرار في إعطاء الأولوية للإتفاق على تنمية القوى البشرية بمفهومها الواسع، مع التركيز على تطوير برامج التعليم والتدريب والتأهيل لمواءمتها مع متطلبات سوق العمل، ومواصلة الجهود لتقليص ظاهرة البطالة.
- تعظيم الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة الثقافية والإفادة منها في تحديث وتطوير الثقافة الوطنية. وهو ما يتطلب التعامل بكفاءة ومرونة مع الانعكاسات الثقافية للعولمة من خلال تحقيق "ثقله نوعية" بشأن تطوير المناهج التعليمية بمستوياتها المختلفة، وتحديد رؤى واضحة ومتكاملة بشأن تعامل جميع الأجهزة المعنية بالشأن الثقافي لتحقيق التطوير والتحديث الثقافي في إطار ثقافتنا الإسلامية والعربية.

١٤/٤/٢ زيادة مشاركة المرأة وتعزید دور الأسرة في المجتمع

- تولي توجهاً خطياً اهتماماً خاصاً بموضوع زيادة مشاركة المرأة وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية كما نص على ذلك الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة. وفي هذا السياق حددت الخطة الأهداف العامة التي تسعى لتحقيقها في مجال الأسرة والمجتمع وتفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، والمتمثلة في:
- توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، وذلك وفق ما نصت عليه المادة العاشرة من النظام الأساسي للحكم التي تنص على "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم"
 - كفالة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة.
 - دعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.
 - تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المجالات المختلفة، سواء كان في داخل الأسرة أو في موقع العمل، وإتاحة فرص أفضل لها في مواقع اتخاذ القرار، وتقديم المعالجات التي تؤدي إلى تمكينا تعليمياً وصحياً وتشغيلياً.

٥/٢ تنفيذ التوجهات

يحتل موضوع تنفيذ السياسات جوهر اهتمام خطة التنمية الثامنة، وهو ما يميزها عن سابقتها كما ورد في مقدمة هذا الفصل. لذا تولي الخطة اهتماماً خاصاً بتنفيذ ما جاء فيها من سياسات وأهداف وبرامج ومشروعات.

فإلى جانب تركيز الخطة على توسيع نطاق السياسات والأهداف المحددة اللازمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، توضح كيفية تنفيذ هذه السياسات والأهداف المحددة، والجهات المنوط بها التنفيذ، فضلاً عن كيفية قياس هذه السياسات. وهو ما يتيح قدراً أكبر من المسؤولية. وستواصل وزارة الاقتصاد والتخطيط تطوير أساليب متابعة تنفيذ الخطة بحيث تولي اهتماماً خاصاً بتنفيذ السياسات لضمان التزام الجهات المعنية بتنفيذ السياسات المتعلقة بتطوير نشاطها وتحقيق الأهداف المحددة خلال خطة التنمية الثامنة، مما سيمثل بداية لنقلة نوعية في أساليب المتابعة للخطة التنموية.

الفصل الثالث
الاستراتيجية بعيدة المدى
للاقتصاد الوطني

٣. الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني

١/٣ المقدمة

تمثل خطة التنمية الثامنة محطة رئيسة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، كونها أول خطة خمسية تُعد في إطار استراتيجية بعيدة المدى محددة الأهداف والغايات، يجري إعدادها لكي تُؤطر أربع خطط خمسية قادمة حتى عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤)، تمثل أربع مراحل مترابطة، ومتكاملة، تؤسس كل منها للمرحلة التي تليها نحو تحقيق رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة ومحددة بنهاية المدة الزمنية للاستراتيجية. وتختلف منهجية خطة التنمية الثامنة في هذا الصدد عن الخطط السابقة بشكل عام بما فيها خطة التنمية السابعة التي اشتملت على توجهات استراتيجية طويلة الأمد، لكونها تتعدى مفهوم التوجهات العامة إلى برنامج بمراحل محددة، وأبعاد متكاملة ومنظور واضح. وتتمثل الدوافع الرئيسية وراء اعتماد منهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى في هذا الوقت بالذات، بمفصلية المرحلة التي تعيشها المملكة بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية، والتي تتطلب، على المستوى المحلي، استكمال بناء مقومات التنمية المستدامة بأسرع وقت ممكن، والتعامل بكفاءة مع التحديات التي برزت خلال السنوات الأخيرة المتمثلة بضرورة التوظيف الشامل والمنتج لقوة العمل الوطنية، وتحسين مستوى المعيشة. وعلى الصعيد الخارجي، يمثل تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني، وتكامله مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي أبرز تحديات المرحلة المقبلة، علاوة على التعامل بكفاءة مع حركة العولمة بأبعادها المختلفة. وتأتي أهمية تحديد رؤية وطنية شاملة تمثل هدف الاستراتيجية بعيدة المدى، من كونها تشكل محورا لجميع شرائح المجتمع وقواه الفعالة تركز عليه جهودها وتعبئة قدراتها لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الغايات والأهداف.

٢/٣ القضايا والتحديات الاستراتيجية

تأتي الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي في وقت تواجه فيه المملكة العديد من التحديات التي ينبغي التصدي لها ومعالجتها، ومن أهم هذه التحديات:

١/٢/٣ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة

تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبياً من مسيرتها التتموية من مضاعفة دخلها عدة مرات، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو (٤٣.٣) ألف ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، حيث نما بمعدل سنوي متوسط قدره (٠.٨٧٪) خلال المدة ١٣٩١/١٣٩٢-١٤٢٤/١٤٢٥هـ (١٩٧١-٢٠٠٤)، بالرغم من النمو المرتفع للسكان خلال المدة ذاتها والذي بلغ في المتوسط نحو (٣.٩٪) سنوياً. وقد واكب النمو في الدخل تحسناً كبيراً في مؤشرات التنمية البشرية كلها، حيث تصنف المملكة حالياً في الشريحة العليا للدول المتوسطة الدخل. إلا أن الارتقاء إلى مصاف الدول المتطورة تنموياً خلال العقدين القادمين ١٤٢٥/١٤٢٦-١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٠٥-٢٠٢٤) يتطلب على الأقل مضاعفة متوسط نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، في ظل استمرار نمو السكان بمستويات عالية نسبياً، وإن كانت متناقصة. وقد أظهر التعداد السكاني الجديد عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) انخفاضاً ملموساً في معدل نمو السكان السعوديين خلال مدة ما بين التعدادين ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤). وبأخذ نتائج التعداد الجديد في الحسبان عند إعداد توجهات الاستراتيجية بعيدة المدى، يتضح أن هدف مضاعفة متوسط نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي سوف يتحقق خلال مدة تقل عن عشرين عاماً.

وهناك جانب آخر لا يقل أهمية عن التحدي المشار إليه أعلاه يتمثل في ضمان أن تطل فوائد النمو وتحسين مستوى المعيشة شرائح المجتمع كلها، وأن يتم معالجة مسألة الفقر التي تأتي من ضمن أولويات خطة التنمية الثامنة.

٢/٢/٣ تحقيق التنمية المستدامة

يمثل هذا التحدي قضية متعددة الجوانب نظراً لتعدد روافد التنمية المستدامة، وتشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي أهم هذه الجوانب:

أ. تنويع القاعدة الاقتصادية:

ظل تنويع القاعدة الاقتصادية هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية

التخطيط للتنمية قبل ثلاثة عقود ونيف، وذلك إدراكاً من الدولة لأهمية تقليص الاعتماد على الموارد البترولية كونها موارد ناضبة على المدى الطويل، وعرضة لتأثيرات أسواق الطاقة العالمية بجوانبها المتعددة، لذا ركزت خطط التنمية على تعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني وتطويرها، حيث حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المضمار، تمثل بتنمية تلك القطاعات بمعدل سنوي متوسط قدره (٥.٥٪) خلال تلك العقود وازدادت إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٥١٪) إلى (٧٣.٥٪) خلال المدة ذاتها. كما انعكس هذا التطور على هيكل الصادرات السلعية حيث نمت الصادرات غير البترولية بمعدل سنوي متوسط قدره (٢٤.٨٪) مقابل (١٠.٨٪) للصادرات البترولية الخام خلال المدة المشار إليها، وبلغ إسهامها (١١.٨٪) من إجمالي الصادرات السلعية بنهاية المدة.

وعلى الرغم من ما تم تحقيقه، إلا أن تنمية القطاع غير النفطي وتطويره نحو زيادة إسهامات النشاطات الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وزيادة إسهاماتها في الصادرات، تبقى من تحديات التنمية الرئيسية، حيث إن حجم هذا القطاع وقوته وقدرته على النمو سيحدد مكانة الاقتصاد الوطني ومستوى تقدمه وتطوره على المدى الطويل.

ب. دور العائدات النفطية:

أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية خلال العقود الماضية. ومع توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها، لا تزال تلك العائدات تمثل معظم إيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث إن الإيرادات غير النفطية لم تواكب هذا التوسع، مما زاد الاعتماد على الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة الاستثمارية والتشغيلية. إلا أن الثروة النفطية، بحكم طبيعتها غير المتجددة، تعد رأسمال وطني يتمثل استغلالها الأمثل في استثمارها في أصول متجددة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. لذا يتعين تعزيز الموارد العامة غير النفطية للدولة بما يتيح تحويل الإيرادات النفطية تدريجياً إلى أصول إنتاجية، ورأسمال بشري فعال.

ج. تطوير الموارد البشرية وتوظيفها المنتج:

يعد توفر قوى بشرية وطنية مؤهلة وعلى قدر عالٍ من الكفاءة والإنتاجية شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة أن الموارد البشرية هي وعاء المعرفة ومنتجها، الأمر الذي يضاعف من أهمية دورها في الاقتصاد الحديث. وقد حققت مؤشرات تنمية القوى البشرية تقدماً ملحوظاً خلال العقد الماضي نتيجة توفر طاقات التعليم والتدريب في جميع أنحاء المملكة. غير أن متطلبات عملية التنمية فاقت العرض من القوى العاملة الوطنية المناسبة في عدد من المجالات مما اضطر معه إلى استقدام العمالة الوافدة لتلبية الطلب، وقد جعل ذلك من توطيد الوظائف التي تحتلها هذه العمالة من التحديات الدائمة لعملية التنمية.

وعلى صعيد آخر، ومع اقتراب التوظيف في القطاع العام من مستوى التشبع، برزت في السنوات الأخيرة قضية ضعف الموازنة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة، وبين متطلبات التنمية من مهارات وتخصصات من جهة أخرى، والتي أدت إلى بروز ظاهرة البطالة الهيكلية بين المواطنين. وتعد قضية ضعف الموازنة بجوانبها المتعددة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية من القضايا التي يتعين معالجتها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

د. استدامة الموارد الطبيعية:

تتمتع المملكة بموارد طبيعية جيدة، مثل المياه والغابات والأراضي الزراعية، والثروات السمكية على شواطئها الممتدة على طول البحر الأحمر والخليج العربي. إلا أن هذه الموارد تبقى محدودة نسبياً في ضوء مساحة المملكة الشاسعة، وحجم سكانها المتنامي، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل مورد المياه قضية حيوية نظراً لأن الجزء الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها في الأغراض الزراعية والبلدية والصناعية هي من مصادر جوفية غير متجددة. وبغض النظر عن حجم المياه المتبقي من هذا المصدر، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد كلياً على مصادر المياه المتجددة التقليدية وخلافها، مع أهمية الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من المياه غير المتجددة.

وعلى صعيد الأراضي الزراعية، فإن المحافظة عليها ومنعها من التدهور، ووقف التصحر، تُعد من التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة للمحافظة على ثروة الغابات وتطويرها، والمحافظة على البيئة ونظافتها.

هـ. تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق:

بالرغم من الحرص على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع مناطق المملكة، حيث بلغت نسبة تغطية هذه الخدمات معدلات عالية جداً، إلا أن النشاط الاقتصادي كان متبايناً بين المناطق. وقد أدى هذا التباين في التنمية إلى تحفيز الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن الكبرى، مما أدى إلى تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في هذه المدن، نجم عنه ضغوطات كبيرة على جميع خدماتها وتجهيزاتها، مما أضطر معه إلى توجيه المزيد من الموارد العامة إليها. لذا، فإن إعادة التوازن بين مناطق المملكة يمثل أحد التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً، المنسجم مع خصوصيات تلك المناطق وميزاتها النسبية.

٣/٢/٣ تعزيز القدرة التنافسية

يترتب على اندماج الاقتصاد الوطني في حركة العولمة الاقتصادية، أن تتكامل ميزاته النسبية مع ميزات الدول والتجمعات الأخرى في منظومة الاقتصاد العالمي. وقد تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة من تبوء موقع متميز لاقتصادها على الصعيد الدولي، حيث تركزت ميزتها الاقتصادية في قطاعات الطاقة وصناعة البتروكيماويات، وبعض النشاطات الأخرى. إلا أن هذه الميزة هي ميزة نسبية نتجت أساساً عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية. لذا يشكل التحدي المتمثل في اكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها وفتح أسواق جديدة خلال المرحلة القادمة، أحد القضايا الاستراتيجية وأكثرها تعقيداً في ضوء ارتباطاتها وتشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية المتعددة. فتحقيق الميزة التنافسية يتطلب توفير قاعدة قوية للعلوم والتقنية متكاملة بمقوماتها البشرية وتجهيزاتها المادية والمؤسسية، كما تتطلب تحديداً لمجالات التميز التي سيتم التركيز عليها، واستراتيجية واضحة مع خطة متكاملة للوصول إلى الأهداف، مع الاهتمام البالغ برفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وبما يضمن رفع إنتاجية عناصر الإنتاج

لتدعيم القدرات التنافسية الناجمة عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية.

٤/٢/٣ التكامل الإقليمي والعربي

شهدت السنوات الماضية تطورات ملحوظة في مجال تطوير العمل المشترك والتعاون على الصعيدين الخليجي والعربي، كانت المملكة محوراً رئيساً من محاوره وعنصراً داعماً ومبادراً لتطويره وتفعيله في ضوء التحديات التي تمثلها حركة العولمة والتوجهات المماثلة حول العالم نحو التكامل الاقتصادي والتعاون في جميع المجالات. وتتطلب المرحلة المقبلة، مواصلة استشراف المملكة لمستقبل التطورات العالمية واتجاهاتها لتحديد الأسلوب الأمثل للتعامل معها وبما يحقق في ذات الوقت التفاعل البناء بينها وبين جميع دول العالم في إطار من التكامل على مختلف الأصعدة خليجياً وعربياً وعالمياً.

٣/٣ العوامل المساعدة لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف

الاستراتيجية

يتطلب معالجة القضايا ومواجهة التحديات المشار إليها أعلاه وتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية، توفر الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية والفنية، علاوة على التزام الأجهزة التنفيذية مع جميع الفعاليات الأخرى في المجتمع بغايات الاستراتيجية وأهدافها. وتنطلق المملكة في هذا المضمار من معطيات إيجابية داعمة تتمثل في توفر قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة، وقدرات بشرية كفؤة متنوعة، وميزات وموارد طبيعية حباها الله بها. ويمكن حصر أهم العوامل الداعمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى فيما يلي:

أ. تجربة تنمية ناجحة:

بالرغم من حداثة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات مرموقة انعكست على جميع مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أسهم في تعزيز هذه الإنجازات الإعداد الجيد لأولويات النمو الاقتصادي على مدار الخطط التنموية السبع المتعاقبة، بما يلائم الظروف المرحلية لكل خطة خمسية ضماناً لتواصل العمل التنموي واستمراريته، مع التركيز على قطاعات التعليم، والصحة، ورعاية الأسرة، وتنمية التجهيزات الأساسية لتحويل الموارد المتاحة إلى طاقات إنتاجية فاعلة تسهم في تحقيق

الأهداف الاستراتيجية الطويلة المدى بكفاءة ويسر.

ب. تجهيزات أساسية وخدمات متطورة:

تغطي جميع أرجاء المملكة تجهيزات متطورة لخدمات النقل، والاتصالات، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وشبكات توزيع المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية وغيرها.

ج. تجربة فريدة في تطوير محاور التنمية الشاملة:

أنشأت المملكة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع خلال مدة زمنية قياسية، حققتا مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيمياوية. حيث تشتمل هاتان المدينتان على (٢١٨) منشأة يعمل فيها ما يزيد عن (٨٥) ألف عامل، وتسهم المملكة حالياً في تغطية نحو (٧.٦٪) من الطلب العالمي على البتروكيمياويات.

د. قطاع خاص نشط ومبادر:

يتسم القطاع الخاص السعودي بدرجة عالية من الديناميكية والنشاط. وقد بلغت إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٥٤.٦٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، وتوزعت نشاطاته على جميع المجالات المتاحة. وقد تعززت قدرات هذا القطاع المالية والإدارية حيث إنتقل من مرحلة الاعتماد بنسبة كبيرة على العقود الحكومية والإنفاق العام إلى مرحلة الدفع الذاتي، وأصبح شريكاً رئيساً في عملية التنمية. ويتوقع أن يتنامى دور القطاع الخاص بسرعة مع تقدم عملية التخصيص، حيث كان سريع المبادرة في ولوج المجالات التي تم تخصيصها حتى الآن.

هـ. إمكانات مادية وفيرة:

تتوافر للمملكة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية، وهي مرشحة لمواصلة الاستثمار في الاقتصاد الوطني في حال استمرار التحسن في المناخ الاستثماري. كما أن موارد المملكة البترولية واحتياطياتها الكبيرة كفيلة بتلبية احتياجاتها التنموية على مدى المستقبل المنظور. هذا بالإضافة إلى العوامل الإيجابية العديدة الأخرى المتوافرة في الاقتصاد، خاصة بعد تعزيزها بالإجراءات الجارية حالياً على صعيد تطوير البيئة الاستثمارية بجوانبها المختلفة.

و. البيئة المؤسسية والتنظيمية:

تركزت الجهود خلال مدة خطة التنمية السابعة على عملية التطوير المؤسسي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى ترشيد الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها، وتطوير البيئة التنظيمية بما يسهم في دعم عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية، وتوفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار. كما تم تسهيل العديد من الإجراءات الحكومية، ويتوقع أن تستمر هذه العملية بوتيرة عالية خلال السنوات القادمة مما سيوفر قاعدة متينة ومحفزة لتنفيذ الاستراتيجية الطويلة المدى.

ز. السمات الجغرافية:

تحتل المملكة موقعاً استراتيجياً تشكل فيه موانئها البحرية نقاط ربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يوفر للمملكة إمكانيات كبيرة في خدمات العبور (الترانزيت) الجوي والبحري والبري، وإمكانيات إعادة تصدير السلع والبضائع، وبالتالي توسيع خيارات التنمية.

ح. السمات الديمغرافية:

يشتمل النمو السكاني بمعدلاته المرتفعة نسبياً مقروناً بالتركيبية العمرية الشابة للسكان السعوديين، على مضامين مهمة لمسيرة التنمية. وقد تناول الجزء الخاص بالتحديات، مسألة تعليم القوى العاملة وتأهيلها وتعزيز مواءمتها مع احتياجات التنمية. فإن تم مواجهة هذا التحدي بنجاح، فإن هذه السمات ستكون عندئذ عوامل قوة وميزة إيجابية تسهم في تحقيق غايات الاستراتيجية وأهدافها.

٤/٣ المسارات الأولية المستهدفة في الاستراتيجية طويلة المدى

تمثل المسارات التي سيتم استعراضها، نتائج أولية لعملية إعداد الاستراتيجية طويلة المدى، وبالتالي فإنها تبقى عرضة للتعديل في تفاصيلها وليس في توجهاتها العامة وخطوطها العريضة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الاستراتيجية في حلتها النهائية، يتوقع صدورها خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، وتمتد مدة الاستراتيجية لمدة (٢٠) سنة بدءاً من عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) وانتهاءً بعام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤)، وتغطي أربع

خط خمسية للتنمية بدءاً بخطة التنمية الثامنة ١٤٢٥/١٤٢٦-١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وانتهاءً بالخطة الحادية عشرة ١٤٤٠/١٤٤١-١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٠-٢٠٢٤).

١/٤/٣ التوقعات السكانية طويلة المدى

تشير التقديرات السكانية إلى نمو سكان المملكة (سعودي وغير سعودي) بمعدل سنوي متوسط قدره (٠.٨٧٪) خلال مدة الاستراتيجية، ليصل عددهم إلى نحو (٢٩.٨٦) مليون نسمة عام ١٤٤٥/١٤٤٤هـ (٢٠٢٤)، منهم نحو (٤) ملايين نسمة من غير السعوديين، الجدول (١/٣)، وتفترض هذه التوقعات انخفاضاً في معدل النمو السكاني للسعوديين من متوسط (٢.٤٪) سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، إلى متوسط (٢.١٪) سنوياً خلال خطة التنمية الحادية عشرة، ولبيلغ معدل النمو السنوي المتوسط للسكان السعوديين خلال كامل مدة الاستراتيجية نحو (٢.٢٥٪). ويتوقع أن تشهد التركيبة السكانية للسعوديين تغيراً ملحوظاً خلال المدة

الجدول (١/٣)
تطور السكان خلال مدة الاستراتيجية

معدل النمو السنوي المتوسط خلال مدة الاستراتيجية (٪)	السكان بالمليون نسمة					
	٢٠٢٠ (٢٠٢٠-٢٠٢٤)	٢٠٢٥ (٢٠٢٥-٢٠٢٩)	٢٠٣٠ (٢٠٣٠-٢٠٣٤)	٢٠٣٥ (٢٠٣٥-٢٠٣٩)	٢٠٤٠ (٢٠٤٠-٢٠٤٤)	
٠.٨٧	٢٩.٨٦	٢٨.٢٦	٢٦.٥٢	٢٤.٣٩	٢٢.٦٧	إجمالي السكان
٢.٢٥	٢٥.٨١	٢٣.٣٢	٢٠.٨٦	١٨.٥٧	١٦.٥٣	السعوديين
١.٣٨-	٤.٠٥	٤.٩٤	٥.٦٦	* ٥.٨٢	٦.١٤	غير السعوديين
--	٢.١٨	٢.٦٠	٣.١٢	٣.٩١	٤.٦٧	معدل الإعالة الصافي للسعوديين**

(*) تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط والتي تأخذ في الحسبان انخفاض العمالة غير السعودية على ضوء برنامج السعودية.

(**) معدل الإعالة الصافي للسعوديين = عدد السكان السعوديين ١ عدد المشتغلين السعوديين.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

يتمثل بازدياد الوزن النسبي للفئة العمرية فوق سن الرابعة عشرة، خاصة الفئة العمرية في سن العمل (١٥-٦٤ عاماً) والتي ستتمو خلال مدة الاستراتيجية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٢.٨٪)، لذا يتوقع لمعدل الإعالة الصافي للسعوديين أن ينخفض من نحو (٤.٧) فرد في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢.٢) فرد في عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤). كما يتوقع لمعدل النمو في الفئة العمرية (٦٥ عاماً فما فوق)، والبالغ (٤.٩٪) في المتوسط خلال مدة الاستراتيجية، أن يكون الأعلى بين الفئات العمرية للسكان، وسيضاعف عدد هذه الفئة بنحو ثلاث مرات تقريباً خلال المدة المشار إليها مما سيترتب عليه تضاعف أعباء الرعاية الاجتماعية والصحية لهذه الفئة من السكان.

٢/٤/٣ الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي

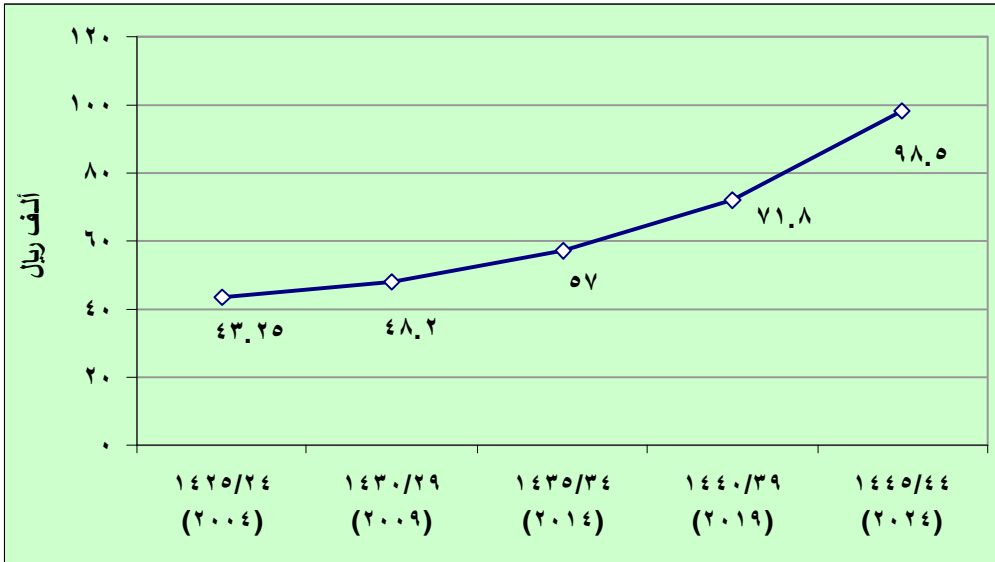
تنطلق الاستراتيجية طويلة المدى من رؤية مستقبلية تمثل مقاصد وتطلعات المجتمع السعودي قيادة وشعباً. وقد تم بلورة الرؤية المستقبلية، بعد دراسات مستفيضة وورش عمل متخصصة وفعاليات أخرى انطلقت بناء على التوجيه السامي لوزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد استراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي. وقد تناولت الدراسات التي أسهم في إعدادها معظم الجهات الحكومية وهيئات القطاع الخاص والخبراء الوطنيين والدوليين، جميع محاور الاقتصاد الوطني، والتي تم مناقشتها في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتخطيط في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، وأسهم فيها العديد من القيادات السياسية والاقتصادية والأكاديمية من داخل المملكة وخارجها. ويمكن إيجاز الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي بما يلي:

“سيكون الاقتصاد السعودي، إن شاء الله، بطول عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤)، اقتصاداً متطوراً منتعشاً ومزدهراً، قائماً على قواعد مستدامة، موفراً فرص عمل مجزية لجميع المواطنين القادرين على العمل، متمسماً بنظام تعليم وتدريب عالي الجودة والكفاءة، وعناية صحية متميزة متاحة للجميع، إضافة إلى جميع الخدمات الأخرى اللازمة لتوفير الرفاهية لجميع المواطنين، وحماية القيم الاجتماعية والدينية والحفاظ على التراث”.

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد:

تهدف الاستراتيجية إلى الارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة، وبالتالي يتوقع لمتوسط دخل الفرد أن يصل إلى أكثر من الضعف مرتفعاً من نحو (٤٣.٣) ألف ريال في نهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٩٨.٥) ألف ريال في نهاية عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، الشكل (١/٣)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط لفترة الاستراتيجية قدره (٤.٢٪)، الجدول (٢/٣). وفي ضوء النمو المتوقع في عدد السكان المشار إليه سابقاً فإن متوسط النمو السنوي المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى هذا الهدف يبلغ (٦.٦٪) على مدى زمن الاستراتيجية، حيث يتوقع أن يبلغ هذا المعدل خلال الربع الأول من مدة الاستراتيجية (٤.٦٪) ويرتفع إلى (٨.٧٪) خلال الربع الأخير منها.

الشكل (١/٣)
تطور متوسط دخل الفرد
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)



الجدول (٢/٣)
الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد (*)
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

متوسط دخل الفرد (ألف ريال)	الناتج المحلي الإجمالي (بليون ريال)	السنوات
٤٣.٢٥	٧١٤.٩	(٢٠٠٤) ١٤٢٥/٢٤هـ
٤٨.٢	٨٩٥.٢	(٢٠٠٩) ١٤٣٠/٢٩هـ
٥٧.٠	١١٨٩.١	(٢٠١٤) ١٤٣٥/٣٤هـ
٧١.٨	١٦٧٤.٧	(٢٠١٩) ١٤٤٠/٣٩هـ
٩٨.٥	٢٥٤٢.٥	(٢٠٢٤) ١٤٤٥/٤٤هـ
معدل النمو السنوي المتوسط (%)		
٢.٢	٤.٦	(٢٠٠٩-٢٠٠٥) ١٤٢٦/٢٥-١٤٣٠/٢٩هـ
٣.٥	٥.٨	(٢٠١٤-٢٠١٠) ١٤٣١/٣٠-١٤٣٥/٣٤هـ
٤.٨	٧.١	(٢٠١٩-٢٠١٥) ١٤٣٦/٣٥-١٤٤٠/٣٩هـ
٦.٤	٨.٧	(٢٠٢٤-٢٠٢٠) ١٤٤١/٤٠-١٤٤٥/٤٤هـ
٤.٢	٦.٦	(٢٠٢٤-٢٠٠٥) ١٤٢٦/٢٥-١٤٤٥/٤٤هـ

(*) سيتم مراجعة أهداف الاستراتيجية وتحديثها مع بداية كل خطة تنموية.
المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق:

يتطلب تحقيق هدف تنمية القاعدة الاقتصادية وتنويعها تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تصبح المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي على المدى الزمني للاستراتيجية. وكما يوضح الجدول (٣/٣) فإنه يتوقع للإتفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٩.٣٪) خلال مدة الاستراتيجية مقارنة بمعدل (٥.٣٪) فقط للإتفاق الاستهلاكي. وبالتالي يتوقع أن يرتفع إسهام النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠.٥٪) إلى (٣٣.٩٪) خلال المدة ذاتها، مقارنة بانخفاض إسهام النفقات الاستهلاكية من (٦٩.٦٪) إلى (٥٥.١٪)، الشكل (٢/٣).

وتجدر الملاحظة أن النمو في الإتفاق الاستثماري سيأتي معظمه من نمو الاستثمارات الخاصة، بمعدل سنوي قدره (١٠.٣٪) لفترة الاستراتيجية، في حين سيبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار العام نحو (٤٪) خلال المدة ذاتها، وبالتالي فإن إسهام الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع من (١٥.٤٪) إلى (٣٠.٧٪) خلال المدة، في حين سينخفض إسهام الاستثمارات العامة من نحو (٣٪) إلى (١.٨٪).

الجدول (٣/٣)

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (*)

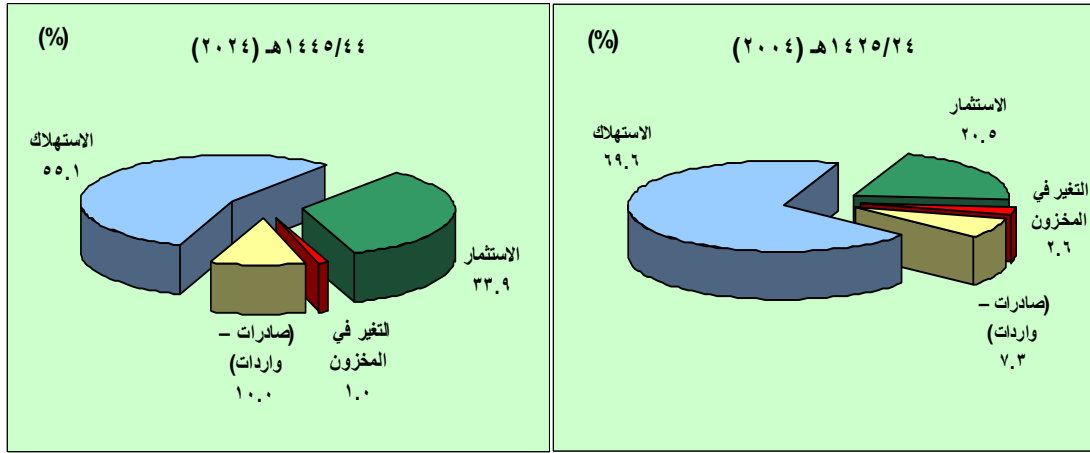
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

معدل النمو السنوي المتوسط (%) خلال مدة الاستراتيجية	بليون ريال					البنود
	١٤٤٥/٤٤هـ	١٤٤٠/٣٩هـ	١٤٣٥/٣٤هـ	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٢٥/٢٤هـ	
٥.٣	١٤٠٠.٢١	٩٨٩.٣٨	٧٣٤.٥٣	٥٨٥.٧٨	٤٩٧.٣٩	الاستهلاك
٤.٣	٤٦٦.٤١	٣٤٨.٥٣	٢٨١.٠٦	٢٣١.٩	٢٠٠.٠٤	* العام
٦.٠	٩٣٣.٨٠	٦٤٠.٨٥	٤٥٣.٤٧	٣٥٣.٨٨	٢٩٧.٣٥	* الخاص
٩.٣	٨٦٣.٢٩	٤٧٥.٤٤	٣٣٢.٧٦	٢٤٣.٩٣	١٤٦.٦١	الاستثمار
٤.٠	٤٦.٣١	٣٧.٥٩	٣٠.٥١	٢٤.٧٧	٢١.١٨	* العام
١٠.٣	٧٨٠.٩٣	٤١٢.٩٩	٢٨٣.٥٤	١٨١.٢٤	١١٠.٢٧	* الخاص
٣.٦	٧.٧٩	٧.٨	٧.٨	٧.٠٦	٣.٨٢	زراعة
٩.٤	٣٤٢.٥٨	٢١٩.٠٥	١٢٨.٧٣	٩٠.٩٦	٥٦.٤٢	صناعة
١١.٤	٤٣٠.٥٦	١٨٦.١٤	١٤٧.٠١	٨٣.٢٢	٥٠.٠٣	خدمات
٤.٤	٣٦.٠٥	٢٤.٨٦	١٨.٧١	٣٧.٩٢	١٥.١٦	* قطاع النفط
١.٧	٢٦.٣٨	٢٥.١٠	٢٣.٨٨	٢٢.٧٢	١٨.٦٩	التغير في المخزون
٦.٠	٨٠٢.٤٩	٥٧٤.٥٠	٤١٥.٩١	٢٩٣.٠٢	٢٥٢.٣٤	الصادرات
٢.٥	٢٩٤.٤١	٢٦٠.٢٢	٢٢٩.٩٩	١٩٢.٦٧	١٨١.٠٤	* النفط والغاز
١١.١	٤٣٠.٦٩	٢٦١.٦١	١٤٨.٣٧	٧٣.٤٨	٥٢.٢٢	* أخرى
٧.٣	٧٧.٣٩	٥٢.٦٧	٣٧.٥٥	٢٦.٧٧	١٩.٠٩	* الخدمات
٥.٢	٥٤٩.٨٣	٣٨٩.٦٨	٣١٨.٠٣	٢٥٠.٢٧	٢٠٠.١٤	الواردات (-)
٦.٦	٢٥٤٢.٥٤	١٦٧٤.٧٤	١١٨٩.٠٥	٨٩٥.١٧	٧١٤.٩	الناتج المحلي الإجمالي

(*) البيانات مقربة.

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٢/٣)
هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)



وسوف يسهم هذا التدفق الاستثماري المستهدف خلال مدة الاستراتيجية بصورة فعالة في زيادة الصادرات بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦٪) لتصبح نحو (٣١.٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٤٤٥/١٤٤٦هـ (٢٠٢٤) مقابل (٣٥.٣٪) في نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٤). وسوف يصاحب ذلك أيضاً ارتفاعاً في الواردات لتوفير المعدات والآلات وجميع المستلزمات لتنمية القاعدة الإنتاجية. كما أن ارتفاع مستويات الدخل للسكان سيعزز الطلب على السلع والخدمات المستوردة وبالتالي يتوقع للواردات أن تنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٥.٢٪) لتبلغ نسبتها (٢١.٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية مدة الإستراتيجية مقابل (٢٧.٩٪) في نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٤) مما يعكس ذلك استمرارية تحسن وضع ميزان المدفوعات للمملكة حتى نهاية عام ١٤٤٥/١٤٤٦هـ (٢٠٢٤). ويرجع انخفاض حصة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٤٤٥/١٤٤٦هـ (٢٠٢٤) مقارنة بعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٤) إلى توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الاستراتيجية بمعدل يفوق معدل نمو الصادرات والواردات.

ويوضح الجدول (٤/٣) الأثر المتوقع للتنوع الاقتصادي على هيكل الصادرات والذي سيتحول بصورة كبيرة لصالح الصادرات الأخرى والتي تتضمن صادرات الصناعات التحويلية الأخرى والبتروكيماويات والتكرير والتعدين، وغيرها من الصادرات السلعية غير البترولية

إذ سترتفع إسهامات هذه النوعية في هيكل الصادرات من (٢٠.٧٪) في نهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٥٣.٧٪) في نهاية عام ١٤٤٤/١٤٤٥ هـ (٢٠٢٤).

الجدول (٤/٣)

هيكل الصادرات في بداية الاستراتيجية ونهايتها
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩)

١٤٤٥/١٤٤٤ هـ (٢٠٢٤)		١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)		
(%)	القيم (بليون ريال)	(%)	القيم (بليون ريال)	
٣٦.٧	٢٩٤.٤١	٧١.٧	١٨١.٠٤	صادرات النفط والغاز
٥٣.٧	٤٣٠.٦٩	٢٠.٧	٥٢.٢٢	صادرات أخرى *
٩.٦	٧٧.٣٩	٧.٦	١٩.٠٩	صادرات الخدمات
١٠٠.٠	٨٠٢.٤٩	١٠٠.٠	٢٥٢.٣٥	إجمالي الصادرات

(*) تتضمن الصادرات البتروكيماويات والتكرير والتعدين والصناعات التحويلية الأخرى - الزراعة ... الخ.

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وفي المقابل سينخفض إسهام صادرات النفط والغاز في هيكل الصادرات من (٧١.٧٪) إلى (٣٦.٧٪) خلال السنوات نفسها وذلك نظراً لتوقع نمو الصادرات الأخرى بمعدل سنوي متوسط يبلغ (١١.١٪) خلال مدة الاستراتيجية مقابل (٢.٥٪) للنفط والغاز الذي تحدده بقدر كبير معطيات سوق النفط الدولية، ويتوقع أن تنمو أيضاً الصادرات الخدمية بمعدل نمو سنوي متوسط خلال مدة الاستراتيجية يبلغ نحو (٧.٣٪)، ويزيد إسهامها في الصادرات من (٧.٦٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٩.٦٪) في نهاية الاستراتيجية.

وسوف يساعد ذلك إلى حد كبير في تفعيل الاعتماد على الإيرادات غير النفطية في تمويل عملية التنمية إذ يتوقع أن تتناقص الفجوة بين الواردات والصادرات غير النفطية من نحو (١٢٨.٨) بليون ريال في نهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٤١.٨) بليون ريال في نهاية عام ١٤٤٤/١٤٤٥ هـ (٢٠٢٤).

إن تحقيق معدلات النمو السابقة والوصول بهيكل الصادرات الحالي إلى الهيكل المستهدف في عام ١٤٤٤/١٤٤٥ هـ (٢٠٢٤) يعكس في مضمونه تحديات التطوير ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني في وقت تزداد فيه روابطه مع منظومة الاقتصاد العالمي.

النتائج المحلي الإجمالي حسب الإسهامات القطاعية:

يعكس التوزيع القطاعي الموضح في الجدول (٥/٣) الأمل المعقود على دور القطاعات غير النفطية في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتعلقة بتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، علماً بأن تحقيق تلك الأهداف يعتمد على نوعية النمو أكثر منه على حجمه، أي على التطوير الهيكلي للاقتصاد نحو تعزيز دور القطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية ذات الميزة التنافسية. لذا تستهدف الاستراتيجية تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (٧.١٪) خلال العقدين القادمين، حيث ترتفع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٤.٩٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٢٧.٤٪) عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤). وانسجماً مع أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية، والاستفادة من الميزة النسبية للاقتصاد الوطني في تدعيم الميزة التنافسية القائمة، واكتساب ميزات تنافسية جديدة، يتوقع للقطاع الصناعي أن يقوم بدور مهم، حيث يعول على نموه بمعدل سنوي متوسط قدره (٧.٨٪) خلال فترة الاستراتيجية، وأن ترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي من (١٩.٦٪) إلى (٢٤.٩٪) خلال المدة ذاتها مما يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية بالمملكة.

أما على صعيد قطاع الخدمات، فيتوقع أن يكون القطاع الرائد في التنويع الاقتصادي خلال مدة الاستراتيجية، نظراً لما تتيحه التطورات العالمية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات من مجالات أوسع لنشاط القطاع الخدمي بالمملكة، وسوف يتعاضد هذا الدور مع تزايد الاهتمام برفع مستوى المهارات الابتكارية لدى الكوادر العلمية بالمملكة في مجال البرمجة والنشاطات الخدمية المرتبطة بها، بالإضافة إلى التوجهات الخاصة بتنشيط القطاع السياحي، واستثمار موقع المملكة الجغرافي في تقديم العديد من الخدمات التي تعزز من حركة التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية عبر الأسواق العالمية. لذا تستهدف الاستراتيجية تحقيق هذا القطاع لمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو (٨.٨٪) خلال مدة الاستراتيجية، وليزيد من إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بصورة تدريجية ومتواصلة من (٢٧.٤٪) في بداية الاستراتيجية إلى نحو (٤١.٩٪) في نهايتها.

الجدول (٥/٣)
تطور الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

(بليون ريال)

معدل النمو* السني المتوسط (%) خلال مدة الاستراتيجية	١٤٤٥/٤٤هـ	١٤٤٠/٣٩هـ	١٤٣٥/٣٤هـ	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٢٥/٢٤هـ	
	٢.٢٤	٢.١٩	٢.١٤	٢.٠٩	٢.٠٤	
القطاعات الإنتاجية غير النفطية	٧.١	٦٩٦.٠٢	٤٤٥.١٥	٣٢٢.٢٥	٢٣٤.٢٢	١٧٨.٢٥
- الزراعة والغابات	٢.٥	٦٢.٨١	٥٦.٥١	٥٠.٣٢	٤٤.٤	٣٨.٠١
- الصناعة**	٧.٨	٦٣٣.٢١	٣٨٨.٦٤	٢٧١.٩٣	١٨٩.٨٢	١٤٠.٢٤
- قطاعات الخدمات***	٨.٨	١٠٦٦.١٦	٦٥٢.٠٤	٤٠٩.٠٢	٢٥٨.٤٩	١٩٥.٩١
- القطاع الخاص****	٨.١	١٧٦٢.١٨	١٠٩٧.١٩	٧٣١.٢٧	٤٩٢.٧١	٣٧٤.١٦
- القطاع الحكومي	٤.١	٣٠٠.٢٢	٢٢٤.٣٤	١٨٠.٩١	١٦٢.٨٩	١٣٥.٠٦
- قطاع النفط	٤.٣	٤٥٥.٢٨	٣٣٥.٦٠	٢٦٢.٤٩	٢٢٥.٠٥	١٩٦.٧
- رسوم الواردات	٥.٢	٢٤.٨٦	١٧.٦١	١٤.٣٨	١٤.٥٢	٨.٩٨
الناتج المحلي الإجمالي	٦.٦	٢٥٤٢.٥٤	١٦٧٤.٧٤	١١٨٩.٠٥	٨٩٥.١٧	٧١٤.٩

* النسب مقربة.

** يشمل صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير والصناعات التحويلية الأخرى والبناء والتشييد والكهرباء والتعدين.

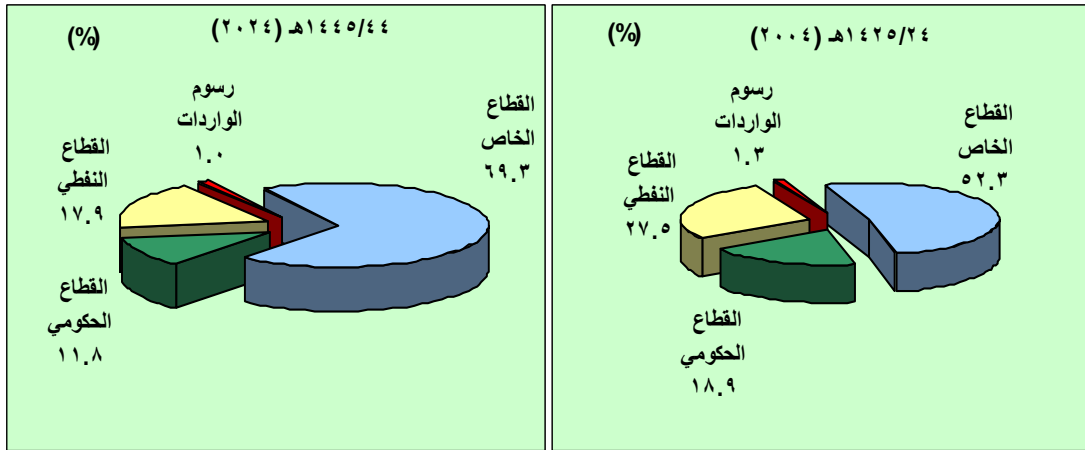
*** يشمل التجارة والنقل والاتصالات وخدمات المال والتأمين والعقارات والخدمات الجماعية مخصصاً منه رسوم الخدمات البنكية.

**** مخصص منه رسوم الخدمات البنكية.

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وعلى صعيد القطاع النفطي، فيتوقع أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٤.٣٪) خلال مدة الاستراتيجية، إلا أن حصته في الناتج المحلي الإجمالي يتوقع لها أن تنخفض من (٢٧.٥٪) إلى (١٧.٩٪). أي أن حجم القطاع غير النفطي يتوقع أن يشكل نسبة (٨٢.١٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية مدة الاستراتيجية مرتفعاً من نحو (٧٢.٥٪) في بدايتها، وذلك كما يوضحه الشكل (٣/٣). وهذا يعكس التزايد المتوقع لدور القطاع الخاص والذي سترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) من (٥٢.٣٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٦٩.٣٪) عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤) وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو (٨.١٪)، مقابل معدل نمو مستهدف يبلغ (٤.١٪) في المتوسط سنوياً للقطاع الحكومي.

الشكل (٣/٣)
هيكل الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)



ميزان الادخار والاستثمار:

تبلغ التقديرات الأولية للمتطلبات الاستثمارية لتنفيذ الاستراتيجية، نحو (٨٣٢١) بليون ريال، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، من المتوقع توفيرها من المدخرات الخاصة والعامه. ويتطبيق السياسات والإجراءات المحفزة لادخار المقترحة خلال مدة الاستراتيجية بالإضافة إلى زيادة مدخرات القطاع العام، فإنه يمكن توفير التمويل اللازم للاستثمارات، حيث يشير الجدول (٦/٣) إلى زيادة إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من نحو (٣٩.٨٪) في بداية الاستراتيجية إلى نحو (٤٥.٦٪) في نهايتها، مقابل زيادة نسبة إجمالي الاستثمار من نحو (٢٠.٥٪) إلى (٣٣.٩٪) في ذات المدة. وبالتالي فيتوقع أن يكون هناك فائض في ميزان الادخار والاستثمار قدره (١١.٦٪) من الناتج المحلي في عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤)، مقارنة بفائض قدره (١٩.٣٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الشكل (٤/٣)، وهذا وسوف تجد المدخرات طريقها للاستثمار مع التوسع المتوقع في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، ومن خلال تحسين البيئة الاستثمارية بالمملكة.

الجدول (٦/٣)

ميزان الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الاستراتيجية
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩)

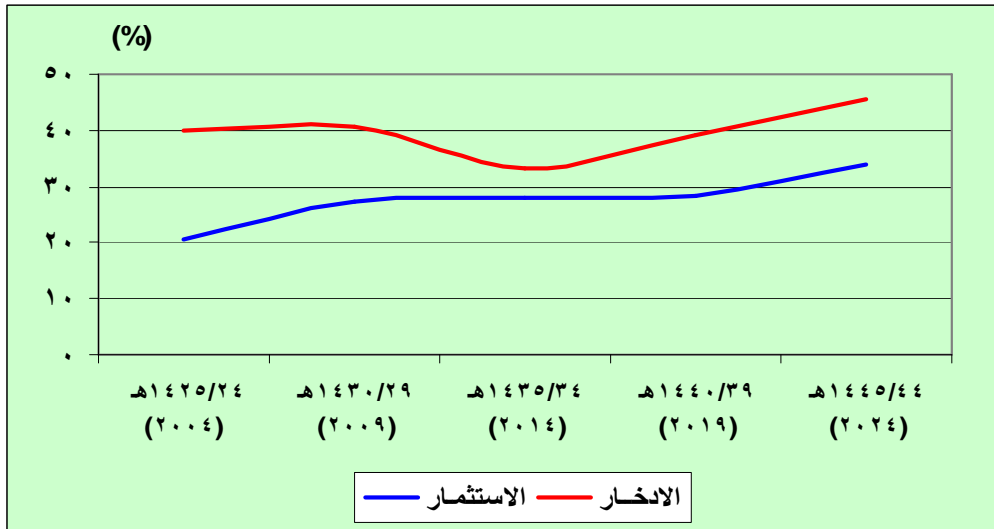
(%)

١٤٤٥/٤٤هـ (٢٠٢٤)	١٤٤٠/٣٩هـ (٢٠١٩)	١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٤)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	
٤٥.٥٨	٣٩.٢٢	٣٣.٢٩	٤٠.٨٢	٣٩.٨٣	الادخار:
٣٧.١٥	٣٢.٣٣	٢٨.٠٨	٣٣.٣	٢٦.١٤	- الخاص
٨.٤٣	٦.٨٩	٥.٢١	٧.٥٢	١٣.٦٩	- العام
٣٣.٩٥	٢٨.٣٩	٢٧.٩٩	٢٧.٢٥	٢٠.٥١	الاستثمار
١١.٦٣	١٠.٨٣	٥.٣٠	١٣.٥٧	١٩.٣٢	الموازنة

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٤/٣)

تطور الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الاستراتيجية
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩)



القوى العاملة والتوظيف:

تم تحديد حجم قوة العمل من خلال معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية والحجم المقدر للسكان في سن العمل. ويتوقع أن يرتفع معدل المشاركة من (٣٦.٩٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ

(٢٠٠٤) إلى (٥٦.٣٪) عام ١٤٤٤/١٤٤٥ هـ (٢٠٢٤). وتمشياً مع سياسة خفض العمالة الوافدة، وتخفيض معدل البطالة، فمن المتوقع استمرار الخطوات الهادفة إلى زيادة العرض من القوى العاملة الوطنية. ونظراً لارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية من الذكور مقارنة بالإناث، فإن زيادة العرض من القوى العاملة يتطلب رفع معدل مشاركة المرأة من خلال توسيع الفرص المتاحة لها. وقد تم افتراض ارتفاع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الوطنية من (١٠.٣٪) إلى (٣٠٪) خلال مدة الاستراتيجية. ويتيح هذا الافتراض المبني على المعطيات الحاضرة المحددة لمشاركة المرأة، خفض العمالة الوافدة بمعدل (٢٪) في المتوسط سنوياً خلال مدة الاستراتيجية، كما يتيح ذلك الفرص لتحقيق توجهات السعودية في الاستراتيجية، وتخفيض معدلات البطالة بصورة تدريجية، الجدول (٧/٣).

الجدول (٧/٣)
مؤشرات القوى العاملة والتوظيف

معدل النمو السنوي المتوسط خلال مدة الاستراتيجية (%)	١٤٤٥/٤٤ هـ (٢٠٢٤)	١٤٤٤/٣٩ هـ (٢٠١٩)	١٤٣٥/٣٤ هـ (٢٠١٤)	١٤٣٠/٢٩ هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)	المؤشرات
٢.٨	١٥٠٠٤.٩٤	١٢٨١٣.٥٤	١١١٢٨.٦٦	٩٣٦٠.٢١	٨٥٤٩.٧٤	إجمالي قوة العمل *
٥.٩	١١٨٥٠.١٨	٨٩٨٤.٤٥	٦٧٥٧.٠٤	٤٨٨٥.٩٦	٣٨٠٤.١٩	قوة العمل السعودية *
٣.٠	١٥٠٠٤.٩٤	١٢٧٦٣.٥٤	١١٠٢٨.٦٧	٩٢٢١.٣٠	٨٢٨١.٨٤	العمالة الكلية *
٢.٠-	٣١٥٤.٧٦	٣٨٢٩.٠٩	٤٣٧١.٦٢	٤٤٧٤.٢٥	٤٧٤٥.٥٥	العمالة الوافدة *
٦.٢	١١٨٥٠.١٨	٨٩٣٤.٤٥	٦٦٥٧.٠٤	٤٧٤٧.٠٥	٣٥٣٦.٢٩	العمالة الوطنية *
--	٠	٥٠	١٠٠	١٣٨.٩١	٢٦٧.٩٠	حجم البطالة *
--	٥٦.٣	٥٠.٤	٤٥.٣	٣٩.٢	٣٦.٩	معدل مشاركة القوى العامة السعودية (%)
--	٨٠.٠	٧٥.٠	٧٠.٠	٦٤.٥	٦٣.٨	معدل مشاركة القوى العامة من الذكور (%)
--	٣٠.٠	٢٦.٩٠	١٩.٥٢	١٤.١٦	١٠.٢٧	معدل مشاركة القوى العامة من الإناث (%)
--	٠.٠	٠.٥٦	١.٤٨	٢.٨٤	٧.٠٤	معدل البطالة (%)
--	٧٩.٠	٧٠.٠٠	٦٠.٤	٥١.٥	٤٢.٧	مؤشر السعودية (%)

(*) بالآلف عامل.

العمالة الكلية = إجمالي قوة العمل - حجم البطالة

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، وتوقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتأسيساً على ما سبق يتوقع لإجمالي قوة العمل أن تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٨٪) خلال مدة الاستراتيجية، لترتفع من نحو (٨.٥٥) مليون عامل عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤) إلى نحو (١٥) مليون عامل عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ — (٢٠٢٤)، وأن تنمو العمالة الوطنية من نحو (٣.٥) إلى (١١.٨) مليون عامل وبمعدل سنوي متوسط قدره (٦.٢٪) خلال ذات المدة. ويتوقع للعمالة الوافدة أن تنخفض من نحو (٤.٧) إلى (٣.٢) مليون عامل، وبمعدل انخفاض سنوي متوسط قدره (٢٪) خلال المدة المشار إليها، الجدول (٧/٣). وتستند هذه التوقعات على افتراض زيادة معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية من نحو (٣٦.٩٪) إلى (٥٦.٣٪) خلال المدة، حيث ترتفع مشاركة القوى العاملة الوطنية من الذكور من نحو (٦٣.٨٪) إلى نحو (٨٠٪)، ومن الإناث من نحو (١٠.٣٪) إلى نحو (٣٠٪) خلال المدة المشار إليها.

وقد استندت تقديرات العمالة كذلك على الطلب المحتمل من القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل الهدف بعيد المدى المتمثل في تحقيق التوظيف الكامل بحلول عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ — (٢٠٢٤). ويستدعي هذا توفير المزيد من الفرص الوظيفية للقوى العاملة الوطنية، ولاسيما في قطاع الخدمات الذي تقدر حصته بنحو (٣٧.٩٪) من إجمالي العمالة بنهاية فترة الاستراتيجية، وقطاع الصناعة الذي يتوقع أن يستوعب (٤٤.٣٪) من إجمالي العمالة الوطنية.

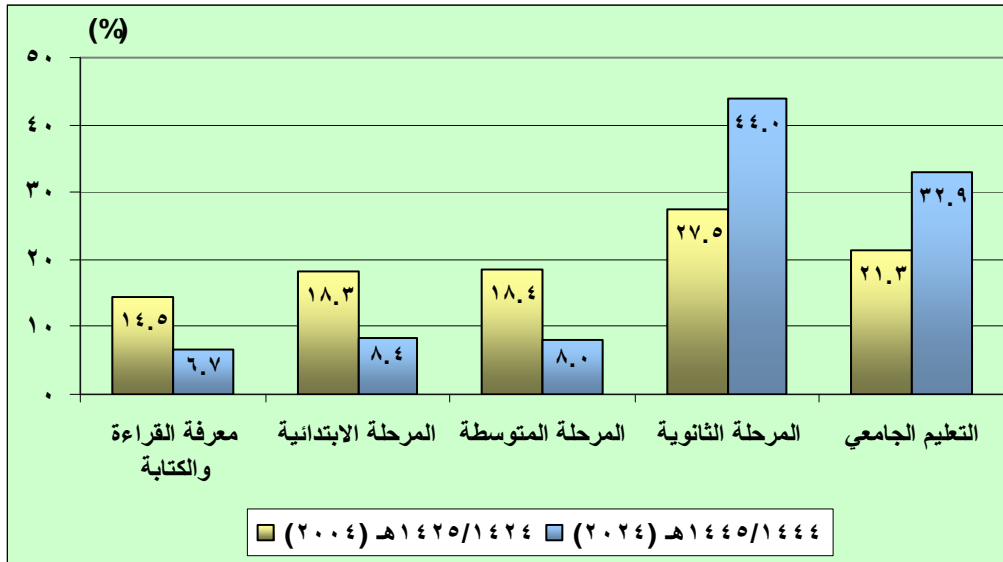
أما على صعيد توزيع قوة العمل الوطنية حسب مستوى التحصيل العلمي، فإن طبيعة التنمية الاقتصادية المستهدفة ونطاقها، تتطلب درجات عالية من المهارة والتخصص، وبالتالي يتوقع أن ينمو خريجو المرحلة الجامعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٨.٢٪)، وأن ترتفع حصتهم في إجمالي قوة العمل الوطنية من (٢١.٣٪) إلى (٣٢.٩٪) خلال المدة، على حين يتوقع لخريجي المرحلة الثانوية أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٨.٤٪) وهو أعلى معدل بين الفئات التعليمية للقوى العاملة، وبالتالي ارتفاع حصتهم في إجمالي قوة العمل الوطنية من (٢٧.٥٪) إلى (٤٤٪) خلال المدة، الجدول (٨/٣). في حين بالمقابل، يتوقع أن تنخفض قوة العمل من خريجي المرحلة المتوسطة. كما ستشهد فئة خريجي المرحلة الابتدائية وفئة من لا يحملون مؤهلات نمواً طفيفاً خلال المدة، علماً بأن حصص الفئات الثلاث الأخيرة ستتناقص خلال الفترة المشار إليها، في ضوء ازدياد حاجة النشاط الاقتصادي إلى أصحاب المهارات المتقدمة، والكفاءات العالية، الشكل (٥/٣).

الجدول (٨/٣)
قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي

معدل النمو السنوي المتوسط خلال مدة الاستراتيجية (%)	القوى العاملة السعودية (ألف عامل)					البيان
	١٤٤٥/٤٤هـ	١٤٤٠/٣٩هـ	١٤٣٥/٣٤هـ	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٢٥/٢٤هـ	
٢.٢٤	٢٠٢٤	٢٠١٩	٢٠١٤	٢٠٠٩	٢٠٠٤	
٥.٩	١١٨٥٠.١٨	٨٩٨٤.٤٥	٦٧٥٧.٠٤	٤٨٨٥.٩٦	٣٨٠٤.١٩	قوة العمل الوطنية
١.٨	٧٩٣.٩٦	٧٠٠.٧٩	٦٢٨.٤	٥٤٧.٢٣	٥٥١.٦١	- دون مؤهلات
١.٨	٩٩٥.٤٢	٨٨٠.٤٨	٧٨٣.٨٢	٦٨٤.٠٣	٦٩٦.١٧	- المرحلة الابتدائية
١.٥	٩٤٨.٠١	١٣٣٨.٦٨	١٢٨٣.٨٤	١٠٣٥.٨٢	٦٩٩.٩٧	- المرحلة المتوسطة
٨.٤	٥٢١٤.٠٨	٣١٣٥.٥٧	١٨٩١.٩٧	١١١٤.٠٠	١٠٤٦.١٥	- المرحلة الثانوية
٨.٢	٣٨٩٨.٧١	٢٩٢٨.٩٣	٢١٦٩.٠١	١٥٠٤.٨٨	٨١٠.٢٩	- التعليم الجامعي

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط..

الشكل (٥/٣)
تطور هيكل قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي



٣/٤/٣ المسار المستهدف لتحسين نوعية الحياة

تشمل الاستراتيجية الطويلة المدى للاقتصاد السعودي الأبعاد المكملة للبعد الاقتصادي، انطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية والتي تتعدى البعد الاقتصادي البحت للتنمية إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية وغيرها. وقد تم في هذا الإطار بناء مؤشر مركب لنوعية الحياة يغطي جميع الجوانب التي تحدد نوعية الحياة وتؤثر فيها، شاملة مؤشرات التنمية البشرية وأهداف الألفية الإنمائية التي تغطي مجالات متعددة تشمل الصحة والتعليم وتوزيع الدخل والبيئة والتمكين وغيرها، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ذات صلة بالمعطيات الذاتية للمملكة. ويشمل المؤشر المركب على أحد عشر (١١) مؤشراً للمجالات المختارة، كما تعد هذه المؤشرات مؤشرات مركبة، يتكون كل منها من مؤشرات فرعية، حيث يبلغ عدد المؤشرات الفرعية نحو (٤٠) مؤشراً. وتشمل المؤشرات المركبة الجوانب التالية: الدخل والتوزيع، والنقل والاتصالات، والصحة، والتعليم، والإسكان، والبيئة، والحياة الأسرية، والسلامة العامة، والترفيه والراحة. ويجري حالياً العمل على تحديد قيم هذه المؤشرات وتطورها المتوقع خلال مدة الاستراتيجية.

٤/٤/٣ المسار المستهدف لتطوير القدرات العلمية والتقنية والمعرفية

يشتمل هذا المسار على ثلاثة محاور رئيسية، يجري حالياً إعدادها وبلورتها بحيث تتناول عملية تطوير القاعدة العلمية والتقنية، وتنمية القوى البشرية. وتشمل عملية الإعداد تحديد الأهداف البعيدة المدى لتلك المحاور في إطار البعد الزمني للاستراتيجية، والأهداف مرحلية لها، بالإضافة إلى تحديد المدخلات المادية، والمؤسسية والتنظيمية لها، بالإضافة إلى بلورة وسائل التنفيذ من سياسات وبرامج، علاوة على وضع المؤشرات المناسبة لمتابعة التقدم في تنفيذها.

٥/٣ الاستراتيجية البعيدة المدى وخطة التنمية الثامنة

تمثل خطة التنمية الثامنة أولى مراحل الاستراتيجية البعيدة المدى للاقتصاد السعودي، وقد روعي في إعداد الخطة، أن تأتي جميع السياسات والآليات والبرامج والمشاريع منسجمة مع

توجهات الاستراتيجية ومساراتها خاصة في مراحلها الأولى. ونظراً لأن العمل جارٍ حالياً على إعداد الاستراتيجية، فإن أي تباين محتمل بينها وبين الخطة، سيتم معالجته في إطار عملية المتابعة السنوية للخطة، والمراجعة الخمسية للاستراتيجية التي ستتزامن مع إعداد خطط التنمية القادمة، وما يرتبط بذلك من مراجعة معدلات النمو الكلية والقطاعية بشكل دوري، وتعديل مسار الاستراتيجية وفقاً لذلك.

الفصل الرابع
الاقتصاد الوطني
خطة التنمية الثامنة

٤ . الاقتصاد الوطني، خطة التنمية الثامنة

١/٤ أهداف خطة التنمية الثامنة وسياساتها

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تزايد اهتمام المملكة بتطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية بعيدة المدى القائمة على تسريع النمو الاقتصادي ونشر ثماره بصورة متوازنة، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني من أجل إيجاد قنوات إضافية بجانب عائدات صادرات النفط، لتمويل الإنفاق الحكومي، التشغيلي والاستثماري، لتقديم الخدمات العامة، ولإقامة مشاريع البنية الأساسية، وتمويل الواردات المتزايدة. وقد واكب ذلك زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد مما رفع من مستوى إسهاماته في الإنتاج والاستثمار والتوظيف والصادرات.

واستناداً إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية بعيدة المدى للمملكة وما تضمنته من توجهات حول تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع مستوى إنتاجية الاقتصاد السعودي، فقد تم وضع الأهداف المحددة للنمو بخطة التنمية الثامنة بحيث تعكس هذه التوجهات الاستراتيجية. وفيما يلي موجز لأهم أهداف خطة التنمية الثامنة وسياساتها:

- أ) زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- ب) زيادة معدلات التوظيف.
- ج) زيادة إسهام القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والدخل الوطني.
- د) تنويع القاعدة الاقتصادية
- هـ) تحسين أوضاع ميزان المدفوعات لصالح المملكة.
- و) تحقيق درجة عالية من التوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار.
- ز) تحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة.

٢/٤ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية

شملت أهداف خطة التنمية الثامنة، إلى جانب زيادة النمو الاقتصادي والتوظيف والصادرات وتنويع الفعاليات الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني، رعاية الفئات الاجتماعية

الفقيرة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية الأساسية، والتوزيع المتوازن لجهود التنمية ومنافعها بين مناطق المملكة كلها. وإدراكاً لطبيعة التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، استهدفت خطة التنمية الثامنة أيضاً زيادة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي، والإسراع في الاندماج بالاقتصاد العالمي.

يوضح الجدول (١/٤) مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة خلال خطة التنمية الثامنة، وهي تعكس الإنجازات المتحققة خلال خطة التنمية السابعة على صعيد الأهداف الاقتصادية الكلية الرئيسة، وتلك المستهدفة لخطة التنمية الثامنة. وقد تم إعداد التقديرات الاقتصادية الكلية للخطة الثامنة أخذاً في الحسبان المتغيرات الداخلية والخارجية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على توجهات الخطة.

١/٢/٤ زيادة النمو الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية الثامنة، خلال السنوات الخمس القادمة (١٤٢٥/١٤٢٦ - ١٤٢٩/١٤٣٠هـ) (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، تحقيق زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو (٧١٤.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٨٩٥.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، أي تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره (٤.٦٪) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). وسينعكس هذا النمو في زيادة نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (٤٣.٢٥) ألف ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٤٨.٢) ألف ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وهو مؤشر يعكس جزءاً من الطموح في تحسين مستويات معيشة المواطنين. هذا ومن المتوقع أن تزداد إسهامات القيمة المضافة التي تولدها القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للعام الأخير من الخطة ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، إلى نحو (٧٥.٧٪) في مقابل (٧٣.٥٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وبالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). وتشكل هذه المؤشرات تطوراً إيجابياً متوقعاً في أداء الاقتصاد الوطني وارتفاع نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي عند مقارنتها بما كانت قد استهدفته خطة التنمية السابعة، وبما تحقق فعلاً خلال السنوات الماضية.

الجدول (١/٤)
المؤشرات الاقتصادية الكلية لخطة التنمية الثامنة
مقارنة بخطة التنمية السابعة

(٪)		
خطة التنمية الثامنة -١٤٢٦/٢٥ -١٤٣٠/٢٩ (٢٠٠٩-٢٠٠٥) (مستهدف)	خطة التنمية السابعة -١٤٢١/٢٠ -١٤٢٥/٢٤ (٢٠٠٤-٢٠٠٠)	المؤشرات
أ. معدلات النمو		
٤.٦	٣.٤٤	* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (١)
٢.٧٣	٢.٥٩	* القطاع النفطي (٢)
٥.٢١	٣.٩٣	* القطاع غير النفطي
٥.٦٨	٤.٢٨	- قطاع خاص
٣.٨٢	٢.٩٥	- قطاع حكومي
١٠.٧٢	٤.٤	* تكوين رأس المال الإجمالي الثابت
٢٠.١٢	١٦.٩٢	- القطاع النفطي
١٠.٤٥	٢.٣٢	- القطاع الخاص غير النفطي
٣.١٨	١٠.٣٣	- القطاع الحكومي
٣.٠٣	٣.٧٢	* الصادرات السلعية والخدمية
٤.٥٧	٧.٣٢	* الواردات السلعية والخدمية
ب. كنسب من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٣)		
٤٠.٨	٣٩.٨	* الادخار الإجمالي
١.٤	٩.٤	* رصيد الموازنة العامة
١٨.٠٢	٢١.٨	* ميزان الحساب الجاري
ج. معدلات البطالة والتضخم		
٠.٦٠	٠.٦٠-	* معدل التضخم (٤)
٢.٨٤	٧.٠٤	* معدل البطالة (٥)
٢.٤٢	٥.٦٣	- ذكور
٤.٣٥	١٥.٨٦	- إناث

- (١) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م. (٢) النفط الخام، الغاز الطبيعي ومنتجات التكرير.
(٣) في نهاية الخطة. (٤) النمو السنوي المتوسط لأسعار المستهلكين.
(٥) تقتصر على العمالة الوطنية كنسبة من قوة العمل في نهاية الخطة السابعة ونهاية الخطة الثامنة.
المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

لقد تم تقدير معدل النمو الاقتصادي في ضوء الأهداف البعيدة المدى للاقتصاد السعودي، وبعد الأخذ في الحسبان المؤشرات المتوافرة عن إمكانيات الزيادة في استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الحكومية وما سترتب عليها من توسع في الطاقات الإنتاجية. كذلك روعيت التأثيرات المتوقعة للإجراءات الحكومية الهادفة لدعم جهود تحسين الإنتاجية في جميع القطاعات. وعند تحديد معدل النمو، افترنت الزيادة المتوقعة في الإنتاج بهدف تنويع الفعاليات الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني، فروعى أن تكون القطاعات الرائدة للنمو هي تلك التي ستسهم بقدر أكبر في تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني.

الاستثمارات الموظفة:

تحقيقاً لهدف زيادة النمو الاقتصادي، تسعى الخطة لزيادة استثمارات الحكومة والقطاع الخاص، وكذلك تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المملكة. ومن المتوقع أن تنمو قيمة إجمالي الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) من نحو (١٤٦.٦) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٢٤٣.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، بأسعار ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) الثابتة، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٠.٧٪). وسيؤدي ذلك النمو إلى رفع نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠.٥٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٢٧.٣٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ولما كان تمويل هذه الزيادة في الاستثمارات يتطلب تعبئة المزيد من المدخرات الوطنية، فقد استهدفت الخطة رفع نسبة الإيداع إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٣٩.٨٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٤٠.٨٪) عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وفي الوقت الذي تلتزم فيه الجهات الحكومية بتنفيذ استثمارات الدولة من خلال مشاريعها المعتمدة، فإن تحقيق التقديرات المتوقعة لاستثمارات القطاع الخاص تبقى رهناً باستجابته الإيجابية للظروف العملية السائدة. وفي تقديرات الخطة، فإن تنفيذ السياسات الاقتصادية المستهدفة، والمضي في تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار كفيل بتحفيز الاستثمار الخاص لبلوغ المستويات المستهدفة ولاسيما أن فرص الاستثمار بالمملكة كثيرة ومتوافرة في جميع القطاعات الاقتصادية، كالصناعات البتروكيمياوية، والتعدين، وتكرير النفط،

والصناعات التحويلية الأخرى، وإنتاج مواد البناء، وتحتية المياه ونقلها، ومعالجة مياه الصرف، وفي الفعاليات التجارية. كما سيؤدي تصميم الدولة على سرعة تنفيذ سياسة التخصيص، وإفساح المجال للاستثمار الخاص المباشر في مجال الغاز الطبيعي في جميع عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والتسويق، إلى تحسن التوقعات في تقدير مستويات الاستثمارات المتوقعة خلال خطة التنمية الثامنة.

استثمارات القطاع الخاص:

من الأهداف المهمة لخطة التنمية الثامنة، زيادة حجم الاستثمارات الخاصة، حيث تتوقع الخطة زيادة قيمة الاستثمار الخاص في الأصول الثابتة من نحو (١١٠.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٨١.٢) بليون ريال في عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩)، وبالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (١٠.٤٪)، كما يتوقع أن تصل نسبة إسهام القطاع الخاص من مجموع الاستثمارات المتوقعة (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) إلى نحو (٧٤.٣٪) في عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩)، وأن تشكل ما نسبته نحو (٢٠.٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمارات الحكومية:

تستهدف الدولة خلال مدة الخطة إقامة العديد من المشاريع الحيوية، وتأمين متطلبات الإحلال والصيانة للمشاريع القائمة وذلك إسهاماً في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيزاً لقدراتها في مجالات تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية العامة. ومن المتوقع، زيادة الاستثمارات الحكومية في الأصول الثابتة بمعدل سنوي متوسط قدره (٣.٢٪) خلال سنوات الخطة، مما سيرفع قيمة الاستثمار الحكومي من نحو (٢١.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٤.٨) بليون ريال في عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩). ويقدر أن يبلغ إسهام الاستثمار الحكومي نحو (١٠.٢٪) من مجموع قيمة الاستثمارات المتوقعة في عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩). كما أنها ستشكل ما نسبته (٢.٨٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لذلك العام. أما الاستثمار (تكوين رأس المال الإجمالي الثابت) في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، فمن المتوقع أن يسهم بنسبة (١٥.٥٪) من إجمالي الاستثمارات المتوقعة

في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، وهو ما يعادل نسبة (٤.٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وسوف تخصص بعض الاستثمارات في هذا القطاع للمحافظة على الطاقات الإنتاجية واحتياطيات النفط الخام، وبعضها الآخر لبناء المزيد من خطوط الأنابيب ومرافق التصدير ومحطات المعالجة، وزيادة حجم أسطول الناقلات، بالإضافة إلى تطوير احتياطيات الغاز وتوسيع قدرات إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي.

٤/٢/٢ زيادة فرص التوظيف وتقليص معدل البطالة

مع تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، وتنفيذ السياسات المتعلقة بزيادة النشاط الاستثماري للقطاع الخاص وتنويع فعالياته الاقتصادية، وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب وتحسين المهارات كأساس في التنمية البشرية، ومنح الأفضلية في التوظيف للقوى العاملة الوطنية، فإنه من المستهدف توفير (١.٢١) مليون فرصة عمل خلال سنوات الخطة، يتوقع أن يشغل الداخلون الجدد إلى سوق العمل منها (١.٠٨) مليون فرصة، أي ما نسبته (٨٩.٣٪)، أما الفرص المتبقية فيتوقع أن تتوفر لاستيعاب نحو (٤٨.٢٪) من البطالة القائمة. ويمثل هذا تحولاً بارزاً في معالجة مشكلة البطالة وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتوقع أن ينخفض معدل البطالة بين السعوديين من (٧.٠٤٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٢.٨٤٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة تخفيض نسبة البطالة بين الذكور من (٥.٦٣٪) إلى (٢.٤٢٪) من مجموع قوة العمل للذكور، وتخفيضها بين الإناث من (١٥.٨٦٪) إلى (٤.٣٥٪) من مجموع قوة العمل للإناث. ومن المتوقع أن تثمر السياسات المعتمدة لتشجيع المرأة الدخول لمعترك العمل عن زيادة في توظيف المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي. وعند تحقيق هذا الهدف الحيوي، تكون إحدى تحديات الاقتصاد المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة قد تضاءلت بدرجة كبيرة.

٤/٢/٣ رعاية الفئات الاجتماعية المحتاجة

أولت خطة التنمية الثامنة اهتماماً خاصاً برعاية الفقراء والأسر المحتاجة ومعالجة أوضاعهم، وهو ما أكد عليه الأساس الاستراتيجي الرابع للخطة الذي ينص على: "العناية بالفئات المحتاجة من المواطنين، والاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها وتقليص معدلاتها بالتركيز

على السياسات والبرامج الاقتصادية التي تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المتوازنة لمناطق المملكة". كما في أي مجتمع آخر تبقى معالجة ظاهرة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من مسؤوليات الحكومة بالدرجة الأولى. وحيث أن الحلول الجذرية للمشكلة تكمن في نجاح الدولة في توفير المناخ الملائم لزيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف، لذا واتساقاً مع هذا التوجه فقد استهدفت خطة التنمية الثامنة زيادة مرافق الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، والخدمات العامة الأخرى، خاصة في مناطق المملكة الأقل نمواً، وتوسيع نطاق شبكة الحماية الاجتماعية وزيادة فاعليتها. كما تستهدف تشجيع الاستثمار الخاص للتوطن بالمناطق الأقل نمواً، من خلال منح الحوافز، وتوفير الأراضي للمستثمرين، والتوسع في إقامة المدن الصناعية. ويرتبط تحقيق هذا الهدف أيضاً، بتوفير فرص التدريب وتحسين المهارات للفئات الاجتماعية المحتاجة في إطار برامج التنمية البشرية للخطة وسياساتها.

٤/٢/٤ تنوع الفعاليات الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني

لضمان الانسجام بين هدف زيادة الإنتاج في الخطة وبين أحد أبرز أهداف الاستراتيجية البعيدة المدى المتمثل بزيادة التنوع في الفعاليات الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني، استهدفت الخطة زيادة إسهامات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. فمن المتوقع أن تزداد القيمة المضافة المتولدة في هذه القطاعات من نحو (٥٢٥.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (٦٧٧.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، وتبعاً لذلك سوف يزداد إسهام هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من (٧٣.٥٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (٧٥.٧٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ومن مجموع إسهام هذه النشاطات الاقتصادية، يقدر لإسهام القطاع الخاص أن يزداد من نحو (٣٩٠.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (٥١٤.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، أي سيزداد إسهام القطاع الخاص بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥.٧٪) خلال سنوات الخطة. فيما ستزداد إسهامات القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١٣٥.١) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (١٦٢.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) بالأسعار الثابتة

لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، أي أنها ستزداد بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣.٨٪). أما قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، فستزداد قيمته المضافة المتوقعة من نحو (١٩٦.٧) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (٢٢٥) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، أي أن هذا القطاع الحيوي للاقتصاد، سينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٧٪) خلال الخطة. ويعقد المقارنة مع مؤشرات هيكل الاقتصاد ونسب مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية، يكون واضحاً الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على فعاليات القطاع الخاص في جميع فروع الاقتصاد، الجدول (٢/٤).

٥/٢/٤ توسيع الخدمات العامة وتطويرها (الصحة والتعليم والإسكان والبيئة)

شهدت الخدمات الصحية العامة في المملكة تطوراً مرموقاً خلال العقدين الماضيين عكسته عدة مؤشرات مهمة، هي، الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من (٨٥) إلى (٢٢) وفاة لكل ألف مولود، وانخفاض معدل وفيات الرضع من (٦٥) إلى (١٨) وفاة لكل ألف مولود، وارتفاع متوسط العمر المتوقع من (٦١) سنة إلى (٧١.٩) سنة. وخلال خطة التنمية الثامنة، سيستمر التحسن في تقديم الخدمات الصحية العامة حيث سيزداد عدد المستشفيات من (١٩٤) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) إلى (٢٤٨) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، كما سيزداد عدد الأسرة من (٢٨٥٢٢) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) إلى (٣٤٧٢٢) سريراً في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). كذلك، سيزداد عدد مراكز الإسعاف الصحي من (٢٠٦) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) إلى (٣٥٦) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وتتوقع الخطة أن تتحسن كثيراً مؤشرات الرعاية الصحية للأمم المتحدة والطفولة حيث سترتفع نسب التحصين للأطفال من الأمراض الرئيسية، وتتحسن مؤشرات مكافحة الأمراض السارية.

وتسعى خطة التنمية الثامنة لتحسين التعليم العام من حيث الحجم والنوع والتوافق مع احتياجات سوق العمل وتنمية قدرات الطلبة على الإبداع والابتكار. ففي تقديرات الخطة، سيرتفع الطلب المتوقع على التعليم العام. وسوف يتحقق المزيد من التقدم في مجال محو الأمية، كما

سيرتفع عدد الملتحقين في رياض الأطفال.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية، تؤكد الخطة على الاستمرار في منح الرعاية للمعاقين والأطفال اليتامى والمسنين والأحداث وتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية. وتحتل رعاية الأسرة مكاتها الكبيرة في ذلك المجال. هذا، وسيستمر تشجيع الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، فيما تتولى الدولة الإشراف والمتابعة والدعم.

وفي مجال خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، تقدر الخطة حاجة المملكة بنحو (٧٣٨) ألف توصيلة منزلية، و(٢٣) ألف كيلومتر من شبكات المياه، إضافة إلى (١.٩٨٠) مليون توصيلة صرف صحي، و(٤٢) ألف كيلومتر من شبكات الصرف الصحي.

وفي مجال الإسكان، تقدر الخطة حاجة المملكة بنحو مليون وحدة سكنية خلال سنواتها الخمس، وتتطلع إلى توفير مساكن للأسر المحتاجة، وزيادة ملكية المواطنين لهذه المساكن، وتخفيض تكاليفها.

وخلال خطة التنمية الثامنة، سيستمر العمل على الحفاظ على الحياة الفطرية البرية والبحرية، والمحافظة على التوازن البيئي والتنوع الأحيائي، وصيانة الموارد الطبيعية. فمن المستهدف تخفيض ملوثات الهواء، والتخلص من النفايات المنزلية والطبية والصناعية. كما سيستمر العمل بإقامة شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة.

٦/٢/٤ العناية بتنمية المناطق

تسعى خطة التنمية الثامنة في السنوات الخمس القادمة إلى تحقيق التوازن في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضري بين مناطق المملكة وتحسين أنماط توزيع مردودات التنمية بينها. وينعكس هذا الهدف العام في تحديد المناطق الجغرافية التي تحتاج لمزيد من التنمية، واختيار مواقع المشاريع الإنمائية الحكومية بمعيار تحسين التوازن في تنمية المناطق، وفي سياسات تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريعه الاقتصادية إقليمياً. ويندرج تحت هذا الهدف توسيع الخدمات البلدية والقروية والإسكان والتوسع في اللامركزية. ويتكامل هذا الهدف مع هدف الخطة في محاربة الفقر ورعاية الفئات الاجتماعية الفقيرة.

٧/٢/٤ زيادة الإنتاجية وتحسين القدرات التنافسية

إذا كان ضرورياً بالنسبة للمملكة زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال التوسع

المستمر في الطاقات الإنتاجية بزيادة الاستثمار، فإن من المهم أيضاً العمل على زيادة الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة. وتزداد أهمية زيادة الإنتاجية مع توسع تيار اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي نتيجة لزيادة حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم والتوسع في تبادلاتها التجارية. وإدراكاً لأهمية الانتفاع من التقنية الحديثة، ومن وسائل التدريب المتطورة لزيادة إنتاجية القوى العاملة الوطنية بمستوياتها المختلفة، وتحسين جودة المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الوطنية والإقليمية والدولية، وترشيد استخدام الموارد ومستلزمات الإنتاج، مما يسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية بصورة عامة، وفي تعزيز قدرات القطاع الخاص وكفاءته بصورة خاصة، فقد أعطت الخطة أولوية خاصة لتعزيز الجهود الحكومية في توسيع برامج التدريب والتأهيل وتطويرها وزيادة المهارات، وتحسين فنون الإدارة والتنظيم، والتوسع في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتشجيع الأبحاث والتطوير ورعاية الابتكار، والمشاركة الفعالة مع مؤسسات القطاع الخاص في تطوير قدراتها في مجال الاختراعات التقنية وبرامج البحوث والتطوير عن طريق توفير البنية الأساسية وتقديم الدعم المناسب.

٨/٢/٤ تنمية الصادرات

في ظروف التطور الاقتصادي والتقني العالمي الراهن، لم يعد هنالك خيار للمواكبة سوى زيادة الكفاءة الاقتصادية في مجالات الإنتاج والاستثمار على جميع مستوياتها. من هنا تبرز أهمية تحسين جودة السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص السعودي وشركات القطاع العام في زيادة الصادرات وتحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. كما أن زيادة الصادرات غير النفطية أمر ضروري لتنويع القاعدة الاقتصادية.

وتتوقع خطة التنمية الثامنة ازدياد قيمة إجمالي الصادرات من النفط الخام من نحو (٣٦٨.٨) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣٩٨.٥) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١.٥٦٪). وتشكل نسبة قيمة إجمالي الصادرات النفطية المتوقعة (٣٤.٩٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، في مقابل نسبة (٣٩.٧٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

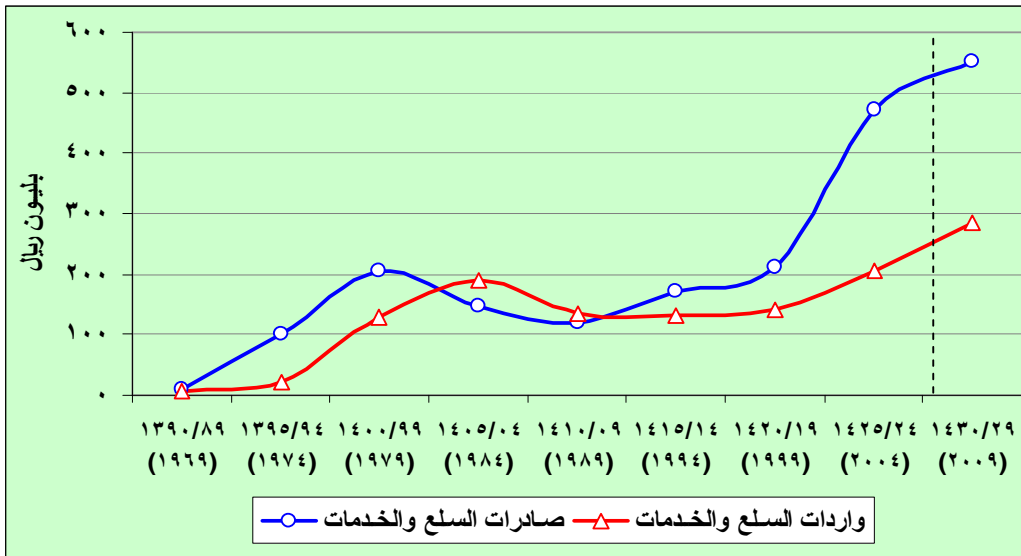
أما قيمة الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات، فيتوقع أن تزداد من نحو (١٠٢.١٨) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٥٣.٨) بليون ريال في عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩)، أي بزيادة كلية قدرها (٥٠.٥٪) خلال السنوات الخمس القادمة.

٩/٢/٤ ميزان المدفوعات

بالإضافة إلى توقعات خطة التنمية الثامنة بتحقيق فوائض في الميزان التجاري، الشكل (١/٤)، فإن من المتوقع أيضاً استمرار الحكومة في تطبيق عدد من الإجراءات الرامية لتحسين أوضاع ميزان المدفوعات. الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع رجال الأعمال السعوديين على زيادة تدفق رؤوس الأموال العاملة في الخارج للاستثمار في المشاريع المحلية، وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، والتخفيض النسبي في تحويلات العاملين الوافدين بتشجيعهم على الاستثمار المحلي من ناحية، والعمل على زيادة إحلال القوى العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة من ناحية أخرى. كذلك، من المتوقع استمرار الجهود الحكومية في تنمية كفاءة قطاعات الشحن والنقل والتأمين وخدمات الموانئ وتحسينها. ومن المتوقع أيضاً، زيادة عوائد العملات الأجنبية من السياحة، مما سيعزز مركز ميزان المدفوعات خلال الخطة.

الشكل (١/٤)

الواردات والصادرات من السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)



١٠/٢/٤ زيادة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي والاندماج في الاقتصاد العالمي

منذ بداية عقد التسعينات الميلادية، يشهد العالم تطورات اقتصادية وسياسية وتقنية سريعة وجذرية غيرت من ظروف التطور في معظم بلدان العالم والبلدان العربية. ولقد صار واضحاً أن هذه التطورات قد تؤثر سلباً في الجهود الاقتصادية ما لم يتم التكيف معها بالطريقة الصحيحة. كما تؤكد على أهمية تعزيز جهود التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك، فإن خطة التنمية الثامنة تتوقع تواصل العمل بإنجازات الماضي للمجلس المتمثلة بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، واستكمال المفاوضات مع الاتحاد الأوربي من أجل الوصول إلى منطقة التجارة الحرة بين الطرفين. كما تتوقع مواصلة الجهود من أجل إعداد آلية مشتركة لتنسيق السياسات والمعايير للوصول إلى الاتحاد النقدي بين دول المجلس في عام ١٤٣٠هـ (٢٠١٠).

وعلى الصعيد العالمي حيث يتوسع الاندماج بين اقتصادات الدول وتزداد معه حدة المنافسة بين منتجات البلدان المختلفة، فإن من المتوقع أن تشهد الخطة الثامنة انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية مع ما ينطوي عليه ذلك من توقع رفع الكفاءة الاقتصادية لفعاليات القطاع الخاص، وأن تكون نوعية منتجاته السلعية والخدمات وأسعارها بمستويات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

٣/٤ السياسات الاقتصادية

في اقتصاد السوق، تظل السياسات الاقتصادية الحكومية ضرورية لوضع النشاط الاقتصادي في إطار استراتيجية التنمية المعتمدة، ولمواجهة التطورات الاقتصادية غير المتوقعة وغير المواتية. وتبرز خطة التنمية الثامنة أهمية التكامل في وظائف السياسات الاقتصادية الكلية، وأهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الهادفة لزيادة تفعيل آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص على أداء مهمته في زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، وأهمية سياسات الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية الأساسية لتحسين المناخ الاقتصادي بصورة عامة، والاستثماري بصورة خاصة، بما يزيد في معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

ومن المتوقع خلال سنوات الخطة، أن يزداد الاهتمام بتفاصيل السياسات الاقتصادية والإجراءات الفرعية من قبل المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، بما سيساعد كثيراً في تحسين البيئة الاقتصادية في البلاد. كما أن من المتوقع خلال سنوات الخطة، استمرار المؤسسات والدوائر الحكومية في بناء وتطوير طاقتها الإدارية لدعم النشاط الاقتصادي في المملكة.

١/٣/٤ السياسات الاقتصادية الكلية

يشمل دور الدولة الاقتصادي، كما في دول العالم الأخرى، تنظيم التوازن الاقتصادي العام عبر السياسات الاقتصادية الكلية. ولذلك، تبرز خطة التنمية الثامنة هذه السياسات وتحدد مهماتها وأدواتها بدرجة كافية من الوضوح لتسهيل العمل بها وزيادة فاعليتها. ولقد تبنت خطة التنمية الثامنة السياسات المالية والنقدية التي تستهدف الإبقاء على معدل التضخم في الأسعار بحدود (٠.٦٪) كمعدل سنوي خلال السنوات الخمس القادمة. كما أن من المتوقع استمرار الاستقرار في أسعار الصرف الخارجي للريال السعودي لدعم الاستقرار الاقتصادي.

المالية العامة:

تتوقع خطة التنمية الثامنة استمرار نمو النفقات العامة وترشيدها وهيكلتها لتلبي بكفاءة وفاعلية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل معدلات النمو السكاني المرتفع مع الاعتماد في تمويلها بقدر متزايد على مصادر التمويل الحقيقية من الإيرادات النفطية وغير النفطية. إن التقلبات المحتملة في الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة العظمى لمصادر تمويل الميزانية والناشئة من التغيرات غير المتوقعة في عوامل العرض والطلب في السوق النفطية، يستدعي النظر في جملة من السياسات الفرعية والإجراءات المالية تكون قادرة على مواجهتها من دون الاضطرار لتقليص سريع في النفقات الحكومية والاستدانة من مصادر التمويل الداخلية. وفي هذا الاتجاه، تبرز خطة التنمية الثامنة أهمية دراسة ما يلي:

- إنشاء صندوق حكومي (آلية الاستقرار المالي) لضمان استقرار الإيرادات المعتمدة في الميزانية السنوية ومواجهة التقلبات المحتملة في أسعار النفط في السوق الدولية، يرصد له نسبة من دخل الخزينة السنوي.

- تحويل نسبة ثابتة من الإيرادات النفطية للاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية والبيئية وفي الموجودات المولدة للدخل.
- زيادة نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية في تمويل الإنفاق العام.
- الحد من الاستهلاك الحكومي وزيادة الاستثمار في المشاريع الإنمائية العامة.
- قصر الاستدانة على تمويل الاستثمارات الحكومية.
- التعجيل في تنفيذ سياسة التخصيص لتقليل العبء المالي على الميزانية العامة.

الدين العام:

من المتوقع أن تشهد ميزانيات الدولة السنوية خلال السنوات الخمس القادمة تحقيق فائض مالي، نتيجة ما يتوقع من تزايد في العائدات النفطية، إلا أن أمام السياسة المالية للمملكة في السنوات القادمة مهمة تخفيض الدين العام الذي ما زال مستواه عالياً قياساً بالنتائج المحلي الإجمالي. لهذا تتطلع خطة التنمية الثامنة إلى خفض هذا الدين والوصول به إلى مستويات مقبولة من خلال سداد جزء منه والتحكم في نفقات الميزانية السنوية وزيادة إيراداتها وتطبيق الآليات الضرورية لتحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد.

السياسة النقدية:

تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً في إدارة السيولة المحلية وتوفيرها بالمستوي اللازم لتسيير النشاط الاقتصادي. وتحرص مؤسسة النقد العربي السعودي، في هذا المجال، على استمرار التوازن بين العرض والطلب على النقود لكونه عاملاً أساسياً وراء منع ظهور الاتجاهات التضخمية. ويتوقع أن تستمر المؤسسة في تحقيق أهداف هذه السياسة ومواكبة التطورات السريعة في هذا المجال.

وكما شهدت الخطة السابعة، فإن خطة التنمية الثامنة ستشهد استمرار نجاح السياسة النقدية في تحقيق استقرار أسعار الصرف الخارجي للريال السعودي.

السياسة الاستثمارية:

في ضوء أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تزداد الحاجة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولذلك، تستهدف خطة التنمية الثامنة تأمين المناخ الاستثماري الملائم

للقطاع الخاص السعودي والأجنبي، كما تستهدف زيادة الاستثمار الحكومي في مشاريع التنمية الحيوية.

وبالنسبة للاستثمارات الحكومية، فإن الخطة تتطلع إلى زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من مجموع الإيرادات العامة لضمان مواكبة احتياجات البلاد المتزايدة لإقامة البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية وتحسينها سواء لتلبية متطلبات الزيادة في عدد السكان وتحسين نوعية الخدمات العامة، أو لتحفيز النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة.

٢/٣/٤ التطورات الاقتصادية الهيكلية

يجري العمل منذ سنوات في دراسة وتنفيذ عدد من التطورات الاقتصادية الهيكلية لتحسين فاعلية آلية السوق، وزيادة فاعلية القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتوظيف. ولقد حققت المملكة في تشريعاتها درجة عالية من حرية العمل الاقتصادي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في جميع مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج حيث تم تنفيذ العديد من برامج التحديث، من أهمها: تطوير النظام الإداري، والنظام الضريبي، والنظام المصرفي، والسوق المالية، والتخصيص. على أن تعظيم المنافع من ذلك يرتبط بالنجاح الإداري في التنفيذ، كما يرتبط بالتخفيف من القيود الإدارية والإجراءات الروتينية لتسهيل النشاط الاستثماري.

وتسعى خطة التنمية الثامنة إلى الاستمرار في جهود تنفيذ سياسات التطوير الاقتصادي الهيكلي مع الأخذ في الحسبان خصائص الاقتصاد السعودي وأهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤/٤ الأهداف والسياسات القطاعية

ينطوي النمو الاقتصادي على التوسع المستمر في فعاليات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتمويل والتجارة. وتمثل الفعاليات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية جانب العرض في معادلة التوازن الاقتصادي الكلي، في حين يمثل الطلب، فعاليات الاستثمار والاستهلاك وصافي عمليات التجارة الخارجية.

إن استهداف معدلات النمو القطاعية لابد أن يقوم على إيجاد تناسب معين لفعاليات كل قطاع مع مجموع القطاعات كلها وهو ما يؤدي إلى حصيلة أكبر في النمو الاقتصادي والتشغيل، ويساعد على تحقيق درجة عالية من الاستقرار والديمومة في التنمية.

وقد راعت الاستراتيجية التنموية للخطة الثامنة هذه الاعتبارات في تقديرات أهداف النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة وما تتطلبه من سياسات لتحقيقها. فالقطاعات غير النفطية ستنمو بمعدل سنوي حقيقي، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، قدره (٥.٢٪) خلال سنوات الخطة في مقابل معدل نمو سنوي فعلي قدره (٣.٩٪) حققته خلال الخطة السابقة. ونتيجة لذلك ستزداد إسهامات هذه القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي من (٧٣.٥٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٧٥.٧٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ويشكل هذا التطور الإيجابي المتوقع امتداداً للتطور في السنوات السابقة حيث كانت نسبة إسهامات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٧١.٨٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، الجدول (٢/٤).

١/٤/٤ الزراعة والغابات وصيد الأسماك

سيشهد قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك خلال سنوات خطة التنمية الثامنة نمواً حقيقياً بمعدل سنوي قدره (٣.٢٪) بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). ومن المتوقع أن ينخفض إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من (٥.٣٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٥٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

وتشير التقديرات إلى أن الزراعة تستهلك نحو (٨٦.٥٪) من مجموع الاستهلاك المائي في المملكة، مما أدى إلى تبني استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية وتميئها وترشيد استخدامها. فالتحدي القائم هو في طريقة الاستخدام الأمثل للمياه في الزراعة، ومنها استحداث أنماط إنتاجية تتصف بانخفاض متطلباتها المائية، واستخدام نظم الري الحديثة كالتنقيط والإنتاج في البيوت المحمية، وتطوير مصادر مائية جديدة. كما سيشهد القطاع تغييرات مهمة في سياسات التنظيم والدعم الحكومية، كسياسات التسعير والإعانات، بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية فيه.

الجدول (٢/٤)
الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

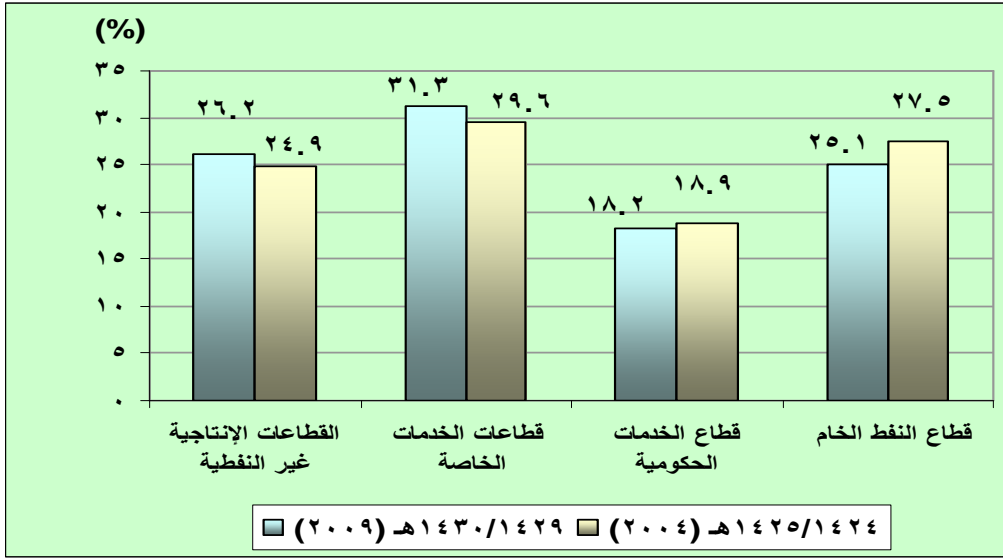
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) **	معدل النمو السنوي المتوسط (%)		القيمة (مليون ريال)			فئة النشاط		
	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)			
٧٥.٧	٧٣.٥	٧١.٨	٥.٢	٣.٩	٦٧٧٢٣٩	٥٢٥٢٦٧	٤٣٣١٩٣	أ- القطاعات غير النفطية
٢٦.٢	٢٤.٩	٢٤.٤	٥.٦	٣.٩	٢٣٤٢١٤	١٧٨٢٥٠	١٤٧٣١٨	١. القطاعات الإنتاجية
٥.٠	٥.٣	٥.٧	٣.٢	٢.٠	٤٤٣٩٩	٣٨٠٠٥	٣٤٤٤٣	١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠.٤	٠.٤	٠.٤	٧.٩	٢.٠	٣٩٨٢	٢٧٢٣	٢٤٦٤	٢/١ التعدين غير النفطي، المحاجر
١٢.٠	١١.١	١٠.٤	٦.٢	٤.٨	١٠٧٢٠٦	٧٩٤٧٦	٦٢٨٠٠	٣/١ الصناعات التحويلية
٢.٨	٢.٩	٣.٠	٤.٤	٢.٦	٢٥٤٤٣	٢٠٥٠٨	١٨٠٢١	١/٣ تكرير النفط
١.٢	١.٠	١.٠	٧.٣	٤.١	١٠٤٤٦	٧٣٥٢	٦٠٠٠	٢/٣ البتروكيماويات
٨.٠	٧.٢	٦.٤	٦.٧	٥.٩	٧١٣١٧	٥١٦١٦	٣٨٧٧٩	٣/٣ الصناعات التحويلية الأخرى
١.٥	١.٦	١.٤	٤.٢	٦.٣	١٣٥٨٩	١١٠٨٥	٨١٧٤	٤/١ الكهرباء والغاز والمياه
٧.٣	٦.٦	٦.٥	٦.٧	٣.٦	٦٥٠٣٨	٤٦٩٦١	٣٩٤٣٧	٥/١ البناء والتشييد
٣١.٣	٢٩.٦	٢٨.٠	٥.٧	٤.٦	٢٨٠١٣٣	٢١١٩٥٣	١٦٩٠٨٦	٢. قطاعات الخدمات الخاصة
٨.٣	٨.٠	٧.٦	٥.٢	٤.٥	٧٣٩٨٠	٥٧٢٩٩	٤٥٩٩٢	١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق
٥.٩	٥.١	٤.٦	٧.٥	٥.٦	٥٢٧٢٧	٣٦٦٧٤	٢٧٨٩٣	٢/٢ النقل والاتصالات
١٣.٥	١٢.٧	١٢.٢	٥.٩	٤.٢	١٢١١٠٣	٩٠٧٢٤	٧٣٨٢٤	٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار
٧.٢	٦.٨	٧.٠	٥.٨	٢.٩	٦٤٨٧٢	٤٨٨٢٢	٤٢٢٢١	١/٣ العقارات
٦.٣	٥.٩	٥.٢	٦.١	٥.٨	٥٦٢٣١	٤١٩٠٢	٣١٦٠٣	٢/٣ خدمات المال والتأمين والأعمال
٣.٦	٣.٨	٣.٥	٣.٥	٥.٠	٣٢٣٢٣	٢٧٢٥٦	٢١٣٧٧	٤/٢ الخدمات الجماعية والشخصية
١٨.٢	١٨.٩	١٩.٣	٣.٨	٣.٠	١٦٢٨٩٢	١٣٥٠٦٤	١١٦٧٨٩	٣. الخدمات الحكومية
٢٥.١	٢٧.٥	٢٨.٦	٢.٧	٢.٦	٢٢٥٠٤٩	١٩٦٦٩٦	١٧٣١٠٢	ب- قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي
٠.٨-	١.٠-	٠.٤-	٠.٢	٢١.٢	٧١٢٢-	٧٠٦٣-	٢٧٠٦-	- بنود أخرى (*)
١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٤.٦	٣.٤	٨٩٥١٦٦	٧١٤٩٠٠	٦٠٣٥٨٩	- الناتج المحلي الإجمالي

(*) رسوم الواردات ناقصاً مصاريف الخدمات المصرفية.

(**) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٢/٤)
هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
خطة التنمية الثامنة



٢/٤/٤ التعدين والمحاجر

مع أن إسهام قطاع "التعدين غير النفطي والمحاجر" في الناتج المحلي الإجمالي سيبقى الأدنى بالمقارنة مع إسهامات القطاعات الأخرى حيث يقدر بنحو (٠.٤٪) فقط، إلا أن هذا القطاع سيكون الأسرع نمواً بين جميع قطاعات الاقتصاد حيث من المتوقع أن يحقق معدلاً سنوياً قدره (٧.٩٪) في المتوسط بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) خلال سنوات الخطة. ويوفر القطاع عدداً من المواد اللازمة لصناعة البناء والتشييد، وكذلك عدداً من الخامات الفلزية والمعادن لاستخدامات الصناعة التحويلية والتصدير. ويجري في الوقت الحاضر التخطيط من قبل الشركة السعودية للتعدين لتطوير أحد أكبر احتياطات الفوسفات في العالم في المنطقة الشمالية من المملكة بمشاركة مستثمرين أجانب. وتقوم الشركة أيضاً بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن المعادن مثل الذهب والزنك والمغنيزيت والبوكسايت والكاولين في العديد من المواقع في المملكة.

ومع صدور نظام التعدين الجديد، ستتكثف الجهود لتشجيع الاستثمارات الخاصة وجذبها، المحلية والأجنبية، لاستغلال الموارد الوفيرة في هذا القطاع.

٣/٤/٤ تكرير النفط

من المتوقع أن تزداد القيمة المضافة في هذه الصناعة بمعدل نمو سنوي متوسط حقيقي قدره (٤.٤٪) خلال سنوات الخطة. وستبلغ إسهاماتها (٢.٨٪) في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) مقابل (٢.٩٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وزيادة الإنتاج المتوقعة هي نتاج الاستثمارات المخططة لزيادة طاقات المصافي الحالية. ويعد تطوير مصفاة الرياض لتكون مجعماً متكاملًا لمنتجات التكرير والبتروكيماويات الاستثمار الرئيس في هذا المجال، وتتوقع الخطة إنشاء مصافي جديدة لأغراض التصدير تنفذ بمشاركة القطاع الخاص.

٤/٤/٤ البتروكيماويات

تؤدي صناعة البتروكيماويات دوراً مهماً في تحقيق هدف تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل الوطني. ومن المتوقع أن تحقق هذه الصناعة زيادة كبيرة في القيمة المضافة التي تولدها حيث سترتفع بمعدل نمو سنوي متوسط حقيقي يقدر بنحو (٧.٣٪) خلال مدة الخطة. ولذلك، سترتداد نسبة إسهام هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (١٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (١.٢٪) في العام الأخير للخطة ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ويفضل الاستثمارات الخاصة التي سيتم تنفيذها في هذه الصناعة، فإن من المتوقع تنويع المنتجات البتروكيماوية وتوفير مزيد من مواد اللقيم للصناعات البلاستيكية والصناعات المكملية. ويجري العمل حالياً على تنفيذ العديد من المشروعات الكبرى حيث تقوم سابك بتوسعة عملياتها الحالية، وإنشاء مرافق إنتاجية جديدة في ينبع والجبيل. وهناك عدد آخر من الشركات تقوم حالياً بتوسيع مصانعها القائمة وإنشاء مصانع جديدة.

٥/٤/٤ الصناعات التحويلية الأخرى

حققت الصناعات التحويلية، باستثناء تكرير النفط والبتروكيماويات، في السنوات الماضية تطوراً ملموساً. ومن المتوقع أن تشهد السنوات الخمس القادمة تطوراً مماثلاً حيث سترتداد القيمة المضافة في هذه الصناعات بمعدل سنوي حقيقي يقدر متوسطه بنحو (٦.٧٪). وسترتداد بذلك إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٧.٢٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

إلى نحو (٨٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وهذا تطور بارز يدل على الإمكانيات الكبيرة في هذا القطاع التي تؤهله لأن يؤدي دوراً مهماً في تنويع الفعاليات الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتلبية جزء من الطلب المحلي على المنتجات المستوردة.

٦/٤/٤ الكهرباء والغاز والمياه

من المتوقع ازدياد الطلب على الكهرباء والمياه بسبب الزيادة في السكان والتوسع الجاري في الطاقات الإنتاجية في المملكة، ومن المتوقع أيضاً أن ينمو هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط حقيقي قدره (٤.٢٪). وستكون نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي نحو (١.٥٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

وتشير بيانات عام ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)، إلى أن الاستهلاك المنزلي من الكهرباء يشكل (٤٩.٥٪) من مجموع استهلاك الكهرباء في المملكة. يليه استهلاك القطاع الصناعي بنسبة (٢٣.٥٪)، فالقطاع الحكومي بنسبة (١١.٢٪)، ثم القطاع التجاري بنسبة (١٠.١٪)، فالقطاع الزراعي بنسبة (٢٪)، وتستهلك القطاعات الأخرى نسبة (٣.٧٪) من مجموع مبيعات الكهرباء.

وفي مجال المياه، أنيط بوزارة المياه والكهرباء مهمة وضع خطة وطنية شاملة للمياه، ويجري حالياً إعداد هذه الخطة. وتتاح الآن الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص في مجال نقل المياه، وبناء محطات التحلية، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخداماتها. وكانت السنوات الماضية قد شهدت توسعاً ضخماً في إنتاج مياه التحلية بحيث أصبحت المملكة أكبر دولة منتجة لمياه التحلية في العالم. وهناك اثنان وعشرون مشروعاً لإنتاج الماء والكهرباء قيد التقويم في الوقت الحاضر. كما سيتم استكمال عدة شبكات لنقل المياه خلال سنوات الخطة الثامنة. ويجري حالياً العمل في مشروع نقل المياه (الرياض - سدير - الوشم - القصيم) عبر خطوط الأنابيب، ومن المتوقع أن تبلغ مجموع أطوالها أكثر من (٤) آلاف كيلومتر عند الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع. بالإضافة إلى عدد من مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

٧/٤/٤ البناء والتشييد

يرتبط أداء هذا القطاع الحيوي بحجم الاستثمارات الكلية المتوقعة خلال الخطة. ومن المتوقع أن تزداد القيمة المضافة في القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (٦.٧٪) خلال سنوات الخطة، وبذلك ستزداد إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي من (٦.٦٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى حوالي (٧.٣٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وتكمن أهمية هذا القطاع في أنه يشكل القاعدة الرئيسة للاستثمارات في المباني والطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والأعمال الإنشائية الأخرى. وتتوقع الخطة تطبيق نماذج سكنية وأساليب بناء جديدة. كما تتوقع ظهور شركات صغيرة ومتوسطة متخصصة وذات قدرات تنافسية.

٨/٤/٤ التجارة والمطاعم والفنادق

تتوقع خطة التنمية الثامنة أن تزداد القيمة المضافة في قطاع خدمات التجارة والمطاعم والفنادق بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥.٢٪) خلال السنوات الخمس القادمة. وسيؤدي هذا النمو إلى زيادة إسهام هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من (٨٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى (٨.٣٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وستواكب فعاليات التجارة والمطاعم والفنادق الزيادة المتوقعة في عدد السكان وفي القوة الشرائية لهم. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى قطاع السياحة، وبخاصة السياحة الداخلية، الذي شهد نمواً ملحوظاً في السنوات الماضية. والجهود مستمرة لتطوير المواقع السياحية في المملكة لدعم هذا القطاع وزيادة نموه.

أما نشاط التجارة، فإلى جانب الشركات الخاصة المتوسطة والصغيرة التي يتزايد عددها، فإن من المتوقع خلال الخطة الثامنة زيادة عدد الشركات التجارية الكبيرة ذات القدرات الرأسمالية العالية، مما سيجعل هذا النشاط يؤدي دوراً متزايداً من حيث الإنتاج والإنتاجية وفرص العمل.

٩/٤/٤ النقل والاتصالات

من المتوقع أن يشهد هذا القطاع نمواً مطرداً خلال سنوات الخطة، حيث سترتفع القيمة المضافة فيه بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧.٥٪). وسيعني تحقيق هذا الهدف، زيادة إسهام

القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (٥.١٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى (٥.٩٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ويلبي هذا التطور المتوقع احتياجات المملكة بمساحتها الشاسعة لخدمات النقل والاتصالات المتزايدة مع تزايد النشاط الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة. وستشهد الخطة الثامنة تنفيذ العديد من التوسعات والاستثمارات الجديدة.

وفي مجال الطرق، سيتم استكمال عدد من الطرق الرئيسية لتضاف إلى الطرق الموجودة حالياً والبالغة (٤٩.٥) ألف كيلومتر. كما يتوقع توسعة شبكة الخطوط الحديدية خلال الخطة الثامنة والتي تشمل إنشاء خط حديدي جديد لربط مناجم الفوسفات والبوكسايت في شمال المملكة بميناء الجبيل على ساحل الخليج، وإنشاء خط حديدي يربط الدمام بالجبيل، وتوسعة خط الشرق - الغرب الحالي بين الرياض والدمام ليصل إلى جدة (الجسر البري). وإنشاء خط جديد يربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة عبر جدة. ويتسم كل من خط المعادن والجسر البري بإمكانات كبيرة لحفز النمو الاقتصادي وتوفير فرص جديدة للعمل في القطاعات المرتبطة بنشاط النقل.

ويشكل النقل الجوي أهمية في المملكة بسبب مساحتها الشاسعة. وقد فتح مؤخراً باب المنافسة في هذا النشاط. كما أن الدراسات تجري لتخصيص الخطوط الجوية العربية السعودية التي تستحوذ في الوقت الحاضر على نحو نصف مجموع المسافرين من المملكة وإليها. وسيتم خلال الخطة تنفيذ المشروع الخاص بتطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة.

أما بالنسبة للموانئ، فإن الطاقات الحالية لموانئ المملكة كافية لاستيعاب حجم البضائع المناولة. إلا أن ميناء جدة الإسلامي بحاجة للتوسع. وتتوقع خطة التنمية الثامنة زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الموانئ، وتيسير الإجراءات من أجل جعل الموانئ السعودية في مستوى الموانئ الإقليمية المنافسة.

وبالنسبة لقطاع الاتصالات، فلقد أتاحت حرية المنافسة في ممارسة هذا النشاط، تمثلت في التحرير الجزئي لخدمة الهاتف الجوال بنهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، والهاتف الثابت في عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦). ولقد أنشئت هيئة للاتصالات وتقنية المعلومات للإشراف على تطبيق أنظمة ولوائح القطاع بالمملكة. كما تم منح رخصة لمشغل ثان لخدمة الهاتف الجوال. كذلك تم التخصيص الجزئي لشركة الاتصالات السعودية.

١٠/٤/٤ العقارات

من المتوقع أن يزداد النشاط العقاري في المملكة خلال السنوات الخمس القادمة حيث سينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٥.٨٪). أي أن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي سيزداد من (٦.٨٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٧.٢٪) في عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩). ويعكس هذا النمو الزيادة المتوقعة في السكان وفي الاستثمارات الخاصة في المباني ودور السكن. وكان لعودة رؤوس الأموال الخاصة من الخارج في السنوات الأخيرة تأثيراتها الإيجابية على تنشيط سوق العقارات.

١١/٤/٤ خدمات المال والتأمين والأعمال

يشمل هذا القطاع، الخدمات المصرفية الخاصة (الوساطة المالية)، وخدمات التأمين، والرهن، وخدمات بيع وشراء الأسهم والسندات. ومن المتوقع أن تزداد القيمة المضافة في هذه النشاطات بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٦.١٪). وسيزيد هذا النمو المتوقع من نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (٥.٩٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلى (٦.٣٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ولتعزيز التطور في هذا القطاع، صدر نظام السوق المالية الجديد في عام ٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) والذي يتوقع أن تظهر نتائج العمل به خلال هذه الخطة. ومن هذه النتائج المتوقعة، تطور سوق سندات الشركات ودخول شركات مالية جديدة في السوق. وستتيح هذه التطورات فرصاً جديدة للقطاع الخاص في مجالات تمويل النفقات الرأسمالية، ومزیداً من التنويع في سوق رأس المال. هذا ومن المؤمل إقبال المزيد من الشركات ومؤسسات الأعمال الكبيرة على التحول إلى شركات مساهمة، مما يضيف المزيد من الخيارات أمام المتعاملين في السوق.

كما أن تنظيم قطاع التأمين سيكون من شأنه الإسهام في فتح القطاع أمام المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى أهميته في إيجاد إطار نظامي لشركات التأمين المحلية والأجنبية العاملة في المملكة. وفي ضوء التوقعات الراهنة، فإن هناك إمكانيات واسعة غير مستغلة في قطاع التأمين.

١٢/٤/٤ الخدمات الجماعية والشخصية

يشمل هذا القطاع الخدمات العامة ذات الصلة بالنظافة العامة والصرف الصحي، والنشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي يقدمها القطاع الخاص. ويضم القطاع أيضاً العمالة في الأسر، ولذلك فهو يسهم بنسبة كبيرة في مجموع العمالة بالمملكة. هذا ومن المتوقع خلال خطة التنمية الثامنة، أن تزداد القيمة المضافة لقطاع الخدمات الجماعية والشخصية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣.٥٪). ورغم هذه الزيادة، فإن إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سينخفض قليلاً من نحو (٣.٨٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣.٦٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩).

١٣/٤/٤ النفط الخام والغاز الطبيعي

يؤدي قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، ومنذ أمدٍ بعيد، دوراً استراتيجياً رئيساً في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. ولأن صادرات القطاع تتأثر كثيراً وسريعاً بالمتغيرات الخارجية لسوق النفط العالمي، ومنها الأحداث السياسية، والتي يصعب التكيف السريع معها، فإن تقديرات خطة التنمية تقوم على فرضيات حذرة بشأن تطور الطلب العالمي والمحلي على النفط الخام والغاز الطبيعي خلال السنوات الخمس القادمة. تتوقع الخطة أن يكون معدل النمو السنوي المتوسط للقطاع، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩)، نحو (٢.٧٪). ورغم هذه الزيادة، فإن إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سينخفض من نحو (٢٧.٥٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (٢٥.١٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩). وفي هذا التطور مزايا زيادة الإنتاج من ناحية، والتغير التدريجي في دور هذا القطاع من ناحية أخرى.

من المتوقع في المدى القريب والمتوسط، ارتفاع حصة المملكة من الإنتاج العالمي للنفط، ولاسيما أن معظم الدول الرئيسية المصدرة للنفط تنتج بكامل طاقتها، الأمر الذي يتيح للمملكة، لو تطلبت مصالحها، زيادة الإنتاج من النفط الخام على نحو مستقر ودائم.

وفي مقابل هذا، وبقدر ما يتعلق الأمر بنمو هذا القطاع، فإن انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره في السوق العالمية منذ عام ١٤٢٤/٢٣ هـ (٢٠٠٣) من شأنه أن يزيد التفاؤل في زيادة الإيرادات النفطية للمملكة بما يوسع من قدرات تمويل

المشاريع الإنمائية، ويحقق الفوائض المالية في الميزان التجاري في السنوات القادمة. على أن احتمالات تجدد المخاطر الجيو-سياسية، ووجود الاختلالات في أبرز الاقتصادات العالمية، كما في العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي، والفوائض في الموازين التجارية للاقتصادات الناشئة لدول آسيا، والاتجاه نحو رفع أسعار الفائدة، يثير التساؤل حول احتمالات التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع الطلب على النفط.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فكما كان التطور في سنوات الخطة السابعة، فإن من المتوقع ارتفاع معدلات استخدامه كلقيم في الصناعة. لذلك، فمن المتوقع ارتفاع حصة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة المحلية. وإضافة إلى معامل فصل الغاز التي تم إنشاؤها في الخطة السابعة، فإن من المتوقع إنشاء معمل كبير آخر لفصل الغاز خلال خطة التنمية الثامنة، هذا بالإضافة إلى المشاريع الأربعة الكبيرة لاستكشاف الغاز بمشاركة شركات نفطية عالمية من أجل زيادة طاقات المملكة لإنتاج الغاز الطبيعي. ونظراً للاستثمارات الضخمة المزمع توظيفها في مجال الغاز الطبيعي، فإن من المتوقع نمو الإنتاج منه بمعدلات أسرع من زيادة إنتاج النفط الخام.

٥/٤ المتطلبات المالية لجهات التنمية

يقدر مجموع المبالغ اللازمة لتمويل مشاريع التنمية في قطاعاتها الرئيسية بنحو (٦١٤.٦) بليون ريال خلال السنوات الخمس القادمة. وتزيد هذه المبالغ بنسبة (٢٦.٦٪) عن المبالغ التي كانت قد خصصت في خطة التنمية السابعة، الجدول (٣/٤). ومثل هذا التطور الإيجابي البارز يؤكد تصميم المملكة على تحقيق أهداف خطة التنمية الثامنة، وتمييز المرحلة القادمة بإنجازات بارزة في التقدم الاقتصادي^(*).

(*) حرصاً من القيادة على تدعيم توجهات الخطة وأهدافها بشأن تحسين نوعية الحياة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، تم مؤخراً تخصيص مبلغ (٦٠) بليون ريال من فائض ميزانية عامي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ والصرف الصحي وتصريف السيول، وتنفيذ طرق سريعة وأخرى داخل المدن والقرى وخارجها، وافتتاح مراكز رعاية صحية أولية في جميع مناطق المملكة، وبناء المزيد من المدارس للبنين والبنات لتلبية الاحتياجات المتزايدة لهذا القطاع، وزيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتقني، هذا بالإضافة إلى زيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من (١٦.٢) ألف ريال إلى (٢٨) ألف ريال سنوياً، وتخصيص (١٠) بلايين ريال للإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة.

١/٥/٤ النفقات المالية الحكومية

(أ) تنمية الموارد البشرية، وتشمل (التعليم والعلوم والتقنية والتدريب):
 لأهمية تطوير طاقات ومهارات المواطنين وتحسين قدراتهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة المجتمع والاقتصاد، تم تخصيص نحو (٣٤٧.٦) بليون ريال للإنفاق على تنمية الموارد البشرية خلال الخطة. وتزيد هذه المبالغ بنسبة (٢٥.٥٪) عن المبالغ المعتمدة خلال الخطة السابقة. وتشكل هذه الموارد نسبة (٥٦.٦٪)، وهي النسبة الأكبر، من مجموع المخصصات المعتمدة في خطة التنمية الثامنة. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة في إطار هذا القطاع، إلى رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز مهاراتها بمختلف مستوياتها واختصاصاتها، وتأهيلها للاخراط في النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار سيكون من الضروري الاستمرار في تطوير هياكل المؤسسات التعليمية ومخرجاتها بما يناسب احتياجات سوق العمل.

الجدول (٣/٤)
 المتطلبات المالية لجهات التنمية
 خلال خطة التنمية الثامنة

النسبة من الإجمالي (%)	معدل الزيادة (%)	بليون ريال		قطاعات التنمية
		المستهدف (الخطة الثامنة)	اعتمادات الميزانية (الخطة السابقة)	
٥٦.٦	٢٥.٥	٣٤٧.٦	٢٧٦.٩	تنمية الموارد البشرية
١٩.٠	٢٥.٨	١١٦.٥	٩٢.٦	التنمية الاجتماعية والصحة
١١.٥	٣٠.٥	٧١.٠	٥٤.٤	تنمية الموارد الاقتصادية
٦.٥	٢٧.١	٣٩.٩	٣١.٤	النقل والاتصالات
٦.٤	٣٢.٠	٣٩.٦	٣٠.٠	الخدمات البلدية والإسكان
١٠٠.٠	٢٦.٦	٦١٤.٦	٤٨٥.٣	إجمالي النفقات

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط..

(ب) تنمية الخدمات الاجتماعية والصحة:

تستهدف خطة التنمية الثامنة إنفاق نحو (١١٦.٥) بليون ريال لتنمية الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والإعلامية خلال سنواتها الخمس لتلبية زيادة الطلب عليها بسبب

الزيادة في عدد السكان وتحسن مستويات المعيشة. وتمثل هذه المبالغ نسبة (١٩٪) من مجموع المبالغ المخصصة لقطاعات التنمية، وتزيد بنسبة (٢٥.٨٪) عن الإنفاق المعتمد في الميزانية للقطاع في خطة التنمية السابعة. وتحقق جهود التنمية في هذا القطاع نجاحات واضحة. فالمؤشرات الديمغرافية في المملكة تشير إلى انخفاض معدل الخصوبة وارتفاع معدل الأعمار بما يعادل معدله في الدول المتقدمة، وانخفاض معدل وفيات الرضع نتيجة لتحسن الظروف الاجتماعية والخدمات الصحية. كما أن من المتوقع زيادة مشاركة القطاع الخاص في تلبية احتياجات الرعاية الصحية للمواطنين.

(ج) تنمية الموارد الاقتصادية، وتشمل (الزراعة، والمياه، والكهرباء، والبترو، والغاز، والمعادن، والصناعة، والخدمات الاقتصادية العامة):

واستمراراً في جهود تنمية هذه القطاعات، سيخصص مبلغ قدره (٧١) بليون ريال للإنفاق على هذه القطاعات خلال سنوات الخطة الثامنة. وتزيد هذه المخصصات بنسبة (٣٠.٥٪) عن الإنفاق المعتمد في الميزانية خلال الخطة السابعة.

وسوف تتيح سياسة التخصيص المزمع تسريعها خلال خطة التنمية الثامنة توافر خيارات جديدة، كما أن من شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحسن الأداء في المرافق المزمع تخصيصها، وإيجاد فرص استثمارية واعدة لرؤوس الأموال الوطنية والدولية.

(د) النقل والاتصالات:

تتميز المملكة العربية السعودية بمساحتها الشاسعة مما يتطلب توفير وسائل النقل البري والجوي وخطوط السكك الحديدية والاتصالات السريعة لتوثيق روابط المواطنين، وتسهيل النشاط الاقتصادي فيما بين مناطق البلاد كلها، وقد تم تخصيص (٣٩.٩) بليون ريال للإنفاق على تنمية هذه المرافق خلال سنوات الخطة الثامنة. وتزيد هذه المبالغ بنسبة (٢٧.١٪) عن المبالغ المخصصة خلال الخطة السابعة. وسيتم استثمار هذه الموارد في المحافظة على التجهيزات الأساسية القائمة وتوسيعها، وتوفير شبكات للنقل تتسم بالكفاءة. كما سيتم إدخال تحسينات في جودة خدمات البريد والاتصالات تماشياً مع التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة الجارية.

وامتداداً لسياساتها في السنوات السابقة، ستستمر هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال الخطة الثامنة في تنظيم تحرير سوق الاتصالات والسماح بالمنافسة، بالإضافة لإشرافها على أنظمة الاتصالات.

(هـ) تنمية الخدمات البلدية والإسكان:

تساعد التنمية في الخدمات البلدية والإسكان على معالجة مشاكل التباين في مستويات التنمية بين بعض مناطق البلاد من جهة، وفي التخفيف من ظاهرة الفقر من جهة ثانية. لذلك تم تخصيص مبلغ (٣٩.٦) بليون ريال للإنفاق على تطوير الخدمات البلدية والإسكان في جميع أنحاء المملكة.

٢/٥/٤ الإيرادات المالية الحكومية

من المتوقع أن يبلغ مجموع الإيرادات المالية الحكومية في خطة التنمية الثامنة نحو (١٣٢٣.٧) بليون ريال، تسهم الإيرادات النفطية منها بنحو (٩٧٨.١) بلايين ريال. وفي ضوء التقديرات المتوقعة في الإنفاق الحكومي على قطاعات التنمية والبالغة (٦١٤.٦) بليون ريال، منها (١١٠) بلايين ريال للنفقات الاستثمارية و(٥٠٤.٦) بليون ريال للنفقات التشغيلية. يتوقع أن يبلغ فائض الميزانية المتوقع نحو (٨٩.٧) بليون ريال خلال الخطة، وسوف يسهم هذا الفائض في تخفيض الدين العام وزيادة الاستثمار في الأصول الرأسمالية.

٦/٤ الموارد والاستخدامات

نظرياً في اقتصاد السوق حيث حرية المنافسة، تقوم آلية الأسعار بمهمة توجيه القرارات الاقتصادية بما يكفل كفاءتها في تعبئة وتوزيع الموارد. وفي الحياة العملية كما في واقع معظم الدول حيث لا تتوافر جميع عوامل السوق الحر، فإن للدولة دوراً مهماً في تنظيم الاقتصاد لضمان الاستقرار الاقتصادي وتوسيع الطاقات الإنتاجية، والبنية الأساسية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، ولذا فإن تدخل الدولة لا بد أن يكون قائماً على معرفة تامة بالكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني مما يتطلب تحليلاً لواقع الاقتصاد الوطني ومتغيراته الرئيسية وصياغة السياسات الاقتصادية الفاعلة التي تمكنه من تحقيق أهدافه.

واستناداً إلى ما سبق، فإن خطة التنمية الثامنة توفر عدداً من المؤشرات الإحصائية اللازمة لإجراء التحليلات الاقتصادية على المستوى الكلي، ووضع النتائج في أطر قابلة للمقارنة مما يعين على متابعة تطور الاقتصاد السعودي، والتأكد من تحقيق الاتساق المطلوب بين حجم الموارد المتاحة، واستخداماتها المختلفة، فضلاً عن توضيح نمط توزيع الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف خلال سنوات الخطة.

١/٦/٤ الموارد المتاحة

الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن تزداد قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي مجموع القيم المضافة المتولدة في القطاعات الاقتصادية كلها، من نحو (٧١٤.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤) إلى نحو (٨٩٥.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أي ستزداد بمعدل سنوي متوسط قدره (٤.٦٪) خلال الخطة.

الواردات:

من المتوقع أن تزداد قيمة الواردات من السلع والخدمات من نحو (٢٠٠.١) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٥٠.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ — (٢٠٠٩)، وبالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أي ستزداد بمعدل سنوي متوسط قدره (٤.٦٪) خلال الخطة. هذا ومن المتوقع أن تستقر نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي البالغة (٢٨٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) عند المستوى نفسه في العام الأخير للخطة ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

٢/٦/٤ استخدامات الموارد المتاحة

الاستهلاك الخاص:

من المتوقع أن تزداد قيمة الاستهلاك الخاص من نحو (٢٩٧.٤) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣٥٣.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ —

(٢٠٠٩)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أي أنها ستزداد بمعدل سنوي متوسط قدره (٣.٥٪) خلال الخطة. ورغم ذلك، سينخفض إسهام الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٤١.٦٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣٩.٥٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وهو اتجاه يتم لصالح الاستثمار ويلبي متطلبات النمو الاقتصادي.

الاستهلاك الحكومي:

من المتوقع أن يزداد الاستهلاك الحكومي، الذي تشكل الرواتب وعلاوات الموظفين معظمه، من نحو (٢٠٠) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٣١.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أي سيزداد بمعدل سنوي متوسط قدره (٣٪) خلال الخطة. ورغم ذلك، فإن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ستخضع من نحو (٢٨.٠٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٥.٩٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وهو اتجاه، كما في حالة الاستهلاك الخاص، يتم لصالح الاستثمار ويلبي متطلبات زيادة النمو الاقتصادي.

تكوين رأس المال الإجمالي الثابت:

من المتوقع أن تزداد قيمة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من نحو (١٤٦.٦) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٤٣.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أي ستزداد بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠.٧٪) خلال الخطة. ولهذا، فإن من المتوقع أن تزداد نسبة إسهام تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٢٠.٥٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٧.٣٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). إن هذا التطور المتوقع يناسب تماماً متطلبات التنمية الاقتصادية في المملكة.

الصادرات:

من المتوقع أن تزداد قيمة الصادرات من السلع والخدمات من نحو (٢٥٢.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٩٣) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ

(٢٠٠٩)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). أي أن من المتوقع أن تزداد بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣.٠٪) خلال الخطة. ورغم ذلك، ستخضع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٣.٥.٣٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣.٢.٧٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

الجدول (٤/٤)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

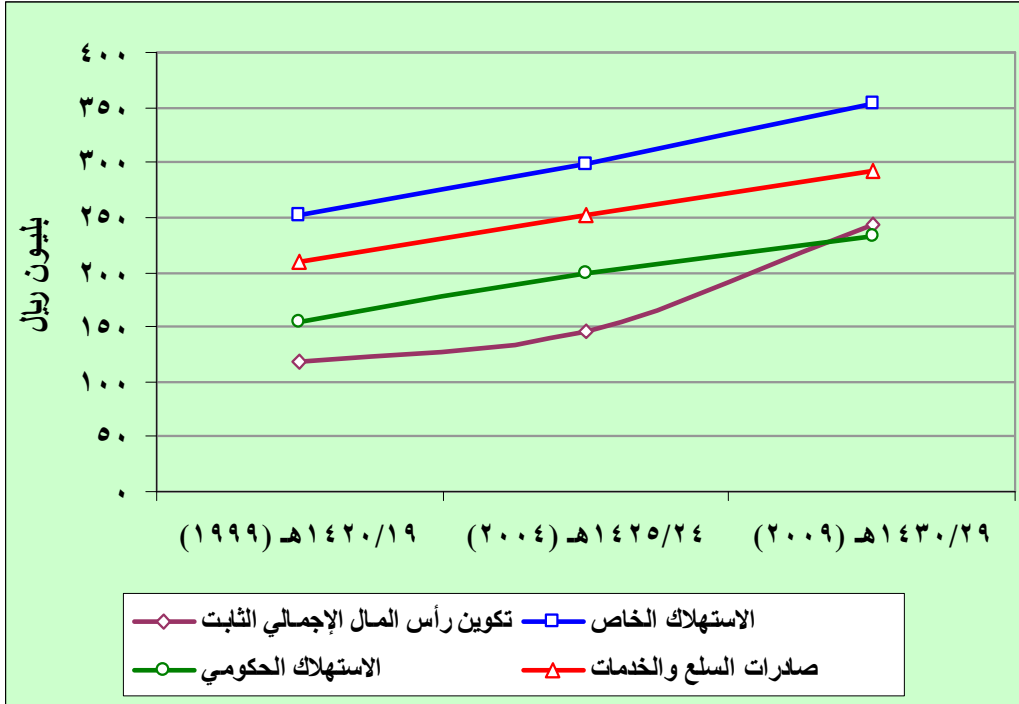
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

بنود الإنفاق	القيم (مليون ريال)			معدل النمو السنوي المتوسط (%)		النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) *		
	١٩٩٩/٢٠٠٠هـ	٢٠٠٤/٢٠٠٥هـ	٢٠٠٩/٢٠١٠هـ	الخطة السابعة فعلي	الخطة الثامنة المستهدف في	١٩٩٩/٢٠٠٠هـ	٢٠٠٤/٢٠٠٥هـ	٢٠٠٩/٢٠١٠هـ
- الاستهلاك	٤٠٦٣١٠	٤٩٧٣٩٢	٥٨٥٧٧٨	٤.١	٣.٣	٦٧.٣	٦٩.٦	٦٥.٤
الاستهلاك الخاص	٢٥٢٢١٦	٢٩٧٣٥٢	٣٥٣٨٧٧	٣.٣	٣.٥	٤١.٨	٤١.٦	٣٩.٥
الاستهلاك الحكومي	١٥٤٠٩٥	٢٠٠٠٤٠	٢٣١٩٠١	٥.٤	٣.٠	٢٥.٥	٢٨.٠	٢٥.٩
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	١١٨١٩٦	١٤٦٦١٤	٢٤٣٩٢٥	٤.٤	١٠.٧	١٩.٦	٢٠.٥	٢٧.٣
القطاع الخاص غير النفطي	٩٨٢٩٨	١١٠٢٦٧	١٨١٢٣٦	٢.٣	١٠.٤	١٦.٣	١٥.٤	٢٠.٣
القطاع الحكومي	١٢٩٥٨	٢١١٨٤	٢٤٧٦٩	١٠.٣	٣.٢	٢.١	٣.٠	٢.٨
قطاع النفط	٦٩٤٠	١٥١٦٣	٣٧٩٢٠	١٦.٩	٢٠.١	١.٢	٢.١	٤.٢
- التغيير في المخزون	٩٤٢٢	١٨٦٩٢	٢٢٧٢٠	١٤.٧	٤.٠	١.٦	٢.٦	٢.٥
- الميزان الجاري	٦٩٦٦١	٥٢٢٠٢	٤٢٧٤٣	٥.٦-	٣.٩-	١١.٥	٧.٣	٤.٨
صادرات السلع والخدمات	٢١٠٢٣١	٢٥٢٣٤٤	٢٩٣٠١٧	٣.٧	٣.٠	٣٤.٨	٣٥.٣	٣٢.٧
واردات السلع والخدمات	١٤٠٥٧٠	٢٠٠١٤٢	٢٥٠٢٧٤	٧.٣	٤.٦	٢٣.٣	٢٨.٠	٢٨.٠
الناتج المحلي الإجمالي	٦٠٣٥٨٩	٧١٤٩٠٠	٨٩٥١٦٦	٣.٤	٤.٦	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

(*) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٣/٤)
تطور بنود الاستخدامات بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)



الفصل الخامس

التطوير المؤسسي والإداري

٥. التطوير المؤسسي والإداري

١/٥ المقدمة

تعد الإدارة العامة ذات الكفاءة العالية من المدخلات المهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز شروط استدامتها. وهي بمكوناتها المتعددة من جهات ومؤسسات وأنظمة وإجراءات، تشكل منظومة متكاملة لا بد من الاسجام بين وظائف أعضائها، وتفاعلها مع المجتمع بقدر عالٍ من الكفاءة. ونظراً لطبيعة عملية التنمية المتسمة دائماً بالتغير المستمر في متطلباتها، فإن تحقيق غاياتها يقتضي التطوير المؤسسي والإداري المستمر. وانطلاقاً من هذا المفهوم، شكّلت عملية بناء الإدارة والمؤسسات العامة أولى خطوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في المملكة، واستمرت سمة رئيسة من سماتها عبر مراحل التنمية. وشهدت خطة التنمية السابعة زخماً ملحوظاً في مجال التطوير المؤسسي والإداري استجابة لتحديات التنمية الداخلية من جهة، ومتطلبات حركة العولمة وتحدياتها من جهة أخرى.

ويتوقع لعملية التطوير المؤسسي والإداري أن تركز، خلال خطة التنمية الثامنة، على تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للدولة، وتوفير الدعم المؤسسي للقطاع الخاص، علاوة على الاستمرار في ترشيد الهيكليّة الإدارية لأجهزة الدولة، والإجراءات الحكومية وتحسين كفاءتها، وزيادة الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة الجارية والاستثمارية، وتعزيز التكامل بين أجهزة الإدارة العامة وأدواتها.

ويتناول هذا الفصل أهم التطورات في مجال التطوير المؤسسي والإداري خلال خطة التنمية السابعة، ويستعرض أهم القضايا والتحديات المتعلقة بتحسين كفاءة التنفيذ، وتقويم أداء السياسات ومتابعتها، كما يتناول أهداف وسياسات استراتيجية التنمية وآلياتها التنفيذية.

٢/٥ الوضع الراهن

١/٢/٥ الإطار العام للتطوير المؤسسي والإداري

شهدت عملية التطوير المؤسسي والإداري تقدماً ملحوظاً خلال خطة التنمية السابعة، وحظيت بدعم كامل من قبل القيادة. فقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - طيب الله ثراه - في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى في

١٦/٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/٥/١٧)، على أهمية مراقبة أداء الجهات الحكومية، ومحاربة الفساد الإداري، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الإدارية، وأكد على دور مجلس الشورى في متابعة أداء الجهات والأجهزة الحكومية والعامّة.

كما صدر قبل ذلك المرسوم الملكي رقم (٧/ب/٦٦٢٩) وتاريخ ٢٠/٥/١٤٢٠هـ — (١٩٩٩/٨/٣١) الخاص بتشكيل لجنة وزارية برئاسة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، أوكل إليها مهمات مراجعة الهياكل الإدارية للأجهزة والمؤسسات الحكومية، وتحسين مستوى أداء الأجهزة الرقابية، ومراجعة حجم كل جهة حكومية أو إدارة في ضوء المهمات الموكلة إليها، وتطوير الكفاءة المالية لأجهزة الدولة ومؤسساتها، الإطار (١/٥).

الإطار (١/٥): اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري

تشكلت اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري برئاسة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، بموجب الأمر السامي رقم (٧/ب/٦٦٢٩) وتاريخ ٢٠/٥/١٤٢٠هـ (١٩٩٩/٨/٣١)، وقد اتبقت عن هذه اللجنة لجنة وزارية فرعية مكونة من ستة أعضاء برئاسة معالي وزير الخدمة المدنية تقوم بمهامها من خلال لجنة تحضيرية تتكون من خمسة أعضاء برئاسة مدير عام معهد الإدارة العامة.

أما بخصوص الأهداف التي تسعى اللجنة إلى تحقيقها فتتمثل في الآتي:

- ١ - تطوير الجهاز الحكومي وتحديثه.
 - ٢ - تحسين كفاءة الأداء وفاعليته في الأجهزة الحكومية.
 - ٣ - تطوير الأنظمة المالية وخفض تكاليف أداء العمل الحكومي وترشيده.
 - ٤ - تطوير أنظمة الموظفين وتفعيل تطبيق مبدأ الجدارة.
 - ٥ - تخصيص ما يمكن تخصيصه من الخدمات الحكومية.
 - ٦ - إدارة بعض النشاطات الحكومية بأسلوب الإدارة التجارية.
 - ٧ - إدخال أنظمة الحاسب الآلي والتقنيات الإدارية بكثافة في الأجهزة الحكومية.
- ويتم تحقيق وتنفيذ أهداف المشروع الخاصة بدراسة الأجهزة الحكومية، من خلال خطة تنفيذية شاملة تشتمل على منهجية مفصلة لإجراء الدراسات الميدانية من منظور قطاعي، وتجري الدراسات ميدانياً من خلال فرق عمل متخصصة بحسب نشاط القطاع موضوع الدراسة.
- وقد أنهت فرق العمل جميع الدراسات المطلوبة خلال مراحل المشروع، ومن الدراسات ما تم رفعه إلى مقام مجلس الوزراء وصدرت الموافقة بشأنه، وبعضها الآخر تم رفعه للجنة الوزارية، في حين هناك دراسات ما زالت قيد النظر من قبل اللجنة الوزارية الفرعية، واللجنة التحضيرية.

وقد قامت اللجنة بإجراء دراسات شاملة حول الموضوعات والمهام الموكلة إليها، وبدأت رفع توصياتها إلى المقام السامي في هذا الخصوص حيث تم اعتمادها.

٢/٢/٥ تطوير الإدارة الاقتصادية

تتمثل أهم الإجازات في هذا المجال خلال خطة التنمية السابعة في الآتي:

- إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى ليتولى عدة مهمات، من بينها بلورة السياسات الاقتصادية، والتنسيق بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني، ومتابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية، ودراسة مشروعات خطط التنمية، وتقارير المتابعة، والسياسة المالية وغيرها من المهمات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية.
- إعادة تشكيل المجلس الأعلى للبترو، ومراجعة مهماته لتشمل تحديد سياسات واستراتيجيات البترول والغاز وإقرارها، ووضع السياسات العامة لشركة أرامكو السعودية، والبت في أمور الاستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج، ومتابعة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي يتم إقرارها.
- فصل شؤون المياه عن شؤون الزراعة وضمها في وزارة للمياه والكهرباء، بعد فصل شؤون الكهرباء عن شؤون الصناعة، وضم الأخيرة في وزارة للتجارة والصناعة، في خطوات تهدف إلى تطوير كفاءة السياسات القطاعية المتعلقة بتلك الأنشطة.
- فصل الشؤون الاقتصادية عن الشؤون المالية ودمجها مع مهمات التخطيط في وزارة الاقتصاد والتخطيط، من أجل تعزيز إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والإدارة المالية من جهة أخرى.
- فصل شؤون العمل عن الشؤون الاجتماعية في وزارتين منفصلتين، انسجاماً مع الأهمية المتنامية لكل منهما، وضم مجلس القوى العاملة لوزارة العمل.

٣/٢/٥ تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها

في إطار الجهود المبذولة لتطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، وتكثيف المبادرات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، تم خلال خطة التنمية السابعة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنظيمية والإدارية

تتلخص في الآتي:

- إنشاء الهيئة العامة للاستثمار لتضطلع بمهام تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتسهيل إجراءاته وترشيدها، والعمل على تطوير بيئة استثمارية منافسة.
- إنشاء الهيئة العليا للسياحة لتنمية قطاع السياحة، والإسهام في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتذليل المعوقات التي تواجه النشاط السياحي، وتقديم الحوافز للمستثمرين، وإعداد خطة إعلامية لتشجيع السياحة وتنشيطها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- إنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في إطار عملية إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتخصيصه، حيث تضطلع الهيئة بتنظيم القطاع وإتاحة المنافسة الصحيحة في نشاطاته المختلفة.
- إنشاء هيئة تنظيم خدمات الكهرباء في إطار عملية إعادة الهيكلة الجارية في قطاع الكهرباء والمستهدفة لتخصيص مرافق الكهرباء وتحقيق التنافس في نشاط التوليد.
- إنشاء هيئة السوق المالية، لتنظيم عمل الأسواق المالية وتطويرها.
- إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية للاضطلاع بتنفيذ استراتيجية تطوير المدن الصناعية، ووضع القواعد والإجراءات ذات العلاقة بإنشائها وتطويرها وصيانتها وتشغيلها.
- إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، للاضطلاع بمهام مراجعة وتطوير الأنظمة الرقابية المطبقة في مجال الغذاء والدواء، واعتماد السياسات والخطط الهادفة لضمان جودة وسلامة الغذاء والدواء، ووضع الآليات والوسائل العملية الخاصة بأعمال المتابعة الإدارية والميدانية، وتطبيق المواصفات والمقاييس الوطنية المعتمدة الخاصة بإنتاج وتوزيع واستيراد وتسجيل الأدوية والمعدات الطبية.

٤/٢/٥ تطوير الإدارة التعليمية

- من أجل تطوير قطاع التعليم والتدريب، تم اتخاذ عدد من الإجراءات التنظيمية، من بينها ما يلي:
- دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات في وزارة التربية والتعليم، وذلك بمقتضى قرار مجلس

الوزراء رقم (٢/أ) وتاريخ ١٠/١/١٤٢٣هـ (٢٤/٣/٢٠٠٢).

- وضع جميع نشاطات التعليم العام التابعة للجهات العسكرية والأمنية، والهيئات العامة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.
- وضع وكالة كليات البنات، ووكالة كليات المعلمين تحت إشراف وزارة التعليم العالي.
- إنشاء المجلس الأعلى للتعليم ليحل محل مجلس التعليم العالي.

٥/٢/٥ خطوات تطويرية أخرى

لقد تمخض عن عملية التطوير الإداري، وإعادة الهيكلة لبعض الأجهزة والمؤسسات الحكومية إلغاء وزارة الأشغال العامة والإسكان، ونقل مهماتها ومسؤولياتها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية والأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة، وإلغاء المجلس الأعلى للعلوم والفنون والآداب، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والمجلس الأعلى للإعلام. على صعيد آخر، تم ضم محطات الإذاعة والتلفزيون في هيئة عامة بمجلس إدارة مستقل، كما تم تحويل وكالة الأنباء السعودية إلى هيئة عامة، وكذلك المديرية العامة للبريد، ورئاسة الطيران المدني.

٣/٥ القضايا والتحديات

أبانت تحليلات الوضع الراهن تركيز عملية التطوير المؤسسي والإداري على الجانب الهيكلي للإدارة العامة من حيث إعادة تشكيل الهياكل الإدارية والمؤسسية، ومراجعة المهمات الأساسية المنوطة بها، وإزالة الازدواجية في المهام والتشابك في الصلاحيات، والفصل الإداري بين النشاطات غير المنسجمة لتعزيز كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية، كفصل المياه عن الزراعة، والكهرباء عن الصناعة على سبيل المثال. كما تناولت عملية التطوير أيضاً بعض الجوانب التنظيمية التي جاء معظمها في إطار تحسين البيئة الاستثمارية، وتنظيم الخدمات، خاصة تلك التي يستهدف تخصيصها، أو تلك التي تقع أساساً في نطاق المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

وعلى الرغم من الإنجازات المتميزة التي تحققت وما تشكله من خطوات طموحة نحو تحقيق أهداف وغايات عملية التطوير الإداري، إلا أن الوصول إلى الأهداف والغايات البعيدة

المدى يتطلب الاستمرار في المراجعة الشاملة للنظم الإدارية والآليات والإجراءات، والاهتمام بالجانب السلوكي في تقديم الخدمات إلى العملاء. كما يتطلب أيضاً تناول جوانب قياس الأداء وتقويمه ومتابعته، كمدخل أساسي وضروري لهذه العملية. وانطلاقاً من هذه المفاهيم يمكن تحديد أهم القضايا والتحديات التي يتعين على عملية التطوير المؤسسي والإداري التصدي لها خلال خطة التنمية الثامنة، على النحو التالي:

١/٣/٥ كفاءة دورة تنفيذ المشاريع

تعتمد الكفاءة الاقتصادية للاستثمار على حجم الموارد المالية المستثمرة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية، وعلى كفاءة دورة تنفيذ المشروعات الاستثمارية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عملية تنفيذ المشاريع الحكومية، في مراحلها الرئيسية الثلاث: مرحلة ما قبل الترسية، والتنفيذ، والتشغيل التجريبي بعد التنفيذ، بحاجة إلى مراجعة للإجراءات والآليات المتبعة للرفع من كفاءتها الاقتصادية. لذا ينبغي توفر المتطلبات التالية لضمان دورة تنفيذ المشروع بشكل فعال:

- ♦ ضمان جودة دراسة الجدوى وشمولها كامل العناصر المؤثرة.
- ♦ اعتماد التأهيل الفني والمالي المسبق للمقاولين واقتصاره على فئات التصنيف المنسجمة مع متطلبات المشروع وطبيعته.
- ♦ ضمان جودة المواصفات الفنية ووضوحها، وإدخال معايير الأداء المتوقع من المشروع عند تشغيله كشرط للاستلام النهائي له.
- ♦ الاهتمام بمتابعة ومراقبة عملية التنفيذ لتدارك الأخطاء قبل استفحالها.
- ♦ تقويم عملية تنفيذ المشروع بعد انتهائها، وتوثيق التجارب لكي يستفاد منها لاحقاً.

٢/٣/٥ تقويم أداء السياسات ومتابعتها

تشمل عملية إعداد السياسات وبلورتها، دراسات تحليلية وتقويمية شاملة حول مدى فاعليتها لكونها وسيلة وأداة لتحقيق الهدف المطلوب، بالإضافة إلى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لها. إلا أن عملية إعداد السياسات لا تشمل في الغالب تحديد مؤشرات مرتبطة بها،

ويمكن قياسها، ليستفاد منها في متابعة تطبيق السياسات وتقويم فاعليتها وكفاءتها. حيث إنه وبالرغم من شمولية الدراسات، وعمق التحليل، فإن احتمال فشل السياسات في تحقيق أهدافها وارد دائماً. لذا يجدر تقويم السياسات دورياً في ضوء الأهداف التي وضعت من أجلها، وتعديلها إن لم يثبت فاعليتها. ولكي يتاح ذلك، يتعين ربط السياسات بمؤشرات أداء يمكن قياسها أو تقديرها بموضوعية.

٣/٣/٥ ترشيد المشتريات الحكومية

يتمثل النظام الحالي للمشتريات الحكومية في قيام كل جهة بتوفير مشترياتها على حده وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية، وهو نظام تقليدي متبع في عدد من الدول. إلا أن التطور في الاتصالات وتقنية المعلومات وفر إمكانيات تطوير نظم المشتريات مما يزيد من كفاءتها الاقتصادية من خلال تطبيق النظم الإلكترونية للمشتريات، التي أصبحت معتمدة من قبل الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة في الدول المتقدمة.

٤/٣/٥ تنفيذ الحكومة الإلكترونية

تلقي مبادرة تنفيذ الحكومة الإلكترونية في المملكة قدراً كبيراً من الدعم والتشجيع، حيث باشرت بعض الجهات الحكومية بتطبيق بعض جوانبها، إلا أن التقدم في هذا المضمار لا يزال أقل من المأمول، وما زالت الحاجة قائمة لتطوير كفاءة القطاع العام نحو دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتسهيل معاملات المستفيدين. ويتعين في هذا الصدد الإسراع في إنشاء مواقع متكاملة للجهات الحكومية والمؤسسات العامة على شبكة الإنترنت. تتوفر فيها جميع الأنظمة والإجراءات والقواعد ذات العلاقة بالجهة. كما يجب توفير جميع نماذج المعاملات وإمكانيات استخدامها على الشبكة، بالإضافة إلى إمكانيات متابعة صاحب المعاملة لتقدم سير العمل في إنجازها من خلال الشبكة.

٥/٣/٥ الكفاءة الداخلية والخارجية للقطاع العام

يمثل تطوير أداء القطاع العام هدفاً دائماً لعمليات التطوير المؤسسي والإداري، إلا أن رصد تقدم هذه العملية وتقويم تطورها يتطلب توفر نماذج أداء مرجعية، أو معايير قياسية يمكن

- في ضوءها قياس مدى تقدم كفاءة عملية التطوير. وتدل التجارب العالمية الناجحة في مجال التطوير المؤسسي والإداري إلى وجود قواسم مشتركة أهمها ما يلي:
- اعتماد معايير قياسية للأداء لجميع النشاطات داخل الجهة (الكفاءة الداخلية) ونشاطات الجهة مع الجهات الأخرى، حكومية أو أهلية، ويمكن أن تكون هذه المعايير مبنية على تجارب داخل الجهة، أو لنشاطات مماثلة خارجها في جهات حكومية أو خاصة محلية أو عالمية.
 - توفر مؤشرات أداء لنشاطات تتيح القياس وبالتالي المتابعة والتقويم.
 - وجود وحدات داخل كل جهة لتطوير الأداء، ومتابعته، وتقويمه.
 - وضوح الإجراءات الداخلية والخارجية للنشاطات، خاصة المتطلبات المتعلقة بالمعاملات الخارجية ذات العلاقة بالعملاء، حيث توضع في مكان بارز وعلى موقع الشبكة الإلكترونية الخاصة بالجهة.
 - تجنب التدخلات الخارجية أو الداخلية في مسار المعاملات.
 - إنشاء جهاز أو إدارة تُعنى بشكاوى العملاء.
 - تشجيع التنافس بين الجهات المتماثلة وفقاً للمقاييس المرجعية، وتوفير نظام لمكافأة الأداء المتميز وتحفيزه.
- لذا يتعين الاستفادة من التجارب الدولية، واعتماد منهجية التطوير المؤسسي والإداري القائمة على التقويم المعياري للأداء في مختلف النشاطات على صعيد الجهة والقطاع العام ككل.

٦/٣/٥ خطة التنمية ودور القطاع العام

تمثل الخطة الخمسية للتنمية برنامجاً تنفيذياً شاملاً لمرحلة من مسيرة المملكة التنموية نحو تحقيق غاياتها الوطنية وأهدافها الاستراتيجية. كما أنها ثمرة جهود مشتركة تسهم فيها جميع فعاليات الدولة والمجتمع بهيئاته وقطاعاته المختلفة وتؤطرها بأهدافها العامة وأسسها الاستراتيجية وتوجهاتها وسياساتها وبرامجها ومشاريعها، وهي بمثابة عقد اجتماعي متعدد الأطراف يحدد التزامات أجهزة الدولة بكافة أشكالها نحو قيادتنا الوطنية ومجتمعنا. وبالتالي فإن إنجاز هذا العقد من خلال تحقيق أهداف الخطة وغاياتها يتطلب حرص جميع الأطراف على تنفيذ

بنودها كل فيما يخصه ويعنيه، ولكي يتحقق ذلك، ينبغي أن تكون جميع خطط الجهات المختلفة اتفاقيات ملزمة لها، وعقد أداء يتم على أساسه تقويم أدائها بناء على مدى إنجاز أهداف الجهة المحددة في الخطة. كما ينبغي جعل الخطة التشغيلية للجهة بمثابة اتفاقية تحدد التزامات الإدارات والأقسام داخل الجهة نحو تحقيق أهداف الجهة والتي هي بمثابة التزامات الجهة نحو الدولة والمجتمع.

٤/٥ استراتيجية التنمية

سيتم تنفيذ استراتيجية التطوير المؤسسي والإداري من خلال الأهداف والسياسات التالية:

١/٤/٥ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة لعملية التطوير المؤسسي والإداري خلال خطة التنمية الثامنة بالآتي:

- توفير بيئة مؤسسية وإدارية على قدر عال من الكفاءة، تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- تحقيق أقصى درجات الفاعلية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية في إدارة وتوظيف الموارد العامة للدولة.
- تعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لعملية التخطيط للتنمية.

٢/٤/٥ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف العامة على السياسات التالية:

- تعزيز الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الحكومية الاستثمارية.
- تنفيذ الحكومة الإلكترونية.
- تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية للقطاع العام.

٣/٤/٥ الأهداف المحددة

من المتوقع تحقيق الأهداف التالية خلال خطة التنمية الثامنة:

- النظر في اعتماد التأهيل المسبق للمقاولين واقتصاره على الفئات المصنفة والمتخصصة.
- النظر في تطبيق التصنيف الإلزامي للمقاولين.
- إنشاء مواقع على الإنترنت لجميع الجهات الحكومية.
- تضمين مواقع الجهات جميع الأنظمة والإجراءات ونماذج المعاملات.
- توفير إمكانية تقديم المعاملات ومتابعتها على الشبكة الإلكترونية في جميع الجهات كلما أمكن ذلك.
- إنشاء وحدات لتطوير الأداء وتقويمه داخل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.
- إيضاح متطلبات جميع المعاملات من مستندات وغيرها والمدة الزمنية التي يتطلبها انتهاء المعاملة في جميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة بخدمة المواطنين.
- إنشاء جهاز أو إدارة تُعنى بشكاوى العملاء والمراجعين في جميع الجهات ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين.

الفصل السادس

القطاع الخاص

٦. القطاع الخاص

١/٦ المقدمة

تبنّت خطط التنمية منذ وقت مبكر استراتيجية إتاحة المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية. وقد كان لذلك أثره البارز في دعم نشاط القطاع الخاص وتطويره، وتعزيز أهمية القطاع في الاقتصاد، وتنمية قدراته، وتحسين كفاءته الاقتصادية بمفهومها الواسع (الاستثماري، والإنتاجي)، وقد مكّنه ذلك ليس على تعبئة رؤوس الأموال لتمويل المشاريع فحسب، بل على استخدام وسائل الإدارة الحديثة وتطبيق التقنيات المتطورة.

وقد حرصت المملكة على تهيئة المناخ والفرص الملائمة لتفعيل وتعظيم الدور التنموي للقطاع الخاص. يشهد على ذلك تخصيص قطاع الاتصالات، وتوليد الكهرباء، وتحلية المياه، وغير ذلك من المجالات العديدة التي تشكل فرصاً استثمارية واعدة للقطاع الخاص، وتؤدي في الوقت ذاته إلى تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من التطور الذي حققه القطاع الخاص، إلا أنه لا يزال يواجه عدداً من التحديات التي يتعين التصدي لها خلال المدة القادمة، من أبرزها: مواصلة تطوير قدراته التنافسية لمواجهة تحديات العولمة، وزيادة إسهاماته في الإنتاج والاستثمار وتوفير فرص العمل للأعداد المتنامية من القوى العاملة الوطنية الداخلة سوق العمل، وزيادة استثماراته في المشاريع والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية والمتكاملة مع الصناعات الأساسية الوطنية، وخاصة الصناعات التصديرية ذات القدرة التنافسية العالية.

وفي هذا الإطار، يبرز هذا الفصل الأوضاع الراهنة للقطاع الخاص، وأهم القضايا والتحديات التي تواجهه، ودوره المتوقع خلال خطة التنمية الثامنة، والرؤية المستقبلية لهذا الدور على المدى البعيد، إضافة إلى الأهداف المحددة والسياسات والآليات التنفيذية التي تتبناها الخطة.

٢/٦ الوضع الراهن

١/٢/٦ المؤشرات الرئيسية للقطاع

صاحب تطور القطاع الخاص، تطوراً موازياً في نشاط مؤسساته الممثلة بصورة رئيسية بالغرف التجارية الصناعية البالغ عددها عشرين غرفة، ينتسب إليها نحو (١٧٤) ألفاً من المؤسسات والشركات، ويقودها مجلس الغرف التجارية الصناعية، بإشراف وزارة التجارة والصناعة. وتؤدي الغرف دوراً مهماً في تنظيم فعاليات القطاع الخاص، ورعاية المصالح الاقتصادية المشتركة لمؤسساته. وقد أسهمت اللجان الوطنية التي تعمل في إطار الغرف في دراسة العديد من القضايا المهمة وذات الصلة بالقطاع. كما تتولى دراسة الأنظمة والقرارات والإجراءات الصادرة عن أجهزة الدولة ومراجعتها وتحليلها من أجل تفعيلها أو اقتراح تعديلها لحماية مصالح القطاع الخاص.

وتعمل الغرف على دعم قدرات القطاع التنافسية، وتطوير العلاقة بين أرباب العمل والعمال، وتسعى إلى حل المنازعات وتضارب المصالح فيما بين مؤسسات القطاع. ويتسع نشاط الغرف التجارية الصناعية ليشمل المشاركة في أعمال المؤسسات المماثلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية والإسلامية، والدولية.

ويعكس هذا النشاط الواسع تطور هذه المؤسسات، وقدرة القطاع الخاص في المملكة على زيادة دوره المتوقع في الاقتصاد الوطني، وتحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية.

وقد شهد القطاع الخاص خلال خطة التنمية السابعة نمواً بمعدل حقيقي سنوي متوسط قدره (٤.٣٪) خلال سنوات الخطة ١٤٢٠/١٤٢١ - ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وارتفاعاً في نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٢.٤٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى (٥٤.٦٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، ويقل ذلك قليلاً عن النسبة المستهدفة في الخطة وقدرها (٥٥.٤٪). كما شهد القطاع نمو استثماراته بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٣٪) خلال المدة نفسها مقارنة بالمعدل المستهدف في الخطة وقدره (٨.٣٪)، الجدول (١/٦). وتعزى الفجوة بين المتحقق والمستهدف في الخطة إلى التوترات التي سادت المنطقة وأثرت سلباً على المناخ الاستثماري، وأدت إلى تأخير تنفيذ بعض الاستثمارات الخاصة التي توقعها الخطة خاصة في مجالات مثل البتروكيماويات والتعدين.

الجدول (١/٦)
المؤشرات الرئيسية لدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني
خطة التنمية السابعة

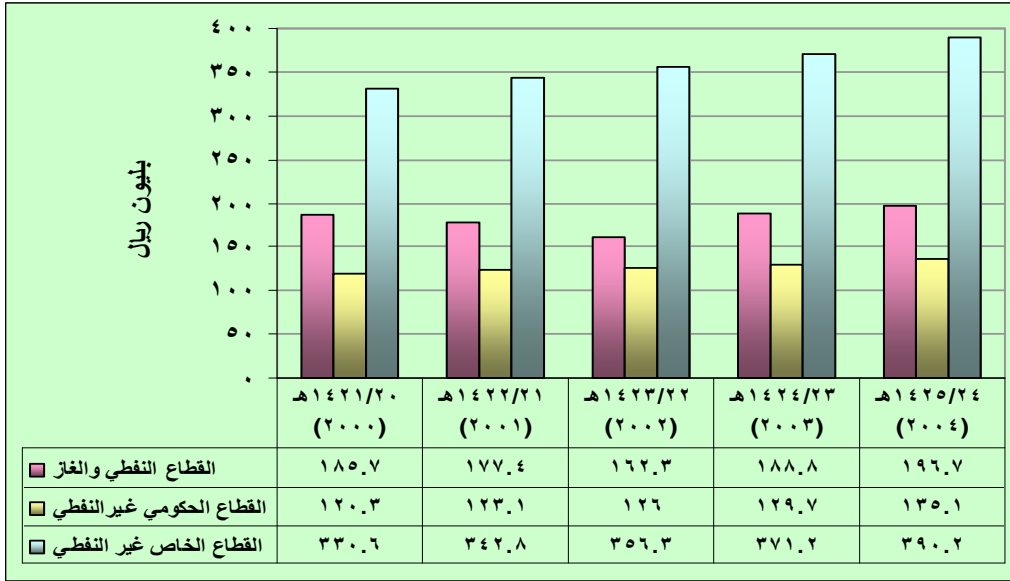
معدل النمو السنوي المتوسط في خطة التنمية السابعة (%)	المؤشر			
	١٩٩٩/٢٠٠٤ هـ (٢٠٠٤)	١٩٩٩/٢٠٠٤ هـ (١٩٩٩)		
محقق	مستهدف			
٤.٣	٥.٠٤	٣٩٠.٢	٣١٦.٤	١. القيمة المضافة (بليون ريال) *
--	٥٥.٤	٥٤.٦	٥٢.٤	٢. الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢.٣	٨.٣٤	١١٠.٣	٩٨.٣	٣. إجمالي استثمارات القطاع الخاص (بليون ريال) *
٠.٤	--	١٩٤٧٤٥	١٩٠٦٦٢	٤. عدد الشركات
٢.٩٢	--	٣٦٥٢	٣١٦٣	٥. عدد المصانع العاملة
٢.٩	١.٠	٧٠٧٦	٦١٤٥	٦. حجم العمالة في القطاع الخاص (ألف عامل)
٦.٧	٥.٨	٢٥١٢	١٨١٩	٧. حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص (ألف عامل)
		٨٥.٤	٨٥.٠	٨. نسبة العمالة في القطاع الخاص إلى إجمالي العمالة (%)
		٣٥.٥	٢٩.٦	٩. نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص (%)

* بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩).
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وفيما يتعلق بإسهام القطاع الخاص في توفير فرص عمل جديدة، فقد ارتفع حجم العمالة في هذا القطاع من (٦.١٥) مليون عامل عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى (٧.١) مليون، عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٩٪)، لتمثل الزيادة في العمالة بالقطاع (٨٨.٥٪) من إجمالي التوظيف في الاقتصاد الوطني. وبذلك ارتفعت إسهامات القطاع الخاص من (٨٥٪) إلى (٨٥.٤٪) من إجمالي العمالة خلال المدة نفسها. وعلى صعيد توظيف الوظائف، ازدادت نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص من (٢٩.٦٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى (٣٥.٥٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤).

ومن التطورات الإيجابية التي تعكس تحسن كفاءة أداء القطاع الخاص، تنامي قدراته الذاتية المتمثلة في ارتفاع درجة استقلاله عن التطورات في كل من القطاع الحكومي والقطاع النفطي في ضوء تأثر الأخير بالتقلبات الحادة أحياناً في أسواق النفط العالمية، كما هو موضح في الجدول (٢/٦) والشكل (١/٦).

الشكل (١/٦)
تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الاقتصاد الوطني
خطة التنمية السابعة
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)



الجدول (٢/٦)
إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي *
خطة التنمية السابعة
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

السنوات	القطاع النفطي والغاز (%)	القطاع الحكومي غير النفطي (%)	القطاع الخاص غير النفطي (%)
١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	٢٩.٢	١٨.٩	٥١.٩
١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	٢٧.٦	١٩.١	٥٣.٣
١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	٢٥.٢	١٩.٥	٥٥.٣
١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	٢٧.٤	١٨.٨	٥٣.٨
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	٢٧.٣	١٨.٧	٥٤.٠

* مستبعد صافي رسوم الواردات والخدمات البنكية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٢/٦ بيئة الاستثمار والأعمال

شهدت خطة التنمية السابعة عدداً من المبادرات الهادفة إلى تطوير بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، من أبرزها ما يلي:

١. إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) من أجل الاهتمام بشؤون الاستثمار المحلي والأجنبي. وقد أوكل إليها مهمات إصدار رخص الاستثمار وتسهيل الإجراءات للمستثمرين عن طريق مراكز الخدمة الشاملة المتوافرة في مدن المملكة الرئيسية، واقتراح السياسات والإجراءات الهادفة إلى تطوير المناخ الاستثماري، والترويج للفرص الاستثمارية، وتوفير المعلومات والبيانات بشأنها. وتلتزم الهيئة بالإجابة على طلب الترخيص في غضون (٣٠) يوماً. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الهيئة قد أصدرت منذ بدء أعمالها وحتى عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (٢٠٠٠) رخصة لمشروعات استثمارية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٤٨) بليون ريال.
٢. صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد في ١/٥/١٤٢١هـ (٢٠٠٠/٤/١٠). وينص هذا النظام على المعاملة المتساوية للمستثمر المحلي والأجنبي، حيث يُمكن الشركات الأجنبية من الملكية الكاملة للمشاريع بجميع أصولها. كما يوفر الحوافز والمزايا نفسها التي يتمتع بها المستثمر الوطني للمستثمر الأجنبي، ومن بينها القروض الميسرة التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية. ويسمح للشركات الأجنبية ترحيل خسائرها إلى عدد غير محدود من السنوات لأغراض الضريبة، التي تم أيضاً تخفيضها إلى (٢٠٪) من الأرباح.
٣. نظام السوق المالية: نظراً لأهمية سوق رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي لكونه وعاءً ضرورياً لبناء الادخارات الوطنية وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، فقد صدر نظام للسوق المالية في ١٦/٤/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/٢/١٦) يستهدف إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال السعودي من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي لهذا السوق واستكمال البنية التحتية له بما يتفق والمعايير الدولية تحقيقاً للشفافية وسلامة التعامل. وتتمثل أبرز ملامح التطوير التي تضمنها هذا النظام في ما يلي:

- إنشاء ثلاث مؤسسات جديدة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري لتحل محل الإجراءات المؤقتة التي كانت مطبقة في السوق، وهي هيئة السوق المالية، وهي هيئة رقابية وتنظيمية، وسوق الأوراق المالية، ومركز إيداع الأوراق المالية، ومناطق به حفظ الأوراق المالية وما يطرأ عليها من تسويات.

- فصل الدور الرقابي والتنظيمي لسوق المال عن الدور التنفيذي، حيث تقوم هيئة السوق بالدور الرقابي والتنظيمي، في حين يتولى سوق الأوراق المالية، ومركز إيداع الأوراق المالية، الدور التنفيذي ويتولى إدارتها القطاع الخاص.

٤. إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية في عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، ويستهدف الصندوق دعم عملية تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها لمقابلة احتياجات سوق العمل، وتوفير الدعم للمنشآت في القطاع الخاص التي توظف القوى العاملة الوطنية وتقوم بتدريبها وتأهيلها.

٥. إطلاق صندوق التنمية الصناعية السعودي لبرنامج كفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى دعم هذه المنشآت، بالاشتراك مع البنوك التجارية، حيث يقوم الصندوق بضمان نسبة قد تصل إلى (٧٥٪) من القروض التي تقدمها البنوك لتلك المنشآت. وقد تم تخصيص مبلغ (٢٠٠) مليون ريال، كخطوة أولى، لهذا الغرض. كما تم أيضاً في إطار دعم هذه المنشآت، زيادة رأس مال بنك التسليف السعودي بمبلغ بليون ريال.

٣/٢/٦ عملية التخصيص

شهدت خطة التنمية السابعة تقدماً ملحوظاً في عملية التخصيص كان من أبرزها تحديد النشاطات التي ستشملها عملية التخصيص، الإطار (١/٦). كما تم تنفيذ العديد من الإجراءات وتحقيق تطورات مهمة في هذا الصدد في عدد من القطاعات والنشاطات، أهمها ما يلي:

- قطاع الاتصالات: تم تحرير قطاع الاتصالات وفتح المجال للمنافسة، وإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي أوكل إليها تشجيع المنافسة والاعتماد على قوى السوق لتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنح التراخيص للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الاتصالات.

الإطار (١/٦): المرافق والنشاطات المستهدفة بالتخصيص

حدد قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ١٤٢٣/٩/٦ هـ (٢٠٠٢/١١/١١) قائمة المرافق والنشاطات المستهدفة بالتخصيص على النحو التالي:

المياه والصرف الصحي، وتحتوية المياه المالحة، والاتصالات، والنقل الجوي وخدماته، والخطوط الحديدية، والطرق (مثل إدارة الطرق السريعة القائمة التي لها بدائل، وتشغيلها وصيانتها، وإنشاء طرق سريعة جديدة وتشغيلها)، خدمات المطارات، خدمات البريد، صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، خدمات الموانئ، خدمات المدن الصناعية، حصص الدولة في الشركات المساهمة بما في ذلك الشركة السعودية للكهرباء، والبنوك، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وشركة الاتصالات السعودية، وحصص الدولة في مصافي البترول المحلية، حصص الدولة في رؤوس أموال شركات الاستثمار العربية والإسلامية المشتركة، الفنادق الحكومية، الأندية الرياضية، خدمات بلدية (مثل إنشاء المسالخ وتشغيلها، إنشاء أسواق النفع العام ومراكز البيع وتشغيلها، إنشاء الحدائق والمتنزهات وتشغيلها وصيانتها، خدمات النقل والحركة وتحصيل الإيرادات البلدية، خدمات النظافة والتخلص من النفايات)، والخدمات التعليمية (مثل إنشاء المباني التعليمية وصيانتها، طباعة الكتب التعليمية، النقل المدرسي، الإسكان الطلابي، تأجير مرافق المدارس والجامعات وتشغيلها)، خدمات اجتماعية (مثل إدارة مؤسسات خدمات الرعاية الاجتماعية وتشغيلها، خدمات توظيف السعوديين في القطاع الخاص)، خدمات زراعية (مثل خدمات المحاجر الصحية ومختبرات التشخيص والعيادات البيطرية)، خدمات صحية (مثل إقامة المنشآت الصحية وتشغيلها، خدمات نقل المرضى).

وقد تم خلال الخطة، تخصيص شركة الاتصالات السعودية، حيث تم طرح (٣٠٪) من أسهمها للاكتتاب العام في عام ١٤٢٢/١٤٢٣ هـ (٢٠٠٢). كما تم الترخيص لمشغل ثانٍ في مجال خدمة الهاتف الجوال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). هذا بالإضافة إلى الترخيص لشركات أخرى لتقديم خدمات "في سات" (VSAT)، وخدمات البيانات، والإنترنت. كما تم تحديد عام ١٤٢٦/١٤٢٧ هـ (٢٠٠٦) للتخصيص لمشغل ثانٍ في مجال خدمة الهاتف الثابت. (راجع الفصل الثاني والعشرين - الاتصالات وتقنية المعلومات).

قطاع الكهرباء: تم تأسيس هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية في عام ١٤٢٢ هـ (٢٠٠١). كما أن نظاماً للكهرباء قيد الإعداد، يستهدف تنظيم صناعة الكهرباء بما في ذلك احتمالات فصل نشاطات التوليد والنقل والتوزيع، وفتح مجال المنافسة في هذه الصناعة. علاوة على ذلك، تم تخصيص خدمات الكهرباء والمياه في مدينتي الجبيل

وينبع الصناعيتين، وأبرمت شركة أرامكو السعودية في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) عقداً مع شركة خاصة لبناء أربع محطات توليد كهربائية وتشغيلها. هذا وتزعم شركة الكهرباء السعودية طرح عدد من مشاريع التوليد والنقل على أساس (بناء - تشغيل - نقل ملكية) خلال الأعوام القليلة القادمة. (راجع الفصل الثامن والعشرين).

- قطاع الثروة المعدنية: تم إنشاء شركة التعدين العربية السعودية (معادن) كخطوة نحو مشاركة القطاع الخاص في قطاع التعدين. وقد تضمن النظام الأساسي للشركة أن تتحول إلى شركة مساهمة خلال خمس سنوات من تأسيسها. ومن المتوقع أن تبدأ خطوات خصصتها قبل نهاية النصف الأول من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥/١٤٢٦ - ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وقد تبنت الشركة منذ إنشائها برنامج استكشاف نشط تمكنت من خلاله الحصول على ثلاثة امتيازات للمعادن النفيسة في كل من مهد الذهب، والأمار، والحجار، وامتياز واحد لخام المغنيزايت (معادن صناعي) في ضرغط.

وقد أبرز نظام الاستثمار التعديني الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٧) وتاريخ ٢٠/٨/١٤٢٥هـ (٤/١٠/٢٠٠٤)، اهتمام الدولة بمشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، حيث منح هذا النظام حوافز مشجعة للاستثمار في قطاع الثروة المعدنية سواء للمستثمرين السعوديين أو الأجانب، من ضمنها الإعفاء الكامل من رسوم الجمارك الخاصة باستيراد معدات التعدين، كما يتسم النظام بالعديد من السمات التي تهدف لاستقطاب المستثمرين.

- الموائى: بنهاية عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) بلغ ما تم إسناده للقطاع الخاص سبعة وعشرين مشروعاً، بعقود يصل بعضها إلى أربعين عاماً تميزت بأسلوب المشاركة في الأرباح مع احتفاظ الدولة بملكية الأصول. وبمقتضى هذا الأسلوب تحولت مهمات الإدارة والتشغيل والصيانة للقطاع الخاص مع إبقاء الأصول ملكاً للدولة. وقد ضخ القطاع الخاص استثمارات ضخمة من خلال هذه العقود في تطوير مرافق الموائى.

- النقل الجوي: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) وتاريخ ١٦/٤/٢٥هـ (٢٠٠٤/٦/٤) بالموافقة على فتح المجال الجوي الداخلي للشركات الوطنية.
- المؤسسة العامة للخطوط الحديدية: تتولى المؤسسة العامة للخطوط الحديدية في الوقت الراهن تشغيل خدمات القطارات، في حين يتولى القطاع الخاص أعمال الصيانة، وتشغيل معدات الشحن والتفريغ في كل من موانئ الدمام والرياض وذلك من خلال عقود إيجار الأصول التي تظل ملكيتها تابعة للدولة.
- خدمات البريد: وافق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (٧٨) وتاريخ ٢٩/٣/٢٣هـ (٢٠٠٢/٦/١٠) على تنظيم يقضي بتحويل مرفق البريد إلى مؤسسة تحت إشراف مجلس إدارة مكون من القطاعين العام والخاص، بحيث تحل "مؤسسة البريد السعودي محل المديرية العامة للبريد". وتتبنى الدولة استراتيجية تشجيع إسهم القطاع الخاص في هذا المجال، والسماح بالمنافسة فيه.
- الخدمات الصحية: يجري تشغيل بعض المستشفيات الحكومية بواسطة شركات القطاع الخاص، باستخدام أسلوب عقود التشغيل والإدارة. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) وتاريخ ٢٢/٣/٢٣هـ (٢٠٠٢/٦/٣) بالموافقة على النظام الصحي الذي أجاز إمكانية تحويل ملكية بعض مستشفيات وزارة الصحة إلى القطاع الخاص.
- قطاع التأمين: في خطوة مهمة نحو تنظيم وتخصيص وفتح باب المنافسة في مجال التأمين صدر نظام مراقبة شركات التأمين في عام ٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) والذي يهدف إلى تطوير قطاع التأمين في المملكة. وبعد نحو عام من صدور هذا النظام أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، يقضي بطرح الأسهم المملوكة للدولة في الشركة الوطنية للتأمين التعاوني البالغة نسبتها (٥٠٪) للاكتتاب العام على المواطنين.

٣/٦ السمات الهيكلية للقطاع الخاص

يمثل الانتشار الكبير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم سمة رئيسة للقطاع الخاص. فمن بين نحو (٦٩٣) ألف منشأة مرخصة تعمل في المملكة عام ٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)،

شكلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة (٩٣٪) منها. وتأتي منشآت تجارة الجملة والتجزئة في المركز الأول من حيث عدد المنشآت بحصة مقدارها (٤٨٪)، ثم منشآت النشاطات الزراعية والصيد (١٤٪)، تليها منشآت الصناعات التحويلية (١٣٪)، فمناشآت الفنادق والمطاعم (٩٪)، و(١٦٪) للأشطة الأخرى، الجدول (٣/٦).

أما على صعيد الاستثمار، فقد استأثر القطاع العقاري بنحو (٢٨.٥٪) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، في حين بلغت حصة الصناعة، باستثناء الصناعات البتروكيميائية وتكرير النفط، (٦.٦٪)، وحصة التجارة (٥٪)، والخدمات المالية (٤.٢٪)، والزراعة (٣.٥٪)، والخدمات الجماعية (٢.١٪)، الجدول (٤/٦). ويمثل انخفاض حصة الاستثمارات الصناعية تحدياً رئيساً أمام استراتيجية التنمية. لذا سيكون من ضمن أولويات خطة التنمية الثامنة استمرار تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاع الصناعة.

ويضم القطاع الخاص عدداً ملحوظاً من الشركات الكبيرة الحجم ذات القدرات الجيدة والنشاطات المتنوعة. وقد تمكن عدد منها من توسعة أنشطتها انطلاقاً من السوق المحلي إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويتسم نشاط الشركات السعودية على الساحة العالمية بالتنوع. فهناك شركات تملك مصانع للصلب في كل من مصر والأردن والهند وفيتنام، وأخرى تعمل في تصنيع الكابلات في البحرين وتركيا، في حين تنشط بعض الشركات في مجال توليد الكهرباء والتنقيب عن النفط والغاز في باكستان واليمن وبنجلادش ومدغشقر. كما تنتشر استثمارات سعودية في مجالات الزراعة، والعقار، والخدمة الفندقية في العديد من الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة عالية من هذه الشركات ما زالت شركات عائلية، حيث تقدر حصة هذه الشركات في أكبر مائة شركة سعودية من حيث الإيرادات (٤٥٪). وهناك توجه رسمي لتعزيز قدرات الشركات العائلية وتطويرها وضمان استدامتها على المدى الطويل، بتشجيعها على التحول إلى شركات مساهمة وتطوير قدراتها الإدارية والفنية لمواجهة تحديات المنافسة، وأداء دورها المنشود في الاقتصاد الوطني.

الجدول (٣/٦)
 منشآت القطاع الخاص حسب النشاطات الرئيسية
 ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ - (٢٠٠٤)

النسبة من الإجمالي (%)	العدد	القطاع
٤٨	٣٣٠٦٣٨	تجارة الجملة والتجزئة
١٤	٩٥٥٩٣	الزراعة والصيد
١٣	٨٨٠٦٦	الصناعات التحويلية
٩	٦٤٢٤٥	الفنادق والمطاعم
١٦	١١٤٢٨٤	بقية الأنشطة
١٠٠	٦٩٢٨٢٦	الإجمالي

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، بيانات تعداد المنشآت لعام ١٤٢٥ هـ - (٢٠٠٤).

الجدول (٤/٦)
 توزيع أهم استثمارات القطاع الخاص حسب النشاط

نسبة الإسهام (%)	حجم الاستثمار (بليون ريال سعودي) عام ١٤٢٤/٢٣ هـ - (٢٠٠٣)	نوع النشاط
٢٨.٥	٣٠.٠	الخدمات العقارية
٦.٦	٧.٠	الصناعة (ماعد الصناعات البتروكيمياوية وتكرير النفط)
٥.٠	٥.٣	التجارة
٤.٢	٤.٤	الخدمات المالية
٣.٥	٣.٧	الزراعة
٢.١	٢.٢	الخدمات الجماعية

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٤/٦ القضايا والتحديات

بالرغم من الأنظمة واللوائح التي أصدرتها الدولة خلال خطة التنمية السابعة لدفع جهود القطاع الخاص وزيادة إسهاماته التي يعول عليها كثيراً في تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة دوره المستقبلي في النشاطات الاقتصادية، إلا أنه ما زال هناك بعض القضايا والتحديات التي تحتاج للمعالجة خلال خطة التنمية الثامنة، من أبرزها:

١/٤/٦ البيئة الاستثمارية

تتمتع المملكة بالكثير من المزايا الاستثمارية يتمثل أهمها في استقرار البيئة الاقتصادية، وثبات سعر صرف العملة المحلية، وما لديها من اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، وقاعدة كبيرة من موارد النفط والغاز، والموارد المعدنية الصناعية والنفيسة. وبالرغم من ذلك برزت في العقدين الماضيين مجموعة من التحديات نتج عنها عدم تناسب حجم الاستثمارات الأجنبية التي أمكن اجتذابها مع الميزات التفضيلية التي تملكها المملكة خاصة بالمقارنة مع العديد من الدول النامية.

وتشير الدلائل الإحصائية إلى تدني حصة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي، إذ بلغت نحو (١٥.٢٪) في المتوسط خلال خطة التنمية السابعة، الجدول (٥/٦)، مقارنة بعدد من الدول النامية والتي بلغ فيها متوسط نسبة هذه الحصة نحو (٢٧٪).

إن بإمكان المملكة الاستفادة كثيراً من موقعها الاستراتيجي ووضعها الاقتصادي المميز لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وقد تبنت الدولة جملة من الإجراءات المشجعة شملت صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العليا للسياحة. ورغم الجهود الحثيثة لتحسين بيئة الاستثمار إلا أن نتائج المسح الإحصائي الذي قامت به الهيئة العامة للاستثمار في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) يشير إلى وجود العديد من معوقات الاستثمار، يتركز أهمها في ست مجموعات أساسية هي: معوقات البيئة التشريعية، والبيئة التنافسية، والمعوقات المتعلقة ببدء وتسيير النشاط، ومعوقات الخدمات المالية، والمعوقات المتعلقة بالحوافز. ويلقى هذا الموضوع اهتماماً متزايداً من الدولة في سبيل معالجة هذه المعوقات وتذليلها.

الجدول (٥/٦)

الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

(بليون ريال)

السنة	الاستثمار الخاص	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	٩٤.٩	٦٣٣.٠	١٥.٠
١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	٩٥.٦	٦٣٦.٤	١٥.٠
١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	٩٨.٤	٦٣٧.٢	١٥.٤
١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٠٥.٣	٦٨٣.٠	١٥.٤
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١١٠.٣	٧١٤.٩	١٥.٤

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/٦ نظام الحوافز الاستثمارية

شكلت الحوافز الاستثمارية التي وفرتها الدولة منذ بدايات الخطط الخمسية للتنمية في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠) وسيلة فعالة لتحفيز الاستثمار. وقد اتسمت هذه الحوافز في مراحل التنمية الأولى بالشمولية، نظراً لأهمية ذلك في التعجيل بتطوير النشاطات الصناعية والخدمية ومساندتها، إلا أنه مع تقدم عملية التنمية تطور نظام الحوافز انسجاماً مع التحديات التنموية لكل مرحلة وأولوياتها. وفي ضوء معطيات المرحلة القادمة وتحدياتها المتمثلة بضرورة تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتعزيز نمو النشاطات التي تسهم مباشرة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتطوير اقتصاد المعرفة وغيرها من التوجهات الاستراتيجية ل خطة التنمية الثامنة، يتعين تطوير نظام الحوافز الاستثمارية لكي ينسجم مع هذه التوجهات، ويتسم بالانتقائية والتمييز بين مجالات التحفيز. ومن المتوقع في هذا الإطار تحفيز النشاطات والخدمات التي تسهم في تطوير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كالنشاطات الداعمة لنقل التقنية وتوطينها، ونشاطات البحث العلمي والتطوير، والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والصادرات ذات المحتوى التقني العالي وغيرها من المجالات والنشاطات ذات الأولوية في هذه المرحلة، مع الأخذ في الحسبان الالتزامات الناجمة عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

٣/٤/٦ سوق العمل وتوطين الوظائف

تحظى قضية توظيف القوى العاملة الوطنية باهتمام خاص ومنتام لدى جميع الجهات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك أصبح من الضروري التعامل مع هذه القضية بكفاءة ومرونة من خلال إيجاد الحلول الملائمة لمعوقات تطبيق السعودة بالقطاع الخاص - في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة - في إطار استراتيجية إحلال متكاملة وفاعلة. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من قيام القطاع الخاص بتوفير نحو (٦٩٣) ألف وظيفة للمواطنين خلال خطة التنمية السابعة مقارنة بنحو (٢٩١) ألف وظيفة خلال خطة التنمية السادسة، إلا أن نسبة المواطنين من مجمل العمالة في القطاع الخاص ما زالت دون المستوى المأمول، إذ بلغت (٣٥.٥٪) فقط في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٦/٦).

وتشير نتائج الدراسات الميدانية إلى أن البطالة في الاقتصاد السعودي تصنف بأنها بطالة هيكلية متعلقة بعدم موازنة الطلب مع العرض من القوى العاملة الوطنية نوعاً وكمياً، مما يعني أنها ليست بطالة ناتجة عن قلة الوظائف الشاغرة نتيجة لاقتصاد متقلص، بل هي ناتجة عن الخلل في الموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل، وانخفاض جاذبية العمل في القطاع الخاص بسبب التدني النسبي للرواتب. وبتفعيل دور القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة الوطنية، يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الموازنة من خلال رسم استراتيجية شاملة ومتكاملة تقوم على رؤية مستقبلية لتطبيق عملية السعودة.

الجدول (٦/٦)
حجم العمالة الوطنية والوافدة

(بالألف)

نسبة السعوديين من الإجمالي (%)	القطاع الخاص			السنة
	الإجمالي	غير سعودي	سعودي	
٣١.٦	٦٠٤٦	٤١٣٤	١٩١٢	٢٠١٤/٢١هـ - (٢٠٠٠)
٣١.٧	٦٤٥٤	٤٤١١	٢٠٤٣	٢٠١٤/٢٢هـ - (٢٠٠١)
٣٠.٤	٧١٠٢	٤٩٤٦	٢١٥٦	٢٠١٤/٢٣هـ - (٢٠٠٢)
٣٢.٥	٧١١٣	٤٨٠٠	٢٣١٢	٢٠١٤/٢٤هـ - (٢٠٠٣)
٣٥.٥	٧٠٧٦	٤٥٦٤	٢٥١٢	٢٠١٤/٢٥هـ - (٢٠٠٤)

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٤/٤/٦ معوقات تنمية قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

تؤكد تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة، على حد سواء، على ما يمتلكه قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، من طاقات كامنة كبيرة يمكن عند تفعيلها أن تصبح إحدى القوى الرئيسة للتنمية الاقتصادية. وانطلاقاً من هذه الرؤية حظي هذا القطاع باهتمام ظل يتزايد، وانعكس في الأهداف والمحاور الرئيسة لخطط التنمية في المملكة، وفي خطة التنمية السابعة على وجه الخصوص. ويأتي هذا الاهتمام ضمن الدور الرائد للقطاع الخاص كما حددته الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة. وعند توفر الظروف المناسبة يمكن أن يحقق قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة عدداً من الأهداف الاستراتيجية من بينها جذب الاستثمارات الأجنبية، والمشاركة في زيادة الصادرات غير النفطية، والإسهام بصورة فاعلة في تحسين التوازن لنشاطات التنمية في المناطق والمحافظات المختلفة في المملكة، وتعزيز الثقافة الإنتاجية للمجتمع عبر فتح آفاق أكبر للاستفادة من المدخرات من خلال توسيع فرص الاستثمار. إلا أن تفعيل دور هذه المنشآت لتحقيق هذه الأهداف يتطلب التغلب على بعض المعوقات التي تحد من نشاطاتها وإسهاماتها.

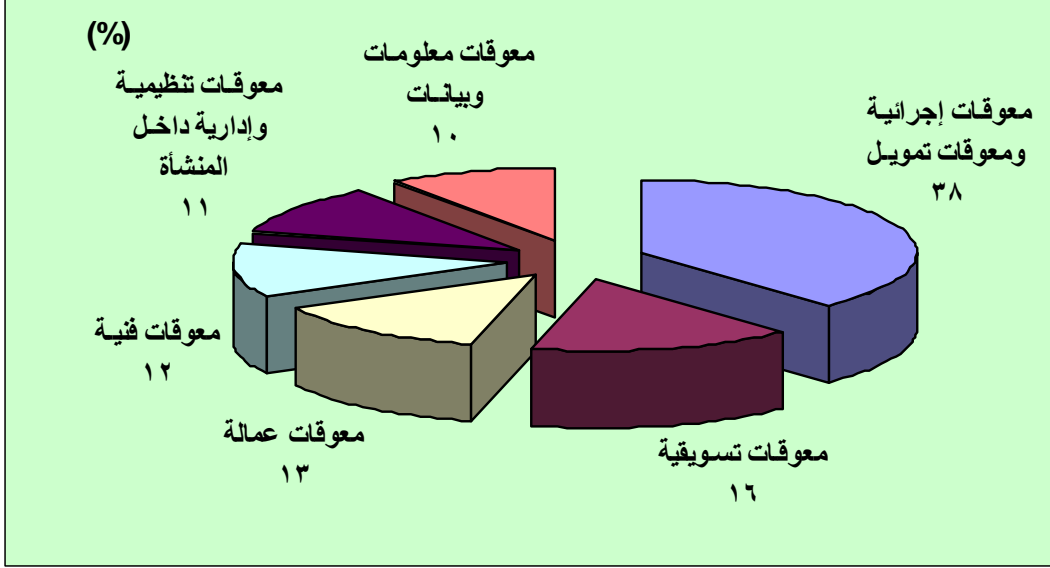
وبناء على استطلاع عُرضت نتائجه في منتدى رجال الأعمال بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض في ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (أكتوبر ٢٠٠٣) شمل منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة في كل من الرياض وجدة والدمام، تبين أن من أهم المعوقات التي تواجه هذا القطاع الآتي:

- تنصدر المشاكل الإجرائية مثل طول الإجراءات والتأخير، ومشاكل الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل، المعوقات التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تتمثل المعوقات الأخرى التي تواجهها هذه المنشآت في معوقات فنية وإدارية مثل نقص العمالة الماهرة، والكفاءة الإدارية، وانخفاض جودة مستلزمات التشغيل، وعدم مواكبة أساليب العمل الحديثة.

ويلخص الشكل البياني (٢/٦) الأهمية النسبية لكل من المعوقات التي تواجه قطاع منشآت الأعمال الصغيرة وفقاً لنتائج الدراسة المذكورة أعلاه.

الشكل (٢/٦)

الأهمية النسبية للمعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة



٥/٤/٦ تفعيل سوق الأسهم السعودي

تمثل موافقة مجلس الوزراء في ١٦/٤/٢٠١٤ هـ (١٦/٦/٢٠٠٣) على مشروع نظام السوق المالية خطوة مهمة نحو إعادة هيكلة سوق الأسهم السعودي لتعمل وفق أسس حديثة متطورة من شأنها توسيع وإيجاد وسائل فاعلة لاستثمار المدخرات، وزيادة عمق السوق، وتعزيز متطلبات الشفافية والعدالة والحماية للمتعاملين فيها. ويُعد سوق الأسهم السعودي الأكبر من حيث الرسملة في منطقة الخليج، إذ يبلغ رأسماله السوقي حتى الربع الثالث من عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) حوالي (٨٩١) بليون ريال، الجدول (٧/٦). وتبين دراسات المقارنة إلى أن هناك مجالاً لأن يكون السوق أكثر تطوراً وحيوية. ويرتبط تفعيل سوق الأسهم السعودي وتطويره إلى حد كبير بمدى فاعلية الإجراءات التي ستضعها هيئة السوق المالية بشأن تنظيم التداول وشروط إدراج الشركات في السوق، والتغلب على المعوقات التي تعترض تطور السوق. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تساعد في تطوير البيئة الاستثمارية في سوق الأسهم، من بينها:

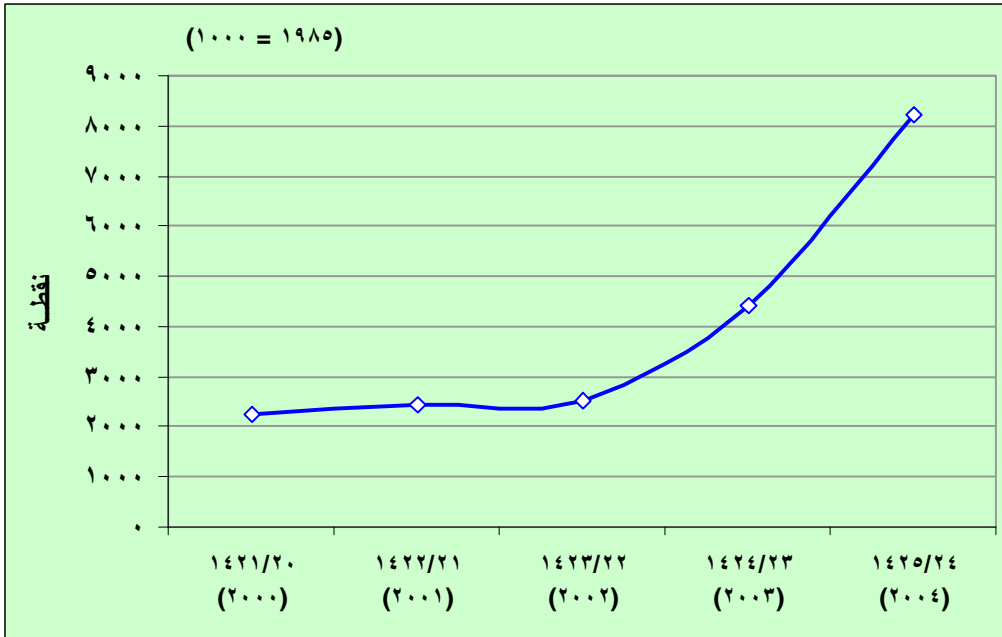
- ١ - تكثيف تفعيل نظام السوق المالية خاصة في مجال إعادة هيكلة وتنظيم الاستثمار في الأوراق المالية، وتحقيق مزيد من الشفافية والإفصاح المالي للشركات المصدرة للأسهم بما يضمن سلامة التعامل في الأوراق المالية المتداولة.
- ٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل السوق الأولية للأسهم. حيث يعد السوق الأولي النشاط شرطاً أساسياً لنشاط سوق الأسهم، وذلك لأنه يتيح المجال لتسجيل وإدراج أسهم جديدة مما يزيد من عمق السوق ونشاطه. وفيما يتعلق بسوق الأسهم السعودي فإن نشاط السوق الأولي ظل ضعيفاً، حيث لم يُضف سوى نحو (١٣) شركة فقط إلى سوق الأسهم طوال العقد المنصرم. ونتج عن ذلك زيادة رسملة السوق الحالية بنسبة (٣٪) فقط. ولمعالجة هذه الظاهرة وتفعيل السوق الأولي، يتطلب الأمر ما يلي:
- (أ) الإسراع في تنفيذ برنامج التخصيص.
- (ب) تشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة قابلة للإدراج في سوق الأسهم.
- ٣ - إنشاء بنوك استثمارية يكون من بين مهامها إنشاء الصناديق الاستثمارية وإدارتها، ومحافظة الأوراق المالية، بالإضافة إلى خدمات أمناء الاستثمار وما يرتبط بذلك من تقديم النصح والمشورة للمستثمرين، وتسويق الأوراق المالية، وتغطية الاكتتابات وغيرها من الخدمات المتعلقة بتنشيط سوق الأوراق المالية.
- ٤ - السماح للأجانب بالاستثمار في أسهم الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي سيسهم في استقطاب مدخرات الأجانب المقيمين بالمملكة نحو الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- ٥ - دراسة تأثير تمويل الجهاز المصرفي للاستثمار في الأوراق المالية. حيث من الملاحظ أن تمويل المصارف للاستثمار في الأوراق المالية للقطاع الخاص زاد بنسبة (٤٩%) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) مقارنة بالعام السابق ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣)، مما قد يكون سبباً في ارتفاع مؤشر السوق بصورة ملحوظة، الجدول (٧/٦)، والشكل (٣/٦).

الجدول (٧/٦)
سوق الأسهم السعودي
خطة التنمية السابعة

المؤشر العام لأسعار الأسهم (١٠٠٠=١٩٨٥)	حجم التمويل المصرفي للاستثمار في الأوراق المالية بليون ريال	حجم السوق (القيمة السوقية للأسهم) بليون ريال	الفترة
٢٢٥٨.٣	١١.١	٢٥٥	١٤٢١/٢٠هـ - (٢٠٠٠)
٢٤٣٠.١	١٠.٢	٢٧٥	١٤٢٢/٢١هـ - (٢٠٠١)
٢٥١٨.١	٧.١	٢٨١	١٤٢٣/٢٢هـ - (٢٠٠٢)
٤٤٣٧.٦	٧.٣	٥٩٠	١٤٢٤/٢٣هـ - (٢٠٠٣)
٨٢٠٦.٢	١٠.٩	١١٤٩	١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

الشكل (٣/٦)
المؤشر العام لأسعار الأسهم
خطة التنمية السابعة



٦/٤/٦ انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية

لقد بات انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية متوقفاً في المستقبل المنظور، وذلك بعد جولات المفاوضات الناجحة التي انعقدت مع عدد كبير من الدول الأعضاء بالمنظمة. ويحمل انضمام المملكة للمنظمة العديد من الانعكاسات الإيجابية من أبرزها تشجيع مستثمري القطاع الخاص على إقامة صناعات موجهة للتصدير مما سيؤدي لتحسين الوضع التنافسي للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء. كما أن الانضمام يمكن المملكة من الاستفادة من التشريعات والأنظمة التجارية في حماية تجارتها العالمية من الممارسات الخاطئة التي تقوم بها بعض الدول مثل الإغراق التجاري، والرسوم التعسفية، والغش التجاري للسلع وغير ذلك من الممارسات التي قد تخل باستقرار التجارة وتميتها، كما أن الانضمام سيجنب المملكة الإجراءات الأحادية والسياسات التجارية التمييزية التي تمارسها بعض الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة، لأن الانضمام للمنظمة سيجعل صادرات المملكة غير خاضعة لرسوم الإغراق أو الرسوم المضادة إلا بمقتضى الأحكام والتدابير القانونية الواردة في تشريعات المنظمة، كما أنه سيعطي المملكة، بموجب قوانين المنظمة، الحق في اللجوء إلى هذه التدابير للدفاع عن مصالحها التجارية.

وتعد صادرات المملكة من البتروكيماويات من أهم السلع المستفيدة من الانعكاسات الإيجابية المذكورة، نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية بالدول الأعضاء بالمنظمة، وتذليل معوقات النفاذ إلى أسواق هذه الدول، مما يؤدي إلى رفع مقدرتها التنافسية.

وفيما يتعلق بالانعكاسات السلبية المترتبة على الانضمام أو التكاليف، فهي تتمثل في زيادة حدة المنافسة الأجنبية داخل الأسواق السعودية خاصة في قطاع الخدمات المصرفية والاتصالات والاستشارات، وكذلك الحال في مجال المنتجات السلعية، خاصة في السنوات الأولى للانضمام، مما يتطلب وضع خطة عمل للتصدي للآثار السلبية وتقليلها وتعظيم الآثار الإيجابية. وينبغي أن تتضمن الخطة سياسات تهدف لزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني من خلال تحسين إنتاجية القوى العاملة السعودية وصقل مهاراتها بالتعليم والتدريب، وزيادة فرص النفاذ للسلع في الأسواق العالمية، ودعم دور برنامج انتماء الصادرات السعودية وضماتها في هذا الخصوص، والتركيز على الصناعات الوطنية ذات الميزة التنافسية مثل صناعة البتروكيماويات والصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل الألمنيوم، والزجاج، والخزف، والحديد، وغيرها، وكذلك الصناعات

ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتطورة، إضافة إلى الاستفادة من أنظمة منظمة التجارة العالمية التي تعطي الامتيازات والاستثناءات للتكتلات الاقتصادية مما يحتم تسريع عملية إنشاء السوق الخليجية المشتركة والدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية جديدة.

٧/٤/٦ برنامج تنفيذي للتخصيص

يمثل التخصيص أحد أهم المحاور الاستراتيجية الراهنة على قائمة التحولات التي يمر بها اقتصاد المملكة، كما يعد من أهم الآليات لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وبعد إعلان المجلس الاقتصادي الأعلى لاستراتيجية التخصيص وتحديد المنشآت والمرافق العامة المستهدفة للتخصيص، تأتي المرحلة المهمة والمتمثلة في وضع برنامج عملي أو تنفيذي للتخصيص الأمر الذي يتطلب:

- (أ) وجود إطار تنظيمي مساند لبرنامج التخصيص، وخاصة عند تخصيص مشروعات المرافق الأساسية، ينطوي على ضوابط لتسعير خدمات هذه المرافق.
 - (ب) التدرج في عملية التخصيص مما قد يقتضي إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى شركات عامة تملكها الحكومة كخطوة أولى تمهيداً لنقل الملكية إلى القطاع الخاص، والعمل خلال المرحلة التمهيدية وفقاً للأساليب التجارية المتبعة لدى القطاع الخاص لتسهيل عملية التخصيص.
 - (ج) تقويم موجودات المنشآت التي سيتم تحويل ملكيتها للقطاع الخاص وفقاً للأسس المناسبة لكل منشأة من أجل تحديد قيمة المنشأة للاستدلال به في عملية التخصيص.
 - (هـ) الشفافية في اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بعملية التخصيص.
 - (و) الاستعانة بالمستشارين المتخصصين في إعداد الدراسات التفصيلية المتعلقة بعملية التخصيص، وفي إدارة البرنامج التنفيذي للتخصيص.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج التنفيذي يتطلب وضع إطار زمني محدد لتسريع عملية تخصيص القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٨/٤/٦ تنمية الصادرات السلعية غير النفطية

أدى انخفاض نسبة إسهام الصادرات السلعية غير النفطية التي لم تتجاوز (١٢٪) من إجمالي الصادرات في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٨/٦)، إلى تبني الدولة لمجموعة من الإجراءات لتنمية هذه الصادرات، من بينها تشجيع الصناعات الوطنية بإعفاء صادراتها من رسوم التصدير، والإعفاء الجمركي لجميع مستلزمات المشاريع الصناعية، ونظام توحيد التعرفة الجمركية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بدأ العمل به في بداية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، هذا بالإضافة إلى ما أبرمته الدولة من اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية لتسهيل انسياب صادرات المملكة للخارج.

الجدول (٨/٦)

الصادرات السلعية غير النفطية

بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

(بليون ريال)

السنة	الصادرات غير النفطية	المساهمة النسبية في إجمالي الصادرات (%)
١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	٢٣.٧	١٠.٦
١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	٢٥.٥	١٢.٠
١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	٢٦.٢	١٢.٤
١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	٢٨.٨	١١.٨
١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	٢٩.٩	١١.٨

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات إلا أن تنمية الصادرات السعودية تتطلب أيضاً منح حوافز تشجيعية للمصدرين بما لا يتعارض مع الالتزامات الناجمة عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، من بينها ما يلي:

١. تكثيف المعونات الفنية لمساعدة المصدرين على تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات المصدرة ورفع مقدرتها التنافسية.

٢. تكثيف الجهود في مجال تسريع إنجاز جميع الإجراءات الخاصة بالصادرات، وتوفير المعلومات التجارية عن الدول المستوردة للبضائع السعودية.
٣. التوسع وتفعيل برنامج الصادرات السعودية لتمويل وضمان الصادرات غير النفطية والذي يتبناه الصندوق السعودي للتنمية لتغطية المصدرين السعوديين ضد مخاطر عدم السداد.
٤. دراسة تحويل مركز تنمية الصادرات السعودية إلى هيئة عامة للصادرات، وذلك لتكثيف الجهود لتنمية وتنويع القاعدة التصديرية للمملكة من خلال معالجة القضايا التي تواجه المصدرين، ووضع استراتيجية واضحة المعالم للتصدير.

من المتوقع أن يؤدي انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وقيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب اتفاقيات المملكة الثنائية مع العديد من الدول إلى فتح أسواق جديدة لمنتجات المملكة غير النفطية. وللاستفادة من كل ذلك تدعو الخطة إلى:

- (أ) إيجاد الآليات المناسبة لمساعدة المصدرين على الدخول في الأسواق الأجنبية المختلفة، وزيادة قدرتهم التنافسية.
- (ب) جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيعها وذلك للاستفادة من المزايا النسبية للمملكة في حقل الطاقة والمعادن الصناعية، وتشجيع قيام المشروعات المشتركة لمساعدة المنتجين المحليين على اكتساب الخبرات والتقنيات الحديثة.

٩/٤/٦ توجيه موارد البنوك التجارية

يوضح توزيع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص أن المصارف التجارية تركز بصورة شبه مستقرة على تمويل النشاطات ذات الربحية العالية والمخاطر المتدنية مثل نشاطات التجارة والخدمات العقارية، إذ تستحوذ هذه النشاطات على أكثر من (٦٠٪) من إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص، بينما لا تحصل النشاطات الإنتاجية مثل الصناعة، والكهرباء والمياه، والتعدين والمعادن، والزراعة وصيد الأسماك، مجتمعة إلا على أقل من (١٧٪) من إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص، كما هو موضح في الجدول (٩/٦).

تستوجب المرحلة الراهنة والمقبلة، مع ما يتخللها من برامج للتخصيص، وتطلعات طموحة للتوسع الصناعي، والنمو الاقتصادي، أن يستجيب النظام المصرفي لمتطلبات هذه المرحلة، وأن يتماشى مع التطورات الحديثة الخاصة بدور البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الأخرى، وتطور أدوات سوق النقد وقيام سوق المال السعودي، وبالتالي مواكبة المستجدات المتسارعة محلياً ودولياً.

الجدول (٩/٦)

نسب توزيع الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

(%)

نوع النشاط	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)
الأنشطة الإنتاجية	١٦.٥	١٦.٥	١٤.٥	١٤.٣
التجارة والخدمات العقارية، وأنشطة أخرى ذات علاقة	٦٢.٩	٦٤.٦	٦٣.٧	٦٤.٦

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الأربعون عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

٥/٦ الرؤية المستقبلية

تهيئة البيئة المواتية لنشاط القطاع الخاص، وتحفيزه على الاستثمار والاضطلاع بمهام قيادية في مسيرة التنمية الاقتصادية، تعد من الأسس الاستراتيجية والأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة. وعلى ضوء ما تم استعراضه من تحديات تواجه تنمية القطاع الخاص، فإن الإطار المطلوب لدعم هذا القطاع وتنميته يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، وتطوير دور البنوك التجارية في دعم نشاطات القطاع التنموية، وتطوير سوق المال، وتفعيل برنامج التخصيص، وإفساح المجال لمشاركة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد.

من هذا المنطلق فإن محاور التركيز الرئيسية لتفعيل مهمة القطاع الخاص في الخطة

الثامنة تشمل ما يلي:

١/٥/٦ تنمية الخدمات المالية

يمثل قطاع الخدمات المالية ركيزة أساسية لتفعيل إسهامات القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي. وتؤكد العديد من المؤشرات إمكانية التوسع في الخدمات المالية مع تحسن البيئة النظامية والتشغيلية. ومن المتوقع أن يشكل تطور سوق رأس المال السعودي محورياً استراتيجياً في تنمية القطاع المالي. إن تحقيق ما هو متوقع من تطورات قد يتطلب استحداث آليات وأساليب جديدة لإدارة المخاطر المالية، وتطوير آليات جديدة من أجل تشجيع البنوك التجارية لتمويل النشاطات الإنتاجية الصناعية ذات المخاطر العالية. كما تشكل تنمية نشاطات التأمين في مجالاتها المختلفة آفاقاً رحبة لتعزيز الدور المتنامي للقطاع الخاص ومساندته.

٢/٥/٦ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتطلب تذليل المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية التي تواجهها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة استمرار صندوق تنمية الموارد البشرية في تقديم الدعم الفني وتأهيل الكوادر المهنية لمقابلة احتياجات هذه المنشآت في سوق العمل. كما يتطلب ذلك تفعيل دور اللجان الرئيسية والمراكز المتخصصة التي أنشأتها الغرف التجارية الصناعية السعودية لرعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم آليات صندوق التنمية الصناعية السعودي وتطويرها لكفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعزيز دور بنك التسليف السعودي في مجال إقراض هذه المنشآت.

ومن المتوقع أن يواجه قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بعض التحديات نتيجة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. لذا فإن الأمر قد يتطلب إيجاد مظلة تعنى بتنمية قطاع المنشآت الصغيرة وحمايته من الظروف والمستجدات المحيطة به، ومعالجة المشاكل التي قد تواجه هذه المنشآت، وتهيئة بيئة أعمال مواتية لتنمية وتفعيل علاقات الارتباط والتكامل بين هذه المنشآت والمشروعات الكبيرة.

٣/٥/٦ تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تركز استراتيجية تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تفعيل سياسات واستراتيجيات التخصيص واستكمال الإطار التنظيمي والرقابي المساند. وينطوي ذلك على تعظيم

دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال الإسراع بتنفيذ برنامج التخصيص في القطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة، وتوسيع عضوية رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص في اللجان والمجالس والهيئات الحكومية للمشاركة في بحث القضايا الاقتصادية والمؤسسية ذات العلاقة.

٤/٥/٦ الأجهزة المؤسسية للقطاع الخاص

تتبع أهمية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية وجميع الغرف التجارية الصناعية بالمملكة، من تفاعلها وتلاحمها مع قطاع الأعمال برجاله ومنشآته من أجل تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يمارسها، وبناء قطاع خاص قوي يمتلك المؤسسات القادرة على النمو والتطور، وتكون الدعامة الأساسية في إقامة قطاع إنتاجي متنوع ومتجدد الموارد، وقادر على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، ويتبوأ مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني. ومن المتوقع أن تقوم الغرف التجارية الصناعية السعودية، ومجلس الغرف بدور أكبر يتواءم مع اتساع مهمة القطاع الخاص ومسؤولياته في الاقتصاد. ولا شك أن المحافظة على دور نشط وفعال للغرف التجارية الصناعية السعودية يقتضي توثيق أو اصر الارتباط بينها ومنتسبيها بما في ذلك إدخال ما قد يلزم من تطوير على نظام الغرف ولائحته التنفيذية.

٥/٥/٦ تفعيل دور القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

اتخذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات مهمة على طريق التكامل الاقتصادي فيما بينها، في مقدمتها توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي ابتداءً من ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ — (٢٠٠٧)، والاتفاق على تنظيم العلاقة بين عملاتها، وتحديد عام ١٤٣٠هـ (٢٠١٠) للوصول إلى الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة، والسماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، وغير ذلك من الخطوات التي من شأنها دعم القطاع الخاص الخليجي، وتعظيم دوره في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب له لإقامة المشروعات المشتركة.

واستمراراً في تعزيز دور القطاع الخاص في دول المجلس، يتطلب الأمر إعطاء العناية للإجراءات التالية:

- توجيه الاستثمارات الخليجية إلى داخل الدول الأعضاء ولاسيما في قطاعات الصناعة والإسكان والسياحة.
- تفعيل دور الأسواق المالية في دول المجلس، وتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني الدول الأعضاء فيما يتعلق بتملك الأسهم وتداولها.
- تفعيل قرارات المجلس الخاصة بفتح أسواق العمل الخليجية أمام القوى العاملة الوطنية.
- تفعيل قنوات التشاور مع القطاع الخاص في مرحلة بناء القرار الاقتصادي الخليجي.
- تعزيز مشاركة ممثلي القطاع الخاص في المؤسسات الخليجية المشتركة.
- بناء قاعدة معلومات صناعية خليجية.
- تطوير أنظمة الاستثمار ولوائحه لتعزيز جاذبية بيئة الاستثمار في دول المجلس.

٦/٦ استراتيجية التنمية

تستهدف خطة التنمية الثامنة دفع جهود القطاع الخاص وإسهاماته في تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة دوره المستقبلي في النشاطات الإنتاجية وذلك من خلال تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي المتمثل في الأهداف والسياسات التالية:

١/٦/٦ الأهداف العامة

- تتمثل الأهداف العامة للقطاع الخاص خلال خطة لتنمية الثامنة بالآتي:
- تحسين البيئة الاستثمارية وتطويرها.
 - زيادة إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - توظيف الوظائف بالقطاع الخاص السعودي.
 - زيادة قنوات التشاور والمشاركة بين القطاعين العام والخاص بشأن الأمور ذات العلاقة بأعمال القطاع الخاص.
 - توسيع فرص مشاركة المرأة في الأنشطة الاستثمارية.

٢/٦/٦ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف العامة للقطاع الخاص في خطة التنمية الثامنة على السياسات

التالية:

- إزالة التعارض بين اللوائح والقرارات والأنظمة السارية ونظام الاستثمار.
- تطوير آليات وإجراءات تنفيذ الأحكام في قضايا المنازعات التجارية.
- تفعيل قنوات التشاور مع القطاع الخاص عند دراسة مشاريع الأنظمة، ونشر بيانات المشاريع المعتمدة في الميزانية.
- تعزيز دور وآليات سوق العمل في توظيف العمالة.
- تعزيز نسبة تمثيل القطاع الخاص في مجالس إدارات المؤسسات العامة.
- إنشاء محاكم تجارية متخصصة في المنازعات التجارية.
- تطوير قاعدة بيانات شاملة خاصة بشؤون الاستثمار.
- دراسة احتياجات الاقتصاد من العمالة حسب فئاتها المهنية وتخصصاتها، في ضوء المتوفر منها في السوق المحلية والمتوقع دخوله سوق العمل من المواطنين.
- استكمال الإطار التنظيمي والرقابي المساند لاستراتيجية التخصيص.

٣/٦/٦ الأهداف المحددة

من المتوقع أن يحقق القطاع الخاص خلال خطة التنمية الثامنة معدلات النمو

التالية:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩) من (٣٩٠.٢) بليون ريال في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ — (٢٠٠٤) إلى (٥١٤.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩)، أي تحقيق نمو بمعدل سنوي (٥.٧٪) في المتوسط.
- زيادة الإسهام النسبي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٤.٦٪) في عام ١٤٢٥/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى (٥٧.٥٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩).
- نمو الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي متوسط (٣.٥٪).

- نمو الإنفاق الاستثماري الخاص بمعدل سنوي متوسط مقداره (١٠.٤٪).
- تحقيق صادرات البتروكيماويات معدل نمو سنوي متوسط قدره (٦.٥٪)، ونمو قطاع البتروكيماويات بمعدل سنوي متوسط (٧.٣٪).
- نمو قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بمعدل سنوي متوسط (٦.٧٪).
- نمو قطاع التجارة بمعدل سنوي متوسط (٥.٢٪).
- نمو قطاع التمويل بمعدل سنوي متوسط (٦.١٪).
- نمو إجمالي العمالة بالقطاع الخاص بمعدل سنوي متوسط (٢.٢٪).
- نمو العمالة الوطنية بالقطاع الخاص بمعدل سنوي متوسط (٧.٢٪).

الفصل السابع

الاستثمار

٧. الاستثمار

١/٧ المقدمة

يعد الاستثمار المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي، إذ يؤثر في النمو من جانبين: أولاً: كونه جزءاً أساسياً من الطلب الكلي، حيث يسهم مباشرة في تحفيز الإنتاج المحلي. ثانياً: وظيفته في تراكم الأصول المنتجة المطلوبة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتنميتها وزيادة قدرته التنافسية.

وقد اهتمت خطط التنمية المتعاقبة بتعزيز الاستثمار وتنمية رأس المال الثابت في إطار السعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المتمثلة في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تحققت إنجازات ملحوظة في هذا المجال، من بينها، الدور الرئيس الذي أصبح يؤديه القطاع غير النفطي في النشاط الاقتصادي الذي شكلت استثماراته نحو (٦٠.٨٩٪) من إجمالي الاستثمار في خطة التنمية السابعة، والتي اشتملت على استثمارات القطاع الخاص غير النفطي الذي بلغت حصته نحو (٦٠.٧٥٪) من إجمالي الاستثمار، وأصبح يمثل معها الدعامة الرئيسة للاقتصاد الوطني.

وبالرغم مما تم تحقيقه، فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوياته الممكنة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتحويل عائدات الموارد الوطنية غير المتجددة إلى أصول منتجة ومستدامة، تمثل بعض التحديات التي تستدعي الاستمرار في التركيز على تعزيز الاستثمار الرأسمالي وتطويره حجماً ونوعاً.

وفي هذا الإطار، يستعرض هذا الفصل الوضع الراهن للاستثمار في الاقتصاد الوطني موضعاً هيكله وسماته الرئيسة، ويلقي الضوء على تطور تراكم رأس المال. كما يتناول أهم القضايا والتحديات التي تواجه الاستثمار في المملكة، والتوجهات الاستثمارية لخطة التنمية الثامنة، بالإضافة إلى أهم مشروعاتها الاستثمارية في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

٢/٧ الوضع الراهن

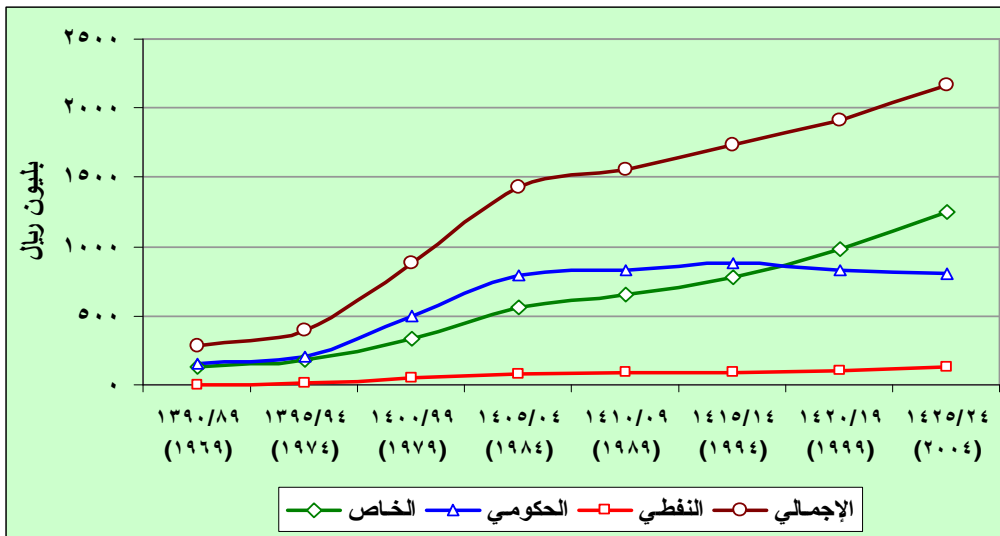
١/٢/٧ تطور المخزون الرأسمالي

يوضح الشكل (١/٧) تطور المخزون الرأسمالي وفقاً لقطاعات الاستثمار الرئيسية الثلاثة: الخاص، والنفطي، والحكومي، حسب تقديرات أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار إعداد خطة التنمية الثامنة، ويعكس النمو الملحوظ والسريع للمخزون خلال خطة التنمية الثانية، وخطة التنمية الثالثة، والذي بلغ متوسط نموه السنوي نحو (١٧.٢٪) و(١٠.٢٪) على التوالي. وقد أسهم المخزون الرأسمالي الحكومي بدور كبير في تحقيق هذا النمو الملحوظ. إلا أنه، ومع بداية خطة التنمية الرابعة، بدأ النمو في المخزون الرأسمالي الحكومي يتباطأ، متأثراً بالانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية نتيجة التطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية آنذاك، في وقت كان الطلب فيه على البنود التشغيلية (المتكررة) في الميزانية يتزايد بسرعة في ضوء نمو الإدارة العامة وتطورها من جهة، وازدياد الطلب على بند التشغيل والصيانة في الميزانية نتيجة تراكم الأصول من جهة أخرى. وبالتالي فإن المخزون الرأسمالي الحكومي لم يشهد نمواً يذكر في تلك الحقبة، في حين أن القطاع النفطي، نظراً لتوفر فائض في الطاقة الإنتاجية منذ أوائل خطة التنمية الثالثة، لم يتطلب استثمارات جديدة كبيرة خلال هذه المدة.

الشكل (١/٧)

إجمالي المخزون الرأسمالي

بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩)



وبالمقابل حقق القطاع الخاص معدلات جيدة من الاستثمار منذ خطة التنمية الرابعة، مستفيداً من قدراته المالية المتراكمة، وتنامي الفرص الاستثمارية المتاحة له، علاوة على السياسات التنموية التي ركزت عليها خطط التنمية والهادفة إلى تعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ارتفع مخزونه الرأسمالي من نحو (٥٦١) بليون ريال في نهاية الخطة الثالثة إلى نحو (١٢٤٦) بليون ريال تقريباً بنهاية خطة التنمية السابعة.

ويعد الدور المتنامي للقطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت ظاهرة إيجابية يتوقع لها أن تستمر في المستقبل. خاصة في ظل السياسات الحكومية المعززة للبيئة الاستثمارية المشجعة والداعمة لجهود القطاع الخاص.

وقد ازداد المخزون الرأسمالي خلال خطة التنمية السابعة بمقدار (٢٦١) بليون ريال وبمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٦٪)، ليصل إلى نحو (٢١٧٢) بليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو المخزون الرأسمالي يتأثر بكل من معدلات الاستثمار الإضافي ومعدلات الإحلال.

٢/٢/٧ الاستثمار

بلغ حجم الاستثمار خلال خطة التنمية السابعة نحو (٦٦٧.١) بليون ريال، بزيادة قدرها (٢٧٪) عن حجمه خلال خطة التنمية السادسة، وشكل نسبة (٩٩.٣٪) من الاستثمارات المستهدفة.

كما بلغت استثمارات القطاع غير النفطي نحو (٥٩٨.١) بليون ريال مثلت زيادة ملحوظة عن مستواها في الخطة السادسة (٤٨١.٥) بليون ريال، إلا أنها جاءت أقل من المستهدف في الخطة السابعة (٦٣٨.٣) بليون ريال. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات القطاع النفطي شهدت زيادة ملحوظة تركزت في مجال تطوير مصادر الغاز الطبيعي وتنويعها، على حين انخفضت حصة القطاع غير النفطي من إجمالي الاستثمار من (٩١.٧٪) للخطة السادسة إلى (٨٩.٦٪) للخطة السابعة، علماً بأن الحصة المستهدفة كانت (٩٥٪). وبالمقابل ازدادت حصة القطاع النفطي من (٨.٣٪) إلى (١٠.٤٪) للخطتين على التوالي.

وقد شهدت استثمارات القطاع الخاص غير النفطي المنفذة خلال خطة التنمية السابعة تطورات إيجابية، الجدول (١/٧)، حيث بلغت (٥٠٤.٥) بليون ريال مقابل نحو (٤٠٤.٦) بليون ريال خلال خطة التنمية السادسة، لتصل حصته من إجمالي الاستثمار إلى نحو (٧٥.٦٪). وتعزى التطورات في استثمارات القطاع الخاص، إلى النمو الملحوظ في استثمارات القطاعات الإنتاجية غير النفطية المنفذة خلال خطة التنمية السابعة والتي بلغت نحو (٢٧٧.١) بليون ريال، بزيادة قدرها (٢٧.٣٪) عن مستواها في خطة التنمية السادسة. وتعود هذه النتائج أساساً إلى النمو الملحوظ في استثمارات قطاعات الكهرباء والغاز والمياه، والبتروكيماويات، في حين لم يتمكن قطاع الصناعات التحويلية الأخرى من تحقيق أهدافه الاستثمارية.

وعلى صعيد قطاعات الخدمات الخاصة فقد بلغت استثماراتها (٢٢٧.٤) بليون ريال خلال خطة التنمية السابعة، مقارنة بنحو (١٨٧) بليون ريال لخطة التنمية السادسة، بزيادة قدرها (٢١.٦٪). وقد تمكن قطاع الخدمات العقارية من المحافظة على حصته في إجمالي الاستثمار، وكذلك بالنسبة لقطاع خدمات المال والتأمين.

أما على صعيد الاستثمارات الحكومية فإن استمرار ضغوط بنود النفقات التشغيلية على موارد الميزانية حالت دون تعزيز هذه الاستثمارات خلال خطة التنمية السابعة حسب ما استهدفته الخطة، حيث بلغت (٩٣.٦) بليون ريال مقارنة بنحو (٧٦.٨) بليون ريال خلال خطة التنمية السادسة. إلا أن حصتها في إجمالي الاستثمار لم تشهد تغيراً ملحوظاً. ويمثل تعزيز الاستثمارات الحكومية أحد التحديات الرئيسة لخطة التنمية الثامنة.

من جهة أخرى، فإن عدم تمكن قطاع الصناعات التحويلية الأخرى من تحقيق أهدافه الاستثمارية، وفي ضوء مركزيته في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، يمثل تحدياً آخر للتنمية، علماً بأن الإجراءات والحوافز التي تم اعتمادها خلال خطة التنمية السابعة والتي تهدف إلى تعزيز الاستثمار الوطني والأجنبي في القطاع الصناعي قد تتطلب بعض الوقت لتظهر نتائجها المادية الأمر الذي يمكن توقعه خلال السنوات القليلة القادمة.

الجدول (١/٧)
الاستثمارات في خطة التنمية السابعة *
مقارنة بخطة التنمية السادسة

(بليون ريال)

الخطة السابعة (فعلي) ١٤٢١/٢٠-١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤)		الخطة السادسة (فعلي) ١٤١٦/١٥-١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٥-١٩٩٩)		
القيمة	التوزيع النسبي	القيمة	التوزيع النسبي	
٨٩.٦	٥٩٨.١	٩١.٧	٤٨١.٤٧	أ) القطاعات غير النفطية
٤١.٥	٢٧٧.١	٤١.٤	٢١٧.٦٧	١. القطاعات الإنتاجية:
٢.٨	١٨.٨	٣.٩	٢٠.٥٩	١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠.٢	١.٤	٠.٣	١.٥٤	٢/١ التعدين غير النفطي، المحاجر
١٤.١	٩٤.٠	١٦.٦	٨٧.٠٥	٣/١ الصناعات التحويلية
١.٣	٨.٩	٢.١	١١.١٩	١/٣/١ تكرير النفط
٧.٨	٥٢.٠	٨.٨	٤٦.١٣	٢/٣/١ البتروكيماويات
٥.٠	٣٣.١	٥.٧	٢٩.٧٣	٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى
٢٣.١	١٥٤.٤	١٨.٩	٩٩.٢٢	٤/١ الكهرباء والغاز والمياه
١.٣	٨.٥	١.٨	٩.٢٦	٥/١ البناء والتشييد
٣٤.١	٢٢٧.٤	٣٥.٦	١٨٦.٩٧	٢. قطاعات الخدمات الخاصة:
٣.٨	٢٥.٦	٤.٤	٢٣.١٢	١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق
٣.٧	٢٤.٧	٤.٥	٢٣.٥٤	٢/٢ النقل والاتصالات
٢٥.٠	١٦٦.٧	٢٤.٨	١٣٠.١٥	٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار
٢١.٨	١٤٥.٧	٢١.١	١١٠.٧٢	١/٣/٢ الخدمات العقارية
٣.١	٢١.٠	٣.٧	١٩.٤٣	٢/٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال
١.٦	١٠.٤	١.٩	١٠.١٦	٤/٢ الخدمات الجماعية والشخصية
٧٥.٦	٥٠٤.٥	٧٧.٠	٤٠٤.٦٤	إجمالي القطاع الخاص غير النفطي
١٤.٠	٩٣.٦	١٤.٦	٧٦.٨٣	٣. الخدمات الحكومية
١٠.٤	٦٩.٠	٨.٣	٤٣.٧١	ب) النفط الخام والغاز الطبيعي
١٠٠.٠	٦٦٧.١٠	١٠٠.٠	٥٢٥.١٨	إجمالي الاستثمارات

* النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

أما على صعيد مكونات الاستثمار، فقد حظيت الآلات والماكينات ومعدات النقل بأعلى حصة حيث بلغت نحو (٥٤.٢٪) من إجمالي استثمارات خطة التنمية السابعة، وجاءت المباني المشيدة للأغراض غير السكنية في المرتبة الثانية بحصة (٢٤.٤٪)، أما الباقي وقدره (٢١.٤٪) فيمثل حصة تشييد المباني السكنية، الجدول (٢/٧).

الجدول (٢/٧)
الاستثمار حسب فئة السلع الرأسمالية
خطة التنمية السابعة
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩)

الفئة	القيمة (بليون ريال)	الحصة النسبية (%)
تشديد المباني السكنية	١٤٢.٦٦	٢١.٤
تشديد المباني غير السكنية	١٦٢.٧٤	٢٤.٤
آلات ومعدات وتجهيزات النقل	٣٦١.٧٠	٥٤.٢
إجمالي الاستثمار	٦٦٧.١	١٠٠.٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما نسبة الإنفاق الاستثماري الثابت من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت من (١٩.٦٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩) إلى (٢٠.٥٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤)، الجدول (٣/٧)، إلا أنها لا تزال دون المستوى المأمول لتحقيق التحولات المستقبلية المستهدفة في الاقتصاد الوطني.

الجدول (٣/٧)
نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
خطة التنمية السابعة *

البنود	١٤٢٠/١٩هـ - (١٩٩٩)	١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤)	الزيادة (النقص) (%)
إجمالي الاستثمار الثابت	١٩.٦	٢٠.٥	٠.٩
- الاستثمار الخاص	١٦.٣	١٥.٤	٠.٩-
- الاستثمار الحكومي	٢.١	٣.٠	٠.٩
- الاستثمار النقدي	١.٢	٢.١	٠.٩

* النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٣/٢/٧ الادخار

شهدت الادخارات الوطنية الخاصة والحكومية تطوراً إيجابياً خلال خطة التنمية السابعة، فنظراً لتحسن الإيرادات الحكومية خلال هذه الحقبة، وتزايد الوعي الادخاري للمواطنين، ارتفعت

المدخرات من (١٢٩.٢) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٣٦٩.٦) بليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ، (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (٢٣.٤٪) خلال الخطة السابعة، الجدول (٤/٧).

وقد بلغت نسبة الإدخار إلى الناتج المحلي نحو (٣٩.٨٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) مرتفعة من نحو (٢١.٤٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). وفي ضوء تطورات الاستثمار التي تم تناولها أعلاه، سجل ميزان الادخار/الاستثمار منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي فائضاً ملحوظاً خلال خطة التنمية السابعة قدر بنحو (٢٣.٥٪) بنهايتها. وبالتالي، ومع توفر الموارد المالية الجاهزة للاستثمار، فإن التحدي يتمثل في توفير المعطيات المحفزة للاستثمار لكي يتم جذب تلك المدخرات وتوظيفها في تنمية الاقتصاد الوطني.

الجدول (٤/٧)

الادخار والاستثمار في خطة التنمية السابعة
(بالأسعار الجارية)

المبلغ التراكمي في خطة التنمية السابعة (بليون ريال)	معدل النمو السنوي المتوسط في خطة التنمية السابعة (%)	القيمة (بليون ريال)		البيان
		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	
١٢٠١.٥	٢٣.٤	٣٦٩.٦	١٢٩.٢	١. الادخار
٦٧٠.١	٥.١	١٥١.٣	١١٨.٢	٢. الاستثمار
٥٣١.٤	٨١.٧	٢١٨.٣	١١.٠	الموازنة (٢-١)
---	---	٣٩.٨	٢١.٤	النسبة من الناتج المحلي (%)
---	---	١٦.٣	١٩.٥٨	١. الادخار
---	---	٢٣.٥	١.٨٢	٢. الاستثمار
---	---	---	---	الموازنة (٢-١)

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٣/٧ القضايا والتحديات

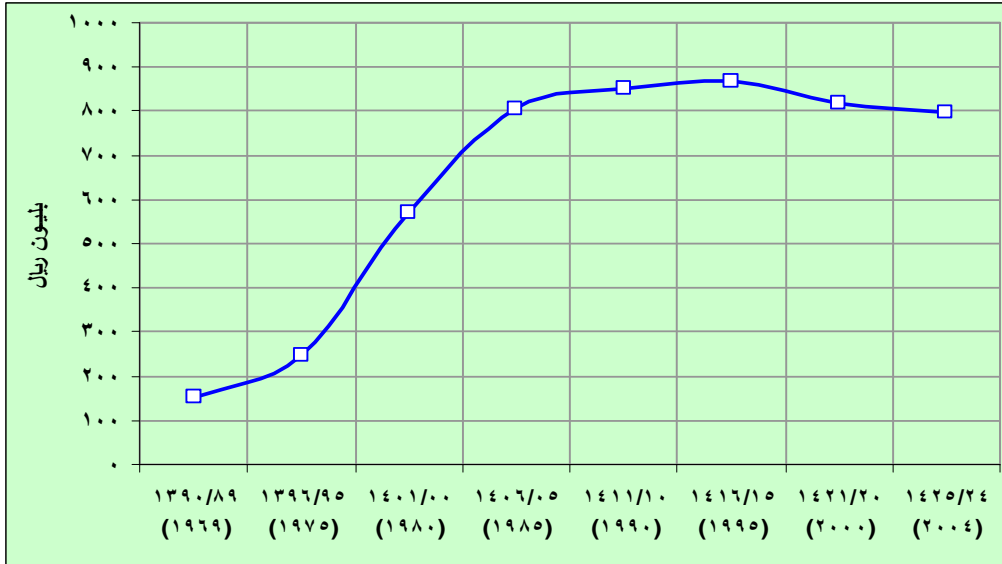
على الرغم من الجهود التي بذلت خلال خطط التنمية المتعاقبة لتعزيز الاستثمار وتنميته، إلا أن زيادة معدلاته إلى المستوى المنشود لا يزال يحول دونه مجموعة من التحديات التي سيتم العمل على معالجتها خلال خطة التنمية الثامنة، أهمها ما يلي:

١/٣/٧ المخزون الرأسمالي الحكومي

أدى النمو السريع للمخزون الرأسمالي الحكومي خلال خطط التنمية الثلاث الأول، إلى زيادة سريعة في متطلبات الإحلال. وتشير التقديرات إلى أنه منذ نهاية خطة التنمية الخامسة وبداية خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤١٩هـ (١٩٩٥-١٩٩٩) أصبحت الاستثمارات الحكومية تواجه تحدي عدم مواكبة معدلات إهلاك الأصول الرأسمالية، الشكل (٢/٧). وقد تبين تأثير هذه التطورات على كفاءة الخدمات الحكومية، حيث تمكنت الخدمات التي توافرت لديها طاقات فائضة (كقطاع النقل على سبيل المثال)، من تلبية الطلب المتنامي الناجم عن النمو السكاني والاقتصادي المستمر، في حين ازدادت الضغوط على الخدمات التي لم تستطع مواكبة النمو في الطلب، مثل خدمات التعليم وبعض الخدمات البلدية.

الشكل (٢/٧)

تطور المخزون الرأسمالي الحكومي
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)



ولا شك أن الاهتمام بالإتفاق المتكرر لأغراض الصيانة والتشغيل قد أسهم في الحفاظ على الأصول الرأسمالية ورفع كفاءتها التشغيلية وبالتالي خفف من الضغوط المحتملة على الخدمات الحكومية. كما أن عملية التخصيص والشراكة المتنامية بين القطاعين العام والخاص، كفيلان

بتخفيف أعباء الميزانية وتحرير الموارد لتوجيهها نحو الأغراض الاستثمارية. إلا أنه ستظل هناك مجالات تتطلب من الدولة مبادرة الاستثمار فيها لتوفير الظروف الملائمة لمشاركة القطاع الخاص مثل التجهيزات الأساسية لمحاوور النمو الجغرافية، والمناطق الصناعية وغيرها. كما أن متطلبات تحسين البيئة الحضرية والقروية، بالإضافة إلى تطوير نظام التعليم والارتقاء باقتصاد المعرفة ستبقى مصدراً للطلب على الاستثمارات الحكومية.

لذا يتعين تعزيز بنود الإنفاق الاستثماري الحكومي من خلال تنمية إيرادات الميزانية وترشيد نفقاتها التشغيلية، وزيادة فاعلية النفقات الحكومية وكفاءتها.

٢/٣/٧ الاستثمار والتنمية المستدامة

- تتطلب المحافظة على مستوى المعيشة وتحسينه مستقبلاً، التحويل التدريجي للإيرادات النفطية لتمويل تنمية رأس المال البشري وزيادة الأصول الإنتاجية، وتستند استراتيجية التنمية في هذا الخصوص على القواعد الأساسية التالية:
- ضمان تكامل الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الخاصة.
 - زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مستوى يتيح تمويل جانب مهم من النفقات التشغيلية والخدمات الحكومية، بمعزل عن الإيرادات النفطية.
 - تخفيض النفقات التشغيلية (الجارية) من خلال التخصيص وزيادة المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
 - زيادة المدخرات والاستثمارات الحكومية، واعتماد خطة استثمارية لا تتأثر بتقلبات الإيرادات النفطية، (انظر الفصل الرابع).

٣/٣/٧ المدخرات الوطنية الخاصة

يعتمد نجاح السياسة الاستثمارية وتحقيق أهدافها على توفر سياسة ادخارية كفؤة في ضوء المعادلة الطبيعية القائمة بين الاستثمار من جهة والادخار من جهة أخرى. وحيث إن المدخرات الوطنية الخاصة لا تقتصر على المدخرات المحلية الخاصة فحسب، بل تشمل أيضاً المدخرات الخاصة الموجودة في الخارج، فإن السياسة الادخارية للمملكة تقوم على الركائز الأساسية التالية:

- تحفيز الادخارات المحلية وتعبيتها بتوفير أدوات استثمارية متنوعة ومجزية في إطار سوق مالية متطورة وعالية الكفاءة.
- استقطاب المدخرات الوطنية الخارجية وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق المحلي، من خلال توسعة الفرص الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، والاستمرار في تحسين المناخ الاستثماري وتطوير بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز الاستثمارية التي تخدم أولويات خطة التنمية وأهدافها الاستراتيجية.
- توسعة الفرص الاستثمارية المتوافرة للوافدين في الاقتصاد الوطني.

٤/٧ استراتيجية التنمية

١/٤/٧ الأهداف العامة

- زيادة معدل المدخرات المحلية الخاصة والحكومية.
- زيادة صافي التكوين الرأسمالي الثابت الحكومي.
- إعادة توطين المدخرات والاستثمارات السعودية العالمية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢/٤/٧ الاستثمار المستهدف

- يوضح الجدول (٥/٧)، الاستثمارات المتوقعة وتوزيعها القطاعي خلال خطة التنمية الثامنة، حيث يمكن ملاحظة التالي:
- يبلغ إجمالي الاستثمارات المتوقعة (١٠٤٤.٨) بليون ريال، وهي تفوق الاستثمارات الفعلية في خطة التنمية السابعة البالغة (٦٦٧.١) بليون ريال بنسبة (٥٦.٦٪).
 - تتوزع الاستثمارات الإجمالية بمقدار (٩٢٠.٣) بليون ريال للقطاعات غير النفطية و(١٢٤.٥) بليون ريال للقطاعات النفطية (النفط الخام والغاز الطبيعي)، وبنسبة (٨٨.١٪) و (١١.٩٪) من إجمالي الاستثمار على التوالي.
 - بالنسبة للقطاعات غير النفطية، تبلغ الاستثمارات المتوقعة في القطاعات الإنتاجية (٤٣٨.٧) بليون ريال، وقطاعات الخدمات (٣٦٥.٢) بليون ريال، وقطاع الخدمات الحكومية (١١٦.٤) بليون ريال، وتشكل (٤٢.٠٪) و (٣٥.٠٪) و (١١.١٪) من

إجمالي الاستثمارات على التوالي، الشكل (٣/٧). ومن الملاحظ في هذا الصدد، الزيادة الملحوظة في قيمة الاستثمارات المتوقعة للقطاعات الإنتاجية عن تلك المتحققة في خطة التنمية السابعة.

الجدول (٥/٧)

الاستثمار المستهدف في خطة التنمية الثامنة

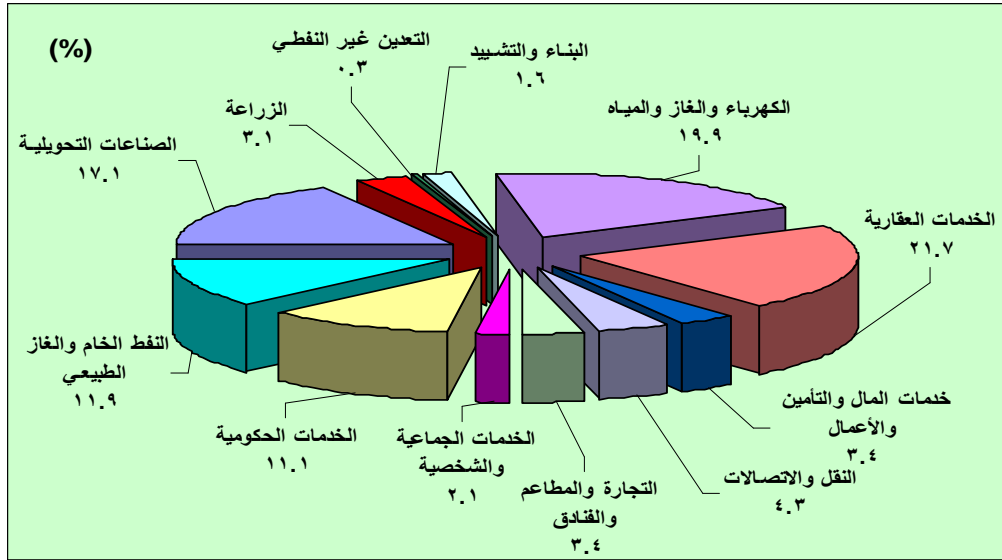
بالأسعار الثابتة للعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) *

المستهدف في خطة التنمية الثامنة		خطة التنمية السابعة		
النسبة (%)	القيمة (متوقع) (بليون ريال)	النسبة (%)	القيمة (فعلي) (بليون ريال)	
٨٨.١	٩٢٠.٣	٨٩.٦	٥٩٨.١	أ) القطاعات غير النفطية
٤٢.٠	٤٣٨.٧	٤١.٥	٢٧٧.١	١. القطاعات الإنتاجية:
٣.١	٣٢.٥	٢.٨	١٨.٨	١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠.٣	٣.٥	٠.٢	١.٤	٢/١ التعدين غير النفطي، المحاجر
١٧.١	١٧٨.٧	١٤.١	٩٤.٠	٣/١ الصناعات التحويلية
١.٢	١٢.١	١.٣	٨.٩	١/٣/١ تكرير النفط
٩.٧	١٠١.٥	٧.٨	٥٢.٠	٢/٣/١ البتروكيماويات
٦.٢	٦٥.٠	٥.٠	٣٣.١	٣/٣/١ الصناعة التحويلية الأخرى
١٩.٩	٢٠٧.٨	٢٣.١	١٥٤.٤	٤/١ الكهرباء والغاز والمياه
١.٦	١٦.٤	١.٣	٨.٥	٥/١ البناء والتشييد
٣٥.٠	٣٦٥.٢	٣٤.١	٢٢٧.٤	٢. قطاعات الخدمات الخاصة:
٣.٤	٣٥.٧	٣.٨	٢٥.٦	١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق
٤.٣	٤٥.٣	٣.٧	٢٤.٧	٢/٢ النقل والاتصالات
٢٥.١	٢٦٢.٦	٢٥.٠	١٦٦.٧	٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار
٢١.٧	٢٢٧.٣	٢١.٨	١٤٥.٧	١/٣/٢ الخدمات العقارية
٣.٤	٣٥.٣	٣.١	٢١.٠	٢/٣/٢ خدمات المال والأعمال والتأمين
٢.١	٢١.٥	١.٦	١٠.٤	٤/٢ الخدمات الجماعية والشخصية
٧٧.٠	٨٠٣.٩	٧٥.٦	٥٠٤.٥	إجمالي القطاع الخاص غير النفطي
١١.١	١١٦.٤	١٤.٠	٩٣.٦	٣. الخدمات الحكومية
١١.٩	١٢٤.٥	١٠.٤	٦٩.٠	ب) النفط الخام والغاز الطبيعي
١٠٠	١٠٤٤.٨	١٠٠	٦٦٧.١	إجمالي الاستثمارات

* الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: توقعات الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٣/٧)
هيكل الاستثمار (*)
خطة التنمية الثامنة



(*) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

وعلى صعيد القطاعات الإنتاجية، تتوزع الاستثمارات المتوقعة على القطاعات الفرعية بالبلليون ريال، كما يلي: الكهرباء والغاز والمياه (٢٠٧.٨)، الصناعات التحويلية (١٧٨.٧)، الزراعة والغابات وصيد الأسماك (٣٢.٥)، البناء والتشييد (١٦.٤)، وقطاع التعدين غير النفطي والمحاجر (٣.٥). ومن الملحوظ تضاعف الاستثمارات المتوقعة في قطاع الصناعات التحويلية عن تلك المتحققة في خطة التنمية السابعة ومقدارها (٩٤) بليون ريال، والناجمة أساساً عن تضاعف الاستثمارات المتوقعة في صناعة البتروكيماويات (١٠١.٥) بليون ريال، والصناعات التحويلية الأخرى (٦٥.٠) بليون ريال.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات، فيتوقع أن تستأثر خدمات المال والتأمين والعقار والأعمال باستثمارات مقدارها (٢٦٢.٦) بليون ريال، يذهب معظمها إلى الخدمات العقارية (٢٢٧.٣) بليون ريال، يأتي بعدها خدمات النقل والاتصالات (٤٥.٣) بليون ريال، ثم خدمات التجارة والمطاعم والفنادق (٣٥.٧) بليون ريال، وأخيراً الخدمات الجماعية والشخصية (٢١.٥) بليون ريال.

- تتوزع الاستثمارات الإجمالية المتوقعة حسب فئة السلع الرأسمالية الرئيسية كما يلي:
تشديد المباني السكنية نحو (١٨٢.٦) بليون ريال، وتشديد المباني غير السكنية نحو
(٢٦٠) بليون ريال، وفئة الآلات والمعدات وتجهيزات النقل (٦٠٢.٢) بليون ريال،
وتتوزع بنسب (١٧.٥٪) و(٢٤.٩٪) و(٥٧.٦٪) على التوالي.

٣/٤/٧ المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية الثامنة

يوضح الجدول (٦/٧)، عدداً من البرامج والمشاريع الاستراتيجية التي يتوقع تنفيذها
خلال خطة التنمية الثامنة من قبل القطاعين العام والخاص، والتي تشكل محاور رئيسة للنشاطات
الاستثمارية في المجالات المشار إليها وغيرها من النشاطات المتكاملة معها.

الجدول (٦/٧)

المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية الثامنة

النشاط	حجمه / مخرجاته
١. مشاريع الغاز: - تم التوقيع على أربع مشروعات رئيسة لاستكشاف الغاز الطبيعي وإنتاجه بمشاركة شركات عالمية سيتم تنفيذها خلال خطة التنمية الثامنة. (انظر فصل النفط والغاز)	- تبلغ مساحة الاستكشاف نحو (٣٣٠.٧٠٠) كيلومتر مربع.
٢. توسعة الطاقة الإنتاجية لشركة أرامكو السعودية: - توسعة القدرة الإنتاجية للنفط الخام.	- إضافة (١.٥) مليون برميل يومياً لقدرة الإنتاج.
٣. توسعة قدرات التكرير وتطويرها - توسعة قدرات التكرير. - تجديد مصفاة رابغ بالاشتراك مع شريك أجنبي.	- تنمية قدرات التكرير بنسبة (٣٠٪) خلال الخطة. - تطوير مصفاة رابغ لتصبح مجمعاً متكاملًا للتكرير والبتروكيماويات.

حجمه / مخرجاته	النشاط
<p>٤ . مشروعات البتروكيماويات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ستؤدي الوفرة المتوقعة للغاز الطبيعي إلى زيادة الفرص أمام نمو الصناعات البتروكيماوية. بناء على ذلك تم الإعلان عن عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الجديدة لكل من سابك وشركات محلية وعالمية خاصة، (انظر فصل الصناعة). - إنشاء مجمع جديد في ينبع لإنتاج: <ul style="list-style-type: none"> * (١.٣) مليون طن أثيلين. * (٨٠٠) مليون طن بولي أثيلين. * (٧٠٠) مليون طن أثيلين جلايكول. - إنشاء مصنع جديد في الجبيل لإنتاج الإيثيلين جلايكول بواسطة سابك بطاقة (٦٢٥) ألف طن سنوياً. - إنشاء مصنع لإنتاج غاز (بيوتين-١) بطاقة (١٣٠) ألف طن في الجبيل لشركة بتروكيما (سابك). - ستقوم شركة الميثانول العالمية بإنشاء مصنع للميثانول بطاقة (٩٧٠) ألف طن سنوياً في الجبيل. - ستقوم الشركة الوطنية لتصنيع البتروكيماويات ببناء مصنع لإنتاج حامض الخليك (٥٠٠) ألف طن، والفنييل (٢٧٥) ألف طن، والميثانول (١.٨) مليون طن. - تخطط شركة شيفرون فيليبس السعودية لبناء مصنع جديد في الجبيل لإنتاج إيثيل البنزين والستايرين بطاقة (٧٣٠) ألف طن سنوياً. 	<p>٥ . مشاريع سكك الحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يجري العمل حالياً على استكمال خطة شاملة ترمي إلى توسعة شبكة سكك الحديد، بالمشاركة مع القطاع الخاص.
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء خط سكة حديد بطول (١٦٨٣) كيلومتر لربط مناجم الفوسفات والبوكسايت في شمال المملكة بمدينة الجبيل الصناعية. - إنشاء خط حديدي لربط جدة بالدمام بطول (٩٤٦) كيلومتر مروراً بالرياض. - ربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة عبر جدة مع وصلة لمدينة ينبع. 	

النشاط	حجمه / مخرجاته
	- ربط الدمام بميناء الجبيل الصناعية بطول (١١٥) كيلومتر.
٦. مشاريع التعدين: - يتوقع أن يبدأ خلال خطة التنمية الثامنة تنفيذ المشروعات الرئيسية للفوسفات والبوكسايت بالاشتراك مع مستثمرين دوليين، وهي تمثل مشاريع رئيسة بحد ذاتها، خاصة مع ارتباطها بمشروعات سكك الحديد. (انظر فصل التعدين).	- إنشاء مشروع متكامل لإنتاج سماد الفوسفات بطاقة (٢.٩) مليون طن، يشتمل على (٤) مصانع لحامض الكبريت، و(٣) مصانع لحامض الفوسفور، و(٣) مصانع لفوسفات الأمونيا. - إكمال مشروع البوكسايت والذي يشتمل على تطوير منجم البوكسايت في الزبيرة بطاقة (٣.٣) مليون طن سنوياً، وإنشاء مصفاة للأمونيا بطاقة (١.٤) مليون طن سنوياً، ومصهر للألومنيوم في رأس الزور شمال مدينة الجبيل.
٧. الاتصالات وتقنية المعلومات: (انظر فصل الاتصالات وتقنية المعلومات).	- سيتم توفير المزيد من خدمات الهاتف الجوال والثابت خلال خطة التنمية الثامنة حتى يصل عدد المشتركين في نهايتها إلى نحو (١٣) مليون مشترك في الهاتف الجوال، ونحو (٧) مليون مشترك في الهاتف الثابت.
٨. توليد الكهرباء وتحلية المياه المالحة: - تم إنشاء شركة المياه والكهرباء لتشجيع إنشاء مشروعات مستقلة لتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية. وستشهد الخطة الثامنة طرح عدة مشروعات توليد ونقل كهربائية على أساس (بناء - تشغيل - نقل ملكية) و(بناء - تملك - تشغيل).	- إنشاء محطات توليد كهربائية تسهم في إضافة نحو (١٠٩٩٦) ميغاوات إلى قدرات التوليد علاوة على (١٣٣٠) ميغاوات يتوقع توفيرها من محطات التحلية.

حجمه / مخرجاته	النشاط
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مشروعات خطوط نقل كهربائية لإيصال التيار الكهربائي إلى (١١٢٦) قرية وهجرة وإضافة نحو (١١٦٣.٢) ألف مشترك. 	
<ul style="list-style-type: none"> - توسعة شبكة توزيع المياه لرفع معدل التغطية إلى (٨٠٪). - توسعة شبكة الصرف الصحي لرفع معدل التغطية إلى (٥٠٪). - زيادة معالجة مياه الصرف الصحي إلى نحو (٤٠٪) من حجم مياه الصرف الصحي. - زيادة قدرات تحلية المياه من (١٠٧٠) إلى (١٦٥٠) مليون متر مكعب سنوياً. 	<p>٩. خدمات توزيع المياه والصرف الصحي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - توسعة شبكة توزيع المياه وشبكة الصرف الصحي، وزيادة معدل المياه المعالجة.

الفصل الثامن

القوى العاملة والتوظيف

٨. القوى العاملة والتوظيف

١/٨ المقدمة

تعد تنمية القوى البشرية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة واستدامتها، لدورها المحوري في صقل المهارات وتحريك القدرات وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية والتقنية اللازمة لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. وفي ظل الأوضاع العالمية الراهنة التي تتنامى فيها اتجاهات العولمة الاقتصادية، وتتسارع معدلات التطور التقني لتضفي بعداً جديداً لمفهوم الميزة النسبية للدول، أصبح تحسين نوعية القوى العاملة، ورفع كفاءتها الإنتاجية، وقدرتها على الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة الوسيلة الأساسية والحاسمة لاستيعاب الابتكارات العلمية والتقنيات المتطورة، وتعزيز قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أصبحت القدرة على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتجسيدها في المنتجات والسلع هي العنصر الأهم في قياس تقدم الأمم وازدهارها.

وانطلاقاً من هذا المفهوم ظلت تنمية القوى البشرية - وقوة العمل جزء منها - تحتل موقع الصدارة في سلم أولويات خطط التنمية المتعاقبة بالمملكة التي حرصت على الارتقاء المستمر بمهارات الكوادر البشرية وتنمية قدراتها من خلال التوسع الكمي والنوعي في التعليم والتدريب والتأهيل المهني. كما حرصت على معالجة القضايا ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل، وتحسين بيئته في ضوء المتغيرات والمستجدات الدولية.

وتأتي خطة التنمية الثامنة معززة لهذه الجهود في إطار مشروع اقتصادي قائم على المعرفة وأكثر اندماجاً وتفاعلاً مع المنظومة الاقتصادية العالمية، يؤدي فيه القطاع الخاص دوراً حيوياً ورائداً، انطلاقاً من الاستراتيجيات المرسومة لتنمية القوى العاملة على المستوى الوطني.

ويستعرض هذا الفصل الوضع الراهن لتنمية القوى العاملة والتوظيف وأهم التطورات خلال خطة التنمية السابعة في ضوء أهدافها، ويناقش المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، ويتطرق إلى أهم القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها، كما يتناول أهداف خطة التنمية الثامنة وسياساتها وآليات تنفيذها.

٢/٨ الوضع الراهن

١/٢/٨ العمالة الكلية

تشير بيانات خطة التنمية السابعة إلى ارتفاع حجم العمالة الكلية من (٧.٢٣) مليون عامل في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٨.٢٧) مليون عامل عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣.٤٪)، وهو ما توفرت معه (١.٠٤) مليون فرصة عمل خلال المدة نفسها. وقد شغلت العمالة الوطنية من هذه الفرص الوظيفية نحو (٥٦.٤٪).

ومن حيث توزيع العمالة حسب الجنسية والجنس، فقد بلغ حجم العمالة الوطنية (٣.٣٠) مليون عامل في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، تشكل الإناث منها نحو (١٢.٢٪)، كما بلغ حجم العمالة الوافدة نحو (٤.٩٧) مليون عامل. ومع أن زيادة العمالة الوطنية خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة قد تجاوزت المستهدف، حيث ارتفع معدل الزيادة السنوية من (٤.٧٪)، وهو المعدل المستهدف إلى (٥.١٪)، إلا أن حجم العمالة الوافدة قد ارتفع أيضاً خلال المدة نفسها بنحو (٤٥٧) ألف عامل، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٤٪)، في حين كان المستهدف لكامل زمن الخطة هو انخفاض في حجم تلك العمالة.

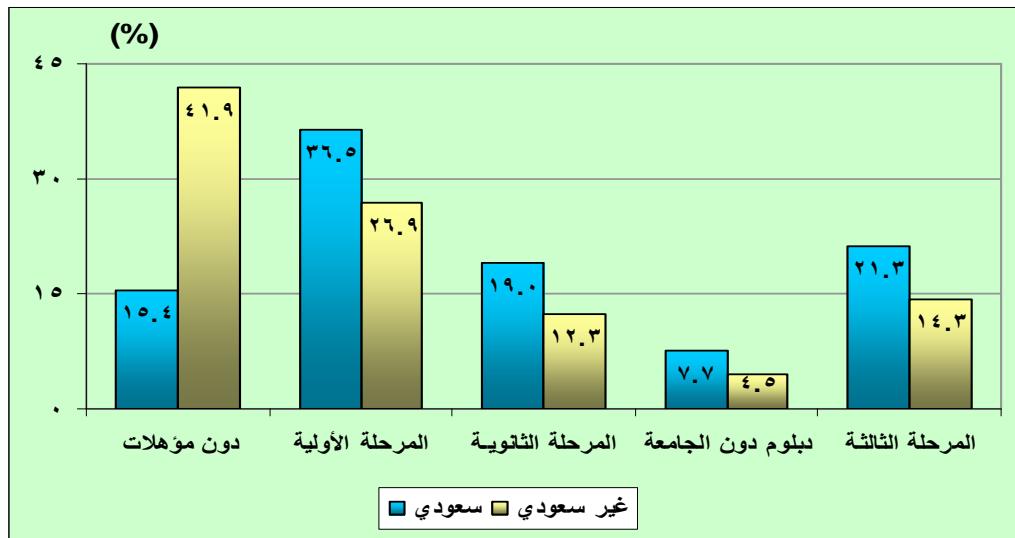
أما من حيث المستويات التعليمية للعمالة في المملكة، يتبين من الجدول (١/٨) والشكل (١/٨) أن ما نسبته (٢٩.٢٪) من إجمالي العمالة بالمملكة هم ممن لا يحملون مؤهلات علمية (أمي، يقرأ ويكتب)، وتتركز هذه النسبة بصورة أكبر في العمالة الوافدة، إذ تصل إلى ما نسبته (٤١.٩٪)، فيما لا تتجاوز هذه النسبة (١٥.٤٪) لدى العمالة الوطنية. هذا من جانب، ومن جانب آخر تصل نسبة حملة الدرجة الجامعية فأعلى من إجمالي العمالة الوطنية إلى نحو (٢١.٣٪)، فيما لا تتجاوز نسبة حملة المؤهلات نفسها من إجمالي العمالة الوافدة نحو (١٤.٣٪).

الجدول (١/٨)
التوزيع النسبي للعمالة الإجمالية حسب مستوى التعليم والجنسية والجنس للسعوديين
في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) *

مستوى التعليم	سعودي		غير سعودي	الإجمالي	
	ذكر	أنثى		ذكر	أنثى
أمي	٩.٨	٤.٩	١٢.٥	٦.٠	١١.٠
يقرأ ويكتب	٧.٠	٠.٨	٢٩.٤	٢٨.٤	١٨.٢
دون مؤهلات	١٦.٨	٥.٧	٤١.٩	٣٤.٤	٢٩.٢
الابتدائية	٢٠.٥	١.٥	١٢.٢	١٦.٥	١٥.٠
المتوسطة	٢٠.٨	٢.٠	١٤.٧	١٧.٩	١٦.٥
المرحلة الأولية	٤١.٣	٣.٥	٢٦.٩	٣٤.٤	٣١.٥
المرحلة الثانوية	١٩.٤	١٦.٢	١٢.٣	١٦.١	١٥.٦
دبلوم دون الجامعة	٥.٤	٢٣.٣	٤.٥	٥.١	٦.٠
بكالوريوس أو ليسانس	١٥.١	٤٩.٣	١٢.٥	٢٦.٨	١٥.٩
دبلوم عال/ ماجستير	١.٢	٠.٩	١.٣	١.٢	١.٢
دكتوراه	٠.٦	١.٠	٠.٥	٠.٦	٠.٦
المرحلة الثالثة	١٦.٩	٥١.٣	١٤.٣	٢٨.٦	١٧.٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
حجم العمالة (بالآلاف)	٢٦٧١.٠	٤٣٧.١	٥١٣٦.٦	٧٢٥٠.٦	٨٢٤٤.٧

* ربما لا تتفق بعض المجموعات مع مفرداتها للتقريب لرقم عشري واحد.
المصدر: التوزيع النسبي، نشرة القوى العاملة، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، مصلحة الإحصاءات العامة.

الشكل (١/٨)
التوزيع النسبي للعمالة الإجمالية حسب مستوى التعليم والجنسية
١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)



٢/٢/٨ سوق العمل

تتمثل أهم الملامح الرئيسية للوضع الراهن لسوق العمل في المملكة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) فيما يلي:

- في التركيب المهني للعمالة حسب الجنسية (سعودي، وافد) هناك ارتفاع نسبة العمالة الوطنية في الخدمات إذ تبلغ نحو (٣٢.٦٪)، وفي فئة المهن العلمية والفنية تبلغ نسبتهم نحو (٢٥.٩٪). في حين تتركز العمالة الوافدة في مهن عمال الإنتاج ومعدات النقل وما إلى ذلك بنسبة تبلغ نحو (٣٩٪) وفي الخدمات نحو (٢٨.٤٪)، كما يوضح التركيب المهني حسب الجنسية مدى العجز في العمالة الوطنية في مهن عمال الإنتاج التي تعتمد، بدرجة كبيرة، على العمالة الماهرة وشبه الماهرة. إذ تصل نسبة العمالة الوافدة إلى العمالة الوطنية في هذه المجموعة المهنية إلى نحو (٤.٤) آلاف عامل وافد لكل ألف عامل سعودي. مما يشكل تحدياً لمخرجات التدريب حيال تلبية متطلبات التأهيل لهذه العمالة.

- وفي التركيب الهيكلي للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية والمؤسسية يلحظ أن القطاع الخاص بشقيه الإنتاجي والخدمي يستوعب نحو (٩٦.٥٪) من إجمالي العمالة الوافدة، ونحو (٧٠٪) من إجمالي العمالة الوطنية، وأن نحو (٥٦.٢٪) من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص تعمل في القطاعات الخدمية، وبصفة خاصة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية الذي يتسم بضعف التقنية وتدني القيمة المضافة حيث تصل نسبتهم إلى نحو (٤١.٢٪). وفي المقابل تتوزع العمالة الوافدة في القطاع الخاص بنسب شبه متجانسة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث تقدر معدل مشاركة الإناث في قوة العمل بنحو (١٠.٢٥٪) بالمقارنة مع نحو (٦٣.٦٤٪) للذكور. وتعزى محدودية النشاط الاقتصادي للمرأة، بدرجة كبيرة، إلى ضيق مجالات العمل المتاحة لها.

- الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة، وخصوصاً في القطاع الخاص. حيث يبلغ العجز على مستوى الاقتصاد الكلي، مقاساً بنسبة العمالة الوافدة إلى العمالة الوطنية نحو (١.٥) ألف عامل وافد لكل ألف من العمالة الوطنية، وذلك بالمقارنة مع نحو ألفي عامل وافد لكل ألف من العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

- وتشير البيانات الرسمية المبينة على نشرات القوى العاملة إلى أن نسبة البطالة تقدر بنحو (٩.٧٪) من إجمالي قوة العمل الوطنية عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢). ويبرز التحليل التفصيلي للبطالة حسب فئات العمر زيادة نسبة البطالة عن متوسطها العام في أوساط الشباب ممن تقل أعمارهم عن (٢٤) سنة، بينما تقل هذه النسبة في الأعمار التي تزيد عن ذلك.

٣/٢/٨ التوظيف في القطاع العام

بلغ حجم العمالة في القطاع العام في وظائف المراتب والوظائف التخصصية والمستخدمين، والتي لا تشمل بنود التوظيف الأخرى كالعمال والتوظيف المباشر وغيرها نحو (٧٤٧) ألف موظف في نهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، منهم (٦٧٧.٥) ألف موظف سعودي بنسبة (٩٠.٧٪) من الإجمالي، ويتضمن هذا العدد (٢٢٥) ألف عاملة سعودية، بنسبة (٨٩٪) من إجمالي العمالة النسائية، وبنسبة (٣٠.١٪) من إجمالي العمالة السعودية بالقطاع العام. وقد بلغت نسبة زيادة العمالة الوطنية خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة (١٤.٥٪) من حجمها عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، وبلغ معدل نموها السنوي المتوسط نحو (٣.٤٪)، كما بلغ معدل الخفض السنوي للعمالة الوافدة بالقطاع خلال المدة نفسها (٤.٣٪)، وهو ما يشير إلى أن هناك تغيراً قد تحقق في هيكل العمالة بالقطاع العام لصالح العمالة الوطنية.

وتوضح بيانات الجدول (٢/٨) عدد العاملين بالقطاع العام حسب الجنسية ونوع الوظيفة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). ويتبين من الجدول أن العمالة، سواء الوطنية أو الوافدة، تتركز في الوظائف التعليمية والصحية، إذ يشكلان معاً ما يقارب ثلثي العاملين بالقطاع العام، حيث تصل نسبة العاملين في الوظائف التعليمية إلى نحو (٥٢٪) من إجمالي العمالة بالقطاع العام، فيما تبلغ نسبة العاملين في الوظائف الصحية نحو (١٠.٨٪).

أما بالنسبة لتوظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع العام، فقد تم توظيف (١٥٥٢٠) مواطناً عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، منهم (٢٥٨٨) من النساء بنسبة (١٦.٧٪). ومن حيث التأهيل العلمي لهؤلاء الموظفين جاء حملة البكالوريوس في المقدمة وبنسبة (٧٥.١٪)،

منهم (١٩.١٪) من النساء. واستحوذت الوظائف التعليمية على النصيب الأكبر من إجمالي الموظفين حيث بلغت نسبة تلك الوظائف (٦٨٪) منها (١٦.٨٪) من النساء.

الجدول (٢/٨)

العاملون بالقطاع العام حسب الجنسية والوظيفة

عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)

(بالآلاف)

الوظائف	سعودي	غير سعودي	المجموع
الوظائف العامة (مراتب)	١٧٣.٧	٧.١	١٨٠.٨
الوظائف التعليمية	٣٧٣.١	١٥.١	٣٨٨.٢
الوظائف الصحية	٣٨.٥	٤١.٨	٨٠.٣
أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيد	١٢.٧	٤.٩	١٧.٦
القضاة	١.٠	-	١.٠
أعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام	١.٢	-	١.٢
المستخدمون	٧٧.٣	٠.٥	٧٧.٨
الإجمالي	٦٧٧.٥	٦٩.٤	٧٤٦.٩

المصدر: تقرير إنجازات وزارة الخدمة المدنية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

٤/٢/٨ التوظيف في القطاع الخاص

تشير بيانات العمالة في القطاع الخاص إلى استمرار زيادة توظيف العمالة الوطنية خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة. وصاحب ذلك استمرار زيادة العمالة الوافدة أيضاً في السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية السابعة، وانخفاضها عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وهو تطور في الاتجاه الصحيح. أما من حيث توزيع العمالة بين القطاعات المختلفة، الجدول (٣/٨)، فقد استحوذت القطاعات الإنتاجية على ما نسبته (٥٥.٥٪) من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، تركزت في قطاع البناء والتشييد، إذ تصل النسبة فيه إلى (٣٦.٧٪)، وبلغت نسبة العمالة الوطنية في القطاع نحو (٢٨.٧٪)، والعمالة الوافدة نحو (٣٧.٤٪) من إجمالي كل منها. فيما استحوذت القطاعات الخدمية على ما نسبته (٤٢.٨٪) من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، تركزت في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، إذ بلغت النسبة فيه (٢٦.٤٪)، وشكلت العمالة الوطنية في القطاع ما نسبته (٢٨.٣٪)، والعمالة الوافدة (٢٦.٢٪) من إجمالي كل منها.

الجدول (٣/٨)
التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي والجنسية
عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)

رمز النشاط	النشاط الاقتصادي	السعوديون	غير السعوديين	المجموع (%)
١	الزراعة والغابات والصيد البري والأسماك	١.٩١	٨.١٥	7.69
٢	المناجم واستخراج البترول والغاز والمحاجر	٠.٨٨	٠.٣٧	0.41
٣	الصناعات التحويلية	١٠.٧٢	١٠.٣٨	10.41
٤	الكهرباء والغاز والمياه	٠.٥٣	٠.٢٥	0.27
٥	البناء والتشييد	٢٨.٧٣	٣٧.٣٨	36.74
	مجموع القطاعات الإنتاجية	٤٢.٧٧	٥٦.٥٣	55.52
٦	تجارة الجملة والتجزئة	٢٨.٢٨	٢٦.٢٤	26.39
٧	النقل والتخزين والمواصلات	٢.٩٦	٢.٠٨	2.14
٨	المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال	٥.٨٧	١.٣٦	١.٦٩
٩	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	١٨.٢٥	١٢.١١	١٢.٥٦
	مجموع القطاعات الخدمية	٥٥.٣٦	٤١.٧٩	٤٢.٧٨
١٠	أنشطة أخرى	١.٨٧	١.٦٨	١.٧٠
	الإجمالي	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
	حجم العمالة (بالآلف)	٢٣٨٨.٩	٤٨١٦.٥	٧٢٠٥.٤

المصدر : التوزيع النسبي، قاعدة بيانات وزارة العمل.

وتشير بيانات توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص إلى استيعاب نسبة كبيرة من المسجلين الباحثين عن عمل في مكاتب العمل، فقد تم ترشيح (٩٧.٣٪) منهم للعمل بالقطاع الخاص عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، كما تم ترشيح نحو (٩٤.٥٪) من المسجلين عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وهو ما يشير إلى جهود مكاتب العمل المكثفة في مجال ترشيح العمالة الوطنية للعمل لدى القطاع الخاص. ومما يجدر ذكره أن نسب المرشحين من حملة الشهادة الثانوية ترتفع عن نظيراتها من المؤهلات الأخرى، حيث بلغت هذه النسبة (٤٦.٠٪) عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، كما بلغت نحو (٤١.٢٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). فيما تنخفض نسبة المسجلين الباحثين عن عمل من الأميين، حيث لم تتجاوز نسبتهم (١.٧٪) من إجمالي المسجلين الباحثين عن عمل عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، ولقد تم ترشيح

(١.٦٪) من إجمالي المرشحين خلال العام نفسه. وتبلغ النسب المناظرة لمن يقرأ ويكتب (٢.٨٪)، (٣.٨٪) للمسجلين والمرشحين على التوالي، وهو ما يبين اتجاه القوى العاملة الوطنية إلى التأهيل العلمي قبل الدخول في سوق العمل.

٣/٨ قضايا القوى العاملة والتوظيف

يواجه واقع القوى العاملة والتوظيف عدداً من القضايا والتحديات من بينها زيادة معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية في النشاط الاقتصادي، وتقليل الاختلالات الكلية والهيكلية في توازن سوق العمل، وتعزيز فرص التوظيف للقوى العاملة الوطنية، ومعالجة ظاهرة البطالة في أوساط الشباب حديثي التخرج، وكذلك العمل على تطوير خدمات سوق العمل. وفيما يلي أهم هذه القضايا والتحديات:

١/٣/٨ مشاركة القوى العاملة الوطنية في النشاط الاقتصادي

يعد معدل المشاركة في قوة العمل مؤشراً مهماً لدراسة العوامل التي تحدد حجم العرض من القوى العاملة، وإعداد التقديرات المستقبلية لذلك العرض. بالإضافة إلى رسم سياسات التوظيف وتحديد الاحتياجات التدريبية.

وعلى الرغم من أن مشاركة الذكور في قوة العمل وصلت إلى مستوى يقارب المستويات الدولية، إلا أن تدني مشاركة المرأة في قوة العمل يسهم بدرجة كبيرة في انخفاض معدل المشاركة الكلية في المملكة مقارنة مع المستويات السائدة دولياً. وكما هو معروف أن العلاقة بين معدلات المشاركة في قوة العمل ومستويات التعليم علاقة طردية ومتدرجة تصل ذروتها لدى الخريجين والخريجات الذين أكملوا مراحل التعليم كلها، إلا أن العلاقة بين معدل المشاركة ومستوى التعليم لدى الإناث في المملكة لا يتسم بالتدرج، حيث يقفز من نحو (١٠.٥٪) فقط لخريجات المرحلة الثانوية إلى نحو (٧١٪) لخريجات المرحلة فوق الثانوية. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة لدى خريجات المرحلة فوق الثانوية إلا أن الطلب عليهن في سوق العمل أخذ يتناقص بصورة مستمرة، مما يتطلب إعادة تأهيلهن لمواكبة مجالات العمل الجديدة التي يتوقع أن تتاح للمرأة مستقبلاً.

٢/٣/٨ الاختلالات الكلية والهيكلية في سوق العمل

تمثل الاختلالات الكلية والهيكلية التي يتسم بها جانب العرض والطلب في سوق العمل تحديات تتطلب معالجات آنية وطويلة الأجل، ومن أهم تلك الاختلالات:

- ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على العمالة الوافدة الناشئة عن عدم مواكبة قوة العمل المحلية لزيادة الطلب الكلي عليها حيث تقدر فجوة الجنسية بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية بنحو (١.٥) ألف عامل وافد لكل ألف من العمالة الوطنية عام ٢٠٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وقد برزت هذه الفجوة كحقيقة مهمة منذ خطة التنمية الرابعة، وستظل ضمن القضايا ذات الأولوية في خطة التنمية الثامنة.
 - الاختلالات الهيكلية والمهنية في سوق العمل ويعكسها عدم وجود تناسب بين بعض مخرجات نظم التعليم والتدريب واحتياجات ذلك السوق، بالإضافة إلى عدم التناسب بين تطلعات الباحثين عن عمل والأوضاع السائدة في سوق العمل خاصة فيما يتعلق بنوعية الوظائف المعروضة وشروطها.
- وتستهدف خطة التنمية الثامنة، من خلال ما شملته من سياسات وآليات ومن موازنات للعمالة، معالجة هذه الاختلالات من خلال التحكم في مستويات العمالة الوافدة ونوعيتها من جهة، والعمل على تحقيق المواءمة، كماً ونوعاً، بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل من جهة أخرى. وهو ما يتوقع أن يسهم في خفض معدلات البطالة وتقليص فرص ظهورها مستقبلاً ولاسيما أن نسبة كبيرة من هذه البطالة تعد من نوع البطالة الهيكلية.

٣/٣/٨ توطين الوظائف والإحلال

مثلت خطة التنمية الرابعة منعطفاً مهماً في تخطيط القوى العاملة والتوظيف بالمملكة، لاستهدافها تخفيض الاعتماد على العمالة الوافدة، وإعطاء مفهوم توطين الوظائف والإحلال بعداً عملياً. غير أن عملية التوطين والإحلال ظلت تعاني من التحديات التي تمثل في مجملها أحد أهم قضايا القوى العاملة والتوظيف بالمملكة. فإلى جانب الاختلالات الهيكلية والمهنية السابق الإشارة إليها، تشمل أهم هذه التحديات ما يلي:

- استمرار استقدام العمالة الوافدة، وخصوصاً العمالة غير الماهرة ذات الأجور المنخفضة، بأعداد كبيرة تفوق الحاجة إليها في بعض الأحيان، مع ما يترتب عليه من زيادة العمالة

الهامشية في القطاع الخاص.

- زيادة تفعيل القرارات والتعاميم الصادرة بشأن توظيف الوظائف والإحلال، وتدعيم آليات التنفيذ والمتابعة المناسبة.
- تفعيل دور صندوق تنمية الموارد البشرية في دعم برامج توظيف الوظائف، سواء من خلال التوظيف المباشر، أو التدريب المنتهي بالتوظيف.
- إيجاد البيئة التنظيمية والإدارية الملائمة التي تشجع على الالتحاق بمنشآت القطاع الخاص واستمرار العمل بها، خاصة المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة.
- توفير المزيد من المعلومات لطالبي العمل من المواطنين عن الفرص الوظيفية المتاحة في القطاع الخاص، وكذلك لأصحاب العمل عن خصائص طالبي العمل من المواطنين.
- وتستهدف خطة التنمية الثامنة تكثيف جهود توظيف الوظائف والإحلال من خلال مجموعة من السياسات والآليات الرامية إلى تحسين فرص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص، وتفعيل دور الجهات المعنية بتأهيلها وتعزيز إمكانياتها الفنية والمهنية لتلبية متطلبات وحاجة سوق العمل.

٤/٣/٨ الشراكة مع القطاع الخاص

مع تزايد أهمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من وجود العديد من آليات التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى العاملة والقطاع الخاص، إلا أن هناك حاجة لتدعيم هذه الآليات وتعزيزها وإشراك القطاع الخاص في تخطيط ورسم سياسات العمالة وسوق العمل وتأهيل القوى العاملة الوطنية لزيادة فاعلية الشراكة مع ذلك القطاع. وتهتم المرحلة القادمة بالعمل على زيادة استجابة القطاع الخاص للسياسات والقرارات الخاصة بتوظيف الوظائف، والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة، وهو ما يتطلب زيادة مستوى التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بالقوى العاملة الوطنية والقطاع الخاص.

٥/٣/٨ تباين المزايا الوظيفية

لا تزال فئات من القوى العاملة الوطنية تفضل العمل بالقطاع العام، ومرد ذلك هو الشعور بالتباين في المزايا الوظيفية التي يقدمها القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، مثل الأجور،

والعلاوات، والاستقرار الوظيفي، والبرامج التدريبية وغيرها، غير أن القطاع العام قد وصل إلى مرحلة التشبع الوظيفي، وتتطلب المرحلة القادمة زيادة تحسين البيئة التنظيمية والإدارية لمنشآت القطاع الخاص، وبخاصة المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة، لكي تصبح أكثر ملائمة لتوظيف القوى العاملة الوطنية.

٦/٣/٨ قابلية القوى العاملة الوطنية للتوظيف

تواجه فئات من القوى العاملة الوطنية منافسة غير متكافئة مع العمالة الوافدة من حيث مستوى التأهيل والخبرة، والأجر، مما يقلل من الفرص الوظيفية المتاحة أمامها، ويضعف قابليتها للتوظيف.

وتتطلب المرحلة القادمة تشجيع نطاق مبادرات القطاع الخاص وتوسيعها في مجال التدريب المنتهي بالتوظيف، وتحقيق مزيد من المواءمة بين البرامج التعليمية والتدريب واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية.

٤/٨ أهداف تنمية القوى العاملة

- تتمثل أهداف تنمية القوى العاملة خلال خطة التنمية الثامنة في الآتي:
- تحقيق الاستخدام الأمثل لقوة العمل الوطنية وحفزها على المشاركة في جميع مجالات العمل المنتج بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.
 - تحقيق المزيد من المواءمة بين البرامج التعليمية والتدريبية واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية.
 - زيادة فرص توظيف القوى العاملة الوطنية، خصوصاً في القطاع الخاص لمقابلة الطلب الناشئ عن النمو علاوة على متطلبات الإحلال.
 - ترشيد استخدام العمالة الوافدة وربط استخدام هذه العمالة واستخدامها بالحاجة الفعلية لها، وتفعيل القرارات الخاصة بالسعودة، وقصر العمل في بعض المهن والنشاطات الاقتصادية على العمالة الوطنية.
 - إتاحة المزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، وخاصة المرأة، وتبني السياسات المناسبة لتعزيز مشاركتها في سوق العمل، وبما يناسب طبيعتها ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

- خفض معدلات البطالة ومعالجتها والحد منها.
- تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية المستخدمة للتقنيات المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية.

٥/٨ السياسات وآليات التنفيذ

تتبنى خطة التنمية الثامنة حزمة من السياسات المتعلقة بزيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية في النشاطات الاقتصادية، وتحسين قابليتها للتوظيف، ومعالجة الاختلالات الكمية والنوعية في سوق العمل، علاوة على تطوير خدمات سوق العمل والأجهزة المعنية بتخطيط القوى العاملة والتوظيف ومتابعة التنفيذ، وتشمل هذه السياسات والآليات ما يلي:

١/٥/٨ سياسات تحسين مستوى مهارات القوى العاملة

١. توجيه سياسات القوى العاملة نحو الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص من المهارات، وذلك من خلال الآليات التنفيذية الآتية:
 - تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل بين القطاع الخاص والجهات المعنية بسياسات القوى العاملة الوطنية.
 - تشجيع مبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاقها في مجال التدريب المنتهي بالتوظيف، والاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص التدريبية في إعداد القوى العاملة الفنية والمهنية وتهيئتها للتوظيف.
 - تكثيف جهود تحسين إنتاجية القوى العاملة الوطنية، والتوسع في برامج إعدادها للاستفادة من الفرص الوظيفية المتاحة بسوق العمل سواء من خلال النمو أو الإحلال.
 - الاستمرار في تحديث مناهج التعليم والتدريب وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتوسيع نطاق مشاركة القطاعات والفئات ذات العلاقة.
 - تعزيز مبادرات أجهزة الإعلام الرامية إلى تحسين سلوكيات العمل وأخلاقياته وإلى زيادة توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص.
٢. الاستمرار في تحسين نظم التعليم والتدريب وتطويرها وتحقيق فاعلية تكلفة خدمات التعليم والتدريب، وذلك من خلال الآليات التنفيذية الآتية:

- استحداث معايير لقياس أداء مؤسسات القطاع العام الخدمية وتطوير ذلك الأداء من خلال الاستعانة بمؤشرات الأداء ونظم المعلومات الآلية.
- العمل على زيادة مخصصات التدريب للأجهزة الحكومية، لتلبية احتياجاتها من التدريب المتخصص.
- التوسع في برامج ابتعاث الطلاب المتفوقين إلى خارج المملكة لإعداد كوادر سعودية متميزة في المجالات ذات الأولوية.
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة بالمملكة في إطار اتفاقيات التعاون الفني مع بعض الدول الصناعية المتقدمة، وتنشيط برامج ابتعاث المتدربين السعوديين لتلقي دورات تدريبية متقدمة.

٢/٥/٨ سياسات التوظيف

- تتعلق سياسات التوظيف بتحسين فرص التوظيف للقوى العاملة الوطنية، وخصوصاً في القطاع الخاص، ومعالجة مشكلة البطالة وصولاً إلى مستوى التشغيل الكامل للقوى العاملة الوطنية، وتتطلب هذه السياسات آليات تنفيذية وموجهات عمل تشتمل على:
- الاستمرار في تفعيل دور الجهات المعنية بتأهيل القوى العاملة الوطنية وتوظيفها، وتعزيز إمكاناتها البشرية والتقنية، مثل المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ومكاتب العمل بوزارة العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والبرنامج الوطني للتدريب التعاوني المشترك الذي تنظمه المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.
 - الربط بين سياسات الاستقدام والسعودة، بحيث يكون استقدام أي عمالة جديدة هو لتلبية الاحتياجات من التخصصات التي لا تفي بها القوى العاملة الوطنية.
 - الاستمرار في إجراء الدراسات الميدانية لظاهرة البطالة في المجتمع وفق المعايير الدولية للتعرف على أسبابها وأنواعها وآثارها.
 - الاستمرار في مراجعة قائمة المهن المقتصر التوظيف فيها على القوى العاملة الوطنية.
 - معالجة أوضاع المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة التي تضم معظم العمالة الوافدة لكي تصبح أكثر ملائمة لتوظيف القوى العاملة الوطنية.

- دراسة مستويات الأجور، واتباع سياسة مناسبة للأجور هدفها الموازنة بين توظيف الوظائف وربحية القطاع الخاص ونموه.
- تحديد بعض القطاعات الرئيسية الواعدة في توظيف القوى العاملة الوطنية وزيادة طاقتها الاستيعابية مثل قطاعات البناء والتشييد والخدمات والسياحة.
- تشجيع المواطنين على إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، وتقديم الحوافز والدعم وتسهيل الإجراءات لهذا الغرض، بما في ذلك استخدام النماذج المتطورة في هذا المجال (الحاضنات التقنية).
- استمرار التنسيق بين الجهات المعنية لتقليص التباين في المزايا الوظيفية بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق المواعمة بين أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية.

٣/٥/٨ سياسات زيادة معدل مشاركة المرأة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٢/٤/١٥هـ — (١٧/٩/١٩٩٤)، بالموافقة على عدد من الضوابط والإجراءات التي تكفل زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية. ويتضمن فصل المرأة والتنمية (الفصل السابع عشر) العديد من السياسات والآليات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل سواء من خلال التوظيف أو من خلال الفرص الاستثمارية المتاحة لها كمستثمرة (صاحبة عمل).

٤/٥/٨ سياسات تطوير خدمات سوق العمل

١. دعم الأجهزة ذات العلاقة المباشرة بإعداد خطط القوى العاملة والتوظيف وتنفيذ برامجها من خلال الآليات التنفيذية الآتية:
 - تعزيز دور وإمكانات مكاتب العمل في متابعة تنفيذ سياسات توظيف الوظائف وإجراءات إحلالها.
 - تكثيف التنسيق والتكامل بين الأجهزة ذات العلاقة بالقوى العاملة والتوظيف.
 - تكثيف الجهود نحو تحسين بيئة العمل لتعزيز استقطاب القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص.

- تسريع إجراءات البت في قضايا الخلافات العمالية وبحث مدى إمكانية تحديد مدة زمنية لإصدار القرارات في شأن هذه الخلافات.
- تعزيز التنسيق والتكامل بين وزارة العمل والقطاع الخاص بشأن الإجراءات التنظيمية المتعلقة بسوق العمل.

٢. تطوير نظام فعال لمعلومات سوق العمل، يوفر معلومات حديثة وشاملة ومتاحة لجميع المستفيدين، وتمثل أهم آليات تنفيذ هذه السياسة في:

- تحسين المؤشرات الخاصة بسوق العمل، وإصدارها بصورة دورية منتظمة.
- إكمال وزارة العمل لقاعدة المعلومات التفصيلية عن سوق العمل، بحيث تشمل هذه القاعدة بيانات الوظائف القائمة وتلك المتوقعة في مختلف التخصصات والعمل على نشرها، والاستفادة من بيانات التعداد العام للسكان والمساكن في هذا الصدد.

٦/٨ المؤشرات الرئيسية لسوق العمل

١/٦/٨ قوة العمل الوطنية والعمالة الكلية

تتوقع خطة التنمية الثامنة زيادة معدل النمو السنوي المتوسط لقوة العمل الوطنية ليلعب نحو (٥.١٣٪) نتيجة لما استهدفته الخطة من رفع معدل المشاركة الكلية في قوة العمل من نحو (٣٦.٩٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤) إلى نحو (٣٩.٢٪) عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ — (٢٠٠٩). وبالتالي يقدر حجم قوة العمل الوطنية بنحو (٣.٨٠) مليون مواطن منهم (١٤٪) من الإناث في بداية الخطة، يزيد ليصل إلى نحو (٤.٨٩) مليون مواطن منهم (١٨.٢٪) من الإناث في نهايتها. وتستهدف الخطة أيضاً زيادة معدل مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية من نحو (١٠.٣٪) في بدايتها إلى نحو (١٤.٢٪) بنهايتها، وذلك في إطار تحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة إسهام المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين في قوة العمل الوطنية.

كما تتوقع الخطة ارتفاع حجم العمالة الكلية من (٨.٢٨) مليون عامل في بداية الخطة إلى (٩.٢٢) مليون عامل بنهايتها، مع زيادة نسبة العمالة الوطنية في إجمالي العمالة الكلية من (٤٢.٧٪) إلى (٥١.٥٪) خلال المدة نفسها، الجدول (٤/٨).

الجدول (٤/٨)
المؤشرات الرئيسية لسوق العمل
خطة التنمية الثامنة

التغيير خلال خطة التنمية الثامنة		١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	البيان	
معدل النمو السنوي (%)	عدد				
٥.١٣	١٠٨١.٨	٤٨٨٦.٠	٣٨٠٤.٢	إجمالي (بالآف)	قوة العمل الوطنية
	٢.٢٨	٣٩.١٦	٣٦.٨٨	(%)	معدلات المشاركة
٦.١	١٢١٠.٨	٤٧٤٧.١	٣٥٣٦.٣	إجمالي (بالآف)	التشغيل
١٢.٣-	١٢٩-	١٣٨.٩	٢٦٧.٩	إجمالي (بالآف)	البطالة
	٤.٢-	٢.٨	٧.٠	(%)	معدلات البطالة
١.١٧-	٢٧١.٣-	٤٤٧٤.٢	٤٧٤٥.٥	إجمالي (بالآف)	العمالة الوافدة
٢.١٧	٩٣٩.٥	٩٢٢١.٣	٨٢٨١.٨	(بالآف)	إجمالي العمالة
	٨.٨	٥١.٥	٤٢.٧	نسبة العمالة الوطنية (%)	العمالة الوافدة

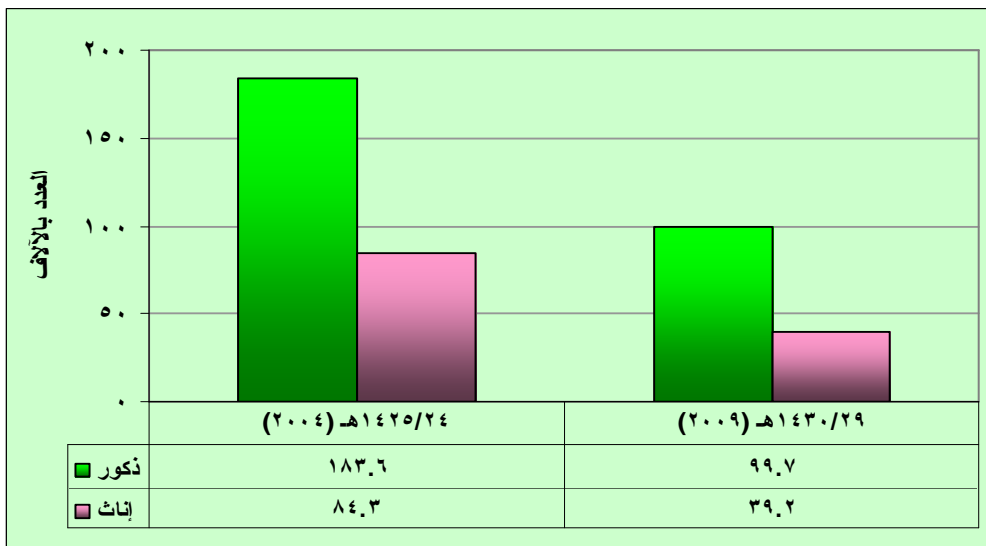
المصدر: نماذج الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٦/٨ التشغيل والبطالة

تتوقع خطة التنمية الثامنة زيادة حجم المشتغلين من قوة العمل الوطنية من (٣.٥٤) مليون عامل في بداية الخطة منهم نحو (١٢.٢٪) من الإناث، إلى (٤.٧٥) مليون عامل في نهايتها منهم نحو (١٧.٩٪) من الإناث، وهو ما يوفر (١.٢١) مليون فرصة عمل للقوى العاملة الوطنية منها نحو (٣٣.٢٪) للإناث.

وقد بلغ معدل البطالة في القوى العاملة الوطنية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (٩.٦٪) من إجمالي قوة العمل الوطنية، ثم انخفض هذا المعدل عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٧.٠٤٪) نتيجة للجهود المكثفة لتوظيف القوى العاملة الوطنية بنهاية خطة التنمية السابعة. وتستهدف خطة التنمية الثامنة توظيف نحو (١٢٩) ألفاً من الباحثين عن عمل ضمن فرص العمل المتاحة لاستيعاب نحو (٤٨.٢٪) من إجمالي الباحثين عن عمل في بداية الخطة وصولاً بنسبة البطالة الكلية في نهاية الخطة إلى معدل يبلغ نحو (٢.٨٪) من إجمالي قوة العمل الوطنية، ليقتصر حجم البطالة على نحو (١٣٨.٩) ألف فرد عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، يمثل الذكور منهم نحو (٩٩.٧) ألف فرد فيما تمثل الإناث نحو (٣٩.٢) ألفاً، الشكل (٢/٨).

الشكل (٢/٨)
البطالة حسب الجنس
خطة التنمية الثامنة

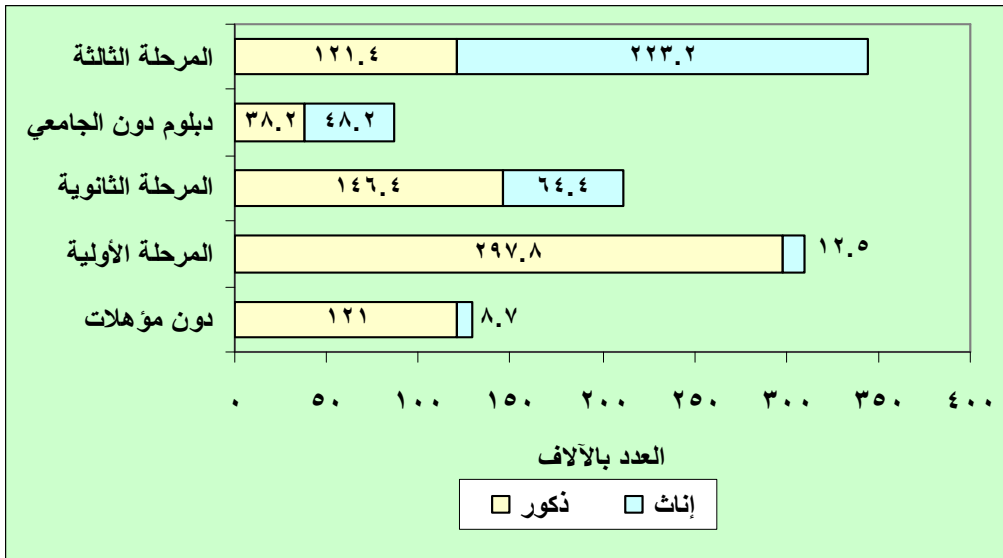


٣/٦/٨ التركيب التعليمي للداخلين الجدد لسوق العمل

تتسم أهم ملامح التركيب التعليمي للداخلين الجدد لسوق العمل من السعوديين خلال خطة التنمية الثامنة، الشكل (٣/٨)، بما يلي:

- يقدر مجموع الداخلين الجدد لسوق العمل من نظم التعليم والتدريب بنحو (٩٥٢.١) ألف خريج وخريجة، منهم (٣٦.٦٪) من الإناث، ويمثل المجموع نحو (٨٨٪) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل والمقدر بنحو (١.٠٨) مليون عامل.
- تشير الإحصاءات السكانية إلى أن معدل نمو السكان في الفئة العمرية (١٥-٢٤) أكبر من معدل نمو السكان في الفئة العمرية دون الخامسة عشرة سنة، وهذا يعني توقع زيادة الطلب على التعليم في مرحلتيه الثانوية وما فوقها بصورة أكبر من معدل الزيادة في الطلب على التعليم في المرحلة دون الثانوية.
- تستهدف خطة التنمية الثامنة رفع معدل مشاركة الإناث من خريجات نظم التعليم فوق الثانوي من نحو (٨٢.٨٪) في بداية الخطة إلى نحو (٨٨.٨٪) بنهايتها. كما تستهدف تعزيز فرص التوظيف المناسب للإناث اللاتي لا يحملن مؤهلات تعليمية.

الشكل (٣/٨)
الداخلون الجدد لسوق العمل حسب المستوى التعليمي
خطة التنمية الثامنة



- تقدر نسبة خريجي وخريجات المرحلة الثالثة من التعليم (البكالوريوس، الدراسات العليا) بنحو (٣١.٩٪) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل خلال خطة التنمية الثامنة. مما يعكس ارتفاعاً نسبياً في معدل مشاركة الأفراد من الفئة العمرية (٢٥-٥٤) سنة.
- تمثل خريجات المرحلة ما بعد الثانوية نحو (٧٦٪) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل من الإناث خلال خطة التنمية الثامنة، فيما يمثل خريجو ما بعد الثانوية ما نسبته (٢٢٪) من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل من الذكور، مما يشير إلى أن الزيادة في معدل المشاركة الكلية لخريجي مرحلة ما بعد الثانوية ترتبط بدرجة كبيرة بالزيادة في معدل مشاركة الإناث.

٧/٨ احتياجات العمالة وتوطين الوظائف

تتمثل المصادر الرئيسية للطلب على العمالة الوطنية في الآتي:

- تلبية احتياجات النشاطات الاقتصادية من العمالة.
 - تحقيق أهداف توطين الوظائف، وتخفيض الاعتماد على العمالة الوافدة، وإحلال القوى العاملة الوطنية محلها.
- وتستهدف خطة التنمية الثامنة توفير نحو (٩٣٩.٥) ألف فرصة عمل جديدة، بالإضافة إلى استيعاب نحو (٢٧١.٣) ألف عامل في وظائف الإحلال محل العمالة الوافدة. ويقتضي تحقيق أهداف توطين الوظائف وإحلال القوى العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة زيادة تفعيل السياسات والقرارات الصادرة بهذا الشأن وأهمها:
- قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) وتاريخ ٢١/٤/١٥١٥هـ — (١٩٩٤/٩/٢٦)، الذي يلزم منشآت القطاع الخاص التي توظف (٢٠) عاملاً فأكثر أن تزيد عمالتها السعودية بنسبة لا تقل عن (٥٪) من مجموع عمالتها سنوياً، بالإضافة إلى تحديد قائمة المهن التي يحظر استخدام العمالة الوافدة فيها، والأمر السامي الكريم رقم (٢/ط/ب/٥٨٨٤٧) وتاريخ ٥/١٢/١٤٢٤هـ (٢٠٠٤/١/١٧) بشأن الموافقة على آليات تفعيل القرار.
 - قرار مجلس القوى العاملة رقم (١٤٢٣/٤٨م/١) وتاريخ ١/١٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٣/٢/٢)، الذي يحدد سقف العمالة الوافدة ومرافقيها بما لا يتجاوز نسبة (٢٠٪) من السكان السعوديين بنهاية العام ١٤٣٣هـ (٢٠١٣)، مع إجراء توازن بين جنسيات العمالة

الوافدة ومرافقيها بحيث لا تزيد أي جنسية عن (١٠٪) من مجموع العمالة الوافدة بالمملكة.

- القرارات الصادرة بقصر بعض النشاطات والمهن والوظائف على السعوديين.
 - القرارات والتعاميم الصادرة بشأن عودة بعض النشاطات التجارية.
- وتستهدف خطة التنمية الثامنة تخفيض العمالة الوافدة بنسبة كلية تقدر بنحو (٥.٧٪)، وبمعدل خفض سنوي يقدر بنحو (١.٢٪). وبالتالي يتوقع أن ينخفض حجم العمالة الوافدة من نحو (٤.٧٥) مليون عامل في بداية الخطة إلى نحو (٤.٤٧) مليون عامل بنهايتها. وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة العمالة الوطنية في إجمالي العمالة من نحو (٤٢.٧٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٥١.٥٪) عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

١/٧/٨ الطلب حسب القطاعات الاقتصادية

يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في خطة التنمية الثامنة زيادة حجم العمالة الكلية من (٨.٢٨) مليون عامل في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٩.٢٢) مليون عامل في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.١٧٪)، وتتوزع هذه العمالة على القطاعات (النشاطات الاقتصادية) كما هو مبين بالجدول (٥/٨)، وتتمثل أهم ملامح التغيير في الهيكل القطاعي للعمالة في الآتي:

- نمو عمالة القطاع الخاص بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (٢.٢٪)، لتزيد من نحو (٧.٠٨) مليون عامل إلى نحو (٧.٨٧) مليون عامل.
- زيادة الإسهامات النسبية للخدمات الحكومية في إجمالي العمالة من نحو (١٣.٣٪) إلى نحو (١٣.٤٪).
- نمو العمالة في القطاعات الإنتاجية بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.١٪). وسوف تبلغ معدلات نمو التوظيف أعلى مستوياتها في قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى (٣.٩٪)، والصناعات البتروكيماوية (٢.٨٪)، والبناء والتشييد (٢.٣٪). فيما سينخفض معدل التوظيف في قطاع الكهرباء والغاز والمياه بنحو (٠.٢٪).

- سوف تبلغ معدلات نمو العمالة في القطاعات الخدمية أعلى مستوياتها في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات، حيث تصل هذه المعدلات إلى (٤.٥٪)، (٣٪) على التوالي.

الجدول (٥/٨)
الهيكل القطاعي للعمالة الكلية
خطة التنمية الثامنة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	التغير في خطة التنمية الثامنة		١٤٣٠/١٤٢٩هـ (٢٠٠٩)		١٤٢٥/١٤٢٤هـ (٢٠٠٤)		القطاع (النشاط الاقتصادي)
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	
٠.٢٠	٠.٦	٥.٨٩	٦.٥	٦٠٢.٦	٧.٢	٥٩٦.٧	الزراعة والصيد بأنواعه والغابات
٠.٩٧	٠.١	٠.٨٨	٠.٢	١٨.٦	٠.٢	١٧.٨	التعدين غير النفطي والمحاجر
٠.٨٧	٠.١	٠.٩٠	٠.٢	٢١.٣	٠.٣	٢٠.٤	تكرير النفط
٢.٧٥	٠.٤	٣.٣٧	٠.٣	٢٦.٦	٠.٣	٢٣.٢	الصناعات البتروكيماوية
٣.٨٨	١٣.٦	١٢٧.٤٠	٨.٠	٧٣٤.٤	٧.٣	٦٠٧.٠	الصناعات الأخرى
٠.١٧-	٠.١-	٠.٦٤-	٠.٨	٧٦.٧	٠.٩	٧٧.٣	الكهرباء والغاز والمياه
٢.٢٦	١٩.٩	١٨٧.١٨	١٩.٢	١٧٧٢.٤	١٩.١	١٥٨٥.٢	البناء والتشييد
٢.١٣	٣٤.٦	٣٢٤.٩٨	٣٥.٢	٣٢٥٢.٦	٣٥.٣	٢٩٢٧.٦	القطاعات الإنتاجية
٤.٥١	٢٩.٨	٢٨٠.٣١	١٥.٤	١٤١٧.٥	١٣.٧	١١٣٧.١	التجارة والمطاعم والفنادق
٢.٩٥	٥.٧	٥٣.٤٣	٤.٣	٣٩٥.٣	٤.١	٣٤١.٩	النقل والتخزين والاتصالات
٢.٣٣	٠.٦	٥.٧٧	٠.٦	٥٣.١	٠.٦	٤٧.٤	الخدمات المالية
١.٦٣	٢.٦	٢٤.٥١	٣.٤	٣١٦.٤	٣.٥	٢٩١.٩	خدمات العقار
٠.٨٧	١١.٠	١٠٣.٢٣	٢٦.٤	٢٤٣٣.٢	٢٨.١	٢٣٣٠.٠	الخدمات الجماعية والشخصية
٢.١٦	٤٩.٧	٤٦٧.٢٥	٥٠.١	٤٦١٥.٥	٥٠.١	٤١٤٨.٣	القطاعات الخدمية
٢.١٥	٨٤.٣	٧٩٢.٢٣	٨٥.٣	٧٨٦٨.١	٨٥.٤	٧٠٧٥.٩	إجمالي القطاع الخاص
٢.٢٧	١٤.٠	١٣١.٤٩	١٣.٤	١٢٣٦.٩	١٣.٣	١١٠٥.٤	الخدمات الحكومية
٢.١٦	٩٨.٣	٩٢٣.٧٢	٩٨.٧	٩١٠٥.٠	٩٨.٨	٨١٨١.٣	القطاعات غير النفطية
٢.٩٥	١.٧	١٥.٧٢	١.٣	١١٦.٣	١.٢	١٠٠.٥	النفط الخام والغاز
٢.١٧	١٠٠.٠	٩٣٩.٤٤	١٠٠.٠	٩٢٢١.٣	١٠٠.٠	٨٢٨١.٨	إجمالي العمالة

* ربما لا تتفق بعض النتائج مع مفرداتها للتقريب لرقم عشري واحد.

المصدر: نماذج الاقتصاد الكلي، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٧/٨ الطلب حسب فئات المهن الرئيسية

تتسم أهم ملامح تطور إجمالي العمالة خلال خطة التنمية الثامنة حسب مجموعات المهن الرئيسية كما يعكسها الجدول (٦/٨)، بما يلي:

- ارتفاع الإسهامات النسبية للمهن الفنية والعلمية من نحو (١٨.٦٪) في بداية الخطة إلى نحو (٢٠.٧٪) بنهايتها، وانخفاض نسبة العاملين في الخدمات من (٣٠.٤٪) إلى (٢٧.٩٪) من الإجمالي خلال المدة نفسها. ويعكس هذا توجهات الخطة التي تستهدف إعادة هيكلة العمالة الوطنية من خلال رفع مستويات توظيفها في القطاعات الإنتاجية.
- زيادة حجم العاملين في مجموعة مهن الإنتاج ومن إليهم بنحو (٢٩٨.٥) ألف عامل وبمعدل نمو سنوي متوسطه (٢.٧٪)، وهو ما يتفق وتوجهات الخطة في دعم القطاعات الإنتاجية وخصوصاً قطاعي الصناعات التحويلية والبناء والتشييد.

الجدول (٦/٨)
الهيكل المهني للعمالة الكلية
خطة التنمية الثامنة

التغير	١٤٢٩/١٤٣٠هـ		١٤٢٤/١٤٢٥هـ		مجموعات المهن الرئيسية
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
خلال خطة التنمية الثامنة	(بالألف)	(٪)	(بالألف)	(٪)	
النمو السنوي المتوسط (٪)					
٤.٣٨	٣٦٨.٤	٢٠.٧	١٩٠.٨	١٨.٦	المهن العلمية والفنية
٢.٧٨	٤٠.٢	٣.٤	٣١٣.٥	٣.٣	المديرون والإداريون
٣.١٢	١١٦.٨	٨.٩	٨٢٠.٧	٨.٥	الأعمال الكتابية
١.٠١	٣٨.٤	٨.٥	٧٨٣.٨	٩.٠	أعمال البيع
٠.٤٣	٥٥.١	٢٧.٩	٢٥٧٢.٧	٣٠.٤	العاملون في الخدمات
٠.٩٩	٢٢.١	٥.٠	٤٦١.١	٥.٣	المشتغلون بالزراعة
٢.٧٤	٢٩٨.٥	٢٥.٦	٢٣٦٠.٧	٢٤.٩	عمال الإنتاج ومن إليهم
٢.١٧	٩٣٩.٥	١٠٠.٠	٩٢٢١.٣	١٠٠.٠	إجمالي كل المهن

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- ارتفاع معدل نمو مجموعة المهن الكتابية خلال خطة التنمية الثامنة لنحو (٣.١٪)، وكذلك مجموعة مهن المديرين والإداريين لنحو (٢.٨٪)، مما سيسهم في توظيف وإحلال القوى العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة خلال سنوات الخطة في هذه المجموعات من المهن.

٨/٨ موازنات العمالة

تستهدف خطة التنمية الثامنة استيعاب القوى العاملة الوطنية التي يتوقع توظيفها، والمتمثلة في الداخلين الجدد لسوق العمل، إضافة إلى الذين يتم توظيفهم من المخزون التراكمي للبطالة في بداية الخطة والمقدر حجمهما معاً بنحو (١.٢١) مليون عامل، وذلك حسب مصادر الطلب عليهم.

ويوضح الجدول (٧/٨) موازنة تلك العمالة خلال خطة التنمية الثامنة حسب القطاعات الاقتصادية والمؤسسية الرئيسة. والتي تتسم أبرز خصائصها بما يلي:

- استيعاب القطاعات الإنتاجية لنحو (٣٦٥.١) ألف عامل في وظائف الإحلال والنمو بنسبة (٣٠.٢٪) من الإجمالي، تمثل وظائف الإحلال فيها (٤٠.١) ألف وظيفة بنسبة (١٢.٣٪) من وظائف النمو بالقطاع. ويرجع ارتفاع حجم وظائف النمو قياساً على وظائف الإحلال إلى احتياج القطاعات الإنتاجية إلى تدعيم العمالة بها لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

- أما في القطاعات الخدمية، فإن نسبة التوظيف من خلال النمو والإحلال إلى إجمالي التوظيف للعمالة الوطنية تقدر بنحو (٥٦.٢٪)، بسبب النمو المتسارع للطلب على العمالة في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والنقل والاتصالات والخدمات العقارية المرتبطة باحتياجات قطاع السياحة، بالإضافة إلى الاحتياجات الأخرى.

- يتوقع أن يصل إجمالي التوظيف في القطاع الخاص لمقابلة متطلبات الإحلال إلى نحو (٢٥٣.١) ألف وظيفة تمثل نحو (٣١.٩٪) من إجمالي التوظيف لمقابلة الاحتياجات الناشئة عن النمو في نفس القطاع. مما سيرتفع معه الإسهام النسبي للعمالة الوطنية في إجمالي العمالة بالقطاع الخاص من نحو (٣٦.١٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤)

- إلى نحو (٤٥.٨٪) في عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).
- استيعاب الخدمات الحكومية لنحو (١٤٧.٨) ألف عامل بنسبة (١٢.٢٪) من الإجمالي، وهو ما يتفق والتشبع النسبي للوظائف بالقطاع واقتصار التعيين فيه على تلبية احتياجات التوسع الطبيعي في نشاطاته وخصوصاً في الوظائف التعليمية والصحية، إلى جانب متطلبات الإحلال والتي يبلغ حجمها (١٦.٣) ألف وظيفة خلال سنوات الخطة.
- إحلال (٢٧١.٣) ألف عامل سعودي محل العمالة الوافدة، وهو ما يمثل نحو (٢٨.٩٪) من إجمالي الوظائف المستحدثة لمقابلة متطلبات النمو الاقتصادي للقطاعات والنشاطات المختلفة في القطاعين العام والخاص، ونحو (٢٢.٤٪) من إجمالي وظائف النمو والإحلال.

الجدول (٧/٨)

الموازنة حسب القطاعات الاقتصادية والمؤسسية للعمالة
خطة التنمية الثامنة

(بالألف)

إجمالي التوظيف	وظائف النمو	وظائف الإحلال	القطاعات الاقتصادية والمؤسسية	
٣٦٥.١	٣٢٥.٠	٤٠.١	القطاعات الإنتاجية	القطاع الخاص
٦٨٠.٢	٤٦٧.٢	٢١٣.٠	قطاعات الخدمات	
١٠٤٥.٣	٧٩٢.٢	٢٥٣.١	إجمالي	
١٤٧.٨	١٣١.٥	١٦.٣	الخدمات الحكومية	
١١٩٣.١	٩٢٣.٧	٢٦٩.٤	القطاعات غير النفطية	
١٧.٧	١٥.٨	١.٩	النفط والغاز	
١٢١٠.٨	٩٣٩.٥	٢٧١.٣	إجمالي	

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- كما يوضح الجدول (٨/٨) الموازنة المهنية للعمالة نفسها (الداخلون لسوق العمل) في خطة التنمية الثامنة والتي تتسم أهم ملامحها بما يلي:
- إن الزيادة في العمالة الوطنية في المجموعات المهنية تتوزع بنسب متفاوتة بين مقابلة كل من الطلب الناشئ عن النمو الاقتصادي وبين احتياجات الإحلال محل العمالة

الوافدة. فالزيادة اللازمة لتحقيق أهداف الإحلال (وظائف الإحلال) منسوبة إلى الزيادة اللازمة لتحقيق أهداف النمو (وظائف النمو) تزيد عن (١٠٠٪) في الفئات المهنية للعاملين في الخدمات والعاملين في الزراعة على التوالي، وهو ما يعني أن حجم وظائف الإحلال أكبر من حجم وظائف النمو في تلك الفئات، وتتناقص إلى الحد الأدنى الذي يبلغ نحو (٧٪) في الفئات المهنية الأخرى التي تزيد فيها وظائف النمو عن وظائف الإحلال.

- تتفاوت نسب الإحلال في كل مجموعة مهنية إلى إجمالي وظائف الإحلال (٢٧١.٣ ألف وظيفة)، وتصل هذه النسب في حدها الأعلى إلى (٤٢.٩٪) للقائمين بالخدمات، وفي حدها الأدنى إلى (٢.٥٪) للمديرين والإداريين.

الجدول (٨/٨)

الموازنة المهنية للعمالة خطة التنمية الثامنة

(بالألف)

مجموعات المهن الرئيسية	الداخلون لسوق العمل	توظيف العمالة الوطنية حسب مصادر الطلب	
		وظائف الإحلال	وظائف النمو
المهن العلمية والفنية	٤١٦.٤	٤٨٠.٠	٣٦٨.٤
المديرون والإداريون	٤٦.٩	٦.٧	٤٠.٢
الأعمال الكتابية	١٤٠.٢	٢٣.٤	١١٦.٨
القائمون بأعمال البيع	٧١.٥	٣٣.١	٣٨.٤
العاملون في الخدمات	١٧١.٦	١١٦.٥	٥٥.١
العاملون في الزراعة	٤٥.٢	٢٣.١	٢٢.١
عمال الإنتاج ومن إليهم	٣١٩	٢٠.٥	٢٩٨.٥
إجمالي كل المهن	١٢١٠.٨	٢٧١.٣	٩٣٩.٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- على الرغم من زيادة الأهمية النسبية لمجموعة عمال الإنتاج ومن إليهم والتي تبلغ نحو (٢٥.٦٪) من إجمالي العمالة (الجدول ٦/٨ السابق)، إلا أن الإحلال في هذه المجموعة لا تتجاوز نسبته أُل (٧.٦٪) من إجمالي الإحلال مع أن إجمالي التوظيف في المجموعة

يصل لنحو (٣١٩) ألف وظيفة، وهو ما يشير إلى أن تأهيل القوى العاملة الوطنية في المهارات اللازمة للإحلال في هذه المجموعة من المهن ما زالت غير كافية لدفع عملية الإحلال وزيادة نسبتها.

- في مجموعة المهن الفنية والعلمية، تتزايد متطلبات النمو والإحلال لتصل إلى (٤١٦.٤) ألف وظيفة بنسبة (٣٤.٤٪) من إجمالي الوظائف نتيجة للزيادة المتوقعة من مخرجات التعليم فوق الثانوي وخصوصاً بالنسبة للإناث.

الفصل التاسع

السكان والمستوى المعيشي

٩. السكان والمستوى المعيشي

١/٩ المقدمة

يتناول هذا الفصل الخصائص السكانية والسمات الديمغرافية للمملكة من أجل توفير الإطار الموضوعي والقاعدة المرجعية لسياسات خطة التنمية الثامنة وبرامجها، ذلك لأن هذه الخصائص والسمات تمثل معطيات ومدخلات أساسية لعملية تقدير الاحتياجات من التجهيزات والخدمات بمختلف أنواعها، وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة مع هذه الاحتياجات بأبعادها المكانية والزمنية.

كما يتطرق هذا الفصل إلى قضايا مستوى المعيشة بشكل عام وظاهرة الفقر بشكل خاص، وما ستوفره الخطة من موارد وإمكانات للتعامل مع هذه الظاهرة ومسبباتها، وذلك في إطار استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر يجري إعدادها حالياً، كما يستعرض الفصل السياسة السكانية للمملكة (أهداف وسياسات) في إطار استراتيجية التنمية الشاملة.

٢/٩ الوضع الراهن

١/٢/٩ هيكل السكان

تشير الإحصاءات المستمدة من تعدادات السكان والمساكن والمسوحات الديمغرافية والإسقاطات السكانية إلى ارتفاع كبير في حجم سكان المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي أول تعداد أجري عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤) قدر عدد سكان المملكة بنحو (٧ ملايين نسمة، منهم (٦.٢) مليون مواطن بنسبة (٨٩٪) من جملة السكان. وبحلول عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢) أظهرت نتائج التعداد السكاني الثاني، ارتفاع عدد السكان إلى (١٦.٩) مليون نسمة، منهم (١٢.٣) مليون مواطن و(٤.٦) مليون وافد بنسبة (٧٢.٦٪) و(٢٧.٤٪) على التوالي. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة خلال تلك الحقبة القصيرة إلى عاملين رئيسيين هما: ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان السعوديين التي قدرت بنحو (٣.٨٪) سنوياً لتلك الحقبة، وتدفق أعداد كبيرة من الوافدين للمملكة من أجل العمل لتلبية احتياجات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وظل معدل النمو الطبيعي للسكان السعوديين خلال المدة الممتدة من عام ١٤١٣هـ — (١٩٩٢) إلى عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) مرتفعاً، حيث قدر بنحو (٢.٥٪) سنوياً. وتشير النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى أن حجم سكان المملكة بلغ نحو (٢٢.٦) مليون نسمة عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، منهم (١٦.٥) مليون مواطن و(٦.١) مليون وافد بنسبة (٧٣٪) و(٢٧٪) من جملة السكان على التوالي.

٢/٢/٩ الخصائص السكانية

يتضح من النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤) أن نسبة الجنس تبلغ (١٠١) ذكر لكل (١٠٠) أنثى بين السعوديين. كما تشير البيانات إلى أن معدل النمو للسكان السعوديين في خلال الاثني عشر عاماً التي سبقت التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بلغ (٢.٥٪) في المتوسط.

ويعزى ارتفاع معدل النمو للسكان السعوديين بصورة أساسية إلى ارتفاع معدل الخصوبة الكلي بين النساء في عمر الإيجاب (١٥-٤٩ عاماً) الذي يقدر بنحو (٤.٨) طفل لكل سيدة في عمر الإيجاب، وهو معدل عال للخصوبة بالرغم من ارتفاع عمر العزوبية عند الزواج بين الإناث من نحو (٢١) عاماً في ١٤٠٨هـ (١٩٨٨) إلى نحو (٢٤.٩) عاماً في ١٤٢١هـ (٢٠٠٠). ويرجع السبب الرئيس في ارتفاع معدل الخصوبة في المملكة إلى سرعة وتيرة الإيجاب الذي يقاس بطول المدة التي تفصل ولادتين متتابعتين. ويقدر متوسط المدة بين الولادات في المملكة بنحو (٢٨) شهراً، وهي تعد مدة قصيرة مقارنة بالدول العربية الأخرى. ويرجع هذا التسارع في وتيرة الإيجاب في المملكة إلى قصر مدة الرضاعة الطبيعية التي تعد من الوسائل الطبيعية للمباعدة بين الولادات، إضافة لانخفاض مستوى استخدام وسائل المباعدة الاصطناعية. وتؤكد الدراسات التي أجريت في العديد من الدول إلى أن طول مدة المباعدة بين الولادات تسهم في تخفيض معدل الخصوبة، وتؤدي إلى تحسين صحة الأمهات والأطفال.

٣/٢/٩ انعكاسات الخصائص السكانية للمواطنين

ينطوي التركيب العمري للسكان السعوديين على قوى محرّكة لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، نورد أهمها فيما يلي:

- يتسم التركيب العمري لسكان المملكة بغلبة الفئات الصغيرة والشابة حيث يتضح من الجدول (١/٩) والشكل (١/٩) أن ذوي الأعمار التي تقل عن (١٥) عاماً يمثلون نسبة (٤٠.٤%) من جملة السكان. ويقدر وسيط العمر للسكان السعوديين بنحو (١٧.٣) عاماً، أي أن نحو نصفهم لا تتجاوز أعمارهم (١٧.٣) عاماً.

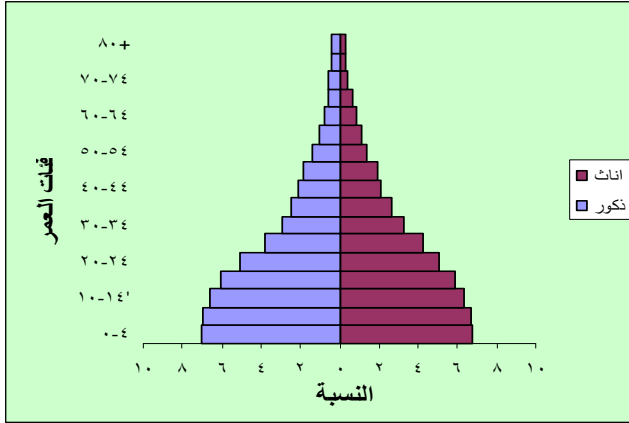
الجدول (١/٩)
السكان حسب فئات العمر والجنس والجنسية
حسب تقديرات عام ١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤)

فئات العمر	مواطنون (*) (%)			وافدون (*) (%)			الإجمالي (%)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
٤-٥	١٤.١	١٣.٥	١٣.٨	٥.١	١٠.٦	٦.٩	١١.١	١٢.٩	١١.٩
٥-٩	١٣.٨	١٣.٣	١٣.٦	٥.٣	١٠.٩	٧.١	١٠.٩	١٢.٩	١١.٨
١٠-١٤	١٣.٣	١٢.٧	١٣.٠	٥.٣	١٠.٩	٧.٠	١٠.٥	١٢.٤	١١.٤
١٥-١٩	١٢.٠	١١.٧	١١.٧	٥.٦	١٠.٨	٧.٣	٩.٨	١١.٦	١٠.٦
٢٠-٢٤	١٠.٢	١٠.٢	١٠.٢	٥.٨	٨.٢	٦.٦	٨.٧	٩.٨	٩.٢
٢٥-٢٩	٧.٦	٨.٥	٨.٠	٧.٣	٧.٧	٧.٤	٧.٥	٨.٣	٧.٩
٣٠-٣٤	٥.٩	٦.٦	٦.٢	١١.١	٨.٦	١٠.٣	٧.٧	٦.٩	٧.٣
٣٥-٣٩	٥.٠	٥.٢	٥.١	١٤.٢	٨.٨	١٣.١	٨.٢	٥.٩	٧.١
٤٠-٤٤	٤.١	٤.٣	٤.٢	١٣.٧	٨.١	١١.٩	٧.٤	٥.٠	٦.٣
٤٥-٤٩	٣.٧	٣.٨	٣.٧	١١.٦	٧.٢	١٠.٢	٦.٤	٤.٤	٥.٥
٥٠-٥٤	٢.٧	٢.٨	٢.٨	٧.٢	٤.٣	٦.٣	٤.٣	٣.١	٣.٨
٥٥-٥٩	٢.٠	٢.٢	٢.١	٣.٧	١.٥	٣.٠	٢.٦	٢.١	٢.٤
٦٠-٦٤	١.٥	١.٨	١.٦	٢.٠	٠.٨	١.٦	١.٧	١.٦	١.٦
٦٥-٦٩	١.٢	١.٣	١.٢	١.١	٠.٦	٠.٩	١.١	١.٢	١.٢
٧٠-٧٤	١.١	٠.٨	١.٠	٠.٥	٠.٤	٠.٥	٠.٩	٠.٧	٠.٨
٧٥-٧٩	٠.٨	٠.٧	٠.٧	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٦	٠.٦	٠.٦
٨٠+	٠.٩	٠.٦	٠.٦	٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.٦	٠.٦	٠.٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

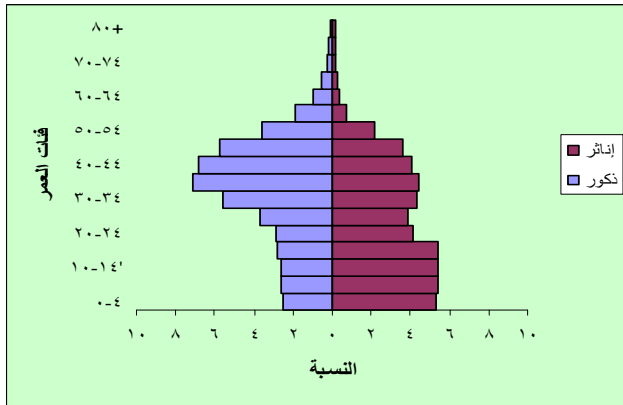
(*) الأرقام تشير إلى نسبة السكان في كل فئة عمرية من إجمالي السكان لكل مجموعة سكانية على حدة (السعوديين والوافدين).

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

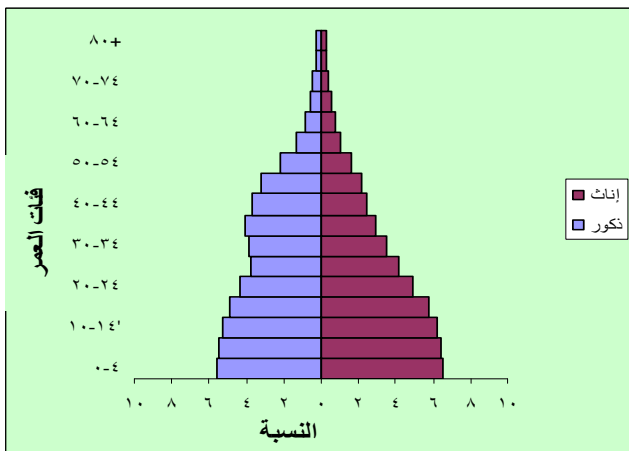
الشكل (١/٩)
الهرم السكاني للمواطنين والوافدين
حسب تقديرات عام ١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤)



المواطنون



الوافدون



إجمالي السكان

- تبلغ نسبة الإعاقة العمرية (وهي نسبة السكان في عمر أقل من ١٥ عاماً وأكثر من ٦٤ عاماً إلى نسبة السكان في فئة العمر ١٥-٦٤ عاماً) (٧٩٪). ومن المعروف أن ارتفاع نسبة الإعاقة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك وبالتالي انخفاض معدلات الادخار بما له من تأثير على النمو الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها التي تحتاج إليها الأعداد المتنامية من الأطفال.
- وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن نسبة الإعاقة العمرية لا تعكس نسبة الإعاقة الاقتصادية، نظراً لأن كل من هم في سن العمل ليسوا بالضرورة في قوة العمل كالتلاميذ والنساء غير العاملات على سبيل المثال. وعليه فإن نسبة الإعاقة الاقتصادية تزيد عادة عن نسبة الإعاقة العمرية، وبالتالي تكون أكثر تأثيراً على الاقتصاد.
- يتراوح متوسط حجم الأسرة السعودية من (٦) إلى (٧) أفراد. وغالباً ما يؤدي ارتفاع حجم الأسرة إلى زيادة أعبائها المتمثلة في الاحتياجات الغذائية والصحية والتعليمية والترفيهية لكل فرد فيها. ولعل العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال يكون له بالغ الأثر بين الأسر الفقيرة، مما يجعلها أسيرة الفقر لزمّن طويل.
- يشير التركيب العمري للسكان إلى ارتفاع معدل الداخلين إلى سوق العمل خلال العقدين القادمين والذي يقدر بنحو (٣٪) سنوياً. وهو ما يشكل فرصة تتمثل بزيادة العرض في العمالة الوطنية من جهة، وتحدياً في ذات الوقت، يتمثل بضرورة التأهيل الجيد لهذه الأفرج الناشئة وتوفير فرص العمل المنتجة لها من جهة أخرى.
- وأخيراً، إن أنماط الإنجاب العالية تؤدي إلى زيادة حجم أفرج الولادات، وبالتالي ستشكل قوة دفع ترفع معدلات الإنجاب عندما تدخل تلك الأفرج المرحلة العمرية للإنجاب في السنوات القادمة، مما سيشكل تحدياً ديموغرافياً يتمثل في استمرار النمو المرتفع لعدد السكان.

٤/٢/٩ الخصائص السكانية للوافدين

يشير الجدول (١/٩) والشكل (١/٩) إلى أن السكان الوافدين في الفئة العمرية (أقل من ١٥ عاماً) يشكلون نسبة (٢١.٠٪) من إجمالي السكان الوافدين. كما يبلغ وسيط العمر بين السكان الوافدين (٣٤.١) عاماً ونسبة الإعالة العمرية (٣٠٪). وتبلغ نسبة الجنس بين الوافدين نحو (٢٢٨) ذكر لكل (١٠٠) أنثى. ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى أن معظم الوافدين جاءوا لغرض العمل ومعظمهم من الرجال. كما أن غالبيتهم من غير المتزوجين أو من المتزوجين القادمين إلى المملكة دون عوائل. إن التركيب العمري والجنسي للوافدين له تأثير ملحوظ على التركيب المماثل لمجمل سكان المملكة كما يشير إلى ذلك الشكل (١/٩)، نظراً لأن عددهم يساوي (٢٧.١٪) من سكان المملكة، وهي نسبة لها تأثيرها في تشكيل خارطتها الديموغرافية. ونتيجة لتأثير التركيب الجنسي والعمرى للوافدين، نجد أن نسبة الجنس عند مجمل سكان المملكة تصل إلى (١٢٤) ذكر لكل (١٠٠) أنثى، بينما تشكل نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من ١٥ عاماً) نحو (٣٥٪) من جملة السكان، والإعالة العمرية نحو (٦٢) فرداً معالاً لكل (١٠٠) فرد في سن العمل.

٥/٢/٩ التوزيع الجغرافي للسكان

يتركز غالبية سكان المملكة في ثلاث مناطق إدارية هي الرياض ومكة المكرمة والشرقية، من بين مناطق المملكة الثلاث عشرة. حيث تمثل نسبة السكان في هذه المناطق (٦٤.٥٪) من إجمالي سكان المملكة عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٢/٩). ويتأثر معدل النمو السكاني في كل منطقة بمعدل زيادة السكان الطبيعية فيها، إضافة إلى صافي هجرة المواطنين إليها من المناطق الأخرى، وصافي هجرة الوافدين. ويوضح الجدول (٣/٩) حجم السكان في كل منطقة إدارية ومعدل النمو السنوي المتوسط للمدة من ١٣٩٤هـ — وحتى ١٤١٣هـ (١٩٧٤-١٩٩٢)، ومن ١٤١٤-١٤٢٥هـ (١٩٩٣-٢٠٠٤) ونسبة السكان الوافدين فيها.

ويمكن من خلال تحليل بيانات التوزيع الجغرافي للسكان ملاحظة التالي:

الجدول (٢/٩)
التوزيع النسبي للسكان حسب المناطق الإدارية

المنطقة	١٣٩٤هـ (١٩٧٤)	١٤١٣هـ (١٩٩٢)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)
الرياض	١٨.٩	٢٢.٦	٢٤.١
مكة المكرمة	٢٦.١	٢٦.٤	٢٥.٦
المدينة المنورة	٧.٧	٦.٤	٦.٧
القصيم	٤.٧	٤.٤	٤.٥
الشرقية	١١.٤	١٥.٢	١٤.٨
عسير	١٠.١	٧.٩	٧.٤
تبوك	٢.٩	٢.٩	٣.١
حائل	٣.٩	٢.٤	٢.٣
الحدود الشمالية	١.٩	١.٣	١.٢
جازان	٦.٠	٥.١	٥.٢
نجران	٢.٢	١.٨	١.٨
الباحة	٢.٨	٢.٠	١.٧
الجوف	١.٤	١.٦	١.٦
الإجمالي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

- ارتفع عدد مناطق المملكة التي يزيد سكانها عن المليون نسمة من منطقتين هما مكة المكرمة والرياض، عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤)، إلى خمس مناطق عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، بإضافة مناطق المدينة المنورة، والشرقية، وعسير، وإلى سبع مناطق عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بإضافة منطقتي القصيم، وجازان.
- شهدت جميع مناطق المملكة نمواً في حجم السكان خلال العقود الثلاثة الماضية، وكما يتضح من الجدول (٣/٩) فإن معدل النمو السكاني في جميع المناطق كان مرتفعاً خلال المدة ١٣٩٤-١٤١٣هـ (١٩٧٤-١٩٩٢) خاصة في المنطقة الشرقية (٦.٩٪)، ومنطقة الرياض (٦.٣٪). وخلال المدة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤) انخفض متوسط معدل النمو السكاني في المناطق بصورة واضحة، وذلك مقارنة مع متوسط معدل النمو خلال المدة ١٣٩٤-١٤١٣هـ (١٩٧٤-١٩٩٢) وقد كان هذا الانخفاض كبيراً

بصفة خاصة في المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة، ومنطقة الباحة، ومنطقة الجوف. وتشير البيانات الموضحة في الجدول أيضاً والخاصة بمعدل النمو السنوي المتوسط للسكان خلال المدة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤) إلى أن أعلى معدل للنمو السكاني كان في منطقة الرياض وفي منطقة تبوك (٣٪ سنوياً لكل منطقة)، بينما كان أقل معدل للنمو السنوي للسكان في منطقة الباحة (١.١٪)، وفي الحدود الشمالية (١.٧٪).

أثر تدفق السكان الوافدين على معدلات نمو سكان المناطق بدرجات متفاوتة، حيث يلحظ أن الوافدين يشكلون ما يقارب ثلث سكان منطقة الرياض، وأكثر من ثلث سكان منطقة مكة المكرمة، وما يقارب ربع سكان المنطقة الشرقية وسكان منطقة المدينة المنورة، وما يقارب خمس سكان منطقة القصيم. من ناحية أخرى يلحظ انخفاض طفيف في نسبة الوافدين من جملة السكان في سبع من مناطق المملكة (الرياض، الشرقية، تبوك، حائل، الحدود الشمالية، نجران، والجوف) خلال المدة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)، في حين ارتفعت نسبتهم في بقية المناطق.

الجدول (٣/٩)

تطور توزيع السكان حسب المناطق الإدارية

المناطق	إجمالي السكان			معدل النمو السنوي المتوسط (%)		الوافدون من جملة السكان (%)	
	١٣٩٤هـ (١٩٧٤)	١٤١٣هـ (١٩٩٢)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٣٩٤-١٤١٣هـ (١٩٧٤-١٩٩٢)	١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)	١٤١٣هـ (١٩٩٢)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)
الرياض	١٢٧٢٢٧٥	٣٨٣٤٩٨٦	٥٤٥٥٣٦٣	٦.٣	٣.٠	٣١.٨	٣١.٧
مكة المكرمة	١٧٥٤١٠٨	٤٤٦٧٦٧٠	٥٧٩٧٩٧١	٥.٣	٢.٢	٣٧.٨	٣٨.١
المدينة المنورة	٥١٩٢٩٤	١٠٨٤٩٤٧	١٥١٢٠٧٦	٤.٢	٢.٨	٢٢.٨	٢٤.٣
القصيم	٣١٦٦٤٠	٧٥٠٩٧٩	١٠١٦٧٥٦	٤.٩	٢.٦	١٨.٧	١٩.٦
الشرقية	٧٦٩٦٤٨	٢٥٧٥٨٢٠	٣٣٦٠١٥٧	٦.٩	٢.٢	٢٦.٢	٢٣.٩
عسير	٦٨١٣٦١	١٣٤٠١٦٨	١٦٨٨٣٨٦	٣.٨	١.٩	١٤.٢	١٥.٠
تبوك	١٩٣٧٦٣	٤٨٦١٣٤	٦٩١٥١٧	٥.٢	٣.٠	١٧.٣	١٤.٠
حائل	٢٥٩٩٢٩	٤١١٢٨٤	٥٢٧٠٣٣	٥.٦	٢.١	١٥.٨	١٤.٣
الحدود الشمالية	١٢٨٧٤٥	٢٢٩٠٦٠	٢٧٩٢٨٦	٣.٣	١.٧	٢٢.٠	١٤.٣
جازان	٤٠٣١٠٦	٨٦٥٩٦١	١١٨٦١٣٩	٤.٣	٢.٧	١٥.٢	١٦.٢
نجران	١٤٧٩٧٠	٣٠٠٩٩٤	٤١٩٤٥٧	٤.٠	٢.٨	٢٠.١	١٦.٩
الباحة	١٨٥٩٠٥	٣٣٢١٥٧	٣٧٧٧٣٩	٣.٣	١.١	١٢.٧	١٣.١
الجوف	٩٦٨٩٨	٢٦٨٢٢٨	٣٦١٦٧٦	٥.٨	٢.٥	١٦.٧	١٤.٨

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

٣/٩ الرؤية المستقبلية

١/٣/٩ السياسة السكانية

تمثل السياسة السكانية مجموعة الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف ديمغرافية محددة في إطار أهداف التنمية من خلال التأثير على المحاور السكانية المرتبطة بحجم السكان، ومعدل نموهم، وتوزيعهم العمري، والجغرافي، إضافة إلى تحسين الخصائص الصحية والتعليمية، وتحقيق التوازن بين هذه المحاور والموارد المتاحة في المجتمع. ونظراً لأهمية تأثير الأوضاع السكانية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة شرعت وزارة الاقتصاد والتخطيط في وضع مشروع سياسة سكانية للمملكة تستند إلى الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي ١٤٢٥-١٤٤٤هـ (٢٠٠٥-٢٠٢٤)، وكذلك الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وترتكز السياسة السكانية للمملكة على المحاور التالية:

- ١ - القضايا السكانية: ويشمل أهم القضايا الديمغرافية المتعلقة بحجم السكان ومعدلات نموهم، والتركيب العمري، والجنسي، والتوزيع الجغرافي، والولادات، ومعدل الوفيات بين الفئات المختلفة من السكان، إضافة إلى دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية على العوامل السكانية.
- ٢ - الخدمات الصحية والوضع الصحي: ويشمل رصد التطور في البنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية بأنواعها المختلفة، ومعدلات الإصابة بالأمراض المعدية والمزمنة ووسط الفئات المختلفة من السكان، والوضع الصحي للأطفال، والأمهات، والمسنين، ومعدلات الإعاقة بأنواعها المختلفة.
- ٣ - التعليم وتحديات المستقبل: ويعد هذا المحور من أهم مرتكزات التنمية البشرية، وأحد أهم وسائل معالجة الفقر، وخفض معدلات الوفيات، والخصوبة. ويتناول التوسع الكبير في البنية التحتية لقطاع الخدمات التعليمية خلال عقود التنمية الماضية، وما حققه من نسب التحاق عالية بمراحل التعليم المختلفة، وتدن في مستوى الأمية. ورغم إنجازات التعليم والتدريب الكبيرة، إلا أن النمو المتزايد لأعداد الأطفال في سن التعليم والمرتبط بالزيادة المطردة للسكان يتطلب توفير أعداد كبيرة من المنشآت والمستلزمات في مجال الخدمات

التعليمية ضماناً لعدم تدني مستويات الالتحاق، وتحقيق هدف الاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم.

٤- القوى العاملة وفرص الاستخدام: ويتناول هذا المحور تحليل الوضع الراهن لسوق العمل في المملكة وأسباب ضعف مشاركة المواطنين فيه، مع مناقشة الوسائل والتدابير التي يلزم القيام بها لاستيعاب الأعداد المتنامية من الشباب الداخلين لسوق العمل خلال المرحلة القادمة.

٥- فرص المرأة في التعليم والعمل: ويتناول هذا المحور تطورات تعليم المرأة في المملكة خلال عقود التنمية الماضية، وأهمية فتح مجالات لعمل المرأة، وتوفير إمكانات كافية لتدريبها وتأهيلها للتمكّن من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- البيئة: ويتعلق هذا المحور بتأثير العوامل السكانية على الوضع البيئي في البلاد، وذلك بحكم أن النمو المتسارع للسكان والتوسع العمراني الكبير الذي صحبه نتجت عنه العديد من التحديات تمثلت في تزايد كل من المخلفات المنزلية، والتلوث البيئي، والصرف الصحي، وزيادة الطلب على المياه للأغراض المنزلية، والبلدية، والصناعية، والزراعية، والمحافظة على موارد المياه غير المتجددة من الاستنزاف، وحماية الغطاء النباتي.

٧- قاعدة البيانات: ويتناول هذا المحور أهمية توفر قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة خلال مدد زمنية محددة، تكون متسقة مع قواعد البيانات المعمول بها دولياً، هذا إضافة إلى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين في الأجهزة الإحصائية وإجراء دراسات وبحوث سكانية لتحديد الأولويات وتقويم تنفيذ البرامج السكانية والاجتماعية المختلفة ومتابعتها.

وتتسق أهداف هذه السياسة السكانية مع أهداف الألفية للتنمية التي صدرت من قبل منظمة الأمم المتحدة في عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) واستهدفت القضاء على الفقر، والحصول الكامل على التعليم الابتدائي، وتحقيق المساواة بين البنين والبنات في الحصول على التعليم، وتخفيض معدلات وفيات الأمهات، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومكافحة مرض نقص المناعة (الإيدز)، والملاريا، والأمراض المستوطنة الأخرى، والمحافظة على البيئة.

ولا شك أن الاهتمام بالقضايا السكانية سيدعم الإنجازات الكبيرة التي حققتها المملكة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبناء عليها من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفع مستوى معيشة المواطنين في جميع مناطق البلاد.

٢/٣/٩ المستوى المعيشي للسكان

يقاس مستوى معيشة السكان بنصيب الفرد من الدخل الوطني، ومدى تمتع السكان بالخدمات الرئيسية التي تؤثر على الوضع الصحي والتعليمي لهم. وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن مستوى معيشة السكان يتم تقديره من خلال المؤشرات الآتية:

- نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- توقع الحياة عند الميلاد.
- معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي.
- نسبة السكان الحاصلين على مصادر المياه النقية.

وتشير البيانات الإحصائية لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى أن نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يبلغ (٥٦.١) ألف ريال في العام، وهو ما يعادل ستة أضعاف متوسط نصيب الفرد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقرابة ثلاثة أضعاف متوسط نصيب الفرد في الدول ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وبالنسبة لعدد سنوات الحياة المتوقعة عند الميلاد فإن انحسار الأمراض المعدية والأوبئة وانخفاض معدلات الوفيات، خاصة معدل وفيات الرضع، أدى إلى ارتفاع مستمر في توقع الحياة عند الميلاد من (٥٣) عاماً في السبعينات إلى نحو (٧١.٩) عاماً في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وهذا المعدل يعد مساوياً تقريباً لنظيره في الدول ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط، كما أنه يفوق توقع الحياة بين سكان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٦٩ عاماً) بنحو (٣) سنوات.

وتشير البيانات إلى أن نسبة السكان المتمتعين بالحصول على مياه نقية تبلغ (٩٥٪) في المملكة، وهو ما يفوق النسب السائدة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تبلغ (٨٨٪)، وفي الدول ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط التي تبلغ (٩٠٪).

وتعكس بيانات معايير مستوى المعيشة مدى الارتفاع في مستوى معيشة السكان في المملكة بالمقارنة مع تلك المعايير في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي الدول ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط.

وبالرغم من المؤشرات والبيانات السابقة المتميزة، إلا أن ارتفاع مستوى المعيشة في

المملكة بصفة عامة لا يعني عدم وجود بعض المناطق التي تتطلب مزيداً من الرعاية لتحسين ورفع مستوى معيشة سكانها، حيث أدى تفاوت النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل بين مناطق المملكة إلى اختلاف مستوى المعيشة فيما بينها، مما أدى إلى وجود مناطق جاذبة لهجرة السكان بسبب ارتفاع مستوى المعيشة فيها.

وتشير معدلات انتشار الأمية بين السكان في المناطق المختلفة من المملكة، إلى تحقيق انخفاض كبير في نسبة السكان الأميين من جملة السكان في عمر (١٠) سنوات فأكثر، إلا أنه من الملحوظ أن نسبة الأمية تتفاوت بين المناطق.

وحتى يمكن تخفيض التباينات في مستوى المعيشة بين المناطق المختلفة وتحقيق التنمية المتوازنة يجب التركيز على تبني سياسات وبرامج ومشروعات تغطي جميع المناطق يمكن من خلالها توفير فرص عمل للمواطنين ومن ثم رفع مستويات الدخل والمعيشة. كما يجب الاهتمام بالإسهام في رفع مستويات السكن بالنسبة للأسر الفقيرة، والتوسع في حملات مكافحة الأمية خاصة في بعض المناطق وذلك من منطلق أهمية التعليم في مكافحة الفقر.

٣/٣/٩ الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر

يعد الحد من الفقر هدفاً محورياً للتنمية. وقد توسع تعريف الفقر ليشمل الحرمان المادي (الذي يقاس بمفهوم مناسب للدخل أو الاستهلاك)، والتحصيل المنخفض في التعليم، وتدني الوضع الصحي، والتعرض للمعاناة والمخاطر. ويمكن جمع بيانات هذه الأبعاد عن طريق مسوحات خاصة تُعنى بقياس مستوى المعيشة، فضلاً عن استخدام الطرق النوعية لتكوين مؤشرات تتعلق بالتعرض للمعاناة والمخاطر.

وإنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم (خ/٤١٣٥٩) وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٣هـ — (٢٠٠٢/١٢/٢٩) القاضي بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر، تسهم وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع من فريق عمل الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في وضع هذه الاستراتيجية استناداً على إطار علمي يراعي ظروف وإمكانيات المملكة، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة الفقر. ويتمثل عمل استراتيجية معالجة الفقر في تكوين قاعدة بيانات مبنية على مسوحات متخصصة يمكن من خلالها قياس الفقر بمؤشراته المختلفة، وتحديد الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء. كما يمكن دراسة الأسباب التي

تؤدي للفقير، من أجل تنفيذ البرامج والسياسات المناسبة لمعالجته والتقليل من آثاره السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية. هذا وتشمل مقاييس الفقر: خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق، وخط الفقر النسبي، ونسبة الفقر، وفجوة الفقر، وشدة الفقر.

وترتكز استراتيجية معالجة الفقر على الجوانب الأساسية التالية:

١. إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها من خلال توفير الوظائف والائتمان وفرص التعليم والتدريب والخدمات الصحية وتحسين إمكاناتهم للوصول للأسواق لتسويق منتجاتهم.
٢. تعزيز قدرة الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة في النشاطات الاقتصادية بصورة فعالة.
٣. تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تخفيض فرص تعرضهم للمخاطر مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم على مواجهة تلك الكوارث والصدمات.

وتشتمل الاستراتيجية المشار إليها على السياسات المقترحة لمعالجة الفقر وفقاً للمحاور الخمسة الآتية:

- أولاً: المحور الاقتصادي الكلي ويتضمن السياسات الخاصة بتسريع النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بصورة متوازنة بين مناطق المملكة والشرائح الاجتماعية المختلفة.
- ثانياً: محور التمكين الاقتصادي للفقراء ويتضمن السياسات الخاصة بتمليك الأسر والأفراد من الشرائح الفقيرة أدوات الإنتاج الكفيلة بزيادة دخولهم ورفع القدرات الإنتاجية للأسر المنتجة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسياسات تحسين فرص التوظيف والأجور.
- ثالثاً: محور الخدمات العامة وتدرج فيه السياسات الخاصة بتحسين خدمات الصحة والتعليم والخدمات البلدية.
- رابعاً: محور شبكة الحماية الاجتماعية ويتضمن السياسات الخاصة بتفعيل الضمان الاجتماعي وزيادة إسهام الزكاة في معالجة الفقر وتعزيز دور الجمعيات الخيرية والمنظمات التطوعية في معالجة الفقر.

خامساً: محور ممتلكات الأسرة ويتضمن السياسات والبرامج الموجهة لمعالجة مشاكل الإسكان وتوفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين بتكلفة منخفضة ووفق شروط ميسرة.

ومن الخطوات التي تم القيام بها لمعالجة الفقر إنشاء الصندوق الخيري للخدمات الإنسانية الذي تسهم الدولة بجزء من رأسماله، إضافة إلى إسهامات القطاع الخاص والأفراد. ويهدف هذا الصندوق إلى مساعدة الفقير ليساعد نفسه. حيث إن استراتيجية عمل الصندوق تعتمد على محورين أساسيين هما: المحور الأول: يتعلق بسوق العمل حيث يقوم الصندوق بإرشاد الأفراد المستهدفين، من خلال قاعدة معلومات، للإفادة من فرص العمل التي تتوفر لدى مؤسسات المجتمع المختلفة، ومؤسسات القطاع الخاص، والمحور الثاني: يركز على تفعيل مفهوم الأسرة المنتجة وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة تتناسب مع إمكانيات الأسر الفقيرة وتساعد في توفير مصدر ثابت للدخل.

ويتكامل هذان المحوران مع المساعدات المادية التي تقدمها الدولة متمثلة في الضمان الاجتماعي، والجمعيات الخيرية ودور الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الجهود الفردية الأخرى.

٤/٩ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية إلى رفع المستوى المعيشي للسكان وذلك من خلال الوصول إلى تحقيق الآتي:

١/٤/٩ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الرئيسية لرفع المستوى المعيشي للسكان خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:

- زيادة نصيب الفرد في الدخل الوطني.
- معالجة الفقر
- توفير التعليم للجميع.
- توفير المياه الصالحة للشرب لجميع السكان.

- توفير خدمات الهاتف والإنترنت لجميع السكان.
- تحقيق معدل نمو سكاني يتماشى مع الجهود المبذولة لرفع المستوى المعيشي للسكان.
- الحد من الهجرة الداخلية.
- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- خفض معدل وفيات الأمومة.
- تحسين الخصائص الصحية والتعليمية للشباب.
- تحسين نوعية حياة المسنين.

٢/٤/٩ السياسات

يعتمد تحقيق هدف رفع المستوى المعيشي للسكان على السياسات التالية:

- تحقيق النمو المتواصل في متوسط دخل الفرد.
- تفعيل تطبيق التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية.
- التوسع في توفير خدمات الهاتف والإنترنت بأسعار مناسبة في جميع أرجاء المملكة.
- الاستمرار في توفير الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل بما يجذب السكان للاستقرار في مناطقهم الأصلية.
- التوسع في تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية والشائعة.
- الاستمرار في تحسين نوعية خدمات الرعاية الطبية للحوامل، وخدمات التوليد، وتشجيع الأمهات للمتابعة الطبية بعد الولادة.
- التوسع في الحملات الإعلامية التي ترمي إلى توعية الشباب بأخطار العادات الضارة.
- تشجيع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للمشاركة في مشاريع رعاية المسنين الصحية والاجتماعية وبرامجها.
- تشجيع المسنين على الاستفادة من خبراتهم وقدراتهم في مجال العمل الاجتماعي والتطوعي.

٣/٤/٩ الأهداف المحددة

تستهدف خطة التنمية الثامنة تحقيق ما يلي:

- معدل نمو حقيقي سنوي متوسط قدره (٢.٢٪) في متوسط دخل الفرد.
- القضاء على الفقر المدقع.
- تخفيض عدد الفقراء فقراً مطلقاً بنسبة (١٨٪).
- رفع نسبة الحوامل اللاتي يتم توفير رعاية مهنية صحية لهن إلى (٩٨٪).
- رفع نسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنيين صحيين إلى (٩٧٪).
- رفع نسبة القيد في المرحلة الابتدائية إلى (١٠٠٪).
- الوصول إلى تغطية (١٠٠٪) من السكان بخدمات المياه الصالحة للشرب.
- الوصول بتغطية خدمات الهاتف إلى (٩٧٪).

الفصل العاشر

تنمية المناطق

١٠. تنمية المناطق

١/١٠ المقدمة

يتأثر الوضع الاقتصادي للمناطق إلى حد كبير بعدة عوامل رئيسية، منها موقعها الجغرافي ومناخها، ومواردها الطبيعية والبشرية، وتجهيزاتها الأساسية، ومخزونها المادي والمعرفي. ولتفعيل هذه العوامل تم اتباع منهج التخطيط الشامل لتحقيق التوازن التنموي بين المناطق في حدود الإمكانيات المتاحة. ويُعد تعزيز الطاقات الاستيعابية للمشاعر المقدسة، وإقامة المدن الصناعية في كل من الجبيل وينبع، وتطوير مراكز النمو في مختلف مناطق المملكة أمثلة بارزة على هذا التوجه. كما اقتضت جهود تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، توفير القاعدة التنظيمية والإدارية الداعمة لذلك، والتي شملت إنشاء مجالس المناطق، واعتماد الاستراتيجية العمرانية الوطنية، وتحديد مراكز النمو، وغيرها من الإجراءات.

وبالرغم من الجهود التي بذلت لمواجهة تحديات التنمية المتوازنة بين المناطق، في مجال توفير مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تجهيزات أساسية، وخدمات حيوية مختلفة في جميع المناطق، إلا أن درجات التباين بينها لا تزال تشكل تحديات ينبغي التعامل معها ومعالجتها خلال خطة التنمية الثامنة.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن لتنمية مناطق المملكة من خلال بعض المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية مبرزاً أهم التحديات التي تواجهها، واستعراض استراتيجية تنمية المناطق، وأهداف خطة التنمية الثامنة وسياساتها في هذا المجال.

٢/١٠ الوضع الراهن

١/٢/١٠ توزيع السكان

يحدد توافر الفرص الاقتصادية المواتية والأوضاع المعيشية، إلى حد كبير، الاتجاهات السكانية على المدى البعيد. لذا شهدت ثلاث مناطق: الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، نمواً سكانياً كبيراً على مدى سنوات خطط التنمية المتعاقبة بفعل الهجرة الداخلية، وأصبحت تستحوذ على (٦٤.٥٪) من السكان عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، أي ما يقارب من ثلثي سكان المملكة، الجدول (١/١٠).

الجدول (١/١٠)

أعداد السكان وتوزيعهم حسب المناطق الإدارية

المناطق	١٤١٣هـ - (١٩٩٢)		١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤)	
	العدد	(%)	العدد	(%)
الرياض	٣.٨٣٤.٩٨٦	٢٢.٦	٥.٤٥٥.٣٦٣	٢٤.١
مكة المكرمة	٤.٤٦٧.٦٧٠	٢٦.٤	٥.٧٩٧.٩٧١	٢٥.٦
المدينة المنورة	١.٠٨٤.٩٤٧	٦.٤	١.٥١٢.٠٧٦	٦.٧
القصيم	٧٥٠.٩٧٩	٤.٤	١.٠١٦.٧٥٦	٤.٥
الشرقية	٢.٥٧٥.٨٢٠	١٥.٢	٣.٣٦٠.١٥٧	١٤.٨
عسير	١.٣٤٠.١٦٨	٧.٩	١.٦٨٨.٣٦٨	٧.٤
تبوك	٤٨٦.١٣٤	٢.٩	٦٩١.٥١٧	٣.١
حائل	٤١١.٢٨٤	٢.٤	٥٢٧.٠٣٣	٢.٣
الحدود الشمالية	٢٢٩.٠٦٠	١.٣	٢٧٩.٢٨٦	١.٢
جازان	٨٦٥.٩٦١	٥.١	١.١٨٦.١٣٩	٥.٢
نجران	٣٠٠.٩٩٤	١.٨	٤١٩.٤٥٧	١.٨
الباحة	٣٣٢.١٥٧	٢.٠	٣٧٧.٧٣٩	١.٧
الجوف	٢٦٨.٢٢٨	١.٦	٣٦١.٦٧٦	١.٦
المملكة	١٦.٩٤٨.٣٨٨	١٠٠	٢٢.٦٧٣.٥٣٨	١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

وتشير اتجاهات النمو السكاني في المناطق إلى وجود تباين فيما بينها. ففي الوقت الذي تزيد فيه معدلات النمو السكاني في كل من مناطق (الرياض، والمدينة المنورة، والقصيم، وتبوك، وجازان، ونجران، والجوف)، بقدر ملحوظ عن المتوسط العام السنوي البالغ (٢.٥٪) خلال الفترة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)، فإن معدلات النمو السكاني لمناطق مكة المكرمة، والشرقية، وعسير، وحائل، والحدود الشمالية، والباحة، تقل عن هذا المتوسط. ويُعزى ذلك إلى حجم الهجرة الداخلية بين مناطق المملكة واتجاهاتها.

ولم تقتصر حركة الهجرة على ما بين المناطق، بل امتدت من القرى والهجر إلى المدن داخل المنطقة الواحدة، وقد أسهم ذلك في زيادة معدلات التركيز السكاني في المدن الرئيسية. فعلى سبيل المثال، في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، شكل سكان أكبر مدينتين في منطقة الرياض نحو

(٨٢٪) من إجمالي سكان المنطقة، وفي منطقة الحدود الشمالية (٨٥٪)، وفي منطقة المدينة المنورة (٨٢٪)، وفي منطقة تبوك (٧٨٪)، وفي منطقة مكة المكرمة (٧٣٪). أما في بعض المناطق الأخرى، مثل الباحة وعسير وجازان، فقد بقي السكان أقل تركيزاً في المدن الكبيرة، إذ بلغت نسبة سكان أكبر مدينتين من إجمالي سكان المنطقة (٤١٪)، و(٤٧٪)، و(٣٨٪) على التوالي، الجدول (٢/١٠)، والشكل (١/١٠). ويمثل وجود المقومات الزراعية عاملاً رئيساً مساعداً على الاستقرار النسبي لسكان القرى والهجر في تلك المناطق.

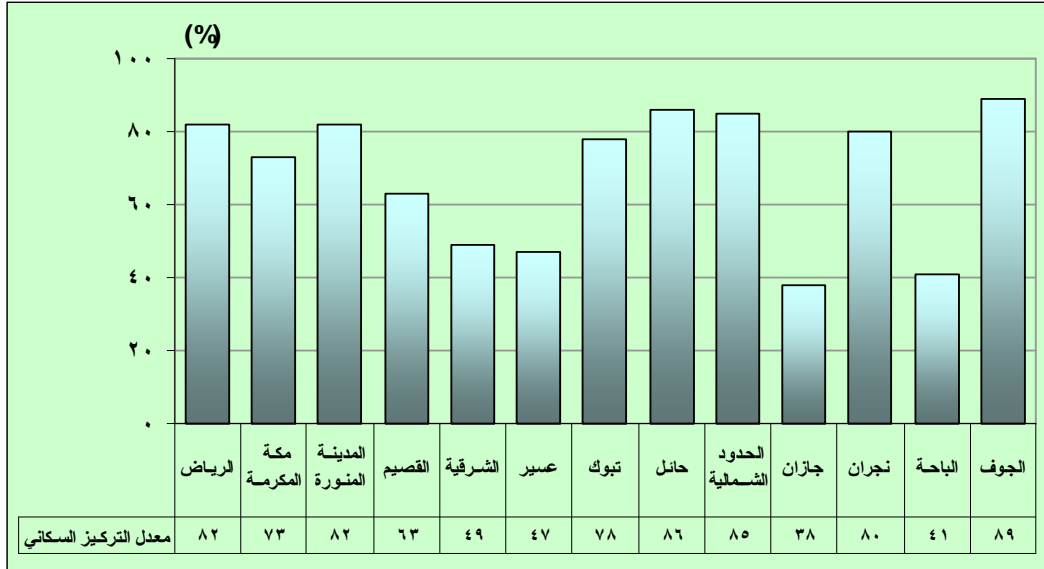
الجدول (٢/١٠)

معدل التركيز السكاني لأكبر مدينتين في كل منطقة إدارية
١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤)

نسبة سكان المدينتين إلى إجمالي المنطقة (%)	المحافظات		المدينة (أمانة المنطقة)		المناطق
	(%)	الاسم	(%)	الاسم	
٨٢	٦	الخرج	٧٦	الرياض	الرياض
٧٣	٥٠	جدة	٢٣	مكة المكرمة	مكة المكرمة
٨٢	١٧	ينبع البحر	٦٥	المدينة المنورة	المدينة المنورة
٦٣	١٤	عنيزة	٤٩	بريدة	القصيم
٤٩	٢٧	الأحساء	٢٢	الدمام	الشرقية
٤٧	٢٦	خميس مشيط	٢١	أبها	عسير
٧٨	٨	أملج	٧٠	تبوك	تبوك
٨٦	١٨	الغزالة	٦٨	حائل	حائل
٨٥	٢٦	رفحاء	٥٩	عرعر	الحدود الشمالية
٣٨	١٧	صبيا	٢١	جازان	جازان
٨٠	١٧	شرورة	٦٣	نجران	نجران
٤١	١٦	بلجرشي	٢٥	الباحة	الباحة
٨٩	٣٥	القريات	٥٤	سكاكا	الجوف
٦٩	٢٥		٤٤		المملكة

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

الشكل (١/١٠)
معدل التركيز السكاني لأكبر مدينتين في كل منطقة إدارية
١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤)



٢/٢/١٠ توزيع النشاط الاقتصادي

ينسجم التوزيع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية مع التوزيع السكاني، حيث يتركز النشاط الاقتصادي في كل من مناطق (الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية). وتشير البيانات إلى استحوذها على نحو (٧٤٪) من إجمالي عدد المؤسسات التجارية العاملة بالمملكة البالغ عددها (٥٧٠) ألف مؤسسة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، توزعت بنسب (٣٠٪) و(٢٨٪) و(١٦٪) على التوالي، ووفقاً لنوع النشاط كما يلي:

(أ) النشاط الصناعي: يظهر توزيع النشاط الصناعي بين مناطق المملكة تبايناً كبيراً، فعلى سبيل المثال، يتراوح مؤشر عدد الوظائف الصناعية لكل (١٠.٠٠٠) نسمة، ما بين (٢٣٧) وظيفة في منطقة الرياض إلى (٧) وظائف في منطقة الحدود الشمالية. وتجدر الإشارة إلى أن من الأسباب الرئيسة للتباين بين مناطق المملكة عدم التوازن بين القطاعات الإنتاجية. لذا تتوجه خطة التنمية الثامنة إلى دعم السياسات الهادفة إلى تحفيز الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية في المناطق الأقل نمواً.

(ب) النشاط الزراعي: تقدر المساحة المزروعة بنحو (١.٢) مليون هكتار وهي تعادل (٠.٦٪) فقط من مساحة المملكة. ويعزى ذلك إلى تأثير النشاط الزراعي بمجموعة من العوامل في مقدمتها توفر التربة الصالحة للزراعة ومياه الري التي تتحكم في مساحة الأرض المزروعة.

وعلى صعيد المناطق، تزيد نسبة المساحة المزروعة إلى مساحة المنطقة عن المتوسط الوطني في كل من مناطق الرياض والقصيم وحائل وجازان والجوف، في حين تقل في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والشرقية ونجران.

وبالنسبة للمحاصيل الزراعية، يمثل إجمالي إنتاج مناطق (الرياض، والقصيم، والشرقية، وحائل) (٨٧٪) من إنتاج المملكة من القمح، و(٦٧٪) من الشعير، و(٧٢٪) من الخضروات، و(٦٥٪) من الأعلاف، و(٥٢٪) من الفواكه، و(٦٢٪) من التمور. بينما يتركز إنتاج منطقة عسير في الفواكه والتمور بحصص قدرها (٩.٤٪) و(١٠.٣٪) على التوالي من إجمالي إنتاج المملكة. وتتميز منطقة جازان بإنتاج الأعلاف بحصة تبلغ (٧.٧٪). أما منطقة تبوك فتسهم بإنتاج الشعير، والأعلاف، والفواكه، حيث بلغت حصتها (١٩.٥٪) و(١٠.٧٪) و(١٠.١٪) من الإنتاج الوطني على التوالي.

وبالنسبة للإنتاج الحيواني فإن توزيعه الجغرافي يكاد يكون مماثلاً للإنتاج النباتي. حيث تستأثر منطقة الرياض بنحو (٧٥٪) من الإنتاج الكلي للألبان، وتنتج منطقتا القصيم ومكة المكرمة (٤٠٪) و(٢٤٪) من إجمالي الدواجن على التوالي، كما تتوزع الثروة الحيوانية من الأغنام والماعز والجمال بالتساوي تقريباً على جميع المناطق.

(ج) الخدمات: تعد مدينتا مكة المكرمة والمدينة المنورة المقدستان من المراكز التاريخية العريقة التي ارتبطت بخدمات الحج والعمرة. ومع تطور مسيرة التنمية، نمت مراكز قائمة، وبرزت مراكز جديدة، ارتبطت بخدمات الأعمال وتوفرت فيها جميع المرافق الخدمية الحديثة المتميزة من فنادق، ومراكز مؤتمرات ومعارض، بالإضافة إلى المدن الصناعية وغير ذلك، مثل مدينة الرياض كمركز للخدمات الحكومية، والمدن الواقعة على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة التي انتشرت فيها مؤسسات الخدمات المالية والمهنية والصناعية والتجارية المتميزة. كما حظيت السياحة بالأهمية المتزايدة في قطاع الخدمات،

خاصة السياحة الترفيهية التي تتركز في المدن الساحلية، إضافة إلى مناطق الاصطياف الجبلية في منطقتي عسير والباحة ومحافظة الطائف، والتي أصبحت تستقطب عدداً متزايداً من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

٣/١٠ القضايا والتحديات

١/٣/١٠ تطوير القاعدة الإنتاجية للمناطق

إن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، لا يتطلب توفير التجهيزات الأساسية والخدمات المهمة فحسب، بل يحتاج أيضاً، وبشكل متزامن، إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساسي إلى المعطيات الذاتية للمنطقة ومقوماتها التنموية، وإلى استراتيجية وطنية هادفة تحفز توجه الاستثمارات والأنشطة إلى تلك المناطق.

وفي هذا السياق، ستشهد مدة خطة التنمية الثامنة العديد من التطورات، التي ستسهم بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة مشاركة المناطق الأقل نمواً في النشاط الاقتصادي، وفيما يلي أبرزها:

- دراسة جدوى إقامة منطقة حرة ومحور متكامل للتنمية في جازان للاستفادة من موقعها الاستراتيجي قرب القرن الإفريقي واليمن، وأخرى في منطقة تبوك، على الساحل الشمالي الغربي للمملكة، للاستفادة من موقع المنطقة الاستراتيجي إقليمياً ودولياً.
- توسعة الشبكة الوطنية للطاقة (غاز طبيعي، نפט، كهرباء)، لتوفير الوقود واللقيم لمحاور التنمية الجديدة.
- توسعة شبكة الخطوط الحديدية والتي ستتيح في المدى المتوسط ربط مناطق التعدين في شمال المملكة بالمنطقة الشرقية مروراً بوسط المملكة لنقل خامات المواد المستخرجة إلى مراكز المعالجة والتصنيع، إضافة إلى ربط وسط المملكة بغربها.
- البدء في تطوير المواقع السياحية التي حددتها الاستراتيجية بعيدة المدى للسياحة بما يزيد عن (١٠) آلاف موقع طبيعي أو تاريخي أو ثقافي يتوقع استغلالها سياحياً خلال العقدين القادمين.

٢/٣/١٠ إكمال التجهيزات الأساسية

يمثل تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق هدفاً رئيساً وأساساً استراتيجياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا توجهت الدولة إلى توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع المناطق، للحد من التباين وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

يجدر بالذكر أن مستوى التباين بين معظم المناطق بشكل عام، محصور في نطاق محدود من الخدمات. ويمكن القول: إن بعض هذه الفجوات لا يمكن سدها بالكامل لعوامل ترتبط بالمقومات والمعطيات التنموية الذاتية للمنطقة وخصائصها. ولكن بغض النظر عن ذلك فإن ضمان توفر مستوى ملائم من التجهيزات الأساسية والخدمات العامة ذات الكفاءة الجيدة في المناطق الأقل نمواً كفيل بتحسين مستويات المعيشة في هذه المناطق، ودعم نموها وتطورها، وينبغي أن يكون ذلك بمثابة التوجه الرئيس لسياسة تنمية المناطق.

٣/٣/١٠ اللامركزية الإدارية

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي المرموق الذي حققته المملكة، والذي واكبه تطور مواز في القدرات الإدارية والمؤسسية على الصعيدين المركزي والمحلي، ساعد في التغلب على العديد من العقبات أمام تخفيض درجات المركزية في النظام الإداري، من أجل رفع الكفاءة الإدارية، وتعزيز فرص تحقيق التنمية. وفي هذا الإطار صدر في عام ١٤١٢هـ (١٩٩١) نظام المناطق الذي تم بموجبه إنشاء مجلس لكل منطقة، شملت مسؤوليته الإسهام في تحديد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للمنطقة، وفي تحديد أولويات المشاريع والبرامج، ومتابعة تنفيذها واعتمادها، ومتابعة سير الخدمات العامة في المنطقة وكفاءة أدائها.

وفي تطور بارز صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٤) وتاريخ ١٧/٨/٢٤/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/١٠/١٣) باعتماد اختيار نصف أعضاء المجالس البلدية بالانتخاب المباشر، وهو ما يعد خطوة كبرى نحو تعزيز دور الإدارات المحلية ومزيد من التحول نحو اللامركزية الإدارية.

ومن المتوقع - خلال خطة التنمية الثامنة - الاستمرار في عملية تفويض الصلاحيات للإدارات المحلية في المناطق، تمشياً مع التوجهات نحو تعزيز مشاركة المناطق في العملية التنموية من خلال تركيزها على الاستغلال الأمثل لإمكاناتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية والبشرية.

٤/٣/١٠ قاعدة البيانات والمعلومات

ستولي خطة التنمية الثامنة اهتماماً كبيراً بمسألة توفير البيانات والمعلومات التفصيلية حول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مناطق المملكة، نظراً لأهمية ذلك في إعداد استراتيجيات وخطط ملائمة لتنمية المناطق. لذا من المستهدف تطوير قاعدة بيانات شاملة في هذا الخصوص.

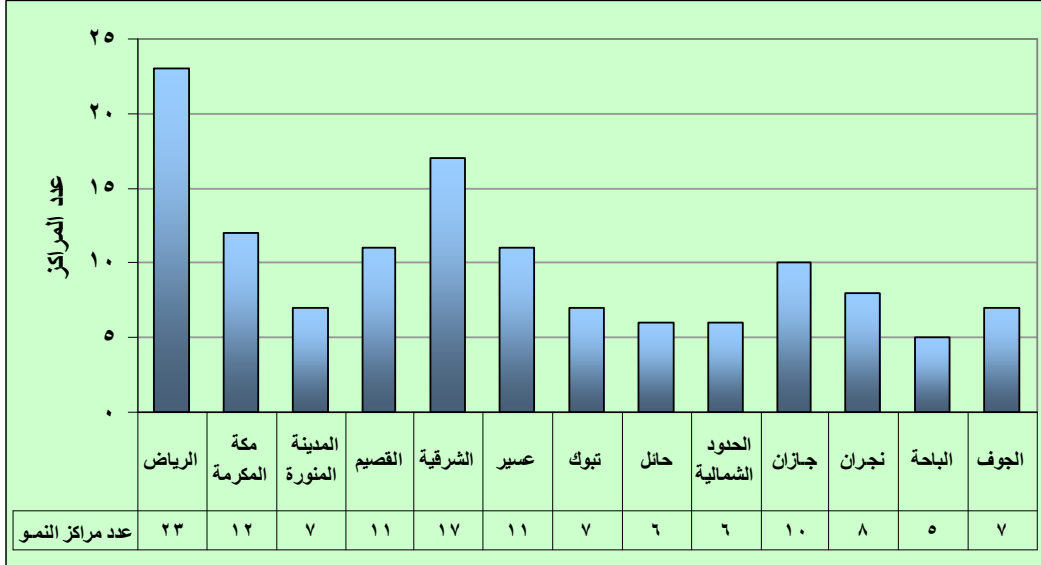
٤/١٠ الرؤية المستقبلية

تعكس الرؤية المستقبلية لتنمية المناطق آفاق الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي على المدى البعيد حتى عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤)، وذلك انطلاقاً من محاور التنمية المحددة في "الاستراتيجية العمرانية الوطنية"، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) وتاريخ ٢٨/٥/١٤٢١هـ (٢٠٠٠/٨/٢٨)، وهي عبارة عن مناطق تضم مجموعة من المراكز السكانية مختلفة الحجم تتركز قرب خطوط شبكة النقل الرئيسية بين المدن. ويتيح هذا النسق الهيكلي المتوازن للمراكز السكانية داخل محاور التنمية، تحديد أدوار كل مركز ومهامه من خلال تعزيز مراكز النمو داخل هذه المناطق، وقد حددت الاستراتيجية في هذا الصدد (١٣٠) مركزاً للنمو في مناطق المملكة الثلاث عشرة، حسب ما يوضحه الشكل (٢/١٠)، حيث أخذ في الحسبان، عند تصنيف المدن والقرى، نظام المناطق والموقع الجغرافي واعتبارات الأمن الوطني وإمكانات التنمية المستقبلية وعوامل اقتصادية وبيئية، والتركيز النسبي للسكان.

وفي إطار الرؤية المستقبلية لتنمية المناطق، سوف يتم تطوير نماذج المدن المتوسطة والصغيرة ومهامها لتمكينها من أن تصبح مراكز نمو، يكون باستطاعتها تسريع عملية التنمية، وبالتالي تقليل التفاوت في مستوياتها، والحد من الهجرة الداخلية وما تنطوي عليها من ضغوط على المدن الرئيسية.

وفيما يتعلق بالأفق الزمني، تُعد الاستراتيجية بمثابة عملية طويلة الأمد يتم تنفيذها على مراحل في إطار خطط التنمية الخمسية. حيث يتم اختيار مجموعة من مراكز النمو لتكثيف جهود التنمية فيها خلال كل خطة، وتتركز مراكز النمو في المناطق الثلاث الرئيسية في المملكة وهي الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، حيث يقطن نحو (٦٤٪) من السكان.

الشكل (٢/١٠)
توزيع مراكز النمو حسب المناطق الإدارية



ومن ناحية أخرى، تتمثل الأبعاد الرئيسية للرؤية المستقبلية لتنمية المناطق وعلى المدى البعيد في الآتي :

- تفعيل الدور التنموي لمجالس المناطق انطلاقاً من التحول التدريجي نحو "اللامركزية". وهذا لا يعني إلغاء دور الوزارات والجهات الحكومية المركزية بشأن تنمية المناطق مع احتفاظها بمهام الإشراف والتنسيق على المستوى الوطني في ضوء الإمكانيات المتاحة، كما تشمل الرؤية المستقبلية بهذا الشأن، على ضرورة توفير قواعد بيانات على مستوى المناطق لتفعيل دور مجالس المناطق.
- تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين بالمناطق المختلفة للمملكة، والتي صدر بشأنها الأمر السامي رقم (٤٨٤٦٨/ب/٧) وتاريخ ١٠/١٢/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/١٢/٦) القاضي بالموافقة على استراتيجية تحسين الوضع المعيشي لجميع المواطنين في جميع مناطق المملكة فيما يتعلق بالإسكان، والصحة، والتعليم، والبنية الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والنقل، والزراعة، والاتصالات، وغيرها، وذلك في إطار استراتيجية مكافحة ظاهرة الفقر، واستراتيجية تقليص ظاهرة البطالة.

- تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، والتي تتطلب تكثيف الجهود على مدار الخطط الخمسية المستقبلية في مجالات عديدة، من أهمها: تحفيز القطاع الخاص من أجل تركيز مشروعاته الاستثمارية بالمناطق الأقل نمواً، وتحويل الميزات النسبية لكل منطقة إلى ميزات تنافسية، وتفعيل سياسات وإجراءات المحافظة على البيئة وحمايتها.
- قياس التباين (إن وجد) بين المناطق في النشاطات والخدمات ومتابعته من خلال تطبيق "مؤشرات تنمية المناطق" التي تعد بمثابة أداة مهمة من أدوات التخطيط والمتابعة لتنمية المناطق، وذلك من أجل مساعدة مجالس المناطق والجهات المعنية على اختيار أفضل البدائل المتاحة لتقليص فجوات التباين وتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الأقل نمواً.

٥/١٠ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية تنمية المناطق إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة، وتضييق الفجوات التنموية فيما بينها.

١/٥/١٠ الأهداف العامة

- تشمل الأهداف الرئيسية لتنمية المناطق خلال خطة التنمية الثامنة ما يلي:
- تخفيض التباين في الأوضاع المعيشية ومستويات النشاط الاقتصادي بين مناطق المملكة، في إطار تنمية متوازنة مستدامة.
- توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة لجميع المناطق، مع الاهتمام بالتجمعات السكانية الصغيرة، ويقدر ملائم من الكفاءة والأداء.
- التحول التدريجي نحو اللامركزية الإدارية، وتعزيز الإدارة على مستوى المناطق وعلى المستوى المحلي.

٢/٥/١٠ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المناطق خلال خطة التنمية الثامنة على تطبيق السياسات الآتية:

- تنويع اقتصاديات المناطق بما يعزز التكامل بينها.
- تحديد الإمكانيات والموارد المتاحة للمناطق لاستغلالها الاستغلال الأمثل.
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الإنتاجية في المناطق الأقل نمواً.
- تطوير الخدمات البلدية والخدمات العامة الأخرى وفقاً للهيكل الهرمي لمراكز النمو الموضحة في الاستراتيجية العمرانية الوطنية.
- تحقيق اتساق بين حصة المنطقة من جميع الخدمات العامة وحصتها من إجمالي عدد سكان المملكة.
- تطوير القدرات الإدارية والفنية للإدارات المحلية وزيادة مشاركتها في العملية التنموية.

٣/٥/١٠ الأهداف المحددة

- من المتوقع خلال سنوات خطة التنمية الثامنة تحقيق الأهداف المحددة التالية:
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة على مستوى المناطق.
- وضع معايير محددة للتوزيع الأمثل للخدمات على مستوى المناطق.
- وضع برامج تدريب متخصصة للإدارات المحلية بالتعاون مع الجهات التعليمية.
- تحديد مقومات المناطق الإدارية للوصول إلى الفرص الاستثمارية الواعدة في كل منطقة.

الفصل الحادي عشر البناء والتشييد

١١ . البناء والتشييد

١/١١ المقدمة

يتكون قطاع البناء والتشييد من مجموعة نشاطات ترتبط بأعمال المباني والإشاعات الهندسية بأنواعها بالإضافة إلى أعمال الصيانة، ويتميز هذا القطاع بعلاقة وثيقة بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله مؤشراً مهماً وموثوقاً لحركة الاقتصاد الوطني واتجاهاته.

يتناول هذا الفصل قطاع البناء والتشييد مستعرضاً مكوناته وحجم التطورات التي شهدتها خلال السنوات الماضية وأبرز القضايا والتحديات التي يواجهها. ثم يقدم معالم الرؤية المستقبلية للقطاع والسياسات والأهداف المحددة لخطة التنمية الثامنة.

٢/١١ الوضع الراهن

١/٢/١١ التطورات

شهد قطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية السابعة تطوراً ملحوظاً حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع من (٣٩.٤٤) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٤٦.٩٦) بليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣.٦٪) مقارنة بـ (٢.١٦٪) خلال خطة التنمية السادسة. وقد بلغ حجم الاستثمارات المنفذة في القطاع خلال خطة التنمية السابعة نحو (٨.٥٣) بليون ريال.

٢/٢/١١ الشركات والمؤسسات في قطاع التشييد

يقدر عدد المقاولين المسجلين في المملكة في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) بنحو (١٣٩) ألف مقاول، مقارنة بنحو (١١٣) ألف مقاول عام ١٤١٧/١٤١٨هـ (١٩٩٧). ويقدر عدد المقاولين المسجلين في منطقة الرياض وحدها بنحو (٥١) ألف مقاول، وهو ما يعادل (٣٦.٧٪) من الإجمالي. في حين بلغ عدد الأعضاء المسجلين في الغرف التجارية الصناعية السعودية (٢٠٦٣٢) عضواً فقط، يبلغ عدد المصنفين منهم في مجالات النشاط المختلفة (٣٦٩٠) مقاولاً أي (٢.٦٪) من إجمالي المؤسسات المسجلة، الجدول (١/١١). ويتركز معظم

المقاولين المصنفين في مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة بنسب (٥٤٪)، و(١٥٪)، و(١٤.٧٪) على التوالي من إجمالي عدد المقاولين المصنفين. وتتباين مستويات الأداء بين المقاولين في المملكة بشكل كبير، إذ لا يوجد سوى عدد محدود من شركات المقاولات العامة التي تحظى بالموصفات العالمية من حيث القدرة والجدارة، مما يؤهلها للتعاون مع شركات المقاولات العالمية الكبرى في تنفيذ المشاريع الكبيرة الحجم.

الجدول (١/١١)

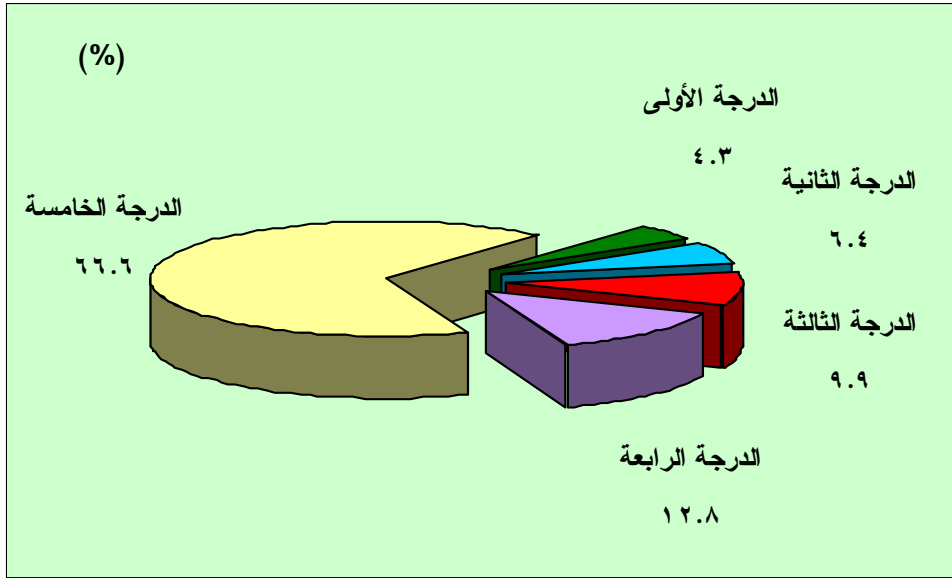
توزيع المقاولين المصنفين حسب المناطق الإدارية

عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢)

المناطق	الدرجة (١)	الدرجة (٢)	الدرجة (٣)	الدرجة (٤)	الدرجة (٥)	المجموع
الرياض	٩٧	١٢٤	١٨٨	٢٤١	١٣٥١	٢٠٠١
مكة المكرمة	٣٤	٤٩	٥٦	٧٧	٣٢٦	٥٤٢
المدينة المنورة	٢	٤	١١	١٤	٦٣	٩٤
القصيم	٣	٢	١٣	١٧	١٢٤	١٥٩
الشرقية	٢٢	٤٨	٧٧	٨٥	٣٢١	٥٥٣
عسير	٢	٥	١١	١٥	٨٤	١١٧
تبوك	٠	٠	٢	١	١٨	٢١
حائل	٠	٢	٠	٧	٦٢	٧١
الحدود الشمالية	٠	١	١	٣	١٦	٢١
جازان	٠	٠	٣	٢	٢٢	٢٧
نجران	٠	١	٢	٤	٣٧	٤٤
الباحة	٠	٠	٠	٤	١٧	٢١
الجوف	٠	٠	٢	٢	١٥	١٩
المجموع	١٦٠	٢٣٦	٣٦٦	٤٧٢	٢٤٥٦	٣٦٩٠

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية - وكالة الوزارة لشؤون تصنيف المقاولين.

الشكل (١/١١)
التوزيع النسبي للمقاولين حسب درجات التصنيف
١٤٢٢/١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢)



وقد شهد أداء المقاولين المصنفين تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بفضل ارتفاع مستوى المعايير المطلوبة في الإنشاءات من جهة وازدياد المنافسة من جهة أخرى، إلا أن ازدياد المنافسة بين المقاولين غير المصنفين في قطاع الإنشاءات الصغيرة والمتوسطة الحجم جاء على حساب جودة الإنشاءات. من جهة أخرى، تتمتع شركات المقاولات في قطاع البناء والتشييد وبحكم التجربة، بدرجة عالية من المعرفة والمهارة، وتقتصر الحاجة إلى الخبرة والمهارة الأجنبية في الحالات التي تتطلبها بعض الإنشاءات الهندسية الخاصة والأعمال فائقة التعقيد.

إن المعوق الرئيس الذي تواجهه شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ليس في المملكة فحسب بل في معظم الدول، هو محدودية السيولة المالية. حيث إن هذه الشركات، وبخلاف الشركات الكبيرة وبعض الشركات المتوسطة، لا تتوافر لديها عادة الموارد المالية اللازمة، والتسهيلات الائتمانية، ووسائل التمويل الأخرى. وعادة ما يؤدي ذلك إلى نقص في كفاية المعدات والآليات المطلوبة، مما يدفع تلك الشركات إلى الاعتماد الزائد على العمالة، وبالتالي يفضي إلى انخفاض الجودة وضعف الأداء.

٣/٢/١١ مواد البناء

تتوافر في المملكة معظم مواد البناء الحديثة والتقليدية، المنتجة محلياً أو المستوردة، كما تتوافر كميات كبيرة من الرسوبيات المعدنية، والمواد الخام، إلى جانب المعادن غير الفلزية، التي تدخل في إنتاج مواد البناء الحديثة، فضلاً عن وجود قطاع عريض ومتزايد من الشركات التي تنتج وتوفر مواد البناء الأساسية.

وقد استطاعت الصناعة المحلية في مجال مواد البناء تنويع منتجاتها وزيادة إنتاجها وتحسين جودة المواد المنتجة. ومن المواد الرئيسية المنتجة محلياً الإسمنت، والبلوك، والفولاذ، والحديد، والبلاط والزجاج، كما أن مواد البناء المنتجة محلياً تتمتع بموقع تنافسي جيد نسبة إلى الواردات. ونتيجة لذلك انخفضت واردات المملكة من مواد التشييد والبناء، بما في ذلك خامات الحديد والمواد الصلبة من (٢٦٪) إلى (٢١.١٪) من إجمالي الواردات عبر الموانئ البحرية.

وقد بلغ عدد المصانع العاملة في مجال إنتاج مواد البناء نحو (٥٨٥) مصنعاً في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، إلا أن التزايد في العدد قابله تناقص في متوسط حجم تلك المنشآت، وبالتالي فإن معظمها لا يتمتع باقتصاديات الحجم. من جهة أخرى، يعد حجم الطلب المحلي على مواد البناء المتخصصة صغيراً، حيث لا يوفر اقتصاديات الحجم لهذه الصناعة مما يتطلب التوجه نحو التصدير لكي يتحقق لها ذلك، مما يستدعي تعزيز الدعم في هذا الاتجاه.

٤/٢/١١ العمالة في قطاع البناء والتشييد

وصل حجم العمالة في قطاع البناء والتشييد إلى نحو (١.٦) مليون عامل في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، مقابل نحو (١.١) مليون عامل عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). وقد شكلت العمالة في هذا القطاع في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) نسبة (١٩.١٪) من إجمالي العمالة في المملكة و(٢٢.٤٪) من العمالة في القطاع الخاص. وبرغم فرص التوظيف الواسعة التي يوفرها هذا القطاع، إلا أن معظم الوظائف ما زالت مشغولة بغير السعوديين. فقد بلغت نسبة العمالة الوطنية في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) (٢.٣٪) فقط من إجمالي العمالة الوطنية، ويعود تدني هذا المعدل إلى عدة عوامل منها كثافة اعتماد القطاع على العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، علاوة على مستوى الأجور المنخفض لهذه الفئات من العمالة. كما أن

صغر حجم العديد من الشركات العاملة في هذا النشاط وضعف إمكاناتها يضعف من جاذبيتها للقوى العاملة السعودية الماهرة.

٣/١١ القضايا والتحديات

فيما يلي أبرز القضايا والتحديات التي يواجهها قطاع البناء والتشييد والتي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية الثامنة.

١/٣/١١ أداء شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم

بالرغم من التطور الملحوظ في أداء شركات المقاولات المصنفة، المتوسطة والصغيرة الحجم، إلا أن أداء الشركات المماثلة غير المصنفة ما زال بحاجة إلى تطوير. حيث إن النقص في الطاقات الوظيفية المدربة، وانخفاض مستويات الآليات، وضعف القدرات المالية لهؤلاء المقاولين، كثيراً ما يؤدي إلى نتائج غير مرضية.

ويتطلب معالجة هذا الوضع اعتماد معايير ترخيص صارمة، وتطوير الإطار التنظيمي وتطبيقه بدقة، وتحسين مؤهلات العاملين الإدارية والفنية، وتشجيع التخصص لدى المقاولين، وتطوير مستويات الميكنة من خلال تشجيع إنشاء تعاونيات لتوفير المعدات والآلات من خلال التأجير، وتعزيز الدعم المؤسسي للقطاع وذلك بتطوير قواعد بيانات متكاملة وتوفير الخدمات الاستشارية وغيرها من الإجراءات.

٢/٣/١١ الهيكل المالي لشركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة

يعد ضعف الهيكل المالي للعديد من شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أبرز العوامل المؤثرة على كفاءة أدائها وجودة أعمالها. حيث إن البنوك تتردد في توفير التمويل لها بسبب ارتفاع مستويات المخاطرة، في حين أن مستوى الأداء يرتبط بشكل مباشر بمدى توفر التمويل اللازم. تصدياً لهذه القضية، يجب العمل على تطوير الهيكل المالي لهذه الشركات، واعتماد معايير محددة تساعد على التعرف على كفاءتها المالية، واعتماد الترخيص الإلزامي لجميع المقاولين على أساس شروط تأهيل محددة، ومعايير أداء موضوعية. كما يتطلب الأمر توفير بعض الضمانات لتشجيع البنوك على تقديم التسهيلات الائتمانية بحد مقبول من المخاطرة،

وتشجيع التعاون بين الشركات من خلال عقود الباطن، واعتماد قواعد تنظيمية مناسبة لها وتطبيقها.

٤/١١ الرؤية المستقبلية

نظراً للترابط الوثيق بين قطاع البناء والتشييد، والحركة الاقتصادية بشكل عام، والائتمانية بشكل خاص، فإن المنظور المستقبلي يعد واعداً لهذا القطاع، خاصة مع تطور عملية التنوع الاقتصادي. كما أنه مع توسع عملية التخصيص الجارية وتقديمها، وتطور عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوعها، فإن قطاع البناء والتشييد سيكون أحد المستفيدين الرئيسيين من هذه التطورات. وتستهدف خطة التنمية الثامنة وسياساتها وبرامجها تطوير هذا القطاع لكي يسهم بكفاءة في التنمية الاقتصادية، وفي توفير الفرص الوظيفية المجزية للمواطنين. كما تستهدف تحديد معالم الرؤية المستقبلية للقطاع وأبرزها ما يلي:

- وجود إطار تنظيمي متطور لنشاط المقاولات يسهم في تعزيز الجودة والأداء، ويتوجه نحو تركيز أعمال المقاولات في الشركات المؤهلة على أساس معايير جودة محددة.
- وجود عدد من شركات المقاولات الكبيرة التي تنشط ليس في السوق المحلي فحسب بل على الصعيد الإقليمي والعالمي، وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني.
- وجود عدد كبير من شركات المقاولات المتخصصة وعلى قدر عال من الكفاءة المهنية.
- إسهامات مرتفعة للعمالة السعودية في القطاع تشمل جميع المهن والاختصاصات.
- وجود جمعيات للمقاولين في فروع المقاولات المختلفة، تسهم في توفير الخدمات التي يتطلبها نشاط المقاولات، وتساعد في تنظيم نشاطات وتطوير الأداء.
- إنجاز التشريعات اللازمة للقطاع مثل كود البناء السعودي، والأنظمة التابعة له والتدريب اللازم.
- تطوير قطاع الهندسة بما في ذلك التعليم الهندسي وبرامج التأهيل المهني وشهادات الممارسة.

٥/١١ استراتيجية التنمية

١/٥/١١ الأهداف العامة

- تتمثل الاهداف الرئيسية لقطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:
- تطوير أداء المقاولين خاصة شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة.
 - تطوير الإطار التنظيمي لنشاط المقاولات من أجل تطوير أداء قطاع البناء والتشييد ودعمه.
 - بلورة منظومة من الخدمات لمساندة الشركات العاملة في قطاع البناء والتشييد.
 - تنمية العمالة الوطنية في القطاع وزيادة معدلاتها.

٢/٥/١١ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع البناء والتشييد في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية:

- تطوير أداء شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الأطر النظامية الهادفة إلى تجويد مقاييس الأداء وتوسعتها.
- زيادة مشاركة المقاولين المحليين المؤهلين.
- تحسين فرص الحصول على التسهيلات الائتمانية لشركات المقاولات المؤهلة المتوسطة والصغيرة.
- الاستمرار في تحسين الرقابة على نشاطات البناء والتشييد وتنفيذ الأنظمة.
- زيادة معدلات مشاركة العمالة الوطنية في نشاطات القطاع.
- تكثيف تدريب السعوديين وتأهيلهم في مختلف مهن قطاع المقاولات.

٣/٥/١١ الأهداف المحددة

- يتوقع تحقيق الأهداف المحددة التالية لقطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية الثامنة:
- نمو قطاع البناء والتشييد خلال الخطة بمعدل سنوي قدره (٦.٧٪).
 - استكمال إعداد كود البناء السعودي والبدء في تطبيقه.

- إنشاء قاعدة بيانات لقطاع البناء والتشييد.
- إعداد دليل للمقاولين يحتوي على جميع أنظمة البناء والتشييد السارية واللوائح والمواصفات والإرشادات.
- تطبيق المعايير البيئية ومعايير السلامة في البناء والتشييد.
- اعتماد الترخيص المهني للعاملين في القطاع.
- تعزيز استخدام القوى العاملة الوطنية في قطاع البناء والتشييد.

الفصل الثاني عشر

البيئة والتنمية المستدامة

١٢ . البيئة والتنمية المستدامة

١/١٢ المقدمة

حظي العمل البيئي في المملكة باهتمام متزايد خلال السنوات الماضية، تجسد في صدور مجموعة من الأنظمة واللوائح، والتقارير والأبحاث المناخية، والقيام بأعمال الرصد الجوي، والقياسات البيئية وملوثات الهواء، بالإضافة إلى الانضمام للعديد من اتفاقيات حماية البيئة العالمية. ويندرج العمل البيئي في المملكة - بحكم طبيعته - تحت العديد من قطاعات التنمية، وتتوزع مسؤولياته بين مجموعة من الجهات الحكومية والخاصة. وتعد الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بمثابة الجهاز المركزي المكلف بشؤون البيئة وحمايتها على المستوى الوطني؛ كما تتولى - وبالتنسيق مع الجهات المعنية - مراقبة البرامج والنشاطات والمشروعات ذات العلاقة أو المؤثرة على البيئة.

وتتولى الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها مسؤولية حماية مختلف أنماط الحياة الفطرية البرية والبحرية، والمحافظة على التوازن البيئي والتنوع الإحيائي بالإضافة إلى صيانة الموارد البيئية الطبيعية.

وتتطلع وزارة الزراعة بمسؤولية الحفاظ على المراعي والغابات والثروات الحيوانية والسلمكية، بالإضافة إلى إنشاء المتنزهات الوطنية. وتقوم العديد من الجهات التنفيذية الأخرى بعمل مؤثر في عملية الحفاظ على البيئة وضمان التنمية المستدامة، من بينها وزارة المياه والكهرباء التي تتولى إدارة الموارد المائية وخدمات المياه والصرف الصحي وشؤون الكهرباء، ووزارة البترول والثروة المعدنية فيما يتعلق بالثروات المعدنية والبترولية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية بما تقدمه من خدمات في مجالات صحة البيئة ونظافة المدن وإدارة النفايات وإنشاء الحدائق؛ ووزارة الصحة من خلال إدارتها للنفايات الطبية وغيرها؛ ووزارة الداخلية من خلال جهودها في تطبيق الفحص الدوري على المركبات للحد من تلوث الهواء الناتج من انبعاثات عوادمها، ووزارة الثقافة والإعلام من خلال دورها في التوعية البيئية؛ وهيئة المواصفات والمقاييس من خلال وضع المواصفات والمقاييس الهادفة إلى حماية البيئة والحد من التلوث.

إضافة إلى ما سبق، تقوم العديد من الجهات والهيئات الأخرى بالاهتمام بشؤون البيئة والحفاظ عليها، مثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية،

وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وغيرها.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن للبيئة في المملكة، ويبحث أهم القضايا والتحديات البيئية، ويستعرض الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للعمل البيئي في خطة التنمية الثامنة.

٢/١٢ الوضع الراهن

١/٢/١٢ التطورات

شهد قطاع البيئة العديد من التطورات المهمة خلال خطة التنمية السابعة، منها صدور النظام العام للبيئة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ (٢٠٠١/١٠/١٥)، ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (١/٤/٥/٩٢٤) وتاريخ ١٤٢٤/٨/٣هـ (٢٠٠٣/٩/٢٩). وقد أناط النظام بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مهمة متابعة تنفيذ بنوده بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ١٤١٥/٧/٣هـ (١٩٩٤/١٢/٥) تمت الموافقة على أجندة القرن الحادي والعشرين، وهي إحدى الوثائق الصادرة عن قمة الأرض التي عقدت بالبرازيل في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢)، وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة خطة تنمية بيئية للقرن (٢١) تم فيها تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية مستدامة. وتجدر الإشارة في هذا السياق أن المملكة قد انضمت - خلال خطة التنمية السابعة - إلى العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية مثل، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبروتوكول كيوتو الملحق بها المصادق عليه بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٧) وتاريخ ١٤٢٥/١١/٢٠هـ (٢٠٠٥/١/١)، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الإحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

كما قامت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمتابعة تنفيذ بعض الاتفاقيات البيئية التي تقع ضمن مسؤوليتها، ومنها اتفاقية "بازل" بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية "فيينا" لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون وغيرها.

وفي إطار إعداد الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالبيئة، وتطوير الأنظمة ذات العلاقة، قامت المملكة، بإعداد مسودات الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، والاستراتيجية الوطنية للبيئة، واستراتيجية وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، والاستراتيجية الوطنية للتنوع الإحيائي، والاستراتيجية الوطنية للغابات، والخطة الوطنية لإدارة المناطق الساحلية. وفيما يتعلق بالمحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها، صدر نظام معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، كما تعمل وزارة المياه والكهرباء حالياً على تحديث الدراسات الخاصة بموارد المياه من أجل إكمال إعداد الخطة الوطنية للمياه.

٢/٢/١٢ الأرصاد الجوية والقياسات البيئية

أنيطت بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة منذ خطة التنمية الثالثة مسؤولية إنشاء شبكة متكاملة للرصد الجوي والقياسات البيئية تغطي جميع مناطق المملكة. وأنشئ في إطار هيكلها التنظيمي إدارة منفصلة تحت اسم "المركز الوطني للأرصاد والبيئة"، يتولى مسؤولية إعداد الأبحاث والتحليل والتقارير المناخية والبيئية على المستوى الوطني، من أجل خدمة المجالات الملاحية والنقل وغيرها بما في ذلك المحافظة على صحة البيئة، كما تم إنشاء مركز المعلومات والوثائق العلمية من أجل توفير الخدمات المتعلقة بالمعلومات المناخية لمن يحتاج إليها بأفضل وأسرع السبل. وسيتوفر بالمملكة بنهاية خطة التنمية السابعة، (٣٩) محطة قياس لرصد العناصر المناخية الأساسية كالإشعاع الشمسي والحرارة والضغط والرطوبة واتجاهات وسرعة الرياح. كما توجد (٨) محطات رادار تختص بطبقات الجو العليا لقياس مستوى الضغط والحرارة والرطوبة لارتفاع يصل إلى نحو (١٥) كيلومتراً، ويتوفر لدى الرئاسة شبكة من رادارات الطقس لرصد خصائص الغيوم وتطوراتها وحركتها، بالإضافة إلى عدد من محطات استقبال صور الأقمار الصناعية الخاصة بالأرصاد، وأيضاً (٩) محطات بيئية لقياس مستويات ملوثات الهواء، الشكل (١/١٢).

ويجدر بالذكر أن هناك تنسيقاً تاماً بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والجهات ذات العلاقة بالعمل البيئي في مجال حصر المعلومات البيئية، وخاصة تلك التي لديها محطات للرصد البيئي، مثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. كما يوجد تنسيق مماثل أيضاً مع

الجهات ذات العلاقة بعمل الرصد المناخي، مثل وزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء.

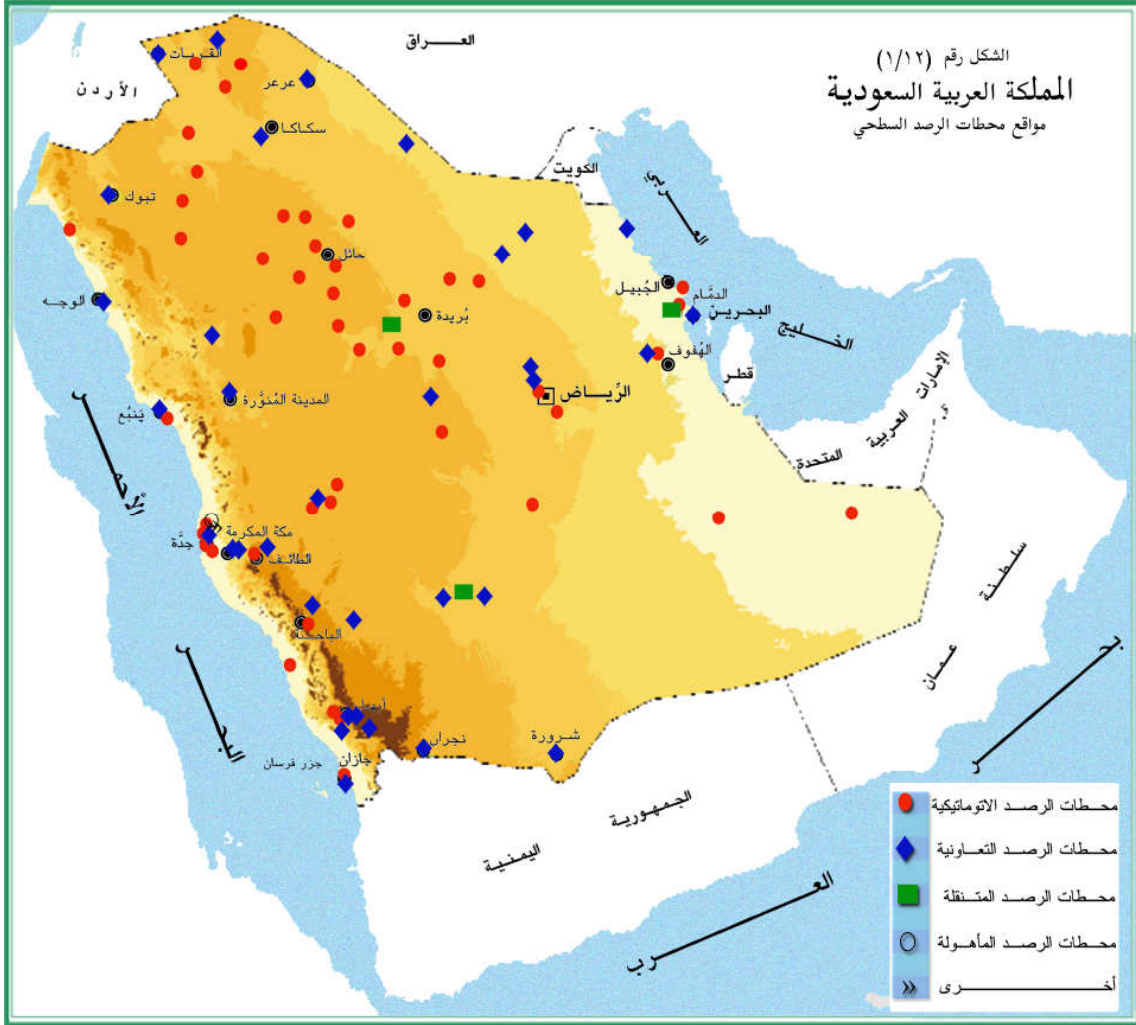
٣/٢/١٢ حماية الحياة الفطرية وإنمائها

شهدت خطة التنمية السابعة عدداً من التطورات في مجال العناية بالحياة الفطرية البرية والبحرية وحمايتها وإنمائها وذلك على الصعيدين التنظيمي والتنفيذي.

فعلى الصعيد التنظيمي، أعدت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على الأنواع الفطرية النباتية والحيوانية الرئيسية بالمملكة، كما أصدرت مجموعة من الأنظمة، منها نظام الإتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها وذلك بموجب المرسوم الملكي (م/٩١) وتاريخ ١٤٢١/٣/٦ هـ (٢٠٠٠/٦/٨). وتم اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٦/١١٨) وتاريخ ١٤٢١/٣/٢٣ هـ (٢٠٠٠/٦/٢٥).

وعلى الصعيد التنفيذي، شهدت خطة التنمية السابعة ترسيم حدود محميتي حرة الحرة بالجوف والخنفة بتبوك، وهما من أكبر المحميات مساحة، ويشكلان معا (٤٠٪) من إجمالي مساحة المحميات بالمملكة. كما تم الإعلان عن إقامة منطقة محمية في جبل شدا الأعلى بالباحة، وبذلك بلغ إجمالي المناطق المحمية بالمملكة (١٦) محمية طبيعية، تبلغ مساحتها الإجمالية (٨٣.٧) ألف كيلومتر مربع، وتمثل نحو (٤.٢٪) من المساحة الكلية للمملكة، الشكل (٢/١٢) والجدول (١/١٢).

وفي مجال إعادة توطين الطيور، تم تحجيل (١٥٠٠) طائر في محمية محازة الصيد بمنطقة مكة المكرمة ومركز أبحاث الطائف، ومراقبة (٨٨٣) طائراً في موقعي الطائف بمنطقة مكة المكرمة والحائر بمنطقة الرياض. كما تم إعداد خرائط للنباتات المهددة بالانقراض، وإنشاء مركز أبحاث خاص بزراعة أشجار العرعر في أبها، وزراعة نحو (١٠) آلاف شجرة مانجروف، وإقامة مسيجات ومبان في بني مالك - بجازان، لحماية أشجار اللبخ من عمليات التحطيب لأهميتها في حفظ التوازن البيئي في هذه المنطقة. إضافة إلى ذلك، تم إعداد خرائط عن التوزيع الطبيعي للثدييات الكبيرة العاشبة والمفترسة وبعض أنواع الطيور، وتسييج وإقامة مراكز لتوطين الحياة الفطرية الحيوانية بها مثل الحباري والنعام في محمية سجا وأم الرمث بمنطقة مكة المكرمة، وإنشاء (٦) حظائر للغزلان في مركز أبحاث القصيم.





الجدول (١/١٢)
محميات الحياة الفطرية بالمملكة

م	اسم المحمية	المنطقة الإدارية	المساحة كم ^٢	سنة إعلان الحماية
١.	حرة الحرة	الجوف	١٣٧٧٥	١٤٠٧هـ - (١٩٨٧)
٢.	الخنفة	تبوك	٢٠٤٥٠	١٤٠٧هـ - (١٩٨٧)
٣.	الطبيق	تبوك	١٢٢٠٠	١٤٠٩هـ - (١٩٨٩)
٤.	الوعول	الرياض	٢٣٦٩	١٤٠٨هـ - (١٩٨٨)
٥.	محازة الصيد	مكة المكرمة	٢١٩٠	١٤٠٨هـ - (١٩٨٨)
٦.	جزر أم القماري	مكة المكرمة	١.٥	١٤٠٨هـ - (١٩٨٨)
٧.	فرسان	جازان	٦٩٦	١٤٠٩هـ - (١٩٨٩)
٨.	ريدة	عسير	٩	١٤٠٩هـ - (١٩٨٩)
٩.	عروق بني معارض	الرياض	١١٩٨٠	١٤١٢هـ - (١٩٩٢)
١٠.	مجامع الهضب	الرياض	٣٤٠٠	١٤١٢هـ - (١٩٩٢)
١١.	نفود العريق	المدينة المنورة	١٧٦٧	١٤١٧هـ - (١٩٩٦)
١٢.	التيسية (جبل أجا)	حائل	٢٠٨٠	١٤١٩هـ - (١٩٩٨)
١٣.	الجدلية	الحدود الشمالية	١١٦٠	١٤١٩هـ - (١٩٩٨)
١٤.	سجا وأم الرمث	مكة المكرمة	٧١٩٠	١٤١٩هـ - (١٩٩٨)
١٥.	الجبيل	الشرقية	٢٠٠٠	١٤١٩هـ - (١٩٩٨)
١٦.	جبل شدا الأعلى	الباحة	٦٥	١٤٢٢هـ - (٢٠٠١)

المصدر: الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

٤/٢/١٢ مستويات التلوث وصحة البيئة

ملوثات الهواء:

يوضح الجدول (٢/١٢) تطور مستوى تركيز ملوثات الهواء خلال المدة ما بين ١٤١٨-١٤٢٤هـ (١٩٩٨-٢٠٠٣)، في سبع محطات لرصد البيئة. ومن خلال البيانات الواردة في هذا الجدول، يمكن أن نستخلص ما يلي:

- انخفاض المتوسط السنوي لدرجة التلوث بغاز أول أكسيد الكربون في الهواء المحيط بالمملكة عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بنحو جزء واحد في المليون عن مستواه عام ١٤١٨هـ (١٩٩٧) في جميع محطات الرصد، وعليه لا توجد أي تجاوزات لمقاييس حماية البيئة لهذا العام بالمملكة عن المعايير الدولية.

- سجّل مستوى تلوث بيئة الهواء بأكاسيد النيتروجين (أول وثاني أكسيد النيتروجين) أعلى معدل له في مدن المملكة الرئيسية (مكة المكرمة - الرياض - الدمام - جدة)، وبتركيز يتراوح ما بين (٠.٠٠٢٩-٠.٠٠٣٦) جزء في المليون حسب قياسات عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وهي قريبة من المستوى المعتمد عالمياً وقدره (٠.٠٠٣٥) جزء في المليون. ويرجع ذلك إلى كثافة حركة النقل في تلك المدن علاوة على النشاط الصناعي فيها. كما جاء هذا المعدل ضمن النطاق المسموح به في باقي مناطق المملكة.
- ما زال مستوى التلوث بغاز ثاني أكسيد الكبريت في معظم مدن المملكة ومناطقها ضمن الحدود المسموح بها، أي أقل من (٠.٠٠٠٧) جزء في المليون، ويستثنى من ذلك مدينة الرياض التي استقر معدل التركيز فيها في حدود (٠.٠٠١١) جزء في المليون، ومدينة جدة بتركيز يتراوح ما بين (٠.٠٠٠٨ - ٠.٠٠٢١) جزء في المليون. ويُعد مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات البترولية ومن بينها وقود المحركات ووقود المراجل، المصدر الرئيس لانبعاثات هذا الغاز، مما يستدعي العمل على تخفيض مستوى تركيزه في تلك المنتجات.
- توضح نتائج الرصد البيئي لغاز الأوزون، أن هناك تبايناً في مستويات التلوث بين مدينة وأخرى، وقد سجلت أقل القياسات عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) في مدينة جدة (٠.٠٠١٦) جزء في المليون)، وأقصاها في موقع السودة في عسير ومدن المنطقة الشرقية (٠.٠٠٢٤-٠.٠٠٣٦) جزء في المليون)، وهي تركيزات تقل عن القياسات في مثيلاتها من المدن بدول العالم الصناعي والتي تتجاوز معدلات تركيز غاز الأوزون بها ما يقارب لجزء واحد في المليون. ويعود هذا التباين إلى عوامل ذات علاقة بمصادر انبعاثات الغازات المؤثرة من المجمعيات الصناعية، وحركة الرياح وعوامل جوية أخرى.
- توضح نتائج رصد الجزئيات العالقة، زيادة معدل التلوث في المدن الرئيسية بالمملكة ومناطقها المختلفة، (باستثناء منطقة السودة) حيث تجاوزت الحد القياسي المقدر بنحو (٨٠) ميكروجرام/م^٣. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى العواصف الترابية التي تتعرض لها المملكة كظاهرة طبيعية دون إغفال تأثير مصادر التلوث الأخرى، مثل قطاعي النقل والصناعة خاصة صناعة الإسمنت ومثيلاتها.

الجدول (٢/١٢)

تركيز ملوثات الهواء في بعض محطات الرصد البيئي بالمملكة
١٤١٨-١٤٢٤هـ (١٩٩٧-٢٠٠٣)

اسم المحطة	سنة الاختبار	أول أكسيد الكربون (جزء في المليون)	أكاسيد النيتروجين (جزء في المليون)	ثاني أكسيد الكبريت (جزء في المليون)	الأوزون (جزء في المليون)	الجزئيات العالقة (ميكروجرام/م ^٣)
الرياض	١٤١٨هـ	٠.٧٥	٠.٠٢٦	٠.٠١٢	٠.٠٢٦	٨٥
	١٤٢٤هـ	٠.٦٤	٠.٠٣٥	٠.٠١١	٠.٠٣٢	١٥٧
مكة المكرمة	١٤١٨هـ	١.١٠	٠.٠٣٠	٠.٠٠٤	٠.٠٢٧	٨٠
	١٤٢٤هـ	٠.٧٢	٠.٠٣٦	٠.٠٠٧	٠.٠٢٦	١٤٢
جدة	١٤١٨هـ	٠.٦٢	٠.٠٢٨	٠.٠٠٨	٠.٠١٨	١٠٠
	١٤٢٤هـ	٠.٥١	٠.٠٢٩	٠.٠٢١	٠.٠١٦	١٢٩
الدمام	١٤١٨هـ	٠.٦٠	٠.٠٣٠	٠.٠٠٦	٠.٠٢٥	٩٥
	١٤٢٤هـ	٠.٤٩	٠.٠٣٣	٠.٠٠٧	٠.٠٢٤	١٢١
السودة	١٤١٨هـ	٠.٢١	٠.٠٠٤	٠.٠٠٢	٠.٠٤٥	٧٠
	١٤٢٤هـ	٠.١٩	٠.٠٠٩	٠.٠٠٥	٠.٠٣٦	٧٥
الهفوف	١٤١٨هـ	٠.٢٦	٠.٠١٨	٠.٠٠٥	٠.٠٣٠	٦٠
	١٤٢٤هـ	٠.٤٥	٠.٠١٤	٠.٠٠٦	٠.٠٣٥	١٥١
ينبع	١٤١٨هـ	٠.٣٨	٠.٠١٧	٠.٠٠٥	٠.٠٢٨	١٠٥
	١٤٢٤هـ	٠.٢٣	٠.٠١٧	٠.٠٠٧	٠.٠٢٧	١٠٨

المصدر : الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

النفايات والمخلفات:

أ) النفايات المنزلية:

يقدر المتوسط العام لمعدل توليد الفرد من النفايات المنزلية على مستوى المملكة بنحو (١.٢) كيلوجرام/يوم. وقد يرتفع هذا المعدل إلى (١.٥) كيلوجرام/يوم في مدينة الرياض، وقد يزيد عن (٢.٠) كيلوجرام/يوم في مكة المكرمة خلال مواسم الحج والعمرة. ونظراً للنمو السكاني وتطور مستوى المعيشة، فإن حجم النفايات المنزلية يشهد نمواً مستمراً حيث يقدر بنحو (١٠.٤) مليون طن عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٣/١٢). وإدراكاً لأهمية التخلص الآمن من هذه النفايات والإفادة القصوى منها، هناك تركيز متزايد على تحويل المخلفات العضوية إلى سماد، وإعادة تصنيع النفايات المعدنية والبلاستيكية والورقية. وفي هذا الإطار تم إقامة (٣)

مصانع بطاقة (٦٥) ألف طن من السماد سنوياً، والترخيص لـ (٨) مصانع أخرى من المتوقع أن تصل طاقتها الإنتاجية إلى نحو (٤٠٠) ألف طن سنوياً مع نهاية خطة التنمية الثامنة. كما أن هناك العديد من المصانع القائمة حالياً لإعادة تصنيع المواد المعدنية والبلاستيكية والورقية، ويجري التخطيط لإقامة عدد من مشاريع تدوير النفايات الورقية بطاقة (١٠٠ ألف) طن سنوياً.

(ب) النفايات الطبية:

تنتج النفايات الطبية من مخلفات المستشفيات والعيادات الطبية، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والأدوات الطبية وغير ذلك مما هو مستخدم في المجال الطبي. وتشير التقديرات إلى أن حجم النفايات الطبية قد ارتفع من نحو (٢٥.٥) ألف طن عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، إلى (٣٠.١) ألف طن عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). ويتم التخلص من معظم هذه النفايات عن طريق أحدث التقنيات الممكنة، إلا أنه زيادة في الحيط، يتطلب الأمر إيجاد برنامج متكامل للتعامل مع هذه النفايات بدءاً من تخزينها داخل الوحدة الطبية ومروراً بنقلها إلى مراكز المعالجة وإنهاء بمعالجتها بالطرق والوسائل الآمنة والمناسبة. ويجدر بالذكر في هذا السياق، أن جميع النفايات الطبية المشعة يتم التخلص منها بشكل آمن تحت الإشراف المباشر لوزارة الصحة.

الجدول (٣/١٢)

حجم النفايات المنزلية والطبية والمخلفات الصناعية
١٤٢٠/١٤١٩ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (١٩٩٩ - ٢٠٠٤)

البيان	١٤٢٠/١٩ (١٩٩٩)	١٤٢٥/٢٤ (٢٠٠٤) *
النفايات المنزلية الصلبة (مليون طن)	٨.٥	١٠.٤
النفايات الطبية الخطرة (ألف طن)	٢٥.٥	٣٠.١
المخلفات الصناعية (مليون طن)	٢.١	٢.٧

* تقديري.

المصدر: تقارير الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ووزارة الصحة (الإدارة العامة للبيئة والصحة).

(ج) النفايات الصناعية:

يقدر حجم النفايات الصناعية بنحو (٢.٧) مليون طن عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤)، مرتفعاً من (٢.١) مليون طن عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). ويتم حالياً الاستفادة الجزئية من هذه المخلفات من خلال صناعة إعادة تدوير المخلفات المعدنية والورقية. إلا أن طاقة هذه الصناعة لا تواكب حجم النفايات، لوجود بعض العقبات، من بينها ارتفاع تكلفة التجميع والفرز، حيث إن فرز النفايات لا يتم عند المصدر.

شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة:

ارتفع معدل تغطية شبكات الصرف الصحي من (٢٦٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٣٠٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). كما ارتفع عدد محطات المعالجة من (٢٦) محطة إلى (٣٧) محطة خلال المدة ذاتها. وقد بلغت الطاقة الإجمالية لهذه المحطات نحو (١.٥) مليون متر مكعب يومياً، وهو ما يمثل (٢٢٪) من إجمالي المياه المستهلكة يومياً في الأغراض المنزلية والتجارية والصناعية. ومن الجدير بالذكر أن المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع قد حققتا المعالجة الكاملة لمياه الصرف الصحي.

إن بلوغ التغطية الشاملة في مجال شبكات الصرف الصحي، ورفع طاقة بعض محطات المعالجة، سيسهم في التخفيف من الآثار والضغوط البيئية التي تتعرض لها بعض المناطق الساحلية والأودية، الأمر الذي يلقي اهتماماً متزايداً في إعطاء الأولوية لتطوير شبكات الصرف الصحي ورفع معدلات التغطية، وزيادة طاقات المعالجة، ومعدلات إعادة استخدام المياه المعالجة في الأغراض المناسبة.

٥/٢/١٢ الاعتمادات المالية

بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع البيئة (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها) خلال خطة التنمية السابعة (١١٧٥.١) مليون ريال، بنسبة (٩١٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/١٢ القضايا والتحديات

بالرغم من الخطوات التي تحققت في مجال الاهتمام بشؤون البيئة وحماية الحياة الفطرية

وإنمائها، إلا أن هناك بعض القضايا والتحديات التي ينبغي التعامل معها خلال خطة التنمية الثامنة، من أبرزها ما يلي:

١/٣/١٢ المحافظة على الموارد الطبيعية

يُعد استنزاف موارد المياه الجوفية، وإجهاد التربة الزراعية وتدهور نوعيتها، والرعي الجائر، من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في المملكة. حيث يشير الميزان الوطني للمياه إلى عجز كبير في إمدادات المياه، يتم تعويضه بالاعتماد على المخزون الاستراتيجي للمياه الجوفية غير المتجددة، الأمر الذي يعرض هذا المخزون للاستنزاف السريع، إضافة إلى إمكانية تعرض هذا المصدر الحيوي لمخاطر التلوث نتيجة لتسرب الملوثات الصناعية وسوائل المدافن العشوائية للنفايات إلى خزانات المياه الجوفية. هذا إلى جانب الانعكاسات السلبية التي قد تنجم عن تدهور نوعية التربة نتيجة تعاقب زراعة المحاصيل المجهدة في ظل الظروف المناخية القاسية، مما يتطلب وضع ضوابط وإرشادات لاستخدام الأراضي الزراعية وفقا لطاقتها وإمكاناتها وما تملبه مقتضيات استدامة الموارد المائية، إضافة إلى البحث عن طرق تطبيقية لزيادة الموارد المائية العذبة، مثل تقنية زيادة الهائل المطري عن طريق زرع الغيوم، والترشيد في استخدام محفزات هطول الأمطار في المناطق الأكثر حاجة للمياه.

٢/٣/١٢ معالجة مياه الصرف الصحي

تُعد مياه الصرف الصحي أحد مصادر التلوث الرئيسة للبيئة الطبيعية، خاصة للمياه الجوفية والتربة والشواطئ. وهذه القضية لا يمكن معالجتها بالكامل ما لم يتم تحقيق التغطية الشاملة لشبكات مياه الصرف الصحي، والتخلص من هذه المياه عن طريق معالجتها وتدويرها. وينبغي في هذا الصدد إعطاء الأولوية لاستكمال شبكات الصرف الصحي، وتوفير طاقات كافية للمعالجة، والعمل على المحافظة على الموارد الطبيعية، خاصة المياه، وإعادة استخدام المعالج منها في الأغراض الزراعية وتطوير الغابات داخل المراكز الحضرية وحولها (راجع الفصل الثالث والعشرين - المياه، والفصل السادس والعشرين - الزراعة).

٣/٣/١٢ نظافة الوقود

يتطلب الحفاظ على مستويات مقبولة من التركيز للمواد الملوثة - الناتجة عن استعمال المنتجات البترولية كوقود في القطاعات المختلفة كالنقل وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، والصناعة - تخفيض مستويات تركيز تلك المواد عند المصدر، أي في عملية التكرير، هذا بالإضافة إلى الحرص على تطبيق المعايير المناسبة المتعلقة بجودة وسائل النقل من خلال الفحص الدوري لها من أجل تخفيض إنبعاثات المواد والجزئيات الملوثة. وينبغي في هذا الصدد تخفيض مستويات الكبريت والرصاص في وقود الديزل والجازولين والمنتجات البترولية الأخرى المستهلكة في السوق المحلي، وتوفير وسائل النقل العام وتشجيع استخدامها خاصة داخل المدن.

٤/٣/١٢ البيئة الساحلية

يُعد تصريف مياه الصرف الصحي سواء المعالجة أو غير المعالجة في البحر، إلى جانب التلوث الناتج عن مخلفات السفن وناقلات النفط، والضغطات البيئية المستمرة نتيجة التوسع العمراني واستغلال الشواطئ من أهم الظواهر ذات التأثير الضار على البيئة الساحلية، نظراً لما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على المدن الساحلية، وإلى تباطؤ نمو غابات الشورى والقرم (المانجروف)، التي تعد بمثابة بيئة ضرورية للحياة البحرية من الفقاريات والعوالق النباتية والحيوانية والقشريات، هذا إضافة إلى أهميتها للأسماك والطيور المهاجرة. إن عدم الاهتمام بتلك الظواهر، ينتج عنه عدم صلاحية بعض المناطق الساحلية للصيد أو السياحة أو الترفيه. إن التعامل مع هذا الوضع يتطلب الإسراع في حل مشكلة مياه الصرف الصحي بمعالجتها وإعادة استخدامها لأغراض تنمية المساحات الخضراء. كما ينبغي تشديد الرقابة على السفن وناقلات النفط في المياه الإقليمية والدولية، والمحافظة على الشواطئ، وحمايتها من النشاطات والاستخدامات المضرة بها. ومن الضروري في هذا المجال، توفير معلومات الرصد الجوي والبحري عن شواطئ المملكة ومياهها الإقليمية، وإصدار الإنذارات المبكرة عن الأحوال الجوية البحرية المتطرفة، مما يقلل من التأثيرات السلبية على البيئة في تلك المناطق.

٤/١٢ الرؤية المستقبلية

- تتبنى الاستراتيجية الوطنية للبيئة في المملكة، وضع إدارة بيئية متكاملة، تعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة، وتأخذ في الحسبان مبدأ التنمية المستدامة. وتُعد النقاط التالية من أبرز السمات والمعالم الرئيسية للرؤية المستقبلية للبيئة في المملكة وهي:
- انسجام جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مع مقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها، والاستخدام المُرشّد للموارد غير المتجددة لتعظيم فوائدها للمجتمع في أجياله الحاضرة والقادمة.
 - اقتصار استخدام الموارد المائية في جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على مصادر المياه المتجددة، مع مراعاة أعلى درجات ترشيد استهلاكها والمحافظة عليها مع توفير المعطيات اللازمة والمحفزة لذلك.
 - تكثيف الجهود لوقف عملية التصحر، وتطوير زراعات صالحة للأراضي الجافة، ومصادر مياه متجددة مجدية اقتصادياً لأغراض الزراعة وتنمية الغابات.
 - إقرار تنظيمات تقضي بفرض غرامات وعقوبات على الملوثين للبيئة، تشمل إجراءات تحمي المرافق والشوارع والساحات العامة وغيرها من التلوث بالنفايات والمخلفات.
 - متابعة تطورات التقنيات والوسائل اللازمة للحد من انبعاثات الملوثات الناجمة عن المرافق الصناعية ووسائل النقل بما في ذلك مرافق الطاقة. وضرورة أن تشمل مرافق الطاقة وسائل للتخلص الآمن من غازات الاحتباس الحراري من خلال تطوير التقنيات والوسائل اللازمة للتعامل معها بالتعاون مع دول العالم المتقدمة.
 - فرز المخلفات والنفايات عند المصدر وإعادة تدويرها واستخدامها.
 - تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، واستخدامها للأغراض الصناعية والزراعية المناسبة.

٥/١٢ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية فيما يتعلق بالقطاع البيئي، إلى ضمان استدامة التنمية دون

التأثير السلبي على الموارد الطبيعية، ونوعية الحياة والصحة العامة للسكان من خلال المحافظة على البيئة وحمايتها من أخطار النشاطات والأفعال المضرة بها.

١/٥/١٢ الأهداف العامة

- المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث.
- تحسين نوعية الحياة والصحة العامة للسكان.
- تحقيق التنمية المستدامة على أساس المواءمة بين النشاطات وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها وضمان استمراريتها، والمحافظة على الموارد غير المتجددة، والبحث عن موارد بديلة أو إضافية.
- حماية الحياة الفطرية وتطويرها والعمل على إنمائها واستدامتها.

٢/٥/١٢ السياسات

- زيادة فاعلية الآليات الوقائية اللازمة لحماية البيئة والموارد الطبيعية.
- مراجعة المعايير والمقاييس البيئية وتحديثها.
- تعزيز قاعدة معلومات الأرصاد والبيئة.
- تعزيز دور القطاع الخاص في مجالات حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحياة الفطرية.
- تطوير القدرات المؤسسية للعمل البيئي.
- إدخال مادة الوعي البيئي في التعليم والإعلام.

٣/٥/١٢ الأهداف المحددة

- اعتماد توفير "دراسة الآثار البيئية" ضمن شروط منح التراخيص للمصانع وغيرها من المنشآت.
- تشكيل "لجان علمية" لتحديث المقاييس والحدود البيئية الخاصة بتلوث الهواء والترربة والمياه الجوفية والسطحية والمياه الساحلية وغيرها.
- تكثيف برامج التوعية البيئية.

- تشجيع إنشاء جمعيات أهلية لحماية البيئة على مستوى مناطق المملكة.
- تفعيل دور التفتيش والتقويم البيئي، والعمل على توثيق الوضع البيئي للمنشآت الصناعية القائمة وضمن التزام المنشآت الجديدة بمتطلبات حماية البيئة.
- إنجاز التغطية الشاملة لشبكة الأرصاد الجوية والبيئية لتغطية جميع أنحاء المملكة.
- مراجعة المناهج الدراسية وإجراء تعديلات ملائمة عليها لتضمينها الوعي البيئي بدءاً من المرحلة الابتدائية.
- التنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام حول أفضل السبل لإعداد برامج ومسلسلات مرئية ومسموعة ذات أبعاد بيئية، ونشر الأخبار والقضايا البيئية المحلية والإقليمية والعالمية.

٦/١٢ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع البيئة (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها) خلال خطة التنمية الثامنة (١٤٤٠) مليون ريال لتمويل البرامج والمشاريع الخاصة بالحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وضمن استدامتها، وتوسعة التجهيزات الأساسية البيئية وحماية البيئة الفطرية وإنمائها، ورفع مستوى الوعي البيئي (أفراد، مؤسسات)، بالإضافة إلى التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجالات حماية البيئة والحياة الفطرية، وتعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز قدرة هذا القطاع على تفعيل حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة، والمحافظة على التوازن البيئي والتنوع الإحيائي، بالإضافة إلى صيانة الموارد الطبيعية.

الفصل الثالث عشر

السياحة

١٣. السياحة ١/١٣ المقدمة

تزخر المملكة بتراث عربي إسلامي عريق، يشمل مواقع أثرية عديدة، كما تزخر بمواقع طبيعية، ساحلية وجبلية وصحراوية، خلابة وفريدة مع توفر تجهيزات أساسية متطورة تغطي جميع المناطق، وشبكة مواصلات متكاملة تربط المملكة من أقصاها إلى أقصاها، وتربط مختلف مناطقها ومدنها كما تربطها بالعالم الخارجي. وتبرز الأهمية الاقتصادية للسياحة في المملكة، من خلال ما تسهم به في الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل التي توفرها.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن للنشاط السياحي في المملكة، من حيث ما وصلت إليه التجهيزات السياحية، والتطورات المؤسسية والتنظيمية، مستعرضاً أهم القضايا والتحديات التي تواجه تقدم القطاع السياحي، ودور القطاع الخاص في مجال التنمية السياحية، والتوقعات المستقبلية لهذا القطاع، كما يستعرض الأهداف الرئيسية، والسياسات وأهدافها المحددة، التي تتضمنها خطة التنمية الثامنة.

٢/١٣ الوضع الراهن

١/٢/١٣ التطوير المؤسسي والتنظيمي

في إطار الاهتمام المتنامي بقطاع السياحة أنشأت الدولة الهيئة العليا للسياحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٢/١/١٤٢١هـ (٢٠٠٠/٤/١٧)، وفي وقت لاحق صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢/أ) وتاريخ ٢٨/٢/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣/٤/٣٠) بضم قطاع الآثار والمتاحف إليها، لما لذلك من صلة وثيقة بالمجال السياحي، وما يتبعه من الاهتمام بالآثار والمحافظة عليها، وتنميتها وتوسيع دائرة الإقبال عليها من قبل المواطنين والزوار الأجانب، هذا مع ما ينطوي عليه ذلك من العناية بالمتاحف. ويستعرض هذا القسم من الفصل التطورات التي شهدها قطاع السياحة وأهم الإنجازات التي تحققت منذ إنشاء الهيئة العليا للسياحة.

٢/٢/١٣ أهم التطورات

شهدت خطة التنمية السابعة تطورات مهمة في مجال تهيئة البيئة المواتية للتنمية السياحية، وتتلخص أهمها في الآتي:

- * الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تنمية السياحة الوطنية التي ركزت على إعداد الاستراتيجية العامة لتنمية صناعة السياحة وتطويرها خلال عشرين عاماً، وقد صدرت موافقة مقام مجلس الوزراء على هذه الاستراتيجية بتاريخ ٢٤/١/٢٥هـ (٢٠٠٤/٣/١٦).
- * إعداد المرحلة الثانية من المشروع المذكور، والتي استهدفت تكوين إطار عمل لتنفيذ الاستراتيجية العامة لتنمية صناعة السياحة وتطويرها. وقد وضعت الهيئة خطة العمل الخمسية للفترة ١٤٢٣/١٤٢٤-١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٣-٢٠٠٧) كبرنامج عمل متكامل للتنفيذ.
- * البدء في إعداد استراتيجيات وخطط تفصيلية للتنمية السياحية، مداها عشرون عاماً، في مناطق المملكة المختلفة، مع دعمها بالخطط التنفيذية الخمسية.
- * إتباع منهج الشراكة بين الهيئة العليا للسياحة والجهات الحكومية ذات العلاقة، وقد شمل ذلك حتى نهاية جمادى الأولى ١٤٢٥هـ (يوليو ٢٠٠٤) توقيع (١٠) مذكرات تفاهم مع إمارات المناطق و(١٢) مذكرة تفاهم مع الوزارات والمصالح الحكومية المهمة بالتنمية السياحية.
- * تنفيذ حلقات وبرامج تهيئة متخصصة للمسؤولين عن السياحة بالقطاعين الحكومي والخاص تحت اسم (تهيئة الشركاء في التنمية السياحية لمناطق المملكة).
- * تأسيس مركز المعلومات السياحية (ماس) وتشغيله عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) وإنشاء موقع له على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ليصبح المرجع الأساس في توفير المعلومات السياحية بالمملكة، إضافة إلى بناء نظام المعلومات الجغرافية السياحية الإلكترونية وذلك للإسهام في تحديد المقومات والألويات المتعلقة بالتنمية السياحية في المناطق المختلفة بالمملكة، وقد بلغ عدد مصادره السياحية أكثر من (١٢٠٠٠) مصدر ومقوم جذب سياحي (طبيعي، بيئي، ثقافي، تراثي، حضاري) موزعة على مناطق المملكة الثلاث عشرة.
- * توفير أسواق (مواقع) ملائمة وجذابة تعنى بالسياحة البيئية والثقافية، والنشاطات السياحية المرتبطة بالتسوق والرياضة والعلاج وغيرها، وتنظيم "الملتقى السنوي الأول للسياحة وسوق مصاحب للسفر الوطني" بمدينة جدة في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

- * أسست الهيئة في عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) برنامج متخصص للتراث والسياحة الثقافية يعمل على التعامل الفاعل مع التراث الثقافي الوطني لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.
- * الانتهاء من إعداد "استراتيجية لتطوير قطاع الآثار والمتاحف"، وإعداد المسودة الأولية لنظام الآثار والمتاحف الذي يُعد بمثابة تطوير لنظام الآثار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٦) وتاريخ ٢٣/٦/١٣٩٢هـ (١٩٧٢/٨/٣).
- * البدء في إعداد "المشروع الوطني لتطوير الحرف والصناعات التقليدية" عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بوصفه أحد الموارد المهمة لصناعة السياحة، ويهدف المشروع إلى تنمية المنتجات الحرفية والمحافظة عليها وتضخيم مردودها الاقتصادي.

٣/٢/١٣ الطلب على الخدمات السياحية

تشير المسوحات السياحية إلى أن عدد رحلات السياحة المحلية بلغ (٤٤.٥٥) مليون رحلة عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، كان الغرض من (٤٧٪) منها قضاء العطلات والترفيه، و(٣٤٪) لزيارة الأقارب والأصدقاء، و(١٩٪) لأغراض أخرى. وكانت الوجهة السياحية الأكثر اجتذاباً للرحلات السياحية المحلية مدينة جدة بعدد (١٠.٦) مليون رحلة، ثم مدينة الرياض بنحو (٧) ملايين رحلة. وشكّلت منها الرحلات البرية ما نسبته (٨٦٪)، والرحلات الجوية ما نسبته (١٤٪). كما شكّلت الأماكن السكنية الخاصة، النوع الرئيس للإقامة أثناء الرحلات السياحية المحلية وبنسبة (٣٩٪)، تليها الشقق المفروشة بنسبة (٣٤٪) ثم الفنادق بنسبة (٢٣٪). وفي العام نفسه، بلغ إجمالي الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية (٥٠.٧) بليون ريال، صرف نحو (٣٣٪) منها على التسوق، و(٢٠٪) على الطعام والمشروبات، و(١٨٪) على مرافق الإيواء، و(٢٩٪) مصروفات أخرى.

كما بلغ عدد زوار المملكة، مقاساً بعدد الرحلات السياحية، وباستثناء الحجاج والمعتمرين، نحو (٣.٢) مليون زائر عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، قدموا لأغراض العمل التجاري أو الاستجمام أو زيارة الأقارب والأصدقاء أو للعلاج. وتعد دول الشرق الأوسط المصدر الأكبر للسياحة الوافدة تليها دول جنوب آسيا.

الجدول (١/١٣)
توزيع الرحلات السياحية المحلية حسب الغرض
عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)

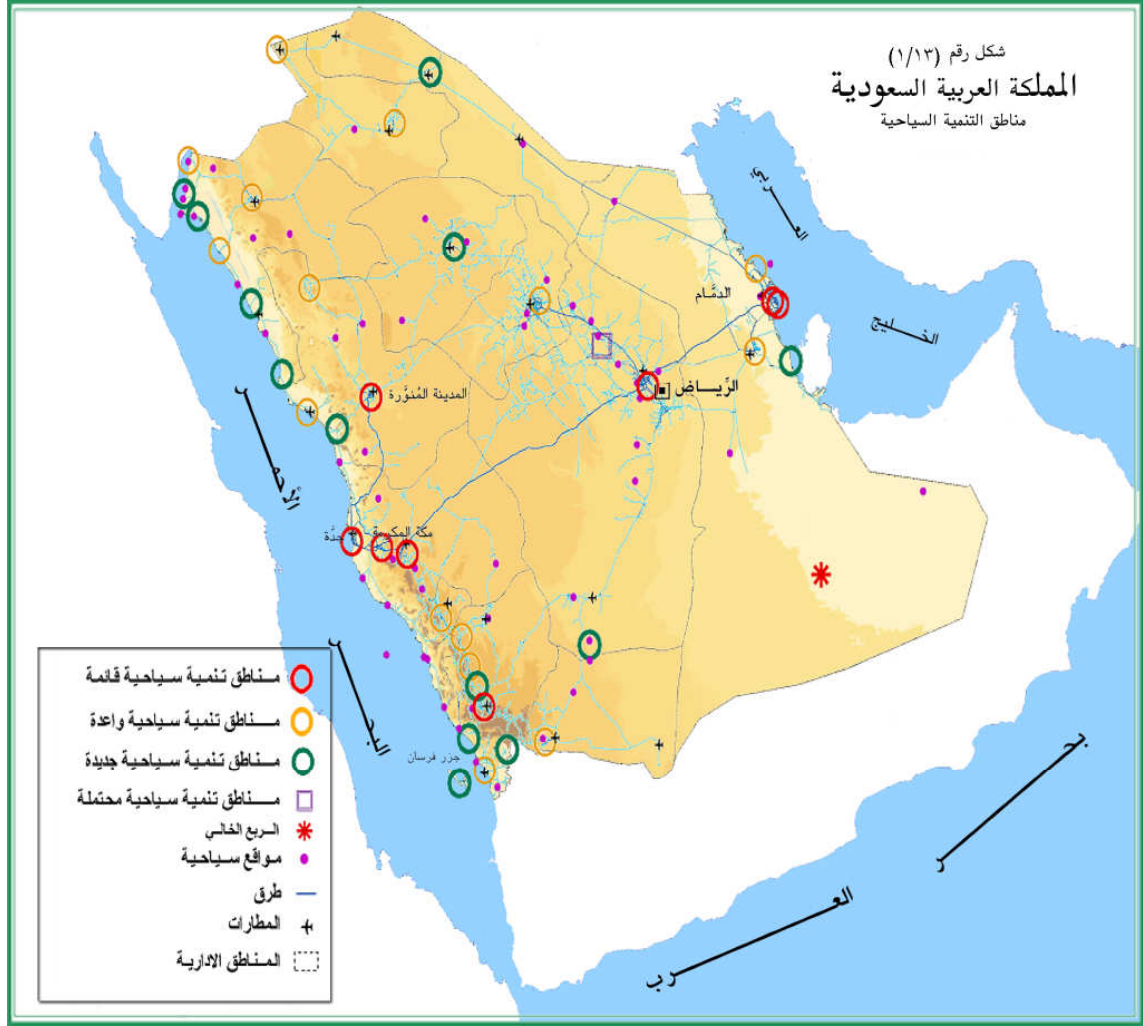
أغراض السياحة	عدد الزوار	(%)
العطلات والترفيه	٢١٠٦٣	٤٧
زيارة الأقارب والأصدقاء	١٤٩٣٢	٣٤
الأعمال التجارية	٣٦١٤	٨
العلاج	٧٧٤	٢
أخرى	٤١٦٧	٩
المجموع	٤٤٥٥٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العليا للسياحة.

من جهة أخرى، بلغ عدد الرحلات السياحية المغادرة (السياحة في الخارج) (٧.٩) مليون رحلة في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، كان الجزء الأكبر منها لغرض قضاء العطلات بنسبة (٧٠٪)، ثم زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة (١٦٪)، والأعمال التجارية بنسبة (٧٪) ومثلها لأغراض أخرى. وتعد دول الشرق الأوسط الجهة الرئيسية المقصودة بنحو (٦) ملايين رحلة، خاصة دول مجلس التعاون (١.٩) مليون رحلة، ومصر (١.٧) مليون رحلة، وسوريا (١.٤) مليون رحلة. وعلى خلاف الرحلات المحلية، تمت أغلب الرحلات السياحية المغادرة باستخدام النقل الجوي وذلك بنحو (٥٤٪) منها. وفي هذا الصدد، يقدر الإنفاق على السياحة في الخارج في العام المذكور بنحو (٢٧.٦) بليون ريال.

٤/٢/١٣ الموارد والمرافق السياحية

تم خلال خطة التنمية السابعة تحديد وتسجيل أكثر من (١٢) ألف موقع طبيعي وتاريخي وثقافي، وتوثيقها إلكترونياً، كما تم تقويم هذه المواقع على أساس ملاءمتها وقيمتها السياحية ووضعها الحالي. وفي ضوء ذلك، تم تحديد نحو (٤٠) منطقة تنمية سياحية في مختلف مناطق المملكة، منها (٨) مناطق قائمة، و(١٥) منطقة واعدة، و(١٥) منطقة جديدة، وجميعها قابلة للتطوير كوجهات سياحية متكاملة في المستقبل. وقد اعتمد ضمن هذه المناطق وخارجها (٩٠٣) مواقع قابلة للتطوير السياحي، ووضعت آليات مناسبة لحمايتها والمحافظة عليها، الشكل (١/١٣).



وتضم المدن الرئيسية بالمملكة (٦٩) متحفاً، بلغ المسجل منها نحو (٢٧) متحفاً لدى وزارة الثقافة والإعلام، إضافة إلى العديد من المعارض الدائمة للثقافة والفنون، التي تشكل جزءاً من المنظومة السياحية المتكاملة للمملكة. كما توجد (١٦) منطقة محمية تتوزع في أنحاء المملكة المختلفة.

وقد بلغت أعداد الفنادق بالمملكة بجميع درجاتها نحو (٧٩٦) فندقاً عام ١٤٢٣/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، تضم أكثر من (٨١) ألف غرفة. وتشكل فنادق الدرجة الممتازة - مقيمة بعدد الغرف - نحو (٦٪) منها، وفنادق الدرجة الأولى نحو (١٨٪)، والدرجة الثانية (٤٣٪)، و(٣٣٪) من فئة الدرجة الثالثة. وتتوزع هذه الفنادق على مناطق المملكة كلها، حيث تأتي منطقة مكة المكرمة في المركز الأول من حيث عدد الفنادق والغرف الفندقية، تليها منطقة المدينة المنورة. وبالإضافة إلى الفنادق، يوجد (١٤٩٣) مجمعاً من الشقق السكنية، تشتمل على نحو (٣٣) ألف وحدة سكنية موزعة على مناطق المملكة المختلفة، وتتركز نسبة كبيرة من هذه المجمعات في مناطق مكة المكرمة، والرياض، والمدينة المنورة، والشرقية، الجدول (٢/١٣).

الجدول (٢/١٣)

الفنادق والمجمعات السكنية في المملكة

عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)

المناطق	فنادق		مجمعات سكنية	
	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد مجمعات الشقق السكنية	عدد الوحدات السكنية
الرياض	٧٣	٧.٢٦١	٢٢٣	٤.٣٥٣
مكة المكرمة	٤٦٩	٥٣.٩٠٢	٦٠٤	١٢.٥٧٧
المدينة المنورة	٥٦	٩.٦٦٢	٢٢١	٧.٩٧٦
القصيم	١٠	٥٦٠	٦٢	١.٠٢٢
الشرقية	٧١	٥.٠٦٧	١٨٨	٣.٩٣٩
عسير	٣٥	١.٧٦٤	١٢٣	١.٧٩٠
تبوك	٢٤	٨٩٨	٦	١٨٤
حائل	٣	١٧٠	٣٢	٣٧٥
الحدود الشمالية	٢٠	٥٥٩	-	-
جازان	١٠	٤٧٢	-	-
نجران	١٢	٤٢٠	٢٩	٣٧١
الباحة	٦	٢٦٥	-	-
الجوف	٧	١٩٧	٥	٦١
المجموع	٧٩٦	٨١.١٩٧	١.٤٩٣	٣٢.٦٤٨

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

وفيما يتعلق بشبكة المواصلات، ترتبط مناطق المملكة ومدنها الرئيسية بشبكة متطورة وحديثة من الطرق السريعة، فيما تربط خطوط السكة الحديدية مدينتي الرياض والدمام. هذا بالإضافة إلى (٢٦) مطاراً دولياً وإقليمياً ومحلياً. وتضطلع الخطوط الجوية العربية السعودية بخدمة الطيران الداخلي، حيث نقلت على رحلاتها المحلية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، نحو (٩) ملايين مسافر. كما تشترك الخطوط السعودية مع (٤٤) شركة طيران أجنبية في ربط المملكة بمختلف دول العالم. وفي عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بلغ عدد المسافرين من المملكة (٣١.٨٥) مليون مسافر. بالإضافة لذلك يوجد ما يقارب (١١٠٠) وكيل سفر ومنظم رحلات.

٥/٢/١٣ المقومات التراثية والثقافية

تزخر المملكة بالعديد من المواقع الأثرية التي تعود إلى حقب تاريخية مختلفة. كما ينتشر بالمدن الرئيسية بالمملكة عدد من المتاحف والمعارض الدائمة للثقافة والفنون، التي تشكل جزءاً مهماً من المنظومة السياحية.

وقد أسست الهيئة العليا للسياحة عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) برنامجاً متخصصاً لسياحة الثقافة والتراث، للاستفادة من المواقع الأثرية والتاريخية والتراثية، والحرف والصناعات التقليدية، والتراث الشعبي، في التنمية السياحية. وأسهم هذا البرنامج في تحقيق العديد من المنجزات في مجالات التراث العمراني، والآثار والمواقع التاريخية، والحرف والصناعات التقليدية. كما تبنت الهيئة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية مبادرة لتحسين مراكز المدن التاريخية التي تحتوي على تراث عمراني ومفردات معمارية تقليدية متميزة.

ويُعد المهرجان الوطني للتراث والثقافة الذي تنظمه رئاسة الحرس الوطني في الجندرية كل عام، تظاهرة حضارية وثقافية، ومؤشراً عميق الدلالة على الاهتمام بالتراث والثقافة والتقاليد والقيم العربية الأصيلة. وتشتمل فعالياته على العديد من الندوات والمحاضرات والمعارض والأمسيات الشعرية، التي يشارك فيها أدباء ومفكرون على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٦/٢/١٣ الأسواق المستهدفة

أولت الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة في المملكة أهمية خاصة لأسواق (مواقع) السياحة الداخلية، ولنشاطات ملائمة لشرائح من السياحة الوافدة استناداً إلى تراث المملكة الاجتماعي والثقافي. فاهتمت بتوفير أسواق (مواقع) تعنى بالسياحة البيئية والثقافية، والنشاطات السياحية المرتبطة بالتسوق، والرياضة، والعلاج، والتعليم، والأعمال، وغيرها. وتماشياً مع هذا التوجه الاستراتيجي، تنظم الهيئة، بالشراكة مع مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الملتقى السنوي للسياحة وسوق السفر السعودي المصاحب له. ويناقش الملتقى قضايا تطوير السياحة المحلية في حين يتيح سوق السفر المصاحب فرصة لمزودي الخدمات السياحية ومشغلي الرحلات السياحية في المملكة لعرض منتجاتهم وخدماتهم.

٧/٢/١٣ الترفيه والاستجمام

تعد سياحة الترفيه والاستجمام ركيزة السياحة الداخلية، وتوفر مناطق المملكة المختلفة العديد من عوامل الجذب السياحي في هذا المجال. فقد شهدت المناطق الساحلية، خاصة في منطقتي مكة المكرمة والشرقية، تطوراً ملحوظاً في المرافق السياحية المتميزة، حتى أصبحت وجهة للسياحة الداخلية. كما تُعد كل من محافظة الطائف في منطقة مكة المكرمة ومنطقتي الباحة وعسير من مراكز الاضطياف الرئيسية، التي يقصدها العديد من المواطنين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي، طلباً للاستجمام والسياحة البيئية. وتزخر منطقتي جازان في جنوب غرب المملكة وتبوك في الشمال، بإمكانات سياحية كبيرة يتوقع تطويرها خلال السنوات القادمة.

٨/٢/١٣ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع السياحة (الهيئة العليا للسياحة) خلال خطة التنمية السابعة (٤١٦) مليون ريال، صرف منها ما نسبته (٩٧٪) خلال المدة نفسها.

٣/١٣ دور القطاع الخاص

يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيس في تنمية السياحة بالمملكة. ويتحقق ذلك الدور من خلال الاستثمار المباشر في المشاريع السياحية، والعمل على تنمية القطاعات السياحية الفرعية والمساندة، وتنفيذ السياسات التنموية والتسويقية لصناعة السياحة، وتدريب القوى العاملة الوطنية وتأهيلها لضمان جودة الخدمات السياحية.

في المقابل، تقوم الدولة ممثلة في الهيئة العليا للسياحة والجهات الحكومية ذات العلاقة بدور التنظيم والتحفيز والإرشاد التخطيطي، من أجل توفير مناخ عام يشجع على الاستثمار السياحي ويساعد على تطوير المنتجات السياحية وضمان جودتها.

وتقتضي زيادة دور القطاع الخاص في تنمية قطاع السياحة، تهيئة مناخ استثماري ملائم، يشمل تبسيط الأنظمة المتعلقة بالاستثمار، وتوفير المعلومات، ومراعاة سياسة سعرية واضحة تنعكس إيجابياً على العائد من الأرباح المتوقعة، وتقلل من المخاطر، وتعمل على تحسين الجدوى الاقتصادية للمشروعات السياحية.

وتتطلب المرحلة القادمة تركيز القطاع الخاص على تطوير منتجات سياحية جديدة ملائمة، تعتمد على العمالة الوطنية، مع دراسة توزيع الاستثمارات السياحية بطريقة تساهم في تنمية مناطق المملكة المختلفة، وتستفيد من الإمكانيات والمقومات السياحية التي تتميز بها كل منطقة. وتحديدًا فإن دور القطاع الخاص في تطوير السياحة خلال خطة التنمية الثامنة، يتلخص في التالي:

- زيادة استثماراته في:

- * الفنادق بدرجاتها المختلفة، خاصة في المواقع السياحية.
- * الشقق المفروشة في المناطق السياحية.
- * استراحات الطرق السريعة.
- * المرافق الطبية النوعية (لجذب المزيد من السياحة العلاجية).

- الاستثمار في:

- * المدن الترفيهية.

* الوسائل الملائمة لسياحة الشواطئ (كالقوارب والزوارق واللنشات والألعاب المائية).

- إنشاء المدن السياحية.
- تطوير الصناعات الحرفية، التي تجد أسواقاً رائجة في المواقع السياحية.

٤/١٣ القضايا والتحديات

بالرغم من الخطوات المهمة التي خطاها قطاع السياحة بالمملكة، إلا أن هناك عدداً من القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها من أجل زيادة وتفعيل النشاط السياحي، من أبرزها:

١/٤/١٣ تطوير مستوى الخدمات السياحية

تعد السياحة نشاطاً عالمياً حاد المنافسة، وتُعد المعطيات البيئية والأثرية والثقافية والترفيهية، عناصر ضرورية للجذب السياحي، إلا أنها ربما لا تكون جاذبة بالقدر الكافي، ما لم ترتبط بمستويات متطورة من التجهيزات والخدمات الإدارية والفنية المتكاملة القادرة على المنافسة مع المستويات السائدة في الدول السياحية إقليمياً وعالمياً. وتتطلب المرحلة القادمة تقويم المراكز والمرافق السياحية لزيادة قدرة القطاع التنافسية، في ضوء المعايير الإقليمية والعالمية، وتحديد الوسائل المطلوبة للنهوض بها إلى مستويات متقدمة.

٢/٤/١٣ العمالة الوطنية في المجال السياحي

تواجه صناعة السياحة ندرة في الكفاءات الوطنية المتخصصة في المهن السياحية. إذ تقدر نسبة المواطنين العاملين في مجال السياحة بنحو (١٠-١٥٪) من إجمالي العمالة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، أقرت الهيئة العليا للسياحة، المشروع الوطني لتنمية الموارد البشرية السياحية الذي يتضمن تنفيذ عدد من البرامج بالتنسيق مع وزارة العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. ومن بين هذه البرامج حملات مكثفة لبيت الوعي وتشجيع العمل في المجال السياحي، وتوطين الوظائف السياحية، وتحسين أجواء

العمل في صناعة السياحة، وتطبيق نظام اعتماد للسياحة الوطنية مبني على معايير محددة للمهارات الوظيفية، وزيادة معاهد التعليم والتدريب السياحي. وتهدف خطة التنمية الثامنة إلى التوسع في البرامج التدريبية السياحية لاكتساب مختلف المهارات التي تحتاجها النشاطات السياحية.

٣/٤/١٣ التسويق والترويج السياحي

تقوم عملية جذب المواطنين نحو المنتجات السياحية المحلية على تعريفهم بتلك المنتجات وبمزاياها النسبية مقارنة بالمنتجات السياحية التي تقدمها الأسواق المجاورة. ويتطلب ذلك وضع سياسة تسويقية مدروسة لترويج المنتجات السياحية الوطنية. وتستهدف خطة التنمية الثامنة تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة للتسويق والترويج السياحي، من أجل تنمية السوق السياحية المحلية، وتوفير منتجات وخدمات سياحية وطنية جاذبة ومنافسة، وابتكار خطط فعالة لتسويق المنتجات السياحية، فضلاً عن دراسة سبل تسهيل إجراءات التأشيرة السياحية وتيسيرها. ومن المؤمل أن يؤدي تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى إبراز المملكة كوجهة سياحية جاذبة، وإعطاء صورة إيجابية للوجهات السياحية في مناطقها المختلفة.

٤/٤/١٣ موسمية السياحة في المملكة

من أهم التحديات المرتبطة بأداء قطاع السياحة في المملكة، موسمية الطلب الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات إشغال المرافق السياحية، ومن ثم ارتفاع التكاليف والأسعار، وانخفاض معدلات العوائد والأرباح. وقد تبين أن موسمية الطلب السياحي، التي تزيد حدتها في المملكة بسبب طبيعة الإجازات وتوقيتها، تؤدي إلى ضعف إمكانية الاستثمار ونمو قطاع السياحة، ومن ثم عدم توافر منتجات سياحية شاملة وجذابة بأسعار معقولة، مما يتطلب دراسة هذه القضية وإيجاد الحلول المناسبة لها خلال خطة التنمية الثامنة.

٥/٤/١٣ المعلومات السياحية

يتطلب تطوير قطاع السياحة وتعزيز قدرته التنافسية، واتخاذه في منظومة السياحة

العالمية، وجود قاعدة معلومات متكاملة توفر للسائح الأجنبي المعلومات التي يحتاجها، بدءاً من مرحلة التخطيط لرحلته السياحية، وانتهاءً بعودته إلى وطنه. وتشمل هذه المعلومات أهم ما يحتاج إليه السائح من معلومات أساسية عن المملكة ومجتمعها، وخرائط سياحية تتضمن المواقع السياحية ومعلومات عن تلك المواقع، ومرافق الإقامة وتصنيفاتها وتكاليفها، ووسائل النقل بنوعياتها المختلفة، ومواعيدها، بالإضافة إلى نشر مواد وبرامج ترويجية عبر جميع الوسائل والوسائل داخل المملكة وخارجها.

وتتطلب المرحلة القادمة إيجاد قاعدة معلومات متكاملة للقطاع السياحي، ودليل سياحي يوفر للسائح ما يحتاجه من بيانات ومعلومات عن السياحة في المملكة بشكل عام.

٦/٤/١٣ تطوير الحرف والصناعات التقليدية

تشكل منتجات الحرف والصناعات التقليدية مدخلات للنشاط السياحي، كما أنها توفر فرص عمل متعددة للأفراد والعائلات خاصة لسكان المناطق القروية، وهي نشاطات منزلية تلائم في معظمها عدداً من المواطنين. وتستهدف خطة التنمية الثامنة دعم النشاطات المتعلقة بهذه الحرف والصناعات التقليدية وتطويرها، ودراسة إمكانية تنظيمها على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال إنشاء تعاونيات للتدريب والإنتاج والتسويق، مع توفير وسائل تمويل للحرفيين بشروط ميسرة. كما تتطلب المرحلة القادمة الانتهاء من وضع خطة وطنية للنهوض بالحرف والصناعات التقليدية.

٥/١٣ الرؤية المستقبلية

تجسد الخطة الوطنية للسياحة، المبادئ والأهداف التي تبنتها الدولة في تطوير السياحة في المملكة، ومنها إتباع أسلوب تخطيطي علمي يتسق مع خطط التنمية الوطنية. وسوف يتم تأسيس السياحة وفق إطار يرتكز على الاستدامة والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والقيم الإسلامية وكرم الضيافة التقليدية.

ومن المتوقع أن يرتفع عدد رحلات السائحين (إجمالي السائحين من داخل المملكة وخارجها) من (٦٥.١) مليون رحلة عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) إلى (٨٣) مليون رحلة عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، ثم إلى (١٤١.١) مليون رحلة عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ

(٢٠٢٠). وسيبلغ عدد رحلات السياحة الداخلية (١٢٨) مليون رحلة، في حين سيبلغ عدد الرحلات السياحية من خارج المملكة (١٣.١) مليون رحلة ومعظمها من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى.

كما يتوقع نمو الإنفاق السياحي بالمملكة من (٦٣.٥) بليون ريال في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) إلى (١٠١.٣) بليون ريال عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠). وليتسنى استيعاب هذا النمو السياحي، ينبغي توفير عدد إضافي من الفنادق والشقق المفروشة من خلال استثمارات القطاع الخاص.

وفي جانب الأبعاد المكانيّة للسياحة، فقد حددت البحوث السياحية نحو (٤٠) موقعاً ملائماً لتطوير السياحة في مختلف مناطق المملكة. ومن المتوقع أن يكون في تطوير هذه المناطق السياحية حافزاً لتطوير النشاطات السياحية بصفة عامة، والمشاريع الفردية بصفة خاصة. ويجري إعداد خطط سياحية لجميع مناطق المملكة تهدف إلى تعزيز الإطار الاستراتيجي لخطّة السياحة الوطنية على مستوى المناطق بما فيها المحافظات والمراكز.

وفي مجال سوق السياحة الداخلية ونموه المتوقع، فإن استراتيجية التطوير المقترحة تعطي أولوية لتطوير هذا السوق وفق الإمكانيات الطبيعية والتراث الثقافي للمملكة، وتنمية السياحة البيئية وترويجها، والسياحة المعتمدة على المعالم الطبيعية، والسياحة الثقافية.

٦/١٣ استراتيجية التنمية

١/٦/١٣ الأهداف العامة

- تنمية السياحة الوطنية وزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص عمل للمواطنين.
- تعزيز دور القطاع الخاص في استغلال الفرص الاستثمارية السياحية بمناطق المملكة المختلفة.
- استكشاف آثار المملكة وإرثها الحضاري وتطويره والمحافظة عليه، ونشر الوعي بقيمة التراث الشعبي.
- تنمية الحرف والصناعات التقليدية وتطويرها.

- تطوير مرافق سياحية ذات جودة عالية.
- تعريف المجتمع المحلي والدولي بحضارة المملكة وتراثها العربي والإسلامي.

٢/٦/١٣ السياسات

- تخطيط السياحة وتنميتها.
- تطوير قاعدة بيانات السياحة والترويج لها.
- تطوير الحرف والصناعات التقليدية.
- ضبط جودة الخدمات السياحية.
- تنمية العمالة الوطنية في المجال السياحي.
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع السياحية.
- تنمية الآثار والمتاحف وتطويرها.
- إحياء التراث العمراني والمحافظة عليه.

٣/٦/١٣ الأهداف المحددة

- استكمال البناء المؤسسي لقطاع السياحة في المناطق والمحليات.
- وضع استراتيجيات وخطط التنمية السياحية في المناطق.
- الانتهاء من تحديد مواقع التنمية السياحية.
- اعتماد التنظيم المطور للهيئة العليا للسياحة والآثار.
- إنشاء سوق السياحة الإلكتروني.
- تحديث تصنيف الفنادق ومرافق الإيواء السياحي.
- وضع معايير إقامة النزل السياحية في المناطق الريفية.
- إعداد برامج توظيف الوظيفات السياحية.
- البدء في تفعيل "الثقافة السياحية" في العملية التعليمية والتربوية.
- تنفيذ حملات توعية سياحية شاملة.
- إنشاء مراكز خدمات الأعمال السياحية.
- العمل على تطوير أنظمة الاستثمار السياحي.

- تطوير نظام المعلومات الجغرافية السياحية الإلكترونية.
- إنشاء بوابة سياحية متكاملة للمملكة على شبكة (الانترنت).
- إنشاء قاعدة بيانات مرافق السكن والموارد السياحية.
- إعداد استراتيجية تطوير قطاع الآثار والمتاحف وتنفيذها.
- الانتهاء من المشروع الوطني لتطوير الحرف والصناعات التقليدية.
- إعداد معايير ترميم مباني التراث العمراني وتنفيذها.

٧/١٣ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع السياحة (الهيئة العليا للسياحة) خلال خطة التنمية الثامنة (٨٨٢) مليون ريال مخصصة لتمويل النفقات التشغيلية، وتخطيط السياحة الوطنية وتنميتها، والتوعية والتسويق السياحي، والدراسات والمعلومات السياحية، إضافة إلى تطوير منشآت وتجهيزات الهيئة.

الفصل الرابع عشر التجارة

١٤ . التجارة

١/١٤ التجارة الخارجية

١/١/١٤ المقدمة

يشير حجم التجارة الخارجية وهيكلها إلى مستوى التطور الاقتصادي والقدرة التنافسية، والانفتاح على العالم والاندماج في حركة العولمة الاقتصادية، والتكامل مع منظومة الاقتصاد العالمي. كما تعكس مكونات التجارة الخارجية مدى تكامل القاعدة الاقتصادية المحلية وتنوعها.

وقد انتهجت المملكة، ومنذ بدء مسيرتها التنموية مبدأ الاقتصاد الحر والانفتاح الواسع على العالم، وتعزز هذا الانفتاح مع تقدم عملية التنمية، الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان من أهم غاياتها تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية. وفي هذا السياق شهدت صادرات المملكة تطوراً ملحوظاً على صعيد تنوعها وقدرتها التنافسية مستفيدة في ذلك من الميزة النسبية للعديد من السلع التي تنتجها الصناعات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة كالبتر وكيموايات والمعادن الأساسية ومنتجاتها وغيرها من السلع. وبالتالي أصبح مؤشر الانفتاح الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، المتمثل في نسبة القيمة الإجمالية للصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أقل تذبذباً عما كان عليه خلال السنوات السابقة بفضل تنامي الصادرات غير النفطية من جهة، والنمو المستقر للواردات من جهة أخرى.

وسيتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع التجارة الخارجية مستعرضاً أهم القضايا والمعوقات ومحددات الرؤية المستقبلية والأهداف والسياسات الخاصة بالقطاع في خطة التنمية الثامنة.

٢/١/١٤ الوضع الراهن

١/٢/١/١٤ الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

شهد الحساب الجاري تطوراً إيجابياً ملحوظاً، محققاً فائضاً متنامياً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة، مرتفعاً من (١.٥) بليون ريال عام ١٤١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)

إلى (٤٤.٥) بليون ريال عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، ثم إلى ما يزيد عن الضعف ليبلغ نحو (١٠٥.١) بليون ريال في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، الجدول (١/١/١٤). وقد جاء هذا التطور في ميزان الحساب الجاري نتيجة تضافر عدة عوامل، أبرزها ما يلي:

- نمو الفائض في الميزان التجاري بمعدل سنوي متوسط قدره (٢٤.٢٪) خلال المدة المشار إليها أعلاه، نتيجة النمو في إجمالي الصادرات النفطية وغير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (١٦.٤٪). في حين نمت الواردات بمعدل سنوي متوسط قدره (٧.٢٪). ويعود النمو الملحوظ في الصادرات النفطية إلى ازدياد الطلب على النفط في السنوات الأخيرة، والذي رافقه ارتفاع في مستوى الأسعار، جاء متأثراً بعدة عوامل تعدت علاقات العرض والطلب، إلى عوامل أمنية ومناخية ومضاربات في أسواق النفط وغيرها. بينما جاءت التطورات في الصادرات غير النفطية نتيجة تحسن القدرة التنافسية للمنتجات السعودية وازدياد الطلب العالمي على المنتجات البتروكيمياوية وغيرها من المواد والسلع التي تنتجها المملكة.
- انخفاض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات من (١٣٢.٢) بليون ريال عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، إلى (١١٦.٦) بليون ريال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وقد جاء هذا التطور نتيجة الاستقرار النسبي في المتحصلات خلال المدة بعد الانخفاض الملحوظ الذي شهدته في العام الأول من خطة التنمية السابعة بسبب انخفاض العائد على الاستثمارات الخارجية نتيجة عدة عوامل أبرزها انخفاض أسعار الفائدة العالمية. في حين شهد بند العائدات الأخرى، والذي يمثل العائد من الخدمات الخارجية المختلفة، نمواً إيجابياً خلال الخطة. وفي المقابل انخفضت مدفوعات الخدمات من (١٦٣.٤) بليون ريال في العام الأول من الخطة إلى (١٥٠.١) بليون ريال في العام الرابع منها، وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض المدفوعات مقابل خدمات القطاع الخاص واستقرار مدفوعات الخدمات الحكومية والتحويلات الخاصة. في حين ارتفعت مدفوعات خدمات الشحن والتأمين بالتوازي مع نمو الواردات، وكذلك مدفوعات قطاع النفط والغاز نتيجة التوسع في النشاطات الاستثمارية لهذا القطاع، خاصة في مجال إنتاج الغاز الطبيعي.

الجدول (١/١/١٤)
تطور أهم بنود الميزان التجاري وميزان المدفوعات
خطة التنمية السابعة *

(بليون ريال)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	أهم بنود ميزان المدفوعات
٢٤.٢	٢٢١.٧	٩٣.٣	١. رصيد الميزان التجاري (فوب):
١٦.٤	٣٤٨.٧	١٨٩.٦	٢. إجمالي الصادرات: **
١٦.٤	٣٠٧.٦	١٦٧.٨	أ- الصادرات النفطية
١٧.٢	٤١.١	٢١.٨	ب- الصادرات غير النفطية
٧.٢	١٢٧.٠	٩٦.٣	٣. الواردات:
٦.٢	١١٦.٦-	٩١.٧-	٤. رصيد ميزان الخدمات والتحويلات:
٥.٧-	٣٣.٥	٤٢.٤	أ- المتحصلات:
١٥.٢-	١١.٢	٢١.٨	عائد الاستثمار
١٥.٨	٠.٩	٠.٥	وقود سفن
١.٦	٢١.٤	٢٠.١	عائدات أخرى
٢.٩	١٥٠.١-	١٣٤.١-	ب- المدفوعات:
٧.٠	١١.٤	٨.٧	الشحن والتأمين
١٠.٣	١٦.٠	١٠.٨	قطاع النفط
٩.٠-	١٨.٣	٢٦.٧	خدمات القطاع الخاص
٨.٢	٤٨.٨	٣٥.٦	خدمات حكومية أخرى
١.٥	٥٥.٤	٥٢.٣	التحويلات الخاصة
١٨٩.٣	١٠٥.١	١.٥	٥. رصيد الحساب الجاري

* القيم بالأسعار الجارية.

** لا يشمل بند وقود السفن.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، إحصاءات الصادرات والواردات، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)،
ومؤسسة النقد العربي السعودي.

٢/٢/١/١٤ الواردات والصادرات

نظراً للتطورات الإيجابية في حجم الصادرات بشقيها النفطي وغير النفطي، من جهة،
ومسار الواردات من جهة أخرى، فقد شهدت نسبة إجمالي الصادرات إلى الواردات نمواً ملحوظاً،

وإن كان متذبذباً، حيث ارتفعت من (١٩٦.٩٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٢٧٤.٦٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، ويعود ذلك أساساً إلى شدة التقلبات في قيمة الصادرات النفطية. ومن جهة أخرى، شهدت نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الواردات تطوراً ملحوظاً خلال هذه المدة، مرتفعاً من (٢٢.٦٪) إلى (٣٢.٤٪). وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تخضع أيضاً، لتأثيرات القطاع النفطي غير المباشرة على قيمة الواردات والتي تسهم في خفض حجم المؤشر عن المستوى الذي يمكن أن يكون عليه.

الجدول (٢/١/١٤)

نسبة الصادرات للواردات

(%)	١٤٢٠/١٩	١٤٢١/٢٠	١٤٢٢/٢١	١٤٢٣/٢٢	١٤٢٤/٢٣	البيان
	(١٩٩٩)	(٢٠٠٠)	(٢٠٠١)	(٢٠٠٢)	(٢٠٠٣)	
	١٩٦.٩	٢٧٨.٩	٢٣٦.٩	٢٤٣.٩	٢٧٤.٦	نسبة إجمالي الصادرات إلى الواردات
	٢٢.٦	٢٣.٨	٢٨.٦	٢٩.٢	٣٢.٤	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الواردات

المصدر: النسب محسوبة من واقع بيانات مصلحة الإحصاءات العامة.

٣/٢/١/١٤ تطور الصادرات السلعية

شكلت الصادرات النفطية نسبة (٨٨.٢٪) من إجمالي الصادرات السلعية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وهي النسبة نفسها تقريباً التي كانت عليها في العام الأخير من خطة التنمية السادسة ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). وبالتالي فإن الإسهام النسبي للفئتين الرئيسيتين للصادرات، النفطية وغير النفطية، لم تشهد أي تغيير ملحوظ. في حين شهدت الإسهامات النسبية لمكونات الصادرات النفطية (النفط الخام والمنتجات المكررة) تغيراً خلال المدة المذكورة، حيث ارتفع إسهام النفط الخام في هيكل الصادرات النفطية من (٨١٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٨٥.٩٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، الجدول (٣/١/١٤).

الجدول (٣/١/١٤)
الصادرات السلعية
بالأسعار الجارية

معدل النمو السني المتوسط (%)	الحصة النسبية (%)		القيمة (بليون ريال)					البنود
	١٩٩٩/٢٠٠٠ (%)	١٩٩٩/٢٠٠٠ (%)	٢٠٠٠/٢٠٠١ (%)	٢٠٠١/٢٠٠٢ (%)	٢٠٠٢/٢٠٠٣ (%)	٢٠٠٣/٢٠٠٤ (%)	٢٠٠٤/٢٠٠٥ (%)	
١٦.٤	٨٨.٢	٨٨.٥	٣٠٨.٥	٢٣٩.٣	٢٢٤.٢	٢٦٥.٧	١٦٨.٣	أ- الصادرات النفطية*
١٨.١	٨٥.٩	٨١	٢٦٤.٩	٢٠٦.٥	١٩٠.٦	٢٣٢.٢	١٣٦.٣	نفط خام
٨.٠	١٤.١	١٩	٤٣.٦	٣٢.٨	٣٣.٦	٣٣.٥	٣٢.٠	منتجات مكررة
١٧.٢	١١.٨	١١.٥	٤١.١	٣٢.٤	٣٠.٧	٢٤.٨	٢١.٨	ب- الصادرات غير النفطية
١٥.٢	٣٩.٤	٤٢.٢	١٦.٢	١٣.٧	١٣.٥	١٢.١	٩.٢	بتروكيماويات
١٢.٠	١٠.٧	١٢.٨	٤.٤	٣.٥	٢.٨	٢.٧	٢.٨	مواد بناء
١٣.٦	٧.٣	٨.٣	٣.٠	١.٨	١.٥	١.٧٠	١.٨	منتجات زراعية وحيوانية وغذائية
٢١.٦	٤٢.٦	٣٦.٧	١٧.٥	١٣.٤	١٢.٩	٨.٣	٨.٠	سلع أخرى**
١٦.٤	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٣٤٩.٦	٢٧١.٧	٢٥٤.٩	٢٩٠.٥	١٩٠.١	ج- إجمالي الصادرات السلعية

* شاملة وقود السفن.

** شاملة إعادة التصدير.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

أما هيكل الصادرات غير النفطية فقد شهد تغيراً ملحوظاً خلال هذه المدة، حيث إنخفضت حصة الصادرات البتروكيماوية من (٤٢.٢٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٣٩.٤٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وكذلك انخفضت حصة مواد البناء إلى (١٠.٧٪) في العام الرابع من الخطة، مقابل (١٢.٨٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، وانخفضت حصة المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية من (٨.٣٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٧.٣٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). إلا أن التحسن الملحوظ جاء في حصة السلع الأخرى والتي تشمل العديد من السلع المصنعة والأساسية التي تتمتع فيها المملكة بميزة تنافسية (منتجات البلاستيك والمطاط - معدات، وأدوات كهربائية - جلود ومنتجاتها ... الخ)، وتشمل هذه الفئة نشاط إعادة التصدير.

٤/٢/١/١٤ التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية

يوضح الجدول (٤/١/١٤) تطور الصادرات حسب مجموعات الدول والمناطق حول العالم، وذلك بين عامي ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) و١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، ويمكن ملاحظة التالي:

- بقاء مجموعة الدول الآسيوية غير العربية أو الإسلامية في المركز الأول من حيث وجهة الصادرات، وقد عززت حصتها من (٤٢.٧٪) إلى (٤٤.٧٪) خلال المدة. علماً بأن الصادرات إلى هذه المنطقة وغيرها من المناطق البعيدة جغرافياً عن المملكة تتركز في المواد النفطية والبتروكيماوية.

الجدول (٤/١/١٤)
التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية
بالأسعار الجارية

معدل النمو السني المتوسط (%)	الحصة النسبية (%) *		القيمة (مليون ريال)		المنطقة/ البلد
	٢٠٠٣ ١٤٢٤هـ	٢٠٠٣ ١٤٢٤هـ	١٩٩٩ ١٤٢٣هـ	١٩٩٩ ١٤٢٣هـ	
١٥.٢	٦.٧	٧.٠	٢٣.٣٠٩	١٣.٣١٠	١. دول مجلس التعاون الخليجي
٢٨.٧	٤.٢	٢.٩	١٤.٧٨٣	٥.٤٢٥	٢. الدول العربية الأخرى
١٧.٢	٥.٢	٥.١	١٨.٢٦٧	٩.٦٩٧	٣. الدول الإسلامية (غير العربية)
١٧.٨	٤٤.٧	٤٢.٧	١٥٦.٣٤٧	٨١.١١٨	٤. الدول الآسيوية (غير العربية أو الإسلامية)
١٥.٨	٢.٨	٢.٨	٩.٧٠١	٥.٣٩١	٥. الدول الإفريقية (غير العربية أو الإسلامية)
٤.٠-	٠.٤٨	١.٠	١.٦٤٤	١.٩٣٧	٦. استراليا
١٥.٢	١٩.٣	٢٠.٢	٦٧.٦٦٦	٣٨.٤٦٨	٧. أمريكا الشمالية
١٦.٥	١.٥	١.٥	٥.١٧٠	٢.٨٠٢	٨. أمريكا الجنوبية
١٣.٥	١٥.١	١٦.٧٢	٥٢.٦١٩	٣١.٧٨٩	٩. أوروبا الغربية
٣.٢-	٠.٠١	٠.٠٢	٢٩	٣٣	١٠. أوروبا الشرقية
٢٦.١-	٠.٠١	٠.٠٦	٣٣	١١٤	١١. دول أخرى
١٦.٥	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٣٤٩.٥٦٨	١٩٠.٠٨٤	إجمالي دول العالم

(*) النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

- حافظت أمريكا الشمالية على المركز الثاني بالرغم من انخفاض حصتها قليلاً من (٢٠.٢٪) إلى (١٩.٣٪) خلال المدة.
 - جاءت أوروبا الغربية في المركز الثالث، إلا أن حصتها انخفضت من (١٦.٧٪) إلى (١٥.١٪) خلال المدة.
 - جاءت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المركز الرابع، وقد انخفضت حصتها من (٧.٠٪) إلى (٦.٧٪)، تليها مجموعة الدول الإسلامية غير العربية والتي عززت حصتها بصورة طفيفة من (٥.١٪) إلى (٥.٢٪)، بعدها تأتي مجموعة الدول العربية الأخرى والتي عززت حصتها من (٢.٩٪) إلى (٤.٢٪) خلال المدة.
- وتجدر الملاحظة أنه بالرغم من انخفاض الحصة النسبية لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة الدول العربية الأخرى ومجموعة الدول الإسلامية غير العربية، بسبب هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات إلى المناطق الأخرى، فإن مكونات الصادرات السعودية إلى تلك المجموعات شملت في معظمها الصادرات غير النفطية خاصة البتروكيمياوية، أي السلع والمنتجات التي تنتجها القطاعات غير النفطية والتي تعكس الميزة التنافسية المتنامية للاقتصاد السعودي. وبما أن القرب الجغرافي يُعد من العوامل المعززة للقُدرة التنافسية نظراً لتأثير تكاليف النقل على سعر التصدير للمنتجات غير النفطية، فإن الميزة التنافسية تقتضي تكثيف المملكة لمبادلاتها التجارية مع الدول المجاورة.
- وعلى صعيد وجهة الصادرات النفطية لكل من النفط الخام والمنتجات المكررة، فقد ارتفعت حصة مجموعة دول آسيا والشرق الأقصى من صادرات النفط الخام من (٤٤.٢٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٤٨.٣٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، في حين انخفضت حصتها من صادرات المنتجات المكررة من (٧١.٩٪) إلى (٦٧.٢٪) خلال المدة نفسها. أما أمريكا الشمالية والتي تأتي في المركز الثاني فقد انخفضت حصتها من صادرات النفط الخام من (٢٥.٦٪) إلى (٢٥.١٪)، في حين زادت حصتها من المنتجات المكررة من (٢.٢٪) إلى (٢.٦٪)، بعدها تأتي أوروبا الغربية التي انخفضت حصتها من صادرات النفط الخام من (٢١.٨٪) إلى (١٨.٣٪)، في حين ارتفعت حصتها من المنتجات المكررة من (٤.٩٪) إلى (٧.٢٪) خلال المدة نفسها، الجدول (٥/١/١٤). ويعود التغيير الهيكلي في وجهة الصادرات النفطية بشكل أساسي إلى معدل النمو الاقتصادي الجيد الذي تشهده دول آسيا والشرق الأقصى

وعلى وجه الخصوص الصين الشعبية والهند.

الجدول (٥/١/١٤)

التوزيع الجغرافي للصادرات النفطية *

معدل النمو السني المتوسط (%)	الحصة النسبية (%)		مليون برميل		المنطقة
	٢٠١٤/٢٠١٣ (٢٠١٣) ٢٠١٢/٢٠١١ (٢٠١١)	٢٠١٩/٢٠١٨ (٢٠١٨) ٢٠١٧/٢٠١٦ (٢٠١٦)	٢٠١٤/٢٠١٣ (٢٠١٣) ٢٠١٢/٢٠١١ (٢٠١١)	٢٠١٩/٢٠١٨ (٢٠١٨) ٢٠١٧/٢٠١٦ (٢٠١٦)	
٢.٨	٢٥.١	٢٥.٦	٥٩٦.٩٢	٥٣٤.٢٠	أ. نفط خام
٣.٠-	١.٠	١.٣	٢٣.٨٤	٢٦.٩٥	أمريكا الشمالية
١.١-	١٨.٣	٢١.٨	٤٣٤.٨٦	٤٥٤.٣٣	أمريكا الجنوبية
١.٣	٣.٠	٣.٣	٧٢.٦٩	٦٨.٩٧	أوروبا الغربية
٦.٩	٤.٠	٣.٥	٩٦.٣٤	٧٣.٦٦	الشرق الأوسط
٥.٧	٤٨.٣	٤٤.٢	١١٤٩.٨٧	٩٢١.٧٧	أفريقيا
٥.١-	٠.٣	٠.٣	٦.٣٣	٧.٨	آسيا والشرق الأقصى
٣.٣	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢.٣٨٠.٨٥	٢.٠٨٧.٦٨	استراليا
					الإجمالي الفرعي
					ب. المنتجات المكررة
٠.٦	٢.٦	٢.٢	١٠.٦١	١٠.٤٣	أمريكا الشمالية
٨.٧-	٢.٨	٣.٥	١١.٤٣	١٦.٤٤	أمريكا الجنوبية
٦.٩	٧.٢	٤.٩	٢٩.٧٦	٢٢.٨٣	أوروبا الغربية
٨.٠	١١.١	٧.٢	٤٥.٩٣	٣٣.٧٥	الشرق الأوسط
٠.٨	٨.٣	٧.١	٣٤.٢٥	٣٣.٢٠	أفريقيا
٤.٧-	٦٧.٢	٧١.٩	٢٧٦.٨٢	٣٣٥.٦٦	آسيا والشرق الأقصى
٣٢.١-	٠.٨	٣.٢	٣.١٤	١٤.٧٧	استراليا
٣.١-	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٤١١.٩٤	٤٦٧.٠٨	الإجمالي الفرعي
٢.٣	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢٧٩٢.٧٩	٢٥٥٤.٧٦	إجمالي النفط الخام والمنتجات المكررة

* تشمل سوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٥/٢/١/١٤ تطور الواردات

بلغت الواردات (١٣٨.٤) بليون ريال عام ١٤٢٣/١٤٢٤ (٢٠٠٣)، مرتفعة من نحو

(١٠٥.٠) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره

(٧.٢٪)، مدعومة بالنمو الجيد الذي شهده الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية السابعة والذي بلغ متوسطه السنوي (٣.٤٪). وقد جاءت الآلات والأجهزة والمعدات في المركز الأول بحصة مقدارها (٢١.٨٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤.٧٪) خلال المدة ١٤٢٠/١٤٢١-١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٣). في حين احتلت معدات النقل المركز الثاني (٢١.٢٪) وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٧.٨٪)، ثم المواد الغذائية في المركز الثالث (١٦.٢٪) وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥.٥٪)، تليها في المركز الرابع المنتجات الكيماوية والتعدينية (١٣.٧٪) وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧.٥٪)، الجدول (٦/١/١٤).

الجدول (٦/١/١٤)

الواردات حسب الفئات الرئيسية (سيف) *
بالأسعار الجارية

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	الحصة النسبية (%)		القيمة (مليون ريال)		الفئة
	٢٠٠٣ ٢٠٠٠	٢٠٠٣ ٢٠٠٠	٢٠٠٣ ٢٠٠٠	٢٠٠٣ ٢٠٠٠	
٤.٧	٢١.٨	٢٤.٠	٣٠.٢١٠	٢٥.١٨٧	آلات وأجهزة ومعدات
٥.٥	١٦.٢	١٧.٣	٢٢.٤٦١	١٨.١٠٧	المواد الغذائية
٧.٥	١٣.٧	١٣.٦	١٩.٠٠٥	١٤.٢٢١	منتجات كيماوية وتعدينية
٣.٧	٥.٤	٦.٢	٧.٥١٣	٦.٤٩٤	منسوجات وملبوسات
٩.٢	٩.١	٨.٤	١٢.٥٣٣	٨.٨٠٨	معادن عادية ومصنوعاتها
١٧.٨	٢١.٢	١٤.٥	٢٩.٢٩٩	١٥.٢٠١	معدات نقل
١٨.٣-	٢.١	٦.٠	٢.٨٣٤	٦.٣٧٢	جلود وأخشاب ومجوهرات
٨.٣	١٠.٥	١٠.٠	١٤.٥٨٠	١٠.٥٩٠	سلع أخرى
٧.٢	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٣٨.٤٣٥	١٠٤.٩٨٠	إجمالي الواردات

* أرقام مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

ويعكس الوزن النسبي الكبير لآلات والأجهزة والمعدات، وكذلك معدات النقل، احتياجات التنمية الاقتصادية من وسائل الإنتاج والنقل المتقدمة ومنتجات التقنية المتطورة. كما يحدد هذا التوزيع النوعي للواردات، إلى حد كبير، توزيع الواردات حسب المصدر، إذ تتبوأ الدول الصناعية المتقدمة المراتب الأولى. وقد جاءت أوروبا الغربية في المركز الأول بحصة قدرها (٣٥٪) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بالرغم من انخفاض حصتها من (٣٧.١٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، وتأتي كل من ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا في مقدمة الدول المصدرة إلى المملكة ضمن هذه المجموعة، الجدول (٧/١/١٤).

وتأتي مجموعة الدول الآسيوية (غير العربية أو الإسلامية) في المركز الثاني حيث عززت حصتها خلال المدة المشار إليها من (٢٢.٢٪) إلى (٢٦.٠٪) من إجمالي الواردات، وتتقدم كل من اليابان والصين الشعبية وكوريا الجنوبية دول هذه المجموعة.

الجدول (٧/١/١٤)
الواردات حسب المصدر (سيف)
بالأسعار الجارية

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	الحصة النسبية (%)		القيمة (مليون ريال)		المنطقة/ البلد
	٢٠٢٣ ٢٠٢٢ ٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠١٩	٢٠٢٣ ٢٠٢٢ ٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠١٩	٢٠٢٣ ٢٠٢٢ ٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠١٩	٢٠٢٣ ٢٠٢٢ ٢٠٢١ ٢٠٢٠ ٢٠١٩	
١٠.٤	٤.٤	٣.٩	٦.٠٥١	٤.٠٨٢	١. دول مجلس التعاون الخليجي
٣.٤	٣.٥	٤.٠	٤.٧٨٣	٤.١٨٦	٢. الدول العربية الأخرى
٨.٨	٤.٧	٤.٤	٦.٥٠٢	٤.٦٣٤	٣. الدول الإسلامية (غير العربية)
١١.٥	٢٦.٠	٢٢.٢	٣٥.٩٨١	٢٣.٢٧٧	٤. الدول الآسيوية (غير العربية أو الإسلامية)
١٥.٣-	٠.٦	١.٧	٨٩٦	١.٧٣٩	٥. الدول الإفريقية (غير العربية أو الإسلامية)
١٣.٨	٣.١	٢.٤	٤.٢٩٨	٢.٥٦٤	٦. أستراليا
١.١	١٦.٠	٢٠.٢	٢٢.١٦٧	٢١.٢٠٣	٧. أمريكا الشمالية
٩.١	٢.٩	٢.٧	٤.٠٨٢	٢.٨٧٦	٨. أمريكا الجنوبية
٥.٦	٣٥.٠	٣٧.١	٤٨.٥١٧	٣٨.٩٤٣	٩. أوروبا الغربية
٢٥.٥	٢.٣	١.٢	٣.٢٠٧	١.٢٩٣	١٠. أوروبا الشرقية
٨٠.٧	١.٤	٠.٢	١.٩٥١	١٨٣	١١. دول أخرى
٧.٢	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٣٨.٤٣٥	١٠٤.٩٨٠	العالم

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

أما أمريكا الشمالية فقد احتفظت بالمركز الثالث بالرغم من انخفاض حصتها خلال هذه المدة من (٢٠٠٢٪) إلى (١٦٠٪)، وتتقدم الولايات المتحدة الأمريكية على كندا بفارق كبير. وتأتي في المركز الرابع وما يليه على التوالي مجموعة الدول الإسلامية غير العربية بحصة (٤٠٧٪)، تتقدمهم تركيا، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (٤٠٤٪) تتقدمهم دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم مجموعة الدول العربية الأخرى (٣٠٥٪) تتقدمهم سوريا، ثم أستراليا (٣٠١٪)، ثم أمريكا الجنوبية (٢٠٩٪)، تتقدمهم البرازيل وبعدها الأرجنتين. وتجدر الإشارة إلى النمو السريع في الواردات من دول أوروبا الشرقية التي نمت بمعدل سنوي متوسط قدره (٢٥٠٥٪) خلال المدة المشار إليها، وبالتالي ارتفعت حصتها من (١٠٢٪) إلى (٢٠٣٪) ويأتي هذا التطور نتيجة زيادة انخراط هذه المجموعة في منظومة الاقتصاد العالمي.

٦/٢/١/١٤ الميزة التنافسية للاقتصاد السعودي

يوضح تحليل هيكل الصادرات غير النفطية أن هناك (٦٤) مجموعة من المنتجات المصنفة حسب نظام التصنيف القياسي العالمي للسلع التجارية (SITC)، تجاوزت قيمة صادرات المملكة في كل منها (١٠٠) مليون ريال سعودي في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، الإطار (١/١/١٤)، مما يؤكد قدرة الاقتصاد السعودي على التنافس وتعزيز مكانته في التجارة العالمية.

ويوضح الجدول (٨/١/١٤)، أن الصادرات غير النفطية السعودية إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى هي أكثر تنوعاً مقارنة بالصادرات إلى المناطق الأخرى في حين تتركز الصادرات إلى الدول الإسلامية غير العربية في عدد محدود من المنتجات. أما الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية أو الإسلامية فتعد أكثر تركيزاً على مجموعة محددة من المنتجات.

ويكتسب تنوع الصادرات غير النفطية أهمية جوهرية نظراً لكونه مؤشراً على القدرة التنافسية الكلية للاقتصاد السعودي. ويوضح تحليل اتجاه التجارة حسب مجموعات المنتجات المشار إليها أعلاه، أن هناك (٩) مجموعات تمثل الدول الآسيوية غير العربية أو الإسلامية أسواقاً رئيسية لها، وهي: المنتجات البترولية المكررة والمنتجات البتروكيمياوية بالإضافة إلى الجلود ولفائف الحديد المسطح. وبالمقارنة، هناك (٢٩) مجموعة من المنتجات تشكل دول مجلس

الإطار (١/١/١٤): أهم الصادرات غير النفطية حسب المجموعة السلعية، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)،
القيمة: مليون ريال سعودي

الرمز	وصف السلعة	القيمة	الرمز	وصف السلعة	القيمة
٣٣٤	المنتجات النفطية المكررة	٢٧.٢٣٠.٣٥	٥٥٣	العطور والتواليت او مستحضرات التجميل	٢٨٢.١٤
٥١٢	الفينول ومشتقاتها	٥.٠٨٢.٥٣	٧٨٢	الشاحنات والمركبات المخصصة لأغراض خاصة	٢٧٧.٣٣
٥٧١	بوليمرات الإيثيلين في أشكالها الأولية	٤.٩٦١.٧٨	٥٧٢	بوليمرات الستايرين في أشكالها الأولية	٢٧١.٢٤
٥١١	الهيدروكربونات ومشتقاتها	٣.٩٨٠.٣٠	٠٤٨	مستحضرات الحبوب أو الدقيق أو النشاء	٢٤٤.٨٢
٣٤٤	غازات البترول وغيرها من الهيدروكربونات الغازية	٣.٨٦٦.٤١	٥٧٣	بوليمرات كلوريد الفينيل	٢٤٠.٩٨
٥١٦	الكيمويات العضوية الأخرى	٢.٨٤١.٠٨	٧٨٤	قطع غيار المركبات وملحقاتها الكمالية	٢٢٥.٥٢
٥٦٢	الأسمدة (غير الواردة في البند ٢٧٢)	١.٦٥٦.٥٦	١١١	المشروبات غير الكحولية	٢١٣.٠٦
٦٤٢	الورق والألواح الورقية المشكلة والمواد ذات العلاقة	١.٠٤٩.٩٧	٨١١	المباني الجاهزة	٢٠١.٦٦
٣٣٥	مخلفات المواد البترولية	٩٣٥.٢٥	٦٩٣	منتجات الأسلاك وشبك السياج	١٩٥.٤٤
٩٧١	الذهب (غير النقد)	٨١٧.٧٨	٥١٣	أحماض الكبريتيك ومشتقاتها	١٧٠.١١
٠٢٢	الحليب والقشدة	٧٦٣.٠١	٠١٢	اللحوم الأخرى الصالحة للأكل والأحشاء	١٦٨.٥٣
٦٧٦	القضبان والزوايا والمقاطع من الحديد والصلب	٦٩٢.١٣	٠٥٤	الخضروات الطازجة والمبردة والمجففة	١٦٥.٧٧
٥٣٣	الأصباغ والدهانات والورنيش والمواد ذات الصلة	٦١٩.٥٨	٦١١	الجلود	١٦٥.٧٢
٧٤١	معدات التدفئة والتبريد والقطع المتعلقة بها	٥٦٣.٢٤	٦٤١	الورق وألواح الورق (المقوى)	١٦٣.٣٨
٥٥٤	الصابون والمنظفات ومستحضرات التجميل	٥٤١.٧٠	٢٦٩	الملابس والمنسوجات الأخرى	١٦٠.٤٧
٥٧٥	المواد البلاستيكية الأساسية	٥٢٨.١٠	٧٢٣	معدات الهندسة المدنية والمقاولين	١٦٠.٠٥
٦٦١	الجير والأسمنت و مواد البناء الجاهزة	٥٢٠.٧٣	٠٥٧	الفواكه والجوز (عدا جوز الزيت)	١٥٥.٩٧
٦٩٢	حاويات معدنية لأغراض التخزين أو النقل	٤٩٦.٦٧	٤٩٥.٧٣	معدات توزيع الكهرباء	٧٧٣
٧٧٣	معدات توزيع الكهرباء	٤٩٥.٤٩	٤٩٥.٤٩	المواد البلاستيكية	٨٩٣
٨٩٣	المواد الكيميائية غير العضوية والأكاسيد	٤٩٠.٧٨	٤٩٠.٧٨	المواد الكيميائية غير العضوية والأكاسيد	٥٢٢
٥٢٢	وأملح الهالوجين	٤٩٥.٧٨	٠٥٦	الفواكه والدرنيات مجهزة أو محفوظة	١٤٨.٧٦
٦٧٣	المنتجات الحديدية المسطحة غير المسبوكة وغير المدهونة	٤٧٣.٨٥	٥٧٤	البولي أستالز والبولي كاونيتس، في أشكالها الأولية	١٤٨.٦٩
٧٨١	سيارات الركاب غير المخصصة للنقل العام	٤٧٢.٤٦	٦٧٤	الصفائح الحديدية المسطحة أو الفولاذ غير المسبوك، بصورة مطوية	١٤٣.٩٢
٦٩١	الهيكل وأجزائها من الحديد، الصلب أو الألمنيوم	٤٥٨.٧٢	٥٢٣	الأملاح المعدنية وأملاح البيروكسي، من الأحماض غير العضوية	١٤٣.٣٣
٦٥٩	الأغطية الأرضية وغيرها	٤٥٤.٦٦	٦٨٢	النحاس	١٣٧.٠٧
٨٩٧	المجوهرات وغيرها من المواد النادرة وشبه النادرة	٤٥٤.١٦	٥٨١	الأنابيب والمواسير والخراطيم من البلاستيك	١٣٥.٩٦
٠٥٩	عصيرات الفواكه والخضروات	٤٤٥.٩٣	٨٢١	الأثاث وأجزائها والمفارش	١٣٠.٢٦
٦٧٩	الأنابيب والمواسير الحديدية وملحقاتها	٤٤٥.٩٣	٢٨٨	نفايات وخردة المعادن الأساسية غير الحديدية	١٢٠.٩٦
٥٨٢	الصفائح والألواح والأقلام البلاستيكية	٤٤٤.٨٦	٧٨٦	المقطورات وغيرها من المركبات غير المزودة بالمحركات	١١٧.٢٤
٣٤٣	الغاز الطبيعي المسال وغير المسال	٣٦٥.١٠	٥٤٢	الأدوية (شاملا الأدوية البيطرية)	١١٥.٠٨
٦٨٤	الألمنيوم	٣٢٧.٨٩	٤٢١	الدهنيات والزيوت النباتية	١١٤.٤٦
٦٩٩	صناعات المعادن الأساسية	٣١٦.٤٠	٥٩٨	منتجات كيميائية متنوعة	١١٠.٩٦
٦٦٤	الزجاج	٢٨٧.٩٢			

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة.

التعاون الخليجي أهم أسواقها، وتشمل هذه المجموعات المنتجات الغذائية، والاستهلاكية الأخرى كالصابون ومستحضرات التجميل وغيرها، ومواد البناء والأثاث والمنتجات البلاستيكية والمعدنية والمعدات الكهربائية وغيرها. وتأتي الدول العربية الأخرى المجاورة للمملكة بعد دول مجلس التعاون بالنسبة للعديد من هذه المنتجات.

ويتضح من مقارنة الصادرات غير النفطية بالواردات حسب مجموعات المنتجات، أنه في غالبية الحالات يتم تصدير واستيراد المنتجات ذاتها ضمن مجموعة معينة. وهذا أمر عادي في ضوء تجارب الدول الصناعية المتقدمة والتي تؤكد أن غالبية التجارة بين الدول هي عبارة عن تجارة في مجموعات المنتجات نفسها.

الجدول (٨/١/١٤)

معدل تركيز الصادرات السعودية غير النفطية حسب مناطق دول العالم*

٠.٦١	مجلس التعاون الخليجي
٠.٦٥	الدول العربية الأخرى
٠.٨٦	الدول الإسلامية (غير العربية)
٠.٩٤	الدول الآسيوية (غير العربية أو الإسلامية)
٠.٩٢	الدول الأفريقية (غير العربية أو الإسلامية)
٠.٩٢	أمريكا الشمالية
٠.٨٣	أوروبا الغربية
٠.٩١	باقي العالم
٠.٧٤	الإجمالي

* يعكس معامل تركيز الصادرات مدى تنوع الصادرات في منطقة معينة وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما انخفضت قيمة هذا المعامل كلما كانت الصادرات أكثر تنوعاً.

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويوضح الجدول (٩/١/١٤) نسبة واردات المملكة إلى صادراتها من المنتجات المختلفة حسب المجموعة، وهي جميعاً تفوق الواحد الصحيح. إلا أنه يمكن اعتبار تلك المجموعات التي لا تزيد فيها النسبة عن الواحد الصحيح بقدر كبير فرصاً ممكنة أو محتملة لتنمية الصادرات السعودية و/أو إحلال الواردات. كما يعد ذلك مؤشراً على تمكن المنتجين السعوديين من التصدير فذلك يعني أنهم قادرين على المنافسة، وما دام هناك منتجات مستوردة فهناك إمكانية للإحلال.

الجدول (٩/١/١٤)
نسبة الواردات إلى الصادرات لمجموعات مختارة من المنتجات
عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)

الواردات/الصادرات	مجموعة المنتجات	الرمز
١٣.٠٦	اللحوم الأخرى وأحشاء اللحوم الصالحة للأكل، طازجة، مبردة، أو مجمدة	١٢
٢.٠٢	الحليب والقشدة ومنتجات الألبان بخلاف الزبدة والجبن	٢٢
٦.١٧	الجبن والزبادي	٢٤
٢.٧٥	مستحضرات الحبوب ومستحضرات الدقيق أونشا الفواكه أو الخضروات	٤٨
٣.٧٢	الخضروات طازجة، مبردة، أو مجمدة أو محفوظة	٥٤
٣.٢٩	الفواكه والدرنات مجهزة أو محفوظة	٥٦
٨.٢٩	الخضروات والجوز (جوز الزيت) طازجة أو مجففة	٥٧
١١.١٤	المنتجات الصالحة للأكل ومستحضراتها	٩٨
٣.١٥	الدهون والزيوت النباتية (خفيفة)، خام، مكرر أو مقطرة	٢٤١
١.٦٥	أحماض الكربوكسيليك والانهيدريدات وأحماض الهيلويد والبروكسيد الخاصة بها ومشتقاتها المهلجنة والمكبرته والمنترته أو مشتقات النترسيد	٥١٣
٣.٤٣	الأملاح المعدنية وأملاح البيروكسي من الأحماض غير العضوية	٥٢٣
٥.٦٦	مستحضرات العطور والتجميل أو التواليت (بخلاف الصابون)	٥٥٣
١.٥٣	البولي استالز وغيرها من البوليثر وراتجات الايبوكسيد في أشكالها الأولية والبولي كاربونات وراتجات الألكيد واسترات (ملح عضوي) البولياليل والبوليستر الأخرى في أشكالها الأولية	٥٧٤
١.١٢	المواد البلاستيكية في أشكالها الأولية	٥٧٥
١.١٤	الأنابيب والمواسير والخراطيم وملحقاتها من البلاستيك	٥٨١
٢.٠١	الصفائح والألواح والأفلام والشرائط من البلاستيك	٥٨٢
١١.١٦	منتجات كيميائية متنوعة	٥٩٨
١١.٣٢	الورق والورق المقوي (المضغوط)	٦٤١
١.١٨	الجير والإسمنت ومواد البناء الجاهزة (بخلاف الزجاج ومواد الصلصال)	٦٦١
٢.٥٧	منتجات الحديد المسطح غير المسبوكة، غير المغلفة المدهونة أو المطلية	٦٧٣
٢.٧٧	منتجات الحديد المسطح غير المسبوكة، المغلفة المدهونة أو المطلية	٦٧٤
٢.٢٠	القضبان والزوايا والأشكال والمقاطع الحديدية	٦٧٦
٤.٢٠	الأنابيب والمواسير والمقاطع المجوفة وملحقات الأنابيب أو المواسير من الحديد أو الصلب	٦٧٩
٨.٨٩	النحاس	٦٨٢
٤.٨٢	الألمونيوم	٦٨٤
٣.٢٧	صناعات المعادن الأساسية	٦٩٩
١٠.٥٢	معدات الهندسة المدنية ومصانع المقاولات وأجزائها	٧٢٣
٤.٢٢	معدات التدفئة والتبريد وأجزائها	٧٤١
١٧.٤٣	قطع غيار وكماليات السيارات من المجموعة (٧٢٢، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣)	٧٨٤
١.٩٨	المقطورات وشبه المقطورات والمركبات الأخرى (غير ذات الدفع الميكانيكي)، حاويات النقل المصممة والمجهزة بصورة خاصة	٧٨٦
١٠.١٦	الأثاث وأجزائها والشراشف والمراتب والوسائد والمساند والمفروشات المماثلة	٨٢١
١.٤٣	المواد البلاستيكية	٨٩٣
١.٤٦	الذهب، غير النقدي (بخلاف خام ومركزات الذهب)	٩٧١

المصدر: النسب محسوبة من واقع إحصاءات الصادرات والواردات لعام ٢٠٠٣ الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة.

وأخيراً يمكن تلخيص ما سبق من تحليل لهيكل الصادرات وتوزيعها الجغرافي، بأن هناك بُعدين للقدرة التنافسية السعودية، يتمثل الأول بالميزة النسبية التي توفرها الموارد الطبيعية والتي تسهم في توفر ميزة تنافسية في جميع الأسواق العالمية خاصة المنتجات النفطية والبتروكيمياوية ومنتجات الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة.

أما الثاني فيتمثل بالميزة التنافسية التي حققتها المملكة على المستوى الإقليمي، أي دول مجلس التعاون والدول العربية والإسلامية المجاورة، في نطاق واسع من المنتجات الصناعية التي تشكل تكلفة النقل مكوناً أساسياً من تكلفتها الكلية.

٣/١/١٤ القضايا والتحديات

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته المملكة مؤخراً على صعيد تجارتها مع العالم حيث شهدت الصادرات السعودية قدراً جيداً من التنوع، إلا أن هناك بعض القضايا التي تحتاج للمعالجة حتى يمكن تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال، أهمها:

١/٣/١/١٤ الميزة التنافسية لمنتجات الصناعة الكثيفة الاستخدام للطاقة

تتمتع المملكة بوضع تنافسي عالمي يستند إلى وفرة الموارد الطبيعية كالمنتجات النفطية والبتروكيمياوية ومنتجات الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، جعلها في طليعة الدول المصدرة لبعض هذه المنتجات مثل البتروكيمياويات على سبيل المثال. إلا أنه في ضوء المنافسة من قبل العديد من الدول التي تحظى بموارد طبيعية مماثلة داخل المنطقة وخارجها، يتعين عدم الركون إلى ما توفره ميزة توافر الموارد الطبيعية وحدها بل تعزيزها بتطوير إنتاجية تلك الصناعات، من خلال إخضاع المنتجين المحليين للتقويم المعياري للأداء، وتوفير بيئة تنافسية صحية بينهم تؤدي إلى رفع إنتاجيتهم، وتحسين جودة منتجاتهم وخفض تكلفتها، علاوة على العمل على تخفيض القيود الحمائية، المباشرة وغير المباشرة التي تواجه هذه المنتجات في الأسواق الخارجية. وقد يوفر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فرصة جيدة لإزالة هذه القيود.

وعلى صعيد آخر، ينبغي تطوير بقية الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة على غرار ما تم في الصناعة البتروكيمياوية، لتشكل حلقات متنوعة تتكامل مع الحلقات الأخرى في سلسلة القيمة (Value Chain) لبعض الصناعات الثقيلة على الصعيد العالمي.

٢/٣/١/١٤ التجارة الإقليمية

يتضح من تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية، أن المملكة تتمتع بميزة تنافسية إقليمية في العديد من السلع والمنتجات، ويكمن التحدي الرئيس هنا في كيفية الانطلاق من هذه النجاحات الأولية نحو تعزيز موقع صادراتها حجماً وتنوعاً. وقد يكون تحقيق النجاح على الصعيد الإقليمي في هذه المرحلة من مسيرة التنمية خطوة أساسية ونقطة انطلاق جيدة نحو الأسواق العالمية. ومع أن العامل الجغرافي يُعد من أهم العوامل المحددة للتجارة الإقليمية، خاصة في السلع التي تشكل فيها تكلفة النقل عنصراً أساسياً، إلا أن الوضع الاقتصادي للدول المجاورة، وأوضاعها الأخرى لها أيضاً تأثيرها المهم. كما أن ضعف التجهيزات الأساسية، خاصة تجهيزات ووسائل النقل العابرة للحدود وكذلك الإجراءات الإدارية والجمركية المعقدة، تمثل عائقاً رئيسياً أمام نمو التبادل التجاري الإقليمي.

ولا شك أن تقدم عملية التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتطوير العمل العربي المشترك خلال السنوات القادمة سيسهم في تعزيز الصادرات السعودية، إلا أن التجهيزات الأساسية في بعض دول الجوار، تشكل عائقاً مهماً، وقد يكون من مصلحة المملكة دراسة الحلول المشتركة الممكنة لتحسين أوضاع مرافق النقل في الدول المجاورة، وترشيد إجراءات الحدود وتسهيلها، كوسيلة لفتح أسواق هذه الدول أمام صادرات المملكة وبالعكس.

٣/٣/١/١٤ المناطق الصناعية الموجهة للتصدير

لقد أصبح إنشاء مناطق صناعية وتطويرها، وحاضنات الأعمال وحدائق التقنية، ومناطق خاصة لتهيئة الصادرات، هدفاً من أهداف التخطيط الاقتصادي في العديد من الدول النامية. وقد كانت المملكة من الأوائل في إقامة المدن الصناعية المتكاملة كتلك التي أنشئت في الجبيل وينبع. ويُعد توسيع المناطق الصناعية المتخصصة في تقنيات ومهارات قطاعية محددة وانتشارها هدفاً واعداً يستحق بذل الجهد لتحقيقه.

وبالنسبة للمناطق الخاصة لتهيئة الصادرات، والتي تُعد بمثابة أهم وسائل تطوير الصادرات عالمياً خاصة تلك المستندة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير الإحصاءات إلى أن عددها فاق (٨٥٠) منطقة عاملة في العالم بنهاية عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، في حين بلغ

عدد هذه المناطق (١٣٠) منطقة في دول جنوب شرق آسيا (اسيان) بنهاية عام ١٤٢٢/١٤٢١ (٢٠٠١).

لذا يتعين النظر في إقامة هذه المناطق في المملكة، مع مراعاة اختيار الموقع الجغرافي القريب من الأسواق المجاورة، وتوفير التجهيزات الأساسية المطلوبة علاوة على أهمية القرب من الجامعات ومراكز الأبحاث والتطوير خاصة المناطق الصناعية وحدائق التقنية.

٤/٣/١/١٤ البنية المؤسسية لتطوير الصادرات

يتطلب تطوير الصادرات وجود بنية مؤسسية ذات كفاءة عالية وخطة واضحة تشكل إطاراً لتنظيم العلاقة بين الجهات المختلفة وتحديد مهمات كل جهة وصلاحياتها. وبالنسبة للمملكة يمكن لخطة تطوير الصادرات أن تشمل بُعدين أساسيين: الأول: يغطي العلاقة بين الحكومة من جهة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية من جهة أخرى، على أن يشمل هذا البعد، تحديد المبادرات الحكومية لتطوير الصادرات، والأهداف التي سوف يعمل القطاع الخاص على تحقيقها خلال الخطة. أما البعد الثاني للخطة، فيتعلق بتعزيز التعاون بين مجلس الغرف التجارية الصناعية والمصدرين في تحقيق الأهداف المحددة للصادرات. كما ينبغي في إطار تعزيز البنية المؤسسية لتطوير الصادرات، النظر في إمكانية إنشاء هيئة مستقلة لتنمية الصادرات، الإطار (٢/١/١٤).

٥/٣/١/١٤ ميزان الخدمات والتحويلات

يمثل العجز في ميزان الخدمات والتحويلات تحدياً رئيسياً للسياسات الرامية لتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية المستدامة، نظراً لأن هذا العجز يغطيه حالياً الفائض في الميزان التجاري، والذي تسهم فيه الصادرات النفطية بقسط كبير. وتتلخص أسباب هذا العجز في انخفاض المتحصلات من عوائد الاستثمارات الخارجية، والزيادة المطردة في مدفوعات خدمات الشحن والتأمين، وخدمات القطاعين الحكومي والخاص والتحويلات الخاصة التي في معظمها تحويلات بواسطة العمالة الوافدة. وتتبنى خطة التنمية الثامنة عدداً من السياسات التي تستهدف تحسين أوضاع هذا الميزان منها :

الإطار (٢/١/١٤): مهام هيئة تنمية الصادرات المقترحة:

- إعداد الأنظمة واللوائح المتعلقة بتنمية وتطوير الصادرات غير النفطية ومراجعتها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.
- إعداد الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتنمية وتطوير الصادرات غير النفطية ومراجعتها بما يتفق مع المستجدات.
- اقتراح الخطط التنفيذية لتنمية وتطوير الصادرات.
- إعداد البحوث والدراسات عن إمكانات وفرص التصدير.
- إعداد البحوث والدراسات عن الأسواق الخارجية المستهدفة والعمل على الترويج للمنتجات الوطنية.
- تقديم المساعدة للمصدرين للحصول على الدعم اللازم في مجال تمويل وائتمان الصادرات من المؤسسات التمويلية المحلية والدولية.
- دعم المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الدولية.
- تقديم الخدمات المساندة والمتخصصة للمصدرين.
- المساهمة في تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الخارجية، والفعاليات المتعلقة بالتصدير وإقامتها والمشاركة فيها.
- التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بما يمكن الهيئة من أداء مهامها.
- استقطاب الكفاءات الوطنية المتخصصة في مجال تنمية الصادرات.
- دعم القطاع الخاص لتأهيل الكفاءات الوطنية المتخصصة وحثه على تنفيذ البرامج التدريبية ذات العلاقة بتنمية الصادرات.
- تشجيع تيسير الإجراءات والقواعد الإدارية لتنشيط الصادرات الوطنية وتنمية قدراتها التنافسية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- تنمية الوعي بأهمية الدور الذي تؤديه التجارة الإلكترونية في تنمية الصادرات وما يتصل بها من خدمات.
- دراسة المعوقات المتعلقة بالتصدير وإيجاد الحلول اللازمة وإزالتها.

- * تحفيز الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، على إقامة المشروعات المتخصصة في خدمات النقل والشحن.
- * تطوير قطاع خدمات التأمين والخدمات المالية الأخرى.
- * تنمية السياحة الداخلية وترويجها.
- * توظيف بعض الخدمات الاستشارية والهندسية في قطاعات الطاقة (النفط والغاز والكهرباء) وتحلية المياه وغيرها.
- * توفير بيئة محفزة للعمالة الوافدة على زيادة إنفاقهم الاستثماري والاستهلاكي داخل المملكة.

٤/١/١٤ الرؤية المستقبلية

- تُعد التجارة الخارجية بحجمها ومكوناتها ومحتواها من القيمة المضافة الوطنية بمثابة صورة مصغرة للاقتصاد الوطني بجميع مقوماته وسماته الرئيسية، وبالتالي فإن الرؤية المستقبلية للتجارة الخارجية، تماثل إلى حد كبير الرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني. لذا، وفي هذا الإطار، يمكن تحديد السمات الرئيسية المستقبلية للتجارة الخارجية بالتالي:
- * تحقيق التوازن في الحساب الجاري غير النفطى، بحيث تغطي الصادرات غير النفطية، الواردات الناجمة عن جميع أنشطة هذا القطاع.
 - * السعي لزيادة إسهام المنتجات النفطية المكررة لتشكّل جانباً مهماً في الصادرات النفطية للمملكة تعزيزاً للقيمة المضافة لتلك الصادرات.
 - * رفع إسهام منتجات الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، بالإضافة إلى المنتجات البتروكيمياوية والمنتجات المكررة، في الصادرات، حيث للمملكة ميزة تنافسية، وارتفاع مستوى تكامل هذه المنتجات في سلسلة القيمة للصناعات الثقيلة على المستوى العالمي.
 - * تخفيض معامل تركيز الصادرات السعودية في الأسواق العالمية، عن طريق زيادة تنوع الصادرات ذات الميزة التنافسية الطبيعية والمكتسبة.
 - * رفع مستوى التكامل الاقتصادي على المستوى الخليجي والعربي.

- * تطوير العلاقات الاقتصادية ومستوى التكامل مع المجموعات الاقتصادية العالمية في آسيا وأوروبا والأمريكتين وأفريقيا.
- * تخفيض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات، نتيجة توطين العديد من الخدمات الفنية والتقنية، وارتفاع إسهامات المتحصلات من خدمات النقل والشحن والتأمين والخدمات السياحية، واستقطاب استثمارات العمالة الوافدة.

٥/١/١٤ استراتيجية التنمية

يتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع التجارة الخارجية من خلال الأهداف والسياسات التالية:

١/٥/١/١٤ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع التجارة الخارجية خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:

- تحسين مركز ميزان المدفوعات، وتعزيز الاحتياطيات الخارجية للمملكة .
- تحقيق التوازن في الحساب الجاري للقطاع غير النفطي على المدى الطويل.
- تحقيق تكامل الصناعة السعودية مع منظومة الصناعة العالمية.
- تنويع التوزيع الجغرافي لتجارة المملكة الخارجية، وتطوير التجارة البينية مع البلدان الخليجية والعربية والإسلامية.

٢/٥/١/١٤ السياسات

إن تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع التجارة الخارجية خلال خطة التنمية الثامنة يعتمد على السياسات والإجراءات الآتية:

- تطوير القدرة التنافسية للصادرات السعودية، مع فتح مزيد من الأسواق العالمية أمامها.
- تكثيف الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي.

- إجراء تقييم معياري دوري للصادرات السعودية بما يضمن ارتفاع مستوى جودتها.
- إقامة معارض خارجية دائمة للصادرات السعودية في الأسواق العالمية الرئيسية.
- بناء قاعدة بيانات عن الفرص التصديرية في الأسواق العالمية.
- منح الحوافز المشجعة للاستثمارات الموجهة للإنتاج من أجل التصدير.
- إقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير وإعادة التصدير.
- تكثيف دور برنامج الصادرات السعودية في الصندوق السعودي للتنمية^(*).
- مكافحة الإغراق لتوفير المنافسة المتكافئة.
- تقديم الدعم الفني اللازم لرفع كفاءة الإنتاج المحلي للسلع والخدمات المنافسة للواردات وتحسين نوعيتها.
- تحفيز الاستثمارات في القطاعات الخدمية (خدمات النقل، والشحن، والتأمين، والسياحة).

٣/٥/١/١٤ الأهداف المحددة

تتمثل أهم الأهداف المحددة للتجارة الخارجية خلال خطة التنمية الثامنة بالأسعار الجارية فيما يلي:

- زيادة الصادرات السلعية والخدمية بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ (٣.٢٪).
- زيادة الصادرات غير النفطية بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بنحو (٨.٥٪).
- خفض معدل النمو السنوي المتوسط للواردات من السلع والخدمات إلى (٦.٦٪).
- تحقيق فائض في الميزان التجاري بنحو (٢٣.٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

(*) تم مؤخراً رصد مبلغ إضافي قدره (١٥) بليون ريال من فائض ميزانية عامي ١٤٢٤/١٤٢٥ (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) لزيادة التمويل المخصص لبرنامج الصادرات السعودية.

٢/١٤ التجارة الداخلية

١/٢/١٤ المقدمة

يسهم قطاع التجارة الداخلية بدور مهم في اقتصاد المملكة باستحواده على نسبة كبيرة من إجمالي عدد المنشآت العاملة في جميع النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص، كما يسهم في توفير فرص وظيفية واسعة.

وقد شهدت التجارة الداخلية في المملكة تقدماً ملحوظاً وازداد النمو والتنوع في الاقتصاد الوطني خلال العقود الثلاثة الماضية، أسهم في ذلك منهج الاقتصاد الحر الذي تتبناه المملكة، وموقعها الاستراتيجي المميز، كما كان للخبرات التجارية المتراكمة لدى رجال المال والأعمال السعوديين دور فاعل في تطور التجارة الداخلية وتنميتها.

يستعرض هذا الفصل، الوضع الراهن، والتطورات المتحققة في النشاطات التجارية خلال خطة التنمية السابعة، كما يشخص القضايا الأساسية والتحديات التي ينبغي مواجهتها خلال خطة التنمية الثامنة، والأبعاد الاستراتيجية لتنمية التجارة الداخلية خلالها.

٢/٢/١٤ الوضع الراهن

ظل قطاع التجارة الداخلية يضطلع بدور أساس في توفير احتياجات الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات، منها السلع الرأسمالية النهائية والوسيلة الضرورية لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية، والسلع الاستهلاكية اللازمة لتلبية الطلب المحلي المتنامي نتيجة للزيادة السكانية وارتفاع مستوى الدخل.

١/٢/٢/١٤ مؤشرات تنمية التجارة الداخلية

يوضح الجدول (١/٢/١٤) بعض مؤشرات تطور التجارة الداخلية خلال خطة التنمية السابعة، حيث ازداد عدد الشركات التجارية المسجلة بنحو (٢.١٪) وعدد المؤسسات الفردية المسجلة بنحو (٣٧.٧٪) خلال خطة التنمية السابعة. وارتفع عدد الوكالات التجارية المسجلة بنحو (١٤.٠٪)، والعلامات التجارية المسجلة بنحو (٥.٦٪)، ومكاتب المهن الحرة المرخصة بنحو (٤٦.٢٪)، والفنادق والاستراحات بنحو (١٣٨.١٪)، ومكاتب الخدمات العامة

بنحو (٤٣.١٪)، ومحلات الذهب ومشاغله بنحو (١٩.٥٪)، وتضاعف عدد شهادات المنشأ الصادرة لمنتجات وطنية بنحو (١٢٤.٤٪) خلال المدة نفسها.

الجدول (١/٢/١٤)
بعض مؤشرات تطور التجارة الداخلية
خطة التنمية السابعة

المؤشر/البيان	١٩٤٢٠/١٩ (١٩٩٩)	١٩٤٢٥/٢٤ (٢٠٠٤)	نسبة التغير (%)
عدد الشركات المسجلة	١٩٠٦٦٢	١٩٤٧٤٥	٢.١
عدد المؤسسات الفردية المسجلة	٤٣٨١٣٣	٦٠٣٤٥٨	٣٧.٧
عدد الوكالات التجارية	٦٩٨١	٧٩٥٦	١٤.٠
عدد العلامات التجارية	٥٠٥٠٢	٧٣٥٢٣	٤٥.٦
عدد مكاتب المهن الحرة	٣٨٨٤	٥٦٧٩	٤٦.٢
عدد الفنادق والاستراحات	٤٢٥	١٠١٢	١٣٨.١
عدد مكاتب الخدمات العامة	٢١٠٠٥	٣٠٠٦٨	٤٣.١
عدد محلات الذهب ومشاغله	٥١٢٥	٦١٢٦	١٩.٥
عدد شهادات المنشأ الصادرة لمنتجات وطنية	٤٢١٩٢٦	٩٤٦٧٨٣	١٢٤.٤

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ويوضح الجدول (٢/٢/١٤) توزيع السجلات التجارية القائمة حسب القطاعات الاقتصادية خلال خطة التنمية السابعة، حيث تمثل قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء (المقاولات)، والنقل والتخزين والتبريد الغالبية العظمى من إجمالي السجلات التجارية القائمة، وقد زادت نسبة هذه القطاعات إلى إجمالي السجلات القائمة من (٩٠.٩٪) في عام ١٩٤٢٠/١٩٤١ إلى (٩٧.١٪) في عام ١٩٤٢٥/١٩٤٢، كما زاد عدد السجلات القائمة خلال المدة من (٤٦٣١٦٤) سجل إلى (٥٨٦٨٤٦) بنسبة زيادة بلغت (٢٦.٧٪) واحتل قطاع البناء والتشييد (المقاولات) المركز الأول بنسبة زيادة (٦٢.٣٪)، يليه قطاع النقل والتخزين والتبريد بنسبة زيادة (٤٧.٥٪) ثم تجارة الجملة والتجزئة بنسبة زيادة (٢٣.٤٪).

الجدول (٢/٢/١٤)
تطور عدد السجلات التجارية القائمة حسب القطاعات الاقتصادية
خطة التنمية السابعة

القطاعات	١٩٩٩/٢٠٠٤ هـ (١٩٩٩)		٢٠٠٤/٢٠٠٤ هـ (٢٠٠٤)		نسبة التغير (%)
	عدد	(%)	عدد	(%)	
تجارة الجملة والتجزئة	٢٧٨٩٢٧	٦٠.٢	٣٤٤٣٠.٨	٥٨.٧	٢٣.٤
التشييد والبناء (المقاولات)	١٠٨٦٠٣	٢٣.٥	١٧٦٢٢٥	٣٠.٠	٦٢.٣
النقل والتخزين والتبريد	٣٣٤١٤	٧.٢	٤٩٢٨٦	٨.٤	٤٧.٥
قطاعات أخرى	٤٢٢٢٠	٩.١	١٧٠٢٧	٢.٩	٥٩.٦ -
جملة	٤٦٣١٦٤	١٠٠.٠	٥٨٦٨٤٦	١٠٠.٠	٢٦.٧

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

وقد أدت هذه التطورات الى نمو التجارة الداخلية بمعدل سنوي متوسط قدره (٥.٤٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة، متجاوزةً بذلك معدلات النمو الموازية في كل من الناتج المحلي الإجمالي (٣.٤٤٪)، والناتج المحلي غير النفطي (٣.٩٣٪)، حيث زادت القيمة المضافة للتجارة الداخلية من نحو (٤٦) بليون ريال، شكّلت نحو (٧.٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٤١٩/٢٠١٩ هـ (١٩٩٩)، إلى نحو (٥٧) بليون ريال، أو نحو (٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٤٢٤/٢٠٢٤ هـ (٢٠٠٤). وبلغ حجم الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع نحو (٩٦) بليون ريال خلال خطة التنمية السابعة، أي (٣.٨٪) من إجمالي الاستثمارات الكلية.

٢/٢/٢/١٤ تطور الشركات

شهدت المملكة في سياق التطور والتنمية الاقتصادية المستمرة، والزيادة المطردة في عدد السكان، وعلاقة الارتباط القوية بين عدد المنشآت التجارية وعدد السكان تطورات في مجال تسجيل الشركات بأنواعها المختلفة من حيث الحجم والنوع، ليرتفع عدد الشركات القائمة في عام ١٤١٩/٢٠١٩ هـ (١٩٩٩) من (٩٣٨٧) شركة برأسمال قدره (١٦٢.٧) بليون ريال إلى (١٢٤١٦) شركة رأسمالها نحو (١٨٣.٨) بليون ريال في عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣). علماً بأن نسبة (٨٥.٢٪) من إجمالي هذه الشركات قامت برأسمال سعودي، ونسبة

(١٢.٥٪) برأسمال مختلط، ونسبة (١.٢٪) برأسمال خليجي، ونسبة (١.١٪) برأسمال أجنبي. يوضح الجدول (٣/٢/١٤) تطور هذه الشركات من حيث النوع وإجمالي رأس المال المستثمر.

الجدول (٣/٢/١٤)
تطور الشركات القائمة حسب نوعها

١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)		١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)		نوع الشركة
رأس المال (بليون ريال)	العدد	رأس المال (بليون ريال)	العدد	
٣.٣٨	١٠٦٨	٣.١٤	٩٤٩	شركة توصية بسيطة
---	٣	---	٢	شركة توصية بالأسهم
٣.٦٢	٢٦٨١	٣.٤٦	٢٢٩٥	شركة تضامنية
٩٠.٧٣	٨٥٣٧	٨٠.١٨	٦٠٢٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
٨٦.١٢	١٢٧	٧٥.٩٥	١١٢	شركة مساهمة
١٨٣.٨٥	١٢٤١٦	١٦٢.٧٣	٩٣٨٧	إجمالي

(* أقل من مليون ريال.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

٣/٢/٢/١٤ المواصفات والمقاييس

تم اعتماد (٦٥٥) مواصفة قياسية سعودية خلال سنوات خطة التنمية السابعة، ليرتفع إجمالي عدد المواصفات المعتمدة إلى (٢٢٨٧) مواصفة. وتم تعديل وتحديث (٨٤) مواصفة، ليصل إجمالي عدد المواصفات المعدلة والمحدثة إلى (٢٤٨) مواصفة. وتم دراسة نحو (٦٢٢٥) ترخيصاً صناعياً للتأكد من وجود مواصفات قياسية معتمدة لمنتجات تلك المصانع ليصل إجمالي عدد التراخيص التي تمت دراستها (١٨٦٢٣) ترخيصاً في نهاية خطة التنمية السابعة. ومن المتوقع أن تنهي الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس انجاز كود البناء السعودي خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الثامنة مما سيكون له الأثر الإيجابي في قطاع البناء والتشييد بما يشتمل عليه من مواصفات ومقاييس وشروط فنية للبناء. وتم إصدار (١٤١٦) شهادة تصدير للمنتجات الوطنية خلال سنوات خطة التنمية السابعة ليصل إجمالي عدد شهادات التصدير إلى نحو (٣٢٢٨) شهادة، وتم منح (٥٨) منشأة حق استعمال علامة الجودة ليصل العدد الكلي إلى (١٧٥) منشأة في نهاية خطة التنمية السابعة.

وفي إطار سعي هيئة المواصفات والمقاييس إلى تقديم خدماتها للمستفيدين، قدمت نحو (٢٢٩٧) استشارة فنية لمختلف الجهات خلال خطة التنمية السابعة ليصل مجموع ما قدمته من استشارات فنية إلى نحو (٢٩٤٢٥) استشارة. وقامت باعتماد (٣) مختبرات إضافية في القطاع الخاص لتقوم بإجراء الاختبارات المحددة لها، ليصل إجمالي عدد المختبرات المعتمدة للقطاع الخاص إلى (١٤) مختبراً بنهاية خطة التنمية السابعة.

٤/٢/٢/١٤ التطوير المؤسسي والتنظيمي

في إطار دراسات إعادة تنظيم القطاع الحكومي التي كان من بين أهدافها تعزيز الإدارة الاقتصادية وترشيدها، صدر الأمر السامي الكريم رقم (٢/أ) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ — (٢٠٠٣) بإلغاء وزارة الصناعة والكهرباء، وضم شؤون الصناعة إلى وزارة التجارة وتعديل اسمها إلى وزارة التجارة والصناعة. كما تم نقل اختصاصات اللجنة الدائمة للتجارة الإلكترونية من وزارة التجارة والصناعة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٣) وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢١هـ — (٢٠٠٣).

وفي مجال تطوير الأنظمة واللوائح التجارية، شهدت خطة التنمية السابعة نشاطاً ملحوظاً لتعزيز كفاءة النشاط التجاري، وحماية مصالح المستهلكين، وتحسين البيئة الاستثمارية. وتم في هذا السياق إصدار عدد من الأنظمة واللوائح التجارية ومراجعتها وتحديثها منها: نظام العلامات التجارية ولائحته التنفيذية، ونظام المنافسة العامة، وتنظيم الإسهامات العقارية، ونظام المختبرات الخاصة، ونظام الرهن التجاري، ونظام الاستشارات الفندقية، ولائحة استدعاء المركبات، واللائحة التنفيذية لمزاولة نشاط الاستشارات الأمنية. ومن المتوقع أن يتم خلال خطة التنمية الثامنة إكمال تعديل وتحديث عدد من الأنظمة التجارية، منها: نظام مكافحة الغش التجاري، ونظام البيع بالتقسيط، ونظام الشركات، ونظام مكافحة الإغراق، ونظام التعاملات الإلكترونية، ونظام الغرف التجارية الصناعية، وتنظيم اللجنة الوطنية لحماية المستهلك.

وفي مجال تطوير إجراءات المطابقة، قامت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بإعداد لائحة تنظيم منهجية مطابقة المنتجات السعودية للمواصفات القياسية المعتمدة. كما اعتمدت الهيئة تنظيم اختيار الجهات المخولة بمنح الراغبين من المؤسسات والشركات شهادات الآيزو (٩٠٠٠) الخاصة بالجودة، والآيزو (١٤٠٠٠) الخاصة بالبيئة.

٥/٢/٢/١٤ تطور حجم العمالة

ارتفع حجم العمالة في قطاع التجارة من (١.١) مليون عامل عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ — (١٩٩٩) إلى (١.٢) مليون عامل عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١.٨٪). وقد شكل حجم العمالة في قطاع التجارة، في نهاية المدة المشار إليها، ما نسبته (١٤.٤٪) من إجمالي حجم العمالة في المملكة، الجدول (٤/٢/١٤).

الجدول (٤/٢/١٤)
العمالة في قطاع التجارة
خطة التنمية السابعة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ — (٢٠٠٣)		١٩٩٩هـ — ١٤٢٠/١٩		العمالة
	النسبة من الإجمالي (%)	العدد (عامل)	النسبة من الإجمالي (%)	العدد (عامل)	
٤.٣	١٩.٧	٢٣٣٩٠.٦	١٧.٨	١٩٧٤٧٨	العمالة الوطنية
١.٣	٨٠.٣	٩٥٦٢٥٥	٨٢.٢	٩٠٩١٢٩	العمالة الوافدة
١.٨	١٠٠	١١٩٠١٦١	١٠٠	١١٠٦٦٠٧	إجمالي العمالة

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وعلى صعيد توظيف الوظائف، ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة في قطاع التجارة من (١٧.٨٪) إلى (١٩.٧٪) خلال المدة نفسها، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤.٣٪)، مقارنة بمعدل (١.٣٪) للعمالة الوافدة، ويُعد هذا تطوراً إيجابياً في ضوء ما يوفره قطاع التجارة من فرص توظيف واعدة للمواطنين.

ويؤكد النمو المعتدل في إجمالي العمالة (١.٨٪) مقابل معدل نمو قدره (٤.٥٪) في القيمة المضافة للقطاع التجاري، التحسن الواضح في إنتاجية النشاط التجاري خلال الخطة السابعة.

٣/٢/١٤ القضايا والتحديات

بالرغم من التطور الملحوظ الذي يشهده قطاع التجارة الداخلية إلا أن هناك عدداً من التحديات التي يواجهها هذا القطاع والتي تتطلب العمل على إيجاد الحلول الملائمة لها ومنها:

١/٣/٢/١٤ تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعاين معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عوائق تتركز في ضعف القدرة التمويلية والتنظيمية والتسويقية، مما يتمخض عنه انخفاض كفاءتها الاقتصادية، وضعف مقدرتها التنافسية وبالتالي عدم استطاعتها القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بتدليل هذه المعوقات وذلك من خلال توفير مصادر التمويل الملائم، وتكثيف البرامج التدريبية للعاملين في هذه المنشآت، وزيادة توعية أصحابها بأهمية تنمية قدراتهم الإدارية والتخطيطية، وإيجاد هيئة تعنى بمتابعة أوضاعها.

٢/٣/٢/١٤ مكافحة إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة

يعاني قطاع التجارة من ظاهرة إغراق الأسواق المحلية بالسلع والمنتجات المستوردة والمدعومة من قبل الدول المنتجة، مما يحد من مقدرة المنتجات الوطنية على منافستها، الأمر الذي يتطلب الإسراع في تطبيق نظام مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والحماية الوقائية الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الرابعة والعشرين ٢٧-٢٨ شوال ١٤٢٤ الموافق (٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣) لكونه نظاماً (قانوناً) إلزامياً ابتداءً من الأول من يناير ٢٠٠٤م. ودعم إدارة مكافحة الإغراق بوزارة التجارة والصناعة وتهيئتها لتكون قادرة على التعامل مع موضوع الإغراق بجميع جوانبه.

٣/٣/٢/١٤ مكافحة التستر التجاري

يلحظ أن ظاهرة التستر التجاري تتنامى مع اتساع النشاط الاقتصادي والتجاري، والنطاق العمراني للمدن والقرى، الأمر الذي قد يتطلب إعادة النظر في نظام مكافحة التستر المعمول به حالياً، والالتزام بتطبيقه ليشمل جميع مناطق المملكة.

٤/٣/٢/١٤ إصدار شيكات دون رصيد

ما زالت هذه القضية تشكل انعكاسات سلبية تحد من انسياب عمليات التبادل التجاري، وسرعة الحركة التجارية، بسبب عدم احترام وظيفة الشيك كأداة وفاء تقوم مقام النقود في المعاملات التجارية والمدنية، أداءً للحقوق وإبراءً للذمم.

ويتطلب هذا الأمر الاهتمام الشديد باتخاذ الإجراءات المناسبة، والتوعية المكثفة حول وظيفة الشيك، ومدى الحاجة إلى إعادة النظر في نظام الأوراق التجارية من أجل تطويره وتشديد العقوبات الواردة به.

٥/٣/٢/١٤ مكافحة الغش التجاري

رغم الجهود التي تبذلها الأجهزة الرقابية للحد من ظاهرة الغش التجاري، إلا أن هذه الجهود على ما يبدو ليست كافية للقضاء على هذه الظاهرة، مما قد يعزى إلى نقص الإمكانيات البشرية والمادية التي تحتاجها الأجهزة الرقابية أمام تزايد حجم التجارة وانتشارها الواسع.

ويتطلب الأمر أهمية الإسراع في إصدار نظام مكافحة الغش التجاري الذي تم مراجعته وتعديله، وإنشاء هيئة أو لجنة وطنية لرعاية شؤون المستهلك.

٦/٣/٢/١٤ الاستثمار في تطوير نظام المعلومات

تمثل المعلومات أهمية كبيرة للمستثمرين لذا يجب الاستثمار في العمل على تطوير نظام المعلومات التجارية والصناعية وتحديثه بما يتلاءم والأوضاع والمتغيرات المستجدة كما أن ربط مركز المعلومات في وزارة التجارة والصناعة بالغرفة التجارية الصناعية سوف يعمل على سرعة الحصول على المعلومة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بكل يسر وسهولة.

٧/٣/٢/١٤ توظيف الوظائف في القطاع التجاري

رغم الجهود المبذولة في سبيل توظيف القوى العاملة الوطنية وتشجيعها للعمل في القطاع الخاص، إلا أن النتائج المحققة لازالت دون الطموحات. إن القطاع التجاري لديه إمكانيات كبيرة لاستيعاب العمالة الوطنية، ولا يتطلب العمل فيه مهارات عالية فضلاً عن أن متطلبات التدريب والتأهيل في هذا القطاع يمكن توفيرها على رأس العمل. لذا فإن الأمر يتطلب التركيز على إزالة المعوقات التي تقف أمام استيعاب الراغبين من المواطنين للعمل في هذا القطاع، وتطوير آليات التوظيف فيه، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

٨/٣/٢/١٤ تطبيق المواصفات ومعايير الجودة النوعية

تمكنت المملكة من تطوير عدد كبير من المواصفات القياسية مستفيدة في ذلك من الخبرات العالمية والكفاءات المحلية. وقد أسهم ذلك بفاعلية في تطوير السلع والمواد التي يتم تداولها في السوق المحلي وضمان جودتها وسلامتها سواء كانت مستوردة أو محلية. ورغم ذلك، هناك دلائل على وجود سلع ومنتجات في الأسواق المحلية غير مطابقة للمواصفات المعتمدة ومعايير الجودة الأخرى، كما توجد سلع ومنتجات لا تتوافر لها مواصفات قياسية، هذا عدا ما يتطلبه المعتمد من هذه المواصفات من مراجعة.

لذا يتعين في ضوء ما سبق توفير الإمكانيات لمواجهة التحديات المشار إليها، وتوثيق الشراكة والتعاون مع المراكز العلمية والأكاديمية داخل المملكة وخارجها، وتعزيز الأجهزة الرقابية لضمان التطبيق الكامل للمواصفات ومعايير الجودة المعتمدة، وتطوير إمكانيات وقدرات أجهزة مراقبة المواد الغذائية والأدوية وغيرها من السلع ذات التأثير على الصحة العامة، وتفعيل دور القطاع الخاص في القيام بفحص السلع ومعاينتها طبقاً لنظام المختبرات الخاصة، كما ينبغي التأكد من مطابقة الواردات للمواصفات السعودية في منافذ المملكة المختلفة.

٤/٢/١٤ استراتيجية التنمية

تستهدف استراتيجية تنمية قطاع التجارة الداخلية ما يلي:

١/٤/٢/١٤ الأهداف العامة

- تتمثل الأهداف الرئيسية للتجارة الداخلية خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:
- تنمية التجارة الداخلية وتطويرها بما يواكب احتياجات الاقتصاد والمجتمع.
- توفير احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات وفقاً للمواصفات الوطنية والدولية وبالأسعار المناسبة.
- حماية المستهلك من الغش والاحتيال والمخاطر الصحية.
- القضاء على التستر التجاري.
- إحلال القوى العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة في هذا القطاع.

٢/٤/٢/١٤ السياسات

يتطلب تحقيق الأهداف السابقة تطبيق السياسات والإجراءات التالية :

- تعزيز الثقة في التعامل بالأوراق التجارية.
- تكثيف التعاون بين وزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية.
- مراقبة السلع المعروضة في الأسواق للتحقق من جودتها وصلاحيتها ومطابقتها للمواصفات القياسية.
- تسيير فرق رقابية بشكل دوري في الأسواق في جميع المناطق للتأكد من مطابقة السلع والخدمات للمواصفات والمعايير السعودية.
- تعزيز عمليات المراقبة والكشف في بوابات المملكة البرية والبحرية والجوية للتأكد من مطابقة الواردات للمواصفات والمعايير السعودية.
- تطوير المواصفات والمقاييس السعودية وتحديثها بشكل دوري لترتقي بمستوى المنتجات الوطنية للمستويات العالمية.
- تنظيم برامج لتوعية المستهلك وتعريفه بطرق وأساليب التأكد من جودة السلع والمواد المعروضة في الأسواق.

٣/٤/٢/١٤ الأهداف المحددة

تتمثل أهم الأهداف المحددة للتجارة الداخلية خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:

- نمو قطاع التجارة الداخلية بمعدل سنوي متوسط يبلغ (٥.٢٪)، ليمثل نحو (٨.٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة.
- نمو بعض الخدمات الرئيسية التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة بمعدلات سنوية متوسطة كالتالي: تسجيل الشركات (١٦٪) بمعدل (١٦٧٤) شركة سنوياً، المؤسسات الفردية (١٧٪) بمعدل (٦٢٣٨٤) مؤسسة سنوياً، تسجيل الوكالات التجارية (٢٥٪) بمعدل (٣٥٩) وكالة سنوياً، تسجيل العلامات التجارية (١٢٪) بمعدل (٨٣٩٦) علامة سنوياً، التراخيص لمكاتب المهن الحرة (١٧٪) بمعدل (٣٩٤) مكتباً سنوياً، التراخيص للفنادق (٥٪) بمعدل (١١٠) فنادق سنوياً، خدمات فحص المواد والسلع المحلية

- والمستوردة وتحليلها في مختبرات الجودة (١٧٪) بمعدل (٥٠٥٩٩٨) عينة سنوياً، وإصدار شهادات المنشأ (١٤٪) بمعدل (٢٤٦٨٦٧) شهادة سنوياً.
- إصدار (١٨) ترخيصاً لمختبرات أهلية، وإقامة (٤٧) معرضاً محلياً، والمشاركة في (٢٦) معرضاً دولياً، وإقامة (١٢) مهرجاناً تسويقياً.

٥/٢/١٤ المتطلبات المالية

تقدر المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التجارة (وزارة التجارة والصناعة) قطاع التجارة، الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس) خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (٢٠١٩.٢) مليون ريال تشمل تمويل برامج الإدارة والتشغيل والصيانة، وتنمية العمالة الوطنية، وتطوير الخدمات المساندة، والمواصفات ومختبرات الجودة النوعية، وتنمية العلاقات التجارية الدولية.

الفصل الخامس عشر الخدمات المالية

١٥. الخدمات المالية

١/١٥ المقدمة

تتمتع المملكة العربية السعودية بنظام مصرفي متقدم سواء من حيث نوعية الخدمة المصرفية أم كفاءة تنظيمها، كما تتمتع بوجود سوق كبير للأسهم يُعد من حيث حجم رأس المال من أكبر الأسواق في العالمين العربي والإسلامي بعد تجاوزه لبورصة كوالامبور في عام ٢٠٠٣م. وبالرغم من هذا الإنجاز الذي يتوج الإنجازات العديدة الأخرى التي تحققت خلال خطط التنمية السابقة، ولاسيما خلال خطة التنمية السابعة، فإن قطاع الخدمات المالية في المملكة سيستمر يواجه متغيرات ومستجدات داخلية وخارجية تنطوي على العديد من التحديات.

فعلى الصعيد الداخلي تأتي على رأس قائمة التحديات الحاجة المتصاعدة إلى زيادة موارد التمويل للقطاع الخاص ليكون قادراً على تعزيز التنمية الاقتصادية، وبالتالي توليد فرص لتوظيف المزيد من العمالة الوطنية. ويتطلب هذا تعزيز عمليات التمويل المصرفية وتطويرها، وكذلك التمويل من خلال السوق الرأسمالية المحلية. ويتوقع أن يسهم نظام السوق المالية الجديد في مواجهة هذا التحدي عن طريق توفير إطار تنظيمي كفؤ لعمليات السوق المالية.

أما على الصعيد الخارجي، فيشكل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وحاجة النظام المصرفي لمواكبة متطلبات معيار بازل (٢) الذي يتم إعداده حالياً بواسطة بنك التسويات الدولي، علاوة على عملية التكامل الخليجي بما في ذلك تطبيق العملة الموحدة بحلول عام ١٤٣٠هـ (٢٠١٠)، أبرز هذه التحديات، والتي تتطلب تعزيز قطاع الخدمات المالية ليكون قادراً على المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي. ويكمن التحدي الآخر في استيعاب رؤوس الأموال الخاصة السعودية التي تدفقت إلى المملكة خلال عامي ١٤٢٢/١٤٢٣ و ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٢ و ٢٠٠٣) بعد تحسن أداء سوق الأسهم بصورة ملحوظة مقارنة بالعديد من الأسواق الأخرى. ويتوقع أن يعزز نظام السوق المالية القدرة على استيعاب هذه المبالغ واستثمارها بالشكل المرغوب.

سيتناول هذا الفصل أهم معالم الوضع الراهن للقطاع المالي، مع إبراز ما قد يواجهه من تحديات وقضايا خلال خطة التنمية الثامنة، وكذلك استراتيجية تطوره وتنميته المستهدفة، كما سيلقي هذا الفصل الضوء على معالم الرؤية المستقبلية في هذا الخصوص.

٢/١٥ الوضع الراهن

١/٢/١٥ أهم سمات القطاع المصرفي

يتكون القطاع المصرفي بالمملكة من عشرة مصارف وطنية ومشاركة بالإضافة إلى فرعين لبنكين خليجيين، كما تم تأسيس شركة مساهمة سعودية جديدة باسم بنك "البلاد"، والترخيص لفتح فروع لستة بنوك أجنبية، ومن المتوقع أن تباشر هذه البنوك أعمالها مع بداية خطة التنمية الثامنة. وقد تزايدت أعداد فروع المصارف العاملة بالمملكة بصورة كبيرة ومتسارعة حتى بلغت ذروتها عام ١٤١٨/١٩١٩هـ (١٩٩٨) حيث وصلت إلى (١٢٢٩) فرعاً، ثم انخفض عددها إلى (١١٩٦) فرعاً عام ١٤١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)، ثم عاود الارتفاع إلى (١٢٠٨) فروع عام ١٤٢٣/٢٤١٤هـ (٢٠٠٣) إلا أنه لم يصل إلى المستوى السائد في عام ١٤١٨/١٩١٩هـ (١٩٩٨) نتيجة لارتفاع عدد أجهزة الصرف الآلي إلى ما يقرب من الضعف خلال المدة ١٤٢٠/٢٣١٤-٢٤١٤/٢٣١٤هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣) وبلغ نحو (٣٦٧٦) جهازاً بنهاية الفترة، وقد صاحب ذلك استمرار النمو السريع في عمليات نقاط البيع، مما أسهم في تخفيف الضغوط على الفروع المصرفية.

وعلى الرغم من انتشار فروع البنوك بالمملكة، إلا أن نسبة عدد الفروع إلى السكان والبالغة نحو (٥٤.٥) فرعاً لكل مليون نسمة تعد محدودة مقارنة مع (٢٤٤.٩) فرعاً في المملكة المتحدة، و(٢٧٢.٩) فرعاً في الولايات المتحدة، و(٣٠٣.٤) فرعاً في اليابان لكل مليون نسمة. ويرجع ذلك كما هو الحال في معظم الدول النامية، إلى أن الوعي المصرفي لدى العديد من أفراد المجتمع لم يصل بعد إلى المستويات المرغوبة والمستهدفة، إذ لا تزال التعاملات النقدية تستخدم على نطاق واسع في المملكة.

ويستعمل معظم السكان البطاقات المصرفية للحصول على النقود بدلاً من استعمالها لأغراض الدفع المباشر. وتعد بطاقات الصرف الآلي الأكثر استخداماً من بطاقات الائتمان حيث يتم استخدامها للسحب النقدي المباشر من الحساب الجاري لصاحب البطاقة. كما يحتفظ السكان غالباً بكميات كبيرة من النقد حيث يتم استخدام أجهزة الصرف الآلي بمعدل سنوي يقل عن (١٠) مرات لكل شخص مقارنة بـ (٣٦.٦) مرة في المملكة المتحدة، ونحو (٥٢) مرة في الولايات المتحدة. ويبلغ متوسط المبلغ المسحوب (١٦٦.٥) دولاراً في المملكة، مقارنة بـ (٨٤) دولاراً في

المملكة المتحدة، و(٦٨) دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية. ويلقي هذا الوضع الضوء على أهمية الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع في زيادة قدرات الجهاز المصرفي على القيام بعمله التنموي كقناة تعبئة وتوظيف للموارد المالية المتاحة لدى المجتمع. ويوضح الجدول (١/١٥) مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي.

الجدول (١/١٥)
مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي

البيان	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) (بليون ريال)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣) (بليون ريال)	نسبة الزيادة (%)
إجمالي الموجودات	٤١٥.٢	٥٤٥.٢	٣١.٣
إجمالي الودائع	٢٤٦.١	٣٥٦.٣	٤٤.٨
قروض المصارف	١٦٦.٣	٢٤٧.٠	٤٨.٥
- قطاع عام	١٤.٣	٢٥.٩	٨١.١
- قطاع خاص	١٥٢.٠	٢٢١.١	٤٥.٥
استثمار في أوراق مالية	١١٢.٥	١٥٨.١	٤٠.٥
- حكومية	١٠٢.٣	١٥٠.٧	٤٧.٣
- خاصة	١٠.٢	٧.٤	٢٧.٥-
إجمالي رأس المال	٤٢.٣	٤٧.٠	١١.١
أرباح المصارف (بليون ريال)	٦.٣	١٢.١	٩٢.١
معدل العائد على رأس المال	%١٤.٩	%٢٥.٧	--
معدل العائد على الأصول	%١.٥	%٢.٢	--

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرات الإحصائية ربع السنوية.

(أ) الودائع المصرفية:

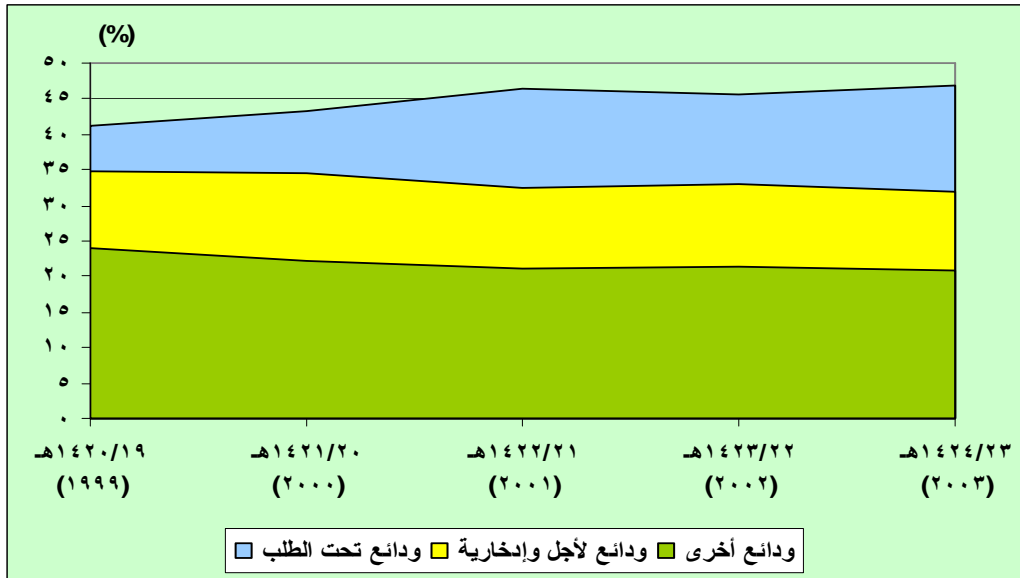
شهدت خطة التنمية السابعة، ارتفاعاً كبيراً في حجم الودائع المصرفية إذ زادت من (٢٤٦.١) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٣٥٦.٣) بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وقد شهدت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي استقراراً خلال العقد الماضي، إلا أنها ارتفعت من (٤٠.٨%) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٤٤.٣%) بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، بفضل الزيادة الكبيرة في الموارد المصرفية الناتجة عن تحويل رواتب العمالة مباشرة إلى حسابات مصرفية، وبصفة خاصة تحويل

رواتب العاملين في القطاع الحكومي، وبعض العاملين في القطاع الخاص.

كما ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب إلى الودائع لأجل وودائع الادخار من (١١٩٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، إلى (١٢٦٪) عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، ثم إلى (١٤٨٪) بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، لتزيد بذلك الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب من (٤١.٣٪) من إجمالي الودائع المصرفية عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٤٧٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مقابل انخفاض الأهمية النسبية لبقية الأنواع الأخرى للودائع، الشكل (١/١٥).

الشكل (١/١٥)

تطور الأهمية النسبية للودائع المصرفية



وقد أسهم انخفاض معدلات التضخم إلى مستويات أقل من (١٪) في المتوسط خلال خطة التنمية السابعة، واستقرار أسعار صرف الريال، في خفض تكاليف التمويل. وعلى الرغم من ذلك تتردد المصارف عادة في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل بسبب المخاوف من عدم الاتساق بين آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات. لذا يتطلب الأمر رفع نسبة الودائع لأجل، لتشجيع المصارف على تمويل المزيد من المشروعات الاستثمارية، وقد يكون ذلك من خلال

ابتكار أوعية إيداع جديدة تتناسب مع القيم والتعاليم الإسلامية، وإنشاء سوق لشهادات الإيداع بحيث يتسنى لأصحاب الودائع الحصول على سيولة نقدية من خلال بيع الشهادات بدلاً من السحب من المصارف.

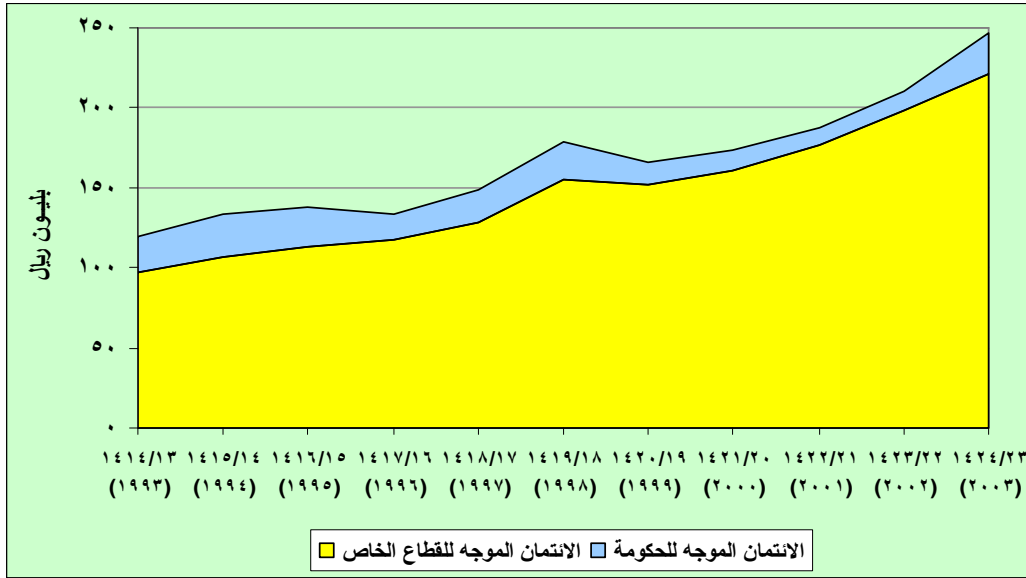
(ب) القروض المصرفية:

شهد حجم الائتمان المصرفي زيادة كبيرة خلال العقد المنصرم إذ ارتفع من (١٢٠) بليون ريال عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (١٩٩٣) إلى نحو (٢٤٧) بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، الشكل (٢/١٥). ويسهم مثل هذا الائتمان من بين أمور أخرى في استحداث الفرص الوظيفية بصورة مباشرة من خلال القروض الممنوحة لمؤسسات الأعمال، أو غير مباشرة عن طريق القروض الشخصية التي تسهم في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، وبالتالي استحداث فرص وظيفية في المجالات المختلفة.

وقد بلغ الائتمان المصرفي الذي حصلت عليه الدولة نحو (١٠.٥٪) من إجمالي الائتمان عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، في حين حصل القطاع الخاص على نحو (٨٩.٥٪). وشملت القروض المقدمة للقطاع الخاص العديد من النشاطات، كان للقطاع التجاري نسبة كبيرة منها، إذ بلغت قيمة القروض المقدمة له نحو (٥٢) بليون ريال بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، تشكل (٢٠٪) من إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص. ويستخدم الجزء الأكبر من هذه القروض غالباً في تمويل مخزون السلع المستوردة. وبلغت القروض المقدمة لقطاع البناء والتشييد نحو (٢٢) بليون ريال، ولقطاع الصناعات التحويلية أكثر من (٢٦) بليون ريال. كما زادت قيمة القروض الاستهلاكية على (٦٣) بليون ريال، منها ما يزيد عن (٢٧) بليون ريال لتمويل شراء السيارات، أما القروض العقارية فقد بلغت نحو (٥.٢) بليون ريال.

وعلى الرغم من أن تمويل السلع الاستهلاكية يعد مربحاً بالنسبة للمصارف، إلا أن هناك نسبة متزايدة من هذه القروض متعثرة. وتتعلق غالبية هذه القروض بقروض بطاقات الائتمان والقروض الشخصية، مما يتطلب تعزيز الوعي لدى الأفراد بأهمية الإدارة السليمة لأوضاعهم المالية، واضطلاع المصارف بمسؤولية الحد من دخول العملاء في التزامات مالية مفرطة مع التأكيد على التقويم الدقيق للمخاطر.

الشكل (٢/١٥)
تطور الائتمان المصرفي



وقد شكّل التمويل قصير الأجل أكثر من (٥٩٪) من إجمالي القروض المصرفية بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، في حين شكلت القروض طويلة الأجل أكثر من ثلاث سنوات نسبة (٢٥.٦٪) فقط. ورغم ذلك، شهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً في الأهمية النسبية للائتمان قصير الأجل الذي كان يشكل نحو (٨٠٪) من إجمالي القروض عام ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦) مقابل أقل من (٩٪) للقروض طويلة الأجل. ويمثل ارتفاع القروض الاستهلاكية أحد عوامل استئطالة آجال الإقراض، إذ تمتد آجال ما يزيد عن نصف القروض الشخصية لمدة ثلاث سنوات أو أكثر. ويعزى ذلك جزئياً إلى أن تمويل شراء السيارات يمتد عادة لمتل هذه المدة. في حين، وعلى سبيل المقارنة، تغطي القروض المقدمة لشركات الأعمال لتمويل المخزون مدة سنة واحدة أو أقل.

ومن المتوقع خلال الخطة الثامنة إعادة النظر في الإطار النظامي للرهن العقاري، إذ يجري تمويل الجزء الأكبر في المجال العقاري والإسكاتي حالياً على أساس نقدي، ومن ثم فإن نسبة كبيرة من رؤوس الأموال محجوزة في العقارات على الرغم من أن القدرة على شراء

العقارات عن طريق الرهن وإعادة الرهن، سيوفر رؤوس أموال إضافية للاستثمار. ومن المؤمل تطوير نظام الرهن بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وبالإمكان في هذا الصدد، الاستفادة من التجارب العالمية في الرهونات الإسلامية مثل رهونات المرابحة والإجارة، كما قد يمكن هذا التوجه من تعزيز إمكانات ودور صندوق التنمية العقارية من خلال إمكانية تحوله التدريجي من مؤسسة إقراض فقط إلى مؤسسة قد تشمل أغراضها ضمان الرهن.

وتواجه الشركات الصغيرة، وإلى حد ما الشركات المتوسطة الحجم، صعوبات في الحصول على التمويل لأسباب عدة من بينها عدم احتفاظ مثل هذه الشركات بسجلات حسابات ملائمة، وعدم الفصل بين التمويل الشخصي أو العائلي وتمويل الأعمال، فضلاً عن عدم الإلمام الكافي بكيفية وضع خطط العمل. ولمواجهة هذا الوضع من المتوقع أن تقوم المصارف التجارية بإنشاء وحدات أعمال خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتقديم الإرشاد العملي لها، وقد يتم ذلك بالتعاون مع صندوق التنمية الصناعية السعودي فيما يختص بالشركات الصناعية.

٢/٢/١٥ حجم المصارف والقدرة التنافسية

يتضح من الجدول (٢/١٥) لتصنيف المصارف بالمملكة حسب رأس المال، مناسبة دعم قاعدتها الرأسمالية لزيادة قدراتها على التطور واحتمالات المنافسة عالمياً. فقد يؤثر وضعها الحالي على توقعات الانتشار الخارجي، وعلى تركيزها المحلي. وفي الواقع قد يواجه بعضها (الأصغر حجماً) صعوبات متزايدة في تحقيق عائد مناسب على الاستثمار في شبكة واسعة من الخدمات المصرفية محلياً الأمر الذي قد يتطلب النظر في احتمالات الاندماج لزيادة أحجام المصارف وقدرتها على التطور، وتقديم المزيد من الخدمات، هذا بالإضافة إلى زيادة إمكانات تغطية المتطلبات التمويلية للمشروعات الكبيرة (البتروكيماوية - استغلال الغاز) سواء من مواردها أو عن طريق الدخول في إطار اتفاقيات القروض المشتركة مما سيفتح مجال أكبر للنشاطات المصرفية، ويعزز دورها في توظيف المدخرات الوطنية، وإيجاد فرص تمويلية أكثر ربحية وذات مستويات مخاطر أقل.

وجدير بالذكر أن مصارف المملكة تتمتع بميزة نسبية في مجال الصيرفة الإسلامية تمكنها، لو لزم الأمر، من الإسهام بصورة فعالة في تعزيز قدرتها التنافسية على الصعيدين العربي والإسلامي، وفتح الآفاق أمامها للانتشار العالمي فيما بعد.

الجدول (٢/١٥)
تصنيف المصارف في المملكة حسب رأس المال
١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)

(بليون ريال)

المصرف	رأس المال	الموجودات	القروض	الودائع	صافي الدخل
البنك الأهلي التجاري	١٠.٣٣	١١٧.٤٣	٤٩.٧٥	٩٠.٤٥	٣.٠١
البنك السعودي الأمريكي	٨.٨٨	٧٩.٠٤	٣٤.٩١	٦١.٧٧	١.٤٣
بنك الرياض	٨.٥٥	٧١.٥١	٢٧.٩٥	٤٥.٨٨	١.٥٩
شركة الراجحي المصرفية	٧.٢٥	٦٤.٦٨	٠ م.غ	٤٧.٢	٢.٠٤
البنك السعودي الفرنسي	٥.٠٥	٥٣.٥	٢٦.٧٢	٤٢.٦٣	١.١٩
البنك السعودي البريطاني	٤.٧٥	٤٦.٠٦	٢٦.١٢	٣٦.٠٩	١.٢٦
البنك العربي الوطني	٣.٩٨	٤٩.٢	٢٠.١٧	٣٣.٧٢	٠.٧٧
البنك السعودي الهولندي	٢.٥٥	٢٧.٩٦	١٣.٩٦	٢١.٥٨	٠.٦
البنك السعودي للاستثمار	٢.٦٣	٢١.٧١	١٠.٣٣	١٤.٤	٠.٤٦
بنك الجزيرة	٠.٨٨	٨.٩٩	٤.٦٦	٧.٥٤	٠.٠٩

غ.م. = غير متوفرة.

المصدر: The Bankers، ومواقع البنوك السعودية الإلكترونية.

٣/٢/١٥ مؤسسات الإقراض المتخصصة

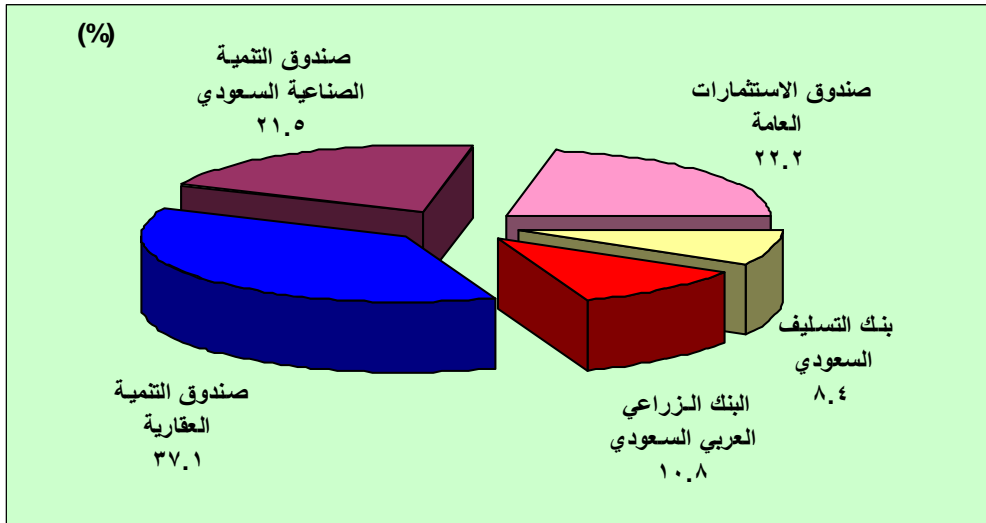
أنشأت الدولة خمس مؤسسات إقراض متخصصة لتلبية حاجة القطاع الخاص والمؤسسات العامة من الاقتراض الميسر طويل الأجل في بعض المجالات الحيوية مثل الصناعة والزراعة والإسكان، والذي لا توفره عادة المصارف التجارية بالقدر المطلوب، حيث أسهمت هذه المؤسسات التي مولت الدولة رؤوس أموالها بالكامل، ودعمتها بتحويلات متوالية من الميزانيات الحكومية السنوية، في توسعة النشاط الزراعي والصناعي والحرفي، وكذلك تمويل المساكن الخاصة في مختلف مناطق المملكة. وبلغ رأسمال هذه المؤسسات نحو (٢٠١.٦٥) بليون ريال في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)^(*)، وتجاوزت قيمة القروض التي قدمتها منذ إنشائها وحتى عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) ما يربو على (٣١٢.٦) بليون ريال.

وقد ارتفع صافي رصيد قروضها من (١٤٨.٩) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩) إلى نحو (١٥٣.٤) بليون ريال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وبمعدل نمو بلغ

(*) تم مؤخراً تدعيم رساميل صندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية العقارية، وبنك التسليف السعودي بمبالغ إضافية بلغت (١٣) بليون ريال، (١٨) بليون ريال، (٥) بلايين ريال على التوالي.

(٣٪) انعكاساً لحرصها على أن يكون حجم الإقراض في حدود التحصيل (سياسة التمويل الذاتي)، وحتى لا تتحمل الميزانية العامة أعباء إضافية لتمويل القروض الجديدة للأفراد والشركات. أما عن نشاطات هذه المؤسسات، فقد بلغ حجم القروض الممنوحة في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (٦.١) بليون ريال، كما بلغت التسديدات نحو (٤.٩) بليون ريال في ذات العام. ويوضح الشكل (٣/١٥) توزيع القروض الممنوحة من تلك المؤسسات، حيث يشير إلى استحواذ صندوق التنمية العقارية على نحو (٣٧.١٪) من القروض الممنوحة، في حين مثلت القروض التي منحها صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة نحو (٢١.٥٪) و(٢٢.٢٪) على التوالي. أما البنك الزراعي العربي السعودي، فقد مثلت القروض التي منحها نحو (١٠.٨٪)، كما بلغت نسبة ما قدمه بنك التسليف السعودي من قروض نحو (٨.٤٪).

الشكل (٣/١٥)
توزيع القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة
١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)



٤/٢/١٥ سوق الأسهم

شهد سوق الأسهم السعودي نمواً متواصلاً خلال خطة التنمية السابعة حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم من (٢٠٢٨.٥) نقطة في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى

(٤٤٣٧.٦) نقطة في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وبلغ (٦٥٩٣.٧) نقطة في الربع الثالث من عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) وذلك نتيجة لعدة عوامل منها ارتفاع أرباح الشركات، وزيادة الثقة بالسوق المحلية، وتراجع معدلات العائد على الودائع، واتساع نطاق دائرة المستثمرين نظراً لزيادة الوعي الاستثماري في الأوراق المالية، وعودة جزء من رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج. ويتضمن الجدول (٣/١٥) أهم مؤشرات التطور لسوق الأسهم السعودي خلال خطة التنمية السابعة، والتي توضح زيادة عدد الصفقات المتداولة بمعدل متوسط سنوي بلغ (٧١.٢٪) خلال المدة ١٤٢٠/١٤٢٣-١٤٢٤/١٤٢٥هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)، وكذلك زيادة عدد الأسهم المتداولة من (٥٢٨) مليون سهم إلى نحو (٥٥٦٦) مليون سهم في ذات المدة، مع ارتفاع قيمتها المتداولة من (٥٦.٦) بليون ريال عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٥٩٦.٥) بليون ريال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

الجدول (٣/١٥)

تطور سوق الأسهم السعودي

السنوات	المؤشر العام لأسعار الأسهم	عدد الصفقات	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	قيمة الأسهم المتداولة (بليون ريال)
١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٢٠٢٨.٥	٤٣٨٢٢٦	٥٢٨	٥٦.٦
١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	٢٢٥٨.٣	٤٩٨١٣٥	٥٥٥	٦٥.٣
١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	٢٤٣٠.١	٦٠٥٠٣٥	٦٩١	٨٣.٦
١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	٢٥١٨.١	١٠٣٣٦٦٩	١٧٣٦	١٣٣.٨
١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	٤٤٣٧.٦	٣٧٦٣٤٠٣	٥٥٦٦	٥٩٦.٥
١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)*	٦٥٩٣.٧	٤٤٢١٧٢٤	٢٩٦٠	٥١٢.١

* القيم تمثل الوضع في الربع الثالث من عام (٢٠٠٤م).

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرات الإحصائية ربع السنوية.

ومن المتوقع بعد صدور نظام السوق المالية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩١) وتاريخ ١٦/٤/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، ومزاولة هيئة السوق المالية أعمالها، بعد تشكيلها بموجب الأمر الملكي رقم (أ/١١٤) وتاريخ ١٣/٥/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/٧/١)، أن يشهد التعامل في الأسهم السعودية نمواً واتساعاً مطرداً، خلال خطة التنمية الثامنة. وسوف يسهم تخصيص

المرافق العامة، وبيع حصص الدولة في الشركات المشتركة، في زيادة حجم السوق، كما سيؤدي تسجيل المزيد من الشركات في السوق إلى تسريع نمو الخيارات المتاحة وتوسعتها للمستثمرين.

٥/٢/١٥ الأوراق المالية الحكومية

شهدت الأوراق المالية الحكومية تطوراً ملحوظاً خلال خطة التنمية السابعة من حيث نوعية الأوراق المطروحة وفئاتها وآجال استحقاقها ومعدل العائد عليها، وقد صاحب ذلك زيادة استثمارات المصارف في هذه الأوراق، لكونها من أهم المتعاملين فيها، من نحو (١٠٢.٣) بليون ريال في عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ (١٩٩٩) إلى نحو (١٥٠.٧) بليون ريال في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، بزيادة نسبتها (٤٧.٣٪)، الجدول (٤/١٥). وأتاح هذا التطور الفرصة لمؤسسة النقد العربي السعودي لاستخدام الأساليب الحديثة في إدارة السيولة بالمصارف (اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس) ومن ثم توسيع نطاق استخدام الأسلوب غير المباشر في إدارة السيولة المحلية، ليبلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (١.٩) بليون ريال و(٢.٧) بليون ريال على التوالي.

الجدول (٤/١٥)

استثمارات المصارف في الأوراق الحكومية

(بليون ريال)

نسبة التغير (%)	١٤٢٤/٢٣هـ	١٤٢٠/١٩هـ	
	(٢٠٠٣)	(١٩٩٩)	
٥٠.٥	١٥٠.٥	١٠٠.٠	سندات حكومية
٩٢.٦-	٠.١٧	٢.٣	أذونات خزينة
٤٧.٣	١٥٠.٦٧	١٠٢.٣	الإجمالي

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (النشرات الإحصائية).

٦/٢/١٥ الصناديق الاستثمارية

تتمتع المملكة بأكبر نشاط لصناديق الاستثمار في العالم الإسلامي إذ ارتفع عدد الصناديق الاستثمارية بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣) إلى (١٧٠) صندوقاً مقارنةً بـ (١٣٤) صندوقاً في عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩). وارتفع عدد المتعاملين فيها إلى نحو (١٧٢) ألف مستثمر في ذات العام، مقابل نحو (٧٩) ألف مستثمر في عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩)، وقد صبح ذلك زيادة في إجمالي أصول الصناديق إلى (٥٣.٩) بليون ريال في عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣) مقابل (٣٤.٧) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩)، الجدول (٥/١٥)، مما حقق معدل نمو بلغ (٥٥.٣٪). وتمثل الأسهم المحلية (٣٨.٨٪) من إجمالي مكونات الأسهم في هذه الصناديق، كما تمثل السندات المحلية نسبة (٥٪) من إجمالي مكونات السندات في عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣). وعلى الرغم من التطور الإيجابي لنشاط الصناديق إلا أن صناعة الصناديق الاستثمارية وإدارتها مقصورة في الوقت الراهن على المصارف الأمر الذي يستدعي تحقيق المزيد من المنافسة في هذا المجال من خلال فتحه أمام مجموعات أخرى متخصصة غير مصرفية في إدارة صناديق الاستثمار. ومن المتوقع أن يوفّر نظام السوق المالية إطاراً ملائماً في هذا الصدد حيث تشمل صلاحيات هيئة تنظيم السوق منح تراخيص لشركات وساطة مستقلة توفر خدمات صناديق الاستثمار وتداول الأوراق المالية.

الجدول (٥/١٥)

أهم مؤشرات تطور صناديق الاستثمار

١٤٢٤/٢٣ هـ	١٤٢٠/١٩ هـ	
(٢٠٠٣)	(١٩٩٩)	
١٧٠	١٣٤	عدد الصناديق العاملة
١٧٢١٩٧	٧٩٣٢٢	عدد المشتركين
٥٣.٩	٣٤.٧	إجمالي أصول الصناديق (بليون ريال)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (نشرة الإحصاءات ربع السنوية).

٧/٢/١٥ سوق التأمين

يوفر نظام التأمين الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ٢/٦/١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣/٧/٣١) إطاراً تنظيمياً ونظامياً لسوق التأمين المحلية. كما سيعزز هذا النظام الدور الرقابي لمؤسسة النقد العربي السعودي في هذا المجال، ويحدد معايير إدارية ومتطلبات لضمان جودة الخدمات التأمينية وحماية العملاء والمستثمرين في هذا القطاع.

وفيما يتعلق بتطور سوق التأمين في المملكة فقد بلغ عدد شركات التأمين المتخصصة والوسطاء والوكلاء والمكاتب الاستشارية ومكاتب تدقيق عمليات التأمين بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (١٠٤) مؤسسات، منها (٥٥) مؤسسة في الرياض، و(٣١) مؤسسة في جدة، ونحو (١٨) مؤسسة في الدمام. وتشمل نشاطات التأمين في المملكة، التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث السيارات، وحوادث الطيران، والحريق، والتأمين الهندسي، والبضائع، والحوادث المتنوعة.

ووفقاً لنتائج المسح السنوي لسوق التأمين في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، والمعد من قبل المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي، بلغت اشتراكات سوق التأمين في المملكة نحو (٣) بلايين ريال، وهذا ينطوي على زيادة (١٦٪) مقارنة بعام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١). وكان النصيب الأكبر من أقساط التأمين في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ — (٢٠٠٢) لصالح التأمين الصحي الذي حقق (٢٧.٥٪) من إجمالي الأقساط، يليه تأمين السيارات الذي مثل (٢١.٣٪) من إجمالي الأقساط، ثم التأمين على الحريق والممتلكات الذي بلغ معدله (١٦.٦٪). ومن المتوقع أن يؤدي نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي المشار إليه أعلاه إلى زيادة المنافسة في هذا القطاع، وإلى مزيد من التطور في خدمات التأمين خلال خطة التنمية الثامنة.

٣/١٥ استراتيجية التنمية

يعتمد نجاح استراتيجية تنمية الخدمات المالية على مدى كفاءة السياسات الاقتصادية وفعاليتها بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة، وتتلخص الأهداف العامة والمحددة والسياسات الخاصة بتنمية القطاع فيما يلي:

١/٣/١٥ الأهداف العامة

- تتمثل الأهداف الرئيسية لتنمية الخدمات المالية خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:
- الإسهام في تحسين أداء الاقتصاد الوطني، وزيادة مصادر الدخل وتنويعها.
 - تعبئة المدخرات الوطنية وتشجيعها، وتوفير التمويل للنشاطات الاقتصادية المختلفة.
 - تعزيز استقرار ومتانة النظام المصرفي والنهوض بمستوى فاعليته وقدراته.
 - تطوير الأسواق المالية وخدمات التأمين، وتعزيز كفاءتها.

٢/٣/١٥ السياسات

- ستتبنى خطة التنمية الثامنة لتحقيق أهداف تنمية الخدمات المالية السياسات التالية:
- تشجيع الاندماج بين المصارف والتوسع في بنوك الاستثمار المتخصصة.
 - تعزيز الإطار النظامي للرهونات السكنية والتجارية.
 - دعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
 - إنشاء سوق لسندات الشركات بما في ذلك سندات المؤسسات الحكومية.
 - فتح سوق الأوراق المالية أمام المستثمرين الأجانب.
 - تشجيع الشركات العائلية على التحول إلى شركات مساهمة والتسجيل في سوق الأسهم.
 - التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء أسواق مالية إقليمية.
 - توعية المواطنين بشأن التخطيط المالي السليم وإدارة الدين.

٣/٣/١٥ الأهداف المحددة

- تتمثل أهم الأهداف المحددة لتنمية الخدمات المالية خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:
- تحقيق معدل نمو مستهدف لقطاع الخدمات المالية قدره نحو (٦.١٪) سنوياً في المتوسط خلال خطة التنمية الثامنة.
 - مساهمة نسبية مستهدفة لقطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٦.٣٪) بحلول عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).
 - تقديم مؤسسات الإقراض المتخصصة قروضاً تبلغ قيمتها (٤٤.٢) بليون ريال (البنك الزراعي ٦.٦٥ بليون ريال، صندوق التنمية الصناعية ١١.٣ بليون ريال، صندوق التنمية العقارية ٢٢ بليون ريال، بنك التسليف السعودي ٣.٥ بليون ريال، برامج الإقراض الأخرى ٧٥٠ مليون ريال).

الفصل السادس عشر

الأسرة والمجتمع

١٦ . الأسرة والمجتمع

١/١٦ المقدمة

الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وإحدى مؤسساته الحيوية المكلفة بدعم تماسك النسيج الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية من خلال العناية والتمكين لأفرادها، وتربية الأبناء وتنشئتهم تبعاً لمجموعة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع. وقد منح المجتمع هذه الوظائف والأدوار إلى الأسرة لضمان الثبات والانتظام فيه من جهة، والنهوض المستدام من جهة أخرى. مما يستوجب تهيئة كل الظروف المناسبة للمحافظة على وحدتها وتماسكها ورفع مستوى معيشتها وحماية قيمها وبما يمكنها من القيام بوظائفها.

ولقد اهتمت المملكة بالأسرة وجعلتها نواة المجتمع حيث أكد النظام الأساسي للحكم "حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم". وحملها مسؤولية كفالة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، ودعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

وقد تزايد الاهتمام والتركيز على قضايا الأسرة خلال العقود الأخيرة على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والدولية). ويأتي هذا الاهتمام نتيجة لما باتت تتعرض له الأسرة من ضغوط ومؤثرات، وما تواجهه من مشكلات وتحديات، تهدد استمرار فاعليتها المجتمعية، وتكاد تعصف بدورها لكونها اللبنة الأساسية في دعم النسيج الاجتماعي وإسناده. فالفقر والبطالة والعنف والمخدرات والامية والجريمة والطلاق والتفكك الأسري وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي تزايدت حدتها واتسعت رقعة انتشارها في الحقب الأخيرة على مستوى العالم، جعل من قضايا حماية الأسرة والمحافظة على تماسكها في مقدمة سلم الأولويات التنموية في أغلب دول العالم.

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى تزايد الضغوط على الأسرة على مستوى العالم، منها ضعف الاستجابة إلى احتياجات الفئات السكانية ذات الأوضاع الأكثر تعرضاً للضغوط كالأطفال وكبار السن والمعاقين. بالإضافة إلى التوسع الحضري والهجرة اللذين تركا آثاراً كبيرة على هيكل الأسرة ووحدتها وقيمها ونمط حياتها. كما كان للتطورات الهائلة في المعلومات وسرعة

انتقالها وسهولة الحصول عليها تأثيرات خارجية ثقافية واجتماعية وسلوكية كبيرة أضحت بعضها يشكل تحدياً لا يستهان به للنسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمع العربي الإسلامي، وكان لتنامي البطالة بين الشباب تأثير في توتر النسيج العائلي. كل هذه الضغوط والعوامل المستجدة جعلت الأسرة، لكونها حجر الزاوية في المجتمع عرضة لتغيرات أساسية على صعيد حجمها وإمكاناتها في تقديم الدعم والإسناد المعنوي والمادي لأفرادها، من حيث علاقة أفرادها بعضهم ببعض وعلاقتهم بالآخرين، وأثرها في الإنتاج والتنمية، وعلى صعيد موقف أفرادها من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية واتجاهاتهم حيال العادات والتقاليد المميزة لهويتنا الحضارية العربية الإسلامية.

في الإطار أعلاه يتضح أن النظرة التقليدية المحدودة في معالجة قضايا الأسرة وآفاقها وتحدياتها، وذلك من خلال حصرها في قطاع واحد (كخدمات الرعاية الاجتماعية) أو جهة حكومية واحدة (كالشؤون الاجتماعية)، لن تتمكن من الإحاطة بشمولية تعدد الوظائف التي تقدمها الأسرة ولن تستطيع تقديم الدعم المادي والبشري المطلوب لتمكينها من مواجهة التحديات التنموية القائمة. ولهذا فإن خطة التنمية الثامنة تهدف إلى التركيز على القضايا التكاملية والتنموية للأسرة ومواجهة التحديات والضغوط العديدة التي تعترضها، وقد تضاعف دورها لكونها اللبنة الأساسية في تماسك النسيج المجتمعي والتنشئة الاجتماعية. وفي الوقت الذي لا يوجد فيه مبرر لتضخيم حجم الضغوط التي تواجه الأسرة السعودية، إلا أن هناك جيوباً من الفقر والبطالة والأمية تتطلب المعالجة، فضلاً عن وجود مشاكل اجتماعية تتعلق بالطلاق والعلاقات الأسرية تستدعي الاهتمام، إذ إن كل هذه الضغوط وغيرها يمكن أن تسهم في إضعاف تماسك الأسرة وقدرتها على تقديم الدعم وتأمين الرعاية المطلوبة لأفرادها.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن مستعرضاً أوضاع الأسرة والقضايا والتحديات الرئيسية، ويلقي الضوء على أهداف خطة التنمية الثامنة وسياساتها وأهدافها المحددة فيما يتعلق بالأسرة والمجتمع.

٢/١٦ الوضع الراهن

١/٢/١٦ أوضاع الأسرة

بلغ عدد سكان المملكة نحو (٢٢.٦) مليون نسمة عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وشكل

السكان السعوديون منهم نحو (١٦.٥) مليون نسمة، أي (٧٢.٩٪) من إجمالي السكان. وتشير البيانات الديمغرافية للمدة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤)، إلى سرعة النمو السكاني حيث بلغ متوسط النمو الطبيعي للسكان السعوديين (٢.٥٪) سنوياً، والذي انعكس على التركيب العمري للسكان السعوديين وغلبة الأعمار الفتية، حيث تبلغ نسبة السكان في عمر أقل من (١٥) عاماً من إجمالي السكان السعوديين نحو (٤٠.٤٪)، كما تبلغ نسبة الإعاقة العمرية [نسبة السكان في عمر أقل من (١٥) سنة، وأكثر من (٦٤) عاماً، إلى نسبة السكان في فئة العمر (١٥-٦٤) عاماً] نحو (٧٩٪) بين السعوديين. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الإعاقة عن مستواها المتحقق لعام ١٤١٧هـ (١٩٩٦) والبالغ (١٠.٤٪)، إلا أنها لا تزال عالية مقارنة مع العديد من الدول حيث بلغ المتوسط العام لكل الدول العربية ما يزيد قليلاً على (٧.٢٪). ومن المفيد الإشارة في هذا المجال إلى أن ارتفاع نسبة الإعاقة تؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق على الخدمات تلبية للاحتياجات المتزايدة لمن هم في سن الإعاقة. علماً أنه مع ارتفاع أعداد الملتحقين بالنظام التعليمي من الفئات العمرية (١٥-٢٤) عاماً وضعف مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي فإن نسب الإعاقة الاقتصادية تكون أعلى بكثير عن نسب الإعاقة العمرية المشار إليها أعلاه.

ونتيجة للواتر العالية للنمو السكاني فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦)، سبعة أفراد. وتباين حجم الأسرة بين الريف والحضر، حيث بلغ (٧.٥) و(٦.٨)، على التوالي وهذا ما يشير إلى حاجة الأسرة السعودية إلى الدعم والإسناد على المستوى الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وزيادة الدخل، وتحسين المستوى الاجتماعي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية، خاصة أن التركيب العمري للأسرة يشير إلى غلبة أفرادها من ذوي الأعمار الفتية أي من أطفال وشباب في سن النمو الحرج والإعاقة. وسيتم فيما يلي استعراض أبرز مؤشرات الأسرة في المملكة وسمااتها والمتغيرات المؤثرة عليها، والتي شكلت الإطار والأساس لأهداف خطة التنمية الثامنة وسياساتها وبرامجها.

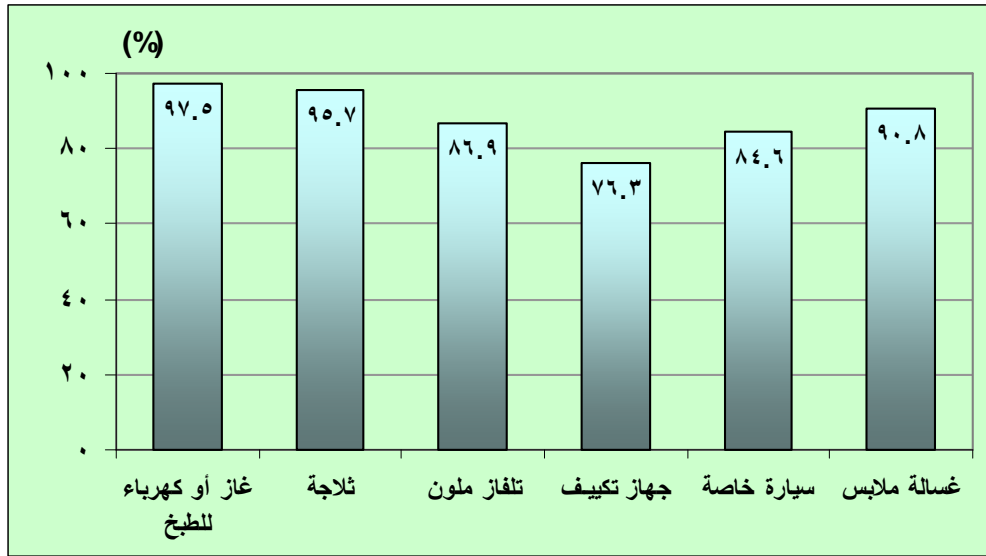
* الوضع السكني:

يتوافر للأسرة السعودية أغلب المتطلبات الضرورية من مستلزمات السكن الحديث، حيث إن (٩٧.٥٪) من الأسر تستعمل الغاز أو الكهرباء للطبخ، و(٩٥.٧٪) لديهم ثلاجة، و(٨٦.٩٪)

لديهم تلفاز ملون، و(٧٦.٣٪) لديهم جهاز تكييف، و(٨٤.٦٪) سيارة خاصة، و(٩٠.٨٪) غسالة ملابس، الشكل (١/١٦).

الشكل (١/١٦)

ملكية بعض السلع المختارة عند الأسرة السعودية



وأظهرت نتائج المسح الديموغرافي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) أن (٣٢.٧٪) من الأسر تسكن في شقة، و(٢٩.٨٪) في بيت تقليدي، و(٢٠.٢٪) في فيلا، والأعداد الباقية في أنواع أخرى من المساكن.

من ناحية أخرى ارتفع متوسط نسبة تكلفة إيجار المسكن إلى متوسط دخل الأسرة في المملكة من (٢٦٪) خلال خطة التنمية السادسة إلى (٣٠٪) خلال خطة التنمية السابعة، وبالمقابل انخفض متوسط نسبة ملكية المساكن خلال المدة نفسها من (٦٥٪) إلى (٤٤.٥٪) نتيجة محدودية فرص التمويل العقاري وعدم مواكبة قروض صندوق التنمية العقارية للطلب المتزايد عليها في السنوات الماضية.

وبالتالي تبين المؤشرات أعلاه أن الوضع السكني للأسرة السعودية يتسم بإيجابيات واضحة سواء من حيث المتطلبات الصحية والبيئية أو توفر المستلزمات المادية الضرورية للعيش اللائق. إلا أنها تبين أيضاً أن مسألة السكن وتوفره بالنسبة للأسرة السعودية بدأ يحتل

جزءاً أكبر من همومها، وبشكل خاص لذوي الدخل المتوسط والمنخفض، مما يستدعي معالجات جذرية وسريعة.

* الوضع التعليمي:

حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية تغيرات أساسية في الوضع التعليمي للأسرة السعودية، إن كان على مستوى انخفاض أعداد الأميين في الأسرة أو زيادة أعداد الملتحقين بالنظام التعليمي وهو ما انعكس بصورة إجمالية على الهوية التعليمية لأفراد الأسرة وخاصة فيما يتعلق بالإناث.

من مجموع الذكور في الأعمار (١٠) سنوات فما فوق في الأسر المشمولة بالمسح الديموغرافي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) كان (١١.١٪) أميون، و(١٦.٧٪) يقرؤون ويكتبون، و(٢٦.٢٪) أكملوا التعليم الابتدائي، و(٢٠.٣٪) التعليم المتوسط، و(١٥.٦٪) التعليم الثانوي، و(٦.٩٪) التعليم الجامعي. ومن مراجعة البيانات المتعلقة بالبنية التعليمية حسب الأعمار يتضح التغيير في الهوية التعليمية بالنسبة لأجيال الأسرة من الذكور، فعلى سبيل المثال كانت نسبة غير المتعلمين من الذكور في عمر (٦٠) عاماً فما فوق هي (٦٥.٧٪)، في حين بلغت النسبة المماثلة لفئات العمر (٤٠-٤٤) عاماً فقط (١٤.٩٪)، وتقرب النسبة من الصفر بالنسبة لفئات العمر (١٠-١٤). بعبارة أخرى هناك تغيير جذري حاصل (ويحصل) في الهوية التعليمية لرب الأسرة وأجيالها.

ومع الاختلاف في النسب فإن ذات الاتجاهات الإيجابية قائمة بالنسبة للإناث في الأسرة، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية بين الإناث في عمر (١٠) سنوات فما فوق، كانت (٢٨.٩٪)، واللاتي يقرأن ويكتبن (٢٣٪)، والحاصلات على الشهادة الابتدائية (٢١٪)، والشهادة المتوسطة (١٣٪)، والشهادة الثانوية (١١٪)، والحاصلات على الشهادة الجامعية (٣٪). وكما للأجيال من الذكور في الأسرة فإنه للنساء اللاتي لم ينلن نصيبهن من التعليم في الأعمار (٦٠) سنة فما فوق (٩٤.٤٪)، في حين أن النسب المماثلة لفئات العمر (٤٠-٤٤) عاماً نحو (٥٥.٦٪) ونحو (٣٪) فقط لفئات العمر (١٠-١٤) عاماً. ويمكن الاستنتاج هنا أن الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث في الأسرة السعودية بدأت تضيق بشكل جدي، ويؤكد هذا التغيير الإيجابي معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي للأعمار (٦-٩) سنوات حيث إن الفجوة

اختلفت تقريباً وخاصة في المناطق الحضرية. مما يعني أنه على مدى السنوات القليلة القادمة ستتغير وبشكل كامل الهوية التعليمية للزوج والزوجة في الأسرة السعودية من أمية أو قليلة التعليم إلى متعلمة، وما إلى ذلك من أثر كبير على التربية والتواصل التعليمي في الأسرة. ويجب الإشارة هنا إلى قرار مجلس الوزراء حول إلزامية التعليم من (٦-١٥) سنة للذكور والإناث ودوره الإيجابي في تضيق الفجوة التعليمية.

إن التغيير الإيجابي في الوضع التعليمي في الأسرة السعودية قائم ويزداد رسوخاً كما يتضح من نتائج مسح صحة الأسرة لعام ١٤١٧هـ (١٩٩٦) التي تبين أن (٩٣٪) من النساء يفضلن حصول بناتهن على تعليم جامعي، في الوقت الذي بلغت نسبة من يفضلن التعليم الجامعي للأولاد (٩٧٪)، مع وجود اختلاف بين المناطق الحضرية والقروية في هذا المجال. إلا أن المثير للإعجاب أن النسب لا تزال عالية جداً حتى في المناطق القروية، مما يشير إلى رسوخ القناعة لدى الأسرة في الأهمية المطلقة لحصول الأولاد والبنات على التحصيل الجامعي وعدم الاكتفاء بالتحصيل التعليمي الأدنى. وفي الوقت نفسه تبين نتائج المسح، كنتيجة ملازمة للتطور في البنية التعليمية للأسرة، أن (٩١٪) من النساء المتزوجات يفضلن أن تعمل بناتهن في وظائف، و(٤٪) منهن يفضلن ذات الأمر ولكن بشروط معينة. أما في المناطق الحضرية فقد بلغت نسبة اللاتي رفضن هذا الأمر لبناتهن (٣.٩٪)، وبلغن في المناطق القروية (٧.٣٪). أي أن الأسرة في المملكة ترغب في تعليم الأبناء والبنات وتشغيلهم على نحو متساوٍ إلى حد كبير. ومع الأخذ في الحسبان الحجم الكبير للأسرة والنسب العالية لأفرادها من الذين هم في سن التعليم والعمل، فإن النتائج المشار إليها أعلاه، تؤكد الضغوط الملحة لتوفير خدمات التعليم وفرص العمل للجنسين معاً.

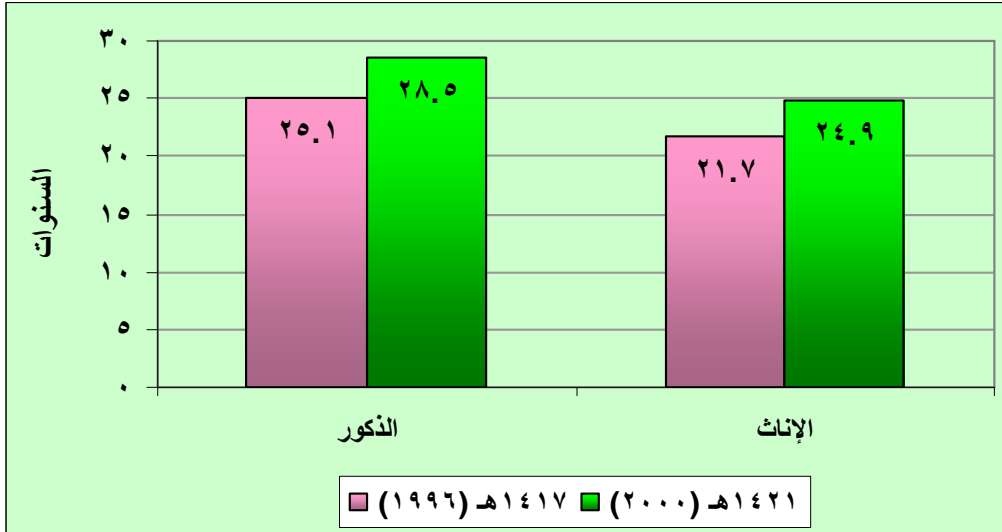
* الوضع الزواجي:

تبين نتائج مسح صحة الأسرة السعودية حصول تغير في متوسط العمر عند الزواج للمرة الأولى حيث انخفضت نسبة الزواج في الأعمار الصغيرة. وتشير البيانات إلى أن نسبة هذا الزواج عند العمر (١٨) سنة أو أقل، قد انخفضت من (٧٥٪) بين النساء في الفئة العمرية (٣٥-٤٩) سنة، إلى (٥٥٪) بين النساء في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة، وإلى نحو (٣١٪) بين النساء في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة.

وتتضح الاتجاهات أعلاه بشكل أفضل عند احتساب متوسط عمر العزوبية عند الزواج من بيانات المسح الديموغرافي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، حيث بلغ متوسط عمر الإناث عند الزواج (٢٤.٩) عاماً وعند الذكور (٢٨.٥) عاماً. ولم تتضح فروقات جديّة عند احتساب المتوسط للمناطق القروية والحضرية. غير أنه عند مقارنة هذه البيانات بنتائج مسح صحة الأسرة لعام ١٤١٧هـ (١٩٩٦)، يتضح أن المتوسط شهد ارتفاعاً كبيراً خلال هذه المدة حيث كان (٢١.٧) عاماً للإناث و(٢٥.١) عاماً للذكور، مما يشير إلى حصول تغيرات ملحوظة ليس فقط في سن الزواج للجنسين بل كذلك في التوجهات المجتمعية ذات العلاقة بالزواج المبكر بما في ذلك من مدلولات على بنية الأسرة في المملكة، الشكل (٢/١٦).

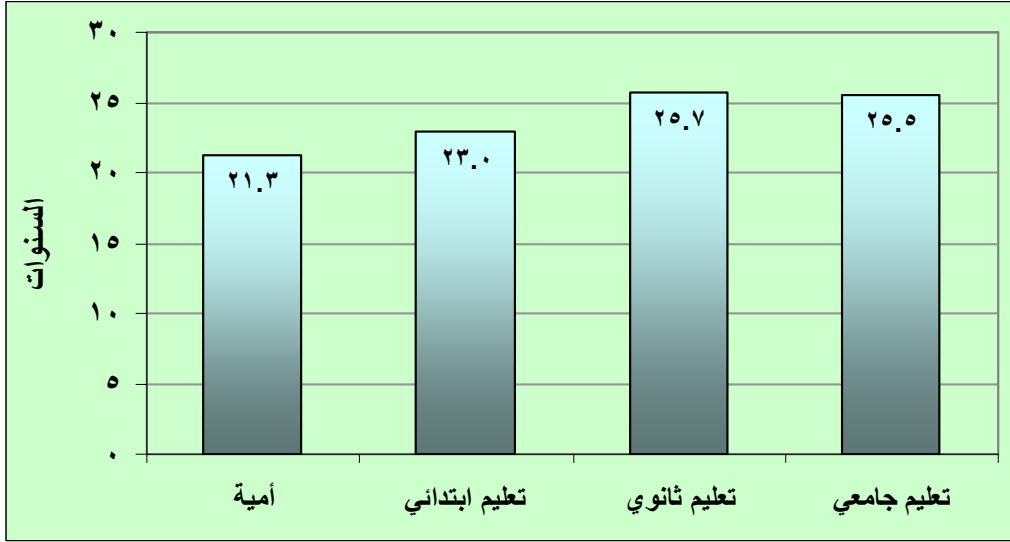
إضافة إلى ما ذكر أعلاه فإن نتائج مسح صحة الأسرة السعودية تبين وجود علاقة بين التعليم وسن الزواج الأول للإناث. ففي الوقت الذي كان متوسط عمر الفتاة الأمية عند الزواج هو (٢١.٣) عاماً، كان المتوسط (٢٣.٠) عاماً للخاصة على التعليم الابتدائي، و(٢٥.٧) عاماً للخاصة على التعليم الثانوي، و(٢٥.٥) عاماً للخاصة على التعليم الجامعي. وبالتالي فإن سنوات التعليم ومراحلها تمثل عاملاً مهماً في تحديد السن المفضل أو المناسب للزواج، الشكل (٣/١٦).

الشكل (٢/١٦)
تطور متوسط العمر عند الزواج



الشكل (٣/١٦)

متوسط العمر عند الزواج للفتاة حسب مستوى التعليم
من واقع مسح صحة الأسرة السعودية في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦)



إن التغير الحاصل في توجهات الأسرة وأجيالها نحو أنماط الزواج والأسرة يمكن قياسه من خلال العديد من المدخلات منها حجم الأسرة أو عدد الأطفال المفضل ومقارنته بالعدد الفعلي. في الوقت الذي تفضل فيه (٤٨٪) من النساء أن تنجب بناتهن في المستقبل (٦) أطفال أو أكثر، و(٣٨٪) يفضلن (٤) أو (٥) أطفال. يلحظ أنه بين النساء المتزوجات من فئة العمر (٣٠-٣٤) عاماً كانت نسبة اللواتي لهن (٥) ولادات حية أو أكثر (٦٠.٨٪)، على حين كانت (٨٤.٩٪) من فئة العمر (٤٥-٤٩) عاماً. مما يعني أن الجيل الأصغر عمراً له توجهات واضحة نحو الأسرة الأصغر عدداً على غير ما كانت عليه التوجهات التقليدية.

أما المسألة الأخرى التي شهدت تغيراً في أنماط الزواج وخاصة مع ارتفاع وتأثر التعليم للإناث، فهي الزواج من الأقارب. حيث تشير نتائج المسح إلى أن الزواج من الأقارب، وبصفة خاصة الأقارب من الدرجة الأولى، يحدث بدرجة عالية وسط المجتمع. إلا أن تفضيل هذا النمط من الزواج يقل مع تصاعد مستوى تعليم الفتاة. في حين نجده يمثل (٥٨٪) من زيجات اللاتي لم يدخلن المدرسة، ونراه يصل إلى (٥٠٪) وسط اللاتي أكملن التعليم الابتدائي، وإلى (٣٦٪) وسط اللاتي أكملن التعليم الجامعي.

كما تبين نتائج المسح أن تعدد الزوجات ينتشر بصورة أكبر في المناطق القروية مقارنة بالمناطق الحضرية حيث إن نسبة النساء المتزوجات دون الخمسين من العمر اللواتي لأزواجهن زوجات أخريات (١٦٪) في المناطق الحضرية و(٢٦٪) في المناطق القروية. كما تبين النتائج وجود علاقة عكسية بين تعدد الزوجات ومستوى تعليم المرأة، حيث تبلغ النسبة بين الأميات (٢٨.٣٪) وتنخفض إلى (٧.٩٪) بين الحاصلات على الشهادة الجامعية. وقد تكون المسألة الأكثر إلحاحاً في التغيرات الحاصلة في الوضع الزواجي هو الارتفاع الحاصل في معدلات الطلاق. حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب لعدد صكوك الطلاق (٤٪) خلال المدة ١٤١٣-١٤٢٢هـ (١٩٩٣-٢٠٠١)، بينما بلغ المعدل المماثل لعقود الزواج (٣.٣٪). وفي الوقت الذي لا تتوفر فيه بيانات عن أسباب الطلاق أو الخلفية التعليمية والاقتصادية لحالات الطلاق، إلا أنه يمكن استنتاج حصول ارتفاع في نسبة الطلاق مما يستوجب دراسة هذه الظاهرة والتوجه نحو معالجتها والتعامل مع نتائجها الاقتصادية والاجتماعية.

* الوضع الصحي:

يمكن تقويم التغيرات الحاصلة في الوضع الصحي للأسرة في المملكة من خلال التطور الذي حصل في المستوى الصحي العام وآثاره على الأسرة من جهة، والتغير في النظرة نحو الأمور الصحية من جهة أخرى، والتي تتمثل في الاختلاف في توجهات الأجيال ومدى تقبلها للممارسات الصحية الحديثة.

ويعد متوسط العمر المتوقع عند الولادة أحد أفضل المؤشرات للتطور الصحي في البلدان حيث يمكن اعتماده مؤشراً لخلاصة الجهود في تطوير الوضع الصحي في البلد المعني. وقد ارتفع هذا المتوسط في المملكة من (٥٣) عاماً في السبعينيات إلى (٧١.٩) عاماً في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة (٧١) عاماً للذكور و(٧٣.٦) للإناث. ويضع هذا المتوسط للعمر المتوقع عند الولادة المملكة في مصاف العديد من الدول المتقدمة في هذا المضمار، مما يعني حصول تغيير إيجابي وأساسي في بنية الخدمات الصحية في المملكة أدى إلى التقدم المشار إليه أعلاه.

وإذا كانت المؤشرات الصحية العامة تبين تطوراً واضحاً في المستوى الصحي للفرد في المملكة، فإن المؤشرات الخاصة بالأسرة تؤكد تلازم التقدم على المستويين العام والأسري

لتحقيق النتائج المرجوة. فبدون لجوء الأسرة إلى الاستفادة من الخدمات الصحية المتوفرة بشكل منتظم لن يكون ممكناً تحقيق التقدم الصحي على المستوى العام. ويلحظ في هذا المجال أنه من مجموع أفراد الأسر (١٥ سنة فما فوق) المشمولة بالمسح والذين استخدموا الأنماط المختلفة من الخدمات الصحية، (٨٣.٣٪) استشاروا طبيباً، و(٢.٨٪) ممرضة مديرة، و(٧.٨٪) صيدلانياً، و(١.٦٪) فقط استشاروا معالماً تقليدياً. أما المظهر الآخر للاستخدام المكثف للخدمات الصحية يتضح من كون (٩٥٪) من الأطفال قد أكملوا كافة التطعيمات اللازمة. كما أنه من إجمالي الولادات الحاصلة خلال السنوات الثلاث الماضية، (٩٠٪) منها كانت الأم الحامل قد تلقت خدمات صحية، و(٩١٪) من حالات الولادة تمت في مؤسسة صحية.

إن جميع هذه المؤشرات تبين بوضوح التقبل العالي والتفاعل الإيجابي بين الأسرة والمؤسسات الصحية والذي تتضح آثاره في التقدم الصحي الذي شهدته المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية.

٢/٢/١٦ وضع الخدمات الاجتماعية

هناك عدد كبير ونطاق واسع من الخدمات المباشرة المقدمة للأسرة من قبل الدولة والجمعيات الأهلية. ويكون من باب التكرار في هذا الفصل استعراض كامل هذه الخدمات أو تقديم خارطة متكاملة لها. غير أنه يمكننا في هذا الفصل الإشارة إلى نوعين من الخدمات. الأول، هو الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والإسكان (التي تم تناولها تفصيلاً في فصول خاصة بها في هذه الوثيقة) حيث تقدم هذه الخدمات الاجتماعية إلى جميع السكان. أما النوع الثاني من الخدمات فيتعلق بخدمات الرعاية الاجتماعية والتي تقدم حصراً إلى فئات ذات احتياجات خاصة وتتولى توفيرها أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية. وتشمل خدمات الرعاية الاجتماعية فئتين من الخدمات: الأولى الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز، والثانية المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية.

* خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية:

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم خدماتها من خلال مجموعة من مؤسسات الرعاية والتنمية توفر الخدمات التالية:

- خدمات خاصة بالمعاقين والمشلولين من خلال (٢٩) مركز تأهيل، حيث بلغ عدد المستفيدين (٨٠٦٢) فرداً عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).
 - رعاية الأطفال اليتامى من خلال أربع دور للحضانة الاجتماعية، واثنى عشرة داراً للتربية الاجتماعية للذكور والإناث، ومؤسستين نموذجيتين للتربية الاجتماعية، وبلغ عدد المستفيدين من دور رعاية الأيتام (١٩١٢) فرداً عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).
 - رعاية المسنين غير القادرين من خلال (١٠) دور لرعاية المسنين. وبلغ عدد المستفيدين (٦٦٤) فرداً عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).
 - رعاية الأحداث وملاحظتهم من خلال خمس دور للتوجيه الاجتماعي، و(١٢) داراً للملاحظة الاجتماعية، وثلاث مؤسسات لرعاية الفتيات. وبلغ مجموع المستفيدين من هذه المؤسسات عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) ما مجموعه (١٣٦٨٤) فرداً.
 - خدمات تنمية المجتمع المحلي من خلال (٧) مراكز خدمة اجتماعية في المدن الرئيسية و(١٨) مركز تنمية في القرى، و(٩٥) لجنة تنمية في القرى أيضاً. وبلغ مجموع المستفيدين من مشاريع المراكز واللجان (١٢١٦٩٠) فرداً عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).
- وإضافة إلى الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال مؤسساتها، فإن الوزارة تقدم مجموعة من خدمات الرعاية غير المؤسسية كبرنامج الأسر الحاضنة، وبرنامج مساعدة الأطفال المشلولين داخل أسرهم، وبرنامج مساعدة المعاقين. وبلغ مجموع عدد المستفيدين من هذه البرامج (٩٠٣١٤) فرداً عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).
- وتجدر الإشارة إلى أن مجموع أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية المؤسسية وغير المؤسسية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية بلغ (٢٣٦٣٢٦) فرداً عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، موزعون كما يلي: (٥١٪) من المجموع كانوا من المستفيدين من مراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية ولجانها، و(٣٦٪) من برنامج المساعدة المالية الذي يقدم لأهالي المعاقين ومساعدتهم داخل أسرهم، و(٦٪) للمتحقين في مؤسسات رعاية الأحداث وملاحظتهم، والباقي (٧٪) للمستفيدين من دور رعاية الأيتام وكبار السن والمعاقين.

* خدمات الجمعيات الأهلية:

بلغ عدد الجمعيات الأهلية في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١) (٢٢٦) جمعية، منها (٢٠٤) جمعيات رجالية، و(٢٢) جمعية نسائية، وتقدم هذه الجمعيات مجموعة واسعة من النشاطات شملت البرامج الآتية:

- التعليم والتدريب والتأهيل، وبلغ مجموع المستفيدين (٥٥٤١١) طفلاً.
 - رعاية الطفولة، وبلغ مجموع المستفيدين (٩٧٢٦٤) طفلاً.
 - الرعاية الصحية، وبلغ مجموع المستفيدين (٩٨٤١١٧) فرداً.
 - رعاية المعوقين وكبار السن، وبلغ مجموع المستفيدين (١٧٢١١) فرداً.
 - الإسكان الخيري وتحسين المسكن، وبلغ مجموع المستفيدين (١١١٥١) فرداً.
- وبذا يكون مجموع المستفيدين من برامج الجمعيات الأهلية لعام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١) (١١٦٥١٥٤) فرداً، أي ما يقرب من خمسة أضعاف المستفيدين من خدمات الرعاية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية. كما تجدر الإشارة إلى أن مجموع المصروفات للجمعيات الأهلية على النشاطات والبرامج والمساعدات بلغ خلال المدة ١٤٠٢-١٤٢٢هـ (١٩٨٢-٢٠٠١) (٨.٦) بليون ريال، علماً أن الإعانات الحكومية للجمعيات الأهلية لم تتجاوز في المتوسط (١١.٧٪) من مصروفات الجمعيات.

٣/١٦ القضايا والتحديات

سيتم في هذا الجزء استعراض أبرز القضايا والتحديات المتعلقة بالأسرة التي تستوجب إيلاءها الاهتمام في خطة التنمية الثامنة. وكما سيلحظ فإن العديد من هذه القضايا تتشابه مع ما ورد في الفصول الأخرى من معالجات قطاعية، منها التوسع في الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل وغيرها. فالمهم في هذا الأمر هو إعطاء البعد والمضمون الأسري لهذه الخدمات. فعلى سبيل المثال: يُنظر في المجال التعليمي إلى الجوانب المتعلقة بالمنهج والأسرة وتفعيل مجالس الآباء والأمهات ونوعية التعليم والامية... وهكذا. ويُنظر في الأمر ذاته بالنسبة للخدمات الصحية المتمثلة في الاهتمام بصحة الأم والطفل ورعايتهما. فالهدف الأساسي هو دعم الأسرة كونها الوحدة الأساسية في المجتمع وإسنادها لترسيخ دورها كعنصر تنموي فاعل.

١/٣/١٦ تعدد الشركاء والتنسيق

إن القضية الأولى التي يثيرها موضوع الأسرة هو تعدد الجهات المسؤولة عن تقديم الدعم والخدمات. فبحكم تعدد الفئات الأسرية والعمرية واحتياجاتها يصبح من غير المنطقي أو الممكن وجود جهاز حكومي واحد يكون مسؤولاً عن جميع الخدمات التي تقدم للأسرة، حيث لا بد من إطلاعاً عن الدور الحيوي للجهات المتخصصة (كالتربية والتعليم، والصحة، والعمل، والشؤون الاجتماعية وغيرها). فكل جهة تقدم خدماتها المتخصصة والضرورية إلى الأسرة في نطاق مهماتها ومسؤولياتها. وبالتالي فالمسألة ليست إيجاد بديل يوحد كل هذه الجهات في جهة واحدة، بل القناعة بأن الجميع هم شركاء في تقديم الدعم ولكل جهة دورها الأساسي والضروري في هذا المجال التنموي، مما يجعل من إيجاد آلية للتنسيق بين جميع الشركاء مسألة على جانب كبير من الأهمية. فالتنسيق لن يضمن عدم تكرار الجهود التي تجنب هدر الموارد البشرية والمالية فحسب، بل يضمن أيضاً اكتشاف الفجوات في الدعم المقدم واقتراح السياسات والبرامج الهادفة إلى ردم هذه الفجوات.

إن تشكيل آلية للتنسيق بين الجهات التي تعنى بتقديم الخدمات للأسرة يجب أن تضمن ليس فقط مراعاة التنسيق بين الجهات الحكومية، بل أيضاً بينها وبين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص. فالجمعيات الأهلية تقدم العديد من البرامج والنشاطات التي تستهدف الأسرة وتطوير أوضاعها، حيث تقترب إسهاماتها في هذه المجالات من ألف مليون ريال سنوياً. أما القطاع الخاص فهو يقدم من خلال دفعه زكاته السنوية لمصلحة الزكاة والدخل الجزء الأكبر من المساعدات التي تقدمها وكالة الضمان الاجتماعي للفئات المحتاجة، كما تمكن إسهاماته المادية الجمعيات الأهلية من أداء مهماتها التنموية. وفي إطار هذه المشاركة المهمة والواسعة للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية، سيكون ضرورياً بلورة آلية تنسيق فاعلة تضم الجهات الثلاث: الدولة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص لدعم الأسرة وإسنادها.

لذا تقترح الخطة تشكيل هيئة وطنية تعنى بشؤون دعم وإسناد الأسرة وتضم جميع الشركاء المشار إليهم أعلاه، الإطار (١/١٦).

الإطار (١/١٦): أهداف الهيئة الوطنية المقترحة لدعم شؤون الأسرة ومهامها

الأهداف:

- تفعيل دور الأسرة في المجتمع بما يمكنها من أداء دورها تجاه أفرادها والمجتمع.
- تمكين الأسرة من تعزيز الروابط الاجتماعية.
- الدعم والإسناد إلى جميع الجهات المعنية بشؤون الأسرة.
- التنسيق بين الجهات المعنية بشؤون الأسرة في إطار السياسات المعتمدة.
- ترسيخ الوعي الأسري والتصدي للظواهر السلبية التي تواجه الأسرة.
- بناء قاعدة معلومات متطورة عن مختلف الجوانب المتعلقة بالأسرة وتيسير توفيرها لجميع الجهات المعنية بشؤون الأسرة لتشكل الأرضية العلمية التي يمكن الاستناد إليها في رسم السياسات والبرامج.

المهام:

ولتحقيق أهدافها تتولى الهيئة المقترحة عدداً من المهمات منها:

- رسم السياسة العامة لرعاية الأسرة في المملكة.
- وضع المؤشرات في مجال الأسرة.
- إيجاد آليات تنسيق بين الشركاء الثلاثة (الدولة، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص) على المستويات الوطنية والمحلية (المناطق).
- إجراء الدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات حول مختلف قضايا الأسرة.
- إعداد برامج إعلامية وثقافية للتوعية موجهة للأسرة.
- إصدار النشرات والمجلات والمواد المطبوعة والمرئية والألكترونية ذات العلاقة بشؤون الأسرة.
- اقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح الخاصة بشؤون الأسرة وبما يعزز فاعلية دورها في المجتمع.

٢/٣/١٦ الأنظمة

تضم الأسرة بطبيعتها تكوينها فئات قد تتباين أو تتفق احتياجاتها، إلا أنها في جميع الأحوال متنوعة (الطفل والمرأة والشباب وكبار السن ... الخ). كما أن قضاياها وسياساتها تمثل في مجملها ركيزة أساسية وحجر الزاوية في البناء الاجتماعي وتنمية المجتمع. وحيث إن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع واللبنة في البناء الاجتماعي، لذا يجدر دعمها وحمايتها وتعضيدها، خاصة أنها تمر اليوم بتغيرات أساسية في شكلها وبنيتها وفي العلاقات السائدة بين أفرادها. إذ أدى التغيير الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي السريع، وتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة

داخل البيت وخارجه، والتوسع العمراني وغيره من التطورات، إلى زيادة الضغوط على الأسرة. كل هذا يتطلب مراجعة الأنظمة ذات العلاقة بالأسرة، والنظر في مدى ملاءمة الأنظمة المعتمدة مع أوضاعها، وفيما إذا كانت هذه الأنظمة واللوائح توفر الأرضية الملائمة والكافية لغرض تنظيم شؤونها وتحديد حقوقها وواجباتها وأدوار الجهات المختلفة في ضوء التغيرات المجتمعية الحاصلة.

ويشار في هذا السياق إلى السجل الحافل بالأنظمة واللوائح في المملكة، حيث تستند الجهات والأجهزة الحكومية إلى هذه الأنظمة واللوائح في تنظيم شؤونها وبرامجها المتعلقة بالأسرة كل حسب اختصاصه. إلا أنه، وكما هو الحال في جميع دول العالم، فإن الأنظمة واللوائح قلماً تستبق التغيرات الاجتماعية، وبالتالي يصبح من الضروري ضمان أن تواكب الأنظمة واللوائح هذه التغيرات على الصعيدين المحلي والعالمي.

من جهة أخرى، هناك العديد من الأنظمة واللوائح التي تنظم المسائل المتعلقة بكبار السن، منها الخاصة بتنظيم دور الرعاية الاجتماعية لهم، وأخرى تعنى بالحماية الاقتصادية كنظام التقاعد، ونظام التأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي. ومع أهمية هذه الأنظمة واللوائح تبقى الحاجة إلى نظام شامل يختص بكبار السن ويعنى بحقوقهم على جميع المستويات ودور المجتمع وأجهزته المختلفة في رعايتهم وإسنادهم.

وذاً الشأن ينطبق على الطفولة والحاجة لنظام شامل يتعلق بالطفولة في المملكة وحقوقها وما يترتب على أجهزة الدولة والمجتمع من دعمها والمحافظة عليها ومن ثم العقوبات المترتبة على الإخلال بهذه الحقوق.

كما أن هناك حاجة لنظام متكامل ينظم ويرعى شؤون الأحداث ويلزم مختلف الجهات بأدوار ومهام محددة يضمن في نهاية المطاف إعطاء الخصوصية اللازمة للأحداث ورعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم، وإيلاء المسائل المتعلقة بالوقاية من الجنوح قدراً متساوياً من الاهتمام إضافة إلى الإجراءات العلاجية والعقابية.

ومع تسارع وتائر مشاركة المرأة في سوق العمل هناك حاجة إلى تطوير بعض الأنظمة وتعديلها حتى تكون أكثر ملاءمة لتشجيع انخراطها في النشاط الاقتصادي مع ضمان دورها الفاعل نحو أسرتها حتى لا يكون نشاطها الاقتصادي مكبلاً لرسالتها في الأسرة وعائقاً أمام فاعلية دورها زوجةً وأمّاً. وهنا يمكن الاستفادة من بعض التجارب العالمية الناجحة في المواءمة

يبين عمل المرأة ودورها أمماً وزوجة من خلال المحفزات والضوابط والتعليمات. ويمكن كمرحلة أولى مراجعة الأنظمة واللوائح باتجاه تطوير إجازة الولادة والأمومة، والإجازات دون مرتب للتفرغ المؤقت لرعاية الأطفال دون سن الخامسة، والتقاعد المبكر، والدوام الجزئي، والحضانات التعاونية في أماكن العمل، وغيرها. وفي الوقت نفسه هناك حاجة لمعالجة ضعف مشاركة المرأة في الاستثمار وتمكينها من الانخراط في النشاط الاقتصادي كربة عمل من خلال إعادة النظر في الأنظمة والتعليمات التي تحد من قيام المرأة بالاستثمار في العديد من قطاعات الأعمال. كما تبرز الحاجة إلى مراجعة نظام رعاية المعوقين باتجاه تشجيع وتسهيل قيام الأسرة والمجتمعات المحلية برعايتهم والاستفادة من التوجهات الحديثة في هذا المجال.

٣/٣/١٦ تطوير الخدمات الاجتماعية

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية بتأدية مهماتها بكفاءة عالية، خاصة تلبية مساحة واسعة من الاحتياجات أو حجم الطلب على الخدمات التي يوفرها. إلا أن نوع الخدمات وكفايتها ومدى رضا المستفيدين عليها لا توفره المؤشرات الحالية. لذا سيتم خلال الخطة الثامنة إجراء دراسة تقييمية لخدمات الرعاية الاجتماعية، تشمل استطلاع آراء المستفيدين من أفراد وأسر، يتم على ضوءها مراجعة السياسات والإجراءات والمعايير الحالية نحو تعزيز كفاءة هذه الخدمات وفعاليتها.

ومن جانب آخر، وفي إطار تحسين نوعية الخدمات سيتم تعزيز التوجه نحو تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بتقديم الخدمات الرعائية الاجتماعية بشكل مباشر بدلاً من قيام أجهزة الدولة بها، على أن تتولى الأجهزة الرسمية مهام الإشراف والمتابعة والدعم. وبالتالي سيتم خلال الخطة الثامنة التوسع في الخدمات غير المؤسسية، وتمكين الجمعيات الأهلية من تولي مسؤوليات تقديم الخدمات المؤسسية الرعائية والاجتماعية فيما عدا الخدمات الخاصة بجنوح الأحداث. على أن يتم في الوقت ذاته وضع آليات فاعلة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية للإشراف والمتابعة والدعم للجمعيات الأهلية.

إن الدور الجوهرى للجمعيات الأهلية لا يتطلب الدعم المالى فحسب، بل أيضاً يتطلب ضمان الإشراف والدعم الفنى لتمكين هذه التجربة المتميزة فى المملكة من أن تأخذ بعدها الحقيقى كإحدى "الممارسات المتميزة" فى المنطقة.

٤/٣/١٦ الفقر والأمان الاجتماعي

إن الفقر أوسع من أن يُحصَر بمستويات الدخل الدنيا، لأن له أبعاداً عديدة. فالفقر هو الجوع وانعدام المأوى وهو أن تكون مريضاً ولا تستطيع الذهاب الى الطبيب، والفقر إلى جانب ذلك هو عدم القدرة على الذهاب الى المدرسة وعدم معرفة القراءة والكتابة، والفقر هو البطالة وعدم وجود عمل والخوف من المستقبل وأن تعيش ليومك فقط، والفقر هو موت طفل بسبب مرض أصابه من ماء ملوث. بهذا المعنى الواسع للفقر يمكن الاستنتاج أن مكافحة الفقر وتداعياته تأخذ اشكالاً وصيغاً عديدة لا يمكن حصرها في قطاع أو نهج واحد. إلا أنه رغم سعة الموضوع وتشعباته تبقى البطالة السبب الرئيس للفقر. وإلى حين استكمال الدراسات التي يتم اعدادها حالياً في إطار إعداد استراتيجية معالجة الفقر. فإنه من الضروري التأكيد على أن ظاهرة الفقر في المملكة محدودة وتتركز في جيوب محددة وليست حالة عامة منتشرة، خاصة مع التطور الواسع للتعليم والصحة العامة الذي بينته المؤشرات الواردة في هذه الوثيقة. لكن الاستنتاج أن الفقر هو حالة تتركز في جيوب محدودة لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية محاربهه أو إعطائه أولوية أكبر من التي يستحقها، بل يعني فقط وضعه في إطاره الصحيح وتوفير المعالجات اللازمة لمكافحته.

وفيما يتعلق بالبطالة، فقد بلغ معدلها لعام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) (٩.٧٪). وهذا المعدل يزيد بين الإناث عنه بين الذكور. كما أن معدلات البطالة عند الذكور تبلغ مداها الأعلى بين حملة الشهادة الثانوية (١٠.٨٪)، في حين تبلغ هذه النسبة عند الإناث ممن يحملن الشهادة الثانوية نحو (٢٧.٩٪).

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة تصيب فتيات الأسرة من مخرجات نظام التعليم، وكذلك شباب الأسرة، وأخيراً وفي حدود أدنى رب الأسرة. وهذا يعني أن تداعيات بطالة الشباب تضع على أكتاف رب الأسرة مسؤوليات عائلية إضافية علاوة على الضغوط الاجتماعية.

وقبل تناول الترتيبات القائمة في المجتمع لمساعدة الأسر الفقيرة ومواجهة حالات العوز في مجتمع تسود فيه مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن نمط الأسرة الممتدة التي كانت توفر أشكالاً من الدعم والتكافل الاجتماعي لم يعد النمط الشائع للأسرة الحديثة مما يتطلب إرساء تدابير فاعلة في الضمان الاجتماعي تتمكن من تعضيد الأسرة بوصفها الوحدة

الاجتماعية الأساس، وهذا يتطلب شراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لهذا الغرض. وقد سبق بيان مجموعة الخدمات الاجتماعية الرعائية التي تتولى الدولة والجمعيات الأهلية تقديمها إلى فئات المجتمع ذات الاحتياجات الخاصة التي هي عموماً من فئات الدخل المنخفض. إلا أن ذات الجهات المسؤولة تتولى كذلك تقديم الدعم المالي لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المعاشات والمساعدات المالية حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم معاشات الضمان الاجتماعي إلى مجموعة من الفئات: العجزة والأيتام، والنساء اللاتي لا عائل لهن، وأسر السجناء وضحايا الكوارث الفردية، وغيرهم من المحتاجين.

وقد ارتفعت على مدى السنوات المبالغ المدفوعة إلى هذه الفئات، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإففاق على المعاشات خلال المدة ١٤١٣/١٤١٤هـ ولغاية ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (١٩٩٣-٢٠٠٣) نحو (١.٧٪) وذلك من (٢٥١٤) مليون ريال إلى (٢٩٨٥) مليون ريال، وللإففاق على المساعدات نحو (٤.٥٪). غير أن الملاحظ في مجال المعاشات أن المبالغ المدفوعة، إضافة إلى كونها تدفع سنوياً وليس شهرياً، تحتاج إلى مراجعة مستمرة في ضوء احتياجات الأسرة الفقيرة.

٤/١٦ استراتيجية التنمية

سيتم تنفيذ استراتيجية تطوير دور الأسرة في المجتمع والعناية بها من خلال الأهداف والسياسات التالية:

١/٤/١٦ الأهداف العامة

- تتمثل الأهداف الرئيسية في مجال الأسرة بخطة التنمية الثامنة فيما يلي:
- توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.
- كفالة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة.
- دعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

٢/٤/١٦ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية في مجال الأسرة في خطة التنمية الثامنة على السياسات

التالية :

- تطوير التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالأسرة ورعايتها في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تشجيع العمل التطوعي وتوسعة فرص مشاركة المواطنين.
- إتاحة الفرص للقطاع الخاص للمشاركة في مجال الرعاية والتأهيل الاجتماعي.
- تعزيز الرعاية الاجتماعية لتغطية جميع الفئات ذات الاحتياجات.
- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية في جميع المناطق.
- إحداث دور ومؤسسات للملاحظة والتوجيه الاجتماعي في جميع المناطق.
- التوسع في إنشاء مراكز التأهيل الشامل في المناطق المحتاجة إليها.
- الاستمرار في تطوير نوعية وكفاءة الخدمات الاجتماعية.
- إعادة النظر في نظام الضمان الاجتماعي وأساليب تطبيقه ليتواءم مع المستجدات في المجتمع.
- مراجعة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وتطويرها خاصة التي تتعلق بالطفولة، والأحداث، والأيتام، والمعاقين، والمسنين.
- تطوير التنسيق بين الجهات المعنية للوصول إلى التكامل في الخدمات المقدمة للمستفيدين من قبل مختلف الجهات الحكومية والأهلية.
- إعداد الدراسات والمسوحات لتقويم مدى فاعلية خدمات شبكة الأمان الاجتماعي.

٣/٤/١٦ الأهداف المحددة

يتوقع تحقيق الأهداف المحددة التالية في مجال الأسرة خلال خطة التنمية الثامنة:

- تشكيل هيئة وطنية لدعم وإسناد الأسرة تمثل جميع الجهات المعنية، وتحديد مهماتها ومسؤولياتها.
- إعداد خطة إعلامية للتوجيه والإرشاد الاجتماعي والبدء في تنفيذها.

- اتخاذ القرار بشأن مشاركة القطاع الخاص في مجال الرعاية والتأهيل الاجتماعي وتحديد قواعد المشاركة وتنظيمها.
- إحداث دارين لرعاية المسنين.
- إحداث (٩) دور ومؤسسات لرعاية الأحداث.
- افتتاح (٤) مراكز للتأهيل الشامل للمعاقين.
- تنظيم دورات تدريبية سنوية للمتطوعين في العمل الاجتماعي بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة للرعاية الاجتماعية ونظام معلومات يربط الأجهزة والجهات الأخرى المعنية بالرعاية الاجتماعية في كافة المناطق.
- افتتاح (١٠) مكاتب للضمان الاجتماعي في المناطق المحتاجة.
- إجراء مراجعة لنظام الضمان الاجتماعي وتقويمه.
- مراجعة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وتطويرها.
- مراجعة آليات التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالأسرة بهدف تطويرها ورفع كفاءتها.
- إعداد مسح سنوي ودراسات شاملة لتقويم مدى فاعلية خدمات شبكة الأمان الاجتماعي.

الفصل السابع عشر المرأة والتنمية

١٧. المرأة والتنمية

١/١٧ المقدمة

مع التطور الذي شهدته المملكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتحويلات الإقليمية والعالمية التي صاحبت العولمة، برزت تحديات جديدة، ومن هذه التحديات قضية تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحتل موقعاً بارزاً على سلم الأولويات التنموية.

وفي هذا الشأن دأبت خطط التنمية المتعاقبة على تطوير أوضاع المرأة من خلال توسيع الفرص المتاحة لها في مجالات التعليم والصحة وغيرها، فضلاً عن إيجاد الوسائل لتمكين المرأة من الاستفادة من هذه الفرص. فعلى سبيل المثال، كان المحور الأول من المحاور الثلاثة في خطة التنمية السادسة هو "تنمية القوى البشرية الوطنية". وشمل أساسها الاستراتيجي السابع بنداً عن "العمل على زيادة إسهام المرأة في القوى العاملة بما يتفق والشريعة الإسلامية". وفي خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤) استمر التركيز على تنمية القوى البشرية الوطنية، ونص الأساس الاستراتيجي التاسع في الخطة على "التوسع في مجالات عمل المرأة بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية".

ويلحظ أن الأهداف المتعلقة بالمرأة في خطط التنمية المتعاقبة اهتمت بشكل رئيس بموضوع تحسين المشاركة في قوة العمل، أي بالجانب الاقتصادي للمشاركة المجتمعية للمرأة. وفي الوقت الذي تحققت فيه خلال الخطط السابقة العديد من الإنجازات في تطوير أوضاع المرأة، إلا أن الاهتمام على مستوى الأهداف والسياسات بقي في أغلبه متمركزاً في الجانب الاقتصادي.

في إطار ما ورد أعلاه يشكل اهتمام خطة التنمية الثامنة منعطفاً بارزاً في الجهود لتطوير أوضاع المرأة وضمان تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وابتداءً اعتمدت الخطة إطاراً مرجعياً أوسع من سابقه يؤكد على منظور تكاملي لتطوير أوضاع المرأة بدلاً من حصره بقضايا المشاركة بقوة العمل. فقد حدد الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة "الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية". كما تضمنت فصول خطة التنمية الثامنة أهدافاً وسياسات تعالج قضايا تطوير أوضاع المرأة في مجالات متنوعة كالتعليم والصحة والرعاية

الاجتماعية والقوى العاملة. وأفرد هذا الفصل ليتناول التوجهات الرئيسية لتفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تقتصر توجهات الدولة في تطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الأهداف الاستراتيجية والسياسات، بل تناولت بشكل مباشر بلورة آليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها. وفي إطار توجهات الدولة لزيادة فرص عمل المرأة السعودية وتنويعها، اعتمد مجلس الوزراء في ١٢/٤/٢٥هـ (٢٠٠٤/٥/٣١)، مجموعة من الضوابط والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء والتي سيؤدي تنفيذها إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط ونطاق مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

ويمكن تبويب هذه الضوابط والإجراءات في الآتي:

(أ) تطوير الخطط والآليات:

- تتولى وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور القرار.
- أن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خطته وبرامجه.
- تقوم وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بدراسة إمكانية تمديد إجازة الأمومة للمرأة العاملة ليكون ذلك حافزاً وميزة إضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.

(ب) تطوير آليات التنسيق:

- يتولى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاية تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد نشاطات ومجالات عمل للمرأة السعودية دون أن يؤدي ذلك إلى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة وتهيئة فرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لقيام هذه اللجنة، على أن تسهم الجهات الحكومية "كل جهة حسب اختصاصها" في تحقيق ذلك.

ج) تطوير المشاركة في القطاع الخاص:

- على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية، كل جهة في مجال اختصاصها، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات التي تمنحها هذه الجهات وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية.
- على الجهات ذات العلاقة تخصيص أراضٍ أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء.
- على وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الإجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بُعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة وتنفيذ ذلك ومتابعته.

د) تطوير المشاركة في الدولة:

- على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقسام نسائية، بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته، خلال مدة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ صدور هذا القرار.
- وقد تزامن هذا التوجه نحو النظرة التكاملية لتطوير أوضاع المرأة السعودية، مع الاهتمام الكبير والرعاية التي أولاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، برعاية اجتماعات اللقاء الوطني للحوار الفكري في ١٥/٤/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣/٦/١٥)، الذي شاركت فيه نخبة من الرجال والنساء.
- كما عقد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني اللقاء الثاني للحوار الفكري الذي أوصى بتعزيز دور المرأة في مختلف المجالات والدعوة لتأسيس هيئات وطنية متخصصة تعنى بشؤون الطفل والمرأة والأسرة. وتواصلت مع هذه التوصيات عقد اللقاء الوطني الثالث للحوار الفكري في ٢٤/٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤/٦/١٢) ليتناول حصراً مواضيع تتعلق بالمرأة، وكان عنوانه "المرأة، حقوقها وواجباتها وعلاقة التعليم بذلك".
- يتضح مما تقدم أن المملكة تسير بخطى مدروسة وأكيدة نحو ترسيخ المنجزات الحاصلة في أوضاع المرأة السعودية، وفي الوقت نفسه السعي نحو توسيع رقعة المنجزات بشكل تكاملي.

٢/١٧ الوضع الراهن

١/٢/١٧ الوضع الديمغرافي

إن أحد أبرز السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي تكمن في كونه مجتمعاً فتيماً، حيث إن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) سنة تبلغ (٤٠.٤٪)، والذين تزيد أعمارهم عن (٦٤) سنة (٣.٥٪)، ويعود سبب ذلك لارتفاع معدل النمو السنوي للسكان السعوديين والذي بلغ نحو (٢.٥٪) في المتوسط خلال المدة ١٤١٣-١٤٢٥هـ (١٩٩٢-٢٠٠٤). وبمقارنة هذا المعدل مع المتحقق من معدلات النمو السنوية للسكان في دول ومناطق أخرى يتضح الارتفاع الملموس في المملكة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة العربية (٢.١٪) ونحو (١.٥٪) في مجموعة الدول النامية، الجدول (١/١٧).

وهناك العديد من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السنوية للسكان، منها معدلات الخصوبة العالية وانخفاض معدلات وفيات الرضع. ويبين الجدول (١/١٧) أن معدل الخصوبة الكلي للمرأة في المملكة العربية السعودية، بلغ (٣.٨) مولود، وهو أعلى من المعدل السائد في الدول المتقدمة (١.٦) والدول النامية (٣.١). أما معدل وفيات الرضع، ونتيجة لتطور الوضع الصحي في المملكة، فقد بلغ (١٩.١) حالة لكل ألف مولود حي، وهو أقل بكثير من المعدلات المتحققة في العديد من الدول العربية أو الإسلامية.

إن أهمية المؤشرات الديمغرافية أعلاه لا تنحصر في كونها تبرز نتائج الجهد التنموي للمملكة في المجال الصحي حيث انخفضت وفيات الأطفال الرضع بمعدلات أفضل مما هو متحقق للعديد من الدول والمناطق، بل هناك أمر آخر تكشف عنه هذه المؤشرات المتعلقة بالمرأة السعودية، وهو التبعات والمهمات التنموية الواسعة المطلوب اعتمادها وتنفيذها سواء في المجال الصحي المتعلق بضرورة توفير خدمات الرعاية للأمومة والطفولة، أو في المجال التربوي المتعلق بتوفير الخدمات للأعداد المتزايدة من الإناث الملتحقات بالنظام التعليمي، أو العرض المتزايد من خريجات المعاهد والكليات اللواتي يرغبن في الانخراط بسوق العمل لأول مرة. وبالتالي فإن السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي تشكل جزءاً من العناصر الرئيسية المكونة للإطار المرجعي للوضع الراهن للمرأة.

الجدول (١/١٧)
مؤشرات ديمغرافية

الدول/المناطق	معدل النمو السنوي المتوسط للسكان (%)	معدل الخصوبة الكلي	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)
المملكة العربية السعودية*	٢.٥	٣.٨	١٩.١
لبنان	١.٧	٣.٢	٢٧.٠
الأردن	٢.٤	٣.٧	٢٢.٠
مصر	٢.٠	٣.٣	٣٨.٠
تونس	١.١	٢.٠	٢٢.٠
المغرب	١.٥	٢.٥	٤٠.٠
الجزائر	١.٥	٢.٥	٥٤.٠
اليمن	٣.٣	٧.٠	٧٥.٠
تركيا	١.٤	٢.٥	٣٩.٠
باكستان	٢.٤	٤.٨	٨٥.٠
اندونيسيا	١.٦	٢.٦	٤٦.٠
الدول العربية	٢.١	٣.٨	٣٨.٠
الدول المتقدمة	٠.١	١.٦	٧.٠
الدول النامية	١.٥	٣.١	٦٢.٠

* مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).
المصدر: مكتب مرجع السكان، واشنطن، بيانات سكان العالم لعام ٢٠٠٤م.

٢/٢/١٧ الوضع التعليمي

بيّن تقرير التنمية البشرية ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتخطيط في فصل خاص بالمرأة والتنمية البشرية، تفاصيل التطور في أوضاع المرأة ومقدار تعلقه بالتعليم والتشغيل والصحة. فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في تعليم البنات مقارنة بالبنين فقد ارتفعت وتائر التحاق البنات بمراحل التعليم ومستوياته بشكل حاد، فخلال المدة ١٣٩٥-١٤٢٢هـ (١٩٧٥-٢٠٠٢) بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي قيد الإناث في جميع مراحل التعليم نحو (٨٪)، في حين بلغ للبنين (٤.٢٪). وبالتالي فقد تم "سد الفجوة في

مؤشرات الفيد للجنسين في المرحلتين الثانوية والجامعية، وقرب حصول ذلك في المرحلة الابتدائية".

لقد حظي قطاع التعليم باهتمام الدولة الواسع وتم استهداف تكامل المستلزمات الضرورية للعملية التربوية من مبانٍ ومدرسين ومناهج، ونتيجة لهذا الاهتمام فقد حصل قطاع تنمية الموارد البشرية نحو (٥٧.١٪) من إجمالي الإنفاق على جهات التنمية خلال خطة التنمية السابعة. ومع نهاية الخطة وصل عدد الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم العام إلى نحو (٤.٦) مليون طالب وطالبة، أو بحدود (٣٠٪) من مجموع السكان، يتلقون تعليمهم في أكثر من (٢٥) ألف مدرسة، ويقوم على تعليمهم نحو (٣٨٦.٢) ألف معلم ومعلمة. وتشكل الطالبات ما نسبته (٤٨.٦٪) من الإجمالي. ومن مراجعة أعداد المقيدين لمرحلتى التعليم الأساسي والثانوي يتضح أن نسبة الإناث كانت (٤٨٪) و(٥٠.٣٪) (على التوالي). أما التعليم العالي (الدبلوم والجامعي والدراسات العليا) فقد تفوقت أعداد الطالبات، وبلغت نسبة الخريجات (٥٦.٥٪) من الإجمالي.

٣/٢/١٧ الوضع الصحي

الإجاز الملحوظ للمملكة في التقدم المحرز بتمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة كان له ما يوازيه في التقدم بتمكين المرأة صحياً، حيث تحقق على مدى الحقبة الماضية تحسن كبير في الصحة العامة. فقد أدت البرامج الوقائية الصحية إلى خفض كبير في معدلات الإصابة بالأمراض والقضاء تماماً على بعضها. كما تم توفير خدمات علاجية ذات كفاءة عالية، وتقنيات متقدمة من خلال شبكة متكاملة من المراكز الصحية والمستشفيات المنتشرة في جميع أنحاء المملكة. ونتيجة للنمو في الخدمات الصحية فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليبلغ (٧٣.٦) عاماً، وللذكور (٧١) عاماً، عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)*. علماً أن إنجاز المملكة في هذا المجال يفوق المتحقق في المنطقة العربية، ويوازي المستويات التي بلغتها العديد من الدول المتقدمة. ويمكن اعتبار الارتفاع في متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد مؤشر لمجموع المنجزات في القطاع الصحي.

(*) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة المعلومات الإحصائية لتقارير التنمية البشرية.

غير أنه من المفيد التوضيح هنا أن تطوير الوضع الصحي للمرأة جرى من خلال تنفيذ خدمات صحية من صنفين. الأول، تطوير الخدمات الصحية التي تُقدم للمواطنين من الجنسين. ويمكن قياس التطور في هذه الخدمات من خلال المؤشرات المتعلقة بالمستشفيات والأسرة ومراكز الرعاية الصحية والأطباء وهيئات التمريض، وغيرها.

وخلال العقود الأربعة الأخيرة تضاعفت أعداد المؤسسات والكوادر الصحية بوتائر أعلى من النمو السكاني مثلاً ارتفع عدد الأطباء من (١١٧٢) لعام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠) إلى (٣٣٣٤٠) طبيباً لعام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، وعدد أعضاء هيئة التمريض من (٣٢٦١) إلى (٦٩٢٧٣) ممرضاً للأعوام ذاتها. وتقدم هذه الخدمات بصورة ميسرة ومجاناً للمواطنين.

أما الصنف الثاني من الخدمات الصحية فيتعلق بتطوير الخدمات التي تقدم حصراً لتوفير الرعاية الصحية للنساء، مثلاً تحصين الأمهات الحوامل ضد الكزاز، ورفع نسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنين صحيين، ورفع نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنين صحيين.

٤/٢/١٧ الوضع التشغيلي

بينت المؤشرات الواردة أعلاه وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية حصول تقدم مرموق في أوضاع المرأة التعليمية والتشغيلية، مما أدى إلى تحقيق قفزة نوعية في أوضاع المرأة السعودية في هذه المجالات. إن التقدم الحاصل في المملكة في مجالات التمكين للمرأة تعليمياً وصحياً سيؤدي بالتأكيد ليس إلى دعم دور المرأة السعودية كفاعل في البناء المجتمعي فقط، بل كذلك تمكينها من التمتع بحقوقها في التعليم والصحة. وإذا كان التعليم والصحة يمثلان ركيزتين أساسيتين في الحياة المجتمعية، فإن الركيزة الثالثة هي التشغيل.

غير أن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل محدودة من حيث حجمها وتنوع إسهامها القطاعي، كما أن دخولها سوق العمل كان بطيئاً ومتأخراً في مراحل التنمية الأولى حيث لم تتجاوز نسبة إسهاماتها في سوق العمل (٥٪) حتى نهاية خطة التنمية الرابعة عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠). ومع تطور مراحل التنمية وانعكاس جهودها على أوضاع المرأة (وخاصة في مجال التعليم) بدأت نسبة إسهاماتها في سوق العمل بالارتفاع التدريجي. ومع عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) ارتفعت هذه النسبة إلى (١٠.٣٪)، وبلغت نسبة الإناث (١٤٪) من

قوة العمل. وهذه النسب تبين محدودية مشاركة الإناث في قوة العمل، خاصة عند مقارنتها مع مثيلاتها في العديد من الدول العربية والإسلامية كما هو مبين في الجدول (٢/١٧).

الجدول (٢/١٧)

معدلات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر)

١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢)

الدول / المناطق	معدل المشاركة (%)
مصر	٣٥.٧
لبنان	٣٠.٣
سوريا	٥٨.٥
تونس	٣٧.٥
المغرب	٤١.٨
تركيا	٥٠.٨
باكستان	٣٦.٣
اندونيسيا	٥٦.٠
الدول العربية	٣٣.٠
الدول النامية	٥٥.٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٢.٥
جنوب آسيا	٤٣.٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة المعلومات الإحصائية لتقارير التنمية البشرية.

يتضح مما تقدم أنه على الرغم من انخفاض مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في المملكة إلا أن هذا الانخفاض هو جزء من سمة تطبع المنطقة العربية، حيث المشاركة هي الأدنى مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية في العالم. مما يعني أن استحداث فرص العمل لا يزال محدوداً نسبياً في المنطقة العربية.

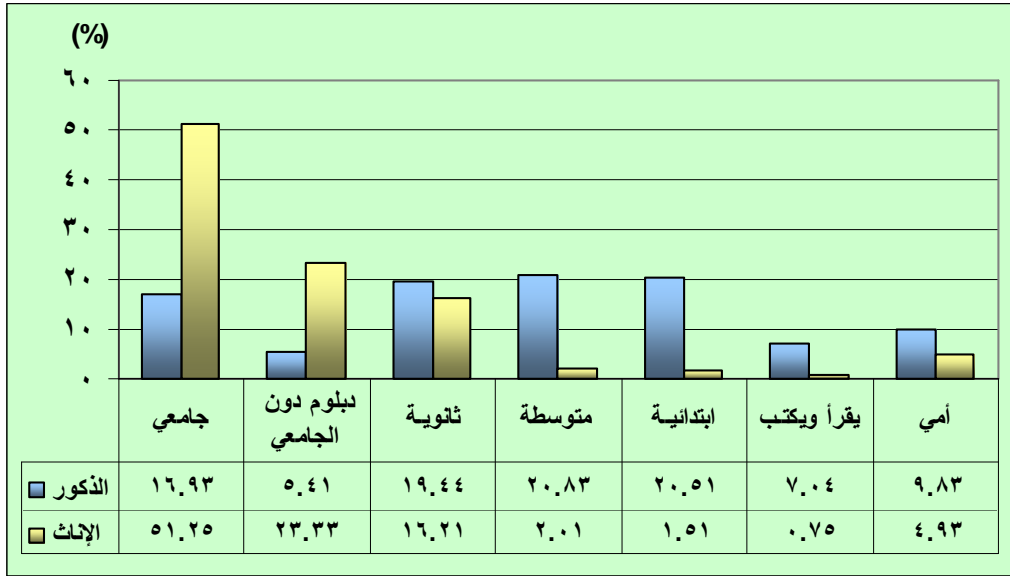
وإذا كانت النسب أعلاه تبين محدودية مشاركة الإناث في قوة العمل السعودية، فإن لهذه المشاركة عدداً آخر من السمات الواجب الالتفات إليها حيث تعطي مؤشراً لتسارع وتائر طلب الإناث للاخراط في سوق العمل مما سيؤدي إلى تزايد الضغوط المجتمعية لتلبية هذا الطلب. فعلى غير ما هو الحال بالنسبة للذكور من المشتغلين، فإن السمة الغالبة للمشتغلات هي التعليم وكما مبين بالشكل (١/١٧).

ومع الأخذ في الحسبان إيجابية هذه الحالة حيث النسبة العالية للمتعلقات بين المشتغلات مقارنة بالذكور، إلا أن هذه الحالة تتطلب مراجعة تفصيلية للتوصل إلى استنتاجات حول طبيعة هذه النسبة ومدلولاتها واما إذا كانت تعني تركيزاً في الاختصاصات التعليمية وبالتالي تركيزاً في التوجه القطاعي على حساب التنوع والمشاركة القطاعية الأوسع تمثيلاً. إن غلبة أعداد المتعلقات المشتغلات من حملة الشهادات الثانوية فما فوق تعني أمرين على جانب كبير من الأهمية، الأول: أن الدخول لسوق العمل حديث نسبياً وهو ناتج إلى حد كبير من المشاركة الواسعة للإناث في النظام التعليمي، والثاني: أن التعليم هو مفتاح التشغيل الأساس للإناث، حيث ينتج عنه التهيئة الواسعة لخريجات المراحل التعليمية للدخول إلى سوق العمل.

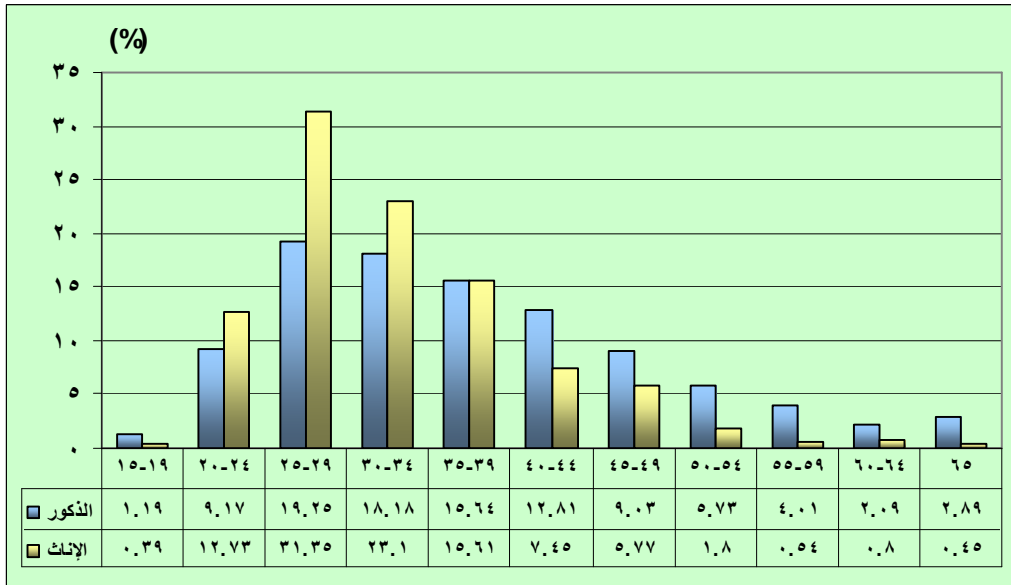
السمة الأخرى للمشتغلات السعوديات هي غلبة فئات الأعمار الفتية (٢٥-٢٩ عاماً و ٣٠-٣٤ عاماً) حيث تشكل (٥٤٪) من مجموع المشتغلات، الشكل (٢/١٧). وبما يؤشر حداثة دخول المرأة إلى سوق العمل، وما يتطلبه هذا الوضع من ضرورة توفير التدريب بمختلف أنواعه لتمكين المرأة من تطوير الأداء المهني للتعويض عن محدودية الخبرة الوظيفية أو المهنية المتأتية من حداثة المشاركة، وبالتالي تمكينها من تبوء المواقع المهنية التي تتسجم مع إمكاناتها ومؤهلاتها من جهة، وتطلعاتها للمشاركة في البناء التنموي من جهة أخرى.

تقليدياً كان يُنظر لزواج المرأة على أنه معوق أساسي يمنع انخراطها في سوق العمل. إلا أن البيانات المقارنة تؤكد حصول تغيرات واسعة في هذا المجال، حيث إن التوجه الحالي هو المواعمة في هذا الشأن بين المشاركة في سوق العمل ودور المرأة كربة منزل. ولا يزال هذا الموضوع يحتل موقعاً مهماً في النقاشات حول دور المرأة في النشاط الاقتصادي.

الشكل (١/١٧)
التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس
١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢)



الشكل (٢/١٧)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر
١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢)



توضح أحدث البيانات الخاصة بالمشتغلين السعوديين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزوجية أن (٦٩٪) من مجموع المشتغلات متزوجات، ومع أن هذه النسبة أقل من النسبة المتحققة للمشتغلين من الذكور، حيث بلغت للذكور نحو (٧٧٪)، إلا أنه من الواضح من الحجم الكبير نسبياً للمشتغلات من المتزوجات أنه كان (ولا يزال) ممكناً الموازنة بين النشاط الاقتصادي والمهام المتعلقة بالأسرة. وتشير هذه النسبة إلى أمر آخر على جانب كبير من الأهمية، وهو الحاجة لقيام الأجهزة الرسمية بدور فاعل في دعم مشاركة المرأة المتزوجة بالنشاط الاقتصادي من خلال بعض الإجراءات والتسهيلات المتنوعة كتوفير دور الحضانه أو إجازات الولادة والأمومة أو الإقتراع المؤقت عن العمل وغيرها من الإجراءات التي تتبعها الدول على اختلاف أنظمتها وسياساتها من أجل دعم الدور الأسري للمرأة المتزوجة واستدامته.

٣/١٧ القضايا والتحديات

يتضح من مراجعة المؤشرات المتعلقة بأوضاع المرأة السعودية حصول تقدم كبير في المجالات التعليمية والصحية، وبقدر أعلى من مشاركتها بالنشاط الاقتصادي. والسؤال الذي يبرز نتيجة التحليل هو عن طبيعة المهام المطلوب إيلائها الاهتمام في خطة التنمية الثامنة لضمان ترسيخ المنجزات، وفي الوقت نفسه تحديد الخطوات الإضافية المطلوب اعتمادها لتطوير المشاركة التنموية للمرأة السعودية. وترتبط بهذا الجهد المتعلق بتطوير المشاركة التنموية للمرأة ملحوظتان على قدر كبير من الأهمية: الأولى، إن قضايا المرأة العربية ليست منفصلة عن قضايا المجتمع ككل، حيث إن الارتقاء التنموي بأوضاع المرأة لا يتم إلا من خلال النظرة التي تعتمد المجتمع بجميع أفراد كفاعلين في الجهد التنموي. أما الملاحظة الثانية فتتعلق من أن تدارك الفجوة القائمة بين الذكور والإناث في الوطن العربي لا يستهدف على الإطلاق فرض تغييرات تباها القيم الدينية والاجتماعية العربية، وإنما يستهدف بالدرجة الأولى أن تكون هذه التغييرات نتاجاً طبيعياً لممارسات الحياة المجتمعية العربية الحديثة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية في إطار ملتزم بهذه القيم ومتكيف معها^(*).

(*) مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التقرير الاجتماعي العربي (١)، جامعة الدول العربية، القاهرة

خلال العقود الثلاثة المنصرمة انفتحت أبواب فرص التعليم والصحة أمام المرأة السعودية بسرعة، غير أن أبواب الفرص الاقتصادية لم تفتح بذات السرعة، والسؤال الذي يبرز هو عما إذا كان السبب في ذلك وجود عوائق إدارية أو تنظيمية تقف أمام توسيع رقعة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، أم أن طبيعة مشاركة الإناث في النظام التعليمي تشكل عائقاً أمام توسيع هذه الفرص الاقتصادية، أم أن السبب أو الأسباب هي بعض من ذلك. المسألة الأساسية في هذا الموضوع هو ضرورة اعتماد النهج التكاملي لعناصر تطوير أوضاع المرأة. فطبيعة التوجهات التخصصية الأكاديمية تشير إلى محتوى العرض من القوى العاملة أي التوجهات المهنية والقطاعية بعد التخرج، وفي الوقت نفسه فإن البنية الاقتصادية والتوجهات الاقتصادية يرسمان خريطة الطلب ومحتواه، وما يجب على مؤسسات التعليم أن تأخذه في الحسبان الجدي.

في إطار هذا النهج التكاملي سيتم في هذا الجزء من الفصل تناول أمرين يشكلان القضيتين المحوريتين اللتين يجب إعطاؤهما الاهتمام المرحلي لتطوير المشاركة التنموية للمرأة، الأول يتعلق بتوسيع رقعة التخصصات الأكاديمية المتاحة للمرأة، والأمر الثاني هو توسيع رقعة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

١٧/٣/١ - التعليم والتشغيل - العلاقة التكاملية

هناك اتفاق في أدبيات التنمية على أن التعليم يزيد قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها ومستوى معيشتها، ويمكنها من زيادة إنتاجها في كل من سوق العمل أو خارجه. كما يحسن إمكانية حصولها على عمل بأجر وبإيرادات أعلى. وقد بينت الدراسات في هذا المجال أن السنة الإضافية من التعليم المدرسي ترفع أجر المرأة [على سبيل المثال يقدر الارتفاع في باكستان بنسبة (٢٠٪)]. إضافة إلى أن "المرأة المتعلمة يكون عدد أطفالها الذين يموتون في مرحلة مبكرة أقل، فيما يتمتع الذين يبقون على قيد الحياة بصحة أوفر وتعليم أفضل" (*). وفي الوقت الذي لا خلاف فيه مع هذه المبادئ العامة أو التوجهات، إلا أنها غير كافية أمام الإشكالات الفعلية التي تواجه ضعف العلاقة القائمة بين تعليم الإناث وتشغيلهن، حيث يُنظر إليهما (أي التعليم والتشغيل) على نحو منفصل، فعلى سبيل المثال كيف يمكن تفعيل

(*) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، الأمم المتحدة.

المسائل الخاصة بتوسيع رقعة المشاركة التنموية للمرأة في سوق العمل مع استمرار النسبة العالية لتوجه الإناث إلى اختصاص واحد؟ وهل يتم الأخذ في الحسبان اتجاهات سوق العمل عند رسم خارطة التعليم العالي للاختصاصات الأكاديمية المتاحة للإناث؟ وسوف يتم تناول أبرز القضايا الأساسية قدر تعلقها "بالتعليم والتشغيل" وفي إطار الفهم التكاملي لهذا الموضوع.

٢/٣/١٧ الإناث والأمية

على الرغم من التطور الكبير الحاصل في البنية التعليمية للسكان وخاصة الإناث، إلا أن البيانات المتاحة تبين وجود نسبة غير قليلة من الأميات، حيث تبين نتائج البحث الديمغرافي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، إن نسبة الأمية بين الإناث من السكان السعوديين (١٠ سنوات فأكثر) بلغت (٢٨.٩٪) من إجمالي الإناث. والنسبة المماثلة للذكور كانت (١١.١٪). وكما سبق بيانه حول أهمية وظيفة التعليم في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها، فإن استمرار حالة الأمية بين أعداد غير قليلة من النساء موضوع له أهمية ملحة ويتطلب المعالجة السريعة لما له من آثار سلبية على دور المرأة التنموي في الأسرة والنشاط الاقتصادي.

وتتطلب معالجة استمرار تفشي الأمية بين النساء سياسات وإجراءات بمستويين. الأول، إيقاف روافد الأمية من خلال تطوير نسب الالتحاق في المراحل التعليمية الأولى (أي التعليم الابتدائي).

أما المستوى الثاني من السياسات والإجراءات المطلوبة لمعالجة حالة الأمية بين الإناث خارج السن التربوي فهي ترتبط بما يمكن للجمعيات الخيرية النسائية ومؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية القيام به من خلال دورات تستهدف حصراً هذه الفئة السكانية وتنفذ بالتعاون مع أجهزة وزارة التربية والتعليم.

٣/٣/١٧ التعليم والإناث - المسار النظري

يشكل التعليم الثانوي بدايات التوجهات التخصصية حيث يتوزع الطلبة على عدد من المسارات التي تحدد التوجهات اللاحقة في التعليم العالي. حيث إن الالتحاق بالفرع الأدبي لن يمكن الطلبة من التقدم إلى الكليات العلمية والتطبيقية، وفعلياً لن يكون أمامهم سوى التقدم للقبول في الكليات الإنسانية والتربوية والتي يبدو أن سوق العمل قد تشبع تقريباً من خريجها.

ويلحظ من تتبع تطور أعداد مخرجات التعليم الثانوي حسب الفرع (علمي وأدبي) خلال العقد الأخير أمران على جانب كبير من الأهمية. الأول: هو تفوق أعداد المخرجات من الإناث على الذكور ولجميع السنوات المعنية، وأن العدد الأكبر هو لمخرجات الفرع الأدبي من الإناث، حيث (٦١٪) من مجموع مخرجات الإناث كانت من الفرع الأدبي. أما المسألة الثانية، فتتعلق بالتباين في التوجه بين الذكور والإناث، ففي الوقت الذي كان التوجه الأساس للإناث نحو الفرع الأدبي، كانت الصورة معكوسة للذكور حيث نحو (٦٥٪) من مخرجات التعليم الثانوي كانت من الفرع العلمي. بعبارة أخرى إن اختيارات الذكور لمسارات التعليم الثانوي هي أكثر ملاءمة لتوجهات سوق العمل والاقتصاد الحديث (حيث يبرز الطلب على الاختصاصات العلمية والتطبيقية).

٤/٣/١٧ التعليم العالي والإناث - تنويع التخصصات

يبين نمط مشاركة الإناث في التعليم العالي استمرار ذات التوجهات العريضة القائمة في التعليم الثانوي قدر تعلقها بالمسارات النظرية أو التطبيقية، فمن مجموع مخرجات التعليم العالي (دبلوم وجامعي ودراسات عليا) من الإناث والبالغ عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢) ما مجموعه (٤٠٩١٩) طالبة، كانت حصة تخصصات "التربية والتعليم" (٣٢٢٠١) خريجة، والعلوم الإنسانية (٣١٦٢) خريجة، مما يشكل (٨٦٪) من مجموع المخرجات.

وتبين المراجعة التفصيلية أن الحالة أكثر إشكالية من كونها محصورة بالإناث، حيث إن التوجه العام لطلبة التعليم العالي (الذكور والإناث) هو نحو العلوم الإنسانية (التخصصات اللينة)، والابتعاد عموماً عن التخصصات العلمية والتطبيقية، فعلى سبيل المثال لم تتجاوز حصة الذكور في التخصصات الهندسية والطب والعلوم الصحية (٢٦.٨٪) من مجموع مخرجات الذكور. وبالتالي فإن نسبة المتخرجين من التخصصات العلمية والتطبيقية لا تتعدى (٢٥٪) مقارنة بخريجي التخصصات اللينة. بعبارة أخرى، يمكن القول إن قطاع التعليم العالي يواجه مشكلة تتعلق بضعف الموازنة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث من جهة، وتوجهات طلبة التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى. علماً بأن هذا الضعف في الموازنة يصبح أكثر حدة عند الإناث منه عند الذكور.

وفي الوقت الذي يبين فيه هذا الفصل حصول تطور في الأوضاع التعليمية للمرأة، خاصة تعلقه بالجانب الكمي حيث تفوق أعداد الإناث أعداد الذكور في التعليم الثانوي والجامعي، غير أن المراجعة التفصيلية لأوضاع القطاع توضح عدداً من الاختناقات التي يستوجب التوجه لمعالجتها. فإذا كان أحد أهداف هذه الخطة هو توسيع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، فإن نمط توجهاتها التخصصية في التعليم العالي لا يساعد على إنجاز هذه المهمة، حيث إنه فعلياً (وكما سنلاحظ أدناه) يؤدي إلى حصر مشاركتها بالتشغيل في الحكومة وبقطاع واحد (التعليم). مما يستدعي ابتداء العمل على توسيع رقعة الاختيارات التخصصية للمرأة في التعليم العالي لتأهيلها وإعدادها لدور أكثر فاعلية وتنوعاً في المجتمع والنشاط الاقتصادي. وهذا يستدعي (وكما أوضحنا) المباشرة بتحفيز الإناث في المرحلة الثانوية على التوجه نحو الفرع العلمي. فالتعليم هو مفتاح التشغيل للإناث، وهذا يستدعي قدراً أكبر من الموازنة والتكامل ما بين التعليم والتشغيل، وبما يضمن أن يكون التعليم أكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل والاقتصاد الحديث.

٥/٣/١٧ توسيع المشاركة الاقتصادية للنساء وتنويعها

هناك سمتان أساسيتان لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، الأولى، هي محدودية المشاركة في قوة العمل التي لم تتجاوز (١٤٪) من مجموع قوة العمل. أما السمة الثانية، فتتمثل في اقتصار مشاركة المرأة، وإلى حد كبير، في العمل بوظائف قطاعي التعليم والصحة، وبالتالي ابتعادها عن نشاطات إنتاجية مهمة، كذلك المرتبطة بتقنية المعلومات والاتصالات والتجارة والمصارف وغيرها.

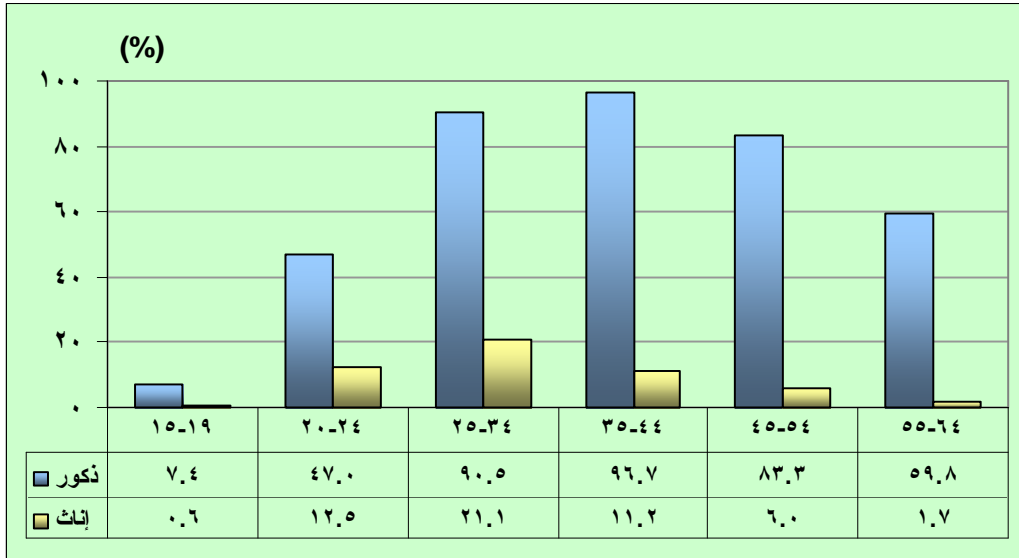
وكما كان الخيار الطبيعي لنشاط المرأة السعودية هو العمل في القطاع العام، حيث بيئة العمل مدعومة بالتشريعات والاستقرار الوظيفي والحوافز والخدمات للنساء أفضل منها في القطاع الخاص، علاوة على ما يوفره العمل في هذا القطاع من قيمة اجتماعية عالية. إلا أن هذا الخيار بدأ يواجه الصعوبات (في أغلب دول العالم)، إما لاعتبارات التشبع الوظيفي، وإما لاستدعاء استراتيجيات إعادة الهيكلة الاقتصادية واعتماد إجراءات تقشفية طالت القطاع العام، مما أدى إلى خفض فرص العمل المتاحة فيه، وأثر عموماً في النساء أكثر مما أثر في الرجال خاصة مع تمركز تأهيل الإناث وإعدادهن في اختصاصات ومهن محدودة جداً.

وفي هذا الإطار سيتم فيما يلي إيجاز عدد من القضايا والتحديات المتعلقة بتنويع المشاركة الاقتصادية للنساء وتوسيعها:

* مستقبل المشاركة في النشاط الاقتصادي:

توضح مراجعة معدلات النشاط الاقتصادي حسب الجنس وفئات العمر تبايناً كبيراً حيث الفجوة واسعة بين الذكور والإناث لجميع فئات العمر وتبلغ أقصاها في الفئة العمرية (٣٥-٤٤) عاماً، الشكل (٣/١٧).

الشكل (٣/١٧)
معدلات النشاط الاقتصادي حسب الجنس والعمر
١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢)



غير أن اللافت للنظر أن الشكل (٣/١٧) يشير وبشكل غير مباشر إلى الإمكانيات الكامنة لتحقيق زخم أكبر في وتائر النمو المستقبلية لمعدلات النشاط الاقتصادي للنساء مقارنة بالذكور، إذ إن معدلات النشاط الاقتصادي للذكور هي أساساً عالية جداً لفئات العمر (٢٥-٥٤)، في حين أن مشاركة النساء الحالية في النشاط الاقتصادي متدنية، مما يشير إلى أن احتمالات الزيادة الكبيرة وإمكاناتها هي أعلى عند النساء. وإذا أخذنا في الحسبان صحة الفرضية التي تقول: إن

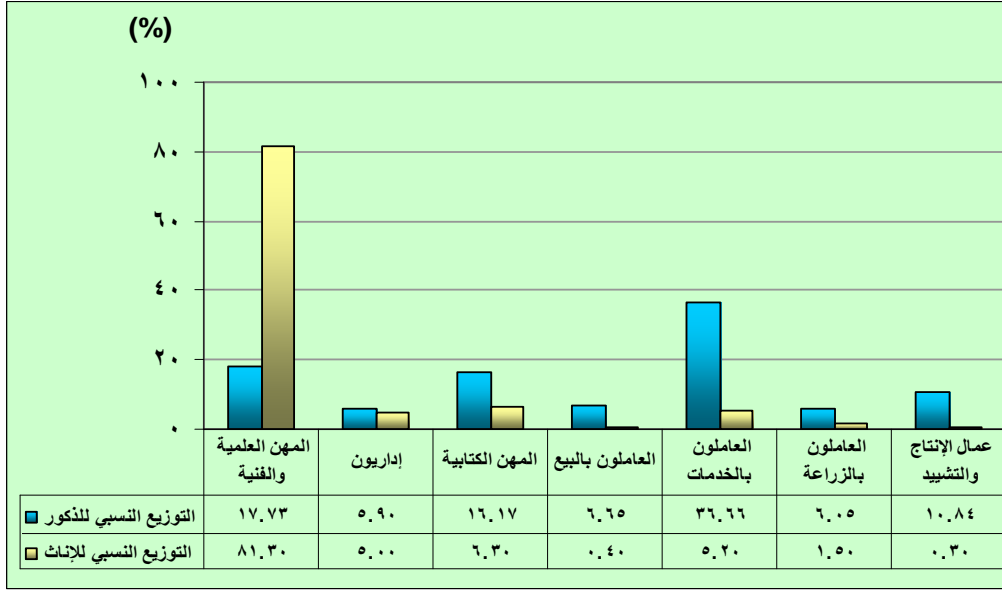
التعليم مفتاح التشغيل للنساء، وبوجود مؤشرات تؤكد أن الزخم الكبير في معدلات النمو يكمن في مشاركة الإناث في النظام التعليمي، فإن هذا يعني أن وتائر العرض من القوى العاملة خلال المدة المقبلة ستكون عالية بالنسبة لمشاركة الإناث. وبالتالي التأكيد على أهمية إعطاء هذا الأمر الأهمية التي يستحقها في مجالين، الأول: تأثير هذا الزخم على دور المرأة في الأسرة وما يتطلبه من إجراءات لضمان الموازنة بين دور المرأة كعاملة ودورها في الأسرة. والثاني: توفير فرص العمل المتنوعة التي يمكن لها استيعاب هذا العرض الكبير (أي إشكاليات العرض والطلب).

* التمرکز القطاعي والمهني للإناث:

تتضح عند مراجعة أنماط توزيع العمالة حسب النشاط القطاعي والمهني، تبعات التوجهات التخصصية للإناث في التعليم العالي وتمركزها في التربية والتعليم والعلوم الإنسانية. حيث تتركز المشتغلات السعوديات وبشكل حاد في قطاع التعليم (الوظائف التعليمية والإدارية) الذي بلغت حصته (٨٥.٨٪) من مجموع المشتغلات، يلي ذلك قطاع الصحة والعمل الاجتماعي (٦.١٪)، والإدارة العامة (٤.٤٪). ومع الاختلاف في حدة التمركز فإن الصورة لا تختلف مع الذكور، حيث إن حصة قطاعات الخدمات هي المهيمنة في استحوادها على النسبة الأكبر من مجموع المشتغلين الذكور، فالإدارة العامة كانت حصتها (٦٠.٨٢٪)، يليها نشاط التعليم وكانت حصته (١٤.٢٪).

ولا تختلف الصورة المهنية للإناث في تركيزها بمجموعة مهنية واحدة دون غيرها عن الأنماط التخصصية الأكاديمية أو القطاعية التي سبق توضيحها. والإشكالية في هذا التوزيع هي في افتقاره إلى الهرمية التقليدية للمهن حيث يفترض أن تتسع قاعدة الهرم بالمهن الأقل مهارة وتضييق في قمته بالمهن ذات المهارات العليا والتي تتطلب شهادات فنية أو جامعية. بل يمكننا القول إن هذا الهرم المقلوب هو في واقع الأمر وصفة لاستقدام العمالة الأجنبية للتعويض عن النقص في العمالة الوطنية التي يمكن لها أن تملأ الوظائف الدنيا والوسطى. وهذا يبرر مدى الحاجة لإقامة نوع من العقلانية الهرمية في التوزيع المهني والمهاري للمشتغلات. فواقع التوزيع القطاعي والمهني للمشتغلات يؤكد حالة من التمركز في مجموعة مهنية واحدة ونشاط قطاعي واحد وهذا وضع غير سليم ويشير إلى حالة من الخلل في التركيبة المهنية للعمالة، الشكل (٤/١٧).

الشكل (٤/١٧)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر)
حسب مجموعات المهن الرئيسية
١٤٢٣هـ - (٢٠٠٢)



٦/٣/١٧ بطاقة الإناث

إذا كانت سمة تشغيل الإناث هي محدوديتها، فإن السمة المصاحبة هي الحصة العالية نسبياً من المتعطلات. فقد بلغت نسبة الإناث العاملات لعام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) إلى مجموع العاملين (١٢.٨٪)، في حين كانت نسبة المتعطلات إلى مجموع المتعطلين (٣٣.٢٪)، أما إجمالي معدل البطالة، فقد بلغ (٢١.٧٪) للإناث و(٧.٦٪) للذكور. وتتطلب هذه الحالة اعتماد سياسات تتجه إلى معالجة بطالة الإناث وبلورة آليات مناسبة لتنفيذها. وهذا يستدعي دراسة هذه الحالة تفصيلاً لتحديد نمط البطالة واتجاهاته، حيث لا يمكن الاستمرار في هذه المعدلات العالية لبطالة الإناث.

وتؤكد مراجعة البيانات المتوافرة عن بطالة الإناث أن أحد أبرز أسبابها هو استمرار العلاقة الضعيفة بين التعليم والتشغيل أو بعبارة أخرى عدم مواءمة التوجهات التخصصية في التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، فقد بلغت نسبة حاملات الشهادة الجامعية (٥٠.٦٪) من

مجموع العاطلات (الباحثات عن العمل) لعام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، في حين النسبة المماثلة للذكور هي (٦.٣٪)، والإشكالية ذاتها تتضح لدى حاملات الدبلوم دون الجامعي حيث إن نسبة العاطلات (١٧.٨٪) من مجموع العاطلات في حين أن النسبة المماثلة بين الذكور (٢.٦٧٪). إن التزامن والتوافق الحاصل بين محدودية مجالات العمل المتاحة للإناث من جهة ومحدودية البنية التخصصية وتركزها في اختصاصات التربية والتعليم من جهة أخرى، تجعل المنافسة على الفرص الوظيفية المتاحة أكثر حدة لدى الإناث وبما يجعل هذه المنافسة ليست في صالح المرأة. كما يكتسب موضوع بطالة الإناث (وخاصة حملة الدبلوم دون الجامعي والشهادة الجامعية) وعدم ملاءمة البنية التخصصية للإناث في التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، بعداً أكثر إلحاحاً وإقلاقاً مع ارتفاع معدلات التحاق الإناث في هذه المراحل التعليمية وبالتالي التدفق العالي المستمر لمخرجات أكثر عرضة للبطالة.

وفي إطار هذا الموضوع من المفيد الإشارة هنا إلى الإشكالات الإضافية المتأتية من مخرجات التعليم الثانوي، وغلبة أعداد الإناث من حملة الشهادة الثانوية الفرع الأدبي. ففي الوقت الذي تتزايد فيه أعداد مخرجات التعليم الثانوي من الفرع الأدبي، التي ارتفعت من (٢٩٦٦٠) خريجة لعام ١٤١٤هـ (١٩٩٤) إلى (٧٠٤١٨) خريجة لعام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، انخفضت نسبة القبول في الجامعات من خريجي الثانوية من (٤٢.٤٪) لعام ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦) إلى (٢٢.٩٪) لعام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) و(٣١.٧٪) لعام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ (٢٠٠٣). كما انخفضت نسبة إجمالي قبول مؤسسات التعليم العالي من خريجي الثانوية من (٩٠.٤٪) إلى (٦١.٦٪) و(٨٠.٣٪) على التوالي^(*). وهذا التناقص في نسب قبول مخرجات التعليم الثانوي في التعليم العالي، يعني أن أعداداً أكبر من هذه المخرجات التي لن تجد مقعداً لها في مؤسسات التعليم العالي ستسعى إلى دخول سوق العمل مباشرة بدلاً من إكمال التعليم. وبالتالي فإن هناك حاجة إلى إعادة النظر في مناهج التعليم الثانوي باتجاه مرونة أوسع وتأهيل أفضل وبما يمكن من الالتحاق بسوق العمل. والكثير من الخبراء يرون أن مخرجات الفرع العلمي هي عموماً أفضل إعداداً للالتحاق بسوق العمل مقارنة بمخرجات الفرع الأدبي، مما سيضع الإناث مرة أخرى، في موقع تنافسي ضعيف.

(*) بيانات من وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، مركز المعلومات والمكتبة.

٧/٣/١٧ الإناث وفرص التوظيف في الدولة

يشكل العمل في الدولة أحد أبرز المنافذ التشغيلية للنساء، حيث بلغت نسبة النساء السعوديات المشتغلات في الدولة في وظائف المراتب والوظائف التخصصية والمستخدمين (٣٠٪) من مجموع المشتغلين (ذكور وإناث - جميع الجنسيات). ومن مجموع الإناث السعوديات المشتغلات في الدولة والبالغ (٢٢٤٩٦٥) لعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، بلغت نسبة المشتغلات حصراً في الوظائف التعليمية (٨٣.٤٪)، مما يعني أن وزارة التربية والتعليم هي أكبر مُشغِّل للنساء في المملكة، تليها وزارة الصحة حيث بلغت نسبة الوظائف الصحية (٥.٤٪).

والتكدس الضخم في قطاع واحد أو وزارة واحدة يحد في واقع الأمر من فاعلية فرص التشغيل ويمكن أن يؤدي إلى بطالة في حال انكماش الطلب في ذلك القطاع أو المهنة.

إن عدم تمكن أجهزة الدولة من استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الطلبات تعنى أمرين على قدر كبير من الأهمية. الأول، يتعلق بالضغوط المتأتية على المرأة والأسرة نتيجة البطالة، سواء على مستوى حاجة الأسرة أو المرأة إلى الدخل الإضافي الذي يمكن أن تجلبه الوظيفة، أم على مستوى الضغوط النفسية والإحباط الذي ستعاني منه المرأة نتيجة البطالة. أما الأمر الثاني فهو ضرورة معالجة هذا التوجه غير الصحيح أصلاً والناجم عن التكدس في اختصاصات أكاديمية محددة ومحدودة الآفاق التشغيلية، وبالتالي التكدس في مهنة واحدة ووزارة واحدة.

٨/٣/١٧ المرأة والاستثمار (*)

مع ضيق فرص التوظيف للعمالة الوطنية سواء في القطاع الحكومي لتثبته، أو في القطاع الخاص للعقبات المتعددة المعيقة لتوظيف العمالة السعودية وخصوصاً النساء في هذا القطاع سواء من قبل أرباب العمل أم من قبل العمالة السعودية، ومع تزايد حجم الخريجات السعوديات من مختلف نظم التعليم والتدريب، قد يكون الاستثمار أحد المخارج أمام المرأة السعودية ويناسب عدداً كبيراً من السيدات المقتدرات مادياً. كما أن الاستثمار يكفل التمتع

(*) ورقة خلفية، المرأة والتنمية، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

بمميزات مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال التوظيف وإثبات الذات وتحقيق مكانة اجتماعية جيدة، بالإضافة إلى سهولة الجمع بين المشاركة في التنمية والوفاء الأفضل نسبياً بمسؤوليات المرأة المنزلية.

وعمل المرأة في الاستثمار هو إسهام حقيقي في تنمية الاقتصاد قد يفوق في قيمته المضافة للناتج المحلي الإجمالي ما يضيفه أي نوع آخر من مشاركات المرأة في التنمية، أما الاستثمار فبجانب ما يضخه من أموال في قنوات الاقتصاد المختلفة، يوفر أيضاً فرصاً للعمل تضاف هي الأخرى للناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا كان اهتمام خطط التنمية الأخيرة بتشجيع مثل هذا النوع من المشاركة وإتاحة الفرصة الأكبر للمرأة لاستثمار مدخراتها الكبيرة التي تقدر بنحو (١٥) مليار ريال مجمدة في البنوك ومعطلة عن استخدامها في الاستثمار.

والمتتبع لنشاط سيدات الأعمال السعوديات في المملكة في السنوات القليلة الماضية يلحظ مدى الإقبال المتزايد منهن على الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد السجلات التجارية المملوكة لأسماء نسائية تزيد عن (٢٢.٥) ألف سجل تجاري تمثل نحو (٤.٧٪) من عدد المنشآت المسجلة في الغرف التجارية الصناعية في المملكة، وتغطي هذه السجلات أنواعاً متعددة من النشاطات الاقتصادية بما فيها نشاطات كانت حكراً على الرجال في أوقات سابقة كنشاط المقاولات والبناء، وتشمل هذه السجلات أيضاً نشاطات صناعية وزراعية. وفي المدة الأخيرة تشير أيضاً بيانات وزارة التجارة والصناعة إلى أنه خلال العام المنصرم ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) تم قيد (١٥٦٥) سجلاً تجارياً نسائياً في نشاطات تجارية متنوعة على مستوى المملكة.

وتمثل هذه السجلات منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وهي من المشاريع المفضلة كقنوات استثمارية لسيدات الأعمال السعوديات. ويلحظ من الجدول (٣/١٧) أن النشاطات التجارية الثلاثة الأولى وهي تجارة الجملة والتجزئة، والمواد الغذائية، والملابس الجاهزة والأقمشة، تشكل معاً ما يقارب (٨٠٪) من السجلات التجارية المقيدة، وهو ما يتفق والحركة التجارية النشطة في سوق المملكة.

الجدول (٣/١٧)
السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط
(٢٠٠٤/٥/٢٠-٢٠٠٣/٦/١) هـ - ١٤٢٥/٤/١ - ١٤٢٤/٤/١

النشاط	العدد	(%)
تجارة الجملة والتجزئة	٧٣٧	٤٧.١
تجارة المواد الغذائية	٢٦٦	١٧.٠
تجارة الملابس الجاهزة والأقمشة	٢٣٩	١٥.٣
استيراد وتصدير	٧٩	٥.٠
مواد البناء والأدوات الصحية والكهربائية	٩٦	٦.١
المشاغل النسائية	٦٣	٤.٠
المطاعم والوجبات السريعة	٣٤	٢.٢
تجارة الأثاث	٥١	٣.٣
المجموع	١٥٦٥	١٠٠.٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

٤/١٧ استراتيجية التنمية

انطلاقاً مما ورد من تحليل للوضع الراهن للمرأة والقضايا الأساسية في مجال المرأة والتنمية، وفي إطار الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة ١٤٢٥/١٤٢٦-١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، يتم في هذا الجزء من الفصل بيان بعض الأهداف والسياسات المتعلقة بتطوير أوضاع المرأة ومشاركتها في التنمية.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن طبيعة موضوع "المرأة والتنمية" يجعل من الصعوبة تفكيكه إلى أجزاء منفصلة لا تتقاطع مع الفصول الأخرى للخطة، حيث إن عناصر ومكونات موضوع "المرأة والتنمية" تتشابك مع حدود جميع القطاعات، وخاصة عندما يتم تناول الأمور المتعلقة بالموارد البشرية للقطاع المعني. ولهذا لن يتم في هذا الفصل تكرار الأهداف القطاعية ذات العلاقة بالمرأة وكما ترد في الفصول المختلفة للخطة، بل سيتم التركيز في هذا الجزء من الفصل على مجموعة الأهداف ذات العلاقة التكاملية بالتعليم والتشغيل. حيث يمكن جعل هذين المجالين لهما صفة الحسم في بناء اللبنة الأساسية لتقدم المرأة في المرحلة الراهنة. وفي الوقت الذي لا ينفي التركيز القائم في هذا الفصل على التعليم والتشغيل من أهمية الأهداف القطاعية الأخرى، إلا أن هناك ضرورة للخروج من الصياغات التقليدية عند تناول موضوع المرأة والتنمية التي يتم فيها عادة تناول "كل شيء" بدون النظر للضرورات والإمكانات المرهنية. وبالتالي أفضلية اللجوء إلى تناول ما يمكن تسميته بالحلقات المركزية الضرورية لتحقيق تطور

ملموس في المشاركة التنموية للمرأة. وتبين دراسة الوضع الراهن للمرأة محوريات موضوعي التعليم والتشغيل والعلاقة بينهما، وبما يمكن جعلهما الحلقتين الضروريتين في تقدم المرأة في المرحلة الراهنة.

في ضوء ما ورد يمكن القول إن الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة الثامنة يوفر الإطار العام للأهداف المقترحة، حيث نص على "الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية".

١٧/٤/١ الأهداف العامة

- تتمثل الأهداف الرئيسية في مجال المرأة بخطة التنمية الثامنة فيما يلي:
- سن الأنظمة الجديدة وتعديل النافذ منها بما يسهل ويشجع توسيع مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.
- تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي.
- تأمين التسهيلات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتطوير الخدمات المساندة.
- توسيع الإسهامات القطاعية للمرأة بما يضمن تنوع المشاركة القطاعية.
- تعزيز مكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع.
- تطوير وتحفيز التحاق الإناث في الاختصاصات العلمية والتطبيقية والمهنية في التعليم الثانوي والعالي.

١٧/٤/٢ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية في مجال المرأة في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية:

- إجراء دراسات للأنظمة والتعليمات النافذة وبيان ما تحتاج منها إلى تعديلات لضمان مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، أو اقتراح الجديد في هذا المجال.
- تطوير مشاركة القطاعات النسائية في الدراسات المتعلقة بالأنظمة والاحتياجات للتعديل.
- قيام الجهات الرسمية والجمعيات الأهلية بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لعمل المرأة.

- قيام المؤسسات الحكومية بتوسيع منسوبيها من النساء وضمان إشراكهن في إنجاز المهمات الإدارية والفنية المتعلقة بهذه المؤسسات.
- اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث، ولاسيما البطالة طويلة الأمد.
- قيام المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية بتوفير الخدمات الاستشارية للمرأة في مجال العمل.
- تشجيع النساء على العمل للحساب الخاص وتوفير التسهيلات لحصولهن على القروض وتسهيل الإجراءات الكفيلة بالادخار والائتمان وتقليل المخاطر للاستثمار والإنتاج.
- فتح منافذ خاصة لإقراض النساء تشجيعاً للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الدعم المالي للمؤسسات المالية التي تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنساء.
- توفير الخدمات المساندة ومنها تشجيع إنشاء دور الحضانة وتطويرها دعماً لتمكين المرأة المتزوجة من الاستفادة من فرص العمل المتاحة واستمرارها.
- تطوير الآليات المساندة لتحفيز المرأة لتوسيع رقعة المشاركة القطاعية في سوق العمل وخاصة في مجالات الاقتصاد الحديث.
- دعم الدور التنموي للمرأة في المجتمع وتضمين المناهج التربوية بما يدعم هذا الدور.
- تطوير الإعلام الهادف لتعزيز الدور التنموي للمرأة.
- التوسع في التعليم والتدريب المهني للإناث وخاصة في المجالات المناسبة لها.
- تشجيع الإناث من خلال الإرشاد التربوي على التوجه إلى الفرع العلمي في التعليم الثانوي.
- اعتماد التربية المهنية ضمن مناهج التعليم العام للفتيات.
- تطوير مؤسسات التعليم العالي المهني للفتيات كالكليات التقنية المتوسطة والمعاهد المهنية العليا وبما يتناسب مع احتياجات السوق السعودية.
- التوسع في افتتاح مراكز التدريب المهني والمعاهد الثانوية المهنية للفتيات وإدخال تخصصات جديدة بما يتفق مع متطلبات التنمية وحاجة المرأة السعودية.
- تحفيز توجيه قبول الإناث في التعليم العالي في التخصصات التي تتفق واحتياجات سوق العمل وتخدم أهداف التنمية.
- زيادة فرص حصول الفتيات على التعليم في مجالات العلوم والرياضيات والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الإدارية.

الفصل الثامن عشر

الإسكان

١٨ . الإسكان

١/١٨ المقدمة

يقدم هذا الفصل استعراضاً عاماً للوضع الراهن في قطاع الإسكان موضحاً التغييرات والإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السابعة، ويناقش القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها خلال خطة التنمية الثامنة، ودور القطاع الخاص. ويلقي الضوء على الاستراتيجية الإسكانية والرؤية المستقبلية للقطاع، كما يتناول الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة لقطاع الإسكان وسياساتها وأهدافها المحددة.

٢/١٨ الوضع الراهن

١/٢/١٨ التطورات

ليس هناك جهة محددة منوط بها مسؤولية التنسيق والإشراف العام على قطاع الإسكان بشكل متكامل بل توجد عدة جهات عامة وخاصة تنشط في مجالات محددة في هذا القطاع. وتتعدد المجالات التي يشملها القطاع، منها تشييد المساكن، واعتماد المخططات وإصدار التصاريح، ومد شبكات التجهيزات الأساسية لأحياء السكنية، إضافة إلى صناعة مواد البناء والأثاث وتجارتها.

وقد تولت وزارة الأشغال العامة والإسكان مسؤولية تنفيذ الإسكان العام والعاجل وصيانتته خلال الخطط الماضية حتى صدر الأمر الملكي رقم (٢/أ) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ — (٢٠٠٣/٤/٣٠) بإلغاء الوزارة في إطار عملية التنظيم الإداري، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٣) وتاريخ ١٤٢٤/٥/١٤هـ (٢٠٠٣/٧/١٤) بإيصال مهمة وضع استراتيجية الإسكان وخطته إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، والإسكان الشعبي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، مع استمرار صندوق التنمية العقارية في تقديم قروض الإسكان، علاوة على ما توفره الدولة من خدمات مباشرة وغير مباشرة للقطاع من أهمها التخطيط الحضري، وتمديد شبكات التجهيزات الأساسية، وتوزيع الأراضي، وبعض الخدمات الأخرى للمناطق السكنية. وقد أناط الأمر السامي رقم (٤٨٩٤١/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٥/٩/٢٦هـ (٢٠٠٤/١١/٩) بوزارة الاقتصاد والتخطيط مهام متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وإيجاد قاعدة معلومات إسكانية لجميع شرائح

المجتمع بالنظر لحاجاتهم الإسكانية وكذلك المشاريع والقروض الإسكانية الحكومية والخاصة، وإعداد الدراسات والأبحاث والمسوحات الإسكانية.

وقد بلغ عدد المساكن التي تم إنجازها ويجري تنفيذها خلال خطة التنمية السابعة ١٤٢١-١٤٢٥ هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤) نحو (٣٠٠) ألف وحدة سكنية، ممول ونفذ القطاع الخاص منها نحو (٢٤٠) ألف وحدة، في حين ممول صندوق التنمية العقارية الباقي وقدره (٦٠) ألف وحدة سكنية. كما أصدرت وزارة الشؤون البلدية والقروية خلال خطة التنمية السابعة نحو (١٥٠) ألف رخصة بناء لإقامة مساكن خاصة واستثمارية.

لقد ممول القطاع الخاص (٧٥٪) من إجمالي عدد المساكن في المملكة البالغة نحو (٣.٩٩) مليون مسكن، في حين تولى صندوق التنمية العقارية تمويل (٦١٠) آلاف مسكن، بالإضافة إلى (٢٤.٥) ألف وحدة سكنية وفرتها الدولة في إطار برنامج الإسكان العام العاجل، ومنحت الدولة (١.٥) مليون قطعة أرض سكنية للمواطنين. كما وفرت بعض الجهات الحكومية الأخرى (٢٥٠) ألف وحدة سكنية لإسكان موظفيها.

وتم خلال خطة التنمية السابعة تشكيل اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٣٠/ب/٧) وتاريخ ١٤٢١/٣/٩ هـ (٢٠٠٠/٦/١١) لتتولى مهام وضع خطة وطنية لإعداد كود البناء السعودي، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١٥ هـ (٢٠٠١/٩/٣) بالموافقة على الخطة العامة للجنة. وقد حدد قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٩) وتاريخ ١٤٢٥/١١/٨ هـ (٢٠٠٤/١٢/٢٠) الإطار العام لكود البناء السعودي والذي يشتمل على اللوائح الإدارية والقانونية والمعمارية والإنشائية والصحية والميكانيكية والكهربائية وغيرها. وتضم اللجنة ممثلي الوزارات الحكومية المعنية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، ومختصين من جامعات المملكة، والقطاع الخاص، ويتوقع إصدار المسودة الأولى لهذا النظام مع بداية خطة التنمية الثامنة.

٢/٢/١٨ كفاءة قطاع الإسكان

ارتفعت نسبة متوسط تكلفة إيجار المسكن إلى متوسط دخل الأسرة في المملكة من (٢٦٪) خلال خطة التنمية السادسة إلى (٣٠٪) خلال خطة التنمية السابعة، وبالمقابل انخفضت

نسبة ملكية المساكن خلال الوقت نفسه من (٦٥٪) إلى (٥٥٪) نتيجة محدودية فرص التمويل العقاري، وعدم مواكبة قروض صندوق التنمية العقارية للطلب المتزايد عليها خلال السنوات الأخيرة.

ويقدر الطلب التراكمي على المساكن بنهاية خطة التنمية السابعة، الذي عجزت السوق العقارية عن تلبيته، بنحو (٢٧٠) ألف مسكن، وتتراوح نسبة المساكن الشاغرة بين (١٢٪) و(١٥٪) من إجمالي المساكن، وهي نسبة عالية نسبياً مقارنة بالمعدلات الطبيعية التي تتراوح عادة بين (٣٪) و(٥٪)، مما يدل على أن المعروض من المساكن يقع خارج نطاق القدرة الشرائية لفئات ليست قليلة من السكان. ويمثل هذا التحدي أحد القضايا الرئيسية التي تهتم بها خطة التنمية الثامنة.

٣/١٨ القضايا والتحديات

١/٣/١٨ المساكن لذوي الدخل المحدود

يوجد مواطنون لا تمكنهم إمكاناتهم من تأمين مساكن خاصة بهم، بدءاً من شراء الأرض وانتهاءً بتوفير المبالغ اللازمة لبناء المسكن. ويزداد الأمر صعوبة لهذه الشريحة من المواطنين نتيجة استمرار ارتفاع أسعار الأراضي وانخفاض مساحة الأراضي السكنية المتاحة ضمن النطاق العمراني للمدن، إضافة إلى انخفاض حجم المعروض من المساكن الواقعة في متناول القدرات المالية للأفراد. هذا في الوقت الذي يستمر فيه انخفاض عدد المساكن التي توفرها بعض الجهات الحكومية، بالإضافة إلى عدم مواكبة التمويل المتاح للطلب على قروض صندوق التنمية العقارية.

وفي ضوء ما سبق أصبح هناك ضرورة متزايدة لتوفير الأراضي السكنية المزودة بالخدمات والمرافق وبأسعار مناسبة خاصة في مناطق التجمعات العمرانية، وأهمية إعطاء أولوية الحصول على القروض المقدمة من صندوق التنمية العقارية للمواطنين من ذوي الإمكانات المحدودة، والاستفادة من التجارب الدولية في مجال توفير المساكن لهذه الفئات حتى تأخذ صوراً متعددة من الدعم، مثل قيام الدولة مباشرة ببناء مساكن مناسبة للشرائح المحتاجة من المواطنين، والإعانات التي تدفع في مجال أجرة المسكن، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات والجمعيات الخيرية ببناء مساكن لهذه الفئات، ودراسة أهمية توفير التمويل المناسب من القطاع

المصرفي مع ما ينطوي عليه ذلك من تدليل عقبة الرهن العقاري. وتوجد في المملكة نماذج مشرقة للعمل الخيري في مجال الإسكان منها مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، ومؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية، ومؤسسة الملك فيصل الخيرية، وغيرها من المؤسسات والجمعيات الخيرية.

٢/٣/١٨ دور صندوق التنمية العقارية

يظل صندوق التنمية العقارية هو الجهة الوحيدة في المملكة التي تمنح القروض العقارية بشروط ميسرة. إلا أنه من الملحوظ أن موارد الصندوق عجزت في السنوات الأخيرة عن مواكبة الطلب المتزايد على القروض، وأصبحت الفجوة بين الطلبات المقدمة ومعدل استجابة الصندوق لها تزداد اتساعاً، وتقدر طلبات التمويل التي تنتظر الاستجابة بنحو (٤٠٠) ألف طلب بنهاية خطة التنمية السابعة، مما يطيل مدة الانتظار للحصول على قروض جديدة. ويرجع ذلك إلى العقبات التي تواجه صندوق التنمية العقارية في تحصيل ديونه المستحقة بالإضافة إلى محدودية الوسائل البديلة أو المكملة لتمويل الإسكان بشكل عام، والإسكان المتعلق بتلك الفئات من المواطنين ذوي الإمكانيات المحدودة بشكل خاص، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود خلال خطة التنمية الثامنة للتغلب على هذه المعوقات، وتقليص فترة الانتظار للحصول على قروض الصندوق. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى التوجيهات السامية في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بشأن زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بـ (٩) بلايين ريال من فائض الميزانية، وذلك لمواجهة الزيادة المطردة في الطلب على قروض الصندوق وتقليص مدة الانتظار، وكذلك الإشارة إلى الأمر السامي الكريم رقم (٧/ب/٤٨٩٤١) وتاريخ ٢٦/٩/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/١١/٩) القاضي بالموافقة على عدد من الإجراءات الإضافية لأساليب التحصيل الاعتيادية للصندوق من أجل تحسينها وزيادة كفاءتها. ومن المأمول أن تسهم هذه الزيادة لرأس مال الصندوق وتلك الإجراءات الإضافية للتحصيل في تذليل المعوقات التي يعاني منها المواطنون محدودو الدخل في الحصول على السكن الملائم. هذا فضلاً عن إزالة العقبات التي تحد من قيام المصارف التجارية والشركات الخاصة بتوفير التمويل طويل الأجل للإسكان بشروط تعاقدية ميسرة، واعتماد آليات وضوابط يمكن في إطارها ضمان حقوق الأطراف المتعاقدة. ويتطلب الأمر أيضاً التوسع في برامج الإسكان التعاوني، والادخار الإسكاني مع العمل على إصدار

الأنظمة المساندة مثل نظام الرهن العقاري، ونظام البيع بالتقسيط والتأجير المنتهي بالتمليك، ومعالجة إشكاليات الأراضي البيضاء، خاصة ذات المساحات الكبيرة منها، والاستفادة من التجارب العالمية في هذه المجالات.

٣/٣/١٨ الانسجام بين التخطيط العمراني ومتطلبات الإسكان

تتميز المدن الكبيرة بالمملكة بارتفاع كثافتها السكانية، مما يسهم في زيادة الطلب على المساكن وارتفاع أسعارها إلى مستوى يتجاوز القدرات المالية للعديد من فئات المجتمع. ويرجع النقص في توفير الإسكان وارتفاع أسعاره إلى محدودية الأراضي المطورة في المدن الكبيرة وارتفاع تكاليفها. هذا إضافة إلى عدم توفر قطع الأراضي الصغيرة ذات الأسعار المناسبة. كما أن تحديد النطاق العمراني للمدن مع استمرار نمو سكانها يتمخض عنه نقص في عرض الأراضي السكنية في وقت يتزايد فيه الطلب عليها، وتتطلب معالجة ذلك الجانب توفير أراضي سكنية داخل النطاق العمراني للمدن الكبيرة، مع تطوير المناطق المجاورة لها، والعمل على مراجعة استعمالات الأراضي ووظائفها بصورة دورية من أجل توفير مساحات أكبر للأغراض السكنية، وتشجيع التوجه نحو التوسع العمراني الرأسي، وترشيد المساحات المخصصة للأغراض التجارية.

٤/٣/١٨ تكاليف تشييد المساكن

تشكل الزيادة المطردة في تكاليف تشييد المساكن تحدياً أمام تحقيق هدف توفير السكن المناسب بتكاليف معقولة. لذا أصبح من الضروري اختيار الأساليب المناسبة في التشييد، ومواد البناء المناسبة للبيئة المحلية ليتسنى تخفيض تكاليف الإنشاء والصيانة. ويتطلب تحقيق ذلك الإسراع في استكمال إعداد نظام البناء السعودي الذي تعدده في الوقت الحاضر لجنة وطنية واعتماده وتطبيقه، حيث من المتوقع أن يراعي هذا النظام الظروف البيئية والاجتماعية لمختلف مناطق المملكة ويسهم في ترشيد استخدام الموارد. كما يتطلب الأمر النظر في التوسع في استخدام أساليب المباني الجاهزة، وتطبيق المواصفات والمقاييس المناسبة لمواد البناء المتاحة، وتوعية المواطنين بمزاياها، مع دراسة إلزام المكاتب الاستشارية الهندسية بإعداد تصميمات ومخططات المساكن الملائمة للبيئة المحلية معمارياً ومدنياً.

٥/٣/١٨ توفير قاعدة بيانات متكاملة عن قطاع الإسكان

تسبب تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الإسكان، وعدم وجود جهة محددة تضطلع بمهمة التنسيق والتكامل بين تلك الجهات، إلى غياب توافر قاعدة متكاملة لبيانات القطاع. الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام إعداد استراتيجية إسكانية شاملة. ومن المؤمل أن يشكل التعداد العام للسكان والمساكن الذي تم تنفيذه خلال عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، بالإضافة إلى استراتيجية الإسكان الجاري إعدادها من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط، ويتوقع إنجازها خلال خطة التنمية الثامنة، أساساً مهماً لبناء قاعدة بيانات شاملة لقطاع الإسكان.

٤/١٨ توقعات الطلب على المساكن

تعد العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية أهم العناصر المحددة للطلب العددي والنوعي على المساكن، فمعدلات النمو والسمات الديمغرافية تحدد مسار النمو المتوقع للمساكن والتجهيزات المرتبطة بها، كما تحدد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نوع المسكن ومستواه وحجمه. وتجدر الإشارة في هذا السياق استناداً إلى النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، واستعانة بالبيانات المتاحة من الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية، أن إجمالي الطلب على المساكن خلال خطة التنمية الثامنة يقدر بنحو مليون وحدة سكنية، بحدود (٢٠٠) ألف وحدة سنوياً. ويوضح الجدول (١/١٨) توزيع الطلب على الإسكان المتوقع بحسب مناطق المملكة الإدارية، ونوع الطلب (جديد، إحلال)، بالإضافة إلى الطلب التراكمي غير المشبع على المساكن بنهاية خطة التنمية السابعة والذي قد يعد مؤشراً على الطلب على الإسكان للفئات محدودة الدخل، والذي يقدر بنحو (٢٧٠) ألف مسكن، الجدول (٢/١٨).

ويستدعي الطلب على المساكن كما هو موضح بالجدولين (١/١٨) و(٢/١٨) والأشكال البيانية (١/١٨)، (٢/١٨)، (٣/١٨)، تطوير قطع كافية من الأراضي السكنية على صعيد جميع المناطق الإدارية في المملكة تقدر مساحتها الإجمالية بنحو (٢٨٠) مليون متر مربع خلال خطة التنمية الثامنة، بمتوسط سنوي قدره (٥.٦) ألف هكتار.

الجدول (١/١٨)
الطلب على الإسكان حسب المناطق الإدارية وفقاً لنوع الطلب
خطة التنمية الثامنة
(٢٠٠٩-٢٠٠٥) هـ ١٤٣٠/١٤٢٩ - ١٤٢٦/١٤٢٥

المناطق	الطلب الجديد		طلب الإحلال		المجموع	
	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)
الرياض	٢٥.٥	١٦٠	١٩.٥	٢٠	٢٤.٧	١٨٠
مكة المكرمة	٢٧.٠	١٧٠	٢٤.٤	٢٥	٢٦.٧	١٩٥
المدينة المنورة	٥.٤	٣٤	٤.٩	٥	٥.٣	٣٩
القصيم	٣.٢	٢٠	٤.٩	٥	٣.٤	٢٥
الشرقية	١٨.٨	١١٨	١٩.٥	٢٠	١٨.٩	١٣٨
عسير	٤.٨	٣٠	٤.٩	٥	٤.٨	٣٥
تبوك	٢.٢	١٣.٥	٣.٩	٤	٢.٤	١٧.٥
حائل	٢.٤	١٥	٢.٩	٣	٢.٥	١٨
الحدود الشمالية	١.١	٧	١.٥	١.٥	١.٢	٨.٥
جازان	٤.٨	٣٠	٤.٩	٥	٤.٨	٣٥
نجران	١.١	٧	١.٩	٢	١.٢	٩
الباحة	١.٨	١١	٤.٩	٥	٢.٢	١٦
الجوف	١.٩	١٢	١.٩	٢	١.٩	١٤
الإجمالي	١٠٠	٦٢٧.٥	١٠٠	١٠٢.٥	١٠٠	٧٣٠

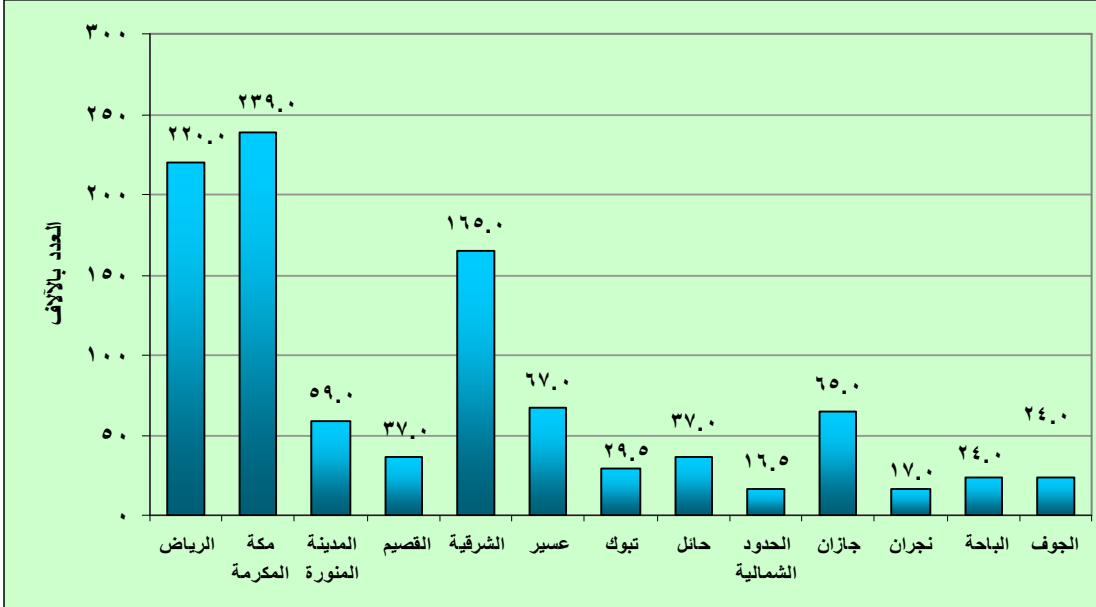
المصدر: تحليل الطلب لخطة التنمية الثامنة، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٢/١٨)
الطلب التراكمي غير المشبع على المساكن حسب المناطق الإدارية
(٢٠٠٤) هـ ١٤٢٥/١٤٢٤

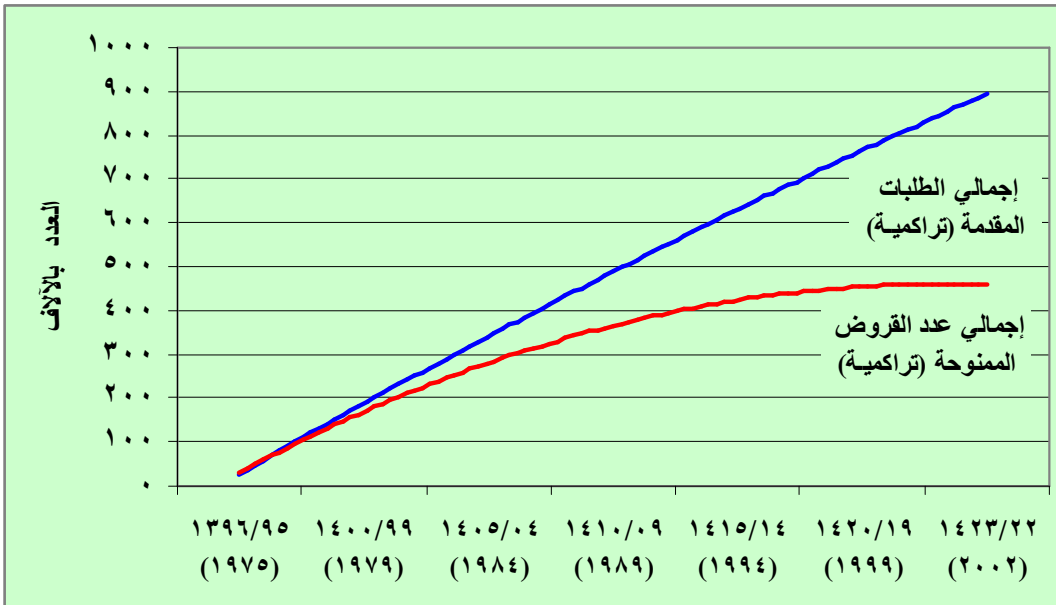
المناطق	الطلب غير المشبع على المساكن (بالآلاف)	النسبة (%)
الرياض	٤٠	١٤.٨
مكة المكرمة	٤٤	١٦.٣
المدينة المنورة	٢٠	٧.٤
القصيم	١٢	٤.٤
الشرقية	٢٧	١٠.٠
عسير	٣٢	١١.٩
تبوك	١٢	٤.٤
حائل	١٩	٧.٠
الحدود الشمالية	٨	٣.٠
جازان	٣٠	١١.١
نجران	٨	٣.٠
الباحة	٨	٣.٠
الجوف	١٠	٣.٧
الإجمالي الكلي	٢٧٠	١٠٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (١/١٨)
إجمالي الطلب على المساكن حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

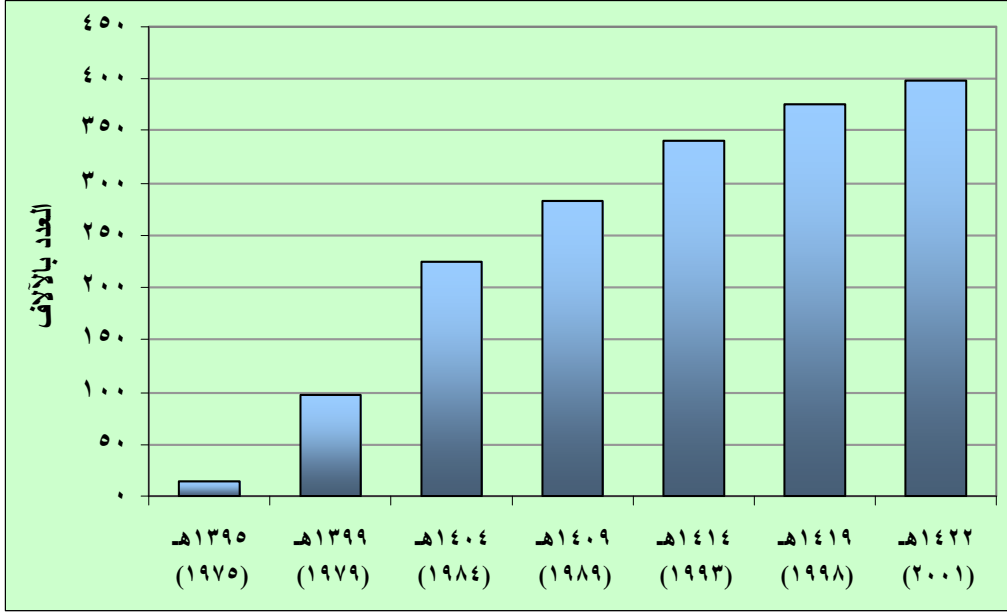


الشكل (٢/١٨)
الفجوة بين العرض والطلب على قروض صندوق التنمية العقارية



الشكل (٣/١٨)

الطلبات التراكمية قيد الانتظار لدى صندوق التنمية العقارية



٥/١٨ الرؤية المستقبلية

ستحدد استراتيجية الإسكان المعالم والسمات الرئيسية للرؤية المستقبلية لقطاع الإسكان. وستعتمد فاعليتها إلى حد كبير على مدى التقيد بتنفيذها ومتابعتها خلال السنوات القادمة. ويتوقع أن تتضمن تلك الاستراتيجية تحديداً دقيقاً لحاجة جميع فئات المجتمع للإسكان، وآليات الدعم والمساندة المطلوبة للفئات المحتاجة كما ستشمل السياسات والآليات اللازمة لتعزيز وظيفة القطاع الخاص في مجال الإسكان، وتنويع قنوات التمويل وزيادة فاعليتها، علاوة على تطوير دور الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أوجه النشاط الإسكاني ومراحله.

وتستهدف الاستراتيجية زيادة معدل ملكية الأسر السعودية للمساكن من نحو (٥٥٪) في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٨٠٪) بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠). وكذلك خفض الضغط على الأراضي السكنية في المدن الكبيرة نتيجة تطبيق السياسات والمنهجيات المناسبة للتخطيط العمراني.

٦/١٨ استراتيجية التنمية

١/٦/١٨ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع الإسكان خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:

- توفير مسكن لكل أسرة لا يتوفر لها المسكن.
- زيادة ملكية المواطنين للمساكن.

٢/٦/١٨ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع الإسكان في خطة التنمية الثامنة على السياسات

التالية:

- توفير الإسكان للفئات المحتاجة من ذوي الدخل المنخفض والمحدود.
- تنويع أساليب التمويل والدعم والمساندة الحكومية وغير الحكومية وتفعيل إسهام القطاع الخاص في تنمية قطاع الإسكان.
- تخفيض تكاليف إنشاء المساكن وصيانتها.
- تغطية برامج الإسكان لجميع مناطق المملكة مع التركيز على المدن الصغيرة والمتوسطة، خاصة المجاورة للمدن الكبيرة.
- تحسين إدارة الأراضي السكنية وتنظيم جانب العرض منها وتوفير التجهيزات والخدمات العامة لها مع إحكام ضوابط توزيع منح الأراضي.
- تعزيز دور القطاع الخاص من خلال إسهام البنوك ومؤسسات وهيئات التمويل العقاري والسعي لاستصدار الأنظمة والتشريعات المنظمة لذلك.
- مراجعة أنظمة البناء والمواصفات بحيث تساعد على تخفيض التكلفة وزيادة المعروض من الأراضي والمساكن.
- التوسع في مشاريع الإسكان الخيرية وتقديم الدعم والمساندة لها.

٣/٦/١٨ الأهداف المحددة

يتوقع تحقيق الأهداف المحددة التالية لقطاع الإسكان خلال خطة التنمية الثامنة:

- إنشاء نحو مليون وحدة سكنية لمواكبة حجم الطلب المتوقع على الإسكان خلال سنوات خطة التنمية الثامنة.
- تقديم نحو (٧٥) ألف قرض بتكلفة (٢٢٥٠٠) مليون ريال من قبل صندوق التنمية العقارية لبناء نحو (٩٠) ألف من الوحدات السكنية في مختلف مناطق المملكة.
- بناء نحو (٣٥) ألف وحدة سكنية من المساكن الشعبية في مختلف مناطق المملكة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات والجمعيات الخيرية.
- اضطلاع القطاع الخاص ببناء نحو (٨٧٥) ألف وحدة سكنية من إجمالي الطلب على المساكن في مختلف مناطق المملكة منها نحو (٢٢٥) ألف وحدة بدعم ومساندة من الحكومة.
- توفير نحو (٢٨٠) مليون متر مربع من الأراضي السكنية لمواجهة الطلب على الإسكان خلال سنوات الخطة.
- إعداد استراتيجية الإسكان في المملكة.
- استكمال إعداد كود البناء السعودي وإصداره والبدء في تطبيقه.
- إعداد الدراسات والأبحاث والمسوحات الإسكانية.
- إيجاد قاعدة معلومات إسكانية متكاملة لجميع شرائح المجتمع.

الفصل التاسع عشر

العلوم والتقنية

١٩ . العلوم والتقنية

١/١٩ المقدمة

يقاس مستوى التقدم والتطور في المجتمع الحديث بمدى كفاءته في توظيف المعارف العلمية وقدرته على إنتاجها، ويعد التطور العلمي والتقني أداة التطور الحضاري وتمييزه. وقد تزايدت أهمية العلوم والتقنية، مع تنامي حركة العولمة الاقتصادية والثقافية والعلمية وتوسعها، نظراً للدور الذي تؤديه هذه المنظومة في اكتساب الميزة التنافسية وتعزيزها.

وإدراكاً لأهمية دور العلوم والتقنية في التنمية الشاملة والمستدامة، تسعى المملكة إلى الارتقاء بالقيادة العلمية والتقنية إلى المستويات التي تحقق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها التنوع الاقتصادي، وتعزيز النمو، والارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات متقدمة.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن لمنظومة العلوم والتقنية، وأبرز التطورات خلال خطة التنمية السابعة، كما يستعرض القضايا والتحديات التي تواجهها، ويحدد الأهداف العامة والسياسات وآلياتها، والأهداف المحددة المتصلة بها في خطة التنمية الثامنة.

٢/١٩ الوضع الراهن

يستعرض هذا الجزء الوضع الراهن لمنظومة العلوم والتقنية والابتكار، وأداء مكوناتها الرئيسية خلال خطة التنمية السابعة:

١/٢/١٩ التعليم العام والتعليم العالي

يُعد التعليم أحد أهم مكونات منظومة العلوم والتقنية، حيث يمثل خريجو المرحلة الثانوية في الأقسام العلمية مصدر القوى البشرية العلمية والتقنية الداخلة مرحلة التعليم العالي بلياتها التقنية والعلمية.

وقد شهد عدد خريجي الأقسام العلمية للمرحلة الثانوية ارتفاعاً ملموساً خلال خطة التنمية السابعة، حيث ارتفع عددهم من (٧٢٣٠٥) خريجين عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١١٤٨٩٢) خريجاً عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وازدادت نسبتهم في إجمالي خريجي

المرحلة الثانوية من (٤٣.٩٪) إلى (٥١.٤٪) خلال المدة نفسها. وعلى صعيد آخر، شهدت خطة التنمية السابعة، تقدماً ملحوظاً في إدخال تقنية المعلومات في مناهج التعليم ووسائله في مراحل التعليم العام كلها، وتمثل ذلك في توفير ما يزيد عن (٢٣) ألف جهاز حاسوب في المدارس الحكومية، كخطوة أولى في إطار مبادرة وطنية تهدف إلى ربط جميع مدارس المملكة بشبكة الإنترنت.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي والعالي، تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم العالي إلى أن عدد الكليات العلمية في المملكة ارتفع من (١٠٥) كليات عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى (١٠٨) كليات عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). كما شهدت المدة نفسها ارتفاعاً ملموساً في أعداد الطلبة المقيدين بمرحلة البكالوريوس في المجالات العلمية، حيث ارتفع عددهم من (٣٩٩٩٥) طالباً إلى (٦٣٧٧٩) طالباً بمعدل نمو سنوي متوسطه (١٢.٤٪). ورافق ذلك تزايد الإقبال على التخصصات العلمية لطلبة الدراسات العليا وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١١.٢٪)، وارتفاع عدد المبتعثين خارج المملكة في التخصصات العلمية إلى نحو (٦٠٣٨) مبتعثاً عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) مقارنة بنحو (٢٤٢٢) مبتعثاً عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩).

٢/٢/١٩ البحث والتطوير

تعد الجامعات، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعض الجهات الحكومية والخاصة، من أهم الجهات القائمة على البحث والتطوير بالمملكة، إذ بلغ عدد مراكز البحوث والتطوير التابعة لها نحو (١٧٥) مركزاً. وتقدر نسبة العاملين في نشاطات البحث العلمي والتطوير إلى عدد السكان بنحو (٢٣) فرداً لكل (١٠٠) ألف نسمة، وهو معدل متواضع قياساً بالمعدلات المماثلة في الدول المتقدمة الذي يصل إلى نحو (٥٠٠) فرد لكل (١٠٠) ألف نسمة. وقد أشارت دراسة مسحية للوضع الراهن للبحوث والدراسات للمدة ١٤١٩/١٤٢٠ - ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣) إلى أن الأبحاث المنفذة خلال تلك المدة بلغ عددها (٢٦٩٩) بحثاً، توزعت حسب المجال كما يلي: (٣٨.٦٪) للطب، (٢٣.٢٪) للهندسة، (٢٠.٥٪) للزراعة، (١٧.٧٪) للعلوم الأساسية. أما بالنسبة لتوزيعها حسب النوع فكانت كما يلي: (٥٣.٤٪) للبحوث التطبيقية، (١٠.٣٪) للبحوث التطويرية، و(٣٦.٣٪) للبحوث الأساسية. كما دلت تلك

الدراسة على عدم حدوث تغير ملحوظ سواء في مجالات أو نوع البحوث المنفذة خلال مدة الدراسة.

وتقدر نسبة الإنفاق على نشاط البحث والتطوير بنحو (٠.٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متواضعة قياساً بالمعدلات في الدول المتقدمة والسريعة النمو، وتهدف السياسة الوطنية للعلوم والتقنية إلى زيادة هذه النسبة لتصل إلى (٢٪) بحلول عام ١٤٤٥/١٤٤٦هـ - (٢٠٢٥).

وتتلخص الأوضاع الراهنة لمراكز البحوث في الآتي:

(أ) الجامعات:

تركزت نشاطات مراكز البحوث الجامعية والبالغ عددها (٥٧) مركزاً في مجالات: العلوم الزراعية شاملة أبحاث المياه والبيئة، والعلوم الهندسية، والعلوم الصحية، والعلوم الإنسانية. وقد بلغ عدد الأبحاث التي أجريت خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة (١٦٣١) بحثاً، توزعت حسب المجالات كما يلي: (٣٧٢) بحثاً في العلوم الزراعية، و(٣٥٣) بحثاً في العلوم الهندسية، و(٥٦٢) بحثاً في العلوم الصحية، و(٣٤٤) بحثاً في العلوم الأساسية.

(ب) المراكز الحكومية:

بلغ عدد مراكز البحوث التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية (٤٦) مركزاً بنهاية خطة التنمية السابعة، تركزت نشاطاتها البحثية في مجالات الطب، والعلوم الهندسية، والزراعة، وتحلية المياه والبيئة، والعلوم الإنسانية. وقد بلغ عدد البحوث التي أجريت في تلك المراكز خلال خطة التنمية السابعة نحو (٢١١٩) بحثاً، الجدول (١/١٩) والشكل (١/١٩).

(ج) الشركات السعودية:

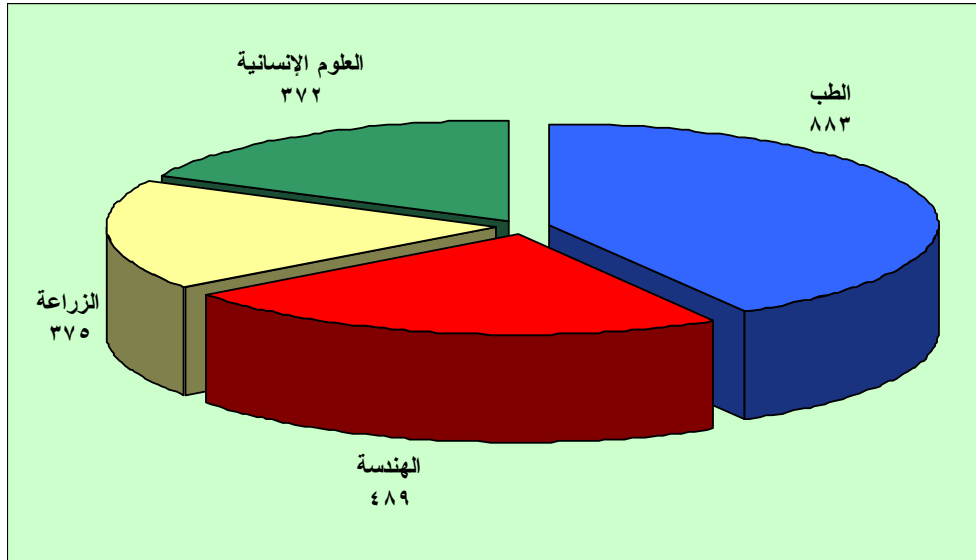
شهدت السنوات الأخيرة تنامي اهتمام الشركات السعودية بنشاطات البحث والتطوير، وانعكس ذلك في تزايد أعداد مراكز البحث والتطوير، خاصة لدى الشركات الكبرى وتأتي في مقدمتها شركات: أرامكو السعودية، وسابك، ومعادن. وقد تراوحت نسبة المنصرف على البحث والتطوير إلى الاستثمار الإجمالي لهذه الشركات الثلاث بين (٠.٤٪) و(١.٧٪) خلال مدة خطة التنمية السابعة.

الجدول (١/١٩)
نشاطات البحث والتطوير في المراكز الحكومية
(حسب المجالات العلمية)

المجال	١٤٢١/٢٠ (٢٠٠٠)	١٤٢٢/٢١ (٢٠٠١)	١٤٢٣/٢٢ (٢٠٠٢)	١٤٢٤/٢٣ (٢٠٠٣)	المجموع
الطب	٢٣٨	٢٣٥	٢٣٨	١٧٢	٨٨٣
الهندسة	١١٥	٨٨	١٠٥	١٨١	٤٨٩
الزراعة	١٠٧	١٢٩	٨٠	٥٩	٣٧٥
العلوم الإنسانية	٩٤	١٠٢	١٠٧	٦٩	٣٧٢
المجموع	٥٥٤	٥٥٤	٥٣٠	٤٨١	٢١١٩

المصدر: الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية.

الشكل (١/١٩)
نشاطات البحث والتطوير في المراكز الحكومية (حسب المجالات العلمية)
(١٤٢١/١٤٢٠ - ١٤٢٣/١٤٢٤ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)



وقد أجرت شركة سابك العديد من البحوث العلمية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ولتحسين أداء التشغيل وتطوير تقنيات الإنتاج، وزاد عدد العاملين في مراكز أبحاثها عن (٥٠٠) موظف، وتمتلك أكثر من (٢٠٠) براءة اختراع في مختلف دول العالم، كما بدأت الشركة في إنتاج عدد من هذه الابتكارات وتطويرها.

ومن جانبها أنشأت شركة أرامكو السعودية "مركزاً للبحث والتطوير" يعمل به أكثر من (٤٠٠) موظف. وأثمرت جهود الشركة في تسجيل (١٧) براءة اختراع، إضافة إلى التقدم بأكثر من (٩٠) طلب براءة اختراع. وتعمل الشركة على تطوير بعض هذه الاختراعات لاستثمارها تجارياً.

ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية الثامنة، في تطوير الصناعات الرئيسية القائمة في المملكة مثل: صناعة المنتجات المعدنية، والماكينات والمعدات، والصناعات الكيماوية والبلاستيكية، ومواد البناء، والمواد الغذائية، وفي تزايد عدد مراكز الأبحاث والتطوير ووحداتها التابعة للقطاع الخاص، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها وبين منظومة العلوم والتقنية.

(د) نشاطات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية:

تمثل معاهد البحث والتطوير التابعة لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - والبالغ عددها سبعة معاهد، بالإضافة إلى مركزي الأجهزة العلمية والرياضيات والفيزياء - أكبر وعاء للبحث والتطوير في المملكة. وقد واصلت المدينة خلال خطة التنمية السابعة نشاطاتها وإنجازاتها في العديد من الميادين، وفي تنفيذ البرامج العلمية والتقنية والخدمات المساندة. وفيما يلي أهم هذه الإنجازات:

- اقتناء قاعدة معلومات صناعية تحتوي على (٥٦) صنفاً تقنياً في مجالات الصناعة تحتوي على أكثر من (٥٥) ألف تقنية صناعية.
- دعم العديد من البحوث العلمية التطبيقية والإنسانية، حيث وصل عددها إلى نحو (٤٢٩) مشروعاً بحثياً وبتكلفة قدرها (١١٦.٧١) مليون ريال.
- إنجاز العديد من المشاريع، من أهمها الانتهاء من مشروع تخزين الطاقة الشمسية، وإنشاء (١٢) محطة لرصد الإشعاع الشمسي، و(٥) محطات لرصد سرعة الرياح.

- الانتهاء من دراسة الغطاء النباتي، ومشروع تشغيل شبكة رصد جودة الهواء، ومشروع نمذجة تلوث الهواء، ومشروع تقويم أداء كفاءة الأغشية وتطبيقاتها في معالجة مياه الصرف الصحي، واستخدام التقنية الحيوية في مجال البترول والبتروكيماويات والزراعة.
- إعداد مسودة النظام الوطني للحماية من الإشعاع، ومسودة التعليمات الوطنية للتعامل مع المواد المشعة، وإعداد الخطة الوطنية للطوارئ الإشعاعية.
- إطلاق ستة أقمار اصطناعية، وتركيب الأجهزة الخاصة بمشروع إنشاء مختبرات أبحاث الاحتراق بواسطة الليزر.
- وفي مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، قامت المدينة بفحص (١١٤٩) طلباً ومنح (٣٦) براءة اختراع.
- تم الانتهاء من تنفيذ مشروع محطة استقبال ومعالجة الصور الفضائية عالية الدقة، ومشروع إنشاء المركز الوطني لصناعة الدوائر الإلكترونية المتكاملة.

٣/٢/١٩ الخدمات المساندة للعلوم والتقنية

- تُعد الخدمات العلمية والتقنية المساندة من المكونات المهمة للمنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وتشمل ما يلي:
- توفير المعلومات العلمية والتقنية من خلال المكتبات وقواعد المعلومات ومواقع الإنترنت وغيرها. وقد تطورت هذه الخدمات في مكتبات المملكة الكبرى مثل مكتبة الملك عبدالعزيز، ومكتبة الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، والإدارة العامة للمعلومات ووحدة الإنترنت في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وغيرها.
 - إعداد المواصفات والمقاييس في مختلف المجالات، والعمل على تطبيقها، وهو ما تقوم به الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وإدارة المختبرات والجودة النوعية بوزارة التجارة والصناعة.
 - ما تقوم به الجمعيات والهيئات العلمية من دور مهم في دعم النشاطات العلمية والتقنية وتنظيمها في المملكة، حيث يوجد أكثر من (٤٥) جمعية علمية موزعة على جامعات المملكة.

ومن المتوقع أن يؤدي البدء في تنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية خلال خطة التنمية الثامنة إلى انعكاسات إيجابية بشأن تفاعل هذه الخدمات مع المكونات الأخرى للمنظومة لتحسين كفاءة أدائها.

٤/٢/١٩ مؤسسات تشجيع الإبداع والابتكار

شهدت السنوات الأخيرة إنشاء عدد من المؤسسات المهمة بتشجيع الإبداع والابتكار، ونشر التوعية العلمية والتقنية، وتقديم الدعم للمبدعين والمبتكرين، من أبرزها: "مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين"، و"مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم" التي أنشأت "وحدة الأمير سلمان العلمية" المعنية بالتوعية العلمية، إضافة إلى "إدارة رعاية الموهوبين" التابعة لوزارة التربية والتعليم، و"إدارة التوعية العلمية" التابعة لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهناك توجه متزايد للمؤسسات الوطنية نحو دعم التميز العلمي والإبداع.

وفي إطار التشجيع الرسمي والخاص للإبداع والابتكار، تم رصد العديد من الجوائز في المملكة لتكريم وتشجيع الإنجازات العلمية مثل: جائزة الملك فيصل العالمية، وجائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للبحث العلمي، وجائزة مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين، وجوائز إمارات المناطق في مجال الإبداع العلمي والابتكار، وجائزة المراعي للإبداع العلمي، وجائزة مركز فقيه للأبحاث، وجائزة عبد اللطيف جميل للابتكار التقني، إضافة لجوائز التفوق العلمي في جامعات المملكة.

٥/٢/١٩ نقل التقنية وتوطينها

يتم نقل التقنية وتوطينها من خلال قنوات عدة، منها شراء التقنية ونقلها وتوطينها بواسطة مؤسسات القطاع العام، وشركات القطاع الخاص. وتنتهج مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - في هذا المجال - أسلوبين متكاملين: يتمثل الأسلوب الأول في تنظيم لقاءات بين القطاع الصناعي في المملكة وخبراء التقنية، والمساعدة على القيام بدراسات تختص باختيار التقنيات المناسبة للمملكة؛ فيما يتمثل الأسلوب الثاني في تنفيذ برامج بحوث تطبيقية وطنية بالتعاون مع جهات أجنبية، مثل فرنسا في مجال الاستشعار عن بُعد، وتايوان في مجال تربية الأسماك، وألمانيا والولايات المتحدة في مجال الطاقة المتجددة، واليابان في مجال التقنية الحيوية.

من جهة أخرى تسهم شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو السعودية" في هذا المجال بنقل تقنية صناعة النفط وتوطينها، إذ إنشئ لهذا الغرض مركزان للبحث والتطوير. كما تقوم الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" بجهود مماثلة في مجال الصناعة البتروكيمياوية حيث إنشئ مجمع سابك للبحث والتطوير في الرياض، ومن المتوقع أن تشهد خطة التنمية الثامنة تطوراً ملحوظاً في هذا التوجه.

وبالرغم من هذه الجهود، لا تزال انعكاسات نقل التقنية على اقتصاد المملكة أقل كثيراً من الطموحات. إذ مثلت الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات نسبة (١٠.٧٪) فقط في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، في حين تبلغ هذه النسبة (٧٦٪) في ماليزيا، و(٩٢٪) في كوريا الجنوبية.

٦/٢/١٩ المعلومات العلمية والتقنية

شهد الإنتاج الفكري المنشور في المملكة تطوراً ملحوظاً، حيث زاد عدد المنشورات العلمية والإنتاج الفكري من (٣.٧) آلاف إلى (١٠.٨.٢) آلاف منشور في الفترة ١٤٠٢ - ١٤٢١هـ (١٩٨٢-٢٠٠٠). وفق إحصائيات مكتبة الملك فهد الوطنية، تمثل نسبة الكتب المنشورة في مجالات العلوم التطبيقية، والعلوم البحتة (١٩٪) فقط من مجمل الكتب المنشورة. وازداد عدد المكتبات في المملكة حيث بلغت عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) (٨٠) مكتبة عامة، و(١٨٣) مكتبة متخصصة، إضافة إلى (٥٩) مكتبة أكاديمية وجامعية.

٧/٢/١٩ التعاون الدولي

يعد الارتقاء بالقاعدة العلمية والتقنية الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة بالمملكة، كما يتيح التعاون الخارجي فرص دعم كبيرة لإثراء هذه القاعدة. وفي هذا الصدد، وقّعت المملكة اتفاقيات تعاون ثنائي في المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية وحماية الاستثمار وتشجيعه مع ما يزيد عن (٤٥) دولة، كما وقّعت عدداً من الاتفاقيات مع منظمات إقليمية ودولية عديدة في مجالات مختلفة.

وتفعيلاً لبرامج التطوير الصناعي المشتركة، تتبع المملكة قنوات عديدة، مثل: برامج التوازن الاقتصادي، وإنشاء مراكز بحث خارج المملكة وتطويرها، والتعاون المباشر بين

الجامعات ومراكز البحث السعودية والجهات الأجنبية المماثلة. كما تحرص المملكة على تعزيز التعاون العلمي والتقني على المستوى الخليجي والعربي والدولي.

٨/٢/١٩ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع العلوم والتقنية (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية) خلال خطة التنمية السابعة (١٦٧٤.٩) مليون ريال وبما يمثل (١١٦٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/١٩ القضايا والتحديات

بالرغم مما حققته المملكة في مجال العلوم والتقنية إلا أنه لا يزال هناك العديد من القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها لتحقيق الانطلاقة المنشودة في هذا الخصوص، من أهمها:

١/٣/١٩ التمويل

تقدر نسبة الإنفاق الكلي على نشاطات البحث العلمي والتطوير في القطاعين العام والخاص بنحو (٠.٣٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وهي نسبة لا تتلاءم مع أولوية تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار الوطنية، ولا ترقى لأهمية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا أصبح من الضروري زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في إطار الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية إلى ما يفوق نسبة (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٤٤٥/١٤٤٦هـ (٢٠٢٥)، وذلك من خلال زيادة مخصصات البحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحث والتطوير الحكومية، وتوفير مصادر تمويل من القطاع الخاص، ووضع الحوافز لتعزيز نشاط البحث والتطوير لديه.

٢/٣/١٩ القدرات البشرية التقنية

يمثل النقص في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة في مجالات العلوم والتقنية، أحد أهم قضايا التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على هذه القضية، وسبل معالجتها في الفصول الخاصة بالتعليم. ويجدر التأكيد في هذا السياق، على أهمية رفع نسبة الخريجين في مراحل

الدراسات العليا في مجالات العلوم الطبيعية والطبية والهندسية بشكل خاص. مما يتطلب تعزيز نسبة هذه الفئات في طلبة الدراسات العليا المبتعثين إلى الخارج من جهة، ومضاعفة أعدادها من جهة أخرى.

٣/٣/١٩ التجهيزات

على الرغم من إنشاء قاعدة عريضة من معاهد ومراكز البحوث الوطنية المختلفة في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والجامعات، وبعض الجهات الحكومية الأخرى، إلا أن معدل استغلال الإمكانيات المتوافرة لدى تلك المعاهد والمراكز لا يرقى للمستوى المنشود نظراً لضعف الترابط والتنسيق بين مكونات منظومة العلوم والتقنية من جهة، وفعاليات الاقتصاد والمجتمع من جهة أخرى. علاوة على أن حجم الكوادر البشرية اللازمة لأغراض البحث والتطوير، لا تزال دون المستوى المرغوب، مما يتطلب تعزيز أطر التنسيق والتعاون بين مكونات منظومة العلوم والتقنية، والعمل على جذب الكفاءات البشرية المتميزة لمراكز البحث والتطوير من داخل المملكة وخارجها، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للاهتمام بخدمات البحث والتطوير، ومراجعة الأطر التنظيمية والإجرائية ذات الصلة بنقل التقنية وتوطينها.

٤/٣/١٩ تحديد الأولويات

تحدد السياسة الوطنية للعلوم والتقنية المجالات التي ينبغي التركيز عليها في نشاطات البحث والتطوير من منظور بعيد المدى، كما أن الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي، الجاري إعدادها، ستبلور التوجهات الوطنية لقطاع العلوم والتقنية. إلا أن تحديد الأولويات المرحلية على المدى المتوسط يظل أيضاً أمراً ضرورياً، حيث إن كل مرحلة تمهد للمرحلة التي تليها في تتابع مرسوم لتحقيق الغايات والأهداف بعيدة المدى. هذا مع الأخذ في الحسبان أن القدرات والإمكانات المتاحة مرحلياً تمثل معطيات متحركة قد يختلف تأثيرها بين مرحلة وأخرى، وبالتالي ينعكس ذلك على تحقيق أولويات المرحلة مدار الاهتمام.

لا شك أن التركيز على مجالات محددة والتميز فيها على المستوى العالمي يعد استراتيجية واقعية تلجأ لها كثير من الدول لتحقيق أهدافها الوطنية. لذا ينبغي تحديد الأولويات المرحلية لنشاطات البحث العلمي والتطوير التقني لكي يسترشد بها في توجيه الدعم لنشاطاته العامة والخاصة.

٤/١٩ الرؤية المستقبلية

تتبنى السياسة الوطنية للعلوم والتقنية - الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١١٢) وتاريخ ٢٧/٤/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢/٧/٨) - رؤية شمولية لتنمية قطاع العلوم والتقنية والابتكار على نحو يؤكد ضرورة النظر إلى كل مكونات نشاطات العلوم والتقنية بشكل متوازن ومتسق. فإعداد القوى البشرية، وتوفير مقومات البحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطينها وتطويرها، وتطوير النشاطات المساندة كالجودة والتقييس والصيانة، وأنظمة الإدارة العلمية والتقنية، والتعاون الخليجي والعربي والإسلامي والدولي في مجالات العلوم والتقنية، ينبغي أن تعالج من خلال التنسيق الكامل فيما بينها، ومن خلال إيجاد وتفعيل المؤسسات الوسيطة، التي تكفل لهذه النشاطات ترابطها وفعاليتها في ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية والدولية المحيطة بالمملكة في العدين القادمين.

وتتبنى خطة التنمية الثامنة تنفيذ مجموعة متكاملة من البرامج من خلال التعاون والتنسيق بين القطاعات والجهات المعنية. ويمكن تصنيف هذه البرامج في الفئات الثلاث التالية:

١. برامج قطاعية: وهي برامج يعتمدها كل قطاع سواء كان عاماً أو خاصاً لتطوير قدراته وفعالياته في مجالات العلوم والتقنية المتعلقة به، مسترشداً بالسياسة الوطنية المعتمدة حيال ذلك.
٢. برامج خاصة بتطوير وظائف منظومة العلوم والتقنية على المستوى الوطني، ويشمل ذلك التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطينها وتطويرها، ونشر استخدامها والاستفادة منها على أفضل وجه ممكن. ويتولى هذه المهمات بشكل رئيس، مؤسسات التعليم العالي، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، والفعاليات العلمية والتقنية لدى كل من القطاعين العام والخاص.
٣. مبادرات وطنية لتوطين التقنيات المهمة والواعدة، واكتساب المقدرة فيها، وقد يشمل ذلك مجالات مثل: تقنيات النفط، وتحلية المياه، والصناعات البتروكيمياوية ومترعاتها، والمعلومات والاتصالات، والإلكترونيات، والهندسة الوراثية، والفضاء.

وترتكز الرؤية المستقبلية للعلوم والتقنية على تنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، وأن يكون الإنفاق المستهدف على البحث والتطوير ما يعادل (٢٪) من الناتج المحلي قبل حلول عام ١٤٤٥ هـ (٢٠٢٥). ويتوقع أن تبدأ مخصصات الإنفاق في النمو بمعدلات منخفضة في البداية، ثم تتزايد سريعاً مع تعاظم إمكانات المملكة في العلوم والتقنية، وتطور منظومتها. وستراعي خطط التنمية تقدير الموارد المالية اللازمة لأغراض تطوير منظومة العلوم والتقنية على أساس أن تصل تدريجياً إلى النسبة المستهدفة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المذكور.

٥/١٩ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع العلوم والتقنية إلى تطوير منظومة العلوم والتقنية من خلال بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية وتطويرها، وتطوير تقنيات وخدمات المعلومات واستخداماتها لتعزيز كفاءة الاقتصاد السعودي، وبناء مجتمع معلوماتي بما يواكب التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

١/٥/١٩ الأهداف العامة

- بناء منظومة وطنية متطورة للعلوم والتقنية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المقدر التنافسية للاقتصاد الوطني.
- الاستفادة من التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة على الصعيد العالمي في رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.
- نشر الوعي العلمي والتقني في المجتمع وتطوير ثقافته ومعارفه العلمية.
- دعم القاعدة الوطنية للبحث العلمي التطبيقي وتعزيزها وتطويرها لتلبي متطلبات التنمية في المملكة.
- نقل التقنية المناسبة لخدمة أهداف التنمية الوطنية وتوطينها وتطويرها مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتنميتها.
- دعم القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار ورعايتها وتشجيعها.

٢/٥/١٩ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع العلوم والتقنية في خطة التنمية الثامنة على

السياسات التالية:

- نقل التقنيات المتقدمة وتوطينها.
- تشجيع أنشطة البحث والتطوير في شركات القطاع الخاص.
- تحفيز المشاريع ذات التقنية المتقدمة.
- تعزيز قدرات البحث العلمي والتطوير في جامعات المملكة ومراكز البحث والتطوير الأخرى.
- تكثيف برنامج الابتعاث للدراسات العليا في الجامعات الأجنبية المرموقة في المجالات العلمية والتقنية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير، والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
- تحفيز الإسهامات الخاصة في تمويل نشاطات البحث والتطوير.
- إنشاء حدائق للتقنية المتطورة وحاضناتها.
- تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات التقنية المتطورة.
- الاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولية لتعزيز قدرات البحث العلمي والتطوير الوطنية.
- تنمية القوى البشرية الوطنية العلمية والتقنية.

٣/٥/١٩ الأهداف المحددة

يتوقع تحقيق الأهداف المحددة التالية خلال خطة التنمية الثامنة:

- تطوير نظام لتحفيز أنشطة البحث والتطوير.
- زيادة عدد المبتعثين للدراسات العليا في الخارج بمعدل لا يقل عن (٢٠٪) سنوياً خلال مدة الخطة.
- تخصيص ما لا يقل عن (٥٪) من كراسي البحث والتعليم في مراكز البحوث الجامعية والحكومية للعلماء الزائرين، وابتعاث عدد مماثل من العلماء السعوديين إلى مراكز الأبحاث العالمية المرموقة كأساتذة وباحثين زائرين.

- إنشاء حديقتين وحاضنتين للتقنية خلال خطة التنمية الثامنة.
- مراجعة رخص استخدام التقنية في عقود المشاريع من أجل تحسين شروطها وتقويمها.

٦/١٩ المتطلبات المالية

يتوقع أن تبلغ المتطلبات المالية لقطاع العلوم والتقنية (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية) خلال خطة التنمية الثامنة (١٩٦٧) مليون ريال لتمويل النفقات التشغيلية، ودعم القاعدة التقنية الوطنية وتطويرها، وتمويل الأبحاث العلمية، وتنفيذ الأبحاث التطبيقية والتطويرية، والنشاطات المساندة، إضافة إلى تطوير منشآت وتجهيزات المدينة.

الفصل العشرون

تنمية الموارد البشرية

٢٠. تنمية الموارد البشرية

١/٢٠ التعليم العام

١/١/٢٠ المقدمة

يُعد التعليم الركيزة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم عوامل استدامتها. وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً هو غاية التنمية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والماهر، والمواطن المنتج المسهم في بناء مجتمعه وتطوير حضارته، والفرد المثقف الملتزم بالقيم والمثل الإنسانية والدينية العليا، والمعتد بحضارته مع انفتاحه على حضارات وثقافات الآخرين.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، أولت المملكة اهتماماً خاصاً بقطاع التعليم، وعملت على توفيره للجميع في جميع أرجائها الشاسعة، ويجسد ذلك ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٣.٥٪) عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ — (١٩٧٠) إلى (٩.٥٪) عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).

وكان من ثمار هذا الاهتمام أن وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة وما فوق) إلى (٧٧.٩٪)، ولدى فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) إلى (٩٣.٥٪) في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢). وقد طال هذا التطور كلا الجنسين من ذكور وإناث، حيث بلغ معدل الإناث الملمت بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين في فئة الشباب (١٠٠:٩٦) في العام ذاته، كما بلغ معدل الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم الابتدائي (١٠٠:٩٢)، وفي التعليم الثانوي (١٠٠:٩٣).

وبالرغم من النتائج المرموقة التي حققتها المملكة خلال مسيرتها التعليمية، يواجه قطاع التعليم العام عدداً من التحديات التي ينبغي الاستمرار في التصدي لها ومعالجتها خلال السنوات القادمة، من أبرزها: تحقيق الالتحاق الشامل في مرحلة التعليم الأساسية، وزيادة معدلات الالتحاق في المراحل الأخرى، والمحو الكامل للأمية، وتحسين نوعية مخرجات نظام التعليم العام من خلال تطوير كفاءته الداخلية والخارجية، ومواكبة نمو الطلب على خدمات التعليم، هذا بالإضافة إلى دعم دور القطاع الخاص في تقدم المسيرة التعليمية، وتعزيز التعليم الأهلي وتنميته.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن للتعليم العام، وأبرز تطوراتهِ خلال خطة التنمية السابعة، ويحدد أهم القضايا والتحديات التي تواجهه، كما يوضح تقديرات الطلب المستقبلي على خدماته، مستعرضاً استراتيجية التعليم العام في خطة التنمية الثامنة بما تتضمنه من أهداف عامة وسياسات وأهداف محددة.

٢/١/٢٠ الوضع الراهن

١/٢/١/٢٠ التطورات

بلغ عدد مدارس التعليم العام الحكومي والأهلي باستثناء رياض الأطفال نحو (٢٣.٥) ألف مدرسة منتشرة في جميع أرجاء المملكة، تشتمل على (١٩٠.٩) ألف فصل. وبلغ عدد الطلبة المقيدين، في عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣)، في مختلف المراحل نحو (٤.٣) مليون طالب وطالبة، الجدول (١/١/٢٠).

وقد زاد إجمالي عدد الطلبة المستجدين بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١.٤٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة، وبلغ هذا المعدل (١.٨٪) في المرحلة الابتدائية، و(٠.٧-٪) في المرحلة المتوسطة^(*)، و(٣.٦٪) في المرحلة الثانوية. كما ارتفع عدد الطلبة المقيدين بمعدل سنوي متوسط قدره (١.٨٪) خلال المدة نفسها، وبلغ هذا المعدل (٠.٩٪) في المرحلة الابتدائية، و(١.٣٪) في المرحلة المتوسطة، و(٥.٠٪) في المرحلة الثانوية.

وبالنسبة للمتخرجين، فقد ارتفع عددهم في المرحلة الابتدائية من (٣٣٧.١) ألف متخرج عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى (٣٥٩.٥) ألف متخرج عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١.٦٪)، وارتفع عددهم في المرحلة المتوسطة من (٢٥٧.١)

(*) ويعود ذلك إلى تأثير قرار تحديد سن القبول للطلاب المستجدين في المرحلة الابتدائية الصادر في عام ١٤١٦/١٤١٧ هـ (١٩٩٦) وبدأ تطبيقه مع العام الدراسي ١٤١٧/١٤١٨ هـ (١٩٩٧)، مما ترتب عليه انخفاض عدد المستجدين في المرحلة الابتدائية في ذلك العام وامتد تأثيره إلى المرحلة المتوسطة عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣) أي بعد (٦) سنوات من تاريخ القرار.

ألف متخرج إلى (٣١١.٠) ألف متخرج خلال المدة نفسها، بمعدل نمو سنوي قدره (٤.٩٪). وارتفع عدد خريجي المرحلة الثانوية من (١٦٤.٦) ألف خريج إلى (٢٢٣.٧) ألف خريج خلال الفترة نفسها، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨.٠٪)، ليصل بذلك إجمالي الخريجين إلى نحو (٨٩٤.٢) ألف خريج خلال هذه المدة.

الجدول (١/١/٢٠)
التطور في قطاع التعليم العام
خطة التنمية السابعة

معدل النمو المستهدف في الخطة السابعة (%)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)			
	١٤٢١/٢٠ - ١٤٢٤/٢٣	٢٠٠٣	١٩٩٩ - ١٤٢٠/١٩	
٢.٧	٢.٥	٢٣٤٦٠	٢١٢٥٢	عدد المدارس
٣.٣	٢.٠	١٩٠٩١٥	١٧٦٤٢٧	عدد الفصول
				عدد الطلبة المستجدين:
٣.٣	١.٨	٤٠٧٣١٢	٣٧٩٠٨٣	- الابتدائية
١.١	٠.٧-	٣٣٣٧٧٩	٣٤٣٣٥٣	- المتوسطة
٢.٨	٣.٦	٢٨٣٥٠٦	٢٤٦٤٧٠	- الثانوية
	١.٤	١٠٢٤٥٩٧	٩٦٨٩٠٦	جميع المراحل
				عدد الطلبة المقيدون:
١.٢	٠.٩	٢٣٤٢٢١٤	٢٢٥٩٨٤٩	- الابتدائية
٥.٣	١.٣	١٠٩٢٠١١	١٠٣٥٣٦٣	- المتوسطة
٤.٣	٥.٠	٨٥٥٠٥٢	٧٠٤٥٦٦	- الثانوية
٢.٩	١.٨	٤٢٨٩٢٧٧	٣٩٩٩٧٧٨	- جميع المراحل
				عدد الطلبة الخريجين:
٠.٨	١.٦	٣٥٩٤٤٩	٣٣٧١٤٧	- الابتدائية
٢.٦	٤.٩	٣١١٠٤٣	٢٥٧١٤٤	- المتوسطة
٦.٢	٨.٠	٢٢٣٧٠٣	١٦٤٦٢٩	- الثانوية
	٤.٢	٨٩٤١٩٥	٧٥٨٩٢٠	جميع المراحل
٤.٤	٢.٥	٣٦٣٧٠٤	٣٢٩٢٥٦	عدد المدرسين (جملة)
	٣.٧	٣٣٤٦٥٢	٢٨٩٦٣١	عدد المدرسين (سعودي)
	١.١	٩٢.٠	٨٨.٠	نسبة السعوديين

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

ويوضح الجدول (٢/١/٢٠) تطور عدد الطلبة المقيدين، والمدارس، ونسبة عدد الطلاب لكل مدرس، في مناطق المملكة خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة لمراحل التعليم العام الثلاث: الابتدائي والمتوسط والثانوي، حيث يتضح أن التطور في قطاع التعليم العام شمل جميع مناطق المملكة.

الجدول (٢/١/٢٠)

التعليم العام حسب المناطق الإدارية *

خطة التنمية السابعة

٢٣/٢٤/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)			١٩/٢٠/١٤٢٠هـ - (١٩٩٩)			المناطق
نسبة مدرس/ طالب	عدد المدارس	عدد الطلبة المقيدين (ألف)	نسبة مدرس/ طالب	عدد المدارس	عدد الطلبة المقيدين (ألف)	
١٢	٤٩١٧	٩٩٦.٢	١٢	٤٤١٨	٨٩٩.٧	الرياض
١٢	٤٥٤٣	١٠١٣.٩	١٢	٤١٠٩	٩٤٤.١	مكة المكرمة
١٣	١٥٨٤	٣٠٨.٨	١٣	١٣٩٧	٢٧٣.٩	المدينة المنورة
١٠	١٧٠٦	٢٠٤.٤	١٠	١٥٣٣	١٩١.٦	القصيم
١٣	٢٤٧٠	٦٥٥.٢	١٤	٢٢٤٣	٦١٧.٨	الشرقية
١٠	٢٨٤٧	٣٤٥.٦	١١	٢٥٩١	٣٣٣.٩	عسير
١٤	٦٦٥	١٣٦.١	١٥	٥٨٥	١٢٤.٠	تبوك
١٠	٩٢٥	١٠٦.٦	١٠	٨٤٧	٩٩.٨	حائل
١٣	٣٠١	٦٢.٧	١٣	٢٧٣	٥٦.٤	الحدود الشمالية
١١	١٥٨٥	٢٠٤.٨	١٢	١٤٩٥	٢٢٠.١	جازان
١٢	٥٠٨	٨٨.٢	١٣	٤٦٤	٨٣.٢	نجران
٩	٩٠٤	٨٦.٩	٩	٨٧٥	٨١.٣	الباحة
١١	٥٠٥	٧٩.٩	١٢	٤٢٢	٧٤.٠	الجوف
١٢	٢٣٤٦٠	٤٢٨٩.٣	١٢	٢١٢٥٢	٣٩٩٩.٨	المجموع

* البيانات لا تتضمن رياض الأطفال.

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

٢/٢/١/٢٠ التعليم الأهلي

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً ومتنامياً في توفير التعليم العام بمراحله كلها، حيث بلغت نسبة الطلاب، في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، في المدارس الأهلية (٧.٥٪) من إجمالي عددهم بالمملكة، توزعوا على مراحل التعليم كما يلي: (٤٧.٦٪) في رياض الأطفال، و(٦.٧٪) في المرحلة الابتدائية، و(٥.٠٪) في المرحلة المتوسطة، و(٨.٣٪) في المرحلة الثانوية، الجدول (٣/١/٢٠).

ومن المتوقع أن يعزز التعليم الأهلي دوره في جميع مراحل التعليم العام خلال السنوات المقبلة في ضوء التوجهات الاستراتيجية لسياسة التعليم في المملكة.

الجدول (٣/١/٢٠)

التعليم العام في القطاعين الحكومي والخاص

عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)

المرحلة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي		الحصة النسبية	
	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	القطاع الخاص	القطاع الحكومي
	المدارس	الطلاب	المدارس	الطلاب	المدارس	الطلاب	(%)	(%)
رياض الأطفال	٧٢١	٤٩.٤	٥٢٣	٤٤.٩	١٢٤٤	٩٤.٣	٤٢.٠	٤٧.٦
الابتدائية	١٢٠٧٠	٢١٨٤.٢	٨١٠	١٥٨.٠	١٢٨٨٠	٢٣٤٢.٢	٦.٣	٦.٧
المتوسطة	٦١٧٥	١٠٣٧.٩	٥٦٠	٥٤.١	٦٧٣٥	١٠٩٢.٠	٨.٣	٥.٠
الثانوية	٣٤٣٢	٧٨٣.٨	٤١٣	٧١.٢	٣٨٤٥	٨٥٥.٠	١٠.٧	٨.٣
إجمالي	٢٢٣٩٨	٤٠٥٥.٣	٢٣٠٦	٣٢٨.٢	٢٤٧٠٤	٤٣٨٣.٥	٩.٣	٧.٥

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

٣/٢/١/٢٠ التربية الخاصة

أدى الاهتمام بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تحقيق ارتفاع ملحوظ في عدد معاهد ومدارس التربية الخاصة، حيث ارتفعت من (١٤٣) معهداً ومدرسة عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ —

(١٩٩٩) إلى (٥٧٦) معهداً ومدرسة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وارتفع عدد الطلاب من (١٠٧٧٤) طالباً وطالبة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١٧٤١٣) طالباً وطالبة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

٤/٢/١/٢٠ محو الأمية وتعليم الكبار

أدى التحسن الملموس في مجال محو الأمية وتعليم الكبار إلى انخفاض عدد الدارسين من (١١٠٠٠) آلاف دارس عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٧٤.١) ألفاً عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وعدد المستجدين من (٤١.٢) ألفاً إلى (٢٦.٧) ألفاً خلال المدة ذاتها، في حين ارتفع عدد الخريجين خلال المدة نفسها من (١٨.٨) ألف خريج إلى (٢١.١) ألفاً، بمعدل نمو سنوي مقداره (٣.٠٪)، وهو ما يعني تحقيق الهدف المحدد في خطة التنمية السابعة البالغ (٢١.٠) ألف متخرج، الجدول (٤/١/٢٠).

الجدول (٤/١/٢٠)

محو الأمية وتعليم الكبار
خطة التنمية السابعة

السنة	عدد المدارس	عدد الفصول	الدارسون المستجودون	إجمالي الدارسين	الخريجون
١٩٩٩-١٤٢٠هـ	٣٢٦٧	٩٨٤٧	٤١٢٢٧	١١٠٠٤٤	١٨٧٦٠
٢٣-١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	* ٣٥٦٨	٨٦٤٤	٢٦٧١٣	٧٤٠٧٣	٢١١٤٩
معدل النمو السنوي المتوسط (٪) ١٤٢١/٢٠-١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣-٢٠٠٠)	٢.٢	٣.٢-	١٠.٣-	٩.٤-	٣.٠
المعدل المستهدف في الخطة السابعة (٪)	٥.٥	٢.٠	١.٢	٥.٦-	٣.٣

* يعزى ارتفاع عدد المدارس إلى انتشار عدد كبير من المدارس صغيرة الحجم في القرى والهجر.
المصدر: وزارة التربية والتعليم.

٥/٢/١/٢٠ التطوير المؤسسي والتنظيمي

- شهدت خطة التنمية السابعة عدداً من الإجراءات والخطوات الهادفة إلى تطوير أجهزة التعليم العام ورفع كفاءتها، كان من أبرزها ما يلي:
- دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات بوزارة التربية والتعليم بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٢/أ) وتاريخ ١٠/١/١٤٢٣هـ (١٤/٣/٢٠٠٢)
 - توحيد مهام الإشراف على التعليم العام في وزارة التربية والتعليم، حيث تولت الإشراف على التعليم العام الذي تتولاه جهات أخرى كالحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران، والهيئة الملكية للجبيل وينبع وغيرها، وذلك بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٢/أ) وتاريخ ٢٨/٢/١٤٢٤هـ (٣٠/٤/٢٠٠٣).
 - اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها عن مراحل التعليم الأخرى، وذلك بناءً على الأمر السامي رقم (٧/ب/٥٣٨٨) وتاريخ ٣/٣/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).
 - اعتماد تطبيق إلزامية التعليم لمن هم في سن السادسة إلى الخامسة عشرة بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦/٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).
 - اعتماد تدريس اللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف السادس في المرحلة الابتدائية كمادة أساسية، وتحسين فعالية تدريسها في المرحلتين المتوسطة والثانوية، وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧١) وتاريخ ٢٧/٦/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).
 - دمج اللجنة العليا لسياسة التعليم ومجلس التعليم العالي في مجلس واحد باسم: (المجلس الأعلى للتعليم)، وإنشاء مركز وطني لتقويم وتطوير التعليم العام والتعليم الفني تحت إشراف المجلس الأعلى للتعليم، ونقل وكالة كليات البنات ووكالة كليات المعلمين من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التعليم العالي. وتمت جميع هذه التنظيمات بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٣) وتاريخ ٣/٥/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

٦/٢/١/٢٠ العمالة وتأهيلها

- ارتفع إجمالي العمالة في قطاع التعليم العام من (٣٥١.٤) ألف عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٤٧٨.٦) ألف عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، منهم (٣٧٦.٦) ألف على الوظائف التعليمية بنسبة (٧٨.٧٪) من إجمالي الوظائف. وقد بلغت نسبة العودة في إجمالي

العمالة (٩٥.٧٪) بنهاية خطة التنمية السابعة.

وفي إطار برنامج ابتعاث وإيفاد المعلمين والمعلمات والموظفين للحصول على الشهادات العليا داخل المملكة وخارجها في التخصصات المطلوبة، تم خلال خطة التنمية السابعة ابتعاث وإيفاد نحو (١٢٠٠)، أتم (٣٠٩) منهم دراساتهم العليا، حصل (٨١٪) منهم على درجة الماجستير، و(١٩٪) على درجة الدكتوراه. كما تم إحقاق نحو (٣٤٠٠) موظف بالجامعات السعودية للحصول على شهادة البكالوريوس، تخرج منهم (٤٤٪).

٧/٢/١/٢٠ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العام في الميزانية العامة للدولة في خطة التنمية السابعة نحو (٢٤٤.٣) بليون ريال، بزيادة (١٠.٢٪) عن المستهدف في الخطة. وتوزعت هذه الاعتمادات مناصفة تقريباً على تعليم البنين (٤٩.٧٪) وتعليم البنات (٥٠.٣٪).

٣/١/٢٠ القضايا والتحديات

بالرغم من التطور الذي شهدته مسيرة التعليم العام خلال خطة التنمية السابعة، فإن هناك عدداً من القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية الثامنة، من أبرزها:

١/٣/١/٢٠ معدلات الالتحاق (القيّد)

بالرغم من الحرص على توفير التعليم دون مقابل مادي (مجانباً) للجميع وفي جميع أنحاء المملكة، إلا أن معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم بشكل عام، وبمرحلة التعليم الابتدائي بشكل خاص ما زالت دون مستوى القيد الكامل. ويعني ذلك أنه طالما بقي معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية دون (١٠٠٪)، فسيشكل هذا الأمر قضية أساسية وتحدي ينبغي مواجهته بفاعلية نظراً لأن معدل القيد في هذه المرحلة يؤثر على معدلات القيد في المراحل اللاحقة. وينبغي معالجة قضية الالتحاق من عدة جوانب أهمها:

* تطبيق قرار إلزامية التعليم الابتدائي تطبيقاً شاملاً وكاملاً.

* توفير مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز، وتكثيف برامج

- التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الاخرط في هذه المرحلة.
- * تفعيل أطر مشاركة أولياء أمور الطلاب في متابعة نشاط أبنائهم وأداء الإدارة المدرسية وهيئة التدريس.
 - * التحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير وسائل التعليم والتأهيل الملائمة لهم.
 - * التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الفئات من ذوي الدخل المنخفض والتي قد تحول دون التحاق أبنائهم بمراحل التعليم، ومعالجتها.
 - * تكثيف برامج التوعية داخل نظام التعليم وخارجه حول أهمية التحصيل العلمي وإنهاء المرحلة الثانوية كحد أدنى.

٢٠/١/٣/٢ الكفاءة الداخلية

تتمثل قضية الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العام في ضعف الاتساق بين مدخلات النظام ومخرجاته. فمن جهة المدخلات، تقدر نسبة الإنفاق على قطاع التعليم في المملكة بنحو (٩.٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تتجاوز تلك المقدرة في عدد من الدول المتقدمة والنامية مثل فرنسا وألمانيا وأندونيسيا والفلبين. كما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم في المملكة نحو (٢٥٪) من الإنفاق الحكومي في حين أن هذه النسبة تبلغ في المتوسط (١٢.٣٪) في الدول الصناعية و(١٨.٤٪) في الدول النامية. ويبلغ متوسط عدد الطلاب لكل معلم (١٢) في المملكة وهو معدل أقل من معدلات العديد من الدول مثل ماليزيا (١٩) وعمان (٢٧) والدول العربية في شمال أفريقيا (٢٤)، ودول شرق آسيا (٢٦)، ودول أمريكا اللاتينية (٢٥)، ودول جنوب وغرب آسيا (٣٩)، وفقاً للوثيقة الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) لعام ٢٠٠٠.

أما على صعيد المخرجات، فيعاني نظام التعليم من الارتفاع النسبي في معدلات التسرب، والإعادة، والرسوب بالإضافة إلى الضعف النسبي في مستوى الخريجين، الأمر الذي لا ينسجم مع المستوى الجيد والمميز لمدخلات هذا النظام، مما يتطلب التركيز على كفاءة العملية التعليمية، بأبعادها المختلفة التي منها: كفاءة ومهارة هيئة التدريس، وفاعلية أساليب التدريس والوسائل المستخدمة، بالإضافة إلى هيكل المناهج ومحتواها، وكفاءة الإدارة المدرسية، ونظم المتابعة

- والتقويم. ويمكن معالجة هذه القضية الأساسية من خلال الآتي:
- * استمرار الاهتمام بالمعلم وإعداده إعداداً جيداً وتنمية مهاراته وتطويرها، وتبني أسلوب التأهيل والتدريب المستمر.
 - * توظيف المعلمين ذوي المهارات الجيدة بناءً على معايير مهنية وفنية تضمن كفاءة الأداء.
 - * اعتماد نظام ترخيص مزاوله المهنة للمعلمين، وتجديد الترخيص دورياً بناءً على اختبارات قياسية.
 - * تفعيل نظام المتابعة والتقويم لهيئة التدريس والطواقم الإداري.
 - * اعتماد وسائل وطرق التعليم الحديثة والاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال.
 - * اعتماد الاختبارات القياسية في مواد الرياضيات والعلوم واللغة وغيرها لمراحل التعليم العام المختلفة للتعرف على واقع التحصيل الدراسي لدى الطلاب في هذه المواد وتقويم المهارات التي اكتسبوها.
 - * تعزيز أطر التعاون بين المدرسة وأولياء أمور الطلاب وتفعيلها.

٢٠/١/٣/٣ الكفاءة الخارجية

تتمثل قضية الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العام، في ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العام وحاجات الاقتصاد والمجتمع من المهارات المختلفة. حيث إن اقتصاد المملكة في هذه المرحلة من تطوره، في حاجة إلى عدد كبير من المهارات والتخصصات العلمية، التي تتطلب إعداد الطالب إعداداً جيداً وتطوير ملكاته ومهاراته في حقول الرياضيات والعلوم الطبيعية والفيزيائية واللغة وتقنية المعلومات. ولتحقيق ذلك لا بد أن تبدأ عملية الإعداد هذه بالمراحل الأولى للتعليم وتتنامى عبر المراحل اللاحقة في هرمية تكون كل مرحلة أساساً صلباً لما تليها.

وقد شهدت السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً على صعيد تحسين الكفاءة الخارجية لنظام التعليم تمثلت بزيادة ملموسة في نسبة خريجي الأقسام العلمية للمرحلة الثانوية من إجمالي الخريجين، حيث ارتفعت نسبتهم من (٤٣.٨٪) عام ١٤١٤/١٤١٥ هـ (١٩٩٤) إلى (٥١.٤٪)

عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣) للبنين والبنات. وبلغت هذه النسبة (٦٠.٩٪) للبنين و(٣٩.١٪) للبنات في العام ذاته. ومع ذلك، فإن نسبة الطلاب في مرحلة التعليم العالي في مجالات العلوم والرياضيات والهندسة بلغت (١٨٪) فقط من مجموع طلاب هذه المرحلة، مما يشير إلى استمرار التباين الهيكلي الكبير بين خريجي التعليم الثانوي والمنخرطين في التعليم العالي، كما أن نسبة خريجي الأقسام العلمية في المرحلة الثانوية، وبالرغم من التحسن الذي شهدته، ما زالت أقل من المطلوب خاصة بالنسبة لتعليم البنات.

ويمكن معالجة قضية الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العام من خلال ما يلي:

- * تعزيز التكامل والتنسيق بين مراحل التعليم العام كونها حلقات في سلسلة واحدة، حيث تعتمد كفاءة السلسلة (نظام التعليم العام) على قوة كل حلقة فيها، وضعف أي حلقة يضعف النظام برمته.
- * الاستمرار في تطوير المناهج المدرسية لتحقيق التوازن الأمثل بين المواد الأساسية المختلفة.
- * تعزيز الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العام.
- * دراسة إمكانية البدء في تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الرابع في المرحلة الابتدائية حتى يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من تقنية المعلومات والاتصالات في عملية التعليم وتعزيز التحصيل المعرفي لدى الطلاب.

٤/٣/١/٢٠ التعليم الأهلي

بالرغم من النمو الكبير الذي شهده قطاع التعليم العام بصورة عامة، وتنامي دور التعليم الأهلي في هذا الخصوص، إلا أن هذا الدور لا يزال دون المستوى المأمول، حيث بلغ عدد المقيدون فيه بما في ذلك رياض الأطفال حوالي (٣٢٨.٢) ألف طالب وطالبة، أو ما يمثل (٧.٥٪) فقط من مجموع المقيدون في التعليم العام في عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣). وفي ضوء التحديات التي تواجه التعليم العام سواء كانت رفع الكفاءة الداخلية والخارجية أو توفير الطاقة الاستيعابية للأفواج المتوقع التحاقها في نظام التعليم العام، خاصة في مرحلة رياض الأطفال، فإن القطاع الخاص ينبغي أن يقوم بدور أكبر في هذا المجال، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة والنامية.

لذا يتعين توفير البيئة الملائمة والعوامل المحفزة لاضطلاع القطاع الخاص بدور متزايد في توفير التعليم العام مع وضع آليات مناسبة لضمان جودة التعليم الأهلي والحكومي على حد سواء، وزيادة قدرته على التجديد والتطوير في عملية التعليم من خلال الانفتاح على التجارب العالمية الرائدة، ونقل الأساليب والتقنيات الملائمة، والتعاون مع المؤسسات والهيئات العالمية المماثلة.

٥/٣/١/٢٠ المبنى المدرسي

أدى النمو المتسارع في عدد الطلاب والطالبات في التعليم العام إلى نمو مماثل في الطلب على المباني المدرسية، ولمواكبة هذا الطلب المتزايد، تم اللجوء إلى استئجار المباني الخاصة، حتى بلغت نسبة المباني المدرسية المستأجرة أكثر من (٦٠٪) من إجمالي المدارس. وتكمن القضية في أن معظم المباني المستأجرة لا تلبى الشروط والمواصفات التربوية. ولمعالجة هذا الواقع، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤١٩ هـ (١٩٩٨) بتكوين لجنة لوضع آلية تمكن من إسهام القطاع الخاص في بناء المدارس بهدف التعجيل بتوفير مبان مدرسية ملائمة تستوفي شروط عملية التعليم، إلا أن هذه الإسهامات لم تكن كافية لسد الحاجة المتزايدة بشكل متسارع إلى المباني المدرسية الملائمة واستبدال تلك التي لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة.

ويتعين في هذا الصدد بحث المعوقات التي تحول دون زيادة دور القطاع الخاص في هذا المجال والعمل على تذليلها، بالإضافة إلى ضرورة وضع خطة شاملة لاستبدال المباني المدرسية التي لا توفر الشروط المطلوبة، سواء كانت مستأجرة أم مملوكة للدولة، يكون للقطاع الخاص دور أساسي في تمويلها.

٤/١/٢٠ الطلب على التعليم العام

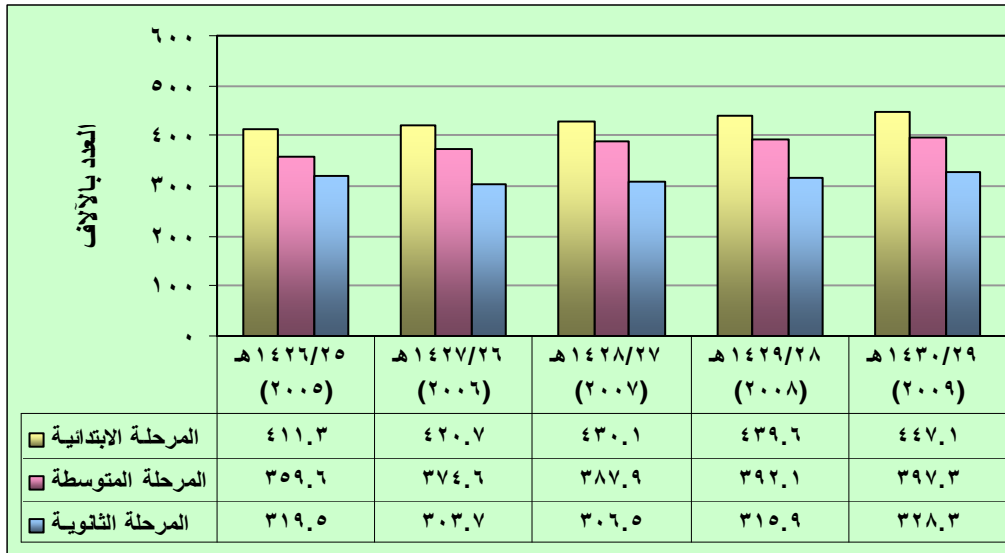
تستند توقعات النمو في أعداد الطلبة المستجدين خلال خطة التنمية الثامنة إلى التطبيق الكامل لقرار إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية. أما توقعات النمو في أعداد الطلبة المستجدين في المرحلة المتوسطة، فتستند إلى معدلات النجاح في المرحلة الابتدائية، ومعدلات الانتقال المستهدفة إلى المرحلة المتوسطة. وكذلك بالنسبة للمرحلة الثانوية، تستند تقديرات الطلبة

المستجدين إلى معدلات النجاح في المرحلة المتوسطة ومعدلات الانتقال المستهدفة إلى المرحلة الثانوية.

وبناءً على ما سبق يتوقع لعدد الطلبة المستجدين في المرحلة الابتدائية أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.١٪) خلال خطة التنمية الثامنة. كما يتوقع لعددهم في المرحلة المتوسطة أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٥٪) خلال المدة ذاتها، وفي المرحلة الثانوية أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٠.٧٪)، الشكل (١/١/٢٠). كما توضح الجداول رقم (٥/١/٢٠)، (٦/١/٢٠)، (٧/١/٢٠) الأعداد المتوقعة للطلبة المستهدف استيعابهم في مرحلة رياض الأطفال، والمستجدين في المرحلة الابتدائية حسب المناطق، وكذلك العدد المتوقع للطلبة الخريجين من المرحلة الثانوية حسب التخصص والمناطق في خطة التنمية الثامنة.

الشكل (١/١/٢٠)

توقعات تطور أعداد المستجدين من الطلاب والطالبات
خطة التنمية الثامنة



الجدول (٥/١/٢٠)
عدد الأطفال المستهدف استيعابهم في مرحلة رياض الأطفال حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	فقطي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
الرياض	٢٩٤٢٦	٣٦٨٢١	٥٥٥٨٤
مكة المكرمة	٢٠٠٠٥	٢٥٠٣٢	٣٧٧٨٨
المدينة المنورة	٥٤٩٢	٦٨٧٢	١٠٣٧٤
القصيم	٥٢١٧	٦٥٢٨	٩٨٥٥
الشرقية	٢٢٩١٤	٢٨٦٧٢	٤٣٢٨٣
عسير	٢٩٤٣	٣٦٨٣	٥٥٥٩
تبوك	١٦٧٦	٢٠٩٧	٣١٦٦
حائل	٧٧٠	٩٦٤	١٤٥٤
الحدود الشمالية	٧٢٦	٩٠٨	١٣٧١
جازان	١٩٧٣	٢٤٦٩	٣٧٢٧
نجران	٩٠٨	١١٣٦	١٧١٥
الباحة	٩٥٨	١١٩٩	١٨١٠
الجوف	١٢٨٢	١٦٠٤	٢٤٢٢
الجملة	٩٤٢٩٠	١١٧٩٨٥	١٧٨١٠٨

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٦/١/٢٠)
عدد الطلبة المستجدين في المرحلة الابتدائية حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	فقطي ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
الرياض	٩٧١٩٠	٩٤٢٦٧	١٠٢٦١٦
مكة المكرمة	٩٦١٨٤	٩٤٢٣٩	١٠٢٥٤٣
المدينة المنورة	٢٩١١٢	٣٠١٩٤	٣٢٧٧٤
القصيم	١٩٤٨٣	٢٠٩٤٨	٢٢٧٣١
الشرقية	٥٨٨٣٦	٦٠٢٦٠	٦٥٥٢٦
عسير	٣٢٦٤٣	٣٣٤٨٤	٣٦٣٥١
تبوك	١٤٢٧٣	١٣٥٨٧	١٤٧٩٣
حائل	٩٩٩٠	١٠٤٨١	١١٣٨٤
الحدود الشمالية	٥٧٩٩	٦٣٦٨	٦٩١٢
جازان	٢٠٢١٢	٢٢٦٠٧	٢٤٥٥٦
نجران	٩٣٧٢	٩٦٥٨	١٠٤٨٩
الباحة	٦٣١٧	٦٩٧٨	٧٥٦٥
الجوف	٧٩٠١	٨٢١٢	٨٩٠٦
الجملة	٤٠٧٣١٢	٤١١٢٨٣	٤٤٧١٤٦

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٧/١/٢٠)
العدد المتوقع للطلبة المتخرجين من المرحلة الثانوية
حسب المناطق الإدارية والتخصص
خطة التنمية الثامنة

المناطق	فعلية ١٤٢٤/٢٣هـ - (٢٠٠٣)		١٤٢٦/٢٥هـ - (٢٠٠٥)		١٤٣٠/٢٩هـ - (٢٠٠٩)	
	علمي	أدبي	علمي	أدبي	علمي	أدبي
الرياض	٢٤٨٠٠	٢٤٠٨٥	٢٧٥٩٥	٢٥٩٣٢	٣٥٠٣٣	٢٢٤٦٧
مكة المكرمة	٢٧٦٥٣	٢٥٣٧٧	٣٥٥٦٧	٢٩٠٥١	٤٢٨٠٧	٢٦٤١٩
المدينة المنورة	٧٩٢٥	٦٦٤٥	٦٠٣٦	٥٤٧٤	٧٥٨٦	٤٩٠٤
القصيم	٦٣٦٠	٧١٦٤	٦٤٤١	٧٤٩٨	٧٩٦٥	٦٧٥٣
الشرقية	١٩٨٢٣	١٥٧١٧	٢٠٨٦٠	١٦٩٦٦	٢٥٨٣٥	١٥٤٢١
عسير	٩٣٦١	١٠٢٥٢	١٠٤٢٢	١١١٦١	١٢٧٦٥	١٠١٦٥
تبوك	٢٩٩٣	٢٩٢٥	٣٣١٤	٣٠٩٧	٤١١٣	٢٨٢٠
حائل	٢٤٢٠	٣٤٥١	٢٦٨٤	٣٧٦٢	٣٣١٩	٣٤٤٠
الحدود الشمالية	١٢٩٢	١٩١٦	١٤٣٠	٢٠٨٤	١٧٧٤	١٩٠٢
جازان	٥١٣٧	٤٩٣٣	٥٧١٧	٥٣٤٩	٧٠٠٩	٤٨٤١
نجران	٢١٦٤	١٥٧٠	٢٤٢١	١٦١٢	٢٩٣١	١٤٥١
الباحة	٢٨٤١	٢٤٥٥	٣١٥٦	٢٦٥٨	٣٨٨٧	٢٤٠٧
الجوف	٢١٢٣	٢٣٢١	٢٣٥٢	٢٥١٣	٢٩١٥	٢٢٨٩
الجملة	١١٤٨٩٢	١٠٨٨١١	١٢٧٩٩٥	١١٧١٥٧	١٥٧٩٣٩	١٠٥٢٧٩

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١/٢٠ الرؤية المستقبلية

تعتمد الرؤية المستقبلية للتعليم العام على تفعيل دور التخطيط التعليمي والتربوي كأداة ضرورية لتحقيق التوسع في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية بما يتلاءم والزيادة المطردة في الطلب على التعليم، ورفع نوعيته للتعامل بكفاءة ومرونة مع التحديات الناجمة عن التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة على الصعيد العالمي، والمواءمة بين مخرجاته والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وذلك في إطار الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة التي تستهدف ضمن ما تستهدفه تطوير التعليم بأقل تكلفة وبأعلى نسبة من الجودة النوعية وفي أقصر وقت ممكن. وتتمثل أهم المحددات والموجهات الأساسية للرؤية المستقبلية في الآتي:

- المحافظة على الثوابت الدينية الإسلامية والقيم الثقافية والاجتماعية الأصيلة للمجتمع السعودي، من خلال الفهم الصحيح للإسلام والتعامل بكفاءة ومرونة مع زخم المعلومات

- والمعارف من الناحيتين الكمية والنوعية.
- التوافق المستقبلي مع احتياجات أسواق العمل، والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وتنمية قدرات الطلاب على الإبداع والابتكار.
 - الاستجابة للزيادة المطردة في الطلب على التعليم، وتوفيره لجميع المواطنين في جميع مناطق المملكة، وضرورة تزويد الطلاب بالمهارات النافعة، مع ترسيخ روح المواطنة في الجوانب المختلفة للعملية التعليمية.

ويتلخص منظور الرؤية المستقبلية في الآتي: تخريج طلاب وطالبات مزودين بالقيم الإسلامية معرفةً وممارسةً، ومكتسبين للمعارف والمهارات والاتجاهات النافعة، وقادرين على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات الحديثة والتعامل مع التقنيات المتطورة بكل كفاءة ومرونة، وعلى المنافسة العالمية في المجالات العلمية والعملية، والمشاركة الإيجابية في حركة التنمية الشاملة، وذلك من خلال نظام تعليمي فعّال قادر على اكتشاف القدرات والميول وبيث الروح الإيجابية للعمل، وبيئة مدرسية تربوية محفزة على التعلم والتعليم.

تبرز الرؤية المستقبلية مدى أهمية توفير متطلبات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تطوير وتحديث المناهج الدراسية، وطرق التدريس والأساليب والأدوات التقنية المعاونة، وذلك من أجل تهيئة الطلبة والطالبات لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة.

كما تبرز الرؤية المستقبلية مدى أهمية تحقيق التكامل بين دور الطالب في العملية التعليمية، وتنمية قدراته على البحث والتعلم الذاتي. وكذلك أهمية تحديث مهمات المعلم وتفعيل دور المدرسة، والتركيز على منهجية تمكن من اكتساب مهارات التفكير والتحليل والاتصال، مع تطوير نظم القبول والتقويم والالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، وتفعيل المشاركة بين المنزل والمدرسة في العملية التعليمية، والمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص في توفير متطلبات التطوير المستهدف.

وفي هذا السياق، يجب أن تولي جهود تطوير منظومة التعليم العام اهتماماً خاصاً لمسألة التعامل بكفاءة ومرونة مع الانعكاسات الثقافية للعولمة، وذلك من خلال الاستفادة القصوى من التطورات العلمية والتقنية، بما ينفع الفرد والمجتمع دون الإضرار بعقيدته وقيمه، مع الحرص على تعميق قيم الولاء والانتماء للوطن ونبذ العنف والتطرف والتمسك بالقيم الإسلامية.

٦/١/٢٠ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم العام إلى تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني. وتطوير منظومة التعليم والتدريب بجميع عناصرها بما يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومكافحة الأمية ومحورها من المجتمع.

١/٦/١/٢٠ الأهداف العامة

- تتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع التعليم العام خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:
- تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.
- تطوير منظومة التعليم بجميع عناصرها لضمان كفاءتها الداخلية والخارجية.
- محو الأمية من المجتمع.

٢/٦/١/٢٠ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع التعليم العام خلال خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية:

- تحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم العام المختلفة.
- زيادة الطاقة الاستيعابية لمرافق التعليم العام لاستيعاب الفئات العمرية المستهدفة.
- التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتكثيف برامج توعية الأسرة وإرشادها في شؤون الأمومة والطفولة والتعليم المبكر.
- التنسيق مع وزارة الصحة لتحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لتلبية حاجاتهم التعليمية.
- استبدال مباني المدارس التي لا تتوفر فيها متطلبات العملية التعليمية.
- تعزيز دور القطاع الخاص في توفير المباني المدرسية الملائمة.
- تحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العام.
- تخفيض معدلات الرسوب والتسرب.

- تعزيز المشاركة والتعاون بين أولياء الأمور وإدارة المدرسة.
- التدريب الدوري للمعلمين والمعلمات والهيئة الإدارية.
- متابعة أداء المعلمين والهيئة الإدارية وتقويمها واعتماد نظام الترخيص لمزاولة المهنة.
- اعتماد وسائل وطرق التعليم الحديثة وتدريب الجهاز التعليمي والإداري على ممارستها.
- تحسين الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العام.
- التطوير المستمر للمناهج المدرسية وتعزيز مواد الرياضيات والعلوم في جميع مراحل التعليم العام.
- تضمين مادة تقنية المعلومات في جميع مراحل التعليم العام.
- العناية بالنشاطات غير الصفية وجعلها جزءاً من المنهج الدراسي وإخضاعها للتقويم.
- اعتماد نظام الاختبارات الوطنية القياسية في جميع مراحل التعليم والمشاركة في الاختبارات الدولية في مواد الرياضيات والعلوم واللغة.
- وضع نظام متكامل للحوافز لتشجيع إسهام القطاع الخاص في التعليم العام.
- دراسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم العام.
- توظيف تقنية التعليم والتعلم عن بُعد وتطويرها بما يتناسب مع البيئة الاجتماعية.
- تدعيم الوصول بخدمات تعليم الكبار ومحو الأمية إلى أماكن تركز الاحتياجات.

٣/٦/١/٢٠ الأهداف المحددة

- استيعاب ما نسبته (٢٠٪) من الفئة العمرية (٤-٦) سنوات في مرحلة رياض الأطفال.
- تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي (إلزامية التعليم).
- تحقيق معدل التحاق قدره (٩٥٪) من خريجي التعليم الابتدائي في المرحلة المتوسطة.
- توفير المباني المدرسية الحكومية لاستيعاب النمو المتوقع في أعداد الطلاب والطالبات، واستبدال المباني المدرسية المستأجرة بمعدل (٤٠٠) مبنى مدرسي سنوياً.

- تخفيض معدلات التسرب وصولاً إلى نسبة عامة قدرها (١٪) لجميع المراحل.
- تخفيض معدلات الرسوب وصولاً إلى (٥٪) في المرحلة الابتدائية و(٧٪) في المرحلة المتوسطة و(٨٪) في المرحلة الثانوية.
- الوصول إلى نسبة (٩٥٪) في مجال سعودة الوظائف التعليمية.
- توفير مركز لتقنية المعلومات مرتبط مع شبكة الإنترنت العالمية في جميع المدارس.
- دراسة إمكانية تعليم اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الرابع الابتدائي.
- بناء مركز وطني للمعلومات التربوية.
- العمل على تطبيق الحكومة الإلكترونية في أعمال الوزارة.
- اعتماد المشاركة في الاختبارات الدولية في الرياضيات والعلوم واللغة.
- اعتماد نظام الاختبارات الوطنية القياسية في مختلف مراحل التعليم العام.
- تطبيق نظام التقويم الشامل للمدرسة كل خمس سنوات.
- تطبيق الاعتماد التربوي على جميع المدارس الأهلية.
- استهداف نسبة مشاركة للتعليم الأهلي في التعليم العام قدرها (١٥٪) بنهاية خطة التنمية الثامنة.
- تطوير اللاحقة التنفيذية لنظام تعليم الكبار والتعليم المستمر.
- تصميم برامج إذاعية وتلفزيونية متخصصة وموجهة لتعليم الكبار.
- توفير خدمات مساندة لتعليم الكبار مثل المدارس المتنقلة والمعسكرات.

٧/١/٢٠ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع التعليم العام (وزارة التربية والتعليم) خلال خطة التنمية الثامنة (٢٧٦.١) بليون ريال مخصصة لتمويل العملية التعليمية وتطويرها، وتنمية العمالة الوطنية في القطاع، ودعم الخدمات الطلابية والنشاط غير الصفّي، إضافة إلى تشغيل المرافق التعليمية وصيانتها، وبرامج إنشاء المدارس والمرافق التعليمية.

٢/٢٠ التعليم العالي

١/٢/٢٠ المقدمة

شهدت مخرجات التعليم العالي تطوراً مستمراً من حيث الحجم والنوع خلال مسيرة التنمية. فقد ارتفعت نسبة حملة الشهادات الجامعية (ما فوق الثانوية) لكل مئة ألف من السكان السعوديين من (١١٧) عام ١٤١٠/١٤١١هـ (١٩٩٠) إلى (٤١٢) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). كما ازدادت معدلات القيد للسعوديين في قطاع التعليم العالي (المستوى الثالث) بالنسبة لعدد السكان من الفئة العمرية (١٩-٢٤) سنة، من (١٠٪) إلى (٢١٪) خلال الحقبة نفسها. وطال هذا التطور كلا الجنسين من رجال ونساء، إذ ارتفعت نسبة النساء من إجمالي عدد المقيدن (الملتحقين) في التعليم العالي من (٤٧.٥٪) إلى (٦٦٪) خلال المدة المشار إليها. وقد واكب هذا النمو في مخرجات التعليم العالي نمواً موازياً في الموارد التي تم استثمارها في هذا القطاع، حيث شكّل الإنفاق على التعليم العالي نسبة (١٧.٣٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم في المملكة.

على صعيد آخر، أسهم قطاع التعليم العالي في الحركة العلمية ونشاط البحث العلمي والتطوير الجاري في مراكز الأبحاث والمختبرات داخل الجامعات وخارجها. وبالرغم مما تم تحقيقه، فإن قطاع التعليم العالي يواجه العديد من التحديات الناتجة عن التطورات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المملكة وتسهم في تعزيز الطلب على التعليم العالي، وبالتالي ترفع من مستوى الضغوط على طاقته الاستيعابية وكفاءته الداخلية والخارجية. كما أن الدور المركزي للتعليم العالي في مجالات تنمية القاعدة العلمية والتقنية وتطويرها، وتعزيز الحركة الثقافية والفكرية، وتوفير الكوادر القيادية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، يشكل تحدياً مستمراً ومتنامياً لهذا القطاع.

يستعرض هذا الفصل الوضع الراهن في قطاع التعليم العالي، وأهم التطورات خلال خطة التنمية السابعة في ضوء أهدافها، ويتطرق إلى القضايا والتحديات التي تواجه التعليم العالي، والحلول والمعالجات المقترحة لها، كما يتناول الطلب المتوقع على خدمات التعليم العالي، والرؤية المستقبلية للقطاع، بالإضافة إلى استراتيجية التنمية وأهداف التعليم العالي وسياساته في خطة التنمية الثامنة.

٢/٢/٢٠ الوضع الراهن

يشتمل قطاع التعليم العالي على إحدى عشرة جامعة حكومية منها ثلاث جامعات تم إنشاؤها خلال خطة التنمية السابعة هي جامعة طيبة، وجامعة القصيم، وجامعة الطائف. وتتكون الجامعات من كليات وأقسام تمنح شهادات الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات العلمية والأدبية، كما توفر خدمات للمجتمع، في حين يقدم بعضها خدمات التعلم عن بُعد. ويشمل هذا القطاع الكليات الأهلية، وكليات المجتمع التابعة للجامعات، وكليات البنات، إضافة إلى بعض الجهات والمؤسسات الحكومية التي تقوم بتوفير تعليم جامعي متخصص. وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٣) وتاريخ ٣/٥/٢٥هـ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم برئاسة خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء، ووزير التعليم العالي نائباً للرئيس، ليحل محل مجلس التعليم العالي واللجنة العليا لسياسة التعليم.

كما تضمن القرار ضم كليات المعلمين وعددها (١٨) كلية، وكليات البنات وعددها (١٠٢) كلية، المرتبطة بوزارة التربية والتعليم، إلى وزارة التعليم العالي. على صعيد آخر، تقوم عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية، والخاصة، بابتعاث طلبة وموظفين إلى الجامعات خارج المملكة لاستكمال دراساتهم الجامعية، بالإضافة إلى عدد من الطلاب والطالبات الذين يتلقون التعليم الجامعي خارج المملكة على حسابهم الخاص.

١/٢/٢/٢٠ الملتحقون في التعليم العالي

ارتفع عدد الطلاب والطالبات المسجلين في الجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية بمرحلة البكالوريوس من (٢٨٢٤٣٣) طالباً وطالبة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٣٦٦٣٤٤) طالباً وطالبة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وذلك بمعدل نمو متوسط قدره (٦.٧٪)، الجدول (١/٢/٢٠). وقد شكلت الطالبات ما يزيد عن (٦٩.٥٪) من مجموع المسجلين عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، منهن (٧٧.٦٪) يتبعن كليات البنات.

٢/٢/٢/٢٠ القبول في التعليم العالي

بلغ إجمالي المقبولين (المستجدين) في الجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية (١٢٦٧٥٢) طالباً وطالبة في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) مرتفعاً من (٨٣٤٨٦) طالباً

وظالبة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، بمعدل نمو متوسط قدره (١١٪)، الجدول (٢/٢/٢٠). وبالتالي فقد تم استيعاب نسبة نحو (٥٧٪) من خريجي وخريجات المرحلة الثانوية، ويتوقع لهذه النسبة أن ترتفع في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) الذي يمثل آخر سنوات الخطة، إلى (٥٩٪).

٣/٢/٢/٢٠ المتخرجون من التعليم العالي

تزايدت أعداد الخريجين انسجاماً مع النمو الملحوظ في أعداد المستجدين في مؤسسات التعليم العالي، فقد بلغ مجموع المتخرجين في مرحلة البكالوريوس أكثر من (٥٣) ألف طالب ووظالبة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) مرتفعاً من نحو (٣٨) ألف طالب ووظالبة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، بمعدل نمو متوسط قدره نحو (٩٪)، الجدول (٣/٢/٢٠).

وقد بلغ إجمالي المتخرجين من مرحلة البكالوريوس خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة أكثر من (١٩٩) ألف طالب ووظالبة، منهم نحو (٦٦٪) من الطالبات. وقد توزع الخريجون على التخصصات المختلفة كما يلي: (١٢.٥٪) منهم في المجالات العلمية والتقنية (العلوم الطبيعية والهندسية والطبية والزراعية)، و(٦٦.٤٪) في العلوم الإدارية والاجتماعية (الإدارة والاقتصاد والمحاسبة وعلم الاجتماع وعلم النفس ... الخ)، و(١١.٨٪) في العلوم الإنسانية (اللغات، التاريخ، والآداب)، و(٩.٣٪) في العلوم الإسلامية والشرعية.

٤/٢/٢/٢٠ الدراسات العليا

ارتفع عدد الطلبة الملتحقين في الدراسات العليا (دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراه) في الجامعات وكليات البنات من (٨٨٤٧) طالباً ووظالبة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١٠٦٧٠) طالباً ووظالبة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وبنسبة (٢.٩٪) من إجمالي الطلاب المقيدون بمرحلة البكالوريوس، وهي نسبة أقل من النسبة المستهدفة بخطة التنمية السابعة وقدرها نحو (١٠٪). كما ارتفع عدد المستجدين في مراحل الدراسات العليا من (٣٠٦٣) طالباً ووظالبة إلى (٣٤٥٢) طالباً ووظالبة خلال المدة نفسها، في حين ارتفع عدد الخريجين من المراحل الثلاث (دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراه) من (١٢٢٣) خريجاً وخريجة إلى (١٧٢٩) خريجاً وخريجة خلال المدة المشار إليها، الجدول (٤/٢/٢٠). وبلغ إجمالي خريجي الدكتوراه خلال

السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة (٨٠٥) خريجين وخريجات، وخريجي الماجستير (٣٠٩١)، وخريجي الدبلوم العالي (٢١١١).

الجدول (١/٢/٢٠)
الطلبة والطالبات المسجلون المنتظمون
بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية بمرحلة البكالوريوس
خطة التنمية السابعة

المؤسسة التعليمية	١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)	٢٣/٢٠١٤هـ (٢٠٠٣)
جامعة الملك سعود	٤٧٠٦٧	٤٦٤٧٩
جامعة الملك عبدالعزيز	٢٩٣٢٠	٣٤٢٩٨
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٧١٥٧	٧٤٣٦
جامعة الملك فيصل	١٠٣٣٢	١١٥١١
جامعة الإمام محمد بن سعود	٢٦١١٦	٢٧٦١٣
جامعة الملك خالد	١١٧٤٠	٩٩٤٢
الجامعة الإسلامية	٣٧٤٨	٤١٠٤
جامعة أم القرى	٢١٧٦٤	٢٥٨٤٩
كليات البنات	١٢٥١٨٩	١٩٧٥٧٠
الكليات الأهلية	٠٠	١٥٤٢
المجموع	٢٨٢٤٣٣	٣٦٦٣٤٤

المصدر: وزارة التعليم العالي.

الجدول (٢/٢/٢٠)
المستجدون المنتظمون في مرحلة البكالوريوس بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية
خطة التنمية السابعة

المؤسسة التعليمية	١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)	٢٣/٢٠١٤هـ (٢٠٠٣)
جامعة الملك سعود	١٢٧١٨	١٢٠٤٩
جامعة الملك عبدالعزيز	٨٠٥٨	٩٢٥١
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٥٤١	١٨٧٢
جامعة الملك فيصل	٢٩٠٩	٢٨٨٤
جامعة الإمام محمد بن سعود	٧٥٦٨	٨٦٧٣
جامعة الملك خالد	٣٣١٧	٣٤٥٨
الجامعة الإسلامية	١١٣٥	١١٧٠
جامعة أم القرى	٤٨٥٤	٨٨٢٤
كليات البنات	٤١٣٨٦	٧٨٠٣٣
الكليات الأهلية	٠٠	٥٣٨
المجموع	٨٣٤٨٦	١٢٦٧٥٢

المصدر: وزارة التعليم العالي.

الجدول (٣/٢/٢٠)
المتخرجون المنتظمون من مرحلة البكالوريوس بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية
خطة التنمية السابعة

المؤسسة التعليمية	١٩٩٩/٢٠٠٣ هـ	٢٠٠٣/٢٠٢٤ هـ
جامعة الملك سعود	٦٤٥٥	٧٧٢٣
جامعة الملك عبدالعزيز	٤٧٢٢	٥١٧٨
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٨٩٢	٩٩١
جامعة الملك فيصل	١٥٩٣	١٨٧٧
جامعة الإمام محمد بن سعود	٢٥٩١	٣٩٣٠
جامعة الملك خالد	٩٩٦	١٦٤٧
الجامعة الإسلامية	٦١١	٧٣٦
جامعة أم القرى	٣١٤٦	٣٥٨٠
كليات البنات	١٧٠٦١	٢٧٥٩٦
الكليات الأهلية	٠٠	٢٩
المجموع	٣٨٠٦٧	٥٣٢٨٧

المصدر: وزارة التعليم العالي.

الجدول (٤/٢/٢٠)
الدراسات العليا
خطة التنمية السابعة

الدرجة	١٩٩٩/٢٠٠٣ هـ			٢٠٠٣/٢٠٢٤ هـ			معدل النمو السنوي المتوسط (%)
	مقيدون	مستجدون	خريجون	مقيدون	مستجدون	خريجون	
دبلوم عال	1580	1267	٤١٢	1127	618	٣٨١	8.10- ١٦.٤٣- ١.٩٤-
ماجستير	5774	1618	674	7542	2311	1073	6.91 9.32 ١٢.٣٣
دكتوراه	1493	178	137	2001	523	275	7.60 30.92 19.03
إجمالي	8847	3063	1223	10670	3452	1729	4.80 3.03 9.04

المصدر: وزارة التعليم العالي، والجامعات.

٥/٢/٢/٢٠ المبتعثون والدارسون في خارج المملكة

بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج سواء كانوا مبتعثين من الجهات الحكومية أو يدرسون على حسابهم الخاص نحو (١١٩١٧) طالباً وطالبة في عام ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)، وذلك في مختلف مراحل التعليم العالي، موزعين حسب المراحل الدراسية كما يلي: (٥٦.٥%) في مرحلة البكالوريوس، و(١٥.٢%) في مرحلة الماجستير، و(١١%) في مرحلة الدكتوراه، الجدول (٥/٢/٢٠).

الجدول (٥/٢/٢٠)

الملتحقون في الدراسات العليا خارج المملكة

عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)

إجمالي	أخرى *	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	
٦٢٢٢	١٨٠٦	١١٦٨	٩٥٥	٢٢٩٣	مبتعثون من الجهات الحكومية
٥٦٩٥	٢٥٨	١٤٧	٨٥٤	٤٤٣٦	دارسون على حسابهم الخاص
١١٩١٧	٢٠٦٤	١٣١٥	١٨٠٩	٦٧٢٩	إجمالي

* تشمل زمالة + دبلوم عالٍ.

المصدر: وزارة التعليم العالي.

٦/٢/٢/٢٠ الطاقة الاستيعابية

شهدت خطة التنمية السابعة افتتاح ثلاث جامعات حكومية جديدة في المدينة المنورة، والقصيم، والطائف، كما صدرت الموافقة السامية رقم (٢٢٠٤٢/ب/٧) وتاريخ ١٠/٥/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، على قرار مجلس التعليم العالي رقم (١٤٢٤/٢٩/١) وتاريخ ١٧/٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، بأن تقوم وزارة التعليم العالي بإعداد دراسة لإنشاء جامعات جديدة في كل من مناطق تبوك، حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، والجوف، تكون الكليات القائمة في كل منها نواة لإنشاء تلك الجامعات.

تم إعادة هيكلة الجامعات الجديدة (جامعة طيبة، جامعة القصيم، وجامعة الطائف) بهدف تحسين درجات الموازنة بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. كما كان من بين الكليات الجديدة التي تم الموافقة على افتتاحها (٥) كليات للطب،

و(٣) كليات للصيدلة، وكليتان لطب الأسنان، وكلية للعلوم الطبيّة التطبيقية، وكلية للتمريض، و(٥) كليات علوم، و(٤) كليات للحاسب الآلي، وكليتان للهندسة.

ومن التطورات المهمة التي شهدتها خطة التنمية السابعة، مشاركة القطاع الأهلي في حقل توفير خدمات التعليم العالي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٢) وتاريخ ١٤٢١/٩/١هـ (٢٠٠٠) القاضي بالموافقة على لائحة الكليات الأهلية. كما صدر الأمر السامي الكريم رقم (٦٠٢٤/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ (٢٠٠٣) بالموافقة على لائحة الجامعات الأهلية.

وقد تم خلال فترة الخطة السابعة إنشاء جامعتين أهليتين هما: جامعة الأمير سلطان الأهلية، وجامعة الفيصل الأهلية. وبلغ عدد الكليات الأهلية المرخص لها نحو (٧٠) كلية في مختلف مدن المملكة، تقدر طاقتها الاستيعابية بنحو (٦٥) ألف طالب وطالبة. وقد بدأت الدراسة في (١٠) كليات، بلغ عدد الملتحقين فيها نحو (٢١١٥) طالباً وطالبة بنهاية الفصل الدراسي الأول للعام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

وفي إطار دعم القطاع الخاص وتشجيعه للاضطلاع بدور أساسي في التعليم العالي، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٨٧) وتاريخ (١٤٢٣/٤/٦هـ) (٢٠٠٢) بالموافقة على تأجير الأراضي الحكومية بأسعار رمزية لأغراض بناء مرافق التعليم العالي، وتقديم قروض ميسرة لإنشاء الكليات والجامعات الأهلية.

٧/٢/٢/٢٠ أعضاء هيئة التدريس

وعلى صعيد هيئة التدريس، ارتفع إجمالي أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية من (١٤٩٥٩) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١٧٤٥٦) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، بمعدل نمو سنوي قدره (٣.٩٣٪). ورغم النمو في حجم هيئة التدريس ارتفع متوسط عدد الطلبة لكل أستاذ من (١٩.٧) إلى (٢٢.٥) في الكليات العلمية، أما الكليات النظرية فقد انخفض معدل (أستاذ : طالب) من (٣٤:١) إلى (٢٨:١) خلال المدة نفسها.

٨/٢/٢/٢٠ نشاط البحث والتطوير

يمثل نشاط البحث العلمي والتطوير أحد المهام الرئيسية للتعليم العالي خاصة في مراحل الدراسات العليا، وعاملاً أساسياً من عوامل تحسين وتعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، علاوة على كونه رافداً رئيساً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شهد نشاط البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي تقدماً ملحوظاً خلال خطة التنمية السابعة، حيث بلغ عدد البحوث المنفذة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات خلال المدة ١٤١٩-١٤٢٣هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣) نحو (١٦٥٠) بحثاً.

٩/٢/٢/٢٠ الاعتماد الأكاديمي

في إطار تحسين كفاءة نظام التعليم العالي الداخلية والخارجية، شهدت خطة التنمية السابعة توجهاً حثيثاً لدى العديد من مؤسسات التعليم نحو تقويم برامجها ومناهجها وفقاً لمعايير وطنية وعالمية واعتمادها من قبل المؤسسات والجمعيات الدولية. وقد شملت عملية التقويم على الأخص البرامج الهندسية والطبية. هذا ومن المتوقع أن يزداد توجه مؤسسات التعليم العالي نحو التقويم الذاتي والخارجي لأدائها وفقاً لأنظمة الاعتماد الأكاديمي وعلى الأخص بعد صدور الموافقة الملكية بإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام (١٤٢٤هـ) (٢٠٠٣)، والتي ستعمل على وضع قواعد التقويم والاعتماد الأكاديمي ومعايير وشروطه، بالإضافة إلى تقويم للبرامج التعليمية من أجل تطويرها، وتبني التخصصات الملائمة لسوق العمل.

١٠/٢/٢/٢٠ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية لقطاع التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والجامعات وكليات البنات) خلال خطة التنمية السابعة (٥١٢٦٦) مليون ريال، بزيادة تبلغ نسبتها (١١.٣٪) عن إجمالي المقترح في خطة التنمية السابعة.

٣/٢/٢٠ القضايا والتحديات

١/٣/٢/٢٠ الطاقة الاستيعابية

من المتوقع زيادة الطلب على التعليم العالي في المستقبل المنظور نتيجة عوامل

ومتغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية. ويتمثل العامل الديمغرافي في معدلات النمو المرتفعة نسبياً لشرايح صغار السن والشباب من السكان الذي يتوقع انخراطها في نظام التعليم العام وتخرجها منه خلال السنوات القادمة، على حين أن العامل الاقتصادي يتمثل في وجود علاقة طردية بين مستوى التحصيل العلمي وتوفر فرص العمل المجزية، إضافة إلى أن تزايد الكثافة المعرفية في النشاط الاقتصادي (اقتصاد المعرفة)، يدفع نحو رفع مستوى الحد الأدنى من التعليم الأساسي إلى المرحلة الثانوية وما بعدها. ويكمن العامل الاجتماعي، في الرغبة في تحصيل العلم والمعرفة والارتقاء في السلم الاجتماعي، وأخيراً على الصعيد المؤسسي، يتوقع أن يكون لتطبيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية أثر في الرفع من مستويات القيد في جميع المراحل ومنها المرحلة الثانوية، كما يمكن أن يعزز هذا الاتجاه استمرار تحسن الكفاءة الداخلية للتعليم العام.

لذا يتعين تعزيز الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي مع ضمان عدم التأثير السلبي على أداء النظام وكفاءته، ومعدل أستاذ/طالب. كما ينبغي التركيز على تطوير دور التعليم الأهلي ودعمه، والإسراع في تنفيذ التوجهات الهادفة لتحقيق التوازن بين مناطق المملكة من خلال توفير الجامعات والكليات فيها. وينبغي كذلك تعزيز برامج الابتعاث إلى الجامعات والمعاهد في خارج المملكة من أجل تعضيد الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي، ودعم عملية نقل التقنية وتوطينها، وتعزيز الروابط العلمية والثقافية بين المملكة ودول العالم المتطورة اقتصادياً.

٢٠/٢/٣/٢ الكفاءة الداخلية

يعد تطوير الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي من أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، فتجاوز عدد السنوات المقررة للتخرج، وانخفاض نسبة الخريجين إلى المستجدين تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة هذا النظام على تلبية الطلب المتنامي على الالتحاق بالتعليم العالي من خريجي المرحلة الثانوية. ولا شك أن كفاءة أعضاء هيئة التدريس، ومستوى البرامج الدراسية، وفاعلية الجهاز الإداري للجامعات والكليات، تُعد من أبرز العوامل المؤثرة على الكفاءة الداخلية، وكذلك تحميل نظام التعليم العالي فوق طاقته المعيارية سيكون من الأسباب الرئيسية المباشرة لانخفاض هذه الكفاءة. لذا يتعين الاهتمام على أن لا تكون التوسعات في الطاقة

الاستيعابية للنظام على حساب كفاءته وأدائه، وأيضاً الاستمرار في التركيز على ضمان كفاءة هيئة التدريس من خلال توفير سبل تطوير القدرات والمعارف لأعضائها من جهة، وإخضاعها للتقويم والمتابعة المستمرة من جهة أخرى، مع دعم التوجه نحو تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي الوطني والدولي.

وللوقوف على مستوى الكفاءة الداخلية ينبغي متابعة أداء الخريجين في المراحل التالية للتخرج، ومستواهم العلمي وتأهيلهم المهني، ومواطن القوة والضعف التي يستفاد منها في تصحيح وتطوير المناهج والأساليب المعتمدة في التعليم. كما أن الارتباط القوي بين كفاءة خريجي المرحلة الثانوية من جهة والكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي من جهة أخرى، يستدعي التركيز على تحسين كفاءة مخرجات نظام التعليم العام بجميع مراحلها، لما في ذلك من تأثير على تحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي.

٣/٣/٢/٢٠ الكفاءة الخارجية

تعد قضية الموازنة والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية في المملكة. كما يعد تطوير الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العالي لب هذه القضية. فتعزيز الكفاءة الخارجية للتعليم العام والكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي شرطان ضروريان لتحسين كفاءة التعليم العالي الخارجية، علاوة على ضرورة توفر سوق عمل خال بصورة كبيرة من العقبات التي قد تعيق من دوره كمحفز للملتحقين في نظام التعليم العالي لاختيار مجالات التخصص التي يحتاجها السوق. فالمستوى العام للرواتب والأجور في المجالات المختلفة يجب أن يعكس نقص أو فائض العرض من القوى البشرية في كل من هذه المجالات، ودون تحقيق ذلك قد يفقد الملتحق بنظام التعليم العالي الحافز الاقتصادي الكافي لتفضيل مجال في التخصص على آخر. وعليه يتعين ترشيد سياسات سوق العمل بما يحقق الإسهام في تطوير كفاءة نظام التعليم العالي الخارجية، وتوجيه الحوافز والدعم المادي الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي لطلابها وطالباتها، إلى مجالات الاختصاص التي تحتاجها عملية التنمية.

٤/٣/٢/٢٠ الشراكة بين التعليم العالي والمجتمع

أصبحت الجامعة في المجتمع الحديث محوراً متعدد الأبعاد والنشاطات، لا يقتصر دورها على النشاط الأكاديمي والبحثي فحسب، بل يتعداه إلى عدد من النشاطات التي تخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة فيها والمجتمع الذي يحتضنها. فالجامعة الحديثة هي كمركز أكاديمي، ومولد معرفة، وحاضن تقنية، ومركز للنشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية، تتعدى حدود أسوارها. لذا يتعين على الجامعة تطوير أطر المشاركة مع المجتمع وقطاع الأعمال، من خلال تطوير برامج البحث والتطوير التي تخدم الاقتصاد في المجتمع المحلي، كما ينبغي على الجامعة تبني برامج موسعة وخيارات جديدة، كالتعليم عن بُعد، والانتظام الجزئي، والتعليم المسائي، والتعليم الموازي، وتنظيم ورش العمل والدورات والبرامج والندوات حول المواضيع ذات الأهمية للمجتمع.

٤/٢/٢٠ الطلب على التعليم العالي

بناء على توقعات أعداد خريجي المرحلة الثانوية، ونسبة التحاقهم بمرحلة التعليم العالي، يتوقع أن ينمو عدد المستجدين في الجامعات وكليات البنات الحكومية والجامعات والكليات الأهلية ليبليغ أكثر من (١٦٤) ألف طالب وطالبة في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة، الجدول (٦/٢/٢٠) كما يوضح الجدول (٧/٢/٢٠) والشكل (١/٢/٢٠) توزيعهم حسب مناطق المملكة. ويتوقع أن يبلغ إجمالي المتخرجين من الجامعات وكليات البنات والجامعات والكليات الأهلية نحو (١٣٠) ألف خريج وخريجة في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة، الجدول (٨/٢/٢٠) والشكل (٢/٢/٢٠). ويوضح الجدول (٩/٢/٢٠) توزيعهم حسب مناطق المملكة.

وعلى صعيد الدراسات العليا، يتوقع أن ترتفع نسبة الملتحقين بالدراسات العليا من خريجي مرحلة البكالوريوس من (٢.٩٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) إلى (٦.٦٪) عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، وأن يصل عدد خريجي هذه المرحلة (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) إلى نحو (١٥) ألف خريج وخريجة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة.

الجدول (٦/٢/٢٠)
المستجدون في التعليم العالي
خطة التنمية الثامنة

الجهة	فعلي (متحقق) ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	تقديري ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	متوقع ١٤٢٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
الجامعات وكليات البنات	١٢٦٢١٤	١٣١٩٤٩	١٥٨٩٩٦
الجامعات والكليات الأهلية	٥٣٨	٢٥٠٠	٥٠٢٥
المبتعثون إلى الخارج	١٥٠٨	١٩٥٥	٢٢٠٥
الإجمالي	١٢٨٢٦٠	١٣٦٤٠٤	١٦٦٢٢٦

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٧/٢/٢٠)
المستجدون في التعليم العالي حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	فعلي (متحقق) ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	تقديري ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	متوقع ١٤٢٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
الرياض	٣٤٧٣٩	٣٦٧٧٣	٤١٣٠٦
مكة المكرمة	٣١٤٩٦	٣٤٦٥٢	٣٩٠٧٥
المدينة المنورة	٨٩٣٧	٩١١٥	١١٤٨٣
القصيم	٩٠٧٢	٩٤١٧	١١٨٤٧
الشرقية	١١٢٥٩	١٢٠٥٩	١٤٢٠٤
عسير	١١٧١٦	١٢١٥٦	١٤٦٤٨
تبوك	٢٠٧٥	٢١٥٤	٤٥٩٥
حائل	١٩٤٧	٢٠٢١	٣٩٣٥
الحدود الشمالية	١٣٦٥	١٤١٧	٣٢٠٧
جازان	٤٣٢٦	٤٤٩٢	٥٩١٣
نجران	٢٠٧٧	٢١٥٦	٣٥٩٨
الباحة	٣١٨٢	٣٣٠٣	٤٥٠٥
الجوف	٤٥٦١	٤٧٣٤	٥٧٠٥
المجموع	١٢٦٧٥٢	١٣٤٤٤٩	١٦٤٠٢١

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٨/٢/٢٠)
الخريجون في التعليم العالي
خطة التنمية الثامنة

الجهة	فعلي (متحقق) ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	تقديري ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	متوقع ١٤٢٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
الجامعات وكليات البنات	٥٣٢٥٨	٥٨٥٣١	١٢٧٩٥٠
الجامعات والكليات الأهلية	٢٩	٤٦١	١٩٧٥
خريجو البعثات	١١٢٩	١٢٥٧	٢١٨٠
الإجمالي	٥٤٤١٦	٦٠٢٤٩	١٣٢١٠٥

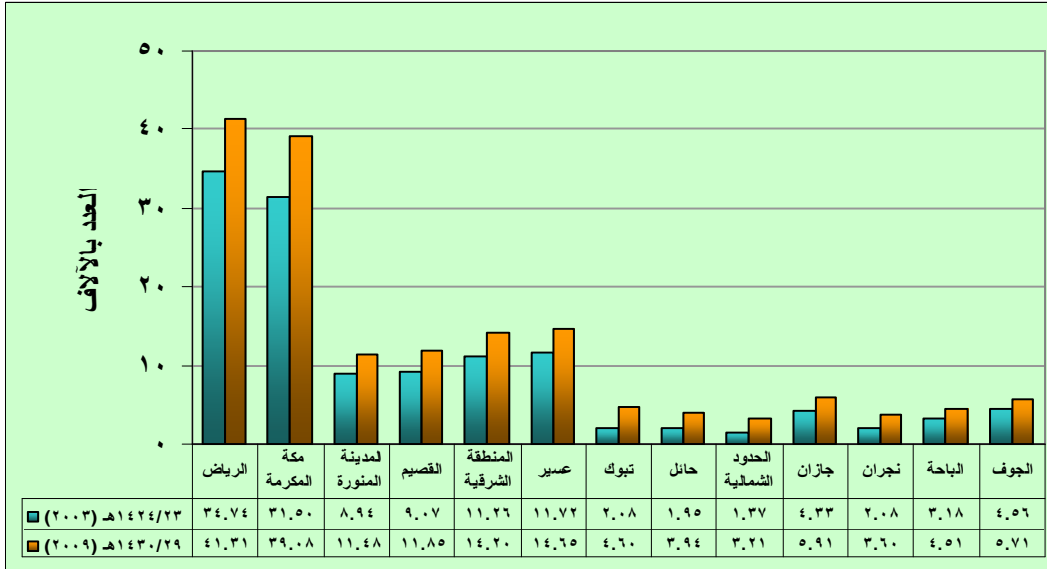
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٩/٢/٢٠)
الخريجون في التعليم العالي حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

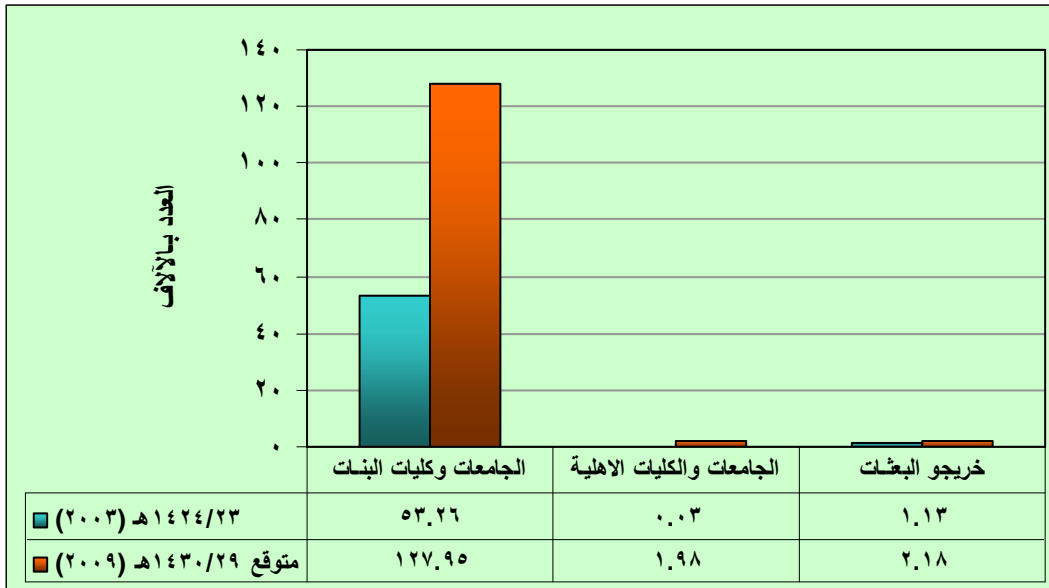
المناطق	فعلي (متحقق) ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	تقديري ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	متوقع ١٤٢٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
الرياض	١٥٢٢٥	١٧٥١١	٣٥٨٥٠
مكة المكرمة	١٣٢٦٦	١٥١٢٨	٣٢٧٩٤
المدينة المنورة	٣٥٥٨	٣٣٩٦	٨٨٣٩
القصيم	٤١٤٤	٣٨٧٢	٩١٣١
الشرقية	٧٥٢٤	٨٤٧٩	١١٤٦١
عسير	٤٤٦٩	٤٥٤٠	١١٧٨٧
تبوك	١٢٢٤	١٥١٧	٢٠٨٩
حائل	١٠٦١	١٢١٣	١٩٥٩
الحدود الشمالية	٠	٠	١٣٧٤
جازان	١٧١٢	٢١٢٣	٤٣٥٦
نجران	٠	٠	٢٤٩١
الباحة	١١٠٤	١٢١٣	٣٢٠٣
الجوف	٠	٠	٤٥٩١
المملكة	٥٣٢٨٧	٥٨٩٩٢	١٢٩٩٢٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (١/٢/٢٠) المستجدون في التعليم العالي عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) مقارنة بالمتوقع في نهاية الخطة الثامنة ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)



الشكل (٢/٢/٢٠) الخريجون في التعليم العالي خطة التنمية الثامنة ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩



٥/٢/٢٠ الرؤية المستقبلية

سوف يواجه نظام التعليم العالي بالمملكة نوعين من التحديات: نوعاً ينشأ عن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ونوعاً ينشأ عن زيادة الطلب في سوق العمل على الكفاءات المهنية عالية الجودة. ويتضمن النوع الأول من التحديات احتمال عدم قدرة نظام التعليم العالي على تلبية الطلب الناجم عن ازدياد أعداد خريجي المرحلة الثانوية، الأمر الذي يحتم دخول القطاع الخاص بفاعلية أكبر في قطاع التعليم الجامعي أسوة بما يوجد في كثير من دول العالم، حيث تزيد نسبة مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الخاص في كثير من الدول عن (٥٠٪) من جملة مؤسسات التعليم العالي. ويتضمن النوع الثاني من التحديات احتمال وجود بعض الظواهر التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم العالي مثل الإختلالات في توزيع الطلبة والطالبات على التخصصات الأكاديمية، وغلبة التخصصات النظرية، وانخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية، الأمر الذي يوجب تبني سياسات وإجراءات تقوم على مطالب السوق، والاستخدام الأمثل للمعلومات والبيانات المتاحة عن سوق العمل، وتعزيز المهارات المعرفية المطلوبة في سوق العمل، وتشجيع الطلبة والطالبات على الالتحاق بالتخصصات وثيقة الصلة باحتياجات الاقتصاد السعودي، وتطعيم التخصصات النظرية بالخبرات العملية، وإعداد الخريج متعدد التخصصات، وتبني أنماط جديدة من التعليم الجامعي.

٦/٢/٢٠ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم العالي إلى تحقيق نمو نوعي وكمي من خلال الأهداف والسياسات التالية:

١/٦/٢/٢٠ الأهداف العامة

- تأمين فرص التعليم العالي للمواطن ذي الكفاءة والقدرة والرغبة في مواصلة دراسته الجامعية.
- توسيع قاعدة التعليم بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تحقيق درجة عالية من النوعية والفعالية، ورفع كفاءة الأداء العلمي والإداري لنظام التعليم العالي ومؤسساته.
- تفعيل عمل مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع.
- بناء قدرات البحث العلمي والتطوير التقني وتعزيزها.

٢٠/٢/٦/٢ السياسات

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجات مناطق المملكة المختلفة.
- تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.
- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي.
- التوسع في برامج خدمة المجتمع التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
- زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.
- تكثيف برامج الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية المرموقة.
- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي لجميع برامج مؤسسات التعليم العالي.
- تطوير أطر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الأهلي.

٢٠/٢/٦/٣ الأهداف المحددة

- إعداد الدراسات الخاصة بإنشاء جامعات في عدد من مناطق المملكة بناء على الموافقة السامية رقم (٧/ب/٢٢٠٤٢) وتاريخ ١٠/٥/١٤٢٤هـ على قرار مجلس التعليم العالي رقم (١/٢٩/١٤٢٤) وتاريخ ١٧/٣/١٤٢٤هـ، واعتماد النتائج.
- إنشاء العديد من الكليات خلال خطة التنمية الثامنة موزعة على جميع مناطق المملكة.

- متابعة مسيرة الجامعات والكليات الأهلية المرخصة.
- إعداد استراتيجية التعليم العالي واعتمادها.
- الوصول بعدد الطلبة المستجدين بالجامعات وكليات البنات والجامعات والكليات الأهلية للعام الأخير من خطة التنمية الثامنة إلى نحو (١٦٤) ألف طالب وطالبة.
- الوصول بعدد الطلبة الخريجين من الجامعات وكليات البنات والجامعات والكليات الأهلية في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة إلى نحو (١٣٠) ألف طالب وطالبة.
- ابتعث نحو (٥٠٠٠) مبتعث للحصول على الماجستير والدكتوراه خلال سنوات الخطة.
- إعداد نموذج مرجعي للجامعات وتطبيقه، يعمل على توافق البرامج المتوفرة بمؤسسات التعليم العالي حالياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل.
- الوصول بنسبة طلاب الدراسات العليا إلى (٦٪) من إجمالي طلاب مرحلة البكالوريوس في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة.
- إنشاء وحدات في كل جامعة، ترفع تقرير سنوي عن مستوى نشاطها إلى رئاسة الجامعة والمجلس الأعلى للتعليم.
- تحقيق معدلات أستاذ/طالب المستهدفة بخطة التنمية الثامنة وهي (٢٢ : ١) في الكليات النظرية، و(١٧ : ١) في الكليات العلمية، و(٥ : ١) لكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة.
- تأسيس الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.
- العمل على اعتماد مختلف برامج مؤسسات التعليم العالي في المملكة من خلال هيئات عالمية معتمدة.
- العمل على تشجيع وجود أساتذة زائرين في كليات التعليم العالي.
- مشاركة عدد مناسب من أعضاء هيئة التدريس سنوياً في المؤتمرات والندوات العلمية داخلياً وخارجياً بما لا يقل عن (١٥٪) سنوياً.

- تعزيز درجات التنسيق بين التعليم العام والتعليم العالي في جميع المجالات.
- دراسة جدوى الاستثمار الأجنبي في قطاع التعليم العالي.
- إعداد برامج توعوية لتحفيز إسهامات القطاع الخاص في مجال التعليم العالي.
- رفع نسبة المنصرف على البحث والتطوير بما يحقق الأهداف المحددة.
- مراجعة الاتفاقيات الثنائية الدولية والمتعددة الأطراف وتفعيل البنود ذات العلاقة بالتعليم العالي.
- تنظيم المؤتمرات العالمية في المجالات الرئيسية للتعليم العالي.
- تكثيف اللقاءات التوعوية بين الجامعات والقطاع الخاص.
- إعداد خطة ووضع برنامج زمني للتوسع في خدمات التعلم عن بُعد، والانتظام الجزئي، والتعليم المسائي، والانتساب، والتعليم الموازي في كل جامعات المملكة واعتماد ذلك.
- التأكيد على مشاركة الشركات والمصانع في تقديم دورات تدريبية على رأس العمل للطلاب.

٧/٢/٢٠ المتطلبات المالية

بلغت المتطلبات المالية لقطاع التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، والجامعات وكليات البنات) خلال خطة التنمية الثامنة (٥٦١٢٦.٩) مليون ريال مخصصة لتمويل العملية التعليمية، بما تنطوي عليه من جوانب إدارية، وتشغيل وصيانة، وإنشاءات، وتمية العمالة الوطنية، وخدمات وأنشطة طلابية، وخدمة المجتمع، بالإضافة إلى برامج البحث والتطوير، والابتعاث والتبادل الثقافي.

٣/٢٠ التعليم الفني والتدريب المهني

١/٣/٢٠ المقدمة

يعد قطاع التعليم الفني والتدريب المهني أحد الروافد المهمة لتلبية متطلبات سوق العمل وتأمين احتياجاته من القوى العاملة الوطنية المؤهلة، القادرة على مواكبة التطورات والمستجدات التي يشهدها هذا السوق. ويشكل هذا القطاع مع التعليم العالي قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية بجميع جوانبها، كما يؤدي دوراً مهماً في استيعاب جزء من مخرجات التعليم العام لإعدادهم وتأهيلهم وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة في سوق العمل من مختلف المهن والتخصصات، بالإضافة إلى تدريب من هم في سوق العمل وصقل مهاراتهم.

وقد شهد القطاع تقدماً ملحوظاً خلال العقدين ونيف الماضيين، سواء في كمية مدخلاته أو في نوعية مخرجاته، إلا أنه بصفته جزءاً من منظومة التعليم والتدريب فهو يواجه، إلى حد كبير، التحديات التي يواجهها نظام التعليم العام، ويتأثر بكفاءة هذا النظام الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تأثيره بالكفاءة الخارجية لنظام التعليم العالي.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني وتطوره خلال خطة التنمية السابعة. ويستعرض أهم القضايا والتحديات التي تواجهه، كما يتناول الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية الثامنة.

٢/٣/٢٠ الوضع الراهن

يتكون قطاع التعليم الفني والتدريب المهني من عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والشركات العامة والخاصة، علاوة على برامج التدريب التعاوني بين القطاعين الحكومي والخاص. ويشتمل هذا القطاع على (٨٦) كلية تقنية ومعهد ثانوي مهني ومركز تدريب.

وتقوم هذه الجهات منفردة أو بالتعاون مع جهات أخرى بتوفير خدمات التعليم الفني والتدريب المهني بجميع جوانبه، ومن أبرزها ما يلي:

١/٢/٣/٢٠ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني

تعد المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الجهة الحكومية الرئيسية التي تضطلع بتوفير التعليم الفني والتدريب المهني في كلياتها التقنية ومعاهدها الثانوية المهنية، ومراكزها التدريبية، كما تشرف على برامج التعليم والتدريب في عدد من الجهات الحكومية والخاصة، وتشارك مع جهات أخرى في القطاعين العام والخاص في تقديم برامج تعاونية في مجال التعليم والتدريب.

وفيما يلي أهم التطورات في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني:

* الكليات التقنية:

بلغ عدد الكليات التقنية في القطاع العام (٢٤) كلية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤). وعدد الملتحقين فيها (٣٩.٥) ألف طالب، والمستجدين (١٩.٢) ألف طالب، والخريجين (١٠.١) آلاف طالب. وقد مثل المستجدون نحو (١٦٪) من خريجي المرحلة الثانوية. وتقدم هذه الكليات برنامجاً دراسياً لمدة سنتين تمنح بعدها للخريجين شهادة "دبلوم"، الجدول (١/٣/٢٠).

الجدول (١/٣/٢٠)

الكليات التقنية

خطة التنمية السابعة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	البيان
١٦.٨٩	٢٤	٢٠	١١	عدد الكليات التقنية
٢٣.٠٥	٣٩.٥	٣٣.٩	١٤	الملتحقون (ألف)
١٧.٤٢	١٩.٢	١٦.٥	٨.٦	المستجدون (ألف)
٤٢.٨٢	١٠.١	٧.٣	١.٧	الخريجون (ألف)
١٠.٦١	٢٤٢٩	٢٢١٥	١٤٦٧	حجم هيئة التدريس
٩.٨٦	١٦ : ١	١٥ : ١	١٠ : ١	معدل أستاذ: طالب
١٢.٢	١٦	١٥.٢	٩	نسبة المستجدين إلى إجمالي خريجي المرحلة الثانوية (%)

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

* المعاهد الثانوية المهنية:

تقدم المعاهد الثانوية المهنية برنامج تعليم مهني لمدة ثلاث سنوات لخريجي المرحلة المتوسطة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والمراقبة الفنية. وقد بلغ عدد هذه المعاهد (٣٤) معهداً عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). وعدد الملتحقين بها (٢٣.٧) ألف، والمستجدين (٧.٥) آلاف، والخريجين (٥.٩) آلاف. وقد شكل المستجدون نسبة (٦.٥٪) من خريجي المرحلة المتوسطة في التعليم العام، الجدول (٢/٣/٢٠).

الجدول (٢/٣/٢٠)

المعاهد الثانوية المهنية
خطة التنمية السابعة

البيان	١٩٩٩/٢٠٠٠	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
عدد المعاهد الثانوية المهنية	٣٥	٣٤	٣٤	٠.٥٨ -
الملتحقون (ألف)	١٩.٨	٢٣	٢٣.٧	٣.٦٦
المستجدون (ألف)	٨.٥	٧.٧	٧.٥	٢.٤٧ -
الخريجون (ألف)	٤.٢	٥.٤	٥.٩	٧.٠٣
حجم هيئة التدريس	٢٢٥٠	٢٣٨٢	٢٢٦١	٠.١٠
معدل أستاذ: طالب	٩ : ١	١٠ : ١	١٠ : ١	٢.١٣
نسبة المستجدين إلى إجمالي خريجي المرحلة المتوسطة (%)	٦	٥.٢	٦.٥	١.٦١

المصدر: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

* التدريب المهني:

بلغ عدد مراكز التدريب المهني (٣٤) مركزاً عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). كما بلغ عدد الملتحقين فيها (١٣.٥) ألف، والخريجين (٧.٣) آلاف في ذات العام. وقد استوعبت مراكز التدريب المهني الحكومية نسبة (٢٧٪) من إجمالي المتقدمين إليها خلال العام نفسه، الجدول (٣/٣/٢٠).

* برنامج التدريب المهني لنزلاء السجون:

في إطار التعاون المستمر بين المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب والمهني وإدارة السجون بوزارة الداخلية، استحدثت المؤسسة إدارة للتدريب المهني في السجون ضمن هيكل المؤسسة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) تركز على تحسين بيئة التدريب ورفع الطاقة الاستيعابية لمعاهد التدريب في السجون، ودراسة احتياجات المدربين وتحديث البرامج التدريبية وتطويرها، ومنح الخريجين شهادة ماثلة لشهادة المتدرب في معاهد المؤسسة. وقد تم في هذا الصدد إنشاء خمسة معاهد تدريب وتجهيزها خلال خطة التنمية السابعة كمرحلة أولى، ومن المتوقع استكمال إنشاء ما يزيد عن (٢٦) معهداً جديداً خلال السنوات القادمة.

الجدول (٣/٣/٢٠)

مراكز التدريب المهني
خطة التنمية السابعة

البيان	١٩٩٩/٢٠٠٠هـ	٢٠٠٣/٢٠٠٤هـ	٢٠٠٤/٢٠٠٥هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
عدد المراكز	٣٠	٣٢	٣٤	٢.٥٣
الملتحقون (ألف)	١٠.١	١٣.٩	١٣.٥	٥.٩٧
المستجدون (ألف)	٦	٩	٨.٣	٦.٧١
الخريجون (ألف)	٣.٩	٦.٨	٧.٣	١٣.٣٦
معدل مدرب : متدرب	٧ : ١	٩ : ١	٩ : ١	٥.١٥

المصدر: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

* برنامج التنظيم الوطني للتدريب المشترك:

يهدف هذا البرنامج الذي بُدئ في تنفيذه عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١) إلى تعزيز الشراكة في التدريب بين الدولة ومؤسسات وشركات القطاع الخاص. ويحدد البرنامج المهن التي يحتاجها سوق العمل، والحقائب التدريبية لتلك المهن، ويشمل تنفيذ برامج تدريبية تشارك فيها المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني حيث تسهم في تنفيذ الشق النظري والأساسي في

عملية التدريب، وتتولى الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة تنسيق الشق العملي من التدريب في منشآت القطاع الخاص، ويتولى صندوق تنمية الموارد البشرية تمويل النشاط والإشراف على جودة التدريب.

وقد بلغ عدد المتدربين (٤٢٢٥) متدرب عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). ويهدف هذا البرنامج إلى تدريب نحو (٥٦) ألف متدرب خلال خطة التنمية الثامنة في جميع مناطق المملكة.

* برنامج التدريب التعاوني:

أقر هذا البرنامج عام ١٤١٦ هـ (١٩٩٦)، وأصبح جزءاً من الخطط التدريبية الجديدة للكليات التقنية والمعاهد الثانوية الفنية ومراكز التدريب المهني. ويتضمن البرنامج تخصيص فصل تدريبي واحد للتدريب التعاوني، تتاح فيه الفرصة للمتدرب بمعايشة بيئة العمل الحقيقية وممارسة الأعمال التطبيقية في شركات القطاع الخاص والعام. ويستفيد من هذا البرنامج سنوياً ما يزيد عن (٣٠) ألف من طلاب ومتدربي المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

* برنامج التدريب العسكري المهني:

بصدور الموافقة السامية رقم (٤٥٧٢١) وتاريخ ٢٤/٩/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣) أطلق برنامج تدريب عسكري مهني، يُنفذ بالتعاون بين القطاعات العسكرية والأمنية في رئاسة الحرس الوطني، ووزارتي الدفاع والطيران، والداخلية من جهة، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى. ويهدف هذا البرنامج إلى تدريب الشباب الباحثين عن عمل، وإمدادهم بمهارات مهنية في شتى المجالات التي يحتاجها القطاع العسكري وسوق العمل. وتبلغ مدة التدريب سنة واحدة من ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول تدريباً عسكرياً أساسياً، والفصلان الآخران تدريباً فنياً بالإضافة إلى التدريب العسكري.

وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج عام ١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، وتبلغ طاقته الحالية نحو (١٠) آلاف متدرب سنوياً، يستوعب الحرس الوطني نسبة (٣٠٪) من المتدربين، ووزارة الدفاع والطيران (٥٠٪)، ووزارة الداخلية (٢٠٪).

* نشاط خدمة المجتمع:

تنفذ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني برنامج خدمة المجتمع من خلال وحداتها التدريبية، فتقيم دورات تدريب وتأهيل لمختلف فئات المجتمع، وتدريب صيفي للطلاب، وقد استفاد من هذا البرنامج نحو (٤٠) ألف متدرب خلال خطة التنمية السابعة. ويشمل نشاط خدمة المجتمع برنامجاً للفحص المهني للعمال. وفي إطار تطبيق نظام ترخيص المهن لضمان كفاءة العمالة المهنية والفنية ستقوم المؤسسة بالتعاون مع القطاع الخاص بوضع نظام وطني للمؤهلات المهنية.

* دور القطاع الأهلي:

يؤدي القطاع الأهلي دوراً رئيساً في تقديم خدمات التعليم الفني والتدريب المهني، حيث بلغ إجمالي المتحقين والمتخرجين في المؤسسات ذات العلاقة (٧٠.٨) ألف، و(٥٤.٥) ألف على التوالي، عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٤/٣/٢٠) والشكل (١/٣/٢٠).

الجدول (٤/٣/٢٠)

عدد المتحقين والخريجين في التعليم الفني والتدريب المهني

١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

الإسهام النسبي (%)	الخريجون (بالألف)	الإسهام النسبي (%)	المتحقون (بالألف)	الجهة/ القطاع
١٤.٢٩	١٩.٥	٣١.٨٧	٨٨.٤	المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني
١٥.٩٠	٢١.٧	٧.٩٣	٢٢	معهد الإدارة العامة *
٢٩.٨٩	٤٠.٨	٣٤.٦٨	٩٦.٢	جهات حكومية أخرى
٣٩.٩٢	٥٤.٥	٢٥.٥٢	٧٠.٨	القطاع الأهلي
١٠٠	١٣٦.٥	١٠٠	٢٧٧.٤	الإجمالي

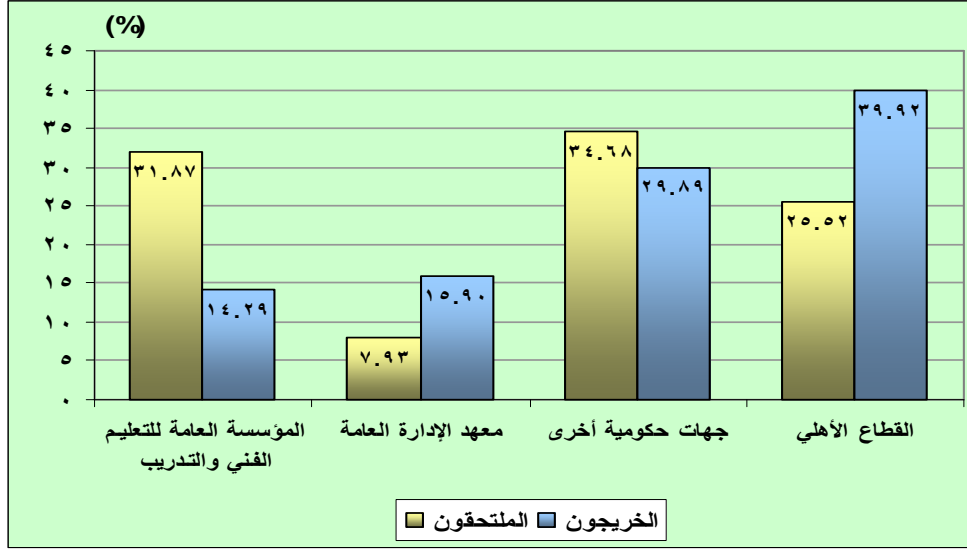
* تتضمن المشاركين في الندوات واللقاءات العلمية.

المصدر: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

الشكل (١/٣/٢٠)

الإسهام النسبي في التعليم الفني والتدريب المهني

١٤٢٤/١٤٢٥ هـ - (٢٠٠٤)



٢/٢/٣/٢٠ معهد الإدارة العامة

يهدف التدريب في معهد الإدارة العامة إلى رفع كفاءة موظفي الخدمة المدنية بما يكفل الارتقاء بمستوى الأداء، ويدعم عملية التنمية. وقد شهد نشاط التدريب في المعهد نمواً مطرداً خلال خطة التنمية السابعة إذ يقدم المعهد التدريب من خلال (١٥) مجالاً تحتوي على أكثر من (٣٠٠) برنامج تدريبي، إضافة إلى برامج خاصة موجهة لبعض الجهات الحكومية لتلبية متطلبات ربما لا تتوفر في برامج التدريب، ويوضح الجدول (٥/٣/٢٠)، تطور الفعاليات المختلفة للمعهد خلال خطة التنمية السابعة.

وقد دأب معهد الإدارة العامة على مراجعة برامج التدريب وتطويرها بشكل دوري لتناسب مع متطلبات واحتياجات الأجهزة الحكومية ولتتبع التطورات في الفكر الإداري والممارسة الإدارية. كما طور إجراءات الترشيح لبرامجه حيث قام المعهد بتصميم نظام آلي متكامل يتم من خلاله الترشيح على برامج المعهد عن طريق الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) مما ييسر للمستفيدين من الأجهزة الحكومية إجراءات الترشيح والقبول والاستفسار.

وينقسم نشاط التدريب في المعهد إلى نوعين أساسيين هما: التدريب الإعدادي (تأهيل المتدرب لشغل الوظيفة)، والتدريب أثناء الخدمة (تطوير مهارات وقدرات الموظف)، كما ينظم العديد من الندوات وورش العمل ذات العلاقة بالإدارة، ويقدم الاستشارات للجهات الحكومية في الشؤون الإدارية، بالإضافة إلى إعداد الأبحاث والدراسات في مواضيع ذات صلة بجوانب الإدارة.

وقد بلغ إجمالي المتحقين في برامج المعهد التدريبية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤) نحو (٢١) ألف متدرب في مختلف نشاطات المعهد، الجدول (٥/٣/٢٠).

٣/٢/٣/٢٠ الجهات الحكومية الأخرى

تتولى العديد من الجهات الحكومية تدريب منسوبيها في مجالات العمل المختلفة، ومن هذه الجهات: رئاسة الحرس الوطني، وزارة الدفاع والطيران، وزارة الداخلية، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، مؤسسة البريد السعودي، وزارة الزراعة، وزارة المياه والكهرباء، وزارة العمل، هيئة الطيران المدني، مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، مستشفى الملك خالد للعيون، المؤسسة العامة للموانئ، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية، المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، شركة أرامكو السعودية، الشركة السعودية للكهرباء، ومؤسسة النقد العربي السعودي. وقد بلغ عدد المتحقين فيها نحو (٩٦.٢) ألف طالب و متدرب، فيما بلغ عدد الخريجين نحو (٤٠.٨) ألف خريج، الجدول (٤/٣/٢٠).

٤/٢/٣/٢٠ القطاع الخاص

تقوم مؤسسات القطاع الخاص وشركاته بتقديم برامج تعليم وتدريب مختلفة، وقد بلغ عدد المتحقين فيها حوالي (٧٠.٨) ألف طالب و متدرب، فيما بلغ عدد الخريجين (٥٤.٥) ألف عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤).

الجدول (٥/٣/٢٠)
نشاطات معهد الإدارة العامة
خطة التنمية السابعة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	البيان
٩.١٨-	١٨٥٢	١٧٩٧	٢٩٩٨	الملتحقون في البرامج الإعدادية
١.٥٥	١٧٤٦٧	١٥٢٦٩	١٦١٧٤	الملتحقون في التدريب أثناء الخدمة
١.٠٥	١٣٥٢	١١٥٩	١٢٨٣	الملتحقون في البرامج الخاصة
١٤.٨٧	٦	٦	٣	عدد الندوات المعقودة
٥.١٥	٧٩	٧٦	٣٤	عدد الاستشارات المنفذة
٢.١٣	٢٩	٩	٥	عدد الأعمال العلمية المنفذة

المصدر: معهد الإدارة العامة.

٥/٢/٣/٢٠ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج قطاع التدريب (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ومعهد الإدارة العامة) خلال خطة التنمية السابعة نحو (١٠٥٢٣) مليون ريال بنسبة (١١٧.٧٪) من إجمالي المقترح بالخطة.

٣/٣/٢٠ القضايا والتحديات

خطا التعليم الفني والتدريب المهني خطوات كبيرة خلال السنوات الماضية، وبالرغم من ذلك، فما زال يواجه بعض التحديات التي ينبغي معالجتها، حتى يمكن تحقيق المزيد من التقدم في هذا القطاع، والتي منها:

١/٣/٣/٢٠ الطاقة الاستيعابية

تعكس هذه القضية عدم إمكانية الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني، من مواكبة تنامي الإقبال على هذا النظام. وتقدر النسبة التي تم استيعابها بنحو (٥١٪) من إجمالي المتقدمين الراغبين بالالتحاق في برامج النظام المختلفة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ

(٢٠٠٣). وتشير إحصائيات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني إلى أن (٣٢٪) من إجمالي المتقدمين للالتحاق بالمعاهد الثانوية المهنية، و(٢٧٪) من المتقدمين للالتحاق بمراكز التدريب المهني بالمؤسسة قد تم قبولهم في العام المشار إليه.

وتتبع حيوية هذه القضية من كون التعليم الفني والتدريب المهني هو الجهة التي تتيح للقوى البشرية اكتساب المهارات الضرورية للانخراط المنتج في سوق العمل وتوفير متطلبات العيش الكريم، مما يوجب استيعاب جميع الراغبين في التعليم الفني والتدريب المهني من خلال التركيز على التالي:

- توفير الإمكانيات اللازمة لاستيعاب جميع الراغبين في التعليم الفني والتدريب المهني.
- تطوير الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني وتحسينها وذلك للاستفادة المثلى من الإمكانيات والطاقات المتوفرة.
- تعزيز الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العام (راجع فصل التعليم العام) وذلك للحد من الرسوب والتسرب فيه، وبالتالي ترشيد الطلب على التعليم الفني والتدريب المهني من خلال تخفيض أعداد المتسربين في التعليم العام بمراحله المختلفة.
- تطوير الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العام، خاصة مرحلة التعليم الأساسي، والمرحلة الثانوية بما يعزز من فرص الالتحاق بسوق العمل مباشرة بعد التخرج من هذه المراحل والتدريب على رأس العمل دون الحاجة إلى الانخراط في برامج تدريب تحضيرية أو تأهيلية.
- الاستفادة الكاملة من الطاقات المتوفرة في المرافق القائمة، خاصة في المعاهد الثانوية المهنية، حيث إن معدل أستاذ/ طالب يقل عن المعدلات القياسية المستهدفة.
- تحفيز القطاع الخاص على تطوير دوره الفعال في توفير خدمات التعليم الفني والتدريب المهني، وتعزيز برامج التعاون بين القطاعين العام والخاص.

٢٠/٣/٣/٢ الكفاءة الداخلية

تشير الدراسات التحليلية، إلى أن معدلات الرسوب والتسرب في نظام التعليم الفني والتدريب المهني ما تزال مرتفعة، كما أن متوسط عدد السنوات التعليمية المستثمرة في الطالب في المعاهد الثانوية المهنية يبلغ نحو (٤.٣) سنوات في برنامج مدته ثلاث سنوات. وهذا يتسبب

في ارتفاع التكلفة، ويحد من الاستخدام الأمثل لطاقة النظام وإمكاناته، مما يتطلب تحسين كفاءة عملية التعليم الفني والتدريب المهني من جهة، والكفاءة الخارجية للتعليم العام من جهة أخرى، حيث إن التأسيس الجيد للطالب في مراحل التعليم العام خاصة في الرياضيات والعلوم واللغة، سيسهم في تخفيض معدلات الرسوب والتسرب. كما أن كفاءة هيئة التدريس والتدريب وفاعلية الوسائل والتجهيزات المستخدمة تعد من المحددات الرئيسة للكفاءة الداخلية.

لذا ينبغي العمل على تطوير كفاءة نظام التعليم الفني والتدريب المهني الداخلية من خلال السياسات التالية:

- الارتقاء بقدرات هيئة التعليم والتدريب، من خلال التطوير المستمر لمهاراتهم، واعتماد إجراء ترخيص مزاولة المهنة، وتجديد الترخيص دورياً بشروط موضوعية محددة.
- توفير التجهيزات والوسائل الحديثة التي تتطلبها عمليتي التعليم والتدريب، وتدريب هيئة التعليم والتدريب على استعمالها.
- تحقيق المزيد من المواءمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل.
- الاستمرار في تحسين البيئة التدريبية، والتركيز على التنمية الذاتية للمتدربين لئلا يهمل من أهمية في تطوير قدراتهم وتمييزها.

٢٠/٣/٤ الطلب على التعليم الفني والتدريب المهني

فُدر الطلب على التعليم الفني والتدريب المهني بموجب عدة عوامل أبرزها، توقعات نمو السكان والأفواج المتوقع التحاقها بمراحل التعليم الأساسي، ومعدلات التخرج من المرحلتين المتوسطة والثانوية في التعليم العام، والطاقة الاستيعابية للتعليم الجامعي، وغيرها من العوامل المؤثرة.

ويتوقع أن تقوم المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بافتتاح نحو (٥٠) كلية تقنية وتجهيزها، و(١٠٨) معاهد تدريبية خلال خطة التنمية الثامنة تغطي جميع مناطق المملكة وتمتد إلى المحافظات والمراكز الإدارية.

ويوضح الجدول (٦/٣/٢٠)، توقعات الطلب على الكليات التقنية، حيث سيبلغ نمو عدد المتحقين فيها معدلاً سنوياً متوسطاً قدره (١٤.٤٥٪) خلال خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥/١٤٢٦-١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وبالنسبة للمستجدين، يتوقع أن

تستوعب هذه الكليات ما نسبته (٢٣٪) من خريجي المرحلة الثانوية، بنهاية خطة التنمية الثامنة.

كما يوضح الجدول (٧/٣/٢٠)، توقعات الطلب على المعاهد التدريبية، حيث يتوقع لعدد المستجدين في هذه المعاهد أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (١٤.٧٢٪) خلال خطة التنمية الثامنة، وبالنسبة للمستجدين، يتوقع أن تستوعب هذه المعاهد ما نسبته (١٤.٤٪) من خريجي المرحلة المتوسطة بنهاية خطة التنمية الثامنة.

ويوضح الجدول (٨/٣/٢٠) الأعداد المتوقعة للمتحمقين والخريجين من الكليات التقنية والمعاهد التدريبية، في مناطق المملكة المختلفة خلال خطة التنمية الثامنة.

الجدول (٦/٣/٢٠)

توقعات الطلب على الكليات التقنية
خطة التنمية الثامنة

الإضافات خلال الخطة	معدل النمو السنوي المتوسط (%)	متوقع ١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)	فعلي ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	البيان
٥٠	٢٥.٢٦	٧٤	٢٤	عدد الكليات التقنية
٣٧.٣	١٤.٤٥	٧٦	٣٨.٧	الملتحمقون (ألف)
١٢	١٠.٢٠	٣١.٢	١٩.٢	المستجدون (ألف)
* ٩٤.٤	٢٣.٤٥	٢٥.٨	٩	الخريجون (ألف)
١٣٧١	٩.٣٦	٣٨٠٠	٢٤٢٩	حجم هيئة التدريس
٤	٤.٥٦	٢٠ : ١	١٦ : ١	معدل أستاذ : طالب
٧	٧.٥٣	٢٣	١٦	نسبة المستجدين إلى إجمالي خريجي المرحلة الثانوية (%)

* يمثل إجمالي تدفق عدد الخريجين خلال مدة الخطة.

المصدر: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٧/٣/٢٠)
توقعات الطلب على المعاهد التدريبية
خطة التنمية الثامنة

الإضافات خلال الخطة	معدل النمو السنوي المتوسط (%)	متوقع ١٤٣٠/٢٩- (٢٠٠٩)	فعلي ١٤٢٥/٢٤- (٢٠٠٤)	البيان
١٠.٨	٢٠.٣١	١٧٩	٧١	عدد المعاهد التدريبية
٢٢.٢	٩.١٣	٦٢.٧	٤٠.٥	الملتحقون (ألف)
١٥.٦	١٤.٧٢	٣١.٤	١٥.٨	المستجدون (ألف)
٦٨.٩	١١.٦٤	١٨.٩	١٠.٩	الخريجون (ألف)
٩٤٣	٤.٥٥	٤٧٣٠	٣٧٨٧	حجم هيئة التدريس
١٩	٢٣.٧٣	٢٩ : ١	١٠ : ١	معدل أستاذ: طالب
٧.٩	١٧.٢٤	١٤.٤	٦.٥	نسبة المستجدين إلى إجمالي خريجي المرحلة المتوسطة (%)

المصدر: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٨/٣/٢٠)
توقعات الملتحقين والخريجين حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

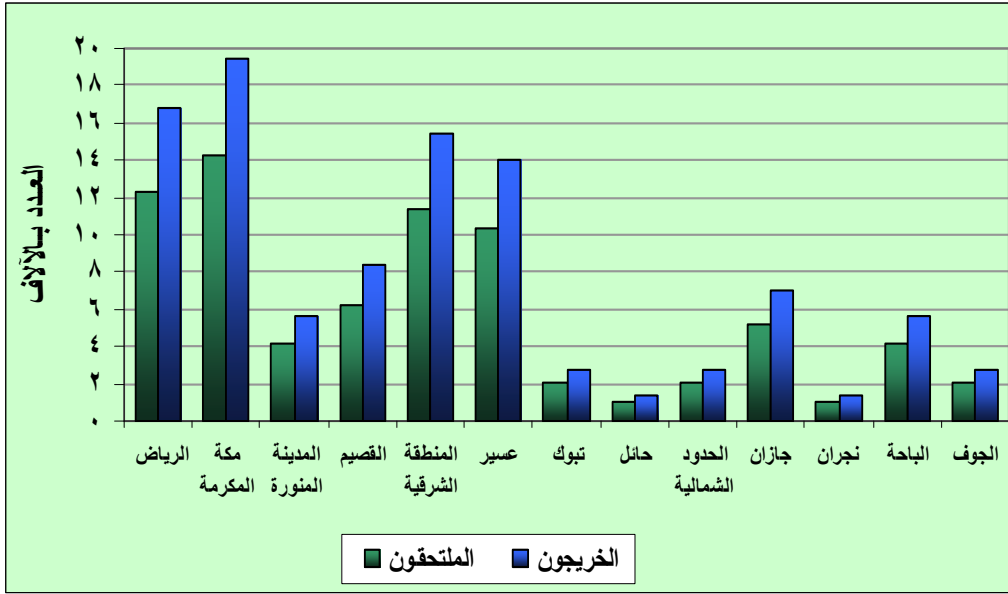
١٤٢٦/٢٥-١٤٣٠/٢٩ (٢٠٠٩-٢٠٠٥)		١٤٢٥/٢٤- (٢٠٠٤)				المناطق		
المعاهد التدريبية	الكلية التقنية	المعاهد التدريبية	الكلية التقنية	الملتحقون	الخريجون			
الملتحقون * الخريجون **	الملتحقون * الخريجون **	الملتحقون * الخريجون **	الملتحقون * الخريجون **	الملتحقون	الخريجون			
١٤٥١٤	١١٤٠٠	١٦٧٣٦	١٢٣٠٠	٣٠٦٩	١١٣٩٥	٢٠٤٨	٩٠٠٧	الرياض
١٤١٣٢	١١١٠٠	١٩٤٥٧	١٤٣٠٠	١٨٨١	٦٩٨١	١٧٢٧	٧٥٩٥	مكة المكرمة
٤٠٧٤	٣٢٠٠	٥٥٧٩	٤١٠٠	٧٠٢	٢٦٠٦	٥٨٠	٢٥٥٣	المدينة المنورة
٦٧٩٩	٥٣٤٠	٨٤٠٨	٦١٨٠	٧٧٦	٢٨٨٢	٧٨١	٣٤٣٦	القصيم
١٠٨٧٣	٨٥٤٠	١٥٤١٦	١١٣٣٠	٢٠١٦	٧٤٨٣	١١٥٩	٥٠٩٩	الشرقية
٨٦٠٦	٦٧٦٠	١٤٠١٤	١٠٣٠٠	٩٧٧	٣٦٢٨	٧٩٤	٣٤٩١	عسير
٢٧١٢	٢١٣٠	٢٨٠٣	٢٠٦٠	٤٠٣	١٤٩٧	١٨٥	٨١٣	تبوك
٢٢٦٦	١٧٨٠	١٤٠١	١٠٣٠	٢٠٨	٧٧٣	٢٩٦	١٣٠٢	حائل
.	.	٢٨٠٣	٢٠٦٠	.	.	١٢٢	٥٣٧	الحدود الشمالية
٨٦٠٦	٦٧٦٠	٦٩٩٠	٥١٣٧	٣٠٣	١١٢٣	٢٥٩	١١٣٧	جازان
٢٢٦٦	١٧٨٠	١٤٠١	١٠٣٠	٣١٧	١١٧٧	٢٨٢	١٢٤١	نجران
٣١٧٠	٢٤٩٠	٥٦٠٦	٤١٢٠	١٥٥	٥٧٥	٣٥٤	١٥٥٨	الباحة
١٨٢١	١٤٣٠	٢٨٠٣	٢٠٦٠	١٠٩	٤٠٣	٢٠١	٨٨٤	الجوف
٧٩٨٣٩	٦٢٧١٠	١٠٣٤١٧	٧٦٠٠٧	١٠٩١٦	٤٠٥٢٣	٨٧٨٨	٣٨٦٥٣	المجموع

* الملتحقون للعام الأخير من الخطة ١٤٢٩/١٤٣٠- (٢٠٠٩).

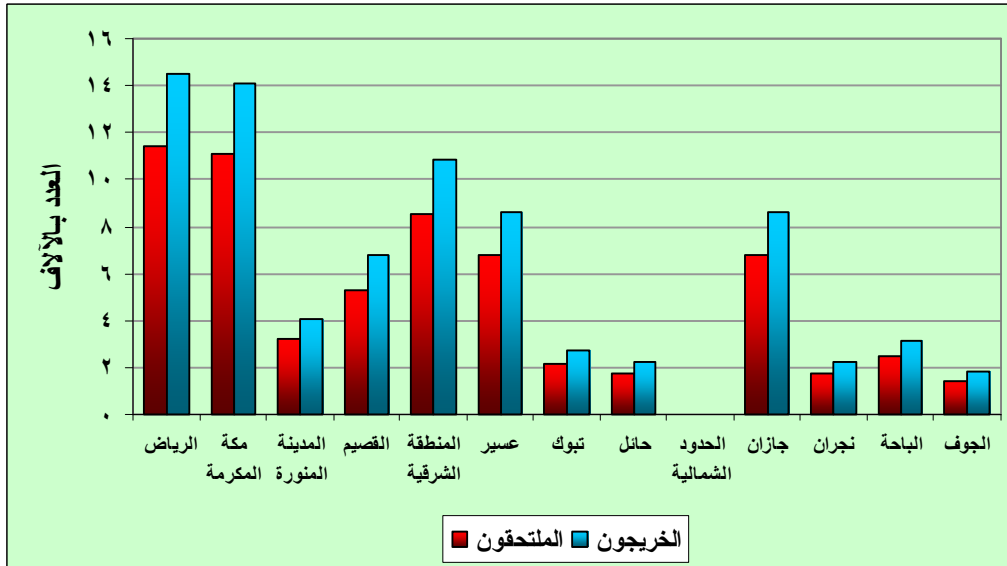
** إجمالي الخريجين خلال خطة التنمية الثامنة.

المصدر: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

الشكل (٢/٣/٢٠)
توقعات المتحقيين والخريجين (الكليات التقنية) حسب المناطق الإدارية
١٤٢٩/١٤٣٠هـ - (٢٠٠٩)



الشكل (٣/٣/٢٠)
توقعات المتحقيين والخريجين (المعاهد التدريبية) حسب المناطق الإدارية
١٤٢٩/١٤٣٠هـ - (٢٠٠٩)



٥/٣/٢٠ الرؤية المستقبلية

تعتمد الرؤية المستقبلية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني بصورة رئيسة على بناء نظام للتدريب قادر على إعداد قوى عاملة وطنية مؤهلة ذات كفاءة عالية تتواءم مع احتياجات سوق العمل كما وكيفا في مختلف التخصصات والمهارات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني لمواكبة التطور التقني والفني المتلاحق، وذلك عن طريق:

- تكثيف الاستثمار في التعليم الفني والتدريب المهني، وتفعيل دور القطاع الخاص وإسهامه في ذلك.
- تبني نظام تدريبي وتعليمي يتسم بالمرونة، وفتح قنوات جديدة للتعليم التقني في المجالات التي تتطلبها التنمية.
- تفعيل التعاون المحلي والإقليمي والدولي في مجال التعليم الفني والتدريب المهني لمواكبة المتغيرات والمستجدات.
- إجراء متابعة وتقويم دوري لجميع برامج التدريب مع التأكيد على الجانب التطبيقي في جميع المستويات.

٦/٣/٢٠ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني خلال خطة التنمية الثامنة إلى تحقيق نمو نوعي وكمي من خلال الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة التالية:

١/٦/٣/٢٠ الأهداف العامة

- الإسهام في تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وصقل مهاراتها لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في سوق العمل وتحسين إنتاجيتها.
- تطوير منظومة التعليم التقني والتدريب المهني بجميع عناصرها والاهتمام بمخرجاتها.

- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة إسهامه في تمويل برامج التعليم الفني والتدريب المهني وتطويرها.

٢٠/٣/٦/٢ السياسات

- توسعة الطاقة الاستيعابية لمرافق التعليم الفني والتدريب المهني والتوسع فيها لتشمل جميع مناطق المملكة.
- التوسع في برامج التعليم والتدريب المشترك والتدريب التعاوني والتدريب العسكري المهني.
- تحسين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني.
- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي والدولي على الكليات التقنية والمعاهد المهنية.
- تطوير مناهج التعليم الفني والتدريب المهني باستمرار لتواكب احتياجات سوق العمل.
- اعتماد معايير وطنية للمهارات وتطبيقها في جميع المهن المتاحة في سوق العمل.
- ضمان كفاءة هيئة التدريس والتدريب وتطوير مهاراتها.
- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء الكليات التقنية والمعاهد الفنية ومراكز التدريب.
- الاستفادة من الاتفاقيات الدولية في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني.

٢٠/٣/٦/٣ الأهداف المحددة

من المتوقع أن ينمو قطاع التدريب خلال خطة التنمية الثامنة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٢٥.٣٪) في عدد الكليات التقنية، و(٢٠.٣٪) في عدد المعاهد التدريبية، كما يتوقع خلال مدة الخطة تحقيق ما يلي:

- التحاق نحو (٧٦) ألف طالب، ونحو (٦٢.٧) ألف في الكليات التقنية وفي المعاهد التدريبية على التوالي في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة.

- أن يصل عدد الطلاب المستجدين إلى نحو (٣١.٢) ألف، ونحو (٣١.٤) ألف في الكليات التقنية والمعاهد التدريبية على التوالي في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة.
 - أن يصل عدد الطلاب الخريجين لنحو (٢٥.٨) ألف، ونحو (١٨.٩) ألف في كليات التقنية والمعاهد التدريبية على التوالي في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة.
 - تدريب ما لا يقل عن (٥٦) ألف متدرب خلال خطة التنمية الثامنة في إطار البرنامج الوطني للتدريب المشترك.
 - زيادة عدد المستفيدين من برنامج التدريب التعاوني من (١٠) آلاف إلى (٢٥) ألف فرد سنوياً بنهاية الخطة الثامنة.
 - استيعاب (١٠٠٠٠) متدرب سنوياً في برنامج التدريب العسكري المهني خلال خطة التنمية الثامنة.
 - تشكيل لجان متخصصة للمراجعة الدورية للمناهج والتأكد من توافقها مع احتياجات سوق العمل.
 - وضع نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس واعتماد الترخيص المهني لهم.
 - إكمال بناء معايير المهارات المهنية الوطنية وتطبيقها.
 - دراسة جدوى فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.
- ويوضح الجدول (٩/٣/٢٠) الأهداف المحددة للتعليم الفني والتدريب المهني حسب المناطق.

الجدول (٩/٣/٢٠)
الأهداف المحددة للتعليم الفني والتدريب المهني حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)		الإضافات خلال الخطة		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)			المناطق
المعاهد التدريبية*	كليات تقنية	المعاهد التدريبية*	كليات تقنية	مراكز تدريب	معاهد ثانوية مهنية	كليات تقنية	
٣٢	١٢	١٦	٨	١٠	٦	٤	الرياض
٣١	١٤	٢١	٩	٤	٦	٥	مكة المكرمة
٩	٤	٦	٣	١	٢	١	المدينة المنورة
١٥	٦	٦	٣	٤	٥	٣	القصيم
٢٤	١١	١٧	٩	٣	٤	٢	الشرقية
١٩	١٠	١١	٨	٥	٣	٢	عسير
٦	٢	٢	١	٢	٢	١	تبوك
٥	١	٣	٠	١	١	١	حائل
٣	٢	٠	١	٣	٠	١	الحدود الشمالية
١٩	٥	١٦	٤	١	٢	١	جازان
٥	١	٣	٠	١	١	١	نجران
٧	٤	٥	٣	١	١	١	الباحة
٤	٢	٢	١	١	١	١	الجوف
١٧٩	٧٤	١٠٨	٥٠	٣٧	٣٤	٢٤	الجملة

* يُقصد بها المعاهد الثانوية ومراكز التدريب المهني.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٧/٣/٢٠ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التدريب (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ومعهد الإدارة العامة) خلال خطة التنمية الثامنة (١٣٤٠٩.٣٤) مليون ريال من أجل تحقيق الأهداف المحددة للقطاع.

الفصل الحادي والعشرون الصحة

٢١. الصحة

١/٢١ المقدمة

شهدت الخدمات الصحية في المملكة تقدماً مرموقاً في جميع جوانبها، الوقائية، والعلاجية، ورعاية الأمومة والطفولة وغيرها، وذلك في مدة زمنية قياسية تحقق خلالها تقدم متميز في مؤشرات الحالة الصحية. حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من (٨٥) إلى (٢٢) وفاة لكل ألف مولود حي خلال العقدين الماضيين، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من (٦٥) إلى (١٨) وفاة لكل ألف مولود حي خلال المدة نفسها، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من (٦١) سنة إلى (٧١.٩) سنة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣). ويعني ذلك أن مؤشرات التنمية الصحية للمملكة تفوق مثيلاتها في الدول المتوسطة الدخل على مستوى العالم، ومؤشرات مجموعة الدول العربية.

وبرغم الإنجازات المرموقة التي تحققت إلا أن القطاع الصحي يواجه العديد من التحديات تتمثل في أهمية الاستمرار في رفع كفاءة الخدمات الصحية، وتوفير التمويل اللازم لها، وضمان توافرها للسكان كافة، وتحقيق استدامتها وللحاق بركب الدول ذات التنمية البشرية المتقدمة. ويستعرض هذا الفصل الوضع الراهن لخدمات الرعاية الصحية ومرافقها، وأبرز التطورات التي شهدتها خطة التنمية السابعة، كما يتناول القضايا والتحديات التي ينبغي التعامل معها خلال المرحلة القادمة، ويحدد الاحتياجات المتوقعة من الخدمات الصحية، والرؤية المستقبلية، ويوضح أهداف قطاع الصحة وسياساته في خطة التنمية الثامنة.

٢/٢١ الوضع الراهن

١/٢/٢١ تطور المؤشرات الصحية

أثمر التطور العددي والنوعي في الخدمات الصحية خلال خطة التنمية السابعة في تحسن واضح في مؤشرات التنمية الصحية. حيث ارتفعت نسبة الأمهات الحوامل اللاتي تم توفير الرعاية الصحية لهن من (٨٦.٨٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ — (٩٩.٩٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وارتفعت نسبة الولادات التي تمت بواسطة مهنين صحيين

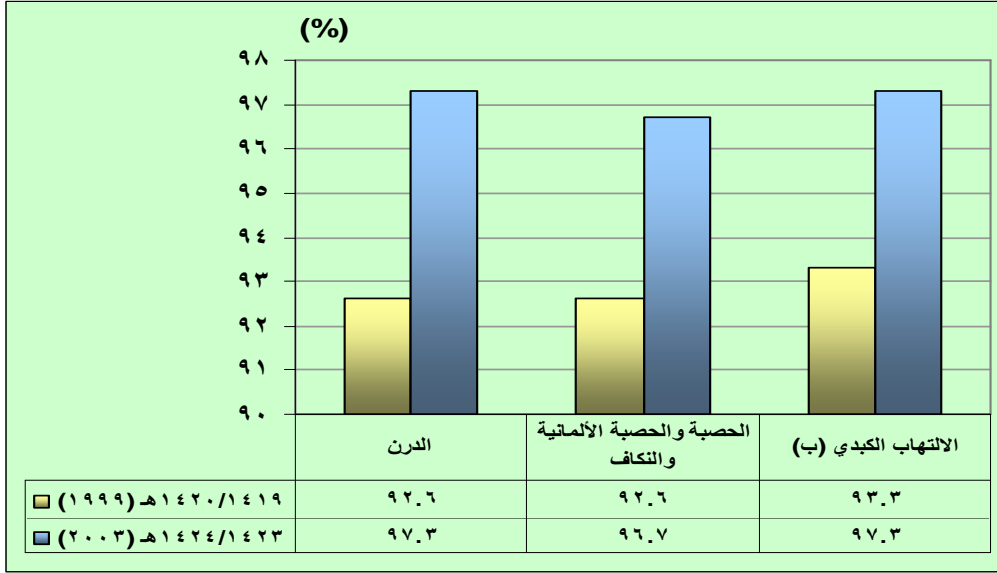
من (٩٠٪) إلى (٩٦٪)، وزادت نسبة تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية بمعدل يتراوح ما بين (١٪) و(٥٪) خلال المدة نفسها، الجدول (١/٢١)، والشكلين رقم (١/٢١) ورقم (٢/٢١).

الجدول (١/٢١)
التطور في مؤشرات الرعاية الصحية
خطة التنمية السابعة

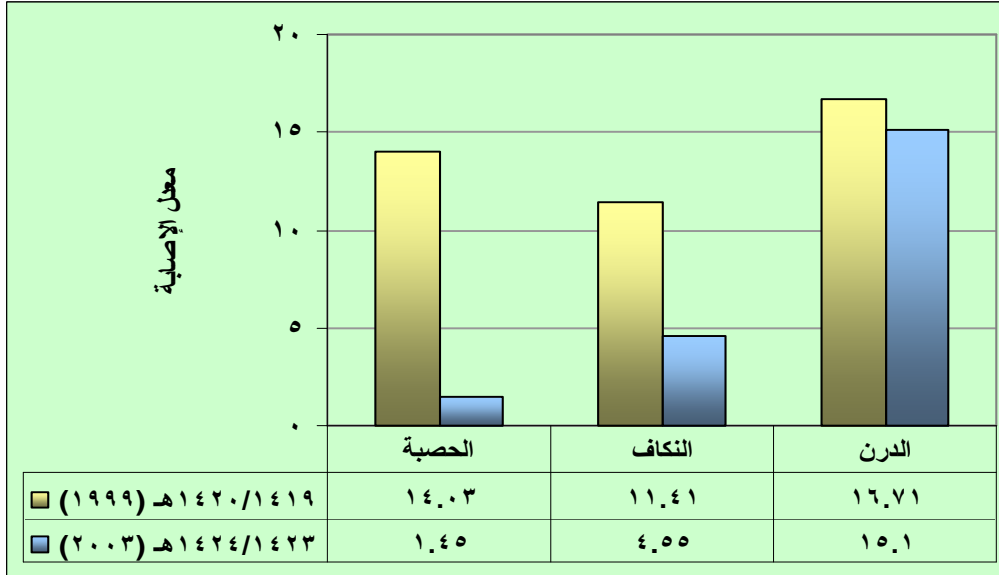
المؤشر	١٩٩٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٢٠٠٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	الرقم القياسي لعام ٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) [١٩٩٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) = ١٠٠]
مؤشرات الرعاية الصحية للأمم و الطفولة:			
نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنين صحيين (%)	٨٦.٨	٩٨	١١٣
نسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنين صحيين (%)	٩٠	٩٦	١٠٧
نسبة تحصين الأطفال باللقاح الثلاثي البكتيري ضد الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس (%)	٩٣.٤	٩٤.٧	١٠١
نسبة تحصين الأمهات ضد التيتانوس (%)	٦٨	٨٥	١٢٥
نسبة تحصين الأطفال ضد شلل الأطفال (%)	٩٤.١	٩٤.٧	١٠١
نسبة تحصين الأطفال ضد الدرن (%)	٩٢.٦	٩٧.٣	١٠٥
نسبة تحصين الأطفال باللقاح الثلاثي ضد الحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف (%)	٩٢.٦	٩٦.٧	١٠٤
نسبة تحصين الأطفال ضد الالتهاب الكبدى "ب" (%)	٩٣.٣	٩٧.٣	١٠٤
مؤشرات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين:			
معدل الإصابة بشلل الأطفال لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان	صفر	صفر	٠٠
معدل الإصابة بالدرن لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان	١٦.٧١	١٥.١	٩٠
معدل الإصابة بالحصبة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان	١٤.٠٣	١.٤٥	١٠
معدل الإصابة بالحصبة الألمانية لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان	١.٤٩	٠.٠٥	٣
معدل الإصابة بالنكاف لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان	١١.٤١	٤.٥٥	٤٠
مؤشرات أخرى:			
نسبة المواليد الذين هم أقل من الوزن الطبيعي (%)	٥.١	٥.٠	٩٨
معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	٢١.٠	١٨.٠	٨٦
متوسط العمر المأمول عند الولادة (عام)	٧١.٤	٧١.٩	١٠١

المصدر: وزارة الصحة.

الشكل (١/٢١)
التحصين ضد أمراض مختارة للأطفال الأقل من سنة



الشكل (٢/٢١)
بعض الأمراض السارية في المملكة
معدل الإصابة لكل مائة ألف نسمة



٢/٢/٢١ تطور الخدمات الصحية

يعد التقدم في عدد مرافق الخدمات الصحية وتجهيزاتها، وما توفره الأجهزة الحكومية من خدمات، وكذلك تحسن الأداء من الأسباب الرئيسية وراء تحسن المؤشرات الصحية للمجتمع، فقد بلغ إجمالي عدد المستشفيات في المملكة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) (٣٣٨) مستشفى تضم (٤٨٧٦١) سريراً، وبلغ في ذات العام إجمالي عدد الأطباء (٣٣٣٤٠) طبيباً، وعدد هيئة التمريض (٦٩٢٧٣) ممرضاً وممرضة، كما بلغ عدد المراكز الصحية التي توفر وزارة الصحة من خلالها خدمات الرعاية الصحية الأولية للسكان (١٨٠٤) مراكز. الجدول (٢/٢١)، والشكل (٣/٢١).

أما على صعيد انتشار الخدمات الصحية التي توفرها وزارة الصحة، فهي تغطي جميع أرجاء المناطق الحضرية والقروية، الجدول (٣/٢١).

٣/٢/٢١ دور القطاع الخاص

بلغت نسبة أسرة المستشفيات في القطاع الخاص عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، (١٩٪) من إجمالي الأسرة في مستشفيات المملكة الجدول (٤/٢١)، ونسبة الأطباء (٣٠٪) من إجمالي الأطباء للعام نفسه، الجدول (٥/٢١).

ويتكون القطاع الخاص الصحي في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) من (١٠٥) مستشفيات تضم (٩٣٣٧) سريراً، و(١٠٥٩) مستوصفاً، و(٧٩٥) عيادة طبية، و(٥٩) مختبراً طبياً، و(١٢) مركزاً للعلاج الطبيعي، و(٣٢٢٨) صيدلية و(٢٨٦) مستودعاً للأدوية. كما يضم هذا القطاع (٩٩٢٩) طبيباً، و(١٣٨٤٨) ممرضاً/ممرضة، و(٦٥٧٨) من الفئات المساعدة الأخرى.

وبالرغم من أنه لم يطرأ تغيير في حصة القطاع الخاص في التجهيزات الصحية، إلا أنه طرأ تحسن نسبي في حصته في حجم الخدمات الصحية، حيث ارتفعت حصته في إجمالي زيارات المراجعين للمستشفيات والمراكز الصحية من (١٦.٩٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١٨.٦٪) من إجمالي عدد الزيارات عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١)، وازدادت حصته في إجمالي المرضى المنومين من (٢٥.٦٪) إلى (٢٦.٤٪) خلال المدة ذاتها.

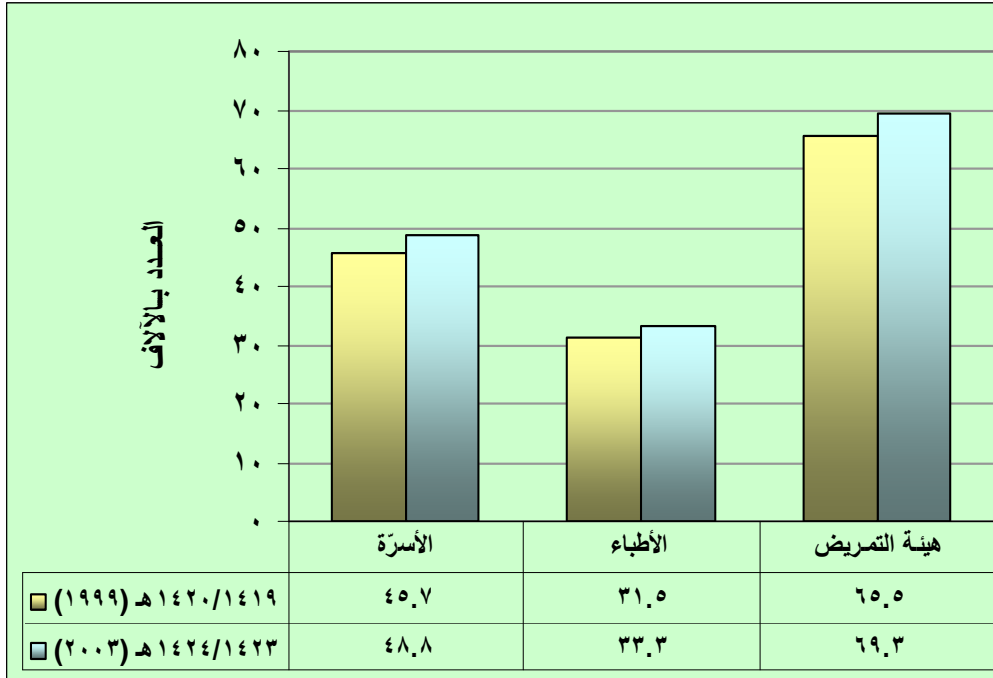
الجدول (٢/٢١)
الخدمات الصحية
خطة التنمية السابعة

الرقم القياسي	١٤٢٤/٢٣هـ	١٤٢٠/١٩هـ	البيان
لعام ١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	(٢٠٠٣)	(١٩٩٩)	
[١٠٠ = (١٩٩٩) / ١٤٢٠/١٩هـ]	العدد	العدد	
١٠٨	٣٣٨	٣١٤	المستشفيات
١٠٧	٤٨٧٦١	٤٥٧٢٩	الأسرة
١٠٣	١٨٠٤	١٧٥٦	المراكز الصحية *
١٠٦	٣٣٣٤٠	٣١٥٠٢	الأطباء
١٠٦	٦٩٢٧٣	٦٥٥٢٦	هيئة التمريض

* التابعة لوزارة الصحة.

المصدر: وزارة الصحة.

الشكل (٣/٢١)
عدد الأسرة والعمالة الصحية



الجدول (٣/٢١)
توزيع الخدمات الصحية حسب المناطق الإدارية *
لعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)

المناطق	عدد الأسرة	عدد المراكز الصحية	عدد الأطباء
الرياض	٥٤٥٧	٣٢٤	٣٠٣٩
مكة المكرمة	٧٢٧٠	٢٨٧	٣٧٨٤
المدينة المنورة	٢١٠٢	١٢٣	١٠٨٠
القصيم	٢٠٣٦	١٤٠	١٣١٦
الشرقية	٣٣٣٤	١٩٣	٢٢٠٥
عسير	٢٤٣٠	٢٤٣	١٣٩٢
تبوك	٨٠٥	٤٥	٤٧٨
حائل	٥٩٤	٨٥	٥٠٠
الحدود الشمالية	٥٨٩	٤٠	٢٦٦
جازان	١٣٣٨	١٣٥	٧٦٢
نجران	٦٣٨	٦١	٤٠٤
الباحة	١٠٣٩	٨١	٤٨٥
الجوف	٨٩٠	٤٧	٤٠٩
إجمالي المملكة	٢٨٥٢٢	١٨٠٤	١٦١٢٠

* تمثل الخدمات التي توفرها وزارة الصحة.
المصدر: وزارة الصحة.

الجدول (٤/٢١)
الإسهامات النسبية للقطاعات الصحية في عدد أسرة المستشفيات

البيان	عدد الأسرة		المساهمة النسبية في عدد الأسرة (%)
	١٩٩٩/٢٠٠٣هـ	٢٠٠٣/١٤٢٤هـ	
وزارة الصحة	٢٧٧٩٤	٢٨٥٢٢	٥٩
الأجهزة الحكومية الأخرى	٩١٦٩	١٠٩٠٢	٢٢
القطاع الخاص	٨٧٦٦	٩٣٣٧	١٩
إجمالي	٤٥٧٢٩	٤٨٧٦١	١٠٠

المصدر: وزارة الصحة.

الجدول (٥/٢١)
الإسهامات النسبية للقطاعات الصحية في عدد الأطباء

البيان	عدد الأطباء		الإسهامات النسبية في عدد الأطباء (%)	
	١٩٩٩/١٩	٢٠٠٣/٢٣	١٩٩٩/١٩	٢٠٠٣/٢٣
وزارة الصحة	١٤٧٨٦	١٦١٢٠	٤٧	٤٨
الأجهزة الحكومية الأخرى	٦٨٩١	٧٢٩١	٢٢	٢٢
القطاع الخاص	٩٨٢٥	٩٩٢٩	٣١	٣٠
إجمالي	٣١٥٠٢	٣٣٣٤٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الصحة.

٤/٢/٢١ التطوير المؤسسي والتنظيمي

تعد وزارة الصحة الجهة الرئيسية التي تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية للسكان، وإلى جانبها يقوم مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث باستقبال الحالات التي تتطلب العلاج التخصصي الدقيق، فضلاً عن قيامه بإجراء البحوث في المجالات الصحية. وتسهم الجامعات عن طريق كلياتها الطبية ومستشفياتها في تقديم الخدمة العلاجية المتخصصة إلى جانب قيامها بتنفيذ برامج التعليم والتدريب الطبي وإجراء البحوث الصحية بالتعاون مع المراكز البحثية الأخرى، كما تقوم جمعية الهلال الأحمر السعودي بتقديم الخدمات الطبية الإسعافية للسكان ولزوار المملكة من الحجاج والمعتمرين. يضاف إلى ذلك، الرعاية الصحية التي توفرها الخدمات الطبية بالأجهزة العسكرية والأمنية لمنسوبيها ولقطاعات أخرى من السكان، كما تتولى الصحة المدرسية تأمين خدمات الرعاية الصحية الأولية للطلبة والطالبات، وتوفير المرافق الصحية التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب الخدمات الطبية لفئات معينة من السكان. هذا فضلاً عن المرافق الصحية التي أنشأتها الهيئة الملكية للجبيل وينبع لتقديم الخدمات الصحية للعاملين بالمدينتين الصناعيتين، وإلى جانب ذلك كله، يقوم القطاع الخاص بتوفير الخدمة الصحية من خلال منشآته المنتشرة في جميع مناطق المملكة.

وقد شهدت الخطة السابعة خطوات مهمة في مجال تطوير النظام الصحي، كان من أبرزها إنشاء مجلس الضمان الصحي وصدور لائحته التنظيمية في ٢٧/٣/٢٣هـ (٢٠٠٢/٦/٨)، وتقضي اللائحة بتطبيق نظام الضمان الصحي على ثلاث مراحل خلال ثلاث سنوات، يتم في

الأولى تطبيقه على الشركات والمؤسسات الفردية التي تزيد عمالتها الأجنبية عن (٥٠٠) عامل، وفي المرحلة الثانية على الشركات التي تزيد عمالتها الأجنبية عن (١٠٠) عامل، وفي الثالثة يتم تعميم النظام ليشمل جميع أصحاب الأعمال والأفراد المشمولين به. ونظراً إلى أن التطبيق الفعلي للنظام لم يبدأ بعد، فإن الأمر يتطلب سرعة إنجاز جميع احتياجات المرحلة التمهيديّة لكي يتم البدء في التطبيق في أقرب وقت.

وفي تطور لاحق، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) وتاريخ ٢٢/٣/٢٠١٤هـ — (٢٠٠٢/٦/٣) بالموافقة على النظام الصحي الذي يهدف إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع السكان. وقد اتخذت خطوات نحو تطبيق النظام مثل تشكيل مجلس الخدمات الصحية، إلا أن الأمر يتطلب تسريع التنفيذ الكامل للنظام حتى يتم تحقيق الهدف منه، الإطار (١/٢١).

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ٧/١/٢٠١٤هـ (٢٠٠٣/٣/١٠) بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ولها مجلس إدارة برئاسة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وتناط بها المهمات الإجرائية والتنفيذية والرقابية التي تهدف إلى تحقيق السلامة والأمنية والفاعلية للغذاء والدواء والمستحضرات الحيوية والكيميائية، وخلق المنتجات الإلكترونية من التأثير الضار على الصحة العامة، ودقة معايير الأجهزة الطبية والتشخيصية وسلامتها. كما تقوم الهيئة بوضع سياسة واضحة للغذاء والدواء، وإجراء البحوث والدراسات التطبيقية في المجالات ذات العلاقة، ومراقبة التنظيمات والإجراءات الخاصة بالتراخيص للمصانع الغذائية والدوائية والأجهزة الطبية، وتبادل المعلومات وإيجاد قاعدة معلومات عن الغذاء والدواء. تدير الهيئة أعمالها بأساليب تجارية وتباشر مهماتها على مرحلتين. المرحلة الأولى مدتها خمس سنوات من تاريخ صدور القرار تباشر فيها الهيئة المهمات الإجرائية والتقييسية والرقابية الإشرافية اللازمة للانتقال إلى المرحلة الثانية التي تبدأ بانتهاء السنة الخامسة من المرحلة الأولى وتباشر فيها الهيئة - بالإضافة إلى المهمات التي وردت في المرحلة الأولى - المهمات التنفيذية المحددة لتنفيذ الأهداف المنوط بها لتحقيقها. وسيتم خلال خطة التنمية الثامنة البدء في إنشاء قاعدة للمعلومات، ومركز أبحاث رئيس، ومختبر مركزي مرجعي، ومختبرات فرعية، ومبنى إداري للهيئة.

الإطار (١/٢١): النظام الصحي

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) وتاريخ ٢٢/٣/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢/٦/٣) بالموافقة على النظام الصحي الذي يهدف إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان. وقد تضمن النظام القواعد الأساسية التي توضح دور الدولة في توفير الخدمات الصحية، وفي مقدمتها خدمات الرعاية الصحية الأساسية التي توفر الوقاية من الإصابة بالأمراض، وبث الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع، وضمان سلامة جوانب الصحة العامة في مياه الشرب والأغذية المتداولة، والأدوية والعقاقير والمستلزمات الطبية، إلى جانب سلامة وسائل الصرف الصحي، فضلاً عن حماية البيئة من أخطار التلوث، والوقاية من الأوبئة والأمراض المعدية ومكافحتها، وضمان السلامة الصحية في الأماكن ذات الاستخدام العام. كما توفر الدولة برامج رعاية الأمومة والطفولة، والتحصين ضد الأمراض المعدية، ورعاية الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل المعوقين والمسنين، والمصابين بأمراض مستعصية، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية للطلاب والطالبات. ومن المعالم المهمة التي تضمنها النظام الصحي ما يلي:

- توفير شبكة متكاملة من خدمات الرعاية الصحية تغطي جميع مناطق المملكة.
- توسيع نطاق اللامركزية بأن تعطى كل مديرية عامة للشؤون الصحية الصلاحيات الإدارية والمالية التي تمكنها من تأدية المهام المنوطة بها بطريقة فعالة.
- النظر في إمكانية تحويل ملكية بعض مستشفيات وزارة الصحة إلى القطاع الخاص.
- إنشاء مجلس للخدمات الصحية برئاسة معالي وزير الصحة، ويضم ممثلين عن وزارة الصحة، والجهات الصحية ذات العلاقة. وقد حددت الاختصاصات الرئيسية لهذا المجلس في الآتي:
- أ - إعداد استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة تمهيداً لاعتمادها من مجلس الوزراء.
- ب - وضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات التي تديرها وزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى، حسب أسس الإدارة الاقتصادية، ومعايير كفاءة الأداء والجودة النوعية.
- ج - وضع سياسة التنسيق والتكامل بين جميع الجهات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية وإقرارها، وعلى وجه الخصوص في مجالات خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وخدمات الإسعاف والإخلاء الطبي، وتحويل المرضى بين الجهات الصحية المختلفة، وتأمين الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية والاستعمال الأمثل لها، وتأهيل القوى العاملة في المجال الصحي وتوظيفها، والقيام بالبحوث والدراسات الصحية، وتقديم الرعاية الصحية للحجاج، ونشر التوعية الصحية بين السكان، وتطوير صحة البيئة، وتبادل خبرات المتخصصين بين الجهات الصحية المختلفة.

٥/٢/٢١ العمالة في القطاع الصحي

ارتفع حجم العمالة في وزارة الصحة من (٩٤٦٦٩) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١٠٤٥٤٠) عاملاً عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وازدادت نسبة العمالة الوطنية من (٥٩.٥٪) إلى (٦٦.٦٪) خلال المدة نفسها. وعلى صعيد توظيف العمالة حسب الفئات المهنية، فقد ارتفعت، خلال خطة التنمية السابعة، نسبة الأطباء السعوديين من إجمالي الأطباء من (١٩.٥٪) إلى (٢١.٨٪)، ومن (٢٦.٩٪) إلى (٣١.١٪) بالنسبة لهيئة التمريض، ومن (٥٦.٣٪) إلى (٦١.٤٪) للفئات الطبية المساعدة. وكانت الخطة السابعة قد استهدفت سعودة ما نسبته (٢٥٪) من الأطباء، و(٤٥٪) من هيئة التمريض، و(٦٥٪) للفئات الطبية المساعدة.

٦/٢/٢١ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية لبرامج التنمية في قطاع الصحة (وزارة الصحة، جمعية الهلال الأحمر السعودي، مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث) خلال خطة التنمية السابعة نحو (٨٠.١) بليون ريال بنسبة (٩٨.٤٪) من الاعتمادات المقترحة في الخطة.

٣/٢١ القضايا والتحديات

بالرغم من التطور المستمر الذي تشهده الخدمات الصحية بالمملكة، إلا أن المتغيرات في المجال الصحي تثير عدداً من القضايا والتحديات التي تتطلب التعامل معها خلال خطة التنمية الثامنة، لعل من أبرزها:

١/٣/٢١ الطلب على الخدمات الصحية

يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية بشكل مطرد، تدفقه عدة عوامل ديمغرافية واجتماعية واقتصادية، من أبرزها الزيادة المستمرة في حجم السكان بمعدلات مرتفعة نسبياً، وتطور الوعي لدى المجتمع بأهمية العناية بالصحة خاصة الوقائية منها، والتغير النمطي في الأمراض، حيث زادت الأمراض غير السارية، كأمراض القلب، والسكري، والسرطان، والشيخوخة وغيرها، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الإصابات الناتجة عن حوادث السير. وهي تتطلب

رعاية علاجية ذات كلفة عالية، فضلاً عن الحاجة إلى إحلال التجهيزات الطبية المتطورة باستمرار في مجال التشخيص والعلاج.

لذا يتعين التركيز على مواكبة النمو في الطلب على الخدمات الصحية، من خلال التوسع في توفيرها وزيادة كفاءة استغلال المرافق القائمة وتطوير إنتاجيتها، وتحويل بعض المستشفيات الحكومية إلى القطاع الخاص، كما يتعين تعزيز دور القطاع الخاص، خاصة في ضوء التطبيق الشامل المستهدف لنظام الضمان الصحي - الذي يجب التسريع للبدء في تطبيقه - وتركيز دور الدولة على ضمان توفر الخدمات الصحية عالية الكفاءة في جميع أنحاء المملكة ولجميع شرائح المجتمع، وتنظيم الأداء ومراقبته وتحسين نوعية الخدمات ومستواها.

٢/٣/٢١ كفاءة خدمات الرعاية الصحية

يتسم النظام المالي والإداري للمنشآت الصحية الحكومية بالمركزية، مما يتطلب تغييراً نحو نمط إداري يتسم بالمرونة، فالتنظيم الإداري المطبق حالياً لا يوفر المؤشرات اللازمة لقياس الأداء. ومع أهمية تركيز مهمات التخطيط والتنسيق على المستوى الوطني، إلا أن الجانب التنفيذي لطبيعة الخدمات الصحية يستدعي منح المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات وتعميمها على مستوى المناطق والوحدات الرئيسية كالمستشفيات. لذا يتعين تطوير الهياكل الإدارية لقطاع الخدمات الصحية نحو منح الصلاحيات والمسؤوليات للهيئات والجهات المحلية قدر الإمكان، واعتبار المرافق الصحية كالمستشفيات والمراكز الصحية مراكز تكلفة مستقلة تخضع لنظام المحاسبة والتقويم، بناء على معايير أداء محددة استثمارية وتشغيلية، وكفاءة نوعيه، يمكن معها تحسين الإنتاجية وتطوير كفاءة ونوعية الخدمات التي توفرها تلك المرافق.

ويطلب تطوير كفاءة الخدمة كذلك، متابعة أداء الجهازين الطبي والتمريضي، والوضوح التام والتحديد الدقيق للمهمات والمسؤوليات لمقدمي الخدمة الطبية.

٣/٣/٢١ تغطية الخدمات الصحية

بالرغم من التطور والتوسع الذي شهدته خدمات الرعاية الصحية، إلا أن التباين بين المناطق من جهة، وبين المناطق الحضرية والقروية من جهة أخرى، يمثل تحدياً أمام تحقيق هدف التغطية الشاملة للرعاية الصحية كما ونوعاً. وقد تكون المعايير القياسية للخدمة المتمثلة

بمؤشرات تستند إلى نسبة المدخلات إلى السكان غير كافية وحدها لتحديد الطلب أو الحاجة للخدمات الصحية خاصة في المناطق القروية حيث تتضاءل الكثافة السكانية، وبالتالي يتعين استمرار الأخذ في الحسبان الانتشار السكاني أو البعد الجغرافي أيضاً، بحيث تتوفر الخدمات ضمن نطاق جغرافي معقول.

من جهة أخرى، ينبغي ضمان توفر جميع الخدمات الصحية الأساسية بالمراكز الصحية في المناطق القروية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، والتثقيف الصحي، والخدمات الوقائية وغيرها. ولكون هذه المناطق لا توفر عوامل الجذب للقطاع الخاص مقارنة بما توفره المراكز الحضرية، فينبغي إعطاؤها الأولوية في برامج قطاع الخدمات الصحية الحكومية.

٤/٣/٢١ توظيف الوظائف في القطاع الصحي

تعد قضية توظيف الوظائف قضية وطنية عامة، لا تقتصر على قطاع الصحة فحسب، بل تمتد إلى جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. إلا أن انخفاض نسبة العمالة الوطنية في الجهازين الطبي والتمريضي، يضيف على القضية أبعاداً ذاتية خاصة، نظراً لتأثيرها المباشر والمهم على كفاءة تقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين. وينجم هذا التأثير من مركزية البعد الاجتماعي في الخدمات الصحية، إذ يتطلب توفير الخدمة بكفاءة إماماً باللغة والقيم الاجتماعية والعادات، مما يتيح حداً أدنى من التواصل بين الطبيب والممرض من جهة، ومتلقي الخدمة من جهة أخرى. لذا ينبغي التركيز على زيادة أعداد العمالة الوطنية في جهازي الطب والتمريض بشكل خاص من خلال إنشاء مرافق للتعليم الطبي، وزيادة الطاقة الاستيعابية لكليات الطب والتمريض، والعلوم الصحية، مع زيادة الابتعاث، وتعظيم إسهام القطاع الخاص في التعليم الطبي، والعمل على استخدام التقنيات الحديثة في التعليم عن بُعد خاصة في مجالات التدريب والتعليم المستمر.

٥/٣/٢١ قاعدة معلومات الخدمات الصحية

تتطلب عملية التخطيط والتنسيق والمتابعة للخدمات الصحية، توفر قاعدة شاملة ومتكاملة للبيانات، تشمل على جميع المتغيرات ذات العلاقة بقطاع الصحة بالإضافة إلى مؤشرات الكفاءة

والأداء على صعيد الأجهزة المركزية والإقليمية والمرافق المختلفة. وكذلك تطوير نظام متكامل للمعلومات يربط بين أجهزة القطاع الصحي ووحداتها المنتشرة في جميع مناطق المملكة، ويوفر بيانات حديثة وشاملة، ويسهم في تحقيق هدف الحكومة الإلكترونية من خلال ميكنة الإجراءات والعمليات المختلفة.

٤/٢١ توقعات الطلب على الخدمات الصحية

تم تقدير توقعات الطلب على الخدمات الصحية التي توفرها وزارة الصحة لفترة خطة التنمية الثامنة بناء على المعايير العامة للخدمة التي تعتمدها وزارة الصحة، مع مراعاة خصوصية احتياجات كل منطقة بحسب البعد الجغرافي، والانتشار السكاني، والحالة الصحية، فضلاً عن معطيات الوضع الراهن للخدمة. ويوضح الجدول (٦/٢١) الاحتياجات المستهدفة من أسرة المستشفيات والمراكز الصحية.

الجدول (٦/٢١)
تقدير احتياجات المناطق الإدارية من الأسرة ومراكز الرعاية الصحية الأولية
خطة التنمية الثامنة *

الاحتياجات الإضافية المستهدفة خلال الخطة				الفعلي عام ١٤٢٤/٢٣ هـ - (٢٠٠٣)		المناطق
المراكز الصحية		الأسرة		المراكز الصحية	الأسرة	
إنشاء *	افتتاح	إنشاء	افتتاح			
٢٠٣	٣٢	١٢٠٠	١٦٠٠	٣٢٤	٥٤٥٧	الرياض
١٨٦	٦٢	١٣٠٠	٦٥٠	٢٨٧	٧٢٧٠	مكة المكرمة
٨٥	١٨	١٠٥٠	٢٠٠	١٢٣	٢١٠٢	المدينة المنورة
١٠٤	١٢	٣٥٠	٥٠	١٤٠	٢٠٣٦	القصيم
١٤١	٤٤	١٥٠٠	٧٥٠	١٩٣	٣٣٣٤	المنطقة الشرقية
١٧١	٣٤	٩٠٠	٤٥٠	٢٤٣	٢٤٣٠	عسير
٣٤	١٨	٣٠٠	٣٥٠	٤٥	٨٠٥	تبوك
٦٦	١٢	٢٠٠	٥٠٠	٨٥	٥٩٤	حائل
٢٨	١٠	٧٠٠	٤٠٠	٤٠	٥٨٩	الحدود الشمالية
٩٥	١٨	٦٠٠	٤٠٠	١٣٥	١٣٣٨	جازان
٤٤	١٠	٣٥٠	٢٥٠	٦١	٦٣٨	نجران
٥٨	١٠	٤٥٠	١٠٠	٨١	١٠٣٩	الباحة
٣٥	٢٠	٣٠٠	٥٠٠	٤٧	٨٩٠	الجوف
١٢٥٠	٣٠٠	٩٢٠٠	٦٢٠٠	١٨٠٤	٢٨٥٢٢	الإجمالي

* الخدمات التي توفرها وزارة الصحة.

** للإحلال.

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٢١ الرؤية المستقبلية

تشير التقديرات الإحصائية للسكان إلى أنه حتى عام ١٤٤٤/١٤٤٥ هـ (٢٠٢٤) سوف تستمر الزيادة السكانية بالمملكة بمعدل نمو مرتفع، وذلك بسبب ارتفاع معدل الخصوبة، وانخفاض معدلات الوفيات. وسوف تتطلب هذه الزيادة متطلبات إضافية من مرافق وقوى بشرية صحية تتواءم مع الاحتياجات السكانية، وبما يحافظ على معدلات الخدمة الصحية.

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن نسبة عدد السكان من الذين تزيد أعمارهم عن (٦٠) سنة سترتفع في إجمالي عدد السكان بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١ هـ (٢٠٢٠)، وأن العمر المتوقع عند الميلاد قد يرتفع من (٧١.٩) إلى (٧٧) سنة بنهاية المدة نفسها. يضاف إلى ذلك أن خريطة الحالة الصحية ومعدلات الإصابة بالأمراض تستمر في التغير بالمملكة، حيث يتحقق تحسن مستمر في خفض معدلات الإصابة بالأمراض السارية نتيجة لبرامج الوقاية والتوعية الصحية التي يتم تنفيذها ضمن نشاطات الرعاية الصحية الأولية ومن ثم تتجه نسبتها في إجمالي عبء المرضة إلى الانخفاض، في حين في مجال الأمراض غير السارية وإصابات الحوادث فإن نسبتها في إجمالي عبء المرضة يتجه إلى الارتفاع بسبب ظهور أنماط جديدة من الأمراض والإصابات المصاحبة للنمو الحضري والتطور الصناعي مع زيادة الكثافة السكانية وتغير نمط الحياة. وسوف يؤدي ذلك إلى التطور في نوعية الاحتياجات من الخدمة الصحية التي تتطلبها هذه التغيرات، ومن ثم ضرورة التوسع في توفيرها لمقابلة الطلب المتزايد عليها، كما أنه من المتوقع أن تتواءم هيكلية النظام الصحي مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بمقدمي الخدمة ومصادر تمويلها، فضلاً عن التوسع في شرائح المجتمع التي سوف تؤمن خدمات الرعاية الصحية لها تحت مظلة نظام الضمان الصحي التعاوني.

٦/٢١ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية للقطاع الصحي الوصول بمستوى الخدمات الصحية في المملكة، وفي أسرع وقت ممكن، إلى مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

١/٦/٢١ الأهداف العامة

- استمرار توفير الرعاية الصحية بجوانبها الوقائية والعلاجية والتأهيلية وتيسير الحصول عليها لجميع السكان.
- تطوير خدمات الرعاية الصحية ورفع كفاءتها.
- تأهيل العمالة الصحية وتوطينها.
- تعزيز دور القطاع الخاص في توفير وتقديم خدمات الرعاية الصحية.
- توفير الخدمات الطبية الإسعافية وبمستوى عال من الكفاءة والفاعلية.

٢/٦/٢١ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية للقطاع الصحي في خطة التنمية الثامنة على السياسات

التالية:

- توفير برامج الرعاية الصحية الأولية وتطويرها.
- تطوير خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة.
- مكافحة الأمراض السارية وتخفيض معدل الإصابات بها.
- توفير الرعاية العلاجية ورفع كفاءة أدائها.
- توسيع نطاق اللامركزية لتتماثل الصلاحيات مع المسؤوليات.
- وضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات الحكومية على أسس اقتصادية.
- تطوير آليات مراقبة جودة الخدمة وإجراءاتها.
- تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني.
- ربط المراكز الصحية بالمستشفيات العامة التي تتم الإحالة إليها.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للتأهيل والتدريب الصحي.
- تعزيز برنامج الابتعاث.
- دراسة تحويل ملكية بعض مستشفيات وزارة الصحة إلى القطاع الخاص.
- توسعة نطاق تغطية الخدمات الطبية الإسعافية.

٣/٦/٢١ الأهداف المحددة

- افتتاح (٣٠٠) مركز رعاية صحية أولية، وإنشاء (١٢٥٠) مركز رعاية صحية أولية في جميع مناطق المملكة (الجدول ٧/٢١).
- تحقيق المستويات المحددة في الجدول (٨/٢١) لمؤشرات رعاية الأمومة والطفولة.
- تخفيض معدل الإصابات بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين إلى المستويات المحددة في الجدول (٩/٢١) لهذه الأمراض.
- افتتاح (٥٤) مستشفى جديداً تضم (٦٢٠٠) سرير، والبدء في إنشاء (٤٢) مستشفى تضم (٩٢٠٠) سرير موزعة على المناطق، كما في الجدول (١٠/٢١).
- مراجعة الهياكل الإدارية الحالية واعتماد الهياكل الجديدة.
- وضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات الحكومية على أسس اقتصادية موضع التنفيذ.
- مراجعة الآليات والإجراءات الحالية الخاصة بمراقبة جودة الخدمة.
- التوسع في تطبيق نظام الضمان الصحي.
- تحقيق الربط الكامل بين المراكز الصحية والمستشفيات العامة.
- افتتاح (٨) كليات للعلوم الصحية، وإنشاء (٢٢) كلية للعلوم الصحية في جميع مناطق المملكة موزعة كما في الجدول (١١/٢١). وتهدف الخطة إلى أن تصل نسبة السعودة في إجمالي الكوادر الصحية إلى (٥٠٪).
- تحديد عدد من المستشفيات الحكومية لتحويلها إلى القطاع الخاص.
- إنجاز تطوير شبكة تقنية المعلومات.
- تطبيق نظام البطاقة الذكية والعلاج عن بُعد (الطب الاتصالي).
- افتتاح (١٥٠) مركز إسعاف، وإنشاء (٩٠) مركز إسعاف، وشراء (٧٥٠) سيارة إسعاف، موزعة على المناطق والمراكز كما في الجدول (١٢/٢١). والتوسع في أجهزة الاتصالات اللاسلكية والرقمية التي تساعد على خفض زمن الاستجابة، وإنشاء مهابط للطائرات في خمسة مواقع لخدمات الإسعاف الطائر.

الجدول (٧/٢١)
مراكز الرعاية الصحية الأولية المستهدفة حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المستهدف عام ١٤٣٠/٢٩هـ - (٢٠٠٩)	الإضافات خلال الخطة		العدد الفعلي عام ١٤٢٤/٢٣هـ - (٢٠٠٣)	المناطق
	إتشاء *	افتتاح		
٣٥٦	٢٠٣	٣٢	٣٢٤	الرياض
٣٤٩	١٨٦	٦٢	٢٨٧	مكة المكرمة
١٤١	٨٥	١٨	١٢٣	المدينة المنورة
١٥٢	١٠٤	١٢	١٤٠	القصيم
٢٣٧	١٤١	٤٤	١٩٣	الشرقية
٢٧٧	١٧١	٣٤	٢٤٣	عسير
٦٣	٣٤	١٨	٤٥	تبوك
٩٧	٦٦	١٢	٨٥	حائل
٥٠	٢٨	١٠	٤٠	الحدود الشمالية
١٥٣	٩٥	١٨	١٣٥	جازان
٧١	٤٤	١٠	٦١	نجران
٩١	٥٨	١٠	٨١	الباحة
٦٧	٣٥	٢٠	٤٧	الجوف
٢١٠٤	١٢٥٠	٣٠٠	١٨٠٤	الإجمالي

* للإحلال.

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٨/٢١)
الأهداف المحددة لخدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة
خطة التنمية الثامنة

المستهدف عام ١٤٣٠/٢٩هـ - (٢٠٠٩) *	١٤٢٤/٢٣هـ - (٢٠٠٣)	المؤشر
٩٨	٩٨	نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين (%).
٩٧	٩٦	نسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنيين صحيين (%).
٩٥	٩٤.٧	نسبة تحصين الأطفال باللقاح الثلاثي البكتيري ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز (%).
٩٠	٨٥	نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز (%).
٩٥	٩٤.٧	نسبة تحصين الأطفال ضد شلل الأطفال (%).
٩٨	٩٧.٣	نسبة تحصين الأطفال ضد الدرن (%).
٩٨	٩٦.٧	نسبة تحصين الأطفال باللقاح الثلاثي ضد الحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف (%).
٩٨	٩٧.٣	نسبة تحصين الأطفال ضد التهاب الكبد "ب" (%).

* تستهدف خطة التنمية الثامنة ألا تقل المعدلات عن ما هو موضح في الجدول.

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٩/٢١)
الأهداف المحددة لخدمات مكافحة الأمراض السارية
خطة التنمية الثامنة

المستهدف عام ١٤٣٠/٢٩ هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٤/٢٣ هـ (٢٠٠٣)	المؤشر
		مؤشرات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحسين:
٠.٠١	٠.٠٤	معدل الإصابة بالكزاز الوليدي لكل ألف مولود حي
٠.٠١	٠.٠٤	معدل الإصابة بالدفترية لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان
٠.١٥	٠.٢	معدل الإصابة بالسعال الديكي لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان
صفر	صفر	معدل الإصابة بشلل الأطفال لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان
٨	١٥.١	معدل الإصابة بالدرن لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان
١.٢	١.٤٥	معدل الإصابة بالحصبة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان
٢	٤.٥	معدل الإصابة بالنكاف لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان
١٥	٢٦.٣	معدل الإصابة بالالتهاب الكبدي (ب) لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان
		مؤشرات أخرى:
٣	٥	نسبة المواليد الذين هم أقل من الوزن الطبيعي (%)
١٠	١٨	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي
٧٤	٧١.٩	متوسط العمر المأمول عند الولادة (عام)

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (١٠/٢١)
المستشفيات المستهدفة حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة (*)

المناطق	فقطى ١٤٢٤/٢٣ هـ (٢٠٠٣)		الإضافات المستهدفة خلال الخطة (إتشاء)	
	المستشفيات	أسرة	المستشفيات	أسرة
الرياض	33	5457	٤	١٦٠٠
مكة المكرمة	٣٢	٧٢٧٠	٤	١٣٠٠
المدينة المنورة	١٥	٢١٠٢	٣	١٠٥٠
القصيم	١٦	٢٠٣٦	٢	٣٥٠
الشرقية	٢٢	٣٣٣٤	٥	١٥٠٠
عسير	٢١	٢٤٣٠	٤	٩٠٠
تبوك	١٠	٨٠٥	٣	٣٠٠
حائل	٧	٥٩٤	٢	٢٠٠
الحدود الشمالية	٤	٥٨٩	٣	٧٠٠
جازان	١٣	١٣٣٨	٣	٦٠٠
نجران	٥	٦٣٨	٣	٣٥٠
الباحة	٨	١٠٣٩	٣	٤٥٠
الجوف	٨	٨٩٠	٣	٣٠٠
الإجمالي	١٩٤	٢٨٥٢٢	٤٢	٩٢٠٠

(*) وزارة الصحة.

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (١١/٢١)
الكليات الصحية المستهدفة حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة *

المناطق	الإضافات خلال الخطة (كليات فقط)		فعلي ١٤٢٤/٢٣هـ - (٢٠٠٣)	
	إنشاء	افتتاح	معاهد	كليات
الرياض	٤	١	٤	٢
مكة المكرمة	١	-	٣	٣
المدينة المنورة	-	-	٢	-
القصيم	-	-	٢	٢
الشرقية	٤	١	٣	٣
عسير	٢	-	١	٢
تبوك	٢	١	٢	-
حائل	٢	١	٢	-
جازان	-	١	١	١
الحدود الشمالية	١	١	١	-
نجران	١	-	١	-
الباحة	٢	١	١	-
الجوف	٣	١	٢	-
الإجمالي	٢٢	٨	٢٥	١٣

(*) وجار تحت التنفيذ إنشاء كليات صحية في كل من الرياض، ومكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، عسير، المنطقة الشرقية، جازان.
المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (١٢/٢١)
مراكز الإسعاف الطبي المستهدفة حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	فعلي ١٤٢٤/٢٣هـ - (٢٠٠٣)	الإضافات خلال الخطة (افتتاح)	المستهدف عام ١٤٣٠/٢٩هـ - (٢٠٠٩)
الرياض	٤٤	٢٧	٧١
مكة المكرمة	٤٠	٢٠	٦٠
المدينة المنورة	١٨	١٥	٣٣
القصيم	١٤	١٢	٢٦
الشرقية	٢٤	١٥	٣٩
عسير	١٢	١١	٢٣
تبوك	١١	٦	١٧
حائل	٧	١٤	٢١
الحدود الشمالية	٨	٥	١٣
جازان	٧	٣	١٠
نجران	٥	٥	١٠
الباحة	٧	٨	١٥
الجوف	٩	٩	١٨
الإجمالي	٢٠٦	١٥٠	٣٥٦

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٧/٢١ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع الصحة (وزارة الصحة، جمعية الهلال الأحمر السعودي، مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث) خلال خطة التنمية الثامنة (٩٨) بليون ريال مخصصة لتمويل التوسع في إنشاء المرافق الصحية، ودعم برامج الرعاية الصحية الأولية والوقائية والرعاية العلاجية، إضافة إلى دعم البرامج المساندة.

الفصل الثاني والعشرون الاتصالات وتقنية المعلومات

٢٢. الاتصالات وتقنية المعلومات

١/٢٢ الاتصالات وتقنية المعلومات

١/١/٢٢ المقدمة

أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات من العوامل الرئيسية في تنمية المجتمعات، وبياتت المعلومات والمعرفة من عوامل الإنتاج الرئيسية في الاقتصاد الحديث، حيث يضطلع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بدور الميسر والمحفز لتطور الكفاءة والإنتاجية في القطاعات الأخرى. وغدت التجهيزات الأساسية للاتصالات وشبكة الإنترنت بمثابة الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة، التي بدأت في التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة. وقد وصلت إسهامات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى (٧.٥٪) من الناتج العالمي الإجمالي في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) مقارنة بـ (٥.٥٪) في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (١٩٩٣).

وقد أدركت المملكة، مثل سائر دول العالم، الدور الحيوي الذي تؤديه الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإسهامها في تعزيز الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، واستحداث الفرص الوظيفية، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق. وقد شهد استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات نمواً سريعاً خلال العقد الماضي، ويتوقع أن يبلغ معدل النمو الكلي المتوسط لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نحو (٩٪) سنوياً خلال المدة ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٢-٢٠٠٥).

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، موضحاً التطورات خلال خطة التنمية السابعة، ومبرزاً القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها خلال خطة التنمية الثامنة، وما يقترح من حلول مناسبة لها. كما يلقي الضوء على الرؤية المستقبلية للقطاع، ويستعرض الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة وسياساتها وأهدافها المحددة.

٢/١/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/١/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهد قطاع الاتصالات بالمملكة تغيرات جوهرية خلال خطة التنمية السابعة، شكلت نواتها عملية تخصيص القطاع وإعادة هيكلته. فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤) وتاريخ

١٤٢٢/٣/٥هـ (٢٠٠١) القاضي بالموافقة على نظام الاتصالات، وتنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوَج ذلك بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٢هـ (٢٠٠١/٦/٤).

وفي إطار إعادة التنظيم الإداري لأجهزة الدولة، صدر الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٢) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ (٢٠٠٣/٤/٣٠) القاضي بتعديل اسم "وزارة البرق والبريد والهاتف" إلى "وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات"، وتعديل اسم "هيئة الاتصالات السعودية" إلى "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات".

لقد حدد نظام الاتصالات، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٣) وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢١هـ (٢٠٠٣/٧/٢١) المتعلق بإعادة تنظيم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وتحديد مهامها، الدور الأساسي للوزارة في الإشراف على نشاط الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة من خلال رسم السياسات العامة، ووضع الخطط والبرامج التطويرية للقطاع، واقتراح مشاريع الأنظمة، وتمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية. كما صدر الأمر السامي رقم (ب/٧/٣٣١٨١) وتاريخ ١٤٢٤/٧/١٠هـ (٢٠٠٣/٩/٧) القاضي بوضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والأمر السامي رقم (ب/٧/٥٣٨٤٧) وتاريخ ١٤٢٤/١١/١٣هـ (٢٠٠٤/١/٥) بإيكال مهمة إعداد الخطة الوطنية لتقنية المعلومات وتنفيذها إلى الوزارة.

وقد جاء إنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١) لتضطلع بمهمة تنظيم القطاع، الإطار (١/١/٢٢).

وتعد شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمات الاتصالات الرئيس في المملكة، بعد أن أناطت بها الدولة هذا الدور في عام ١٤١٩هـ (١٩٩٨). وقد حققت الشركة تطوراً ملحوظاً في أعمالها انعكس في زيادة انتشار خدمات الاتصالات، وتنامي إيراداتها وأرباحها، إضافة إلى تعزيز إيرادات الدولة غير النفطية من خلال الرسوم على الخدمات (رسوم تقديم الخدمة تجارياً، ورسوم الرخصة، والطيف الترددي)، الجدول (١/١/٢٢). وقد قامت الدولة في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بطرح (٢٠٪) من أسهمها في الشركة للاكتتاب العام، بالإضافة إلى تخصيص (١٠٪) مناصفة بين كل من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الإطار (١/١/٢٢): المهام الرئيسية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

- المشاركة في رسم السياسات والخطط والبرامج الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات وتنفيذها، والتحقق من تطبيق نظام الاتصالات، والترخيص للمشغلين، واقتراح المعايير المتعلقة بالخدمة.
- تشجيع الاعتماد على قوى السوق لتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع الاستثمار في هذه الخدمات.
- العمل على حماية مصالح المستخدمين، ومراقبة أداء مقدمي الخدمات.
- وضع الخطة الوطنية للطيف الترددي، والخطة الوطنية للترقيم.
- التوسع المنظم للبنية الأساسية.
- التنسيق مع الجهات الحكومية فيما يتعلق بالترتيبات اللازمة للتحويل إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالترتيبات اللازمة لاستخدام التجارة الإلكترونية.
- تشجيع البحث والتطوير في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجدول (١/١/٢٢)

الأداء المالي لقطاع الاتصالات
(شركة الاتصالات السعودية)

(مليون ريال)

١٩٤٢٠/١٩	١٤٢١/٢٠	١٤٢٢/٢١	١٤٢٣/٢٢	١٤٢٤/٢٣
(١٩٩٩) *	(٢٠٠٠)	(٢٠٠١)	(٢٠٠٢)	(٢٠٠٣)
٢٣١٧١	١٦٩٣٠	١٩٧٨١	٢٣٥٤٧	٢٧٢٩٢
	- ٢٦.٩	١٦.٨	١٩.٠	١٥.٩
٤١٢٢	٣٩٥٣	٣٤٧٩	٣٥٤٦	٨٥٢٥
	- ٤.١	١٢.٠-	١.٩	١٤٠.٤
٤٤٤١	٣٣٤٥	٣٩٦٤	٦٢٩٩	٥٥٤٨
	- ٢٤.٧	١٨.٥	٥٨.٩	١١.٩-

* بدأت منذ ١٤١٩/١/٦ هـ الموافق ٢ مايو ١٩٩٨ م.
المصدر: شركة الاتصالات السعودية.

أما بالنسبة لخدمة الإنترنت، فتقدم في الوقت الراهن من خلال (٢٣) موفر خدمة مرخص لهم لهذا الغرض.

وقد صدر خلال خطة التنمية السابعة قرار مجلس الوزراء رقم (١٧١) وتاريخ ٢/٧/٢٣هـ (٢٠٠٢) القاضي بفتح قطاع الاتصالات للمنافسة. وقد تم اتباع أسلوب متدرج في ذلك، حيث تم في البداية الترخيص لأربع شركات لتقديم خدمات الفي سات (VSAT). تلا ذلك منح ترخيص لمشغل ثانٍ لخدمة الهاتف الجوال، والترخيص لمشغلين اثنين لتقديم خدمات البيانات (المعطيات). كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٥) وتاريخ ١٠/٥/٢٥هـ (٢٠٠٤) القاضي بتخفيض نسبة المقابل المالي لتقديم خدمة الاتصالات تجارياً التي تتقاضاها الدولة من دخل شركة الاتصالات السعودية، وتحديد نسبة المقابل المالي التي تتقاضاها الدولة من دخل المشغل الجديد لتقديم خدمة الهاتف الجوال. وقد تم تحديد عام ٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦) لمنح ترخيص لمشغل ثانٍ لتقديم خدمات الهاتف الثابت.

٢/٢/١/٢٢ التجهيزات الأساسية

ركزت شركة الاتصالات السعودية خلال خطة التنمية السابعة على تغطية الطلب المتزايد على خدمات الهاتف الجوال والهاتف الثابت. وقد ارتفع عدد المشتركين في خدمة الهاتف الجوال من (٨٣٦.٦) ألف مشترك عام ١٩٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٧.٢) مليون مشترك عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). في حين ارتفع عدد خطوط الهاتف الثابت من نحو (٢.٧) مليون خط إلى (٣.٥) مليون خط خلال المدة ذاتها. ويمكن الاستنتاج أن النمو الكبير في أعداد مستخدمي الهاتف الجوال قد أثر على معدلات النمو في أعداد مستخدمي الهاتف الثابت، الجدول (٢/١/٢٢)، والشكل (١/١/٢٢).

ومن الجدير بالذكر أن شركة الاتصالات السعودية قد أدخلت في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) خدمة الهاتف الجوال مسبقاً الدفع حملت الاسم التجاري "سوا"، والتي شكلت ما نسبته (٥٢.٧%) من مجموع اشتراكات الهاتف الجوال بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

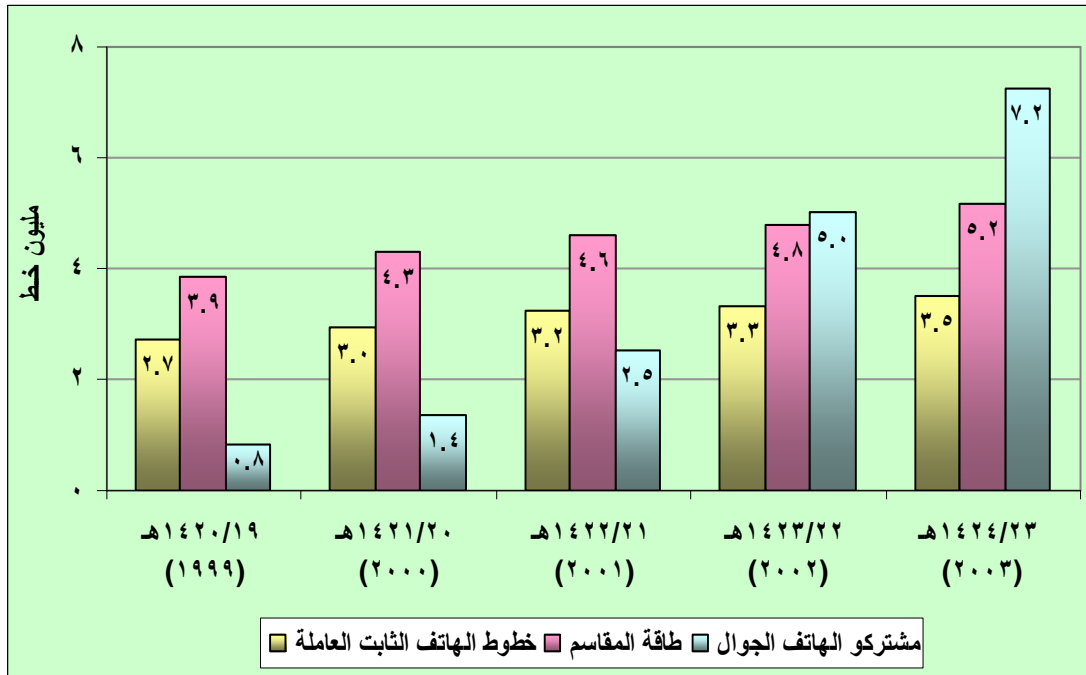
وقد غطت خدمات الهاتف الثابت والجوال مناطق كثيرة في المملكة، حيث ساعدت المزايا التي تتوافر في تقنية الهاتف الجوال، ومن بينها المرونة، وسرعة إقامة التجهيزات، في توفير الخدمة الهاتفية على نطاق واسع في مدة وجيزة نسبياً، الجدول (٣/١/٢٢).

الجدول (٢/١/٢٢)
تطور خدمة الهاتف الجوال والهاتف الثابت
خطة التنمية السابعة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	
٧١.٥	٧.٢٣٨.٢٢٤	٥.٠٠٧.٩٦٥	٢.٥٢٨.٦٤٠	١.٣٧٥.٨٨١	٨٣٦.٦٢٨	مشتركو الهاتف الجوال
٦.٧	٣.٥٠٢.٦٢٩	٣.٣١٧.٥٤٣	٣.٢٣٢.٩٢٥	٢.٩٦٤.٧٣٠	٢.٧٠٦.١٨٢	خطوط الهاتف الرئيسية الثابتة

المصدر: شركة الاتصالات السعودية.

الشكل (١/١/٢٢)
تطور خدمات الهاتف



الجدول (٣/١/٢٢)
انتشار خدمات الهاتف حسب المناطق الإدارية

(بالآلاف خط)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)		١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)		المناطق	
	ثابت	جوال	ثابت	جوال		
٣٣.٨	٦.٤	١٠١١.٢	١٠١٢.١	٤٢٢.٥	٨٤٠.٤	الرياض
٣٢.٦	٤.١	٩١٨.٥	٩٩٩.٠	٣٩٣.٨	٨٨٥.٣	مكة المكرمة
٤٢.٠	٤.٦	١٩٥.٢	٢٢٠.٩	٦٨.٢	١٩٣.٠	المدينة المنورة
٣٧.٧	٥.٠	١٧٠.٤	١٤٢.٤	٦٥.٢	١٢٣.١	القصيم
٣٤.٠	٥.٦	٥٦٨.٨	٥٨٢.٣	٢٣٦.٢	٤٩٥.٠	الشرقية
٤٣.٩	٨.٥	١٧٢.٤	١٨١.١	٥٧.٨	١٤١.٦	عسير
٤١.١	٦.٨	٨٢.٩	٨٠.٣	٢٩.٥	٦٦.٠	تبوك
٤٠.٥	٧.٥	٦٥.٤	٥٩.١	٢٣.٦	٤٧.٦	حائل
٤٦.٥	٥.٢	٢٨.٦	٢٨.٩	٩.١	٢٤.٨	الحدود الشمالية
٥٣.٣	١٥.٩	٧٦.٠	٦٢.١	٢١.١	٣٩.٩	جازان
٣٨.٤	١٢.٣	٣٧.٩	٤٢.٦	١٤.٣	٣٠.١	نجران
٣٤.٢	٦.٥	٥٧.٥	٤٦.١	٢٣.٨	٣٨.٢	الباحة
٥٤.٤	٤.٨	٣٩.٤	٤٥.٧	١٠.٧	٣٩.٧	الجوف
٣٥.٥	٥.٧	٣٤٢٤.٢	٣٥٠٢.٦	١٣٧٥.٨	٢٩٦٤.٧	الإجمالي

ملاحظة: لا تشمل بيانات الهاتف الجوال، بيانات الخدمة مسبقة الدفع التي يبلغ إجمالي عدد مشتركها بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (٣.٨) مليون مشترك.
المصدر: شركة الاتصالات السعودية.

٣/٢/١/٢٢ التوجه نحو مجتمع المعلومات

تكثفت خلال خطة التنمية السابعة الجهود الهادفة إلى توفير البيئة التنظيمية والتشريعية المحفزة للاعتماد على الاتصالات وتقنية المعلومات والبدء بالتحول إلى مجتمع المعلومات، أسهمت فيها الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة. وفي هذا الإطار، تم إكمال عدد من الأنظمة المتعلقة بتنظيم استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنها الأنظمة والقواعد المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، بما في ذلك حماية برامج الحاسبات ونظمها.

من جهة أخرى، يجري العمل على إعداد الأنظمة واللوائح الهادفة إلى حماية شبكات الاتصالات من الدخول غير المشروع إليها والعبث بها. وتبذل جهود مشتركة في هذا المجال تسهم فيها وزارة الداخلية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وقد قُطع شوط ملموس في إعداد نظام لتصنيف المعلومات والمحافظة على سريتها. وقد قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد مشروع نظام التعاملات الإلكترونية بما في ذلك التوقيع الإلكتروني وشهادات التصديق، ويتوقع إقرار هذا النظام قريباً. كما قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بوضع نظام المعاملات المصرفية عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

وسعيًا لتحقيق هدف التحول نحو مجتمع معلوماتي، وتضييق الفجوة الرقمية، تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بتبني المبادرة الوطنية للحاسب المنزلي في المملكة بدعم من القطاع الخاص، وذلك بتوفير الحاسب الشخصي، والتدريب المناسب، والربط الميسر بشبكة الإنترنت، والخدمات الفنية المساندة. كما قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء مراكز التقنيات التربوية والتي من أهدافها نشر التعليم الإلكتروني.

وعلى صعيد التطبيق، قامت العديد من الجهات الحكومية والشركات العامة بإنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت. كما اتخذت بعض الجهات الحكومية الخطوات الأولى نحو تقديم الخدمات الإلكترونية مثل تبادل البيانات والمعلومات، ودفع الرسوم، وإصدار التأشيرات، وإصدار البطاقة الذكية.

وفي قطاع الخدمات الصحية، تستخدم العديد من المستشفيات العامة والخاصة تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في الإدارة والتشغيل. وتشهد المملكة توجهاً واضحاً نحو أنماط العمل عبر الشبكات (العمل عن بُعد)، خاصة في قطاعات الصحة، والصحافة والنشر، وأعمال التصميم، كما تقدم معظم المصارف في المملكة الخدمات المصرفية عبر شبكة الهاتف والإنترنت.

وقد قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بإنشاء "برنامج الحكومة الإلكترونية"، بمشاركة وزارة المالية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، لتمكين وتحفيز الجهات الحكومية من تطبيق مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأساليبها، إضافة إلى تطوير بوابة وطنية للخدمات الحكومية، والعمل على إيجاد البنية التحتية، ووضع السياسات والمواصفات المشتركة لمشاريع الحكومة الإلكترونية، وذلك بغرض رفع إنتاجية القطاع العام

ورفع كفاءة أدائه، وتقديم الخدمات بطرق ميسرة للأفراد وقطاع الأعمال، وتوفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب.

كما قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي لغرض تحديد متطلبات جهات التصديق، وآلية إصدار الشهادات الرقمية، والمواصفات الفنية للتوقيعات الإلكترونية. وقد انتقلت مهام المركز الوطني للتصديق الرقمي إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (برنامج الحكومة الإلكترونية). كما تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير نظم المدفوعات للحصول بشكل آمن من خلال الوسائل الإلكترونية.

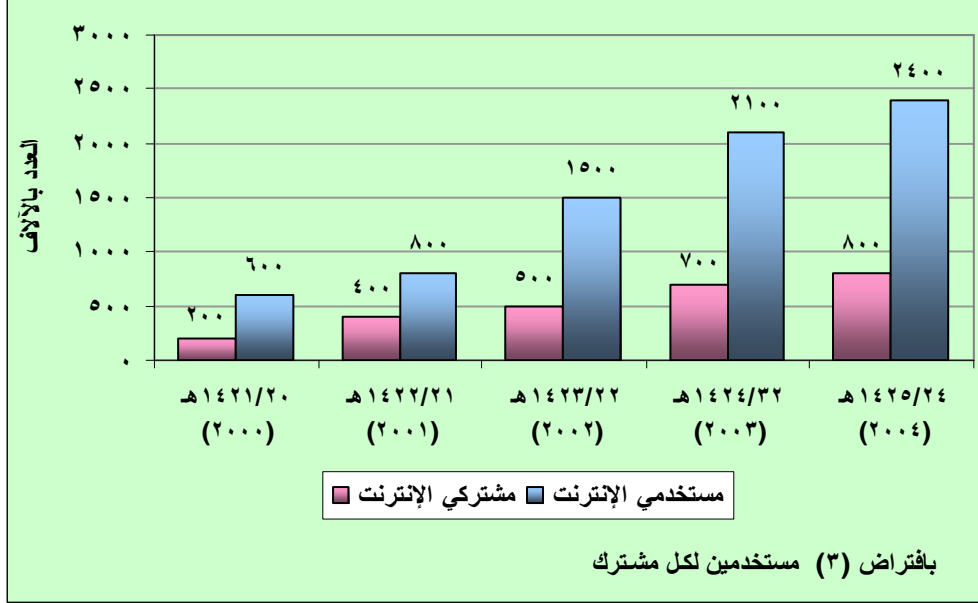
وما يزال هناك مجال واسع لتطبيق التجارة الإلكترونية في المملكة، فباستثناء الشركات الكبرى مثل شركة أرامكو السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، والخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية)، فإن معظم الشركات لا تستخدم التعاملات الإلكترونية بالقدر المرغوب. وقد قامت لجنة التجارة الإلكترونية برئاسة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتحديد المعوقات والعقبات أمام تطبيق التجارة الإلكترونية، ودعت إلى التركيز على توعية المستهلك، ونشر ثقافة التجارة الإلكترونية في مجتمع الأعمال.

يوضح الشكل (٢/١/٢٢) تطور عدد المشتركين والمستخدمين للإنترنت في المملكة. ورغم التطور الملحوظ، إلا أن نسبة المستخدمين لعدد السكان لا تزال متدنية، حيث بلغت في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (٩.٢٪).

٤/٢/١/٢٢ الصناعة المحلية لتقنية المعلومات

حققت صناعة تقنية المعلومات نمواً سنوياً بلغ (٣٧٪) خلال السنوات الخمس الماضية. وقد بلغ عدد الشركات العاملة في هذا المجال نحو (١٦٥٠) شركة بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، يعمل عدد منها في جميع الحاسبات الشخصية، كما يقوم عدد آخر بتطوير النظم والبرامج والتطبيقات. غير أن أغلب الشركات العاملة في هذا النشاط، تعمل في مجال تسويق الأجهزة والبرامج والمنتجات الأخرى المستوردة.

الشكل (٢/١/٢٢)
تطور خدمات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) في المملكة
خطة التنمية السابعة



٣/١/٢٢ القضايا والتحديات

استطاعت المملكة خلال خطة التنمية السابعة تحقيق نمو سريع وملحوس في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات إدراكاً لدورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك يظل هناك العديد من القضايا والتحديات التي ينبغي التصدي لها خلال خطة التنمية الثامنة، من أبرزها:

١/٣/١/٢٢ إكمال التجهيزات الأساسية

يعد توفر التجهيزات الأساسية شرطاً ضرورياً لقيام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بدوره الحيوي في تحقيق النمو وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من النمو الكبير في معدلات تغطية الخدمة الذي شهدته السنوات الماضية، إلا أن الوصول إلى التغطية الشاملة يتطلب توفير خدمات الاتصالات والإنترنت لغالبية المواطنين بصرف النظر عن مكان السكن أو العمل أو القدرة الاقتصادية، ولجميع المرافق الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين في هذا الصدد الإسراع في توسعة الشبكة الأساسية وإزالة الاختناقات فيها، والعمل على إيجاد آليات

مناسبة لدعم التوسعات غير الاقتصادية، وتخفيض أسعار الخدمة وتحسين جودتها، لكي يتم سد الفجوة الرقمية بين المناطق وكذلك بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

٢٢/١/٣/٢ المحتوى العربي الرقمي

على الرغم من أن العرب يمثلون (٥٪) من سكان العالم، وعلى الرغم من وفرة الموروث الحضاري والعلمي والثقافي العربي والإسلامي، إلا أن المحتوى المعلوماتي العربي على الإنترنت أقل بكثير من (١٪). هذا الضعف الكبير يمثل عاملاً مهماً في تدني انتشار الإنترنت النسبي في المملكة والعالم العربي، وسبب رئيس لوجود الفجوة الرقمية. الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود لزيادة المحتوى العربي الرقمي، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذا الوضع.

٢٢/١/٣/٣ الفجوة الرقمية

بالرغم من أن توفير التجهيزات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات يُعد شرطاً ضرورياً لزيادة استخدام الإنترنت والتحول إلى مجتمع المعلومات، إلا أنه غير كافٍ، نظراً للحاجة إلى تمتع المستخدم بالمعرفة المطلوبة لاستخدام هذه التجهيزات ليتسنى له الحصول على المعلومات وتبادلها، وإجراء العمليات الإلكترونية مثل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من العمليات. مما يستدعي التغلب على الأمية الرقمية في المجتمع من أجل ردم الفجوة الرقمية، وذلك من خلال التعليم والتدريب والتوعية، والذي يتطلب توفير التجهيزات اللازمة لربط المدارس والجامعات والمكتبات بشبكة الإنترنت، وتطوير المناهج ونظام التعليم لخدمة هذا الهدف، وإنتاج المواد والخدمات التعليمية ذات الصلة وتوفيرها للمجتمع. كما أن عملية التعلم لا تقتصر على الطلاب والطالبات فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضاً تطوير قدرات المعلمين ومهاراتهم في مجالات توظيف تقنيات الاتصالات والمعلومات وشبكة الإنترنت في عملية التعليم. إضافة إلى تنمية قدرات أفراد المجتمع الآخرين من رجال ونساء، صغاراً وكباراً، لكي يتاح لغالبية المواطنين تعلم المبادئ واكتساب المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وفي إطار استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، ما تزال معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد بشكل كبير على العمليات اليدوية والاتصالات الشخصية بدلاً من اعتمادها على التبادلات الإلكترونية من خلال الشبكة المحلية أو الإنترنت. وقد

يعود ذلك إلى عدة أسباب منها اعتبارات أمن المعاملات، وضعف القدرة المادية والفنية للمؤسسات. ونظراً لوجود عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة، فإنه ينبغي تشجيعها على استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات والانخراط في الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال توفير الحوافز المناسبة.

٤/٣/١/٢٢ تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية

تتجه المملكة إلى تطبيق مفاهيم الحكومة الإلكترونية وأساليبها في تنفيذ أعمالها، إلا أن أغلب الجهات ما زالت في المراحل الأولية لتطبيق هذه المفاهيم. ويتطلب انتشار الاتصالات وتقنية المعلومات، والتوسع في استخدامات شبكة الإنترنت والشبكات المحلية والخاصة، تطور الخدمات الحكومية لمواكبة المتغيرات في هذا المجال. إن تطبيق الحكومة الإلكترونية سيشكل بحد ذاته قوة دفع لتطوير الاقتصاد الرقمي. ويتعين في هذا الإطار توفير الموارد الفنية والمادية للجهات الحكومية من أجل توفير خدماتها عبر الشبكة الإلكترونية، هذا بالإضافة إلى مراجعة الإجراءات والتنظيمات الحكومية وإعادة صياغتها من أجل ضمان انسجامها مع متطلبات توفير الخدمات الحكومية على الشبكة الإلكترونية بأمن وكفاءة. كما يتطلب الأمر تخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في جميع المنشآت الحكومية الكبيرة والمتوسطة، وضرورة وضع مواصفات وسياسات وأطر موحدة، وإيجاد بنية تحتية وطنية للحكومة الإلكترونية.

٤/١/٢٢ الطلب على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

بالرغم من النمو السريع الذي شهدته خدمات الهاتف الثابت خلال خطة التنمية السابعة البالغ نحو (٦.٧٪) في المتوسط سنوياً، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتغطية كامل الطلب على هذه الخدمة، خاصة وأن شبكة الهاتف الثابت هي الوسيلة الرئيسية للاتصال الواسع النطاق عبر شبكة الإنترنت، وهذا علاوة على أن خدمات الإنترنت السريعة التي تتم من خلال خدمات خط المشترك الرقمي (DSL)، وشبكة الخدمات الرقمية المتكاملة (ISDN) لا يمكن توفيرها في الوقت الحاضر إلا عبر شبكة الهاتف الثابت. إذ إن الاتصال بالإنترنت عبر الهاتف الجوال في الوقت الراهن، ما زال يحده بعض المعوقات التقنية، وارتفاع التكلفة، مقارنة بخدمات الإنترنت عن طريق الهاتف الثابت، هذا وإن كان الجيل الجديد من الهاتف الجوال في طريقه للتغلب على هذه المعوقات أو الحد منها.

يتضح من مقارنة المؤشرات الرئيسية بين المملكة ودول أخرى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، أن مستوى تلبية الطلب على تلك الخدمة في المملكة، هو في حدود (٥٠٪) بالنسبة للهاتف الجوال، و(٦٣.٤٪) بالنسبة للهاتف الثابت، و(١.٢٪) بالنسبة لخدمات الإنترنت السريعة، الجدول (٤/١/٢٢). وقد تم تحديد حجم الطلب على أساس أن تطور الطلب في المملكة يشبه إلى حد كبير ما هو سائد في دول مرجعية مختارة تتماثل مع المملكة من حيث نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، مع مراعاة عوامل أخرى مثل نسبة التعليم، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، وحجم الأسرة، ونسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة.

الجدول (٤/١/٢٢)
المؤشرات الرئيسية للاتصالات والإنترنت

الدولة	اشتركات الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة	خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة	الاتصال السريع بالإنترنت مع فعالية التكلفة لكل ١٠٠ خط ثابت	الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠ نسمة	مستخدمو الإنترنت
المملكة العربية السعودية	٤٣.٤	٢٢.٧	٥.٨٠	١٣.٠	٦.٢
	٢١.٧	١٤.٤	٠.٠٧		
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٩.٧	١٦.٦	١.١٢	١٢.٣	٩.٩
ماليزيا	٣٧.٧	١٩.٠	١.٩٣	١٤.٧	٣٢.٠
دول مرجعية	٥٨.٤	٥٤.٢	١٧.٨١	٣٦.٣	٣٧.٤

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات - تقديرات الطلب: تحليل وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل تلبية الطلب على الهاتف الثابت لا يتوزع بصورة متوازنة بين مناطق المملكة. ففي حين تمت تلبية ثلاثة أرباع الطلب في منطقة الرياض، وتلثي الطلب في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والقصيم والمنطقة الشرقية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، فقد بلغ معدل تلبية الطلب (٥٥٪) في كل من تبوك ومنطقة الحدود الشمالية وحائل والجوف ونجران والباحة وعسير، ونحو (٣٠٪) في جازان.

ويشكل عدم اكتمال التجهيزات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى جانب غياب المنافسة، وارتفاع التكاليف النسبية لاستخدام الإنترنت، عوائق أمام استخدام معظم الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنترنت والاستفادة منها، وبالتالي سبباً رئيساً لانخفاض مؤشرات المملكة قياساً بالدول الأخرى. ويتوقع ارتفاع نسب انتشار الهاتف الثابت والهاتف الجوال خلال خطة التنمية الثامنة نتيجة لفتح قطاع الاتصالات للمنافسة.

من جهة أخرى، ما زالت معظم خطوط الهاتف الثابت في المملكة تستخدم لغرض الاتصالات الصوتية، حيث إن استخدام الإنترنت في المملكة يقتصر على نحو (٩.٢٪) فقط من مجموع السكان في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وتعود أسباب ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية، منها ارتفاع تكلفة الاستخدام، وتدني كفاءة الخدمة، وانخفاض سرعتها، وقلة المحتوى العربي الرقمي، وقلة توفر الخدمات الإلكترونية، بالإضافة إلى مستوى المهارة في استخدام تقنية المعلومات.

وتشير التوقعات إلى نمو الطلب بشكل متسارع من قبل الوحدات السكنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خدمات الإنترنت. وعند الأخذ في الحسبان طلب المؤسسات والشركات الكبيرة، وحاجة مشتركين عديدين لأكثر من خط هاتف ثابت واحد، فإنه يتطلب إضافة ما بين (٢.٤) إلى (٣.٤) مليون خط جديد إلى عدد خطوط الهاتف الثابت الموجودة حالياً. ويوضح الجدول (٥/١/٢٢) التوزيع المتوقع لخطوط الهاتف الثابت حسب المناطق بنهاية خطة التنمية الثامنة.

الجدول (٥/١/٢٢)

توزيع خطوط الهاتف الثابت المقدرة حسب المناطق الإدارية
بنهاية خطة التنمية الثامنة

المناطق	١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) ألف خط
الرياض	١٧٨٧
مكة المكرمة	١٩١٠
المدينة المنورة	٤٢٥
القصيم	٢٧١
الشرقية	١٢٣٣
عسير	٤٢٩
تبوك	١٧٧
حائل	١٣٢
الحدود الشمالية	٦٢
جازان	٢٩١
نجران	٩١
الباحة	١١٣
الجوف	١١١
الإجمالي	٧٠٣٢

المصدر: تحليل الطلب، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١/٢٢ الرؤية المستقبلية

تستند الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى الخطة الوطنية لتقنية المعلومات التي أعدتها جمعية الحاسبات السعودية بناء على الأمر السامي الكريم رقم (١٦٨٣٨/ب/٧) وتاريخ ١٢/٢٣/١٤٢١هـ (٢٠٠١/٣/١٨)، والتي نقلت مهمة ومسؤولية إعدادها بشكلها النهائي وتنفيذها فيما بعد إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وفقاً للأمر السامي الكريم رقم (٥٣٨٤٧/ب/٧) وتاريخ ١١/١٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٤/١/٥)، كما تستند إلى توصيات وقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتوصيات ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتخطيط عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).

وتتبنى الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات ضرورة بناء مجتمع المعلومات، ذلك المجتمع الذي يستطيع إنتاج المعلومات والمعارف المتطورة والوصول إليها واستيعاب تدفقها، ويعزز الاستفادة منها والتفاعل معها، مما يسهم في رفع كفاءة الأداء، وزيادة الإنتاجية، وتحسين نوعية المخرجات من منتجات وخدمات.

تحدد الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات، المعالم الرئيسية التالية:

- توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، لجميع شرائح المجتمع، بطرق آمنة وسريعة، وبتكلفة مناسبة.
- توفر بيئة تعليمية وتدريبية تضمن حصول غالبية السكان، على المهارات المطلوبة للتعامل مع تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات، وبما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.
- بلوغ القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مستوى متقدماً في استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- أن يصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مصدراً رئيساً من مصادر الدخل.

٦/١/٢٢ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى مواكبة التوجهات العالمية نحو إيجاد مجتمع المعلومات، وبما يعزز التنمية المستدامة في المملكة.

١/٦/١/٢٢ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال خطة التنمية الثامنة

فيما يلي:

- بناء صناعة معلوماتية طموحة وقادرة على المنافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية محددة، ودعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- رفع إنتاجية جميع القطاعات العامة والخاصة من خلال الاستخدام الواسع والمكثف لتطبيقات تقنية المعلومات.
- توفير البيئة اللازمة من خدمات وشبكات اتصال عالية الكفاءة، وبأسعار مناسبة في جميع أنحاء المملكة، والعمل على سن التشريعات اللازمة لحماية أمن المعلومات.
- تمكين شرائح المجتمع كلها في جميع مناطق المملكة من التعامل مع المعلوماتية بفعالية ويسر، والعمل على ردم الفجوة الرقمية بينها.
- توفير القدرات المؤهلة والمدربة في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال تأهيل الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

٢/٦/١/٢٢ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف العامة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في خطة التنمية الثامنة

على السياسات التالية :

- تشجيع الاستثمارات في صناعة تطوير البرامج والأجهزة والمحتويات.
- دعم نشاطات البحث والإبداع في مجال تقنية المعلومات وتشجيع المبادرات الفردية.
- إيجاد آليات لتمويل صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات القائمة على الإبداع الوطني.
- تكثيف استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية والتوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية.
- تحفيز مؤسسات القطاع الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات مثل التجارة الإلكترونية.

- العمل على إنجاز النظم والتشريعات اللازمة لتوفير البيئة المنظمة للعلاقة بين الأطراف المختلفة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
- تلبية الطلب على خدمات الهاتف الثابت، والهاتف الجوال في جميع أنحاء المملكة، والتوسع في إدخال المنافسة في هذه الخدمات.
- تلبية الطلب على خدمات الإنترنت في جميع مناطق المملكة وتوفيرها بأسعار مناسبة، وتوفير التقنيات الرقمية ذات النطاق العريض اللازمة لزيادة سرعة هذه الخدمة وتحسين كفاءتها.
- تطوير مستوى استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من قبل الأسر والأفراد من خلال تنفيذ برامج تدريبية مجانية حول الاستخدامات الأساسية لتقنية المعلومات مع التركيز على فئات الدخل المنخفض والنساء وكبار السن والمعاقين.
- تكثيف البرامج الخاصة بتأهيل القوى البشرية في مجال تقنية المعلومات، بما في ذلك إنشاء الكليات المتخصصة لهذا الغرض.
- دعم برامج إعادة تأهيل خريجي الجامعات وخريجي المرحلة الثانوية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تصنيف وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

٣/٦/١/٢٢ الأهداف المحددة

- يتوقع خلال خطة التنمية الثامنة تحقيق ما يلي:
- الوصول بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشاريع تقنية المعلومات إلى بليون ريال.
- إقامة عدد من حاضنات تقنية المعلومات، ومناطق التقنية.
- الاستمرار في مراجعة الإجراءات الحكومية بما يناسب مفاهيم الحكومة الإلكترونية، وتوفيرها على شبكة الإنترنت.
- إنشاء بوابة للحكومة الإلكترونية.
- تخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.
- إنشاء مركز تحت مظلة مجلس الغرف التجارية الصناعية لدعم نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.

- إصدار نظام التعاملات الإلكترونية.
- فتح المنافسة في خدمة الهاتف الثابت خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦).
- الترخيص لجهة إضافية واحدة على الأقل لتقديم خدمات الهاتف الجوال.
- الاستمرار في توفير خطوط المشترك الرقمية (DSL) لتسهيل الوصول لخدمات الإنترنت.
- توفير شبكة الخدمات الرقمية المتكاملة (ISDN) على نطاق واسع.
- تحقيق معدل (٢٠) حاسباً شخصياً، و(٢٠) مستخدماً للإنترنت لكل (١٠٠) نسمة من السكان.
- تدريب مليون مواطن على الأقل على استخدامات تقنية المعلومات.

٢/٢٢ قطاع البريد

١/٢/٢٢ المقدمة

يؤدي قطاع البريد دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويعد جزءاً رئيساً في البنية الأساسية للاتصالات. وقد شهدت خطة التنمية السابعة تطوراً هيكلياً شاملاً لهذا القطاع لتمكينه من تأدية مهامه بكفاءة عالية، والاستجابة للتطورات الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق أساليب حديثة، وتقديم خدمات متنوعة ضمن إطار عمل يتسم بالمرونة.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع البريد موضعاً التطورات التي تمت خلال خطة التنمية السابعة، ومبرزاً القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومقترحاً الحلول المناسبة لها. كما يلقي الضوء على الرؤية المستقبلية للقطاع، ويستعرض الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة وسياساتها وأهدافها المحددة.

٢/٢/٢٢ الوضع الراهن

١/٢/٢/٢٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهد قطاع البريد خلال خطة التنمية السابعة تطوراً جذرياً في إطاره التنظيمي وهيكله المؤسسي. فقد صدرت الموافقة السامية الكريمة رقم (٧/ب/٥٨٧٧) وتاريخ ١٥/٥/١٤٢١هـ — (٢٠٠٠) على تحويل مرفق البريد إلى مؤسسة عامة (مؤسسة البريد السعودي) تحت إشراف مجلس إدارة مكون من القطاعين العام والأهلي. ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ

٥/٤/٢٣هـ (٢٠٠٢) القاضي بالموافقة على تنظيم المؤسسة التي تحل محل المديرية العامة للبريد، الإطار (١/٢/٢٢).

الإطار (١/٢/٢٢): أهم ملامح تنظيم مؤسسة البريد السعودي

- ١ - تنشأ بموجب هذا التنظيم مؤسسة عامة تسمى "مؤسسة البريد السعودي" تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالذمة المالية المستقلة.
- ٢ - تعمل المؤسسة على أسس تجارية وتتمتع بالمرونة والصلاحيات التي تمكنها من القيام بمهامها، وبما يهيئها للتخصيص في مرحلة لاحقة.
- ٣ - تتمثل أبرز مهمات المؤسسة في التالي:
 - تقديم الخدمات البريدية، والخدمات البريدية المالية، وأي خدمات أخرى تدخل في اختصاصها.
 - حضور اجتماعات المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية المعنية.
 - إنشاء شركات تابعة لها، والإسهام في تأسيس شركات تقوم بأداء نشاطات ذات علاقة بطبيعة أعمالها أو المشاركة فيها.
- ٤ - يكون للمؤسسة مجلس إدارة برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات. والمجلس هو السلطة العليا للمؤسسة ويشرف على إدارتها وتصريف أمورها ومن ضمنها الصلاحيات التالية :
 - أ) تحديد الأهداف ووضع السياسات العامة للمؤسسة.
 - ب) اعتماد اللوائح الداخلية والإدارية للمؤسسة.
 - ج) إصدار اللوائح المالية للمؤسسة بالتنسيق مع وزارة المالية، وإقرار الهيكل التنظيمي ولائحة العاملين واعتماد سلم رواتب منسوبي المؤسسة.
 - د) إقرار مشروع خطة عمل المؤسسة وخططها التشغيلية في إطار الخطة العامة للدولة، وإقرار مشروع الميزانية وحسابها الختامي وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي.
 - هـ) وضع القواعد التي تكفل سير العمل على أسس تجارية تنافسية، واقتراح المقابل المالي الذي تتقاضاه عن خدماتها.
 - و) وضع الشروط والإجراءات الخاصة بفتح حسابات الإدخار البريدي، وإصدار الحوالات البريدية والخدمات البريدية المالية الأخرى.
 - ز) الموافقة على شراء العقارات وبيعها واستثمارها.
- ٥ - تتكون أموال المؤسسة من الإيرادات التي تحققها من ممارسة نشاطها، والأموال التي تخصصها لها الدولة، والأصول الثابتة والمنقولة الواقعة تحت تصرف المديرية العامة للبريد ومالها من حقوق وما عليها من التزامات تجاه الآخرين.
- ٦ - تكون للمؤسسة ميزانية مستقلة.

٢/٢/٢/٢٢ المرافق البريدية

شهدت خطة التنمية السابعة تحسناً في مجال التغطية البريدية، حيث ارتفع عدد النقاط التي تصلها الشبكة البريدية إلى أكثر من ستة آلاف مدينة ومحافظه ومركز إداري. ويوضح الجدول (١/٢/٢٢) تطور المرافق البريدية بنهاية العام الرابع [١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)]، من خطة التنمية السابعة مقارنة بنهاية خطة التنمية السادسة، في حين يوضح الجدول (٢/٢/٢٢) حجم شبكة الخدمة البريدية حسب مناطق المملكة بنهاية العام الرابع من خطة التنمية السابعة.

ويسهم القطاع الخاص في تقديم الخدمات البريدية من خلال مكاتب البريد الخاصة (الوكالات البريدية) التي أسهمت في نشر الخدمة في المدن الرئيسية. وتعمل مؤسسة البريد السعودي على تقويم هذه التجربة لمعرفة مدى إمكانية التوسع فيها وتحديد ما يواجهها من معوقات.

الجدول (١/٢/٢٢)
تطور مرافق الخدمة البريدية
خطة التنمية السابعة

البيان	١٩٩٩ (١٤٢٠هـ)	٢٠٠٣ (١٤٢٤هـ)
عدد مكاتب البريد الرئيسية	٤٦١	٤٧٨
عدد مكاتب البريد الفرعية	١٨٥	١٩٠
عدد مراكز البريد الممتاز	٨٥	١١٤
عدد القائمين بعمل البريد (وكلاء البريد)	٧١١	٧٧٠
عدد القرى المخدومة بالبريد السطحي	٥٩٦	٦٤٨
عدد القرى المخدومة بالبريد الطواف	٤٣٥٥	٤٢٢٧
عدد صناديق بريد المشتركين	٣٨٥٤٦٠	٥٤٣٥٠١
عدد صناديق بريد الشوارع	٢٧٤٥	٢٦٣٤
عدد الوكالات البريدية (المكاتب الخاصة)	٦٩	٧٩

المصدر : مؤسسة البريد السعودي.

الجدول (٢/٢/٢٢)
شبكة الخدمات البريدية حسب المناطق الإدارية
لعام ٢٣/٢٤/١٤هـ (٢٠٠٣)

المناطق	المكاتب البريدية	الشعب البريدية	مراكز البريد الممتاز	القائمون بعمل البريد	مكاتب البريد الخاصة	القرى المخدومة بالسطحي	القرى المخدومة بالطواف	عدد صناديق المشتركين	صالات صناديق	المجمعات البريدية
الرياض	93	33	27	138	٣٣	90	935	١٨٨٢٣٢	4	1
مكة المكرمة	53	55	12	74	19	77	525	١٠٤٩١٢	3	1
المدينة المنورة	30	12	5	29	5	40	258	٢٢٩٦٧	--	--
القصيم	35	18	11	90	3	55	230	٣٠٤١١	--	--
الشرقية	55	32	16	55	16	98	131	٨٦٦٠٢	1	1
عسير	79	9	10	117	3	84	789	٢٦٣٠٠	--	--
تبوك	13	4	7	15	--	29	91	١٢٤٩٩	--	--
حائل	13	8	5	61	--	58	399	٤٠٧٠٠	--	--
الحدود الشمالية	20	4	3	11	--	18	32	٤٢٠٠	--	--
جازان	30	4	2	69	--	25	412	٦٤٠٠	--	--
نجران	14	6	3	15	--	28	128	٧١٠٠	--	--
الباحة	23	2	8	79	--	28	260	٥٣٥٠	--	--
الجوف	20	3	5	17	--	18	37	٧٨٢٨	--	--
الإجمالي	478	190	114	770	79	648	4227	٥٤٣٥٠١	8	3

المصدر : مؤسسة البريد السعودي.

٣/٢/٢/٢٢ حجم الخدمة البريدية

بلغ حجم الخدمة (٦٠٧.٩) مليون مادة بريدية في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) مقارنة بـ (٧١٨) مليون مادة في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، بانخفاض قدره (١٥.٣٪) تقريباً. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي، إلى التغيير في الأسلوب الإحصائي لحساب عدد المواد البريدية وفقاً لمعايير اتحاد البريد العالمي. ويشكل البريد الخارجي ما نسبته (٥٤٪) من إجمالي الحركة البريدية.

وبلغ إجمالي المواد المعالجة نحو (٨٤٠) مليون مادة في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) مقابل (٩٠٧.٣) مليون مادة في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). الجدول (٣/٢/٢٢).

الجدول (٣/٢/٢٢)
تطور حجم الخدمة البريدية

(بالآلاف)

بيان المراسلات	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الداخلية	٢٤٣٥٨٥	٢٧٢٤١٠	٢٦٧٧٤٧	٢٥٠٨٠٣	٢٧٨٨٨٣
الواردة	٢٤٠٢٩٧	٢٩٠٥٤٨	٢٧٤١٦٨	٢٠٦٨٧٦	١٧٦٦٣٨
الصادرة	٢٣٢١٩٢	١٧٧٧٦٦	١٨٥٣٢٣	٢٠٦٤١٥	١٥٠٢٦٣
البريد الممتاز	١٥٣٩	١٥٣٨	١٦٣١	١٤٤٨	١٤٦٣
الطرود الصادرة	١٦٥	٢٧٠	١٨٦	٢٨٨	٣١٩
الطرود الواردة	٢٥٤	٣٩٥	٢٤٦	٣٢٣	٣٣٤
إجمالي حجم الخدمة	٧١٨٠٣٢	٧٤٢٩٢٧	٧٢٩٣٠١	٦٦٦١٥٣	٦٠٧٩٠٠
المواد المعالجة	٩٠٧٢٨٠	٩٣٩٥٤٣	٩٣٠٤٨٣	٨٥٠٥٨٥	٨٤٠٠٦٩

المصدر : مؤسسة البريد السعودي.

٤/٢/٢/٢٢ العمالة في قطاع البريد

يعد قطاع البريد من القطاعات ذات الكثافة العالية في التوظيف، فقد بلغ إجمالي العمالة خلال خطة التنمية السابعة نحو (٩) آلاف موظف، تمثل العمالة الوطنية نحو (٩٩.٧٪) منها.

وقد تم خلال خطة التنمية السابعة تدريب (٥٢٤٢) موظفاً، بنسبة (٨.٨٪) من المستهدف في الخطة.

٥/٢/٢/٢٢ تطور الإنتاجية

شهدت سنوات خطة التنمية السابعة تحسناً في الإنتاجية فيما يتعلق بإيصال البريد، فقد ارتفع معدل الرسائل التي تم إيصالها خلال (٤٨) ساعة من الإيداع إلى (٩١٪) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مقارنة بـ (٢٨٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). وتحسّن عدد الموظفين لكل ألف نسمة من (٠.٤٥) إلى (٠.٤٠) خلال المدة نفسها.

٦/٢/٢/٢٢ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية لقطاع البريد خلال خطة التنمية السابعة نحو (٤٠٠٤.٦) مليون ريال بنسبة (١٠٪) من إجمالي المقترح في الخطة، ويتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات (٢٠٠٠) مليون ريال خلال المدة ذاتها، تغطي نحو (٥٠٪) من الاعتمادات المشار إليها.

٣/٢/٢٢ القضايا والتحديات

كما أشير آنفاً في هذا الفصل، فقد شهد قطاع البريد تطورات هيكلية خلال خطة التنمية السابعة شملت الإطار التنظيمي والمالي والتشغيلي. ولا شك أن تطبيق هذه التغييرات سيسهم في معالجة عدد من القضايا والتحديات التي تواجه هذا القطاع. لقد تم إعداد مشروع نظام جديد للبريد من شأنه، عند إقراره، وضع أحكام تنظيمية مهمة مثل:

١. تحديد الأدوار الاستراتيجية والتنظيمية والتشغيلية للأطراف المعنية بهذا القطاع، من حيث واضع الاستراتيجية، والمنظم، والمشغل أو مقدم الخدمة.
٢. توفير الخدمات البريدية الأخرى مثل الخدمات التجارية والخدمات ذات القيمة المضافة.
٣. توضيح مجالات الخدمة المتاحة للمنافسة.
٤. شروط والتزامات مقدم الخدمة.

وقد قامت مؤسسة البريد السعودي بتطوير اللوائح الإدارية والمالية الداخلية وذلك من أجل الاستفادة من المرونة التي يتيحها تنظيم المؤسسة مما يمنح المؤسسة استقلالية كافية لإدارة نشاطاتها الرئيسية والمساندة، والبحث عن أساليب جديدة للاستثمار وتقديم خدمات متنوعة، إضافة إلى العمل على سرعة إنهاء الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشروعات حسب جدولها الزمني.

كما سيسهم تطوير نظم ولوائح إدارة الموارد البشرية في دعم المؤسسة لاستخدام مواردها البشرية بشكل رشيد، ومراجعة أساليب توظيف العاملين، ووضع الحوافز الملائمة لتشجيع الإنتاجية ورفع الكفاءة.

أما في مجال الخدمات البريدية فتعتمد مؤسسة البريد السعودي تقديم خدمات متنوعة تخرج عن إطار الخدمات البريدية الأساسية المتمثلة في خدمات بريد الرسائل والطرود البريدية وخدمة البريد الممتاز، حيث ستعتمد المؤسسة إلى توفير الخدمات ذات الطابع التجاري مما يسهم في دعم الموارد الذاتية للمؤسسة.

وفي الوقت الراهن يعتمد البريد في عملية التوزيع على صناديق البريد بشكل أساسي (نحو ٨٥٪). إلا أن المؤسسة بصدد إطلاق مشروع ضخم لتوصيل البريد إلى محل الإقامة. كما أن المؤسسة بصدد تأمين آلات فرز حديثة في المجمعات البريدية مما يزيد من كفاءة معالجة المواد البريدية وسرعة إيصالها إلى مقصدها.

إن تنفيذ هذه الخطوات التطويرية سيعمل على دعم قدرات المؤسسة أمام المنافسة التي يشهدها سوق الخدمات البريدية، حيث يعمل في هذا السوق عدد من الشركات التي توفر خدمات بريدية متقدمة، وذلك من خلال تلبية متطلبات العملاء، ورفع مستوى الثقة في الخدمات البريدية، وتقديم خدمات عالية الكفاءة بأسعار ملائمة على المستوى المحلي والدولي.

٤/٢/٢٢ الطلب على الخدمات البريدية

يتأثر الطلب على الخدمات البريدية بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبريدية والتقنية. فوفقاً للنماذج القياسية الاقتصادية لاتحاد البريد العالمي فإن زيادة حجم الناتج المحلي بنسبة (١٪) من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في حجم الرواج البريدي بنسبة تتراوح بين (٠.٨٪) و(١٪). كما يتأثر حجم الرواج البريدي بمعدل التضخم، وبعامل النمو السكاني. إضافة إلى ذلك يؤثر ارتفاع نسبة التعليم، وانخفاض معدل الأمية، وتوفير بدائل اتصالات أخرى في حجم الرواج البريدي. كما أن تحسين نوعية الخدمة يسهم في زيادة الطلب، لذا فالجهود مستمرة لتحسين نوعية الخدمة البريدية بالمملكة من خلال تطوير كفاءة المعالجة البريدية، وتحسين زمن إيصال البريد، وإدخال نظام تقني أثر المادة البريدية بالنسبة للبريد الممتاز، والذي يتوقع أن يشمل البريد المسجل والبريد الرسمي خلال خطة التنمية الثامنة، وإدخال تقنية الحاسوب بالنسبة لقياس كفاءة الخدمة، واستمرار متابعة قياس كفاءة الخدمة، وتحسين وتطوير خدمة البريد الدعائي مما سيؤدي إلى تحسن في نوعية الخدمة وتشجيع الإقبال عليها، وبالتالي زيادة حجم الرواج البريدي.

من ناحية أخرى، تواجه الخدمة البريدية منافسة قوية من وسائل الاتصالات الأخرى، ومن مقدمي الخدمة الآخرين. ومن غير المتوقع أن تنخفض حدة المنافسة في سوق الاتصالات بصفة عامة وسوق الخدمات البريدية بوجه خاص خلال خطة التنمية الثامنة، كما أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وما يترتب عليه من فتح السوق، سيدعم استمرار المنافسة في سوق الخدمات البريدية، والتي ستكتسب مزيداً من الدعم في ظل نظام البريد الذي أعد وسيتم العمل به بعد إقراره.

سيؤدي التوجه الرامي إلى استخدام البريد الدعائي لخدمة رجال الأعمال، والاعتماد على خدمات بريدية متنوعة مثل البريد الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والبريد المختلط، وبريد اللوازم إلى تأثير إيجابي على حجم البريد خلال سنوات خطة التنمية الثامنة. إلا أن الخدمة البريدية قد تفقد حصة من السوق بسبب استخدام تقنيات اتصال أخرى ذات جودة عالية مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني. إن احتمالات تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبريدية والعوامل الأخرى على حجم الخدمة بصفة عامة وبريد الرسائل بصفة خاصة تبدو قوية، وأن فرص التأثير الإيجابي لهذه العوامل على النمو أقوى من التأثير السلبي. ويتم حساب تأثير هذه العوامل طبقاً للنموذج القياسي المعمول به لدى اتحاد البريد العالمي. وبناء على تحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية للعوامل المختلفة فيتوقع أن ينمو حجم الطلب على الخدمات البريدية بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (٢٪) خلال سنوات خطة التنمية الثامنة.

إن مقابلة الطلب المتوقع على الخدمة البريدية، يتطلب العمل على تحسين نوعية الخدمات البريدية القائمة وتنويعها، بالاستفادة من مناخ المرونة والاستقلالية التي توفرت لمؤسسة البريد السعودي.

سيتم التركيز خلال سنوات خطة التنمية الثامنة على توفير خدمات ومنتجات جديدة من خلال تنويع خدمات الشبكات (الكاونتر) وتطويرها وإدخال خدمات جديدة مثل تسديد الفواتير بأنواعها، وقبول استثمارات الخدمات الحكومية، هذا بالإضافة إلى إدخال الحاسب الآلي في عمليات القبول، والعمل على إدخال الخدمات المالية من خلال الاتفاق مع جهة متخصصة في التحويلات الخارجية السريعة للأموال مقابل نسبة من رسوم التحويلات، ودراسة إدخال خدمة الحوالات الداخلية، وكذلك خدمة البريد المختلط من خلال الاتفاق مع المرافق الخدمية كالاتصالات

والكهرباء والمياه وكذلك البنوك لتقديم خدمة تجهيز وتوزيع الفواتير، والاستفادة من خرائط وخطوط توزيع هذه المرافق لتوزيع الفواتير في محل الإقامة واستغلال صناديق البريد في التوزيع، ومزاولة الخدمات المساندة للتجارة الإلكترونية من خلال توزيع طرود التجارة الإلكترونية باستخدام الخرائط الإلكترونية، علماً بأن هذه الخدمة بدأ تطبيقها بمنطقة الرياض بنهاية خطة التنمية السابعة. وسيتم التوسع في توزيع البريد في محل الإقامة وفقاً لتوفر الموارد المالية اللازمة في ميزانية المؤسسة.

٥/٢/٢٢ الرؤية المستقبلية

أخذت استراتيجية البريد بعيدة المدى في الحسبان توجهات الدولة من خلال خططها الاستراتيجية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى القطاعي، مثل استراتيجية تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، والسعي نحو تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، والاستراتيجية الوطنية العمرانية التي حددت محاور التنمية في المملكة، واستراتيجية التخصيص. إضافة إلى ذلك فقد روعي التغيرات التنظيمية التي شهدتها قطاع البريد، والتوجه نحو إدخال خدمات جديدة، مع الأخذ في الاعتبار مواجهة المنافسة في سوق الاتصالات والبريد وذلك من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية:

- ١ - بناء مؤسسة قوية تلبى متطلبات المرحلة القادمة وتحدياتها المحلية والدولية.
- ٢ - ترسيخ خدمة بريدية شمولية (أساسية) في جميع أنحاء المملكة، تستهدف خدمة جميع السكان وبأسعار مناسبة.
- ٣ - الاستمرار في دعم الخدمات البريدية في المناطق الأقل نمواً، واستحداث خدمات تناسب المحافظات والمراكز الإدارية قليلة الكثافة السكانية.
- ٤ - تقديم خدمات بريدية متنوعة لعملاء البريد، وخدمات متميزة تلبى رغبات ومتطلبات كبار العملاء، وذلك بالتوظيف الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة، وتطوير الخدمات البريدية القائمة وتحسينها.
- ٥ - تحرير الخدمات البريدية التي يمكن أن تتاح للمنافسة.

- ٦ - استخدام التقنية الحديثة في العمليات البريدية والإدارية، وزيادة كفاءة العمليات البريدية من خلال مراجعة نظم العمل.
- ٧ - تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم الخدمات البريدية.
- ٨ - تحسين الوضع المالي لقطاع البريد.
- ٩ - تنمية العمالة الوطنية بالتركيز على التدريب النوعي الذي يخدم أهداف التحول إلى مؤسسة عامة وفي مرحلة لاحقة إلى التخصص الكاملة.

٦/٢/٢٢ استراتيجية التنمية

في إطار التطورات الهيكلية التي شهدتها قطاع البريد خلال خطة التنمية السابعة، شرعت مؤسسة البريد السعودي في تطبيق استراتيجية تشغيلية وتسويقية لنشاطاتها واعتماد برنامج إصلاحات شاملة. وستواصل المؤسسة في خطة التنمية الثامنة العمل على تنفيذ الخطوات الرامية إلى تحقيق أهدافها من خلال تقديم خدمات بريدية بمعايير عالمية، وإدخال خدمات جديدة وفق متطلبات السوق، وتدعيم القدرات التنافسية للمؤسسة ورفع كفاءتها وإكمال الخطوات التطويرية.

١/٦/٢/٢٢ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة الرئيسة لقطاع البريد خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:

- تحسين نوعية الخدمات البريدية.
- تنويع الخدمات والمنتجات البريدية.
- تحسين الوضع المالي لقطاع البريد.
- تنمية الكوادر البشرية.

٢/٦/٢/٢٢ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف العامة لقطاع البريد في خطة التنمية الثامنة على تطبيق السياسات

التالية:

- إعادة هيكلة خدمة البريد العادي.
- تحسين خدمات البريد المسجل والطرود، وخدمة البريد الممتاز، وخدمة البريد الدعائي.

- إعادة هيكلة المعالجة البريدية.
- مراقبة نوعية الخدمة بصفة دورية باستخدام معايير كفاءة الأداء.
- العمل على توسعة الخدمة البريدية وتحسين التغطية في المناطق الأقل نمواً.
- تنويع خدمات الكاونتر.
- إدخال خدمات الحوالات المالية، وخدمة البريد المختلط، وخدمة اللوازم.
- مزاولة الخدمات المساندة للتجارة الإلكترونية.
- العمل على خفض النفقات، وتنمية الموارد المالية، ومراجعة رسوم الخدمة وتعديلها بما يتلاءم مع تكلفتها.
- الاستمرار في تدريب العمالة الوطنية لزيادة الإنتاجية، ومواكبة أسس العمل التجاري، وتعيين الكفاءات التي تتلاءم مع هذا التوجه.

٣/٦/٢/٢٢ الأهداف المحددة

يتوقع خلال خطة التنمية الثامنة تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- إنشاء (١٥) مبنى للبريد بالمحافظات.
- إنشاء (٣٤) شعبة بريدية في مختلف المناطق.
- إدخال خدمات الحوالات الخارجية والداخلية.
- توزيع الطرود باستخدام الخرائط الإلكترونية.
- الاستفادة من نظام تقفي الأثر في خدمات البريد المسجل والممتاز والطرود.
- تدريب (١٢٠٠٠) موظف خلال الخطة.

٧/٢/٢٢ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع البريد خلال خطة التنمية الثامنة (٣٦٨٢.٤) مليون ريال، مخصصة لرفع كفاءة أداء القطاع، وتنويع الخدمات، وتطوير المرافق القائمة، وإضافة مرافق جديدة، وتنمية القوى العاملة.

الفصل الثالث والعشرون المياه

٢٣. المياه

١/٢٣ المقدمة

يُعد الماء عنصراً ضرورياً ليس لحياة الإنسان فحسب، بل أيضاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. ونظراً للمناخ الجاف الذي يسود المملكة، فإن مورد المياه، مهما كبر حجمه، يُعد مورداً نادراً وحرماً تجدر المحافظة عليه وترشيد استخدامه. وسيتم خلال خطة التنمية الثامنة إجراء مسح جديد شامل للموارد المائية في المملكة، وذلك لتحديث التقديرات الحالية والتي تستند إلى مسح تم إجراؤه قبل أكثر من (٢٠) سنة. ويشير هذا المسح إلى أن احتياطي المملكة من المياه الجوفية غير المتجددة يقدر في حينه بـ (٥٠٠) بليون متر مكعب. وفي حال أكد المسح الجديد هذه التقديرات، فهذا يعني أن وضع المياه حرج في ضوء ما تم استهلاكه من المياه الجوفية غير المتجددة منذ ذلك الحين. هذا مع الأخذ في الحسبان أن التقديرات القديمة قد لا تكون دقيقة تماماً بسبب وضع التقنيات المتاحة حينذاك، لذا فإن المسح الجديد ضروري لتأكيد حجم الموارد المائية الفعلية، لكي يتم في ضوءها اعتماد سياسة مائية مستدامة. وبغض النظر عن حجم المياه غير المتجددة المتوفرة، فإن تحقيق هدف التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة يتطلب سرعة تخفيض الاعتماد على موارد المياه غير المتجددة والاحتفاظ بها كاحتياطي استراتيجي لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية في المقام الأول.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن للمياه بالمملكة مستعرضاً التطورات في إمدادات المياه في جميع المناطق، والاستهلاك حسب الأغراض المختلفة، وتقديراً لموازنة العرض والطلب لاستخدامات المياه الجوفية ووضعها الحالي، وتكاليف المياه. كما يتناول التطورات المؤسسية لقطاع المياه، والقضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية الثامنة. ويستشرف الفصل دور القطاع الخاص وإسهاماته في دعم قطاع المياه، وتوقعات الطلب المستقبلي على المياه، وخدمات المياه والصرف الصحي، وكذلك استراتيجية تنمية القطاع التي يتم من خلالها وضع الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع خلال خطة التنمية الثامنة.

٢/٢٣ الوضع الراهن

١/٢/٢٣ إمدادات المياه

المياه المتجددة:

وهي المياه التي تتغذى مباشرة من مياه الأمطار وهي إما سطحية تتجمع في الأودية وخلف السدود أو جوفية ضحلة تتجمع في رواسب الأودية وفي الشقوق والفجوات تحت سطح الأرض. وتتباين معدلات هطول الأمطار بين مناطق المملكة تبايناً كبيراً إذ تتراوح ما بين (٦٠ - ٢٠٠ مم) سنوياً باستثناء منطقة الربع الخالي الشديدة الجفاف، والمنطقة الجنوبية الغربية التي تنعم بأمطار وفيرة نسبياً مقارنة بباقي مناطق المملكة، حيث قد يصل المعدل إلى ما يزيد عن (٦٠٠) مم سنوياً في بعض أجزائها الجبلية.

إن حجم المياه السطحية المتجددة في المملكة كبير ولا يستهان به، لذا ركزت المملكة على تطوير شبكة واسعة من السدود لغرض تجميع المياه السطحية والاستفادة منها بالشكل الأمثل، علاوة على ما توفره تلك السدود من حماية ضد السيول، وتغذية لآبار المياه الجوفية، وتوفير مباشر لمياه الشرب ومياه الري للزراعة. ويوجد في المملكة حالياً (٢٢٣) سداً مختلفة الأغراض والأحجام تبلغ طاقتها التخزينية الإجمالية (٨٣٥.٦) مليون متر مكعب، الجدول (١/٢٣). كما يجري حالياً تشييد (١٧) سداً بطاقة تخزينية قدرها (٩٧٩.٥) مليون متر مكعب، بالإضافة إلى (١٥) سداً آخر في طريقها إلى التنفيذ.

المياه غير المتجددة:

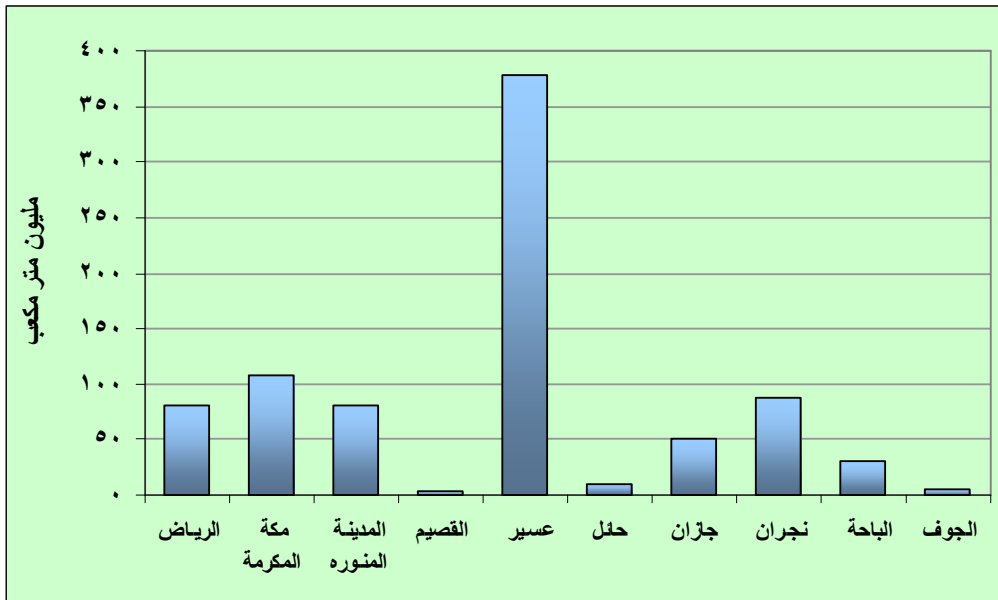
هي المياه المخزنة في الطبقات المائية الرسوبية منذ آلاف السنين وقد تتغذى بكميات قليلة من الأمطار، وهي بمثابة مخزون استراتيجي قابل للنضوب إذا لم يتم التعامل مع هذا المخزون واستخدامه بطريقة مثلى. وتعد هذه المياه من أهم موارد المياه في المملكة لتلبية الاحتياجات للأغراض الزراعية والبلدية أو غيرها. وتقدر كمية المياه المستخدمة من هذه الطبقات في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) بـ (١٢٤٠٠) مليون متر مكعب.

الجدول (١/٢٣)
توزيع السدود حسب أغراض إنشائها وطاقاتها التخزينية
(٢٠٠٤) ١٤٢٥/١٤٢٤ هـ

الطاقة التخزينية (مليون متر مكعب)	التوزيع حسب أغراض التشييد				الإجمالي	المناطق
	الري	الاستعاضة	التحكم	الشرب		
٨٠.٤	-	٤٢	١٨	-	٦٠	الرياض
١٠٨.٠	-	٢٠	٣	٢	٢٥	مكة المكرمة
٨٠.٧	-	١٠	٦	-	١٦	المدينة المنورة
٣.١	-	٢	١	-	٣	القصيم
٣٧٨.١	-	٣٤	١٦	١٤	٦٤	عسير
٩.٣	-	١٤	٣	-	١٧	حائل
٥١.٤	١	-	١	١	٣	جازان
٨٨.٢	-	٣	٣	-	٦	نجران
٣١.٢	١	٢١	٣	١	٢٦	الباحة
٥.٢	-	-	٣	-	٣	الجوف
٨٣٥.٦	٢	١٤٦	٥٧	١٨	٢٢٣	الإجمالي

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

الشكل (١/٢٣)
الطاقة التخزينية للسدود
(٢٠٠٤) ١٤٢٥/١٤٢٤ هـ



٢/٢/٢٣ موارد المياه غير التقليدية

مياه التحلية:

تحتل المملكة المركز الأول عالمياً من حيث استخدامها لتقنية تحلية المياه المالحة، إذ تملك أكبر طاقة للتحلية في العالم، بلغت نحو (٢.٩) مليون متر مكعب يومياً عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤). كما توفر محطات التحلية قدرة كهربائية صافية تبلغ (٣٤٢٦) ميجاوات يتم تصديرها إلى شبكة الكهرباء الوطنية.

وقد تم خلال خطة التنمية السابعة إنشاء ثلاث محطات إضافية وتشغيلها، في الخبر والشعيبة والجبيل، بلغت طاقتها الإجمالية (٧١٠) آلاف متر مكعب يومياً من المياه و(٦٥١) ميجاوات من الكهرباء. وبذلك بلغ عدد المحطات التي يتم تشغيلها من قبل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (٣٠) محطة موزعة على سواحل المملكة، الجدول (٢/٢٣). كما يجري حالياً إنشاء محطات جديدة لتضيف بنهاية خطة التنمية الثامنة (٥٨٠) مليون متر مكعب إلى الطاقة الإجمالية الحالية للمحطات، وتنفيذ برنامج لإعادة تأهيل محطات التحلية القائمة ومرافقها وتجديدها.

الجدول (٢/٢٣)
الطاقة الإنتاجية لمحطات التحلية
بنهاية خطة التنمية السابعة

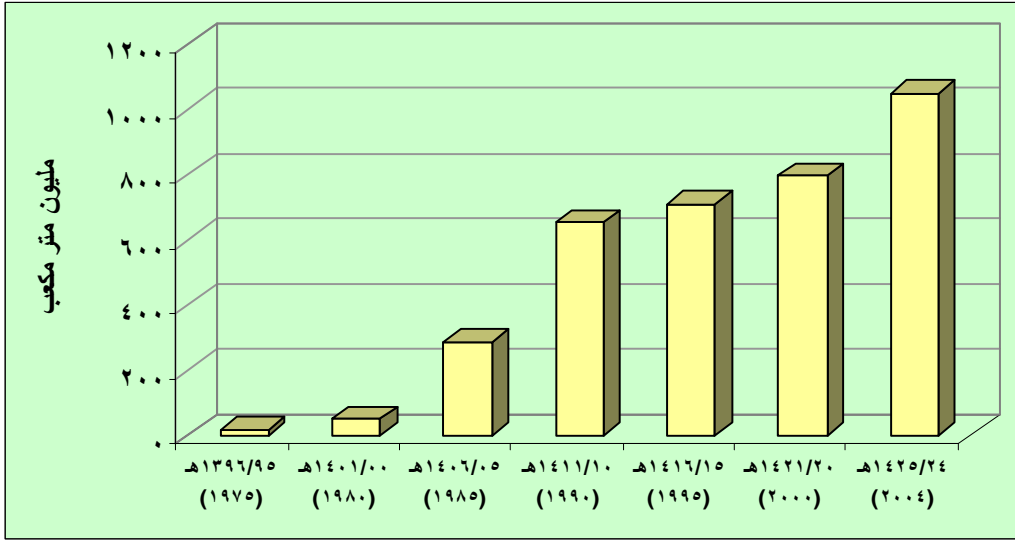
صافي الطاقة الإنتاجية من الكهرباء (ميجاوات)	صافي الطاقة الإنتاجية من المياه (ألف متر مكعب يومياً)	
٢٧٧٥	٢١٦٧	المحطات القائمة
٦٥١	٧١٠	المحطات الجديدة
٣٤٢٦	٢٨٧٧	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

وقد واکب التوسع في قدرات الإنتاج خلال السنوات الماضية تطور مواز في شبكات خطوط النقل ومرافق التخزين، حيث بلغ طول خطوط الأنابيب (٤١٧٠) كيلومتراً، وعدد محطات الضخ (٣٠) محطة، و(١٦٥) خزان مياه بسعة إجمالية قدرها (٩.٤) مليون متر مكعب في عام

١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، مما أتاح للمياه المحلاة أن تغطي نسبة (٥١٪) من إجمالي الطلب على المياه للأغراض البلدية بنهاية خطة التنمية السابعة.

الشكل (٢/٢٣)
تطور إنتاج مياه التحلية



مياه الصرف الصحي المعالجة:

بلغ المتوسط العام لمعالجة مياه الصرف الصحي في المملكة (٣٣.٥٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، مرتفعاً من (٣٢٪) في عام ١٤٢٠/١٤٢١ هـ (٢٠٠٠). ويتباين هذا المعدل بشكل كبير بين مدن المملكة، إذ يقترب من التغطية الشاملة (١٠٠٪) في كل من مدينتي الدمام والجبيل، فيما يتراوح بين (٣٠٪) و(٤٠٪) في مدن الرياض وجدة والمدينة المنورة. إن ما يقرب من ثلثي المياه البلدية تقريباً لا يتم معالجتها، وتتسرب إلى باطن الأرض متسببة في ارتفاع منسوب المياه السطحية في بعض المناطق وتفضي إلى ضغوط بيئية وأضرار صحية. علاوة على عدم الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة المتمثلة في مياه الصرف الصحي التي لا يمكن تحقيقها ما لم يتم سد الفجوة بين طاقات إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي.

وقد أدى التوسع السريع للمدن والمراكز الحضرية الأخرى إلى تركيز الجهود في الماضي على التخلص من مياه الصرف الصحي بدلاً من معالجتها وإعادة استخدامها بصورة فاعلة

وللأغراض المناسبة. ونظراً لأهمية مياه الصرف المعالجة كبديل للمياه العذبة في الأغراض الزراعية والصناعية والترفيهية، فقد تم خلال خطة التنمية السابعة المباشرة في تنفيذ عدد من المشاريع الهادفة إلى زيادة معدلات استخدام مياه الصرف المعالجة لأغراض الري، منها المشروع الذي يغطي المنطقة الممتدة من جنوب الرياض إلى المزاحمية في منطقة الرياض والذي يتوقع البدء في تشغيله في عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦). كما يتوقع لهيئة الري والصرف بالأحساء أن تحقق الاستغلال الكامل لمحطات المعالجة في الهفوف والمبرز والثقبة بإضافة نحو (٩٣) مليون متر مكعب سنوياً من المياه المعالجة بحلول عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى موارد الري في مشروع الأحساء.

٣/٢/٢٣ خدمات المياه والصرف الصحي

أسهمت التطورات في شبكات المياه والصرف الصحي خلال خطة التنمية السابعة في ازدياد نسبة تغطية خدمات المياه من (٦٠٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٦٧٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، كما ازدادت نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي من (٢٦٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٣٠٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (٣/٢٣).

الجدول (٣/٢٣)
تطور شبكات المياه والصرف الصحي
خطة التنمية السابعة

التغير	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)		البيان	
	الزيادة في العدد (%)	الزيادة في التغطية (%)	الزيادة في العدد (%)	الزيادة في التغطية (%)		
٧	٧٨	٦٧	١٠٢٠	٦٠	٩٤٢	التوصيلات المنزلية (ألف توصيلة)
٧	٦٠٢	٦٧	٣٦٠١	٦٠	٢٩٠٩	أطوال الشبكات (ألف كيلومتر)
٤	٨١	٣٠	٦٦٥	٢٦	٥٨٤	التوصيلات للصرف الصحي (ألف توصيلة)
٤	٢٠٦	٣٠	١٢٠٩	٢٦	١٠٠٣	أطوال شبكات الصرف الصحي (ألف كيلومتر)

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٤/٢/٢٣ إجمالي موارد المياه المتجددة وغير التقليدية

تقدر موارد المياه المتجددة وغير التقليدية في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بنحو (٩.٤) بليون متر مكعب سنوياً، تمثل تقديرات المياه المتجددة جزءاً كبيراً منها تصل إلى نحو (٨٥٪)، الجدول (٤/٢٣)، والباقي للمياه غير التقليدية، مما يجعل تطوير هذا المورد من أولويات خطة التنمية الثامنة.

الجدول (٤/٢٣)

تقديرات موارد المياه المتجددة وغير التقليدية

١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

(مليون متر مكعب سنوياً)

نوع المورد	إمدادات المورد
موارد مياه متجددة	٨٠٠٠
مياه التحلية	١٠٧٠
مياه الصرف الصحي المعاد استخدامها	٢٦٠
مياه الصرف الزراعي المعالجة	٤٠
إجمالي إمدادات المياه المتجددة وغير التقليدية	٩٣٧٠

المصدر: بيانات وزارة المياه والكهرباء، المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وهيئة الري والصرف بالأحساء.

٥/٢/٢٣ استهلاك المياه

بلغ الحجم الكلي للمياه المستهلكة في المملكة (٢٠٢٧٠) مليون متر مكعب عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، مقارنةً بـ (٢٠٧٤٠) مليون متر مكعب عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، بمعدل انخفاض قدره (٠.٥٪) سنوياً، الجدول (٥/٢٣).

الجدول (٥/٢٣)

تطور استهلاك المياه حسب الأغراض الرئيسية

خطة التنمية السابعة

(مليون متر مكعب/سنة)

المعدل المستهدف في الخطة السابعة (%)	معدل النمو السنوي المتوسط المحقق (%)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	
٣.٠	٤.٠	٢١٠٠	١٧٥٠	الأغراض البلدية
٥.٩	٨.٤	٦٤٠	٤٥٠	الأغراض الصناعية
١.٤	١.١-	١٧٥٣٠	١٨٥٤٠	الأغراض الزراعية
١.٦	٠.٥-	٢٠٢٧٠	٢٠٧٤٠	إجمالي الاستهلاك

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

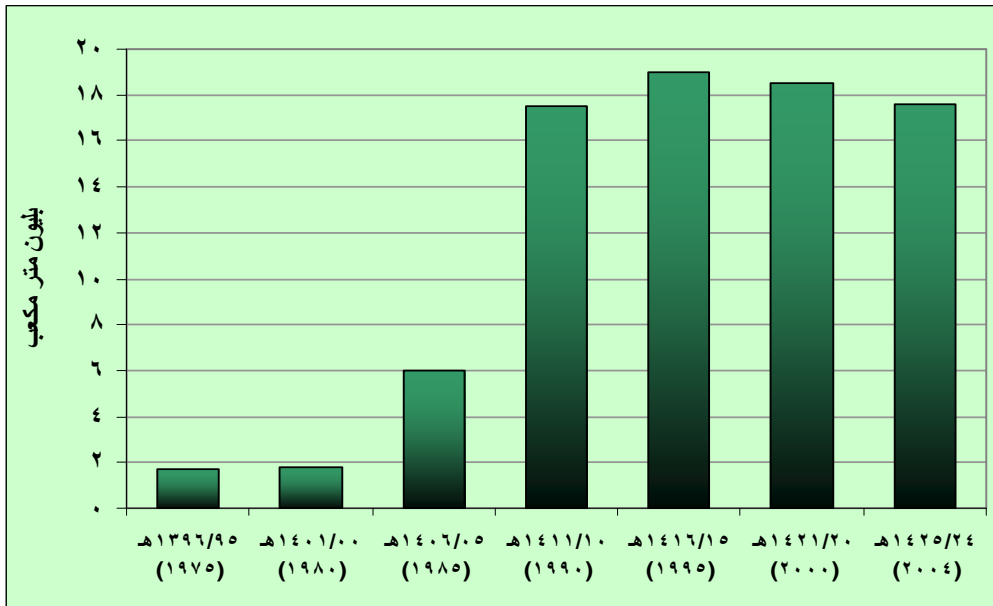
وقد تأثر الاستهلاك بعدة عوامل وتطورات ذاتية لكل فئة من فئات الاستهلاك الرئيسية الثلاث: الاستهلاك الزراعي، والاستهلاك البلدي، والاستهلاك الصناعي.

الاستهلاك الزراعي:

يهيمن استهلاك المياه للأغراض الزراعية على أغراض الاستهلاك الأخرى إذ يمثل نحو (٨٦.٥٪) من إجمالي المياه المستهلكة. ويقدر استهلاك المياه للأغراض الزراعية بنحو (١٧٥٣٠) مليون متر مكعب عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، حيث شهد انخفاضاً قدره (١.١٪) في المتوسط سنوياً خلال مدة الخطة، كما أنه أقل من المستوى الذروي الذي وصله عام ١٤١٢/١٤١٣هـ (١٩٩٢) وقدره (١٩٨٢٦) مليون متر مكعب. وقد جاء هذا الانخفاض أساساً نتيجة السياسات التي اعتمدها المملكة الهادفة إلى ترشيد زراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، وإعادة تشكيل المحاصيل الزراعية نحو تلك ذات الكفاءة المائية العالية كالخضروات والفواكه. كما اتخذت الدولة المزيد من الإجراءات الترشيدية في المجال الزراعي منها تخفيض دعم زراعة القمح والشعير، وتجميد منح الأراضي الزراعية لمدة خمس سنوات وغيرها من الإجراءات.

الشكل (٣/٢٣)

تطور استهلاك المياه للأغراض الزراعية في المملكة



ومما يحد من كفاءة سياسات ترشيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي، استمرار توفيرها دون قيود تذكر لأغراض الزراعة، بغض النظر عن معدلات الاستهلاك وكفاءته. ويقدر معدل فاقد المياه في الأغراض الزراعية بحدود (٣٠٪) وهو معدل مرتفع نسبياً. من ناحية أخرى، فإن نظام المحافظة على المياه الحالي والذي ينظم عملية الترخيص لحفر الآبار وعمليات الحفر، لا يتضمن عمليات تنظيم سحب المياه وبالتالي لا يحمي طبقات المياه الجوفية والآبار المجاورة أو البيئة من أنماط الاستخدام المضرة بها.

الاستهلاك البلدي:

بلغ إجمالي استهلاك المياه للأغراض البلدية (٢١٠٠) مليون متر مكعب عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) مرتفعاً من (١٧٥٠) مليون متر مكعب عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، أو بمعدل نمو متوسط قدره (٤٪) سنوياً. وقد شكل الاستهلاك البلدي نسبة (١٠.٤٪) من إجمالي المياه المستهلكة في المملكة عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وقد بلغ معدل تغطية شبكات المياه نسبة (٦٧٪) بنهاية الخطة، بزيادة متواضعة عن مستواه في بدايتها، إذ أن ما تم إضافته من توصيلات جديدة لم يتجاوز (٤٠٪) مما استهدفته الخطة.

ويقدر معدل استهلاك الفرد من المياه في المملكة بنحو (٢٣٠) لتر يومياً، غير أن هذا المعدل يرتفع إلى ما يزيد عن (٣٠٠) لتر في بعض مدن المملكة كالرياض ومدن المنطقة الشرقية. ويُعد معدل الاستهلاك في المملكة مرتفعاً قياساً بالمعدلات القياسية العالمية والتي تتراوح ما بين (١٥٠) و(٢٠٠) لتر للفرد يومياً. ويتأثر استهلاك المياه في المملكة بعدة عوامل أبرزها المناخ ومستويات الدخل. كما أن حوافز الترشيد في الاستهلاك لا تزال ضعيفة نظراً لأن تعرفه المياه لا تعكس تكلفة توفيرها.

كما تعاني شبكات المياه من ارتفاع معدلات الفاقد، حيث يقدر متوسط نسبة المياه غير المحسوبة، أي تلك التي تفقد في الشبكة وعند المصدر قبل وصولها إلى المستهلك حالياً بنحو (٢٨.٥٪)، لذا فإن خفض نسبة الفاقد يعد من أرخص الوسائل الممكنة لتوفير الطلب المستقبلي على المياه البلدية، إذ يمكن أن يحقق ذلك تلبية الطلب الإضافي المتوقع خلال العقد القادم. لذا ينبغي وضع سياسة واضحة لإدارة الطلب على المياه البلدية، على أن يتضمن ذلك إجراء خفض كبير في فاقد المياه من الشبكات واتخاذ إجراءات تحفز الأسر ومستخدمي المياه للأغراض

المنزلية والتجارية في المناطق الحضرية لترشيد الاستهلاك. كما يمكن أيضاً اتخاذ إجراءات إضافية لزيادة الوعي بأهمية المياه.

الاستهلاك الصناعي:

ارتفع استهلاك المياه للأغراض الصناعية من (٤٥٠) مليون متر مكعب سنوياً في بداية خطة التنمية السابعة، إلى (٦٤٠) مليون متر مكعب في نهاية الخطة، حيث تجاوز المعدل المتوقع بالخطة لعام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بنحو (٤٠) مليون متر مكعب، علماً بأن هذا الاستهلاك لا يشمل المياه المستعملة في قطاع النفط لغرض حقن الآبار.

ويتسم استهلاك المياه في القطاع الصناعي بشكل عام، بدرجة عالية من الترشيح وكفاءة الاستخدام، خاصة في المدن الصناعية الكبرى. لذا فإن تأثير التنمية الصناعية على الموارد المائية هو في الحدود المعقولة. كما تجدر الإشارة إلى أن النظام لا يجيز للقطاع الصناعي استخدام المياه الجوفية دون قيد أو شرط كما هو الحال في القطاعات الأخرى. علاوة على ذلك، فإن المدن الصناعية الكبرى تستفيد بشكل كامل من مياه الصرف الصحي من خلال تجميعها ومعالجتها وإعادة استخدامها، مع ضمان عدم تلوث المياه البلدية بالمخلفات الصناعية.

٦/٢/٢٣ موازنة العرض والطلب واستخدام المياه الجوفية

يتم تغطية الفجوة بين الطلب على المياه من جهة، والعرض من المياه المتجددة وغير التقليدية من جهة أخرى، من موارد المياه الجوفية غير المتجددة. واستناداً إلى ما تقدم فإن هذه الفجوة بلغت (١٢٤٠٠) مليون متر مكعب عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، مرتفعة من (١١٧٦٩) مليون متر مكعب عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). وهي بمثابة معدل استنزاف احتياطي المياه الجوفية غير المتجددة. ويمكن تقدير العمر المتبقي لهذا الاحتياطي من خلال معرفة حجمه المؤكد ومعدلات الاستخراج. إلا أن هذا يشوبه الكثير من عدم اليقين لعدة أسباب أهمها، إن آخر تقدير للاحتياطي المؤكد البالغ (٥٠٠) مليون متر مكعب كان قد تم خلال الخطة الرابعة، وتلك مدة طويلة تطورت فيها تقنية التقدير وأساليبه بشكل كبير. كما أن تقديرات الاستخراج تتم بصورة غير مباشرة، حيث تعتمد على تقدير المساحات المزروعة ونوع المحاصيل، بدلاً من القياس المباشر بواسطة العدادات التي لا تتوفر حالياً على الكثير من الآبار.

وبالتالي فإن الوضع الفعلي للمياه الجوفية غير المتجددة في المملكة يفتقر إلى الوضوح واليقين. لذا سيتم خلال خطة التنمية الثامنة إجراء مسح جديد للاحتياطي باستخدام أحدث التقنيات والوسائل المتوفرة، كما من المؤمل أن يواكب هذا العمل وضع عدادات لقياس معدلات الاستخراج بشكل مستمر ودائم. ويجدر الملاحظة في هذا الصدد أنه مهما بلغت التقديرات الجديدة للاحتياطي المياه الجوفية وعمرها المتبقي، فإن ذلك لا يتوقع أن يؤثر على التوجهات الاستراتيجية للمملكة والهادفة إلى ترشيد استهلاك المياه وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث إن التقديرات قد تؤثر على المواعيد الزمنية للإجراءات المرحلية فقط وليس على الأهداف والغايات.

إن محدودية المياه الجوفية غير المتجددة وعمرها المستقبلي لا يعني التوقف عن استخدامها بل ترشيد هذا الاستخدام والاستفادة منها بالشكل الأمثل وتوظيفها في تحقيق هدف التنمية المستدامة، حيث يمكن استخدامها للأغراض البلدية لأنها أقل تكلفة من البدائل المتاحة كمياه التحلية، في الوقت الذي يتم فيه زيادة التركيز على الزراعة التي تعتمد على موارد المياه المتجددة الطبيعية والمياه المعالجة.

٧/٢/٢٣ تكاليف المياه

يوضح الجدول (٦/٢٣)، تعرفه المياه للأغراض البلدية، طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٩٦) وتاريخ ١٤١٥/٧/٢٤هـ (١٩٩٤/١٢/٢٦)، في حين توفر المياه للأغراض الزراعية دون قيود في الوقت الحاضر، وبمقارنة للتعرفة المائية مع تقديرات تكلفة توفير المياه من محطات التحلية والمياه الجوفية والسدود، يتضح التالي:

- أن أسعار المياه أقل بكثير من مستوى تكلفة توفيرها.
- يقدر متوسط استهلاك المياه في المملكة لأسرة من ستة أشخاص بنحو (٤١) متراً مكعباً شهرياً، أي ضمن شريحة الاستهلاك الأولى، وبالتالي فإن السعر الفعلي الذي يدفعه معظم المستهلكين وقدره (١٠) هللات للمتر المكعب الواحد، هو منخفض جداً عن مستوى التكلفة مما يضعف معه حافز الترشيح.
- مع الأخذ في الحسبان أهمية الهدف الاجتماعي بتزويد جميع المستهلكين بحاجاتهم من المياه بأسعار تقع ضمن قدراتهم الشرائية، إلا أن الاستهلاك الزائد عن المستويات القياسية يجب تسعيره على مستويات التكلفة الفعلية لتوفير المياه.

- تُعد المياه الطبيعية المتجددة والمياه المعالجة المصادر الأجدى للاستخدامات الزراعية اقتصادياً واجتماعياً.
- تتمتع مياه السدود بدرجة عالية من الجدوى الاقتصادية في جميع الاستخدامات، ويتوقع أن تؤدي دوراً رئيساً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

الجدول (٦/٢٣)
هيكل تعرفه المياه للأغراض البلدية

التعرفة للمتر المكعب (ريال)	حجم الشريحة (بالمتر المكعب / شهرياً)	الشريحة
٠.١٠	٥٠ - ٠	الشريحة الأولى
٠.١٥	١٠٠ - ٥١	الشريحة الثانية
٢.٠٠	٢٠٠ - ١٠١	الشريحة الثالثة
٤.٠٠	٣٠٠ - ٢٠١	الشريحة الرابعة
٦.٠٠	٣٠١ فأكثر	الشريحة الخامسة

٨/٢/٢٣ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهدت خطة التنمية السابعة تطوراً مؤسسياً بارزاً في قطاع المياه جاء في إطار عملية التطوير الإداري الذي تشهده المملكة، حيث تم فصل شؤون المياه عن وزارة الزراعة، وأنشئت وزارة جديدة (وزارة المياه) بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٤/٢٥ هـ (٢٠٠١/٧/١٦)، تضم الإدارات والأجهزة المعنية بالمياه في وزارتي (الزراعة والمياه، والشؤون البلدية والقروية) ومصالح المياه والصرف الصحي. وتشرف وزارة المياه على قطاع المياه ومرافقه، وتجري الدراسات ذات الصلة بالمياه، كما تقوم بتطوير السياسات المائية، ووضع الآليات اللازمة من أجل توحيد جميع الجهات المسؤولة عن المياه، وإزالة الإزدواجية والتداخل في إدارة شؤون المياه.

وقد ضم لوزارة المياه لاحقاً قطاع الكهرباء، وأصبح اسمها (وزارة المياه والكهرباء)، ويهدف هذا التعديل لإيجاد نوع من التنسيق بين الإدارتين المائية والكهربائية، بالإضافة إلى تعزيز العائد من التكامل بين صناعتي الكهرباء وتحلية المياه المالحة.

ويتوقع أن تشهد خطة التنمية الثامنة استمرار عملية التطوير الإداري داخل قطاع المياه، باتجاه تعزيز اللامركزية، وإعطاء صلاحيات ومسؤوليات أوسع للمديريات في المناطق للاضطلاع بالمهام التنفيذية بما في ذلك الاستفادة من خدمات القطاع الخاص.

٩/٢/٢٣ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية لأغراض برامج التنمية في قطاع المياه خلال خطة التنمية السابعة، (٣٤٨٥٩) مليون ريال، بنسبة (٩٩.٩٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/٢٣ القضايا والتحديات

يواجه قطاع المياه في المملكة عدداً من القضايا والتحديات تم الإشارة إلى بعضها في سياق ما تقدم من هذا الفصل، وفيما يلي أهمها:

١/٣/٢٣ تسعير المياه

أكدت خطة التنمية السابعة على أن التسعير غير الملائم للمياه هو أحد الأسباب الرئيسية لهدر هذا المورد حيث لا يشكل ما يدفعه المستهلك مقابل الخدمة سوى نسبة بسيطة من تكلفة توفيرها. ونظراً لمحدودية هذا المورد في المملكة من ناحية وضروريته للتنمية من ناحية أخرى، فإنه يتعين أن توفر التعرفة حافزاً فعالاً لترشيد الاستهلاك ورفع وعي المستهلك بالتكلفة والقيمة العالية لمورد المياه. ولكي يتحقق ذلك يتعين خلال خطة التنمية الثامنة مراجعة تعرفة المياه، مع الأخذ في الحسبان القدرات المادية لذوي الدخل المنخفض.

٢/٣/٢٣ المواءمة بين شبكات المياه والصرف الصحي

أدى ضعف التنسيق بين برامج تطوير إمدادات المياه من جهة وبرامج تطوير شبكات الصرف الصحي من جهة أخرى، إلى اتساع الفجوة بينهما عبر السنوات الماضية، مما حد من إمكانيات تجميع المياه المستخدمة ومعالجتها، للاستفادة منها، وتجنب مشاكل التلوث والضغطات الأخرى التي تنتج عن عدم التخلص الآمن من مخلفات الصرف الصحي. في حين بلغ معدل تغطية إمدادات المياه (٦٧٪)، فإن تغطية شبكة الصرف الصحي لا تزيد عن (٣٠٪). ولمعالجة ذلك

ينبغي تركيز الجهود خلال السنوات القليلة القادمة على التنمية السريعة لشبكات الصرف الصحي وطاقت المعالجة، خاصة في المدن والمراكز الحضرية الكبرى، استهدافاً لسد الفجوة بين إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي.

٣/٣/٢٣ صيانة المرافق القائمة

أولت سياسات المياه اهتماماً ملحوظاً بتطوير الموارد المائية الجديدة وإقامة الإنشاءات والمرافق اللازمة، في حين لم ترق إلى مستوى هذا الاهتمام، عملية صيانة المرافق القائمة وتشغيلها، وأهمية الوفورات التي يمكن تحقيقها من خلال رفع كفاءة التشغيل والصيانة. وقد تناولت خطة التنمية السابعة هذا الموضوع وركزت على أهمية تطوير الصيانة والتشغيل، خاصة وأن تخفيض الفاقد من المياه يُعد من أرخص الموارد البديلة للمياه وأكفأها اقتصادياً وبيئياً.

٤/٣/٢٣ مياه الصرف الصحي المعالجة

يمثل تنسيق إمدادات مياه الشرب وتكاملها مع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة أحد ركائز الإدارة الحديثة للمياه البلدية خاصة في المدن الكبرى التي تواجه ضغوطات بيئية نتيجة فقدان هذا التكامل والتنسيق.

وقد بلغ معدل استخدام المياه المعالجة في المملكة نحو (١٢٪) من حجم إمدادات المياه خلال خطة التنمية السابعة. وهو معدل منخفض قياساً بالعديد من الدول التي تُعد مياه الصرف المعالجة من مصادر المياه المستدامة. ولزيادة الاستفادة من مياه الصرف، يتعين اتخاذ الإجراءات التالية خلال خطة التنمية الثامنة:

- * تشجيع استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة من خلال مراجعة المواصفات القياسية وتصنيفها حسب نوع الاستخدام.
- * جعل استخدام مياه الصرف جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الري والصرف على صعيد المناطق، والتعجيل في تطوير شبكات الصرف ونظم المعالجة في جميع مدن المملكة ومناطقها.
- * توسعة دور القطاع الخاص في تملك مرافق تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وإدارتها وتشغيلها.

* دراسة تطبيق شبكة مزدوجة للأغراض المنزلية إحداهما لمياه الشرب والأخرى للمياه الرمادية (Gray Water) للاستعمالات الصحية وغيرها.

٥/٣/٢٣ خدمات المياه والصرف الصحي

أسهم التوسع الحضري السريع في نمو الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي بوتيرة لم تتمكن الاستثمارات الضخمة الموجهة لهذه الخدمات من مواكبته. وعلى الرغم من تغطية هذه الخدمات لسكان المملكة بوسائل وأشكال متنوعة، إلا أن نسبة هذه التغطية من خلال الشبكات العامة لمياه الشرب أو الصرف الصحي لا تزال دون المستوى المنشود، مما يؤثر على كفاءة الخدمة، هذا علاوة على التأثير الناجم عن محدودية معالجة مخلفات الصرف الصحي، نتيجة النقص الكبير في أعداد محطات المعالجة، وانخفاض معدل أداء طاقتها التشغيلية. كما أن الفاقد من بعض أجزاء شبكة المياه نتيجة لارتفاع معدلات التسرب ما زال عالياً، وينجم عنه خسائر اقتصادية كبيرة.

ويتطلب معالجة هذه القضية الإسراع في تنفيذ البدائل المناسبة لتمويل برامج القطاع المتعددة، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص في توفير هذه الخدمات، وتكليف المستثمرين في الأراضي ذات المساحات الكبيرة بتوفير خدماتها، وإلزام منشئي المجمعات السكنية والتجارية بإنشاء مرافقها وخدماتها بالموصفات والمقاييس المناسبة، والعمل على زيادة حصيلة الإيرادات من خلال إحكام عمليات التحصيل والمراجعة المستمرة لرسوم الخدمات مع الاستمرار في برامج التوعية لزيادة إدراك المواطن بأهمية الحفاظ على مرافق المياه والصرف الصحي.

٦/٣/٢٣ المحافظة على المياه

تم خلال خطة التنمية السابعة اتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة إلى ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها، منها وقف توزيع الأراضي الزراعية لمدة خمس سنوات، وتخفيض الدعم لبعض المحاصيل. كما يجري حالياً مراجعة نظام المحافظة على المياه وتحديث لوائحه التنفيذية. إلا أنه من الضروري أن يتم تطوير إجراءات تنفيذية وتطبيقها ضمن الالتزام بالأنظمة واللوائح، مثل: اعتماد وسائل فعالة في عملية تحصيل فواتير المياه وتطبيق عقوبات على المتخلفين عن السداد، وإلزام المستفيدين بتركيب عدادات للمياه على جميع الآبار الزراعية دون استثناء خلال

مدة زمنية محددة، وإلزام الصناعات التي تستفيد مباشرة من شبكات المياه البلدية بتحمل التكلفة الفعلية للمياه، والتوسع في تطبيق التقنيات والنماذج الحديثة في مجال المحافظة على المياه وترشيد استهلاكها، وإعادة تأهيل الشبكات ومراقبتها آلياً لمنع التسرب وتفادي الهدر فيها، ووضع مواصفات ومقاييس للأجهزة المنزلية تقلل من استهلاك المياه، والعمل على زيادة وعي المواطنين والمقيمين بأهمية المحافظة على المياه وترشيد استخدامها، ورعاية برامج توعوية وتدريبية حول أساليب المحافظة على المياه.

٧/٣/٢٣ المراقبة والمتابعة وتطبيق الأنظمة

بالرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية في مراقبة استخدامات المياه ومتابعتها، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة إلى مراقبة شاملة فيما يتعلق باستخدام المياه الجوفية. ولتعزيز فعالية هذه المهام، يتعين مراجعة الإطار التنظيمي الخاص بتنمية المياه الجوفية واستخدامها، ليشمل مراحل التخطيط للمشاريع، وعمليات الترخيص للحفر والاستخراج، وآليات المراقبة والمتابعة.

ومن الملاحظ أن قطاع المياه يحتاج إلى تعزيز قواعد البيانات المائية لضمان شموليتها ودقتها، وتوفيرها بشكل منتظم، مما يرفع كفاءة مراقبة أداء نشاطات هذا القطاع ومتابعتها. هذا بالإضافة إلى توفير الكوادر البشرية الوطنية الماهرة والمتخصصة التي يُعد توفرها بشكل كافٍ أمراً ضرورياً لأداء هذه المهام بكفاءة وفعالية وبشكل مستدام.

٨/٣/٢٣ إكمال تشريعات المياه

تفتقر التشريعات الحالية المنظمة لقطاع المياه إلى بعض الجوانب الضرورية لتلبية احتياجات القطاع الحالية والمستقبلية، من أبرزها التشريعات واللوائح التنفيذية التي تحدد أولويات استخدامات المياه، وتلك التي تحدد مسؤوليات المستفيد من الخدمة، والملوث للبيئة ومصادر المياه، ومسؤوليات وصلاحيات الهيئات الإقليمية والمحلية، إضافة إلى مقاييس الجودة للمياه المعالجة، ولوائح صارمة للعقوبات والغرامات تطبق على مخالفات الأنظمة والقواعد.

٩/٣/٢٣ المركزية الإدارية

تتسم خدمات المياه، خاصة الجوانب المتعلقة بنشاط التوزيع وتوفير الخدمة النهائية للمشاركين، بطبيعتها اللامركزية. لذا فإن توفير هذه الخدمات بكفاءة وفاعلية يتطلب انسجام الهياكل الإدارية والتنظيمية مع طبيعة هذه الخدمات. إن المركزية في توفير الخدمة، تعيق تحقيق التوازن بين مسؤوليات مقدمها وصلاحياته، مما يؤثر سلباً على كفاءة الخدمة وفعاليتها. لذا يتعين إكمال عملية التطوير الإداري، التي تمثلت حتى الآن بتوحيد كامل النشاطات تحت وزارة المياه والكهرباء، بخطوات مكملة تعزز اللامركزية.

٤/٢٣ دور القطاع الخاص

يأتي قطاع المياه على رأس القطاعات المستهدفة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر. وذلك انسجاماً مع قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ٦/٩/٢٣هـ (١١/١١/٢٠٠٢) القاضي بالموافقة على قائمة المرافق والنشاطات المستهدفة بالتخصيص. وقد شهد النصف الثاني من الخطة السابعة طلاع النشاط الخاص، حيث باشرت إحدى الشركات الوطنية ببناء محطة مزدوجة الغرض لإنتاج مياه التحلية والكهرباء على الساحل الشرقي من المملكة، كما تتوي المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة طرح عدد من مشاريع التحلية للاستثمار الخاص المباشر في المستقبل القريب. ويوفر قطاع المياه فرصاً استثمارية واسعة، حيث تقدر الاستثمارات المطلوبة في القطاع خلال العقدين القادمين بنحو (٢٧٥) بليون ريال.

وقد اقتصر إسهامات القطاع الخاص خلال السنوات الماضية على تنفيذ أعمال الإنشاءات وصيانتها وخدمات نقل المياه، وتقديم الاستشارات الهندسية، وستشهد خطة التنمية الثامنة تقدماً ملحوظاً في هذا الإسهام ليشمل إنشاء مرافق الإنتاج والتوزيع والمعالجة وإدارتها وتملكها. إلا أن نجاح عملية التخصيص تعترضه بعض العقبات التي يتعين تذليلها، ومن أهمها، انخفاض مستوى الأسعار عن مستويات تكلفة توفير الخدمة، وبعض جوانب الدعم المباشر الأخرى، كما أن نجاحها يعتمد على وضع القواعد المنظمة للخدمة واستحداث الهيئات المنظمة.

٥/٢٣ توقعات الطلب على المياه

تستند توقعات الطلب على المياه خلال خطة التنمية الثامنة إلى الفرضيات الرئيسية التالية

والتي تمثل جزءاً من الأهداف المحددة للقطاع:

١/٥/٢٣ التعرفة

إن دراسة تطبيق نوع من الترشيد للاستخدامات المائية في القطاع الزراعي تستهدف الحد من الاستهلاك الجامح للمياه في هذا القطاع. ويقترح في هذا الصدد تركيب عدادات على جميع الآبار، والنظر في أن يطبق مرحلياً رسماً سنوياً مقطوعاً لكل هكتار مزروع، وفقاً للكفاءة المائية للمحصول، ونظام الري المستعمل، ونوعية المياه ومصدرها. أما بالنسبة للمياه للأغراض البلدية والصناعية والاستخدامات الأخرى، فإن زيادة الاستهلاك المتوقعة مستقبلاً تتطلب إعادة النظر في التعرفة وشرائحها، وقد كلفت وزارة المياه والكهرباء الهيئة الاستشارية الوطنية للمياه القيام بدراسات تفصيلية لموضوع التعرفة.

٢/٥/٢٣ المياه المعالجة

تشير التقديرات إلى توقع زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة من (٣٣.٥٪) من المياه المستهلكة في الأغراض البلدية عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) إلى (٤٠٪) بنهاية الخطة الثامنة ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩). كما تشير هذه التقديرات إلى زيادة نسبة المياه المستخدمة من إجمالي المياه المعالجة من (٣٧٪) إلى (٤٠٪) خلال المدة ذاتها. مما سيتيح زيادة حجم المياه المعالجة والمعاد استخدامها من (٢٦٠) إلى (٣٨٠) مليون متر مكعب خلال المدة، ويتوقع تجاوز هذا الهدف في حال تم إنجاز المشاريع الجاري تنفيذها في مواعيدها المحددة.

٣/٥/٢٣ طاقات تحلية المياه المالحة

تشير التوقعات أيضاً إلى زيادة الطاقة الفعلية لمحطات تحلية المياه المالحة من (١٠٧٠) مليون متر مكعب سنوياً عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤) إلى (١٦٥٠) مليون متر مكعب في عام ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩)، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٩٪). ويأتي تحقيق هذه الزيادة المتوقعة نتيجة تشغيل محطات التحلية الأربع، في رأس الزور والجبيل على الساحل الشرقي، والشعيبة والشقيق على الساحل الغربي للمملكة، بالإضافة إلى عدد من محطات التحلية الصغيرة الحجم.

٤/٥/٢٣ الطلب على المياه

بناء على الافتراضات المشار إليها أعلاه، يتوقع أن ينخفض الطلب على المياه من نحو (٢٠٢٧٠) مليون متر مكعب عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٨٢٦٠) مليون متر مكعب عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، ويأتي هذا التطور نتيجة لانتخفاض المتوقع في حجم المياه المستهلكة في الأغراض الزراعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٣٪)، وزيادة الطلب على المياه للأغراض البلدية، والصناعية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٧٪) و(٣.٨٪) على التوالي خلال المدة ذاتها، الجدول (٧/٢٣).

الجدول (٧/٢٣)
تقديرات الطلب على المياه
خطة التنمية الثامنة

(مليون متر مكعب)

معدل النمو السنوي (%)				الطلب المتوقع على المياه عام ١٤٣٠/٢٩هـ - (٢٠٠٩)				استهلاك المياه عام ١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤)				الموارد المائية
الأغراض الزراعية	الأغراض الصناعية	الأغراض البلدية	الإجمالي	الأغراض الزراعية	الأغراض الصناعية	الأغراض البلدية	الإجمالي	الأغراض الزراعية	الأغراض الصناعية	الأغراض البلدية	الإجمالي	
١.٢	١.٢	-	١.١	٥٧٣٠	٥٥٤٠	-	١٩٠	٥٤١٠	٥٢٣٠	-	١٨٠	المياه السطحية والجوفية المتجددة (الدرع العربي)
١.٤	١.٣	-	٣.١	١١٧٠	١١٠٠	-	٧٠	١٠٩٠	١٠٣٠	-	٦٠	المياه الجوفية المتجددة (الرصيف القاري)
٥.٧-	٦.٠-	٣.٦	٩.٩-	٩٢٧٠	٨٠٦٠	٧٤٠	٤٧٠	١٢٤٠٠	١٠٩٩٠	٦٢٠	٧٩٠	المياه الجوفية غير المتجددة
٩.٠	-	٠.١-	٩.٥	١٦٥٠	-	-	١٦٥٠	١٠٧٠	-	٢٠	١٠٥٠	المياه المحلاة
٧.٩	٦.٦	-	٠.٠	٣٨٠	٣٣٠	٣٠	٢٠	٢٦٠	٢٤٠	-	٢٠	مياه الصرف الصحي المعالجة
٨.٤	٨.٤	-	-	٦٠	٦٠	-	-	٤٠	٤٠	-	-	مياه الصرف الزراعي المعالجة
٢.١-	٣.٠-	٣.٨	٢.٧	١٨٢٦٠	١٥٠٩٠	٧٧٠	٢٤٠٠	٢٠٢٧٠	١٧٥٣٠	٦٤٠	٢١٠٠	الإجمالي

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٥/٢٣ الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي

ينطلق تقدير الاحتياجات لمياه الشرب والصرف الصحي من واقع معدلات الزيادة السكانية، والنمو العمراني والاقتصادي المتوقعة خلال خطة التنمية الثامنة. وتشير التقديرات الإجمالية على مستوى المملكة، إلى الحاجة لنحو (٨٩٠) ألف توصيلة مياه منزلية، و(٣٠) ألف كيلومتر من شبكات المياه، إضافة إلى (٢.٢٢) مليون توصيلة صرف صحي، وأكثر من (٤٠)

ألف كيلومتر من شبكات الصرف الصحي. ويوضح الجدول (٨/٢٣) الطلب المتوقع على خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.

الجدول (٨/٢٣)
تقديرات الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الإدارية
١٤٢٩/١٤٣٠هـ - (٢٠٠٩)

المناطق	خدمات المياه		خدمات الصرف الصحي	
	ألف توصيلة	شبكات (كيلومتر)	ألف توصيلة	شبكات (كيلومتر)
الرياض	١٥٤.٧	٥١٥٧	٥١١.٢	٩٢٩٥
مكة المكرمة	١٨٨.٧	٦٢٩٠	٥٠٩.٨	٩٢٦٩
المدينة المنورة	٤٩.٩	١٦٦٣	١٤٥.٩	٢٦٥٣
القصيم	٣١.٨	١٠٦٠	١٠٣.٢	١٨٧٦
الشرقية	١٤٥.٦	٤٨٥٣	٣٣٧.٠	٦١٢٧
عسير	٩٣.٧	٣١٢٣	١٥٩.٧	٢٩٠٤
تبوك	٣٦.٨	١٢٢٧	٧٠.٤	١٢٨٠
حائل	١٨.٨	٦٢٧	٦٢.٤	١١٣٥
الحدود الشمالية	١٤.٦	٤٨٧	٣٣.٩	٦١٦
جازان	٧٩.٣	٢٦٤٣	١٣٥.٣	٢٤٦٠
نجران	٢٤.٨	٨٢٧	٤٢.٣	٧٦٩
الباحة	٢٧.١	٩٠٣	٥٢.٨	٩٦٠
الجوف	٢٤.٤	٨١٣	٥٦.٣	١٠٢٤
الجملة	٨٩٠.٢	٢٩٦٧٣	٢٢٢٠.٢	٤٠٣٦٨

المصدر: تقديرات وزارة المياه والكهرباء.

٦/٢٣ الرؤية المستقبلية

من منظور مستقبلي لقطاع المياه يتوقع أن يلبي القطاع الطلب المتزايد على المياه للاحتياجات السكانية والصناعية، وأن يتم تخفيض الطلب للأغراض الزراعية تدريجياً. ويتوقع تحقيق ذلك من خلال أربعة محاور:

* تنمية مصادر المياه المتجددة وغير التقليدية: ويتوقع أن يتم ذلك من خلال التنمية المتزامنة للمصادر الطبيعية المتجددة، وغير التقليدية (المياه المحلاة والمياه المعاد استخدامها). كما يتوقع أن تكون تلك المصادر المائية الجديدة متاحة للطلب المتزايد

للسكان وللصناعة والزراعة، وعلى أن يواكب ذلك حماية مصادر المياه غير المتجددة والمحافظة عليها.

* تعزيز المحافظة على المياه وحماية المصادر المائية: ويتطلب ذلك تطبيق مجموعة من الإجراءات للمحافظة على المياه، واستخدامها بطريقة رشيدة، وأن يتم حماية مصادر المياه من التلوث والاستنزاف، وتقليل فاقد المياه، وتكثيف عمليات المراقبة.

* تطبيق القيمة الاقتصادية للمياه: يتطلب ذلك إعادة النظر في الإعانات الحكومية الموجهة للقطاع الزراعي خاصة من ناحية تأثيرها على استهلاك المياه، ودراسة وضع تعرفه للمياه المستخدمة في الزراعة، وأن يركز على إنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة عالية في بيئة دولية منافسة، واستخدام تقنيات الري الحديثة والتوسع في استعمال المياه المعالجة. كذلك يجب الحد من الهدر في استخدام مياه الشرب بوضع تسعيرة مناسبة تغطي التكلفة مع مراعاة أوضاع ذوي الدخل المنخفض، وتقديم حوافز فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام المياه. أما تسعيرة المياه للأغراض الصناعية، فيفترض أن تغطي التكلفة بالكامل حسب نوعية إمدادات المياه.

* التطوير الإداري: يتوقع أن يشهد القطاع تطورات إدارية إيجابية من خلال مجموعة من الإجراءات تشمل إعادة تنظيم قطاع المياه كجزء من عملية إعادة تنظيم القطاع الحكومي، وتحديث التشريعات المائية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، ورفع قدرات العاملين في القطاع، وزيادة معدلات توفير خدمات المياه والصرف الصحي.

٧/٢٣ استراتيجية التنمية

تعتمد استراتيجية تنمية قطاع المياه على إتباع منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وزيادة فاعلية أساليب الترشيح وتعظيم الاستفادة منها.

١/٧/٢٣ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع المياه خلال خطة التنمية الثامنة في التالي:

- المحافظة على موارد المياه وتنميتها وترشيح استخدامها.

- توفير خدمات المياه والصرف الصحي لجميع سكان المملكة بمستوى عال من الجودة والاعتمادية وبأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ في الحسبان القدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفض.
- توفير المياه للأغراض الصناعية والزراعية في حدود ما تقتضيه استدامة موارد المياه والفاعلية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢٣/٧/٢ السياسات

تستهدف السياسات التالية لقطاع المياه تحقيق ما يستهدفه القطاع خلال خطة التنمية

الثامنة:

- تكثيف أساليب ترشيد المياه والمحافظة عليها.
- تنمية مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة كموارد مياه إضافية غير تقليدية.
- اعتماد القيمة الاقتصادية للمياه في جميع الاستخدامات، وتحقيق التوازن بين أسعار المياه وتكلفة توفيرها.
- زيادة فاعلية استخدامات المياه المتجددة والعمل على تميمتها، والحد من استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة.
- حماية الموارد المائية الطبيعية من التلوث، وزيادة الوعي لدى المواطن بأهميتها والحفاظ عليها.
- إعطاء الأولوية لتلبية الطلب على المياه للأغراض البلدية وأغراض الشرب، وتشجيع استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية وغيرها.
- تحسين مستوى إدارة القطاع، وزيادة فاعلية إدارة الطلب، لضمان تحسين كفاءة استخدام المياه.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مرافق تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.
- تعزيز البحث والتطوير العلمي في تقنيات استخدامات المياه.

- زيادة الطاقة الفعلية في مجال تحلية المياه المالحة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع التحلية.
- تعزيز إسهامات العمالة الوطنية في قطاع المياه، ووضع البرامج التدريبية المناسبة لتنميتها وتطويرها.
- إكمال الدراسات والأبحاث الخاصة بإعداد الخطة الوطنية للمياه بالتنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية والإسراع بإصدارها.
- مراجعة التشريعات المنظمة لاستخدامات المياه والعمل على تطويرها.
- تأسيس قواعد بيانات شاملة لقطاع المياه.

٣/٧/٢٣ الأهداف المحددة

- زيادة الطاقة التخزينية للسدود بنحو (١.١) بليون متر مكعب.
- زيادة الطاقة الفعلية لتحلية المياه المالحة إلى (١٦٥٠) مليون متر مكعب سنويا.
- تنفيذ (٣٥٠) ألف توصيلة منزلية، و(١١) ألف كيلو متر من شبكات توزيع المياه.
- تنفيذ (٦٠٠) ألف توصيلة صرف صحي، و(١٤) ألف كيلومتر من شبكات الصرف الصحي.
- خفض نسبة الفاقد من شبكات المياه إلى نحو (٢٠٪).
- رفع نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة إلى (٤٠٪) وزيادة معدلات إعادة الاستخدام إلى (٤٠٪).
- زيادة حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار في مشاريع ومرافق المياه والصرف الصحي إلى (٣٠٪) وزيادة هذه الحصة في مجال تحلية المياه إلى (٥٠٪).
- زيادة مخصصات البحث والتطوير في تقنيات تحلية المياه إلى (٤٪).
- الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للمياه.
- تحديث الدراسات الخاصة بتحديد موارد المياه واحتياجاتها خاصة المياه الجوفية غير المتجددة.
- مراجعة تعرفه المياه للأغراض البلدية والصناعية والزراعية.

- إكمال الأطر التنظيمية الخاصة باستخدامات المياه.
- تكثيف برامج التدريب لتطوير وزيادة كفاءة العمالة الوطنية.
- إكمال قواعد البيانات الشاملة لقطاع المياه.

٨/٢٣ المتطلبات المالية

تبلغ تقديرات المتطلبات المالية لقطاع المياه (وزارة المياه والكهرباء - شؤون المياه، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وهيئة الري والصرف بالأحساء) خلال خطة التنمية الثامنة (٤١٥٧٠) مليون ريال، مخصصة لتمويل برامج تشغيل وإدارة المرافق المائية، وتنمية موارد المياه، وتنفيذ مشاريع إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، وإنشاء محطات تحلية جديدة، وإعادة تأهيل المحطات القائمة، وبرنامج تشغيل مشروع الري والصرف بالأحساء.

الفصل الرابع والعشرون النفط والغاز الطبيعي

٢٤ . النفط والغاز الطبيعي

١/٢٤ المقدمة

تمكنت المملكة من المحافظة على مركزها الريادي في الصناعة البترولية كأكبر منتج ومصدر للبتروول في العالم، وباحتياطات مؤكدة تساوي ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام، ونحو (٤٪) من الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي. كما استمرت في سياساتها المتزنة تجاه السوق العالمية للبتروول سواء من خلال منظمة الأوبك أو خارجها. فعلى مستوى منظمة الأوبك حرصت المملكة على دعم منهج التعاون في العلاقات، وعلى تطوير التنسيق بين الدول الأعضاء للمحافظة على مصالح الأعضاء المشتركة خاصة وأن صادراتها البترولية تُعد أهم مصادر الدخل لدول المنظمة. وقد تبنت دول المنظمة تحديد نطاق مستهدف عادل للأسعار يضمن عائدات عادلة للدول المصدرة ويدعم في الوقت نفسه النمو الاقتصادي العالمي.

وعلى المستوى الداخلي حافظت المملكة على مستوى قدرتها الإنتاجية المقدره بنحو (١١) مليون برميل يومياً من النفط الخام، كما حافظت على مستوى الاحتياطي المؤكد عند مستوى (٢٦٢.٨) بليون برميل حيث جرى تعويض الكميات المنتجة باكتشافات جديدة، هذا مع بناء المزيد من خطوط الأنابيب ومرافق الإنتاج، ومحطات المعالجة بالإضافة إلى زيادة عدد الناقلات التي تمتلكها.

واستمرت المملكة كذلك في تطوير احتياطاتها من الغاز الطبيعي، ورفع قدراتها الإنتاجية. وشهدت المدة الأخيرة فتح قطاع الغاز الطبيعي للاستثمار الخاص المباشر في جميع العمليات من استكشاف وتنقيب وإنتاج وتسويق، وقد تم منح امتيازات لمجموعة من الشركات العالمية خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، (٢٠٠٣)، ويتوقع التوسع في هذا المجال خلال السنوات القادمة.

ولقد شهدت السوق البترولية خلال مدة السنوات الأربع الماضية حالة من الاستقرار النسبي رغم الظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي عقب أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م، وانخفاض الإنتاج الفنزويلي والنيجيري علاوة على الحرب العراقية، وذلك بفضل جهود المملكة في التنسيق مع الدول المنتجة داخل منظمة الأوبك وخارجها. كما شاركت المملكة بفعالية في المفاوضات الدولية حول التغيرات المناخية وركزت جهودها على عدم اعتماد

سياسات واتخاذ إجراءات تضر بمصالح المملكة مع التأكيد على اتباع نهج متوازن تجاه الوقود الأحفوري.

يلقي هذا الفصل الضوء على سياسة المملكة البترولية ثم يستعرض الوضع الراهن لقطاع النفط والغاز، ويتناول الرؤية المستقبلية للقطاع وتطلعات وتوقعات صناعة النفط والغاز خلال خطة التنمية الثامنة، والأهداف العامة والسياسات وأهدافها المحددة في الخطة.

٢/٢٤ سياسة المملكة البترولية

تتبنى المملكة استراتيجية بترولية متكاملة وديناميكية تراعي المستجدات العالمية في السوق والصناعات البترولية، وتركز على السياسات التالية:

- إتباع سياسة تسعيرية مرنة تساعد على استمرار الاعتماد على البترول مصدراً أساسياً للطاقة.
- تسعير زيوت المملكة بشكل منافس للزيوت العالمية الأخرى في الأسواق المختلفة.
- المحافظة على قدرة إنتاجية تتناسب مع حجم الطلب العالمي على النفط وسد النقص المحتمل فيه في أوقات الأزمات بغية المحافظة على استقرار الأسواق.
- الاستمرار في الاستثمارات الداخلية والخارجية في مرافق التكرير والتسويق لضمان تسويق مؤكد لكميات من البترول السعودي والاستفادة من عائد القيمة المضافة من عمليات التكرير والتسويق.
- توثيق التعاون والتنسيق مع كافة الدول المصدرة للنفط سواء داخل منظمة الأوبك أو خارجها، وتفعيل الحوار مع الدول المستهلكة. ويؤكد استضافة المملكة للأمانة العامة لمنندى الطاقة الدولي بالرياض هذا التوجه، حيث يتوقع أن تسهم الأمانة في تفعيل الحوار بين الدول المصدرة والدول المستهلكة بما يخدم الاقتصاد العالمي.
- مكافحة التلوث البيئي والاحتباس الحراري مع الحرص على مكافحة السياسات والإجراءات المجحفة بمصالح المملكة البترولية والمشاركة الفعالة في اللقاءات الدولية الخاصة بالمحافظة على البيئة وسلامتها، خاصة ما يرتبط منها بالأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى. والتعاون مع الدول المنتجة للبترول والدول النامية بشكل عام في هذا المضمار.

٣/٢٤ الوضع الراهن

١/٣/٢٤ تطور احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي

استمرت جهود التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي خلال فترة خطة التنمية السابعة وأثمرت تلك الجهود في المحافظة على مستوى الاحتياطي المؤكد من النفط الخام البالغ (٢٦٢.٨) بليون برميل في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، (٢٠٠٣)، أي تعويض ما تم إنتاجه خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة وقدره (١٢.٢) بليون برميل، الجدول (١/٢٤).

وقد بلغ عدد حقول النفط المكتشفة بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، (٩١) حقلاً، حيث تم اكتشاف (٤) حقول جديدة خلال الفترة المشار إليها أعلاه، وتركز نشاط الاستكشاف والتنقيب خلال الفترة الماضية على مكامن الغاز الطبيعي غير المرافق، حيث ارتفع الاحتياطي من (٢١٧) إلى (٢٣٨.٥) تريليون قدم مكعب خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة. علماً أن ما تم استخراج من الغاز الطبيعي خلال المدة نفسها بلغ (٧.٨) تريليون قدم مكعب، وقد تم اكتشاف حقلين في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢).

الجدول (١/٢٤)

تطور احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي
(١٤١٩/١٤٢٠-١٤٢٣/١٤٢٤هـ-١٩٩٩-٢٠٠٣)

السنة	احتياطي النفط الخام (بليون برميل)	احتياطي الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)
١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	٢٦٢.٨	٢١٧.٠
١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	٢٦٢.٨	٢٢٢.٥
١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	٢٦٢.٨	٢٢٧.٩
١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	٢٦٢.٨	٢٣٤.٧
١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	٢٦٢.٨	٢٣٨.٥

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

٢/٣/٢٤ إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي

ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام من (٢٧٦١.٢) مليون برميل عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٣٠٦٩.٧) مليون برميل عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٧٪). وبلغت حصة المملكة في إنتاج أوبك (٣١.٤٪)، على حين بلغت حصة

أوبك في الإنتاج العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي (٣٨.٤٪) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣).

وتقدر حصة شركة أرامكو السعودية بنحو (٩٧.٥٪) من إجمالي الإنتاج، والباقي من شركتي أرامكو لأعمال الخليج المحدودة، وشركة تكساكو العربية السعودية اللتين تعملان في المنطقة المحايدة المقسومة. وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات حالياً بنحو (١١) مليون برميل يومياً، مرسخة بذلك موقع المملكة الاستراتيجية في الصناعة البترولية العالمية كأكبر منتج للبترول في العالم ومصدر له، الجدول (٢/٢٤).

أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي فقد استمر في التزايد خلال خطة التنمية السابعة، عاكساً الدور المتنامي الذي يؤديه الغاز في تعزيز قدرة المملكة على توفير احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي ومشتقاته بمعزل عن تطور إنتاج الزيت الخام والذي يتأثر بتذبذب أسواق البترول العالمية. وقد ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦.٨٪) تقريباً خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة ليصل إلى (٦٣.٩١) بليون متر مكعب تقريباً عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). بينما بلغ إنتاج الغاز الجاف (غاز الميثان) (٤٤.٤٦) بليون متر مكعب للسنة نفسها تقريباً، علماً أن الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي (٩٦.٠٧) بليون متر مكعب والطاقة الإنتاجية من غاز الميثان تبلغ (٧٢.٣) بليون متر مكعب سنوياً والتي تم الالتزام بها لعملاء لاتزال مشاريعهم تحت التنفيذ أو الدراسة، وإنتاج غاز الإيثان (٤.٣) بليون متر مكعب لعام ٢٠٠٣م، وإنتاج سوائل الغاز الطبيعي (١٣٤.٤) مليون برميل لنفس السنة.

وقد تم تعزيز الطاقة الإنتاجية لشبكة الغاز الرئيسية بشكل ملحوظ خلال خطة التنمية السابعة، بإضافة معمل الحوية للغاز في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) وهو المعمل الأول في المملكة المصمم لمعالجة الغاز الطبيعي غير المرافق، وتبلغ طاقته (١.٦) بليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي و(١٦٠) ألف برميل يومياً من مكثفات الغاز الطبيعي. كما تم في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) إضافة معمل مماثل وهو معمل حرص بطاقة إنتاجية قدرها (١.٦) بليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي، و(١٧٠) ألف برميل يومياً من مكثفات الغاز الطبيعي. كما قامت شركة أرامكو السعودية خلال المدة بإجراء عمليات تطوير على معمل البري للغاز لرفع قدرة المعالجة فيه إلى (١.٥٦) بليون قدم مكعب يومياً، واستخلاص ما يقارب (٢٨٨) مليون قدم مكعب من غاز الإيثان، وزيادة الطاقة الإنتاجية لسوائل الغاز الطبيعي بنحو (١٩٦)

ألف برميل يومياً. وتشكل توسعة قدرة معمل البري جزءاً من برنامج توسعة معامل الغاز الثلاثة الأصلية، شذقم والعثمانية والبري.

الجدول (٢/٢٤)

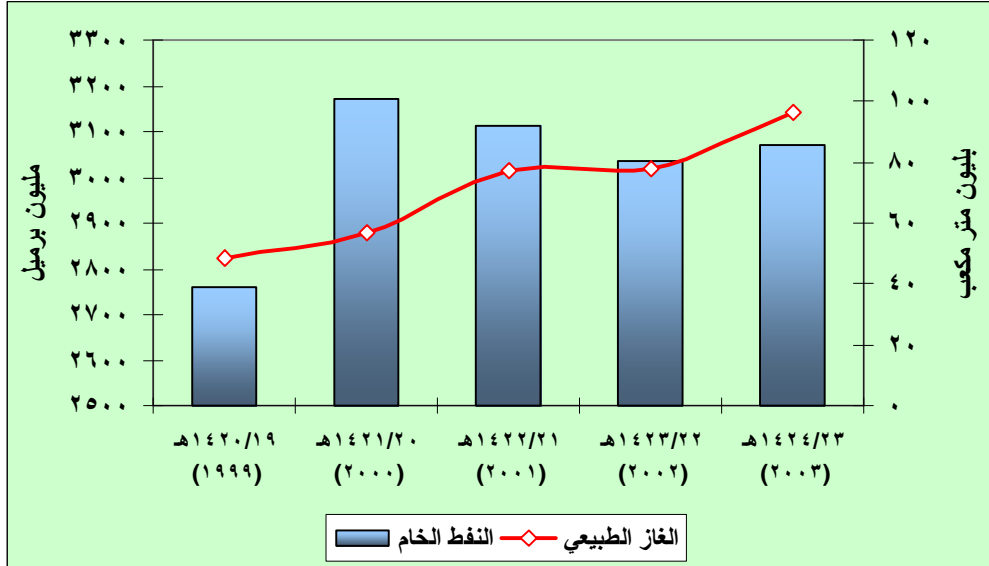
إنتاج النفط الخام والطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي
١٤١٩/١٤٢٠-١٤٢٣/١٤٢٤هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)

غاز طبيعي (بليون متر مكعب)	النفط الخام (مليون برميل)	السنة
٤٨.٧٩	٢٧٦١.٢	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)
٥٦.٥٩	٣١٧١.٠	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)
٧٧.٢٤	٣١١٣.٠	١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)
٧٨.٠٩	٣٠٣٨.٠	١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)
٩٦.٠٧	٣٠٦٩.٧	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)
٣٠٧.٩٩	١٥١٥٢.٩	الإجمالي ١٤٢١/٢٠-١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٣)
١٨.٥	٢.٧	معدل النمو السنوي المتوسط (%)

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (١/٢٤)

إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي



كما تم خلال الخطة إمداد منطقة الرياض بغاز الميثان بواسطة خط أنابيب من المنطقة الشرقية لتغذية محطات توليد الطاقة الكهربائية والنشاطات الصناعية في المدينة الصناعية الثانية بالرياض. كما تم إمداد مدينة ينبع الصناعية بـ (٤٠٠) مليون قدم مكعب يومياً تقريباً من غاز الميثان إضافة إلى تحرير كميات من غاز الإيثان لاستخدامه كلقيم للصناعات البتروكيميائية.

٣/٣/٢٤ التكرير والتوزيع

استقرت قدرة التكرير الإجمالية للمصافي السبع القائمة في المملكة على نحو (١.٨) مليون برميل يومياً يتم تصريف منتجاتها عبر (٢٠) محطة توزيع للمنتجات البترولية و(١٧) وحدة تزويد وقود الطائرات موزعة في أرجاء المملكة. وبالرغم من استقرار قدرة التكرير فقد شهد هيكل منتجات التكرير تحولاً نسبياً نحو المنتجات الخفيفة الأعلى قيمة وذلك نتيجة أعمال التطوير التي أجريت على بعض المصافي خلال الفترة، حيث يلحظ من الجدول (٣/٢٤)، تحسن حصة مادتي النافثا والديزل على حساب مادة زيت الوقود الثقيل. ولقد ارتفع الإنتاج بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٥٪) خلال المدة ١٤٢٠-١٤٢٣هـ (١٩٩٩-٢٠٠٢)، الذي جاء أساساً نتيجة زيادة ملحوظة في الإنتاج في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وإلى تحسن ملحوظ في معدل استغلال القدرة المتاحة في ذلك العام.

وقد تم خلال خطة التنمية السابعة زيادة إمدادات البنزين والديزل وزيت الوقود إلى المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة. حيث تم رفع طاقة تخزين المنتجات في جازان بنحو خمسة أضعاف لتصل إلى (١.٥) مليون برميل. وإنجاز مرفأ لتفريغ الناقلات التي تصل حمولتها الإجمالية إلى (٤٥) ألف طن. كما تم في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إنشاء خط أنابيب لنقل عدد من المنتجات المكررة من الظهران إلى الرياض، ومن الرياض إلى القصيم، أي لمسافة إجمالية تبلغ (٧٥٠) كلم تشمل خط أنابيب فرعي إلى الأحساء، حيث حلت هذه الخطوط محل نحو (٢٥٠٠) شاحنة كانت تخدم هذه المناطق، مما زاد من كفاءة وموثوقية إمداد المنتجات وخفض التكاليف الناجمة عن الأضرار التي تسببها الشاحنات بالطرق وسلامة المرور وصحة البيئة.

بلغ عدد مشاريع التكرير والتسويق التي تشارك فيها المملكة في الأسواق الدولية أربعة

مشاريع بقدرة تكرير إجمالية مقدارها (١.٦٤٥) مليون برميل يومياً، بلغ متوسط حصة المملكة فيها (٤٤.٣٪)، الجدول (٤/٢٤).

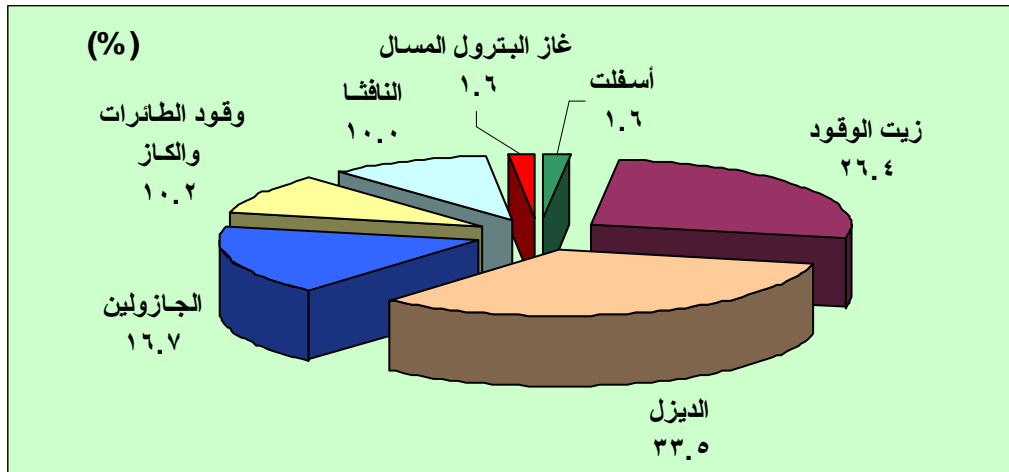
الجدول (٣/٢٤)
المنتجات المكررة

(ألف برميل يومياً)

الحصة النسبية		معدل النمو السنتي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	المنتج
١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)					
١.٦	٢.٢	٥.١-	٢٧.٨	٢٦.٤	٣٤.٣	غاز البترول المسال
١٠.٠	٨.٥	٦.٨	١٧٦.٠	١٥٠.٨	١٣٥.١	النافثا
١٠.٢	١٠.٤	٢.٠	١٧٩.٦	١٨٣.٣	١٦٦.١	وقود الطائرات والكاز
١٦.٧	١٧.١	١.٩	٢٩٤.٥	٢٧٥.٠	٢٧٢.٧	الجازولين
٣٣.٥	٣٢.٥	٣.٤	٥٩٠.٧	٥٤٣.٠	٥١٧.٤	الديزل
٢٦.٤	٢٨.٢	٠.٨	٤٦٤.١	٤٤٩.٢	٤٤٩.٤	زيت الوقود الثقيل
١.٦	١.١	١١.٥	٢٨.١	٢٢.١	١٨.٢	اسفلت
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	منتجات أخرى
١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢.٥	١٧٦٠.٨	١٦٤٩.٨	١٥٩٣.٢	إجمالي

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (٢/٢٤)
هيكل التكرير المحلي
(١٤٢٣/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣)



الجدول (٤/٢٤)
مشاريع التكرير الدولية المشتركة

اسم المشروع	مكانه	قدرة التكرير (ألف برميل يوميا)	حصة المملكة (%)
١- موتيفا إنتربرايزز	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٤٠٠٠	٥٠٠
٢- إس - أويل	كوريا الجنوبية	٥٢٥٠٠	٣٥٠
٣- بيترون	الفلبيين	١٨٠٠٠	٤٠٠
٤- هيلاس	اليونان	١٠٠٠٠	٥٠٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

وفي مجال النقل البحري، قامت شركة فيلا البحرية العالمية المحدودة التابعة لأرامكو السعودية بنقل (٦٨٧) مليون برميل من الزيت الخام و(٢٩٣) مليون برميل من المنتجات إلى الأسواق العالمية في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢). وقد تم إضافة خمس ناقلات إلى أسطول الشركة خلال الخطة، حيث وصل حجم هذا الأسطول إلى (٢٨) ناقلة كبيرة ومتوسطة.

٤/٣/٢٤ إعادة الهيكلة والتخصيص

شهدت خطة التنمية السابعة أول ثمار المبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨) بفتح قطاع الغاز للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. حيث تم توقيع عقود مع ثلاثة مجموعات عالمية في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الإطار (١/٢٤).

كما تم خلال الخطة المبادرة في فتح مجال دراسة الاستثمار الخاص في أعمال تكرير النفط، وذلك بإدراج قطاع التكرير ضمن قائمة النشاطات المتاحة للاستثمار الخاص. وصدرت في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) الموافقة السامية على تكوين شركة جديدة للتصنيع وخدمات الطاقة، ودعوة القطاع الخاص للمساهمة فيها بقصد إيجاد قاعدة استثمارية في مجال التصنيع وخدمات البترول لتحقيق أهداف التنمية في التخصيص وتنويع مصادر الدخل ونقل التقنية وتوطينها.

الإطار (١/٢٤): تطور مبادرة الغاز السعودية:

شهد عامي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣) و١٤٢٤/١٤٢٥هـ - (٢٠٠٤) توقيع أربعة مشروعات غاز رئيسة بمشاركة شركات نفط عالمية، حيث سيتم تنفيذها خلال خطة التنمية الثامنة:

- أبرمت شركة رويال دتتش/شل الهولندية وشركة توتال الفرنسية اتفاقية لإنشاء شركة جديدة حصلت على امتياز لمدة (٢٥) سنة لاستكشاف وإنتاج الغاز على مساحة تبلغ (٢١٠.٠٠٠) كيلومتر مربع بمنطقة الربع الخالي. وتبلغ حصة شركة دتتش/شل (٤٠٪)، فيما تبلغ حصة شركة توتال وشركة أرامكو السعودية (٣٠٪) لكل منهما.
- أبرمت شركة لوك أويل الروسية اتفاقية لاستكشاف مساحة قدرها (٢٩.٩٠٠) كيلومتر مربع شمال منطقة الربع الخالي. وتم إنشاء شركة جديدة تمتلك لوك أويل (٨٠٪) منها، فيما تمتلك أرامكو السعودية (٢٠٪) وذلك لتولي شؤون المشروع المشترك.
- أبرمت شركة سينوبك الصينية اتفاقية لاستكشاف الغاز في مساحة قدرها (٣٨.٨٠٠) كيلومتر مربع. وتم إنشاء شركة جديدة تمتلك الشركة الصينية (٨٠٪) وشركة أرامكو السعودية (٢٠٪) من أسهمها، وذلك لتولي شؤون المشروع المشترك.
- أبرم اتحاد يضم شركتي إيني الإيطالية وريسلو الأسبانية اتفاقية لاستكشاف الغاز في مساحة قدرها (٥٢.٠٠٠) كيلومتر مربع. وقد أنشأ اتحاد إيني/ريسلو وشركة أرامكو السعودية شركة لتولي شؤون المشروع المشترك حيث تمتلك شركة إيني (٥٠٪)، وشركة ريسول (٣٠٪) فيما تمتلك شركة أرامكو السعودية (٢٠٪).

وتم خلال الخطة إكمال عملية إنهاء مهام المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) بنهاية العام المالي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)، وإنشاء هيئة المساحة الجيولوجية السعودية التي انتقلت إليها جميع المشاريع ذات العلاقة بمهامها وكذلك مهام ووظائف وموظفي الإدارة العامة للمساحة في وزارة البترول والثروة المعدنية.

٥/٣/٢٤ الاستهلاك المحلي للطاقة

جاءت معدلات النمو في استهلاك الطاقة منسجمة مع معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للفترة ١٤٢٠-١٤٢٤هـ - (١٩٩٩-٢٠٠٣)، (٤.٢٪)، مقابل معدل متوقع في الخطة مقداره (٦.١٪). وقد ارتفع إجمالي الطاقة المستهلكة من (١٨٧٧.٦) إلى (٢٢١٣.١) ألف برميل نفط مكافئ يومياً خلال المدة ذاتها حيث توزعت

معدلات النمو السنوي المتوسط حسب الفئات الرئيسة للطاقة المستهلكة كما يلي: منتجات مكررة (٥.٩٪)، زيت خام للاستعمال المباشر (-١٣.٤٪) وغاز طبيعي (٦.٨٪)، الجدول (٥/٢٤). كما ارتفعت حصة الغاز الطبيعي في إجمال الطاقة المستهلكة من (٣٨.٢٪) عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ إلى (٤٢.١٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣)، بينما انخفضت حصة النفط الخام بالمقابل من (١٣.٤٪) إلى (٦.٤٪) خلال ذات المدة. أما حصة المنتجات المكررة، فقد ارتفعت من (٤٨.٤٪) إلى (٥١.٥٪) خلال المدة، نتيجة تحسن حصة زيت الوقود الثقيل وهو المنافس الأرخص للنفط الخام كوقود، الجدول (٥/٢٤). وعلى صعيد منتجات التكرير، فقد ارتفع استهلاك الديزل بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤.١٪)، إلا أن حصته في المنتجات المكررة انخفضت من (٤٣.٦٪) عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ إلى (٤٠.٨٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣)، ويعود ذلك أساساً إلى الزيادة في حصة زيت الوقود الثقيل والتي ارتفعت من (١٨.٣٪) إلى (٢٢.٧٪) خلال ذات المدة، الجدول (٦/٢٤). وقد جاءت هذه التطورات في سوق الطاقة المحلي منسجمة مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة في قطاع الطاقة.

الجدول (٥/٢٤)
الاستهلاك المحلي للطاقة

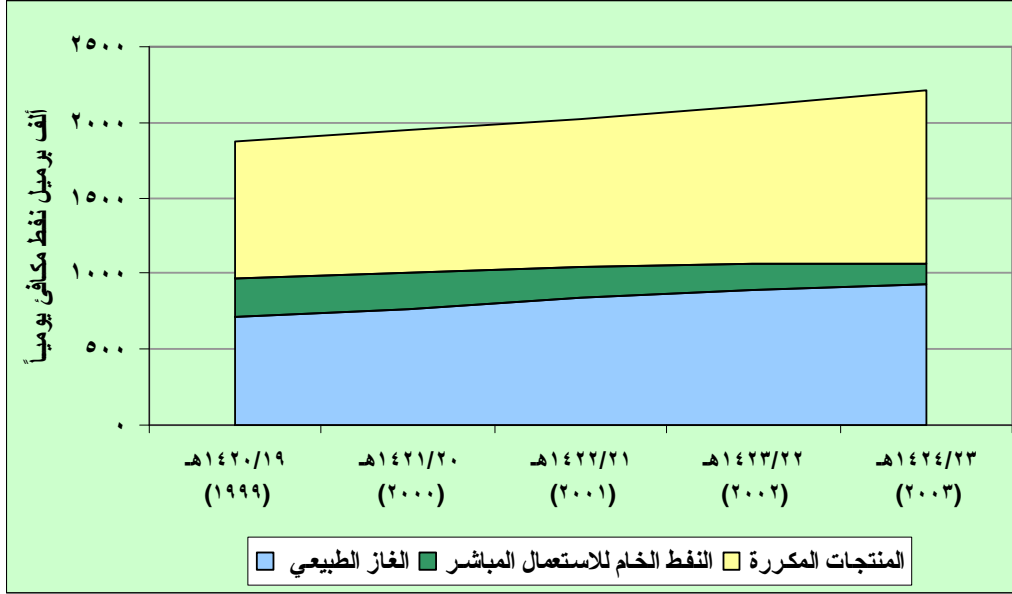
(١٤١٩/١٤٢٠-١٤٢٣/١٤٢٤ هـ - ١٩٩٩-٢٠٠٣)

(ألف برميل نفط مكافئ يومياً)

إجمالي الطاقة	الطاقة		السوائل النفطية		السنة
	الغاز الطبيعي (وقود)	إجمالي السوائل النفطية	المنتجات المكررة	النفط الخام للحرق المباشر	
١٨٧٧.٦	٧١٦.٧	١١٦٠.٩	٩٠٨.٥	٢٥٢.٤	١٩٩٩-١٤٢٠/١٩
١٩٤٩.٩	٧٧٠.٦	١١٧٩.٣	٩٣٩.٦	٢٣٩.٧	٢٠٠٠-١٤٢١/٢٠
٢٠٢٠.٩	٨٣٥.٨	١١٨٥.١	٩٨٢.٠	٢٠٣.١	٢٠٠١-١٤٢٢/٢١
٢١١٦.٢	٨٩٥.٩	١٢٢٠.٣	١٠٥٣.٧	١٦٦.٦	٢٠٠٢-١٤٢٣/٢٢
٢٢١٣.١	٩٣٠.٩	١٢٨٢.٢	١١٤٠.٥	١٤١.٧	٢٠٠٣-١٤٢٤/٢٣
٤.٢	٦.٨	٢.٥	٥.٩	١٣.٤-	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
١٠٠٠	٣٨.٢	٦١.٨	٤٨.٤	١٣.٤	حصته في الإجمالي (٪) ١٩٩٩-١٤٢٠/١٩
١٠٠٠	٤٢.١	٥٧.٩	٥١.٥	٦.٤	٢٠٠٣-١٤٢٤/٢٣

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (٣/٢٤)
الاستهلاك المحلي من الطاقة



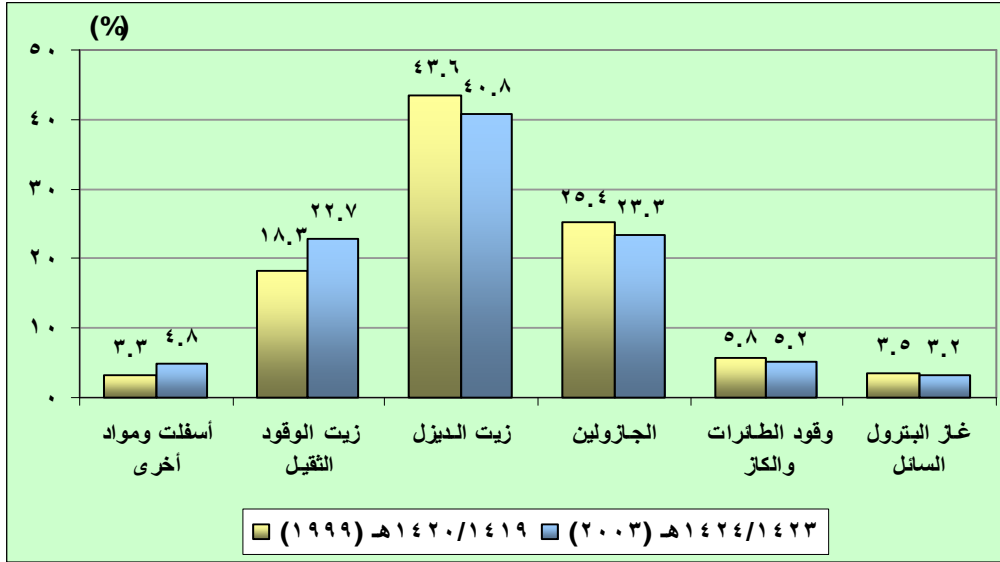
الجدول (٦/٢٤)
الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة
١٩٩٩-١٤٢٠/١٤٢٣-١٤٢٤/١٤٢٣ هـ (١٩٩٩-٢٠٠٣)

(ألف برميل يومياً)

إجمالي المنتجات المكررة	غاز البترول المسال	وقود النفثات/كيروسين	الجازولين	زيت الديزل	زيت الوقود الثقيل	إسفلت وأخرى	السنة
٩٠٨.٥	٣٢.١	٥٢.٩	٢٣١.١	٣٩٥.٩	١٦٦.٢	٣٠.٣	١٩٩٩-١٤٢٠/١٩ هـ
٩٣٩.٥	٣٢.٦	٥٥.٥	٢٣٨.٠	٤١٠.٠	١٧٠.٨	٣٢.٦	٢٠٠٠-١٤٢١/٢٠ هـ
٩٨٢.٠	٣٣.٤	٥٣.٨	٢٤٦.١	٤٣٦.٧	١٧٧.٧	٣٤.٣	٢٠٠١-١٤٢٢/٢١ هـ
١٠٥٣.٧	٣٥.٩	٥٣.٨	٢٥٦.٢	٤٤٧.١	٢١٣.٦	٤٧.١	٢٠٠٢-١٤٢٣/٢٢ هـ
١١٤٠.٥	٣٦.٥	٥٨.٨	٢٦٥.٦	٤٦٥.٦	٢٥٨.٩	٥٥.١	٢٠٠٣-١٤٢٤/٢٣ هـ
٥.٩	٣.٣	٢.٧	٣.٥	٤.١	١١.٧	١٦.١	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
							حصته في الإجمالي (%) *
١٠٠.٠	٣.٥	٥.٨	٢٥.٤	٤٣.٦	١٨.٣	٣.٣	١٩٩٩-١٤٢٠/١٤١٩ هـ
١٠٠.٠	٣.٢	٥.٢	٢٣.٣	٤٠.٨	٢٢.٧	٤.٨	٢٠٠٣-١٤٢٤/١٤٢٣ هـ

* النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (٤/٢٤)
تطور هيكل استهلاك منتجات التكرير في السوق المحلي



٦/٣/٢٤ الاعتمادا المالية

بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة لوزارة البترول والثروة المعدنية / قطاع البترول خلال خطة التنمية السابعة نحو (٤٤٢.٥) مليون ريال، بنسبة (١٠.١٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٤/٢٤ تطلعات وتوقعات خطة التنمية الثامنة

تمشياً مع الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة، والرؤية المستقبلية للقطاع، فإن من المأمول أن يحقق قطاع البترول الأهداف التالية خلال فترة خطة التنمية الثامنة.

١/٤/٢٤ احتياطي النفط والغاز الطبيعي

- المحافظة على مستوى الاحتياطي المؤكد من النفط الخام.
- الاستمرار في عمليات الاستكشاف لمكامن الغاز الطبيعي غير المرافق في كافة مناطق المملكة للوقوف على حجم ومواقع الاحتياطيات المؤكدة منه.

- الاستمرار في إيجاد آلية لتسعيرة الغاز تتناسب مع تكاليف إنتاجه وتحقيق ميزة اقتصادية لاستخدامه بأسعار تنافسية للاقتصاد السعودي.

٢٤/٤/٢ إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي

- تطوير القدرة الإنتاجية للنفط الخام لتواكب النمو في الطلب العالمي على النفط وتسهم في استقرار أسواق النفط العالمية والمحافظة على طاقة إنتاجية فائضة بهدف المساعدة على استقرار السوق النفطية.
- تعزيز القدرة الإنتاجية من الغاز الطبيعي لتغطية الطلب المتنامي عليه والذي يتوقع نموه بمعدل نمو سنوي قدره (١٠٪) تقريباً، مع التركيز على تطوير إنتاج الغاز الطبيعي غير المرافق.

٢٤/٤/٣ التكرير والنقل والتوزيع

- زيادة قدرات التكرير المحلية خلال فترة الخطة مع التركيز على المناطق التي لا تتوفر فيها مرافق تكرير بعد، وذلك بإسهام جوهري من القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- الاستمرار في تعزيز موقع الصناعة البترولية السعودية في الأسواق العالمية، من خلال زيادة استثماراتها في مرافق التكرير والتوزيع والتسويق.
- العمل على تطوير منتجات بترولية سعودية معروفة بعلامتها التجارية في الأسواق العالمية.

٢٤/٤/٤ استمرار عملية التخصيص

- من المتوقع أن تشهد خطة التنمية الثامنة البدء في دراسة تخصيص عمليات التكرير والتوزيع من خلال إتاحة المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في العمليات اللاحقة لقطاع البترول. حيث يتوقع أن يؤدي القطاع الخاص دوراً رئيساً في توفير قدرات التكرير المقترحة في الخطة.
- كما ستشهد الخطة بالإضافة إلى تفعيل الاتفاقيات التي تم إبرامها، المزيد من الاتفاقيات مع شركات عالمية متخصصة في مجال استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي في بقية المناطق الواعدة من المملكة.

٥/٤/٢٤ توطين تقنيات الطاقة وتطويرها

- استمرار التوجه نحو توطين التقنية وتطويرها والذي تم البدء في برامجه في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بتأسيس شركة التصنيع وخدمات الطاقة مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص.
- من المتوقع أن تقوم شركة أرامكو السعودية، بالتنسيق مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبالتعاون مع الجامعات السعودية المتخصصة، بتبني برنامج للبحث العلمي والتطوير في مجال التخلص الآمن من غاز ثاني أكسيد الكربون، وفي مجال تقنيات خلايا الوقود الذي يستخدم فيها النفط الخام كلقيم، وكذلك المجالات الأخرى التي تعزز مكانة النفط وتطوير استخداماته.

٦/٤/٢٤ الاستهلاك المحلي من الطاقة خلال خطة التنمية الثامنة

يتوقع للاستهلاك المحلي من الطاقة أن يزداد بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٥٪) خلال مدة الخطة، من (٢١٣٨) ألف برميل نفط مكافئ يومياً عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٢٧٣٣) ألف برميل نفط مكافئ يومياً عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، الجدول (٧/٢٤).

وعلى صعيد استهلاك الفئات الرئيسية الأخرى للطاقة، فيتوقع أن ينمو استهلاك كل من المنتجات المكررة والنفط الخام للحرق المباشر سنوياً بالمعدلات التالية (٣.٣٪) و(١٤.٨٪)، بينما يتوقع تغير حصة الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والنفط الخام للحرق المباشر من إجمالي الطاقة المستهلكة من (٥٤.٢٪) و(٦٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٤٩.٩٪) و(٩.٤٪) عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) على التوالي، ويتوقع أن ينمو استهلاك الغاز الطبيعي (وقود) بمعدل سنوي متوسط قدره (٥.٥٪) ليعزز حصته في إجمالي الطاقة المستهلكة من (٣٩.٨٪) إلى (٤٠.٧٪) خلال الفترة ذاتها كما هو موضح في الجدول (٧/٢٤).

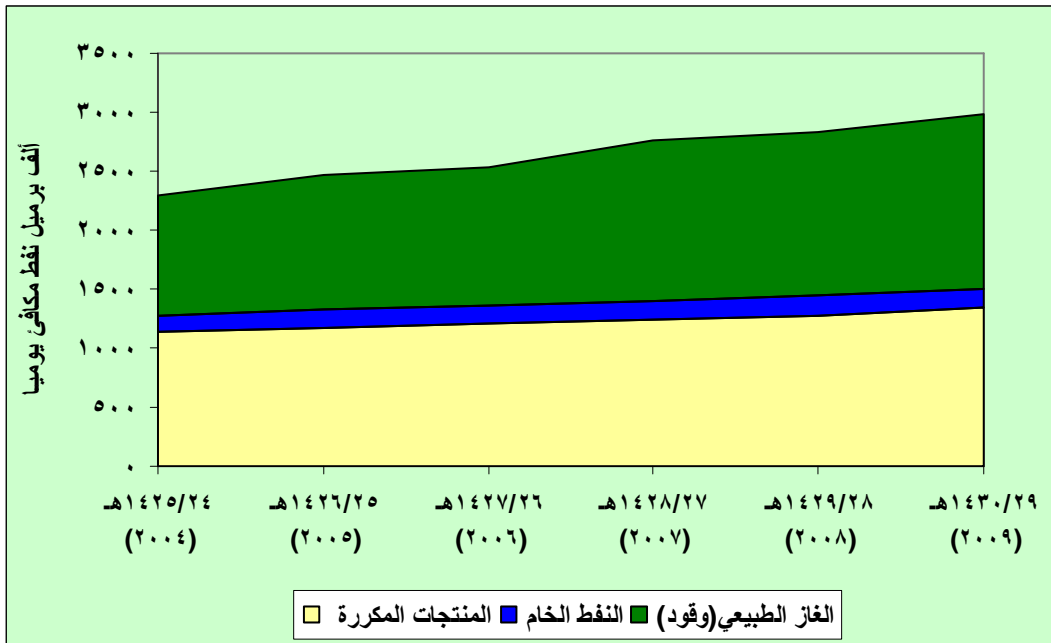
الجدول (٧/٢٤)
توقعات الاستهلاك المحلي من الطاقة
خطة التنمية الثامنة

(ألف برميل نפט مكافئ يومياً)

إجمالي الطاقة	الطاقة		السوائل النفطية		السنة
	الغاز الطبيعي (وقود)	إجمالي السوائل النفطية	المنتجات المكررة	النفط الخام للحرق المباشر	
٢١٣٨	٨٥٠	١٢٨٨	١١٥٩	١٢٩	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)
٢٢٣٠	٨٧٩	١٣٥١	١١٨٨	١٦٣	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)
٢٢٩٥	٨٩٦	١٣٩٩	١٢٢٨	١٧٠	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)
٢٤٠٤	٩٣٨	١٤٦٦	١٢٥٩	٢٠٧	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)
٢٥٤٨	١٠٣٣	١٥١٥	١٣٠٦	٢٠٩	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
٢٧٣٣	١١١٣	١٦٢٠	١٣٦٣	٢٥٧	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
٥	٥.٥	٤.٧	٣.٣	١٤.٨	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
					حصته في الإجمالي (%)
١٠٠٠٠	٣٩.٨	٦٠.٢	٥٤.٢	٦.٠	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)
١٠٠٠٠	٤٠.٧	٥٩.٣	٤٩.٩	٩.٤	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (٥/٢٤)
توقعات استهلاك الطاقة المحلي
خطة التنمية الثامنة



وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الغاز الطبيعي لا يقتصر استعماله كوقود، حيث يتوقع لحجم اللقيم أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (١٦.٨٪) خلال المدة، وبالتالي فإن الاستهلاك الإجمالي للغاز الطبيعي شاملاً سوائل الغاز سيرتفع من (١٢٧٣) إلى (٢٠٥٤) ألف برميل نطف مكافئ يومياً خلال المدة وبمعدل سنوي متوسط قدره (١٠٪)، الجدول (٨/٢٤).

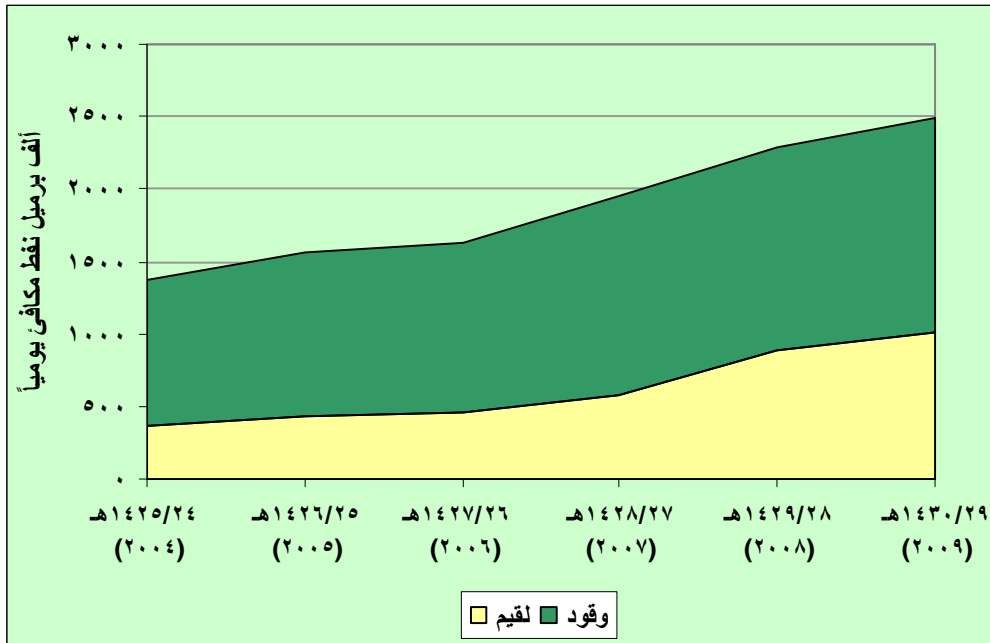
الجدول (٨/٢٤)
توقعات استهلاك الغاز الطبيعي
خطة التنمية الثامنة

(ألف برميل نطف مكافئ يومياً)

السنة	سوائل الغاز الطبيعي وغاز الإيثان	غاز الميثان	إجمالي الغاز الطبيعي
١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤)	٣٩٤	٨٧٩	١٢٧٣
١٤٢٦/٢٥هـ - (٢٠٠٥)	٤٥٠	١٠٣١	١٤٨١
١٤٢٧/٢٦هـ - (٢٠٠٦)	٤٧٤	١٠٧٤	١٥٤٨
١٤٢٨/٢٧هـ - (٢٠٠٧)	٥٢١	١٠٢٥	١٥٤٦
١٤٢٩/٢٨هـ - (٢٠٠٨)	٧٩٧	١١٠٩	١٩٠٦
١٤٣٠/٢٩هـ - (٢٠٠٩)	٨٥٥	١١٩٩	٢٠٥٤
معدل النمو السنوي المتوسط (٪)	١٦.٨	٦.٤	١٠.٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (٦/٢٤)
توقعات استهلاك الغاز الطبيعي
خطة التنمية الثامنة



أما بالنسبة للمنتجات المكررة، فيتوقع لاستهلاك زيت الوقود الثقيل، أن ينمو بمعدل سنوي قدره (٦.٣٪) يقارب ضعف معدل نمو إجمالي استهلاك المنتجات المكررة، معزراً بذلك حصته من (٣٠.٠٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٣٤.٦٪) عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) من إجمالي المنتجات المكررة. ويأتي النمو في استهلاك زيت الوقود الثقيل، علاوة على النمو المتوقع في استهلاك الغاز الطبيعي على حساب الزيت الخام للحرق المباشر وزيت الديزل المستغل كوقود في المراحل، وبالتالي يتوقع لاستهلاك زيت الديزل أن ينمو بمعدل منخفض نسبياً قدره (١.١٪) سنوياً خلال فترة الخطة، الجدول (٩/٢٤).

وتنسجم التوقعات الخاصة باستهلاك وقود المراحل مع الاستراتيجية الهادفة إلى إحلال الزيت الخام وزيت الوقود الثقيل محل الغاز الطبيعي الذي يتمتع بدفع النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي.

الجدول (٩/٢٤)
استهلاك منتجات التكرير
خطة التنمية الثامنة

(ألف برميل يومياً)

إجمالي المنتجات المكررة	غاز البترول السائل	وقود النفطات/ كيروسين	الجازولين	زيت الديزل	زيت الوقود الثقيل	إسفلت وأخرى	السنة
١١٥٩	٣١	٥٧	٢٧١	٤١٣	٣٤٨	٣٩	(٢٠٠٤) ١٤٢٥/٢٤هـ
١١٨٨	٣٠	٥٨	٢٨٠	٤٢٣	٣٥٧	٤٠	(٢٠٠٥) ١٤٢٦/٢٥هـ
١٢٢٨	٣١	٥٩	٢٨٩	٤٣١	٣٧٨	٤٠	(٢٠٠٦) ١٤٢٧/٢٦هـ
١٢٥٩	٣٢	٦٠	٢٩٧	٤٢٤	٤٠٤	٤٢	(٢٠٠٧) ١٤٢٨/٢٧هـ
١٣٠٦	٣٣	٦١	٣٠٦	٤٢٩	٤٣٥	٤٢	(٢٠٠٨) ١٤٢٩/٢٨هـ
١٣٦٣	٣٤	٦١	٣١٦	٤٣٧	٤٧٢	٤٣	(٢٠٠٩) ١٤٣٠/٢٩هـ
٣.٣	١.٩	١.٤	٣.١	١.١	٦.٣	٢.٠	معدل النمو السنوي المتوسط (٪) *
							حصته في الإجمالي (٪) *
١٠٠	٢.٧	٤.٩	٢٣.٤	٣٥.٧	٣٠	٣.٣	(٢٠٠٤) ١٤٢٥/٢٤هـ
١٠٠	٢.٥	٤.٥	٢٣.٢	٣٢.٠	٣٤.٦	٣.٢	(٢٠٠٩) ١٤٣٠/٢٩هـ

* النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٥/٢٤ الرؤية المستقبلية

تجسد الرؤية المستقبلية لقطاع النفط والغاز الطبيعي الدور الرئيس الذي يؤديه هذا القطاع كمحرك أساسي لعملية التنمية الاقتصادية، ومصدراً رئيسياً للميزة النسبية للاقتصاد الوطني وبالتالي تعكس الرؤية أهمية تعظيم هذا الدور. من ناحية أخرى، فإن الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية والاحتمالات الواردة التي تحيط بمستقبلها على الأمد البعيد، تحتم الاستغلال الأمثل لهذه الثروة لبناء الميزة التنافسية للاقتصاد والتي ستمكن بدورها من تنويع القاعدة الاقتصادية وتوفير مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة. ويترتب عن هذا الدور المأمول من القطاع، الاستمرار في تعظيم القيمة المضافة ورفع درجات التكامل في الصناعة البترولية من خلال زيادة قدرات التكرير داخل المملكة وخارجها والاستغلال الكامل لموارد الغاز الطبيعي في تنمية القاعدة الصناعية، كل ذلك في إطار بيئة تنافسية تسهم في رفع مستوى الأداء وتحقيق الفاعلية الاقتصادية في جميع النشاطات ذات العلاقة.

وحيث إن تحقيق الميزة التنافسية للاقتصاد الوطني، يتطلب بناء قاعدة متطورة للعلوم والتقنية، تشمل مراكز بحث وتطوير، كما تشمل تجهيزات متكاملة ومتطورة في قطاع الاتصالات والمعلومات، فإن الصناعة البترولية السعودية، ونظراً لمستواها المتطور ودورها الريادي، يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً في نقل التقنية وتوطينها وتعزيز قدرات البحث العلمي وتطويره من خلال دورها كحاضنة لها ومستفيدة منها.

وانطلاقاً من التحديات المشار إليها أعلاه، فإن الرؤية المستقبلية لقطاع البترول تتميز

بالملامح الرئيسية التالية:

- صناعة بترولية عالية الكفاءة والإنتاجية تقف على قدم المساواة مع الصناعة العالمية، وتتمتع بحضور دولي متميز من خلال منتجاتها المتميزة وعلاماتها التجارية المشهورة في الأسواق العالمية المختلفة.
- صناعة تكرير متطورة تنسجم مع إمكانات المملكة ومكانتها كأكبر منتج ومصدر للنفط، بحيث يتم تكرير الجزء الأعظم من إنتاج المملكة من الزيت الخام في مرافق التكرير السعودية المنتشرة داخل المملكة وخارجها في الأسواق العالمية، وأن تمثل قدرات التكرير المحلية ما لا يقل عن ثلثي القدرة الإجمالية للتكرير.

- شبكة وطنية شاملة لنقل جميع أنواع منتجات الطاقة، تغطي جميع مناطق المملكة وتربط مصافي التكرير ومعامل معالجة الغاز الطبيعي بمراكز الاستهلاك المختلفة.
- دور رئيس وشامل للقطاع الخاص يشمل كامل سلسلة عمليات صناعة الغاز الطبيعي، وجميع العمليات اللاحقة أو المكملة لإنتاج النفط الخام، في إطار تنافسي ومتكافئ.
- جعل المملكة مركزاً عالمياً رئيساً في مجال أبحاث ودراسات الطاقة من خلال إنشاء مراكز مرموقة للبحث العلمي وتطويره وجامعات ومعاهد علمية متخصصة تقدم الدراسات العليا والأبحاث في مجالات الطاقة المختلفة، وترتبط مع المؤسسات المماثلة حول العالم.
- نقل التقنية وتوطينها من خلال شركات هندسية وطنية وعربية وعالمية على قدر كبير من الكفاءة والقدرة تسهم في مجالات الطاقة بأنواعها.

٦/٢٤ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية تنمية قطاع النفط والغاز الطبيعي إلى تعظيم الاستفادة من هذا القطاع كمصدر رئيس للميزة النسبية للاقتصاد الوطني من خلال تبني مجموعة متكاملة من الأهداف والسياسات التالية:

١/٦/٢٤ الأهداف العامة

- وضعت الأهداف العامة لتطوير قطاع النفط والغاز الطبيعي كالتالي:
- تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة من موارد النفط والغاز الطبيعي.
- إنتاج النفط والغاز الطبيعي باستخدام أفضل الطرق الفنية والاقتصادية وتطوير احتياطيها.
- المحافظة على حصة البترول في الاستهلاك العالمي من الطاقة وموقع المملكة في السوق العالمي.
- العمل على استقرار السوق البترولية وتحقيق دخل مستقر من البترول.

٢/٦/٢٤ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع النفط والغاز الطبيعي في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية :

- الاستمرار في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول لزيادة احتياطياته.
- تطوير قدرات التكرير المحلية.
- زيادة درجة تكامل الصناعة البترولية السعودية عالمياً.
- إيصال الشبكة الوطنية للمنتجات البترولية إلى المناطق التي لم تصلها بعد.
- توفير سوق محلية تنافسية في مجالات التكرير والتوزيع والعمليات الأخرى.
- الاستمرار في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز.
- الاستمرار في عملية تخصيص صناعة الغاز الطبيعي.
- الاستمرار في تطوير شبكة الغاز الوطنية.
- الالتزام بالمعايير البيئية في مراحل التخطيط والتصميم والإنشاء والتشغيل لجميع المنشآت والمرافق.
- الاستمرار في ترشيد استهلاك الطاقة من خلال تعديل هيكل ومستوى أسعارها بحيث تعكس تكلفة الفرص البديلة.
- دعم وتبني برامج للبحث والتطوير في مجالات التخلص الآمن من ملوثات صناعة النفط والغاز، وفي مجالات استغلال النفط في التقنيات البديلة.

٣/٦/٢٤ الأهداف المحددة

من المتوقع لاستهلاك المحلي من الطاقة أن ينمو بمعدل سنوي متوسط مقداره (٥٪) خلال خطة التنمية الثامنة حيث يتوقع لاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة أن ينمو بمعدل سنوي متوسط مقداره (٣.٣٪)، ومن الغاز الطبيعي بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (١٠٪)، ومن النفط الخام للحرق المباشر بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (١٤.٨٪)، كما يتوقع خلال خطة التنمية الثامنة تحقيق ما يلي:

- تعويض كميات النفط المنتجة لتلبية الطلب.
- إضافة طاقة تكريرية جديدة للنفط لمواكبة الطلب.
- الدخول في مشاريع تكرير وتسويق مجدبة في الأسواق العالمية.
- تحقيق التغطية الكاملة لتوزيع المنتجات النفطية لمناطق المملكة بنهاية الخطة.
- وضع برنامج محدد لتخصيص مرافق التكرير والتوزيع والعمليات اللاحقة.

- طرح مناطق جديدة للاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي.
- تطوير سوق تنافسية في صناعة الغاز الطبيعي.
- تحقيق التغطية الشاملة لشبكة الغاز الطبيعي لمناطق المملكة لتغطية الطلب المحلي كوقود ولقيم.
- تضمين دراسات المرافق والمنشآت ما يوضح تأثيراتها البيئية.
- مراجعة أسعار الغاز الطبيعي المحلية دورياً.
- إعداد برنامج متكامل للبحث والتطوير في مجالات صناعة الغاز الطبيعي وتطويره.

٧/٢٤ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لوزارة البترول والثروة المعدنية (شؤون البترول) خلال خطة التنمية الثامنة (٤٥٦.٥٩) مليون ريال، وسوف يتم توجيه تلك المتطلبات، لتمويل برامج الإدارة، والتشغيل والصيانة، وتنمية العمالة الوطنية، وتطوير المرافق البترولية، والخدمات المساندة، وترميم المباني، والدراسات والبحوث، وترسيم الحدود.

الفصل الخامس والعشرون الثروة المعدنية

٢٥. الثروة المعدنية

١/٢٥ المقدمة

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الثروة المعدنية موضعاً التطورات خلال خطة التنمية السابعة، كما يبرز القضايا الأساسية والتحديات التي ستشهدتها خطة التنمية الثامنة، وما هو مقترح لمواجهتها. ويناقش دور القطاع الخاص، مبرزاً الفرص الاستثمارية المتاحة. ويتضمن هذا الفصل أهم سمات نظام الاستثمار التعديني الجديد، ويلقي الضوء على الرؤية المستقبلية لقطاع الثروة المعدنية، ويتناول الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة وسياساتها وأهدافها المحددة فيما يتعلق بالتعدين.

٢/٢٥ الوضع الراهن

١/٢/٢٥ التطورات

ارتفعت الطاقة الإنتاجية لقطاع الثروة المعدنية في مجال استخراج المواد الخام ومعالجتها وتحويلها إلى منتجات وسيطة أو نهائية، وذلك استجابة للطلب المحلي المتزايد على مواد البناء والمواد المعالجة، مع تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية. وقد أسهمت كل من شركات القطاع الخاص والعام في تحقيق هذا التطور. وقد زخرت خطة التنمية السابعة بالعديد من الإنجازات في قطاع الثروة المعدنية والتي يتوقع لها أن تسارع في تنمية هذا القطاع كما هو موضح في الإطار (١/٢٥).

بيد أن إسهام قطاع الثروة المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي البالغ (٠.٤٪) لم يحقق النمو السنوي المستهدف للقيمة المضافة في خطة التنمية السابعة وقدره (٩٪)، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوقع (٢٪) فقط. وتعزى هذه النتائج إلى عدة عوامل سيتم تناولها في الجزء الخاص "بالقضايا والتحديات" من هذا الفصل.

وعلى صعيد أوجه النشاط التعديني، فقد تم اكتشاف العديد من الخامات المعدنية من أبرزها الذهب والفلسبار والدلومايت ورمال السليكا والكاولين والركامة والبوزلان والأحجار الكريمة ومواد البناء الأخرى، وارتفع عدد امتيازات التعدين من (٢١) امتيازاً عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى (٣٢) امتيازاً عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وبدأ الإنتاج في

منجمين جديدين للذهب. كما زاد عدد تراخيص المناجم الصغيرة من (٢١) عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى (٣١) ترخيصاً عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بمعدل نمو سنوي قدره (٨.١٪)، ويوضح الشكل (٢/٢٥) مواقع المناجم الصغيرة المرخص لها في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). وارتفع عدد أذونات استخراج مواد البناء من (٨٧٦) إلى (٩٧٠) إنناً بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٠.٩٪). أما المشاريع الخاصة باستخراج الفوسفات والحديد والبوكسايت والمغزاييت فلم تدخل مرحلة التنفيذ بعد، حيث لا زالت تخضع لأعمال الكشف ودراسات الجدوى الاقتصادية.

الإطار (١/٢٥): أهم تطورات قطاع الثروة المعدنية في خطة التنمية السابعة
- صدور نظام الاستثمار التعديني بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٤٧) وتاريخ ٢٠/٨/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/١٠/٤).
- إنشاء هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بقرار مجلس الوزراء رقم (١١٥) وتاريخ ١٦/٧/١٤٢٠هـ (١٩٩٩/١٠/٢٥).
- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩) وتاريخ ٥/٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/٥/٢٤) القاضي بخصخصة شركة التعدين العربية السعودية (معادن).
- الانتهاء من إعداد مسودة استراتيجية التعدين.
- صدور نظام الاستثمار الأجنبي بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١/١٤٢١هـ (٢٠٠٠/٤/٢٠).
- صدور نظام ضريبة الدخل بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤/٣/٦).

وقد شهدت معظم أنشطة التعدين تقدماً ملحوظاً خلال خطة التنمية السابعة، مما يبشر بمستقبل واعد لهذا القطاع. فقد ارتفع عدد رخص الكشف، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٠.٢٪) خلال الخطة، وتوزعت هذه الرخص من حيث المساحة على الذهب (٧٠٪)، ومعادن الأساس (٢٠٪). أما النسبة الباقية فقد توزعت على المعادن الصناعية والمعادن النادرة، وتشمل معدن التنتالوم وموقع آخر لخام الحديد، كما زاد عدد امتيازات التعدين الممنوحة بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٨.٨٪) سنوياً، والمناطق المحجوزة للنشاطات التعدينية بمعدل (١٥.٨٪) سنوياً. وارتفعت كمية المواد الخام قيد الاستغلال بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥.١٪)، مرتفعة بذلك من (١٦٠) مليون طن عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى (٢١٠) ملايين طن بنهاية الخطة، ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (١/٢٥). ويوضح الشكل (١/٢٥) مواقع

امتيازات التعدين بالمملكة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، ويوضح الشكل (٣/٢٥) مواقع رخص الكشف بالمملكة في ذات العام.

الجدول (١/٢٥)
التطورات في قطاع الثروة المعدنية
خطة التنمية السابعة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	الوحدة	أنشطة التعدين
٢.٥	٢٦	٢٣	عدد	تصاريح الاستطلاع
١٠.٢	٢٦	١٦	عدد	رخص الكشف
٨.١	٣١	٢١	عدد	تراخيص المناجم الصغيرة
٠.٩	٩٧٠	٨٧٦	عدد	أدونات مواد البناء
٨.٨	٣٢	٢١	عدد	امتيازات التعدين
١٥.٨	١٦٠	٧٧	عدد	عدد المناطق المحجوزة للنشاطات التعدينية
١١.٠	١١.٤٥	٦.٨	بالآلف كيلومتر مربع	مساحة المناطق المحجوزة للنشاطات التعدينية
١٩.١	١٢٣.٥	٥١.٦	"	المساحة الإجمالية لرخص الكشف
١.٣	٦٤٠	٦٠٠	عدد	عدد شركات ومؤسسات التعدين
٥.١	٢١٠	١٦٠	بالمليون طن	حجم المواد الخام قيد الاستغلال

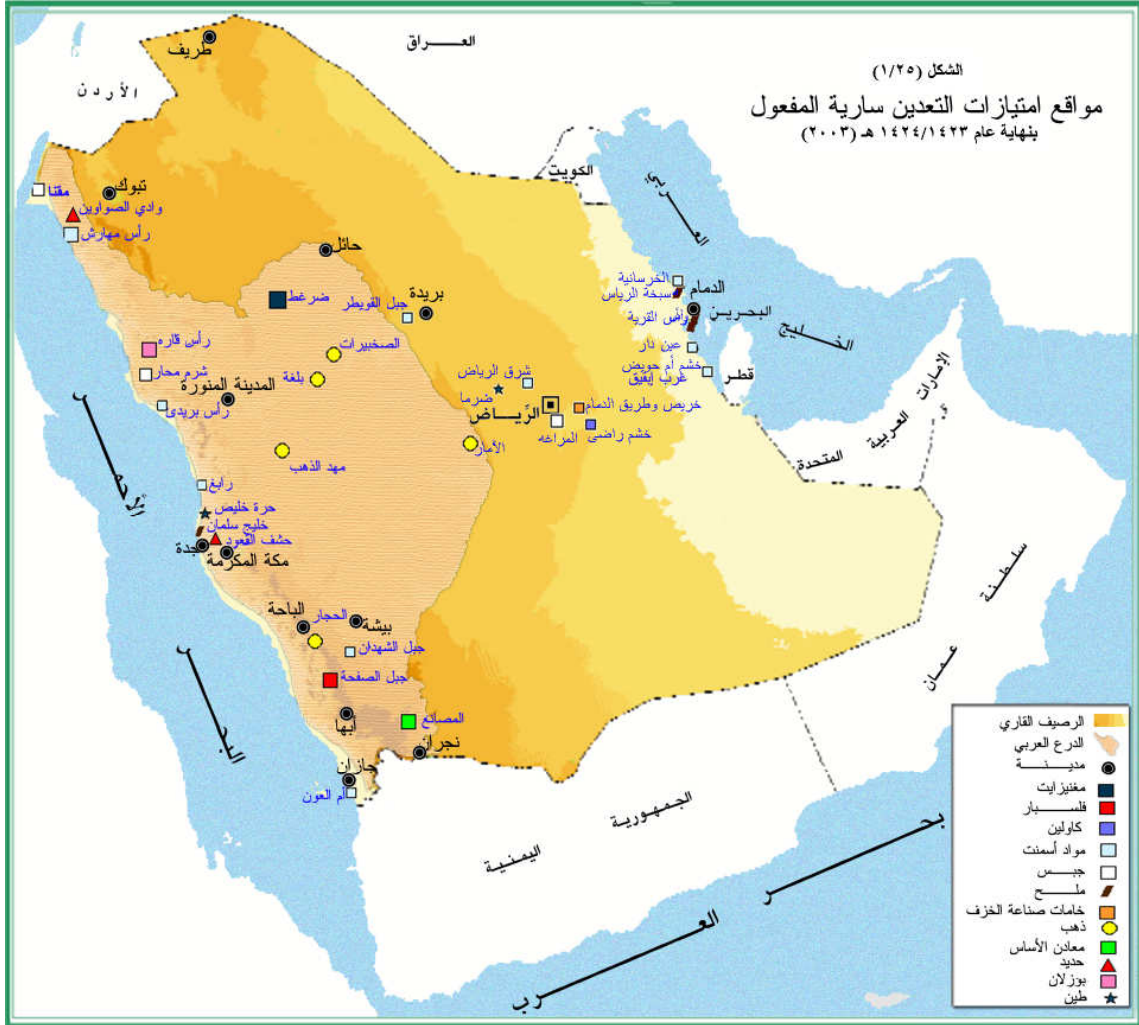
المصدر: وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية.

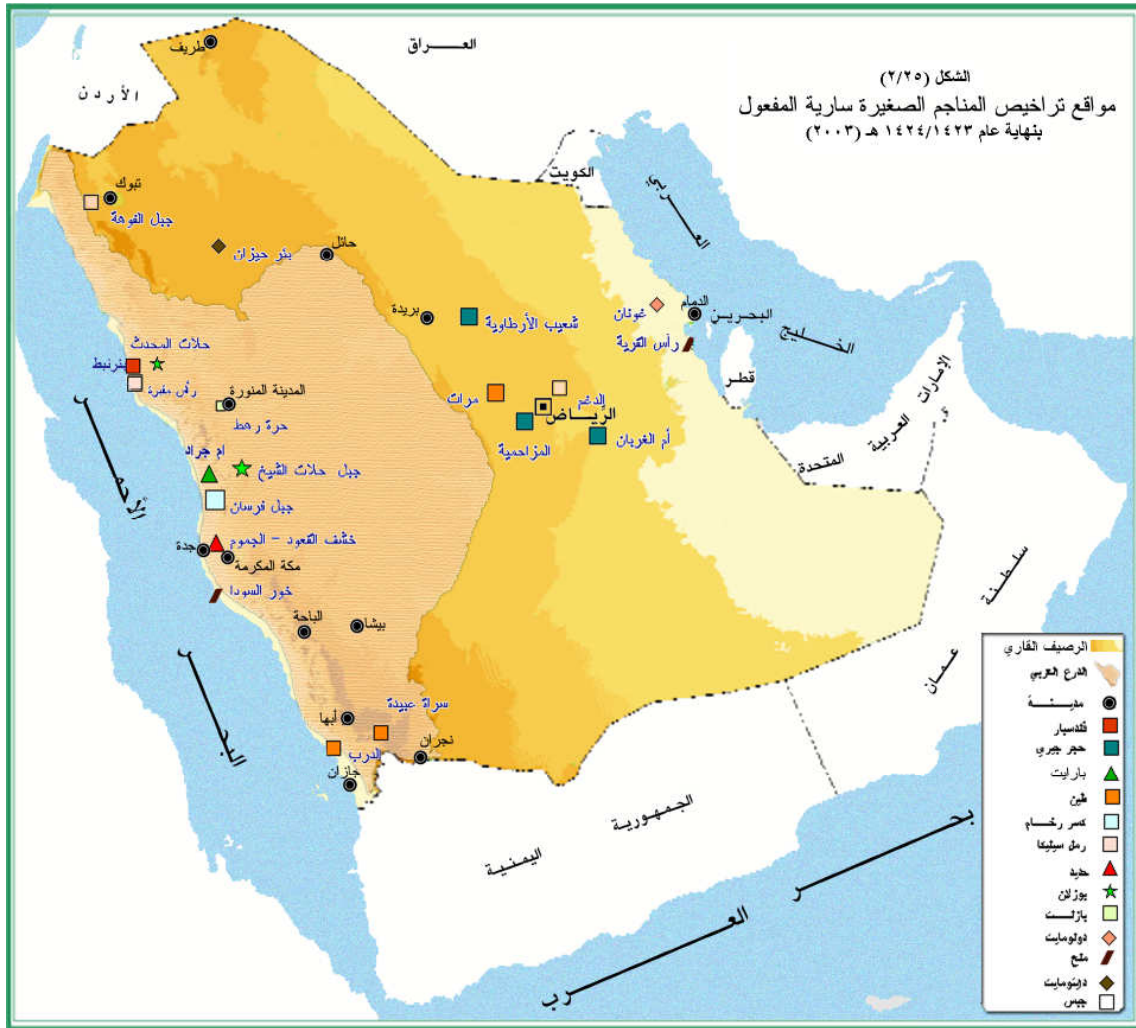
أما من حيث هيكل الإنتاج، فقد هيمنت نشاطات التعدين المتعلقة باستخراج خامات مواد البناء والمعادن الصناعية وتصنيعها على غيرها من النشاطات، فبلغت كمية المواد المستخرجة في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، (٢٠٨) ملايين طن، واحتلت حصة مواد البناء الخام مثل الرمل والحصى والجرانيت والرخام المرتبة الأولى (١٦٠ مليون طن) من مجموعة كمية المواد المستخرجة، وجاءت صناعة الإسمنت في المرتبة الثانية حيث أنتجت ثمان شركات إسمنت عاملة في المملكة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) ما يزيد على (٢٤) مليون طن من الإسمنت العادي

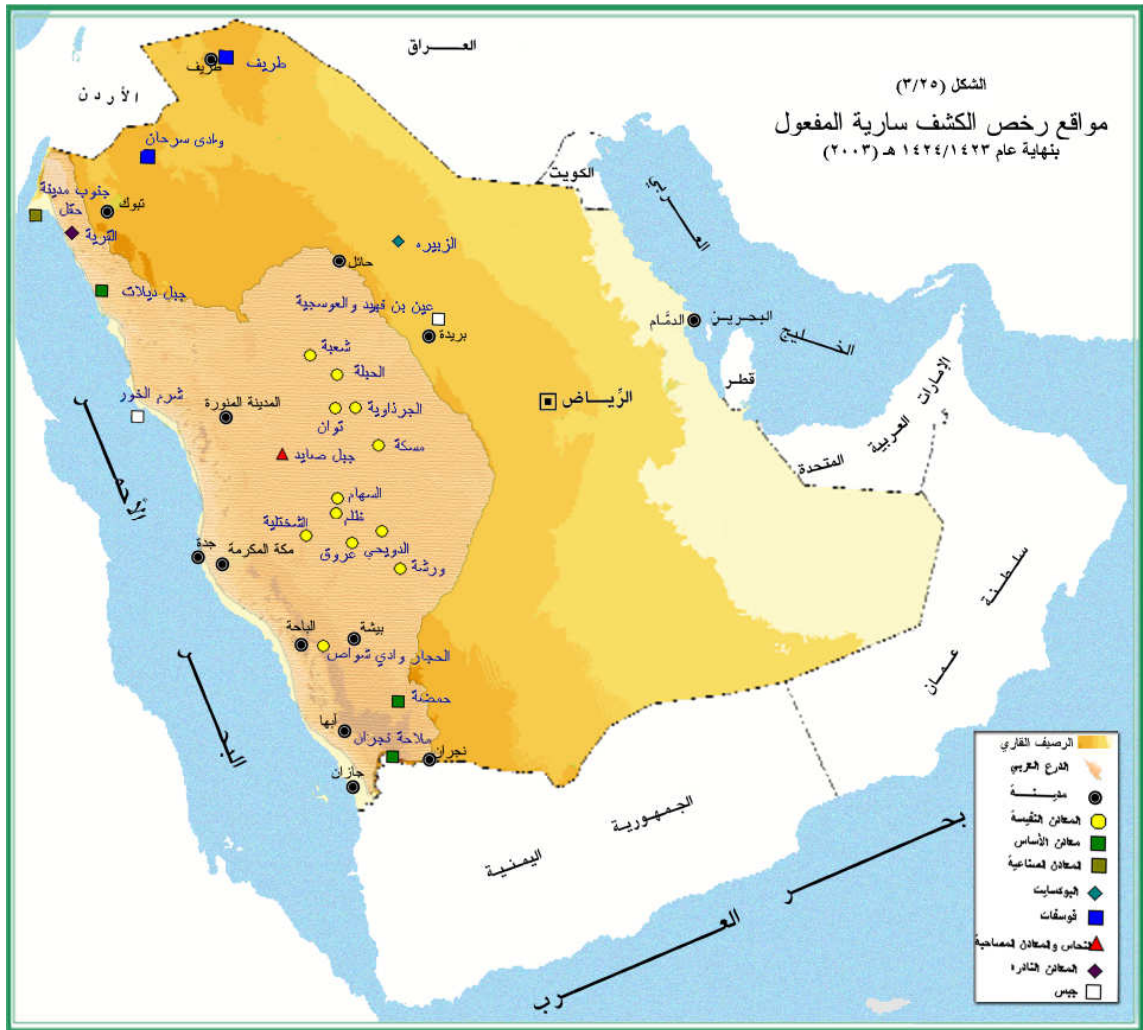
والمقاوم والبوزلاني، محققة أرباحاً تزيد على (٢.٤) بليون ريال. ويأتي إنتاج الطوب الأحمر في المرتبة الثالثة (٥ ملايين طن)، حيث يوجد في المملكة (١٥) مصنعاً لإنتاج الطوب الأحمر، ومصنعان لإنتاج الجبس، و(٣) مصانع لإنتاج الطوب المصنوع من سيليكات الكالسيوم. أما بالنسبة لأحجار الزينة (الرخام والجرانيت) فقد تم إنتاج (٨٨٠) ألف طن، ويوجد (١١) مصنعاً موزعة على مناطق المملكة. وجدير بالذكر أن معظم مصانع قطاع الثروة المعدنية تقع في مناطق الرياض (١٥ مصنعاً)، ومكة المكرمة (١٠ مصانع)، والمنطقة الشرقية (٥ مصانع).

وتشمل أعمال التعدين الجارية للمعادن النفيسة استخراج الذهب الذي تقوم به شركة التعدين العربية السعودية (معادن) وهي شركة مملوكة بالكامل للحكومة، وسيتم خصصتها خلال خطة التنمية الثامنة بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٥هـ (٢٠٠٤). ومن المؤمل أن تنشط شركات القطاع الخاص في مجال إنتاج المعادن الصناعية مثل أحجار الزينة والطوب والسيراميك والجص والحجر الجيري والفلدسبار والبازلت والبوزلان ورمل السيليكا والملح. ويخص الجدول (٢/٢٥) أوجه النشاط في قطاع الثروة المعدنية غير النفطية في المملكة.

وقد تم في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣) إنتاج (٥.٤) مليون متر مربع من السيراميك، و(١٩) ألف طن من الأدوات الصحية، و(١.٤) مليون طن من الملح، و(٨٧٦٩) كجم من الذهب، و(٣٦٤) ألف طن من رمل السيليكا، و(٦٢) ألف طن من الفلدسبار، و(٧٢٠) ألف طن من كسر الرخام، و(٤) آلاف طن من الكاولين، و(٢٦٠) ألف طن من البوزلان، و(٨٦) ألف طن من البازلت.







الجدول (٢/٢٥)
أوجه النشاط في قطاع الثروة المعدنية

النشاط	المعدن
المعادن الفلزية	
<p>يتم تعدين الحديد لأغراض صناعة الإسمنت، ويقدر إنتاج خام الحديد بنحو (٨٠) ألف طن سنوياً.</p> <p>يتم إنتاج النحاس والزنك والرصاص لكونها منتجات مرافقة لعمليات تعدين الذهب، حيث بلغ الإنتاج (٨٣٧) طن نحاس، و(١٧٩٧) طن زنك من منجم مهد الذهب عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣).</p> <p>توجد أربعة مناجم لإنتاج الذهب والفضة، تم استغلالها لاستخلاص (٨٧٦٩) كجم من الذهب، و(١٧٤٠٢) كجم من الفضة خلال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣).</p>	<p>خام الحديد:</p> <p>المعادن غير الحديدية:</p> <p>المعادن النفيسة:</p>
المعادن الصناعية	
<p>يتم تعدين مواد الكسارات والرمل في أكثر من (٨٠٠) موقع منتشرة في مختلف مناطق المملكة، حيث جرى استغلال ما مقداره (١٣٢) مليون طن من مواد الكسارات، و(٢٨) مليون طن من الرمل عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣).</p> <p>تقوم (٨) شركات باستغلال الحجر الجيري والصلصال (الطين) والرمل الحديدي والبوزلان، حيث بلغ إجمالي ما تم إنتاجه من خلال عدد (١٥) امتيازاً تحجير أكثر من (٢٤) مليون طن إسمنت عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣).</p> <p>يتم تعدين الصلصال والرمل وتصنيعها باستغلال نحو (٣٠) موقعاً عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣) وإنتاج (٥) ملايين طن.</p> <p>تعمل العديد من الشركات والمؤسسات في إنتاج وتصنيع الجرانيت والرخام والدولومايت، وتصدر جانب من هذه المنتجات، وبلغ إجمالي إنتاجها من أحجار الزينة أكثر من (٨٨٠) ألف طن عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣).</p> <p>تعمل شركات ومؤسسات عديدة في إنتاج كسر الرخام والحجر الجيري والصلصال (الطين) والرمل الزجاجي (السيليكا) والملح والجص والفتات البركاني (البوزلان) والبازلت والباريت والدولومايت الجيري والبرويدوت والفلسبار والبيروفلايت وغيرها.</p>	<p>مواد البناء الخام:</p> <p>مواد الإسمنت الخام:</p> <p>مواد الطوب الأحمر:</p> <p>أحجار الزينة:</p> <p>معادن صناعية أخرى:</p>

المصدر: وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية.

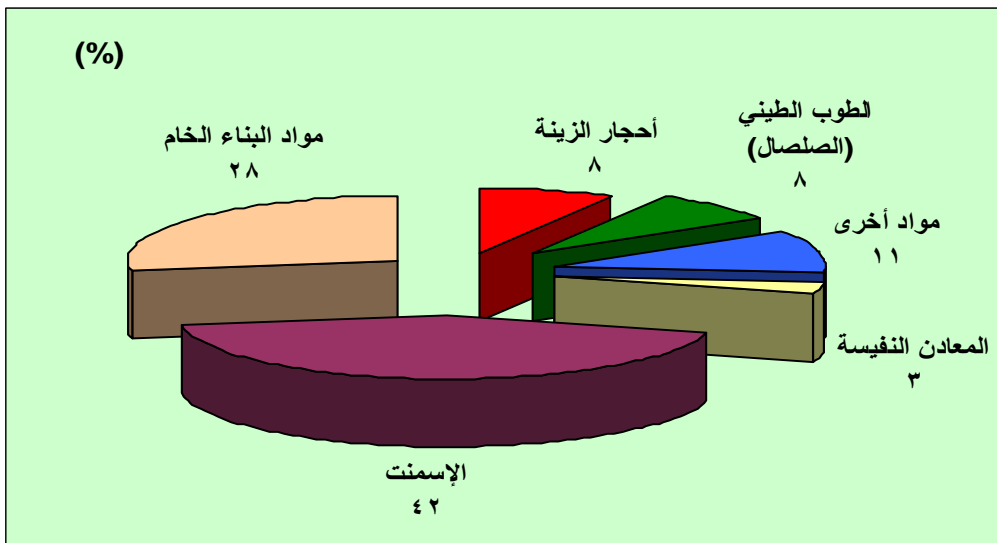
٢/٢/٢٥ الإيرادات المالية لقطاع الثروة المعدنية

بلغت إيرادات منتجات التعدين غير النفطي أكثر من (١١.٥) بليون ريال عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وبلغت أرباح المستثمرين ما يزيد عن (٣.٤) بليون ريال. ويعد الإسمنت أهم منتج تعديني في المملكة، فقد بلغت إسهاماته نحو (٤٢٪) من إجمالي الإيرادات (الشكل ٤/٢٥)، وتأتي مواد البناء الخام في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (٢٨٪)، وبلغت حصة كل من أحجار الزينة، والطوب الطيني، والمعادن النفيسة، على التوالي، (٨٪)، (٨٪)، (٣٪) من إجمالي الإيرادات، وحصة النشاطات التعدينية المتبقية (١١٪). وتجدر الإشارة إلى أن فلزات النحاس والزنك لا يزال أدأؤهما متواضعاً، إلا أن مؤشرات الإنتاج الأولي لهذين المعدنين تدل على إمكانات نمو واعدة جداً.

كما شهد قطاع الثروة المعدنية تحقيق زيادة في العائدات المالية من خلال رسوم الإيجار السطحي للتراخيص التعدينية والمقابل المادي لاستغلال الخامات المعدنية وتصديرها، حيث ارتفعت من (١٦) مليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى ما يزيد عن (٩٦) مليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

الشكل (٤/٢٥)

الإسهام النسبي لمنتجات التعدين غير النفطي في إجمالي الإيرادات التعدينية
١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)



٣/٢/٢٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي

في إطار عملية التنظيم الإداري التي شهدتها خطة التنمية السابعة، أعيدت هيكلة قطاع الثروة المعدنية، فتم إنشاء هيئة المساحة الجيولوجية السعودية كجهة تضطلع بمهام إجراء البحوث الجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية، والمسوحات الهيدروجيولوجية من أجل التنقيب عن الموارد المعدنية، ورصد النشاطات الزلزالية والبركانية والمخاطر الجيولوجية والدراسات الهندسية والبيئية وتطوير قاعدة البيانات الفنية.

ومن ناحية أخرى، فسوف تستمر وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية في مراقبة جميع النشاطات التعدينية، والإشراف على تطبيق نظام الاستثمار التعديني، وحجز المناطق المتمعدنة والعمل على إحلال الخامات المعدنية بدلاً من الخامات المستوردة. وتضم الوكالة إدارة مسؤولة عن إصدار التراخيص للنشاطات التعدينية، كما تم إنشاء مركز للخدمات الاستثمارية يقدم جميع المعلومات المتاحة للمستثمرين في قطاع الثروة المعدنية. ويجري العمل على تطوير موقع للقطاع على شبكة الإنترنت يتضمن قاعدة واسعة من البيانات والمعلومات.

وقد صدر المرسوم الملكي رقم (م/٤٧) وتاريخ ٢٠/٨/٢٥هـ (١٤٢٥/١٠/٥) (٢٠٠٤) بالموافقة على نظام الاستثمار التعديني الجديد، وبصدور هذا النظام ولوائحه التنفيذية ستتحقق خطوة مهمة في طريق الإسراع في تطوير هذا القطاع، الإطار (٢/٢٥).

٤/٢/٢٥ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الثروة المعدنية (وكالة الوزارة للثروة المعدنية، حيث كانت هيئة المساحة الجيولوجية السعودية جزءاً من الوكالة) خلال خطة التنمية السابعة (٨٢٥.٥) مليون ريال، بنسبة (١٢٥.٣٦٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/٢٥ القضايا والتحديات

يُعد قطاع الثروة المعدنية أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية. وتحقيقاً لنجاح هذا الهدف الإستراتيجي، ينبغي التصدي لبعض القضايا والتحديات التي تواجه القطاع، من أبرزها:

الإطار (٢/٢٥): سمات نظام التعدين

يتمتع نظام الاستثمار التعديني الجديد بالوضوح والشفافية، ومن أهم ملامح هذا النظام:

١. تيسير الإجراءات وتسهيل إصدار الرخص التعدينية وتسريعها.
٢. إدخال مبدأ منح الرخصة للمتقدم الأول في حالة تساوي المزايا والشروط المقدمة من طالبي الرخص على ذات المنطقة.
٣. تيسير الإجراءات وتسهيلها للحصول على رخص الاستطلاع والكشف وذلك لفسح المجال أمام أكبر عدد ممكن من المستثمرين، في حين اشترط النظام أن تتوفر في طالب رخصة الاستغلال الكفاية الفنية والمقدرة المالية.
٤. أجاز النظام للمستثمر الحصول على أي عدد من الرخص، وأن ينقب عن جميع المعادن في منطقة الرخصة، وأكد على أن الرخصة لا تعطي حاملها الحق في تملك أي جزء من الأرض محل الرخصة.
٥. يؤكد النظام على أنه لا يجوز رفض طلب الحصول على الرخصة أو عدم تجديدها إلا لمبررات وأسباب مكتوبة.
٦. ضمان معاملة جميع المستثمرين معاملة متساوية وعادلة.
٧. تحديد مدد زمنية لإتمام الإجراءات المطلوبة في النظام لضمان المصلحة العامة ومصلحة المستثمر.
٨. بالنسبة للمزايا المالية لصالح المستثمر فقد ضمن النظام مبدأ إعفاء المعدات وقطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم الجمركية، وبما أن جميع الثروات المعدنية ملك للدولة، فإن الدولة ستحصل من كل حامل رخصة تعدين غير خاضع لضريبة الدخل مقابلاً مالياً نسبته ٢٥ في المائة من دخله الصافي السنوي أو ما يماثل ضريبة الدخل أيهما أقل، على أن تحسم الزكاة المستحقة عليه من ذلك. وتحدد اللائحة المقابل المالي لرخص الاستغلال الأخرى، كما تحدد اللائحة مقدار الإيجار السطحي، وتعفي الأراضي المملوكة ملكية خاصة من دفع هذا الإيجار.
٩. إمكانية حصول المستثمر على أكثر من رخصة واحدة لمنجم صغير.
١٠. تخفيض مساحة رخص الاستكشاف من (١٠٠.٠٠٠) كيلومتر مربع إلى (١٠٠) كيلومتر مربع، لإتاحة الفرصة لأكثر عدد من المستثمرين.
١١. منح وزارة البترول والثروة المعدنية صلاحية إصدار جميع الرخص.
١٢. توحيد الصكوك الماتحة للحقوق التعدينية سواء استطلاع أو كشف أو استغلال في اسم واحد هو الرخص.

١/٣/٢٥ التجهيزات الأساسية

يُعد عدم توافر التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في معظم مناطق التعدين الواعدة عائقاً رئيساً أمام استغلال الموارد المتاحة فيها. ويعد مشروع خط سكة الحديد المزمع إنشاؤه للربط بين مناجم الفوسفات والبوكسايت في موقعي الجلاميد والزبيرة في الشمال الغربي ووسط المملكة، والمنافذ البحرية الرئيسة للمملكة، والمتوقع إنجازها خلال خطة التنمية الثامنة، خطوة مهمة نحو معالجة هذه القضية. إضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهات المختصة، تحديد مشاريع التجهيزات والخدمات المطلوبة وآليات تنفيذها، مع مراعاة الفوائد الإضافية العائدة من توفير تلك التجهيزات والخدمات على المواطنين والنشاطات الاقتصادية الأخرى القائمة والمحتملة، والتوسع في حجز المناطق المتمدنة ومناطق النشاطات التعدينية وحمايتها من التملك أو الإحداث، وتخصيصها للنشاطات التعدينية.

٢/٣/٢٥ دور القطاع الخاص

لا تزال مشاركة القطاع الخاص في مجال استغلال الخامات الفلزية دون التطلعات، وتقتصر على استغلال الخامات اللافلزية مثل مواد البناء، والطوب، وأحجار الزينة، ومواد الإسمنت، والرمل، والجص، والحجر الجيري، والبازلت، والرمل الزجاجي.

ويعزى هذا الوضع إلى أسباب عدة، منها تكلفة الاستثمار العالية لمشاريع التعدين، وتعدد جهات إكمال الإجراءات الخاصة بإصدار التراخيص، وتعدد اللوائح والإجراءات، ونقص أعداد القوى العاملة الماهرة في مجال التعدين.

وفي ظل غياب شركات تعدين أخرى منافسة، فإن معظم رخص التعدين والكشف عن الخامات المعدنية الفلزية حصلت عليها شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وقد ظهرت بعض الشركات المحلية والأجنبية في السنوات الأخيرة وحصلت على رخص تعدين لمعادن فلزية، ولكن ما زال العدد أقل من الطموحات.

لذا ينبغي تهيئة بيئة استثمارية مواتية ومحفزة لدخول شركات جديدة، كما يتعين الإسراع في إتمام عملية تخصيص شركة معادن تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٥هـ (٢٠٠٤/٥/٢٤)، واعتماد حلول فعالة لتشجيع الاستثمارات الخاصة في نشاطات التعدين، وإزالة المعوقات التي سبق ذكرها من خلال تطبيق نظام الاستثمار التعديني الجديد

والإعلان عما يتضمنه من حوافز، وفتح المجال بصورة كاملة أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، بالإضافة إلى تحفيز البنوك على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لمساندة القطاع الخاص في هذا المجال.

٣/٣/٢٥ تكامل دورات الإنتاج

يكمن الهدف النهائي لتنمية قطاع الثروة المعدنية في تحقيق أعلى درجات التكامل لجميع مراحل التصنيع التعديني وصولاً إلى تصنيع منتجات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة تمكن من تحقيق منافسة عالمية فعالة. لقد حققت صناعة التعدين القائمة مستويات مختلفة من التكامل تبعاً للمنتج، وهناك حاجة لزيادة مستوى التكامل وتنوع أوجه النشاط، وذلك في إطار الميزة التنافسية للاقتصاد السعودي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف توفير دراسات الجدوى للفرص الاستثمارية في جميع أجزاء سلسلة القيمة لنشاط التعدين، وتشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من تلك المجدية فقط، وفتح المجال أمام شركات متخصصة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية المبنية على أسس تجارية.

٤/٣/٢٥ استخدام الأراضي لأغراض التعدين

نظراً لارتباط نشاط التعدين بمواقع تواجد خامات المعادن، فإن تطور هذا النشاط يتطلب توفر إجراءات محددة تمكن الشركات من استثمار الأراضي لأغراض التعدين، ووضع قواعد واضحة تحدد حقوق كل من المستثمر والمالك وواجباتهما، مع الأخذ في الحسبان أن جميع الخامات المعدنية هي ملك للدولة.

٤/٢٥ الفرص المتاحة للقطاع الخاص

لا بد أن يؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في تنمية قطاع الثروة المعدنية، وهذا ما تستهدفه توجهات خطة التنمية الثامنة الرامية إلى اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بدعم هذا القطاع وتشجيعه. ويمثل صدور نظام الاستثمار التعديني الجديد، وتخصيص شركة معادن، ونظام الاستثمار الأجنبي الركائز الأساسية لهذا التوجه، حيث من المؤمل لنظام الاستثمار التعديني الجديد أن يستقطب المستثمرين ويشجعهم على الاستثمارات التعدينية الواعدة التي لم يتم

استغلالها بعد، وتحظى بفرص تسويقية جيدة داخلياً وخارجياً. ويوضح الجدول (٣/٢٥) الفرص الاستثمارية التعدينية المتاحة للقطاع الخاص.

الجدول (٣/٢٥)

الفرص الاستثمارية التعدينية المتاحة *

الفرص الاستثمارية والإمكانات المحتملة للنمو	القطاع الفرعي / (المجموعة)
المعادن الفلزية	
الرواسب الحديدية الحالية تحتاج لدراسات جدوى اقتصادية وأعمال استكشاف مكثفة، وقد صدر امتياز تعدين على خام حديد الصواوين.	خام الحديد
توجد إمكانات جيدة لزيادة الإنتاج من خلال استيراد خام الحديد بفضل الميزة النسبية للمملكة في موارد الطاقة.	إنتاج الحديد والفولاذ
إمكانية محتملة لمشروع جديد للتنتالوم حيث صدرت رخصة استكشاف لمكمن القرية الذي يعد أحد المكامن الواعدة، ويقع على بعد ٨٥ كيلومتر جنوب غرب مدينة تبوك.	التنتالوم، الكروم، الكوبالت، المنغنيز، الموليبدنوم، النيكل، التيتانيوم، التنجستين، الفاناديوم
يتوقع أن يؤدي استغلال مكمن البوكسيت في الزبيرة إلى تحقيق نمو قطاعي كبير في مجال تعدين وإنتاج البوكسيت، وبالتالي صناعة الألومينا والألمنيوم في المملكة.	البوكسيت
في الوقت الحاضر لخامات النحاس إمكانات جيدة للاستثمار من بين هذه المجموعة، وقد صدرت عدة رخص كشف على هذه الخامات.	النحاس، الزنك، الرصاص
إمكانات محتملة لزيادة الإنتاج من خلال استيراد المواد الخام والاستفادة من الميزة النسبية في الطاقة.	إنتاج المعادن الأولية

الفرص الاستثمارية والإمكانات المحتملة للنمو	القطاع الفرعي / (المجموعة)
المعادن النفيسة	
تتطلب المحافظة على مستوى الإنتاج الحالي أو زيادته ضرورة فتح المجال للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في الذهب، وهذا ما يتيح نظام الاستثمار التعديني الجديد.	الذهب
يتم إنتاج الفضة في الوقت الحاضر منتجاً مرافقاً في عمليات تعدين الذهب. وتعد محدودية المكامن المعروفة وأوضاع السوق العالمي من العوامل المحددة لنموه.	الفضة
المعادن الصناعية	
يعتمد النمو على حجم النشاط في قطاع الإنشاءات المحلي، حيث إن خيارات التصدير ما زالت محدودة، وقد ارتفع في السنوات الأخيرة في مجال تصدير رمل السيليكا والبازلت والحجر الجيري، محققاً تحسناً جيداً.	مواد البناء
يعتمد النمو على حجم النشاط في قطاع الإنشاءات المحلي، وخيارات التصدير جيدة جداً.	المواد الخام للإسمنت
يعتمد النمو على حجم النشاط في قطاع الإنشاءات المحلي، إذ إن خيارات التصدير محدودة، نظراً لوجود سوق محلي نشط يستوعب المنتج.	المواد الخام للطوب
يعتمد النمو على حجم النشاط في قطاع الإنشاءات المحلي، وخيارات التصدير جيدة جداً في مجال الجرانيت والحجر الجيري وكسر الرخام.	أحجار الزينة
من المقرر أن يبدأ الإنتاج عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، وإمكانات النمو واعدة جداً.	صخور الفوسفات
إمكانات واعدة جداً في الاستغلال الداخلي والتصدير، وحالياً يستغل بكميات كبيرة محلياً، مع تحسن ملموس في تصدير بعض منتجات هذه الخامات للدول المجاورة.	معادن صناعية أخرى (الكاولين، الجبس، رمل السيليكا، الملح، المغنيسيت، الدولومايت، الفلدسبار الصلصال، الحجر الجيري (لغير الإسمنت)، البنتونايت، الدياتومايت)، وغيرها.

* تشمل المستغلة والمحتملة.

المصدر: وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية.
هيئة المساحة الجيولوجية السعودية.

٥/٢٥ الرؤية المستقبلية

يتوقع أن يتسارع نمو قطاع الثروة المعدنية خلال خطة التنمية الثامنة نتيجة لصدور نظام الاستثمار التعديني الجديد الذي سوف يستقطب المستثمرين ويزيد من استثماراتهم، الأمر الذي سوف يؤدي لزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ويزيد من الصادرات التعدينية ليصل معدل متوسط النمو السنوي خلال خطة التنمية الثامنة نحو (٧.٩٪) على أمل أن يتم استثمار بعض المشاريع التعدينية الكبيرة مثل الفوسفات لصناعة الأسمدة والبوكسايت لصناعة الألومينا والألمونيوم.

وحتى يمكن الوصول لهذا النمو المستهدف يتطلب الأمر تعزيز صناعة التعدين القائمة ورفع معدل الاستثمار فيها، وتنويع القاعدة الإنتاجية للقطاع، كما ينبغي التركيز على تعزيز القيمة المضافة للمنتجات التعدينية من خلال تصنيعها محلياً وتحويلها إلى سلع وسيطة أو نهائية، بالاستفادة من الميزة النسبية للمملكة المتمثلة في توفر مصادر كبيرة للطاقة بأسعار منافسة، والعمل على تحقيق تكامل هذه الأنشطة ضمن منظومة التصنيع الوطنية.

ومن المؤمل أن تؤدي الاستثمارات الوطنية والأجنبية دوراً مهماً متتامياً في تنمية قطاع الثروة المعدنية، وأن تقتصر مهمة الدولة على تنظيم الأنشطة التعدينية، والتنقيب عن الموارد المعدنية، وإنتاج الخرائط الجيولوجية، ومنح الرخص وحجز المناطق المتمعدنة، وتشجيع الاستثمار، وتوفير المعلومات للمستثمرين.

٦/٢٥ استراتيجية التنمية

١/٦/٢٥ الأهداف العامة

تستهدف خطة التنمية الثامنة تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز تنمية استغلال الثروات المعدنية.
- تحقيق عوائد مناسبة للدولة من النشاطات التعدينية.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاطات التعدينية.
- تنويع النشاط التعديني، وتشجيع الإنتاج الأولي للمواد الخام ومعالجته.
- تشجيع الصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتجات التعدينية المحلية.

٢/٦/٢٥ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع الثروة المعدنية في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية :

- زيادة فرص الاستثمار في قطاع التعدين.
- رصد التواجدات والمكامن المعدنية بالمملكة وتقويمها وحمايتها.
- تطوير قاعدة معلومات الثروة المعدنية بالمملكة.
- تنمية العمالة الوطنية في الجهات المعنية بقطاع التعدين وبناء قدراتها.
- دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارهما.
- حث وتحفيز البنوك وصناديق التمويل المحلية على إقراض شركات التعدين ودعمها.
- توفير البنية الأساسية للمشاريع التعدينية الكبيرة.
- تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية بشأن المكامن المعدنية وفرص استثمارها.

٣/٦/٢٥ الأهداف المحددة

- من المتوقع أن يصل معدل النمو السنوي لقطاع الثروة المعدنية خلال خطة التنمية الثامنة نحو (٧.٩٪)، كما يتوقع خلال الخطة تحقيق ما يلي:
- إصدار استراتيجية الثروة المعدنية والتي تشمل سياسة شاملة لهذا القطاع بداية من مرحلة المسح الجيولوجي حتى مرحلة التصنيع والتصدير.
 - توفير التجهيزات الأساسية في مناطق الاستثمار التعديني.
 - الانتهاء من تخصيص شركة التعدين العربية السعودية (معادن).
 - تدشين موقع قاعدة معلومات الثروة المعدنية على شبكة الإنترنت.
 - إعداد المعايير والمقاييس البيئية وتطبيقها.
 - إعداد الخرائط الجيولوجية الأساسية وقواعد معلومات الثروة المعدنية اللازمة لتحديد التواجدات والمكامن المعدنية بالمملكة وتيسيرها للمستثمرين.
 - الانتهاء من تحديد مؤشرات تنمية قطاع الثروة المعدنية ومتابعتها خلال خطة التنمية الثامنة.

٧/٢٥ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع الثروة المعدنية (وكالة الوزارة للثروة المعدنية وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية) خلال خطة التنمية الثامنة (١١٩٦.٤٦) مليون ريال مخصصة لتمويل برامج الإدارة والتشغيل، والصيانة، وتنمية العمالة الوطنية، وتنمية الاستثمارات التعدينية، ودعم ومتابعة الاستثمارات التعدينية، والمسح والتنقيب، والدراسات الجيولوجية، وتقنية المعلومات.

الفصل السادس والعشرون الزراعة

٢٦. الزراعة

١/٢٦ المقدمة

يؤدي قطاع الزراعة دوراً رئيساً في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إسهامه في تحقيق الأمن الغذائي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة. وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً خلال خطط التنمية المتعاقبة بفضل ما أولته له الدولة من دعم ورعاية.

يستعرض هذا الفصل الوضع الراهن في قطاع الزراعة موضعاً ما تحقق خلال خطة التنمية السابعة، كما يبين القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها خلال خطة التنمية الثامنة، ويلقي الضوء على الطلب على المنتجات الزراعية، والرؤية المستقبلية للقطاع، ويتناول الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة وسياساتها وأهدافها المحددة فيما يتعلق بهذا القطاع.

٢/٢٦ الوضع الراهن

١/٢/٢٦ التطورات

حقق قطاع الزراعة معدل نمو سنوي متوسط قدره (٢٪) خلال خطة التنمية السابعة، مما أدى إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع من (٣٤.٤٤) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٣٨.٠١) بليون ريال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، كما بلغ متوسط إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات خطة التنمية السابعة ما يقرب من (٥.٥٪) بالأسعار الثابتة، وبلغت الاستثمارات الزراعية نحو (١٨.٨) بليون ريال خلال الخطة، وهو ما يشير إلى الأهمية النسبية للقطاع واستمرار جاذبيته للاستثمار.

٢/٢/٢٦ المساحات المحصولية والإنتاج

شهدت المساحة المحصولية الإجمالية انخفاضاً بلغ نحو (٦.٤٪) خلال خطة التنمية السابعة، وينسجم هذا الانخفاض مع استراتيجية المملكة الهادفة إلى ترشيد الزراعة كثيفة

الاستهلاك للمياه مثل زراعة الحبوب والأعلاف، والتحول نحو زراعة المحاصيل ذات الكفاءة العالية في استخدامات المياه مثل الخضروات والفواكه. وفي هذا الإطار انخفضت مساحة محاصيل الأعلاف بنسبة (٢٢.٣٪)، ومساحة الحبوب بنسبة (٨.٥٪). من ناحية أخرى ارتفعت مساحة الخضروات بنسبة (٢٦.١٪) لتشكل (١٠.١٪) من إجمالي المساحة المحصولية مقابل (٧.٥٪) في بداية الخطة، كما ارتفعت المساحة المخصصة للفواكه بنسبة (٦.٣٪) - تشكل التمور أكثر من (٧.٠٪) من إجمالي مساحتها - ليبلغ نصيبها (١٧.٦٪) من إجمالي المساحة المحصولية مقابل (١٥.٥٪) في بداية الخطة، الجدول (١/٢٦).

وفي ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٤) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) القاضي بتخفيض سعر شراء القمح من الإنتاج المحلي من (١.٥) ريال إلى (١) ريال للكيلوجرام بدءاً من موسم عام ١٤٢٥/١١/٢٦هـ (٢٠٠٥)، والسماح للشركات الزراعية بتوريد إنتاجها من القمح للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بكمية تتراوح ما بين (٣٠٠) ألف إلى (٦٠٠) ألف طن سنوياً، والتوجيه السامي بإيقاف توزيع الأراضي الزراعية لمدة خمس سنوات ابتداءً من ١٤٢٣/١٢/٢٥هـ (٢٠٠٣)، وتولي وزارة المياه والكهرباء إعادة تقويم سياسات المياه في إطار الخطة الوطنية للمياه، فمن المتوقع عدم التوسع في زراعة الحبوب والأعلاف الخضراء، والعمل على استغلال المزايا النسبية لمناطق الإنتاج.

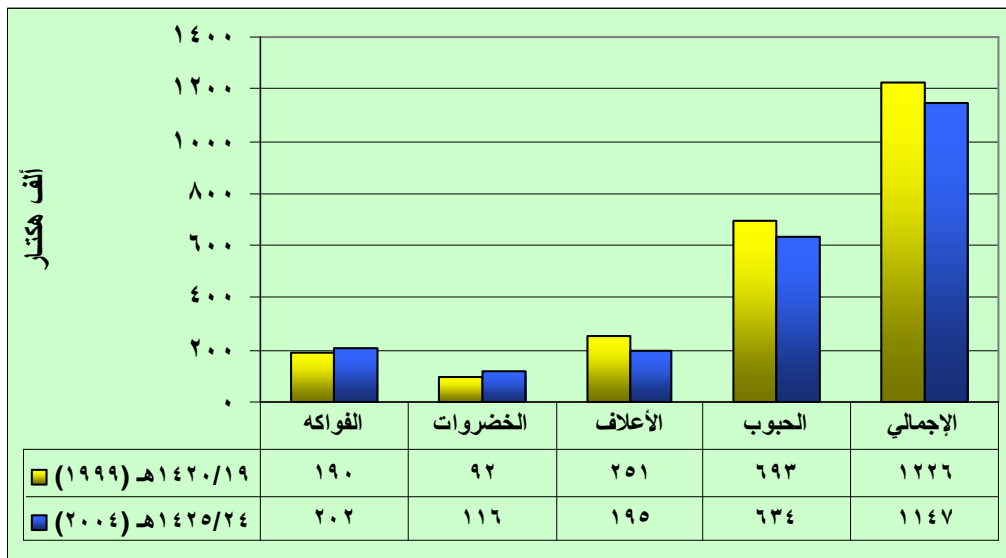
وفي مجال الإنتاج، حققت المنتجات الزراعية الرئيسية معدل نمو سنوي إيجابي خلال خطة التنمية السابعة تراوح ما بين (٠.٦٪) و(٥.٥٪)، الجدول (٢/٢٦). وتشير هذه المعدلات إلى التوسع في إنتاج السلع التي تعتمد على كثافة رأس المال، وفي مقدمتها الألبان الطازجة والأسماك ولحوم الدواجن والخضروات والفواكه، وهو ما يوافق ظروف المملكة المناخية ومواردها المائية.

الجدول (١/٢٦)
تطور المساحة المحصولية
خطة التنمية السابعة

معدل التغير خلال الخطة (%)	١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤)		١٤٢٠/١٩هـ - (١٩٩٩)		البيان
	الحصة النسبية (%)	المساحة (ألف هكتار)	الحصة النسبية (%)	المساحة (ألف هكتار)	
٨.٥-	٥٥.٣	٦٣٤	٥٦.٥	٦٩٣	حبوب
٢٢.٣-	١٧.٠	١٩٥	٢٠.٥	٢٥١	أعلاف
٢٦.١	١٠.١	١١٦	٧.٥	٩٢	خضروات
٦.٣	١٧.٦	٢٠٢	١٥.٥	١٩٠	فواكه
٦.٤-	١٠٠.٠	١١٤٧	١٠٠.٠	١٢٢٦	الإجمالي

المصدر: وزارة الزراعة.

الشكل (١/٢٦)
تطور المساحة المحصولية
خطة التنمية السابعة



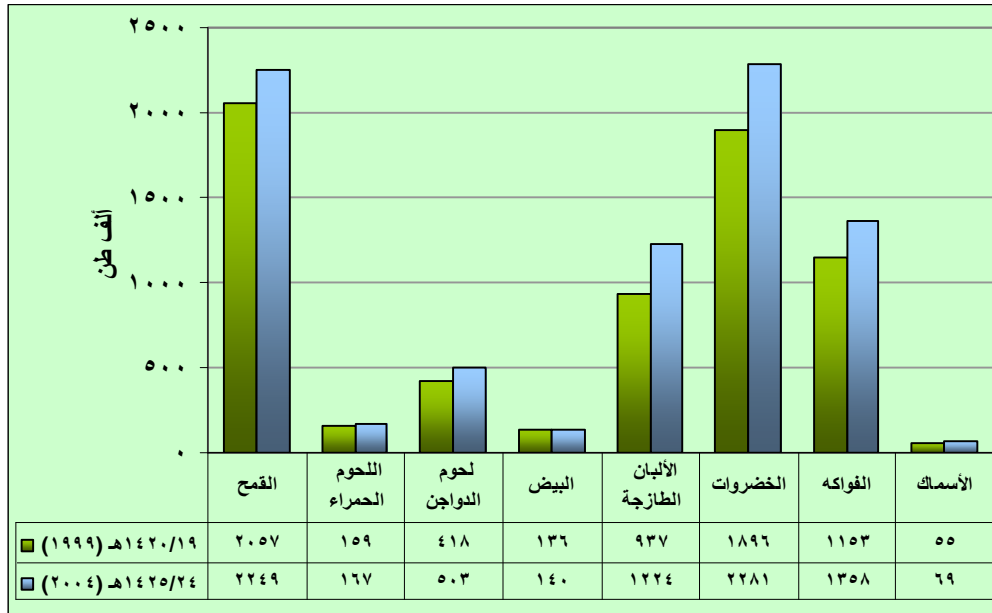
الجدول (٢/٢٦)
تطور الإنتاج المحلي لبعض المنتجات الزراعية
خطة التنمية السابعة

(ألف طن)

المنتج	١٩٩٩/٢٠٠٤ هـ	٢٠٠٤/٢٠٠٤ هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
القمح	٢٠٥٧	٢٢٤٩	١.٨
اللحوم الحمراء	١٥٩	١٦٧	١.٠
لحوم الدواجن	٤١٨	٥٠٣	٣.٨
البيض	١٣٦	١٤٠	٠.٦
الألبان الطازجة	٩٣٧	١٢٢٤	٥.٥
الخضروات	١٨٩٦	٢٢٨١	٣.٨
الفواكه	١١٥٣	١٣٥٨	٣.٣
الأسماك	٥٥	٦٩	٤.٦

المصدر: وزارة الزراعة

الشكل (٢/٢٦)
تطور الإنتاج المحلي لبعض المنتجات الزراعية
خطة التنمية السابعة



وبالنسبة للثروة الحيوانية، فقد ارتفع عدد الأبقار بنسبة (١٨.٢٪)، معظمها في القطاع المتخصص، في حين انخفضت أعداد الضأن والماعز بنسبة (١.٤٪) و(٥.٤٪) على التوالي، وكانت الزيادة في أعداد الإبل طفيفة (١.٦٪)، في حين ارتفعت أعداد الدواجن بنسبة (٣٢.٣٪) بنهاية الخطة، الجدول (٣/٢٦). وتشير هذه البيانات إلى توافق اتجاهات النمو مع توجهات الخطة في تعزيز القدرات الإنتاجية.

وفي مجال الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، استمرت المملكة في تحقيق فائض إنتاجي من الألبان الطازجة والبيض، وحققت الاكتفاء الذاتي من القمح، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن (٦٤٪)، ومن الخضروات والفواكه (٨٢.١٪) و(٦٠.٦٪) على التوالي، في حين انخفضت النسبة للحوم الحمراء والأسماك، الجدول (٤/٢٦). واستمرت المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، خلال خطة التنمية السابعة، في توفير احتياجات المملكة من الدقيق باستخدام القمح المنتج محلياً، وذلك بجانب الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من القمح، وتصنيع الأعلاف.

الجدول (٣/٢٦)

تطور أعداد الحيوانات والدواجن *
خطة التنمية السابعة

(ألف رأس)

معدل التغير خلال الخطة (%)	١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤)			١٤٢٠/١٩هـ - (١٩٩٩)			النوع
	إجمالي	قطاع متخصص	قطاع تقليدي	إجمالي	قطاع متخصص	قطاع تقليدي	
١.٦	٢٥٩	-	٢٥٩	٢٥٥	-	٢٥٥	إبل
١٨.٢	٣٣١	١٩٢	١٣٩	٢٨٠	١٤٩	١٣١	أبقار
١.٤-	٧٤٥٠	٩٥٥	٦٤٩٥	٧٥٥٤	٧٩٤	٦٧٦٠	ضأن
٥.٤-	٢٢٤١	-	٢٢٤١	٢٣٦٨	-	٢٣٦٨	ماعز
٣٢.٣	٤٥٤٠٩١	٤٥٣٥٨٠	٥١١	٣٤٣١٨٥	٣٤٢٧٠٠	٤٨٥	دواجن

* البيانات لا تشمل حيوانات البادية والتي خارج المزارع.
المصدر: وزارة الزراعة.

الجدول (٤/٢٦)

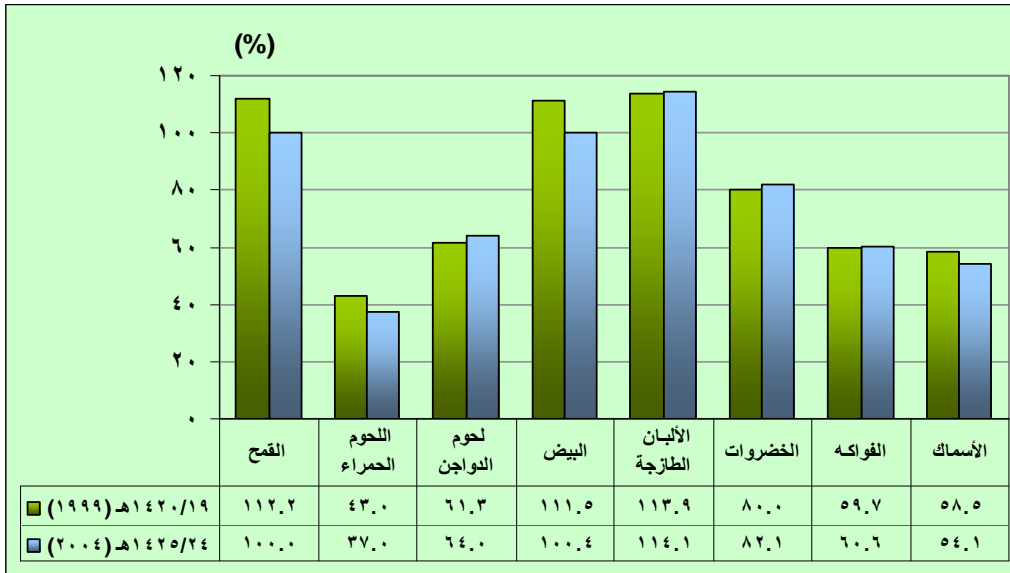
تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية
خطة التنمية السابعة

المنتج	نسبة الاكتفاء الذاتي (%) ١٩٩٩-٢٠٠٤	نسبة الاكتفاء الذاتي (%) ٢٠٠٤-٢٠١٩	الزيادة / (النقص)
القمح	١١٢.٢	١٠٠.٠	١٢.٢-
اللحوم الحمراء	٤٣.٠	٣٧.٠	٦.٠-
لحوم الدواجن	٦١.٣	٦٤.٠	٢.٧
البيض	١١١.٥	١٠٠.٤	١١.١-
الألبان الطازجة	١١٣.٩	١١٤.١	٠.٢
الخضروات	٨٠.٠	٨٢.١	٢.١
الفواكه	٥٩.٧	٦٠.٦	٠.٩
الأسماك	٥٨.٥	٥٤.١	٤.٤-

المصدر: وزارة الزراعة.

الشكل (٣/٢٦)

تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية
خطة التنمية السابعة



٣/٢/٢٦ القروض والإعانات الزراعية

استمر تقديم الدعم للقطاع الزراعي خلال خطة التنمية السابعة في صورة قروض ميسرة وإعانات قدمها البنك الزراعي العربي السعودي، حيث بلغ معدل القروض الممنوحة للقطاع خلال خطة التنمية السابعة نحو (١.١٦) بليون ريال سنوياً، وهو ما يعادل نحو ضعف ما تم تقديمه خلال خطة التنمية السادسة. لقد شكّلت القروض متوسطة الأجل ما نسبته (٨٩.٤٪) من إجمالي القروض، وقدم البنك إعانات بلغ متوسطها السنوي (٢٢٩) مليون ريال.

وقد تم خلال خطة التنمية السابعة شراء بعض المحاصيل الزراعية بأسعار تشجيعية، حيث تم شراء القمح بسعر (١.٥) ريال/كيلوجرام، إضافة إلى ما قدم من إعانة للشعير المستورد، وأعلاف الدواجن بلغ معدلها (١٥٠) ريال/طن، و(١٦٠) ريال/طن على التوالي، كما استمر دعم فساتل النخيل بواقع (٥٠) ريال/فسيلة، إضافة لشراء بعض أنواع التمور بسعر (٣) ريال/كيلوجرام لكمية بلغت نحو (٢١) ألف طن سنوياً.

٤/٢/٢٦ التطوير المؤسسي والتنظيمي

اقتضت مسيرة التنمية الزراعية خلال خطة التنمية السابعة العديد من التطورات في هيكل وزارة الزراعة وتنظيمها لمواكبة متطلبات الظروف المرحلية والمستجدات، كان من أبرزها فصل وكالة شؤون المياه عن الوزارة وإنشاء وزارة للمياه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) وتاريخ ٢٥/٤/٢٢٢هـ (٢٠٠١/٧/١٦)، كما عمدت الوزارة خلال الخطة إلى مراجعة أداء الإدارات الفنية من أجل زيادة الكفاءة وحسن الأداء، وقامت بإعادة تنظيم الإدارات المعنية بتطوير الإنتاج الحيواني وضمها للوكالة المساعدة للثروة الحيوانية التي تم إنشاؤها حديثاً.

وتقدم وزارة الزراعة خدماتها من خلال (٢٥) مديرية يرتبط بها (١١٧) فرعاً موزعة على جميع مناطق المملكة، إضافة إلى مراكز الأبحاث الزراعية والمحاجر النباتية والحيوانية، المنتشرة في المنافذ البرية والبحرية والجوية، والتي أسهمت وما زالت تسهم بشكل إيجابي في تقديم الخدمات وتنفيذ خطط الوزارة في مختلف مناطق المملكة.

وفي إطار استراتيجية التخصيص التي أقرها المجلس الاقتصادي الأعلى، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ٦/٩/٢٣هـ (٢٠٠٢/١١/١١)، فقد تم إعداد دراسة أولية عن تخصيص صوامع الغلال ومطاحن الدقيق تمهيداً لإعداد الدراسة النهائية حول كيفية

إكمال عملية التخصيص، كما يجري تأجير مواقع مناسبة للقطاع الخاص في أراضي الغابات والأراضي البور وفي المتنزهات الوطنية لتوفير الخدمات ذات الأهمية للنشاط السياحي والترفيهي وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٥) وتاريخ ٢٧/١١/١٩٤١ هـ (١٥/٣/١٩٩٩)، وأيضاً الاتفاق مع القطاع الخاص لتشغيل بعض المحاجر الحيوانية.

٥/٢/٢٦ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع الزراعة (وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق) خلال خطة التنمية السابعة (٦٨٢٨) مليون ريال، وذلك بنسبة (٩٥.٦٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/٢٦ القضايا والتحديات

بالرغم من التطورات الإيجابية التي حققها قطاع الزراعة خلال خطة التنمية السابعة في مختلف الجوانب، إلا أن هناك قضايا وتحديات ينبغي الاستمرار في التصدي لها ومعالجتها خلال خطة التنمية الثامنة، من أبرزها:

١/٣/٢٦ الكفاءة الاقتصادية للمحاصيل الزراعية

أوضحت الدراسات أن العائد على استخدام المياه في قطاع الزراعة يقل كثيراً عن العائد المحقق في القطاعين البلدي والصناعي، إذ يزيد العائد في القطاع البلدي بنسبة (٥٠٪) عن المحقق في القطاع الزراعي، ويمثل العائد المحقق في القطاع الصناعي نحو خمسة أضعاف المحقق في القطاع الزراعي. من جانب آخر هنالك بعض النشاطات الزراعية التي تحقق عائدات عالية على المياه تضاهي تلك المحققة في النشاطات الصناعية مثل زراعة الخضروات في البيوت المحمية. ويوضح الجدول (٥/٢٦) قيمة العائد على كل ألف متر مكعب من المياه لبعض المحاصيل الرئيسية، حيث تقدر قيمة عائد المياه لمحصول القمح بنحو (٦١٠) ريالات، وذلك مقابل (٢٠٥٠) ريالاً للخضروات، و(١٤٦٦) ريالاً للتمور.

وفي إطار الانفتاح المتزايد على الأسواق العالمية، مع ما تنطوي عليه من أجواء منافسة، فمن المتوقع ارتفاع تكاليف الإنتاج عند استخدام الموارد المائية المتاحة وفقاً للأسس

اقتصادية سليمة، تأخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان، وبما أن تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي لم يعد مطلباً استراتيجياً في ظل مقتضيات العولمة والاتفاقيات الدولية، فإن الوضع يستوجب الاستمرار في مراجعة السياسات الزراعية وبخاصة تلك المتعلقة بدعم الأسعار، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة للارتقاء بكفاءة استخدام الموارد، والاتجاه نحو إنتاج المحاصيل عالية القيمة المضافة.

الجدول (٥/٢٦)

تقديرات الكثافة المائية والعوائد النسبية لبعض المحاصيل الرئيسية

المحصول	معدل استهلاك المياه (متر مكعب / هكتار / السنة)	متوسط الإنتاجية (طن / هكتار)	أسعار المنتجين (ريال / طن)	العائد على المياه (ريال/ألف متر مكعب من المياه)
القمح	٨.٠٠٠	٤.٨٨	١٠٠٠	٦١٠
الخضروات (طماطم، بصل، بطاطس)	١٥.٠٠٠	٢٠.٥	١٥٠٠	٢٠٥٠
التمور	٢٦.٠٠٠	٦.٢٥	٦١٠٠	١٤٦٦

المصدر: وزارة الزراعة.

٢/٣/٢٦ كفاءة نظم الري

شهدت المملكة تقدماً ملحوظاً في استخدام نظم الري الحديثة ذات الكفاءة العالية التي أصبحت تغطي نحو (٦٧٪) من المساحات المروية. وتشكل الأراضي الزراعية القديمة (التقليدية) نحو ثلث المساحة الكلية، وما زال معظمها يستخدم نظم الري التقليدية ذات الكفاءة المنخفضة. ونظراً لعدم توافر معلومات كافية ودقيقة عن العوامل التي أخرت إقبال المزارعين على تطبيق نظم الري الحديثة بشكل أوسع، ينبغي إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث لتحديد مستوى كفاءة الوسائل المستخدمة في الري، ومراجعة أساليبها من أجل توفير مياه الري حسب الحاجة الفعلية لكل محصول، وصولاً إلى تحسين مستوى الكفاءة، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن الطرق التقليدية في استخدامات مياه الري بهدف إعادة تأهيلها أينما وجدت ورفع مستوى وعي صغار المزارعين بأهميتها، وتوجيههم للاستفادة من الدعم الحكومي لنظم الري الحديثة في إطار قرار

مجلس الوزراء رقم (٢١٧) وتاريخ ٢٨/٧/٢٥١٤هـ (٢٠٠٤) القاضي بإعادة هيكلة الإعانات الزراعية.

٣/٣/٢٦ الاهتمام بمياه الصرف المعالجة لأغراض الزراعة

لم تحظ معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الأغراض الزراعية باهتمام كافٍ في الماضي بالرغم من الفوائد المؤكدة لهذا الاستخدام والتي من أهمها: منع التلوث المباشر للسواحل والأودية والقنوات ومصادر المياه السطحية الأخرى، والمحافظة على المياه، وتوفير مصدر موثوق لإمدادات المياه للمزارعين. ومن شأن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة توفير كميات كبيرة من المياه الجوفية العذبة التي تستخدم حالياً للأغراض الزراعية وبالتالي إتاحتها لاستخدامات أخرى (راجع فصل المياه).

٤/٣/٢٦ العرض والطلب على المنتجات السمكية

بالرغم مما قدمته الدولة من دعم ورعاية للصيد والاستزراع السمكي، إلا أن المتحقق من المنتجات السمكية لا يزال محدوداً حيث لم تتجاوز زيادة الإنتاج خلال خطة التنمية السابعة (١٤) ألف طن، فقد ارتفع الإنتاج من نحو (٥٥) ألف طن في بداية الخطة إلى نحو (٦٩) ألف طن في نهايتها. ويشكل حجم هذا الإنتاج ما نسبته (٥٤.١٪) فقط من الطلب الكلي البالغ (١٢٧.٥) ألف طن بنهاية خطة التنمية السابعة.

ويعزى هذا الوضع إلى عدة أسباب من بينها: انخفاض كفاءة الصيد في المياه الإقليمية نتيجة استخدام القوارب والوسائل التقليدية، وضعف إمكانات الصيادين الحالية، وارتفاع تكلفة الإنتاج.

إن التعامل مع هذا الوضع يتطلب توفير أساليب تمويل وحوافز للمستثمرين، تشجيعهم على الدخول في مجالات الاستزراع السمكي والتصنيع، مع تقديم المساعدة للصيادين، وبخاصة الصغار منهم، من خلال برامج لتحسين الإنتاجية، وحفظ المنتجات ونقلها، ودعم استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة، وإنشاء المراسي، وتضمين الاتفاقيات التي تبرمها المملكة مع دول الجوار بنوداً تسمح باستغلال الثروات السمكية المتوفرة.

٥/٣/٢٦ الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للتمور

تُعد التمور محصولاً استراتيجياً في المملكة بسبب عوامل المناخ الملائمة وخبرة المزارعين الطويلة المكتسبة. وقد بلغ عدد أشجار النخيل المزروعة في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) نحو (٢١) مليون نخلة يقدر إنتاجها بنحو (٨٨٤) ألف طن وفقاً لإحصاءات وزارة الزراعة، مما يجعل المملكة ثالث أكبر الدول المنتجة للتمور في العالم. ورغم ذلك يعاني هذا القطاع من مشكلات تدني الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، حيث لم تزد صادرات المملكة من التمور عن (٨.٨٪) من إجمالي صادرات التمور العالمية وهو ما يعادل (٤.١٪) فقط من إجمالي الإنتاج المحلي، هذا بالرغم من تقديم التمور ضمن المعونات الخارجية. علاوة على ذلك تبرز مسألة تدني الأسعار الخارجية لتمور المملكة مقارنة بالأسعار التي تحظى بها تمور الدول المنافسة، والتفاوت الكبير في الأسعار المحلية للأصناف المختلفة، مما يعكس وجود معوقات رئيسية في الإنتاج والتسويق تستوجب الاهتمام والمعالجة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الأمر السامي رقم (٧/ب/١٨٠٧٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٨هـ (٢٠٠٤/٥/٢٧) القاضي بأن يتولى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية إنشاء مركز منطور لدعم إنتاج التمور وتسويقها بالتعاون مع وزارة الزراعة. إضافة لذلك، فإن الوضع يتطلب تفعيل دور هيئة منتجي التمور لتطوير عمليات التسويق والتصنيع والتصدير، ووضع الخطط المستقبلية لحل المشكلات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية، مع توجيه جانب مهم من القروض ووسائل الدعم الأخرى إلى صغار المنتجين، وتكثيف جهود البحث والتطوير لحل المشكلات العالقة وزيادة الإنتاجية.

٤/٢٦ الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية

وفقاً لمعدلات النمو السكاني المتوقعة خلال خطة التنمية الثامنة، ومحددات الاستهلاك الأخرى، من المتوقع أن ينمو الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية بمعدل متوسط يبلغ نحو (٢.٥٪) سنوياً، الجدول (٦/٢٦).

الجدول (٦/٢٦)
توقعات الطلب على المنتجات الزراعية الأساسية
خطة التنمية الثامنة

(ألف طن)

السلعة	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
القمح	٢٢٤٩	٢٥٣٢
الخضروات	٢٧٦٥	٣١٣٤
الفواكه	٢٠٠٥	٢٢٨٠
الألبان	١٠٨٨	١٢٢٥
اللحوم الحمراء	٣٢٨	٣٧٣
لحوم الدواجن	٨٧١	٩٩٠
البيض	١٤٤	١٦٢
الأسماك	١٣٣	١٥١

المصدر: تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/٢٦ الرؤية المستقبلية

كان لقطاع الزراعة على مدى العقود الثلاثة الماضية إسهام فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم عملية التنويع الاقتصادي، وتوفير المدخلات الضرورية لصناعة غذائية وطنية واعدة. وسيستمر العمل على تعزيز هذا الدور واستدامته على المدى الطويل، وعلى تحقيق التكامل والانسجام بين الهدفين الوطنيين الرئيسيين، الأمن المائي والأمن الغذائي.

ومن المتوقع أن تتطرق الحلول العلمية والعملية للتعامل مع المعوقات والعقبات التي تواجه مسيرة تنمية هذا القطاع، وأن تتشكل الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة في المملكة من خلال المعالم الرئيسية التالية:

* استغلال الموارد المائية الاستغلال الأمثل وفقاً لنتائج عملية تقويم الموارد المائية في إطار الخطة الوطنية للمياه وبما يكفل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

- * استغلال أمثل لمياه الأمطار بإنشاء المزيد من السدود والعقود على الأودية الرئيسية والفرعية.
- * الاستغلال الكامل لمياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية، وفي تطوير المناطق المتاخمة للمراكز الحضرية.
- * وجود نظام دعم ومساندة وإرشاد يساهم في نمو الزراعات الصغيرة والمتوسطة عالية القيمة في المناطق القروية ذات المقومات الزراعية، ويدعم استقرار سكان تلك المناطق.
- * وجود منظومة متطورة للبحث العلمي تهتم بتطوير مجالات الزراعة وتقنيات الري، وتساهم في تحديد المحاصيل المناسبة للزراعة في بيئة المملكة، وتعظيم إنتاجية المحاصيل الموجودة، ورفع كفاءة التسويق الزراعي.
- * وجود عمالة وطنية مؤهلة وفاعلة في النشاط الزراعي.

٦/٢٦ استراتيجية التنمية

١/٦/٢٦ الأهداف العامة

- تشمل الأهداف الرئيسية لتنمية القطاع الزراعي خلال خطة التنمية الثامنة ما يلي:
- زيادة إسهام قطاع الزراعة في التنوع الاقتصادي للمملكة.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن تحقيق تنمية زراعية مستدامة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي لمواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.
- تعزيز قدرات القطاع الزراعي الاستثمارية لتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.
- المحافظة على البيئة وتنمية المراعي والغابات.

٢/٦/٢٦ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع الزراعة في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية:

- المحافظة على المياه بتحديد نوعية المحاصيل الزراعية والمقننات المائية وفقا للخطة الوطنية للمياه.
- توفير المعلومات والبيانات وإجراء الأبحاث الزراعية لتقويم النشاطات الزراعية الأكثر تنافسية، واستخدام موارد المياه من المصادر غير التقليدية، في إطار المحافظة على البيئة.
- مراجعة سياسات الدعم والإعانات الزراعية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة.
- دعم استخدام التقنيات الحديثة وإنتاج المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية في المزارع الصغيرة.
- تحسين كفاءة صيد الأسماك وتشجيع الاستزراع السمكي.
- تطوير هياكل وتجهيزات التسويق والتصنيع الزراعي من خلال دعم إنشاء الجمعيات التعاونية، وإعداد برامج لترويج الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تطوير التنظيم المؤسسي والإداري بإكمال إجراءات تخصيص المشروعات الزراعية، وصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، ومراجعة سياسات توزيع الأراضي.
- تعزيز الخدمات الزراعية بتكثيف برامج توعية المزارعين وتثقيفهم، ووضع سياسات وآليات التعويض في حالات الكوارث الطبيعية والبيئية.
- تأهيل وتدريب العمالة الوطنية في القطاع الزراعي.

٣/٦/٢٦ الأهداف المحددة

- من المتوقع أن ينمو قطاع الزراعة خلال خطة التنمية الثامنة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٣.٢٪)، كما يتوقع أن يتم خلال الخطة تحقيق ما يلي:
- إكمال التشريعات ووضع المقاييس الخاصة بالحد من الاستهلاك المحصولي للمياه والأسمدة والمبيدات.

- التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الزراعة.
- دعم إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية.
- إنشاء مركز متطور لدعم إنتاج التمور وتسويقها.
- إنشاء قاعدة بيانات زراعية بوزارة الزراعة، وتوفير البيانات الزراعية والفنية لأصحاب العلاقة من المنتجين والمستثمرين.
- إجراء دراسة حول القدرة التنافسية للنشاطات الزراعية في المملكة وأساليب تعزيزها.
- تخصيص المختبرات والمتنزهات والمحاجر الزراعية والحيوانية التابعة لوزارة الزراعة، وإكمال دراسة وإجراءات تخصيص صوامع الغلال ومطاحن الدقيق.
- إعداد الدراسات الخاصة بكيفية تحسين الكفاءة الاقتصادية في مجال إنتاج الأسماك.

٧/٢٦ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع الزراعة (وزارة الزراعة، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق) خلال خطة التنمية الثامنة نحو (٧٤٥٦.٤) مليون ريال مخصصة لتمويل برامج تنمية القطاع وتطويره، وإجراء الأبحاث الزراعية، وتطوير القوى العاملة، والارتقاء بمستوى المعيشة لكل المرتبطين بهذا القطاع في مناطق المملكة المختلفة.

الفصل السابع والعشرون الصناعة

٢٧. الصناعة

١/٢٧ المقدمة

تعد الصناعة إحدى الروافد الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها الوسيلة الأساس لتعزيز القيمة المضافة للموارد الوطنية وتنويع القاعدة الاقتصادية للوصول لتحقيق هدف التنمية المستدامة. لذا حظيت الصناعة بالاهتمام منذ بداية مسيرة التنمية، تمثل ذلك في توفير البيئة المشجعة لنموها وتطورها والمتمثلة في البنية الأساسية والخدمات، فقد تم إقامة أربع عشرة مدينة صناعية منتشرة في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى المدينتين الصناعيتين المرموقتين في الجبيل وينبع.

كما تم توفير التمويل الميسر للمشاريع الصناعية من خلال صناديق الإقراض المتخصصة، هذا علاوة على الإعفاءات الجمركية على العديد من مستلزمات القطاع الصناعي، والتحسين المستمر للبيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى تطوير العلاقات التجارية الدولية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف وتوظيفها لخدمة الصناعة الوطنية.

لقد حقق القطاع الصناعي، بفضل هذا الاهتمام والرعاية تطورات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية انعكست في الدور المتميز للصناعة السعودية التي أمكن لكثير من منتجاتها منافسة المنتجات المماثلة في الأسواق المحلية والإقليمية، والنفوذ إلى الأسواق العالمية. وتستهدف خطة التنمية الثامنة تعزيز القدرة التنافسية للصناعة السعودية، وزيادة ارتباطاتها التكاملية محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحفيز الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية، والتوسع في توفير التجهيزات والخدمات اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية في جميع مناطق المملكة.

يستعرض هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع الصناعة، وأبرز التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية السابعة، ويبرز القضايا الأساسية والتحديات التي ينبغي مواجهتها، مبيناً التوجهات الاستراتيجية للقطاع، ومستعرضاً أهدافه الرئيسة، والسياسات والأهداف المحددة في خطة التنمية الثامنة.

٢/٢٧ الوضع الراهن

١/٢/٢٧ النمو في القطاع الصناعي

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤.٨٪) خلال خطة التنمية السابعة، وقد فاق ذلك معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٣.٤٪)، والناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (٣.٩٪). ونتيجة لذلك ازدادت حصته في الناتج المحلي الإجمالي من (١٠.٤٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١١.١٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الأداء النسبي الجيد للصناعات التحويلية الأخرى التي حققت معدل نمو سنوي متوسط بلغ (٥.٩٪)، مما أدى إلى ارتفاع حصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع من (٦١.٧٪) إلى (٦٤.٩٪)، وهو مؤشر إيجابي باتجاه تنويع القاعدة الاقتصادية، الجدول (١/٢٧).

كما شهدت صناعة البتروكيماويات نمواً بمعدل سنوي متوسط قدره (٤.١٪) خلال المدة المشار إليها، وجاء هذا المعدل أقل من المعدل السنوي المستهدف في خطة التنمية السابعة والبالغ (٨.٣٪)، بسبب تأخر دخول بعض المشاريع مرحلة الإنتاج. وقد انخفضت إسهامات هذه الصناعة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي من نحو (٩.٦٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٩.٣٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). أما صناعة تكرير الزيت، فقد شهدت نمواً بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٦٪)، وهو ما يزيد عن معدل النمو السنوي المستهدف في الخطة البالغ نحو (١.١٪)، نظراً لارتفاع معدلات التشغيل رغم ثبات طاقات التكرير، وقد انخفض إسهام هذه الصناعة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي من (٢٨.٧٪) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٢٥.٨٪) عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، الجدول (١/٢٧).

وقد تمكن القطاع الصناعي من زيادة صادراته بشكل ملحوظ محققاً هدف خطة التنمية السابعة في هذا الخصوص، حيث ارتفعت الصادرات الصناعية غير النفطية من (١٨.٩) بليون ريال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٥٢.٢) بليوناً عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بمعدل نمو سنوي متوسط (٢٢.٥٪).

الجدول (١/٢٧)

مؤشرات أداء القطاع الصناعي

خطة التنمية السابعة

القيم بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) *

معدل النمو السنوي المتوسط المستهدف (%)	معدل النمو السنوي المتوسط الفعلي (%)	القيمة (بليون ريال)		المؤشر
		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) *	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	
٥.١	٤.٨	٧٩.٥	٦٢.٨	القيمة المضافة للقطاع الصناعي
١.١	٢.٦	٢٠.٥	١٨.٠	القيمة المضافة لصناعة تكرير الزيت
٨.٣	٤.١	٧.٤	٦	القيمة المضافة للصناعة البتروكيمياوية
٧.٢	٥.٩	٥١.٦	٣٨.٨	القيمة المضافة للصناعات التحويلية الأخرى
٤.٠	٣.٩	٥٢٥.٣	٤٣٣.٢	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي
٣.٢	٣.٤	٧١٤.٩	٦٠٣.٦	الناتج المحلي الإجمالي
٨.٣	٢٢.٥	٥٢.٢	١٨.٩	الصادرات الصناعية
١٤.٣	٢.١-	٢٠.٦	٢٢.٩	الاستثمارات الصناعية
٢.٣	٠.٤	٦٥٠.٦	٦٣٨.٥	القوى العاملة في القطاع الصناعي (ألف عامل)

* الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٢/٢٧ هيكل الصناعة وتوجهاتها

تم خلال خطة التنمية السابعة إنشاء (٤٨٩) مصنعاً جديداً بلغ حجم تمويلها نحو (٢٥) بليون ريال، ليرتفع بذلك عدد المصانع المنتجة إلى نحو (٣٦٥٢) مصنعاً عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بلغ حجم تمويلها نحو (٢٥٦) بليون ريال، الجدول (٢/٢٧). وقد تركز النشاط الصناعي لهذه المصانع بشكل أساسي في صناعات المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات، والصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية، ومواد البناء والصيني والخزف والزجاج، والمواد الغذائية والمشروبات. وتشكل هذه الصناعات ما نسبته (٨٠.٨٪) من إجمالي عدد المصانع القائمة، الشكل (١/٢٧).

وبالنسبة لحجم التمويل، فقد استحوذت الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية على نحو (٦٢.٢٪) من إجمالي التمويل الكلي للقطاعات الصناعية، تليها صناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج بنسبة (١١.٣٪)، وصناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بنسبة (١٠.٦٪)، وصناعة المواد الغذائية والمشروبات بنسبة (٨٪)، الجدول (٢/٢٧) والشكل (٢/٢٧).

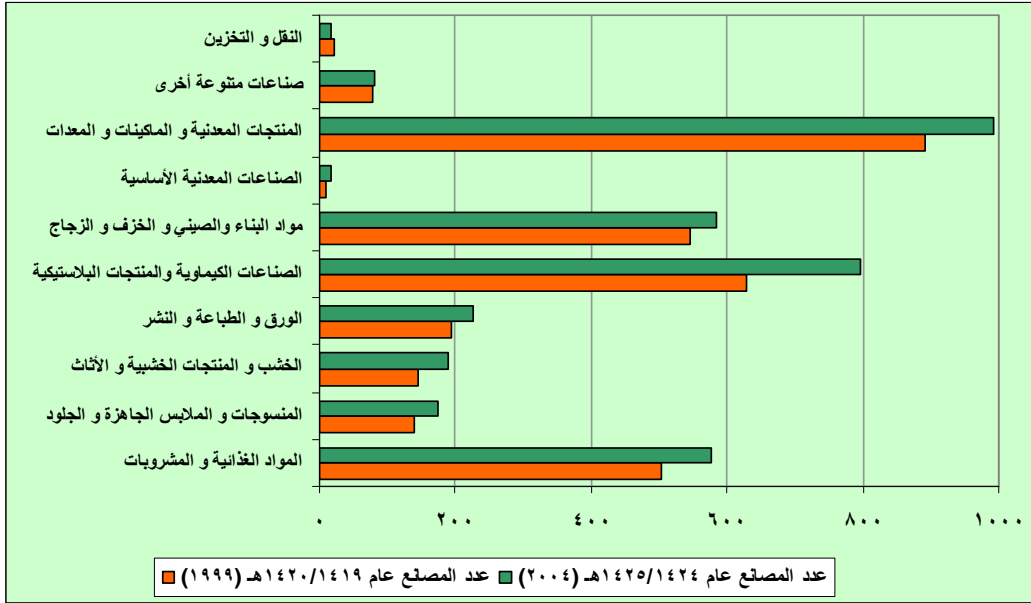
الجدول (٢/٢٧)

المصانع المنتجة وإجمالي التمويل
خطة التنمية السابعة

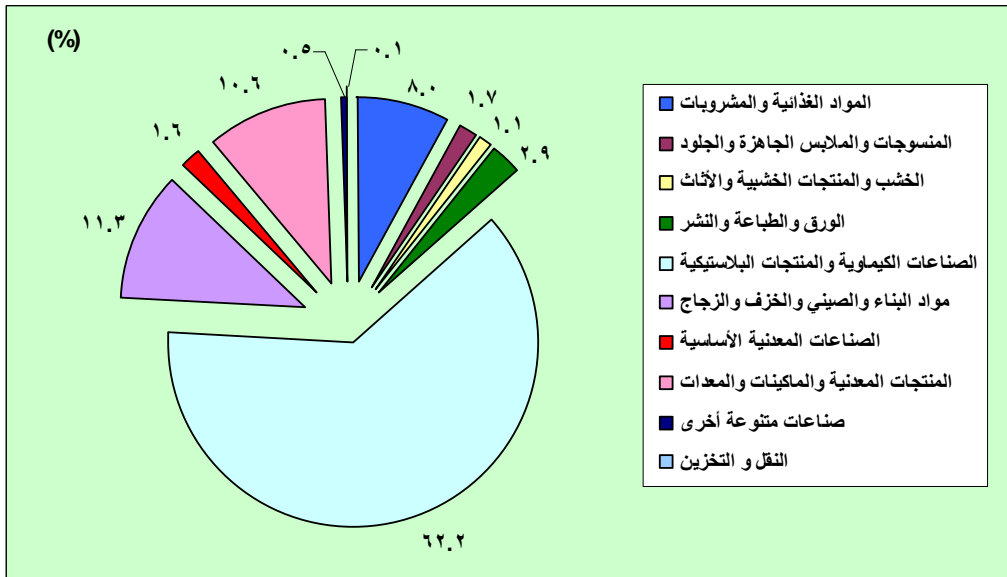
التغير خلال الخطة		نهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)* (تراكمي)		١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩) (تراكمي)		النشاط الصناعي
إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد المصانع	
٤٣٠.٣	٧٣	٢٠٤٥٤	٥٧٧	١٦١٥١	٥٠.٤	المواد الغذائية والمشروبات
٨٤٦	٣٣	٤٣١١	١٧٤	٣٤٦٥	١٤١	المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود
٥٤٨	٤٥	٢٧٧٤	١٩٠	٢٢٢٦	١٤٥	الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث
١٩٢٨	٣١	٧٣٦٠	٢٢٦	٥٤٣٢	١٩٥	الورق والطباعة والنشر
٨٥١٢	١٦٥	١٥٩١٥٦	٧٩٥	١٥٠٦٤٤	٦٣٠	الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية
٣٧٦٢	٤٠	٢٩٠٤٣	٥٨٥	٢٥٢٨١	٥٤٥	مواد البناء والصيني والخزف والزجاج
١٤٣	٥	٤٢١٧	١٦	٤٠٧٤	١١	الصناعات المعدنية الأساسية
٤٧٩٩	١٠٠	٢٧١٧٤	٩٩٣	٢٢٣٧٥	٨٩٣	المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات
٦٠-	٢	١٣١٢	٨٠	١٣٧٢	٧٨	صناعات متنوعة أخرى
٢٨-	٥-	١٨٥	١٦	٢١٣	٢١	النقل والتخزين
٢٤٧٥٣	٤٨٩	٢٥٥٩٨٦	٣٦٥٢	٢٣١٢٣٣	٣١٦٣	الإجمالي

* حتى نهاية عام ١٤٢٤هـ.
المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

الشكل (١/٢٧)
عدد المصانع حسب النشاط
خطة التنمية السابعة



الشكل (٢/٢٧)
التوزيع النسبي للتمويل التراكمي
خطة التنمية السابعة*



(* النسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الدور الرئيس الذي يقوم به صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم التنمية الصناعية، وهو يُعد الأداة الرئيسة للدولة في تطوير الصناعة الوطنية. ويُقدم الصندوق قروضاً ميسرة متوسطة وطويلة الأجل للمشاريع الصناعية الجديدة، وللتوسعات في المشاريع القائمة قد تصل إلى (٥٠٪) من التكاليف الإجمالية للمشروع. كما يوفر الصندوق الاستشارات التسويقية والمالية والفنية لهذه المشاريع، إضافة إلى المتابعة المستمرة لأدائها. وتشمل قروض الصندوق المستثمرين الصناعيين السعوديين والأجانب على حد سواء. وقد وصل عدد القروض الصناعية التي منحها الصندوق منذ تأسيسه عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤) وحتى نهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) نحو (٢٦٢٢) قرصاً، بلغت قيمتها (٤٥.٦) بليون ريال.

٣/٢/٢٧ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي

بلغ عدد المصانع المنتجة المرخص لها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي (٥٠١) مصنع بنهاية عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، بنسبة (١٣.٧٪) من إجمالي عدد المصانع المنتجة، وبحجم تمويل بلغ نحو (١٣٢.٧) بليون ريال وهو ما يعادل (٥١.٨٪) من إجمالي التمويل بالقطاع الصناعي البالغ نحو (٢٥٦) بليون ريال، ويعمل بها نحو (٧٣٩٢٣) عاملاً. ويشير الجدول (٣/٢٧) إلى استحواذ الصناعات المعدنية (الصناعات المعدنية الأساسية - المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات) على المركز الأول من حيث عدد هذه المصانع بنسبة (٣٧.٥٪)، تليها الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بنسبة (٢٦.٩٪)، في حين احتلت الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية المركز الأول من حيث إجمالي التمويل بنسبة (٨٥.٢٪)، يليها الصناعات المعدنية بنسبة (٥.٢٪). وقد توزعت باقي الصناعات من حيث عدد المصانع وإجمالي التمويل بنسب متفاوتة بين مختلف الصناعات. ومن الملحوظ أن أكثر من نصف الاستثمارات الصناعية في المملكة هي مشاريع سعودية أجنبية مشتركة.

الجدول (٣/٢٧)
المصانع المنتجة المرخص لها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي
عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

النشاط الصناعي	عدد المصانع	التوزيع النسبي	إجمالي التمويل (مليون ريال)	التوزيع النسبي (%)
المواد الغذائية والمشروبات	٤٤	٨.٨	٣٥١٩	٢.٧
المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود	٢٠	٤.٠	٥٥٣	٠.٤
الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث	٢٢	٤.٤	٤٩٦	٠.٤
الورق والطباعة والنشر	٢٣	٤.٦	١٥٦٠	١.٢
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	١٣٥	٢٦.٩	١١٣٠٥٦	٨٥.٢
مواد البناء والصيني والخزف والزجاج	٦٢	١٢.٤	٦٢٢١	٤.٧
الصناعات المعدنية الأساسية	١	٠.٢	٤٠	٠.٠
المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	١٨٧	٣٧.٣	٦٩١٧	٥.٢
صناعات متنوعة أخرى	٧	١.٤	٣٢٧	٠.٢
الإجمالي	٥٠١	١٠٠	١٣٢٦٨٩	١٠٠.٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ويمثل برنامج التوازن الاقتصادي أحد القنوات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتميز بتركيزه على نقل التقنية المتطورة وتوطينها، وتدريب الطاقات الوطنية، وتعزيز روابط الصناعة الوطنية بالقطاع الصناعي العالمي والتكامل معه. وفي إطار هذا البرنامج تم إبرام (٨) اتفاقيات مع عدد من الدول والشركات العالمية، انبثق عنها قيام (١٧) شركة مشتركة سعودية أجنبية، تعمل في العديد من المجالات، منها: صيانة هياكل ومحركات الطائرات، وتصنيع المنتجات والأنظمة الإلكترونية، والعدادات الكهربائية، وإنتاج السكر، والمواد الكيماوية، وبطاريات السيارات، والمعدات الثقيلة، وتطوير برامج شبكات الاتصالات وأنظمة المعلومات. وقد بلغ رأس المال المستثمر في هذه الشركات أكثر من (٢.٨) بليون ريال.

٤/٢/٢٧ الانتشار الجغرافي للنشاط الصناعي

يتمثل التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي في المملكة، بطبيعة الحال، مع التوزيع السكاني، ويتأثر بعدة عوامل أخرى منها على سبيل المثال: توفر الموارد الطبيعية، وقرب المنطقة من الأسواق المحلية والخارجية، والتباين في مستويات التنمية، ومدى توفر التجهيزات الأساسية والخدمات الضرورية. لذا يتركز معظم النشاط الصناعي في المملكة على محور التنمية

الكبير الممتد من الساحل الشرقي عبر وسط المملكة إلى وسط الساحل الغربي في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، الجدول (٤/٢٧).

الجدول (٤/٢٧)
المصانع الوطنية المنتجة حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية السابعة

الزيادة خلال الخطة	عدد المصانع المنتجة		المناطق
	١٤٢٠/١٩هـ - (١٩٩٩)	١٤٢٥/٢٤هـ - (٢٠٠٤) *	
٢١٨	١٣١٢	١٠٩٤	الرياض
١٠٤	٩٦٥	٨٦١	مكة المكرمة
٢٦	١٤٧	١٢١	المدينة المنورة
٣	١٣٧	١٣٤	القصيم
١٠٣	٨٤٨	٧٤٥	الشرقية
١٢	٨٤	٧٢	عسير
٤	٣١	٢٧	تبوك
٤	٢٩	٢٥	حائل
٢	٨	٦	الحدود الشمالية
٣	٣٨	٣٥	جازان
--	١٩	١٩	نجران
٢	١٤	١٢	الباحة
٨	٢٠	١٢	الجوف
٤٨٩	٣٦٥٢	٣١٦٣	الإجمالي

* حتى نهاية ١٤٢٤هـ.

المصدر : وزارة التجارة والصناعة.

٥/٢/٢٧ التطوير المؤسسي والتنظيمي

في إطار عملية التطوير الإداري وإعادة الهيكلة لبعض الأجهزة والمؤسسات الحكومية، صدر الأمر الملكي رقم (٢/أ) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ (٢٠٠٣/٤/١٠) القاضي بإلغاء وزارة الصناعة والكهرباء، ونقل شؤون الصناعة إلى وزارة التجارة وتعديل اسمها إلى وزارة التجارة والصناعة.

كما تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٧هـ (٢٠٠١/١١/١٣) كهيئة مستقلة للإشراف على

إنشاء وإدارة المدن الصناعية وتشغيلها وصيانتها وتطويرها، ووضع القواعد والإجراءات ذات العلاقة بأعمالها. وتأتي هذه الخطوة ضمن الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تطوير القطاع الصناعي وتلبية احتياجاته من المناطق الصناعية المطورة. ومن المستهدف إنشاء المدن الصناعية ومناطق التقنية وتشغيلها وتطويرها من خلال القطاع الخاص وتحصيل المقابل التجاري للخدمات التي يتم إنشاؤها وتطويرها.

٦/٢/٢٧ العمالة في القطاع الصناعي

ارتفع حجم العمالة في القطاع الصناعي خلال الخطة السابعة من (٦٣٨.٥) ألف عامل عام ١٤٢٠/١٤١٩ هـ (١٩٩٩) إلى (٦٥٠.٦) ألفاً عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٠.٤٪)، الجدول (١/٢٧). كما ارتفع حجم العمالة الوطنية في القطاع الصناعي من نحو (٨٢) ألف عامل عام ١٤١٩/١٤٢٠ هـ (١٩٩٩) إلى نحو (٩٨) ألفاً عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤)، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط (٣.٦٪). ورغم هذا النمو المحقق في حجم العمالة السعودية إلا أن حجمها من إجمالي العمالة في القطاع ما زالت دون المستوى المأمول، مما يتطلب تكثيف الجهود لزيادة حصتها في إجمالي عمالة القطاع.

٣/٢٧ القضايا والتحديات

على الرغم من التطورات الإيجابية التي حققها القطاع الصناعي خلال خطة التنمية السابعة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي سيتم التصدي لها ومعالجتها خلال خطة التنمية الثامنة، من أبرزها:

١/٣/٢٧ بيئة الأعمال

خطت المملكة خطوات حثيثة خلال السنوات الماضية على مسار تطوير البيئة الإدارية والمؤسسية من أجل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والنمو وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وستشهد المرحلة القادمة استمرار العمل على إزالة المعوقات التي تؤثر على بيئة الأعمال، ورفع فاعلية آليات فض المنازعات والإجراءات القضائية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المضمار.

٢/٣/٢٧ الهيكل الصناعي

يتميز هيكل الصناعة الحالي في المملكة بهيمنة الصناعات الأساسية التي تنتج المواد البتروكيمياوية والبلاستيكية والمعادن الأساسية، وصناعات السلع الاستهلاكية ذات التقنية المتوسطة، مثل المشروبات والأقمشة والملابس والمنتجات الورقية والأجهزة الكهربائية وغيرها. فيما لا تزال صناعة السلع الرأسمالية ذات التقنية المكثفة كالآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجهزة الاتصالات وغيرها، رغم تطورها خلال السنوات الأخيرة، في مراحل النمو الأولى.

ويتطلب هذا الوضع تعزيز الروابط الخلفية والأمامية للصناعات التحويلية السعودية، إذ يسود حالياً استيراد معظم الآلات والمعدات والأجهزة، كما أن هناك أمثلة قليلة، فيما عدا الصناعات الأساسية، على تكامل الصناعة السعودية مع الصناعات العالمية في نطاق سلسلة القيمة. لذا يتعين تحفيز المستثمرين الصناعيين، وتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق إعادة هيكلة ذاتية مستمرة، وتحويل الموارد من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية وتقدماً تقنياً.

٣/٣/٢٧ القدرة التقنية والميزة النسبية

يتطلب التحول الهيكلي للصناعة السعودية، ونمو الصناعات المتقدمة ذات الكثافة التقنية، توفر القدرات التقنية الذاتية الناجمة عن نشاطات البحث العلمي والتطوير المحلية والنشاطات المكتملة لها. وطالما أن التقنية تعد المحدد الرئيس للأداء والإنتاجية، فإن القدرة التنافسية للصناعات الوطنية ستعتمد بشكل متزايد على مدى نجاحها في تطوير قدرات البحث والتطوير الذاتية والتي - فيما عدا القدرات المتنامية في هذا المجال لكل من شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) - ما تزال محدودة في الشركات الصناعية الأخرى.

لذا يتعين توجيه السياسة الصناعية نحو تعزيز القدرات التقنية للصناعة الوطنية، وزيادة الاهتمام باكتساب الميزة التنافسية النابعة من تطوير الكفاءة الإنتاجية، لتكتمل الميزة النسبية الناجمة عن وفرة الموارد وعوامل الإنتاج الأخرى.

٤/٣/٢٧ العمالة الوطنية وتوطين التقنية

يمثل توطين الوظائف هدفاً استراتيجياً وأولوية وطنية ركزت عليها خطط التنمية المتتابعة، إلا أن هذا الهدف يأخذ بعداً إضافياً ملحاً في القطاع الصناعي، نظراً لأن الغالبية العظمى للعمالة الصناعية الفنية هي من العمالة الوافدة في حين تتركز العمالة الوطنية في الوظائف الإدارية والمساعدة. وتتمثل القضية في كون العمالة الفنية هي وعاء المعرفة والوسيلة الأساسية لنقل التقنية وتوطينها وتوليدها، وفي ضوء عدم استقرار العمالة الوافدة، فإن تطوير الصناعة الوطنية المتقدمة تقنياً، يتطلب الإسراع في توطين الوظائف الصناعية الفنية وإعطاء السياسات ذات العلاقة الأولوية التي تتطلبها.

٤/٢٧ الرؤية المستقبلية

تحدد الرؤية المستقبلية للصناعة الوطنية السمات الرئيسية التالية:

- * دور أساسي في الاقتصاد الوطني، وإسهام مضاعف في الناتج المحلي الإجمالي، وأحد الركائز الرئيسية للتنمية المستدامة.
- * قطاع يتسم بالديناميكية والقدرة على إعادة الهيكلة ذاتياً انسجاماً مع المعطيات التقنية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية محلياً وإقليمياً ودولياً.
- * صناعة ذات ارتباطات متعددة الجوانب تتكامل محلياً ودولياً.
- * دور رئيس في أنشطة البحث العلمي والتطوير، متكامل ومتسق مع النشاطات المماثلة في قطاع التعليم العالي والقطاع الحكومي، وبارتباطات قوية مع مراكز البحث والتطوير العالمية المختلفة.
- * قدرة تنافسية عالية تستند أساساً إلى الخبرة المكتسبة من تحسين الإنتاجية وتعزيز الكفاءة.
- * قطاع يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيس فيه، ويقتصر دور الدولة على ضمان المنافسة الصحيحة، وتوفير البيئة المحفزة، ودعم نشاطات البحث والتطوير، ومساعدة الصناعات الناشئة.

- * صناعة نظيفة صديقة للبيئة الطبيعية، تسهم في نظافتها والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- ولتحقيق هذه الرؤية تتبنى خطة التنمية الثامنة التوجهات الاستراتيجية التالية:

١/٤/٢٧ تعزيز القاعدة الصناعية وتطويرها

- * الاستمرار في تعزيز التكامل الرأسي لصناعة النفط من خلال التوسع في طاقات التكرير.
- * توفير الغاز الطبيعي للمناطق الصناعية حيثما كان ذلك مجدياً.
- * تطوير الطاقة الإنتاجية للصناعة البتروكيمياوية وتنويع منتجاتها.
- * العمل على تطوير الروابط الأمامية للصناعة البتروكيمياوية بتشجيع صناعة المنتجات البلاستيكية الوسيطة والنهائية.
- * تطوير الصناعات الدوائية وتنويع منتجاتها من الأدوية المرخصة والدخول في شراكة مع شركات الدواء العالمية في هذا المضمار.
- * استغلال الميزة النسبية للمملكة في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وتشجيع صناعات المعادن الأساسية، خاصة صناعة الفولاذ ومنتجاته.
- * تطوير صناعة المعدات والآلات والمنتجات المعدنية المصنعة، وتنويع منتجاتها نحو المنتجات المتطورة تقنياً وذات قيمة مضافة أعلى، مثل الآلات والأجهزة الكهربائية ومنها الأجهزة الداخلة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- * تطوير القدرات الإنتاجية لصناعة قطع غيار السيارات والإطارات كما ونوعاً نحو الإحلال بدل الواردات من هذه المنتجات، والاستفادة من الميزة النسبية التي توفرها المملكة لمثل هذه الصناعات.
- * تشجيع الاستثمار في إنتاج مواد البناء والتشييد ذات القيمة المضافة العالية، مثل البلاط والسيراميك المزخرف، والسيراميك المطور للاستخدامات الصناعية، وذلك لتلبية الطلب المتنامي على هذه المنتجات.
- * تشجيع الصناعات الغذائية والزراعية، ومن بينها أغذية الأطفال، والأغذية الجاهزة، وتعزيز الروابط بين هذه الصناعات من جهة وصناعات التعبئة والبلاستيك والورق من جهة أخرى.

٢٧/٤/٢ تعزيز القدرة التنافسية

* يحدد القدرة التنافسية عدد من العوامل أبرزها مستوى الأسعار وجودة المنتج، والتي هي نتيجة المحتوى التقني وكفاءة الأداء. من هنا تأتي أهمية إعطاء الأولوية، عند توفير الحوافز، للمحتوى التقني للمشاريع الصناعية، وللاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهم بشكل فعال في نقل التقنية المتقدمة وتوطينها، وللمشاريع التي تسهم في أعمال البحث والتطوير.

٢٧/٤/٣ تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات المساندة

* الاستمرار في إقامة المدن الصناعية في جميع المناطق، وتوسعة المدن الصناعية القائمة.

* تطوير الشبكة الوطنية للسكك الحديدية.

* النظر في إقامة مراكز نمو شاملة على غرار مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، في كل من شمال المملكة وجنوبها.

* تشجيع إقامة حاضنات وحدائق التقنية ومناطق خاصة لتهيئة الصادرات.

* تطوير خدمات الأعمال المختلفة، مثل خدمات المعلومات الإحصائية والتسويقية والدراسات الاستثمارية والتسويقية وخدمات التدريب، خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالتعاون بين الجهات الحكومية المسؤولة وهيئات القطاع الخاص.

٢٧/٥ استراتيجية التنمية

تعمل خطة التنمية الثامنة على زيادة دور القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة لتعزيز عملية التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تبني الأهداف والسياسات التالية:

٢٧/٥/١ الأهداف العامة

- تتركز الأهداف الرئيسية لتنمية القطاع الصناعي فيما يلي:
- تعزيز القاعدة الصناعية.
- تعزيز الكفاءات التقنية والإنتاجية والقدرات التنافسية.

- تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات المساندة للصناعة.
- توسعة مشاركة القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الصادرات الصناعية وتشجيعها.
- تطوير مهارات العمالة الوطنية في الصناعة.

٢/٥/٢٧ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع الصناعة في خطة التنمية الثامنة على تنفيذ السياسات التالية:

- توسعة الصناعات التحويلية في المجالات ذات القيمة المضافة العالية وزيادة درجات تكاملها.
- ربط الحوافز وسياسات منح الرخص بالمحتوى التقني للمشروعات الصناعية، وأهدافها التصديرية، وضوابط الحماية من التلوث البيئي.
- تشجيع الصناعات المستندة على التقنية الحديثة والمعرفة المتطورة والإنتاجية العالية.
- إنشاء حاضنات تقنية لمساندة المشاريع الصناعية الصغيرة.
- تطوير نظام المواصفات والمقاييس الوطنية للرقى بجودة المنتجات الصناعية وإكسابها مزيد من الميزات التنافسية في السوق العالمية.
- توسعة المدن الصناعية الحالية وإنشاء مدن جديدة.
- تخفيض الملكية العامة في الشركات الصناعية.
- إيجاد آلية متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير متطلباتها.
- التوسع في بحوث السوق والاستشارات وخدمات تطوير قطاع الأعمال الصناعي.
- إنشاء لجنة استشارية تضم ممثلين عن وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التجارة والصناعة، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، والغرف التجارية الصناعية، لربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الصناعي.

٣/٥/٢٧ الأهداف المحددة

من المتوقع أن ينمو القطاع الصناعي خلال خطة التنمية الثامنة بمعدل سنوي متوسط قدره (٦.٢٪)، وأن تحقق الصناعات البتروكيمياوية معدل نمو سنوي متوسط (٧.٣٪)، والصناعات التحويلية الأخرى معدل نمو سنوي متوسط قدره (٦.٧٪)، وصناعة تكرير النفط معدل نمو سنوي متوسط قدره (٤.٤٪)، بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، الجدول (٥/٢٧).

الجدول (٥/٢٧)

مؤشرات القطاع الصناعي - خطة التنمية الثامنة
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) *

المؤشرات	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩) (مستهدف)
القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بليون ريال)	٧٥.٧	٧٩.٥	١٠٧.٢
حصتها من الناتج المحلي الإجمالي (%)	١١.٠٩	١١.١	١٢.٠
معدل النمو السنوي المتوسط للقطاع الصناعي (%)	٤.٨	٤.٨	٦.٢
معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	٣.٩	٣.٩	٥.٢
معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٤	٣.٤	٤.٦
صادرات القطاع الصناعي (بليون ريال)	٤٩.٥	٥٢.٢	٧٣.٥
القيمة المضافة في صناعة تكرير النفط (بليون ريال)	١٩.٥	٢٠.٥	٢٥.٤
القيمة المضافة في صناعة البتروكيمياوية (بليون ريال)	٧.٠	٧.٤	١٠.٥
القيمة المضافة في الصناعات التحويلية الأخرى (بليون ريال)	٤٩.٢	٥١.٦	٧١.٣
حصة صناعة تكرير النفط من إجمالي الصناعة (%)	٢٥.٨	٢٥.٨	٢٣.٧
حصة الصناعة البتروكيمياوية من إجمالي الصناعة (%)	٩.٢	٩.٣	٩.٨
حصة الصناعات التحويلية الأخرى من إجمالي الصناعة (%)	٦٥.٠	٦٤.٩	٦٦.٥
معدل النمو السنوي المتوسط لصناعة تكرير النفط (%)	٢.٦	٢.٦	٤.٤
معدل النمو السنوي المتوسط لصناعة البتروكيمياوية (%)	٤.١	٤.١	٧.٣
معدل النمو السنوي المتوسط للصناعات التحويلية الأخرى (%)	٥.٩	٥.٩	٦.٧
حصة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة في جميع الأنشطة (%)	٧.٨	٧.٩	٨.٥
معدل النمو السنوي المتوسط في العمالة الصناعية (%)	٠.٤	٠.٤	٣.٨

* الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

كما يتوقع خلال الخطة تحقيق ما يلي:

- دخول نحو (٦٧٠) مصنعاً وطنياً مرحلة الإنتاج باستثمارات تقدر بنحو (١٥) بليون ريال ليرتفع بذلك إجمالي المصانع المنتجة إلى (٤٤١٠) مصانع في نهاية الخطة باستثمارات تبلغ نحو (٢٧٥) بليون ريال.
- زيادة العمالة الصناعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٣.٨٪).
- زيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي بمعدل سنوي متوسط قدره (١٠٪).
- تقديم قروض صناعية جديدة تبلغ قيمتها (١١.٣) بليون ريال.

٦/٢٧ المتطلبات المالية

تقدر المتطلبات المالية المخصصة لقطاع الصناعة (وزارة التجارة والصناعة - قطاع الصناعة، الهيئة الملكية للجبيل وينبع) خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (١٣٧٢٠) مليون ريال، بهدف تعزيز القدرات التنافسية للقطاع الصناعي، وتوسعة التجهيزات الصناعية الأساسية، ورفع مستوى مهارات العمالة الوطنية، ودعم الصناعات الصغيرة والناشئة.

الفصل الثامن والعشرون الكهرباء

٢٨. قطاع الكهرباء ١/٢٨ المقدمة

تمثل المرحلة الراهنة لقطاع الكهرباء محطة رئيسة على مسار تطور الخدمة الكهربائية ونموها حيث إن عملية إعادة الهيكلة تجري بخطى ثابتة نحو تحقيق النموذج المستهدف للقطاع، والذي سيتيح للمنتجين المستقلين دخول سوق إنتاج الطاقة الكهربائية، كما سينظر في فتح المجال للاستثمار الخاص للإسهام في النشاطات الكهربائية المختلفة من نقل وتوزيع وغيرها من الخدمات. وتتزامن هذه التطورات التنظيمية مع استمرار العمل على إنجاز أبرز الأهداف الاستراتيجية للقطاع وهو تحقيق التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية لجميع أرجاء المملكة قبل نهاية خطة التنمية الثامنة.

يتناول هذا الفصل الأوضاع الراهنة لقطاع الكهرباء، وأبرز التطورات خلال خطة التنمية السابعة. كما يستعرض أهم القضايا والتحديات التي تواجه القطاع، ويقترح السياسات والآليات لمعالجتها ومواجهة الطلب المتنامي على الخدمة الكهربائية. كما يعرض ملامح عملية إعادة الهيكلة الجارية في القطاع، والرؤية المستقبلية المستهدفة تحقيقها.

٢/٢٨ الوضع الراهن

تتأثر معدلات الاستهلاك عادة بالنمو السكاني والاقتصادي من جهة، وما تشهده أسعار الخدمة الكهربائية من تطورات، من جهة أخرى. لقد نما متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية بمعدل سنوي متوسط مقداره (١.٧٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة متجاوزاً المعدل المتوقع في الخطة وقدره (١.٢٪). وقد شكل تخفيض التعرفة في السنة الأولى من الخطة وثباتها بعد ذلك أحد العوامل المؤثرة في نمو الاستهلاك، الجدول (١/٢٨).

١/٢/٢٨ التغطية الكهربائية

تمكنت الشركة السعودية للكهرباء التي تتمتع بالامتياز لتقديم الخدمة في جميع أرجاء المملكة من تسريع عملية توفير الخدمة الكهربائية، مدعومة بتحسين أوضاعها المالية، حيث

أمكنها إضافة (٨٦٠) ألف مشترك خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة السابعة مقارنة بالمستهدف البالغ نحو (٧٩٣) ألف مشترك حتى نهاية الخطة السابعة. ومن بين الذين وصلتهم الخدمة نحو (٧٠٥.١) ألف مشترك سكني.

ووصل إجمالي عدد المشتركين بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) إلى (٤٢٣١.٦٦) ألف مشترك، أو (٩٠٪) من إجمالي المشتركين المحتملين. ويقدر عدد القرى والهجر التي تخدمها شبكة الشركة السعودية للكهرباء بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) بنحو (١٠٠٥٩)، ويمثل ذلك (٩٠٪) من إجمالي قرى المملكة وهجرها.

الجدول (١/٢٨)
تطور مؤشرات قطاع الكهرباء

معدل النمو المستهدف في الخطة السابعة	معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	
١.٢	١.٧	٥٨٣٣	٥٤٤٤	متوسط الاستهلاك الكلي للفرد (ك.و.س) *
٤.٢	٥.٨	٤٢٣١.٦٦	٣٣٧١.٦	عدد المشتركين (ألف)
٣.٩	٥.٨	٣٤٩٧.١	٢٧٩٢.٠	عدد المشتركين السكنيين (ألف)
٠.٩	٣.٣	٩٠.٠	٧٩.١	معدل تغطية الخدمة الكهربائية (%)
٥.٢	٧.٦	١٤١.٥	١٠٥.٦	الطاقة الكهربائية المستهلكة (بليون ك.و.س) *
٥.١	٥.٦	٢٦٢٧٢.٠	٢١١٠.١٠	الحمل الذروي (م.و) **
٥.٧	٧.٠	٢٧٠١٨.٠	٢٠٦٤٧.٠	قدرة التوليد الفعلية (م.و) **
-	١.٧	٢٨٦٦.٠	٢٦٧٥.٢	قدرة التوليد المتاحة من محطات التحلية (م.و) **
٢.٢	٠.٣	٢٩١٨٩.٠	٢٨٧٨٥	حجم القوى العاملة
٢.٧	٣.٥	٧٩.٤	٦٩.١	مساهمة العمالة الوطنية (%)
٢.٠	٥.٥	١٤٥.٠	١١٧.٠	متوسط عدد المشتركين للعامل الواحد (مشترك)
٢.٩	٧.٢	٤٨٤٧.٧	٣٦٦٨.٦	متوسط مبيعات الطاقة للعامل الواحد (م.و.س) ***

* ك.و.س. : كيلواط - ساعة.

** م.و. : ميغاواط.

*** م.و.س. : ميغاواط - ساعة.

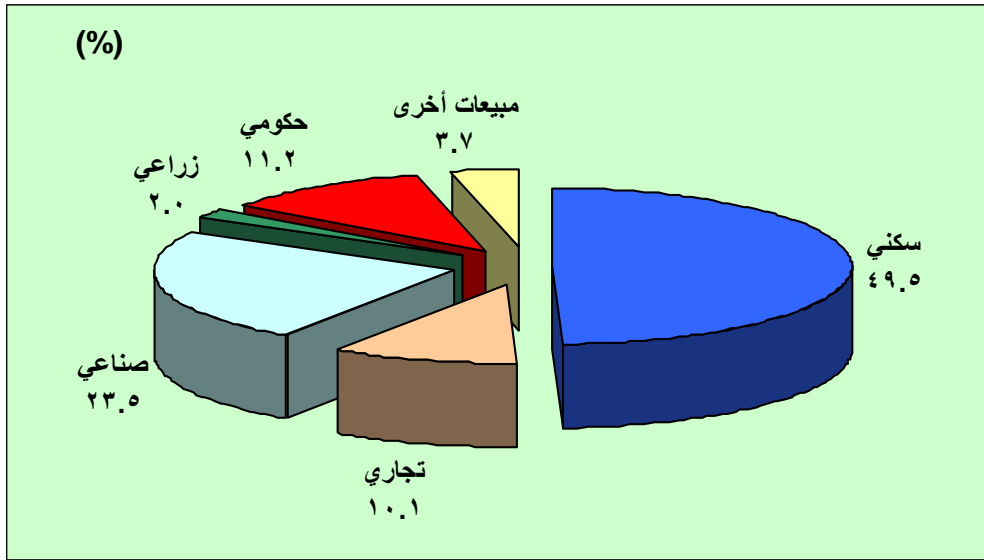
المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٢/٢/٢٨ الاستهلاك والأحمال الكهربائية

ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية بمعدل سنوي متوسط قدره (٧.٦٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة، مدعوماً بالزيادة الكبيرة في أعداد المشتركين، هذا

إضافة إلى تأثير النمو في الاستهلاك الذاتي. ونتيجة لذلك وصل حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة في المملكة إلى (١٤١.٥) بليون كيلواط ساعة في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣). ويشكل الاستهلاك السكني ما يقرب من نصف الاستهلاك الإجمالي، في حين بلغت حصة الاستهلاك الصناعي نحو (٢٤٪)، والتجاري (١٠٪)، والحكومي (١١٪)، الشكل (١/٢٨). من جهة أخرى، فقد بلغ الحمل الذروي غير المتزامن (٢٦٢٧٢) ميغاواط (م.و.) في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مرتفعاً من (٢١١٠١) ميغاواط في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩)، بمعدل نمو متوسط قدره (٥.٦٪) سنوياً.

الشكل (١/٢٨)
الطاقة الكهربائية المباعة حسب فئة الاستهلاك
١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)



٣/٢/٢٨ قدرات التوليد

بلغت قدرة التوليد الفعلية في قطاع الكهرباء (٢٧٠١٨) ميغاواط عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مرتفعة من (٢٠٦٤٧) ميغاواط في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩). ولا يشمل ذلك القدرة المتاحة من محطات تحلية المياه والبالغة (٢٨٦٦) ميغاواط في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مقارنة بـ (٢٦٧٥.٢) ميغاواط في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩).

وتتوزع قدرات التوليد على النحو التالي: توربينات بخارية (٣٣.٨٪) من إجمالي قدرة التوليد، محطات ذوات دورة مركبة (٨.٢٪)، ومحطات توربينات غازية ومولدات ديزل (٤٧.٨٪)، الجدول (٢/٢٨). وتجدر الإشارة إلى أن محطات التوربينات الغازية ومولدات الديزل ما زالت تشكل وزناً كبيراً ضمن منظومة التوليد وذلك لعدة أسباب من بينها: وجود عدة نظم فرعية منعزلة في المناطق الداخلية البعيدة عن السواحل حيث لا تتوفر مياه التبريد اللازمة لأنواع المحطات الأخرى، كالمحطات البخارية ومحطات الدورة المركبة، كما أن انخفاض عامل الحمل النسبي في المملكة نظراً إلى موسمية الأحمال يستدعي توفر قدرات توليد صغيرة ومتوسطة تتسم بالمرونة لتلبية الزيادة في الطلب خلال أوقات الذروة، هذا إلى جانب عوامل أخرى. ويتوقع لهذا النوع من المحطات (الغازية والديزل) أن تنخفض حصته في قدرة التوليد الإجمالية، مع استمرار التوسع في شبكات الربط الكهربائي داخل المناطق وفيما بينها، ومع دول الجوار.

الجدول (٢/٢٨)

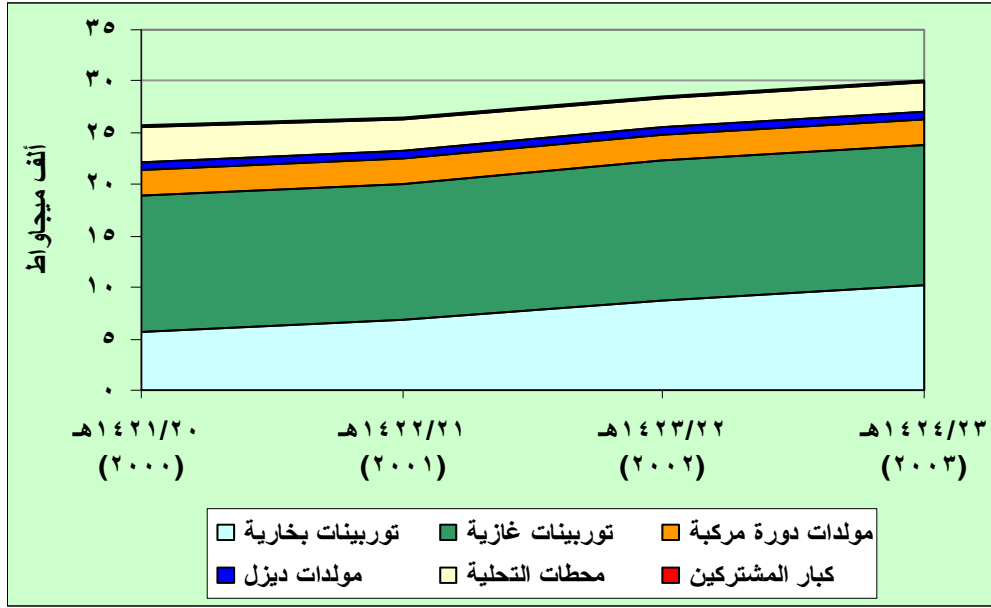
محطات التوليد وقدراتها

(ميجاواط)

الحصة في إجمالي قدرة التوليد (٢٠٠٣) (%)	الحصة في إجمالي قدرة التوليد (٢٠٠٠) (%)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	
٣٣.٨	٢٢.٠	٢١.٥	١٠١٦٥	٥٦٧٢	توربينات بخارية
٤٥.٥	٥١.٣	١.١	١٣٦٨٤	١٣٢٢٩	توربينات غازية
٨.٢	٩.٣	١.٣	٢٤٨٤	٢٣٨٧	مولدات دورة مركبة
٢.٣	٣.٠	٣.٩-	٦٨٥	٧٧٢	مولدات ديزل
٨٩.٨	٨٥.٥	٧.٠	٢٧٠١٨	٢٢٠٦٠	إجمالي شركة الكهرباء
٩.٥	١٣.٣	٥.٩-	٢٨٦٦	٣٤٣٦	محطات التحلية
٠.٧	١.١	١١.٠-	٢٠٧	٢٩٤	كبار المشتركين
١٠٠.٠	١٠٠.٠	٥.٣	٣٠٠٩١	٢٥٧٩٠	إجمالي القطاع

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

الشكل (٢/٢٨)
تطور قدرات التوليد
خطة التنمية السابعة



٤/٢/٢٨ إنتاج الطاقة الكهربائية

بلغت الطاقة الكهربائية المنتجة (١٥٣) بليون كيلواط ساعة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣)، مرتفعة من (١٢٦.٢) بليون كيلواط ساعة عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦.٦٪)، الجدول (٣/٢٨). وقد شهدت المدة تحسناً في كفاءة قطاع التوليد حيث ارتفعت حصة المولدات البخارية ومولدات الدورة المركبة ذات الكفاءة العالية نسبياً، على حساب مولدات التوربينات الغازية ومولدات الديزل، الشكل (٣/٢٨).

٥/٢/٢٨ استهلاك الوقود في قطاع التوليد

بلغ إجمالي الوقود المستهلك في قطاع الكهرباء نحو (٣٣.٣) مليون طن نفط مكافئ عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، مرتفعاً من (٣٠.٣) مليون طن نفط مكافئ عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠). وانسجاماً مع استراتيجية خطة التنمية السابعة الهادفة إلى تخفيض استهلاك النفط الخام وزيت الديزل لصالح الغاز الطبيعي وزيت الوقود الثقيل، فقد ارتفعت حصة الغاز الطبيعي

في إجمالي الوقود المستهلك في قطاع الكهرباء من (٣٦.٩٪) إلى (٥٠٪) خلال الفترة، كما زادت حصة زيت الوقود الثقيل من (٧.٤٪) إلى (٧.٧٪). وبالمقابل انخفضت حصة الزيت الخام من (٣٠.٩٪) إلى (١٩.٦٪)، وحصة زيت الديزل من (٢٤.٨٪) إلى (٢٢.٧٪)، الشكل (٤/٢٨).

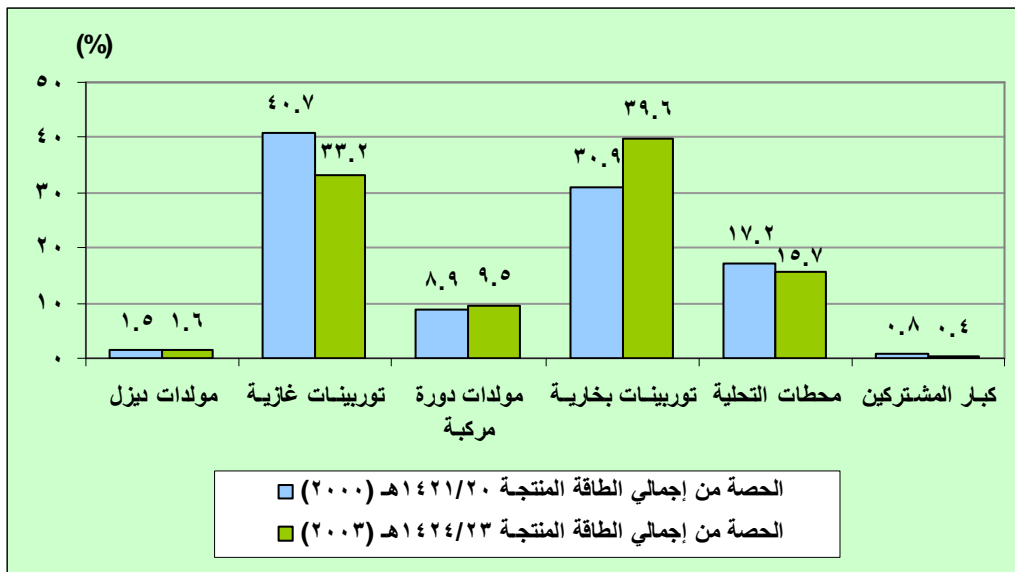
الجدول (٣/٢٨)
تطور الطاقة المنتجة حسب مصدرها

(جيجاواط ساعة)

الحصة من إجمالي الطاقة المنتجة (٢٠٠٣) (%)	الحصة من إجمالي الطاقة المنتجة (٢٠٠٠) (%)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	
١.٦	١.٥	٨.٨	٢٤٢٤	١٨٨٢	مولدات ديزل
٣٣.٢	٤٠.٧	٠.٤-	٥٠٧٣٣	٥١٣٩٣	توربينات غازية
٩.٥	٨.٩	٩.٠	١٤٥٧٠	١١٢٦١	مولدات دورة مركبة
٣٩.٦	٣٠.٩	١٥.٨	٦٠٦٤٤	٣٩٠١٢	توربينات بخارية
٨٣.٩	٨٢.١	٧.٤	١٢٨٣٧١	١٠٣٥٤٨	إجمالي شركة الكهرباء
١٥.٧	١٧.٢	٣.٥	٢٤٠١٨	٢١٦٥٢	محطات التحلية
٠.٤	٠.٨	١٤.٩-	٦١١	٩٩٣	طاقة مستوردة من كبار المشتركين
١٠٠.٠	١٠٠.٠	٦.٦	١٥٣٠٠٠	١٢٦١٩٣	إجمالي الطاقة المنتجة

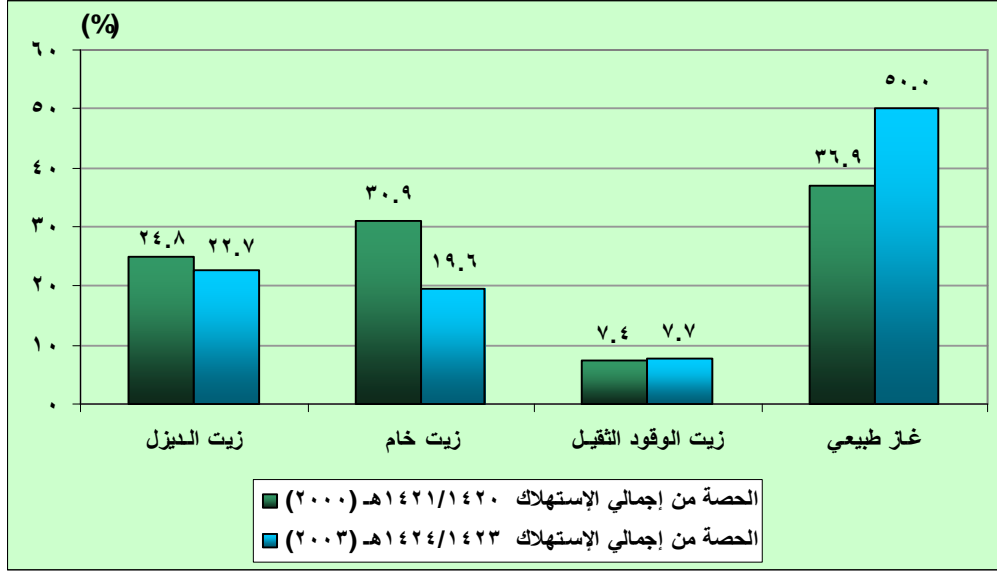
المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

الشكل (٣/٢٨)
تطور الطاقة المنتجة حسب المصدر



الشكل (٤/٢٨)

الوقود المستهلك في محطات التوليد بقطاع الكهرباء



٦/٢/٢٨ شبكات الكهرباء

ارتفع الطول الإجمالي لخطوط الشبكات من (٢٥٦.٣) ألف كيلومتر عام ١٤٢٠/٢١هـ (٢٠٠٠) إلى (٣٠٥.٧) ألف كيلومتر عام ١٤٢٣/٢٤هـ (٢٠٠٣)، وقد تمثلت الزيادة في (٣.٥) ألف كيلومتر من خطوط النقل (جهد ١١٠ إلى ٣٨٠ كيلوفولط)، و(٢١.٤) ألف كيلومتر من خطوط التوزيع (جهد ١٣.٨ إلى ٦٩ كيلوفولط)، و(٢٤.٦) ألف كيلومتر من شبكة الجهد المنخفض (جهد الخدمة)، الجدول (٤/٢٨).

الجدول (٤/٢٨)

تطور أطوال خطوط الشبكات

(كيلومتر دائري)

الإجمالي	الجهد المنخفض	جهود التوزيع	جهود النقل	العام
٢٥٦٢٩٥	١١٥٥٣٥	١١١١٢٩	٢٩٦٣١	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)
٢٧١٢٣٨	١٢٣١٢٣	١١٧٧٨٠	٣٠٣٣٥	١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)
٢٨٨٤٦٧	١٣١٧٢٨	١٢٥٠٣٨	٣١٧٠١	١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)
٣٠٥٧٤٧	١٤٠٠٩٨	١٣٢٥٣٨	٣٣١١١	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)
٦.١	٦.٦	٦.٠	٣.٨	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
٤٩٤٥٢	٢٤٥٦٣	٢١٤٠٩	٣٤٨٠	الإضافات خلال المدة

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٧/٢/٢٨ العمالة في قطاع الكهرباء

وصل حجم^(*) العمالة في قطاع الكهرباء إلى (٢٩١٨٩) عاملاً عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣)، مسجلاً معدل نمو متوسط قدره (٠.٣٪) سنوياً للسنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة. ومن الملحوظ أن هذا المعدل يقل كثيراً عن معدل النمو في الطاقة المستهلكة خلال المدة، مما يعكس تحسناً ملموساً في إنتاجية العمالة. كما حافظ قطاع الكهرباء على الوتيرة السريعة في توظيف الوظائف، حيث وصلت نسبة العمالة الوطنية إلى (٧٩.٤٪) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وهذا يفوق النسبة المستهدفة في الخطة السابعة وقدرها (٧٥٪). وقد عزز هذا الاتجاه في توظيف الوظائف، برامج التدريب المتنوعة التي تقدمها الشركة السعودية للكهرباء.

يعكس معدل النمو في حجم العمالة المشار إليه أعلاه (٠.٣٪) بالمقارنة بمعدل النمو في الاستهلاك (٧.٦٪)، تحسناً ملحوظاً في مؤشرات إنتاجية العمالة حيث ارتفع مؤشر عدد المشتركين مقابل الموظف الواحد من (١١٧) عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (١٤٥) عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، أي بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٥.٥٪). وكذلك كان الأمر مع مؤشر متوسط حجم الاستهلاك مقابل الموظف الواحد والذي ارتفع أيضاً بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٧.٩٪). وبالتالي انخفض متوسط تكلفة الخدمة من (١٢.٠٥) هللة لكل كيلواط ساعة عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى (١١.٤) هللة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

٨/٢/٢٨ إعادة الهيكلة والتخصيص

استمرت خلال خطة التنمية السابعة جهود إعادة هيكلة قطاع الكهرباء باتجاه تخصيصه تمشياً مع استراتيجية المملكة بهذا الشأن. وقد تم إنجاز الخطوات الأساسية التالية:

- تأسيس الشركة السعودية للكهرباء عام ١٤١٨/١٤١٩هـ (١٩٩٨) والتي آلت إليها جميع مرافق قطاع الكهرباء، وذلك كخطوة أولى في مسيرة تخصيص قطاع الكهرباء.
- مراجعة تعرفه الخدمة الكهربائية عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) في ضوء تكاليف الخدمة

(*) لا يشمل عمالة عقود الصيانة والتشغيل والمساندة.

الفعلية، وذلك في إطار عملية متكاملة لتصحيح الوضع المالي لمرفق الكهرباء وتشغيله على أسس تجارية، وقد عُدلت التعرّف بالقرار الوزاري رقم (١٧٠) وتاريخ ١٢/٨/١٤٢١هـ (٢٠٠٠/١١/٨).

- تأسيس هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١) بهدف الإشراف على تنظيم القطاع، وضمان توفير الخدمة الكهربائية بمستويات عالية الجودة والموثوقية وبأسعار مناسبة.
- المباشرة في اتخاذ الخطوات المؤدية إلى فصل نشاطات التوليد والنقل والتوزيع بعضها عن بعض، الإطار (١/٢٨).

الإطار (١/٢٨): هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية: دورها وخططها لإعادة هيكلة صناعة الكهرباء وتحلية المياه المالحة للإنتاج المزدوج

أ. دور الهيئة ومسؤولياتها:

تم إنشاء هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٦) وتاريخ ٢٧/٨/١٤٢٢هـ (٢٠٠١/١١/١٢)، كهيئة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وبالاستقلال المالي والإداري. وتهدف الهيئة إلى ضمان توفير الخدمة الكهربائية على مستويات عالية من الجودة والموثوقية وبأسعار مناسبة. وتتولى، في إطار السياسات والخطط العامة للكهرباء، تنظيم قطاع الكهرباء، واقتراح القواعد المنظمة له، والمراجعة الدورية لتكلفة الخدمة الكهربائية وتعرفتها، والعمل على تحقيق التنافس لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بالاستثمار في مشاريع قطاع الكهرباء.

ب. البرنامج المبدئي لعملية إعادة هيكلة صناعة الكهرباء:

يستهدف برنامج إعادة هيكلة صناعة الكهرباء الذي تتولى تنفيذه هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية إدخال اللامركزية في صناعة الكهرباء، وإخضاعها لقوى السوق، وتكثيف دور القطاع الخاص، وإيجاد بيئة تنافسية. ويتوقع أن تؤدي عملية إعادة هيكلة القطاع وتنظيمه إلى إنشاء إطار هيكلي ومؤسسي وتشغيلي ملائم. ومن الخطوات المستهدفة ما يلي:

١. وضع إطار تنظيمي ملائم.
٢. إعادة هيكلة مرافق صناعة الكهرباء.
٣. تنظيم شبكات النقل والتوزيع.
٤. إيجاد تعرفة فعالة اقتصادياً واجتماعياً.
٥. إنشاء سوق جملة تنافسية في توليد الكهرباء.

- تأسيس شركة مساهمة باسم شركة الماء والكهرباء في عام ١٤٢٤هـ — (٢٠٠٣)، تقوم بشراء الطاقة الكهربائية والمياه المحلاة من المنتجين المستقلين وبيعها إلى شركات التوزيع وكبار المستهلكين.
- في إطار عملية التنظيم الإداري لأجهزة الدولة تم فصل شؤون الكهرباء عن الصناعة، ودمجها في حقيبة وزارية واحدة مع شؤون المياه تحت اسم وزارة المياه والكهرباء، وذلك في سبيل رفع كفاءة السياسات المتعلقة بالكهرباء والمياه ورفع الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية لهذين المرفقين.

٩/٢/٢٨ دور القطاع الخاص

شكلت خطة التنمية السابعة محطة مهمة في الدور المتنامي للقطاع الخاص، فعلاوة على المبادرات المتعلقة بإعادة هيكلة قطاع الكهرباء نحو مزيد من التخصص، فقد باشرت شركة خاصة هي الشركة الوطنية للطاقة في عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) بإنشاء أول محطة توليد كهرباء بخارية في مدينة الجبيل الصناعية وتملكها وتشغيلها بقدرة (٢٤٠) ميغاواط، ويتوقع دخولها الخدمة عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، كما وقّعت شركة أرامكو السعودية في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) اتفاقاً مع شركة خاصة لتملك وتشغيل أربع محطات بخارية لتوليد الكهرباء بقدرة إجمالية قدرها (١٠٧٤) ميغاواط، وذلك لخدمة عملياتها في رأس تنورة والجبعة وشدغم والعثمانية. ويمكن لتلك الشركات أن تبيع فائض إنتاجها من الطاقة الكهربائية للشركة السعودية للكهرباء.

٣/٢٨ القضايا والتحديات

١/٣/٢٨ التغطية الشاملة

يمثل إيصال الخدمة الكهربائية، بقدر كبير من الاعتمادية والكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة، إلى جميع أرجاء المملكة، هدفاً استراتيجياً لقطاع الكهرباء، كما يُعد تحدياً كبيراً أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً للمساحة الشاسعة للمملكة التي تفوق المليونين كيلومتر مربع تتوزع فوقها (١١١٨٥) مدينة وقرية وهجره، علاوة على استمرار النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً. ويتوقع أن يمثل تحقيق هذا الهدف خلال خطة التنمية الثامنة أحد أبرز الإنجازات.

٢/٣/٢٨ الشبكة الوطنية للكهرباء

يتطلب قيام سوق لإنتاج الطاقة الكهربائية وتوفير بيئة ملائمة ومرنة للتنافس، وجود شبكة وطنية موحدة تربط مراكز التوليد بمراكز الأحمال الرئيسية. وتغطي الشبكة حالياً كلاً من المنطقة الشرقية، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، كما تربط المنطقة الشرقية بالمنطقة الوسطى. ويتطلب إكمال هذه الشبكة امتدادها لمراكز الأحمال الرئيسية في المنطقة الجنوبية، والمنطقة الشمالية، وربط المنطقة الوسطى بالمنطقة الغربية.

٣/٣/٢٨ الربط الكهربائي الإقليمي

يتوقع أن تشهد السنوات القليلة القادمة تنفيذ شبكة الربط الكهربائي الخليجية والتي ستتيح في وقت لاحق الربط بالشبكة العربية الجاري تنفيذها حالياً. وتكمن أهمية الشبكة الإقليمية للمملكة في توفير الربط بالأسواق المجاورة والبعيدة مما يكفل تدفق الصادرات من الطاقة الكهربائية التي يتوقع أن تزداد أهميتها في المستقبل.

٤/٣/٢٨ إعادة الهيكلة والتخصيص

تهدف عملية إعادة الهيكلة الجارية الوصول إلى تحقيق النموذج المستهدف للقطاع، وينطوي ذلك على تنفيذ الخطوات الرئيسية التالية:

- دمج مرافق النقل (الشبكة الوطنية) في كيان موحد ومستقل.
- فتح المجال لعدد مناسب من المستثمرين في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية في بيئة تنافسية منظمة.
- تنظيم مهام التوزيع وإعادة هيكلتها بشكل يعزز كفاءة توفير الخدمة الكهربائية على أسس تجارية في جميع أرجاء المملكة.
- رفع إسهام القطاع الخاص في جميع مرافق الخدمة الكهربائية من خلال فتح المجالات المختلفة للاستثمار الخاص.

٥/٣/٢٨ صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية وتوطين تكنولوجياتها

نشأت في المملكة خلال العقدين الماضيين صناعة مزدهرة للوالمعدات والمعدات والنظم الكهربائية من بينها صناعات الكوابل بمختلف فئاتها، والأبراج، والمفاتيح والقواطع، والمحولات

ذات الفولطية المنخفضة والمتوسطة، وغيرها من مكونات سلسلة الصناعات الكهربائية. ونظراً للنمو المتوقع في الخدمات الكهربائية محلياً وإقليمياً فإن دعم توسع وتعميق الصناعات الكهربائية، خاصة في مجالات الأجهزة والمعدات ذات الفولطيات العليا والفائقة، علاوة على صناعة أجهزة التحكم والمراقبة، ينسجم مع استراتيجية المملكة الهادفة إلى بناء قاعدة صناعية متطورة.

من جهة أخرى، يتطلب توطيد التقنيات المتقدمة تطوير قدرات وطنية في مجالات التصميم والاستشارات الهندسية. وفي هذا الإطار، يقترح إعداد دراسة جدوى إقامة شركة استشارية وهندسية في القطاع الخاص أو مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تنشط في أعمال التصميم والهندسة لمشاريع الكهرباء ومحطات التحلية وغيرها من المرافق المشابهة.

٤/٢٨ توقعات خطة التنمية الثامنة

- يبرز الجدول (٥/٢٨) توقعات خطة التنمية الثامنة لبعض المتغيرات الرئيسية في قطاع الكهرباء، حيث يستهدف تحقيق الأهداف الرئيسية التالية خلال الخطة:
- تحقيق التغطية الكهربائية الشاملة للمملكة وذلك بإيصال التيار الكهربائي إلى (١١٢٦) قرية وهجرة، وإضافة (١١٦٣.٢٨) ألف مشترك خلال الخطة.
 - إضافة نحو (١٠٩٩٦) ميغاواط إلى قدرات التوليد الكهربائية، علاوة على (١٣٣٠) ميغاواط يتوقع توفرها من محطات التحلية، وسيتم إتاحة الفرصة لمستثمري القطاع الخاص لتوفير الإضافات المتوقعة في قدرات التوليد، خاصة في إنشاء محطات التوليد الجديدة وتملكها وتشغيلها.
 - الوصول بمعدل توطيد الوظائف إلى (٨٩.٢٪) بنهاية الخطة وزيادة إنتاجية العمالة بمعدل (٦.٥٪) سنوياً.
 - ربط النظم الكهربائية للمنطقتين الوسطى والغربية، وإتمام ربط النظم الكهربائية للمنطقتين الغربية والجنوبية.
 - الاستمرار في عملية إعادة الهيكلة والتخصيص، وتأسيس شركة مستقلة خلال الخطة تملك شبكة النقل الكهربائي الوطنية وتشغيلها.
 - ربط الشبكة الكهربائية للمملكة بالشبكة الخليجية.
 - دراسة جدوى تصدير الكهرباء إلى خارج المملكة على أسس تجارية.

- دراسة جدوى إقامة شركة هندسية استشارية في مجال الكهرباء في القطاع الخاص، أو مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص.

الجدول (٥/٢٨)
المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء
خطة التنمية الثامنة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	المستهدف ٢٠٢٩/٢٠٣٠ م	مترقب ٢٠٢٤/٢٠٢٥ م	فعلي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ م	
١.٩	٦٤١٥	٥٨٢٩	٥٨٣٣	متوسط استهلاك الفرد (ك.و.س./السنة)
٤.٨	٥٥٩٤.٣٩	٤٤٣١.١١	٤٢٣١.٦٦	عدد المشتركين (ألف)
٤.٨	٤٦٢٩.٤	٣٦٦٢.٨	٣٤٩٧.١	عدد المشتركين السكنيين (ألف)
١.٨	١٠٠.٠	٩١.٧	٩٠.٠	معدل تغطية الخدمة (%)
٤.٩	١٨٤.٤	١٤٥.٥	١٤١.٥	الطاقة الكهربائية المستهلكة (بليون ك.و.س)
٦.٠	٣٨٢٨٨	٢٨٥٤٦	٢٦٢٧٢	الحمل الذروي (م.و)
٧.١	٣٨٠١٧	٢٧٠٢١	٢٧٠١٨	قدرة التوليد الفعلية (م.و)
٦.٨	٤٧٢١	٣٣٩١	٢٨٦٦	قدرة التوليد المتاحة من محطات التحلية (م.و)
١.٩-	٢٦٤٠.٦	٢٨٩٩١	٢٩١٨٩	حجم القوى العاملة
٢.٠	٨٩.٢	٨٠.٨	٧٩.٤	مساهمة العمالة الوطنية (%)
٦.٥	٢١٨	١٦٠	١٤٥	متوسط عدد المشتركين للعامل الواحد (مشترك)
٦.٥	٧١٩٦.١	٥٢٤٧.٨	٤٨٤٧.٧	متوسط مبيعات الطاقة للعامل الواحد (م.و.س)

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

٥/٢٨ الرؤية المستقبلية

- يتكون برنامج تطوير صناعة الكهرباء نحو النموذج المستهدف لها من ثلاث مراحل:
المرحلة الانتقالية: وتستغرق نحو عامين، وتشمل وضع الإطار التنظيمي، وتحديد أساليب وإجراءات الترخيص، ووضع معايير الخدمة ومقاييسها، وتقرير جدوى فصل مرافق النقل عن مرافق التوليد ووضعها في شركة مستقلة، وإدارة مرافق التوزيع والتوليد على أسس تجارية، وتوفير إطار يتيح للقطاع الخاص المساهمة في مشاريع التوليد كمنتجات مستقلين للكهرباء، وللكهرباء والمياه معاً.
- المرحلة المتوسطة: وتستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات، تكون معها عملية فصل مرافق النقل قد اكتملت، وستشمل هذه المرحلة توزيع مرافق التوليد في الشركة السعودية

للكهرباء على عدد محدد من الشركات المستقلة، مما يعزز التنافس فيما بينها ويسهل دخول شركات خاصة مجال التوليد. كما ستشمل هذه المرحلة، وجود مشغل لنظام النقل، يقوم أيضاً بدور المشتري الوحيد لجميع الطاقة المنتجة والمنقولة على شبكة النقل الرئيسية.

- المرحلة النهائية (التنافس): ويتوقع الوصول إلى هذه المرحلة بعد إكمال المرحلتين السابقتين (ما يزيد عن خمس سنوات). ومن المتوقع خلال هذه المرحلة أن تكون جميع شركات القطاع العاملة في مجالات التوليد والنقل والتوزيع في وضع تشغيلي طبيعي، كما يتوقع أن تكون أسعار الكهرباء مبنية على أسس اقتصادية تغطي كامل تكاليف الخدمة وتشتمل على عائد معقول على الاستثمار، وأن تتوفر الفرصة للمشاركين الصناعيين وكبار المشاركين الآخرين من اختيار موردي الخدمة، في إطار سوق متطورة لعمليات الجملة، تتسم بإجراءات وقواعد واضحة ومحددة.

٦/٢٨ استراتيجية التنمية

١/٦/٢٨ الأهداف العامة

تتركز الأهداف العامة لتطوير قطاع الكهرباء فيما يلي:

- توفير الخدمة الكهربائية بالمستوى الفني الملائم لجميع مراكز النمو السكاني والمرافق الاقتصادية.
- توفير الخدمة الكهربائية بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- الاستمرار في تشجيع المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء.

٢/٦/٢٨ السياسات

يتم تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع الكهرباء في خطة التنمية الثامنة من خلال تنفيذ

السياسات التالية:

- توفير خدمة كهربائية عالية الكفاءة والاعتمادية، وتحقيق التغطية الكهربائية الشاملة.
- توفير المنافسة في نشاط التوليد.
- تعزيز جوانب الترشيح في التعرف الكهربائي، مع مراعاة الجانب الاجتماعي في عملية التسعير.

- دراسة توظيف صناعة الكهرباء كأحدى وسائل تعظيم القيمة المضافة للموارد البترولية، وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي.
- نقل تقنيات الكهرباء وتوطينها وتطويرها.

٣/٦/٢٨ الأهداف المحددة

من المتوقع تحقيق التغطية الكهربائية الشاملة خلال خطة التنمية الثامنة، الجدول (٦/٢٨)، كما يتوقع إيصال الخدمة الكهربائية إلى حوالي (١.١٦) مليون مشترك جديد، الجدول (٧/٢٨)، واستكمال الشبكة الوطنية، وتحقيق الربط الكهربائي بالشبكة الخليجية والشبكة العربية.

الجدول (٦/٢٨)
تطور التغطية الكهربائية في خطة التنمية الثامنة
حسب المناطق الإدارية

معدل النمو السنوي المتوسط للخطة (%)	٢٩/٢٠٠٩ ١٤٣٠/٢٠٠٩	٢٨/٢٠٠٨ ١٤٢٩/٢٠٠٨	٢٧/٢٠٠٧ ١٤٢٨/٢٠٠٧	٢٦/٢٠٠٦ ١٤٢٧/٢٠٠٦	٢٥/٢٠٠٥ ١٤٢٦/٢٠٠٥	تقديري ٢٤/٢٠٠٤ ١٤٢٥/٢٠٠٤	٢٣/٢٠٠٣ ١٤٢٤/٢٠٠٣	المناطق
٠.٧	١٠٠.٠	٩٩.٣	٩٨.٦	٩٨.٠	٩٧.٣	٩٦.٦	٩٥.٩	الرياض
١.٤	١٠٠.٠	٩٨.٧	٩٧.٤	٩٦.١	٩٤.٨	٩٣.٥	٩٢.١	مكة المكرمة
٠.٥	١٠٠.٠	٩٩.٦	٩٩.١	٩٨.٧	٩٨.٢	٩٧.٨	٩٧.٣	المدينة المنورة
٠.٥	١٠٠.٠	٩٩.٥	٩٩.٠	٩٨.٥	٩٨.٠	٩٧.٥	٩٧.٠	القصيم
٠.١	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٩٩.٩	٩٩.٧	٩٩.٦	٩٩.٤	٩٩.٣	الشرقية
٤.٥	١٠٠.٠	٩٦.٠	٩٢.٠	٨٨.١	٨٤.١	٨٠.١	٧٦.١	عسير
٢.٧	١٠٠.٠	٩٥.٧	٩١.٤	٨٧.١	٨٢.٨	٨٧.٥	٧٤.٢	تبوك
٥.٥	١٠٠.٠	٩٥.٣	٩٠.٧	٨٦.٠	٨١.٣	٧٦.٦	٧١.٩	حائل
٣.٨	١٠٠.٠	٩٦.٦	٩٣.٢	٨٩.٨	٨٦.٤	٨٣.٠	٧٩.٦	الحدود الشمالية
٦.٢	١٠٠.٠	٩٤.٨	٨٩.٦	٨٤.٤	٧٩.٢	٧٤.٠	٦٨.٨	جازان
٥.٢	١٠٠.٠	٩٥.٥	٩١.٠	٨٦.٦	٨٢.١	٧٧.٦	٧٣.١	نجران
٣.٦	١٠٠.٠	٩٦.٦	٩٣.٢	٨٩.٩	٨٦.٣	٨٣.٩	٩٧.٥	الباحة
٤.٠	١٠٠.٠	٩٦.٤	٩٢.٨	٨٩.٢	٨٥.٦	٨٢.١	٧٨.٥	الجوف
١.٨	١٠٠.٠	٩٨.٣	٩٦.٧	٩٥.٠	٩٣.٤	٩١.٧	٩٠.٠	المملكة

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

الجدول (٧/٢٨)
تطور أعداد المشتركين في خطة التنمية الثامنة
حسب المناطق الإدارية

(بالآلاف)

التغير خلال الخطة	معدل النمو السنوي المتوسط (%)	٢٠٠٩-٢٠١٤	٢٠٠٨-٢٠١٤	٢٠٠٧-٢٠١٤	٢٠٠٦-٢٠١٤	٢٠٠٥-٢٠١٤	تقديري ٢٠٠٤-٢٠١٤	قطعي ٢٠٠٣-٢٠١٤	المناطق
٢٨٨.٨٧	٤.٧	١٤٠٨.٠٠	١٣٤٥.٢١	١٢٨٢.٤٢	١٢٢٥.٨١	١١٧٠.٠٣	١١١٩.١٣	١٠٧١.٩٨	الرياض
٣٣٤.٢٨	٤.٧	١٦٢٥.٢٦	١٥٥٤.٩١	١٤٨٤.٥٦	١٤١٧.٩٥	١٣٥٣.٠٢	١٢٩٠.٩٨	١٢٣٣.٠٥	مكة المكرمة
٧٧.٩١	٤.٧	٣٧٨.٧٧	٣٦٢.٣٨	٣٤٥.٩٨	٣٣٠.٤٦	٣١٥.٣٢	٣٠٠.٨٦	٢٨٧.٣٦	المدينة المنورة
٥٨.٤٦	٤.٧	٢٨٤.٩٢	٢٧٢.٢١	٢٥٩.٥٠	٢٤٨.٠٥	٢٣٦.٧٦	٢٢٦.٤٦	٢١٦.٩٢	القصيم
١٣٩.٦٠	٤.٠	٧٩١.٨٤	٧٦٣.٥٠	٧٣٥.١٦	٧٠٥.٨٦	٦٧٨.٣٩	٦٥٢.٢٤	٦٢٥.٦٨	الشرقية
٩٠.٧٣	٦.٢	٣٤٩.٠١	٣٣٠.٠٣	٣١١.٠٦	٢٩٢.٣٥	٢٧٥.٦٨	٢٥٨.٢٨	٢٤٣.٠٧	عسير
٢٩.٠٨	٤.٧	١٤١.٣٧	١٣٥.٢٥	١٢٩.١٣	١٢٣.٣٤	١١٧.٦٩	١١٢.٢٩	١٠٧.٢٦	تبوك
٢٢.٥٣	٤.٧	١٠٩.٨١	١٠٤.٩١	١٠٠.٠٢	٩٥.٦٠	٩١.٢٥	٨٧.٢٨	٨٣.٦٠	حائل
٨.٥٣	٤.٠	٤٨.٤٢	٤٦.٦٩	٤٤.٩٦	٤٣.١٧	٤١.٤٩	٣٩.٨٩	٣٨.٢٦	الحدود الشمالية
٤٨.٦٣	٦.٢	١٨٧.٠٧	١٧٦.٩٠	١٦٦.٧٣	١٥٦.٧٠	١٤٧.٧٦	١٣٨.٤٤	١٣٠.٢٩	جازان
٢١.٥٦	٦.٢	٨٢.٦٣	٧٨.٠٤	٧٣.٥٥	٦٩.١٣	٦٥.١٩	٦١.٠٧	٥٧.٤٨	نجران
٣١.٣٤	٦.٢	١٢٠.٥٦	١١٤.٠١	١٠٧.٤٥	١٠٠.٩٩	٩٥.٢٣	٨٩.٢٢	٨٣.٩٧	الباحة
١١.٧٦	٤.٠	٦٦.٧٣	٦٤.٣٤	٦١.٩٥	٥٩.٤٨	٥٧.١٧	٥٤.٩٧	٥٢.٧٤	الجوف
١١٦٣.٢٨	٤.٨	٥٥٩٤.٣٩	٥٣٤٨.٣٨	٥١٠٢.٤٧	٤٨٦٨.٨٩	٤٦٤٤.٩٨	٤٤٣١.١١	٤٢٣١.٦٦	المملكة

المصدر: وزارة المياه والكهرباء.

الفصل التاسع والعشرون قطاع النقل

٢٩. قطاع النقل

١/٢٩ المقدمة

حظي قطاع النقل باهتمام كبير خلال خطط التنمية الماضية لكونه عنصراً رئيساً في البنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما مكن من ربط جميع مناطق المملكة بعضها ببعض، وربط المملكة مع العالم في سهولة ويسر. ستركز خطة التنمية الثامنة على تطوير مرافق البنية الأساسية لقطاع النقل ورفع الكفاءة التشغيلية لأنماطه المختلفة وتحسين قدرتها التنافسية، وتقوية الترابط بين المراكز الحضرية والمدن والقرى، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في توفير خدمات النقل.

ويتناول هذا الفصل تطور قطاع النقل خلال خطة التنمية السابعة، مستعرضاً أهم القضايا والتحديات التي تواجهه، وتقدير الطلب المتوقع على خدمات النقل خلال خطة التنمية الثامنة، كما يتناول أهداف وسياسات الخطة لهذا القطاع.

٢/٢٩ الوضع الراهن

١/٢/٢٩ النقل على الطرق

ازداد طول شبكة الطرق البرية المعبدة بنحو (٩.٣٪) خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة، مرتفعة بذلك من (٤٥.٣) ألف كيلومتر عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩) إلى (٤٩.٥) ألف كيلومتر عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، الشكل (١/٢٩). من ناحية أخرى، ازداد طول الطرق الترابية بنسبة (١٠.٣٪) ليبلغ طولها (١١٧.٢) ألف كيلومتر بنهاية المدة المشار إليها، الجدول (١/٢٩).

ويوضح الجدول (٢/٢٩) توزيع شبكة الطرق حسب المناطق الإدارية، حيث أسهمت هذه الشبكة في ربط مناطق المملكة بعضها ببعض وتيسير نقل السكان والبضائع، وربط المناطق القروية بالمراكز الحضرية الرئيسية.

وقد شهد عدد المركبات نمواً ملموساً يقدر بنحو (٣.١٪) سنوياً، حيث بلغ عددها (٣.٨٤) مليون مركبة عام ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، منها (٢.٢٩) مليون سيارة خاصة،

و(١.٤٥) مليون سيارة تجارية، ويتكون الباقي من السيارات والمركبات الأخرى. وعلى صعيد عمليات النقل على الطرق، تتولى شركات خاصة نقل البضائع، وقد اتسم هذا السوق بالتنافس الشديد مما أدى إلى استقرار أسعار النقل لمدة طويلة نسبياً. ويعمل به عدد كبير من شركات النقل المختلفة الحجم. ويقدر أن (٣٦٪) من هذه الشركات تمتلك (٥) شاحنات أو أقل، في حين تمتلك (٣٪) فقط منها أكثر من (٥٠) شاحنة.

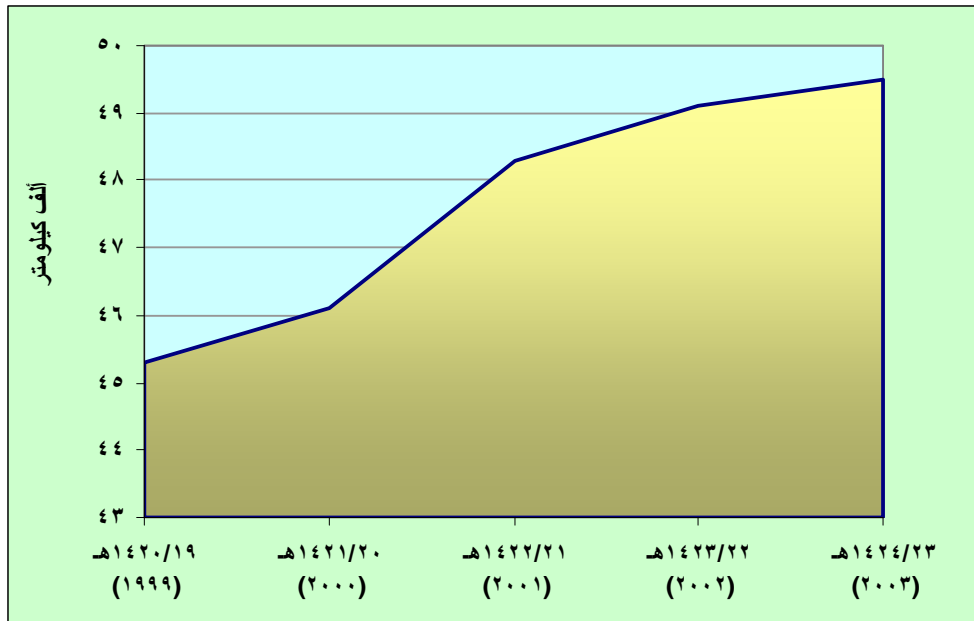
الجدول (١/٢٩)
تطور شبكة الطرق
خطة التنمية السابعة

(ألف كيلومتر)

الطرق الترايبيّة	الطرق المعبّدة			السنة
	فرعية	ثانوية	رئيسية	
١٠٦.٣	٢١.٨	٨.٤	١٥.١	١٩٩٩-٢٠١٩ هـ
١١٧.٢	٢٦.٦	٨.٧	١٤.٢ *	٢٠٠٣-٢٠٢٣ هـ
١٠.٣			٩.٣	نسبة التغير (%)

* نتيجة لإعادة تصنيف الطرق.
المصدر: وزارة النقل.

الشكل (١/٢٩)
شبكة الطرق المعبّدة



الجدول (٢/٢٩)

شبكة الطرق موزعة حسب المناطق الإدارية *

١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)

(كيلومتر)

الطرق الترابية	الطرق المعبدة			نوع الطريق المناطق	
	فرعية	ثانوية	رئيسية		
١٠.٢١٤	٦.٦٨٠	٢.١١٣	٢.٢٤٧	١١.٠٤٠	الرياض
١٥.٩٦٩	٢.١١٥	٩٩٠	١.٦٣٥	٤.٧٤٠	مكة المكرمة
١٥.٦٨١	١.٤٠٨	٨١٠	١.٠٣٢	٣.٢٥٠	المدينة المنورة
١٤.٦٩٢	٢.٩٥٣	٨٧٣	٤٥٠	٤.٢٧٦	القصيم
٣.٢١٠	١.٧٣٠	١.١٣٣	٢.٢١٨	٥.٠٨١	الشرقية
٢٠.١٣٣	١.٩٨٥	٨٨٠	٩٠٥	٣.٧٧٠	عسير
٨.٥٢٥	٥٠١	١٥٦	١.٤٠٥	٢.٠٦٢	تبوك
١٠.٧١٠	١.٨٤٩	٣٧٢	٤١٠	٢.٦٣١	حائل
٩.٠٣	٤٣٠	—	٨٩٦	١.٣٢٦	الحدود الشمالية
٤.٢٠٧	٦١٤	١٣٠	٢٠٥	٩٤٩	جازان
٢.٨٦٨	٤٩٨	٥٢٥	٤٥٥	١.٤٧٨	نجران
٥.٧٧٢	٧٦٣	٢٨٠	١١٩	١.١٦٢	الباحة
٤.٣٥٣	٤٦٢	—	٧١٣	١.١٧٥	الجوف
١١٧.٢٣٧	٢١.٩٨٨	٨.٢٦٢	١٢.٦٩٠	٤٢.٩٤٠	المجموع

* شبكة الطرق المشمولة ضمن عقود الصيانة فقط.

المصدر: وزارة النقل

وبالنسبة لخدمات نقل الركاب، تعد الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) أكبر جهة مقدمة لخدمات النقل العام في المملكة، حيث تتمتع بالحقوق الحصرية لخدمات نقل الركاب بين مدنها. كما تقوم بتوفير خدمات النقل العام داخل المدن بالمملكة، وإضافة إلى ذلك، تقوم بجانب عدد من الشركات الخاصة بتوفير خدمات النقل الدولية، الجدول (٣/٢٩).

الجدول (٣/٢٩)
عدد الركاب المنقولين
الشركة السعودية للنقل الجماعي

الخدمة	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)
الخدمات المحلية	١٧.٠٠	١١.٣٣	١١.٠٠	١١.٢٠	٩.٧١
الخدمات بين المدن	٤.٨٥	٥.٤٣	٦.٢٨	٦.٢٨	٦.٣٠
الخدمات الدولية	٠.٥٠	٠.٥١	٠.٥٢	٠.٥٤	٠.٥٧

المصدر: الشركة السعودية للنقل الجماعي.

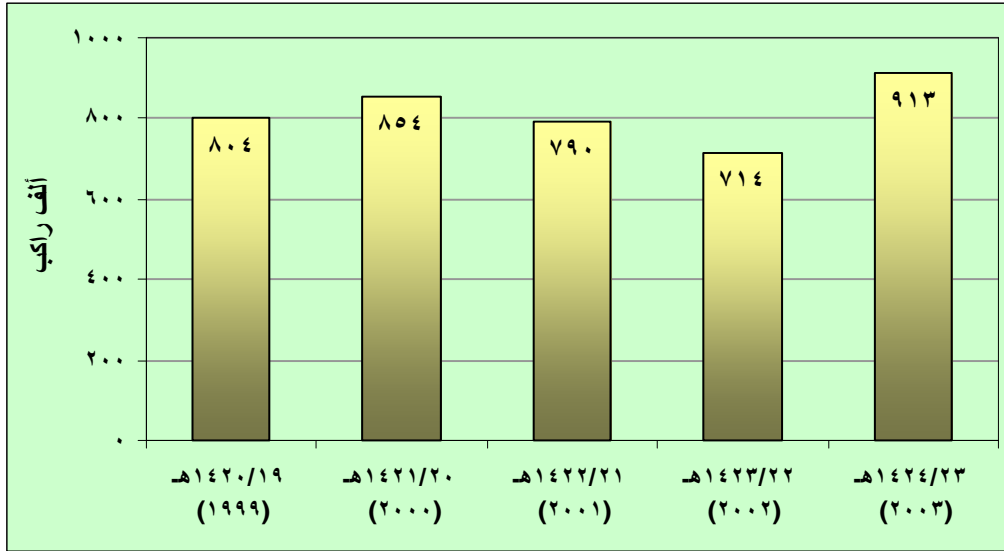
٢/٢/٢٩ الخطوط الحديدية

لم تشهد شبكة الخطوط الحديدية أي تغيير خلال خطة التنمية السابعة، وهي تتكون من خطين رئيسيين، يربطان مدينة الدمام على الساحل الشرقي بمدينة الرياض. ويوفر خط نقل الركاب البالغ طوله (٤٤٩) كيلومتراً خدمة مباشرة يومياً في كل اتجاه، في حين يربط خط البضائع البالغ طوله (٥٥٦) كيلومتراً، ميناء الدمام البحري بالميناء الجاف في الرياض، موفراً خدمة نقل البضائع بكفاءة عالية خاصة في وجود مرافق التخليص الجمركي مما يسهل المناولة ويخفض تكاليف النقل.

ويجري حالياً دراسة توسعة شبكة الخطوط الحديدية لتشمل ما يلي:

- ربط مواقع تواجد خامات الفوسفات والبوكسايت في شمال المملكة، بمدينة الجبيل الصناعية على الساحل الشرقي للمملكة، مروراً بمناطق حائل والقصيم والرياض. ويقدر طول هذا الخط بنحو (١٦٨٣) كيلومتر.
 - ربط شرق المملكة بغربها بخط يمتد من ميناء الدمام في الشرق إلى ميناء جدة في الغرب، بطول (٩٤٦) كيلومتر.
 - ربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة عبر محافظة جدة، مع وصلة لربط ينبع بالخط. ويتوقع أن يسهم القطاع الخاص في بناء الخطوط الحديدية الجديدة وتشغيلها.
- يوضح الشكلان (٢/٢٩)، و(٣/٢٩) عدد الركاب وحجم البضائع المنقولة بالخطوط الحديدية خلال خطة التنمية السابعة.

الشكل (٢/٢٩)
عدد الركاب المنقولين بالخطوط الحديدية
خطة التنمية السابعة



الشكل (٣/٢٩)
حجم البضائع المنقولة بالخطوط الحديدية
خطة التنمية السابعة



٣/٢/٢٩ النقل الجوي

تشمل شبكة النقل الجوي (٢٦) مطاراً منها (٣) مطارات دولية، و(٧) مطارات إقليمية، و(١٦) مطاراً محلياً، تتولى الهيئة العامة للطيران المدني إدارتها وتشغيلها. وتستخدم المطارات الدولية كل من الخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية)، بالإضافة إلى (٤٤) شركة طيران أجنبية. وتتولى مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية توفير خدمة النقل بين المطارات الداخلية.

وقد بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطارات المملكة (٣١.٨٥) مليون راكب عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، والبضائع التي تمت مناوالتها (٤٦١.٥) ألف طن، الجدول (٤/٢٩). وبلغت حصة المطارات الدولية الثلاثة (الرياض وجدة والدمام) نحو (٧٩٪) من إجمالي الركاب، الشكل (٤/٢٩)، و(٩٣٪) من إجمالي البضائع التي تم مناوالتها.

الجدول (٤/٢٩)

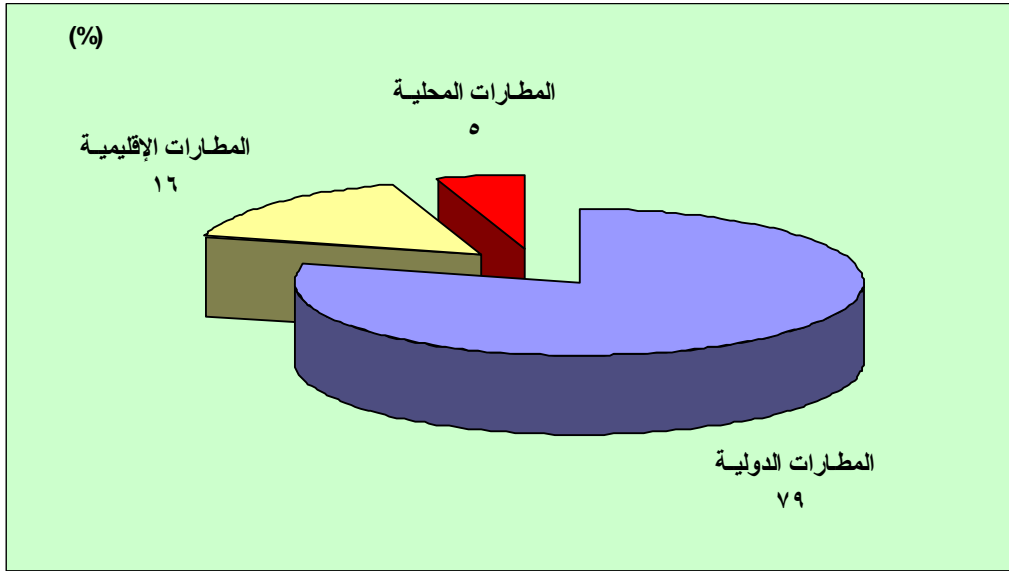
حركة النقل الجوي (الركاب والبضائع)

الحجم	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)
الركاب (بالألف)	٢٨٧٤١	٢٩٥٣٢	٢٩٨٢١	٣١٠٧٠	٣١٨٤٥
نسبة التغير (%)		٢.٧٥	٠.٩٧	٤.٢	٢.٤٩
البضائع (ألف طن)	٤٧٠.٢	٤٧٣.٥	٤٤٦.٥	٤٧٢.٦	٤٦١.٥
نسبة التغير (%)		٠.٧٠	٥.٧٠-	٥.٨٥	٢.٣٥-

المصدر: الهيئة العامة للطيران المدني.

وفي إطار تطوير مطارات المملكة، تم خلال خطة التنمية السابعة افتتاح مطار الأمير سلمان بن عبدالعزيز بالذوادمي، والبدء في مشروع توسعة مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة وتطويره بهدف زيادة طاقة مناولة الركاب إلى (٢١) مليون راكب سنوياً. ويعد هذا المطار أعلى المطارات الدولية في المملكة حركة حيث بلغت حصته في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، (٤١٪) من إجمالي الركاب القادمين والمغادرين البالغ عددهم (٣١.٨٥) مليون راكب.

الشكل (٤/٢٩)
توزيع الركاب على المطارات حسب فئاتها (*)
١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)



* عدد المطارات المحلية (١٦)، عدد المطارات الإقليمية (٧)، عدد المطارات الدولية (٣).

٤/٢/٢٩ الخطوط الجوية العربية السعودية

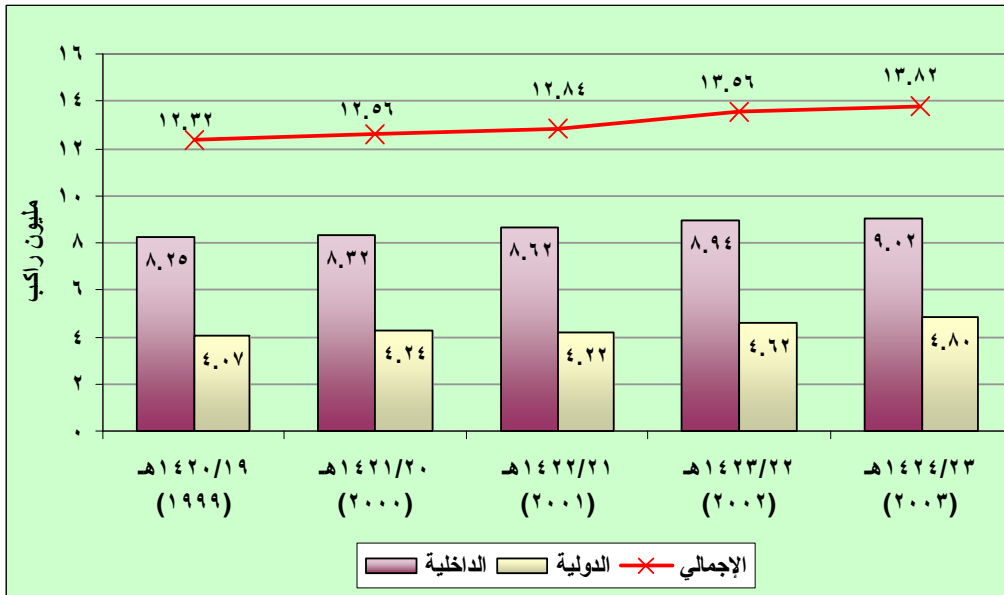
تشغل الخطوط الجوية العربية السعودية شبكة داخلية تشمل (٢٦) مطاراً. كما تقدم خدماتها في (٥٧) مطاراً عالمياً. وقد بلغ عدد الركاب المنقولين بواسطتها (١٣.٨٢) مليون راكب عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)، منهم (٩.٠٢) مليون راكب على الرحلات الداخلية، و(٤.٨٠) مليون على الرحلات الدولية، الشكل (٥/٢٩). كما نقلت (٢٥٣) ألف طن من البضائع على جميع رحلاتها.

وبلغ حجم أسطول السعودية التجاري (٩٠) طائرة عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣)، منها (٨٥) طائرة لخدمات الركاب، و(٥) طائرات لخدمات الشحن. ويعد هذا الأسطول، الأكبر من حيث السعة وعدد الطائرات في منطقة الشرق الأوسط.

وفي خطوة نحو تحقيق المنافسة على الخطوط الداخلية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) وتاريخ ١٦/٤/١٤٢٤هـ - (٢٠٠٣) القاضي بفتح أجواء المملكة الداخلية للمنافسة، حيث سيتم الترخيص لشركات طيران خاصة لخدمة السوق الداخلي، ويجري حالياً إعداد التنظيمات اللازمة لتنفيذ القرار المشار إليه.

وفي هذا السياق، يجري العمل حالياً على إنجاز الخطوات التحضيرية لتخصيص شركة الخطوط الجوية العربية السعودية.

الشكل (٥/٢٩)
الركاب المنقولين على الرحلات المنتظمة
الخطوط الجوية السعودية



٥/٢/٢٩ الموانئ والنقل البحري

تشتمل شبكة النقل البحري على ثمانية موانئ رئيسة - عدا مرافق تصدير النفط - تضم (١٨٣) رصيفاً، بطاقة تصميمية إجمالية قدرها (٢٥٢) مليون طن في السنة. ويتوزع خمسة منها على الساحل الغربي في كل من جدة وجازان وضبا، وينبع (التجاري، والصناعي)، وثلاثة على الساحل الشرقي في الدمام، والجبيل (التجاري، والصناعي).

وتتولى المؤسسة العامة للموانئ مسؤولية تنمية وتطوير الموانئ السعودية وإدارتها طبقاً للنظم والأساليب الحديثة. ويضطلع القطاع الخاص بدور رئيس في إدارة وتشغيل وصيانة مرافق الموانئ بأسلوب التأجير، في حين تمارس المؤسسة الإشراف والرقابة على كافة عقود التخصيص، ووضع السياسات العامة والخطط المستقبلية لتحسين مستوى الأداء في تلك الموانئ.

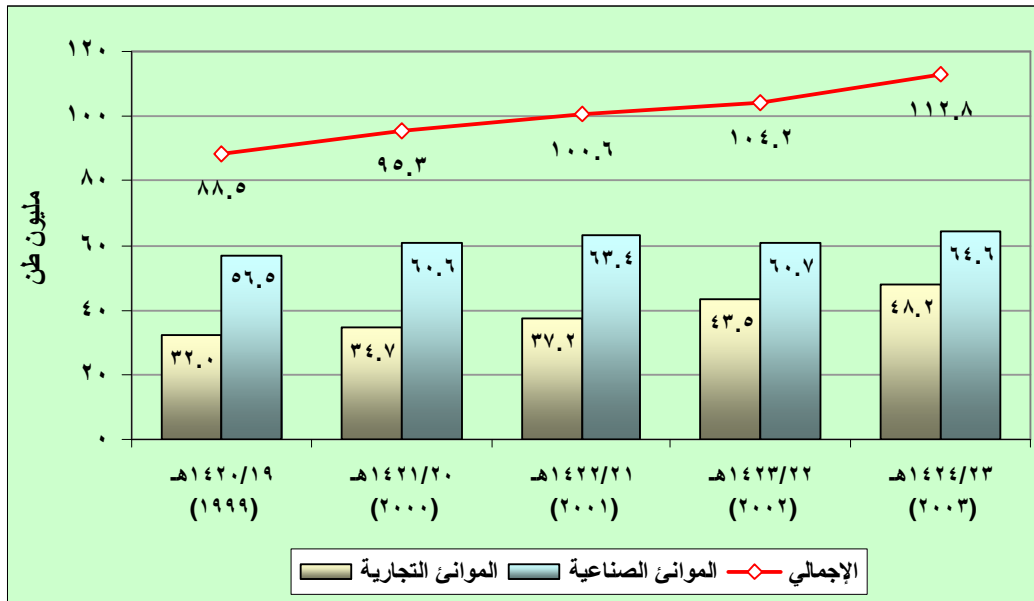
وقد شهدت حركة الموانئ نمواً ملحوظاً خلال فترة خطة التنمية السابعة، حيث ارتفع حجم البضائع المناولة من نحو (٨٨.٥) مليون طن عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ إلى (١١٢.٨) مليون طن عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) منها (٥٧٪) عبر الموانئ الصناعية، الشكل (٦/٢٩)، وازداد عدد الحاويات المناولة من نحو (١.٤) مليون حاوية إلى (٢.٤) مليوناً خلال المدة ذاتها، الجدول (٥/٢٩).

الجدول (٥/٢٩)
حركة مناولة البضائع في موانئ المملكة

البيان	١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩)	١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٢/٢١هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣/٢٢هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤/٢٣هـ (٢٠٠٣)
عدد الحاويات (وحدة)	١٤٤٨٣٣٨	١٥١٠٢٤٤	١٦٩٧٦٠١	١٩٥٥٧٦٧	٢٤٤٠٣٢٧
نسبة التغير (%)		٤.٣	١٢.٤	١٥.٢	٢٤.٨
إجمالي الشحن (مليون طن)	٨٨.٥	٩٥.٣	١٠٠.٦	١٠٤.٢	١١٢.٨
نسبة التغير (%)		٧.٧	٥.٥	٣.٦	٨.٣

المصدر: المؤسسة العامة للموانئ.

الشكل (٦/٢٩)
البضائع المناولة عبر الموانئ التجارية والصناعية



وقد بلغ إجمالي عدد عقود الإسناد للقطاع الخاص في الموانئ (٢٧) عقداً بنهاية عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) تم من خلالها استثمار نحو (٢.٦) بليون ريال. ويختلف حجم الاستثمار والتمويل من عقدٍ لآخر تبعاً لطبيعة عمل المحطة التي يتم تخصيصها. وقد أسهم هذا التطور في تحسين إنتاجية الموانئ، حيث تشير البيانات إلى انخفاض متوسط المدة الزمنية لتفريغ وتحميل سفينة شحن بمقدارها (٥٠٠٠) طن إلى نحو (٣٠-٣٦) ساعة بعدما كانت تستغرق (٣-٤) أيام في الماضي. وقد أسهم هذا التحسن في الإنتاجية، في تمكين المؤسسة العامة للموانئ من تحقيق تدفق نقدي إيجابي في عملياتها. وتشمل شبكة النقل البحري للركاب ثلاث موانئ رئيسية هي ميناء جدة الإسلامي، وميناء ضبا، وميناء ينبع التجاري، وقد بلغ عدد الركاب القادمين والمغادرين عبر الموانئ نحو (٢٠٠٥) مليون راكب خلال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بزيادة قدرها (١٠.٤٪) عن العام السابق.

٦/٢/٢٩ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية المخصصة لقطاع النقل (وزارة النقل، والمؤسسة العامة للموانئ، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والهيئة العامة للطيران المدني) خلال خطة التنمية السابعة (٢٨٥٩٥.٥) مليون ريال، بنسبة تزيد عن إجمالي المقترح في الخطة بنحو (٦٪).

٧/٢/٢٩ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهد قطاع النقل عدداً من التطورات التنظيمية خلال خطة التنمية السابعة. فقد صدر الأمر السامي الكريم رقم (٢/أ) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ (٢٠٠٣/٤/٣٠) القاضي بتعديل اسم وزارة المواصلات إلى "وزارة النقل". ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٦هـ (٢٠٠٣/٨/٤) القاضي بأن تتولى وزارة النقل التخطيط الشامل لنشاط النقل البري والبحري وسكة الحديد، وتنسيق ذلك مع خطة النقل الجوي تطبيقاً للمادة (٢٠) من نظام النقل العام. كما تضمن القرار بأن يكون وزير النقل رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة العامة للموانئ، ويكون رئيس المؤسسة في المرتبة الممتازة ونائباً لرئيس مجلس إدارتها.

وفي مجال النقل الجوي، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٧هـ (٢٠٠٤/٣/٨) القاضي بتحويل رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، الإطار (١/٢٩).

الإطار (١/٢٩): أبرز ملامح قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) وتاريخ ١٧/١/١٤٢٥هـ —
(٢٠٠٤/٣/٨) الخاص بالطيران المدني:

- تحويل رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري.
- تدير الهيئة أعمالها وفق معايير تجارية مع مراعاة ما يلي:
 - الاعتماد بشكل متزايد على إيراداتها من النشاطات التي تمارسها وفقاً لاختصاصاتها بما فيها الأنشطة التجارية.
 - التنسيق مع وزارة المالية لاتخاذ الترتيبات اللازمة التي تضمن التزام الأجهزة الحكومية والجهات الأخرى - التي تقدم لها الهيئة الخدمات - بدفع ما يستحق عليها من إيجارات وعائدات مالية. وعلى الهيئة تحصيل جميع إيراداتها دون استثناء أو تمييز نافذة عن غيرها فيما تدفعه من رسوم باعتبار ذلك أحد المرتكزات الأساسية لنجاح إدارة مرافق الطيران المدني وتشغيله وفق معايير تجارية بحتة.
 - مراعاة التوازن بين إجمالي الإيرادات السنوية للهيئة ومصروفاتها التشغيلية والاستثمارية وفي حالة زيادة إجمالي الإيرادات السنوية عن المصروفات، يتم مراجعة شرائح الرسوم المختلفة وتحدد عوائد عبور الطيران بما يكفل زيادة القدرة التنافسية للطيران المدني في المملكة ويساعد على اجتذاب مزيد من الحركة الجوية للمملكة.
 - إخضاع جميع منسوبي الهيئة العامة للطيران المدني بعد إنشائها لنظام العمل والعمال ونظام التأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية.
 - يشكل للهيئة مجلس إدارة من ممثلين للأجهزة الحكومية ذات العلاقة وممثلين للقطاع الخاص.
 - تحتفظ الهيئة بإيراداتها، وتصرف منها مباشرة على مصروفاتها التشغيلية والاستثمارية.
 - تعمل على تنمية إيراداتها وتحقيق التمويل الذاتي الكامل لمصروفاتها التشغيلية والاستثمارية، ويوقف كل دعم لها في الميزانية العامة للدولة مع نهاية السنة المالية العاشرة ابتداءً من سنة الأساس كحد أقصى.
 - تورد سنوياً جميع الإيرادات الفائضة عن مصروفات الهيئة التشغيلية والاستثمارية إلى حساب الخزانة العامة للدولة مع نهاية السنة المالية العاشرة ابتداءً من سنة الأساس كحد أقصى.
 - تورد سنوياً جميع الإيرادات الفائضة عن مصروفات الهيئة التشغيلية والاستثمارية إلى حساب الخزانة العامة للدولة بعد إبقاء احتياطي سنوي لا تتجاوز نسبته (٢٠٪) من إيرادات الهيئة الفائضة عن مصروفاتها السنوية لتغطية ما قد يطرأ من احتياجات مستقبلية ولتلافي تحميل ميزانية الهيئة أي أعباء إضافية.
 - تعد الهيئة - بعد ثلاثة أعوام من صدور تنظيمها - تقريراً ترفعه إلى اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، وتوضح فيه مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المتوخاة من إدارتها لأعمالها بأسلوب تجاري وما واجهته من صعوبات ومشكلات في سبيل ذلك وما تقترحه من حلول.
 - يضع مجلس إدارة الهيئة الهيكل الإداري والدليل التنظيمي اللذين يناسبان التوجهات الجديدة لجهاز الهيئة.

٣/٢٩ القضايا والتحديات

بالرغم من التطور المتواصل الذي يشهده قطاع النقل في المملكة، إلا أن تعدد أنماط النقل وتطور وسائله وتقنياته، يشير عدداً من القضايا والتحديات التي ينبغي التعامل معها خلال خطة التنمية الثامنة، من أبرزها:

١/٣/٢٩ التنسيق

نظراً لتعدد أنماط النقل من جهة، والعلاقة التنافسية بين هذه الأنماط من جهة أخرى، فإن التخطيط الشامل لقطاع النقل في إطار استراتيجية موحدة وشاملة، يعد مطلباً مهماً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع. وفي ضوء القدرات المتاحة في معظم تجهيزات القطاع كالمطارات، والموانئ، والطرق البرية الرئيسية، والتي يتوقع أن تستوعب الزيادات المتوقعة على خدمات النقل في المستقبل المنظور، فإن الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتوفرة، وترشيد التوسعات في تجهيزات النقل، والتخصيص الأمثل للموارد، يتطلب رفع مستوى التنسيق بين نشاطات القطاع. هذا علاوة على التنسيق مع الجهات القطاعية التي تتداخل مهامها مع نشاطات النقل بأنماطها المختلفة، وضمان التنسيق بين الاستراتيجية الوطنية للنقل والاستراتيجيات الأخرى.

ويتطلب التخطيط الشامل لقطاع النقل وتنسيق عمليات أنماطه المختلفة، توفر قاعدة بيانات ومعلومات شاملة ومنسقة توضح مستوى الأداء وتفاصيل تكلفة الخدمة التي تعد من المدخلات الرئيسية لتحديد الرسوم، وتصميم عقود التخصيص الملائمة. وتعكف وزارة النقل حالياً، وبالتنسيق مع عدد من الجهات الحكومية على إعداد الاستراتيجية الوطنية للنقل، والتي من شأنها تعزيز التكامل بين قطاعات النقل المختلفة من جهة، وبينها والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى. وقد انتهت المرحلة الأولى من إعداد الاستراتيجية، ويجري العمل على الإعداد للمرحلة الثانية منها.

٢/٣/٢٩ النقل والبيئة

تعد وسائل النقل أحد المصادر الرئيسية للتلوث، خاصة في المدن، ومما يفاقم من هذا الوضع في المملكة، الارتفاع النسبي لمعدل ملكية المركبات الخاصة، والنمو السريع للمراكز

الحضرية. هذا مع ما يسببه ذلك من اختناقات مرورية متزايدة داخل المدن وعلى الطرق الرئيسية.

ويتعين في هذا الصدد مواجهة الآثار السلبية المتزايدة على بيئة المدن من خلال العمل على معالجة اختناقات حركة السير، ورفع كفاءة النقل العام، ودراسة جدوى توفير أنماط أخرى من النقل تخدم المدن الرئيسية وضواحيها، هذا بالإضافة إلى تخفيض تركيز المواد الملوثة في الوقود، وتحسين كفاءة فحص السيارات والمركبات، وزيادة الاهتمام بالبعد البيئي في تشغيل تجهيزات وسائل النقل المختلفة وتطويرها.

٣/٣/٢٩ الكفاءة الاقتصادية والتمويل

تتطلب تنمية قطاع النقل بنشاطاته الفرعية المختلفة، تحقيق وضع يسمح للقطاع الخاص الاضطلاع بتوفير خدمات النقل والعمليات المساندة من جهة، وتحقيق للدولة، ما أمكن، الموارد اللازمة للاستمرار في تطوير وصيانة التجهيزات الأساسية لهذا القطاع من جهة أخرى. ويتطلب ذلك مراجعة الرسوم وهاكلها، وتحسين إنتاجية المرافق ذات العلاقة وقدرتها التنافسية، وتعزيز الإدارة الذاتية للمرافق من خلال إعطائها الصلاحيات الضرورية مع تعزيز آليات التنظيم ومراقبة الأداء. وفي هذا الإطار يتعين توفير العوامل الضرورية لتمكين مرافق شبكة النقل في المملكة من التنافس بنجاح مع المرافق الإقليمية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمناطق التجارة الحرة وتجارة الترانزيت وخدمات السياحة والأعمال وغيرها.

كما يتعين مراجعة الرسوم المتصلة بخدمات النقل من أجل تضيق الفجوة، ما أمكن، بين موارد الدولة المتحصلة من هذه الرسوم من جهة، ومتطلبات تطوير تجهيزات النقل وصيانتها من جهة أخرى.

٤/٣/٢٩ سلامة حركة المرور

إن تزايد حوادث المرور على الطرق وما ينتج عنها من إصابات في الأرواح وأضرار مادية بالغة، يجعل من تحسين سلامة حركة المرور قضية وطنية مهمة جداً ينبغي التعامل معها ومعالجتها بصورة ملائمة. وتشير البيانات إلى أن عدد حوادث المرور بلغ نحو (٢٦١.٩) ألف حادث في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، نتج عنها ما يزيد عن (٣٠) ألف إصابة، ونحو (٤.٣) ألف حالة وفاة.

ويتعين معالجة هذه القضية من خلال التعامل مع أبعادها الرئيسية وهي البعد الاجتماعي المتعلق بسلوك السائقين والمشاة، والبعد التنظيمي المتعلق بفاعلية أنظمة وقواعد المرور وتطبيقها، والبعد الفني والتقني المتعلق بتصميم الطرق وحالتها وتجهيزاتها، وحالة المركبات واستخداماتها.

٤/٢٩ الطلب المتوقع

تشير تقديرات الطلب المتوقع على خدمات النقل بأنماطها المختلفة خلال خطة التنمية الثامنة، استناداً إلى التوقعات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتطورات المؤسسية، وغيرها من العوامل المؤثرة، إلى ما يلي:

(أ) النقل على الطرق:

يتوقع أن ينمو العدد الكلي للمركبات الخاصة بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٦٪)، خلال فترة خطة التنمية الثامنة، وعدد رحلات نقل الركاب بين المدن بنحو (٣.٩٪) سنوياً في المتوسط وعدد ركابها بنحو (٣.٧٪) سنوياً في المتوسط، الجدول (٦/٢٩).

أما بالنسبة لحركة نقل البضائع على الطرق البرية بين المدن، فيتوقع أن ينمو عدد رحلات الشاحنات بين المدن بمعدل سنوي متوسط قدره (٣.٥٪)، وأن ينمو حجم البضائع المنقولة بمعدل مماثل، خلال المدة ذاتها، الجدول (٧/٢٩).

الجدول (٦/٢٩)
توقعات حركة نقل الركاب على الطرق
خطة التنمية الثامنة

السنة	عدد المركبات الخصوصية (مليون)	عدد رحلات النقل بين المدن (مليون)	عدد ركاب الحافلات بين المدن (مليون)
١٤٢٣/٢٢ هـ - (٢٠٠٢)	٣.٣٥	٨٩.٩	١١.٥
١٤٢٦/٢٥ هـ - (٢٠٠٥)	٣.٦٤	١٠٢.٨	١٤.٦
١٤٣٠/٢٩ هـ - (٢٠٠٩)	٤.٠٣	١١٩.٥	١٦.٢
معدل النمو السنوي المتوسط (%)	٢.٦	٣.٩	٣.٧

المصدر: دراسة النقل الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٧/٢٩)
توقعات حركة نقل البضائع على الطرق
خطة التنمية الثامنة

السنة	مؤشر الطلب		
	عدد الشاحنات الثقيلة والمتوسطة (ألف)	المسافة المقطوعة بين المدن (ألف كيلومتر)	العدد الكلي لرحلات الشاحنات بين المدن (مليون)
٢٠٠٢-١٤٢٣/٢٢	١٣٣.٠	٦٧.٧	٢٤.٠
٢٠٠٥-١٤٢٦/٢٥	١٤١.٨	٧١.٦	٢٧.٠
٢٠٠٩-١٤٣٠/٢٩	١٥٤.٣	٧٥.٥	٣١.٠
معدل النمو السنوي المتوسط (%)	٢.١	١.٣	٣.٥

المصدر: دراسة النقل الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

(ب) النقل على الخطوط الحديدية:

يتوقع أن يزداد عدد الركاب على الخطوط الحديدية خلال خطة التنمية الثامنة بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٤.٥٪). كما يتوقع لحجم البضائع المنقولة أن ينمو بمعدل سنوي مقداره (٢٪). أما النقل بواسطة الحاويات فيتوقع أن ينمو بمعدل ملحوظ قدره (٦.٥٪) سنوياً خلال الفترة نفسها. وتفترض التقديرات الخاصة بالخطوط الحديدية عدم دخول مشروعات التوسعة المستهدفة حيز التشغيل خلال خطة التنمية الثامنة.

(ج) النقل الجوي:

يتوقع أن يرتفع عدد الركاب القادمين والمغادرين عبر مطارات المملكة بنهاية خطة التنمية الثامنة ليصل إلى نحو (٣٥) مليون راكب، يبلغ عدد الركاب على الرحلات الداخلية منهم نحو (٢٣.٥) مليون راكب. وتجدر الإشارة أن التقديرات أعلاه، لا تأخذ في الحسبان التأثيرات المحتملة لفتح المنافسة في سوق النقل الجوي الداخلي.

(د) النقل البحري:

تستند تدفقات حركة النقل البحري على استمرار التحسينات الجارية في التجهيزات الأساسية للموانئ ومعدات المناولة، ويمكن استقرار الحصص النسبية لموانئ المملكة على ما هي عليه. من هذا المنطلق يتوقع نمو الحجم الكلي للبضائع المناولة بمعدل سنوي متوسط قدره

(٤٪) سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، نتيجة لنمو واردات وصادرات المملكة بمعدل سنوي متوسط قدره (٤.٧٪) و(٣.٦٪) على التوالي خلال المدة ذاتها.

٥/٢٩ الرؤية المستقبلية

تتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع النقل في " توفير قطاع نقل متكامل يشمل جميع الأنماط ويواكب احتياجات المملكة المستقبلية، ويتميز بالسلامة والفعالية والكفاءة والتطور التقني، ويشجع ويعزز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي، كما يضمن توفير بيئة صحية وآمنة لأفراد المجتمع " .

إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب التعامل مع عدد من القضايا والمتغيرات على الصعيدين المحلي والدولي من أبرزها: النمو السكاني والحضري في مناطق المملكة المختلفة ومراعاة التوازن بين المناطق، والأخذ في الحسبان عوامل السلامة والتأثيرات البيئية، وتوفير متطلبات الدفاع والأمن الوطني، والعولمة وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، وجعل شبكة النقل في المملكة محورياً رئيساً في حركة النقل في المنطقة، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمملكة.

يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية قطاع النقل بعيدة المدى في المملكة على النحو التالي:

١. رفع الكفاءة والفعالية وتحسين مستوى الأداء للجهات العاملة في تقديم خدمات النقل في القطاعين العام والخاص.
٢. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزها، وتيسير وسائل الانتقال لجميع السكان وللضائع في جميع المناطق.
٣. توفير متطلبات السلامة وإعداد مجموعة متناسقة من الإجراءات لجميع وسائل النقل وتطبيقها، وتقليل الخسائر المترتبة على الحوادث المرورية لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد والمجتمع.
٤. الحد من التأثيرات السلبية على البيئة، وإيجاد وعي بيئي في المجتمع.
٥. توفير نظام نقل قادر على تلبية احتياجات الدفاع والأمن الوطني والتصدي للكوارث.
٦. إيجاد شبكة متناسقة للنقل متعددة الوسائط لخدمة الحجاج.

وبالإنتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للنقل تتبلور الصورة النهائية للرؤية المستقبلية لقطاع النقل على المدى البعيد.

٦/٢٩ استراتيجية التنمية

تعمل خطة التنمية الثامنة على رفع كفاءة وفعالية قطاع النقل بالمملكة لدوره المهم في دفع جهود التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني أهداف وسياسات متكاملة تتمثل فيما يلي:

١/٦/٢٩ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة لقطاع النقل خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي :

- الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.
- رفع مستوى الكفاءة والأداء في قطاعات النقل المختلفة.
- تحسين سلامة الحركة المرورية.
- حماية البيئة من التلوث والمحافظة عليها.
- توفير خدمات نقل آمنة ذات كفاءة عالية للحجاج والمعتمرين.

٢/٦/٢٩ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف العامة لقطاع النقل في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية:

- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة القطاع.
- الاستمرار في تطوير الإطار الهيكلي والتنظيمي لقطاع النقل.
- تحقيق المنافسة في النقل الجوي الداخلي وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) وتاريخ ١٦/٤/٢٤هـ - (٢٠٠٣/٧/١٧).
- تنمية شبكات الطرق مع التركيز على الطرق الفرعية في المناطق الأقل نمواً.
- تحسين معايير سلامة الحركة المرورية.
- الاستمرار في تطبيق معايير التقويم المالي والاقتصادي والاجتماعي عند تقويم مشروعات التجهيزات الأساسية.

- حماية البيئة والمحافظة عليها وأخذ المتطلبات البيئية في الحسبان عند تخطيط مرافق النقل وتصميمها وتنفيذها.
- أخذ متطلبات الأمن الوطني في الحسبان عند تخطيط مرافق النقل وتصميمها.
- تعزيز التكامل بين أنماط النقل المختلفة، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية.
- توفير خدمات النقل العام في المناطق التي تحتاجها.

٣/٦/٢٩ الأهداف المحددة

يتوقع خلال خطة التنمية الثامنة تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- إكمال عملية تخصيص الخطوط الجوية العربية السعودية.
- إكمال تحويل رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة تعمل وفق أسس تجارية.
- تطوير مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.
- البدء بالبرنامج التنفيذي لتوسعة شبكة الخطوط الحديدية.
- إكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للنقل.
- تطبيق سياسة الأجواء المفتوحة.
- إعداد استراتيجية للسلامة الوطنية وتنفيذها.
- إنشاء قاعدة بيانات لحوادث الطرق وتوفيرها لجميع المهتمين.
- دراسة جدوى إنشاء خط حديدي يربط مكة المكرمة بمدينة جدة وبالمدينة المنورة.

٧/٢٩ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع النقل (وزارة النقل، المؤسسة العامة للموانئ، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، الهيئة العامة للطيران المدني) خلال خطة التنمية الثامنة (٣٥٦٤١) مليون ريال لتمويل توسعة التجهيزات الأساسية، وصيانة المرافق القائمة وتشغيلها، وتنمية الكوادر البشرية، وتوفير المستلزمات والمعدات، وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير القطاع.

الفصل الثالثون

الشؤون البلدية والقروية

٣٠. الشؤون البلدية والقروية

١/٣٠ المقدمة

يستعرض هذا الفصل الوضع الراهن في قطاع البلديات موضحاً الإنجازات التي تحققت خلال خطة التنمية السابعة، كما يشخص القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها خلال خطة التنمية الثامنة، ويتناول الخدمات البلدية ووظيفة القطاع الخاص، ويلقي الضوء على الرؤية المستقبلية لقطاع البلديات، ويتناول الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة وسياساتها وأهدافها المحددة.

٢/٣٠ الوضع الراهن

١/٢/٣٠ التطورات

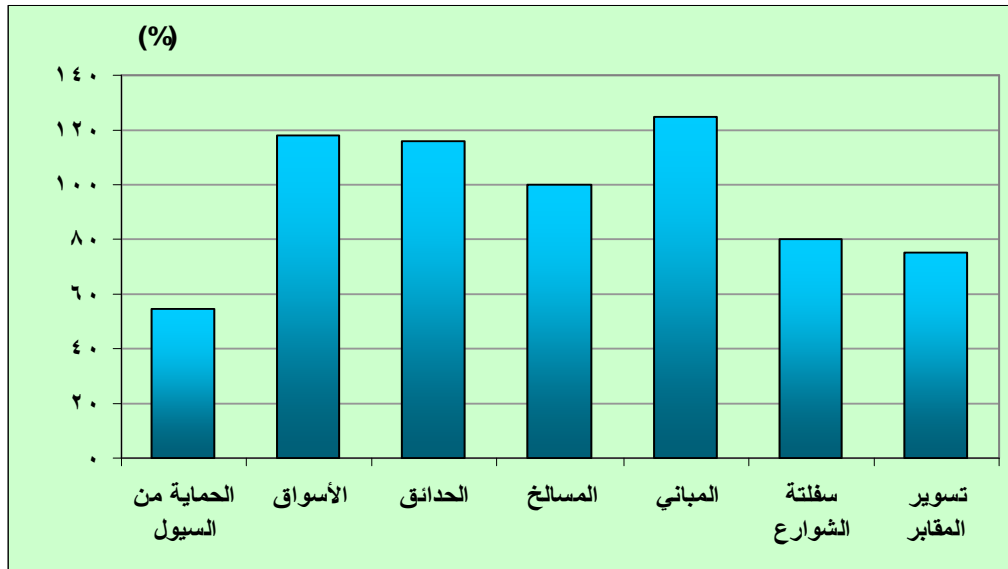
شهد قطاع البلديات إنجازات واسعة في مختلف مجالاته خلال خطة التنمية السابعة، فقد صدر نحو (١٢٠) ألف رخصة بناء، و(٤٢٨) ألف رخصة محلات تجارية، ونحو (٢٤٤) ألف قرار لمنح أراضٍ في مختلف مناطق المملكة، واعتماد نحو (١٩٦٠) مخططاً لأراضٍ حكومية وخاصة، وردد نحو (١٠) ملايين متر مربع من المستنقعات، ورش نحو (٦) ملايين لتر من المبيدات، ونقل (٢٤٤) مليون متر مكعب من النفايات. كما جرى تسمية شوارع وميادين تخص نحو (٣٨) بلدية، والعمل جارٍ في إعداد (١٧٧) مخططاً هيكلياً يخص العديد من البلديات والمجمعات القروية في مختلف مناطق المملكة، وهي مخططات تتحدد على أساسها استعمالات الأراضي، وشبكات الطرق، واتجاهات النمو. هذا بالإضافة إلى الإنجازات المتحققة في ضوء الأهداف المحددة لخطة التنمية السابعة، الجدول (١/٣٠)، حيث يتضح ارتفاع نسبة المنجز خاصة في مجال برامج أسواق النفع العام والحدائق العامة والمسالك والمباني البلدية حيث تجاوز المستهدف. وبلغت نسبة المنجز من برنامجي الحماية من السيول، والشوارع البلدية نحو (٨٠٪)، و(٥٤.٨٪)، من المستهدف على التوالي، الشكل (١/٣٠).

الجدول (١/٣٠)
الإجازات البلدية
خطة التنمية السابعة

البرنامج	وحدة القياس	الإجازات الفعلية	المستهدف في الخطة السابعة	نسبة المنجز إلى المستهدف (%)	المنجز التراكمي
الحماية من السيول	كيلومتر	٩٥	١٧٥	٥٤.٣	١٥٠.٨
أسواق النفع العام	عدد	٧١	٦٠	١١٨	١٥٥٦
إنشاء الحدائق	عدد	٢٠٣	١٧٥	١١٦	٣٦٤٧
إنشاء المسالخ	عدد	٢٥	٢٥	١٠٠	٢٤٠
مباني الأجهزة البلدية	عدد	٧٥	٦٠	١٢٥	١٣١٩
سفلتة الشوارع	كيلومتر	١٠٠٥٢	١٢٦٠٠	٨٠	٩٧٤٥٦
تسوير المقابر	عدد	٢٥٥	٣٤٠	٧٥	٤٢٩٢

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

الشكل (١/٣٠)
نسبة المنجز إلى المستهدف في قطاع البلديات
خطة التنمية السابعة



وتم الانتهاء من دراسة ثمان مناطق من مناطق المملكة الإدارية ضمن دراسة أولويات التنمية العمرانية، وما زال العمل مستمراً لإكمال دراسة بقية المناطق. وتسهم هذه الدراسة في توجيه التنمية العمرانية، وترتيب وبرمجة أولوية توفير المرافق والخدمات العامة الضرورية على مستوى الأحياء وفق الاحتياجات الفعلية.

وقد اعتمد خلال خطة التنمية السابعة نظام التسجيل العيني للعقار بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٢٣/٢/٩هـ (٢٠٠٢/٤/٢٢). ويستهدف هذا النظام تنظيم الملكية العامة والخاصة وتعزيز توثيقها والحفاظ عليها. وصدر أيضاً قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٦هـ (٢٠٠٠/٨/٢٦) بالموافقة على الاستراتيجية العمرانية الوطنية، (انظر تنمية المناطق، الفصل العاشر).

٢/٢/٣٠ التطوير المؤسسي والتنظيمي

لقد تم خلال خطة التنمية السابعة، وفي إطار برنامج إعادة هيكلة القطاع الحكومي، نقل مهمات خدمات المياه والصرف الصحي من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزارة المياه والكهرباء، وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٤/٢٥هـ (٢٠٠١/٧/١٦) القاضي بإنشاء وزارة للمياه^(*). كما صدر الأمر الملكي رقم (٢/أ) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ (٢٠٠٣/٤/٣٠) بإلغاء وزارة الأشغال العامة والإسكان ونقل مهامها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وبعض الجهات الحكومية الأخرى. حيث حدد قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٥) وتاريخ ١٤٢٤/٨/١٧هـ (٢٠٠٣/١٠/١٣) المهام المنقولة إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وهي مهمة تصنيف المقاولين، وإعداد قاعدة بيانات قطاع التشييد والبناء، ومشروع تطوير منى، والمختبرات الموجودة لدى وكالة الأشغال العامة.

وتحقق خلال سنوات خطة التنمية السابعة رفع مستوى فئات العديد من البلديات، وكذلك معظم المجمعات القروية القائمة التي تحولت إلى بلديات من الفئة (د)، وإحداث مجمعات قروية جديدة، ويوضح الجدول (٢/٣٠) تلك التطورات. وفي سياق الجهود لتطوير العمل البلدي ورفع كفاءته وفاعليته من خلال التوجه التدريجي نحو عدم المركزية في الشؤون الخدمية، وتفعيل دور المجالس البلدية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٤) وتاريخ ١٤٢٤/٨/١٧هـ (٢٠٠٣/١٠/١٣) القاضي بتوسيع مشاركة المواطنين في هذه المجالس عن طريق الانتخاب. كما تضمن القرار تشكيل (١٤) أمانة بلديات موزعة على جميع مناطق المملكة بحيث ترتبط

(*) نقلت خدمات المياه والصرف الصحي إلى وزارة المياه عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١) وذلك قبل ضم الكهرباء إليها في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣).

بلديات كل منطقة بأمانة البلدية مباشرة، وترتبط المجمعات القروية بالبلديات. كما تم بموجب الأمر الملكي رقم (أ/٢٠٤) وتاريخ ١٠/١٢/١٤٢٤هـ (٢٠٠٤/٢/١) إنشاء "هيئة تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة" مهمتها وضع خطط شاملة بعيدة المدى لتطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.

وفي مجال الجهود الحثيثة المبذولة لتطوير مجالات الحكومة الإلكترونية تم تنفيذ الشبكة الإلكترونية في المركز الرئيس لوزارة الشؤون البلدية والقروية، واعتمد موقع للوزارة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). كما تم البدء في تنفيذ مشروع ربط ديوان الوزارة إلكترونياً بالأجهزة البلدية في جميع مناطق المملكة حيث تشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع ربط (٢٣) جهازاً بلدياً.

الجدول (٢/٣٠)

الأمانات والبلديات والمجمعات القروية وفئاتها حسب المناطق الإدارية
١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

إجمالي الأجهزة البلدية	عدد المجمعات القروية وفئاتها			عدد البلديات وفئاتها				عدد الأمانات	المناطق
	فئة د	فئة ج	فئة ب	فئة د	فئة ج	فئة ب	فئة أ		
٣٧	١	٠	٠	١١	١٥	٨	١	١	الرياض
١٦	٢	٠	٠	٤	٦	١	١	٢	مكة المكرمة
١١	٠	١	١	٣	٢	٢	١	١	المدينة المنورة
١٨	٠	١	١	٧	٤	٣	١	١	القصيم
١٥	٣	٠	٠	٤	٢	٣	٢	١	الشرقية
١٩	١	٠	١	٦	٥	٤	١	١	عسير
٨	١	٠	٠	١	٤	١	٠	١	تبوك
١٣	٢	٠	٠	٨	٢	٠	٠	١	حائل
٥	١	٠	٠	١	٢	٠	٠	١	الحدود الشمالية
١٥	٢	٠	٠	٧	٣	٢	٠	١	جازان
٦	١	٠	٠	٣	١	٠	٠	١	نجران
٨	٠	١	٠	٣	٢	١	٠	١	الباحة
٦	١	٠	٠	١	٢	١	٠	١	الجوف
١٧٧	١٥	٣	٣	٥٩	٥٠	٢٦	٧	١٤	الإجمالي

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

٣/٢/٣٠ التقديم في عملية التخصيص

- اشتملت قائمة المرافق والنشاطات والخدمات المزمع تخصيصها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٩) وتاريخ ٦/٩/٢٣هـ (٢٠٠٢/١١/١١) على المجالات التالية:
- إنشاء المسالخ وأسواق النفع العام ومراكز البيع والحدائق والمتنزهات وتشغيلها وصيانتها.
 - خدمات النقل.
 - تحصيل الإيرادات البلدية.
 - خدمات النظافة والتخلص من النفايات.

وقد اقتضت مشاركة القطاع الخاص خلال خطة التنمية السابعة على الخدمات، وعقود التشغيل والصيانة محددة المدة، مثل نظافة الشوارع، وجمع النفايات، وتشغيل المتنزهات العامة، والمسالخ، ومواقف السيارات، وأسهمت هذه التجربة في إكساب القطاع الخاص المزيد من الخبرات الإدارية والفنية في هذه المجالات.

وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية في الوقت الحاضر بتطوير آليات تخصيص النشاطات المختلفة، بما في ذلك إعداد دليل لتخصيص الخدمات البلدية يحتوي على إرشادات لمساعدة البلديات على إعداد برامج التخصيص وتنفيذها واختيار الأنشطة المناسبة، وتم البدء فعلاً في إسناد بعض الأعمال إلى القطاع الخاص مثل: حصر الإيرادات البلدية وتحصيلها، وعمليات النقل، وأعمال النظافة.

٤/٢/٣٠ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية المخصصة لقطاع البلديات (وزارة الشؤون البلدية والقروية) خلال خطة التنمية السابعة (٣٨.٣) بليون ريال، بنسبة (٩٦.٩٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/٣٠ القضايا والتحديات

بالرغم من التطور الملموس الذي شهدته الخدمات البلدية خلال خطة التنمية السابعة، فإن

التحولات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، تحمل في طياتها تحديات وقضايا جديدة، ينبغي مواجهتها ومعالجتها خلال المرحلة القادمة، من أبرزها:

١/٣/٣٠ مواكبة الطلب المتزايد على الخدمات البلدية

يزداد الطلب على الخدمات والتجهيزات والمرافق البلدية نتيجة لزيادة عدد السكان ونمو المدن واتساعها، والتوسع الاقتصادي، وتتصاعد هذه الاحتياجات بشكل ملموس خاصة في المراكز الحضرية، مما يتطلب استمرار الجهود المكثفة للتعاطي معها.

إن مواكبة الطلب المتزايد على الخدمات البلدية، يتطلب استمرار تعزيز الإمكانيات للأجهزة البلدية لتتمكن من تغطية الطلب المتصاعد على خدماتها، وكذلك الإسراع في تنفيذ البدائل المناسبة لتمويل برامج القطاع المتعددة، مثل التوسع في مشاركة القطاع الخاص في توفير هذه الخدمات، وتكليف المستثمرين في الأراضي ذات المساحات الكبيرة بتوفير خدماتها، وإلزام منشئي المجمعات السكنية والتجارية بإنشاء مرافقها وخدماتها بالمواصفات والمقاييس المعتمدة تحت إشراف الأجهزة الحكومية المختصة، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات البلدية من خلال إحكام عمليات التحصيل والمراجعة المستمرة لرسوم الخدمات البلدية، وصولاً إلى تحقيق نقطة التعادل بين تكاليف إنتاج هذه الخدمات وعائداتها.

٢/٣/٣٠ الخدمات البلدية في المناطق القروية

شملت الخدمات البلدية نحو (١٠٢٧٠) قرية من قرى المملكة، مما يشكل تحدياً أمام مواصلة تحسين هذه الخدمات وتطويرها، واستمرار انتشارها. وفي هذا السياق، تُعد المجمعات القروية نمطاً ملائماً لتقديم الخدمات الأساسية لأكثر عدد من سكان القرى، ومن ثم تقليص التباعد بين المناطق الحضرية والقروية، والحد من الهجرة الداخلية. إن تحقيق هذا التوجه يستلزم بدايةً زيادة نطاق الخدمات البلدية في البلديات والمجمعات القروية القائمة، والمبادرة في إنشاء مجمعات قروية جديدة وفقاً لمراكز النمو في الاستراتيجية العمرانية الوطنية وحسب برنامج زمني محدد.

٣/٣/٣٠ المعلومات والبيانات الإحصائية البلدية

على الرغم من التحسن الكبير في البيانات والإحصائيات البلدية إلا أن غياب معلومات متكاملة وحديثة على مستوى مناطق المملكة تتعلق بالطاقة الاستيعابية للخدمات البلدية ومعدلات استغلالها، وحال منشآتها ومبانيها القائمة، وكفاءتها الاقتصادية والتشغيلية، وأعداد المستفيدين من تلك الخدمات، يجعل من الصعب تحديد الاحتياجات وتوزيعها على مناطق المملكة بكفاءة ودقة. إن معالجة هذا الوضع يتطلب إكمال قاعدة البيانات والمعلومات وتطويرها، وإيجاد نظام معلومات آلي على مستوى المناطق يربط وزارة الشؤون البلدية والقروية بجميع الجهات التابعة لها. كما يتطلب الأمر توحيد المصطلحات والمواصفات والمقاييس والنماذج التي يتم على أساسها جمع البيانات وتبويبها وإدخالها.

٤/٣/٣٠ التنسيق وتداخل المسؤوليات

يتطلب تحقيق ترشيد التنمية العمرانية المكانية وتصحيح مسارها، التنسيق الكامل والفاعل في جميع مراحلها بدءاً من مرحلة التخطيط وانتهاءً بمرحلة التنفيذ والمتابعة مع جميع الجهات ذات العلاقة، حكومية كانت أو غير حكومية. فالاستمرار في توسيع نطاق التنسيق القائم بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات الحكومية الأخرى وتدعيمه سيؤدي للوصول إلى مرحلة التكامل التام، وإلى الحد من ازدواجية العمل في بعض المواقع، وإلى حسن استغلال الخدمات، خاصة مع الجهات التي تقدم خدمات متشابهة، مما يجعل التنسيق معها مطلباً ملحاً وضرورياً.

٥/٣/٣٠ خدمات صحة البيئة

إن تحقيق الرفاهية الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير بيئة صحية ونظيفة للسكان بعيداً عن الأوبئة والأمراض. وقد شهدت المملكة خلال العقدين الماضيين تضاعف أعداد السكان، وزيادة تركيزهم في المراكز الحضرية الرئيسية، مما أدى إلى توسع النطاق العمراني، وبرز بعض الظواهر التي لها تأثير سلبي على البيئة والصحة العامة، مثل ارتفاع منسوب المياه الأرضية، وزيادة حجم النفايات والإسراف في إنتاجها ومحدودية الاستفادة منها. حيث تظهر المؤشرات أن معدل إنتاج الفرد من النفايات في المملكة يعد من المعدلات العالية، وهو ما يشكل عبئاً أكبر على

عملية تجميعها ومعالجتها والتخلص منها، إذ يتم حالياً تدوير ما نسبته (٣٥٪) فقط من حجم النفايات المجمعة في المملكة. كما تبرز الحاجة إلى تعزيز عمليات الرقابة الصحية للأسواق والمطاعم وتطويرها، ودراسة الوضع الراهن فيما يتعلق بكفاية الكوادر الفنية والمختبرات المتخصصة. قد يقتضي الأمر تكريس المزيد من الجهود والموارد والطاقت لتحسين مستوى خدمات صحة البيئة، ورفع مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين للحد من الإسراف في إنتاج النفايات، والاستفادة من التجارب العالمية في مجال التعامل معها.

٦/٣/٣٠ التوسع الأفقي للمدن واستغلال أراضيها بكفاءة

أدى تطبيق قواعد تحديد النطاق العمراني منذ صدورهما عام ١٤٠٩هـ — (١٩٨٩) إلى تحقيق أهداف تعزيز تماسك الكتل العمرانية في المدن الكبيرة والصغيرة والحد من التوسع العمراني غير المنظم. إلا أن ظاهرة الأراضي البيضاء داخل المدن الرئيسية بصفة خاصة ما زالت قائمة وتسهم في انتشار أحياء سكنية على مسافات متباعدة مما يزيد من صعوبة تغطية تلك الأحياء بشبكات المرافق والخدمات، وتعيق الاستغلال الأمثل للمرافق والخدمات القائمة فضلاً عن ارتفاع تكاليف إنشائها وتشغيلها. وللتغلب على هذه الظواهر يتطلب الأمر إضافة إلى الاستمرار في تطبيق قواعد النطاق العمراني، إيجاد الآليات المناسبة نحو الاستفادة من الأراضي البيضاء داخل المدن، وكذلك المحافظة على ملكيات الأراضي ومنع التعديلات عليها واتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالتها إن وجدت.

٧/٣/٣٠ الإيرادات البلدية ومستوى تحصيلها

تعد الموارد البلدية أحد مصادر التمويل التي تسهم في توفير الخدمات البلدية، وقد شهدت هذه الإيرادات تطوراً ملموساً خلال خطة التنمية السابعة بسبب التوسع في تأجير العقارات البلدية، ورفع فاعلية التحصيل وكفاءته. وعلى الرغم من هذا التحسن فما زالت الإيرادات البلدية دون المستوى المطلوب، إذ لا تشكل الإيرادات السنوية سوى (١٥٪) من متوسط الميزانيات السنوية للبلديات والمجمعات القروية. ويرجع ذلك لوجود أصول اقتصادية غير مستغلة، وتدني الرسوم البلدية وانخفاض مستوى تحصيلها، يضاف إلى ذلك قيام الأجهزة البلدية بتقديم العديد من الخدمات بصورة مجانية.

ويعكس هذا الوضع ضرورة إدارة المرافق والخدمات على أسس اقتصادية سليمة تشتمل على إعادة النظر في الرسوم الحالية لبعض الخدمات لتغطي تكاليف توفيرها، وتسهم في الوقت نفسه في ترشيد استخدامها، مع العمل على زيادة فاعلية التحصيل، والتوسع في تأجير الأراضي المملوكة للبلديات، بالإضافة إلى الإسراع في عملية تخصيص بعض الخدمات المختارة لإفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص وتشجيعه على تقديم مثل تلك الخدمات.

٤/٣٠ الطلب على الخدمات البلدية

يتم تقدير الاحتياجات للخدمات البلدية من خلال تحليل طلبات الأجهزة البلدية غير المشبعة قبل بدء الخطة، والطلب الجديد الناتج عن الزيادة السكانية والنمو العمراني والتوسع الاقتصادي خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، وكذلك الطلب اللازم للإحلال عند انتهاء العمر الافتراضي للمرافق. هذا بالإضافة إلى التركيز على المناطق الأقل نمواً وتطوراً لتحقيق هدف التنمية المتوازنة بين المناطق. وتشير التقديرات الإجمالية لطلبات الأجهزة البلدية على مستوى المملكة، إلى الحاجة خلال خطة التنمية الثامنة لنحو (٤٥١) مشروعاً لتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، و(٢٣٧١) مشروعاً لسفلتة الشوارع والطرق البلدية ورسفها وإنارتها وإنشاء الجسور والأنفاق، و(٢٢٦) مشروعاً لإنشاء الحدائق والمتنزهات وملاعب الأطفال وتطوير الشواطئ، و(١٠٠) مشروع لأسواق النفع العام من أسواق الخضار والفاكهة واللحوم والأسماك والمواشي، و(٢٣٠) مشروعاً لإنشاء المباني البلدية الرئيسية والفرعية وساحات وميادين الاحتفالات، و(٦٥) مشروعاً لإنشاء المسالخ العادية والآلية، و(٤٧٣) مشروعاً لمشاريع صحة البيئة للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتسوية الأراضي وإنشاء المختبرات، و(٣٤٦) مشروعاً لتسوير المقابر وإنشاء مغاسل الموتى ومواقف السيارات، و(٦٠) مشروعاً لتطوير الأداء البلدي لتأمين الحاسبات الآلية ونظم المعلومات، و(٨٩) مشروعاً لنزع الملكيات للمنفعة العامة، و(٢٩٠) مشروعاً لعمل الدراسات التخطيطية والبيئية والفنية وعمل المخططات الهيكلية والتفصيلية. ويوضح الجدول (٣/٣٠) الطلب على الخدمات البلدية لخطة التنمية الثامنة موزعة حسب مناطق المملكة.

الجدول (٣/٣٠)
الطلب على الخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

(عدد المشاريع)

المناطق	تخطيطية	دراسات	سيول	تصريف	شوارع	سفينة	ومنتزهات	حدائق	عابية وآلية	مساح	علم	أسواق نفع	مياي بلدية	مقابر	تسوير	صحة البيئة	الأداء	تطوير	نزع الملكية	إجمالي المشاريع
الرياض	٣٦	١٠٤	٤٩١	٤٨	٤٩١	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
مكة المكرمة	٣٩	٥٤	٢٥٥	٢٨	٢٥٥	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
المدينة المنورة	٢٥	٣٨	١٧٧	١٩	١٧٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
القصيم	٣	٤٣	٢٠٨	٢٠	٢٠٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الشرقية	١١	٢٦	١٩٨	٣٢	١٩٨	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
عسير	٨	٤٠	٢٧٨	١٧	٢٧٨	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
تبوك	٣	١٥	١٠٦	٨	١٠٦	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
حائل	٢	١٩	١٥٥	١١	١٥٥	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
الحدود الشمالية	٠	١٥	٥٧	٩	٥٧	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
جازان	٥	٤٠	٢٠٣	١١	٢٠٣	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
نجران	٠	١٤	٦٧	٩	٦٧	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
الباحة	٢	١٩	٨٨	٧	٨٨	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
الجوف	٦	٧	٧٨	٧	٧٨	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
مناطق مختلفة (ديوان الوزارة)	١٥٠	١٧	١٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	٢٩٠	٤٥١	٢٣٧١	٢٢٦	٢٣٧١	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

٥/٣٠ الرؤية المستقبلية

تتلخص الرؤية المستقبلية لقطاع البلديات بحلول عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ — (٢٠٢٤)

فيما يلي:

- * نقل معظم الصلاحيات من المستوى المركزي إلى المستوى الإقليمي والمحلي للأمانات والبلديات والمجمعات القروية.
- * إعطاء القطاع الخاص دوراً رئيساً في توفير الخدمات البلدية، حيث تقرر الجهات البلدية في مناطقها مدى حاجتها لإسناد الخدمات أو المرافق للقطاع الخاص في إطار الأنظمة والقواعد الشفافة التي ستظم هذه العلاقات.

- * ربط جميع الأجهزة البلدية بشبكة اتصالات وطنية ضمن نظام الحكومة الإلكترونية، مع الارتكاز على قاعدة بيانات شاملة تغطي جميع المسائل والشؤون الإدارية والمالية والفنية.
- * توفر سجل للأراضي على مستوى المملكة، يساعد في تقليص تداخل الملكيات، وإجراءات فض المنازعات العقارية، ونزع الملكيات، ويضع حداً للتعديلات على الأراضي الحكومية، ويساعد البلديات على إدارة جميع الأراضي الواقعة في نطاق اختصاصها.
- * إرساء الإطار النظامي للتخطيط العمراني على المستوى الوطني والمناطق، وذلك من خلال نظام شامل وموحد للتخطيط العمراني يحدد بوضوح صلاحيات ومسؤوليات جميع الجهات المعنية وتوجهات التنمية ومراكز النمو. فمن المستهدف إيجاد معايير موحدة وشاملة معتمدة رسمياً للتخطيط الحضري والريفي تساهم في التخطيط العمراني على المستوى الوطني والمناطق، كما تساهم في توجيه استعمالات الأراضي وتطويرها في سياق إعداد الخطط الهيكلية للمدن وخطط العمل المحلية.
- * الارتقاء بصحة البيئة إلى مستوى المهام الرئيسية لقطاع البلديات حتى تساهم في تحديد معايير بيئية فعالة تخضع للوائح تنظيمية محكمة يسهل تطبيقها على جميع المستويات، بحيث تشمل حماية الهواء والمياه والتربة وعالمي النباتات والحيوان. بالإضافة إلى حماية البيئة من خلال التخطيط العمراني الصحيح لاستخدامات الأراضي والشوارع والطرق البلدية، والتنظيم المناسب للنشاطات التجارية والصناعية ليتسنى التقليل من الضوضاء وتلوث الهواء، إضافة إلى الاستغلال الكامل للنفايات ومياه الصرف الصحي عن طريق المعالجة وإعادة التدوير.

٦/٣٠ استراتيجية التنمية

تعمل خطة التنمية الثامنة على تطوير قطاع البلديات لمواكبة التطورات السكانية والعمرانية والاقتصادية في المملكة وذلك من خلال تبني مجموعة من الأهداف والسياسات تتمثل فيما يلي:

١/٦/٣٠ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع البلديات خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:

- تحسين الظروف المعيشية والبيئية للسكان، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق.
- رفع الكفاءة التشغيلية للمرافق والخدمات البلدية واستغلالها الاستغلال الأمثل.
- تعزيز دور القطاع الخاص في توفير المرافق والخدمات البلدية.
- حماية البيئة وتعزيز مقومات التنمية الحضرية المستدامة.

٢/٦/٣٠ السياسات

يعتمد تحقيق الاهداف الرئيسة لقطاع البلديات في خطة التنمية الثامنة على السياسات

التالية:

- الاستمرار في جهود إعادة هيكلة القطاع لتقديم خدمة بلدية أكثر كفاءة وتطوراً.
- تخصيص الأنشطة القابلة لذلك.
- تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية والتركيز على محاور التنمية ومراكز النمو المعتمدة فيها.
- التوسع في نشر الخدمات البلدية وفقاً للاستراتيجية العمرانية الوطنية.
- التوسع في نشر خدمات صحة البيئة وتطوير أساليب التخلص من النفايات.
- تنمية الإيرادات البلدية لتمكين البلديات من تطوير خدماتها وصيانة مرافقها.
- تفعيل دور المجالس البلدية في جميع مناطق المملكة.
- توظيف العمالة ورفع كفاءتها.

٣/٦/٣٠ الأهداف المحددة

يتوقع تحقيق الأهداف المحددة التالية لقطاع البلديات خلال خطة التنمية الثامنة:

- تكوين المجالس البلدية في مختلف مناطق المملكة.
- بناء قاعدة بيانات بلدية شاملة لمختلف مناطق المملكة.
- إكمال (١٧٧) من المخططات الهيكلية للبلديات والمجمعات القروية، وإحداث (٤٠) مجمعا قرويا، موزعة على مناطق المملكة حسب الجدول (٤/٣٠).
- تنفيذ نحو (٣٧٩٠) مشروعا من الخدمات البلدية المختلفة المحددة في الجدول (٥/٣٠).
- تعزيز التحصيل ومراجعة الرسوم على الخدمات البلدية.

- رفع نسبة السعودة في العمالة بالقطاع الى نحو (٨٠٪) بنهاية خطة التنمية الثامنة.

٧/٣٠ المتطلبات المالية

يبلغ إجمالي المبالغ المقترحة لقطاع البلديات (وزارة الشؤون البلدية والقروية) خلال خطة التنمية الثامنة (٣٩.٦) بليون ريال لتمويل برامج الإدارة والتشغيل، والصيانة، وتنمية العمالة الوطنية، والدراسات، وتطوير الأداء البلدي، والحماية من السيول، والطرق البلدية، والمباني، والأسواق، والمرافق العامة، والحدائق والمتنزهات، ونزع الملكية، وصحة البيئة.

الجدول (٤/٣٠)

الأهداف المحددة للمخططات البلدية والقروية واستحداث المجمعات القروية
حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	عدد المخططات الهيكلية	مجمعات قروية مستحدثة
الرياض	٣٧	٤
مكة المكرمة	١٦	٥
المدينة المنورة	١١	٣
القصيم	١٨	٣
الشرقية	١٥	٢
عسير	١٩	٥
تبوك	٨	٢
حائل	١٣	٢
الحدود الشمالية	٥	٢
جازان	١٥	٥
نجران	٦	٢
الباحة	٨	٣
الجوف	٦	٢
الجملة	١٧٧	٤٠

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

الجدول (٥/٣٠)
الأهداف المحددة للخدمات البلدية حسب المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

(عدد المشاريع)

المناطق	دراسات تخطيطية	تصريف سيول	سفلتة شوارع	حدائق ومنتزهات	مساحات عادية وآلية	أسواق نفع عام	مباني بلدية	تسوير مقابر	صحة البيئة	تطوير الأداء	نزع الملكية	إجمالي المشاريع
الرياض	٢٥	٨١	٤٥٨	١٨	٥	١٥	٣٩	٣٤	٧٢	٥	٣٣	٧٨٥
مكة المكرمة	٣٦	٤٩	٢٣٥	١٠	٢	٢	١٧	٣٦	٣٠	٢	١٤	٤٣٣
المدينة المنورة	١٨	٣٠	١٦٨	٨	٠	٠	٩	٩	١٤	١	٥	٢٦٢
القصيم	٢	٣٨	١٩٤	٨	٢	٥	٢٥	١٧	٣٣	٠	٧	٣٣١
الشرقية	٧	٢٤	١٨١	١٧	٤	٢	٢١	١٨	٣٠	٠	٤	٣٠٨
عسير	٤	٣١	٢٦٢	٣	٤	٢	١١	٤٨	٢٧	٠	٨	٤٠٠
تبوك	٢	١٢	٩٣	٣	١	٠	٩	١١	١٢	١	٣	١٤٧
حائل	١	١٥	١٤٣	٤	٠	٣	٧	١٨	٢٢	١	١	٢١٥
الحدود الشمالية	٠	١٣	٥١	١	١	٠	٦	٦	٩	٠	٠	٨٧
جازان	٣	٣٦	١٦٩	٥	١٢	١	٩	٣١	٢٩	٢	٧	٣٠٤
نجران	٠	١١	٥٧	٦	٢	١	٦	٩	٨	٠	١	١٠١
الباحة	٠	١٣	٨٠	١	١	١	٥	١٩	١٦	٠	٣	١٣٩
الجوف	٢	٧	٧٠	٣	٠	١	٨	٨	٨	٠	١	١٠٨
مناطق مختلفة (ديوان الوزارة)	١٢٥	١٧	٩	٠	٠	٠	٠	٥	٤	٨	٢	١٧٠
الإجمالي	٢٢٥	٣٧٧	٢١٧٠	٨٧	٣٤	٣٣	١٧٢	٢٦٩	٣١٤	٢٠	٨٩	٣٧٩٠

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

الفصل الحادي والثلاثون

الثقافة والإعلام والخدمات الشبابية

٣١. الثقافة والإعلام والخدمات الشبابية

١/٣١ الثقافة والإعلام

١/١/٣١ المقدمة

تستمد الثقافة في المملكة مضامينها ومظاهرها من التراث العربي والإسلامي العريق. وعبر التاريخ، كان للثقافة العربية الإسلامية تأثيراتها البارزة في الثقافات العالمية التي ساهمت بدورها في إغناء المظاهر الثقافية الوطنية. ولقد ازداد ثراء هذه الثقافة المعاصرة نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية السريعة التي شهدتها المملكة خلال العقود القليلة الماضية. ولم تعد ثقافة اليوم مقتصرة على أشكالها الأدبية والفنية التقليدية فحسب، بل توسعت أبعادها بدرجة أصبحت عنصراً مهماً في عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من جهة، وعاملاً يسهم في تطوير العلاقات بين المجتمع الوطني وبين مجتمعات العالم من جهة ثانية.

ولكي تؤدي الثقافة الوطنية دورها على الصعيد المحلي والخارجي، لا بد من تطوير سبل نشرها عبر وسائل الإعلام والنشر المختلفة التي أصبح دورها، هي الأخرى، حيويًا في التنمية الوطنية وفي تطوير علاقات المملكة مع بلدان العالم.

لهذا، احتلت التنمية الثقافية والإعلام موقعاً مهماً في أهداف وسياسات خطة التنمية الثامنة. كما استهدفت الخطة بلورة رؤى مستقبلية للتعامل مع معطيات الزخم الثقافي العالمي، والنهوض بالإنتاج الفكري والأدبي والفني، وتوفير المعرفة الثقافية للمواطنين.

لقد شهدت الساحة الثقافية في المملكة خلال عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤) حدثين لعلهما الأبرز في تطور الحياة الثقافية خلال المدة الأخيرة. تمثل الأول في إنشاء مركز الحوار الوطني الذي يضم النخبة من المفكرين والأدباء والمثقفين، والذي عقد ثلاثة لقاءات تناولت عدداً من الموضوعات الملحة المتعلقة بتعزيز الوحدة الوطنية وقضايا التنمية. أما الحدث الثاني، فتمثل في الملتقى الثقافي الأول الذي عقد تحت مظلة وزارة الثقافة والإعلام وضم العديد من المثقفين والمثقفات بالمملكة بهدف تكثيف الجهود لبلورة وعي ثقافي يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجارية. ويمثل هذا الملتقى حدثاً وتحولاً واضحاً في الطابع المؤسسي للملتقيات والتجمعات الثقافية حيث تصبح الشؤون الثقافية، ولأول مرة، في رعاية مؤسسة واحدة بعد أن كانت موزعة بين العديد من المؤسسات والدوائر.

ولقد شهد النشاط الإعلامي للمملكة خلال السنوات القليلة الماضية تطوراً نوعياً من حيث الوسيلة والمضمون، وأصبح للإعلام السعودي مكانته المميزة على الخريطة الإعلامية العربية والدولية، كأداة لتعريف الرأي العام المحلي والخارجي بالتنمية في المملكة ومنجزاتها، ولزيادة تعريف المواطنين بما يحدث من تطورات في العالم، ولدوره في تعميق الاتصال والتواصل مع ثقافات الأمم الأخرى.

يتناول هذا الجزء من الفصل الخدمات الثقافية والإعلامية في المملكة والتطور الذي شهدته خلال خطة التنمية السابعة، وأبرز القضايا والتحديات التي تحيط بالتنمية الثقافية والإعلامية، كما يلقي الضوء على الرؤية المستقبلية واستراتيجية تنمية القطاع خلال خطة التنمية الثامنة.

٢/١/٣١ الوضع الراهن

١/٢/١/٣١ الثقافة

ارتبط النشاط الثقافي في المملكة خلال خطط التنمية الماضية بعدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة، مثل الرئاسة العامة لرعاية الشباب التي كانت تشرف على الأدبية الأدبية، وجمعية الثقافة والفنون بفروعها، وتنظيم الأسابيع الثقافية، وغيرها من النشاطات المماثلة. كذلك كان لوزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، وللجامعات، ولعدد من الجهات الحكومية مهمات في هذا المجال.

وفي إطار التطوير الإداري والتنظيمي، تم إلغاء بعض الوزارات والهيئات الحكومية، أو تعديل مهماتها، أو ضمها إلى وزارات أخرى. ولقد حلت "وزارة الثقافة والإعلام" محل "وزارة الإعلام"، وتوسّع دور الوزارة بشكل كبير ليشمل النشاط الإعلامي والفعاليات الثقافية في المملكة وفي خارجها.

كما تقوم رئاسة الحرس الوطني في الوقت الحاضر بعمل متميز في إغناء الحياة الثقافية يتجلى في رعايتها للمهرجان الوطني للتراث والثقافة الذي يُعد من أبرز التظاهرات الثقافية على الساحة العربية حيث يشارك فيه سنوياً نخبة من المفكرين والمتقنين العرب للبحث والحوار في العديد من الموضوعات والقضايا الفكرية والثقافية الملحة المثارة على الساحة العربية والإسلامية والدولية. ويشكل المهرجان فرصة جيدة للاطلاع على كنوز التراث الشعبي للمملكة، ويسهم في

بعث فنونها من خلال تقديم العروض الشعبية المتوارثة والحرف والصناعات القديمة. وتتولى الهيئة العليا للسياحة رعاية آثار المملكة ومتاحفها والتعريف بها للانتفاع الثقافي منها والاستفادة الاقتصادية أيضاً. هذا إلى جانب قيام الدولة برعاية وتطوير المكتبات الوطنية العامة التي من أهمها مكتبة الملك عبدالعزيز، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ودارة الملك عبدالعزيز التي تحتضن وتوثق نماذج من الإنتاج الفكري للتعريف به لدى الرأي العام، وتوثيق تاريخ المملكة وفكرها وتراثها وجمع الوثائق الخاصة بذلك، بالإضافة إلى دورها في تنظيم الندوات والمحاضرات.

وإلى جانب تلك الجهات والهيئات، هناك أيضاً وزارة الشؤون الاجتماعية التي تقدم خدماتها الثقافية من خلال مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية التي تسهم في برامج محو الأمية، وتعليم الكبار، وتنظيم المسابقات الثقافية في مختلف مناطق المملكة. كما تشارك الوزارة في إعداد بعض العروض التلفزيونية، والندوات، والمحاضرات وإعداد النشرات والملصقات الإرشادية والتوعوية. وفي مجال الثقافة الصحية، تتولى وزارة الصحة نشر الثقافة الوقائية والصحية عن طريق برنامج الرعاية الصحية الأولية، وذلك بتعميم النشرات، وإقامة الندوات، والمحاضرات، وإصدار الكتيبات والبرامج المرئية والمسموعة والمقروءة. كذلك تؤدي الجهات الدينية دورها في نشر ثقافة التسامح والسلوك القويم.

ولم يكن القطاع الخاص بعيداً عن حركة التطور التي تشهدها الحياة الثقافية والفكرية في المجتمع. فلقد كان له دوره الثقافي المتميز في الأندية الأدبية والجمعيات الفنية ومؤسسات الطباعة ودور النشر ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والجمعيات الأهلية والخيرية. هذا فضلاً عن الجوائز الثقافية والعلمية التي يقدمها للمبدعين في مختلف مجالات المعرفة.

ومع سعة وتنوع مصادر الإنتاج الثقافي والفكري والفني والعلمي، أصبح من الصعوبة رصد جميع المخرجات الثقافية من خلال قاعدة معلومات وبيانات وطنية موحدة. فهناك جهات عديدة، عامة وخاصة، ترتبط بالنشاط الثقافي، كما لا توجد مرجعية واحدة تتولى هذه المهمة. ومع ذلك، فإن المؤشرات التالية تعكس منجزات الحياة الثقافية في المملكة بصورة عامة، خلال خطة التنمية السابعة:

- بلغ عدد دور النشر (٣٥٨) داراً منها (٢٣١) للقطاع الخاص و(١٢٧) للقطاع الحكومي منتشرة في جميع مناطق المملكة. وبلغ حجم الإنتاج الثقافي من المطبوعات الوطنية نحو

(٧٠٠٠) مطبوعة، في حين بلغ عدد المكتبات أكثر من (٢٠٠٠) مكتبة منها (١٩٤) مكتبة متخصصة و(١٠٠) مكتبة عامة و(١٦٤٦) مكتبة مدرسية و(٦٠) مكتبة جامعية، وقد بلغ مجموع مقتنيات هذه المكتبات (٤.٦) مليون كتاب ومواد أخرى. هذا علاوة على مقتنيات المكتبات الكبرى مثل مكتبة الملك فهد الوطنية التي تحوي (٧٠٤٤٦٩) مقتني، منها (٩٧٢٥) مقتني من الصحف والمجلات السعودية والدوريات النادرة، ومكتبة الملك عبدالعزيز التي تضم (١٨٢٠١٥) مقتني، والمكتبة الوطنية ودارة الملك عبدالعزيز اللتين تحتويان على (٨٦٠٨٨٤) مقتني.

- أصدر (١٢) نادياً أدبياً نحو (١٠٠٠) كتاب، وأكثر من (٣٣٠٠) نشاط منبري. في حين أنجزت جمعية الثقافة والفنون بفروعها المختلفة نحو (١٨٠٠) محاضرة وندوة ولقاء ومعرض ومشاركة وإصدار، إضافة إلى عروض مسرحية بلغت نحو (١٢٥) عرضاً.
- وعلى مدى السنوات الماضية حقق المهرجان الوطني للتراث والثقافة حضوراً ثقافياً فاعلاً حظي بالتقدير والإعجاب في الأوساط العربية والدولية، حيث استمر في إقامة فعاليات نوعية من خلال نشاطاته المنبرية، والقرية الشعبية، والإصدارات، وقد وصلت فعالياته إلى نحو (٢٥٠) فعالية، منها ندوات وأوراق عمل وأمسيات شعرية وقصصية، كما صدر عن المهرجان نحو (٢٠٠) كتاب في مختلف الموضوعات.
- بلغ عدد المتاحف المسجلة حتى نهاية خطة التنمية السابعة نحو (٢٧) متحفاً منها (٥) في منطقة الرياض، و(٥) في منطقة مكة المكرمة، و(٣) في منطقة المدينة المنورة، و(٤) في المنطقة الشرقية، و(٣) في منطقة عسير، و(٢) في منطقة تبوك، و(٢) في منطقة حائل، و(١) في منطقة جازان، و(١) في منطقة نجران، و(١) في منطقة الجوف. ويُعد المتحف الوطني بمركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالرياض أبرز متاحف، وأحد المعالم الحضارية في المملكة.
- بذلت جهود حثيثة على مدى السنوات الماضية لاكتشاف الخريطة الأثرية للمملكة، وتم حصر نحو (٤٠٠٠) موقع أثري، ورصد أكثر من (١٠٠٠) من آثار التعداد القديمة، وبعض الآثار الطبيعية مثل الغابات المتحجرة، كطحالب سكاكا التي تعد الأكبر في العالم، وغابة القصيم المتحجرة في مدينة عنيزة، والصخور الجليدية في منطقتي حائل، والقصيم، ومحافظة وداي الدواسر، علاوة على التراث الطبيعي الذي تمت حمايته بإقامة عدد من

المحميات بلغت (١٦) محمية تشغل مساحة ما نسبته (٣.٦٪) من إجمالي مساحة المملكة.

- أسفرت حركة التأليف عن إصدار أكثر من (٣٠٠) كتاب سعودي، وإقامة نحو (٢٨٦) مسابقة في الشعر والقصة والموضوعات الثقافية، وإقامة (٣٩) أسبوعاً ثقافياً، و(٧٥) نشاطاً علمياً، و(١٧٣) مسابقة في الفنون التشكيلية، و(٣٠) نشاطاً للفنون الشعبية، و(٤٤) مسابقة مسرحية.

٢/٢/١/٣١ الإعلام

شهد النشاط الإعلامي في المملكة خلال سنوات خطة التنمية السابعة تطوراً مهماً من حيث الشكل والمضمون في مختلف وسائله وأدواته سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية. ويمكن ملاحظة ذلك في التطور النوعي للخدمة الإعلامية لتتجاوز المملكة وإذاعتها وكذلك وكالة الأنباء السعودية (واس) حيث أصبحت تُوفّر التغطية المباشرة للأحداث والتطورات على الساحتين الداخلية والخارجية.

وبجانب ذلك شهدت الخدمات الأخرى التي يقدمها تلفاز المملكة وإذاعتها كبرامج الترفيهية والتثقيف والتعليم والإرشاد تطوراً مهماً. وما يقال عن الإذاعة والتلفاز ينسحب أيضاً على الصحف والمجلات والمكاتب الإعلامية داخل المملكة وخارجها، وهي جميعها تعمل في إطار منظومة تستهدف التعريف بالمملكة وبما حققت من إنجازات في جميع مجالات التنمية، فضلاً عن تعريف العالم بالدور الذي تقوم به المملكة على المستوى العربي والعالمي. وتسهم جميع أجهزة الإعلام في معالجة قضايا المجتمع التي قد تنشأ في سياق حركة التطور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على توثيق صلة الجيل الحاضر بالقيم وتعريفه على التراث وتبصير المجتمع بما يقع في العالم من أحداث، وما يمر به من تحولات، وما يطراً عليه من مستجدات سياسية واقتصادية وأمنية وعلمية وبيئية وغيرها، وتعزيز شعور الانتماء الوطني، والشراكة الإنسانية.

وللنهوض بهذه الجوانب، حققت المملكة عدداً من الإنجازات خلال خطة التنمية السابعة، منها:

- تمت زيادة عدد المحطات الإذاعية إلى (٢٦) محطة بزيادة محطة واحدة وبواقع (٢.٥٪)

من المعتمد في الخطة، وهناك (٣) محطات إذاعية تحت التنفيذ. ومن خلال جميع هذه المحطات يتم إرسال البرامج الإذاعية الرئيسية وهي إذاعة القرآن الكريم، إذاعة نداء الإسلام، إذاعة البرنامج العام من الرياض، إذاعة البرنامج الثاني من جدة، وإذاعة البرامج الموجهة التي تبث من خلال (١٢) لغة. في حين بلغ عدد محطات الـ (إف.أم) الإذاعية (٣٥) محطة بزيادة (١٢) محطة خلال خطة التنمية السابعة، بواقع (٧١٪) من المعتمد، ويغطي البث الإذاعي، على الموجات المتوسطة، جميع أنحاء العالم عبر الأقمار الصناعية، أما نسبة تغطية الإرسال الأرضي فتبلغ نحو (٩٦٪)، الجدول (١/١/٣١).

الجدول (١/١/٣١)
المرافق الإعلامية
بنهاية خطة التنمية السابعة

عدد الوحدات	وحدات الخدمات
١٣٠	المراكز التلفزيونية (القناة الأولى)
٧٠	المراكز التلفزيونية (القناة الثانية)
٧٠	المراكز التلفزيونية (القناة الرياضية)
٧٠	المراكز التلفزيونية (القناة الإخبارية)
٢٦	محطات البث الإذاعي
٣٥	محطات (إف.أم) الإذاعية
٨	المراكز الإعلامية بالداخل
٣	المكاتب الإعلامية بالخارج
٢١	مكاتب وكالة الأنباء
٣٧	مكاتب المطبوعات
٣	عدد قنوات البث التلفزيوني والإذاعي على الأقمار الصناعية

المصدر: وزارة الثقافة والإعلام.

- بلغ عدد المراكز التلفزيونية (١٣٠) مركزاً، بزيادة قدرها (٧) مراكز بواقع (٧٠٪) من المعتمد في خطة التنمية السابعة، أما القناة التلفزيونية الثانية والقناة الرياضية فتغطي (٧٠) مركزاً بواقع (٤٤٪) من المعتمد بزيادة (١١) مركزاً، وقد بلغت نسبة التغطية التلفزيونية أكثر من (٩٢٪) من السكان للقناة الأولى بالنسبة للإرسال الأرضي، وأكثر من (٧١٪) من السكان للقناة الثانية، كما تم افتتاح القناة الرياضية في عام

١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وافتتحت قناة الإخبارية في عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) لتكون القناة التلفزيونية الرابعة.

- أصبح لدى وكالة الأنباء السعودية (٢١) مكتباً، و(١٧) مراسلاً في داخل المملكة وخارجها، وبلغ عدد المراكز الإعلامية (٨) مراكز في داخل المملكة، و(٣) مكاتب خارج المملكة. وأصبح عدد القنوات المستأجرة على الأقمار الصناعية (٣) قنوات منها قناتان رقميتان.

٣١/٢/٣ التطوير المؤسسي والتنظيمي

يتوقع أن يسهم الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الثقافة والإعلام في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في نشاطاتها المختلفة. وقد قامت الوزارة بميكنة جميع قطاعاتها وخاصة البث الإذاعي والتلفازي حيث تم تحويلهما إلى البث الرقمي عبر الأقمار الصناعية إلى جميع أرجاء العالم.

كما صدر الأمر السامي الكريم رقم (٢/أ) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ (٢٠٠٣) بشأن تعديل اسم وزارة الإعلام إلى وزارة الثقافة والإعلام وأن تكون بها وكالة للثقافة، وينقل إليها أنشطة الجهات التالية:

- ١- مركز الملك فهد الثقافي.
- ٢- إدارة الفنون الشعبية.
- ٣- الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون وفروعها.
- ٤- الإدارة العامة للنشاطات الثقافية.
- ٥- الأندية الأدبية، وكذلك الإدارة العامة للأندية الأدبية.
- ٦- الإدارة العامة للمكتبات العامة وما يتبعها من مكتبات عامة ومكتبات في إدارات التعليم في المناطق.
- ٧- المجلة العربية التابعة لوزارة التعليم العالي.

كما قضى الأمر السامي بتحويل كل من الإذاعة والتلفاز ووكالة الأنباء السعودية (واس) إلى مؤسستين عامتين، يرأس مجلس إدارة كل منهما وزير الثقافة والإعلام.

٤/٢/١/٣١ القطاع الخاص

يسهم القطاع الخاص بجهد فاعل في تنمية القطاع الثقافي والإعلامي من خلال امتلاكه المؤسسات الصحفية التي تصدر (١٢) صحيفة يومية، (١٦٥) مجلة علمية ومتخصصة، وامتلاكه المكتبات ودور النشر البالغ عددها أكثر من (٢٣١) مكتبة ودار نشر، ومؤسسات وشركات الإعلان، والمؤسسات الإنتاجية والإعلامية الأخرى، وإسهاماته في إنشاء المرافق الإعلامية والثقافية. ومن المتوقع أن تتعزز مهمة القطاع الخاص خلال المدة القادمة، خاصة بعد تحويل الإذاعة والتلفاز ووكالة الأنباء السعودية إلى مؤسستين عامتين.

٥/٢/١/٣١ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية لبرامج التنمية في قطاع الثقافة والإعلام خلال خطة التنمية السابعة (٧٠٥٥) مليون ريال، بزيادة قدرها (٨٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/١/٣١ القضايا والتحديات

١/٣/١/٣١ الثقافة والعولمة

لم تعد مظاهر العولمة وعواملها في الوقت الحاضر، منحصرة في التطورات الاقتصادية، وخاصة منها تحرير التجارة الخارجية وتزايد الاستثمارات الأجنبية، بل تشمل أيضاً التطورات الاجتماعية والثقافية والتقنية. وكما أن المؤشرات الثقافية، كالإنتاج الأدبي والفكري والفني، وعدد الصحف وقراءها، وعدد المكتبات والمتاحف والندوات، وعدد مواقع ومستخدمي الإنترنت ... الخ، قد أصبحت من معايير مستويات المعيشة ونوعية الحياة، فإنها أيضاً أصبحت من مقاييس القدرة على التكيف مع العولمة والاستفادة من معطياتها الإيجابية. ولكي تؤدي الثقافة الوطنية دورها الإيجابي في تيار العولمة الجارف، لا بد من تعزيز قدراتها من خلال توفير البنية الأساسية لها في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات، وتشجيع ودعم صناعة المنتجات الثقافية بنوعية قادرة على المنافسة محلياً وفي الخارج. وفي تحقيق هذه المهام، لا بد من تطوير المشاركة بين الدولة من جهة، وبين القطاع الخاص والمثقفين والمبدعين من جهة ثانية. كما لا بد من تشجيع وتطوير التبادل الثقافي مع المجتمعات الأجنبية بالوسائل المختلفة، مثل الندوات الثقافية المشتركة، وعقد الاتفاقيات الثقافية.

٢/٣/١/٣١ الإعلام وتقنيات البث الحديث

لعل أبرز معالم وسمات الإعلام اليوم هي السرعة والانتشار الواسع بين المواطنين وعبر الحدود الوطنية بفضل تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة. ولقد باتت من الصعوبة بمكان التحكم في تدفق المعلومات بعد توسع وانتشار البث الفضائي وشبكة الإنترنت مع ما يحمله ذلك من معلومات وأنماط في التفكير والسلوك والعادات والتقاليد تتباين في قيمها وتقاليدتها مع السائد في الأمم الأخرى. وهذا النسق الجديد لتقنيات البث الحديثة هو الذي يشكل ظاهرة العولمة الإعلامية التي عززت من التقارب والتخاطب بين المجتمعات ومؤسساتها في الدول المختلفة بدرجة كبيرة.

ومع أن العولمة الإعلامية تشكل ساحة مفتوحة لجميع الأمم، إلا أن المتحكم في الإعلام والمؤثر في اتجاهات الأخبار وتحليلاتها وفي صياغة المضمون الفكري والثقافي والسياسي لها، يظل بالدرجة الأولى لمن يملك صنع الأدوات ومواقع الإنتاج الإعلامية، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للدول وللمجتمعات النامية. لاسيما وأن إمكانات الحد من آثار عولمة الإعلام ومؤثرات البث الفضائي والتقنيات الحديثة قد خرجت عن سيطرة الرقابة والمنع والمقاطعة. لذلك تصبح الحاجة ماسة لخطاب ثقافي إعلامي قوي ومقتع، مسلح بتقنيات البث الحديثة، ويرتكز على الهوية الوطنية. لذلك يتعين الاهتمام بما يلي:

- صياغة استراتيجية إعلامية عصرية، ودعمها بآليات عملية واضحة المهمات قابلة للتنفيذ دون عوائق.
- تطوير بنية فنية إعلامية في المرافق والقوى البشرية ومواد الإنتاج الإعلامي.
- تكوين لجان متخصصة لتفعيل النشاط الأدبي والعلمي والفكري إعلامياً ويكون من مهماتها وضع خطط لإنتاج مواد ثقافية إعلامية بروح إبداعية متميزة، وإنتاج كتب متميزة في حقول المعرفة المتنوعة، وترجمة المناسب منها للغات الأجنبية الحية.
- تكوين قنوات تبادل إعلامي، تؤسس للتعاون وتبادل الخبرات في مجال إعداد الكوادر الإعلامية والثقافية وصياغة البرامج الإعلامية والترفيهية وإعدادها. هذا ويراعى الاهتمام بإقامة المؤتمرات والمهرجانات واللقاءات، واستغلال نشاطات المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية وبرامجها لتعزيز قدرات الإعلام في المجالين النظري والعملية.

- دعم العلاقة مع مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور مساند، بحيث تستطيع تقديم منتج نوعي قادر على تعزيز الثقافة الوطنية والمنافسة مع المنتجات الثقافية الأجنبية.

٤/١/٣١ الطلب على الخدمات الثقافية والإعلامية

تُقبل الحركة الثقافية والإعلامية في المملكة على مرحلة جديدة تتحدد ملامحها من خلال التفاعل مع الثورة المعلوماتية الهائلة التي تسود العالم والتي لم تُعد تحول دون انتشارها الموانع، وكذلك التقدم الكبير في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. لهذا، تسعى الدولة جاهدة لتوفير الطلب على الخدمات الثقافية والإعلامية وإشباع رغبات المواطن المعرفية بما يتلاءم وينسجم مع المتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم ولا يتعارض في الوقت ذاته مع القيم الدينية والاجتماعية. ويوضح الجدول (٢/١/٣١) هذه الخدمات.

الجدول (٢/١/٣١)

الطلب على الخدمات الثقافية والإعلامية على مستوى المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	مراكز إنتاج		محطات إذاعية		فروع الوزارة		المكتبات العامة	
	تلفازية	تلفازية	أم. أف. أم	أم	إنشاء	افتتاح	إنشاء	افتتاح
الرياض	١	-	٤	-	-	-	-	-
مكة المكرمة	٢	-	٢	-	-	-	١	-
المدينة المنورة	٤	-	٤	٢	١	-	١	-
القصيم	١	-	١	-	-	-	-	-
الشرقية	١	-	١	-	١	-	-	-
عسير	٣	-	-	-	-	-	-	-
تبوك	-	-	-	-	١	-	-	-
حائل	١	١	-	-	-	-	-	١
الحدود الشمالية	-	١	-	-	١	-	-	-
جازان	-	١	-	-	-	-	-	-
نجران	-	١	-	-	-	-	-	١
الباحة	١	-	-	-	-	-	-	-
الجوف	١	١	-	-	١	-	-	١
الإجمالي	١٥	٥	١٢	٢	٣	٢	٢	٣

المصدر: وزارة الثقافة والإعلام.

ومن المقترح افتتاح (٣) مكاتب لوكالة الأنباء السعودية في كل من الجوف، إسلام أباد، ودمشق، إضافة لإنشاء مبنى الوكالة في الرياض، وكذلك افتتاح (٣) مكاتب إعلامية خارجية

في المغرب، أستراليا، والدول الإسكندنافية، وإنشاء مركز إعلامي في الجوف، وأندية أدبية في كل من الشرقية، والحدود الشمالية، ونجران، وافتتاح جمعية للثقافة والفنون في منطقة الجوف.

٥/١/٣١ الرؤية المستقبلية

يتم الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية وتطويرها وتوسيع نشر نتاجها من خلال العناية بالمتاحف والمكتبات، والمؤتمرات والندوات واللقاءات الثقافية، والكتب والصحف والمطبوعات، وترويج المقتنيات الفنية والمآثورات الشعبية والأدوات والتحف وسائر مفردات التراث الشعبي الوطني، وإيجاد برامج البحوث والدراسات ونشرها، والتعريف بالإبداعات الفكرية والأدبية والفنية والجمالية ونشرها على أوسع نطاق. وفي إطار الترابط الموضوعي القائم بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من جهة، وبين الثقافة والإعلام من جهة ثانية، فإن الرؤية المستقبلية للتطور الثقافي والإعلامي بمستوياته المختلفة، تتمحور في التصورات التالية:

أولاً: توسيع مفهوم محو الأمية من القراءة والكتابة إلى محو الأمية الثقافية، وإنجازه على المستوى الوطني من خلال ما يلي:

- ١ - وضع برنامج وطني شامل تحت اسم "القراءة للجميع" تتعاون على تنفيذه وزارتي التربية والتعليم، والثقافة والإعلام.
- ٢ - التنسيق بين وزارة الثقافة والإعلام ومؤسسات الإنتاج الفني لإعداد وإنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية متنوعة تجمع بين برامج الدراما والمسرح وبين البرامج التوعوية والتثقيفية والترفيهية وبرامج المسابقات العقلية والذهنية والمهارات.

ثانياً: وضع خطة وطنية للثقافة تحدد مكوناتها وفقاً للاحتياجات والتطلعات ومستفيدة من تجارب الدول المتقدمة التي أنجزت مشروعات ثقافية كبرى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- ١ - توسيع مشاركات الفاعلين في مجال الفكر والثقافة والإعلام والفن، لتغطية جميع مجالات العمل الثقافي، حسب "الخطة الشاملة للثقافة العربية" التي صدرت عن جامعة الدول العربية بإقرار من وزراء الثقافة العرب قبل عقد ونصف.

٢- الاستفادة من الخبرة الدولية في طريقة تمويل صناعة الثقافة وتصميم البرامج ذات الأبعاد الاستراتيجية، وكذلك إعداد البرامج المتنوعة في الدراما والبرامج الثقافية وغيرها.

ثالثاً: العناية باستخدام اللغة العربية ونشرها في وسائل الاتصال عبر الشبكة الإلكترونية العالمية (الإنترنت) وذلك بتطوير برمجيات الترجمة الآنية من العربية إلى اللغات الأجنبية وبالعكس، واختراع برمجيات جديدة تستقطب اهتمام مستخدمي الإنترنت.

٦/١/٣١ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية لقطاع الثقافة والإعلام إلى تطوير النشاطات الثقافية والإعلامية بمحتواها العلمي والاجتماعي.

١/٦/١/٣١ الأهداف العامة

- التأكيد على الهوية الحضارية العربية والإسلامية للثقافة الوطنية والسعي لإيمانها.
- تطوير البنى الفكرية والثقافية لكونها ركناً أساسياً من أركان البناء الحضاري.
- دعم حركة التأليف والترجمة والفعاليات الثقافية.
- التعامل بوعي مع انعكاسات العولمة واستثمار إيجابياتها بما يعزز قدرات الثقافة الوطنية ويزيد من تماسكها ويوطد مكائنها في محيط الثقافة العالمية.
- تطوير أداء أجهزة الإعلام ورفع كفاءتها، وتعميق العلاقة بينها وبين مختلف الفعاليات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والتربوية، والترفيهية.
- إنتاج برامج ومواد إعلامية قادرة على المنافسة والتأثير وجذب المشاهد إليها.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تقديم الخدمات الثقافية والإعلامية.

٢/٦/١/٣١ السياسات

- دعم الدراسات والأبحاث في مجالات الفكر العربي والإسلامي.

- المشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات الثقافية الدولية.
- تعزيز حركة الترجمة إلى اللغة العربية ودعمها.
- تطوير الحركة الثقافية والفنية والأدبية.
- العناية بالتربية الثقافية للطفل.
- تطوير وتعزيز الإعلام الثقافي.
- تطوير قاعدة معلومات ثقافية وطنية.
- تنمية التبادل الثقافي والفني على الصعيد الخليجي والعربي والعالمي.
- التوسع في التغطية الإعلامية على المستوى المحلي والخارجي.

٣/٦/١/٣١ الأهداف المحددة

- زيادة نسبة التغطية التلفازية على القناة الأولى إلى نحو (٩٧٪) من السكان، وذلك من خلال المراكز الأرضية.
- زيادة نسبة التغطية التلفازية على القناة الثانية إلى نحو (٨٠٪) من السكان.
- الوصول بالتغطية الإذاعية نهاراً إلى (٩٨٪) من السكان من خلال المحطات الأرضية.
- زيادة التغطية الإذاعية على موجات (إف.أم) الإذاعية على الطرق السريعة بإنشاء (١٢) محطة جديدة.
- إنشاء (٥) مكتبات عامة وافتتاحها وإنشاء مركز ثقافي وثلاثة أندية أدبية.

٧/١/٣١ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع الثقافة والإعلام خلال خطة التنمية الثامنة (٧٥٧٦.٤) مليون ريال موجهة لتمويل برامج الإدارة والتشغيل، الصيانة، تنمية العمالة الوطنية، الأنشطة الثقافية والإعلامية، تنمية المرافق وتطويرها.

٢/٣١ الخدمات الشبابية والرياضية

١/٢/٣١ المقدمة

يمثل الشباب عماد المستقبل وعليه تقع مسؤولية النهوض بالوطن والدفاع عن مكتسباته وموقعه بين الأمم، ولذلك توليه الدولة جل اهتمامها ورعايتها. وقد أسندت للرئاسة العامة لرعاية الشباب مسؤولية الإشراف على الأنشطة التي تلبي احتياجاته وتوفر متطلباته، ورسم السياسات الكفيلة بتحقيق أهدافه وتطلعاته وذلك من خلال نشاطاته وهواياته الرياضية والترفيهية، والوصول بها إلى القاعدة العريضة في جميع أنحاء الوطن.

ويتناول هذا الجزء من الفصل الخدمات الشبابية والرياضية في المملكة، والتطور الذي شهدته خلال خطط التنمية السابقة، مبرزاً القضايا والتحديات التي يواجهها القطاع وسبل معالجتها، واستراتيجية تنميته خلال خطة التنمية الثامنة، وسبل تفعيل النشاطات المختلفة التي تخدم فئات عديدة من المجتمع.

٢/٢/٣١ الوضع الراهن

تولي الدولة اهتماماً خاصاً بالشباب وتوفير احتياجاتهم الترويحية والرياضية والثقافية. وقد بدا ذلك واضحاً في خطط التنمية السابقة وما تم تخصيصه من اعتمادات في ميزانيات الدولة المتعاقبة لقطاع الشباب، قطعت بموجبه المملكة شوطاً كبيراً في اللحاق بركب الدول المتقدمة في ذلك المجال حيث تم إنشاء (١٨) مركزاً رياضياً وترفيهياً، و(٦) استادات رياضية، و(٦) صالات رياضية، و(٢٤) مقراً للأندية الرياضية، و(٢٠) بيتاً للشباب، ومعسكرين دائمين للشباب، و(١٣) مكتباً رئيساً للشباب، و(٩) مكاتب فرعية، و(٣) مباني لمكاتب الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ومعهد لإعداد القادة الرياضيين، ومبنى اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية، ومستشفى الطب الرياضي. بالإضافة إلى العديد من المرافق والنشاطات الشبابية والرياضية في الجامعات وقطاعات التعليم المختلفة، والقطاعات العسكرية والأمنية. وتتنوع المنافسات الرياضية والشبابية الداخلية والخارجية، حيث تشمل (٢٩) لعبة ومنافسة منها كرة القدم، والسلة، والطائرة، وكرة اليد، وألعاب القوى، والسباحة، والفروسية، والرماية ... وغيرها.

وقد أسهمت هذه الإنجازات في دفع حركة النشاطات الشبابية خلال خطط التنمية المتلاحقة، ووصلت إلى العالمية في جميع المنافسات الرياضية، حيث أصبح للمملكة دورها المميز على المستوى الخليجي والعربي والمستوى القاري والعالمي في كرة القدم خاصة، حيث شاركت في جميع الدورات الآسيوية منذ عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤)، وحصلت خلالها على بطولة آسيا ثلاث مرات، في أعوام ١٤٠٤هـ، ١٤٠٨هـ، ١٤١٦هـ — (١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٦)، وحصلت على المركز الثاني في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢). كما أن للمملكة حضورها العالمي على مستوى كأس العالم، فقد شاركت في أعوام ١٤١٤هـ، ١٤١٨هـ، ١٤٢٢هـ (١٩٩٤، ١٩٩٨، ٢٠٠٢)، وحصلت على كأس العالم للناشئين في كرة القدم عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩). كما أن لفرق المملكة حضوراً قوياً في الدورات الأولمبية في الألعاب الفردية والجماعية، كألعاب القوى، والسلة، والطائرة، وألعاب الفروسية، الذي حصل فيها فرصاتها على مراكز وأوسمة عالمية.

وخلال خطة التنمية السابعة، وضمن نشاطات الرئاسة العامة لرعاية الشباب، شاركت المملكة في (٦٨٦) منافسة رياضية دولية، في حين بلغت المنافسات الداخلية (٩٧٠٢) منافسة، كما بلغت المنافسات الخاصة بالرياضة للجميع (٥٤١) منافسة، وعلاوة على ذلك تم تدريب (١١٣٠١) من الشباب في مختلف النشاطات الشبابية والرياضية.

وفي مجال النشاطات الثقافية، والتي كانت تشرف عليها الرئاسة العامة لرعاية الشباب، فقد تم خلال خطة التنمية السابعة إقامة (٢٨٦) مسابقة في الشعر والقصة والموضوعات الثقافية، كما تم إقامة (٣٩) أسبوعاً ثقافياً، و(٧٥) نشاطاً علمياً، و(١٧٣) مسابقة في الفنون التشكيلية، و(٣٠) نشاطاً للفنون الشعبية و(٤٤) مسابقة للفنون المسرحية.

وفي مجال النشاط الاجتماعي أقامت الرئاسة العامة لرعاية الشباب خلال خطة التنمية السابعة (٦٠١) معسكراً ترفيهياً وترويحياً، بواقع (١٢٠٪) من المستهدف في الخطة، إضافة إلى (١٥) معسكر عمل، بواقع (١٠٠٪) من المستهدف في الخطة.

وقد قام القطاع الأهلي بدور كبير في تقديم النشاطات والبرامج التي تخدم الشباب من خلال المؤسسات والاتحادات الرياضية الأهلية التي تشرف عليها وتدعمها الرئاسة العامة لرعاية الشباب مثل اللجنة الأولمبية السعودية، والاتحادات الرياضية، وعددها (٢٤) اتحاداً، والأندية الرياضية الأهلية وعددها (١٥٣) نادياً تقوم بجميع النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية

والعلمية، موزعة على جميع مناطق المملكة، والجمعية العربية السعودية لبيوت الشباب التي يتبعها (٢٠) بيتاً، وتقوم بدور فعال في النشاطات الاجتماعية إضافة إلى الرياضية والثقافية، والجمعية السعودية لهواة الطوابع التي تشرف على (٤) فروع، فضلاً عن الأندية الأدبية وعددها (١٢) نادياً، والجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، وعدد فروعها (١٢) فرعاً، والتي أصبحت جميعها إلى جانب الأندية الأدبية تحت مسؤولية وزارة الثقافة والإعلام، الجدول (١/٢/٣١).

الجدول (١/٢/٣١)
مرافق ووحدات الخدمات الشبابية والرياضية
خطة التنمية السابعة

عدد الوحدات	وحدات الخدمات
١٨	المراكز الرياضية والثقافية
١٥٣	الأندية الرياضية الأهلية
٢٤	مقرات الأندية
٢٢	بيوت الشباب والمعسكرات الدائمة
١٢	الاستادات والصالات الرياضية المغلقة
٥	الساحات الشعبية
١	معهد إعداد القادة الرياضيين
١	اللجنة الأولمبية السعودية
١	مستشفى الطب الرياضي
١	المراكز الثقافية
٢٣	مكاتب الشباب الرئيسة والفرعية
٢٤	الاتحادات الرياضية
١٢	الأندية الأدبية
١٢	جمعية الثقافة والفنون
٤	جمعية هواة الطوابع

المصدر: الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

١/٢/٢/٣١ التطوير المؤسسي والتنظيمي

صدر الأمر السامي الكريم رقم (٢/أ) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨ هـ (٢٠٠٣/٤/٣٠) بإلحاق النشاط الثقافي والأجهزة المشرفة عليه بوزارة الثقافة والإعلام، وبذلك تركز دور الرئاسة العامة لرعاية الشباب في الإشراف على النشاطات الشبابية والرياضية، والأندية والهيئات التي تعنى بالنواحي الرياضية والاجتماعية. وتقوم الرئاسة حالياً بدراسة تنظيم جديد وتطبيقه يلائم توجهاتها الحالية حيال هذا القطاع الذي تتزايد أهميته.

وضمن جهود تطوير كفاءة أداء العاملين وتحسينه، فقد استمرت الرئاسة بإدخال التقنيات الحديثة في أعمالها للإفادة من أساليب العمل الحديثة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المرجوة.

٢/٢/٢/٣١ القطاع الخاص

يقوم القطاع الخاص بدور فاعل في تنمية القطاع الشبابي من خلال تطوير البرامج والنشاطات الشبابية وتنميتها عن طريق دعم المؤسسات والشركات ورجال الأعمال للأندية الرياضية، وشراء حقوق نقل المباريات، ودعم نظام الاحتراف في الأندية، كما يقوم بتنفيذ المرافق الشبابية المنتشرة وصيانتها وتشغيلها في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى التوسع في إنشاء المراكز الشبابية والرياضية الخاصة.

ومن المتوقع أن تبرز إسهامات القطاع الخاص بصورة أكبر عند الانتهاء من تخصيص الأندية خاصة بعد الموافقة على تخصيص الأندية الكبيرة كمرحلة أولى، وتخفيض الإعانات عنها تدريجياً لتعتمد على مصادرها المالية الذاتية.

٣/٢/٢/٣١ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع الشباب والرياضة خلال خطة التنمية السابعة (٥٩٢٦.٧) مليون ريال بزيادة قدرها (٩٪) من إجمالي المقترح في الخطة.

٣/٢/٣١ القضايا والتحديات

١/٣/٢/٣١ استغلال أوقات الفراغ

يعد استغلال وقت الفراغ استغلالاً سليماً ومثمراً من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة خاصة فيما يتعلق بالشريحة الشبابية من السكان، وعلى الأخص إذا كانت هذه الشريحة تشكل نسبة لا يستهان بها من السكان كما هو الحال بالنسبة للمملكة. من هذا المنطلق يتعين إعطاء هذا الموضوع اهتماماً بالغاً لما له من علاقة مباشرة بالاستقرار الاجتماعي وتفادي ما قد تتعرض له هذه الشريحة من مؤثرات سلبية في ضوء كونها من أكثر شرائح المجتمع حساسية وتأثراً. في هذا الإطار يقترح ما يلي:

- وضع تصور واضح ومحدد حول كيفية استثمار أوقات فراغ الشباب، والاهتمام بمشاكلهم، وتحديد الآلية المناسبة لتنفيذ ذلك.
- تشجيع الشباب على تنمية الهوايات والمواهب، وارتياد المكتبات العامة ومكتبات الأندية الرياضية والأدبية.
- تغطية جميع مناطق المملكة بالمراكز والأندية الرياضية وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية.
- إدخال وسائل ترفيه حديثة جديدة بناءً أسوة بما هو شائع في المجتمعات المجاورة والحديثة.
- التوسع في وضع برامج خاصة للزيارات المتبادلة بين فئات الشباب في الدول العربية والصديقة.
- التركيز على إيجاد فرص عمل للشباب حديثي التخرج، وتشجيع الطلبة على العمل خلال العطل الرسمية، ومساعدتهم على الحصول عليه.
- الاهتمام بزيادة طاقة الجامعات والمعاهد الفنية ومعاهد التدريب الاستيعابية لاحتواء الأعداد الكبيرة المتزايدة من خريجي المرحلة الثانوية.

٢/٣/٢/٣١ الطاقات التشغيلية غير المستغلة

تمتلك كل من الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ووزارات الثقافة والإعلام، والشؤون الاجتماعية، والتربية والتعليم، والجهات العسكرية والأمنية، وغيرها من الجهات مرافق رياضية وشبابية وثقافية متميزة. ففي رعاية الشباب يوجد أكثر من (٨٤) مرافقاً تغطي أكثر من (١٠٧) مدن ومحافظات تقام عليها سنوياً مختلف الألعاب الرياضية التي يبلغ عددها (٢٩) لعبة يشرف عليها (٢٤) اتحاداً رياضياً، علاوة على المرافق الثقافية التي نقلت مسؤوليتها لوزارة الثقافة والإعلام، ومنها (١٢) نادياً أدبياً، و(١٠٠) مكتبة عامة، و(٢٧) متحفاً وغيرها، ومع ذلك فإن حجم الإقبال على هذه المرافق منخفض نسبياً بشكل ملفت للنظر، فمن إجمالي فئة الشباب (ما بين ١٥-٣٠ عاماً) من الذكور فقط والبالغ عددهم (٢.٦) مليون شاب لا يتعدى عدد المرتادين لتلك المرافق (٠.٣) مليون شاب، أي بما نسبته (١١.٥٪) من إجمالي عدد الشباب، مما يتطلب النظر إلى هذه القضية، ودراسة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستفادة بشكل ملموس من هذه المرافق.

٤/٢/٣١ الطلب على الخدمات الشبابية والرياضية

يتم تحديد الطلب على الخدمات الشبابية من خلال معدلات النمو السكاني المطرد، الذي يحتم مواجهتها بتوفير المتطلبات والاحتياجات من الخدمات والنشاطات الشبابية التي تنمي مواهب الشباب الذهنية والجسمية وتصلق مهاراتهم.

ويعد المجتمع السعودي مجتمعاً فتيماً، حيث تبلغ نسبة الشباب وصغار السن من الفئة العمرية (٠-٣٤) نحو (٦٥.٤٪) من إجمالي عدد السكان، وهذا مما يضاعف المسؤولية على الدولة في مواجهة احتياجاتهم من توفير للملاعب والمساحات والحدائق والمتنزهات وصالات الألعاب المختلفة التي تحتوي جميع وسائل الترفيه.

إلا أن الفئة العمرية التي تقع ضمن مسؤولية الرئاسة العامة لرعاية الشباب هي الفئة من (١٥-٢٩) من الذكور الذين يشكلون نسبة (٢٨.٥٪) من السكان، الذين يحتاجون إلى توفير المرافق الشبابية والرياضية والنشاطات المختلفة، ويوضح الجدول (٢/٢/٣١) الاحتياجات من المرافق الرياضية على مستوى المناطق في خطة التنمية الثامنة، كما يوضح الجدول (٣/٢/٣١) المتطلبات من النشاطات الشبابية والرياضية في خطة التنمية الثامنة.

٥/٢/٣١ الرؤية المستقبلية

تمثل النشاطات الشبابية إحدى العناصر المهمة في التنمية الاجتماعية لاتصالها باكتساب الهويات البناءة والمفيدة وصلتها، والارتقاء بالمهارات الذهنية والفنية والجسمية. لذلك لقيت هذه النشاطات أهمية واضحة وملموسة من قبل الدولة التي ركزت على توفيرها على أوسع نطاق. ويمكن تحديد الرؤية المستقبلية في هذا القطاع من خلال التصورات التالية:

- ١ - وضع برنامج وطني شامل لرفع المستوى الرياضي في جميع الألعاب وزيادة الإقبال على ممارستها وإيجاد بيئة رياضية واسعة، وتعزيز روح المنافسة، وتحسين مستوى تمثيل المملكة في المحافل الدولية.
- ٢ - تطوير الفعاليات الشبابية وحفزها وتشجيعها بتعميق التعاون وتقوية بين المؤسسات الرياضية من اتحادات وجمعيات ولجان وطنية وجهات حكومية ذات علاقة بالنشاطات الشبابية والرياضية.

الجدول (٢/٢/٣١)
الطلب على المرافق الشبابية والرياضية على مستوى المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	نادي شباب	مركز رياضي	معسكر دائم	مقر رياضي	مضمار لسباق الدرجات
الرياض	١	١	١	-	-
مكة المكرمة	٢	-	-	١	١
المدينة المنورة	٢	-	-	٢	-
القصيم	١	-	-	-	-
الشرقية	١	-	-	-	-
عسير	٢	-	١	-	-
تبوك	١	-	-	-	-
حائل	١	-	-	-	-
الحدود الشمالية	١	-	-	-	-
جازان	١	-	-	-	-
نجران	١	-	-	-	-
الباحة	-	-	-	-	-
الجوف	١	١	-	١	-
الإجمالي	١٥	٢	٢	٤	١

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٣/٢/٣١)
الطلب على النشاطات الشبابية والرياضية
خطة التنمية الثامنة

المرفق	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠/٢٩هـ (٢٠٠٩)
المنافسات الخارجية	٦٨٨	٦٩١	٦٩٤	٦٩٧	٧٠٠
المنافسات الداخلية	٩٧٦٠	٩٨٢٠	٩٨٨٠	٩٩٤٠	١٠٠٠٠
الرياضة للجميع	٥٤٦	٥٥٢	٥٥٧	٥٦٣	٥٦٨
التدريب الرياضي	١١٤١٤	١١٥٢٨	١١٦٤٣	١١٧٦٠	١١٨٧٧
المعسكرات الترويحية	٦٠٦	٦١١	٦١٦	٦٢١	٦٢٦
معسكرات العمل	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
الرحلات والزيارات	٥٠٥	٥٠٩	٥١٣	٥١٧	٥٢١
خدمة المجتمع	٥٥٦	٥٦٢	٥٦٨	٥٧٤	٥٨٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- ٣ - تطوير أنظمة الاحتراف الرياضي ليشمل جميع الألعاب الرياضية.
- ٤ - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الشبابية، وتخصيص الأندية الرياضية بحيث تعتمد على مواردها الذاتية في تمويل التزاماتها المالية وتقليل اعتمادها على الإعانات الحكومية.

٦/٢/٣١ استراتيجية التنمية

تهدف استراتيجية التنمية إلى صقل مواهب الشباب واهتماماتهم وإكسابهم المهارات والقدرات الجسمية والعقلية.

١/٦/٢/٣١ الأهداف العامة

- تطوير النشاطات والفعاليات الخاصة بالشباب والوصول بها إلى القاعدة العريضة في جميع أنحاء المملكة.
- تكثيف جهود التنشئة القوية للشباب على أسس تربوية سليمة تحقق لهم نمواً متوازناً عقلياً وجسدياً والعمل على صقل هواياتهم والارتقاء بمهاراتهم.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تقديم النشاطات الشبابية والرياضية بمختلف مجالاتها.
- الارتقاء والتفوق في جميع نشاطات الشباب والوصول بها إلى المستويات العالمية.
- تنمية الكوادر الرياضية الوطنية وتطويرها.

٢/٦/٢/٣١ السياسات

- توفير برامج رعاية الشباب في جميع مناطق المملكة.
- تنمية العمالة الوطنية التابعة للرئاسة العامة لرعاية الشباب.
- تشجيع القطاع الأهلي للمشاركة في برامج رعاية الشباب.

٣/٦/٢/٣١ الأهداف المحددة

- زيادة عدد المنافسات الرياضية الداخلية والخارجية والرياضة للجميع بما نسبته (٣٪) عما كانت عليه في خطة التنمية السابعة.
- زيادة عدد المعسكرات الرياضية وفعاليات خدمة المجتمع والزيارات ومعسكرات العمل بما نسبته (٥٪) عن خطة التنمية السابعة.
- إقامة خمسة عشر (١٥) نادياً للشباب في القرى والمدن الصغيرة.

٧/٢/٣١ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع الخدمات الشبابية والرياضية خلال خطة التنمية الثامنة (٥١١٤.٩) مليون ريال موجهة لتمويل برامج الإدارة والتشغيل، والصيانة، وتنمية العمالة الوطنية، وأنشطة رعاية الشباب، وتنمية المرافق وتطويرها.

الفصل الثاني والثلاثون

الخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة

٣٢. الخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة

١/٣٢ الخدمات الدينية

١/١/٣٢ المقدمة

المملكة مهبط الوحي، ومهد الرسالة الإسلامية، كرمها الله بالأماكن والمشاعر المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومنها البيت الحرام والكعبة المشرفة قبلة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ومهوى أفئدتهم، وإليها يفد الحجاج والعمّار والزوار لأداء مناسكهم، وقد قامت المملكة ومنذ تأسيسها على شريعة الإسلام ونهجه القويم، وقد تمّ التأكيد على هذا النهج في الهدف الأول من الأهداف العامة لخطة التنمية الثامنة والذي نصّ على "المحافظة على التعليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني، والاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية".

وتقوم على توفير الخدمات الدينية بالمملكة عدة جهات تختص كل واحدة منها بشأن من الشؤون التي يحتاجها الناس لقضاء مصالحهم، أو لإرشادهم وتبصيرهم للتعامل وفقاً للنهج الإسلامي القويم. حيث تتولى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مسؤولية الإشراف على المساجد والمصليات والعناية بها، كما تتولى مسؤولية العناية بالأوقاف الخيرية وإدارتها، وتنمية استثمارات أعيانها وتطويرها، فضلاً عن القيام بمهام الدعوة إلى الله، والعناية بالقرآن الكريم حفظاً وتجويداً ونشراً، والإشراف على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وتنظيم المسابقات الوطنية والدولية لحفظ القرآن الكريم. وتتولى الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي خدمة الحرمين الشريفين ورعايتهما وصيانتهما. أما الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتتولى حث الناس على التمسك بالسلوك الصالح والتخلي بالخلق الإسلامي الفاضل. وتتولى رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء إصدار الفتاوى الشرعية، والتبليغ بها، ونشرها، إلى جانب القيام بإجراء البحوث والدراسات الإسلامية وتعميمها على المختصين والمهتمين.

٢/١/٣٢ الوضع الراهن

بلغت توسعة المسجد الحرام أكثر من (٣٦٦) ألف متر مربع، فيما بلغت توسعة المسجد

النبوي الشريف أكثر من (٤٠٠) ألف متر مربع.

وبلغ عدد المساجد التي تشرف عليها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أكثر من (٤٥) ألف مسجد، وبلغت إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف نحو (٨٣) إصداراً شملت المصاحف والترجمات وكتب السنة والسيرة النبوية، بكمية إنتاج بلغت أكثر من (١٦٥) مليون نسخة منذ افتتاحه في عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥) وحتى عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).

كما بلغ عدد أعيان الأوقاف التي تمّ حصرها أكثر من (٢٢٤٧١) عيناً. ولتنمية عائداتها واستثمارها تمّ إنشاء عدد من المجمعات السكنية والتجارية وأسواق الأوقاف الخيرية، كما بلغ عدد الأربطة (٢٠١) تشرف عليها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وعدد المكتبات الوقفية (٦) مكتبات.

١/٢/١/٣٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

شهدت الجهات التي تتولى مباشرة خدمات الشؤون الدينية تطوراً هيكلياً وتنظيمياً ملحوظاً في قطاعاتها ومراكزها المختلفة خلال مسيرة التنمية في المملكة منذ انطلاقتها في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠)، فقد تمّ تطوير هياكل هذه الجهات وتنظيماتها الإدارية، ووسائل التقنية المستخدمة، إضافة إلى المراجعة المستمرة للنظم واللوائح، وتحديثها، وإصدار المزيد منها، وإنشاء قواعد البيانات المتطورة، ونظم الحكومة الالكترونية، إضافة إلى برنامجي: التدريب، والبحوث والدراسات، لرفع كفاءة الأداء، وتحسين الإنتاجية.

٢/٢/١/٣٢ القطاع الخاص

يسهم القطاع الخاص بفاعلية في الأعمال والمهام ذات الصلة بهذا القطاع، من خلال إنشاء المرافق، والصيانة والتشغيل، وغير ذلك من الأعمال.

٣/٢/١/٣٢ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع الخدمات الدينية خلال خطة التنمية السابعة (٢٠٥٤٤٢٠٥) مليون ريال.

٣/١/٣٢ القضايا والتحديات

يواجه العالم الإسلامي عدداً من القضايا والتحديات التي تحتاج للمعالجة منها ما هو قديم ومنها ما هو جديد وطارئ، مثل:

١/٣/١/٣٢ الغلو والتطرف

برزت في السنوات الأخيرة في مجال الثقافة الإسلامية، وأنشطة الدعوة، ولدى بعض العاملين فيها في المحيطين العالمي والإسلامي، ظاهرة الغلو والتطرف، نجم عنها فهم خاطئ، وتفاسير ضيقة النظر لمبادئ الدين الإسلامي السمح وتعاليمه وتوجيهاته، وانعكس ذلك في مواقف وسلوكيات وكتيبات وندوات تدعو إلى الجهاد بمفهوم خاطئ، وتغليب المواجهة والمصادمة بدلاً من الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة، والتسرع في إصدار فتاوى بالتكفير دون استناد إلى أدلة شرعية أو منطق عقلي. وقد كان لهذا المنحى في التفكير والسلوك والدعوة آثاره السلبية على النشئ بالدرجة الأولى، وعلى السلم الاجتماعي بشكل عام، مما أسفر عن خطاب مشوّه لرسالة الإسلام السامية، استغلها الآخرون في حملات ظالمة ضد حقيقة الإسلام، ودعوته للتعايش بين الأديان، في جيرة كونية تسودها الألفة والمحبة والتعاون بين بني البشر، نالت سهامها المملكة بصورة خاصة، وبلدان العالم الإسلامي على وجه العموم، الأمر الذي يقتضي استمرار بذل الجهود لمعالجة تداعيات هذه الظاهرة، وفكرها المتمزمت، بإبراز المعاني النبيلة، والقيم والمثل والتوجهات السامية لرسالة الإسلام العظيمة الداعية للسلام والأمن لكل الخلق، وهو نهج المملكة بالفعل وعلى مختلف المستويات، وسوف يستمر هذا النهج دوماً.

٢/٣/١/٣٢ إدارة الأوقاف وتنميتها

تعد الأوقاف في المنظور الإسلامي من الصداقات الجارية، التي تتضمن استمرارية متجددة من الربيع والزيادة والنماء، وتمثل مكوناً مهماً من مكونات القطاع الاجتماعي في الاقتصاد، إلا أن الأوقاف في المملكة بوضعها الراهن تواجه بعض التحديات التي تحد من قدرتها على أداء عملها التنموي المطلوب، وإمكانية توجيهها نحو آليات الاستثمار المتعددة ومنافذه، مما يحد من توسيع دائرة المستفيدين منها، فضلاً عن التحديات الخاصة بصعوبة حصرها وضبطها وصيانتها

والمحافظة عليها، والعناية بمصالح المستحقين لها، أو لريعتها، والحاجة إلى تطوير الرقابة على إدارة شؤونها ومصالحها، مما يقتضي معالجة شاملة.

٤/١/٣٢ الطلب على الخدمات الدينية

مع الزيادة المطردة في معدلات النمو السكانية، واتساع النطاق الجغرافي للعمران، من المتوقع أن تتزايد طردياً معدلات الطلب على خدمات هذا القطاع على وجه العموم. ويعكس الجدول (١/١/٣٢) توقعات الطلب على الخدمات الدينية لجميع المناطق خلال سنوات خطة التنمية الثامنة.

الجدول (١/١/٣٢)
الطلب على الخدمات الدينية على مستوى المناطق الإدارية
خطة التنمية الثامنة

المناطق	إنشاء المساجد	ترميم المساجد	مباني الأوقاف
الرياض	١٢٠	٣٥٠	١
مكة المكرمة	٨٠	٣٥٠	١
المدينة المنورة	٥٠	٢٠٠	١
القصيم	٦٠	٢٠٠	١
الشرقية	٥٠	٢٠٠	١
عسير	٦٠	٢٠٠	١
تبوك	٢٠	١٠٠	١
حائل	٥٠	٢٠٠	١
الحدود الشمالية	٢٠	١٠٠	١
جازان	٥٠	٢٠٠	١
نجران	٢٠	١٠٠	١
الباحة	٥٠	٢٠٠	١
الجوف	٢٠	١٠٠	١
الإجمالي	٦٥٠	٢٥٠٠	١٣

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٥/١/٣٢ الرؤية المستقبلية

تتصل خدمات الشؤون الدينية مباشرة بالقيم الروحية والمبادئ السامية، وهي أشياء تتعلق مباشرة بضمير الإنسان ووجدانه. ومن هنا تكمن الصعوبة في تطبيق معايير ومؤشرات الرؤية المستقبلية المستخدمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية على خدمات الشؤون الدينية. وتهدف الخدمات الدينية في المملكة إلى المحافظة على التراث والقيم النبيلة، معتمدة في

ذلك على ثلاثة عناصر رئيسة أولها، الإنسان المكلف من قبل الله سبحانه وتعالى بحمل الرسالة مسلحاً بالوعي والبصيرة، وامتعاً بالحكمة والسداد، ومتحلياً بالسماحة والخلق الفاضل في تعامله مع الآخرين وفق أساليب حضارية تتسجم وطبيعة العصر، لا مجال فيها للشطط أو الغلو. أما العنصر الثاني، فهو الوسائل بمختلف أشكالها "الخطب، المحاضرات، الندوات، المؤتمرات، البرامج الإذاعية والمرئية، المطبوعات والمنشورات، الجولات الميدانية، الإنتاج الإلكتروني" حيث ينبغي اعتماد استراتيجية واضحة ذات معالم محددة تعمل في إطارها هذه الوسائل. أما العنصر الثالث، فهو المرافق، كالمساجد والمصليات ومراكز الدعوة، ويمكن تحديد الطلب عليها مستقبلاً تبعاً للنمو السكاني والعمرائي المتوقع.

٦/١/٣٢ استراتيجية التنمية

١/٦/١/٣٢ الأهداف العامة

وضعت خطة التنمية الثامنة مجموعة من الأهداف تتعلق بالخدمات الدينية خلال المرحلة

المقبلة، وهي:

- العناية بكتاب الله تلاوة وتجويداً وحفظاً.
- العناية ببيوت الله وتعميرها، وصيانتها ونظافتها.
- ضبط أعيان الأوقاف وحصرها والعناية بها وبالأربطة.
- تنمية موارد الأوقاف واستثمارها، والعمل على تحقيق شروط الواقفين.
- الحث على الفضيلة والالتزام بالخلق الإسلامي الرفيع.

٢/٦/١/٣٢ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لهذا القطاع في خطة التنمية الثامنة على السياسات

التالية:

- استمرار إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومواصلة الاهتمام بعلوم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.
- الاستمرار في تشجيع الناشئة من أبناء المسلمين على حفظ كتاب الله وتجويده.
- الاستمرار في تنظيم مسابقات محلية ودولية للقرآن الكريم سنوياً.

- العناية باختيار الدعاة المؤهلين بالثقافة الإسلامية السمحة في جميع مجالات الخدمات الدينية.
- الحرص في إصدار الكتاب الإسلامي على إبراز المثل والقيم السامية للإسلام الهادفة إلى تعميق أواصر المحبة بين الناس، وتحقيق العدل والسلم في العالم.
- إقامة الندوات والمحاضرات والإفادة من وسائل الإعلام، والاتصالات وتقنية المعلومات للتعريف بالإسلام، ومحاسنه وفضائله.
- الاستمرار في العناية بالمساجد والجوامع والمصليات والمراكز الإسلامية وصيانتها.
- مواصلة الجهود في حصر الأوقاف واستخراج حجج الاستحكام الشرعية لها والبحث عن المجهول منها وإدخال جميع المعلومات الخاصة بها في الحاسب الآلي.
- العناية بأعيان الأوقاف المختلفة من حيث ترميمها وصيانتها والمحافظة عليها وتنميتها وتطويرها.
- الاستمرار في رعاية المكتبات الموقوفة وتطويرها وتزويدها بأوعية المعلومات.

٣/٦/١/٣٢ الأهداف المحددة

- إصدار نحو (١٢) مليون نسخة سنوياً من المصاحف والأجزاء والتسجيلات والترجمات.
- إنشاء (٦٥٠) مسجداً خلال سنوات الخطة بمعدل (٥٠) مسجداً في كل منطقة من مناطق المملكة.
- ترميم (٢٥٠٠) مسجد خلال سنوات الخطة بواقع (٥٠٠) مسجد في كل عام.
- تسجيل (١٥٠٠) من الأعيان الوقفية وترقيمها، وإعداد الرفوعات المساحية لنحو (٢٠٠٠) وقف خلال سنوات الخطة.
- إنشاء (٢) من المكتبات الوقفية.

٧/١/٣٢ المتطلبات المالية

- تقدر المتطلبات المالية لقطاع الخدمات الدينية خلال خطة التنمية الثامنة (١٤٨٧٧) مليون ريال مخصصة لتمويل برامج الإدارة والتشغيل، والصيانة، وتنمية الكوادر البشرية، وتطوير المرافق.

٢/٣٢ الخدمات القضائية

١/٢/٣٢ المقدمة

تقوم على توفير هذه الخدمات جهتان تختص كل واحدة منهما بشأن من شؤون القضاء، وما يتصل به من قضايا وحقوق، حيث تقوم وزارة العدل بتوفير سائر الخدمات القضائية والتوثيقية من وكالات وصكوك وغيرها، من خلال المحاكم العامة والمتخصصة وكتابات العدل. فيما يتولى ديوان المظالم النظر في الدعاوى والمنازعات الإدارية والتجارية، وقضايا المخالفات والتزوير والرشوة ذات العلاقة بالإدارات الحكومية والإدارات الأخرى ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.

٢/٢/٣٢ الوضع الراهن

وصلت الخدمات القضائية المتوفرة إلى (٣٠٥) محاكم عامة ومتخصصة، و(١٢٤) كتابة عدل، و(٥) وحدات متابعة، إلى جانب (١١) فرعاً لوزارة العدل، موزعة على مختلف مناطق المملكة، مما أسهم في رفع مستويات الإنجاز. وبلغ عدد فروع ديوان المظالم (٥) فروع منتشرة في عدد من مناطق المملكة، إلى جانب مقر الديوان الرئيس في الرياض، والذي بلغ عدد دوائره القضائية (٨٩) دائرة، وقد أسهم ذلك في رفع معدلات القضايا المنظورة وإنجازها.

١/٢/٢/٣٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

في إطار الهدف الأساسي المتمثل في توفير الخدمات القضائية وتطوير إجراءاتها، أصدرت وزارة العدل عدة أنظمة جديدة، هي نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المحاماة، ونظام السجل العيني للعقار، لتسهيل سبل التقاضي وإجراءاته، وتسريع وتيرة الفصل في القضايا والخصومات، واستيعاب المتغيرات الاجتماعية والتعامل معها، خاصة في ظل الزيادة المطردة في معدلات النمو السكاني في المملكة، والذي ترتب عليها اطراد الزيادة في معدلات الطلب على الخدمات القضائية.

٢/٢/٢/٣٢ القطاع الخاص

يسهم القطاع الخاص بفاعلية في الأعمال والمهام المنوطة بهذا القطاع من خلال برامج إنشاء المرافق، وأعمال الصيانة والتشغيل.

٣/٢/٢/٣٢ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التنمية في قطاع الخدمات القضائية خلال خطة التنمية السابعة (٤٨٢٣.٤) مليون ريال، بزيادة مقدارها (٥٪) عن المقترح في الخطة.

٣/٢/٣٢ القضايا والتحديات

١/٣/٢/٣٢ الجهاز القضائي

أدى التقدم الذي شهدته المملكة على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية إلى تزايد كبير في الطلب على الخدمات القضائية نتيجة تعدد المجالات وتعقيدات العصر، مما تطلب معه تنويع اختصاصات النظر في القضايا محل النزاع، وبالتالي الحاجة الملحة إلى التوسع في خدمات الجهاز القضائي، والرفع من كفاءة أدائه، ونشر مرافقه وتطويرها، لمواكبة المستجدات في الإطار التنظيمي، والتوافق مع مسيرة الإصلاح الإداري.

٤/٢/٣٢ الطلب على الخدمات القضائية

مع الزيادة المطردة في معدلات النمو السكانية، وفي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها عمليات التنمية في المملكة، من المتوقع أن يتزايد طردياً معدل الطلب على الخدمات القضائية، وكذا معدل نمو القضايا المرفوعة إلى المحاكم.

وقد استهدفت الخطة تغطية تقديرات الطلب على الخدمات القضائية، وذلك بافتتاح (٧٥) محكمة متخصصة (ضمان وأنكحة، تجارية، مرورية، عمالية، أحداث)، و(٧٥) محكمة عامة، وافتتاح (٢٥) كتابة عدل، إضافة إلى إنشاء (١٣) مبنى جديد للدوائر الشرعية.

٥/٢/٣٢ الرؤية المستقبلية

تحتم التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما تشهده المملكة تحديداً من متغيرات اقتصادية واجتماعية إثر عمليات التنمية المتتالية، فضلاً عن المتغيرات الهيكلية والإجراءات الإدارية في إطار مشروع الإصلاح الإداري، أهمية مواكبة النظام القضائي في المملكة هذه التطورات، ومن ذلك العمل على تسريع وتيرة نشر المحاكم المتخصصة بأنواعها المختلفة، وإيجاد بيئة قضائية ملائمة قادرة على التعامل مع المستجدات بفاعلية وكفاءة، وداعمة لعمليات التنمية والاستثمار وسياسات التخصيص من خلال معالجة كل الإشكالات النظامية المترتبة عليها، خاصة مع قرب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

٦/٢/٣٢ استراتيجية التنمية

١/٦/٢/٣٢ الأهداف العامة

وضعت خطة التنمية الثامنة مجموعة من الأهداف تتعلق بالخدمات القضائية خلال المرحلة المقبلة، وهي:

- توفير الخدمات القضائية وتطوير إجراءاتها.
- تيسير سبل التقاضي وسرعة الفصل في المنازعات.
- تنمية الكوادر البشرية ورفع كفاءتها وتحسين أدائها.

٢/٦/٢/٣٢ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لهذا القطاع في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية:

- زيادة عدد المحاكم الشرعية والمتخصصة.
- زيادة عدد دوائر كتابات العدل.
- تيسير الإجراءات بما يساعد على سرعة البت والإيجاز في المنازعات والمعاملات القضائية.
- استخدام وسائل التقنية الحديثة لحفظ الوثائق والمستندات وتسهيل الأعمال الإدارية والفنية في جميع قطاعات وزارة العدل وفروعها.

- الاستمرار في إنشاء مبانٍ للدوائر والمحاكم الشرعية.
- زيادة أعداد القضاة وكتاب العدل والضبط، والمسجلين لمقابلة الطلب المتزايد على الخدمات القضائية.
- توسيع مجالات التدريب.

٣٢/٢/٣ الأهداف المحددة

- افتتاح (٧٥) محكمة متخصصة (ضمان وأنكحة، تجارية، مرورية، عمالية، أحداث)، و(٧٥) محكمة عامة خلال سنوات الخطة.
- افتتاح (٢٥) كتابة عدل.
- استكمال مشروع إدخال الحاسب الآلي في أعمال المحاكم وكتابات العدل.
- إنشاء (١٣) مبنىً جديداً للدوائر الشرعية.

٣٢/٢/٧ المتطلبات المالية

تقدر المتطلبات المالية لقطاع الخدمات القضائية خلال خطة التنمية الثامنة بنحو (٦٧٨٩.٥) مليون ريال مخصصة لتمويل برامج الإدارة والتشغيل، والصيانة، وتنمية الكوادر البشرية، وتطوير المرافق.

٣٢/٣ خدمات الحج والعمرة

٣٢/٣/١ المقدمة

إن خدمة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وخدمة الحجاج والمعتمرين، وتوفير أقصى قدر ممكن من الراحة والطمأنينة لهم خلال تأديتهم لمناسكهم، هي أسمى الواجبات التي شرف الله سبحانه وتعالى بها المملكة. وتقف التوسعة الكبيرة للحرمين الشريفين شاهداً ومعلماً بارزاً على ما توليه حكومة المملكة من عناية فائقة واهتمام بالغ بشؤون الحج والعمرة.

تقوم وزارة الحج والعمرات بالعناية بأمر الحج والحجاج والمعتمرين، من خلال رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بالخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام والمعتمرين وزوار مسجد رسول الله ﷺ، وذلك في إطار منظومة متكاملة من الخدمات، وبالتعاون مع الجهات ذات

العلاقة بأعمال الحج، وفي مقدمتها لجنة الحج العليا، ولجنة الحج المركزية. وتتولى وزارة الحج التنسيق مع المسؤولين في الدول الإسلامية، وتلك التي بها أقليات مسلمة، وبعثات الحج لضمان أداء الحجاج والمعتمرين والزوار لمناسكهم بكل يسر وسهولة.

٢/٣/٣٢ الوضع الراهن

أشرفت وزارة الحج خلال خطة التنمية السابعة على خدمة ما يزيد عن (٩) ملايين حاج من الداخل والخارج، أي بمعدل (١.٨) مليون حاج سنوياً، وما يزيد عن (١١) مليون معتمر أي بمعدل (٢.٢) مليون معتمر سنوياً بجانب الإشراف على أعمال مؤسسات أرباب الطوائف بمكة المكرمة، والأداء بالمدينة المنورة، وهيئات الحصر والتوزيع في مختلف منافذ القدوم للمملكة، والنقابة العامة للسيارات، ومؤسسات حجاج الداخل، وأعمال شركات العمرة، ولجنة الكشف على المساكن، ولجان المتابعة والمراقبة على جميع مؤسسات الداخل والخارج.

وقد بلغ إجمالي عدد مراكز استقبال الحجاج والتوجيه والمراقبة والشكاوى نحو (٦٠) مركزاً، فيما بلغت أعداد اللجان الرقابية على مؤسسات حجاج الداخل والخارج (١٥) لجنة، وبلغ عدد هذه المؤسسات نحو (٦٧٨) مؤسسة. أما شركات نقل الحجاج، فقد بلغ عددها (١١) شركة. وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير الخدمات ذات الصلة بالحج والعمرة، شهدت خطة التنمية السابعة كذلك العديد من التطورات والإنجازات مثل: تنفيذ شبكة معلومات الحج والعمرة، وإصدار نظام العمرة الجديد، وإكمال تأهيل مراكز خدمات العمرة التي تقدم خدمات ربط الحاسب الآلي لشركات العمرة السعودية ووكالاتها بالخارج، وتأهيل (٢١٢) من شركات ومؤسسات العمرة.

كما تم إكمال متطلبات استقبال الرحلات الجوية الدولية للحجاج عبر منفذ مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة، وإنشاء صالة للحجاج الفرادى بمحطة الهجرة بالمدينة المنورة، وكذلك إنشاء وحدة معلومات خاصة بالطوارئ، وافتتاح العديد من مراكز استقبال شكاوى الحجاج بجوار الحرم المكي الشريف، ومراكز إرشاد الحجاج التائهين بمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.

بالإضافة إلى ذلك شهدت الخطة السابعة تنفيذ مشروع مقر وزارة الحج بمشعر منى، وتنفيذ مشروع البوابات والشبوك واللوحات الإرشادية الخاصة بالنقل بالرحلات الترددية،

والاستمرار في حصر حجاج الداخل من مواطنين ومقيمين من خلال مؤسسات حجاج الداخل المصرح لها.

كما تم تحديث أسطول بعض شركات نقل الحجاج، ووضع ترتيبات نظام النقل الترددي^(*)، والانتهاء من الدراسة الخاصة بالتوسع في هذا النظام لتشمل كل حجاج مؤسسات الطوافة بشكل تدريجي لتصل نسبة أعداد الحجاج المنقولين في نهاية الخطة وفقاً لهذا البرنامج إلى نحو (٧٠٪) من إجمالي حجاج الخارج.

واستمرت الوزارة في تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل الخاصة بها، وعقد الدورات التثقيفية للجهات ذات الصلة بأعمال الحج والعمرة، والاستمرار في التنسيق مع بعثات الحج الرسمية والتأكيد على أهمية مشاركتها بفاعلية في توعية حجاجها بدءاً من بلدانهم. وتم إعداد برامج توعوية في هذا الخصوص لنشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة، كما تم طبع العديد من الكتب والنشرات التوعوية وشرائط الكاسيت وتوزيعها على الحجاج في أماكن تواجدهم.

١/٢/٣/٣٢ العمالة الوطنية والتدريب

بلغ إجمالي عدد موظفي وزارة الحج في نهاية خطة التنمية السابعة (٧٢٨) موظفاً جميعهم سعوديون. كما شهدت سنوات الخطة عقد العديد من الدورات التدريبية والندوات التخصصية والتثقيفية لعدد (١١٣٣٥) من منسوبي الوزارة ومؤسسات الطوافة والأداء والوكلاء والزمالة، وذلك عن طريق مركز التدريب للعاملين في الحج والعمرة التابع لوزارة الحج.

٢/٢/٣/٣٢ التطوير المؤسسي والتنظيمي

لتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات والتسهيلات لحجاج بيت الله الحرام، والمعتمرين، والزوار، تواصل وزارة الحج عملية التطوير الهيكلي والتنظيمي، ومراجعة مستمرة للنظم

(*) نظام النقل الترددي: نظام يعنى بعملية نقل الحجاج مباشرة من عرفات إلى منى مروراً بمزدلفة في شكل دائري مغلق.

واللوائح لتحديثها وتطويرها بما يتلاءم مع المتغيرات التي من أبرزها الزيادة المطردة في أعداد الحجاج والمعتمرين سواء من داخل المملكة أو خارجها. ويقوم معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج - التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة - بعملٍ مهمٍّ في هذا الخصوص من خلال الأبحاث والدراسات التي يعدها بغرض رفع كفاءة الأداء وزيادة الفعالية.

وقد استطاعت الوزارة تنفيذ العديد من الجوانب التنظيمية التي تحكم شؤونها الداخلية وعلاقتها بالجهات المعنية الأخرى. وستواصل الجهود خلال خطة التنمية الثامنة لتطوير وتنظيم أجهزة الوزارة الداخلية، وتكثيف التنسيق مع المنظمات والهيئات الإسلامية وبعثات الحج الرسمية، من أجل تحسين الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين من خارج المملكة وداخلها، وسيتم العمل على تفعيل دور القطاع الخاص العامل في مجال العمرة، وتقديم التسهيلات التي تشجعه للاستثمار في الخدمات التي تقدم للمعتمرين في مجالات الإسكان والنقل والتغذية وغيرها.

وكانت الوزارة قد بدأت منذ عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ (٢٠٠١) في تنفيذ برنامج طموح بالتنسيق مع القطاع الخاص يهدف إلى إيجاد تواصل دائم بينها والجهات المقدمة لخدمات العمرة من القطاع الخاص، وذلك باستخدام أحدث التقنيات المتاحة تحت اسم خدمات العمرة الإلكترونية، والمعروف اختصاراً باسم "مخاع" (موفر خدمة إلكترونية للعمرة).

٣/٣/٣٢ القضايا والتحديات

بالرغم من الجهود المبذولة لخدمة حجاج بيت الله الحرام وزوار مسجد رسول الله ﷺ، والمعتمرين، وهي جهود ممتدة طوال العام، وحققت نتائج مرموقة. إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه تقديم الخدمات على الوجه الأكمل ولعل أهمها:

١/٣/٣/٣٢ الاختلافات الثقافية واللغوية

يستقبل بيت الله الحرام الحجاج والمعتمرين من مختلف أنحاء العالم، وهم يمثلون ثقافات ولغات متعددة، ويفتقر بعضهم إلى فهم الأداء الصحيح للمناسك والعبادات. ويمكن التعامل مع هذه القضية على مستويين: داخلي عن طريق إعداد آلية خاصة بمؤسسات حجاج الخارج تلزمهم متابعة حجاجهم وإرشادهم للأساليب الصحيحة لأداء المناسك،

وتزويدهم بخرائط خاصة بالمواقع والمرافق، والتأكد من عودتهم إلى مقارهم منعاً للافتراش والتكدس والازدحام.

أما المستوى الثاني وهو الخارجي فيتمثل في بذل المزيد من الجهود من قبل الوزارة في التنسيق مع بعثات الحج بشأن أفضل السبل لتعريف حجاجهم بما يجب قبل قدومهم، وتوعيتهم بالأداء الصحيح للمناسك وبأنظمة المملكة ولوائحها بمختلف الوسائل التوعوية الممكنة.

٢/٣/٣٢ النقل

تظل عملية نقل الحجاج وتنقلهم في المشاعر المقدسة قضية حيوية تؤثر على الكفاءة في خدمات الحج فضلاً عما ينجم عنها من تأخر وصول بعض الحجاج إلى المشعر المقصود نظراً لكون الحركة تتم فوق مساحة محددة ومحكومة بأيام معدودة، كما أنها مرتبطة بأوقات خاصة لكل شعيرة مما يؤدي إلى الازدحام في حركة النقل، ويزيد من حدتها النمو المطرد في عدد الحجيج. ويمكن التعامل مع هذه القضية من خلال إعادة النظر في خطة النقل أيام الحج بالإفادة من التجارب التي اكتسبتها الوزارة خلال السنوات الماضية وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، وإلزام شركات نقل الحجاج بأساطيل تفي بمقابلة حجم الطلب على خدمات النقل، ودراسة تجربة "السنقلات الترددية" في المشاعر والأماكن المقدسة لتفعيل تطبيقها.

ولعل السياسات الخاصة بالوزارة كقيلة بمعالجة هاتين القضيتين مع الأخذ في الحسبان مجموعة من الإجراءات منها:

- تفعيل التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة وبعثات الحج الرسمية.
- إيجاد مساحات كافية بمشعر منى لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الحجاج.
- التوسع في تطبيق (الحركة الترددية) للنقل في المشاعر المقدسة وبالتالي التقليل من عدد الحافلات وتخفيض المدة الزمنية لتنفيذ خطة نفرة الحجاج.

وبالإضافة إلى القضيتين السابقتين هناك قضية الحجاج المتخلفين عن مؤسساتهم أو غير المنتسبين لمؤسسات الطوافة، وهي قضية تؤثر سلباً على نقل الحجاج ولاسيما في نفرتهم من عرفات، كما تظل عملية افتراشهم للمساحات المحيطة بالمسجد الحرام ومشعر منى مشكلة قائمة. وسوف تواصل الوزارة جهودها بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لاحتواء مثل هذه المشاكل.

٤/٣/٣٢ التطورات المرتقبة في أعداد الحجاج والمعتمرين

تتوقع تقديرات وزارة الحج أن تتواصل الزيادة السنوية في أعداد الحجاج والمعتمرين، وهو ما يتطلب زيادة الخدمات التي ينبغي أن توفرها الوزارة، والارتقاء بها، وكذلك رفع مستوى أداء أجهزتها.

وتتوقع تلك التقديرات أن يصل أعداد حجاج الخارج وحدهم إلى نحو (١.٦٢) مليون حاج في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩)، بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٣٠) ألف حاج مقارنة بنحو (١.٤٧) مليون حاج في العام الأخير من الخطة السابعة. هذا فضلاً عن الزيادة المتوقعة في أعداد حجاج الداخل (المصرح لهم، غير المصرح لهم، المحرمين من داخل مكة المكرمة) الذين يتوقع أن يبلغ إجماليهم أكثر من (٦٠٠) ألف حاج سنوياً، الجدول (١/٣/٣٢).

وفيما يتعلق بأعداد المعتمرين فتتوقع التقديرات أن يصل عددهم إلى نحو (٣.٨) مليون معتمر في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩) مقارنة بنحو (٢.٣) مليون معتمر في نهاية خطة التنمية السابعة، الشكل (١/٣/٣٢).

وستشهد خطة التنمية الثامنة استمرار الجهود لتطوير الخدمات والتسهيلات للحجاج والمعتمرين والتي منها تطوير مراكز توجيه الحجاج ومراقبة التفويج وإرشاد التائهين واستقبال الشكاوى بمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة، واستمرار الإشراف والمتابعة لمؤسسات الطوافة والإدلاء لتمكينها من القيام بمهامها على الوجه الأكمل، وتكثيف برامج التوعية، واستمرار التنسيق بين جميع الجهات ذات الصلة وبعثات الحج لتقديم أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين إلى جانب المتابعة والإشراف والتفتيش المستمر على النقابة العامة للسيارات وشركات نقل الحجاج للتأكد من استعداداتها للوفاء بالتزاماتها.

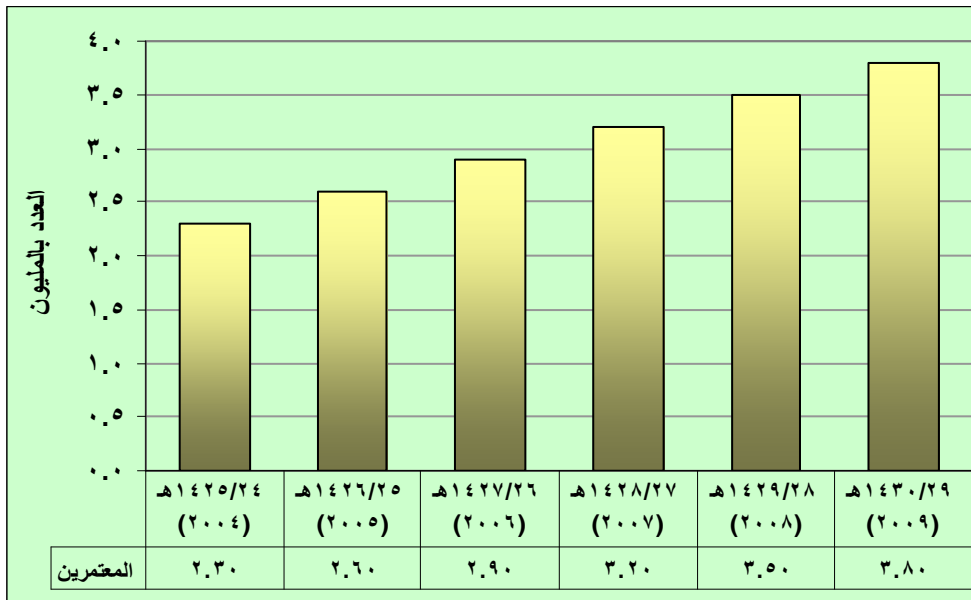
وفيما يتعلق بتطوير مؤسسات حجاج الداخل وتنظيمها، من المتوقع أن تواصل وزارة الحج الإشراف على أداء هذه المؤسسات للتأكد من تنفيذها لالتزاماتها مع الحجاج، وتطوير الإجراءات الإدارية بما يكفل تنظيم العلاقة بينها وبين وزارة الحج، والبحث في السبل الكفيلة برفع مستوى أدائها، وتراجع الوزارة تنفيذ برنامج تطويري للجان المراقبة والمتابعة.

الجدول (١/٣/٣٢)
الأعداد المتوقعة للحجاج
خطة التنمية الثامنة

الإجمالي	حجاج الخارج	حجاج الداخل النظاميون (المصرح لهم)*	العام
١٦٣٥٠٠٠	١٤٦٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)
١٦٧٥٠٠٠	١٤٩٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٤٢٦/٢٥ هـ (٢٠٠٥)
١٧١٥٠٠٠	١٥٢٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٤٢٧/٢٦ هـ (٢٠٠٦)
١٧٤٥٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٤٢٨/٢٧ هـ (٢٠٠٧)
١٧٨٥٠٠٠	١٥٨٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨)
١٨١٥٠٠٠	١٦١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٤٣٠/٢٩ هـ (٢٠٠٩)

(*) بالإضافة إلى حجاج الداخل غير المصرح لهم والذين تزيد أعدادهم على (٣٠٠) ألف حاج سنوياً، والحجاج المحرمين من داخل مدينة مكة المكرمة والبالغ عددهم نحو (١١٦) ألف حاج سنوياً.
المصدر: وزارة الحج.

الشكل (١/٣/٣٢)
الأعداد المتوقعة للمعتمرين
خطة التنمية الثامنة



وبالنسبة لتطوير الكفاءة وتحسين الأداء سيتواصل العمل في مجال تدريب منسوبي الوزارة، والعاملين في مواسم الحج والعمرة التابعين لمؤسسات الطوافة ومؤسسات حجاج الداخل وشركات العمرة لرفع كفاءتهم، وتوسيع نطاق استخدام الحاسب الآلي ووسائل التقنية الحديثة في أعمال الوزارة والجهات التي تشرف عليها.

٥/٣/٣٢ الرؤية المستقبلية

بالرغم من الإنجازات العديدة التي شهدتها خطط التنمية المتعاقبة فيما يتعلق بخدمات الحج والعمرة، إلا أن تزايد أعداد الحجاج والمعتمرين والزوار يظل يمثل تحدياً أمام الجهود المبذولة، لذا فإن الرؤية المستقبلية لتطوير خدمات الحج والعمرة تقوم على الاستمرار في إجراء الدراسات والأبحاث لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل القائمة السابق الإشارة إليها، والتي أبرزها، التوعية والإرشاد والنقل وتخلف الحجيج والازدحام الشديد عند الجمرات وما يؤدي إليه من حوادث.

وبناءً على الأعداد المتوقعة للحجاج والمعتمرين خلال خطة التنمية الثامنة فإن الأمر يتطلب مجموعة من الإجراءات منها زيادة الخدمات المقدمة بما يتناسب مع التطور في هذه الأعداد، ورفع مستوى أداء الأجهزة ذات العلاقة، وإنشاء المزيد من المرافق، وتوفير الكوادر المؤهلة والآليات والتقنيات اللازمة.

٦/٣/٣٢ استراتيجية التنمية

١/٦/٣/٣٢ الأهداف العامة

وضعت خطة التنمية الثامنة مجموعة من الأهداف للاستمرار في النهوض بخدمات الحج والعمرة خلال المرحلة المقبلة تتمثل فيما يلي:

- توفير المزيد من الخدمات والتسهيلات للحجاج والمعتمرين.
- رفع مستوى الأداء لجميع الجهات ذات الصلة وإنشاء المزيد من المرافق.
- تنمية العمالة الوطنية وتطوير مهاراتها.
- تطوير أداء مؤسسات حجاج الداخل وتنظيمها وكذلك شركات ومؤسسات العمرة.

- تشجيع القطاع الخاص على تقديم المزيد من الخدمات المتميزة للحجاج والمعتمرين.
- زيادة التنسيق مع الدول والمجتمعات الإسلامية لتوعية الحجاج قبل وصولهم الأراضي المقدسة.

٣٢/٣/٦/٢ السياسات

يعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لهذا القطاع في خطة التنمية الثامنة على السياسات التالية:

- الاستمرار في تطوير مراكز توجيه الحجاج ومراقبة التفويج وخدمة المعتمرين، وزيادة أعداد مراكز الإرشاد للتائهيين ومراكز استقبال شكاوى الحجاج بمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة.
- تكثيف برامج توعية الحجاج قبل وصولهم إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة وتعميمها على الدول الإسلامية.
- التنسيق مع لجنة الحج المركزية، وبعثات الحج الإسلامية، والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة لتقديم أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين.
- استمرار التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بنقل الحجاج لتسهيل عملية نقلهم خاصة خلال التصعيد والنفرة بالمشاعر.
- استمرار الإشراف والمتابعة والرقابة لمؤسسات حجاج الداخل والخارج، ومؤسسات وشركات العمرة لتمكينها من القيام بأداء مهماتها على الوجه الأكمل.
- المتابعة المستمرة والإشراف على النقابة العامة للسيارات وشركات نقل الحجاج والتأكد من أن أساطيلها مدعمة بسيارات نقل ذات كفاءة عالية.

٣٢/٣/٦/٣ الأهداف المحددة

- إنشاء مركز جديد لتفويج الحجاج بطريق مكة/المدينة، ومراكز لهيئات الحصر والحاسب الآلي في منافذ الدخول.
- إعداد استراتيجية توعية بلغات الحجاج المختلفة.

المتطلبات المالية ٧/٣/٣٢

تقدر المتطلبات المالية لقطاع خدمات الحج والعمرة خلال خطة التنمية الثامنة (١١٢٩.٦) مليون ريال مخصصة لتعزيز الخدمات التي من شأنها تمكين حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزوار من تأدية مناسكهم في سهولة ويسر.

الفصل الثالث والثلاثون

البيانات والمعلومات الإحصائية

٣٣. البيانات والمعلومات الإحصائية

١/٣٣ المقدمة

تشكل المعلومات والبيانات الإحصائية أحد أهم العناصر الأساسية التي يستند عليها في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحسين كفاءة القرارات ذات العلاقة على المستوى الحكومي. كما أن توفيرها للقطاع الخاص ضروري لترشيد قراراته المتعلقة بالإنتاج والاستثمار وكذلك لمراكز البحوث العلمية والمؤسسات الأكاديمية وللأفراد. هذا بالإضافة إلى أهميتها في رصد مسيرة التنمية وتقويم منجزاتها. ولقد حققت المملكة تقدماً ملموساً في هذا المجال الحيوي حيث تتوفر لديها اليوم ثروة كبيرة من المعلومات والبيانات الإحصائية، وتمتلك البنية الأساسية لإنتاج نطاق واسع من الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة.

ومواكبة للتطور المستمر في متطلبات التنمية من المعلومات والبيانات من جهة، والتقدم المتسارع في تقنيات جمع وتحليل ونشر المعلومات من جهة ثانية، تواصل خطة التنمية الثامنة دعم الجهود التي تبذل لتطوير المنتجات الإحصائية من حيث الشمولية والدقة والتوقيت، والعمل على توفيرها لجميع الجهات المعنية. ويتوقع أن تشهد قواعد البيانات والإحصاءات تطوراً كبيراً خلال السنوات القادمة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مجال البيانات الاقتصادية والاجتماعية القصيرة الأمد، والبيانات الإقليمية الشاملة، والمؤشرات الاجتماعية ذات الصلة بمستوى المعيشة ونوعية الحياة، بالإضافة إلى تعزيز الأطر التنظيمية اللازمة لتعزيز الكفاءة الخارجية لقواعد البيانات والمعلومات بما يخدم متطلبات القطاع الخاص وفاعليات المجتمع الأخرى.

ويتناول هذا الفصل الوضع الراهن للبيانات والمعلومات الإحصائية، ويبحث أهم القضايا والتحديات، ويستعرض الأهداف العامة والسياسات، والأهداف المحددة للعمل الإحصائي في خطة التنمية الثامنة.

٢/٣٣ الوضع الراهن

١/٢/٣٣ البيانات والمعلومات الإحصائية

تتولى مصلحة الإحصاءات العامة مهام توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات الدقيقة التي يتطلبها إعداد خطط التنمية، وتزويد الوزارات والمصالح الحكومية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى القطاع الخاص والأفراد، بما يحتاجون إليه من إحصاءات رسمية. ويحدد نظام المصلحة مهامها التي تشمل: جمع ونشر وتحليل جميع أنواع الإحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الإحصاءات عن مختلف جوانب الحياة في المملكة، وتجميع البيانات والمعلومات الإحصائية التي ترد من مختلف الأجهزة الحكومية، وتبويبها وتحليلها للاستفادة منها في إعداد النشرات الإحصائية والكتاب الإحصائي السنوي، وإجراء الدراسات وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير الأعمال الإحصائية بهدف التوصل إلى نظام إحصائي شامل وموحد في المملكة.

ولمصلحة الإحصاءات العامة عدد من الفروع الرئيسية والمكاتب المنتشرة في مناطق المملكة المختلفة، التي تعمل كحلقة وصل بينها وبين الجهات الحكومية والخاصة. ويتسع نطاق البيانات والمعلومات الإحصائية التي تنتجها مصلحة الإحصاءات العامة ليشمل الإحصاءات السكانية والحيوية، والإحصاءات الاجتماعية، وإحصاءات الخدمات الحكومية، وإعداد الخرائط. كذلك تنتج المصلحة إحصاءات القطاعات الإنتاجية، وإحصاءات الدخل القومي، وإحصاءات الأسعار والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة والأسعار الجملة، وإحصاءات التجارة الخارجية، كما تعد نشرات خاصة بإحصاءات الخدمات الحكومية، والقوى العاملة، وإحصاءات الحج.

كما تقوم المصلحة بنشر الكتاب الإحصائي السنوي الذي يوفر سلسلة من البيانات الإحصائية الرسمية الخاصة بالتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والبتترول، والصناعة، والنقل والمواصلات، والتجارة، والشؤون المالية، والزراعة، والمؤسسات الخاصة، والسكان، وتصدر المصلحة نشرة المؤشر الإحصائي الدورية التي تشمل معظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالدولة.

تستقي مصلحة الإحصاءات العامة، لكونها المرجع الإحصائي الرسمي، المعلومات والبيانات الإحصائية من مصدرين أساسيين يمثلان محور منظومة الإحصاءات العامة وهما:

١. التعدادات والمسوح والأبحاث الإحصائية الميدانية التي تنفذها مصلحة.
٢. السجلات الإدارية (البيانات الإدارية) وهي المأخوذة من السجلات والنشرات والتقارير الإحصائية التي تصدرها الإدارات الإحصائية ومراكز المعلومات في الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وتقوم مصلحة بجمع هذه البيانات ونشرها ضمن نشراتها المختلفة والتي تصدر بشكل منتظم.

وعلى الصعيد الفني، تلتزم مصلحة الإحصاءات العامة بتطبيق التوصيات الدولية الصادرة من المنظمات الدولية والتي تعتبر المرجع الرئيس للعمل الإحصائي وتستخدم أحدث التصنيفات الدولية والتي من أهمها:

١. تصنيف النشاطات الاقتصادية (ISIC).
٢. التصنيف المهني السعودي المشتق من التصنيف الدولي للمهن (ISCO).
٣. التصنيف الدولي للتربية والتعليم (ISCED).
٤. دليل ترميز وتصنيف الجنسيات
٥. نظام الحسابات القومية (SNA).
٦. النظام المنسق للتجارة الخارجية (H.S).
٧. المبادئ والتوصيات الدولية الخاصة بتعدادات السكان والمساكن.

٢/٢/٣٣ التطورات

أنجزت مصلحة الإحصاءات العامة خلال خطة التنمية السابعة ١٤٢٠/١٤٢١ - ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، العديد من التعدادات والمسوحات والأبحاث والدراسات والتقارير الإحصائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أسهم في توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والتي أصبحت ركيزة أساسية في عمليات تخطيط التنمية. وقد استطاعت مصلحة الإحصاءات العامة خلال سنوات خطة التنمية السابعة، إنجاز المهام التالية:

أولاً: الإحصاءات السكانية والاجتماعية

نفذت المصلحة العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالسكان والقوى العاملة. ولقد أسهمت هذه الجهود في توفير البيانات المتعلقة بالخصائص النوعية والمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية للسكان على مستوى المناطق والمحافظات والمراكز والمسيمات السكانية، والتي تفيد في التعرف على التركيبة السكانية وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية. كما وفرت المصلحة المؤشرات الحيوية كمعدلات الخصوبة والوفيات والنمو والهجرة والزواج والطلاق. كذلك أسهمت في توفير الأسس اللازمة لإجراء تقديرات السكان، ومراجعة التطورات المستقبلية لسكان المملكة، وإيجاد قاعدة معلومات سكانية شاملة لاستخدامها من قبل المخططين والباحثين، بالإضافة إلى إتاحتها لجميع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية.

كما تم إنجاز سلسلة سنوية من أبحاث القوى العاملة والتي توفر بيانات تفصيلية عن القوى العاملة للمشتغلين والمتعطلين من المواطنين والوافدين، مصنفة بحسب المهنة، والنشاط الاقتصادي، والتركيبة العمري. وأنجزت دراسات في مجال توزيعات العمالة القطاعية والمهنية، وتحديد معدلات البطالة حسب المفاهيم والتوصيات والتصنيفات الدولية المتعارف عليها. كذلك، أنجزت المصلحة في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) دليل حصر الخدمات الحكومية في جميع المسيمات السكانية من مدن وقرى موزعة حسب المناطق الإدارية والمحافظات والمراكز التابعة لها. ويعتمد إعداد هذا الدليل على أساس التقسيم الإداري للمملكة الصادر من وزارة الداخلية، والذي يُعد أساساً لتبويب وتصنيف وعرض ونشر البيانات الواردة في هذا الدليل بهدف توفير بيانات موحدة وموثقة رسمياً عن الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وخدمات المرافق الأخرى مثل الكهرباء والمياه والهاتف والبريد والطرق والخدمات الإدارية الأخرى. ويُعد هذا الدليل الذي يُحدّث دورياً مرجعاً موحداً لجميع الوزارات والمصالح الحكومية، ووثيقة رسمية يعتمد عليها في مجال التخطيط وتوزيع الخدمات. وتقوم المصلحة سنوياً بتنفيذ برنامج إحصاءات الحجاج القادمين من داخل المملكة ومن خارجها والذي يهدف إلى توفير سلسلة زمنية من البيانات يمكن استخدامها لإعداد الخطط اللازمة في مجال تأمين الخدمات لوفود بيت الله، وتقدير القوى البشرية اللازمة لتوفير تلك الخدمات.

ولعل أبرز الإنجازات التي حققتها مصلحة الإحصاءات العامة خلال خطة التنمية السابعة

هو تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) الذي يعد التعداد الرسمي الثالث في المملكة.

ثانياً: الإحصاءات الاقتصادية

أنجزت المصلحة خلال خطة التنمية السابعة، تعداد المنشآت التي تزاوّل نشاطاً اقتصادياً، ويشمل ذلك منشآت القطاع الخاص من المصانع والمؤسسات التجارية والمكاتب العقارية وورش الصيانة والفنادق ... الخ. ويوفر هذا التعداد، الذي يتم كل خمس سنوات، البيانات والمعلومات الأساسية عن النشاطات الاقتصادية، وتطور حجم مؤسسات الأعمال والمشتغلين فيها، ومستويات الأجور والرواتب. ويستهدف هذا التعداد كذلك توفير الإمكانيات لدراسة الكثير من الظواهر الاقتصادية كهيكل الاقتصاد ومدى إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين. وتقوم المصلحة سنوياً بتنفيذ بحث عيني للمؤسسات يغطي جميع النشاطات الاقتصادية، ويوفر قاعدة من البيانات الاقتصادية عن القطاع الخاص ومعدلات إسهامه في التنمية الاقتصادية بالمملكة. كذلك أعدت المصلحة تقديرات الحسابات القومية السنوية خلال سنوات الخطة السابعة مع الاستمرار في تطبيق النظام الجديد للحسابات القومية، وأتمت تطوير برنامج الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، وبدأت بإصداره شهرياً ابتداءً من شهر جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ (أغسطس، ٢٠٠٣). كما تم تطوير ونشر الرقم القياسي لأسعار الجملة الربع سنوي. وفي مجال إحصاءات التجارة الخارجية، واصلت المصلحة إصدار نشرتي الواردات والصادرات وفق دورية ربع سنوية وأخرى سنوية، بالإضافة إلى إصدار نشرة عن التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين.

ثالثاً: الخدمات والتجهيزات الفنية

استمرت المصلحة، ومن خلال المركز الوطني للحاسب الآلي في تقديم الخدمات الفنية للجهات الحكومية المرتبطة بالمركز والبالغ عددها (١٥) جهة، هذا بالإضافة إلى فروع هذه الجهات المنتشرة في أنحاء المملكة والمرتبطة بالمصلحة عبر خطوط هاتفية خاصة بنقل البيانات يبلغ عددها (١١٠) خطوط هاتفية ترتبط بها (٣٧١٢) نهاية طرفية ومحطة عمل موزعة في (٣١) مدينة. وتشمل هذه الخدمات توفير أجهزة المعالجة، والمساحات التخزينية للبيانات فضلاً

عن إتاحة الفرص للجهات الحكومية للاستفادة من الأنظمة التطبيقية المطورة بالمصلحة. وحرصاً من المصلحة على استخدام التقنيات الحديثة في معالجة البيانات وتحليلها ونشرها، تم تطوير الأنظمة والتطبيقات الإحصائية والإدارية والمالية طبقاً لاحتياجات إدارات المصلحة والجهات المستفيدة الأخرى وبما يحقق الاستفادة منها بشكل سهل وواضح.

رابعاً: تنمية وتطوير القوى العاملة

حرصت المصلحة خلال خطة التنمية السابعة على استقطاب الكوادر المؤهلة من الخريجين ذوي التخصصات المناسبة في مجالات الإحصاء والرياضيات والأساليب الكمية والاقتصاد والحاسب الآلي، وكانت متميزة في مجال سعوده القوى العاملة بمختلف قطاعاتها، حيث بلغت نسبة السعودة (١٠٠٪) في المصلحة.

لقد عملت المصلحة على تنمية وتطوير القوى العاملة في مجال الإحصاء والحاسب الآلي والمهن الفنية المساعدة ورفع كفاءتها من خلال التدريب والتأهيل وفق خطة للتدريب ظلت تنفذ سنوياً. وترتكز خطة التدريب على تحديد وتوفير الضوابط والإرشادات اللازمة لنظام التدريب المطلوب لتحقيق أهداف وفعاليات البرامج التدريبية. وفي هذا المجال، قامت المصلحة بإلحاق موظفيها بدورات تدريبية داخلية وخارجية، شملت برامج في الإحصاءات الاجتماعية والسكانية والحيوية والاقتصادية والحاسب الآلي واللغة الإنجليزية. هذا إلى جانب مشاركة المصلحة في الاجتماعات والندوات وورش وحلقات العمل التطبيقية والمؤتمرات الداخلية والخارجية بهدف متابعة التطورات والمستجدات في مجالات التطوير الإحصائي، وإعداد الاستراتيجيات الوطنية الإحصائية. وقد أسهم ذلك في تطوير العمل الإحصائي وميكنة الأعمال الإحصائية والإدارية ومواكبة التطورات التقنية في مختلف مجالات أعمال المصلحة الفنية والإدارية.

٣/٢/٣٣ دور القطاع الخاص

تعد الأسر والمنشآت المصدر الرئيس للبيانات والمعلومات الإحصائية في التعدادات أو المسوح، وفي الوقت نفسه، فإنها من أهم المستفيدين من هذه البيانات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إلا أن هنالك بعض الضعف، من الناحية الكمية والنوعية، في البيانات والمعلومات الإحصائية الصادرة عن مجتمع القطاع الخاص ومؤسساته، يتمثل في نقص تلك البيانات

والمعلومات وعدم انتظام نشرها. كما أن مؤسسات القطاع الخاص ضعيفة الاستجابة للبحوث والاستطلاعات الميدانية التي تجريها المصلحة. أما البحوث الأسرية التي استقر إجراؤها على فترات منتظمة فتجد استجابة معقولة.

ومن المتوقع أن تشهد خطة التنمية الثامنة، تحسناً في إسهام مؤسسات القطاع الخاص في الجهود المبذولة لتحسين نوعية البيانات وتوسيع نطاقها وشموليتها، وتوسعاً في مشاركته في الأبحاث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالوضع الاقتصادي بشكل عام.

٤/٢/٣٣ الاعتمادات المالية

بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج قطاع الإحصاء خلال خطة التنمية السابعة (١٠٦٨) مليون ريال، صرف منها ما نسبته (٨٤٪) خلال نفس المدة.

٣/٣٣ القضايا والتحديات

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزه قطاع الخدمات الإحصائية بالمملكة في مجال توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والتي أصبحت الركيزة الأساسية في عملية تخطيط التنمية، إلا أن هناك بعض القضايا التي تحتاج للمعالجة حتى يمكن تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال، أهمها:

١/٣/٣٣ تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية

نظراً لأهمية مواكبة المنظومة الإحصائية للتطورات السريعة الهائلة في مجال أنظمة البيانات والمعلومات الإحصائية لأجل تعزيز دور الإحصاء في تخطيط التنمية، وتقوية العلاقة بين المصلحة كمنتج للبيانات، وبين فئات المستخدمين من مختلف القطاعات، وذلك لتلبية حاجات المستفيدين من البيانات والمعلومات الإحصائية بالفاعلية المطلوبة من حيث التوقيت والوضوح والشفافية، فقد أصبح من الضروري النظر في إعادة الهيكلة التنظيمية لقطاع البيانات والمعلومات الإحصائية والعمل على تطوير الكفاءات الإدارية والعلمية واستقطاب الكوادر المؤهلة من الخريجين ذوي التخصصات المناسبة في مجالات الإحصاء والرياضيات والأساليب الكمية والاقتصاد والحاسب الآلي. كما ينبغي الاستمرار في دعم مصلحة الإحصاءات العامة

لكونها الجهاز المركزي للإحصاء، ومسؤولة عن جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية.

٢/٣/٣٣ البيانات والمعلومات الإحصائية

رغم الأهمية الكبيرة للمعلومات والبيانات الإحصائية في دعم اتخاذ القرارات، إلا أن الاستفادة منها يمكن أن تكون أوسع كثيراً مما هو قائم حالياً، ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل، من أهمها ضعف مستوى التنسيق والازدواجية بين مختلف الأطراف المكونة لقطاع البيانات والمعلومات الإحصائية، مما يتطلب توحيد وتنسيق الجهود المشتركة بين المصلحة ومراكز المعلومات والإدارات الإحصائية في الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بنوعية الخدمات الإحصائية، وأساليب جمعها، وتوحيد مفاهيمها، وتطبيق التوصيات والمعايير والتصنيفات والأنظمة الإحصائية الدولية.

٣/٣/٣٣ العلاقة بين المنتجين والمستخدمين

تعكس البيانات والمعلومات الإحصائية واقع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يجري دراستها، وحجم المشكلات المرتبطة بها، ونقاط الضعف والتباينات والاختلافات. وبالتالي، فإن توافر هذه البيانات والمعلومات يتيح المجال أمام متخذي القرارات ورسمي الخطط التنموية لإجراء التعديلات الضرورية. ولذلك، هنالك حاجة للمزيد من البيانات والمعلومات الإحصائية، والمزيد من الجهود لتحسين دقتها وتنظيم توقيت إنتاجها ونشرها لتلبية احتياجات مستخدميها. ومن هنا تبرز أهمية التطوير المستمر للعلاقة بين منتجي البيانات من جهة، وبين مستخدميها من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى.

وفي الوقت الحاضر، هناك العديد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص التي تعد منتجة للبيانات ضمن قطاع البيانات والمعلومات الإحصائية. ولذلك، أصبح من المهم أن تقوم هذه الجهات بتكثيف الجهود نحو إيجاد آليات فاعلة لتنسيق وتنظيم التعاون فيما بينها لضمان عدم الازدواجية في عمليات جمع البيانات وترشيد النفقات. كما يمكن التنسيق بين هذه الجهات من خلال توحيد المفاهيم الأساسية والمؤشرات وطرق القياس المختلفة، وبالتالي الحصول على بيانات تستند إلى معايير موحدة متفق عليها.

٤/٣٣ الرؤية المستقبلية

تواصل المملكة جهودها في تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية، ورفع الوعي بأهمية البيانات والمعلومات الإحصائية في نجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء التطورات التقنية العالمية السريعة في قطاع الخدمات والمعلومات الإحصائية، فإن هناك آفاقاً واسعة للتحديث في هذا المجال، وتعزيز البنية الأساسية للمؤسسات الإحصائية. وتحتل مصلحة الإحصاءات العامة مركزاً مهماً في تنفيذ هذه الرؤية المستقبلية التي تتطوي على ما يلي:

- صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير البيانات والمعلومات الإحصائية من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وبما يناسب مع متطلبات استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومتابعة أدائها، ومع احتياجات القطاع الخاص والباحثين في المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية المدنية.
- تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي لمصلحة الإحصاءات العامة لمقابلة التوسع المستمر في الطلب على المعلومات والخدمات الإحصائية وزيادة دقتها وسرعة توفرها.
- رسم السياسة العامة للمعلومات والبيانات الإحصائية، وتحديد مصادر المعلومات والبيانات الإحصائية.
- توسيع نشر الثقافة الإحصائية بين أفراد المجتمع والمؤسسات العامة والخاصة.
- تكثيف برامج التدريب في المجال الإحصائي والحاسب الآلي لأغراض إنتاج ومعالجة البيانات الإحصائية بإتباع الوسائل الحديثة.
- السعي لتحديد أساليب جمع البيانات الإحصائية وتصنيفاتها بما يتناسب والأنظمة الإحصائية الدولية.

٥/٣٣ استراتيجية التنمية

يتم تنفيذ استراتيجية تنمية الخدمات الإحصائية من خلال الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة الآتية:

١/٥/٣٣ الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الرئيسية للخدمات الإحصائية خلال خطة التنمية الثامنة فيما يلي:

- تحقيق الانسجام والتوافق بين المعلومات والإحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية.
- إعطاء الأولوية لتعزيز إيجاد المعلومات الإحصائية الأساسية الدقيقة تمشياً مع متطلبات الإدارة الاقتصادية وألويات التنمية.
- نشر المعلومات في الوقت الملائم، وبالجودة المطلوبة.

٢/٥/٣٣ السياسات

يتم تحقيق أهداف الخدمات الإحصائية في خطة التنمية الثامنة من خلال تنفيذ السياسات التالية:

- زيادة التنسيق في مجال المعلومات والبيانات الإحصائية بين مصلحة الإحصاءات العامة ومختلف الإدارات الإحصائية ومراكز المعلومات في الأجهزة الحكومية.
- تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل في نشر المعلومات بما يعزز مصداقية البيانات والمعلومات المنشورة.
- توحيد مصادر الأنظمة الإحصائية الدولية (الخاصة بأساليب جمع البيانات وتصنيفها) المستخدمة في المصلحة والإدارات الإحصائية في الأجهزة الحكومية.
- إعطاء المزيد من العناية والاهتمام بأساليب نقل البيانات والإحصاءات التي تنتجها الجهات الحكومية إلى مصلحة الإحصاءات العامة، وبأساليب جمعها ودقتها.
- تدليل معوقات إجراء المسوح والبحوث الإحصائية العملية، كتعدد الجهات المسؤولة عن منح التراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية، واختلاف إجراءاتها، واختلاف طرق المحاسبة عند المنشآت وتواريخ بدايات ميزانياتها المالية.
- معالجة إجماع ذوي الكفاءات والمؤهلات التخصصية في حقول الإحصاء والرياضيات والأساليب الكمية والاقتصاد، عن الانخراط بالوظائف الإحصائية بسبب تصنيف الوظائف الإحصائية ضمن مجموعة الوظائف الإدارية والمالية.
- السعي لتخصيص المزيد من الموارد المالية للبحوث الإحصائية.

٣/٥/٣٣ الأهداف المحددة

من المستهدف أن تقوم مصلحة الإحصاءات العامة بتطوير البيانات والمعلومات الإحصائية والعمل على استمرارية برامجها ومشاريعها الإحصائية وتحديثها وتوسيع نطاقها حسب الخطط والبرامج الزمنية، وتنفيذ العديد من الدراسات والبحوث الأسرية من خلال بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والذي جرى تنفيذه خلال عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). كما ستستمر المصلحة في تنفيذ البرامج الأخرى من الأبحاث والدراسات الاقتصادية، وفي تنسيق وتطوير وتوسيع نطاق الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الاقتصادي. وسوف يتم تنفيذ العديد من المسوح والدراسات في المجالات التالية:

أولاً: الإحصاءات السكانية والاجتماعية

١. إنجاز البحوث الديموغرافية (السكانية) الهادفة إلى معرفة خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، ومعدلات النمو السكاني، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن المعدلات الحيوية من خصوبة وزواج وطلاق ومواليد ووفيات، وحراك سكاني بين مناطق المملكة المختلفة (الهجرة الداخلية).
٢. إنجاز بحوث اجتماعية مثل بحوث القوى العاملة، والإتفاق الاستهلاكي، والخصائص التعليمية، والإعاقة، والتي تهدف، على التوالي، إلى توفير بيانات ومؤشرات إحصائية تتعلق بالخصائص والمؤشرات الأساسية للقوى العاملة، ومستويات الدخل والإتفاق الاستهلاكي لدى الأسر، والمستويات التعليمية للسكان، ونسب الأمية، ومعدلات التسرب في قطاع التعليم، بالإضافة إلى معرفة حجم مشكلة الإعاقة وأنواعها والمؤشرات الإحصائية المرتبطة بها.
٣. الاستمرار في تنفيذ البرامج الإحصائية المنتظمة وإصدار نشراتها ومنها إحصاءات الحج وحصر الخدمات الحكومية في المدن والقرى في المملكة.

ثانياً: الإحصاءات الاقتصادية

١. الاستمرار في تنفيذ سلسلة البحث الاقتصادي السنوي للمنشآت بعد تحديث عينة البحث من واقع التعداد العام للمنشآت الذي جرى تنفيذه خلال عام ١٤٢٤هـ، حيث من المتوقع

زيادة عينة البحث وتوسيع نطاقه وشموليته والذي يهدف إلى توفير مؤشرات إحصائية لجميع النشاطات الاقتصادية والمشتغلين والأجور والنفقات، ... الخ. كما سيتم تنفيذ العديد من المسوحات والبحوث الاقتصادية التي تغطي قطاعات الصناعة، والمال والتأمين، والخدمات، والسياحة، والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي، والتي توفر بيانات ومعلومات إحصائية شاملة لمدخلات ومخرجات كل قطاع حسب نوعية الخدمات والإنتاج والقيمة المضافة وتوزيعات العمالة والنفقات التشغيلية والأجور والإيرادات، ... الخ.

٢. الاستمرار في تطبيق النظام الجديد للحسابات القومية ١٩٩٣م، وفق الجدول الزمني الخاص بذلك، وإعداد التقديرات والمؤشرات السنوية والربع سنوية للحسابات القومية وإصدار النشرات المتعلقة بالدخل القومي.

٣. نشر الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) السنوية والربع السنوية، والعمل على تحديث وربط النظام المنسق (H.S) والخاص بتصنيف إحصاءات التجارة الخارجية مع بقية التصنيفات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى تكوين قاعدة بيانات خاصة بالأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري للمملكة.

٤. نشر الإحصاءات المتعلقة بالأسعار والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة، والأرقام القياسية لأسعار الجملة، إضافة إلى ذلك فإنه سوف يتم تنفيذ برامج أخرى مثل متوسطات الأسعار ومراقبة الجودة النوعية لبيانات الأسعار، الإطار (١/٣٣).

٦/٣٣ المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية لقطاع الخدمات الإحصائية خلال خطة التنمية الثامنة (٧٠٠) مليون ريال تخصص لتحسين نوعية الإحصاءات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية، وإجراء المسوحات والتعدادات الخاصة بالخدمات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وتنمية قدرات العاملين.

الإطار (١/٣٣): الإصدارات الإحصائية الرئيسية لمصلحة الإحصاءات العامة

الإصدار	مدة الإصدار
١. الكتاب الإحصائي السنوي (مع قرص مدمج)	سنوي
٢. المؤشر الإحصائي	سنوي
٣. إحصاءات الواردات (مع قرص مدمج)	سنوي / ربع سنوي
٤. إحصاءات الصادرات (مع قرص مدمج)	سنوي / ربع سنوي
٥. إحصاءات الدخل الوطني	سنوي / ربع سنوي
٦. دليل مسح الخدمات في مدن وقرى المملكة (مع قرص مدمج)	كل سنتين
٧. الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة	شهري
٨. الرقم القياسي لأسعار الجملة	شهري
٩. التعداد العام للسكان والمساكن	كل عشر سنوات
١٠. التعداد الاقتصادي العام	كل خمس سنوات
١١. نشرة الإنفاق الاستهلاكي	كل خمس سنوات
١٢. نشرة القوى العاملة	سنوي
١٣. نشرة التوظيف والأجور	كل سنتين
١٤. المسح الديموغرافي (الخصائص السكانية والخصائص السكنية للأسرة)	سنوي
١٥. إحصاءات الحج	سنوي
١٦. مسح المؤسسات (بحث الاتجاهات الاقتصادية)	سنوي
١٧. حصر الصناعات التحويلية	من وقت لآخر
١٨. حصر مؤسسات خدمات النقل والتخزين والاتصالات	من وقت لآخر
١٩. حصر المؤسسات المصرفية والتأمينية	من وقت لآخر

الفصل الرابع والثلاثون

منهجية خطة التنمية الثامنة

٣٤. منهجية خطة التنمية الثامنة

١/٣٤ المقدمة

تهدف عملية التخطيط للتنمية إلى تحقيق تحول اقتصادي اجتماعي من حالة راهنة تمثلها عوامل ومتغيرات بمستويات وارتباطات معينة إلى حالة أخرى جديدة تمثلها ذات العوامل والمتغيرات ولكن على مستويات وارتباطات مختلفة تستهدفها الخطة وفق معطيات وتحديات داخلية وخارجية، تحدد طبيعتها ومدى تأثيراتها على عملية التنمية الحالة الاقتصادية والاجتماعية، أي خصوصيات وسمات المرحلة. وتعتمد كفاءة عملية التخطيط على قدرتها على التطور والتجديد المستمر للتكيف مع المستجدات والتعامل مع خصوصية كل مرحلة من مراحل التنمية. وبالتالي فإن كان التخطيط وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة، فإن منهجية التخطيط هي إلى حد كبير، وليدتها.

وفي هذا السياق تعد منهجية خطة التنمية الثامنة استمراراً لمنهجية خطة التنمية السابعة بقدر تشابه المعطيات وتمائل التوجهات الاستراتيجية بينهما، في حين تعكس جوانب التطوير في منهجية الخطة الثامنة، التوجهات الجديدة للمرحلة ومعطياتها. بالإضافة إلى فوائد الخبرة والتجربة في التخطيط للتنمية خلال الخطط السابقة بشكل عام والخطة السابعة بشكل خاص.

ويتناول هذا الفصل توجهات منهجية التخطيط، ويبحث أهم محاور التطوير في إعداد الخطة، ويستعرض سبل التقويم والمتابعة، وكذلك الرؤية المستقبلية لمنهجية التخطيط.

٢/٣٤ توجهات منهجية الخطة

١/٢/٣٤ التخطيط الاستراتيجي المتكامل

يعد البعد الاستراتيجي عنصراً ضرورياً في عملية التخطيط للتنمية، حيث إن أي خطة تنموية أو برنامج تطوير مرحلي لا بد أن تؤطره رؤية مستقبلية ومنظور استراتيجي. وقد تمثل هذا البعد في خطط التنمية الخمسية من الأولى حتى الخامسة، بالأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة، الذي شكل الإطار العام لأهداف وسياسات وبرامج هذه الخطط. وفي خطوة تطويرية، تبنت خطة التنمية السابعة، علاوة على أهدافها العامة وأسسها الاستراتيجية، منظوراً

بعيد المدى للاقتصاد الوطني تم تخصيص فصل له في وثيقة الخطة تضمن القضايا والتحديات الاستراتيجية ذات البعد الزمني الطويل، كالتحديات الديمغرافية، وتلك ذات العلاقة بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتنمية الموارد البشرية، علاوة على قضايا الموارد المحدودة كالمياه وغيرها من القضايا الوطنية.

أما في خطة التنمية الثامنة، فقد شهد البعد الاستراتيجي لعملية التنمية خطوة تطويرية جذرية، من خلال تجسيده في استراتيجية طويلة المدى لفترة العقدين القادمين، حتى عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ (٢٠٢٤)، محددة الرؤية والأهداف والغايات. وتمثل خطة التنمية الثامنة في هذا الإطار، الخطة المرحلية الأولى من بين أربع خطط خمسية خلال المدة القادمة. وبالتالي فإن أهداف الخطة الثامنة، هي بمثابة أهداف المرحلة الأولى في الاستراتيجية وجزء من برنامج شامل ومتكامل الأبعاد. وقد تم تناول الدوافع والمسوغات لهذه الخطوة التطويرية في منهجية التخطيط في المملكة في الفصل الثالث من هذه الوثيقة.

٢/٢/٣٤ الدور التأسيري للخطة

اعتمدت عملية التخطيط للتنمية منهجية التخطيط التأسيري للقطاع الخاص ليتكامل مع التخطيط التوجيهي للقطاع العام بدءاً بخطة التنمية الخامسة. ونظراً لنتامي دور القطاع الخاص، خاصة خلال السنوات الأخيرة، والتوسع المتوقع في هذا الدور خلال السنوات القادمة في ضوء تقدم عملية التخصيص وتحفيز الاستثمارات الخاصة، تم تطوير بعض جوانب منهجية الخطة الثامنة من أجل تعزيز دورها التأسيري من بينها ما يلي:

- زيادة التركيز على جانب السياسات وتحسين شفافيتها.
- إرفاق السياسات بآلياتها التنفيذية مع وضع أهداف كمية وزمنية محددة مما يمكن من تقويم أداء السياسات وكفاءتها ومتابعتها من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذها ومتابعتها.
- إدراج جانب من المشاريع الاستراتيجية في فصل خاص بوثيقة الخطة، يتضمن بيانات بأحجامها ومتطلباتها الاستثمارية لكي توفر مؤشراً لقطاع الأعمال حول حجم وطبيعة النشاطات الاستثمارية في الخطة.

٣/٢/٣٤ الدور التوجيهي للخطة

يهدف التركيز على الأهداف والسياسات، خاصة تلك المتعلقة بمخرجات النشاط، إلى تعزيز دور الجهات التنفيذية بالدولة، في تحقيق تلك الأهداف باختيار أفضل الوسائل والطرق المتمثلة في البرامج والمشاريع وغيرها من النشاطات.

ويتيح ربط السياسات وآلياتها التنفيذية بأهداف محددة، للإدارات المسؤولة عن مهمات المتابعة والتقويم من تحسين أدائها وفعاليتها في إنجاز تلك المهمات.

وعلى صعيد آخر، فإن التركيز على مخرجات النشاط، ووضع مؤشرات لقياسه، وتحديد أهداف لهذه المؤشرات سيسهم في تعزيز كفاءة أداء الجهات نظراً لأن معايير الأداء أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بغايات النشاط، فعلى سبيل المثال، فإن غايات نشاط الصحة هو تحسين المستوى الصحي للمواطنين، وإن كانت مدخلات القطاع الصحي من مستشفيات وأطباء ومراكز صحية وغيرها، مطلباً ضرورياً لتحسين هذا المستوى إلا أنها غير كافية، لذا فإن مؤشرات مخرجات النشاط تعكس مباشرة مستوى الخدمة وغايات النشاط الأخرى.

٤/٢/٣٤ التخطيط للمناطق

في خطوة تهدف إلى تطوير فاعلية الخطة في تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، اشتملت خطة التنمية الثامنة، على أهداف محددة لجميع التجهيزات الأساسية والخدمات العامة لكل منطقة من مناطق المملكة الثلاث عشرة. مما يتيح متابعة أداء عملية التنمية الإقليمية وتقويمها، وينسجم ذلك مع التوجه نحو عدم المركزية في الإدارة الاقتصادية وتعزيز دور المناطق والإدارات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتوقع أن يسهم هذا التوجه في تحسين كفاءة توظيف الموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى المناطق المختلفة بما يخدم هدف التنمية الشاملة والمتوازنة.

٣/٣٤ التطوير في إعداد الخطة

شهدت عملية إعداد خطة التنمية الثامنة تطويراً ملحوظاً طال معظم جوانبها كان أهمها ما يلي:

١/٣/٣٤ تعزيز المشاركة الوطنية

اتخذت وزارة الاقتصاد والتخطيط عدة إجراءات لتعزيز مشاركة المجتمع في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وطرح الحلول لها والإسهام في وضع السياسات وتحديد أهداف التنمية. وكان من أبرز هذه الإجراءات تنظيم ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي التي عقدت في شهر شعبان من عام ١٤٢٣هـ (أكتوبر ٢٠٠٢) برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وشارك فيها جميع الجهات الحكومية وفعاليات من القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي، وقيادات سياسية واقتصادية دولية، وخبراء من منظمات عالمية كالأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد شكلت أوراق الندوة ومناقشاتها مرجعاً أساسياً في إعداد أوراق سياسات خطة التنمية الثامنة.

كما استفادت خطة التنمية الثامنة من مقترحات الجهات الحكومية حول القضايا الوطنية التي تناولها خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - طيب الله ثراه - بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى بتاريخ ١٦/٣/١٤٢٣هـ (٢٨/٥/٢٠٠٢)، حيث قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بناء على تكليف من مجلس الوزراء، بدراسة مقترحات الجهات الحكومية وتنسيق آرائها وتضمينها في الخطة الثامنة.

٢/٣/٣٤ تعزيز مشاركة الوزارات والجهات الأخرى

تم في إطار فرق العمل القطاعية (وهي الفرق الحكومية المشكلة من ممثلي الجهات الحكومية ووزارة الاقتصاد والتخطيط لتنسيق عملية إعداد الخطط القطاعية) تطوير مستوى مشاركة الجهات الحكومية في تحديد القضايا والتحديات التنموية، وكذلك الأهداف ورسم السياسات، من خلال الإسهام في إعداد أو مراجعة أوراق السياسات.

٣/٣/٣٤ تعزيز إسهام الكفاءات والخبرات الوطنية في عملية الإعداد

كثفت وزارة الاقتصاد والتخطيط استعانتها بخبراء وطنيين من جامعات المملكة لإعداد الدراسات والإسهام في إعداد أوراق السياسات القطاعية وغيرها من خدمات الدعم والمساندة لعملية الإعداد.

٤/٣/٣٤ اختصار فترة إعداد الخطة

تشمل عملية إعداد الخطة الخمسية تقويم أداء الخطة الجارية لتشكّل مدخلاً للدراسات التحضيرية للخطة التي تليها. ونظراً لبدء هذه العملية في أوائل السنة الثالثة من الفترة الخمسية للخطة، فإن البيانات الفعلية المتوفرة كانت تقتصر على سنتين فقط من الخطة الجارية. وقد تمكنت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى من اختصار عملية إعداد خطة التنمية الثامنة بحوالي السنة تقريباً، حيث تم البدء في عملية الإعداد مع بدء العام الرابع من الخطة الحالية. وتطمح الوزارة إلى اختصار عملية الإعداد إلى سنة ونصف فقط، بحيث تتوافر البيانات الفعلية لثلاث سنوات من الخطة الجارية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز إمكانيات إدارات التخطيط والميزانية لدى جميع الجهات وتطوير كفاءة عملية جمع البيانات وإعداد المسوحات الإحصائية بحيث تتوافر لدى الجهات في المواعيد المناسبة.

٥/٣/٣٤ أدوات التخطيط

تشمل أدوات التخطيط، جميع برامج التحليل والأدوات الإحصائية والنماذج الاقتصادية الكلية والقطاعية المتعددة الأغراض. وقد طورت وزارة الاقتصاد والتخطيط منظومة متكاملة من النماذج الاقتصادية، التي يتم استخدامها لأغراض تقويم الأداء، والسياسات وبلورتها، بالإضافة إلى إعداد التوقعات والمسارات الاقتصادية البديلة (السيناريوهات) للمدد الزمنية المختلفة (القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى)، بالإضافة إلى أغراض المتابعة السنوية لتنفيذ الخطة.

وقد تم في إطار مساندة عملية إعداد خطة التنمية الثامنة، تحديث قواعد بيانات جميع النماذج الاقتصادية وتطويرها.

٦/٣/٣٤ قواعد البيانات والإحصاءات

تحدد دقة البيانات وشمولية قواعدها وموثوقية مصادرها وحدائتها، إلى حد كبير، جودة وكفاءة عملية التخطيط برمتها، كما أن كفاءة الخطة وفعاليتها، تتأثر بمقدار توفر بيانات مدخلاتها ومخرجاتها بمواعيدها المناسبة لجميع الجهات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، وقد استفادت عملية إعداد خطة التنمية الثامنة من التحسن الملحوظ في قواعد البيانات والإحصاءات كمّاً ونوعاً وكفاءة. فبالإضافة إلى التطور الذي شهدته إصدارات مصلحة الإحصاءات العامة، أصبحت معظم الجهات الحكومية والخاصة، تنشر بياناتها على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، مما يسهم في تعزيز شفافيتها وتطويرها. كما أن الإصدار السنوي "منجزات خطط التنمية - حقائق وأرقام" الذي تصدره وزارة الاقتصاد والتخطيط، يمثل قاعدة بيانات اقتصادية شاملة، بسلسلة زمنية تغطي كامل فترة التخطيط للتنمية في المملكة، حيث أصبح مرجعاً محلياً وعالمياً للبيانات الإحصائية الوطنية.

٧/٣/٣٤ تقارير الخطة

- عكست تقارير خطة التنمية الثامنة المستجدات في منهجيتها وتوجهاتها الرئيسية التي سبق تناولها، وقد تم إضافة تقرير جديد خاص بالاستراتيجية طويلة المدى والتي يتوقع صدورها خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) إلى تقارير الخطة وهي كما يلي:
- وثيقة الخطة: وهي عبارة عن تقرير شامل يتضمن مراجعة الخطة السابعة وتقويمها، وقضايا التنمية الرئيسية، وأهداف وسياسات وبرامج خطة التنمية الثامنة.
 - الخطة التشغيلية: وهي عبارة عن خطة تفصيلية لكل جهة من الجهات الحكومية، يتم فيها تحديد الأهداف العامة والسياسات والبرامج والأهداف المحددة وتحديد المتطلبات المالية والبشرية الخاصة بالجهة، علماً بأن وثيقة الخطة تتضمن العناصر الأساسية للخطة التشغيلية.
 - تقارير المناطق: وهي عبارة عن تقرير خاص بكل منطقة من مناطق المملكة يشتمل على تقويم لأوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن ما يخص المنطقة في الخطط التشغيلية القطاعية من أهداف وسياسات وبرامج ومشاريع.
 - تقرير المتابعة: وهو تقرير سنوي تقوم بإعداده وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية والخاصة، يشمل تقويم أداء عملية تنفيذ الخطة الخمسية.

بالإضافة إلى التقارير المشار إليها أعلاه، تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط مع بداية عملية إعداد الخطة الخمسية، بوضع "دليل إعداد الخطة الخمسية"، توضح فيه منهجية الخطة وإرشادات لكافة الجهات الحكومية حول كيفية تنفيذ المهام المطلوبة لإعداد الخطة الخمسية والبرنامج الزمني للمراحل المختلفة، بالإضافة إلى نماذج البيانات والمعلومات المطلوبة وكيفية تعبئتها، ويعمم الدليل على جميع الجهات ذات العلاقة.

كما تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بإصدار تقرير سنوي عن منجزات خطط التنمية منذ بداية الخطة الأولى، يشتمل على سلسلة زمنية عن جميع المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية.

٤/٣٤ التقييم ومتابعة التنفيذ

١/٤/٣٤ التقييم

يجري حالياً تقييم أداء الخطة الخمسية في إطار إعداد تقرير المتابعة السنوي، ويتوقع أن تتعزز كفاءة هذا التقييم في ضوء التحسينات التي تم إدخالها على منهجية خطة التنمية، خاصة تلك المتعلقة بوضع أهداف محددة لجميع سياسات الخطة ومؤشرات كمية لجوانب الأداء. كما يتوقع أن يتم تعزيز الكفاءة الخارجية لتقرير المتابعة، وعملية التخطيط من خلال تضمين التقييم السنوي للخطة في التقرير الاقتصادي الذي تنوي وزارة الاقتصاد والتخطيط إصداره سنوياً، مما يعزز من الدور التأسيري لخطط التنمية الوطنية.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار عملية التقييم دأبت وزارة الاقتصاد والتخطيط على المتابعة المستمرة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، وللأطر والمدخلات التي أعدت على أساسها الخطة الخمسية، ونظراً لأن العديد من تلك المدخلات هي عرضة للانحراف عن المستويات المفترضة لها بفعل عوامل متعددة أو مستجدات أو تطورات داخلية أو خارجية لم تكن في الحسبان، فإن هناك حاجة لإجراء مراجعة للخطة الخمسية في منتصفها. ومما يبرر هذه المراجعة الارتباطات القوية للاقتصاد الوطني بالاقتصاد الإقليمي والعالمي عبر أسواق النفط وأسواق الصناعات الأساسية بين قنوات أخرى، مما يجعل من إمكانية الانحراف في افتراضات الخطة، احتمالاً متوقعاً. إلا أن إجراء المراجعة النصفية للخطة يتطلب رفع كفاءة البيانات والإحصاءات وسرعة توفرها، كما تتطلب تعزيز القدرات الفنية والإدارية لمهام

التخطيط والمتابعة في جميع الأجهزة الحكومية. وفي هذا الإطار ستقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بدراسة إمكان إجراء مراجعة نصفية لخطة التنمية الثامنة.

٢/٤/٣٤ متابعة التنفيذ

يشمل المدى الزمني للاستراتيجية بعيدة المدى البالغ عشرين عاماً (حتى عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤)، أربع خطط خمسية بدءاً بخطة التنمية الثامنة. وبالتالي ستتضمن عملية إعداد الخطط الخمسية اللاحقة، مراجعة شاملة للاستراتيجية كل خمس سنوات. وستشكل هذه المراجعة مناسبة لضمان الانسجام بين الاستراتيجية والخطط الخمسية المرحلية.

٣/٤/٣٤ متابعة البرامج والمشروعات الحيوية الرئيسية

تشمل مهام متابعة تنفيذ الخطة الخمسية الموكلة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط بقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٦٨) وتاريخ ٢٢/٨/١٣٩٦هـ - (١٨/٨/١٩٧٦)، متابعة البرامج والمشروعات الحيوية الرئيسية، حيث تقوم الوزارة بإعداد تقرير منفصل سنوياً عن هذه المشاريع من ضمن مجموعة تقارير المتابعة السنوية. إلا أن المدة السنوية تعد طويلة للوقوف على المشكلات التي قد تعترض عملية التنفيذ ومعالجتها أو تداركها. وينطبق هذا الأمر على جميع مشاريع الخطة وليس على المشاريع الرئيسية فقط. ويتعين في هذا الصدد تطوير عملية المتابعة من خلال الاستفادة من ما توفره التقنية الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات، لكي تتوفر المتابعة المستمرة للمشاريع من خلال وضع هذه المشاريع في قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة بين الجهات المنفذة من جهة ووزارة الاقتصاد والتخطيط من جهة أخرى، بحيث تشمل هذه القاعدة جميع البيانات عن تقدم سير العمل وغيرها من المؤشرات، التي تتيح المتابعة المستمرة. كما يتعين تعزيز المتابعة الميدانية للمشاريع، خاصة الرئيسية منها. وستقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع الجهات المعنية بدراسة أفضل الوسائل لتعزيز عملية المتابعة وتطويرها مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

٤/٤/٣٤ الرؤية المستقبلية لمنهجية التخطيط

إن منهجية التخطيط مرهونة بمعطيات المرحلة التي يخطط لها، بالإضافة إلى الحالة التي وصلها الاقتصاد والمجتمع. وبالتالي فإنه من غير المجدي وضع تصور مستقبلي لما ستكون عليه منهجية التخطيط في المستقبل إلا أن توجهات خطة التنمية الثامنة وما اشتملت عليه من أهداف وسياسات، ربما تشير بقدر كاف إلى بعض سمات منهجية التخطيط المستقبلية، ومنها ما يلي:

* ازدياد أهمية البعد الجغرافي (المكاني):

وما يتبع ذلك من التوجه نحو استمرار تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للإدارات المحلية في المناطق مما سيجري عليه تطويراً جذرياً في منهجية التخطيط لتنسجم مع توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على المستويات المركزية، ومستوى المناطق والمستويات المحلية (البلديات والمراكز). ويتطلب هذا الأمر إنشاء قواعد بيانات مناسبة وتطوير مؤشرات اقتصادية واجتماعية على صعيد المناطق ومراكزها الرئيسية والفرعية. كما يتعين تطوير النماذج الاقتصادية وأدوات التخطيط الأخرى المنظمة لتلك الأبعاد.

* تطور البعد الاستراتيجي لمنهجية التخطيط:

بالرغم من أهمية الجانب الاستراتيجي في خطة التنمية الثامنة كونها لبنة أولى في بناء استراتيجي ترسم معالمه الاستراتيجية طويلة المدى، فإن على منهجية التخطيط أن تتأقلم مع هذا التوجه وتتعامل مع التحدي الأبرز لها المتمثل بكيفية تحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات القطاعية من جهة والاستراتيجية الشاملة من جهة أخرى. كما عليها أن تضمن التكامل والتناسق الزمني بين عملية إعداد الخطة الخمسية، وعملية تقويم الاستراتيجية طويلة المدى ومراجعتها.

* البعد الخليجي والإقليمي:

يتوقع خلال السنوات القادمة أن تزداد مستويات العمل الخليجي والإقليمي المشترك. كما يتوقع انضمام المملكة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. كما يتطلب أن تعكس

المنهجية (في المستقبل) هذه التطورات وتبعاتها على عملية التنمية وإدارتها. خاصة عندما تشمل هذه التطورات إنجاز السوق الخليجية المشتركة عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، والاتحاد النقدي الخليجي واعتماد العملة الموحدة المستهدف في عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠١٠) وكذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠/١١/٢٥١٤هـ (٢٠٠٥/١/١) وغيرها من الاتفاقيات المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في السنوات القادمة.

الملحق

الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية
لخطة التنمية الثامنة
١٤٢٥/١٤٢٦ - ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ
(٢٠٠٥-٢٠٠٩)

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
القرار رقم (١٧٥) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٧ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء بالأمر السامي رقم (٢٨١٠٦/ب/٣) وتاريخ ١٤٢٤/٦/١٣ هـ المتضمن التوجيه بأن تعرض على مجلس الوزراء الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المقترحة لخطة التنمية الثامنة (١٤٢٥/١٤٢٦ هـ - ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ) (٢٠٠٥-٢٠٠٩ م) المرفوعة ببرقيتي معالي وزير الاقتصاد والتخطيط رقم (١/٨٢) وتاريخ ١٤٢٤/١/٨ هـ ورقم (١٠٤/و/٢٤) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٨ هـ.

وبناءً على الأمر الملكي رقم (٩٧/أ) وتاريخ ١٤١٨/٣/١٧ هـ.

وبعد الإطلاع على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المقترحة لخطة التنمية الثامنة.

وبعد الإطلاع على قراري مجلس الوزراء رقم (٥٨) وتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨ هـ ورقم (١٢٦) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٨ هـ.

وبعد الإطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٠٦) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٠ هـ.

يقرر

الموافقة على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة (١٤٢٥/١٤٢٦ هـ - ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ) (٢٠٠٥-٢٠٠٩ م) بحسب الصيغة المرفقة.

رئيس مجلس الوزراء

الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية
لخطة التنمية الثامنة
١٤٢٥/١٤٢٦ هـ - ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ

أولاً: الأهداف العامة:

الهدف الأول:

المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني، والاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

الهدف الثاني:

الاستمرار في تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر ببسر وسهولة.

الهدف الثالث:

رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وذلك من خلال تسريع عملية التنمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

الهدف الرابع:

تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

الهدف الخامس:

تنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على المجالات الواعدة مثل الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعات التعدين والسياحة وتقنية المعلومات.

الهدف السادس:

تحسين إنتاجية الاقتصاد السعودي، وتعزيز قدراته التنافسية، وتهيئته للتعامل بمرونة وكفاءة أكبر مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

الهدف السابع:

زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الثامن:

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتضييق الفجوة التنموية فيما بينها.

الهدف التاسع:

تطوير منظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد السعودي، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

الهدف العاشر:

المحافظة على الموارد المائية وتنميتها وترشيد استخدامها.

الهدف الحادي عشر:

حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الثاني عشر:

الاستمرار في تعزيز وتطوير علاقات المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة.

ثانياً: الأسس الاستراتيجية:

الأساس الاستراتيجي الأول:

زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية، والاهتمام بتأهيلها وتدريبها لتحسين إنتاجيتها ورفع كفاءة أدائها، والاستمرار في إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

الأساس الاستراتيجي الثاني:

الاهتمام بشئون المرأة، وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية.

الأساس الاستراتيجي الثالث:

التوسع في خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية للسكان.

الأساس الاستراتيجي الرابع:

العناية بالفئات المحتاجة من المواطنين، والاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها وتقليص معدلاتها بالتركيز على السياسات والبرامج الاقتصادية التي تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المتوازنة لمناطق المملكة.

الأساس الاستراتيجي الخامس:

تطوير منظومة التعليم والتدريب بجميع عناصرها، والاهتمام بمخرجاتها، بما يلبي احتياجات المجتمع المتغيرة، وسوق العمل، ومتطلبات التنمية، ويواكب المعارف والتقنيات الحديثة، مع الاهتمام بالثقافة ونشرها.

الأساس الاستراتيجي السادس:

تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، وتوفيرها بما يلائم الاحتياجات الفعلية المتزايدة للسكان، ورفع كفاءة أداء الأجهزة المسؤولة عنها.

الأساس الاستراتيجي السابع:

تحسين استغلال الموارد الاقتصادية، مع التركيز على الترشيد كعنصر أساسي، ورفع كفاءة أداء الأجهزة المسؤولة عنها.

الأساس الاستراتيجي الثامن:

الاستمرار في بناء التجهيزات الأساسية بما يواكب زيادة الطلب عليها، وتطوير أدائها والاهتمام بصيانتها والمحافظة عليها، وإحلال بديل للمستهلك منها.

الأساس الاستراتيجي التاسع:

الاستمرار في الاهتمام بتهيئة المناخ الملائم لزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكثيف المبادرات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، وتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

الأساس الاستراتيجي العاشر:

تخصيص مزيد من المرافق والنشاطات والخدمات العامة، مع مراعاة زيادة نسبة مشاركة المواطنين في ملكية أصولها، وفي إطار من المنافسة والشفافية.

الأساس الاستراتيجي الحادي عشر:

تنمية السياحة وتطوير خدماتها ومرافقها مع المحافظة على البيئة والتراث الوطني.

الأساس الاستراتيجي الثاني عشر:

اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، وتعزيز العلاقة بين المتغيرات السكانية وتوجهات التنمية المستدامة.

الأساس الاستراتيجي الثالث عشر:

توزيع الموارد والخدمات بين مناطق المملكة بما يقلل الفوارق التنموية بينها، ويعزز ميزات النسبية والتنافسية.

الأساس الاستراتيجي الرابع عشر:

بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد، والتوسع في استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات، وتطوير قواعد البيانات بما يدعم الاقتصاد الوطني.

الأساس الاستراتيجي الخامس عشر:

الاستمرار في عملية التطوير الإداري وتوفير البيئة التنظيمية المحفزة للتنمية والكفاءة الاقتصادية.

الأساس الاستراتيجي السادس عشر:

انتهاج سياسات مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق مستوى عالٍ من التوظيف، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الأساس الاستراتيجي السابع عشر:

تخفيض حجم الدين العام إلى معدلات مقبولة، وتطوير آليات لتحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد.

الأساس الاستراتيجي الثامن عشر:

اتباع منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعظيم الاستفادة من هذه الموارد، مع التركيز على الترشيد في استخدامها، وتنمية مصادرها وأساليب المحافظة عليها.

الأساس الاستراتيجي التاسع عشر:

تشجيع المؤسسات الخاصة والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وترسيخ مفهومها وأهميتها، والارتقاء بوسائلها وأساليب أدائها.

الأساس الاستراتيجي العشرون:

الاستمرار في الاهتمام بحماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها، وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

الأساس الاستراتيجي الحادي والعشرون:

تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوثيق علاقات المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، والمجموعات الاقتصادية الدولية.

تم
بحمد الله وعونه